

حواشي
تحفة المحتاج بشرح المنهاج

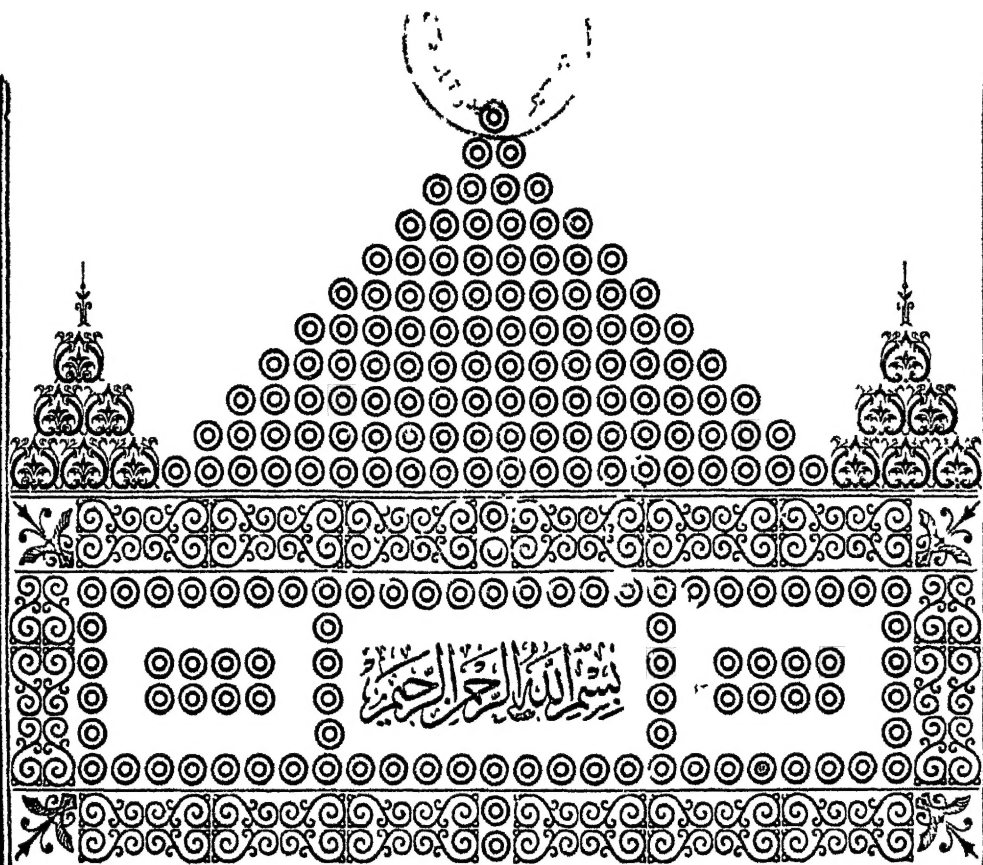
للعلامتين القهاتين والامامين القدوتين العلامة العارف بالله
الشيخ عبد الحميد السرواني نزيل مكة المكرمة والامام المحقق
والعلامة المدقق الشيخ احمد بن قاسم العبادي على تحفة
المحتاج بسرح المنهاج تأليف الامام العالم العلامة
الأوحد الفهامة خاتمة المحققين شهاب الدين احمد
ابن حجر الهيتمي الشافعي نزيل مكة المشرفة
تعهد الله الجميع برحمته امين
(الجزء الخامس)

(وبهامشه تحفة المحتاج بشرح المنهاج)

(تنبه) قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الحميد السرواني
في أول كل صحيفة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل
صحيفة مفصلاً بينهما جدول وحملت العقوبة تابعه لحاشية السرواني
(روجعت وصححت على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء)

يطلب من المكتبة التجارية الكبرى بأول شارع محمد علي بمصر
لصاحب مصطفى محمد

مطبعة مصطفى محمد
صاحب المكتبة التجارية الكبرى بمصر



(كتاب السلم)

اي كتاب بيان حقيقته واحكامه اه غش (قوله ويقال له الخ) اي لغة هذه الصيغة تشعر بان السلم هو الكثير المتعارف وان هذه اللغة قليلة اه عش وعبرة المغنى السلم لغة اهل الحجاز والسلف لغة اهل العراق سمي اي هذا العقد سلما لتسليم راس المال في المجلس وسلفا لتقديمه اه وقوله سمي الخ في النهاية مثله قال عش قوله لتسليم الخ اي لا شراط التسليم لصحة العقد وقوله لتقديمه اي تقديم نقده على استيفاء المسلم فيه غالباً ومن غير الغالب ما لو كان حالاً او بعجله المسلم اليه ودفعه حالاً في مجلس العقد اه (قوله ويقال له) الى قوله وقد يستشكل في النهاية وكذا في المغنى لا قوله الا الى اية الدين (قوله لا ما شذبه الخ) انظر الذي شذبه هل هو عدم جواز السلم او ان جوازه معتبر على وجه مخالف لما عليه الاثمة فيه نظراً والظاهر الاول فليراجع اه عش اقول بل الظاهر الثاني ولا امكن الظاهر ان يقول الا من شذبه ابن المسيب (قوله اية الدين) اي قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا تدابرتم بين الدين الاية (قوله والخبر الصحيح الخ) عبارة النهاية وخبر الصحيحين من اسلم في شيء فليسلم في كمال الخ وعبرة المغنى وشرح المسحج وخبر الصحيحين من اسلف في شيء فليسلف في كمال الخ فلعن الرواية متعددة (قوله ووزن معلوم) الواء بمعنى او لا يجوز الجمع بين الكيل والوزن اه عش (قوله الى اجل معلوم) وهى الخبر من اسلم في مكيل فليكن معلوماً ووزن فليكن معلوماً والى اجل فليكن معلوماً لانه حصره في الكيل والوزن والاجل اه نهاية قال عش لا م لا لانه حصره الخ وذلك لانه يلزم على ظاهره فساد السلم في غير المكيل والوزن وفي الحال اه قول ابن (هو بيع) يؤخذ من جملة بيعاته انه قد يكون صريحاً وهو ظاهر وقد يكون كناية كالكتابة واشارة الاخرس التي يفهمها الفطن دون غيره اه عش (قوله شيء موصوف) فوصوف بالجر صفة لموصوف محذوف كانه عليه المحلى ولا تما فعل كذلك لانه لو قرئ بالرفع كان المعنى بيع موصوف في الذمة والبيع لا يصح وصفه بكونه في الذمة الا بتجاوز كان يقال موصوف

(كتاب السلم)

(كتاب السلم)

ويقال له السلف واصله قبل الاجماع لا ما شذبه ابن المسيب اية الدين فسرهما ابن عباس رضى الله عنهما بالسلم والخبر الصحيح من اسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم (هو) شرعا (بيع) شيء موصوف في الذمة (بلفظ السلف او السلم كما سيعلم

من كلامه فلا اعتراض عليه
واجاب الشارح بان هذا
تعريف له بخاصته المتفق
عليها وقد يستشكل تعبيره
بالخاصة لانها توجد في غيره
وهو البيع في الذمة وبجواب
بمنع ذلك وبيانه ان من
الظاهر ان الشارح وضع
لفظ البيع لمطلق المقابلة
من غير اعتبار قيد زائد
من تعيين او وصف في الذمة
نظير وضع اسم الجنس
ووضع لفظ السلم لمقابلة
بقيد الثاني نظير علم الجنس
سواء اعقد بلفظ سلم ولا
خلاف فيه او يبيع على
تقول الا في انه سلم فالوصف
في الذمة خاصة لماهية السلم
اتفاقا واشترط لفظ السلم
خاصة لها على الاصح واقتصر
المصنف في التعريف على
المتفق عليه دون المختلف
فيه لان الغالب في التعاريف
ولو الناقصة ذلك قيل ليس
لنا عقد يختص بصيغة
واحدة لا هذا والنكاح
واراد واحدة مع كونها
ثنتين هنا وثم اتحاد المعنى
لا اللفظ فهما من حين
الترادف وعرف بغير ذلك
بما هو غير مانع ويعلم من
كونه بيعا استناع اسلام
الكافر في نحو مسلم خلافا
للمواردى قال في الانوار
ما حاصله وكذا لو كان المسلم
مسلم والمسلم اليه كافرا
والعبد المسلم فيه غير حاصل
عنده اه وفي تقييده بغير

مبيعه او ما تعلق به او نحو ذلك ولا حاجة اليه اه ع ش (قوله من كلامه) أى قوله ولو قال اشتريت منك ثوبا
صفته كذا الخ وقوله فلا اعتراض عليه اذ هو حذف لدليل وهو جائز اه سم و (قوله فلا اعتراض) المعارض
هو الديمري حيث قال يرد عليه ما اذا عقد بلفظ البيع ولم يتعرض للفظ السلم فانه يتعديعا لاسلمنا اه (قوله
بان هذا تعريف له بخاصته) يجوز ان يكون مراد الشارح بالخاصة الخاصة الاضافية لا الحقيقية ويكون
الغرض من التعريف التمييز عن بعض الاغيار كبيع الاعيان لان سائر الاغيار والله اعلم ثم رايت المحشى
سم اشار الى جميع ما ذكر وجه صحة التعريف بما أشرنا اليه ونقل عن السيد قدس سره أنه قد يكون الغرض
من التعريف تمييزه عن بعض ما عده اه سيد عمر (قوله وهو البيع في الذمة) أى بلفظ البيع (قوله
وبجواب بمنع ذلك) ان كان مبنى هذا الجواب على انه معتبر في خاصة الشيء واعتبار الواضع اياها في مفهومه
فمنع او مجرد وجودها فيه دون غيره فالوصف بالذمة ليس كذلك بالنسبة للسلم تدبر اه سم (قوله وبيانه)
اى المنع (قوله وضع لفظ البيع لمطلق المقابلة الخ) لا يخفى ان البيع شرعا وان كان ما عده لسكن تحته
فردان يبيع الاعيان ويبيع الذمة ولا شك ان يبيع الذمة مغاير للسلم بالماهية وأن المعنى المذكور متحقق فيه
فلم يثبت كونه خاصة حقيقة فتعين التعويل على ما أشرنا اليه اه سيد عمر (قوله لفظ السلم) اى والسلف
(قوله لمقابلة) بالتنوين وفي اكثر النسخ فيما اطلعنا لمقابلته بالاضافة الى الضمير ولعله من الناسخ (قوله
بقيد الثاني) اى الوصف في الذمة اه كردى (قوله نظير علم الجنس) يشعر بان معنى علم الجنس اخص
من معنى اسم الجنس وهو بل معناهما واحد بالذات ولما يختلف بالاعتبار لان التعيين والمعمودية أى
الذهنى معتبرة في معنى علم الجنس دون اسمه كما تقرر في محله اه سم (قوله اعقد) الهزلة للاستفهام (قوله
بلفظ سلم) اى او سلف (قوله لفظ السلم) اى او السلف (قوله لان الغالب الخ) قد يمنع اه سم (قوله
ذلك) اى التعريف بالمتفق عند (قوله قيل ليس الخ) عبارة للمغنى قال الزركشى وليس الخ (قوله قيل الخ)
اى قال بعضهم وليس الغرض تصميحه اه ع ش (قوله مع كونهما اثنين هنا) وهما السلم والسلف (ونم)
وهما السكاح والتزويج اه كردى (قوله ويعلم) الى قوله قال في النهاية والمغنى ثم قالوا ومثل الرقيق المسلم
المرتد كما مر في باب المبيع (قوله لاسلام الكافر) من اضافة المصدر الى فاعله (قوله في نحو مسلم) اى من
كل ما يمنع تملك الكافر له كالمصحف وكتب العلم والسلاح في اسلام الحربى اه ع ش (قوله والعبد المسلم

(قوله من كلامه) أى قوله ولو قال اشتريت منك ثوبا بصفته كذا الخ وقوله فلا اعتراض عليه اذ هو
حذف لدليل وهو جائز (قوله وقد يستشكل) لا إشكال مع ملاحظة ما قرره من انقسام الخاصة الى
مطلقة وهى ما تختص بالشيء بالقياس الى جميع ما عده كالضاحك للانسان والى اضافية وهى ما يختص
بالشيء بالقياس الى بعض اغياره كالماشى للانسان فان قلت فاذا كانت الخاصة هنا اضافية لانهما يختص السلم
بالنسبة الى بعض اغياره وهو بيع الاعيان فهل يصح التعريف بها قلت نعم على ما صوبه السيد فقال
والصواب ان المعتبر في المعرف كونه موصلا الى تصور الشيء اما بالكنه او بوجه ما سواء كان مع التصور
بالوجه يميزه عما عده او عن بعض ما عده اه (قوله وبجواب بمنع ذلك) ان كان مبنى هذا الجواب على
انه معتبر في خاصة الشيء واعتبار الواضع اياها في مفهومه فممنوعه او مجرد وجودها فيه دون غيره فالوصف
بالذمة ليس كذلك بالنسبة للسلم فتدبر (قوله وبيانه ان من الظاهر الخ) لمخص هذا البيان كما يعرف
بالتأمل دعوى أن خاصة الشيء ما اعتبره الواضع فيه وان وجد في غيره من غير اعتباره فيه وهذا النوع
يؤيد المنع ان كلامنا من الضاحك والماشى خاصة للانسان مع ان واحدا منهما لم يعتبره الواضع فيه وقد
عرفوا الخاصة بانها الخارج المقول على ما تحته حقيقة واجدة فقط فليتأمل اه (قوله نظير علم الجنس)
تنظير السلم الذى هو مصنف من البيع بعلم الجنس يشعر بان معنى علم الجنس اخص من معنى اسم الجنس
وهو وهم بل معناهما واحد بالذات ولما يختلف بالاعتبار لان التعيين والمعمودية معتبرة في معنى علم
الجنس دون اسمه كما تقرر في محله (قوله لان الغالب)

لأنه ان نظر لعزة تحصيله
للمسلم لتعذر دخوله في
ملكه اختيار الا في صور
نادرة فلا فرق كالموأسلم في
لواثة كبيرة فالذي يتجه
عدم الصحة مطلقا ما بلفظ
البيع فهو بيع وإن اعطى
حكم السلم في منع الاستبدال
عنه نظرا للمعنى كما مر
وبأنى (يشترط له) ليصح
(مع شروط البيع) لغير
الربوي ما عدا الربوي وقيل
المراد شروط المبيع في الذمة
فلا يحتاج لاستثناء الرؤية
ويؤيده ما قدمه من صحة سلم
الاعمى (امور) اخرى سبعة
اختص بها فلذا عقد لها
هذا الكتاب (احدها تسليم
راس المال) الذي هو
بمنزلة الثمن في البيع واخذ
غير واحد من قولهم تسليم
انه لا يكفي استبدال المسلم
اليه بالقبض لانه في المجلس
عما لا يتم العقد الا به فاشترط
فيه اختيار المتعاقدين
كالصيغة لكن رددته
عليهم في شرح الارشاد بان
القبض في الروايات كذلك
وقد صرحوا بان لا يشترط
الاقباض فيها فهذا أولى
وحينئذ فالتعبير بالتسليم
يؤيد على الغالب والفرق
بين البابين في ذلك بعيد جدا
فلا يلتفت اليهم لا تفاقم
على انه يحتاج للربا مالا
يجنط لغيره (في المجلس)
الذي وقع به العقد قبل
التفرق منه وان قبض فيه

المسلم فيه ولو بعد التخابر

(فيه) أى المسلم اه بصرى (قوله) لانه ان نظر لعزة تحصيله (الخ) هل التعليل منحصر في ذلك ينبغي أن يتأمل
اه سيد عمر عبارة سم قوله فلا فرق قد يفرق اه وأشار ع ش الى الجواب بما نصه قال حج الذي يتجه فيه
عدم الصحة مطلقا أى سواء كان حاصله عند الكافر او لا اقول وذلك لندرة دخول العبد المسلم في ملك الكافر
فاشبه المسلم فيما يزوجوه ولا يرد ما لو كان في ملكه مسلم لان ما في الذمة لا ينحصر فيه ولا يجب دفعه عما فيها
ويجوز تلفه قبل التسليم فلا يحصل به المقصود اه (قوله) اما بلفظ البيع (الخ) محترز قوله سابقا بلفظ
السلف او السلم (قوله) كما سم أى المبيع قبل القبض اه كردي (قوله) وبأنى أى في فصل لا يصح
ان يستبدل عن المسلم فيه بقوله ومثله المبيع في الذمة (قوله) وبأنى انظره مع قوله الاتي فعلى الاول الى
قوله ويجوز الاعتياض عنه إلا ان يكون ذلك في راس المال وهذا في المبيع بناء على ان راس المال هنا بما
يجوز الاعتياض عنه لكن هذا يخالف ما يأتي عن شرح الروض في توجيه بطلان الحوالة المفيدة امتناع
الاعتياض عن راس المال اه سم (قوله) البيع في الذمة) واقول لو اريد مطلق البيع لم يحتج لاستثناء
الرؤية أيضا لانها لما اشترط في بيع المعينات لا ما في الذمم والسلم بيع ما في الذمم فتأمل اه سم (قوله)
ويؤيده) في التأييد نظر واضح لان تقديم صحة سلم الاعمى غاية ما يدل عليه عدم اشتراط الرؤية وما دلالة
على ان المصنف اراد هنا بالبيع بيع الموصوف في الذمة حتى لا يحتاج للاستثناء فلا لصدقه مع ارادة الاعيان
مع استثناء الرؤية فتأمل اه سم (قوله) اختص بها) فيه ان بعض السبعة شرط للبيع أيضا كالقدرة
على التسليم والعلم واما ما فيه من التفصيل بعينه يجري في البيع الذي كما لا يخفى اه رشيدى وقد يجاب بان
المراد بالسلم هنا ما يشمل البيع الذي قول الماتن (احدها تسليم الخ) أفهم كلام المصنف أنه لو قال أسلمت
اليك المائة التي في ذمتك مثلاً في كذا انه لا يصح السلم وهو كذلك اه نهاية زاد المغنى وشرح الروض ولو
صالح عن راس المال لم يصح لعدم قبض راس المال في المجلس اه (قوله) لانه) أى القبض وكذا ضمير قوله
فيه (قوله) كذلك) أى بما لا يتم العقد إلا به (قوله) بان القبض) أى في المجلس (قوله) بانه) أى الشأن
(قوله) فهذا أولى) عبارة ع ش المعتمد جواز الاستبدال بقبض راس المال لان باب الربا ضيق من هذا
وصرحوا فيه بجواز الاستبدال بالقبض فهذا من باب أولى رملى اه زيادى (قوله) بين البابين) أى باني
السلم والربا (قوله) في ذلك) أى في القبض (قوله) قبل التفرق) بيان للمراد من المجلس حتى لو قاما
وتماشيا منازل حتى حصل القبض قبل التفرق لم يضر اه ع ش (قوله) وإن قبض فيه المسلم فيه)
وفاق للنهاية والمغنى عبارتهما ولا يكفي قبض المسلم فيه الحال في المجلس عن قبض راس المال لان تسليمه
فيه تبرع واحكام البيع لا تنفي على التبرعات اه (قوله) ولو بعد التخابر) خلافا للنهاية والمغنى (قوله)

قد منع (قوله) فلا فرق) قد يفرق (قوله) وبأنى) انظره مع قوله الاتي فعلى الاول الى قوله ويجوز
الاعتياض عنه إلا ان يكون ذلك في راس المال وهذا في المبيع بناء على ان راس المال هنا بما يجوز
الاعتياض عنه لكن هذا يخالف ما يأتي عن شرح الروض في توجيه بطلان الحوالة المفيدة امتناع الاعتياض
عن راس المال (قوله) المبيع في الذمة) واقول لو اريد مطلق البيع لم يحتج لاستثناء الرؤية أيضا لانها لما
تشرط في بيع المعينات لا في الذمم والسلم بيع ما في الذمم فتأمل اه (قوله) ويؤيده) في التأييد نظر واضح
لان تقديم صحة سلم الاعمى غاية ما يدل عليه عدم اشتراط الرؤية وما دلالة على ان المصنف اراد هنا بالبيع
بيع الموصوف في الذمة حتى لا يحتاج للاستثناء فلا لصدقه مع ارادة بيع الاعيان مع استثناء الرؤية فتأمل
(قول المصنف) أحدها تسليم راس المال في المجلس) في الروض وشرحه هنا وإن أسلم اليه ماله في ذمته أو صالح
عن راس المال لم يصح لتعذر قبضه من نفسه في الاولى ولعدم قبض راس المال في المجلس في الثانية وقضية
ما ذكره في الاولى حمل قوله اعنى شرح الروض في باب الصلح مانصه وبقي منها أى اقسام الصلح اشياء اخر منها
السلم بان تجعل المدعى به راس مال سلم اه على ان المدعى به عين وقبضها حينئذ بمعنى زمن يمكن فيه القبض
فليتأمل واما تخصيص ما هنا بغير لفظ الصلح فبعد جد ابل لا وجه له فليتأمل ثم ظاهر هذا الذي في باب الصلح از

نظير ما مر في الربا ومن ثم امتنع التأجيل في رأس المال واشترط حله فان فارقه أحدهما بطل فيما لم يقبض لانه عقد غرر فلا يضم اليه غرر التأخير وثبت الخيار فيما إذا قبض البعض فقط على الأوجه خلافا للسبكي كابن الرفعة لتفريق الصفقة (فلو أطلق) رأس المال عن التعيين في العقد كاسلمت اليك ديناراً في ذمتي في كذا (ثم عين وسلم في المجلس جاز) أي حل العقد وصح لأن لمجلس العقد حكمه إذ هو حر به ويشترط في رأس المال الذي في الذمة بيان وصفه وغدده ما لم يكن من نقد البلد الذي مر في البيع تنزيهه عليه فلا يحتاج لبيان نحو عدده (ولو أحوال) المسلم (به) المسلم اليه على ثالثه عليه دين أو المسلم اليه ثالثاً به على المسلم فالحالة باطلة بكل تقدير كما يعلم بما أتى في بابها (و) في الصورة الأولى إذا (قبضه المحال) وهو المسلم اليه (في المجلس) ذكر ليفهم أن ما لم يقبض فيه كذلك بالأولى (فلا) يجوز ذلك أي لا يحل ولا يصح لأن المحال عليه يؤديه عن جهة نفسه لا عن جهة المسلم ومن ثم لو قبضه المحيل من المحال عليه أو من المحتال بهد قبضه باذنه

نظير ما مر (الخ) يؤخذ منه أن من يجعل التأخير هناك بمنزلة التفرق يجعله هنا بمنزلة كذلك اه سم (قوله) واشترط حله أي بان يشرطه أو يطلق اه سم (قوله فان فارقه) إلى المتن في النهاية والمغني (قوله فان فارقه) (قوله) زاد النهاية والمغني أو الزم اه وعش أو الزم أحدهما اه (قوله بطل فيما الخ) عبارة النهاية والمغني بطل العقد أو قبل تسليم بعضه بطل فيما لم يقبض وفيما يقبله من المسلم فيه وصح في الباقي بقسطه اه قال ع ش قوله م ر بطل العقد أي سواء حصل القبض بعد ذلك في المجلس ام لا اه (قوله) ويثبت الخيار عبارة العباب ويثبت الخيار للمسلم اليه لا للمسلم اه ولم يزد في شرحه على التوجيه بتقصير المسلم بعدم إقباضه الجميع وعدم تقصير المسلم اليه اه سم عبارة ع ش قوله ويثبت الخيار ظاهره انه لكل من المسلم والمسلم اليه وهو خيار عيب فيكون فوراً للسكن في سم على حج ما نصه أي للمسلم اليه بخلاف المسلم لتقصيره بعدم إقباض الجميع اه اقول قول سم قريب وعليه فلو فسح المسلم اليه ثم تنازع في قدر ما قبضه صدق لانه الغارم وان اجازو تنازع في قدر ما قبضه فينبغي تصديق المسلم اليه لان الاصل عدم قبضه لما يدعيه المسلم وليس هذا اختلافاً في قدر رأس المال أو المسلم فيه لا فاقهما على أن رأس المال كذا وإنما الخلاف فيما قبضه منه اه بجري (قوله في ذمتي) الظاهر انه محض تصوير اه سيد عمر عبارة ع ش ليس بقيد بل يكفي اسلمت اليك ديناراً ويحمل على ما في الذمة اه قول المتن (وسلم في المجلس) أي قبل التأخير اه نهاية زاد المغني فان تفرقا وتأخير اقبله بطل العقد اه أي خلافاً للتحفة في التأخير (قوله) أي حل العقد وصح) غرضه به تبعاً للمحلى التورك على المصنف في تعبيره بالجواز لان الكلام في الصحة وعدمها لا في الجواز وغدده اه ع ش (قوله) من نقد البلد الذي مر (الخ) وهو النقد الغالب في البلد اه كردى (قوله) فلا يحتاج لبيان نحو عدده) قد يوم انه لا يحتاج لبيان وليس كذلك كما هو ظاهر فلو قال غير عدده لكان أولى ثم رابت المحشى سم قال قوله فلا يحتاج لبيان عدده يتأمل ما المراد بهذا الكلام فان ظاهره في غاية الاشكال اه وكان لفظة نحو ساقطة من نسخته وإلا فهي في اصل الشارح بخطه اه سيد عمر عبارة ع ش بعد ذكر ما مر عن سم ثم رابت كلام الشارح م ر الاتي ولو اسلم دراهم أو دنانير في الذمة حمل على غالب نقد البلد الخ وهو صريح في انه لا بد من ذكر العدد وإن كان نقد البلد بصفة معلومة اه قول المتن (به) أي برأس المال اه ع ش (قوله) المسلم اليه) مفعول احوال (قوله) فالحالة باطلة بكل تقدير) كذا في النهاية والاسنى والمغني زاد الاخير ان لتوقف صحتها على صحة الاعتياض عن المحال به وعليه وهي منتفية في رأس مال السلم اه وزاد الاخير ولان صحتها تستلزم صحة السلم بغير قبض حقيقى اه (قوله في الصورة الاولى) هي قوله لو احوال المسلم به الخ وسياتي بيان الصورة الثانية قبل قول المتن ويجوز (قوله وفي الصورة الاولى) الى قوله وفي الصورة الثانية في النهاية والى قول المتن ويجوز في المغني (قوله في الصورة الاولى) أن يقدره بعد قبضه (قوله ذكر) أي قول المصنف وقبضه المحال اه مغني (قوله كذلك) أي مثل ما قبض في المجلس في عدم الجواز (قوله باذنه) أي باذن جديد فلا يكفي ما تضمنته الحوالة سم على منهج اه ع ش عبارة سم هنا قوله بعد قبضه باذنه

لفظ الصلح يغني عن لفظ المسلم فهل هو كذلك (قوله نظير الخ) يؤخذ منه أن من يجعل التأخير هناك بمنزلة التفرق مطلقاً يجعله هنا بمنزلة كذلك (قوله واشترط حله) أي بان يشرطه أو يطلق (قوله) ويثبت الخيار (الخ) عبارة العباب ويثبت الخيار للمسلم اليه لا للمسلم اه ولم يزد في شرحه على التوجيه بتقصير المسلم بعدم إقباضه الجميع وعدم تفصيل المسلم اليه اه (قوله) فلا يحتاج لبيان نحو عدده) يتأمل ما المراد بهذا الكلام فان ظاهره في غاية الاشكال (قوله باطلة بكل تقدير) قال في شرح الروض لتوقف صحتها على صحة الاعتياض عن المحال به وعليه وهي منتفية في رأس مال السلم (قوله الاولى) وسياتي بيان الصورة الثانية (قوله بعد قبضه باذنه) قضية ذلك انه لا بد من إذن جديد وانه لا يكفي الاذن الذي تضمنته الحوالة وكان وجهه ان اذن الحوالة إنما هو للحوالة وجهة المحتال لا الجهة المحيل (فرع) قال في الروض ولو اسلم اليه ما في ذمته أو صالح عن رأس المال لم يصح انتمى فلو قال اسلمت اليك العشرة التي في ذمتك مثلاً ثم قبضها منه وسلمها

وسلمه في المجلس صح بخلاف ما لو أمره المسلم بالتسليم للمسلم اليه لأن الانسان في إزالة ملكه لا يصير وكلا لغيره لكن المسلم اليه حيثئذ وكيل للمسلم في القبض فيأخذه منه (٦) ثم يرده اليه كما تقرر ولا يصح قبضه من نفسه خلافا للفقهاء نعم لو أسلم ودية لاوديع جاز

قضية ذلك أنه لا بد من إذن جديد وأنه لا يكفي الاذن الذي تضمنته الحوالة وكان وجهه أن اذن الحوالة إنما هو للحوالة وجهة المحتال لا لجهة المحيل اه (قوله وسلمه له) اي سلم المحيل المحال به للمحتال وهو المسلم اليه (قوله امره) اي المحال عليه بعد الحوالة اه عش (قوله لان الانسان) وهو هنا المحال عليه و (قوله لغيره) وهو هنا المسلم (قوله فيأخذه منه) اي يأخذ المسلم المحال به من المسلم اليه (قوله كما تقرر) اي بقوله او من المحتاج الخ (قوله ولا يصح قبضه) من إضافة المصدر الى مفعوله اي قبض المسلم اليه ما تسلم من مدين المسلم بأمرة (قوله نعم لو أسلم ودية الخ) يؤخذ منه تأييد ما رجحه من عدم اعتبار التسليم اه سيد عمر (قوله ودية) ومثل الودية غير ما سماه ملك للمسلم كالمعار والمستام والمأجور وغير ذلك مما يفيد التعليل والمغصوب لمن يقدر على انتزاعه فان لم يقدر عليه المسلم ولا المسلم اليه فلا يجوز جعله راس مال سلم كالا يجوز بيعه فلو اتفق ان من هو يبيده رده على خلاف ما كان معتقدا فيه او اخذه منه من هو اقوى منه ودفعه للمالك فسلمه في المجلس لم يصح لان ما وقع باطلا لا ينقلب صحيحا اه عش (قوله لانها كانت الخ) وبهذا يفرق بين صحة السلم هنا وفساده فيما لو قال أسلمت اليك المائة التي في ذمتك فان المائة ثم لا يملكها المسلم الا بالقبض لان ما في الذمة لا يملك إلا بذلك و (قوله قبل السلم) اي وهي لكونها في يد المسلم اليه يكفي في قبضها مضى زمن يمكن فيه الوصول اليها اه عش (قوله بخلاف ما ذكر) اي ما تسلمه المسلم اليه من مدين المسلم بأمرة قول المتن (واودعه) اي راس مال السلم فالحاء مفعول ثان قدمه لا اتصاله بالعامل على المسلم الذي هو المفعول الاول لانه فاعل في المعنى قول المتن (جاز) اي كل من عقد السلم والايادع و (قوله لان تصرف الخ) تعليل للجواز بالنسبة للايداع والرد اليه قرضا وعن دين (قوله لا يستدعي الخ) اي لا يتوقف على لزوم الملك بل يصح قبل لزومه بخلافه مع الاجنبي اه بجري (قوله ولو اعتمه) اي راس المال و (قوله فان قبضه) اي راس المال وهو العبد اه عش (قوله بانته صحت الخ) والفرق بين هذا وبين ما تقدم في البيع حيث جعل الاعتاق قبضا ثم لانها انما كان المعبر هنا القبض الحقيقي لم يكف بالاعتاق لانه ليس قبضا حقيقيا بخلافه ثم فانه يكفي فيه القبض الحكمي اه عش (قوله وفي الصورة الثانية) وهي ان يحيل المسلم اليه ثالثا براس المال على المسلم وكان الاولى ذكره قبل قول المصنف ولو قبضه الخ اه كرى عبارة السيد عمر يظهر أن محله قبل قول المصنف ولو قبضه الخ لانه تنتم مسألة الحوالة السابقة اه (قوله بطل) اي عقد السلم اليه ولو كان الرقيق يعتق على المسلم اليه اه معنى (قوله لا يكفي فيه) اي في القبض عن السلم اه كرى (قوله كان) اي المحتال (قوله عنه) اي عن المسلم اليه (قوله فيصح) اي العقد على خلاف ما مر في إحالة المسلم اه كرى (قوله كاسلمت) الى قوله ويتجه في المعنى والنهاية (قوله او منفعة نفسى) ولا يكفي اسلمت اليك منفعة عقار صفتها لما يأتي من أن منفعة العقار لا تثبت في الذمة اه عش (قوله وغيره) كاجرة وصدائق اه معنى قول المتن (بقبض العين الخ) لو تلفت قبل فراغ المدة يذبح انفساخ السلم فيما يقابل الباقي فليحرق سم على منهج اه عش (قوله للغائبة) وإن كانت غائبة يبلد بعيد كما هو ظاهر فلو تفرقا فاقبل مضى زمن يمكن فيه الوصول اليها انفسخ العقد اه رشيدى (قوله وتخليتها) ان عطف على الوصول اقتضى انه لا تعتبر التخلية بالفعل والظاهر

له فهل يصح هذا السلم أو لا أقوله لان تصرف أحد العاقلين الخ) فان قلت تقدم في الربا أن التخيير قبل القبض بمنزلة التفرق قبله وإن تقابضا بعد التخيير في المجلس كما قال شيخنا الشهاب الرملى انه المعتمد فهل تصرف أحد العاقلين مع الآخر كذلك بجامع أنه إلزام للعقد وإجازة منه ماله فيكون اعتماد الجواز المذكور مبنيا على غير ما تقدم قلت الظاهر لا للفرق بين التخيير الصريح والضمني (قوله وقد اذن) ظاهر ما نه لا بد من إذن جديد غير ما تضمنته الحوالة (قوله وتخليتها) ان عطف على الوصول اقتضى انه لا يعتبر التخلية بالفعل

من غير إقباض لاها كانت ملكا له قبل السلم بخلاف ما ذكر (ولو قبضه) المسلم اليه (واودعه المسلم) وهما في المجلس (جاز) ولورده اليه قرضا او عن دين فقد تناقض فيه كلام الشيخين وغيرهما والمعتمد جوازه لان تصرف أحد العاقلين مع الآخر لا يستدعي لزوم الملك ولو اعتمه المسلم اليه قبل قبضه او كان عن يعتق عليه فان قبضه قبل التفرق بانته صحت وفوق العتق وإلا بان بطلانها وفي الصورة الثانية ان تفرقا قبل القبض بطل لان المعبر هنا القبض الحقيقي والحوالة ليست كذلك ولهذا لا يكفي فيه الا برام او بعده وقد أذن المسلم اليه للمسلم في التسليم للمحتال كان وكلا عنه في القبض فيصح لان القبض حيثئذ وقع عن جهة المسلم (ويجوز كونه) اي راس المال (منفعة) كاسلمت اليك منفعة هذا او منفعة نفسى سنة او خدمتى شهرا أو تعليمى سورة كذا في كذا كما يجوز جعلها ثمنًا وغيره (وتقبض بقبض العين) الحاضرة ومضى زمن يمكن فيه الوصول للغائبة وتخليتها (في المجلس) لانه الممكن

في قبضها فيه فاعتبار القبض الحقيقي محله إن أمكن وزعم الاسنوى أن الحر لو سلم نفسه ثم أخرجهما عن التسليم بطل لانه أنه لا يدخل تحت اليدمر دود لتعذر إخراج نفسه كافي الاجارة ويتجه في راس المال انه لا يشترط فيه عدم عزه الوجود و يفرق بينه وبين المسلم فيه بأنه لا غرر هنا لانه إن قبضه في المجلس صح وإلا فلا بخلافه ثم رأيتهم صرحوا بذلك (وإذا فسخ السلم) بسبب من أسباب الفسخ كقطع المسلم

أنه ليس كذلك كما يعلم بما تقدم في مباحث القبض مع ما حررناه ثم وإن عطف على مضي لم يقتض ذلك بل اعتبار التخلية بالفعل سم على حجج والمراد تخليتها من امتعة غير المسلم إليه اه ع ش عبارة الرشيدى قوله وتخليتها معطوف على مضي وشمل كلامه المنقول وغيره اه وعبارة المغنى ولو جعل رأس المال عقارا غائبا ومضى في المجلس زمن يمكن فيه المضي اليه والتخلية صح لان القبض فيه بذلك وهو كذلك اه وهى كما ترى صريحة في العطف على المضي المعبر عنه في الشرح والهاية بالوصول قول المتن (في المجلس) متعلق بكل من مضي وتخليتها كما نبه عليه الشهاب الرملى سم اه رشيدى وهذا إنما يظم إذا عطف قوله وتخليتها على المضي وأما إن عطف على الوصول فلا يصح تعلقه بتخليتها بل لا يظهر تعلقه بالتخلية مطلقا فإنه يلزم عليه اشتراط تفرغ العين الغائبة الغير المنقولة عن امتعة غير المشتري بالفعل في المجلس وهو محال فتعين أنه متعلق بالقبض والمضى فقط (قوله لانه) أى ما ذكر من قبض العين الخ ومضى زمن الخ (قوله في قبضها فيه) أى قبض المتفعة في المجلس (قوله بطل) أى عقد السلم (قوله بانه لا غرر الخ) ويفرق ايضا بأن رأس المال يجوز الاستبدال عنه على المعتمد بخلاف المسلم فيه اه ع ش (قوله هنا) أى في رأس المال وكذا ضمير اقبضه (قوله صح) أى عقد السلم (قوله ثم) أى في المسلم فيه (قوله بسبب) إلى قوله وظاهر في النهاية والمغنى (قوله حق ثالث) كان رهنه أو كاتبه أو باعه ولم يعد إليه فان عاد إليه بعد ذلك رده لانه لم يكن ملزما له من قبل ملكه عنه اه ع ش قول المتن (استرده) أى ولا ارش له في مقابلة العيب كالثمن فان المشتري يأخذه من البائع بلا ارش إذا فسخ عقد البيع بعد تعيبه حيث كان العيب نقصا لا نقص عين فان كان كذلك رده مع الارش كما صرح به الشارح مر في باب الخيار اه ع ش وصرح به الشارح أيضا هناك قول المتن (يعينه) أى ولو حجر على المسلم إليه اه ع ش (قول المتن يعينه) وليس للمسلم إليه إبداله اه معنى قال ع ش ظاهر قول الشارح مر في باب الخيار فله أى للمشتري فيما إذا فسخ عقد البيع وبقي الثمن بحاله في يد البائع الرجوع في غيبته الخ أنه يخير بين ذلك وبين العدول إلى بدله وظاهر قول المصنف هنا استرده يعينه أنه يجبر على ذلك فان كان المراد ما ذكر من أنه يتخير ثم ويجبر هنا يمكن ترجيحه بانه لم يتسبب في رجوعه له لانه فرض الكلام ثم فيما لو تلف المبيع تلفا أدى إلى فسخ البيع وما هنا مفروض فيما لو فسخ هو العقد لسبب يقتضيه اه اقول ما قدمنا عن المغنى بل قول المتن وقيل للمسلم إليه الخ قد يشير إلى أنه لا فرق في تخيير هنا كما ثم فليراجع (قوله لم يتناولوه) أى العقد عين رأس المال (قوله أما إذا تلف الخ) مختار قول المصنف ورأس المال باق (قوله فيرجع بمثل الخ) ولو أسلم دراهم أو دنانير في الذمة حمل على غالب نقد البلد فان لم يكن غالب بين المراد بالنقد والإلم يصح كالثمن في البيع أو أسلم عرضا وجب ذكر قدره وصفته نهاية ومعنى (قوله جميع ما مر الخ) ومنه يعلم أن المعتبر في قيمة المتقوم قيمته يوم التلف اه ع ش (قوله في سلم حال) إلى قوله وبهذا يتبين في المغنى وإلى قول المتن الثالث في النهاية إلا قوله نعم إلى المتن (قوله جز ما في المتقوم) كان الأولى تأخير عن بيان المثل كما فعل النهاية والمغنى لان الخلاف فيه على الطريق الثانى ليس في كفاية الروية عن معرفة القدر كما يقتضيه سياق كلامه بل في كفايتها عن معرفة القيمة (قوله الذى انضبطت الخ) قد يقال هذا الانضباط يتصور في المثل فلا يتجه هذه التفرقة ويجاب بان وجه

فيه الآتى (ورأس المال باق) لم يتعلق به حق ثالث وإن تعيب (استرده يعينه) وإن عين في المجلس فقط إذا المعين فيه كهو في العقد (وقيل للمسلم إليه رد بدله) إن عين في المجلس دون العقد لانه لم يتناولوه أما إذا تلف فيرجع بمثل المثل وقيمة المتقوم وظاهر أنه يأتي هنا جميع ما مر في الثمن بعد الفسخ بنحو رد بعيب أو إقالة أو تحالف (ورؤية رأس المال) في سلم حال أو مؤجل (تكتفى عن معرفة قدره) جز ما في المتقوم الذى انضبطت صفاته بالرؤية وقيل على الخلاف

والظاهر أن ليس كذلك كما يعلم بما تقدم في مباحث القبض مع ما حررناه ثم وإن عطف على مضي لم يقتض ذلك بل باعتبار التخلية بالفعل (قول المصنف في المجلس) متعلق ايضا بقوله ومضى زمن الخ ولذا عبر في شرح الروض بقوله ومضى زمن في المجلس (قوله جز ما في المتقوم الخ) عبارة لا سنوى وهذا كله إذا كان مثليا وعليه اقتصر المصنف فان كان متقوما وضبطت صفاته بالمعاينة ففي اشتراط معرفة قيمته طريقان منهم من طرد القولين والا كثر من قطعوا بالصحة اه ومثلها عبارة لا ذرغى وغيره وهذا أوضح من تقرير الشارح فانه لم يبين أن محل الخلاف معرفة قيمته وحيث في غارق المثل بأن معرفة الأوصاف طريق لمعرفة القيمة بخلاف رؤية المثل ليست طريقا لمعرفة قدره (الذى انضبطت الخ) قد يقال هذا الانضباط يتصور في المثل فلا يتجه هذه التفرقة ويجاب بان وجه هذه التفرقة أن معرفة الأوصاف المتقوم طريق لمعرفة القيمة المغرومة

ويفرق على الاول بان الفرع فيه اقل منه في المثل (في الاظهر) في المثل كالثمن ولا اثر لاختمال الجبل بالمرجوع به ولو تلف كالاثر له لا ثم لان
 ذا اليد مصدق في قدره لانه غارم ولو غلبه قبل التفرق صح جز ما يوجه بان علة القول بالبطالان هنا لا ترجع لخلل في العقد لعلم به تخميناً برؤيته
 بل فيما بعده وهو الجبل به عند الرجوع (٨) لو تلف وبالعلم به قبل التفرق زال ذلك المخذور وبهذا يتبين ان استشكله بان ما وقع مجبولا

هذه التفرقة أن معرفة أو صاف المتقوم طريق لمعرفة القيمة المغرومة عند الرجوع ومعرفة أو صاف المثل ليس
 طريقاً لمعرفة قدره المغروم ثم انه لم يبين محترز قوله الذي انضبطت الخ ولعله انه يجري فيه الخلاف فان قيل
 بل هو البطلان لعدم رؤية معتبرة قلت ممنوع لان الرؤية المعتبرة في الصحة لا يكون معها انضباط اسم وقوله
 ولعله الخ اقره ع (قوله ويفرق) اي بينه وبين المثل (على الاول) اي على الطريق الجازم بالكفاية (قوله
 اقل منه الخ) يؤخذ وجهه من قوله الاتي ولا اثر الخ اسم (قوله ولا اثر الخ) رد لشبهة مقابل الاظهر (قوله
 لو تلف اي راس المال (قوله له ثم) اي لاحتمال الجبل في الثمن (قوله لان ذا اليد) وهو المسلم اليه هنا اه معنى
 (قوله لو غلبه) اي علم المسلم والمسلم اليه القدر او القيمة على الطريق الثاني اه معنى (قوله القول بالبطالان)
 وهو مقابل الاظهر (قوله هنا) اي فيما لو راى العاقدان راس المال المثل ولم يعرف قدره (قوله للعلم به) اي
 برأس المال علة للنفى (قوله بل فيما بعده) اي العقد عطف على قوله في العقد (قوله وهو) اي الخلل الذي بعد
 العقد (قوله وهذا) اي بما ذكر من ان البطلان عند القائل به ليس لخلل في العقد الخ (قوله ان استشكله) اي
 الجزم بالصحة فيما لو غلبه القدر قبل التفرق (قوله كبعثك بما باع الخ) اي فانه باطل (قوله غير ملاق) خبر
 قوله ان استشكله (قوله لما نحن فيه) اي الجزم المذكور (قوله هنا) اي فيما لو قال ببعثك بما باع الخ (قوله
 جملهما به) اي بالثمن (قوله عنده) اي العقد (قوله كاعلم من حده السابق الخ) عبارة المعنى لان لفظ
 السلم موضوع له فان قيل الدينية داخلية في حقيقة السلم فكيف يصح جعلها شرطاً اجيب بان الفقهاء قد
 يريدون بالشرط ما لا بد منه في تداول حيث تدجز الشيء (قوله من حده) اي السلم (قوله الشامل الخ) اي
 فلا يرد ان الشرط يكون خارجاً عن الشروط وكان الاولى فيشمل الخ كافي النهاية (قوله هذه) اي الدار
 (قوله نفسه الخ) اي المسلم اليه (قوله بخلاف غيره) اي وما هنا منه وقد يتوقف في الفرق المذكور بان محل
 المنفعة في غير العقار من نفسه وقنه ودائمه معين والمعين بصفة كونه معيناً لا يثبت في الذمة فاي فرق بينه
 وبين العقار اللهم الا ان يقال لما كان العقار لا يثبت في الذمة اصلاً لم يغتفر صحة ثبوت منفعة في الذمة اذا كان
 مسلماً فيه بخلاف غيرهما كان يثبت في الذمة في الجملة اغتفر ثبوت منفعة في الذمة وبقرنا في الجملة لا يرد
 الحر لانه يفرض كونه رقيقاً يثبت في الذمة فيصح السلم في منفعة اه ع ش ق ل المثنى (ولا ينعقد بيعاً)
 وعليه فتى وضع يده عليه ضمنه المخصوص ولا عبرة باذنه له في قبضه لانه ليس لذي ناسر عيايل هو لا غاه
 ع ش (قوله ولفظ السلم يقتضي الدينية) اي والدينية مع التعيين يتناقضان اه معنى (قوله وقد رجحون
 المعنى الخ) اي وليس المعنى هنا قواي حتى يرجع على اللفظ اه ك رد ي (قوله ذات ثواب) حال من الهبة لانه بمعنى
 صاحبة اه رشيدى (قوله كما اقتضته) اي على طريق المفهوم المخالف (قوله قاعدة ما كان صريحاً في اباه)
 احتماها وجد نفاذا في موضوعه لا يصير كناية في غيره (قوله لان هذا الخ) علة للاقتضاء (قوله اولا) اي اولا
 يكون لفظ السلم كناية في البيع (قوله لان موضوعه يتنافى التعيين) هذا مسلم في الموضوع الشرعي واما
 موضوعه لانه فلا ينافيه فلم لا يصح جملة كناية بالنظر الى ملاحظته اه سيد عمر وقد يقال ان مقتضى
 إطلاقهم ان المنظر رالبه انما هو المعنى الشرعي قول المثنى (ان يعقد بيعاً) هل ينعقد البيع في الذمة من الاعنى
 عند الرجوع ومعرفة أو صاف المثل ليس طريقاً لمعرفة قدره المغروم ثم انه لم يبين محترز قوله الذي انضبطت
 الخ ولعله انه يجري فيه الخلاف فان قيل بل هو البطلان لعدم رؤية معتبرة قلت ممنوع لان الرؤية المعتبرة في
 الصحة فلا يكون معها انضباط (قوله اقل منه في المثل) يؤخذ وجهه من قوله الاتي ولا اثر الخ (قوله هذه)

لا يتقلب صحيحاً بالمعرفة
 في المجلس كبعثك بما باع
 به فلان فرسه فعله قبل
 التفرق غير ملاق لما نحن
 فيه لان البطلان هنا لخلل
 في العقد وهو جعلهما به من
 كل وجه عنده فلم يتقلب
 صحيحاً به لهما به فتامه
 (الثاني) من الشروط
 (كون المسلم فيه ديناً) كما
 علم من حده السابق فالمراد
 بكونه شرطاً انه لا بد منه
 الشامل للركن (فلو قال
 اسلمت اليك هذا الثوب)
 او ديناراً في ذمتي (في)
 سكنى هذه سنة لم يصح
 بخلافه في منفعة نفسه او
 قنه او دابته كما قاله الاسنوى
 والبلقيني وغيرهما ويوجه
 بان منفعة العقار لا تثبت
 في الذمة بخلاف غيره كما يعلم
 مما ياتي في الاجارة او في (هذا
 العبد) فقبل (فليس بسلم)
 قطعاً لا اختلا لركنه وهو
 الدينية (ولا ينعقد بيعاً في
 الاظهر) عملاً بالقاعدة
 الاغلبية من ترجيحهم
 مقتضى اللفظ ولفظ السلم
 يقتضي الدينية وقد
 يرجحون المعنى إذا قوى
 بجهلهم الهبة ذات ثواب
 معلوم بيعاً نعم لو نوى بلفظ

السلم البيع فهل يكون كناية فيه كما اقتضته قاعدة ما كان صريحاً في اباه لان هذا لم يجد نفاذا في موضوعه فجاز كونه كناية
 في غيره اولا لان موضوعه يتنافى التعيين فلم يصح استعماله فيه وما في القاعدة محل في غير ذلك كل محتمل والثاني اقرب الى كلامهم ولا ينافيه
 ما ياتي في آخر الفرع من صحة الصريح بالسلم لانه لا تعيين ثم يتنافى مقتضاه (ولو قال اشتريت منك ثوباً بصفته كذا هذه الدراهم) او دينار
 في ذمتي (فقال بعتك ان يعقد بيعاً) عملاً بمقتضى اللفظ (وقيل) واطال المناخرون في الاتصا له (سلباً) نظراً للمعنى فعلى الاء ا يجب

تعيين رأس المال في المجلس
إذا كان في الذمة ليخرج
عن بيع الدين بالدين
قبضه ويثبت فيه خيار
الشرط ويجوز الاعتياض
عنه وعلى الثاني ينعكس
ذلك وعلى الخلاف إذا لم
يذكر بعده لفظ السلم
وإلا كان سلماً اتفاقاً
لاستواء اللفظ والمعنى
حيث (الثالث) بيان محل
التسليم على تفصيل فيه
حاصله (المذهب) أنه إذا
أسلم سلماً حالاً أو مؤجلاً
وهما (بموضع لا يصلح
للتسليم أو) سلماً مؤجلاً
وهما محل (بصلح) له (و)
لكن (للملح) أي المسلم
فيه (مؤنة) أي عرفاً كما هو
واضح (أشترط بيان محل
بفتح الحاء أي مكان
(التسليم) للمسلم فيه
لتفاوت الأغراض فيما
يراد من إمكانية في ذلك
(وإلا) بأن يصلح للتسليم
والسلم حال أو مؤجل لا
مؤنة لحل ذلك إليه (فلا)
يشترط ما ذكر ويتعين
محل العقد للتسليم للعرف
فيه فإن عينا غيره تعين
بخلاف المبيع المعين لأن
السلم لما قبل التأجيل
قبل شرطاً يقتضي تأخير
التسليم ولو خرج المعين
للتسليم عن الصلاحية تعين

الظاهر نعم قياساً على السلم اه سيد عمر (قوله تعيين رأس المال) الأولى تعيين الثمن (قوله لا قبضه) أي
قبض رأس المال في المجلس فلا يشترط (قوله ويثبت فيه) أي في رأس المال عطف كقوله ويجوز الخ على قوله
يجب الخ (قوله ويجوز الاعتياض عنه) أي عن رأس المال الذي في الذمة أما المثلث نفسه فلا يجوز الاعتياض
عنه اه ع ش عبارة سم وأقره الرشيدى قوله ويجوز الاعتياض الخ هذا يخالف ما سيذكره في أول فصل لا
يصح أن يستبدل عن المسلم فيه بقوله ومثله المبيع في الذمة وقد قال شيخنا الشهاب الرملي المعتمد عدم جواز
الاعتياض وما في شرح الروض محمول على المثلث اه أي والكلام هنا في الثمن أيضاً (قوله وعلى الثاني) أي
انعقاده سلماً (قوله ينعكس ذلك) الإشارة إلى الثلاثة الأخيرة فقط دون الأول أي يجب قبض رأس المال في
المجلس ولا يثبت فيه الخيار ويمتنع الاعتياض عنه اه كردى (قوله وإلا) أي كان قال بعثك سلماً معني أو
أشترت منك الخ سلماً كردى عبارة ع ش قوله وإلا كان سلماً أي بان ذكر ذلك في صلب العقد متبهما للصيغة لا
في مجلسه ويشترط الفور بينهما وبين ما تقدمه من الصيغة اه (قوله بيان الخ) دفع به ما برده على المتن من عدم صحة
الحمل إذا الشرط الثالث بيان محل التسليم لا المذهب الخ (قوله فيه) أي محل التسليم (قوله حاصله) أي
التفصيل (قوله سلماً حالاً) إلى قوله بلا أجره في المعنى إلا قوله أي عرفاً كما هو واضح وإلى قول المتن ويشترط
في النهاية إلا ما ذكر قول المتن (لا يصلح للتسليم) أي بان كان خراباً أو مخوفاً أخذاً عما سيأتى من التسوية بين
الخراب والخوف اه سم (قوله مؤجلاً) بخلاف الحال والحاصل أنه لم يصلح الموضوع وجب البيان مطلقاً
وان صلح ولحمه مؤنة وجب البيان في المؤجل دون الحال وبهذا يعلم احتياج كلام المحلى إلى التقييد مر
اه سم وقوله مطلقاً أي حالاً كان السلم أو مؤجلاً وعلى كل للحمل مؤنة أو لا فهذه أربع صور يجب فيها
البيان وكذا تحت قوله وان صلح الخ أربع صور يجب البيان في صورة كون السلم مؤجلاً وللحمل مؤنة
دون الثلاث الباقية كون السلم حالاً للحمل مؤنة أو لا وكونه مؤجلاً ولا مؤنة للحمل (قوله من إمكانية) بيان
لما (قوله في ذلك) أي في محل التسليم وفي معنى اللام متعلق بيراد (قوله حال) أي مطلقاً اه سم (قوله فان
عينا غيره تعين) ظاهره ولو غير صالح وقرر شيخنا أنه إذا عينا غير صالح بطل العقد حللي وفي القليوبى على
الجلال ومتى عينا غير صالح بطل العقد اه بجيرى (قوله فان عينا غير الخ) والثلث في الذمة كالمسلم فيه
والثلث المعين كالمبيع المعين وفي التتمة كل عوض أي من نحو أجره وصدق وعوض خلع ملتزم في الذمة أي
غير مؤجل له حكم السلم الحال أي عين لتسليمه مكان جازو تعين وإلا تعين موضع العقد معني وشرح الروض
وأقره سم (قوله بخلاف المبيع المعين) أي حيث يبطل بتعيين غير محل العقد للقبض ومنه ما تقدم من
أنه لو اشترى خطباً أو نحوه وشرط على البائع إيصاله إلى بيت المشتري حيث يبطل العقد اه ع ش (قوله عن
الصلاحية) بأن طرأ عليه خراب أخرجه عن صلاحية التسليم أو خوف على نحو نفس أو مال أو اختصاص
اه سم عن الأيعاب عبارة ع ش أي سواء كان ذلك بخراب أو خوف أو غيرهما اه (قوله يعين أقرب محل

أي الدار) (قوله ويجوز الاعتياض الخ) هذا يخالف ما سيذكره في أول فصل لا يصح أن يستبدل عن المسلم
فيه بقوله ومثله المبيع في الذمة وقد قال شيخنا الشهاب الرملي المعتمد عدم جواز الاعتياض وما في شرح
الروض محمول على الثمن (قول المصنف لا يصلح للتسليم) أي بان كان خراباً أو مخوفاً أخذاً عما سيأتى من
التسوية بين الخراب والخوف (قوله مؤجلاً) بخلاف الحال والحاصل أنه لم يصلح الموضوع وجب البيان
مطلقاً وان صلح وليس لحمه مؤنة لم يجب البيان مطلقاً وان صلح ولحمه مؤنة وجب البيان في المؤجل دون الحال
وبهذا يعلم احتياج كلام المحلى للتقييد مر (قوله حال) أي مطلقاً (قوله فان عينا غيره تعين بخلاف المبيع المعين)
قال الروض والثلث في الذمة كالمسلم فيه والمعين كالمبيع أي المعين وفي التتمة كل عوض أي من نحو أجره
وصدق وعوض خلع ملتزم في الذمة أي غير مؤجل له حكم السلم الحال قال في شرحه ان عين لتسليمه
مكان جازو تعين وإلا تعين موضع العقد انتهى (قوله بخلاف المبيع المعين) ظاهره أن المعنى فلا يتعين لكن
المفهوم من التعليل أنه يبطل البيع بهذا الشرط (قوله ولو خرج المعين للتسليم عن الصلاحية فيه) عبارة

أقرب محل صالح له ولو أبعد منه

بلاجرة على الاوجه لانه من تنمة التسليم (١) الواجب ولا خيار للسلم ولا يجاب المسلم اليه لو طلب الفسخ ورد اس المال ولو لفك رهق

و خلاص ضامن على المعتمد
والاستوى والبلقينى هنا
ما فيه نظرو لو انهدمت دار
عذبت للرضاع المستاجر له
لم يتراضيا بمحل غير هافسخ
كما اتى به البلقينى ويفرق
بينه وبين ماتحن فيه بان
المدار هنا على ما يلىق بحفظ
المال ومؤنه والغالب استواء
المحلة فيهما ومن ثم قالوا
المراد بمحل العقد هنا محله
لا خصوص محله وقالوا لو
قال تسلمه لى فى بلد كذا وهى
غير كبيرة كبغداد كفى
احضاره فى اولها وان بعد
عن منزله اوفى اى محل
ثبت منه صح ان لم تنسح
ونم على حفظ الابدان وهو
يختلف باختلاف الدور
ومن ثم لو عينا دار الرضاع
تعذبت (ويصح) السلم مع
التصریح بكونه (حالا) ان
وجد المسلم فيه حيثئذ والا
تعين المؤجل (و) كونه
(مؤجلا) اجماعا فيه وقياسا
اولو يافى الحال لانه اقل
غررا وانما تعين الاجل فى
الكتابة لعدم قدرة القن
عندها على شىء موكون البيع
يفنى عنه شيئا ان كان فى
الذمة لا يقتضى منه على
ان العرف اطر دبالرخص
فى مطلق السلم دون البيع
(فان اطلق) العقد عن
التصریح بهما فيه (انعقد
حالا) كالتمن فى البيع
(وقيل لا ينعقد) لان

(الخ) بقى مالو تساوى المحلان هل براعى جانب المسلم أو المسلم اليه فيه نظر والا قرب تخيير المسلم اليه لصدق كل
من المحلين بكونه صالحا للتسليم من غير ترجيح لغيره عليه اه ع ش (قوله بلاجرة) اى ياخذها المسلم فى الا بعد
او المسلم اليه فى الانقص والمراد اجرة الزيادة فى الابدع والنقص فى الا قرب سم على حجج اه ع ش قوله المسلم اليه
فى الانقص لعل الظاهر العكس (قوله ورد راس المال) عطف على الفسخ و (قوله فسخ) عبارة النهائية فله
الفسخ اه اى يجوز لولى الرضيع فسخ الاجرة قال ع ش افادانه لا يفسخ بنفس الانهدام وعليه فلولم
يتراضيا عنهما عرض عنهما حتى يعسطا على شىء وقضيته ايضا أنه لا يشترط الفور فى الفسخ (قوله ومؤنه)
عطف على قوله ما يلىق اه رشيدى (قوله استواء المحلة) اى الناحية اه ع ش (قوله فيهما) اى ما يلىق
الخ والمؤن (قوله تسلمه) بصيغة المضارع من التسليم (قوله كبغداد) تمثيل للكبيرة فلا يكتفى بالطلاق بل
لا بد من تعيين المحلة اه سيد عمر (قوله فى اولها) اى غير الكبيرة (قوله لم تنسح) عبارة المغنى ولو قال فى اى
البلاد شئت فسد او فى اى مكان شئت من بلد كذا فان اتسع لم يحز ولا لاجاز وبلى كذا فهل يفسد او يصح
وينزل على تسليم النصف بكل بلد وجهان اصحهما كما قال الشاشى الاول قال فى المطلب والفرق بين تسليمه
فى بلد كذا وتسليمه فى شهر كذا حيث لا يصح اختلاف الغرض فى الزمان دون المكان اه (قوله وثم) اى
والمدار فى مسألة الاستتجار للرضاع (قوله ومن ثم لو عينا الخ) قضيته ان نظيره لا ياتى هنا وفيه نظر يعلم بما
سبق ويمكن الفرق بان الخوف على الابدان اقوى من الخوف على الاموال كما يدركه الانسان بالوجدان اه
سم قول المتن (ويصح حالا) خلافا للائمة الثلاثة وماوى اه بجيرى (قوله السلم مع التصریح) الى قوله وكالى
اول الخ فى المغنى لا قوله على أن العرف الى المتن (قوله ولا تعين المؤجل) اى تعين التصریح بالتأجيل ولا
بطل رشيدى وع ش (قوله لاجماعا) اى باجماع الائمة اه ع ش (قوله فيه) اى فى المؤجل (قوله لانه) اى
الحال (قوله لعدم قدرة الخ) اى والحلول ينافى ذلك اه معنى (قوله وكون البيع بغنى عنه) اى عن السلم
الحال لاشارة الى جواب من قال يستغنى بعقد البيع عن السلم الحال فيمتنع السلم الحال وحاصل الجواب ان هذا
لا يقتضى منه لانهما عقدان صحيحان فيتخير بينهما و (قوله على ان العرف) علاوة دالة على الاحتياج الى
السلم مع مساواته للبيع لسكونه حالا اى أن العرف اطر دفيه بأرخص ثمن سواء كان حالا أو مؤجلا بخلاف
البيع فلهذا دليل واضح على عدم الاستثناء عنه اه كردى (قوله سيما ان كان فى الذمة) اى البيع بل قد
يقال من اجاز البيع فى الذمة يلزمه جواز السلم الحال إذ لا فرق فى المعنى اه سم (قوله فان اطلق العقد الخ)
اى وكان المسلم فيه موجودا ولا لم يصح اه معنى قول المتن (انعقد حالا) ولو الحق به اجلا فى المجلس لحق ولو
صار حالا لاجل فى العقد ثم اسقطاه فى المجلس سقط وصار حالا ولو حذفاه فى المجلس لم يفسد بل يفسد العقد الفاسد صحيحا
معنى وساطان (قوله فيه) اى فى السلم (قوله يمنع ذلك) اى قوله فالتسكوت الخ (قوله كما هو واضح) الكاف

العباب ولو طرأ على موضع عين التسليم خراب أى أخرجه عن صلاحية التسليم سلم فى اقرب موضع صالح
له انتهى قال فى شرحه على الاقيس فى الروضة من اوجه ثلاثة ثم قال فى العباب او خوف اى او طرأ خوف على
نحو نفس او مال او اختصاص لم يلزم المستحق قبوله ولا غريمه نقلة الى غير ه فله الفسخ والصبر انتهى قال فى
شرح ه وقوله او خوف الخ هو ما قاله الرويانى كالماوردى وهو اجدد الاوجه الثلاثة وقد علمت ان الاقيس
منها تعين اقرب موضع صالح سواء اخطب المعين ام صار نحو فافلا عذر للمصنف فيما فهمه من ان حكم الخراب
غير حكم الخوف إذ لا يشهد له المعنى وهو واضح ولا النقل الذى جرى عليه فى الروضة لان كلامها صريح انه
لا فرق واطال جدا فى بيان ذلك (قوله بلاجرة) اى ياخذها المسلم فى الا بعد او المسلم اليه فى الانقص والمراد
اجرة الزيادة فى الابدع والنقص فى الانقص (قوله ومؤنه) اى من ثم لو عينا دار الخ) قضيته هذا ان نظيره لا ياتى هنا
وفيه نظر يعلم مما سبق ويمكن الفرق بان الخوف على الابدان اقوى من الخوف على الاموال كما يدركه
الانسان بالوجدان (قوله سيما ان كان فى الذمة) بل قد يقال من اجاز البيع فى الذمة يلزمه جواز السلم

العرف فيه التأجيل فالتسكوت عنه بصبره كالتأجيل بمجهول ويرد بمنع ذلك كما هو واضح (ويشترط) فى المؤجل (العلم
بالاجل) العاقدن او اعداين غيرهما او اعداء الواتر ولو من كفار الكور الاجل تابع المضر جهل العاقد به كما اتى اه اذا لم يعلم فلا يصح

كألى الحصاد أو قدوم الحاج أو طلوع الشمس أو الشتاء ولم يرد وقتها المعين وكألى أول أو آخر رمضان لوقوعه على نصفه الأول أو الآخر كله
هذا ما نقلناه عن الأصحاب وإن أطال المتأخرون في رده أو في يوم كذا أو في رمضان مثلاً (١١) لأنه كله جعل ظرفاً كما هما قالوا لا محالة

من أجزائه وهو مجهول

ولما جاز ذلك في الطلاق لأنه

لما قبل التعليق بالمجهول

كقدوم زيد قبله بالعام ثم

تعلق بأوله لتعيينه للوقوع

فيه لا من حيث الوضع أى

لما بأتى في وضع الظرف

المعلوم منه رد قول غير

واحد وإن استحسنته

الرافعى تعلقه بأوله يقتضى

أن الإطلاق يقتضيه أى

وحده وضعاً ولا من حيث

العرف لأنه يقتضى صدق

الظرف على جميع أزمته

صدقا واحداً بل من حيث

صدق الاسم به كاهو القاعدة

في التعليق بالصفات أنه

حيث صدق وجود اسم

المعلق به وقع المعلق ومن

ثم لو علق طلاقها بقبل

موته وقع حالا لصدق

الاسم أو بتكليمها لزيد

في يوم الجمعة وقع بتكليمها

له أثناء يومها لذلك ولم يتقيد

بأوله وأما السلم فلما لم يقبل

التأجيل بالمجهول لم يقبله

بالعام ولم يقبله بنحو العيد

لأنه وضع لكل من الأول

والثاني بعينه فدلالته على

كل منهما أقوى من دلالة

الظرف على أزمته لأنه لم

يوضع لكل منها بعينه بل

لزم من مبهم منها كذا قاله ابن

الرفعة وقضيته أن دلالة

الظرف على أزمته من

فيه وفي نظائره كقوله كاهو ظاهر وكألى بخفى بمعنى اللام أى لما هو واضح من الدليل اه ع ش (قوله أو
طلوع الشمس) أى ظهور ضوءها ووجه عدم الصحة فيه أن الضوء قد يستتره الغيم أو غيره اه ع ش (قوله
لوقوعه الخ) تعليل لعدم صحة إلى أول رمضان أو إلى آخر رمضان على النشر المرتب أى لوقوع القول
الأول على كل جزء من النصف الأول ووقوع الثاني على كل جزء من النصف الآخر (قوله هذا) أى
عدم الصحة في صورتين الأخيرتين (ما نقلناه الخ) المعتمد الجواز ويحمل قوله إلى أول رمضان على
الجزء الأول من النصف الأول وقوله إلى آخر رمضان على الجزء الأخير من النصف الثاني نهاية وسم
وع ش (أو في رمضان) إلى قوله كذا قاله في النهاية إلا قوله لا من حيث الوضع إلى من ثم (قوله لأنه) أى
ما ذكر من اليوم ورمضان وكذا ضمير من أجزائه (قوله كله) بالرفع على الابتداء أو بالنصب على التأكيد
(قوله وإنما جاز ذلك) أى قوله في رمضان مثلاً في الطلاق بأن قال لها أنت طالق في رمضان (قوله
لأنه لما قبل) أى الطلاق (قوله قبله بالعام) جواب لما أى قبل الطلاق التعليق بالعام (قوله ثم تعلق
بأوله) أى ثم بعد الجواز تعلق الطلاق بأول رمضان (قوله لتعيينه) أى الأول لما بأتى الخ وهو قوله بل
لزم من مبهم منها (قوله منه) أى بما بأتى (قوله تعلقه بأوله يقتضى الخ) الجملة مع قول القول (قوله ولا من
حيث العرف) كقوله لا أنى بل من حيث الخ عطف على قوله لا من حيث الوضع أى أن تعيين الجزء الأول
لوقوع الطلاق فيه ليس من جهة الوضع ولا من جهة العرف بل هو أى التعيين بسبب صدق لفظ رمضان
بالجزء الأول اه كردى (قوله أنه حيث الخ) بيان للقاعدة وتذكير الضمير بتأويل الضابط وحيث للشرط
بمعنى متى (قوله صدق) أى تحقق (قوله اسم الخ) أى مفهومه (قوله لو علق طلاقها قبل موته) بأن قال لها
أنت طالق قبل موتى وكان الأولى بقبل موته (قوله حالا) أى عقب التعليق (قوله أو بتكليمها الخ) عطف
على قوله قبل موته (قوله لذلك) أى لصدق الاسم (قوله ولم يتقيد) أى التكليم (بأوله) أى يوم الجمعة حتى
لا يقع بالتكليم في الأثناء (قوله بنحو العيد) كجمادى وربيعة ونفر الحج (قوله على أزمته) أى على أجزاء
مدلوله (قوله بل لزم من مبهم منها) فيه نظر يعلم بما بأتى عن سم انفا (قوله وقضيته) أى قول ابن الرفعة بل
لزم من مبهم منها (قوله على الخلاف فيهما) أى على القول بالفرق بينهما بأن الأول موضوع للماهية مع قيد
الوحدة الشائعة والثانى موضوع لها بلا قيد وهو المختار وذهب الأمدى وابن الحاجب إلى أنه لا فرق بينهما
وانهما موضوعان للماهية مع قيد الوحدة الشائعة (قوله ما مر من قبله بالعام الخ) أى قبل الطلاق
التعليق بالعام (ولم يقبله به) أى لم يقبل السلم التأجيل بالعام اه كردى (قوله الذى الخ) نعت لما مر (قوله
أنه الخ) أى دلالة الظرف على أزمته (لوضعه) أى الظرف (لكل فرد فرد) أى جزء جزء (قوله من ذلك) أى
من مقتضى تعبير ابن الرفعة أن دلالة الظرف من دلالة التكررة ومقتضى ما مر أنه من دلالة العام (قوله كاعلم
الخ) ولأن العام ما استغرق الصالح له من الأفراد لا من الأجزاء فوضعه بالعموم تجوز وكان علاقته أنه شبه
الأجزاء بالجزئيات وأطلق عليها اسمها اه ع ش (قوله ولو كان عام الخ) لا يخفى على عارف أنه يتعين تأويل
تعبيرهم بالعموم على أن المراد الصدق بكل جزء وإلا فالיום مثلاً موضوع للقدر المخصوص من الزمان
للكل جزء منه كاهو معلوم لكنه يتضمن كل جزء والحكم المنسوب إليه صادق مع تعلقه بجملة وبكل
جزء منه فليتأمل اه سم وقوله لا لكل جزء الخ أى كما يقتضيه ما مر أى ولا لجزء مبهم منه كما يقتضيه

الحال إذ لا فرق في المعنى (قوله هذا ما نقلناه) المعتمد الصحة (قوله من قبله) أى من قولنا قبله (قوله ولو كان عاماً
الخ) لا يخفى على عارف أنه يتعين تأويل تعبيرهم بالعموم هنا على أن المراد الصدق بكل جزء وإلا فالיום مثلاً
موضوع للقدر المخصوص من الزمان لا لكل جزء منه كاهو معلوم لكنه يتضمن كل جزء والحكم المنسوب إليه

حين دلالة التكررة والمطلق على الخلاف فيهما وقضية ما مر من قبله بالعام ولم يقبله به الذى عبر به اسمعيل الحضرمى وتبعه السبكي والزركشى
وغيرهما أنه من حين دلالة العام المقتضية لوضعه لكل فرد فرد من أفرادها فان قلت فما الحاق من ذلك قلت الحق ما قاله ابن الرفعة كاعلم تبعاً
للمصنف لا من حيث الوضع ولو كان عاماً لكانت دلالاته على الأول من حيث الوضع لما تقرر في وضع العام فتأمل اه وعجيب

كلام ابن الرفعة (قوله قول ابن العباد عما تقرر الخ) اي عن جهته تحقيرا له (قوله من الفرق) اي بين الطلاق والسلم (قوله انه ليس بشئ) مقول القول (قوله زعم) اي ابن العباد (قوله بين الحل والعقد) اي الطلاق والسلم (قوله هذا بهذا) اي السلم بالطلاق (قوله الا انها معلومة) الى الفصل في النهاية وكذا في المغني الا قوله وان اطر دالي لانه (قوله وكذا النير وزو المهر جان) النير وزو المهر جان (قوله الميزان والمهر جان بكسر الميم) وقت نزولها برج الحمل كذا في المغني (قوله ثم قال ورما جعل النير وزا انتهى وهذا المشهور وما فاده او لا كصاحب النهاية لا يخلو عن غرابة اه سيد عمر عبارة السكردي وهما يطلقان على الوقتين اللذين تنتهي الشمس فيها الى اول برج الحمل والميزان اه وعبارة عرش قال في المصباح وفي بعض التواريخ كان المهر جان يوافق اول الشتاء ثم تقدم عنه حتى صار ينزل في اول الميزان اه وهو مخالف لقول الشارح مر وقت نزولها برج الحمل اه (قوله وفصح النصارى) بكسر الفاء عندهم (قوله على الهلال) وهو ما بين الهلال نهاية ومغني (قوله هذا) اي حمل المطلق على الهلال (قوله ان عقدا) اي العاقدان (قوله والتاجيل بالشهور) جملة حالية (قوله ولا يلغى المنكسر) اي الشهر الذي وقع العقد في اثنا عشر والمراد بالغائه ان لا تحسب بقيته من المدة (قوله نعم الخ) استدراك على قوله ولا يلغى المنكسر اه بجبري (قوله لو عقدا في يوم الخ) حاصله ان العقدا اذا وقع في اليوم والليلة الاخيرين يعتبر ما عدا الشهر الاخير هلايا وكذا الاخيرين نقص وفي هذا يلغى المنكسر ويتاخر ابتداء الاجل عن العقد وكان وجه ذلك عدم فائدة اعتبار المنكسر لو اعتبر ناقدره من اخر يوم من اخر الاشهر لان كونه ناقصا لا يعلم الا بعد مضي ذلك اليوم جميعه فقبل مضيه لا يمكن الحكم بالحلول وبعد مضيه لا فائدة للحكم بحلوله قبل تمامه وايضا يلزم من اعتبار فوره من اليوم التاسع والعشرين من اخر الاشهر الذي هل ناقصا اعتبار الشهر العددي تسعة وعشرين يوما وهو خلاف المقرر في نظائر هذا الحمل ومن اعتبار قدره من اول الشهر الداخل بجعل الشهر الاخر ثلاثين فطر الاعدد لزم زيادة في الاجل على الاشهر العربية الشرعية التي هي الهلالية ومن ثم اذا لم ينقص الاخير بان كان ثلاثين تاما اعتبر ناقدر المنكسر من اليوم الثلاثين منه لعدم لزوم زيادة على الاشهر العربية وعدم اعتبار الشهر العددي تسعة وعشرين فتدبر اه بصري (قوله لانها مضت الخ) فلو عقدا في اليوم الاخير من صفر واجل بثلاثة اشهر مثلا فنقص الربيعان وجمادى الاولى حل بمضيهما ولم يتوقف على تكميل العدد بشئ من جمادى الاخرى اه كردى (قوله هذا ان نقص الخ) اي الا كتنفاه بالاهلة بعد يوم العقد اه عرش (قوله والاهل بشرط انسلاخه) حتى لو كان العقد في وقت الزوال من يوم اخر الشهر حل الدين بوقت الزوال من يوم الثلاثين من الشهر الاخير اه كردى وعرش (قوله منه) اي من الشهر الاخير (قوله لنعذر الخ) ووجه ان اعتبار الهلال في الشهر الاخير حين اذ كان كاملا يؤدي الى الغاء المنكسر المؤدى الى تاخر ابتداء الاجل عن العقد فان قلت ان هذا الوجه يجري ايضا فيما اذا كان الشهر ناقصا فلم يتم منه المنكسر ثلاثين يوما اقول قدم جوابه عن البصري (قوله حينئذ) عبارة شرح الروض بدل حينئذ دون البقية اه سم (قوله والنفر) اي نفر الحج (قوله بعد الاول) لعل المراد بالبعدية في الربيعين وجماد بين ان العقد وقع في اثناء ربيع الاول او جمادى الاولى وقال الى ربيع او جمادى فيحمل على اول الثاني والا فلا يتصور حمل على اول ربيع الثاني اذا ورد العقد بعد انسلاخ الاول فليتام اه عرش وهو ظاهر

(فصل) في بقية الشروط (قوله في بقية الشروط) الى قوله واما اذا وجد في النهاية الا قوله وانلفه الى المتن وكذا في المغني الا قوله في كذا الى المتن (قوله وحلول راس المال) ومره بعد قول المصنف احدها تسليم راس المال في المجلس كردى وعرش (قوله على تسليمه) اي المسلم فيه فقوله حينئذ الخ من تفريع الشئ على

صادق مع تعلقه بمحملة وبكل جزء منه فليتام (قوله حينئذ) عبارة شرح الروض بدل حينئذ دون البقية (فصل) قول المصنف مقدورا على تسليمه الخ اي ولو بان يكون موجودا عند المسلم اليه فقط اذا كان

زعم انه لا جامع بين الحل والعقد حتى يستشكل هذا بهذا فان عين شهور العرب أو الفرس أو الروم جاز لانها معلومة مضبوطة وكذا النير وزو المهر جان وفصح النصارى (وان اطلق) الشهر (حل على الهلال) وان اطر د عرفهم بخلافه لانه عرف الشرع هذا ان عقدا اوله (فان انكسر شهر) بان عقدا اثنا عشر والتاجيل بالشهور (حسب الباقي) بعد الاول المنكسر (بالاهلة وتم الاول ثلاثين) مما بعدها ولا يلغى المنكسر ثلاثين تاخر ابتداء الاجل عن العقد نعم لو عقدا في يوم او ليلة اخر الشهر اكتفى بالاشهر بعده بالاهلة وان نقص بعضها ولا يتم الاول مما بعدها لانها مضت عربية كوامل هذا ان نقص الشهر الاخير ولا يلزم انسلاخه بل يتم منه المنكسر ثلاثين يوما لتعذر اعتبار الهلال فيه حينئذ (والاصح صحة تاجيله بالعيد وجمادى) وشهر ربيع والنفسر (ويحمل على الاول) فيحمل باول جزء منه لتعقبات الاسم به ومن ثم لو كان العقد بعد الاول وقبل الثاني حمل عليه لتعيينه (فصل) في بقية الشروط السبعة وقدر منها اربعة الثلاثة التي في المتن وحلول راس المال والخامس

نفسه قول المتن (مقدور على تسليمه الخ) ولو بأن يكون موجودا عند المسلم اليه فقط إذا كان السلم حالا على ما سياتي عن صاحب الاستقصاء في قوله ولا يصح فيما نذر وجوده بما فيه اسم قول المتن (على تسليمه) وباتى في تعبيره بالتسليم ما مر في البيع اه نهاية وبقيده ايضا قول الشارح وصرح بهذا مع دخوله الخ قال ع ش قوله ما مر الخ اى من أن قدرة المشتري على التسليم كافية كمن اشترى مغصوبا يقدر على انتزاعه وقد يفرق بين ما هنا وبين البيع بان البيع لما ورد على شيء بعينه اكتفى بقدرة المشتري على انتزاعه بخلاف ما هنا فان السلم إنما رد على ما في الذمة فلا بد من قدرة المسلم اليه على اقباضه لكن قال سم على حجر ان المسلم اليه لو ملك قدر المسلم فيه فغصبه منه فاصب فقال للسلم القادر على تخليصه تسلمه عن حقه فتسليمه فالظاهر الاجزاء فهذا تسلم اجزا في السلم فتأمل اه ع ش اى فهذا صريح في عدم الفرق (قوله من غير مشقة كبيرة) اى بالنسبة لغالب الناس في تحصيله الى موضع وجوب التسليم اه ع ش وفي البجيرى عن الشوبرى والمراد مشقة لا تحتل عادة فيما يظهر اه (قوله وكذا الوطن الخ) اى فانه لا يصح وعليه فلو تبين انه كثير في نفس الامر فهل يتبين صحة العقد اكتفاء بما في نفس الامر ولا نظر في العقد الشرط ظاهر افيه نظرو قضية قوطم العبرة في شروط البيع بما في نفس الامر الاول اه ع ش أقول وقضية قوطم ما وقع فاسدا لا ينقلب صحيحا الثاني فليراجع (قوله من الباكورة) هى اول الفاكه اه مغنى وفي البجيرى هى الثمرة عند الابتداء وعند النفاذ اى الانتهاء راجع الانوار شوبرى وفي المصباح والزياى هى اول ما يدرك منها اه (قوله وصرح بهذا) اى بالشروط الخماس (قوله في قوله مع شروط الخ) اى المذكور اول الباب (قوله ليرتب الخ) هذا وان نفع في مجرد تصريحه بهذا الشرط لا لأنه لا ينفع في قول الشارح م ر فمما سبق سبعة وقوله وليبين الخ فيه ان البيع لا ينحصر في بيع المعين كما مر في الاشارة اليه والحاصل انه لم يحصل جواب عن عدله شرطان اذنا عن شروط البيع اه رشيدى (قوله المفترقين) اى البيع والسلم كردى وع ش (قوله فيها) اى في القدرة كردى ولعل الاولى اى في محل القدرة والتأنيث باعتبار المضاف اليه (قوله فان بيع المعين الخ) فيه ان البيع في الذمة كالسلم يعتبر فيه القدرة تارة عند العقد وتارة عند الحلول فاستوى السلم والبيع في الجملة وملاحظة بيع المعين دون غيره والحكم بالافتراق بينه وبين السلم بما لا حاجة اليه اه سم (قوله تعتبر اى القدرة) (قوله مطلقا) لمجرد التاكيد اذ بيع المعين لا يدخله اجل وعبارته توهم انه يصح حالا ومؤجلا وليس كذلك فلعل مراده انه ليس له الا هذه الحالة وهى كونه حالا او المراد سواء كان ثمنه حالا ومؤجلا لكن هذا بعيد عن السياق فلو اسقط مطلقا لكان اولى اه ع ش (قوله وهنا) اى في السلم (قوله هذا) اى العقد يعنى اقتران القدرة به (قوله الحلول) اى وجود القدرة عنده (قوله الى محل التسليم) خرج به ما عاده ولودون مسافة القصر منه وكان الفرق بينه وبين ما باتى انه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء اه بصرى قول المتن (للبيع) اى ونحوه من المعاملات

السلم حالا على ما سياتى عن صاحب الاستقصاء في قوله ولا يصح فيما نذر وجوده بما فيه (قوله وليبين به محل القدرة المفترقين فيها الخ) هكذا ذكر ذلك ايضا شيخ الاسلام ويرد عليه انه ال الحال الى عدم افتراق البيع والسلم في ذلك لان البيع في الذمة يشترط فيه القدرة عند وجوب التسليم وهو تارة بالعقد وتارة بتأخر عنه كما ان السلم كذلك فاستوى السلم والبيع في الجملة في ذلك وملاحظة بيع المعين دون غيره والحكم بالافتراق بين السلم وبينه بما لا حاجة اليه لا أن يقال بيع المعين هو المتبادر لانه الغالب فاتجهت ملاحظته دون غيره ولا يخفى عليك ما فيه لا يقال هما مفترقان من جهة انه يكتفى في البيع دون السلم لتعلقه بالذمة لانا نقول اما أولا فالفرق لم يقع بحيثية التسليم أصلا بل بوقته كما لا يخفى من العبارة فحاصل الفرق أن القدرة معتبرة عند العقد في البيع واما في السلم فقد تعتبر عند العقد وقد تعتبر عند الحلول واما ثانيا فالبيع في الذمة يساوى السلم في تعلق كل بما في الذمة فلا أثر لهذا الفرق واما ثالثا فلا تسلم هذا الفرق لأن المسلم اليه لو ملك قدر المسلم فيه فغصبه منه فاصب فقال للسلم القادر على تخليصه تسلمه عن حقه فتسليمه فالظاهر الاجزاء فهذا تسلم

مقدورا على تسليمه) من غير مشقة كبيرة (عند وجوب التسليم) وهو بالعقد في الحال والحلول في المؤجل فان أسلم في منقطع عند العقد أو الحلول كرتب في الشئ لم يصح وكذا الوطن حصوله عند الوجوب لكن بمشقة عظيمة كقدر كثير من الباكورة وصرح بهذا مع دخوله في قوله مع شروط البيع ليرتب عليه ما بعده وليبين به محل القدرة المفترقين فيها فان بيع المعين يعتبر فيه عند العقد مطلقا وهنا تارة يعتبر هذا وتارة يعتبر الحلول كما تقرر (فان كان يوجد ببلد آخر) وإن بعد (صح) السلم فيه (إن اعتيد نقله) إلى محل التسليم (للبيع) للقدرة عليه حيثئذ قيل لا بد

اه مغنى (قوله من زيادة كثيرا) أى بعد قوله ان اعتيد نقله اه عش (قوله بان الاعتياذ الخ) قد يمنع لكن الظاهر ان المتبادر من الاعتياذ الكثرة وان لم تلزمه اه سم واقره عش والسيد عمر الماتن (ولا فلا) اى وإن كان البلد الموجود فيه دون مسافة القصر كما هو قضية السياق ولا يعارضه مفهوم قوله الاقنى او كان ذلك البلد على مسافة القصر لأن ذلك فيما عرض انقطاعه كما هو صريح التصوير وكلامه هنا فى المنقطع من محل التسليم وقت وجوبه فلا يصح التسليم فيه وإن كان بمحل قريب حيث لم يعتد نقله للبيع م اه سم وفى النهاية والمغنى ما يوافق (قوله لنحو هدية) أى ما لم يعتد المهدى اليه بيعها ولا فتسكون كالمقول للبيع وبقي ما لو كان المسلم اليه هو المهدى اليه هل يصح ايضا فيه نظر والا قرب عدم الصحة لانه لا يتقاعد عمالوا سلم فى لحم الصيد الذى يعز وجوده لمن عنده وقد قالوا فيه بعدم الصحة على المعتمد وعمالوا سلم إلى كافر فى عبد مسلم فانه لا يصح ولو كان عنده عبد كافر واسلم لندرة ملكه لهم اللهم إلا ان يقال لما اعتيد نقله الهدى اليه كثير او هو المسلم اليه صيره بمنزلة الموجود وقت وجوب التسليم اه عش وهذا الاخير اى الصحة اقرب لما ذكره قول الماتن (فانقطع) وفى معنى انقطاعه لو غاب المسلم اليه وتعدر الوصول الى الوفاء مع وجود المسلم فيه نهاية وسم ويأتى عن المغنى مثله بزيادة قال عش قوله م وتعدر الوصول اى بان لم يكن له مال فى البلد او كان وشق الوصول اليه بان لم يكن ثم قاض او كان وامتنع من البيع عليه اماما مطلقا وامتنع الابرشوة وان قلت اه (قوله من لا يبيعه) اى مطلقا اه سم عبارة الكردى بخلاف ما لو كان يبيعه بشمن غال فيجب تحصيله اه وهذا على مختار الشارح الاقنى والاول على مختار النهاية والمغنى كما يأتى (قوله على مسافة القصر) يفهم انه لو كان على مادون مسافة القصر فلا خيار اه سم (قوله وكذا بعده) قد يشمله ما قبله اه سم اى اذ الظاهر أن المراد بمحله ما بعد تمام الاجل (قوله لمطله) اى مدافعة المسلم اليه المسلم اه كردى قول الماتن (فى الاظهر) ويجرى الخلاف اذ اقصر المسلم اليه فى الدفع حتى انقطع وحل الاجل بموت المسلم اليه قبل وجود المسلم فيه او تاخر التسليم لغيبة احد العاقلين ثم حضر بعد انقطاعه اه مغنى وفى عش عن عميرة مثله (قوله وإن قال له المسلم اليه الخ) اى فلا يجبر على قبول راس المال بل هو على خياره بين الصبر والفسخ اه عش (قوله لا بعضه المنقطع) أى قهرا أما اذا تراضيا على ذلك فيجوز أخذ ما تقدم فيما لو باع عبيدين وظهر عيب احدهما اه عش (قوله بدله) اى بدل ما اتلفه من المثل او القيمة قول الماتن (حتى يوجد) اى ولو فى العام القابل مثلا اه عش (قوله بنفسه) اى الانقطاع اه عش (قوله فيهما) اى فى عدم الخيار وعدم الانقضاء اه مغنى (قوله اما اذا وجد عند من لا يبيعه) قال فى الايعاب كالروض وغيره فيما دون مرحلتين قال فى شرحه وخرج بما دون مرحلتين المرهلتان فاكثر فلا يلزمه التحصيل منه لما فيه من المشقة العظيمة نعم قياس ما مر تخير المسلم وان خياره على الفور اه وقضية كلامه هنا خلافا اه سم (قوله فيلزمه تحصيله) خالفه النهاية والمغنى فقالوا لو وجده يباع بشمن غال اى ولم يزد على ثمن مثله وجب تحصيله وهذا هو

أجزاء فى السلم (قوله بان الاعتياذ يفهمه) قد يمنع لكن الظاهر أن المتبادر من الاعتياذ الكثرة وإن لم تلزمه (قول المصنف ولا فلا) اى وإن كان البلد الموجود فيه دون مسافة القصر كما هو قضية السياق ولا يعارضه مفهوم قوله الاقنى او كان ذلك البلد على مسافة القصر لان ذلك فيما عرض انقطاعه كما هو صريح التصوير وكلامه هنا فى المنقطع من محل التسليم وقت وجوبه فلا يصح التسليم فيه وإن كان موجودا بمحل قريب حيث لم يعتد نقله للبيع م (قول المصنف فانقطع) وفى معنى انقطاعه ما لو غاب المسلم اليه وتعدر الوصول الى الوفاء مع وجود المسلم فيه م (قوله من لا يبيعه) اى مطلقا (قوله على مسافة القصر) يفهم أنه لو كان على مادون مسافة القصر فلا خيار (قوله وكذا بعده) قد يشمله ما قبله (قوله اما اذا وجد عند من لا يبيعه الخ) قال فى العباب كالروض وغيره فيما دون مرحلتين قال فى شرحه وخرج بما دون مرحلتين المرهلتان فاكثر فلا يلزمه التحصيل من ذلك لما فيه من المشقة العظيمة نعم قياس ما مر تخير المسلم وان خياره على الفور اه وقضية كلامه هنا خلافا ذلك (قوله فيلزمه تحصيله) وبالأولى اذا باعه بشمن مثله فاقبل واعلم ان

من زيادة كثيرا او رد بان الاعتياذ يفهمه (ولا) يعتد نقله للبيع بان نقل له نادرا او لم ينقل اصلا او نقل لنحو هدية (فلا) يصح السلم فيه اذ لا قدرة عليه (ولو اسلم فيما يعز) وجوده (فانقطع) كما هو بعضه لجائحة افسدته وإن وجد ببلد اخر لكن ان كان يفسد بالنقل ولا يوجد الا عند من لا يبيعه او كان ذلك البلد على مسافة القصر من بلد التسليم (فى محله) بكسر الحاء اى وقت حلوله وكذا بعده وإن كان التأخير لمطله (لم يفسخ فى الاظهر) كما اذا افسس المشتري بالثمن وليس هذا كتلف البيع قبل القبض لأن ذلك فى معين وهذا فيما فى الذمة (فيتخير المسلم) وأن قال له المسلم اليه خذ راس مالك (بين فسخه) فى كله لا بعضه المنقطع فقط وإن قبض ما عداه واتلفه فاذا فسخ لزمه بدله ورجع براس ماله (والصبر حتى يوجد) فيطالب به وخياره على التراخي فله الفسخ وإن اجاز واسقط حقه منه (ولو علم قبل المحل) بكسر الحاء (انقطاعه عنده فلا خيار له قبله) ولا يفسخ بنفسه حينئذ (فى الاصح) فيهما لأن رقت وجوب التسليم لم يدخل اما اذا وجد عند من لا يبيعه الا باكثر من ثمن مثله فيلزمه تحصيله بذلك

وفارق الغاصب بانه التزم التحصيل بالعقد باختياره وقبض البدل فالزيادة في مقابلة ما حصل له من ثمن ما قبضه بخلاف الغاصب وايضا فالسلم عقد وضع للربح فلزم المسلم اليه تحصيله هذا الغرض الموضوع له العقد ولا لا تنفذ (١٥) فائدة والغصب باب تعدد والمائلة مطلوبة

فيه بنص يمثل ما اعتدى عليكم (و) الشرط السادس التقدير فيه بما ينفي الغرر عنه فحينئذ (يشترط كونه) اي المسلم فيه (معلوم القدر كيلا) فيما يكال (أو وزن) فيما يوزن (أو عدا) فيما يعد كالحيوان والابن (أو ذرا) فيما يذرع أو عدا وذرا فيما يعد ويذرع كبسط للخبر السابق اول الباب مع قياس ما ليس فيه بما فيه (ويصح في المسكيل وزنا وعكسه) ان عد الكيل ضابطا فيه كجوز وماجره كجره او اقل وفارق هذا الربوي بان الغالب فيه التعبد ومن ثم كفي الوزن بنحو الماء هنا لاثم كما مر اما ما لا يعد ضابطا فيه لعظم خطره كفتات المسك والعنبر فيعتين وزنه لان ليسيره يختلف بالكيل والوزن مالية كثيرة بخلاف الآلى الصغار لقلة تفاوتها فان فرض فهو يسير جدا وما علم وزنه بالاستفاضة كالنقد يكنى فيه العد عند العقد لا الاستيفاء بل لا بد من وزنه حينئذ ليتحقق الايفاء قول الجرجاني لا يسلم في النقدين إلا وزنا يحمل على ما لم يعرف وزنه (ولو اسلم في مائة) ثوب او (صاع حنطة) على ان وزنها كذا لم يصح لعزة لوجود قيل الصاع

مراد الروضة بقولها وجب تحصيله وان غلا سعره لان المراد انه يباع باكثر من ثمن مثله لان الشارع جعل الموجود باكثر من قيمته كالمعدوم كافي الرقبة وماء الطهارة وايضا فالغاصب لا يكلف ذلك ايضا على الاصح فهنا اولي وفرق بعضهم بين الغصب وما هنا بما لا يجدي اه قال ع ش قوله ولم يرد على ثمن مثله ظاهره وان قلت الزيادة وينبغي خلافه لما لو كان قدور ابتغاب به وقوله كافي الرقبة اي الواجبة في الكفارة وقوله وفرق بعضهم مراده حج اه (قوله وفارق) اي المسلم اليه (قوله وقبض البدل) اي راس المال (قوله التقدير) الى قول المتن ويشترط في النهاية لا قوله فان فرض فهو يسير (قوله فيه) اي في المسلم فيه قول المتن (معلوم القدر) اي للعاقدين ولو اجمالا كمعرفة الاعمال الاوصاف بالسمع ولعدلين ولا بد من معرفتهما الصفات بالتعيين لان الفرض منهما الرجوع اليهما عند التنازع ولا تحصل تلك الفائدة الا بمعرفة ثمنهما نفصلا كذا قاله في القوت وهو حسن متعين اه ع ش (قوله كبسط) يضممتين جمع بساط بكسر الباء ككتب وكتاب اه بجمير مي (قوله ما ليس فيه) وهو الذرع والعد (بما فيه) وهو الكيل والوزن والباء بمعنى على (قوله كجوز وماجره الخ) وفي الربا جعلوا ما يعد الكيل فيه ضابطا ما كان قدر التمر فاقل فانظر الفرق بينهما وقد يقال لما كان الغالب على الربا بالتعبد احتيط له فقدر ما لم يعد كيلا في زمنه صلى الله عليه وسلم بالتمر لكونه كان مكيفا في زمنه عليه الصلاة والسلام على ما مر بخلاف السلم اه ع ش (قوله وفارق الخ) جواب سؤال عبارة المغنى فان قيل لم لا يتعين اه في المسكيل الكيل وفي الموزون الوزن كافي باب الربا اجيب بان المقصود هنا معرفة القدر و ثم المائلة بعادة عبده صلى الله عليه وسلم اه (قوله بنحو الماء) اي حيث علم مقدار ما يغرض فيه من الظروف المشتبهة على قدر معلوم من الوزن فيجوز القبض به هنا ومن نحو الماء الادهان المائعة كالزيت اه ع ش (قوله اماما لا يعد) الى قوله فان فرض في المغنى (قوله اماما لا يعد ضابطا الخ) من هذا يعلم صحة السلم في النورة المفتتة كيلا ووزنا بانها بفرض انها موزونة فالوزن يصح السلم فيه اذا عد الكيل ضابطا فيه بان لا يعظم خطره اذ لم يخرجوا عن هذا الضابط الا ما عظم خطره كفتات المسك والعنبر على ما فيه و ظاهر عدم صحة قياس النورة على مثل المسك والعنبر على ان صاحب العباب صرح بصحة السلم فيها كيلا ووزنا فتنبه له اه رشيدى (قوله كفتات) يضم الفاء كافي المصباح اه ع ش (قوله عند العقد) اي فلا يشترط ذكر الوزن في العقد اه سم (قوله من وزنه حينئذ) اي حين الاستيفاء (قوله يحمل الخ) زاد النهاية بل لعل كلامه مفروض في ارادة منع السلم فيه كيلا اه قال ع ش قوله منع السلم فيه اي فيما ذكر وهو النقدان فهو قصر اضافي قصد به الاحتراز عن الكيل لا تعين الوزن اه عبارة المغنى واستثنى الجرجاني وغيره النقدين ايضا فلا يسلم فيهما الا بالوزن وينبغي ان يكون الحكم كذا في كل ما فيه خطر في التفاوت بين الكيل والوزن كما قاله ابن يونس اه (قوله ثوب) عبارة المغنى عقب قول المتن كذا او في ثوب مثلا صفته كذا ووزنه كذا وذراعه كذا اه وهي احسن قول المتن (او صاع حنطة) اي مثلا مغنى ع ش (قوله قيل الخ) اقره المغنى (قوله الصاع اسم للوزن) اي الموزون الذي هو خمسة ارطال وثلث فشرط الوزن فيه بحصوله للحاصل اه كرى (قوله كيلا) اي على ان كيلها كذا اه كرى (قوله كادل عليه كلامهم) حيث قالوا الصاع قدحان بالمصرى (قوله ضبطا عاما) اي جاريا في جميع الاقطار اي بخلاف ضبطه بالكيل كالقدح المصرى مثلا قول المتن (في البطيخ) بكسر الباء (والباذنجان) بفتح المعجمة وكسرها (والقثاء) بالمثلثة والمدنية ومغنى

الشيخين عبرا بانهم لو كانوا يبيعونه بثمن غال وجب تحصيله وقضيته وجوب تحصيله وان زاد على ثمن مثله واخذ به الزر كشي وفرق بين السلم والغصب بما ذكره الشارح وقال الاسنوى المراد بالغلو هنا ارتفاع الاسعار لا الزيادة على ثمن المثل انتهى ولا يخفى ما في الفرق من التكلف (قوله عند العقد) اي فلا يشترط ذكر الوزن في العقد (قوله للوزن) اي فلا يناسب المذكور (قوله ويرد بان الاصل الخ) بل يكنى في

اسم للوزن فلو قال في مائة صاع كيلا لا يستقام اه ويرد بان الاصل في الصاع الكيل كادل عليه كلامهم في زكاة الفطر ولما قدره بالوزن لانه الذي يضبطه ضبطا عاما (ويشترط الوزن في البطيخ والباذنجان والقثاء والسفرجل والرمان) ونحوها من كل ما لا يضبطه الكيل لتجايفه

قال ع ش قوله مر بكسر الباء أى وبفتحها ايضا وقوله بالمثلثة الخ قال فى المصباح والقضاء فعال وكسر القاف اكثر من ضمها وهو اسم جنس لما يقول له الناس الخيار والعجور والفقوس الواحدة قنائة انتهى اه (قوله او لغير ذلك) عطف على قوله لكونه اكبر الخ (قوله ولا عدل لكثرة) الى قوله ولا ينافيه فى النهاية (قوله لكل واحدة) أى ولا للجملة كما اعتمد شيخنا الشهاب الرملى وحينئذ فالبطيخة الواحدة والعدد من البطيخ كل منهما لا يصح السلم فيه فلما تلف انسان عددا من البطيخ فهل يضمن قيمته لانه غير مثلى لانه لا يصح السلم فيه او يضمن وزنه بطيخا لانه مع النظر لمجرد الوزن يصح السلم فيه وامتناعه فيه انما جاء من جهة ذكر عدد مع وزنه فيه نظر والمتجه ما تحرر من المباحة مع م ر ان العدد من البطيخ مثلى لانه يصح السلم فيه فيضمن بمثله اذا تلف وانما يعرض له امتناع السلم فيه اذا جمع فيه بين العدد والوزن الغير التقريبي وان البطيخة الواحدة متقومة فتضمن بالقيمة لان الاصل منع السلم فيها وان عرض جوازها اريد بالوزن التقريبي انتهى سم وع ش (قوله لعزة وجوده) وقول السبكي لو اسلم فى عدد من البطيخ مثلا كانه بالوزن فى الجميع دون كل واحدة جاز اتفاقا ممنوع كما قال شيخنا الشهاب الرملى لانه يشترط ذكر حجم كل واحدة فيؤدى الى عزة الوجود دنهاية ومعنى أى فلا يصح فيه السلم ما لم يرد الوزن التقريبي على ما مر ع ش (قوله فى نحو بطيخة الخ) أى كسفر جلة واحدة اه معنى (قوله لا احتياجه) أى السلم فى نحو بطيخة الخ (قوله فى الصورتين) هما ذكر العدد والوزن لسكل والسلم فى الواحدة مع ذكر حجمها ووزنها فالطريق لصحته ان يقول فى قطار مثلا من البطيخ تقريبا حجم كل واحدة كذا اه ع ش أى او فى بطيخة حجمها كذا ووزنها كذا تقريبا (قوله وكذا يقال فيما لو جمع الخ) أى فاذا قيد الوزن بالتقريبي او اطلقه وقلنا يحمل على التقريبي صح ولا فلا اه ع ش (قوله بخلاف نحو خشب الخ) أى ليصح السلم فيه اذا جمع بين ذرعه ووزنه وكذا بين عده ووزنه نهاية ومعنى ويمكن ارجاع كلام الشارح اليه ايضا (قوله تحت ما زاد) أى على التقدير المشروط (قوله اقناع الباذنجان) القمع بالفتح والكسر كعنب ما التزق باسفل التمرة ونحوهما اه قاموس (قوله رجح الزركشى) سبقه الى ذلك الاذرعى اهمم (قوله لانه) أى عدم القطع (قوله لا يقبل اعلاه) ليس فيه تصريح باشتراط القطع انتهى سم على حجج اقول بل يقتضى عدم اشتراط القطع فان قوله لا يقبل ظاهر فى ان العقد صحيح بدون اشتراطه ولكن اذا احضره المسلم اليه بالورق لا يجب على المسلم القبول اه ع ش (قوله فسموح الخ) (فرع)

الرد ان المراد به هنا السكيل وقوله ضبطا عما يتأمل (قوله ولا عدم وزن لسكل واحدة) أى ولا للجملة كما اعتمد شيخنا الشهاب الرملى وحينئذ فالبطيخة الواحدة والعدد من البطيخ كل منهما لا يصح السلم فيه فلما تلف انسان عددا من البطيخ فهل يضمن قيمته لانه غير مثلى لانه لا يصح السلم فيه او يضمن وزنه بطيخا لانه مع النظر لمجرد الوزن يصح السلم فيه وامتناعه فيه انما جاء من جهة ذكر عده مع وزنه فيه نظر والمتجه ما تحرر من المباحة مع م ر ان العدد من البطيخ مثلى لانه يصح السلم فيه فيضمن بمثله اذا تلف وانما يعرض له امتناع السلم فيه اذا جمع فيه بين العدد والوزن الغير التقريبي وان البطيخة الواحدة متقومة فتضمن بالقيمة لان الاصل منع السلم فيها وان عرض جوازها اريد بالوزن التقريبي (قوله لكل واحدة) قال فى شرح الروض اما لو اسلم فى عدد من البطيخ مثلا كانه بالوزن فى الجميع دون كل واحدة فيجوز اتفاقا قاله السبكي وغيره اه لكن قال شيخنا الشهاب الرملى ان ما قاله السبكي ممنوع لانه يشترط ذكر حجم كل فيؤدى الى عزة الوجود وقدمر (قوله التقريبي) وهذا احد محلى نص البويطى على الجواز كما حكاه فى شرح الروض والمحمل الثانى حملة على عدد يسير لا يتعذر تحصيله عليه وحمله غيره على عدد كثير لتعذر ضبطه (قوله صحته فى الصورتين) هذا يفيد جواز السلم فى البطيخة او البيضة الواحدة اذا ذكر وزنها واريد التقريبي وقضية ذلك انها مثلية لصحة السلم بها وقدمر ما فيها فايراجع (قوله رجح الزركشى) سبقه الى ذلك الاذرعى (قوله لا يقبل اعلاه) ليس فيه تصريح باشتراط القطع (فرع) فى العباب وفيما أى ويبطل السلم فيما قصد منه ورقة وله كالفجل والخس بخلاف ما قصد له فقط كالجوز والسلجم مقطوع الورق انتهى وفى القوت اطلاقا جواز

فيه لكونه اكبر جرم من الجوز كيض نحو الدجاج لان نحو الحمام او لغير ذلك كالقمل وقصب السكر وسائر الفواكه فلا يكفي فيها كيل ولا عدل لكثرة تفاوتها ولا عدم وزن لسكل واحدة لعزة وجوده ومن ثم امتنع فى نحو بطيخة او بيضة واحدة لا احتياجه الى ذكر حجمها مع وزنها وذلك لعزة وجوده نعم ان اراد الوزن التقريبي اتجه صحته فى الصورتين لا انتفاء عزة الوجود وحينئذ وكذا يقال فيما لو جمع فى ثوب بين ذرعه ووزنه بخلاف نحو خشب لا يمكن نحت ما زاد ولا ينافيه وجوب ذكر طوله وعرضه وتخفه لان الوزن فيه تقريبي (تنبيه) فى اشتراط قطع اقناع الباذنجان احتمالا لان للماوردي رجح الزركشى منهما المنع قال لانه العرف فى بيعه لا يكتفى بشهد للاشتراط قول الام اذا سلم فى قصب السكر لا يقبل اعلاه الذى لاحلاوة فيه ويقطع بجامع عروقه من اسفله ويطرح ما عليه من القشور أى الورق اه وعلى الاول يفرق بان التفاوت فيما ذكر فى القصب اعلى منه فى الاقناع فسموح هنا لانهم (ويصح) السلم (فى الجوز)

والحق به بعضهم البن
المعروف الان وهو واضح
بل الوجه صحة في له وحده
لانه لا يسرع اليه الفساد
بنزع قشره عنه كما قاله اهل
الخبرة (والوز) والفسق
والبنق في قشرها الاسفل
لا الاعلى الا قبل انعقاده
(بالوزن في نوع بقل) او
يكتر خلافا للرافعي كالا مام
وكذا المصنف في غير شرح
الوسيط (اختلافه) بغلط
القشر ورقتة لسهولة الامر
فيه ومن ثم لم يشترطوا ذلك
في الربا فهذا اولى (وكذا)
يصح السلم فيه (كيلا في
الاصح) لذلك لا عدا لعدم
انضباطه فيه (ويجمع في
اللين) بكسر الباء وهو
الطوب غير المحرق (ين
العد والوزن) ندبا كالف
لبنة وزن كل كذا لانه
يضرب اختيارا فلا عزة فيه
ووزنه تقرب والواجب
فيه العد بشرط ذكر طول
كل وعرضها وتحتها وانه
من طين كذا وشرطه ان
لا يعجن بنجس كما علم بما
مر في البيع ويصح السلم
في اجر كل نضجه وظاهر
انه يشترط فيه ما شرط في
اللين وفي خرف ان انضبط
كما يعلم مما ياتي في الكوز
والمنارة (ولو عين مكيا لا)
او ميزانا او ذراعا وصنجة
اي فردا من ذلك (فقد) السلم
الحال والمؤجل (ان لم يكن)
ماعين (معتادا) كان شرط

في القوت واطلقا جواز السلم في البقول وزنا كما سبق وجعلها الماوردي ثلاثة اقسام قسم يقصد منه شيان
كالخس والفجل يقصد ليه وورقه فالسلم فيه باطل لاختلافه وقسم كالهندبا فيجوز وزنا وقسم
يتصل به ما ليس بمقصود كالجزر والسلمج وهو اللفت فلا يجوز الا بعد قطع ورقه اه وكان المراد فلا يجوز
الا بشرط قطع ورقه ولقائل ان يقول في القسم الاول ينبغي الجواز بعد قطع ورقه او رءوسه ولو ال اختلاف
فليتأمل اه سم على حج وقوله ولقائل الخ يفيد انه حمل كلام الماوردي على رؤوس الخس والفجل لا على
بنزرها لكن سياقي في الشارح مر بعد قول المصنف وسائر الحبوب كالتمر التصريح بجواز في الفجل
ونحوه وزنا وظاهره ولو كان بورقه وقياس ما ذكره في القسم الثاني من البقول صحة السلم في الورد والياسمين
وسائر الازهار وزنا لانضباطها ومعرفة صفاتها عندها اه ع ش وقوله يفيد انه حمل الخ محل تامل
(قوله والحق بعضهم) الى قول المتن ولو سلم في النهاية لا قوله وهو واضح الى المتن وكذا في المغني لا قوله
وشرطه الى المتن وقوله او يعتاد الى المتن (قوله والحق بهم بعضهم الخ) معتمد اه ع ش (قوله البن) هو
القهوة اه كردي (قوله لا يسرع اليه الفساد الخ) بخلاف الجوز واللوز فانه لا يصح السلم في ليهما وحده
لانه اذا نزع قشره السفلي اسرع اليه الفساد والمراد بلب البن ما هو الموجود داخل البان القلب الذي نزع
قشره اه ع ش وفي اسراع الفساد بلب اللوز وقفة ظاهرة (قوله الا قبل انعقاده) اي فيصح السلم فيه
وظاهره عود الاستثناء للجوز وما معه ويتأمل ذلك فيما عدا اللوز فانه قبل انعقاد قشره الاعلى لا ينتفع به
ومن ثم اقتصرنا في الاستثناء بما له كان ويباع في قشره الاعلى قبل انعقاده على اللوز اه ع ش ويؤيد
اشكاله اقتصار المغني هنا على استثناء اللوز ايضا عبارة واما يجوز السلم في هذه الاشياء في القشر الاسفل
فقط نعم لو سلم في اللوز اخضر قبل انعقاد القشرة السفلي جاز لانه ما كول كلة كالخيار قاله الا ذرعي وتقدم
ذلك في البيع ويجوز في نحو المشمش كيلا ووزنا وان اختلف نواه كبيرا وصغرا اه وقوله ويجوز الخ في
النهاية مثله قال ع ش وقوله في نحو المشمش كالخوخ والتين ومحل جوازه بالسكيل فيهما اذا لم يزدجرهما
على الجوز فان زاد على ذلك تعين الوزن اه (قوله خلافا للرافعي) اي حيث قيد صحة السلم فيه بنوع بقل
اختلاف قشوره اه ع ش (قوله في غير شرح الوسيط) وقدموا ما في شرح الوسيط لانه متبوع فيه
كلام الاصحاب لا يختصرا نهاية زاد المغني وهذا هو المعتمد اه (قوله فهذا اولى) اذ باب الربا اضيق
من السلم مغني ونهاية (قوله وكذا يصح السلم فيه) اي فيما ذكر من الجوز وما عطف عليه (قوله لذلك
اي لسهولة الامر فيه عبارة النهاية والمغني قياسا على الحبوب والتمر اه (قوله غير المحرق) نعت للطوب
(قوله ووزنه تقرب) بهذا يندفع استشكال الجمع في كل لبنة بين الوزن وبين طولها وعرضها وتحتها
بانه يؤدي الى عزة الوجود سم على حج اه ع ش (قوله وفي خرف الخ) اي ويصح السلم في خرف والمراد
او اني الخرف وسياقي له مر نقله عن الاشئوني اه ع ش (قوله او صنجة) في المصباح قال الازهرى قال
الفرابي بالسين لا بالصاد وعكس ابن السكيت وتبعه ابن قتيبة فقال صنجة الميزان بالصاد لا بالسين وفي نسخة
من التهذيب صنجة وصنجة والسين اغرب وافصح فهما الغتان واما كون السين افصح فلان الصاد والجيم
لا يجتمعان في كلمة عربية اه ع ش وفي البجيرمي الصنجة شئ موزن به مجهول القدر كان قال اسلمت اليك في
قدر هذا الحجر من التمر بان يوضع في كفة الميزان ويقا به المسلم فيه في الكفة الاخرى وبذلك حصلت المغايرة

السلم في البقول وزنا كما سبق وجعلها الماوردي ثلاثة اقسام قسم يقصد منه شيان كالخس والفجل يقصد
ليه وورقه فالسلم فيه باطل لاختلافه وقسم كالهندبا فيجوز وزنا وقسم يتصل به ما ليس بمقصود
كالجزر والسلمج وهو اللفت فلا يجوز الا بعد قطع ورقه انتهى وكان المراد فلا يجوز الا بشرط قطع ورقه
ولقائل ان يقول في القسم الاول ينبغي الجواز بعد قطع ورقه او رءوسه ولو ال اختلاف فليتأمل (قوله
ووزنه تقرب) بهذا يندفع استشكال الجمع في كل لبنة بين الوزن وبين طولها وعرضها وتحتها بانه يؤدي
الى عزة الوجود (قوله بشرط ذكر الخ) قال في الروض ويشترط ذكر وزن اللبنة لانها تضرب باختياره

بذراع يده أي المحمول قدره لأنه قد يتلف (١٨) قبل قبض مافي الذمة فيعظم الغرر والتنازع ومن ثم صح بعنك ملء الكوز من هذه

بين الميزان والصنجة اه (قوله بذراع يده الخ) أي أو بكوز لا يعرف قدر ما يسع نهاية ومعنى (قوله صح بعنك الخ) فلو تلف قبل القبض تخير المشتري فإن أجاز صدق البائع في قدر ما يحويه الكوز لأنه الغارم وقضية قوله من هذه أنه لو قال له من البر الفلاني المعلوم لهما ليصبح ولعله غير مراد وأنه جرى على الغالب وأن المدار على كون البر معيناً كإدلال عليه قوله لأنه قد يتلف قبل قبض مافي الذمة اه ع (قوله كما مر) أي في البيع عند ذكر الصبرة اه كرمي (قوله أما تعين نوع الخ) عبارة النهاية والمغنى وشرح الروض ولو اختلفت المكيال والموازين والذرعان اشترط بيان نوع منها لم يكن ثم غالب فيحمل عليه الإطلاق اه قال ع ش قوله اشترط بيان نوع الخ قضيته أنه لا يكفي إرادتهما الواحدة منهما وهو قياس ما لو نويان قدما من تقود لا غالب فيها اه حج فيما تقدم في التحالف بعد قول المصنف أو قدره أو قدر المبيع تحالفا اه (بذلك) أي بقدر ما يسعه المكيال أي الغالب أو المعتاد اه ع ش ومثل المكيال الميزان والذراع والصنجة (قوله قدر معين) أي قوله واعترضه في المغنى لإفادته قيل وقوله ويؤدلى المتن وقوله للعاقدين إلى تخرج وإلى قول المتن والأصح في النهاية الأقوله ويعلم إلى المتن (قوله من ثم قرية الخ) الثمرة مثال فغيرها مثلها اه معنى قول المتن (لم يصح) وظاهر كلامهم عدم الفرق بين السلم المؤجل والحال هو كذلك نهاية ومعنى (قوله انقطاعه) أي القدر فيه كما هو ظاهر اه سيد عمر (قوله لا على كبرها الخ) فالتعبير بالصغير والعظيمة جرى على الغالب اه نهاية قول المتن (أو عظيمة صح) وهل يتعين ذلك الثمر أو يكفي الاتيان بمثله احتمالاً لان للامام والمفهوم من كلامهم الأول أي التعيين اه معنى زاد النهاية وعليه لائق بالاجود من غير تلك القرية أجبر أي المسلم على قبوله فيما يظهر اه قال ع ش قوله فيما يظهر قضيته أنه لا يجبر على قبول المثل وإن كان مساوياً للثمر القرية المعينة من كل وجه قال في شرح العباب عمل عدم إجباره على قبول المثل أن تعلق بخصوص ثمر القرض للمسلم كمنضجه أو نحوه والواجب على القبول لأن امتناعه منه محض تعنت اه وعليه فقد يقال لم يظهر حينئذ فرق بين المثل والاجود ولا معنى ما أفاده كلامه من تعين ثمر القرية إلا أن يقال المراد بتعيينه استحقاق الطلب به دون غيره وذلك لا ينافي الإيجاب على قبول غيره حيث لا غرض بتعاقب ثمر القرية اه (قوله أما السلم في كله) أي من غير اعتبار كيل أو وزن كان يقول أسلمت إليك في جميع ثمر هذه القرية لأنه يصير مسلماً في معين اه ع ش ويظهر أن المراد لا يصح السلم في ثمر نحو قرية كله مطلقاً لنعذر معرفة قدره ولا لأنه لا يؤمن انقطاع بعضه نحو جائحة (قوله قيل الخ) عزاء المغنى إلى الزركشي وأقره (قوله هذه) أي مسألة المتن المذكورة بقوله ولو أسلم في ثمر قرية الخ اه ع ش (قوله إنما تناسب شرط القدرة) أي على التسليم لأنه يوجب عسر اه معنى (قوله شرط القدرة) ويمكن أن يوجه بان ذكرها هنا لمناسبتها مسألة تعيين المكيال المذكورة بجامع أن علة البطلان فيهما احتمال التلف قبل القبض وعلة الصحة فيهما إلا من التلف المذكور فليتأمل اه سم (قوله معرفة القدر) أي الذي الكلام فيه اه سم (قوله ويرد) يتأمل اه سم (قوله بين الشرطين) أي شرط القدرة على التسليم وشرط معرفة القدر اه ع ش (قوله قولها) أي المتعاقدين عبارة النهاية ولو أسلم إليه في ثوب كذا أو صاع كذا لم يصح اه قال ع ش قوله لم يصح أي لجواز تلف المشار إليه فلا تعلم صفة المعقود

لا تنفاه الغرر حيثئذ كما مر (ولاً) بأن اعتيد ذلك أي عرف مقدار لمن يأتي (فلاً) يفسد السلم (في الأصح) ولغا ذلك الشرط لعدم العرض فيه فيقوم غيره مقامه فإن شرط عدم إبداله بطل العقد أما تعين نوع نحو السكيل بالنص عليه فهو شرط إلا أن يغلب نوع أو يعتاد كيل مخصوص في حب مخصوص يلد السلم فيما يظهر فيحمل الإطلاق عليه ولا بد من علم العاقدين وعدلين معهما بذلك كما يأتي في أوصاف المسلم فيه (ولو أسلم في) قدر معين من (ثمر قرية صغيرة لم يصح) لا احتمال تلفه فلا يحصل منه شيء (أو عظيمة صح في الأصح) لأن ثمرها لا ينقطع غالباً فالمدار على كثرة ثمرها بحيث يؤمن انقطاعه عادة وقلة بحيث لا يؤمن كذلك لا على كبرها وصغرها اما السلم في كله فلا يصح قبل هذا إنما يناسب شرط القدرة لا شرط معرفة القدر ويرد بان هذا ذكر كالتمة والرديف أما بين الشرطين من التناسب (و) الشرط السامع (معرفة الاوصاف المتعلقة بالمسلم فيه للعاقدين مع عدلين كما يأتي تخرج قولها مثل هذا) بخلاف ما لو أسلم إليه في ثوب مثلاً

والفرق ان الاول فيه إشارة إلى العين وهي لا تعتمد الوصف (التي) ينصبط بها المسلم (١٩) فيه (يختلف بها الغرض اختلافا ظاهرا)

وليس الاصل عدمها اذ لا يخرج عن الجمل به الا بذلك بخلاف ما يتسامع باهله كالسكر والسمن وما الاصل عدمه ككتابة القن وزيادة قوته على العمل واعتراضه شارح باشرط ذكر البكارة والثبوتية مع ان الاصل عدم الثبوتية ويرد بانها لما غلب وجودها صارت بمنزلة ما الاصل وجوده ويصح شرط كونه زانيا او سارقا مثلا لا كونه مغنيا او عاردا او قوادا مثلا والفرق ان هدم مع خطرهما تستدعي طبعهما قبالا وصناعة دقيقة فيعز وجودهما مع الصفات المعتبرة بخلاف الاول (وذكرها في العقد) ليشتمل المعقود عليه حيث لا يكفي ذكرها بعده ولو في مجلسه (علي وجه لا يؤدي الى عزة الوجود) اي قلته لان السلم غرر فامتنع فيما لا يوثق بتسليمه وبه يعلم ان هذا نصريح بما اهمه شرط القدرة على تسليمه بمعناه السابق (فلا يصح فيما لا ينصبط مقصوده كالتختلط المقصود الاركان) الذي لا ينصبط (كهرسة) وكشك ومخيض فيه ماء كذا مثل به شارح وهو سبق قلم لان الماد فيه غير مقصود مع عدم منعه لمعرفة المقصود وانما سبب عدم الصحة فيه ما ذكره من عدم انضباط حموضته وانها عيب فيه

عليه حتى يرجع فيها للعدلين اه (قوله والفرق) أي بين قولهما مثل هذا وقولهما بتلك الصفة (قوله وهي) اي الإشارة إلى العين (قوله اذ لا يخرج عن الجمل به) اي المسلم فيه (الا بذلك) اي بذكر الاوصاف التي يختلف بها الغرض اه ع ش (قوله بخلاف ما يتسامع الخ) محترز القيد الثاني الذي في المتن وسيأتي محترز القيد الاول الذي في الشرح (قوله كالسكر والسمن) ومع ذلك لو شرط وجب العمل به اه ع ش (قوله وما الاصل الخ) اي وبخلاف ما الخ وهو محترز القيد الثالث الذي في الشرح (قوله واعتراضه) اي قوله وما الاصل عدمه اه رشيدى (قوله صارت بمنزلة ما الاصل وجوده) اي وما الاصل وجوده لا بد من ذكره في العقد اذ اختلف به الغرض وكل من الثبوتية والبكارة يختلف به الغرض فلا بد من ذكره فاذا شرط البكارة لا يجب قبول الثيب وان شرط الثبوتية وجب قبول الثيب اذ احضرها وقياس ما مر من وجوب قبول الاجودانه لو احضره السكر وجب قبولها ولا نظر لكونه قد يتعلق غرضه بالثيب لضعف التل لان المدار على ما هو الاجود عرقا فاه ع ش وينبغي كما مر عن السيد عمر استثناءه لو صرح بغرضه المتعلق بالثيب فلا يجب حينئذ قبول السكر (قوله ويصح) الى قوله وبه يعلم في المعنى (قوله ويصح شرط كونه زانيا او سارقا الخ) أي فلو أتى له بغير سارق ولا زان وجب قبوله لانه خير مما شرطه اه ع ش (قوله او قوادا) عبارة الروض لا مغنية او عوادة قال في شرحه وقع في الروضة القوادة وصوابه كما قال الاسنوي وغيره انه بالعين ولهذا عدل اليه المصنف والمتنجه الحاق القوادة بالقاف بالزانية ونحوها انتهى اه سم (قوله والفرق ان هذه مع خطرهما الخ) اعلم ان ما ذكره الشارح من هذا الفرق لفقته من فرقين ذكرهما في شرح الروض عبارته و فرق بينهما صناعة محرمة وتلك امور تحدث كالعمى والعور قال الرافعي وهذا فرق لا يقبله ذهنك وقال الزركشي بل هذا الفرق صحيح اذ حاصله ان الغنم والضرب بالعود لا يحصل الا بالتعلم وهو محظور وما أدى الى المحظور محظور بخلاف الزنا والسرقة ونحوهما فانها عيوب تحدث من غير تعلم فهو كالسلم في العبد المغيب لانها اوصاف نقص ترجع الى الذات فالعيب مضبوط فصيح قال ويفرق بوجه آخر وهو ان الغنم ونحوه لا يندفيع مع التعلم من الطبع القابل لذلك وهو غير مكاسب فلم يصح كالمسلم في عبد شاعر بخلاف الزنا ونحوه انتهى وعلى الفرق الثاني لا يعتبر كون الغنم محظور اي بالة الملاهي المحرمة بخلافه على الاول وصرح الماوردي بالجواز فيما اذا كان الغنم مباحا انتهى ما في شرح الروض اه رشيدى وفي المعنى مثل ما نقله عن شرح الروض (قوله مع خطرهما) هل يقرأ بالخاء المعجمة والطاء المهملة او بالعكس اه سيد عمر اقول ما مر عن الرشيدى صريح في الثاني (قوله حينئذ) اي حين العقد (قوله فلا يكفي الخ) عبارة النهاية فلا يكفي ذكرها قبله ولا بعده ولو في مجلس العقد نعم لو توافقا قبل العقد وقال اردنا في حالة العقد كما كنا اتفقنا عليه صح على ما قاله الاسنوي وهو نظير من له بنات وقال لا خرز وجنتك بنتي ونوبا معينة لكن ظاهر كلامهم يخالفه اه قال ع ش قوله صح على ما قاله الاسنوي هذا هو المعتمد واقتصر على ما نقله عن الاسنوي عميرة ولم يتعقبه سم اه اقول وايضا جزم المعنى بالصحة وفاقا للاسنوي (قوله ان هذا) اي قوله على وجه لا يؤدي الخ (قوله بمعناه الخ) اي الشرط المذكور (قوله السابق) اي في اول الفصل قول المتن (فلا يصح فيما لا ينصبط) محترز القيد الاول الذي في الشرح عبارة الرشيدى تفريع على اشتراط معرفة الاوصاف اذ ما لا ينصبط مقصوده لا تعرف اوصافه اه (قوله الذي لا ينصبط) عبارة النهاية والمعنى التي لا تنصبط اه (قوله مع عدم منعه الخ) هل يشكل بقوله الاتي لكنه يمنع العلم بالمقصود (فرع) ع في شرح الروض من المختلط الذي

(قوله او قوادا) عبارة الروض لا مغنية او عوادة قال في شرحه وقع في الروضة القوادة وصوابه كما قال الاسنوي وغيره انه بالعين ولهذا عدل اليه المصنف والمتنجه الحاق القوادة بالقاف بالزانية ونحوها انتهى (قوله المصنف و ذكرها في العقد) نعم لو توافقا قبل العقد وقال اردنا في حالة العقد كما كنا اتفقنا عليه صح على ما قاله الاسنوي وهو نظير من له بنات وقال لا خرز وجنتك بنتي ونوبا معينة لكن ظاهر كلامهم يخالفه شرح مر (قوله مع عدم منعه) هل يشكل بقوله الاتي لكنه يمنع العلم بالمقصود (فرع) ع في شرح الروض من المختلط الذي

و فرقوا بينه وبين خل نحو التمر بان ذلك لا غنى له عنه فان قوامه به بخلاف هذا اذ لا مصلحة له فيه ومثله المصل قليل يرد على المتن البن المشوب بالماء

أى قول حج مع عدم الخ أن الخلط بغير المقصود إذا لم يمنع العلم بالمقصود لا يمنع الصحة وقضية الفرق الآتى
خلافه على أن لك أن تمنع كون الماء لا يمنع العلم بمقصود الخيض وعبرة الأذرعى في قوته فرغ لا يجوز
السلم فيما خالطه ما ليس بمقصود من غير حاجة كاللبن المشوب بالماء مخيضاً كان أو غيره انتهى وما ذكره هو
قضية الفرق الآتى إذ الضمير في كلامه يرجع إلى اللبن كما هو صريح عبارة شرح الروض فتأمل اه
(قوله وانما سبب الخ) هذا التوجيه يقتضى بطلانه في مطلق الخيض وتصوير الشارح المذكور بالاختلاط
بالماء وقوله وفرقوا الخ يقتضى البطلان في المختلط بالماء فقط فليحذر اه سيد عمر عبارة المغنى والنهاية في
شرح واخل تمر اوزيب ولا يصح في حامض اللبن لأن حموضته عيب إلا في خيض لا ماء فيه فيصح فيه ولا يصح
وصفه بالحموضة لأنها مقصودة واللبن المطلق يحمل على الحلو وان جفاه (قوله بان ذاك) أى الخل
و (قوله عنه) أى الماء (قوله ومثله المصل) هل هو في مطلقه أو المختلط منه بالماء ينبغي أن يأتي فيه ما يتحرر في
الخيض اخذاً من التشبيه اه سيد عمر عبارة الكردى أى مثل الخيض المصل وهو ما حصل من اختلاط اللبن
بالدقيق اه (قوله قيل يرد الخ) أى على مفهوم المتن اه رشيدى (قوله لا يصح بيعه) أى ولو بالدرهم اه ع ش
(قوله من دهن الخ) أى دهن بان اه ع ش (قوله او عود الخ) عطف على مسك وعنبر (قوله بالصنعة) إلى
قوله لكن قيل في النهاية الاقوله وعليه إلى المتن (قوله من قطن وحرير) أى وهو مركب من قطن الخ نهاية
ومغنى (قوله مفرد) مقابل المركب أى متخذ من شىء واحد من غير جلد اما المتخذ من الجلد فلا يصح فيه لمنع سلم
الجلد اه كردى (قوله من غير جلد) أمانته فلا يصح لاختلاف اجزائه رقة وضدها اه ع ش وفى سم
ما يوافقه قول المتن (وترى اق) قال القاضى أبو الطيب وغيره الترياق نجس فانه يطرح فيه لحوم الحيات اولبن
لانان ونص عليه في الام قال الأذرعى فيحمل كلام المصنف وغيره على ترياق طاهر اه رشيدى (قوله ويجوز
الخ) أى في اللغات الثلاث كسر اوله وضمه فهذه ست لغات ذكرها المصنف في دقائقه ويقال ايضاً ذراق
وطراق اه مغنى أى بكسر اوله والتشديد ع ش (بخلاف النبات والحجر) عبارة شرح الروض فان كان
نباتاً او حجراً اجاز السلم اه سم وعبرة النهاية والغنى واختار بالخلوط عماره ونبات واحد او حجر فيجوز السلم
فيه ولا يصح السلم في حنطة مختلطة بشعير ولا في أدهان مطيبة بطيب نحو بنفسج وبان وورد بان خلطها بشىء
من ذلك اما اذا رويح سمسمها بالطيب المذكور واعتصر فلا يضر اه قال ع ش قوله مختلطة بشعير أى وان قل
حيث اشترط خلطها بالشعير فان اقتصر على ذكر البرغم احضره له مختلطاً بشعير وجب قبولها ان قل الشعير
بحيث لا يظهر به تفاوت بين السكيلين وبقي ما لو شرط عليه خلوه من الشعير وان قل كواحدة هل يصح السلم
ام يبطل لانه يؤدى إلى عزو الوجود قديماً على لحم الصيد بموضع العزة فيه نظراً والقرب الثاني للعللة المذكورة
الا ان يقال ان هذا مما لا يعز وجوده وان كان مختلطاً فيمكن تنقية شعيره بحيث يصير خالصاً خصوصاً اذا كان
قدرا يسيراً فاعل الصحة هى الأقرب اه ع ش وهى أى الصحة الظاهر (قوله نعل) إلى قوله لكن قيل في المغنى
الاقوله عاينه إلى المتن (قوله علم العاقدين) أى وعدلين فيما يظهر اه ع ش (قوله بالظن) أى للعاقدين
اه ع ش (قوله فن الثاني) أى المختلط بغير مقصود الخ (قوله نحو جبن) والسملك المملح كالجبين نهاية ومغنى
واسنى قول المتن (واقط) (فرع) أفتى شيخنا الشهاب الرملى بصحة السلم في القشطة ولا يضر
اختلاطها بالنظرون لانه من مصالحها اه فهل يصح في المختلطة بدقيق الارز فيه نظر ويحتمل الصحة
مر اه سم على حج ويحمل على المعتاد فيه من كل من النظرون والدقيق اه ع ش (قوله والانفحة)

لا يصح السلم فيه الحنطة المختلطة بالشعير والسفينة انتهى (قوله من غير جلد) بخلافه من جلد قال في شرح
الروض قال السبكي فان كان من جلدو منعنا السلم فيه وهو الاصح امتنع مر (قوله بخلاف النبات والحجر)
عبارة شرح الروض فان كان نباتاً او حجراً اجاز السلم فيه (قول المصنف واقط) قال في الروض وسملك مملوح
لا الادهان المطيبة فان ترويح سمسمها بالطيب لم يضر انتهى (فرع) أفتى شيخنا الشهاب الرملى بصحة السلم
في القشطة ولا يضر اختلاطها بالنظرون لانه من مصالحها انتهى فهل يصح في المختلطة بدقيق الارز فيه

قصد بعض أركانه فقط
ويرد بان الماء وان لم يقصد
لكنه يمنع العلم بالمقصود
كما يصح به قولهم لا يصح
بيعه للجبل بالمقصود منه
وهو اللبن (ومعجون)
مركب من جزأين أو
أكثر (وغالية) وهى مركبة
من دهن معروف مع
مسك وعنبر او عود
وكافور (وخف) ونعل
مركبين من بطانة وظهارة
وخشولان العبارة لا تنفى
بذكر انعطافاتها وأقدارها
ومن ثم صح كما قاله السبكي
ومن تبعه في خف أو نعل
مفرد ان كان جديداً من غير
جلد كثوب مخيط جديد
لا ملبوس (وترى اق)
بفوقية أو دال أو طام مهيئة
ويجوز كسر أوله وضمه
(مخلوط) بخلاف النبات أو
الحجر) والاصح صحته
في المختلط (بالصنعة
(المنضبط) عند أهل تلك
الصنعة المقصود الأركان
كما باصه (كعنبى) من
قطن وحرير (وخز) من
ابريسم ووبراو صوف
بشرط علم العاقدين بوزن
كل من اجزائه على المعتمد
وعليه يظهر الاكتفاء بالظن
(و) في المختلط خلقة أو بغير
مقصود لكنه من مصلحته
فن الثاني نحو (جبن واقط)
وما فيهما من المملح والانفحة

ن مصالحهما لكن قيل يختلف الغرض بقلتهما وكثرتهما وعليه يجاب بان هذا تفاوت سهل غير مطلق فصاروا إليه قبل لا بد من وهى

تقييد الجنب بالجديد لمنعه في القديم او العتيق كما نص عليه في الام وعلة بان اقل ما يقع عليه اسم العتيق او القديم غير محدود وجرى عليه جمع متقدمون اه وفيه نظر فسياتي محتمة في التمر العتيق ولا يجب بيان مدة عتقه فكذا هنا لا (٢١) ان يفرق بان من شأن العتيق هنا عدم

الا انضباط وسرعة التغير ثم رابت من حمل النص على ما فيه تغير لانه معيب وفيه نظر وإن جريت عليه في شرح الارشاد لان تحليل الام المذكور بردها الحمل كما هو واضح (و) من الاول نحو (شهد) بفتح أوله وضمه وهو عسل النحل بشمعه خلقة فهو شبيه بالتمر وفيه النوى (و) من الثاني ايضا نحو (خل تمر اوزيب) ولا يضر الماء لانه من مصلحته فعلم ان جنب وما بعده ليس عطفا على عتاني لفساد المعنى بل على المختلط كما تقرر فان أريد بالمنضبط ما انضبط مقصوده اختلط بمقصود او لا كان الكل معطوفا على عتاني (لا الخبر) فلا يصح السلم فيه (في الاصح عند الاكثرين) لاختلاف تاخير التارفيه (ولا يصح) السلم (فيما ندر وجوده كالحم الصيد بموضع العزة) أي بمحل يعز وجوده به ولو بان لم يعتد نقله اليه للبيع اذ لا وثوق بتسليمه حينئذ (ولا) يصح ايضا (فيما لو استقصى وصفه) الذي لا بد منه لصحة السلم فيه (عز وجوده) لماذا ذكر (كاللؤلؤ الكبار) بكسر اوله فان ضم كان مفردا وحينئذ تشدد الباء وقد تخفف

وهي بكسر الهمزة وفتح الفاء وتخفيف الحاء المهمة على المشهور كرش الخروف والجدى مالم يأكل غير اللبن فاذا اكل فكرش وجمعها انا فح ويجوز في الجنب السكون والضم مع تخفيف النون وتشديد ها والجيم مضمومة في الجميع واشهر هذه اللغات اسكان الباء وتخفيف النون اه معنى (قوله لمنعه) اي السلم اي لكونه ممنوعا (قوله في القديم او العتيق) او هنا وفيما ياتي لمجرد التخيير في التعبير (قوله كما نص عليه) اي على منع السلم في الجنب القديم (قوله فكذا هنا) اعتمده النهاية والمغني فقال ويصح السلم في الزبد والسمن كاللبن ويشترط ذكر جنس حيوانه ونوعه وما كوله من مرعى او علف معين بنوعه ويذكر في السمن انه جديد او عتيق ويذكر طراوة الزبد وضدها ويصح السلم في اللبن كيلا ووزنا ويوزن برغوته ولا يكال بها لانها لا تؤثر في الميزان ويذكر نوع الجنب وبلده وورطوبته ويبدسه الذي لا تغير فيه اما ما فيه تغير فلا يصح فيه لانه معيب وعليه يحمل منع الشافعي السلم في الجنب القديم والسمن يوزن ويكال وجامده الذي يتجافى في المكيال يوزن كالزبد واللبا المجفف وهو غير المطبوخ اما غيز المجفف فكاللبن وما نص عليه في الام من انه يصح السلم في الزبد كيلا ووزنا يحمل على زبد لا يتجافى في المكيال قال عرش قوله كالزبد واللبا في المصباح اللبامهموز وزان عنب اول اللبن عند الولاة قال أبو زيد واكثر ما يكون ثلاث حلبات واقلة حلبية في النتائج اه (قوله من حمل النص الخ) جرى عليه النهاية والمغني كما سر (قوله ومن الاول) الى قوله وان اريد في النهاية والمغني (قوله ومن الاول) اي المختلط خلقة (قوله ايضا) اي كالجنب والاقط (قوله بل على المختلط كما تقرر) قد يقال الذي تقرر انه معطوف على وصف المختلط فالمختلط مسلط عليه كما قدره في كلامه على ان عطفه على المختلط يفيد انه غير مختلط وظاهر انه ليس كذلك اه رشيدى وقد يقال المراد على المختلط المعهود أي المقيد بكونه بالصنعة ومقصود الاركان فلا إشكال (قوله لاختلاف) ولان ملحه يقل ويكثر والاشبه كما قاله الاشعري الحاق النيدة بالخبز نهاية ومعنى (قوله ولو بان لم يعتد الخ) في هذه الغاية شيء (قوله اذ لا وثوق بتسليمه) نعم لو كان السلم حالا وكان المسلم فيه موجودا عند المسلم اليه بموضع يندر فيه صح كافي الاستقصاء اه معنى زاد النهاية وفيه نظر لا يخفى اه قال عرش قوله مر وفيه نظر معتمد قال سم على صحيح بعد نقله كلام صاحب الاستقصاء هذا والمعتمد عدم الصحة خلافا لصاحب الاستقصاء اه وفي الايعاب بعد ذكر كلام الاستقصاء مانعه وكلام الباقي يدل على ضعفه وان العبرة بما من شأنه لا بالنظر لفر دخاص على ان هذا الذي عنده قد يتلف قبل ادائه فيعود التنازع المسبب عنه اشتراط عدم عزة الوجود اه (قوله الذي لا بد منه) الى الفرع في النهاية وكذا في المغني لا ا قوله ولعله الى الماتن (قوله لماذا ذكر) اي لعدم الوثوق بتسليمه اه قول الماتن (كاللؤلؤ الكبار) اطلاقهم لنحو اليواقيت وتقييدهم اللؤلؤ بالكبار يقتضي الفرق بينهما وهو باطل محل تأمل لان فيه اي نحو اليواقيت صغار اطلب للدواء فقط فينبغي أن يصح اه سيد عمر (قوله وقد تخفف) ظاهره استواءهما مفهوما وفرق بينهما بانه اذا افرط في الكبر قيل كبار مشددا واذا لم يفرط قيل كبار بالضم مخففا ومثله طوال بالتشديد والتخفيف كافي المختار فيهما اه عرش قول الماتن (واليواقيت) وغيرهما من الجواهر النفيسة نهاية ومعنى (قوله وضبطه) اي الصغير وقوله بسدس دينار وقد ذكر ذلك اثناعشر شعيرة اه عرش (قوله بسدس دينار) اي تقريبا كما قاله فانه يصح فيه كما مر ولا يصح في العتيق لشدته اختلافه كما قال الماوردي بخلاف

نظر ويحتمل الصحة (قول المصنف ولا يصح فيما ندر وجوده) قال في عب نعم لو اسلم حالا في موجود عند المسلم اليه بمحل يندر وجوده فيه صح عند صاحب الاستقصاء وكلام الباقي يدل على ضعفه وان العبرة بما من شأنه لا بالنظر لفر دخاص على ان هذا الذي عنده قد يتلف قبل ادائه فيعود التنازع المسبب عنه اشتراط عدم عزة الوجود اه وبما يشك عليه انه لو عين مكيالا غير معتاد فسد وقياس ما قاله صاحب الاستقصاء صحة السلم

(واليواقيت) اذ لا بد فيهما من ذكر الشكل والحجم والصفاء مع الوزن واجتماع ذلك نادر بخلاف صغير اللؤلؤ وهو ما يطلب للتداوى أي غالبا وضبطه الجويني بسدس دينار ولعله باعتبار ما كان من كثرة وجود كباره في زمنهم اما الان فهذا لا يطلب إلا للزينة لا غير

البلور فانه لا يختلف ومعياره الوزن اه معنى (قوله فلا يصح السلم فيه) أى فى الصغير المضبوط بما من خلافا
 للبغنى كما مر انفا (قوله لعزته) أى بالصفات التى تطالب للزينة اه سم (قوله صفاتها) أى الجارية (قوله
 كزنجية) بفتح الزاى وكسرها انتهى مختاروهى مثال لما قلت صفاته وذلك لان لون الزنج لا يختلف فالصفات
 المعتبرة هى الطول ونحوه دون اللون اه ع ش قول المتن (واختها الخ) راجع لما زاده الشارح بقوله
 وبهيمة الخ ايضا قول المتن (واختها) أى ولو كان ذلك فى محل يكثر وجودهما فيه اخذ من قوله مر لندرة
 اجتماعهما الخ عبارة شيخنا الشوبرى على المنهج قال فى الايعاب بعد كلام قرره واعلم انه لا فرق فى ذلك
 ايضا بين بلد يكثر فيه الجوارى وأولاده بالصفة المشروطة كبلاد السودان وأن لا خلافا لمن زعمه جملا للنصر
 بالمع على بلد لا يكثر فيه ذلك انتهى اه ع ش (قوله مثلا) أى او عمتها وخالها وشاة وسختها نهاية ومعنى
 (قوله لا العقيق) أى فلا يصح السلم فيه اه ع ش (قوله لا اختلاف احجاره) أى العقيق (فرع
 (قوله غير الحامل) اسقطه النهاية وقال ع ش قوله فى الحيوان أى بلا او بعضا قال حج غير الحامل
 اه ولعله لعزوة الوجود بالصفة التى يذكرها كما مر فى تعليل المنع فى جارية وبنتها وانه بالتخصيص على الحمل
 صيره مقصودا فاشبهه ما لو باعها وحملها وهو باطل اه عبارة المغنى لافى الحيوان الحامل من امه او غيرها
 لانه لا يمكن وصف ما فى البطن اه (قوله لشوته) إلى قوله ويظهر فى النهاية وكذا فى المغنى إلى قوله على ما فى
 كثير من النسخ الخ ايضا (قوله نص الخ) عبارة الهاية والمغنى فى خبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم افترض
 بكر او قيس على القرض السلم وعلى البكر غيره من بقية الحيوان اه ع ش (قوله امر عمر و الخ) كذا
 فى المغنى وعبارة النهاية امر عبد الله بن عمرو الخ قال ع ش بعد ذكر عبارة الشارح حج فيحتمل انه سقط من
 القلم لفظة ابن فليراجع ولفظ ابن داود عن عبد الله بن عمرو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امره ان يحجز
 جيشا فتفدت الابل فامره ان يأخذ من قلاص الصدقة فكان يأخذ البعير بالبعيرين أى من ابل الصدقة
 انتهى اه فالبعير رأس المال والبعير أن مسلم فيه أى يأخذ من ابل الصدقة بغير او يرد بعيرين مما سيغنمه
 (قوله وهذا سلم) انما يظهر كونه سلما على معتمده اذا عقد بلفظ السلم اما لو عقد بلفظ البيع فهو بيع لا سلم
 ويمكن الجواب بان المراد انه سلم اما حقيقة او حكما ويشعر به قوله لا فرض الخ فانه جعل علة كونه
 لا فرضا ما ليه من الاجل والزيادة وهما كما يقبلهما السلم يقبلهما البيع اه (قوله وخطائى) بتخفيف
 الطاء نسبة الى اخطاء بلدة بالعجم وهو الرومى صنفان من التركى اه بغير مى وقال السيد عمر قوله كرومى او
 خطائى كانه باعتبار العرف فى نحو مصر لشمول التركى للرومى وإلا فى اصل الروضة جعل الرومى صنفا مقابلا
 للتركى ومثل الاذرى لقسمى التركى بالخطائى والمغلى اه (قوله أى النوع) هذا قضية شرح غيره كالقوت
 وقضية شر المنهج ان الضمير فى لونه للرقيق وهو ظاهر توافق الضمائر اه سم قول المتن (ويصف بياضه)
 قال فى العباب وفى جواز ابيض مشرب بحمرة او صفرة وجهان اه اقول وينبغى ان يكون الارجح الجواز
 يكتفى ما ينطلق عليه الاسم منه بل ما ذكر مستفاد من قول المصنف ويصف بياضه بسمرة لان المراد منها الحمرة
 اه ع ش (قوله او الصنف) عطف على النوع (قوله كالزنج) مثال للصنف قال البجيرمى بفتح الزاى
 وحكى كسرها ع ش وفى المصباح الزنج طائفة من السودان تسكن تحت خط الاستواء وليس وراءهم عمارة
 قال بعضهم وتمتد بلادهم من الغرب إلى قرب الحبشة وبعض بلادهم على نيل مصر الواحد زنجى مثل روم
 ورومى وهو بكسر الزاى والفتح لغة انتهى قول المتن (وذكورته وانوته) أى احدهما فلا يصح فى الخنثى
 نهاية ومعنى قال ع ش أى وإن اتضح بالذكورة لعزوة وجوده وعليه فلو سلم اليه فى ذكر فجاءه بخنثى
 اتضح بالذكورة او عكسه فجاءه بانثى اتضح انو تهالم يجب قبوله لان اجتماع الالتين يقلل الرغبة فيه ويورث
 فى جارية واختها أو ولدها إذا كان عند المسلم اليه بالصفات هذا والمعتمد عدم الصحة خلافا لصاحب الاستقصاء
 (قوله لعزته) أى بالصفات التى تطالب للزينة (قول المصنف وجارية واختها) قال فى الروض وكذا
 حامل وشاة ضرع (قوله أى النوع) هذا قضية شرح غيره كالقوت وقضية شرح المنهج ان الضمير

فلا يصح السلم لعزته
 (وجارية) وبهيمة كأوزة
 او دجاجة على الاوجه وان
 قلت صفاتها كالزنجية
 (واختها أو ولدها) مثلا
 لندرة اجتماعهما مع
 الصفات المشترطة وانما
 صح شرط نحو الكتابة مع
 ندرة اجتماعهما مع تلك
 الصفات لسهولة تحصيلها
 بالتعلم ويصح فى البلور لا
 العقيق لاختلاف احجاره
 (فرع يصح) السلم (فى
 الحيوان) غير الحامل
 لشوته فى الذمة قرضا نصا
 فى الابل وقياسا فى غيرها
 وتصحيح الحاكم انتهى عن
 السلف فى الحيوان مردود
 بانه لم يشهد وروى ابو داود
 انه صلى الله عليه وسلم امر
 عمر و بن العاصى رضى الله
 عنه ان يأخذ بعيرا بغيرين
 إلى اجل وهذا سلم لا فرض
 لانه لا يقل تأجيلا ولا زيادة
 (ويشترط فى الرقيق ذكر
 نوعه كتركى) او حبشى
 وصنفه المختلف كرومى او
 خطائى (وذكر) لونه أى
 النوع ان يختلف (كايض)
 واسود) ويصف بياضه
 بسمرة أو شقرة) وسواده
 بصفاء او كدرة اما إذا لم
 يختلف لون النوع او
 الصنف كالزنج فلا يجب
 ذكره (وذكر) ذكرته
 وانوته

وثباته وبكارتها والواو في هذا على ما في كثير من النسخ ونحوه من كل ضد ينمى ما يأتى بمعنى أو (٢٣) (وسنة) كان ست او محتمل ويظهر ان المراد

احتلامه بالفعل ان تقدم على الخمسة عشر ولا ففى وإن لم ينمى فلا يقبل ما زاد عليه إلا ان الصغر مقصود في الرقيق ولا مانع من أنها لم يحتلم لأنه لم يوجد وصف الاحتلام الذى نص عليه ولا نظر لدخول وقته بتسع لأنه مجاز ولا قرينة عليه فان قلت نزول منزلة البالغ ابن عشر في الضرب على ترك نحو الصلاة وابن نحو ثلاث عشرة سنة في الاحتجاب منه فلم يقبل بذلك هنا قلت لان هنا شرطا لفظيا وهو المحتلم وهو لا ينصرف عند الإطلاق إلا إلى حقيقة وهي الاحتلام بالفعل أو بلوغ خمسة عشر فلم يعدل لغيرها وفى ذينك المعتبر المعنى فقصوا به فى كل باب بما يناسبه فتأمله ليندفع به ما للشارح هنا (وقده) أى قامته (طولا وقصرا) وربعة (وكله) أى ما ذكر مما يختلف كالوصف والسن والقدر بخلاف نحو الذكورة (على التقريب) فللشرط كونه ابن سبع مثلا لتحديد الم يصح لندرته ويقبل قول القن العدل فى احتلامه وكذا سنه ان بلغ وإلا فقول سيده العدل ايضا ان عليه وهو المراد من قولهم ان ولد فى الاسلام والا فقول بائى الرقيق بظنهم

نقصا فى خلقته اه (قوله وثباته وبكارتها) ظاهرة سواء كان الرقيق ذكرا أو أنثى وينبغى تقييده بالانثى وعبرة من الروض وشرحه ويجب فى الامة ذكر الثابتة والبكارة أى اجدهما اه ع ش (قوله ونحوه) بالجر عطف على هذا (قوله ان تقدم) أى الاحتلام بالفعل (قوله وإلا) أى وان لم يتقدم الاحتلام على الخمسة عشر و (قوله ففى) أى الخمسة عشر أى فيحمل إطلاق محتمل عليها وفى المغنى وشرح الروض مانصه قال الأذرى والظاهر ان المراد به اول عام الاحتلام او وقته وإلا فان عشرين سنة محتمل اه وعبرة النهاية أو محتمل أى أول عام احتلامه بالفعل أو وقته وهو تسع سنين اه (قوله وإن لم يرضيا) غاية (قوله فلا يقبل الخ) صريح فى صحة إطلاق محتمل فى العقد وان التخصيص إنما هو فيما يجب قبوله وهذا لا يتأتى فى كلام الشارح مر كالاذرى ولا لكان يجب قبول ابن تسع مطلقا فيجب ان يكون المراد فى كلام الشارح مر انه لا بد من النص فى العقد على احد المذكورين فى كلامه كإقراره أو يمكن ان يكون المراد من كلام الشارح مر كالاذرى انه يصح إطلاق محتمل وانه لا يجب الإقبال ابن تسع فقط او من هو فى اول عام احتلامه بالفعل أى فلا يقبل ابن عشر مثلا إذا لم يحتلم بالفعل لكن لا يخفى ما فيه ويجوز ان الشارح مر كالاذرى اراد بقولها أى اول عام احتلامه بالفعل او وقته مجرد التردد بين الامرين اه رشيدى (قوله ما زاد الخ) الاول هنا وفى قوله ما نقص الخ التعبير بمن (قوله ولم يحتلم) جملة حالية عما نقص (قوله او بلوغ خمسة عشر) صريح فى إطلاق المحتمل حيث قد يتوقف فى شمول حقيقة الاحتلام لبلوغ خمسة عشر بلا احتلام فليراجع اه سم (قوله فلم يعدل لغيرها) أى غير الخمسة عشر مما زاد عليها او نقص عنها ولم يحتلم بالفعل (قوله وفى ذينك) أى الضرب والاحتجاب (قوله أى قامته) إلى قوله ويقبل فى النهاية والمغنى (قوله بخلاف نحو الذكورة) عبارة للمغنى لافى النوع والذكورة والانوثة فلا يقال فيها على التقريب اه (قوله لتحديد) أى بلا زيادة ولا نقص (قوله العدل) عبارة لانهما يؤيدان قول الرقيق فى الاحتلام وفى السن إن كان بالغوا لا يقول سيده البالغ العاقل المسلم ان عليه وإلا فقول النخاسين أى الدلائل بظنهم اه وكذا فى المغنى لا قوله البالغ العاقل المسلم قال ع ش وقضية قول حج العدل أى العبد الكافر إذا اخبر بالاحتلام لا يقبل خبره وفى كلام بعضهم انه يقبل ونظر فيه الشيخ ثم قال اللهم إلا أن يقال لما لا يعرف ذلك إلا منه قبل يعنى بخلاف إخباره عن السن فلا يقبل منه بل لا بد لقبوله من كونه مسلما عدلا انتهى بالمعنى وهو ظاهر اه عبارة الايعاب فى شرح ويصدق الرقيق فى احتلامه نصفيا وإن كان غير مسلم كما اقتضاه إطلاقهم لانه لا يعرف إلا منه اه وأشار البجيرمى إلى الجمع بقوله أى العدل ذينه اه وهو حسن (قوله وإلا فقول سيده) ظاهره ان السيد لا يقبل قوله إلا إذا كان العبد غير بالغ ولعله غير مراد وحيث يمكن تقرير الشارح مر بما حاصله ان يعتمد قول الرقيق إن كان بالغوا وأخبروا لا يوجد ذلك بان كان غير بالغ وبالغوا لم يخبر فقول السيد ولكنه يقتضى انه إذا تعارض قول العبد وقول السيد قدم قول العبد وهو محل تأمل ان ظهرت قرينة تقوى صدق السيد كان ولد عنده وادعى انه ارض ولادته ولم يدكر العبد قرينة يستند اليها بل قال كذا ولم يزد ثم رايت فى شرح العباب لحج ما يصرح بالاول أى تقديم خبر العبد عند التعارض اه ع ش قول المتن (ولا يشترط ذكر الكحل الخ) لكن لو ذكر شيئا من ذلك وجب اعتباره باتفاق القولين وينزل على اقل الدرجات بالنسبة لغالب الناس اه ع ش (قوله يعالجفن العين) أى كالكحل من غيرا كتحال نهاية ومعنى قول المتن (ونحوهما) أى ولكن يسن ذكره مخرج من الخلاف وقياسا على ذكر مفلج الاسنان ومامعه الآتى بالاولى اه ع ش (قوله وتكلم الخ) أى وثقل الاردا فى نهاية ومعنى (قوله ورقة خضر) وهو وسط الاسنان اه كردى (قوله وملاحه) هى تناسب الاسنان وقيل صفة يلزمها تناسب الاعضاء اه ع ش (قوله

فى لونه للرقيق وهو ظاهر توافق الضمائر (قوله والمراد احتلامه) الذى شرح الروض قال الأذرى والظاهر ان المراد به اول عام الاحتلام او وقته والافان عشرين سنة محتمل انتهى (قوله او بلوغ خمسة عشر)

ويظهر الاكتفاء بعدل منهم لأن المدار على حصول الظن (ولا يشترط ذكر الكحل) بفتحين وذو سواد يعالجفن العين (والسمن ونحوهما) كدعج وهو شدة سواد العين مع سعتها وتكلم وجهه وهو استدراكه ورقة خضري وملاحظة (فى الإصح) اتساع الناس

بأهمالها (وفي) الماشية كالبقرة و (الغنم) (٢٤) والابل والخيل والبغال والحمير المذكورة) وظاهر كلامهم بل صريحه أنا

لا يجب التعرض هنا لكونه
خلأ أو خصيا وعليه فلا
يلزمه قبول الخصي لأن
الخصاء عيب كما مر وبه
يفرق بين هذا وما يأتي في
اشتراط ذكره في اللحم
لأنه ليس عيبا ثم مع اختلاف
الغرض به (والأنثى والسن
واللون) إلا الأبلق إذ
لا يجوز السلم فيه لعدم
انضباطه (والنوع) والصنف
أن يختلف كبخاتي أو
تركى في الخيل وكصرى
أو روى في البقية ويجوز
من نعم أو ماشية نحو طي
بما العادة كثرتهم ولا
يجب هنا ذكر القد وقل
يجب وانتصر له الأذرعى
وغيره ولا وصف اللون
لكن يسن في نحو خيل
ذكر غرة وتحجيل (وفي
الطير) والسماك ولحمها
(النوع والصغر وكر الجنة)
أى أحدهما ولون طير لم
يرد للأكل وكذا سنه
أن عرف وذكورته
وأنثوته إن أمكن التمييز
وتعلق به غرض وكون
السماك نهريا أو بحريا
طريا أو مالحا (وفي
اللحم) من غير صيد
طير ولو قديدا لمالحا
(لحم بقر) عراب أو

جواميس

بأهمالها) أى الرقيق إذا المقصود منه الخدمة لا التمتع في الغالب اه عش (قوله لا يجب التعرض هنا) أى
في السلم في الحيوان رقيقا أو غيره أخذ من قوله لأن الخصي الخ اه سم (قوله كما مر) أى في البيع (قوله اشتراط
ذكره) أى ذكر كونه خلأ أو خصيا (قوله في اللحم) أى في السلم فيه (قوله إلا الأبلق) وفاقا للمغنى وقال النهاية
قال الأذرعى والاشبه الصحة ببلد يكثرو وجودها فيه ويكفى ما يصدق عليه اسم ابلق كسائر الصفات اه ويمكن
حمل الجواز على وجود ذلك بكثرة في ذلك المحل وعدم الجواز على خلاف ما ذكر اه عش قوله اسم ابلق في
المختار ابلق سواد وبياض وكذا البلق بالضم يقال فرس ابلق وعليه فينبغي أن يلحق بالأبلق ما فيه حمرة
وبياض بل يحتمل أن المراد بالأبلق في كلامهم ما شتمل على لونين فلا يختص بما فيه سواد وبياض وقوله
والاشبه الصحة معتمد وفي سم قوله إلا الأبلق قال في شرح الروض بخلاف الأعفر وهو الذى بين البياض
والسواد اه عش (قوله كبخاتي الخ) مثال للنوع وفي النهاية والمغنى عطفنا على ذلك أو من نتاج بنى فلان وبلد
بنى فلان وفي بيان الصنف المختلف ارحبية أو مهربة اه (قوله وكبرى الخ) أو من خيل بنى فلان لطائفة كثيرة
نهاية ومعنى (قوله في البقية) أى في البغال والحمير والبقرة والغنم قال المغنى وكذا الغنم فيقول تركى أو كرى اه
(قوله ويجوز الخ) أى ويجوز أن يقال بدل النوع من نعم الخ اه كرى (قوله ويجوز من نعم الخ) يؤخذ مما
مرق في القرية أن المراد هنا على كونه يؤمن انقطاعه فيصح أو لا فلا يصح وعليه فيختلف ذلك هنا ثم
باختلاف القدر المسلم فيه اه بصرى وفي سم عن شرح الروض ما يوافقه (قوله بما العادة كثرتهم) أى لثلاث
يعز وجود المسلم فيه (قوله ولا يجب هنا) أى في الماشية (ذكر القد) وفاقا للمغنى وخلافه لنهاية حيث
قال بعد ذكر كلام الأذرعى ما غيره ما نصه فعلى هذا يشترط أن يذكر القد في سائر الحيوانات وهو المعتمداه
(قوله في نحو خيل) عمارة المغنى في غير الأبل اه (قوله أى أحدهما) أى الصغر والكبر إلى المتن عن النهاية
والمغنى (قوله سنه) أى الطير مطلقا (قوله أن عرف) ويرجع فيه للبائع كفى الرقيق اه معنى زاد سم عن شرح
الروض والظاهر أنه إذا ذكر السن لا يحتاج إلى ذكر الجنة كفى الغنم اه (قوله نهريا) أى من البحر الخلو
(قوله أو بحريا) أى من البحر الملح اه عش (قوله طريا أو مالحا) قال البجيرى ليسا متقابلين بل الطرى
يقال له القديد والمالح يقال له غير المالح اه وفي النهاية والمغنى ولا يصح السلم في النحل وإن جوزه نابعه كما بحثه
الأذرعى لأنه لا يمكن حصره بعدد ولا كيل ولا وزن اه قال عث واما النحل بالخاء فالظاهر صحة السلم فيه
لا مكان ضبطه بالطول ونحوه فيقول أسلمت اليك في نخلة صفتها كذا فيحضرها له بالصفة التي ذكر من
الصفة أن يذكر مدة نباتها من سنة مثلاً اه قول المتن (وفي اللحم) لو اختلف المسلم والمسلم اليه في كونه مذكى
أو غيره صدق المسلم عملا بالأصل ما لم يقل المسلم اليه أنا ذكيت فيصدق وسيأتى في كلام الشارح مرق في الفصل
الآتى عث (من غير صيد) إلى قول المتن وفي الثياب في البياض إلا قوله والفرق إلى ويجب (قوله من غير صيد)

صريح في إطلاق المحتل حينئذ حقيقة وقد يتوقف في شمول حقيقة الاحتلام لبلوغ خمسة عشر بلا احتلام
فليراجع (قوله أنه لا يجب التعرض هنا الخ) المتبادر تعاق هذا بالماشية لكن ينبغي جربانه في الرقيق
ايضا أخذ من قوله لأن الخصاء عيب (قوله إلا الأبلق) قال في شرح الروض بخلاف الأعفر وهو بين
البياض والسواد اه (قوله كبخاتي أو عراب) أو من نتاج بنى فلان لم يعز وجوده أو ولد بنى فلان
كذلك وفي بيان الصنف المختلف ارحبية أو مجيدية لاختلف الغرض بذلك أما إذا عز وجوده كان نسب إلى
طائفة يسيرة فلا يصح السلم فيه كتنظيره فيما مر في ثمر لسان اه ثم قال عن الروضة وما لا يبين نوعه
بالإضافة إلى قوم يبين بالإضافة إلى بلد وغيره اه (قوله وكذا سنه أن عرف) قال في شرح الروض
ويرجع فيه للبائع كفى الرقيق والظاهر أنه إذا ذكر السن لا يحتاج إلى ذكر الجنة كفى الغنم وما قالوه من
أن ذكرها إنما اعتبر لأن السن الذى يعرف به كبرها وصغرها لا يكاد يعرف اه (قوله من غير صيد) قال
في الروض وشرحه ولا مدخل للخصاء والعلف ونحوهما في لحم الصيد اه وذكروا في الروض وشرحه
أولا ما نصه ويذكر موضع اللحم في كبر من الطير أو السمك كالغنم وهذا محله في الفصل الآتى اه

قال في الروض وشرحه ولا مدخل للخصا، والعلف ونحوهما في لحم الصيد اهـ وذ كرفي الروض وشرحه ولا مانعه ويذ كرموضع اللحم في كبر من الطير او السمك كالغنم وهذا محله في الفصل الاق انتهى اه سم قول المتن (اوضان) وينبغي اشتراط ذكر اللون اذا اختلف فيه الغرض كان بقول من خروف ابيض او اسود كما في حواشي شرح الروض لوالد الشارح مر اه ع ش باختصار (قوله لا اعجف) صفة هزيل اي هزيل غير اعجف اه كرى (قوله لان العجف الخ) يقال عجفت الشاة من الباب الرابع والخامس اذا ذهب سمنها وضعفت اه قامول ش قول المتن (معطوف) قال في شرح الروض قال الزركشي وقياس ماسياتي في اللبن من اعتبار ذكر نوع العلف اعتبارا هنا ايضا كما صرح به بعضهم اه قال في الروض وشرحه فصل يشترط في اللبن والزبد والسمن ذكر جنس حيوانه ونوعه وما كوله من مرعى او علف معين بنوعه ولون السمن والزبد ويذ كرفي السمن انه جديد او عتيق انتهى اه سم بجذف وقوله يشترط الخ في النهاية والمغنى مثله من غير عزو (قوله فنه الجذع) والاقرب الاكتفاء بالجذعة اذا جذعت قبل تمام السنة في وقت جرت العادة باجذاع مثله فيه لان عدوله عن التقدير بالسنة قرينة على ارادة معنى الجذعة وان اجذعت قبل تمام السنة فيجزى قبلها وكذا بعد ما لم تنتقل الى حد لا يطابق عليها جذعة عرفا اه ع ش واقول يؤيده ما مر في المحتلم (قوله سمين) ضد هزيل اخره ليتصل اضداد ما في المتن بعضها ببعض (قوله وذلك لاختلاف الغرض بذلك) وظاهر ذلك انه لا يحب قبول الراعية وان كانت في غاية السمن وهو كذلك وان قال في المطلب الظاهر وجوب قبولها نهاية ومعنى (قوله من علف يؤثر الخ) عبارة المغنى ولا يكتفى في المعلوفة العلف مرة او مرات بل لا بد ان ينتهي الى مبلغ يؤثر في اللحم كما قاله الامام وقراه اه (قوله نعم ان لم يختلف الخ) عبارة شرح الروض فلو كان ببلد لا يختلف فيه الراعي والمعلوف قال الماوردي لم يلزم ذكره انتهى سم (قوله بلد) اي غرض اهل بلد بان لا يتفاوت لحمهما عند مر اه ع ش عبارة السيد عمر قوله بلداى ماشية بلد فيمكن ان يقول من ماشية بلد كذا وينبغي ان يلحق به غيرهما ياق اه (قوله ذكر احدهما) ان كانت هذه عبارة تضمير التثنية عائدا الى المعلوفة وضدها وينبغي ان يكون مثلها بقية الاوصاف ويحتمل ان عباره احدها ويكون مرجع الضمير الاوصاف المذكورة في المتن وعليه فعبارته وافية لا تحتاج الى استدراك ثم هذه المسئلة تجرى فيما يعتبر في النار والحبوب وغيرهما اذ لم تختلف ببلد ولا فيحتاج الى الفرق سيد عمر (قوله وكذا في لحم الصيد) اي فلا يشترط فيه ذكر هذه الاوصاف اه رشيدى عبارة ع ش اي فلا يشترط ذكرها فيه لعدم تانيها فيه وكذا الطير وعليه فيشترط في لحمها النوع وصغر الجنة او كبرها دون ما زاد على ذلك من الصفات المذكورة اه وفي سم والرشيدى عبارة العباب ويذ كرفي لحم الصيد ما يد كرفي لحم غيره الا الخاصى والعلف والذكورة والانثى الا ان امكنه وفيه غرض انتهى اه (قوله ويشترط فيه) يعنى في لحم الصيد (قوله ما صيد به) اي من احبولة او سهم او جارية وانها فهد مثلا وكتب اه سم (قوله نزع) اي العظم وكذا ضمير قبوله (قوله لا شرط نزع الخ) اي لا يجوز شرطه (قوله على الاوجه) خلافا للمغنى (قوله لا لحم عليه) راجع للذنب والراس اما الرجل فلا يجب قبولها مطلقا عليها لحم ولا اه ع ش (قوله كقطن) الى قول

(قول المصنف معلوف) قال في شرح الروض قال الزركشي وقياس ماسياتي في اللبن من اعتبار ذكر نوع العلف اعتبارا هنا ايضا كما صرح به بعضهم انتهى ثم قال في الروض وشرحه فصل يشترط في اللبن والزبد والسمن ذكر جنس حيوانه ونوعه وما كوله من مرعى او علف معين وقضية كلام اصله اعتبار السن ككونه لن صغيرا او كبير قال الاذرى ولم ار من ذكره ولون السمن والزبد لا اللبن ويذ كرفي السمن انه جديد او عتيق انتهى ثم ذكر في شرحه خلافا كبيرا الى ذكر انه جديد او عتيق (قوله نعم ان لم يختلف الخ) عبارة شرح الروض فلو كان ببلد لا يختلف فيه الراعي والمعلوف قال الماوردي لم يلزم ذكره (قوله وكذا في لحم الصيد) عبارة العباب ويذ كرفي لحم الصيد ما يد كرفي لحم غيره الا الخاصى والعلف وضدهما والذكورة والانثى الا ان امكن وفيه غرض ويبين انه صيد باحبولة او سهم او جارية وانها فهد مثلا وكتب اه (قوله لا شرط نزع نوى اي

(اوضان او معز ذكر خصي رضيع) هزيل لا اعجف لان العجف عيب (معلوف او ضدها) اي المذ كورات اي اثني فحل فطيم راع سمين والرضيع والفطيم في الصغير واما الكبير فنه الجذع والثني ونحوهما فيذكر احد ذلك وذلك لاختلاف الغرض بذلك اذ لحم الراعية اطيب والمعلوفة ادم سم ولا يد فيها من علف يؤثر في لحمها نعم ان لم يختلف بها وضدها بلد لم يجب ذكر احدهما وكذا في لحم الصيد ويشترط فيه بيان عين ما صيد به (من نخذ) باعجام الذال (او كتف او جنب) او غيرها لاختلاف الغرض بها ايضا (ويقل) وجوبا (عظمه على العادة) عند الاطلاق كتنوى التمر ويجوز شرط نزع وحيد لا يجب قبوله لا شرط نزع نوى التمر على الاوجه من وجهين فيه والفرق ان التمر بدخر غالبا ونزع نواه يغرضه للافساد بخلاف العظم ويجب قبول جلد يؤكل عادة مع اللحم لاراس ورجل من طير وذنب او راس لا لحم عليه من سمك (وفي الثياب الجنس) كقطن او كتان والنوع وبلد لسجه ان اختلف به غرض وقد يغنى ذكر النوع

عن غيره (والطول والغرض والغاظ (٣٣) والدقة) بالدال وهما صفتان للغزل (والصفافاة) وهي انضمام بعض الحيوط الى بعض

المتن وفي الثمر في النهاية لا قوله واطلاقهم الى المتن وكذا في المغني لا قوله ولا الى ويجوز السلم وقوله ويجوز في الخبر الى المتن (قوله عن غيره) اي عن البلدان الجنس اه مغني (قوله قد يستعمل) اي مجازا ثم هذا التعبير صريح في ان التفرقة هي الاصل وفي ع ما نصه قول المصنف والرقه هو يوافق ما نقل عن الشافعي لكن في الصحاح الدقيق والرقيق خلاف الغليظ اه ع ش (قوله والدقيق موضع الرقيق الخ) اي والغليظ موضع الصفيق وعكسه قول المتن (والنعومة والخشونة) وهما مخصوصان بغير الابرسم لانه لا يكون الا ناعما اه كروى اي بعد الطبع واما قبله فنه ناعم وخشن (قوله وكذا اللون) خلافا للمغني كما يأتي (قوله في نحو حرير) كالقز (قوله واطلاقهم) اي سكوت اصحابنا عن اشتراط ذكر اللون (محول الخ) وليتأمل ما ذكره في القطن حيث ذكره فيما يجب فيه بيان اللون وفيما لا يختلف اللهم الا ان يقال انه نوعان اه غ ش اقول وهو المشاهد عبارة المغني (تنبيه) سكوت الشيخان تبعاً للجزم وعن ذكر اللون وذكر في البسيط اشتراطه في الثياب قال الاذرعى وهو متعين بعض الثياب كالحرير والقز والوبر وكذا القطن ببعض البلاد منه ابيض ومنه اشقر خلقة وهو عزيز وتختلف الاغراض والقيم بذلك اه وجوابه ما مر في الدعج ونحوه اه اي من تسامح الناس باهماله (قوله على ما لا يختلف) اي لو ناقول المتن (ومطلقة) اي الثوب (قوله ان لم يختلف) فان اختلف الغرض به لم يجب قبوله اه سم عبارة ع ش اي لعامة الناس لا لخصوص المسلم كما هو القياس في نظائره اه (لا تضباطه) ومن انضباطه ان لا يغلي بالنار وان يكون بغير دواء فان تأثير النار واخذها من قواه غير منضبط بل ولو خلا عن الدواء في هذه الحالة ثم المصقول بالنشامثل ذلك فيما يظهر اه ع ش (ان احاط بها الوصف) بأن ضبطها طولا وعرضا وسعة وضيقا اه مغني (قوله وعليه) أي على هذا التفصيل (في ذلك) اي فيما ذكر من القميص والسراويل (قوله بعد دقة) اي ونقصه لا قبله فيذكر بلده ولو نه وطوله او قصره ونعومته او خشونته وراقته وغلظه وعتقه او حدائته ان اختلف الغرض بذلك نهاية ومغني قال ع ش وفي سم ما يوافقه قوله اي ونقصه اي من الساس ولعله لانه لا يمكن ضبطه قبل نقصه بالوصف ولا يشك عليه جواز بيعه لان البيع يعتمد المعايير بخلاف السلم اه (قوله الصنع ونوعه وزمنه) عبارة النهاية والمغني ما يصح به وكونه في الشتاء والصيف اه قول المتن (والاقيس) اي الا وفق بالقياس على القواعد الفقهية اه ع ش (قوله لان الصنع الخ) يؤخذ منه ان ما غسل بحيث زال انسداد الفرج يجوز السلم فيه بان يقول اسلمت في مصبوغ بعد النسيج مغسول بحيث لم يبق انسداد فيه الخ ولا مانع منه اه ع ش عن سم على منهج عن الطبري ويؤخذ منه ان ما لا ينسد بصيغته شيء من فرجه كما هو المشاهد في بعض انواعه يجوز السلم فيه (قوله ويجوز في الخبر) والخبرة كالعنبة برديمانى موشى مخطوط وجمع خبر كعنب وحبرات والعصب كفلس برودينيم يعصب غزها اي يجمع ويشد ثم يصنع وينسج فيأتي موشى لبقاء ما عصب منه ابيض لم ياخذ صيغ وقيل هي برود مخططة اه رشيدى (قوله غلط فيه) غلطه في القوت اهمم (قوله حمله) اي قول الشارح قول المتن (لونه) كايض او احمر اه مغني قول المتن (ولده) اي كبصرى او مدنى قول المتن (وصغر الحيات وكبرها) اي احدهما لان صغير الحب اقوى واشد نهاية ومغني قول المتن (وعتقه) بكسر العين كما قال الاسنوى ويضمها كما نقله ابن الملقن عن ضبط المصنف بخطه اه مغني قال ع ش قال الاسنوى بكسر العين مصدر عتق بضم التاء وفي شرح المنهج بضم العين انتهى عميرة وفي المصباح بفتح العين وكسرهما اه وكلام القاموس يفيد انه بالفتح والضم ولم يتعرض للكسر فيحتمل ان قول المحشى بكسر العين تحريف عن بضم العين ويدل عليه قوله مصدر عتق بالضم اه (قوله وكون جفافه) الى قوله ومثله في النهاية لا قوله وظاهر الى ويذكر وكذا في المغني لا يحور شرطه (قوله ان لم يختلف الخ) فان اختلف به لم يجب قبوله (قوله بعد دقة) ينبغى ان يراد به ما يشمل تخليصه من ساسه المسمى في عرف مصرنا بالفض إذ هو قبل ذلك لا يضبط (قوله وزمنه) من شتاء او صيف قاله الماوردى انتهى (قوله غلط فيه) غلطه في القوت

(والرقه) وهي ضد هاهما يرجعان لصفة النسيج فما هنا احسن عما في الروضة واصلاهما من اسقاطهما نعم قد يستعمل الدقيق موضع الرقيق وعكسه (والنعومة والخشونة) وكذا اللون في نحو حرير ووبر وقطن واطلاقهم محمول على ما لا يختلف من كتان او قطن (ومطلقة) عن ذكر قصر وعدمه (يحمل على الخام) لانه الاصل دون المقصور نعم يجب قبوله لكن ان لم يختلف الغرض (ويجوز) السلم (في المقصور) لا انضباطه لا الملبوس وان لم يغسل لعدم انضباطه بخلاف جديد وان غسل ولو قيصا وسراويل ان احاط بهما الوصف ولا فلا وعليه يحمل تناقض الشيخين في ذلك (و) يجوز السلم في الكتان لكن بعد دقة لا قبله وفي (ما صيغ غزله قبل النسيج كالبرود) إذا بين الصيغ ونوعه وزمنه ولونه وبلده (والاقيس صحته في) الثوب (المصبوغ بعده) اي النسيج كالغزل المصبوغ (قلت الاصح منعه وبه قطع الجمهور والله اعلم) لان الصيغ بعده يسد الفرج فلا يظهر فيه نحو صفافه اورقة ويجوز في الخبرة وعصب العين ان وصفه حتى تخطيطه نص عليه في

الا

الام وقول شارح الاعصاب اليمن غلط فيه والاولى حمله على ما لا يضبطه الوصف

(وفي الثمر) والذيب (لونه ونوعه) كعقلى أو برنى (ولده وصغر الحيات أو كبرها وعتقه وحدائته) وكون جفافه

الإقوله والافى بلديختلف بها (قوله بامه او على الارض) اى على النخل او بعد الجدا فان الاول ابقي والثاني اصفى اه مغنى (قوله لامدة جفافه) ويستحب ان يبين عتق عام او عامين او نحو ذلك فان اطلق فالنص الجواز وينزل على مسمى العتق اه مغنى زاد الا يعاب واذا شرط العتق يقبل وجوباً ما يسمى عتيقاً اه (قوله فى التمر المسكنوز الخ) وهو المعروف بالعجوة نهاية ومغنى (قوله غير الاخيرين) اى غير العتق والحدائة اه ع ش عبارة المغنى والرطب كالتمر فيما ذكره ومعلوم انه لا جفاف فيه اه (قوله لتعذر استقصاء صفاته) هذا قد يفهم صحة السلم فى العجوة المنسولة اى المنزوعة نواها وصرح بذلك شيخنا العلامة الشوبرى اه ع ش وتقدم فى الشارح خلافاً وعن المغنى وفاقه (قوله فيما ذكر الخ) اى فى شروطه المذكورة فبيّن نوعها كالشامى والمصرى والصعيدى والبحرى ولونه فيقول ابيض او احمر او اسود قال السبكي وعادة الناس اليوم لا يذكرون اللون ولا صغر الحبات وكبرها عادة فاسد مخالفة لنص الشافعى والاصحاب فينبغى ان ينبه عليها اه مغنى قوله حتى مدة الجفاف) ويصح السلم فى الادقة فيذكر فيها ما مر فى الحب الامقداره ويذكر ايضا انه يطحن برح الدواب او الماء وغيره وخشونة الطحن ونعمته ويصح فى النخالة كما قاله ابن الصباغ ان انضبط بالكيل ولم يكثر تفاوتها فيه بالانكاس وضده ويصح فى التبن قال الرويانى وفى جوازه فى السويق والنشا وجهان المذهب الجواز كالدهنيق ويجوز السلم فى قصب السكر بالوزن اى فى قشره الاسفل ويشترط قطع اعلاه الذى لاحلاوة فيه كما قاله الشافعى وقال المازنى وقطع بمجامع عروقه من اسفله ولا يصح السلم فى العقار لانه ان عين مكانه فالمعين لا يثبت فى الذمة والافهمول ويصح فى البقول كالسكرات والبصل والثوم والفجل والسلق والنعنع والهند باوزننا فيذكر جنسها ونوعها ولونها وصغرها وكبرها وبلدها ولا يصح فى السليم والجزر الا بعد قطع الورق لان ورقها غير مقصود ويصح فى الاشعار والاصواف والابواب فيذكر نوع اصله وذكورته وانوته لان صوف الاناث انعم واغنى وبذلك عن ذكر اللين والخشونة وبلده واللون والوقت هل هو خربى او ربيعى والطول والقصر والوزن ولا يقبل الا منقى من بعر ونحوه كشوك ويجوز شرط غسله ولا يصح فى القز وفيه دود حيا او ميتا لانه يمنع معرفة وزن القز اما بعد خروجه منه فيجوز ويصح فى انواع العطر العامة الوجود كالمسك والعنبر والكافور والعود والزعفران لا انضباطها فيذكر الوصف من لون ونحوه والوزن والنوع نهاية ومغنى (قوله بتفصيلها) اراد به قوله المار الا فى بلد يختلف بها (قوله لا يصح خلافاً الخ) حاصل المعتمد جواز بيع الارز فى قشرته العليا دون السلم اه سم (قوله فى قشرته) اى العليا نهاية (قوله وكبرها) اى الحب وتانىث الضمير لكون الحب اسم جنس جمعياً (قوله وانما صح بيعه) اى فى قشرته العليا (قوله وبحت صحته فى النخالة) هذا ظاهر ان انضبطت بالكيل ولم يكثر تفاوتها فيه بالانكاس وضده نهاية ومغنى (قوله فى النخالة والتبن ومثله قشر البن) ويجوز فى الثلاثة كيلا ووزنا ويعتبر فى الكيل كونه بالقياس بمقدار ما تسع ويعتبر فى كياله ما جرت به العادة فى التحامل عليه بحيث ينكس بعضه على بعض ولو اختلفا فى صفة كياله من تحامل او عدمه يرجع لاهل الخبرة اوفى صفة ما يكال به تحالفاً لان اختلافها فى ذلك اختلاف فى قدر السلم فيه اه ع ش (قوله فيذكر فى كل

(قوله لامدة جفافه) عبارة العباب مع شرحه واذا شرط العتق يقبل وجوباً ما يسمى عتيقاً ولا يجب ذكر المدة التى مضت عليه كان يقول انه عتق عام او عامين مثلاً لكنه اى تقديرها احوط ومن ثم يستحب ان يبين عتق عام او عامين فان اطلق فالنص الجواز وينزل على مسمى العتيق وهو قول البغداديين وقال البصريون لا يصح وحملوا النص على تمر الحجاز الذى لا يتفاوت بتفاوت عتقه الى اخر ما اطال به وصد الكلام بنسبة ذلك للجواهر وغيرها وللرافعى فى بعضه (قوله نعم لا يصح الخ) حاصل المعتمد جواز بيع الارز فى قشرته العليا دون السلم (قوله وبحت صحته فى النخالة) فى شرح الروض نقل صحته فى النخالة عن فتاوى ابن الصلاح اذا انضبطت بالكيل ولم يكثر تفاوتها فيه بالانكاس وضده انتهى وقال فى شرح الروض ايضا قال الرويانى وفى جوازه فى السويق والنشا وجهان المذهب الجواز كالدهنيق انتهى (قول المصنف جبلى او بلدى) عبارة شرح

اه او الارض لامدة جفافه
الافى بلديختلف بها ولا يصح
فى التمر المسكنوز بالقواصر
لتعذر استيفاء صفاته
المشترطة جيئند وظاهره
لوم يتعرض لكتنه فيها
جاء قبول ما فيها ويذكر فى
الرطب والعنب غير الاخيرين
(والخطة وسائر الحبوب
كالتمر) فيما ذكر فيه حتى
مدة الجفاف بتفصيلها نعم
لا يصح خلافاً لما فى فتاوى
المصنف كالبحر فى ارزى
قشرته اذ لا يعرف حيثند
لونه وصغره وكبرها
لاختلاف قشره خفة ووزنه
وانما صح بيعه فيه لانه يعتمد
المشاهدة والسلم يعتمد
الصفات ومن ثم صح بيع
نحو المعجونات دون السلم
فيها وبحت صحته فى النخالة
والتبن ومثله قشر البن
فيذكر فى كل ما يختلف به
الغرض فيه (وفى العسل)
وهو حيث اطلق عسل
النحل (جبلى او بلدى)
وناحيته

(الخ) عبارة النهاية ويصح في التبن فيذكر انه من تبن حنطة او شعير وكيلاه او وزنه اه (قوله) بمارعا (الخ) ماوجه اطلاق ان نور الفا كهة داء اه سيد عمر عبارة المغنى قال الماوردى فان النحل يقع على السكون والصعتر فيكون دواء ويقع على انوار الفا كهة او غير ما فيكون داء اه (قوله) او دواء (قوله) الاذرعى وكان هذا في موضع يتصور فيه رعى هذا بمفرده وهذا بمفرده وفيه بعد نهاية ومعنى قال عش قوله وفيه بعد اى فلو اتفق وجود ذلك في بلد اشترطوا الا فلا اه (قوله) اى ذكر الى قول الماتن والظاهر في النهاية (قوله) بل كل شىء (الخ) اى من خواصه انه اذا طرح فيه شىء وترك المطروح فيه بحاله لا يتغير اه عش قول الماتن (والمشوى) قال في شرح الروض اى والنهاية والمغنى قال الاذرعى والظاهر جواز في المسموط لان النار لا تعمل فيه عماله تاثير اه سم قول الماتن (والمشوى) اى الناضج بالنار اه مغنى (قوله) لو انضبطت ناره (قوله) اى نار ما اثر فيه (قوله) او لطفت) سياق له مر ان المراد بالطاقة الانضباط فعطفه عليه للتفسير وعليه فلو بمعنى الواو لانها المستعملة في عطف التفسير اه عش (قوله) صح فيه (قوله) وفاقا للمغنى (قوله) على المعتمد) اى الذى صححه في تصحيح التنبيه وان اعتمد في الروض خلافاه اه سم (قوله) بضيقه (قوله) اى الربا (قوله) وذلك) اى ما انضبطت ناره اه عش (قوله) وفانيد وقند) هو السكر الحام القائم في اغساله كما فسره به الجلال السيوطى في فتاويه والفانيد نوع من العسل اه رشيدى عبارة عش قوله وقند نوع من السكر اه وعبارة الجبل الفانيد قيل عسل القصب وقيل شىء يتخذ من الدقيق وعسل القصب اه (وقند) جزم به في شرح الروض ومشى عليه البلقينى في التدريب اه سم (قوله) نازع فيه) اى في القند (قوله) انه متقدم) في فتاوى العراقى الذى يظهر من كلام الاصحاب ان القند ليس مثليا فان ناره قوية ليست للتمييز ويختلف جودة ورداءة بحسب تربة القصب وجودة الطبخ لكن صحح الماوردى السلم في القند ومقتضى ذلك انه مثلى اه سم (قوله) ودبس) بالكسر وبكسر تين عسل التمر اه قاموس ويظهر ان المراد به هنا ما يشمل عسل العنب (قوله) ولبا) بالهمز كعنب اول ما يحلب وغير المطبوخ منه يجوز السلم فيه قطعاه واما المطبوخ فيجوز السلم فيه على ما صححه في تصحيح التنبيه وان اعتمد في الروض خلافاه وفي شرح الروض فيذكر في اللبا ما يذكر في اللبن وانه قبل الولادة وبعد ها واه اول بطن او ثانيه او ثالثه ولبا يومه وامسه كذا نقله السبكي عن الاصحاب اه سم وقوله وانه قبل الولادة وبعد ها منه يعلم ان تفسيره به اول ما يحلب المراد منه اول ما يحلب بعد انقطاع اللبن للحامل وعوده اه عش (قوله) وجص ونورة) اى كيانا ووزنا كما تقدم التنبيه عليه اه رشيدى (قوله)

ومرعا لتكيفية بمارعا
من داء كنور الفا كهة او
دواء كالسكون (صيقى او
خربنى) لان الخربنى اجود
(ايض او اصفر) قوى او
ريقى ويقبل مارق لحر
لا لعب (لا يشترط) فيه
(العتق والحدائة) اى
ذكر احدهما لانه لا يتغير
ابدا بل كل شىء يحفظ به
(ولا يصح) السلم (فى) كل
ما تاثير النار فيه غير منضبط
الخبز (والمطبوخ والمشوى)
اختلاف الغرض باختلاف
تاثير النار فيه ومن ثم لو
انضبطت ناره او لطفت صح
فيه على المعتمد وفارق الربا
بضيقه وذلك كسكر وفانيد
وقند خلافا لمن نازع فيه
زاعمائه متقوم ودس مالم
يخالطه ماء ولبا وصابون
انضباط ناره وقصد اجزائه
مع انضباطها وجص ونورة
ونيلة

المنهج ان يذكر مكانه كجبل او بلد كحجازى او مصرى انتهى (قوله) ومرعا) ظاهره في الجبل ايضا (قول المصنف والمشوى) قال في شرح الروض قال الاذرعى والظاهر جواز في المسموط لان المار لا يعمل فيه عماله تاثير انتهى (قوله) على المعتمد) الذى صححه في تصحيح التنبيه وان اعتمد في الروض خلافاه (قوله) وقند) جزم به في شرح الروض ومشى عليه البلقينى في التدريب فقال عطفه على ما يصح السلم فيه وفى السكر على النص وفى القند صرح به الماوردى وفى فتاوى العراقى الذى يظهر من كلام الاصحاب ان القند ليس مثليا فان ناره قوية ليست للتمييز ويختلف جودة ورداءة بحسب تربة القصب وجودة الطبخ كما ذكره اهل الخبرة بذلك وهو داخل في عموم منع الفقهاء السلم فيما دخلته النار للطبخ لكن صحح الماوردى السلم في القند ومقتضى ذلك انه مثلى انتهى قال السيوطى في فتاويه وما جزم به في صدر كلامه فيها عن الاصحاب هو المتجه وبه يفتى وليست المسئلة مصرح بها فى كلام الشيخين الا انها داخلية فى عموم منعها السلم فيما طبخ ويزيد على السكر غررا بما فيه من الاختلاف بحسب تربة القصب فتارة يحصل منه السكر قليلا وتارة كثير بخلاف السكر فان هذا الغرر معدوم فيه انتهى واعلم ان السيوطى لما سئل هل يجوز السلم في السكر الحام القائم في اغساله فسره بالقند وذكر فيه ما تقدم عن التدريب وفتاوى العراقى (قوله) ولبا) قال في شرح الروض واللبا بالهمز والقصر اول ما يحلب وغير المطبوخ منه يجوز السلم فيه قطعاه انتهى واما المطبوخ فيجوز السلم فيه على ما صححه في تصحيح التنبيه وان اعتمد في

وزجاج وماء ودوغم وآجروا واني خزف انضبطت كما يعلم بما ياتي (ولا يضر تأثير الشمس) (٢٩) أو التارق في تمييز نحو غسل أو سمن

لعدم اختلافه (والا ظهر منه) اي السلم (في رؤس الحيوان) والاكارع لاشتغالها على أجناس مقصودة لا تنضبط ولان غالبها غير مقصود وهو العظم (ولا يصح) السلم (في مختلف) اجزائه (كبرمة) من نحو حجر (معمولة) اي محفورة بالآلة واحترز بها عن المصوبة في قالب وهذا قيد أيضا فيما بعد ما عدا الجلد كما يأتي (وجلد) ورق (وكوزوطس) بفتح اوله وكسره ويقال فيه طست (وققم ومثارة) بفتح الميم من النور ومن ثم كان الاشهر في جمعها مناو لا مناير (وطنجير) بكسر أوله وفتحته خلافا لمن جعل الفتح لحناء وهو الدست (ونحوها) كابريق وحب ونشاب لعدم انضباطها باختلاف اجزائها ومن ثم صح في قطع او قصاصة جلد دبغ واستوت جوانبه وزنا (ويصح في الاسطال المربعة) مثلا والدورة وان لم تصب في قالب لعدم اختلافها بخلاف الضيقة الرؤس ومحل ان اتحد معدنها الا ان خالطه غيره (وفيما حسب منها) أي المذكورات ما عدا الجلد أي من اصلها المذاب (في قالب) بفتح اللام اذ مكسورها البسر الاحمر وقيل يجوز هنا الكسر ايضا وذلك لانضباطها بانضباط

وما ورد) أي خالص بخلاف المغشوش ومثله أي ماء الورد وغيره من بقية المياه المستخرجة اخرج (قوله وآجر) أي كل نضجه وظاهر انه يشترط فيه ما يشترط في اللبن كما مر وفي سمن عن شرح الروض نعم ويمتنع في الآجر الذي لم يكمل نضجه واحمر بعضه واصفر بعضه نقله الماوردي عن اصحابنا قال السبكي وهو ظاهر لاختلافه اخرج (قوله انضبطت الخ) وعلم ما تقرر ان مراد المصنف كغيره بكون نار السكر وتجوهر لطيفة انها مضبوطة فلا اعتراض عليه حينئذ نهاية ومعنى (قوله في تمييز نحو غسل الخ) ويصح السلم في الشمع نهاية ومعنى قال عمن المتبادر منه أنه شمع العسل لانه المعروف وينبغي أن مثله ما يتخذ من الدهن فيصح السلم فيه وزنا من ان ظهر ان قتيسته تخينة على خلاف العادة لم يجب قبوله اه (قوله اي السلم) الي قوله وفي نقد في النهاية وكذا في المغني الا قوله اي محفورة بالآلة قوله قيل قول الماتن (كبرمة) وهي القدر اه معنى (قوله بها) اي بالمعمولة (قوله وهذا) اي قوله معمولة قول الماتن (وجلد) اي على هيئته اه معنى (قوله ورق) وهو جلد رقيق يكتب فيه فمطغه على الجلد من عطف الخاص على العام (قوله وهو الدست) لا يظهر هذا التفسير هنا وفي ترجمة القاموس الطنجير فارسي عرب معناه القدر الصغير اه وهو المناسب هنا (قوله لمن جعل الخ) كالحري اه نهاية (قوله وحب) بضم الحاء المهملة والباء الزير اه عمن (قوله ونشاب) وهو سمن عجمي اه كردي (قوله لعدم انضباطها) اي المذكورات في الماتن والشرح وفي عمن في النشاب ما نصه اي باشتماله على الريس والصل والخشب اه (قوله باختلاف اجزائها) قال الاشئوني والمذهب جواز السلم في الاواني المتخذة من الفخار ولعله محمول على ما مر نهاية ومعنى قال عمن قوله على غير ما مر أي من المعمولة اه لعل الا صوب أي غير مختلف الاجزاء (قوله او قصاصة) جمع قصعة وهي القطعة اه كردي اي فأولجرح والتخيير في التعبير او للتفسير بمعنى الواو (قوله وزنا) راجع لقوله صح في قطع الخ (قوله والدورة) قد يغني عنه قوله مثلا (قوله ومحل) اي الصحة في الاسطال (قوله لان خالطه غيره) اي كالصنوع من النحاس والراسا اه معنى قول الماتن (وفيما حسب منها) ينبغي بالشروط المتقدم بقوله ومحل ان اتحد الخ (قوله أو من اصلها) اي المذكورات اشارة الى حذف المضاف (قوله وذلك) اي الصحة فيما حسب منها (قوله بانضباط قولها) بكسر اللام لان ما كان مفردة على فاعل بفتح العين فجمعه فو اعل بكسرها كعالم بالفتح وعوالم بالسكس اه عمن (قوله وفي نقد) وقوله الآتي وفي دقي الخ عطفان على في الاسطال أي ويصح في نقد بأن يجعل مسددا فيه (قوله لا مثله الخ) اي لان كان مثله اي نقدا (قوله ولا السلم الخ) لا يخفى ما في كلامه من الركبة والتعقيد بل كان حقه حذف ولا السلم عبارة المغني ويصح في الذهب والفضة ولو غير مضر وبين بغير همالا سلام احدهما في الآخر ولو حالا وقبضا في المجلس لتضاد احكام السلم والصرف لان السلم يقتضي استحقاق احد العرضين في المجلس دون الآخر والصرف يقتضي استحقاق قبضها فيه ويؤخذ من ذلك ان سائر المطعومات كذلك هذا ان لم ينو يا بالسلم عقد الصرف والاصح اذا كان حالا وتقاضا في المجلس لان ما كان صريحا في باه ولم يجد نفاذا في موضوعه يكون كناية في غيره اه وهي حسن (قوله حيث الخ) راجع لقوله لا مثله اه سمن (قوله لم ينو يا به الصرف) وفاقا للمغني وشرح الروض وخلافا للنهية عبارتها فلو لم يصح

قوالها وفي نقان كان رأس المال غيره لا مثله ولا السلم حيث لم ينو يا به الصرف لاحد النقيدين في الآخر كطعون في مثله

ولو غير جنسة ولو حالاً لان وضع السلم على التأخير وفي دقيق ودهن وبقل وشعر ووصف وقطن وورق ومعدن وعظرو أدوية وبهار وسائر ما ينضبط (ولا يشترط ذكر الجودة والرداءة) فباي سلم فيه (في الاصح) يحمل مطلقة (منها) (علي الجيد) للعرف ويصح شرط أحدهما الا ردى العيب لعدم انضباطه ومن ثم لو أسلم (٣٠) في معيب بعيب مضبوط صح ويظهر هنا وجوب قبول السليم ما لم يخلف به الغرض

والا شرط الاجودية لان اقصاها غير معلوم وقيل في الجودة أقل درجاتها وفي الرداءة والاردئية ما حضر لان طلب غيره عند استشكل شارح هذا بصحة سلم الاعمى قبل التمييز أى لانه لا يعرف الاجود من غيره ويرد بان ان صح سلمه لا يصح قبضه بل يتعين توكله فيه نعم الاشكال وارد على اشتراطهم معرفة العاقدين في الصفات فلو أورد عليه لا صاب ويحاج بان المراد بمعرفة تصورها ولو بوجه والاعمى المذكور يتصورها كذلك (ويشترط معرفة العاقدين الصفات) المشترطة (وكذا غيرها) أى عدلان اخر ان يشترط معرفتهما لها (في الاصح) ليرجع اليهما عند التنازع والمراد أن يوجد غالباً بمحمل التسليم بمن يعرفها عدلان او اكثر ومن لازم معرفة من ذكرها ذكرها في العقد بلغة يعرفها العاقدان وعدلان قيل ولا تكرار هنا مع ما قدمه من اشتراط معرفتها لان المراد ثم ان تعرف لمي نفسها لضبطها اه وفيه ما فيه والاولى ان هذا تفصيل لبيان ذلك

سابقاً مسألة المتقدم لم ينعقد صرفا وان زوياه على الرجح خلافا لبعض المتأخرين اه (قوله ولو غير جنسة) كاسلام البر في الارز (قوله وقطن) فيذكر فيه أوفى محلوجه أو غزله مع نوعه البلد واللون وكثرة لحمه وقلته ونعمته أو خشوته ورقة الغزل وغلظه وكونه جديداً أو عتيقا ان اختلف به الغرض ويأتي ذلك في نحو الصوف كما ذكره ابن كج ومطلق القطن يحمل على الخاف وعلى ما فيه الحب ويصح في حبه لافي القطن في جوزه ولو بعد الشق لاستتار المقصود بما لا مصلحة فيه اه معنى (قوله وورق) وبين فيه العدد والنوع والطول والعرض واللون والدقة والغلظ والصنعة والزمان كصيني أو شتوي نهاية ومعنى (قوله ومعدن) كالحديد والرصاص والتمحاس ويشترط ذكر جنسها ونوعها وذكورة الحديد أو انوثته قال الماوردي وغيره والذكر القول لا ذو الانثى اللين الذي يتخذ منه الاواني ونحوها اه معنى (قوله وبهار) بوزن سلام الطيب ومنه قيل لازهار البادية بهار قال ابن فارس والبهار بالضم شئ يوزن به انتهى مصباح اه ع (قوله للعرف) الى قوله نعم في المعنى والى الفصل في النهاية الا قوله قيل الى هذا تفصيل (قوله شرط احدهما) أى الجودة والرداءة (قوله الاردى العيب) أى بخلاف الارداً وبخلاف ردى النوع سم ونهاية ومعنى (قوله في معيب الخ) قال في شرح الروض فان بينه وكان منضبطاً كقطع اليد والعمى صح كما قاله السبكي وغيره انتهى سم (قوله في معيب الخ) أى لا يعز وجوده (قوله الاجودية) بخلاف الجودة اه سم (قوله واستشكل شارح هذا) أى حمل المطلق على الجيد اه كرى عبارة الرشيدى وجه الاشكال أن صحة ذكر الجودة والرداءة ينافية ما ذكره من صحة سلم الاعمى قبل التمييز مع عدم معرفته الاجود من غيره اه (قوله بصحة سلم الاعمى الخ) أى كونه مسلماً ومسلماً اليه (قوله الاجود) الاولى الجيد (قوله بتصورها كذلك) أى بوجه اه ع (قوله والمراد الخ) أى من قوله وكذا غيرها (قوله ان تعرف في نفسها) أى بان لا تكون بمجولة اه رشيدى (قوله تفصيل الخ) اود كر توطئة لقوله وكذا غيرها الخ فان المتبادر من المعرفة السابقة معرفة العاقدين اه سيد عمر

(فصل في بيان أخذ غير المسلم فيه عنه) (قوله في بيان) الى التنبيه في النهاية (قوله ووقت أدائه الخ) أى وما يتعلق بوقت أدائه ومكانه لانه لم يذكر هنا نفس الزمان الذى يجب التسليم فيه ولا المكان بل علم بما امر اه ع (قوله البجيرمى) ذكر الاول بقوله ولو أحضره الخ والثاني بقوله ولو وجد الخ اه قول المتن (لا يصح) أى ولا يجوز لان عدم الجواز لازم لعدم الصحة اه ع (قوله بالرفع) نية عن الفاعل اه نهاية قال ع (قوله ويجوز نصبه) بيناء الفعل للفاعل وجعل الفاعل ضميراً يعود على المسلم اه (قوله ومسقى بمطر الخ) جعلهم اختلاف المساء المتقى به من اختلاف النوع لان اختلاف الصفة لا يخلو من غرابة فلو استثنى من اختلاف الصفة كان أقعد اه سيد عمر (قوله على ما نقله الريمى) نسبة الى ريمه بالفتح بخلاف بالين وحسن بالين قاموس اه ع (قوله أو من مطر الخ) فيه أنه له قد يكون من نحو تلج (قوله اللهم الا ان لم يبق بذلك أيضاً قوله لا مثله والجواب انه لا حاجة اليه معه فقام له وأقول ينبغى رجوعه أيضاً لقوله لا مثله

(قوله الاردى العيب) أى بخلاف الارداً وبخلاف ردى النوع (قوله لعدم انضباطه) قال في شرح الروض فان بينه وكان منضبطاً كقطع اليد والعمى صح كما قاله السبكي وغيره انتهى (قوله الاجودية) بخلاف الجودة (قوله وفي الرداءة) قضيته انه اذا شرط رداءة النوع فاحضر له نوعاً رداً منه وجب قبوله وهو ممنوع ويحاج بان امتناع قبول نوع اخر معلوم بما يأتى فالمراد هنا ما حضر من ذلك النوع والله أعلم (فضل)

الاجمال واخره ليقع الختم به بعد السك لانه المرجع عند وقوع التنازع في شئ من ذلك (فصل) في بيان أخذ غير المسلم يعلم فيه عنه ووقت أدائه ومكانه (لا يصح ان يستبدل عن المسلم فيه) ومثله المبيع في الذمة (غير) بالرفع (جنسه) كبر عن شعير (ونوعه) كبرنى عن معقلى ومرنى عن هندى وثمر عن رطب ومسقى بمطر عن مسقى بعين ومسقى بماء السماء عن مسقى بماء الوادى على ما نقله الريمى اعتمده هو وغيره وفيه نظر لان ماء الوادى ان كان من عين فقد مر أو من مطر فهو ماء السماء ايضاً اللهم الا ان

يعلم اختلاف ما ينبت منه اختلافاً ظاهراً وكذا فيما زعمه بعضهم أن اختلاف المكانين بمنزلة (٣١) اختلاف النوعين وذلك لأنه يبيع للبيع

قبل قبضه والحيلة فيه أن
يفسخا السلم بان يتقابلا فيه
ثم يعتاض عن رأس المال
ومن ذلك ما لو أسلم لآخر
ثوباً في دراهم فأسلم الآخر
إليه ثوباً في دراهم واستويا
صفة وحلولا فلا يقع تقاض
على المنقول المعتمد لأنه
كالاعتراض عن المسلم فيه
وهو متنع (تنبية) جعلوا
اختلاف النوعين هنا
كاختلاف الجنس وفي الربا
كاتفاهة ولعله للاحتياط
فيهما أمانهم فواضح وأما
هنا فلأن فيه غرراً وهو يكثر
مع اختلاف النوع دون
الصفة (وقيل يجوز في نوعه)
كالواحد النوع واختلفت
الصفة ويرد بقرب الاتحاد
هنا ولو اعتبرنا جميع الجنس
لا اعتبرنا جميع جنس آخر
فوقته كالحب ولم يمنع في
شيء فاندفع ما أطال به جمع
أترجيحه (و) على الجواز
(لا يجب) القبول لاختلاف
الغرض (ويجوز إرداء من
المشروط) أي دفعه
بتراضيهما لأن فيه مساححة
بصفة (ولا يجب) قبوله وإن
كان أجود من وجهه لأنه
دون حقه (ويجوز أجود)
منه من كل وجه لعموم خبر
خياركم أحسنكم قضاء
(ويجب قبوله في الأصح) لأن
زيادة غير متميزة والظاهر
أنه لم يجد غيره فخفف أمر المنة
فيه وأجبر على قبوله نعم إن

يعلم الخ) أي فلا يتوجه النظر وإن فرض الاختلاف فلعلمه لجواز أن تأثير المطر النازل على الزرع يخالف
تأثير ما اجتمع في الوادي منه ثم سقي به الزرع لتكيف المجتمع في الوادي بصفة أرضه فتحصل له حالة تخالف
ما نزل من السماء على الزرع بلا مخالطة لشيء أه عش (قوله) اختلاف ما ينبت منه (أي من المذكور من
ماء الوادي وماء السماء (قوله) وكذا فيما زعمه بعضهم الخ) هذا الزعم معتمد أه عش (قوله) إن اختلاف
المكانين الخ) أي فلا يكفي أحدهما عن الآخر فهو ظاهر حيث علم اختلاف ما ينبت في المكانين اختلافاً
ظاهراً أه عش (قوله) وذلك لأنه الخ) تعليل للذين أه رشيدى (قوله) وذلك (أي عدم الصحة قال
شيخنا الزيادى فلو ضمن شخص دين السلم وأراد المسلم الاعتراض منه غير جنسه أو نوعه قبل يجوز ولا
تردد والمعتمد الجواز لأنه دين ضمان ولا دين سلم والثابت في الذمة نظيره لا عينه عش وعزى (قوله)
لأنه الخ) أي الاستبدال المذكور (قوله) والحيلة فيه (أي في الاستبدال عش ومعنى (قوله) بان يتقابلا)
أي فلا أثر لجرد التفاضل إذ لا يصح من غير سبب كما تقدم التنبيه على أخذه من كلام الشارح مر خلافاً
للشهاب ابن حجر فيما مر وإن كان هنا قد ذكر هذا التفسير الذي ذكره الشارح مر أه رشيدى (قوله) ثم
يعتاض عن رأس المال) فيه أن هذه الحيلة لم تفد الاستبدال عن المسلم فيه الذي فيه الكلام بل عن رأس
المال إلا أن يجاب باتحاد الفائدة فيهما (قوله) ثم يعتاض الخ) أي ولو كان أكثر من رأس المال بكثير
ولومع بقاء رأس المال الأصلي أه عش (قوله) ومن ذلك (أي الاعتراض الممتنع أه عش (قوله)
واستويا) أي الدرهمان (قوله) لأنه كالاكتراض عن المسلم فيه (أي فكانه الاعتراض ما كان في ذمته
للآخر عما كان في ذمة الآخر له أه رشيدى (قوله) كاختلاف الجنس) حتى منعوا أخذ أحد النوعين
عن الآخر أه سم (قوله) كاتفاهة حتى اشترطت المماثلة أه (قوله) كالواحد) إلى قوله والذي يتجه
في النهاية والمعنى (قوله) كالواحد الخ) عبارة النهاية والمعنى لأن الجنس بجمعهما فكان كالواحد وهذه
الزيادة ليظهر قوله الاتي ولو اعتبرنا جميع الخ لا بد منها (قوله) بقرب الاتحاد هنا) أي في الصفة فكانه
لا اختلاف بين العوضين بخلافه في النوع فإن التباين بينهما أوجب اعتبار الاختلاف أه عش وقوله في
الصفة أي الاختلاف في الصفة عبارة السكردى أي في النوع بخلاف الاتحاد في الجنس فإنه بعيد بالنسبة إلى
الاتحاد في النوع أه (قوله) ولو اعتبرنا الخ) تقوية لقوله ويرد الخ أه غن (قوله) لا اعتبرنا الخ) أي
لاكتفينا في الجواز بجنس فوق الجنس السافل كالحب فجوزنا استبدال الشعير ونحوه عن القمح أه
عش قال سم قد تمتع هذه الملازمة لظهور تقارب صفات أفراد الجنس الواحد وأنواعه بخلاف
الجنسين وإن دخلا تحت جنس أعلى أه (قوله) وعلى الجواز) أي المرجوح قول المتن (أجود) كجديد عن
عن عتيق أه سم (قوله) لعموم خبر الخ) ينبغي أن يقرأ بالنصب على الحكاية لما يأتي له من أن لفظ الحديث أن
خياركم أحسنكم قضاء اللهم إلا أن يثبت فيه رواية بأسقاط أه عش (قوله) والظاهر أنه) أي المسلم إليه
(لم يجد غيره) أي غير الأجود عبارة المعنى ولا شعار بذلك أنه لم يجد شيئاً إلى برادة ذمته بغيره وذلك يهون أمر
المنة التي يعمل بها الثاني أه (قوله) نعم إن أه عش (الخ) هذا استدراك على أحضار الأجود وتضيته أنه لو أحضره
له بالصفة المشروطة من غير زيادة ولا نقص وجب قبوله وإن كان له غرض في الاستناع أه عش وفيه وقفة
عبارة الرشيدى قوله لم نعلم لو أحضره الخ هذا لا يختص بالأجود وإن أوجهه سياقه بل هو جار في أداء المسلم
فيه مطلقاً كما هو واضح أه عبارة الأعياب صريحة في الإطلاق وعدم الاختصاص بالأجود (قوله) زوجة)

(قوله) كاختلاف الجنس) حتى منعوا أخذ أحد النوعين عن الآخر (قوله) كاتفاهة) أي حتى اشترطت
المماثلة (قوله) لا اعتبرنا جميع جنس آخر) قد تمتع هذه الملازمة لظهور تقارب صفات أفراد الجنس الواحد
وأنواعه بخلاف الجنسين وإن دخلا تحت جنس أعلى (قول المتن) أجود) كجديد عن عتيق (قوله)
غن عشرة) قال في شرح العباب فلا يجبر على قبول الزيادة (قوله) وفي نحو عه كاخيه وجهان) أو جهما المنع

أحضره قبوله ككونه زوجة أو بعضه لم يلزمه كالتميزات الزيادة كاحد عشر عن عشرة وفي نحو عه كاخيه وجهان لأن من الحكم من يعتقه
عليه والذي يتجه أنه إن كان هناك كما يرى عتقه عليه بمجرد دخوله في ملكه لم يلزمه قبوله وإنه لا يلزمه قبول من شهد أو أقرب بحر يته ولو قبض بعضه

عبارة المغنى زوجته او زوجها اه (قوله والذي يتجه الخ) ظاهره التفصيل وأطلق النهاية والمغنى والاياعاب منع وجوب القبول فقالوا وفي نحو عمه وجهان او جههما المنع لان من الحكم من يحكم بعقده عليه اه قال ع ش وقد يوجه إطلاق الشارح بانه بما عرض التداعي عند غير قاضي البلد او غير ما قد يرى ذلك فلا يجب قبوله دفعا للضرر على انه قد يقال امتناعه من قبول من يعتق عليه ولو على قول فيه عذر اه (قوله وانه لا يلزمه الخ) وفاقا للنهاية (قوله من شهد) أي بحريته فردا ولم تكمل البيئته اه نهاية (والذي يتجه الاول) خالفه النهاية والاياعاب رسم فقالوا أحصهما الثاني اه أي ويعتق عليه رشيدى (قوله لان كونه بعضه الخ) رد ذلك بانه لو كان بمنزلة العيب لم يجوز للوكيل شراؤه مع العلم بالحال لانه يمتنع عليه شراء المعيب لذلك ويبطل اذا كان يعين مال الموكل مع انه يجوز شراؤه مع العلم ويقع للموكل مطلقا سم واياعاب وع ش (قوله ويجب تسليم) الى قوله ويقبل في المغنى والى المتن في النهاية لا لقوله مالم يتناه الى والرطب (قوله من تين الخ) عبارة المغنى من التراب والمدرو الشعير ونحو ذلك اه (قوله وزوان) قال في المختار الزوان بالضم مخالط البر وقال السكرخي هو حبيب اسود مدور وهو مثلث الزاي مع تخفيف الواو اه كذاها مش وقول المختار بضم الزاي أي والهمز وعبارة المصباح الزوان حب يخالط البر ويكسبه الرداء وفيه لغات ضم الزاي مع الهمز وتركه فيكون وزان غراب وكسر الزاي مع الواو الواحدة زوانة واهل الشام يسمونه الشيلم اه ع ش (قوله وقد اسلم كيلا جاز) ومع احتماله في السكيل إن كان لاخراج التراب ونحوه مؤنة لم يلزمه قبوله كما حكا في الروضة واقره اه مغنى وفي سم عن شرح الروض مثله (قوله او وزنا فلا) ظاهره وان قل جدا لان ادنى شيء يظهر في الوزن اه ع ش عبارة المغنى لاني الوزن لظهوره فيه اه (قوله وعكسه) ولا يكيل او وزن غير ما وقع العقد عليه كان باع صاعا فكتاله بالمد ولا يزل المسكيات ولا يضع الكف على جوانبه بل يملؤه ويصب على راسه بقدر ما يحمل مغنى ونهاية قال ع ش قال في شرح الروض فان خالف لزمه الضمان لفساد القبض كالمقبض جزافا ولا ينفذ التصرف فيه كما مر في البيع اه سم على حج وقوله لزمه الضمان أي ضمان يدل ضمان عقد ومحل ذلك ان تيسر رده فان تعذر تصرف فيه من باب الظفر وهو المثل في المثل وقيمة يوم التلف ان تلف كالمستام اه ع ش (قوله مالم يتناه جفافه) حتى لم يبق فيه مذاوة مغنى وسم (قوله والرطب غير مشدخ) عطف على قوله التمر جافا والمشدخ بضم الميم وفتح الشين المعجمة وتشديد الدال المهملة وبالحاء المعجمة البسري غمر في نحو خل ليصير رطبا ويقال له بمصر المعمول فان اختلفا في انه معمول صدق المسلم اليه لان الاصل عدم التشديد اه بحيرى عبارة السكردي والرطب المشدخ الذي يندى قبل استواء بحارو ملح ونحوهما حتى يلين اه (قوله

جاهلا فهل يفسد قبضه او يصح ويعتق عليه وجهان والذي يتجه الاول لان كونه بعضه بمنزلة العيب فيه وقبض المعيب عما في الذمة لا يصح إلا ان رضى القابض به ويجب تسليم نحو البر نقيما من تين وزواد فان كان فيه قليل من ذلك وقد اسلم كيلا جاز او وزنا فلا وما اسلم فيه كيلا لا يجوز قبضه وزنا وعكسه لانه يشبه الاستبدال الممنوع ويجب تسليم التمر جافا مالم يتناه جفافه لان ذلك عيب فيه والرطب غيره مشدخ

لان من الحكم من يحكم بعقده عليه (قوله وجهان) أحصهما ثانيهما الاول (قوله بمنزلة العيب) أي لم يجوز للوكيل شراؤه مع العلم بالحال لانه يمتنع عليه شراء المعيب لذلك ويبطل اذا كان يعين مال الموكل مع انه يجوز شراؤه مع العلم ويقع للموكل مطلقا قال في الروضة في باب القراض فرع لو وكل بشراء عبد فاشترى الوكيل من يعتق على الموكل صح ووقع عن الموكل على المذهب وبه قطع الجمهور لان اللفظ شامل بخلاف القراض فان مقصوده الرجح فقط ونقل الامام وجهان انه لا يقع للموكل بل يبطل الشراء فان اشترى بعين المال ويقع عن الوكيل إن كان في الذمة اه وعلى هذا فقد يتجه ترجيح الثاني فليتامل نعم قد يؤيد الاول بقوله بخلاف القراض فان قصد ربح الخ اخذنا من قوله في شرح قول المصنف ولو علم قبل المحل انقطاعه عنده وايضا فالسلم عقد وضع للربح فليتامل ثم رايت شرح مر او رد جميع ما اردته (قوله وقد اسلم كيلا جاز) قال في شرح الروض ومع احتماله في السكيل إن كان لاخراج التراب ونحوه مؤنة لم يلزمه قبوله كما حكا في الروضة واقره اه (قوله لا يجوز قبضه وزنا وعكسه) قال في شرح الروض فان خالف لزمه الضمان لفساد القبض كالمقبض جزافا ولا ينفذ التصرف فيه كما مر في البيع وكذا لو اكتاله بغير السكيل الذي وقع عليه العقد كان باع صاعا فكتاله بالمد على ما رجحه ابن الرفعة من وجهين (قوله مالم يتناه) أي حتى لم يبق فيه

أحضره) أى المسلم اليه أو وارثه أو أجنبي عن ميت اخذها ما يأتى ثم رایت الزركشى صرح بذلك المسلم فيه ومثله فيما يأتى جسيمه كل دين مؤجل (قبل محله) بكسر الحاء أى وقت حلوله فامتنع المسلم من قبوله لغرض صحيح بان) بمعنى كان (كان حيوانا) يحتاج لمؤنة قبل المحل لها وقع أى عرفا أو غيره واحتاج لها فى كراء محله أو حفظه أو كان يترقب زيادة سعره عند المحل على الأوجه (أو وقت غارة) الأنصح اغار قوتان وقع العقود وقتها على الأوجه أو يريد أكله عند محله طريا (لم يجبر) على قبوله وإن كان للوذى غرض للضرر (والا) يكن له غرض صحيح فى الامتناع (فإن كان للوذى غرض صحيح كفك رهن) أو براءة ضامن أو خوف انقطاع الجنس عند الحلول (اجبر) لأن امتناعه حينئذ تغنت (وكذا) يجبر إن أتى اليه به (لجرد غرض البراءة فى الظاهر) أو لا لغرض أصلا على الأوجه لتعنته وأفهم اعتبار غرض المؤدى عند عدم غرض المؤدى اليه أنه لو تعارض غرضاهما قدم الثانى ولو أصر على الامتناع بعد الإيجاب اخذها الحاكم أمانة عنده له ورى المدين

تداوة (قوله) ويقبل قول المسلم في لحم هو ميتة (الخ) ينبغي ان يحمله ما اذا لم يخبر المسلم اليه بانه ما ذكاه لقبول خبره في التذكية كما قبلوا اخبار الذمي عن شاة بانه ذكاه او لا فهو المصدق على ان فضية ما قالوه من انه لو وجد قطعة لحم في انا ما وخرقة بيلد لا يجوز فيه او كان المسلمون اغلب حكم بطهارتها ان المصدق المسلم اليه الا ان يقال لا يلزم من الطهارة الحل وفيه نظر بل يلزم من طهارة اللحم حمله ما لم يثبت سبب اخر لحرقه غير النجاسة فليتأمل (قول المصنف كان) اي المسلم فيه حيوانا (قول المصنف او وقت غارة) اي كان الوقت المحض فيه (قوله) وان وقع جزم به في شرح الروض (قوله) اخذه الحاكم (الخ) ولو كان المسلم غائبا فقياس ما ذكر ان يقبض له في حال غيبته كما قاله الزركشي مر (قوله) الحال) ينبغي شموله للدو جل بعد حلوله (قوله)

ولوا حضر المسلم فيه الحال في مكان التسليم لغرض غير البراءة.

اجبر المسلم على قبوله أو لغرضها اجبر عليه أو على الإبراء لان امتناعه وقد وجد زمان التسليم ومكانه محض عناد لضيق عليه بالاجبار

على ما ذكر بخلاف المؤجل (٣٤) والحال المحض في غير محل التسليم وقضية إطلاقهم هنا أنه لا فرق بين زمن الخوف وغيره

ويخالفه اعتبار ادعاء متاخرين
أنه لا يلزمه القبول في
القرض إلا حيث لا خوف
أي وإن كان العقد فيه على
الأوجه خلافاً للأدعي
ويفرق بأن القرض مجرد
معروف وإحسان وهو
يقتضي عدم اضرار
المقرض بوجه فلم يلزم
بالقبول ولو في محل القرض
الأحيث لا ضرر عليه فيه
وما هنا محض معاوضة
وقضيتها لزوم قبضها
المستحق في محل تسليمها من
غير نظر لاضرار المسلم أو
لا وإنما روعي غرضه فيما
مر لأن ذلك القبض فيه غير
مستحق بمقتضى المعاوضة
لأن القرض أنه قبل الحلول
أوفي غير محل التسليم فنظر
فيه لاضرار القابض وعدمه
فأمله (ولو وجد المسلم المسلم
إليه بعد المحل) بكسر الحاء
(في غير محل التسليم) بفتحها
أي مكانه المدين بالشرط أو
العقد عليه فله الدعوى عليه
بالمسلم فيه والزامه بالسفر
معه محل التسليم أو يوكل
ولا يحبس لانه لو امتنع (لم
يلزمه الأداء إن كان لنقله)
من محل التسليم إلى محل
الظفر (مؤنة) ولم يتحملها
المسلم لضرر المسلم إليه
بذلك بخلاف ما لمؤنة لنقله
كيسير نقد وماله مؤنة
وتحملها المسلم إذا ضرر
حيث ولا نظر لكونه في

يقصر هنا في لفظ الاجبار على القبول ويحصر في الثاني لفظا بين القبول والابراء ويترك فيهما باحدهما
فليراجع (قوله على ما ذكر) أي من القبول فقط أو من القبول والابراء (قوله) والحال المحض في غير محل
التسليم لم يبين حكمه فيما سبق وعبارة العباب ولا يلزمه أي قبوله بغير مكان التسليم حيث له غرض كالخوف
وكؤنة النقل وإن بذلها غيره فان قبله لم يلزمه المؤنة اه وخرج ما إذا لم يكن غرض وهل يجري فيه حيثنذ حكم
ما احضر في محل التسليم كما يصرح به الفرق الاقواء سم عبارة المفتي وشرح المنهج أو لغرضها اجبر على القبول
أو الابراء وقد يقال بالتخير بالاجبار على القبول أو الابراء في المؤجل أي مطلقا والحال المحض في غير مكان
التسليم أيضا وعلى ذلك جرى صاحب الانوار في الثاني والذي يقتضيه كلام الروضة وأصلها هو الأوجه
الاجبار فيها على القبول فقط اه وبأني في الشرح ما يوافقه (وقضية إطلاقهم) إلى المتن نقله عن ش عن الشارح
وسكت عليه (قوله وقضية إطلاقهم) أي اجبار المسلم فيه (قوله هنا) أي في الحال المحض في محل التسليم اه سم
(قوله في القرض) يتجه أن ما هنا كالقرض اه سم (قوله فيه) أي في وقت الخوف (قوله ويفرق بأن النخ)
قضية الفرق أن دين المعاملة غير السلم كدين السلم وينبغي أن دين غير المعاملة مطلقا كدين الاتلاف كذلك
اه سم (قوله وإحسان) عطف تفسير لمعروف (قوله فلم يلزم) ببناء المفعول (قوله وما هنا) أي دين السلم
(قوله المستحق) بصيغة اسم المفعول نعمت لقبضها (قوله أولا) الأولى وعدمه (القبض فيه غير مستحق
النخ) الجملة خبر أن (قوله أوفي غير محل التسليم) أو لمع الخلو (قوله بكسر الحاء) إلى قوله بخلافه عن هيت في
المفتي الإقوله ولا نظر إلى المتن وإلى الفصل في النهاية إلا ما ذكر (قوله أو العقد عليه) لا ينبغي أن الكلام في
السلم المؤجل بدليل قوله بعد المحل وفيما له مؤنة بدليل قوله إن كان لنقله مؤنة وتقدم أن المؤجل الذي لنقله
مؤنة لا بد من بيان محل التسليم وأن صلح محل العقد قوله أو العقد عليه مشكل إذا لا يكون التعيين بالعقد في
ذلك إلا أن يجاب بأن المراد بالمؤنة هناك مؤنة النقل إلى محل العقد والمراد بها مؤنة النقل من محل التسليم
إلى محل الظفر ويجوز أن يكون لنقله مؤنة إلى محل الظفر ولا يكون له مؤنة إلى محل العقد فيقرض ما هنا في
السلم المؤجل الذي ليس له مؤنة إلى محل العقد الصالح فانه حيثنذ لا يجب بيان محل التسليم بل يتعين موضع
العقد ثم إذا وجد في غير محل التسليم فصل فيه بين أن يكون لنقله مؤنة أو لا اه سم على حجج اه ع وش ولك
أن تجيب بمنع قول المحشى بدليل قوله بعد المحل وحل قول المصنف المذكور على ما يشمل الحلول بالعقد (قوله
عليه) يظهر أنه متعلق بالمعين خلافا لما يوهمه صنيع سم المار انعام من تعلقه بالعقد وكان الأولى إسقاطه كما
فعله المحل والنهاية والمفتي وشرح المنهج (قوله أو يوكل) بالنصب عطف على السفر معه (قوله ولا يحبس)
بناء المفعول عطف على جملة له الدعوى الخ (قوله ولا نظر لكونه في ذلك المحل النخ) هذا ممنوع كما يعلم مما يأتي

والحال المحض في غير محل التسليم لم يبين حكمه فيما سبق وعبارة العباب ولا يلزمه أي قبوله بغير مكان التسليم
حيث له غرض كالخوف وكؤنة النقل وإن بذلها غيره فان قبله لم يلزمه المؤنة انتهى وخرج ما إذا لم يكن غرض
وهل يجري فيه حيثنذ حكم ما احضر في محل التسليم كما يصرح به الفرق الاقواء وقوله فيه في محل تسليمها وقوله
وإنما روعي النخ (قوله في القرض) يتجه أن ما هنا كالقرض (قوله ويفرق بأن القرض) قضية الفرق أن
دين المعاملة غير السلم كدين السلم وينبغي أن دين غير المعاملة مطلقا كدين الاتلاف كذلك (قوله أو العقد
عليه) لا ينبغي أن الكلام في السلم المؤجل بدليل قوله بعد المحل وفيما له مؤنة بدليل أن كان لنقله مؤنة وتقدم
أن المؤجل الذي لنقله مؤنة لا بد من بيان محل التسليم وأن صلح محل العقد قوله أو العقد عليه مشكل إذا
لا يكون التعيين بالعقد في ذلك إلا أن يجاب بأن المراد بالمؤنة هناك مؤنة النقل إلى محل العقد والمراد بها مؤنة
مؤنة النقل من محل التسليم إلى محل الظفر ويجوز أن يكون لنقله مؤنة إلى محل الظفر ولا يكون له مؤنة إلى
محل العقد فيقرض ما هنا في السلم المؤجل الذي ليس له مؤنة إلى محل العقد الصالح فانه حيثنذ لا يجب بيان
محل التسليم بل يتعين موضع العقد ثم إذا وجد في غير محل التسليم فصل فيه بين أن يكون لنقله إليه مؤنة
أو لا (قوله ولا نظر لكونه في ذلك المحل أغلى منه محل التسليم) ينبغي أن هذا مبني على ما يأتي في القرض في

ذلك المحل أغلى منه محل التسليم (ولا يطالبه بقيمته)

لمنع الاستبدال عن المسلم فيه نعم له الفسخ واخذ رأس ماله والا قبله كالألف قطع (وان امتنع) المسلم (من قبوله هناك) أي في غير محل التسليم وقد أحضر فيه (لم يجبر) عليه (إن كان لنقله مؤنة) إلى محل التسليم ولم يتحملها المسلم إليه (أو كان الموضوع) أو الطريق (مخوفا) للضرر فإن رضى بأخذه لم يجب له مؤنة النقل (والأ) يكن له غرض صحيح في الامتناع كان لم يكن لنقله مؤنة ولا كان نحو الموضوع مخوفا (فالأصح إجباره) على قبوله لأنه متعنت نظير ما رويوا اتفاق كون رأس مال المسلم بصفة المسلم فيه فأحضره وجب قبوله (تتمه) يجبر الدائن على قبول كل دين حال أو الأبراء عنه حيث لا غرض له نظير ما سارفا وقد أحضره من هو عليه أو وارثه لا اجنبي عن حى بخلافه عن ميت لا تركه له في إظهار لمصلحة براءة ذمته وسياق أن الدين يجب بالطلب أدائه فورا لكن يميل المدين لما لا يحل بالقورية في الشفعة اخذا من مثله مالم يخف هربه أو تسره فبكفيل أو ملازم (فصل في القرض) يطلق اسما بمعنى الاقراض ومصدرا بمعنى الاقراض ويشبهه بالسلم في الضابط

في القرض نهاية وغيره قال ع ش قوله م ر وهو ممنوع أي فلا يجب على المسلم إليه أو نحوه أدائه حيث ارتفع سعره وان لم يكن لنقله مؤنة وسبب ذلك ما نفع من وجوب التسليم اما كونه لنقله مؤنة أو ارتفاع سعره وهذا هو المعتمد اهـ بارة سم قوله ولو لا نظر الخ ينبغي ان هذا مبني على ما يأتي له في القرض في شرح قول المصنف ولو ظفر به الخ من رد كلام ابن الصباغ اما على اعتياده الذي مشى عليه شيخنا الشهاب الرملي كما نبهنا عليه هناك فيقال بمثله هنا فليتامل اهـ (قوله وللحيلولة) والاولى إسقاط الغاية لأن القيمة إذا كانت للفصل لا يطلب بها قطعا لأنها استبدال حقيقي بخلاف ما إذا كانت للحيلولة لأنها تشبه الوثيقة اهـ ع ش (قوله له الفسخ) بان يتغايلا عقد السلم سلطان اهـ بجبري هذا على مختار النهاية واما عند الشارح فلا يشترط الاقالة بل يجوز الفسخ بلا سبب كما مر (قوله والا) أي وان تلف رأس ماله (قوله ولم يتحملها المسلم إليه) بمعنى تحصيله وتحمله الزيادة لا بمعنى دفع المؤنة للسلم لأنه اعتياض اهـ نهاية قال ع ش قوله وتحمله الزيادة أي بان تدفع الزيادة لمن يحمله إلى محل التسليم أو يلتزمه اهـ وفي الخ لى قوله ولم يتحملها المسلم إليه بان يتكفل بنقله من محل التسليم بان يستاجر من يحمل ذلك وليس المراد أنه يدفع أجره ذلك للسلم لأنه اعتياض أي شبه اعتياض لأنه اعتياض عن صفة مسلم فيه وهي النقل لا عن المسلم فيه اهـ ب زيادة (قوله لم يتحملها مؤنة الخ) بل لو بذلها لم يجز له قبولها لأنه لا اعتياض نهاية ومعنى (قوله كان لم يكن الخ) عبارة النهاية والمغنى بان الخ بالبلاء بدل الكاف (قوله حيث لا غرض له) من الغرض الخوف وقضية الفرق السابق بين السلم والقرض عدم اعتباره في غير القرض اهـ سم (قوله وقد أحضره الخ) حال من الدائن (قوله لا اجنبي عن حى) قديهم مقابلته للوارث ان المراد به من عده مع ان الوارث كالا جنبي في مسئلة الخى سم على حج وقديقال يفهم ان الوارث في الخى كالا جنبي لأنه الان لا يسمى وارثا وانما يسماه بعد موت الوارث اهـ ع ش (قوله لا تركه له) هل مثله امتناع الوارث عن القضاء مع وجود التركة وقضية التعليل نعم (قوله ذمته) أي الميت (قوله ان الدين يجب بالطلب) ومثله القرينة الدالة عليه دلالة قوية اهـ ع ش (قوله مالم يخف الخ) ظرف القول يميل الخ (فصل في القرض) (قوله في القرض) الى قوله ويثبت في النهاية (قوله في القرض) انما عبر به دون الاقراض لان المذكور في الفصل لا يختص بالاقراض بل اغلب احكامه الآتية في الشيء المقرض فلو عبر بالاقراض لكانت الترجمة قاصرة وهذا أولى بما في حاشية الشيخ اهـ رشيدى يعنى من قول ع ش ولعله اثره على ما في المتن لا شهرار التعبير به وليفقدان له استعمالين اهـ (قوله بمعنى الاقراض) أي مجازا والذي يفيد كلام المختار انه إذا استعمل مصدرا كان بمعنى القطع وهو غير معنى الاقراض فانه تملك الشيء على ان يرد بده لكانه سمي به وبالقرض لكون المقرض اقتطع من ماله قطعة المقرض اهـ ع ش (قوله

شرح قول المصنف ولو ظفر به في غير محل الاقراض من رد كلام ابن الصباغ اما على اعتياده الذي مشى عليه شيخنا الشهاب الرملي كما نبهنا هناك فيقال بمثله هنا فليتامل (قوله ولم يتحملها المسلم) كذا في شرح المنهج وكتب شيخنا الشهاب الرملي ما مشه ما نصه هذه العبارة يصدق مفهومها الا في ما لو اسلم اليه في قرض صعيدى مثلا وجعل محل التسليم الصعيد ثم وجده بمصر فطالبه به فيها وتحمل المؤنة أي ان يدفع له مقدار اجرة حمله من الصعيد اليها ولا يتجده إجباره على قبول ذلك كما لا يخفى فليتامل نعم في عكسها يتجده الاجبار انتهى وقوله عكسها أي بان وجده بالصعيد وعمل التسليم بمصر فطالبه وقنع بالمسلم فيه ولم يطلب منه اجرة حمله (قوله ولم يتحملها المسلم إليه) بمعنى تحصيله وتحمله الزيادة لا بمعنى دفع الزيادة للسلم لأنه اعتياض شرح م ر وهو ما خرد من قول السبكي لا يجبر وان تحملها المسلم إليه لأنه اعتياض انتهى وقضية علته امتناع قبوله مع المؤنة وهو ظاهر م ر انتهى (قوله لا غرض له) من الغرض الخوف وقضية الفرق السابق بين السلم والقرض عدم اعتباره في غير القرض (قوله لا اجنبي عن حى) قديهم مقابلته للوارث ان المراد به ما عده مع ان الوارث كالا جنبي في مسئلة الخى (فصل)

الآتي جملة ملحوظة في ترجمته بفصل بل هو (٣٦) فرغ منه إذ كل منهما يسمى سافا (الافراض) الذي هو تمليك الشيء برده (مندوب)

اليه ولشبهة هذا او تضمينه
لمستحب حذفه فهو من السنن
الا كيدة للآيات الكثيرة
والاحاديث الشهيرة كخبر
مسلم من نفس عن اخيه
كربة من كرب الدنيا نفس
الله عنه كربة من كرب يوم
القيامة والله في عون العبد
ما دام العبد في عون اخيه
وصح خبر من اقرب الله
مرتين كان له مثل اجر
احدهما لو تصدق به وفي
خبر سنده من ضعفه
الا كثرون انه صلى الله عليه
وسلم رأى ليلة اسرى به
مكتوبا على باب الجنة ان
درهم الصدقة بعشرة
والقرض بثمانية عشر وان
جبريل علل له ذلك بان
القرض انما يقع في يد
محتاج بخلاف الصدقة
وروى البيهقي خبر قرض
الشيء خير من صدقته ويثبت
ما في هذه الاحاديث في
شرح الارشاد وجزم بعضهم
اخذان الخبرين الاخيرين
بانه افضل من الصدقة غير
صحيح لان الاول المصرح
بافضليتها صحيح دونهما
فوجب تقديمه عند التعارض
على انه يمكن حملهما على
انه من حيث الابتداء لما
فيه من صون وجه من
لا يعتاد السؤال عنه افضل

(الآتي) أي بقول المتن ويجوز إقراض كل ما يسلم فيه اه كرى (قوله) إذ كل منهما (قوله) قد يقال هذا من
الاشتراك اللفظي اه سيد عمر زاد عش اللهم إلا ان يقال ان المراد بجعله نوعا منه انه ينزل منزلة النوع
لانه نوع حقيقة وإنما نزل منزلة النوع لان كلا منهما ثابت في الذمة اه (قوله) الذي هو (الخ) اي
شرعا اه عش (قوله) برده (قوله) اي على ان يرد بده اه معنى قول المتن (مندوب) ظاهر إطلاقه انه
لا فرق في ذلك بين كون المقرض مسلما او غيره وهو كذلك فان فعل المعروف مع الناس لا يختص
بالمسلمين ويجب علينا الذب عن اهل الذمة منهم والصدقة عليهم جائزة وإطعام المضطر منهم واجب
والتعبير بالآخ في الحديث ليس للتقييد بل لمجرد الاستعطف والشفقة اه عش (قوله) ولشبهة هذا
اي تعدى مندوب بالي اه كرى عبارة عش اي قوله اليه اه (قوله) ولشبهة هذا اي او صيرورته
في الاصطلاح اسما للطلب طلبا غير جازم اه سم (قوله) او تضمينه (قوله) عطف على الشبهة (قوله)
حذفه اي اليه فعلى الاول من الحذف والايصال دون الثاني (قوله) فهو من السنن (الخ) الاولى وهو
بالواو كافي النهاية (قوله) للآيات الكثيرة اي المفيدة للشأن على القرض كاية من ذا الذي يقرض الله
قرضا حسنا اه ع ش (قوله) من ضعفه (الخ) وهو خالد بن زيد الشامي اه معنى (قوله) بثمانية عشر
ووجه ذكر الثمانية عشر ان درهم القرض فيه تنفيس كربة وانظار الى قضاء حاجته وردده ففيه عبادتان
فكان بمنزلة درهمين وهما بعشرين حسنة فالضعيف ثمانية عشر وهو اي الضعيف الباقي فقط لان
المقرض يسترد ومن ثم لو ابرأ منه كان له عشرون ثواب الاصل والمضاعفة اه نهاية (قوله) علل له
ذلك اي بعد سؤاله صلى الله عليه وسلم عن سبب التفاضل بينهما اه ع ش عبارة المغني في تمام الحديث فقالت
يا جبريل ما بال القرض افضل من الصدقة قال لان السائل قد يسأل وعنده المستقرض لا يستقرض الا من
حاجة اه (قوله) في بد محتاج اي في الغالب اه ع ش (قوله) لان الاول المصرح في دعوى الصراحة نظر اه
سيد عمر وهذا مبنى على حمل الاول على الحقيقي واما اذا حمل على الاضافي اعني خبر من اقرب الله الخ كما هو
صريح المغني وبذل عليه قول الشارح صحيح فالصراحة واضحة ثم رايت في الرشيدي ما فيه مراده بالاول
الاول من الاخبار الخاصة بالقرض وهو خبر من اقرب الله الخ واما خبر مسلم السابق فليس خاصا بالقرض اه
(قوله) لما فيه من صون عبارة النهاية لا تميزه عنها بصونه ماء وجه من لم يعتد السؤال عن بذه لكل احد اه
(قوله) عنه اي عن السؤال (قوله) افضل خبر ان وكذا اعراب نظيره الاتي (قوله) ومحل ندبه) الى المتن في
النهاية إلا قوله فور الى ما لم يعلم وكذا في المغني الا قوله ومن ثم الى وار كانه (قوله) ومحل ندبه (الخ) ويظهر ان
محلها ايضا حيث لم يعلم او يظن انه انما يوفيه من حرام او شبهة ومال المقرض خلى عنها او الشبهة فيه اخف
منها في مال المقرض ولا فواضح انه لا يندب حينئذ وانما يبق النظر في حكمه حينئذ فيحتمل ان يقال
بالحرمة اذا علم انه انما يوفيه بالحرام وان نفسه لا تسامح بالترك قياسا على مسئلة الانفاق في معصية وبالكره
في مسئلة الشبهة وانما تختلف في الشدة باختلاف الشبهة اه سيد عمر (قوله) والاوجب اي على المقرض
(قوله) وان لم يعلم (الخ) الاسبلك اسقاطان (قوله) عليهما اي المقرض والمقرض (قوله) او في مكروه) ولم
يذكر المباح ويمكن تصويره بما اذا دفع الى غنى بسؤال من الدافع مع عدم احتياج الغني اليه فيكون مباحا
لا مستحبا لانه لم يشتمل على تنفيس كربة وقد يكون في ذلك غرض للدافع كحفظ ماله باحرازه في ذمة المقرض
اه ع ش عبارة السيد عمر هل يشترط في ندبه احتياج المقرض في الجملة كما تشعر به الاحاديث حتى لو اقترض
تاجر لا حاجة بل لان يريده في تجارته طمعا في الربح الحاصل منه لم يكن مندوبا بل مباحا ولا يعتبر ما ذكره محل
نامل لكن قضية اطلاقهم استحباب الصدقة على الغني انه لا فرق اه وهو الاقرب والله اعلم (قوله) والا كره
(قوله) ولشبهة هذا اي او صيرورته في الاصطلاح اسما للطلب طلبا غير جازم (قوله) من السنن
صفة مندوب (قوله) ويحرم الاقراض والاستدانة

وحمل الاول على انها من حيث الانتهاء لمسايقها من عدم رد المقابل افضل ومحل ندبه ان لم يكن المقرض مضطرا ولا اوجب اي
وان لم يعلم او يظن من اخذه انه يتفق في معصية ولا حرم عليهما او في مكروه والا كره ويحرم الاقراض والاستدانة

على غير مضطر ليرج الوفاء من جهات ظاهرة أو في الحال وعند الحلول في المؤجل لم يلزم له إرضاءه وتلى من ان في غناه واظهار فاقته عند
القرض كتاباتي نظيره في صدقة التطوع ومن لم يعلم المقرض انه انما يقرضه له نحو صلاحه (٣٧) وهو باطنا بخلاف ذلك حرم الاقراض

أي لهما أيضا اه عش (قوله على غير مضطر الخ) أي بخلاف المضطر يجوز اقراضه وان لم يرج الوفاء
بل يجب وان كان المقرض وليا كما يجب عليه بيع مال محجوره من المضطر نسيتة سم على حج وقوله
وان كان المقرض وليا أي حيث لم يوجد المقرض المضطر الا هو اه عش (قوله من جهة ظاهرة) أي
قريبة الحصول كما يؤخذ مما يأتي في صدقة التطوع اه عش (قوله ما لم يعلم المقرض بحاله) أي فان علم
فلا حرمة وهل يكون مباحا او مكروها فيه نظروا لا يبعد الكراهة ان لم يكن ثم حاجة اه عش واما مع
الحاجة فلا يبعد الندب (قوله وعلى من اخفى غناه الخ) ينبغي ما لم يعلم المقرض حاله سم اه عش أي فان علم
ففيه ما مر انفا (قوله واظهار فاقته الخ) ولو ان في الغفلة واظهر الغنى حالة القرض حرم ايضا لما فيه
من التدليس والتعريض عكس الصدقة نهاية ونفى قل عش قوله مر حرم ايضا وما كذا انتهى سم اه
اقول ويمكن ادراجه في قول الشارح ومن ثم لم يعلم الخ (قوله كما هو ظاهر) هل نقول هنا حيث كان بحيث
لو علم حاله باطنا لم يقرض انه لا يملك القرض كما سيأتي نظيره في صدقة التطوع او بما كذا هنا مطلقا ويرق
بان القرض معاوضة وهي لا تندفع بالغنى فيه نظر والثاني اقرب سم على حج ووجه بانه يشبه شراء المعسر من
لا يعلم اعساره وبيع المعيب مع العلم بعيبه ان يحمله او الشراء بالثمن المذهب كذا إلى ذير ذلك من انه ور
اه عش (قوله غير القرض الحكيم) أي واما القرض الحكيم كالانفاق على اللقبط المحتاج واطعام
الجانح وكسوة العاري فسيأتي انه لا يفتقر إلى إيجاب وقبول (قوله وقد ينظر فيه) أي في اسانك اه عش
(قوله مشترك بين القرض والسلم) مع قوله هذا لا يحتمل السلم اه سم ولله تأمل (قوله وذكر
المتعلق) نحو قوله اسلفتك كذا في كذا اه عش عبارة الكردى وهو قوله في كذا كما يقال اسلفتك
كذا في عبد صفته كذا اه (قوله او يبدله) اسقطه النهاية والغنى (قوله لان ذكر المثل) إلى
قوله وبحث في النهاية إلا قوله او يبدل (قوله فيه) أي في خذه بمثله او يبدله (قوله إذا وضعه الخ) هذا
التعليل لا يظهر بالنسبة إلى قوله او يبدل (قوله صورة) الاولى ولو صورة (قوله وبه فارق) أي بقوله
لان ذكر المثل او البذل الخ عش (قوله واندفع الخ) كقوله و اتضح الخ عطف على فارق (قوله انه صريح) أي
خذه بمثله او بدله صريح في القرض (قوله لا كناية) أي في القرض (قوله خلافا لجمع) منهم شيخ الاسلام في
شرح منهجه اه عش (قوله ويرده الخ) مما يؤيد رده هذا قاعدة ما كان صريحا في بابه ولذا رده شيخنا الشهاب
الرملي واعتمده انه صريح هنا ولا ينعقد به البيع مطلقا اه سم (قوله للسكناء ثم) أي في البيع (قوله بحث
السبكي الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله ان ياخذ به كناية) ينبغي تصويره اذا كان المسمى مثل المقرض
كخذه هذا الدينار بدينا و عليه في فرق بين معنى المثل ولفظه بما مر من ان ذكر المثل فيه نص الخ اه عش
(قوله هذا المثل) أي ملكك هذا الدرهم بمثله أو بدرهم والى المثل الجنس والإفاد كرمثالان و (قوله
هنا) أي في القرض (قوله محتمل) لعله بكسر الميم (قوله وان اختلف المراد بها فيهما) فان المراد بالمثلية
في القرض مماثلة الشيء المقرض حقيقة او صورة وفي الصرف عدم الزيادة والنقصان (قوله لهذا الخ) الإشارة

على غير مضطر الخ) أي بخلاف المضطر يجوز اقراضه وان لم يرج الوفاء بل يجب أي وان كان المقرض
وليا كما يجب عليه بيع مال محجوره من المضطر المعسر بالنسبة (قوله من اخفى غناه) ينبغي ما لم يعلم
المقرض حاله (قوله حرم الاقراض ايضا كما هو ظاهر) هل نقول هنا حيث كان بحيث لو علم حاله باطنا لم
يقرض انه لا يملك القرض كما سيأتي نظيره في صدقة التطوع او يملكه هنا مطلقا ويرق بان القرض
معاوضة وهي لا تندفع بالغنى فيه نظر والثاني قريب (قوله مشترك بين القرض والسلم) مع قوله هذا
لا يحتمل السلم (قوله لا ذكر المثل) انظر خذه هذا الدينار بدينا ثم رايت قوله الاتي نعم بحث السبكي
وغيره الخ (قوله ان خذه بكذا كناية) مما يؤيد رده هذا قاعدة ما كان صريحا في بابه ولذا رده شيخنا الشهاب

فيه نظر والنتيجة الاولى ويؤيده أنهم لم يذكر هذا المثال هنا اه ومآله محتمل في خصوص هذا المثال لانه صالح للصرف والقرض اذ
المثلية مقصودة في كل منهما وان اختلف المراد بها فيهما فلذا استوى قوله بمثله وقوله بدرهم واحتمل في كل البيع والقرض

وحينئذ قلن ان يتجه انهما ان نويابه احدهما تعين لما تقرر من صلاحيته لهما والا كان في مثله صريح فرض وفي بدوهم صريح بيع عملا بالتبادر فيهما وقد يستشكل هذا بان لا نظير (٣٨) له وهو صراحته في بابين مختلفين ويتخصص بالنية ان وجدت والا قبل التبادر ويجاب

بالتزام ذلك لضرورة اقتضاء النظر له فتامله (او ملكتك على ان ترد بدله) او خذه ورد بدله او اصرفه في حوائجك ورد بدله فان حذف ورد بدله فكناية كخذه فقط اي ان سبقه اقترضني والا فهو كناية فرض او بيع اربعة او اقصر على ملكتك ولم ينو البديل لهية ولا كناية ولو اختلفا في ذكر البديل صدق الاخذ وانما صدق مطعم مضطرا له فرض حملا للناس على هذه المكرومة التي بها احياء النفوس اذ لو احوجوا للشهاد لغات النفس او في نيته صدق الدافع كافي بع هذا وانفق على نفسك بنية القرض كذا قيل وقولهم لا ثواب في الهبة المطلقة وان نواه الواهب صريح في انه لا عبرة بنيته ويفرق بينه وبين ما ذكر بان هنا لفظا صريحا بملك فلم يقبل الرفع بالنية ونم لفظا محتملا فقبل نية القرض به وبهذا يعلم انه حيث كان اللفظ الماتى به كناية صدق الدافع في نيته به او صريحا في التمليك بلا بدل صدق الاخذ في نفي ذكر البديل او نيته وفي قواعد الزر كشي ما حاصله قالوا هنا اختلفا في ذكر القرض صدق الاخذ وفي

الى قوله اذ المثلية الخ (قوله وحينئذ) اي حين صلاحيته للصرف والقرض (قوله وهو صراحته الخ) تفسير لهذا في وقد يستشكل هذا (قوله صراحته في بابين الخ) في لزوم ذلك عامر نظر بل مقتضاه انه صريح في احدهما وهو ما يتبادر منه كناية في الاخر وهو ما يحتاج الى النية فيه فليتأمل نعم بشكل بقولهم ما كان صريحا في بابه ووجد نفاذا في موضوعه لا يكون كناية في غيره وحينئذ يجاب بنحو ما افاده الشارح ثم رايت الفاضل المحشي قال قوله وهو صراحته الخ يتأمل انتهى وهو اشارة الى ما ذكره سيد عمر ويمكن دفع النظر بأن مراد الشارح بالصراحة في بابين الخ الصلاحية لهما بقرينة سابق كلامه (قوله اقتضاء النظر) اي الفكر والدليل (قوله فان حذف ورد بدله) اي من اصرفه في حوائجك الخ (قوله اي ان سبقه) اي انما يكون خذه كناية ان سبقه الخ فله قوله اصرفه في حوائجك و (قوله والا فهو الخ) اي وان سبقه اقترضني اه عرش (قوله كناية فرض او بيع) صورته في البيع ان يتقدم ذكر الثمن في لفظ المشتري كعبنيه بعشرة فقال البائع خذه اه سيد عمر عبارة عرش قوله او بيع مشكل بان البيع لا بد فيه من ذكر الثمن ولا تنفي نيته لا مع الصريح ولا مع الكناية على ما اعتمدته مر وعبارة صحيح في البيع بكذا لا يشترط في ذكره بل تنفي نيته على ما فيه مما بينته في شرح الارشاد اه (قوله او اقصر الخ) دافع على قوله حذف الخ (قوله والا فكناية) اي وإن نوى البديل فكناية فرض سم على حج اه عرش (قوله ولو اختلفا) الى قوله وفي نيته في النهاية (قوله في ذكر البديل) اي مع قوله ملكتك بان يقول احدهما ذكر معه وبقول الاخر لا اه كردى وقوله مع قوله ملكتك او قوله خذه او قوله اصرفه في حوائجك (قوله صدق الاخذ) اي يمينته لان الاصل عدم ذكره مغنى ونهاية قال عرش ظاهره وان كان باقيا قال سم على منهج قال مر عمله اي تصديق الاخذ اذا كان باقيا والا فالقول قول الدافع انتهى فليحرر اقول والا قرب ظاهر اطلاق الشارح مر وحيث صدق في عدم ذكر البديل لم يكن هبة بل هو باق على ملك دافعه لان خذه مجردة عن ذكره البديل كناية ولم توجد نية من الدافع فيجب رده لما لك وليس لك الدافع طالبت به البديل اه عرش وقوله وان كان باقيا حق المقام وان لم يكن باقيا وقوله وحيث صدق الخ انما يتأتى في قوله خذه وقوله اصرفه في حوائجك دون قوله ملكتك لما مر آنفا اه عند عدم النية هبة (قوله أو في نيته) أي نية البديل في قوله ملكتك اه سم عبارة السكردى دافع على ذكر البديل اي او اختلفا في نية البديل اه ويظهر ان مثل قوله ملكتك هنا قوله خذه وقوله اصرفه في حوائجك (قوله ويفرق بينه) اي بين الاقتصار على ملكتك وبين ما ذكر وهو قوله بع هذا وانفق على نفسك سم وكردى (قوله بان هنا) اي في الهبة المطلقة (قوله فلم يقبل الرفع) كان المراد بالرفع الزام البديل اه سم (قوله ثم) اي في قوله بع هذا الخ (قوله وبهذا يعلم) اي بالفرق المذكور (قوله في نيته به) اي نية البديل باللفظ الكينائي (قوله او صريحا في التمليك) ان كان اشارة الى مسألة الهبة المطلقة فلا حاجة لتصديق الاخذ في نفي النية لانها وان ثبتت لم تؤثر كما افاده كلامه اه سم عبارة السكردى قوله او صريحا في التمليك كملكته هنا اه وهو ظاهر (قوله وفي قواعد الزر كشي الخ) تايد لقوله انه حيث كان اللفظ الخ (قوله هنا) اي في القرض (اختلفا) اي لو اختلفا (قوله وفي الهبة) اي وقالوا في الهبة (قوله قال الخ) اي لو قال الخ (قوله صدق المنتهب) اي يمينته (قوله فقالا) اي العبد والوجه (قوله في الكل) اي في كل من الصور الاربع (قوله عليه) اي اللفظ المملك اي على وجوده (قوله والا اصل عدمه) اي الزائد الملزم (قوله وبراءة الذمة)

الرملي واعتمده انه صريح هنا ولا يتعقد به البيع مطلقا (قوله أو في نيته) أي نية البديل في قوله ملكتك (قوله ويفرق بينه وبين ما ذكر) اي بين قوله ملكتك وقوله بع هذا وانفق على نفسك كذا يظهر في شرح هذا الكلام (قوله فلم يقبل الرفع) كان المراد بالرفع الزام البديل (قوله او صريحا في التمليك) ان كان اشارة الى مسألة الهبة المطلقة فلا حاجة لتصديق الاخذ في نفي النية لانها وان ثبتت لم تؤثر كما افاده كلامه

الهبة قال وهبتك بعوض فقال بجانا صدق المنتهب ولو قال اعتقتك بالف أو طلقك بالف فقالا بجانا صدقا يمينيهما لان المالك في الكل يدعى زيادة لفظ ملزم على اللفظ المملك المتفقين عليه والاصل عدمه وبراءة الذمة

عطف

ومر انه لو قل بعلمك فقال له وهبني فمك كل ذي في قول الآخر لانها اختلفت في اهل الاطراف المالك فصدق المالك لانه اعرف بالانظ
 الهادومته اصدق في عود الدين اليه لافي الزام ذمة الاخر بالثمن عملا باصل برائتها منه او في ان الماخوذ قرض او قراض ثلاثين في نفسه اذ
 القراض وباتي اخر الصداق ماله تعلق بما هنا ولو اقر بالقرض وقال فورا او لا (٣٩) لم اقبض لم يبق كالفهم كلام الرافعي وغيره

نعم له ليفه انه اقبضه كما
 يعلم بما ياتي في الرهن وقال
 الماوردى يصدق المقرض
 يمينه وابن الصباغ ان قاله
 فورا ويظهر فيما اشتهر من
 استعمال لفظ العارية هنا
 انه لما لا تصح اعارته كناية
 لانه لم يجد تفاذا في موضوعه
 وفي غيره ليس كناية لانه
 صريح في بابه ووجد تفاذا
 في موضوعه ثم رايت بعضهم
 اطلق صراحته هنا ان
 شاعت ويرد ما ذكرته من
 التفصيل الذي لا بد منه فان
 قلت الشيوع لا يعتد به الا
 فيما لا تصلح للعارية قلت
 بتسليمه هو لا يدخل له في
 الصراحة لان الذي له دخل
 فيها الشيوع على السنة
 حلة الشرع لا في السنة
 العوام كما هنا (ويشترط
 قبوله في الاصح) كالبيع
 ومن ثم اشترط فيه شروط
 البيع السابقة في العاقدين
 والصيغة كما هو ظاهر حتى
 موافقة القبول للايجاب فلو
 قال اقرضتك ألفا قبل
 خمسمائة او بالعكس لم يصح
 واعترض بوضوح الفرق
 بان المقرض متبرع فلم
 يضرب قبول بعض المسمى
 ولا الزيادة عليه ويرد بمنع
 اطلاق كونه متبرعا كيف
 ووضع القرض انه تملك

عطف على عدمه (قوله ومرو) أي في باب اختلاف المتبايعين اه كردى (قوله هنا) أي فيما لو قال بعتك الخ
 (قوله ذمة الاخر) أي مدعى الهبة (قوله او في ان الماخوذ) عطف على قوله في ذكر العوض اه كردى
 والظاهر بل المتعين انه عطف على قوله في ذكر البديل كما هو صريح صنيع النهاية ولان قوله في ذكر العوض
 بما حاكاه الزركشي وما هنا من كلام الشارح نفسه بلا حكاية (قوله فورا او لا) أي او بلا فورا (قوله
 لم اقبض) مقول قال عبارة النهاية ولو اقر بالقرض وقال لم اقبض صدق يمينه كما قاله الماوردى لعدم المناقاة اذ
 المقرض يطلق عليه اسم القرض قبل القبض وقال ابن الصباغ ان قاله فورا اه فظاهر صنيع النهاية اعتماد
 مقالة الماوردى بابطالها أي سواء اقاله فورا او لا اه بصري (قوله لم يقبل) خلافا للنهاية (قوله يصدق
 المقرض يمينه) معتمد اه عش (قوله وابن الصباغ الخ) ضعيف اه عش (قوله من استعمال الخ)
 بيان لما اشتهر (قوله هنا) أي في القرض (قوله وفي غيره) عطف على قوله فيما لا تصح الخ (قوله ووجد
 تفاذا الخ) قد يقال تقدم انه يلزم ما ذكر في المسئلة المنقولة عن شرح الاستوى ومع ذلك تقدم ما فيها
 للشارح فيحتمل ان يجعل هنا لفظ العارية كناية مطلقا ويكون ذلك مستثنى ايضا للدرك وهو الشيوع
 فليتام اه سيد عمر (قوله صراحته) الاولى صراحته أي لفظ العارية (قوله هنا) أي في القرض (قوله
 لا يعتد به الا فيما الخ) أي فلا ياتي فيه التفصيل المار فتكون العارية الشائعة في القرض صريحا
 فيه (قوله بتسليمه) أي الحصر (قوله هو) أي الشيوع (قوله فيها) أي الصراحة (قوله ان شيوع
 الخ) خبر ان قول المتن (قبوله في الاصح) لولم يقبل لفظا ولم يحصل ايجاب معتبر من المقرض لم يصح القرض
 ويحرم على الاخذ التصرف فيه لعدم ملكه له لكن اذا تصرف فيه ضمن بدله بالمثل او القيمة لما ياتي
 من ان فاسد كل عقد كصحيحه في الضمان وعدمه ولا يلزم من اعطاء الفاسد حكم الصحيح مشابته له من كل
 وجه اه عش (قوله كالبيع) الى قوله ومن الاول في النهاية الا قوله او فداء اسير (قوله كالبيع
 الخ) وظاهر ان الالتباس من المقرض كافتراض من يقوم مقام الايجاب ومن المقرض كافتراض يقوم
 مقام القبول كما في البيع اه معنى (قوله في العاقدين الخ) ظرف للسابقة (قوله والصيغة) بالجر عطفا
 على العاقدين اه عش (قوله حتى موافقة القبول الخ) بالرفع عطفا على شروط البيع (قوله واعترض)
 أي اشتراط موافقة القبول للايجاب في القرض (قوله ووضع القرض) أي الذي وضع له لفظ القرض
 (قوله فيه شائبة الخ) خبر السكون من حيث كونه ناقصا امام من حيث كونه مبتدئا خبره قوله لا ينافي ذلك
 (قوله لا ينافي ذلك) أي انه مساو للبيع اه عش (قوله قال جمع الخ) دفع به ما يؤممه المتن من ان
 الايجاب لا خلاف فيه (قوله منه) أي من المقرض والاولى فيه كافي في النهاية والمعنى أي في الاقراض (قوله
 ايضا) أي كالقبول على مقابل الاصح اه عش (قوله واختاره الاذرعى الخ) أي ما قاله الجمع عبارة المعنى
 قال القاضي والمتولى الايجاب والقبول ليس بشرط بل اذا قال اقرضني كذا فاعطاه إياه او بعث اليه رسولا
 فبعث اليه المال صح القرض قال الاذرعى والاجماع الفعلي عليه وهو الاقوى واختاروه من اختار صحة البيع
 بالمعاطاة كالمصنف قياسه اختيار القرض بها واولى بالصحة اه (قوله وقال قياس جواز المعاطاة في البيع
 الخ) قضيته جوازها ايضا في رفع اليد عن الاختصاص وفي النزول عن الوظيفة فليراجع (قوله واعتراض
 الغزى الخ) اقره المعنى (قوله له) أي لقول الاذرعى قياس جواز الخ (قوله هنا) أي في القرض (قوله هو
 (قوله ولو اقر بالقرض الخ) عبارة شرح مرو لو اقر بالقرض وقال لم اقبض صدق يمينه كما قاله الماوردى

لشيء بدمثله مساوى البيع اذ هو تملك الشيء بشتمه فكما اشترط ثم الموافقة فكذا هنا كون القرض فيه شائبة تبرع كما ياتي لا ينافي ذلك
 لان المعاوضة فيه هي المقصودة والقائل بانه غير معاوضة هو مقابل الاصح ومن ثم قال جمع ان الايجاب منه غير شرط ايضا واختاره الاذرعى
 قال قياس جواز المعاطاة في البيع جوازها هنا واعتراض الغزى له بانه سهل لا بشرط المعاطاة بذل العوض او التزامه في الذمة وهو مفقود هنا هو

السهم) خبر واعتراض الغزى الخ (قوله خلاف المعاطاة) أى الخلاف فى صحة البيع بها (قوله فى الرهن وغيره) ومنه القرض اه ع شروفيه تامل (قوله) ليس فيه ذلك) أى بذل العوض أو التزامه اه ع ش وكذا الموصول فى قوله فاذا ذكره الخ (قوله) اما القرض الحكيمى) محترز قوله فى غير القرض الحكيمى قبيل قول المتن وصيغته اه ع ش (قوله) فلا يشترط فيه صيغة) أى أصلاً اه ع ش (قوله) كاطعام جائع الخ) تمثيل للقرض الحكيمى فكان الأولى أن يقدم ويذكر عقبه (قوله) كاطعام جائع الخ) محل عدم اشتراط الصيغة فى المضطر وصوله الى حالة لا يقتدر معها على صيغة ولا يشترط ولا يكون اطعام الجائع وكسوة العارى ونحوهما قرضا إلا أن يكون المقرض غنياً ولا بان كان فقيراً أو المقرض غنياً فهو صدقة لما تقرره فى باب السيران كفاية الفقراء واجبة على الأغنياء وينبغى تصديق الأخذ فيما لو ادعى الفقر وانكره الدافع لأن الأصل عدم لزوم ذمته شىء اه ع ش (قوله) ومنه) أى القرض الحكيمى اه ع ش (قوله) باعطاء ماله غرض فيه) يعنى باعطاء شىء للامر غرض فى إعطاء ذلك النى (قوله) وعمر دارى الخ) أى وبه هذا وانفقته على نفسك بنية القرض ويصدق فيها اه نهاية أى النية ع ش عبارة الرشيدى أى ولا يحتاج الى شرط كما هو واضح اه (قوله) واشتر هذا بثوبك الخ) وخذ من كونه قرضاً أنه يرد مثل الثوب صورة ويدل عليه قوله الا فى انفاً له صورة كالقرض اه سم أى خلافاً للنهاية حيث قال يرجع بقيمته (قوله) لا د فى جميع ذلك الخ) أى من صور القرض الحكيمى ويحتمل أنه لا يحتاج لشرط الرجوع فيما يدهه للشاعر والظالم لأن الغرض من ذلك دفعه وجواً شاعره حيث لم يده ودفعه شر الظالم عنه بالادعاء وكلاهما مزل منزلة الا لازم وكذا فى عمر دارى لأن العماره وان لم تكن لازماً لكتبتها تزل منزلة الجريان العرف لعدم اهها الشخص للمالك حتى يخرب وهذا الاحتمال هو الذى يظهر ثم ان ديز لا شيئاً لك والاصدق الدافع فى اندر اللائق ولو صحبه المحرمة لأن الغرض منه كفاية شره لا اعانته على المصيبة اه ع ش (قوله) من شرط الرجوع) محله فى الاسير إذالم يقل فادنى دليل الا فى انفاً وصرح به شرح العباب اه سم (قوله) بخلاف مالزمه الخ) حال من قوله ماله غرض فيه عبارة الكردى أى بخلاف امر غير بادامالزومه الخ فإنه لا يشترط للرجوع فيه شرطه اه (قوله) كقول الامير الخ) خرج ذلك ما إذ لم يقل له فادنى أى أو عوه والمرجوع واعلم ان الشارح عال فى باب الضمان تنزيهاً له اه لا يرد له لواجب انهم اعته وواجب السوى فى تحصيله مالم يعتوا به فى غيره وفيه رد على من توهم الحدائق المحبوس ظمناً بالامير حتى لا يحتاج فى الرجوع عليه الى شرط الرجوع اه رشيدى اقول إنما يظهر هذا الرد لو اريد «لوجوب التنزيل هنا الوجوب على الملهطى وليس كذلك» وإنما المراد بذلك الوجوب على الامير وحيداً لا على احد ظاهر (قوله) ومن الاول) يريد به قوله ماله غرض فيه اه كردى والاحسن قوله امر غيره باعطاء ماله غرض فيه قال الجبرمى ومن ذلك ايضا دفع بعض الناس الدراهم عن بعض فى القهوة والحمامات وعجى بعض الجيران القهوة وكعك مثلاً كما فى ع ش ومنه ايضا كسوة الحاج بما جرت العادة بانه يرد كما فى القاينى اه (قوله) لمن ادعى) ببناء الماضى المبني للفاعل (قوله) أى قبل ثبوته) أى والافهم من جملة مالزومه (قوله) والا) أى وان كان الامر المذكور بعد تعلق الزكاة بالذمة (قوله) واذ رجعت الى قوله وحصل لى فى النهاية (قوله) كان فى المقدر الخ) أى كان المرجوع به فى المقدر أى ولو حكما كان اذن له فى فدائه من الاسر بما يراه اه ع ش (قوله) والمعين) انظر ما حكم غير المقدر والمعين والظاهر أنه يرجع فيه ببذله الشرعى من مثل أو قيمة لأنه الأصل والرجوع بالمثل الصورى على غير قياس فاذا اتى ثبت الأصل فليراجع اه رشيدى وعبارة ع ش قوله والمعين مفهومه أنه لو لم يكن معيناً ولا مقدراً لا يرجع والظاهر خلافه وأنه يرجع بما صرفه حيث كان

السهم ولا جرائمهم خلاف المعاطاة فى الرهن وغيره ما ليس فيه ذلك فاذا ذكره شرط للمعاطاة فى البيع دون غيره اما القرض الحكيمى فلا يشترط فيه صيغة كاطعام جائع وكسوة عار وانفاق على اقيط ومنه امر غيره باعطاء ماله غرض فيه كاعطاء شاعر أو ظالم أو اطعام فقير أو فداء اسير وعمر دارى واشتر هذا بثوبك لى وياتى اخر الضمان ما يعلم منه انه لا بد فى جميع ذلك ونحوه من شرط الرجوع بخلاف ما لزمه كدين وما نزل منزلته كقول الاسير لغيره فادنى ومن الاول لمن ادعى على ما ادعى به أى قبل ثبوته واد زكأتى أى قبل تعلقها بالذمة والا فهى من جملة الديون كما هو ظاهر واذا رجع كان فى المقدر والمعين بمثله صورة كالقرض

لعدم المناقاة القرض يطلق عليه اسم القرض قبل القبض وقال ابن الصباغ ان قاله فوراً (قوله) واشتر هذا بثوبك الخ) وخذ من كونه قرضاً أنه يرد مثل الثوب صورة ويدل عليه قوله الا فى انفاً بمثله صورة كالقرض (قوله) من شرط الرجوع) محله فى الاسير إذالم يقل فادنى دليل الا فى انفاً وعبارة شرح

ولو قال ائخذ دني وهو لك قرضا أو مبيعاً صح قبضه لا قوله وهو إلى آخره نعم له أجرة (٤١) مثل تقاضيه أو قبضه وديني مثلا وتكون

لك قرضا صح وكانت قرضا
وحصل لي القارض ولو لك
عشرة جمالة فيستحق
الجملة ان اقترضه لان
أقرضه وقرض الاعمي
واقترضه كبيعته (و) يشترط
في المقرض (اهلية التبرع)
المطلق لانه المراد حيث
أطلق وهي تستلزم رشده
واختياره فيما يقرضه فلا
يرد عليه خلافا لمن زعمه صحة
وصية السفه وتدييره
وتبرعه بمنفعة بدنه الحقيقية
وذلك لان فيه شائبة تبرع
ومن ثم امتنع تاجيله إذ
التبرع يقتضي تنجيذه ولم
يجب التقاض فيه وإن كان
ربويا فلا يصح من محجور
عليه وكذا وليه بالضرورة
بالنسبة لغير القاض إذ له
ذلك مطلقا لكثرة أشغاله
وإن نازع فيه السبكي نعم
لا بد من يسار المقرض منه
وامانته وعدم الشبهة في
ماله إن سلم منها مال المولى
والاشهاد عليه وكذا اخذ
رهن منه إن رأى القاض
اخذوه له ايضا إقراض مال
المفلس بتلك الشروط إذا
رضى الغرماء بتأخير القسمة
اما المستقرض فشرطه
الرشد والاختيار وسيعلم بما
يأتي صحة تصرف السفه
المهمل قرضا وغيره وكذا
السكران (ويجوز إقراض)
كل (ما سلم فيه) أي في
نوعه فلا يرد امتناع السلم في
المعين وجواز قرضه

لاتقا ويصدق في قدره فيرد منه إن كان مثليا وصورته إن كان متقوما اه وهو الاوفق في الباب والله
اعلم (قوله ولو قال) إلى المتن في المعنى لا قوله نعم إلى أو قبض (قوله وهو لك) مبتدأ وخبر و (قوله قرضا
الخ) حال من الضمير المستتر في الخبر (قوله لا قوله وهو الخ) أي لا بد من قرض جديد اه معنى أي
ومن صيغة بيع جديدة (قوله تقاضيه) يعني تحصيله من المدين (قوله أو قبض الخ) أي أو قال قبض الخ
(قوله صح) والفرق بين هذه وما قبلها ان الدين لا يتعين إلا بقبضه بخلاف الوديعة اه ع ش (قوله وحصل
الخ) مراد اللفظ مبتدأ وخبره قوله جمالة (قوله لان أقرضه) أي لا يكون جمالة ان أقرضه من مال نفسه
اه كرى عبارة المعنى فلو ان المأمور اقترضه من ماله لم يستحق العشرة اه (قوله وقرض الاعمي الخ) كذا
في النهاية (قوله كبيعته) أي فلا يصح في المعين ويصح في الذمة ويوكل من يقبض له أو يقبض عنه ع ش
ومعنى (قوله المطاق) إلى قوله وسيعمل في النهاية والمعنى (قوله لانه المراد) أي التبرع المطلق (حيث أطلق)
أي التبرع ويدل لذلك أي كون مرادا المصنف التبرع المطلق ان الالف واللام أي في التبرع افادت العموم
نهاية ومعنى (قوله واختياره) فلا يصح إقراض مكره وعمله إذا كان بغير حق ولو أكره بحق وذلك بأن
يجب عليه لجو اضطرار صح اه ع ش (قوله فيما يقرضه) متعلق باهلية التبرع (قوله فلا يرد عليه)
تفريع على إرادة المطاق فيما يقرضه وقد يقال ان تقدير فيما يقرضه يدفع ورو وما ذكر ايضا (قوله صحة
وصيته الخ) فاعل فلا يرد (قوله الحقيقية) أي التي لا يحتاج اليها في نفقة نفسه كان كان غنيا كما يأتي له مر اه
ع ش (قوله وذلك) أي اشترط اهلية التبرع (قوله تاجيله) أي القرض اه ع ش (قوله ولم يجب الخ)
عطف على امتنع (قوله وإن كان ربويا) أي فيجوز عدم إقباضه في المحاس ولا يشترط قبض بدله في المحاس
اه ع ش (قوله من محجور عليه) ولا من مكاتب اه كرى (قوله إذ له ذلك مطلقا) أي للقاضي قرض مال
المحجور عليه من غير ضرورة اه نهاية (قوله نعم لا بد الخ) صنيعة يفهم ان هذا في القاضي لكن المعنى يقتضي
ان بقية الاولياء كذلك اه سم وفيه ان كلام الشارح صريح في انه لا يجوز للبقية الاقراض لغير ضرورة
مطلقا (قوله لا بد من يسار المقرض منه الخ) أي من القاضي قال سم على منتهج وهذه الشروط معتبرة في
إقراض الولي ويرد عليه أن من الضرورة ما لو كان المقرض مضطرا وقد تقدم عنه على حجج أنه يجب على الولي
إقراض المضطر من مال المولى عليه مع انتفاء هذه الشروط ومن الضرورة ما لو اشرف مال المولى عليه على
الهلاك بنحو مرض وتعين إخلاصه في إقراضه ويبعد اثر اط ما ذكر في هذه الضرورة فان اشتراطه قد يؤدي
إلى اهلاك المال والمالك لا يريد أن يهلكه انتهى فاعل يحمل الاشتراط إذ ادعت حاجة إلى إقراض ماله ولم تصل
إلى حد الضرورة ويكون التعبير بالضرورة عنها مجازا اه ع ش (قوله ان سلم منها مال المولى) أي او كان
أقل شبهة ع ش وسيد عمر (قوله إن رأى القاضي الخ) عبارة النهاية والمعنى ان رأى ذلك اه قال الرشدي
شياتي في الكتاب الاتي ترجيح وجوب الارتمان عليه مطلقا وتاويل ما هنا اه وقال ع ش عبارته في
اول كتاب الرهن والوجه الوجوب مطلقا والتعبير بالجواز لا ينافي الوجوب وقولها ان رأى ذلك أي
ان اقتضى نظره اصل الفعل لان رأى الاخذ اه وما هنا لا ينافيه لا مكان حمل قوله ان رأى ذلك على اصل
القرض وهو لا ينافي كون الرهن والاشهاد واجبين حيث رأى القرض مصلحة لكن عبارة حج ان رأى القاضي
أخذه اه وهي لا تقبل هذا التاويل وقوله الوجه الوجوب مطلقا أي قاضيا أو غيره اه (قوله إذا رضى
الغرماء) أي الكاملون فلا عبرة برضا اوليائهم اه ع ش (قوله بتأخير القسمة) إلى ان يجتمع المال كله
كانقله عن النص نهاية ومعنى (قوله الرشد والاختيار) عبارة النهاية والمعنى اهلية المعاملة فقط اه قال
ع ش أي دون اهلية التبرع اه (قوله وكذا السكران) أي المتعدي (قوله أي في نوعه) إلى قوله ولورد في
النهاية لا قوله لكن في غير الرابضيقه (قوله وجواز قرضه) أي المعين عطف على امتناع السلم (قوله جاز ان

العباب هنا تمثيلا للقرض التقديري وكذا افداء أسير باذنه وان لم يشترط رجوعا كما ذكره في الايمان اه
(قوله نعم لا بد الخ) صنيعة يفهم ان هذا في القاضي لكن المعنى يقتضي أي بغية الاولياء كذلك (قوله

قرب الفصل عرفا وإلا فلا
وإن نازع فيه السبكي
ويجوز قرض كف من نحو
دراهم ليتبين قدرها بعد
ويرد مثلها ولا أثر للجمل
بها حالة العقد وقضية
الضابط حل اقراض النقد
المغشوش وهو ما اعتمدته
جميع متأخرون خلافا
للروائي لأنه مثلي تجوز
المعاملة به في الذمة وإن
جمل قدر غشه لكن في
غير الربا لضيقه كما مر
بسطه في البيع فتقييد
السبكي وغيره ما هنا بما
عرف قدر غشه مردود ولو
رد من نوعه أحسن أو أزيد
وجوب قبوله والاجاز ولا
نظر للمثالة السابقة في
الربا لضيقه والمساخعة في
القرض لأنه أرفق ومزيد
احسان فإن اختلف النوع
كان استبدال المثالة
والقبض كما مر في الاستبدال
وفي الروضة هنا عن القاضى
مع قرض المنفعة لا متاع
السلم فيها وفيها كاصلها في
الاجارة جوازها وجمع
الاستنوى وغيره أخذ من
كلامهما بحمل المنع على
منفعة محل معين والحل على
منفعة في الذمة وهي منفعة
غير العقار كما مر أوائل السلم
(الا الجارية التي تحمل
للمقرض في الاظهر)

قرب الخ) لأن الظاهر أنه دفع الألف عن القرض اه (قوله وإلا فلا) علله في الروضة تبعا للذهب فقال لأنه
لا يمكن البناء مع طول الفصل اما لو قالوا قرضتكم هذه الألف مثلا وتفرق قائم عليها لم يضروا طال الفصل
اه معنى وقوله اما لو الخ في النهاية مثله (قوله ليتبين قدرها) اى على شرط ان يتبين كما سيأتى عن الانوار
بمخلاف ما إذا أطلق فإنه لا يصح اه سيد عمر عبارة ع ش ا فهم أنه لو اقرضه لا بهذا القصد لم يصح قال سم
على حجة عبارة شرح الروض اى والمغنى فلو اقرضه كف من الدراهم لم يصح ولو اقرضه على ان يتبين مقداره
ويرد مثله صح ذكره في الانوار انتهى ويمكن تنزيل كلام الشارح مر عليه بأن تحمل اللام في قوله ليتبين
على معنى على اه (قوله ولا أثر للجمل بها الخ) اى ويصدق في قدرها لانه الغارم حيث ادعى قدر الاتفا ولا
ليطالب بتعيين قدره لا تائق او يحبس الى البيان اه ع ش (قوله خلافا للروائي) في منعه مطلقا نهاية ومعنى
(قوله ما هنا) اى حل اقراض النقد المغشوش (قوله مردود) إن كان رده من حيث النقل فسلم واما المعنى
فيشهد له إذ حصول برادة الذمة عند الوفاء مع الجمل بقدر الغش متعذر اه سيد عمر (قوله من نوعه) اى
المغشوش اه كرى ومثل المغشوش في ذلك الخالص بل مطلق الربوى فالأولى إرجاع الضمير لمطلق القرض
(قوله وجب قبوله) شامل للزيادة المتميزة وفي وجوب قبولها نظر ظاهر وتقدم عدم قبولها في السلم اول
الفصل السابق فليراجع اه سم واقره السيد عمر (قوله والاجاز) المفهوم منه ان المعنى وإن لم يكن احسن
ولا ازيد جاز قبوله ولا يجب وفي عدم الوجوب نظر إذا كان بصفة الماخوذ نعم ان صور هذا بما دون الماخوذ ايجز
اتجه نفي الوجوب فليراجع اه سم (قوله ولا نظر الخ) راجع لقوله وجب قبوله (قوله والمساخعة الخ) عطف
على ضيقه (قوله كما مر في الاستبدال) عبارة هناك ولو استبدل عن القرض جاز حيث لا ربا فلا تضر زيادة
تبرع بها المؤدى بان لم يجعلها في مقابلة شىء موثوق العلم هنا بالقدر ولو باخبار المالك وفي اشتراط قبضه تارة
وتعيينه اخرى في المجلس ماسق من انهما ان توافقا في علة الربا اشتراط قبضه ولا اشتراط تعيينه اه بخلاف
(قوله جوازها) اى القرض والسلم (قوله محل معين) اى عقار بخلافه من القن ونحوه لما مر من صحة السلم
في ذلك اه ع ش عبارة الرشيدى قوله بحمل المنع على منفعة محل معين يعنى منفعة خصوص العقار كانه عليه
الشهاب بن حجر ولعله لم يكن في النسخة التي كتب عليها الشهاب ابن قاسم حتى كتب عليه ما نصه قوله وجمع
الاستنوى اى بهذا الجمع شيخنا الشهاب الرملى واقول في هذا الجمع نظر لان قرض المعين جائز فليجوز قرض
منفعة المعين حيث امكن رد مثله الصورى بخلاف العقار ثم نقل عن شرح البهجة بعد نقله عنه جمع الاستنوى
المدكور ما نصه والاقرب ما جمع به السبكي والبلقينى وغيرهما من حمل المنع على منفعة العقار كما يتمتع السلم فيها
ولانه لا يمكن رد مثلها والاجواز على منفعة غيره اه مافى حواشى الشهاب ابن قاسم وظاهر ما ذكرناه لا يجوز
اقراض منفعة العقار وإن كانت منفعة النصف فقل لكن يؤخذ من التعليل بأنه لا يمكن رد مثلها أنه لا يجوز
حينئذ وإلا فالفرق بين هذا وبين اقراض جزء شائع من دار بقية الاق في كلام الشارح مر اتفاقا وقد
علم من كلامهم ان ما جاز قرضه جاز قرض منفعته فليتأمل اه وقوله كانه عليه الشهاب الخ فيه نظر بظهر
بالنامل في عبارة التحفة (قوله وهى) اى والحال ان المنفعة التي في الذمة قول المقتن (التي تحمل للمقرض) اى

ويجوز قرض كف الخ) عبارة شرح الروض فلو اقرضه كف من الدراهم لم يصح ولو اقرضه على ان يتبين
مقداره ويرد مثله صح ذكره في الانوار انتهى (قوله النقد المغشوش) اى به شيخنا الشهاب الرملى (قوله
وجب قبوله) شامل للزيادة المتميزة وفي وجوب قبولها نظر ظاهر وتقدم عدم قبولها في السلم اول الفصل
السابق فليراجع وقوله والاجاز المفهوم منه ان المعنى وإن لم يكن احسن ولا ازيد جاز قبوله ولا يجب وفي عدم
الوجوب نظر اذا كان بصفة الماخوذ نعم ان صور هذا بما دون الماخوذ ايجز نفي الوجوب فليراجع انتهى
(قوله رجع الاستنوى) اى بهذا الجمع شيخنا الشهاب الرملى واقول في هذا الجمع نظر لان قرض المعين جائز
فليجوز قرض منفعة المعين حيث امكن رد مثله الصورى بخلاف العقار وعبارة شرح البهجة فلا يجوز كما
في الروضة اقراض المنافع اى منافع المعينة لا متاع السلم فيها اما التي في الذمة فليجوز اقراضها لجواز

ولو غير مشتهة فلا يجوز قرضها له وان جاز السلم فيها لانه تدبها او يرددها فيه في (٤٣) اعارة الجوارى للوطء وهو ممتنع كما نقله

مالك عن اجماع اهل المدينة
وما نقل عن عطاء من جوازه
رد بانها مكذوب عليه وليس
في محله فقد نقله عنه ائمة
اجلاء قالوجه الجواب بانها
شاذ بل كاد أن يحرق به
الاجماع ولا ينافيه جواز
هبتها للولد مع جواز
الرجوع فيها لجواز القرض
من الجانبين ولان موضوعه
الرجوع ولو في البدل فاشبه
الاعارة بخلاف الهبة ليعا
وخرج بتحل حرمة عليه
بنسب أو رضاع أو مصاهرة
وكذا ملائمة ونحو مجوسية
وروثية لان نحو اخت زوجة
لتملك زوال مانعها باختياره
ويجوز خلافا لجمع ان مثلها
مطلقة ثلاثا لقرب زوال
مانعها بالتحليل الذي لا
يستبعد وقوعه على قرب
عرفا بخلاف اسلام نحو
المجوسية ورتقاء وقرناء
ومقرضة لنحو مسح لان
المحذور خوف التمتع وهو
وجوده من غير خوف
الوطء فقد جرى على الغالب
وبحث الاذرعى محل
اقرضا لبعضه لانه من
وطئها حرمت على
المقرض والا فلا محذور
وهو بعيد لان المحذور
وهو وطؤها ثم ردها
موجود وتحريمها على
المقرض أمر آخر لا يقد

ولو كان صغيرا جدا لانه لم يمتنع عنده الى بلوغه حدا يمكنه التمتع بها فيه اه عش (قوله ولو غير مشتهة) الى
قوله وليس في محله في النهاية (قوله قرضها له) اي قرض الجارية لمن تحمل هي له (قوله وان جاز السلم فيها)
عبارة النهاية والمغنى مع انه لو جعل راس المال جارية محل للسلم اليه ووطؤها وكان المسلم فيه جارية ايضا
جاز له ان يرددها عن المسلم فيه لان العقد لازم من الجانبين اه وقوله جاز له ان يرددها الخ ظاهر اطلاقهما
ولو بعد وطئها بل سياق الكلام كالصرح فيه (قوله قديطاؤها) اي او يمتنع بها قد دخل المدسوس لا مكان
تمتعها بها اه عش (قوله ويردها) لانه عقد جائز من الطرفين ثبت الرد والاسترداد اه مغنى (قوله وهو
الخ) اي ذلك الاعارة (قوله رد) خبر وما نقل الخ (قوله وليس في محله قد دخل) اي ايس الرد صحيحا لانه قد نقل
الجواز عن عطاء الخ (قوله بانها) اي ما نقل عن عطاء وكذا ضمير كاد به (قوله ولا ينافيه) الى قوله ويتجه
في النهاية والمغنى (قوله ولا ينافيه) اي منع قرض الجارية لمن تحمل هي له (قوله جواز هبتها) اي الجارية
عش (قوله بخلاف الهبة) اي والسلم اه عش (قوله ونحو مجوسية) لو اسلمت نحو المجوسية بعد اقتراضها
لمل يجوز وطؤها او يمتنع لوجود المحذور وهو احتمال ردها بعد الوطء فيشبه اعارة الوطء فيه نظر سم
على حج اقول الا قرب الاول لحكمنا بصحة العقد وقت القرض واسلامها لا يمنع من حده لملك ابتداء
واحتمال ان يرددها لانظر اليه مع ثبوت الملك ولكن نقل بالدرس عن حواشي شرح الروض لوالد الشارح
خلافه اه عش عبارة الرشيدى واقاد والد الشارح مر في حواشي شرح الروض انه لو اسلمت نحو
المجوسية لم يبطل العقد ويمنع الوطء اه (قوله لان نحو اخت زوجة) قد يدخل فيه ما لو تزوج امرأة ولم يدخل
بها فلا يجوز له ان يقتصرص ابنتها وهو المتجه في فتاوى السيوطى سم على حج ويوجه باحتمال ان يفارق أمها قبل
الدخول ثم يوطئ البنت ويردها اه عش (قوله خلافا لجمع الخ) ظاهر المغنى ووافقة هذا الجمع عبارة وتوضيحية
التعليل الفارق بين المجوسية ونحو اخت الزوجة ان المطابقة ثلاثا محل قرضها المطلقة اه زاد النهاية وبحث
بعضهم عدم حلها لقرب زوال مانعها بالتحليل اه قال عش قوله وبحث الخ معتمد الزيادة وصرح به
حجى التحفة وكتب عليه سم مر اه (قوله بخلاف اسلام نحو المجوسية) ترد انظر فيما اذا اسلمت المجوسية
أو الوثنية أو تحلكت المطلقة ثلاثا على القول بحل قرضها وتوضيحية كلامهم بقاؤها على ملك الماتر ض عليه فاعل
الفارق انه يغتفر في الدوام مالا يغتفر في الابتداء لانه اذا لم يحل في ابتداء القرض انتزعت المشابهة لاعارة
الجوارى للوطء واضعفت جدا لم تصاح للابطال اه سيد عمر وبل كلامه الى جواز الوطء ايضا (قوله
ورتقاء) الى قوله ويجوز تملك في النهاية (قوله ورتقاء الخ) حذفت على نحو اخت الخ (قوله ولا يجوز تملك
المطلقة التي تحل) اعتمد المغنى ايضا (قوله لان العبرة الخ) ولا يشكل هذا على ما قدمنا من ان المجوسية اذا
اسلمت في يد المقرض لا تبين فساد القرض بل يحتمل جواز الوطء هنا عدم جوازه على ما مر بان المانع تبين
وجوده هنا حال القرض بخلاف اقتراض المجوسية فان اسلامها عارض بعد القرض ويغتفر في الدوام
مالا يغتفر في الابتداء اه عش (قوله وقرض الخ) حاصل المعتمد انه يجوز كون الختي مقرضا

السلم فيها كذا في الروضة وأصلها في المهمات والا قرب ما جمع به السبكي والبلقيني وغيرهما من محل المنع
على منفعة العقار كما يمتنع السلم فيها ولا يمتنع ردها مثلها والجواز على منفعة غير من عبد ونحوه كما يجوز السلم
فيها ولا مكان ردها مثلها انصوري انتهى (قوله ونحو مجوسية) لو اسلمت نحو المجوسية بعد اقتراضها قبل
يجوز وطؤها او يمتنع لوجود المحذور وهو احتمال ردها بعد الوطء فيشبه اعارة الوطء فيه نظر (قوله
لان نحو اخت زوجة) قد يدخل فيه ما لو تزوج امرأة ولم يدخل بها فلا يجوز له ان يقتصرص بنتها وهو المتجه
في فتاوى السيوطى (قوله لان انصاحه بعيد) فلوا توضح ذكر اثنين كما هو ظاهر فساد القرض ووجب
رد الجارية بزوال منفعة القرض مر ثم رايت الشارح ذكر ذلك (قوله ومرض الخ) الخ
حاصل المعتمد انه يجوز كون الختي مقرضا بكسر الراء ومقرضا بفتح الراء ولا يجوز كونه مقرضا

اثباتا ولا نفيا وقرضا لخشي جائز لان انصاحه بعيد ولا يجوز تملك مالها اقرب من انصاح الختي هذا هو المنقول فيهما ووجهه
ما ذكرته خلافا لعكس ذلك فان انصح ذكر ا بان بطلان القرض لان الدبرة في العقود بما في نفس الامر وفرض الختي المشكل

الرجل قبل يملأه ذروطة ما دام (٤٤) وردبانه سهو لا يتناع له لم يله (وه لا يله لم يله) اى فى نوحه (لا يجوز اقراضه فى الاصح) لان

بكسر الراء ومقترضا لعدم تحقق المانع ولا يجوز كونه مقترضا بفتح الراء لانه يز وجوده مره اى على حج اه ع ش (قوله الرجل) اى او المارة اخذاه من العلة اه ع ش اى وعما عن سم من مر قول ابن (وما لا يسل فيه) كالجارية ولدها والجواهر ونحوها اه معنى عبارة ع ش ومنه المارة لا يجوز كونه مقترضا بفتح الراء ومنه ايضا البر الخياط بالشعر الا يصح قرضه ومع ذلك لو خالف وقيل وجب على الاخذ رد مثل كل من البر والشعر خالصا وان اختلفا فى قدره صدق الاخذ اه (قوله لان ما لا يضبط) الى قوله ولو قال فى النهاية والمغنى (قوله لان ما لا يضبط الخ) ومن ذلك قرض النضة المتفاصيص فلا يصح قرضها لهذه العلة مطلقا وازنا وغيره لتمامها فى نفسها كبر او صخر او زوزنت ومع ذلك لو خالفوا فلا واختلاف فى ذلك فالقول قول الاخذ انها تساوى كذا من لدراهم الجيدة اه ع ش (قوله قوله قرض الحب) اى بائنا انواعه اه ع ش (قوله ويرد الخ) اى الحب اه كردى اى والعجين معنى (قوله قال فى الكافى الخ) قد يريده ان الحب متقوم والواجب فيه رد المثل الصورى كما ياتى اه سيد عمر عبارة المغنى وقيل يجوز عددا ايضا ورجحه الخوارزمى فى الكافى اه (قوله وفهم اشتراطه) اى صاحب الكافى (قوله وجزء شائع) ذهب على الحب (قوله لم زد على النصف) يردد الخار فم لو زاد دل بجال فى الجميع او فى الزائدة فقط فقرة الهة عمل تامل اه سيد عمر اقول قياس السلم الاول (قوله لا يرد مامر) اى فى شرح ويجوز اقراض الخ (قوله وكسا) اى ان لم ينجاف فى المسكيات نهاية ومعنى (قوله تحت يد) اى يد الفلان (قوله والا) اى بان كانت له فى ذمته اه سم (قوله كما مر) اى قبيل قول الماتن وامليه التبرع (قوله وجوبا) الى قوله فيرد فى المغنى الى قوله ويأتى فى النهاية لا قوله اى وهو ما دخل فى السابعة (قوله حيث الاستبدال) اما مع استبدال كان عوض جز برفى ذمته ثوبا او دراهم فلا يمنع لما مر من جواز الاعتياض عن غير المثل من اه ع ش (قوله ولو نقدا ابطاله السلطان) فشمع ذلك ما عمت به البلوى فى زماننا فى الديار المصرية من اقراض الفلوس الجدمم ابطالها واخراج غيرها وان لم تمكن نقدا اه نهاية (قوله بكرة) بفتح الباء اه ع ش (قوله التنى من الابل) وهو ماله خمس سنين ودخل فى السادسة زيادى اه ع ش (قوله رباعيا) بتخفيف الياء اه ع ش (قوله من المعانى التى تزيد بها القيمة) كحرفة الرقيق وفراية الدابة نهاية ومعنى قال ع ش قال فى المختار الفارة من الناس الحاذق بالمبيع ومن الدواب الجيد السير اه (قوله فيرد ما يجمع تلك كلها) فان لم يأت اعتبار مع الصورة مراعاة القيمة اه معنى (قوله النقوط الخ) عبارة الایعاب مع العباب فرع النقوط المعتاد فيما بين الناس فى الافراح كالختان والنكاح وهو ان يجمع صاحب الفرح الناس لا كل او نحوه ثم يقوم انسان فيعطى كل من الحاضرين ما يابق به فاذا استوعبهم اعطى ذلك لذى الفرح الذى حضر الناس لاجل اعطائه اما لكونه سبق له مثله واما لقصد ابتداء معروف معه ليكافئه بمثله اذا وقع له نظيره اقنى النجم الباسى والازرق اليمنى انه اى بانه كالمقرض الضمنى وحينئذ يطالبه وادى المعطى او وارثه واقضى السراج البلقينى القائل فى حقه جماعة من الائمة انه باغ درجة الاجتهاد بخلافه فقال لا رجوع به وهو الذى يتجه ترجيحه لعدم مسوغ الرجوع واعتياد المجازاة به وطلبه ممن لم يجاز به لا يقتضى رجوعا عند عدم الصيغة التى تصير مقرضا اه شرح العباب (قوله المعتاد فى الافراح) اى اذا دفعه لصاحب الفرح فى يده او يد ما ذونه اما ما جرت العادة به من دفع النقوط للشاعر والمزين ونحوهما فلا رجوع به الا اذا كان باذن صاحب الفرح وشرط الرجوع عليه وليس من الاذن سكوته على الاخذ ولا وضعه الصينية المعروفة الان بالارض واخذه النقوط وهو ساكت لانه بتقدير تنزيل ما ذكر منزلة الاذن ليس فيه تعرض للرجوع وتقرر ان القرض الحسمى يشترط للزومه المقترض اذنه فى الصرف مع شرط الرجوع فتنبه له اه ع ش عبارة الرشيدى واعلم ان الشهاب ابن حجر قيد عمل الخلاف بما اذا كان صاحب الفرح ياخذ النقوط لنفسه اى بخلاف ما اذا كان ياخذها لنحو الخائن او كان الدافع يدفعه له بنفسه بفتح لراء لانه يز وجوده مر (قوله ولا فهو وكيله) اى بان كانت له فى ذمته

مالا يضبط او يعز وجوده يتعذر او يتعسر رده مثله اذ الواجب فى المقترض رده مثله صورة نعم يجوز قرض الحبز والمعجين ولو خيرا حاضرا للحاجة والمساعدة ويرده وزنا قل فى الكافى او عددا وفهم اشتراطه اجمع بينهما بعيد وجزء شائع من دارم يزد على النصف لان له حينئذ مثلا لا الروبة على الاوجه وهى تخيرة ابن حاض تاق على الابن اير وب لا اختلاف حوضتها المقصودة وعام من الضابط ان القرض لا بد ان يكون معلوم القدر اى ولو مالا لا يرد مامر فى نحو كف الدراهم وذلك ايرد مثله او صورته ويجوز اقراض المسكيل موزونا وعكسه ولو قال اقضى عشرة مثلا فقال خذها من فلان فان كانت له تحت يده جاز ولا فهو وكيل فى قبضها فلا بد من تجديد قرضها كما مر (ويرد) وجوبا حيث لا استبدال (المثل فى المثل) ولو نقدا ابطاله السلطان لانه اقرب الى حقه (وفى المتقوم) ويأتى ضابطهما فى الغصب يرد (المثل صورة) الخبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم استسلف بكر اى وهو الشئ من الابل وورد رباعيا اى وهو ما دخل فى السنة السابعة وقال ان خياركم احسنكم قضاء ومن لازم

فانه

اعتبار المثل الصورى اعتبار ما فيه من المعانى التى تزيد بها القيمة فيرد ما يجمع تلك كلها حتى لا يفوت غليه شئ ويصدق المقرض فيها بيمينه والذى يتجه فى النقوط المعتاد فى الافراح انه هبة ولا اثر لعرف فيه

لا يضطر ايه مالم يقل خذته مثلا وينوي القرض ويصدق في نية ذلك هو أو وارثه وعلى هذا يحمل اطلاق جمع انه قرض أى حكمائهم رأيت بعضهم لما نقل قول هو لا موقول الباقين انه هبة قال ويحمل الاول على ما اذا اعتيد الرجوع به والثاني على ما لم يعتد قال لاختلافه باحوال الناس والبلاد اه وحيث علم اختلافه تعين ما ذكرته ويأتى قبيل اللقطة تقييد هذا الخلاف بما يتعين الوقوف عليه ووقع لبعضهم انه اتفق فى اخ انفق على اخية الرشيد وعياله سنين وهو ساكت ثم اراد الرجوع عليه بانه يرجع (٤٥) اخذ من القول بالرجوع فى

مسئلة التقوط وفيه نظر بل لا وجب له اما ولا فلان ماخذ الرجوع ثم اطراد العادة به عندهم ولا عادة فى مسئلتنا فضلا عن اطرادها بذلك وأما ثانيا فلان الآية جزء موافى مسائل بما يفيد عدم الرجوع منها أدى واجبا عن غيره كدينه بلاذنه صح ولا رجوع له عليه بلا خلاف والفقصة على عموم الاخ واجبة عليه فكان اذاؤها عنه كاداء دينه وبهذا يتبين أنها مصرح بها فى كلامهم وان الافتاء فيها بما مر غفلة عن هذا وبفرض أنها غير واجبة فهي لا رجوع بها بالاولى لانه اذا لم يرجع باداء ما لزم فالم يلزم اولى فان قلت صرحوا فى مسائل بالرجوع قلت تلك اما لكونه انفق باذن الحاكم أو مع الاشهاد للضرورة كفى هرب الجبال ونحوها واما لظنه ان الاتفاق لازم له كما اذا انفق على مطلقته الحامل فبان لا حمل أو نفى حل الملاعة ثم استلحقه

فانه لا رجوع قطعا وسيأتى فى الشارح مر فى آخر كتاب الهبة ما حاصله أن ما جرت به العادة فى بعض البلاد من وضع طاسة بين يدي صاحب الفرح ليضع الناس فيها دراهم ثم يقسم على المزين ونحوه انه ان قصد المزين وحده او مع نظائره المعاوين له عمل بالقصد وان اطلق كان ملكا لصاحب الفرح يعطيه لمن يشاء اه عبارة البجيرى والذى تحرر من كلام مر وحجروا حواشيهما انه لا رجوع فى التقوط المعتاد فى الافراح اى لا يرجع به مالكا اذا وضعه فى يد صاحب الفرح وبما ذكرناه لا بشرط ثلاثة ان يأتى بالقصد كخذه ونحوها وان ينوي الرجوع ويصدق هو ووارثه فيها وان يعتاد الرجوع فيه واذا وضعه فى يد المزين ونحوه او فى الطاسة المعروفة لا يرجع الا بشرطين اذن صاحب الفرح وشرط الرجوع كما حققه شيخنا الحنفى اه وقوله لا بشرط ثلاثة فيه نظر بل المستفاد من كلامهم هنا انه يرجع عند وجود الشرطين الاولين بل قد يؤخذ من كلامهم أنه يرجع عند اطراد العادة بالرجوع اطرادا كليا (قوله لا يضطر انه) قد يؤخذ منه أنه لو اطراد فى قصد الرجوع كان قرضا ويشعر به ايضا قوله الاتى ثم رأيت بعضهم الى قوله وحيث علم اختلافه تعين ما ذكرته لكن يشك على ذلك ما يأتى فى الاجارة من عدم لزوم الاجارة حيث لا لفظ يشعر بالزامها ولو كان العامل ممن لا يعمل الا باجرة نعم هو متجه على ما استحسنته ثم فى شرح المنهاج تبعنا للمحرر من الزوم حيثئذ اه سيد عمر (قوله مالم يقل الخ) ظاهره انه ظرف لقوله لا اثر للعرف فيه فيوهم اشتراط العرف ولو مضطر بامع القول والنية المذكورين وهو مخالف لما افاده كلامنا السابق فى القرض الحكيمى من كفاية القول والنية لان يحمل ظرفا ليهمة قوله انه هبة أى ولا يكون قرضا مالم يقل الخ (قوله فى نية ذلك) أى القرض (قوله وعلى هذا) اى على ان يقول خذته مع نية القرض (قوله قول هو لا) اى قول جمع انه قرض (قوله لاختلافه) اى الاعتقاد (قوله تعين ما ذكرته) اى من انه هبة الا اذا جرت العادة المضطربة بالرجوع وقال نحو خذته ونوى القرض فيكون قرضا (قوله ويأتى قبيل اللقطة الخ) عبارة هناك محل ما مر من الاختلاف فى التقوط المعتاد فى الافراح اذا كان صاحب الفرح يعتاد اخذه لنفسه اما اذا اعتيد انه لنحو الخاتن وان معطيه إنما قصده فقط فيظهر الجزم بانه لا رجوع للمعطى على صاحب الفرح وإن كان الاعطاء إنما هو لاجله اه ع ش (قوله ووقع لبعضهم) هو الشمس الخطيب اه سم (قوله واجبة عليه) أى الاخ (قوله انها الخ) أى مسئلتنا اه كردى (قوله وعجيب توقفه) ان كان القرض فى مسئلتى التعجيل واللقطة ان الاخذ ملكه بشرطه فما ذكره من الرجوع بما انفق غير ظاهر لانه انما انفق على ملكه ولهذا ياخذ اذا حصل الرجوع الزيادة المنفصلة فى المسئلتين لحصولها فى ملكه والرجوع انما يرفع الحكم من حينه كما تقرر فى محلهما وان كان القرض فيهما ان لم يملك كما يشعر به قوله انه ملكه كان بان اخذ المعجلة غير مستحق وخفى عليه الحال او بان خلل التعجيل فاذا ذكره من الرجوع قريب فليحرج سم على حجج اه ع ش (قوله وقيل يرد القيمة) قد ينتج ترجيحها حيث تعذر المثل كدار اقرض نصفها ثم وقف جميعها فقامل اه سيد عمر (قوله واداء المقرض)

(قوله ووقع لبعضهم) هو الشمس الخطيب (قوله واما لظنه ان الاتفاق لازم له) يظهر انه لا اثر فى مسئلتنا للظن لانه لا مناله شرعا بخلافه فى مسائل الظن المذكورة فليتأمل (قوله وعجيب توقفه) ان كان القرض فى مسئلتى التعجيل واللقطة ان الاخذ ملكه بشرطه فما ذكره من الرجوع بما انفق غير ظاهر لانه انما انفق ملكه ولهذا ياخذ اذا حصل الرجوع الزيادة المنفصلة فى المسئلتين لحصولها فى ملكه والرجوع انما يرفع الحكم

فترجع بما انفقته عليه لظنه الوجوب فلا تبرع ولو عجل حيوانا زكاة ثم رجع لسبب رجع عليه الاخذ بما انفقته على الوجه لا نفاقه بظن الوجوب لظنه انه ملكه وعجيب قول الزركشى لم يصرحوا به ثم نقل عن ابن الاستاذ فى هذه ما يقتضى عدم الرجوع وكذا يقال فى لقطة تملكها ثم جاء مالكا وعجيب توقفه كابن الاستاذ فى هذه ايضا نعم لا اثر للظن وجوب فى مبيع اشتراه فاسدا فلا يرجع بما انفق عليه (وقيل) يرد (القيمة) يوم الفبغى واداء المقرض كاداء المسلم فيه فى جميع ما مر فيه صدقة

الى قوله استوت في النهاية والمغنى (قوله وزمنا) قضية تشبيهه بالسلم في الزمان انه ان احضره في محله لم يزل
 القبول وان احضره قبل محله لا يلزمه القبول ان كان له غرض في الامتناع وهو مشكل لان القرض لا يدخله
 اجل بل اذا ذكر الاجل اما يلغوا او يفسد العقد واجيب بان المراد من تشبيهه به في الزمان ما ذكره من انه
 اذا احضر المقرض في زمن النهب لا يجب عليه قبوله كما ان المسلم فيه اذا احضره قبل محله لا يلزمه القبول وان
 احضره في زمن الامن وجب قبوله فالمراد من التشبيه مجرد ان القرض قد يجب قبوله وقد لا يجب ثم رايت في
 سم على حجب ما يوافق اه عش (قوله ومخلا) ومعلوم انه لا يكون الاحالا اه معنى قول المتن (وثة)
 اى اجرة قول المتن (بقيمة بلد الاقراض) لانه محل التملك (يوم المطالبة) لانه وقت استحقاقها اه معنى
 (قوله لا بالمثل) عطف على بقيمة الاقراض. (قوله استوت قيمة الخ) خالفه النهاية والمغنى فقالا فعمل
 انه لا يطالبه بمثله اذ لم يتحمل مؤنة محله لما فيه من الكلفة وانه يطالبه بمثل مالا مؤنة لمحله وهو كذلك فالمانع
 من طلب المثل عند الشيوخين وكثير مؤنة الحمل وعند جماعة منهم ابن الصباغ كون قيمة بلد المطالبة اكثر من
 قيمة بلد الاقراض ولا خلاف في الحقيقة كما قال شيخى بين الشيخين وغيرهم لان من نظر الى المؤنة ينظر الى
 القيمة بطريق الاولى لان المدار حصول الضرر وهو موجود في الحالين اه قال عش وتعرف قيمته
 بما الى بلد الاقراض مع كونها في غير ما يبلوغ الاخبار او باستصحاب ما عليه قبل مفارقتها او بعد
 بلوغ الخبر اه وقال الرشيدى قوله فعمل انه لا يطالبه الخ شمل ما اذا كان بمحل الظفر اقل قيمة كما اذا
 اقرضه طعاما بمكة ثم بعصره لاسكن في شرح الروضة انه ليس له في هذه الصورة مطالبة بالقيمة بل لا يلزمه
 الا مثله وقوله مالا مؤنة لمحله اى ولا كانت قيمته ببلد المطالبة اكثر اه (قوله واستوت) الى قوله للضرر كان
 الاولى ذكره عقب قوله الاتى فيطالبه به (قوله للضرر) اى على المقرض وهو علة لقوله لا بالمثل (قوله
 وهى) الى قوله وقوله في النهاية والمغنى (قوله وهى) اى القيمة اى اخذها (قوله لم يتراد) اى ليس للمقرض
 ردها وطلب المثل ولا للمقرض طلب استردادها نهاية ومعنى (قوله يعسر نقله) اى لحوف الطريق مثلا
 عش ورشيدى (او تفاوت قيمته الخ) ومنه كما هو واضح ما اذا اقرضه دنانير مثلا بمصر ثم بعصره بمكة وقيمة
 الذهب فيها اكثر كما هو الواقع فليس له المطالبة بالمثل وانما يطالب بالقيمة اه رشيدى (قوله وانما يتأتى
 الخ) رده النهاية بما نصه وما اعترض به قوله اى الامام وتفاوتت قيمته من انه انما يتأتى على ما مر عن ابن
 الصباغ بناء المعترض على عدم استقلال كل من العلتين وقدم رده اه اى علقى منع مطالبة المثل من
 مؤنة النقد وارتفاع قيمة بلد المطالبة (قوله قرض نقد) الى قوله ومثله القرض في المغنى والى قول المتن ولو
 من حينه كما تقرر في محله ما وان كان القرض فيهما انه لم يملك كما يشعر به قوله لظنه انه ملكه كان بان ان اخذ
 المعجلة غير مستحق وخفي عليه الحال او بان خلل في التعجيل فما ذكره من الرجوع قريب فليحذر (وزمنا)
 قد يشكك بان القرض لا يؤجل حتى يتصور احضاره قبل وقته ويجاب بان المراد انه لا يجب قبوله في زمان
 النهب قال في شرح البيهجة ولا اى ولا يجب قبوله في زمن النهب على ما اقتضاه كلامه اى صاحب البيهجة وصرح
 به الشارح يعنى العراقى انتهى لاسكن تقدم الفرق بين السلم الحال والقرض في ذلك فلا ينفع هذا الجواب لان
 براد التشبيه بالسلم في الجملة ولا يخفى ما فيه (قوله وللنقل مؤنة) في شرح م ر واعلم ايضا ان المراد بكون النقل له
 مؤنة ان تزبد قيمته بالنقل الى بلد المطالبة لان مجرد النقل له مؤنة فانه لا يمكن نقل شئ من بلد الى بلد الا بمؤنة ولو
 كان المراد ذلك لادى الى انه لو اقرضه قفيزا بقرية من قرى مصر ثم وجد باخرى منها وقيمة في الموضعين سواء
 او في بلد المطالبة اقصى انه يطالبه بالقيمة فيه وليس كذلك لما سبق انتهى. واقول في هذا الكلام نظر (قوله
 لا بالمثل) الذى اعتمدته شيخنا الشهاب الرملى ان المانع من طلب المثل كل من مؤنة الحمل وكون قيمة بلد
 المطالبة اكثر واقتصار الشيوخين على الاول لا ينافى الثانى بل هو مفهوم منه بالاولى والمسألة فلا منافاة بين
 ما قاله الشيخان وما قاله ابن الصباغ م ر (قوله ج) منة للمقرض) وشمل ذلك شرطا ينفع المقرض والمقرض
 فيبطل به العقد فيما يظهر م ر اى بخلاف ما ينفع المقرض وحده كما يأتى في المتن لاسكن يشكك بما يأتى في

وزمنا ومخلا (و) لاسكن (لو
 ظفر) المقرض (به) اى
 بالمقرض (في غير محل
 الاقراض والنقل) من محله
 الى محل الظفر (مؤنة) ولم
 يتحملها المقرض (طالبه
 بقيمة بلد الاقراض) يوم
 المطالبة لجواز الاعتياض
 عنه لا بالمثل استوت قيمة بلد
 الاقراض والمطالبة ام لا كما
 قاله الشيخان خلافا لابن
 الصباغ وجماعة للضرر
 وهى للفصلولة فلو اجعنا
 ببلد الاقراض لم يتراد اما
 اذا لم تكن له مؤنة او تحملها
 المقرض فيطالبه به نعم
 النقد الذى يعسر نقله او
 تفاوتت قيمته بتفاوت البلاد
 كالذى لنقله مؤنة قاله الامام
 وقوله او تفاوتت قيمته انما
 يأتى على ما مر عن ابن الصباغ
 (ولا يجوز) قرض نقد
 غيره ان اقترن بشرطه
 صحيح عن مكسر (او) رد
 (زيادة) على القدر المقرض
 او رد جده عن ردى او غير
 ذلك من كلامه طبعه منفعة
 للمقرض

كرده بيلد اخسراو رهنه
 بدین اخر فان فعل فسد
 العقد لخبر كل قرض جر
 منفعة فهو ربا وخبر ضعفه
 مجيء معناه عن جمع من
 الصحابة ومنه القرض بان
 يستاجر ملكا اي مثلا باكثر
 من قيمته لاجل القرض ان
 وقع ذلك شرطا اذ هو حينئذ
 حرام اجماعا والا كره عندنا
 وحرم عند كثير من العلماء
 قاله السبكي (ولورد) وقد
 اقترض لنفسه من ماله
 (هكذا) اي زائد اقذرا او
 صفة (بلا شرط لحسن)
 ومن ثم ندب ذلك ولم يكره
 للقرض الاخذ كقبول
 هديته ولو في الربوي وكذا
 كل مدين للخبر السابق وفيه
 ان خياركم احسنكم قضاء
 ولوعرف المستقرض برد
 زيادة كره اقرضه على احد
 وجهين ويتجه ترجيحهما ان
 قصد ذلك وظاهر كلامهم
 ملك الزائد تبعا وهو متعجه
 خلافا لبعضهم وحينئذ فهو
 هبة مقبوضة فيمتنع الرجوع
 فيه كما افق به ابن عجيل (ولو)
 شرط مكسر عن صحيح او ان
 يقرضه شيئا اخر (غير لغا
 الشرط) فيهما ولم يجب
 الوفاء به لانه وعد تبرع
 (والاصح انه لا يفسد العقد)
 اذ ليس فيه جر منفعة للمقرض
 (ولو) شرط اجلا فهو كشرط

شرط اجلا في النهاية الا قوله وكذا كل مدين (قوله) كرده بيلد اخر) ومنه ما جرت به العادة من قوله
 للمقرض اقترضك هذا على ان تدفع بدله لو كيلي بمكة المشرقة اه ع ش اي وان يدفع وكيك بدله في او
 لو كيلي بمكة المكرمة مثلا (قوله) اورهنه بدین اخر) اي رهن المقرض الشيء المقرض بدین اخر كان
 للمقرض عليه (قوله) فان فعل فسد العقد) والمعنى فيه ان موضع القرض الارق فاذ اشترط فيه لنفسه
 حقا خرج عن موضوعه ففنع صحته نهاية ومعنى قال ع ش ومعلوم ان فساد العقد حيث وقع الشرط في صلب
 العقد اما لو توافقا على ذلك ولم يقع شرط في العقد فلا فساد اه (قوله) كل قرض جر منفعة) اي شرط فيه
 ما يجر الى المقرض منفعة وشمل ذلك شرطا ينفع المقرض والمقرض فيبطل به العقد فيما يظهر اه نهاية اي
 بخلاف ما ينفع المقرض وحده كما يأتي في المتن وينفعها ولو لم يكن نفع المقرض اقوى كما يأتي في الشرح اه
 سم (قوله) ومنه) اي من القرض بشرط جر منفعة للمقرض عبارة السكردي اي من ربا القرض اه (قوله)
 مثلا) او يشترى ملكا باكثر الخ ويخدمه او يعلم ولده ونحو ذلك (قوله) من قيمته) الاولى من اجرة مثله
 (قوله) ان وقع ذلك شرطا) اي ان وقع شرط الاستئجار في صلب العقد اه ع ش (قوله) اذ هو) اي القرض
 لمن يستاجر الخ او القرض بشرط جر منفعة للمقرض (حينئذ) اي اذا وقع ذلك في العقد (قوله) والا) اي
 بان توافقا عليه قبل العقد ولم يذكر اه في صلبه (قوله) من ماله) الاولى او ادى من ماله ليشمل ماله او اقترض
 لموليه وادى من ماله اه سيد عمر (قوله) كقبول هديته) اي بغير شرط نعم الاولى كما قال الماوردي تنزهه
 عنها قبل رد البذل نهاية ومعنى (قوله) للخبر السابق) اي في شرح وفي المتقوم المثل مودة (قوله) وفيه)
 الاولى حذفه وجعل ما بعده بدلا عما قبله (قوله) ولو عرف الخ) قال في الروضة قلت قال في التتمة لو قصد
 اقراض المشهور بالزيادة للزيادة ففي كراهته وجهان والله اعلم اه وفي الروض نحوه وبه يعلم ما في
 صنيع الشارح حيث اقتضى ان الوجهين مطلقان وان الترجيح عند القصد من تصرفه فليتأمل سيد عمر
 وسم عبارة النهاية ولو اقترض من عرف برد الزيادة قاصدا ذلك كره في اوجه الوجهين اه (قوله) وظاهر
 كلامهم ملك الزائد تبعا) قد يقال محل ذلك ان دفع الزيادة عالما بها لم يكن له عذرا لو دفعها بظن عدم
 الزيادة فبان ان الزيادة فينبغي ان لا يملك الزائد كما قال المقرض ظننت ان حقك كذا فبان انه دونه او دفعه
 بغير عذر قال ظننت انه بمقدار حقك وعليه فلو تنازعا فالمصدق القابض فيما يظهر اه سيد عمر (قوله) ملك
 الزائد تبعا) اي وان كان متميزا عن مثل المقرض كان اقترض دراهم فردها ومعهما نحو سمن ويصدق الاخذ
 في كون ذلك هدية لان الظاهر معه اذ لو اراد الدافع انه انما اتى به لياخذ بدله لذكره ومعلوم بما صورناه
 انه رد المقرض الزيادة معانم ادعى ان الزيادة ليست هدية فيصدق الاخذ اما لو دفع الى المقرض سمن او
 نحوه مع كون الدين باقيا في ذمته وادعى انه من الدين لاهدية فانه يصدق الدافع حينئذ اه ع ش (قوله)
 فهو) اي الزائدة هبة مقبوضة ولا يحتاج فيها الى ايجاب وقبول اه نهاية (قوله) فيمتنع الرجوع فيه) اي
 لدخوله في ملك الاخذ بمجرد الدفع اه ع ش قول المتن (او ان يقرضه) اي ان يقرض المقرض المقرض
 شيئا اخر حلبي وزيادى وليس المعنى ان يقرض المقرض المقرض لانه حينئذ يجر نفعا للمقرض فلا يصح
 قتال اه بجيرى قول المتن (والاصح انه لا يفسد العقد) ظاهره وان كان للمقرض فيه منفعة ونصية قول
 الشارح اذ ليس فيه الخ ان محل عدم الفساد اذ لم يكن للمقرض منفعة وهو نظير ما سيأتي في الاجل فليراجع
 اه رشیدی اقول كلام شرح المنهج كالصريح في عدم الفرق عبارته او شرط ان يرد انقص قدرا او صفة
 كرمكسر عن صحيح او ان يقرضه غيره او اجلا بلا غرض صحيح او به والمقرض غير ملى لغا الشرط فقط
 اي لا العقد لان ما جره من المنفعة ليس المقرض بل المقرض او لها والمقرض معسر اه (قوله) للمقرض)
 بل للمقرض والعقد عقد ارقاق فكانه زادا في الارقاق نهاية ومعنى (قوله) اوله) اي كرم نهب اه سم

شرط الاجل زمن نهب والمقرض غير ملى فان ذلك الشرط ينفعهما كما سيأتي ومع ذلك صحح الا ان يجاب بما
 يأتي انه غلب نفع المقرض لانه اقوى (قوله) وكذا كل مدين) يفيد انه لا يكره قبول هديته نعم الاولى كما

اوله والمقترض غير ملزم فيلغو لاجل امتناع (٤٨) التفاضل فيه كالرأبوا يصح العقد لانه زاد في الارفاق بحر المنفعة للمقترض ولا اثر لجرها

له في الاخيرة لان المقترض لما كان معسرا كان الجسر اليه اقوى فغلب وفارق الرهن بقوة داعي القرض فانه سنة وبان وضعه بحر المنفعة للمقترض فلم يفسد باسقاطها له ويسن الوفاء بالتأجيل ونحوه لانه وعد خير ولا يتأجل الحال الا بالوصية والتذرع على ما فيه مما باتى في باب فبا حدهما تتأخر المطالبة به مع حلوله (وان كان) للمقترض غرض (كزمن نهب) والمقترض ملزم (فكش شرط) رد (صحیح) عن مكسر) فيفسد العقد (في الاصح) لان فيه جر منفعة للمقترض (وله) اى المقترض (شرط رهن وكفيل) عينا قيا سا على ما مر في البيع واقراره وحده عند حاكم واشهاد عليه لانه مجرد توثيق له اذا اختلف الشرط الفسخ وان كان له الرجوع بلا شرط لان الحيا والمروءة يمنعانه منه (ويملك القرض بالقبض) السابق في المبيع كما هو ظاهر والا لا تمتنع عليه التصرف فيه وكالحبة (وفي قول بالتصرف) المزيل للملك رعاية لحق المقترض لان له الرجوع فيه ما بقى فبالصرف يتبين حصول ملكه بالقبض وتظهر فائدة الخلاف في النفقة ونحوها وكذا في الابراء فيصح على

(قوله اوله) الى قول المتن وان كان في النهاية وكذا في المعنى الا قوله على ما فيه مما باتى في باب (قوله لا امتناع الخ) عبارة المعنى لانه عقد يمتنع فيه التفاضل فامتنع فيه الاجل كالصرف اه (قوله لجرها له) اى للقرض (في الاخيرة) اى في قوله اوله والمقترض غير ملزم (قوله وفارق الرهن) اى حيث لو شرط فيه شرط يجر منفعة للرهن فسد وما ذكر من شرط رد المكسر عن الصحيح اى ومن شرط الاجل يجر نفعا للمقترض وقد قلنا فيه بصحة العقد الغاء الشرط اه ع ش عبارة الكردى اى فارق القرض الرهن بانه لو وقع مثل هذا الشرط في الرهن بطل الشرط والرهن جميعا وهما يلغو الشرط دون العقد اه (قوله فانه سنة) اى بخلاف الرهن اه معنى (قوله ولا يتأجل الحال الخ) عبارة النهاية ولا تمتنع المطالبة باحال مع اليسار الخ اه قال ع ش اى ولو قصر الزمن جدا اه (قوله الا بالوصية) اى بان اوصى ان لا يطالب مدينه الا بعد مدة فيلزم اتفا ذوصيته (قوله والتذرع) اى كان نذر ان لا يطالبه اصلا او الا بعد مدة كذا فيمتنع عليه المطالبة بنفسه وله التوكيل في ذلك اه ع ش (قوله للمقترض غرض) اى في الاجل وهو الى قوله وكذا في الا براء في النهاية الا قوله وحده وكذا في المعنى الا قوله عينا (قوله ملزم) اى بالمقترض او بدله فيما يظهر اه نهاية (قوله عينا الخ) عبارة في البيع وشرطه اى الرهن العلم به بالمشاهدة او الوصف بصفات السلم وشرطه اى الكفيل العلم به بالمشاهدة او باسمه ونسبه لا بوصفه بموسر ثقة اه (قوله واقراره) كقوله واشهاد عليه عطف على رهن (قوله وحده) يعنى لا مع غيره بان يقول بشرط ان تقر بالقرض وبدن اخر فانه يفسد اه كردى (قوله لانه) اى ما ذكر من الرهن وما عطف عليه (قوله مجرد توثيق) اى للعقد لا منفعة زائدة (قوله اذا اختلف الشرط) اى بان لم يف المقترض به اه كردى (قوله لان الحيا الخ) قال في شرح العباب فاندفع قول الاسنوى ما فائدة صحة ذلك مع تمكنه من الفسخ بدونه انتهى اه سم (قوله يمنعانه منه) اى من الرجوع بلا سبب بخلاف ما اذا وجد فان المقترض اذا امتنع من الوفاء بشيء من ذلك كان المقترض معذورا في الرجوع غير ملوم قال ابن العباد من فوائده اى صحة الشرط ان المقترض لا يحل له التصرف في العين التي اقترضها قبل الوفاء بالشرط وان قلنا يملك بالقبض كما لا يجوز له المشتري التصرف في المبيع قبل دفع الثمن الا برضا البائع والمقترض هنا لم يبيع له التصرف الا بشرط صحيح وان في صحة هذا الشرط حثا للناس على فعل القرض وتحصيل انواع البر وغير ذلك اه نهاية قال ع ش قوله مر لا يحل له التصرف الخ اى ولا ينفذ تصرفه اه وقال سم قال في شرح العباب واعترض ما قاله ابن العباد في المقيس بانه يحتاج الى نص وفي المقيس عليه بانه غير صحيح اه ولك رد ما قاله في المقيس بانه لا يحتاج لنص مع ظهور المعنى الذي قاله كالا يخفى وفي المقيس عليه بانه وهم وغفلة عما قالوه فيه المعلوم منه انه ان كان للبايع حق حبسه تعين القول بحرمه التصرف لانها لازمة لبطالانه حيث نذر وليس له ذلك فلا حرمه لانه وذو منه لرضا البائع به بقرينة تأجيله الثمن او اقباضه المبيع قبل قبض ثمنه ومن فوائده امن الضياع بانكار او فوت فهو امر ارشادى كالاشهاد في البيع انتهى كلام شرح العباب اه سم (قوله السابق في المبيع) يعنى على الوجه الذى سبق في قبض المبيع (قوله والا) اى وان لم يملك بالقبض (قوله وكالحبة) تطعب على الخ عبارة المعنى عقب المتن كالمو هو بواولي لانه لا للعوض مدخل فيه ولا نه لولم يملك به لا تمتنع عليه التصرف فيه اه (قوله في النفقة ونحوها) اى فيه مجرد قبضه يعنى عليه لو كان نذر اصله بلزومه نفقة الحيوان على الاول لا الثاني

قاله الماورى تنزهه عنها قبل رد البدل وعبارة الروض وفي كراهة القرض من تعود رد الزيادة وجهان ان قصد ذلك انتهى اى ان قصد اقرضه لاجبها وقصيتها ان محل الوجبهين مقيد في كلامهم بقصد ذلك بخلاف عبارة الشارح (قوله اوله) اى كزمن نهب (قوله لان الحيا والمروءة يمنعانه منه) قال في شرح العباب فاندفع قول الاسنوى ما فائدة صحة ذلك مع تمكنه من الفسخ بدونه الا ان يقال لبس المراد صحة الشرط بل عدم افساده للقرض انتهى واجاب عنه ابن العباد بنحو ما مر بان من فوائده الشرط طرفه محل تصرف المقترض في القرض على الوفاء به لان المقترض لم يبيع له التصرف الا حيا نذر وكما لا يحل للمشتري التصرف في المبيع قبل

(وله) بناء على الاول الرجوع
في عينه مادام باقيا في ملك
المقترض (بحاله) بان لم يتعلق
به حق لازم (في الاصح)
وان دبره اوزال عن ملكه
ثم عاد كما هو قياس اكر
نظائره لان له طلب بدله
عند فواته فعينه اولي
وللمقترض رده عليه قهرا
وخرج بحاله رهنه وكتابتة
وجنابته اذا تعلقت برقبته
فلا يرجع فيه حينئذ نعم لو
اجره رجعه له كالموذن
ان اتصلت اخذها والا
فبدونها او نقص فان شاء
اخذها مع ارشها ومثله سليما
فان قلت ياتي في لقطه تملك
ثم ظهر مالها وقد نقصت
بعب فطلب المالك بدلها
والمقتطع ردها مع الارض
اجيب الملتقط وهذا يشكل
على ما هنا قلت لا يشكل
عليه بل يفرق بان المقترض
يحسن فناسب تخييره على
خلاف القاعدة الاتية
بخلاف المالك ثم فان التملك
قهر عليه فاجدرى به على
الاصل في الضمان انه في
الناقص يردده مع ارشها حتى
في المعضوب منه فهذا اولي
ويصدق في انه قبضه بهذا
النقص على ما افق به بعضهم

نهاية قول المتن (وله) اي يجوز للمقترض (الرجوع الخ) (فرع) في شرح الروض اي والمغني ولو
قال لغيره ادفع مائة قرصا على الوكيل فلان قد دفع ثم مات الامر فليس للدافع مطالبة الاخذ لان الاخذ
لم ياخذ نفسه وانما هو وكيل عن الامر وقد انتهت وكالته بموت الامر وليس للاخذ الرد عليه ولو رد ضمن
لورثة وحق الدافع يتعلق بتركه المبيت عموما لا بما دفع خصوصا انتهى والظاهر ان معنى قوله لا بما دفع
خصوصا انه لا يتعلق حقه فيه بل له ان ياخذ مثله من التركة والا فله ان ياخذ ما دفع بعينه اخذا من قوطم له
الرجوع في عينه مادام باقيا بحاله بل يؤخذ من ذلك ان له ان ياخذ من الوكيل بعد رجوعه اذا كان في يده
ولا شيء على الوكيل في دفعه له فليتامل سم على حجج ولو دفع شخص لآخر دبره وقال ادفعها لزيد فادعى
الاخذ دفعها لزيد فانكر صدق فيما ادعاه لان الاصل عدم القبض اه ع ش (قوله في ملك المقترض)
الى قوله فان قلت في النهاية والمغني (قوله بان لم يتعلق الخ) سياق محترزه (قوله وان دبره الخ) اي او علق
عنه بصفة نهاية ومعنى (قوله لان له الخ) تعليل للمتن (قوله وللمقترض الخ) عطف على قول المتن وله
الرجوع الخ (قوله رده الخ) اي قطعاه اه مغني (قوله قهرا) اي اذا لم يكن للمقترض غرض صحيح
في الامتناع كما مر (قوله فلا يرجع فيه) اي لا يصح اه ع ش (قوله رجع) اي المقترض و (قوله)
ان اتصلت) اي الزيادة و (قوله اخذها) ظاهره وان طالب المقترض رد البدل وهو محتل ان لم يخرج
المقترض بالزيادة عن كونه مثل المقترض صورة فلو اقرضه محلة فكبرت ثم طلبها المقترض لم يجب اه ع ش
(والا فبدونها) ومن ذلك ما لو اقرضه دابة حائلا ولدت عنده فبردها بعد وضعها بدون ولدها المنفصل اما
اقرض الدابة الحامل فلا يصح لان القرض كالسلم والحامل لا يصح السلم فيها اه ع ش (قوله او نقص)
شمل مالو كان النقص صفة او عين وقياس ما تقدم انه اذا وجد الثمن ناقصا نقص صفة اخذه بلا ارض
انه هنا كذلك لكن ظاهر كلامهم يخالفه اه ع ش اي ويفرق بان المقترض محسن (قوله تملكك)
بناء المفعول (قوله الاتية) اي انما بقوله على الاصل في الضمان (قوله ثم) اي في اللقطة (قوله فان
التملك) اي تملك الملتقط للقطعة (قوله قهر عليه) اي على مالك اللقطة اي لا مدخل له فيه (قوله فاجرى به) اي
الرد الى الملتقط ويحتل ان المراد اجري الملتقط في الرد (قوله انه) اي الضامن (قوله حتى في المعضوب منه)
اي في الناقص المعضوب من المالك (قوله فهذا) اي الملتقط (اولي) اي من الغاصب وكان الاولى ابدال
الفاء بالواو (قوله ويصدق) الى الكتاب في النهاية والضمير المستتر للمقترض (قوله في انه قبضه بهذا
النقص) ومنه ما لو اقرضه فضة ثم ادعى المقترض انها مقاصيص والمقترض انها جيدة فبردها المقترض مثلها
وينبغي ان يعتبر ذلك بالوزن الذي يذكره المقترض لان القصة يتفاوت فيصدق في ذلك وان لم تجر العادة فيما
بينهم بوزنها وطريقته في تقدير الوزن الذي يرد به اما اختبارها قبل التصرف فيها او تخمينها بما يغلب على
ظنه انه زنتها وما ذكر من تصديق المقترض لا يستلزم صحة اقرضا لان القرض صحيحا كان او فاسدا يقتضى

دفع الثمن الا برضا البائع انتهى واعترض ما قاله في المقيس بانه يحتاج الى نص وفي المقيس عليه بانه غير صحيح
انتهى ولك رد ما قاله في المقيس بانه لا يحتاج لنص مع ظهور المعنى الذي قاله كما لا يخفى وفي المقيس عليه بانه
وهو غفلة عما قاله فيه المعلوم منه انه ان كان للبائع حق حبسه تعين القول بحرمته التصرف لانها لازمة
لبطلانه حينئذ وليس له ذلك فلا حرمه لنفوذه منه لرضا البائع به بقرينة تاجيله الثمن او اقباضه المبيع قبل
قبض ثمنه الحال وبان من فوائده الامن من الضياع بانكار او فوت فهو امر ارشادي كالا شاهد في البيع
انتهى (قول المصنف وله الرجوع) (فرع) في شرح الروض ولو قال لغيره ادفع مائة قرصا على الوكيل
وكيلى فلان قد دفع ثم مات الامر فليس للدافع مطالبة الاخذ لان الاخذ لم ياخذ لنفسه وانما هو وكيل
عن الامر وقد انتهت وكالته بموت الامر وليس للاخذ الرد عليه ولا رد ضمن الورثة وحق الدافع يتعلق
بتركه المبيت عموما لا بما دفع خصوصا اه والظاهر ان معنى قوله لا بما دفع خصوصا انه لا يتعين حقه فيه بل

الضمان والا قرب عدم صحة اقراضها مطلقا وزنا وعدا ع ش وجزم بعدم الصحة لتمام (قوله وهذا ان)
 اى قوله ان الاصل السلامة وقوله ان الاصل في كل حادث الخ اه ع ش (قوله خاصان) محل تأمل (قوله على
 الاول الخ) اى اصل براءة الذمة (قوله صرحوا الخ) وانظر ما المصريح به ولعله كان الاصل اخذ من كلام
 النهاية صرحوا فى الغصب بان الغاصب لوردا لمغصوب الخ ثم استقطعه الناسخ (قوله فى ترجيح الاول) وهو
 الافتاء المار (قوله بل اولى) اى المقترض بالتصديق من الغاصب (قوله فان شاء صبر الخ) ظاهره انه لو اراد
 ان ياخذ مسلوب المنفعة لا يمكن منه وهو غير مراد فله ان يرجع فيه الان وياخذ مسلوب المنفعة وعليه
 فيخير بين الصبر الى فراغ المدة وبين اخذ مسلوب المنفعة حالا وبين اخذ البدل اى وينتفع به المستاجر الى
 فراغ المدة اه ع ش عبارة المغنى ولا ارش له فيما اذا وجد مؤجرا بل ياخذ مسلوب المنفعة اه (قوله نعم)
 لا يظهر وجه الاستدراك (قوله فيما اشتراه) اى ثم حجر عليه بالفلس (قوله اخر التفليس) الاولى ان يقدمه
 على قوله فيما اشتراه

(كتاب الرهن)

(قوله هو لغة) الى قوله قولان فى النهاية والى المتن فى المغنى الا قوله ولم يخلف الى والكلام وقوله واثره الى على
 ثلاثين (قوله الثبوت) اى والدوام اه معنى (قوله الراهنة) اى الثابتة الموجودة الان و (قوله او الحبس)
 الاولى والحبس بالاول لان المقصود انه يطلق على كل منها لغة لانه يطلق على احدهما لا بعينه اه ع ش
 وعبر المغنى بالاحتباس بدل الحبس (قوله بدينه) سواء كان لادى او لله تعالى اه ع ش (قوله اى
 محبوسة الخ) عبارة المغنى اى محبوسة فى القبر غير منبسطة مع الارواح فى عالم البرزخ وفى الاخرة معقولة عن
 دخول الجنة حتى يقضى عنه اه (قوله ولو فى البرزخ) وهو المدة التى بين الموت والبعث فمن مات فقد دخل
 البرزخ اه ع ش (قوله ان عصى الخ) ظاهره وان صرفه فى مباح وتاب بعد ذلك وقياس ما ياتى فى قسم
 الصدقات ان من عصى بالاستدانة وصرفه فى مباح اعطى من الزكاة ان هذا كمن لم يعص اه ع ش (قوله
 قولان) يعنى هما قولان الاول يحبس ان عصى بالدين سواء خلف وفاء ولا والثانى يحبس ان عصى بالدين ان لم
 يخلف وفاء هذا ما ظهر لى فى حل عبارته والله اعلم (قوله لكن المنقول الخ) ظاهره ترجيح القول الاول لكن فى
 ع ش ما نصه وفى حج ما يفيدان الرأى اجماع عدم الفرق بين من خلف وفاء وغيره وبين من عصى بالدين وغيره
 وظاهر اطلاقه كالشارح م رانه لا فرق بين موته فجأة وبين كونه مرض ولعل وجه حبس روحه حيث خلف
 ما بنى بالدين انه كان بمكانه التوفية قبل وفاته فهو منسوب الى التقصير فى الجملة فلا يراد به قد يكون مؤجلا
 والمؤجل اما يجب وفاءه بعد الحول اه وقوله وبين من عصى بالدين وغيره لعله اخذه من قول الشارح قبل
 والتفصيل الخ وفيه ان الشارح ذكره بصيغة المريض وقوله ولعل وجه حبس الخ عبارة المغنى والخبر محمول
 على غير الانبياء تنزيها لهم وعلى من لم يخلف وفاء اى وقصر اماما لم يقصر بان مات وهو معسر وفى عزمه الوفاء
 فلا تحبس نفسه اه ومفهومه كافى البجيرة عن العنان ان من خلف وفاء لا يحبس وان لم يقصر لان التقصير
 حينئذ من الورثة فالاثم عليهم لتعلق الدين بالتركه فاذا تصر فوا فيها تعلق الدين بدمتهم وامام مات ولم يخلف
 وفاء ولم يتمكن من ادائه فلا يكون نفسه موهنة لانه معذورا (قوله التفصيل) اشارة الى هذين القولين يعنى
 هماراى الماوردى لا قولان اه كردى (قوله والكلام) الى المتن فى النهاية الا قوله واثره الى على ثلاثين
 (قوله فى غير الانبياء الخ) اى وغير المكلفين كان لزمهم دين بسبب اتلافهم ع ش وحلى (قوله وشرعا)

(كتاب الرهن)

لكن يعارضه ان الاصل
 السلامة وان الاصل فى كل
 حادث تقديره باقرب زمن
 وهذا ان خاصان فليقدم
 على الاول العام ثم رايهم
 صرحوا فى غاصب رد
 المغصوب ناقصا وقال غصبته
 هكذا فكذب المالك صدق
 الغاصب لان الاصل براءة
 من الويادة وهذا صريح فى
 ترجيح الاول بل اولى واذا
 رجع فيه مؤجرا فان شاء
 صبر لا نقض المدة ولا اجرة له
 وان شاء اخذ بدله وافى
 بعضهم فى جذع اقترضه
 ونى عليه وحب بذره انه
 كالهالك فيتعين بدله نعم ان
 حجر على المقترض بفلس
 ياتى فيه ما ياتى فيما اشتراه
 اخر التفليس

(كتاب الرهن)

هو لغة الثبوت ومنه الحالة
 الراهنة او الحبس ومنه الخبر
 الصحيح نفس المؤ من موهنة
 بدينه حتى يقضى عنه دينه
 اى محبوسة عن مقامها
 الكريم ولو فى البرزخ ان
 عصى بالدين او ما لم يخلف
 وفاء قولان لكن المنقول
 عن جمهور اصحابنا انه
 لا فرق بين ان يخلف وفاء
 وان لا قبل والتفصيل انما
 هو راي تفرد به الماوردى
 والكلام فى غير الانبياء
 صلوات الله وسلامه عليهم

اجمعين وشرعا جعل عين مال وثيقة بدين يستوفى منها عند تعذر وفائه واصله قبل الاجماع اية

عطف على قوله لغة (قوله أى فارهنوا الخ) عبارة شرح الروض قال القاضى معناه فارهنوا واقبضوا لانه مصدر جعل جزاء الشرط مجرى مجرى الامر كقوله فتحرير رقة فضررب الرقاب انتهى سم وقوله فتحرير رقة فان المراد منه فليحرر رقة وقوله فضررب الرقاب أى فاضربوا ضرب الرقاب اه ع ش (قوله انى الشحم) سمي به لكونه سمينا اه بجيرى (قوله وآثره ليسلم الخ) التوجيه بالمنة لا يخلو من انة وبالتكلف لا يخلو من تعسف لان المقطوع به بالنسبة اليهم رضى الله عنهم انهم يرون المنة له صلى الله عليه وسلم فى تأهيلهم لذلك وانهم يرون من التكلف بالنسبة لما يعملونه من أعمال البر مطلقا سيما بالنسبة الى رسول الله ﷺ قالوا لى ما اشار اليه بعض العارفين ان ايشاره لما فيه من مزيد التواضع اه سيد عمر عبارة المغنى فان قيل هلا اقترض صلى الله عليه وسلم من المسلمين اجيب بانه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك يانا لجواز معاملة اهل الكتاب وقيل لانه لم يكن عند احد من مياسير اهل المدينة من المسلمين طعام فاضل عن حاجته اه (قوله او تكلف الخ) عطف على منقو (قوله او عدم الخ) عطف على ابرائه (قوله على ثلاثين الخ) اى ثمن ثلاثين ويحتمل انه عليها انفسها لا اقتراضها منه ونقل بالدرس عن فتح البارى الجزم بالاول فرأى ع ش (قوله والصحيح انه مات ولم يفكه) كذا فى النهاية والمغنى وقال البجيرى والصحيح انه افتكه قبل موته كما قاله القليوبى والبرماوى وخالف ع ش فقال الاصح انه توفى ولم يفكه ومثله فى شرح م ر وهو ضعيف والمحول عليه ما قاله القليوبى عبارة تهو والصحيح انه افتكه قبل موته كما رأيت مصرحاً به عن الماوردى وغيره من الاثمة وكون الدر ع لم يؤخذ من اليهودى إلا بعد موت النبي ﷺ لا يدل على بقاءه على الرهن لاحتمال عدم المبادرة لاخذه بعد فكه وما فى شرح شيخنا م ر غير مستقيم انتهى (قوله واركانه الخ) والوثائق بالحقوق ثلاثة شهادة ورهن وضمان قالوا ولخوف الجحدو والاخران لخوف الافلاس نهاية ومغنى (قوله ومرهون) لانما لم يقل بدل مرهون ومرهون به معقود عليه كما فعل فى البيع ونحوه لان الشرط المعتبرة فى احدهما غير المعتبرة فى الاخر فكان التفصيل اولى لمطابقة ما بعد من قوله وشرط الرهن كونه عينا اه ع ش (قوله واستيجاب) الى التنبيه فى النهاية لا قوله بالمرهون الى المتن وكذا فى المغنى لا قوله لو بحث الى المتن (قوله او استيجاب) هلا زاد ايضا واستقبال وقبول ثم يشمل ذلك كله المتن بارادة بايجاب وقبول ولو حكاهم عبارة المغنى والقول فى المعاطة والاستيجاب مع الاستقبال مع القبول هنا كالبيع وقدم رياناه اه (قوله لانه عقد مالى مثله) يفيد انه لو قال رهنك هذين فقبل احدهما لم يصح العقد نظير ما مر فى القرض وقد يفرق بان هذا تبرع محض فلا يضر فيه عدم موافقة القبول للايجاب كالهبة وقد يؤيد الفرق ما تقدم للشارح م ر فيما اقرضه الفا فقبل خمسا نة حيث علل عدم الصحة فيه بمشابهة للبيع بأخذ العوض وما هنا لا عوض فيه فكان كالهبة أشبه اه ع ش (قوله لانه عقد مالى مثله) اى فافتقر اليهما مثله نهاية ومغنى (قوله خلاف المعاطة) وصورة المعاطة هنا كما ذكره المتن لى ان يقول له اقرضنى عشرة لا اعطيك ثوبى هذا رهن فاعطى العشرة وبقبضه الثوب اه مغنى (قوله من هذا) اى التعليل المذكور (قوله وبحث صحة الخ) أفنى بخلافه شيخنا الشهاب الرملى اه سم عبارة النهاية وما بحثه بعضهم من صحة الخ بعد بدو ظاهر كلامهم وقد أفنى بخلافه الوالد رحمه الله تعالى اه (قوله لا بد من خطاب الوكيل) اى وإسناده الى جملة المخاطب فلو قال رهنك رأسك مثلام يصح لان القاعدة أن كل ما صح تعليقه كالعتق والطلاق جاز إسناده الى الجزم وما لا يصح تعليقه كالبيع والرهن لا يصح إسناده الى الجزم الا الكفالة فانها تصح إذا اسندت الى جزء لا يعيش بدونه كراسه وقوله لا بد لا يصح تعليقه اه ع ش (قوله والفرق) بالجر عطف على الصحة (قوله فيه نظر الخ) خبر وبحث صحة الخ (قوله كان رهننا) اى ولا يحتاج الى قبول بعد قوله رهنك اه ع ش ورشيدى قول المتن (فان شرط فيه مقتضاه) المقضى والمصلحة متباينان وذلك

فرهن مقبوضة أى فارهنوا واقبضوا ورهنه ^{صلى الله عليه وسلم} درعه عند انى الشحم اليهودى وآثره ليسلم من نوع منة أو تكلف مياسير أصحابه بآرائه أو عدم أخذ الرهن منه على ثلاثين صاعا من شعير لاهله متفق عليه والصحيح أنه مات ولم يفكه وأركانه عاقد ومرهون ومرهون به وصيغة وبدأ بها لاهميتها فقال (لا يصح) الرهن (إلا بايجاب وقبول) أو استيجاب ولا يجاب بشرطها السابقة فى البيع لانه عقد مالى مثله ومن ثم جرى هنا خلاف المعاطة ويؤخذ من هذا أنه لا بد من خطاب الوكيل هنا فظهر ما مر فى البيع وبحث صحة رهنك موكلك والفرق بأن أحكام البيع تتعلق بالوكيل دون أحكام الرهن فيه نظر بل تحكم ولو قال دفعت اليك هذا وثيقة بحقك على فقال قبلت أو بعثك هذا بكذا على أن ترهننى دارك به فقال اشتريت ورهنك كان رهننا (فان شرط

(قوله فرهن مقبوضة) عبارة شرح الروض قال القاضى حسين معناه فارهنوا واقبضوا لانه مصدر جعل جزاء الشرط بالفاء مجرى مجرى الامر كقوله فتحرير رقة فضررب الرقاب انتهى (او استيجاب وإيجاب) هلا زاد ايضا واستقبال وقبول ثم يشمل ذلك كله المتن بارادة بايجاب وقبول ولو حكاهم (وبحث صحة رهنك موكلك)

فيه مقتضاه كتحقق المرتين به (٥٣) أي المرهون عند تراحم الغرماء (أو) شرط فيه (مصلحة للعقد كالأشهاد)

بالمرهون به وحده نظير
 مامر آفنا (أو) شرط فيه
 (مالا غرض فيه) كان لا
 ياكل المرهون إلا كذا
 (صح العقد) كالبيع ولغا
 الشرط الأخير (وان شرط
 ما يضر المرتين) وينفع
 الراهن كان لا يباع عند
 المحل أولا بالأكثر من
 ثمن المثل (بطل) الشرط
 و(الرهن) لمنافاته لمقصوده
 (وان نفع) الشرط (للمرتين
 بطل الشرط وكذا الرهن)
 يبطل (في الأظهر) لما فيه من
 تغيير قضية العقد وكونه
 تبرعا فهو نظير مامر آخر
 القرض لا نظر إليه لمامر
 آفنا من الفرق بينهما اموال
 قيدها بسنة مثلا وكان
 الرهن مشروطا في بيع
 فهو جمع بين بيع وإجارة
 فيصحان (ولو شرط ان
 تحدث زوائده) كشمرة
 ونتاج (مرهونة فالأظهر
 فساد الشرط) لعدمها مع
 الجمل بها (والأظهر) انه
 متى فسد الشرط (فسد
 العقد) أي عقد الرهن
 بفساده لمامر (تنبيه)
 قد يقال لا حاجة لهذه
 الجملة الشرطية لانه بين
 حكم الشرط والعقد فيما
 قبل هذه الصورة فلو قال
 فساد الشرط والعقد اسلم
 من إيهام أن العقد في

لأن المقتضى عبارة عما يلزم العقد ولهذا ثبت في العقد وإن لم بشرطه وأما المصاحبة فلا يلزم فيها ما ذكر
 كالأشهاد فانه من مصالحه بل مستحب فيه وبما تقرر علم أن المصنف أراد بالمصلحة ما ليس بلازم مستحبا كان
 أو مباحا أم عش قول المتن (فيه) أي في عقد الرهن (قوله بالمرهون به) عبارة الروض وشرحه والعباب
 وشرحه أي والنهاية والمغنى كالأشهاد به أي بالعقد كما هو صريح سياهم سم وعش (قوله وحده) أي لامع
 غيره بأن يقول بشرط أن تشهد به وبرهن آخر عندك فانه يفسد أم كرى (قوله نظير مامر) وهو قوله
 وأقراره به وحده في القرض في شرح وله شرط رهن وكفيل (قوله كان لا ياكل الخ) قد يقال هذا الشرط بما
 لا غرض فيه محل نظر لجواز أن اكل غير ما شرط يضر العبد مثلا فربما نقصت به الوثيقة بخلاف البيع فانه لما
 خرج عن ملك البائع لم يكن له غرض فيما ياكله وان اضربه أم عش (قوله الشرط الأخير) وهو قوله وما
 لا غرض فيه عش (قوله وينفع الراهن) قيده لكونه الغالب لا الاحتراز أم عش عبارة المغنى وإن لم ينتفع
 به الراهن أم (قوله من غير تقييد) سيد كتحترزه بقوله أوالوقيدها بسنة الخ قول المتن (وكذا الرهن في
 الأظهر) حكى الخلاف فيه دون ما قبله لأن الشرط فيما قبله مناف لمقصود الرهن بالكلية فاقضى البطلان
 قطعا وما هنا لا يفوت مقصود الرهن بحال فامكن معه جريان الخلاف أم عش (قوله وكونه تبرعا) أي الرهن
 مبتدأ خبره قوله لا نظر إليه (قوله لمامر آفنا) أي في القرض في شرح ان لم يكن للقرض غرض غير صحيح كرى
 (قوله من الفرق بينهما) أي بقوله وفارق الرهن بقوة داعي القرض فانه سنة وان وضعه جبر المنفعة للقرض
 أم عش (قوله اموال وقيدها بسنة الخ) أقول ينبغي أن يكون صورة ذلك بعثك هذا الثوب بدینار على أن
 ترهنني به دارك هذه ويكون سكنها إلى سنة فيقبل فهذا العقد جمع بين بيع الثوب واستئجار الدار سنة
 بالثوب في مجموع الدينار والمنفعة المعينة ثمن والثوب مبيع. أجرة فلو عرض ما وجب انفساخ الإجارة
 انفسخ البيع فيما يقابل أجرة مثل الدار سنة من الثوب فليتأمل سم على حجج وقوله انفسخ البيع أي ولا خيار
 للبشرى لأن الصفقة لم تتحد إذ ما هنا بيع وإجارة وإنما ثبت حيث اتحدت الصفقة وكان الأولى له
 التعبير بالعقد لأن البيع لم ينفسخ وإنما انفسخت الإجارة أم عش (قوله وكان الرهن مشروطا في بيع)
 يخرج ما لو لم يكن كذلك كرهتلك هذه الدار على كذا على أن يكون لك سكنها سنة بدینار فما المانع من صحته
 ويكون جمعا بين رهن وإجارة فليراجع سم على حجج أقول وقد يقال وجه عدم الصحة اشتغال العقد في شرط
 ما ليس من مقتضيات الرهن ولا من مصالحه فهو مقتضى للفساد فهو رهن بشرط مفسد كالوباع داره لشخص
 بشرط أن يقرضه كذا وهو مبطل أم عش وقوله على شرط ما ليس الخ أي وفيه غرض ونفع للراهن أو
 للمرتين (قوله لمامر) أي بقوله لمنافاته الخ وقوله لما فيه الخ وقال عش أي من قوله لعدمها الخ (قوله قد يقال
 لا حاجة لهذه الجملة الخ) محل تأمل إذ المقصود من قوله وإنه الخ بيان الأظهر من قولين مبنيين على الأظهر من
 فساد الشرط في مسألة الزوائد لا بيان قاعدة كلية بل زوم فساد العقد لفساد الشرط ولذا قال الشارح المحقق
 المحلى أي والمغنى متى فسد الشرط المذكور أه ليسين أن الكلام ليس في مطلق الشرط حتى يرد عليه أن الملازمة

أفتى بخلافه شيخنا الشهاب الرملى (قوله بالمرهون به) عبارة الروض وشرحه والعباب وشرحه كالأشهاد
 به أي بالعقد كما هو صريح سياهم (قوله نظير مامر) لعنه في القرض (قوله من غير تقييد) قضية قوله الاتي
 وكان الرهن الخ أن يزيد أو مع التقييد ولم يكن الرهن الخ فليتأمل (قوله لو قيدها بسنة مثلا الخ) أقول
 ينبغي أن يكون صورة ذلك بعثك هذا الثوب بدینار على أن ترهنني به دارك هذه ويكون سكنها إلى سنة
 فيقبل فهذا العقد جمع بين بيع الثوب واستئجار الدار سنة بالثوب في مجموع الدار والمنفعة المعينة ثمن والثوب
 مبيع وأجرة فلو عرض ما وجب انفساخ الإجارة انفسخ البيع فيما يقابل أجرة مثل الدار سنة من الثوب
 فليتأمل (قوله وكان الرهن مشروطا في بيع) يخرج ما لو لم يكن كذلك كرهتلك هذه الدار على كذا على أن
 يكون لك سكنها سنة بدینار فما المانع من صحته ويكون جمعا بين رهن وإجارة فليراجع (قول المصنف ولو شرط
 أن تحدث زوائده) كزوائده فيما ذكره منافعه لكن لو كان هذا الرهن مشروطا في قرض لم يبطل القرض قال

غير صحيحة ولو قال فالأظهر فساد الشرط والعقد لا يقتضي أن القول بفساد العقد على القول بفساد الشرط
 وأن القول بصحته على القول بصحة الشرط من أن المقرر أن في صحة العقد على فساد الشرط قوانين وبالجملة
 فبمراجعة أصل الروضة مع التامل الصادق والتحلي بحماية الانصاف يعلم ما في التنبيه فتأمل إن كنت من أهله
 أه سيد عمر بادني تعبير (قوله شروط معينة) خبر أن الخ (قوله وهنا) عطف على قوله قبل (قوله كونه
 مخالفاً لمقتضى العقد) أي أو لمصلحة (قوله فتأمل) له إشارة إلى بعد الجواب (قوله ولكون الولي الخ) علة
 مقدمة لقوله كان المراد الخ (قوله وليس الخ) أي الولي (قوله فيه) أي في مال موليه (قوله بطله) أي مطلق
 التصرف (قوله فيه) الأول استقظه (قوله تفرغه) أي المصنف (عليه) أي على كون العاقد مطلق التصرف
 (قوله بقوله فلا يبرهن الخ) مفعول تفرغه (بساير أقسامه) أي أبا كان أو جد أو وصيا أو حاكماً أو أمينه
 شرح المنهج وعش (قوله بسائر) إلى قول المتن وشرط الرهن في النهاية لا قوله خلافاً لجمع وقوله والمرهون
 عنده إلى المتن وكذا في المغنى لا قوله لأن المرهون إلى وفي هذه الصور (قوله كالسقية الخ) الكاف استتصائية
 (قوله الا لضرورة) (قوله أو غبطة ظاهرة) فيها إشارة إلى أن قول المصنف الا لضرورة الخ
 راجع إلى المعطوف والمعطوف عليه معا (قوله بمونه أو ضياعه) أي المولى (قوله غلتهما) أي غلة الضياع
 (قوله أو نفاق) بفتح النون أي رواج كروى وعش (قوله كان يشتري ما يساوي مائتين) أي حاليتين
 ويصور ذلك بأن يكون الزم من زنب والولي لشوكة أه عش (قوله له) نعمت لما يساوي الخ أو حال
 منه والضمير للمولى (قوله ما يزيد على المائة) ظاهره ولو كانت الزيادة قدرا يتغاف به وهو بعيد جدا أه
 عش (قوله وفي هذه الصورة) انظر تقييده بهذه الصورة مع أن ما قبلها كذلك كما يصرح به كلام شرح
 الروض وعبارة العباب وشرحه وإنما يبرهن في جميع الصور المذكورة - حيث جاز له الرهن عنده - يجوز
 إيداعه انتهى سم على حج ولعل النسخة التي كتب عليها هذه الصورة وإلا فعبارة - حج كالشارح مر هذه
 الصورة والمراد بها جميع ما تقدم في مساوية لشرح الروض أه عش (قوله يجوز إيداعه) أي بأن
 يكون عدل رواية (قوله زمن امن) نعمت ثان لا مين (قوله أو السقية) الواو بمعنى أو (قوله لأنه) أي الولي
 (قوله في حال الاختيار) أي وعدم الغبطة الظاهرة بقربة ما ياتي قريباً وكان عليه أن يذكر هذا هنا أه
 رشدي (قوله مقبوض) أي قبل التسليم فلا ارتها (قوله كاسر) أي قبيل قول المتن ويجوز اقراض
 ما يمل فيه قول المتن (الا لضرورة) عبارة الروض وشرحه لا يرتها إلا أن تعذر النقاضي لدينه أو باع ماله
 مؤجلاً فيرتهن فيهما وجوباً وإنما يجوز بيع ماله مؤجلاً لغبطة من أهين غنى وباشهاد وباجل قصير في
 العرف ويشترط كون المرهون وأقياً بالثمن فإن فقد شرط ما ذكر بطل البيع وإن باع له نسبية أو أقرضه
 لنهب ارتها جوازاً أن كان قاضياً وإلا فوجوباً انتهى باختصار وقوله ارتها جوازاً الخ كذا قاله بعضهم
 والأوجه الوجوب مطلقاً أه سم وقول شرح الروض وإنما يجوز بيع ماله الخ زاد النهاية والمغنى
 عليه ما نصه فإن خاف تلف المرهون فالأولى أن لا يرتها لأنه قد يتأف ويرفعه إلى حاكم يرى سقوط الدين
 بتلف المرهون وعلم من جواز الرهن والارتها للمولى جواز معاملة الأب والجد لقرعهما بأنفسهما ويتوليا

في الروض ولو أقرضه بشرط رهن وتكون منافعه للمقرض بطل القرض والرهن وأن تكون مرهونة بطل
 الرهن لا القرض أي لأنه لا يجوز بذلك نفعا للمقرض انتهى وقد يقال شرط رهن المنافع نفق جره القرض
 للمقرض وقد يجاب بأنه لو ضر هذا الضر شرط أصل الرهن (فرع) في الروض وشرحه فصل كما لا بدخل
 الشجر والبناء في رهن الأرض لا بدخل الغرس والاس والثمر ولو غير مؤبر والصوف وإن لم يبلغ أو أن الجز
 في رهن الشجر والجدار والغنم بطريق الأولى وغصن الخلاف وورق الاس وهو المرسين والقرصاد ونحو
 ذلك مما يقصد غالباً كورق الحناء والسدر كالثمر فلا بدخل بخلاف ما لا يقصد غالباً كغصن غير الخلاف
 انتهى وكان المراد بالاس الأرض الحاملة للجدار (قوله كاسر) ذلك مخصص لما هنا (قوله وفي هذه الصورة
 لا يبرهن الا عند أمين الخ) انظر تقييده بهذه مع أن ما قبلها كذلك كما يصرح به كلام شرح الروض وعبارة

لأنه في حال الاختيار لا يبيع إلا بحال مقبوض ولا يقرض إلا القاضى كما مر

الطرفين ويمتنع على غيرهما ذلك اه (قوله لضرورة) راجع للبيع والقرض جميعا (قوله والمرهون عنده) يتأمل وان اعرب عنده حالا والهاء لا ولي فواضح اه سم اى والجملة الاسمية حال تنازع فيها اقرض وباع (قوله او تعذر الخ) و (قوله او كان الخ) عطفان على قوله اقرض (قوله فيلزمه الارتهان الخ) ظاهره ولو كان الولي قاضيا وعبرة الاسنى والمغنى ارتهن جواز ان كان قاضيا ولا فوجوب اه زاد النهاية كذا قاله بعضهم والاوجه الوجوب مطلقا اى قاضيا وغيره والتعبير بالجواز لا ينافى الوجوب اه قال ع ش قوله لا ينافى الوجوب اى لانه جواز بعد منع فيصدق به وان المراد بالجواز ما ليس بحرام وهو صادق بالوجوب اه (قوله كالولي) هذا هو الاصح اه سم (قوله ومثله المأذون الخ) اى مثل الولي عبارة المغنى وشرح الروض وكذا العبد المأذون له في التجارة ان اعطاه سيده مالا فان اتجر بجاهه بان قال له سيده اتجر بجاهك ولم يعطه مالا فكذلك التصرف مالم يربح فان ربح بان فضل في يده مال كان كما لو اعطاه مالا قال الزركشى وحيث منعنا المكاتب اى بان لم توجد الاثرو ط المتقدمة في الولي ليستثنى رهنه وارتبته مع السيد وما لورهن على ما يؤدى به النجم الاخير لا فضائه الى العتق اه وقوله قال الزركشى الى اخره في النهاية مثله (قوله ان اعطى مالا او ربح اى والا فله البيع والشراء في الذمة حالا وهو جلا والرهن والارتهان مطلقا اه سم قول المتن (كونه عينا) من ذلك رهن ما اشتد حبه من الزرع فان رهنه وهو بقل فذكره من الثمرة قبل بدو الصلاح انتهى متن روض هذا ونقل عن الحطاب انه يستثنى من هذه القاعدة وهي كون المرهون عينا يصح بيعها الارض المزروعة فانه يصح بيعها اى حيث رؤيت قبل الزرع او من خلاله ولا يصح رهنها انتهى وقول متن الروض قبل بدو الصلاح اى وحكمة الصحة وان لم يشرط قطعه كما يأتى التصريح به في كلام الشارح مر عقب قول المصنف وان لم يعلم هل يفسد الخ اه ع ش عبارة البجيرمى قوله عينا ولو موصوفة بصفة السلم او مشغولة بنحور زرع والقول بعدم صحة رهن المشغولة محمول على غير المئوية اه وهو الظاهر فلا راجع (قوله يصح بيعها) الى قول المتن ورهن الجاني في النهاية الا قوله قسمته الى فخرج وقوله اى من غير الى المتن (قوله ولو موصوفة الخ) ظاهره انه لا يشترط في صحته عدم طول الفصل بينه وبين القبض على خلاف ما مر

(إلا لضرورة) كما اذا اقرض ماله او باعه مؤجلا لضرورة كتهب والمرهون عنده لا يمتد الخوف اليه او تعذر عليه استيفاء دينه او كان مؤجلا بسبب اخر كارت (او غبطة ظاهرة) بان يبيع ماله عقارا كان أو غيره مؤجلا بغطاة فيلزمه الارتهان بالثمن والمكاتب على تناقض فيه كالولي فيما ذكر ومثله المأذون ان اعطى مالا أو ربح (وشرط الرهن) اى المرهون (كونه عينا) يصح بيعها ولو موصوفة بصفة السلم خلافا للامام (في الاصح)

العباب وشرحه وانما يبرهن في جميع الصور المذكورة حيث جازله الرهن عند من يجوز ايداعه انتهى (قول المصنف الا لضرورة) عبارة الروض وشرحه ولا يرتن له الا ان تعذر التقاضى لدينه او باع ماله مؤجلا فيرتن فيهما وجوباً وانما يجوز بيع ماله مؤجلا لغبطة من امين غنى وباشهاد وباجل قصير في العرف وبشرط كون المرهون واقفا بالثمن فان فقد شرط ما ذكر بطل البيع وإن باع ماله نسيئة او اقرضه لتهب ارتن جواز ان كان قاضيا ولا فوجوب ما انتهى باختصار وذكر نزاعا في بطلان البيع بفقد شرط الاشهاد وقوله ارتن جواز الخ كذا قاله بعضهم والاوجه الوجوب مطلقا والتعبير بالجواز لا ينافى الوجوب وقوله ان رآه اى في قوله في الحجر وياخذر هناك ان رآه اى ان اقتضى نظره اصل الفعل لان رآه الاخذ فقط لم وانظر لم يذكر شروط البيع مؤجلا في البيع مؤجلا للتهب ولم يخص وجوب الارتهان فيما تقدم بغير القاضى على ما مر (قوله والمرهون عنده) يتأمل وان اعرب عنده حالا والهاء لا ولي فواضح وعبرة شراح الارشاد مع المتن وارتن وجوباً ولي طفل ومجنون وسفيه بما ورث من دين مؤجل استيثاقه قال الشيخان قال الصيدلاني والاولى ان لا يرتن اذا خيف تلف المرهون لانه قد يتلف ويرفعه الى حاكم يرى سقوط الدين بتلفه انتهى وقضيته ان ذلك يجري في سائر صور الارتهان وحيث قد يفتقد وجوبه حيث قبل به بما اذلم يخف تلفه والاختيار والاولى ان لا يرتن انتهت ثم ذكر بقية الصور ويصالح قوله في قيد الخ مع حمل الاولوية في عبارة الشيخين على الوجوب والجواز وفي الروض وشرحه وان باع ماله نسيئة او اقرضه لتهب ارتن جواز ان كان قاضيا ولا فوجوباً والاولى ان لا يرتن اذا خيف تلف المرهون لانه قد يتلف الى اخر ما تقدم نقله عن الصيدلاني (قوله والمكاتب على تناقض فيه كالولي) هذا هو الاصح قال الزركشى وحيث منعنا المكاتب فيستثنى رهنه وارتبته مع السيد على ما يؤدى به النجم الاخير لا فضائه الى العتق مر (قوله ان اعطى مالا او ربح) اى

في القرض في الذمة وقد يفرق بان القرض من الرهن التوثيق وما دام الدين باقيا في ذمة الراهن هو محتاج الى التوثيق والقرض من القرض دفع الحاجة والغالب عدم بقائها مع طول الفصل اه ع ش (قوله فلا يصح) الى قوله فلم صحه الخ في المغنى (قوله فلا يصح رهن المنفعة) يوم ان المنفعة من محل الخلاف وليس كذلك فكان الاصح ان يقول فلا يصح رهن الدين اذ هو محل الخلاف ثم يذكر حكم رهن المنفعة على طريق القطع من غير تفريع على الاصح اه رشيدى اى كافي المغنى عبارته ولا يصح رهن منفعة جزما كان يرهن سكنى داره مدة اه (قوله رهن المنفعة) ومنها نفع الخلوات فلا يصح رهنها اه ع ش (قوله لانها تتلف شيئا الخ) فيه نظر بالنسبة للعمل الملتزم في الذمة مثلال وبالنسبة لمنفعة ملك الراهن كان يرهن منفعة سكنى داره سنة من غير تعيين السنة سم على حج اقول فيه نظر لان المنفعة المتعلقة بالذمة من قبيل الدين وقد تقدم انه لا يصح رهنه والمبهم لا يصح رهنها لعدم التعيين وسياتي ان المنفعة المتعلقة بالدين يشترط اتصالها بالعقد وهو يؤدي الى فواتها كلا او بعضها قبل وقت البيع اه ع ش اقول فيه نظر من وجوه اولها الظاهر ان تنظير سم انما هو في تقريب الدليل دون الحكم وثانيها ان قوله وقد تقدم الخ صوابه ياتي وثالثها ان قوله وسياتي الخ اى في الاجارة قد يمنع قياس الرهن عليها ورابعها ان قوله قبل وقت البيع فما المبيع هنا (قوله لا وثوق به) اى لعدم القدرة عليه اه سم (قوله في ذمة الجاني) حال من ضمير عليه الراجع على البذل (قوله ومن مات الخ) الجملة معطوفة على جملة بدل نحو الجناية الخ شاركتها في الاستثناء عما في المتن (قوله وله منفعة او دين) بغنى عنه قوله الا في ومنها دينه ومنفعته (قوله ومنها) اى من تركته (قوله تعلق رهن) مفعول مطلق لقوله تعلق الدين بتركته (قوله ولا رهن ونف الخ) ضعف على قوله رهن المنفعة (قوله على الوجه الذى الخ) اى فيكون بالتخلي في غير المنقول وبالقيل في المنقول نهاية ومعنى (قوله الا في المنقول) اى لحل التصرف اما صحه القبض فلا يتوقف على اذنا غايته انه اذا قبض المنقول بلا اذن من شريكائهم وصار كل منها طر يقا في الصيانة والقرار على من تلفت العين تحت يده ذكره في حواشى الروض وظاهر كلام الشارح مر كحج ان الاذن في قبض المنقول شرط لصحة القبض اه ع ش وما ذكره من حواشى الروض من الصحة مع الحرمة هو الموافق لكلامهم في المبيع (قوله الا في المنقول) اى فلا يحتاج الى اذن الشريك القبض في العقار وينبغى انه اذا تلفت عدم الضمان ويوجه بان اليد عليه ليست حسية وانه لا تعدى في قبضه لجوازه اه ع ش (قوله بيده) اى الشريك اه ع ش (قوله جاز وناب) مقتضاه انه يكون نائباً عنه بنفس الرضا وليس كذلك بل لا بد من اللفظ من احدهما وعدم الرد من الآخر كما يعلم من باب الوكالة اه ع ش (قوله عنه) اى عن المرتين (قوله في يده لهما) ويؤجره ان كان مما يؤجر وتجري المماثلة بين المرتين والشريك كجريانها بين الشريكين نهاية ومعنى قال ع ش قوله ويؤجره اى العدل باذن الحاكم قال في الايعاب وان اياها الاجارة لانه يان مه رعاية المصلحة ولا نظر لكونها كاملا فكيف يجبرهما على ذلك لانها بامتناعها صار كالنفاقين بنحو سفة فسكنه الشارع من جبرهما رعاية لمصلحتهما انتهى ع ش (قوله فعلم) اى من قول المصنف ويصح رهن الخ اه ع ش (قوله من بيت الخ) (قوله من دار الخ) من فيهما للتبعيض (قوله كما يجوز بيعه) اى الجزء المعين اه ع ش اى بالاشاعة

والافله السبع والشرا في الذمة حالا ومؤجلا والرهن والارتان مطلقا (قوله لانها تتلف الخ) فيه نظر بالنسبة للعمل الملتزم في الذمة مثلال وبالنسبة لمنفعة ملك الراهن كان يرهن منفعة سكنى داره سنة من غير تعيين السنة (قوله لا وثوق به) اى لعدم القدرة عليه (قوله يكون في يده لهما) ويؤجره ان كان ممن يؤجر وتجري المماثلة بين المرتين والشريك كجريانها بين الشريكين مر (قوله القنة) قيد بذلك لان جميع الاحكام المذكورة لا تجري في الام وولدها من البهائم (فرع) في الروض فصل الزوائد المتصلة مرهونة لا المنفصلة والحمل المقارن للعقد لا للقبض مرهون فتباع بحملها وكذا ان انفصل لا الحمل الحادث فلا تباع الام للمرتين اى لحقه حتى تلده ان تعلق به حق ثالث انتهى وصرح ايضا قبل هذا بعدم دخول الصوف في رهن

فلا يصح رهن المنفعة لانها تتلف شيئا فشيئا ولا رهن الدين ولو بمن هو عليه لانه قبل قبضه لا وثوق به وبعده لم يبق ديننا نعم بدل نحو الجناية على المروء محكوم عليه في ذمة الجاني بانه رهن فيمتنع على الراهن الا براءته ومن مات مدينه وله منفعة او دين تعلق الدين بتركته ومنها دينه ومنفعته تعلق رهن ولا رهن وقف ومكاتب وأم ولد (ويصح رهن المشاع) من الشريك وغيره وقبضه بقبض الجميع على الوجه الذى مر في قبض المبيع ولا يحتاج لاذن الشريك الا في المنقول فان لم ياذن ورضى المرتين كونه بيده جاز وناب عنه في القبض والا اقام الحاكم عدلا يكون في يده لهما فعلم صحه رهن نصيبه من بيت معين من دار مشتركة بلا اذن شريكه كما يجوز بيعه فلو اقتسماها قسمة صحيحة برضا المرتين بها أو لكونها اقرارا أو لحكمها كما يراها

تخرج المرهون لشريكه لومه قيمته رهنه لانه (٥٦) حصل له بدله اى من خير ائمن فن ثم نظرو اليه في غرم القيمة ولم يجعلوه رهنه لعدم تعيينه

(و) يصح رهن (الام) القنة (دون ولدها) الفن ولو صغيرا (وعكسه) لبقاء الملك فيهما فلا تفريق (وعند الحاجة) الى توفية الدين من ثمن المرهون (بياعان) معا اذا ملكهما الراهن والولد في من يحرم فيه التفريق لتعذر بيع أحدهما حينئذ (ويوزع الثمن) عليهما ثم يقدم المرتهن بما يخص المرهون منهما ثم ذكر كيفية ذلك التوزيع بقوله (والاصح انه) اى الشأن (تقوم الام) اذا كانت هي المرهونة (وحدها) مع اعتبار كونها فيما اذا قارن وجود الولد لزوم الرهن ذات ولد حاضنة له لانها رهنه كذلك فاذا ساوت حينئذ مائة (ثم) تقوم (مع الولد) فاذا ساويا مائة وخمسين فالخمسون قيمة الولد وهي ثلث المجموع فيوزع الثمن عليهما بهذه النسبة فيكون للمرتهن ثلثاه ولا تعلق له بالثلث الاخر فان كان الولد مرهونا دونها انعكس الحكم ليقوم وحده محضونا مكفولا ثم معها (فالزائد قيمتها) وكلام من الحق بها في حرمة التفريق كما مر فائدة هذا التوزيع مع وجوب قضاء دين بكل حال تظهر فيما اذا تراحم الغرماء (ورهن الجاني والمراد

(قوله غرج) اى بالقسمة (المرهون) يعنى البيت الذى رهن نصيبه منه (قوله لومه) اى الراهن (قيمته) يعنى قيمة نصيبه من البيت اى رشيدى (قوله رهنه) اى وتكون رهنه اى عثر (قوله فن ثم) اى من اجل عدم تعيين بدله (قوله نظرو اليه) اى البدل وكذا ضمير ولم يجعلوه وضمير تعيينه (قوله لعدم تعيينه) يعنى عنه قوله السابق فن ثم (قوله القنة) قيد بذلك لان جميع الاحكام المذكورة لا تجرى في الام وولدها من البهائم (فرع) في الروض فصل الزوائد المتصلة مرهونة لا المنفصلة والحل المقارن للعقد لا للبعض مرهون فتباع بمحملها وكذا ان انفصل لا لحل الحادث فلا تباع الام المرتهن اى لحقه حتى تلده ان تعلق به حق ثالث اى وصرح ايضا قبل هذا بعدم دخول الصوف في رهن الغنم اى وان لم يبلغ او ان الجز كما صرح به في شرحه اى سم (قوله القنة) اى قوله وفائدة هذا في المغنى الا قوله فيما اذا قارن وجود الولد لزوم الرهن (قوله الفن) اخرج به ما اذا كان حرافا ان الكلام ليس فيه وكان ينبغي أن يقول قتاله اى رشيدى (قوله لبقاء الملك الخ) وهو فى الام عيب يفسخ به البيع المشروط فيه الرهن ان كان المرتهن جاهلا كونها ذات ولدناهية ومعنى قال عثر قوله وهو فى الام اى كون المرهون أحدهما دون الآخر وقوله يفسخ به البيع اى يجوز به الفسخ لانه بمجرد يفسخ به البيع كما يفيد قوله يفسخ دون يفسخ اى (قوله اذا ملكهما الراهن) قال فى القوت فلو كان كل واحد لواحدهما يبيع المرهون وحده قطعا اى ثم اخذ من عبارة المحرر ما نسبته لجمع ان الخلاف اذا لم يكن الراهن مال غيرهما فان كان كلف قضاء الدين منه لان بيعها وحدها وبيع الولد معها ضرورة فلا يصار اليه مع وجود المال اى لكن الوجه انه يكلف احد الامرين قضاء الدين منه او بيعهما معا اى سم (قوله والولد الخ) والحال أن الولد الخ (قوله لزوم الرهن) ظاهره وان تاخر عن العقد فليست بقوله لانها رهنه كذلك انتهى سم اى فالاولى حذف لفظة لزوم كما يأتى انفا عن عثر (قوله ذات ولد) خبر للكون (قوله حاضنة له) خبر ثان له او بدل من ذات ولد (قوله حاضنة) اى حيث كان الولد موجودا وقت الرهن والا فومت غير حاضنة اخذ من قوله لم ولا نهارهنت كذلك اى عثر (قوله فاذا سارت حينئذ مائة) انصارين جواب هذا الشرط ولعله جعل الجزاء الا فى جواب الشرطين اى رشيدى ولا يخفى أن هذا لا يصح عطف ثم نقوم الخ على ما قبله فالاولى ان يقدر له جواب اخذ من المغنى عبارة فاذا سارت حينئذ مائة حفظ ثم الخ (قوله انعكس الحكم) ولورهنهت الام عند واحد والولد عند اخر واختلف وقت استحقاق اخذهما الدين كان كان احدهما حالا والاخر مؤجلا فالاقرب انهما يباعان ويوزع الثمن فليخص الحال يوفى به وما يخص المؤجل يرهن به الى حلوله اى عثر (قوله فيقوم وحده الخ) لا يصح الدخول بهذا على المتن كما لا يخفى اى رشيدى وقوله على المتن وهو فالزائد قيمته بضمير المذكر فى غير التحفة واما على ما فيها من ضمير المؤنث فالدخول ظاهر وإن كانت هذه النسخة خلاف سياق المتن حاج (قوله من الحق بها) وهو الاب والجد والجددة على ما مر فيه فليراجع اى عثر (قوله فيما اذا تراحم الغرماء) اى او تصرف الراهن فى غير المرهون شرح مر اى سم (قوله السابق الخ) لا يخفى ما فيه من التعقيد الشديد ولو قال السابق او لمها فى البيع وثانيهما فى الخيار ضمنا سلم عبارة المغنى وتقدم فى البيع انه لا يصح بيع الجاني المتعلق برقبته مال بخلاف المتعلق بها قودا وبذمة مال وفى الخيار انه يصح بيع المرتهن اى (قوله فى الاول) اى فى الجاني (قوله لم يصح) الى قوله ويفرق فى المغنى الا قوله مطلقا وكذا فى النهاية الا

الغنم اى وإن لم يبلغ أو ان الجز كما صرح به في شرحه (قوله اذا ملكهما الراهن) قال فى القوت فلو كان كل واحد يبيع المرهون وحده قطعا اى ثم اخذ من عبارة المحرر ما نسبته لجمع ان الخلاف اذا لم يكن الراهن مال غيرهما فان كان كلف قضاء الدين منه لان بيعها وحدها وبيع الولد معها ضرورة فلا يصار اليه مع وجود المال انتهى لكن الوجه انه يكلف احد الامرين قضاء الدين منه او بيعهما معا (قوله لزوم الرهن) ظاهره وان تاخر عن العقد فليست بقوله لانها رهنه كذلك (قوله فيما اذا تراحم الغرماء) اى او تصرف الراهن

قوله

كبيعهما السابق فى البيع صريح فى الاول فى الخيار ضمنا فى الثانى فيصح رهن جان لم يتعاق برقبته مال ومرتد

مطلقا كقاطع طريق وإن تحتم قلبه وإذا صححنا رهن الجاني لم يكن برهنه مختارا (٥٧) لفدائه لبقاء محل الجنانية ويفرق بين هذين .

وسرع الفساد الذي لا يمكن تخفيفه حيث لقوائم بين المؤجل والحال لأن هنا بان المانع ثم الذي هو الاسراع إلى الفساد موجود حال العقد ولا يمكن تداركه لو وقع فائرا احتمال وجوده ويلزم من تأييده رعاية الحلول والاجل على ما يأتي وأما المانع هنا وهو القتل فتتظر ويمكن بل يستهل تداركه بالاسلام أو العفو فلم ينظر لاحتمال وجوده ولا ترد صحة الرهن المحارب بحال ومؤجل مع تحتم قلبه نظرا إلى أن مانعه متعلق باختيار القاتل وقد لا يوجد بخلاف مسرع الفساد المذكور (ورهن المدبر) باطل وإن كان الدين حالا لاحتمال عتقه كل لحظة بموت السيد فجأة (ر) رهن (المعاق عتقه بصفة يمكن سبقها حلول الدين) يعني لم يعلم حلوله قبلها بان علم حلوله بعدها أو معها أو احتمال الامران فقط أو احتمال حلوله قبلها وبعدها (ومعها باطل على المذهب) لفوات غرض الرهن بعتقه المحتمل قبل الحلول ولو تبين وجودها قبل الحلول بطل جز ما لم يشترط بيعه قبلها في جميع الصور ولو بالضرر وأقهم المتن صحة رهن الثاني إذا علم الحلول قبلها وكذا إذا كان الدين

قوله كقاطع إلى وإذا (قوله مطلقا) إن أراد أن تعاق المال برقبته كما يتبادر من مقابلة ما قبله فهو ممنوع فلعلم المراد به شيء آخر سم ولعل المراد بذلك قبل الاستتابة أو بعدها (قوله ويفرق الخ) أقول في هذا الفرق بحث ظاهر لأنه أراد بالاسراع إلى الفساد كونه بحيث يسرع فساده فهذا ظاهر كون المرتد والجاني بحيث يقتلان وكل منهما موجود حال العقد وإن أراد به الفساد بسرعة فهو أمر متتظر فالوجه أن يفرق بأن الفساد يحصل بنفسه ولا بد بخلاف قتلهما لا يحصل بنفسه وقد يتخلف فليتأمل ثم رأيت أنه أشار لهذا الفرق بالنسبة للمحارب بقوله ولا يرد الخ فكان الوجه أن يجريه هنا أيضا سم ولك أن تختار الأول وتتمنع قوله فهذا نظير الخ بان من تنمة الفرق إما كان التدارك هنا لا ثم (قوله بين هذين) أي المرتد والجاني المتعلق برقبته قود (قوله ثم) أي في مسرع الفساد (قوله لا هنا) أي في المرتد والجاني (قوله بان المانع الخ) متعلق بقوله ويفرق (قوله على ما يأتي) أي على التفصيل الاتي في قول المان ولا فان رهنه الخ (قوله بالاسلام) أي في المرتد (قوله أو العفو) أي في الجاني بل والمرتد أيضا كما في الامصار والاعصار التي اهتمت فيها الحدود كعصرنا (قوله ولا يرد) أي على الفرق المذكور (قوله نظرا الخ) مفعول له لا تنفاد الورود (قوله باطل) أي على المذهب أم مغي (قوله يعني) أي قول المان ولورهن في النهاية (قوله حلولة قبلها) أي زمن يسع بيعه على العادة اخذنا ما يأتي عن المغني انفا وفي الشرح في مسرع الفساد الذي لا يمكن تخفيفه (قوله بان علم حلوله بعدها أو معها) أي أو قبلها بزمن لا يسع بيعه على العادة كما هو هاتان ماخوذتان من رجوع الثاني للقيود وهو قوله قبلها والاحتمالات الاربعة الآتية ماخوذة من رجوعه للمدة يدوه وعام الحلول (قوله أو احتمال الامران فقط) أي القبلية والبعدية والقبليّة والمعية (قوله بعتقه المحتمل قبل الحلول) أي في الصورة الثالثة والخامسة والسادسة أي بعتقه المعاموم قلبه أو معه في الصورتين الأولى والثانية والمحتمل معه في الصورة الرابعة (قوله ولو يقر الخ) عتق زقوله يدى لم يأم - لموله قبلها أم عتق وفيه ما لا يخفى وقال سم هذا تفصيل لما سبق وبيان لخروج هذه عن بطل الخلاف أهو والظاهر (قوله ما لم يشترط بيعه الخ) أشار به إلى قيد ملاحظة في المنطوق (قوله في جميع هذه الصور) مثل ذلك صور الاحتمال وقد يقال لا يتأتى بيعه قبل وجود الصفة لعدم العام بوجودها إلا أن يقال هي وإن كانت محتملة قد يغاب على الظن أو يتحقق زمان قبل احتمال وجود الصفة فيباع فيه وقام الشرط أم عتق (قوله واسم المان صحة رهن الثاني إذ علم الخ) شروع في بيان المقوم وهو صورتان هذه وقوله وكذا إذا كان الدين حالا والحاصل أن صور المعاق تسعة ستة في المنطوق باطل وتثنان في المفهوم صححتان وواحدة ومحترز القيد المقدر صحيحة (قوله إذا علم الحلول قبلها) أي زمن يسع البيع ولا بد من هذا القيد فيها إذا كان الدين حالا أيضا وإذا كان كذلك فالمدبر لا يعلم فيه ذلك فسهة ما قبل أن التدبير تعليق عتق بصفة على الاصح فكان ينبغي أن يصح بالدين الحال كالمعاق عتقه بصفة كما لو قاله الباقي أو يمنع فيهما كما قاله السبكي أه مغي (قوله وفارق) أي فارق المعاق عتقه بصفة قبلها إذا كان الدين حالا (قوله بان العتق فيها كذا الخ) مرانعا عن المغني فرق آخر (قوله دون المعاق عتقه الخ) وإن لم يبيع المعاق عتقه بصفة حتى وجدت عتق كما رجحه ابن المقرئ بناء على أن العبرة في العتق بالمعاق بحال التعليق لا بحال وجود الصفة نهاية ومغني قال عتق قوله حتى

في عين المرهون مر (قوله مطلقا) إن أراد أن تعاق المال برقبته كما يتبادر من مقابلة ما قبله فهو ممنوع فلعلم المراد به شيء آخر (قوله ويفرق) أقول في هذا الفرق بحث ظاهر لأنه أراد بالاسراع إلى الفساد كونه بحيث يسرع فساده فهذا نظير كون المرتد والجاني بحيث يقتلان وكل منهما موجود حال العقد وإن أراد به الفساد بسرعة فهو أمر متتظر فالوجه أن يفرق بأن الفساد يحصل بنفسه ولا بد بخلاف قتلهما لا يحصل بنفسه وقد يتخلف فليتأمل ثم رأيت أنه أشار لهذا الفرق بالنسبة للمحارب بقوله ولا يرد الخ فكان الوجه أن يجريه هنا أيضا (قوله المحتمل) أي والمعاموم وقوله قبل الحلول أي أو بعتقه معه (قوله ولو تبين الخ) هل هذه

(٨ - شرواني وابن قاسم - خامس) حالا وفارق المدبر بان العتق فيه أكد منه في الثاني وإن كان التدبير تعليق عتق بصفة بدليل اختلافهم في جواز بيع المدبر دون المعاق عتقه بصفة (ولو رهن ما يسرع فساده فإن أمكن تخفيفه كرتب) وعنب يحيى منهما

تمر وزيب ولو على أهمها ولو قبل بدو (٥٨) الصلاح وان لم يشرط القطع على تفصيل في ذلك في الروضة وغيرها وفارق هذا

بأن تقدير الجائحة الغالب وقومها حينئذ يبطل سبب البيع وهو المالية دون سبب الرهن وهو الدين وكلهم صح الرهن مطلقا وان لم يشرط التجفيف اذ لا محذور ثم ان رهن بمؤجل لا يحل قبل فساد به بان كان يحل بعده او معه او قبله بزمان لا يسع البيع (فعل) ذلك التجفيف عند خوف فساد اى فعله المالك ومؤنته عليه حفظا للرهن فان امتنع اجبر عليه فان تعذر اخذ شيء منه باع الحاكم جزءا منه وجفف بثمانه ولا يتولاه المرتين الا باذن الراهن ان امكن والا راجع الحاكم اما اذا كان يحل قبل فساد بزمان يسع البيع فانه يباع (والا) يمكن تجفيفه (فان رهنه بدين حال أو مؤجل يحل قبل فساد) بزمان يسع بيعه على العادة (او) يحل بعد فساد او معه لكن (شرط) في هذه الصورة (بيعه) اى عند اشرافه على الفساد لا الآن والابطال قاله الاذرى كالسبكي واعترضا بانه مبيع قطعا وبيعه الآن أحظ لقلة ثمنه عند اشرافه وقد يجاب بان الاصل في بيع المهرن قبل المحل المنع الا لضرورة قوهى لا تتحقق الا عند الاشراف (وجعل الثمن رهنا) مكانه قال الاسنوى قضية هذا انه لا بد من اشتراط هذا الجعل

وجدت أى وأن حل الدين قبل وجودها أو كان حالا وقوله بحال التعليق معتمد وقوله لا بحال وجود الصفة قضيته نفوذاً للعق وان كان معسرا وسياتى له عند قول المصنف ولو علقه بصفة وهو رهن فكالأعناق ما ينافى والجواب ان ما يأتى صوره بما لوعاق عتقه بعد الرهن وما هنا صورهما إذا كان التعليق قبله اه (قوله تمر وزيب) اى جيدان اه ع ش (قوله على أهمها) اى شجرهما اه كردى (قوله على تفصيل الخ) سياتى بيانه عن المغنى والنهاية فى هامش قول الشارح الرهن المطلق (قوله وفارق هذا) اى رهنه قبل بدو الصلاح (قوله حينئذ) اى حين اذ لم يبد الصلاح (قوله يبطل الخ) خبران اه سم (قوله دون سبب الرهن وهو الدين) فيه وقفة اذ سبب الرهن التوثيق بالدين لانفسه (قوله وكلهم) عطف على كرتب عبارة النهاية والمغنى والحكم طرى يتقدد اه (قوله صح الرهن) جواب فان امكن الخ اه سم (قوله مطلقا) اى حالا او مؤجلا يحل قبل فساد او بعده او معه شرط البيع وجعل الثمن رهنا او لا (قوله ثم ان رهن) الى قول الماتن فان شرط فى النهاية (قوله بمؤجل) سكت عن مقابله وهو ان رهن بحال وظاهر ان حكمه ما ذكره بقوله الآتى اما اذا كان يحل قبل فساد الخ اه سم (قوله فان امتنع) اى المالك اه ع ش وكذا ضمير منه (قوله باع الحاكم) بقى ما لو كان المهرن عند الحاكم وتعدر عليه اخذ شيء من المالك للتجفيف هل يتولاه بنفسه بغض ذلك ام لا فيه نظر وينبغى ان يقال يرفع امره لشخص من نوابه او الحاكم آخر يبيع جزءا منه ويحفظه به كما لو ادعى عليه بحق فانه يحكم له به بعض خلفائه وليس له ان يتولاه بنفسه فلو لم يجد نائبا ولا حاكما استتاب من يحكم له فانه باستتابته يضير خليفته ولا يحكم لنفسه وليس له ان يستقل بالبيع ويشهد لا مكان الاستتابة اه ع ش (قوله ولا يتولاه) اى لا يجوز له وظاهره ولو تبرع بالمؤنة وبوجه بانه تصرف في ملك الغير فلا يجوز بغير اذنه اه ع ش (قوله راجع الحاكم) اى فلو لم يجد الحاكم جفت بنية الرجوع واشهد فان لم يشهد فلا رجوع له لان فقد الشهود نادروا وينبغى ان محل هذا فى الظاهر وامافى الباطن فان كان صادقا جازله الرجوع لانه فعل امر او اجبا عليه قياسا على ما لو اشرت بهيمة تحت يد راع على الهلاك من ان له ذبحها ولا ضمان عليه ومعلوم ان الحاكم اذا اطلق انصرف الى من له الولاية شرعا فيخرج نحو ما تزم البلد وشادها ونحوهما ممن له ظهور وتصرف فى عمله من غير ولاية شرعية وهو ظاهر ان كان من له ولاية شرعية يتصرف من غير عوض مع رعاية المصلحة لما يتصرف فيه والا فينبغى نفوذ تصرف غيره من ذكر للضرورة اه ع ش (قوله اما اذا كان يحل الخ) ومثله كما هو ظاهر ما لو كان حالا ابتداء اه سم (قوله فانه يباع) اى والبائع له الراهن على ما يأتى فى كلام المصنف اه ع ش (قوله والا يمكن تجفيفه) اى كالشجرة التى لا تجفف واللحم الذى لا يتقدد والبقول اه معنى قول الماتن (يحل قبل فساد) اى بقاء القول بعدوان لم يعلم هل يفسد قبل الاجل صح فى الاظهر اه ع ش (قوله يبيعه على العادة) ولا بد من هذا القيد فى الحال ايضا كما هو واضح وصرح به المغنى فى معلق العتق بصفة اه سيد عمر (قوله فى هذه الصورة) هى قوله او شرط بشقيه وهما قوله يحل بعد الخ وقوله او مع الخ اه ع ش عبارة المغنى فى هاتين الصورتين اه (قوله اى اشرافه على الفساد) وينبغى ان مثل اشرافه على الفساد ما لو عرض ما يقتضى بيعه فيباع وان لم يشرط بيعه وقت الرهن فيكون ذلك كالمشروط حكما ومن ذلك ما يقع كثيرا فى قرى مصر من قيام طائفة على طائفة واخذ ما يديهم فاذا كان

غير قوله السابق بان علم حله بعد هذا الا أن يقصد به تفصيل ما سبق وبيان خروج هذه عن محل الخلاف (قوله يبطل) خبران وقوله صح الرهن جواب فان امكن وقوله ثم ان رهن بمؤجل الخ سكت عن مقابله وهو ان رهن بحال وظاهر ان حكمه ما ذكره بقوله الآتى اما اذا كان يحل قبل فساد الخ (قوله اما اذا كان يحل الخ) ومثله كما هو ظاهر ما لو كان حالا ابتداء (قوله وقد يجاب الخ) يراد عليه ان اصاله المنع انما هى عند عدم رضاها وتوافقهما على البيع اما عنده فلا كلام فى جوازها واتفاقهما على الشرط رضا ببيعه قبل المحل وتوافق عليه (قول المصنف وجعل الثمن رهنا) قال مرقى شرحه وقضيته انه لا بد من اشتراط هذا الجعل وهو كذلك اذ مجرد الاذن بالبيع لا يقتضى رهن الثمن بالدين المؤجل وانما يقتضى وفاء الدين من الثمن ان كان حالا

فوجب له هذا التوهم (صح) الرهن في الصور الثلاث لا تنفاه المحذور مع شدة الحاجة (٥٩) للشرط في الأخيرة وبه فارق ما يأتي أن

الأذن في بيع المرهون بشرط جعل ثمنه رهنا لا يصح (وبياع) المرهون في تلك الثلاث وجوبا أي برهه المرتن للحاكم عند نحو امتناع الزاهن لبيعه (عند خوف فساد) حفظا لوثيقة فان أخره حتى فسد ضمنه (ويكون ثمنه) في الأخيرة (وهنا) من غير إنشاء عقد عملا بالشرط وجعل ثمنه رهنا في الأوليين بإنشاء العقد (فإن شرط منع بيعه) قبل الفساد (لم يصح) الرهن مناقاة الشرط لمقصود التوثيق (وان أطلق) فلم بشرط بيعه ولا عده (فسد) الرهن (في الاظهر) لتعذر استيفاء الحق من المرهون عند المحل لفساده قبله والبيع قبله ليس من مقتضيات الرهن والثاني يصح ويبيع عند الاشراف على الفساد لان الظاهر ان المالك لا يقصد اتلاف ماله ونقله في الشرع الصغير عن الاكثرب ومن ثم اعتمده الاسنوي وغيره (وان لم يعلم هل يفسد) المرهون (قبل) حاول (الاجل صح) الرهن المطلق (في الاظهر) إذا اصل عدم فساد قبل الحلول وفارقت هذه نظيرتها السابقة في المعلق عتقه بصفة يحتمل سبقها للحلول وتأخرها عنه بتشوف الشارع للعق

من اريد الاخذ منه مرهونا عنده دابة مثلا واريد اخذها او عرض اباق العبد مثلا جاز له البيع في هذه الحالة وجعل الثمن مكانه ويؤيده مسئلة الخنطة المبثلة الآية اه ع شر (قوله فوجب) أي الاشرط اه ع شر (قوله في الأخيرة) أي فيما بعد او الثانية بشقيه (قوله وبه) أي قوله مع شدة الخ (قوله لبيعه) أي الحاكم كما هو ظاهر وعبارة القسوت صريحة فيه اه رشیدی (قوله فان أخره) أي المرتن بعد اذن الزاهن له في البيع او تمكنه من الرفع للقاضي ولم يرفع سم وع شر (قوله ويجعل ثمنه الخ) أي ويجب ان يجعل وعبارة سم على حجج لو بادر هنا قبل الجعل إلى التصرف في الثمن هل ينفذ لانه غير مرهون وجوابه الظاهر لا لانه لم يوجد استيفاء عن الدين معتبر اه اقول والمالك برهنه له ولا التزم توفية الدين منه وبيعه الا ان يفوت ما التزمه فكان كمن اشترى عبدا بشرط اعتاقه ليس له التصرف فيه قبل الاعتاق مع كونه مملوكا له اه ع شر (قوله بإنشاء العقد) خالفه المأخوذ فقال ويكون ثمنه رهنا مكانه في الصور وكلها بلا إنشاء عقد اه قول المتن (فإن شرط منع بيعه) ينبغي رجوع هذا للصور الثلاث بخلاف قوله الآتي وإن أطلق فسد فإنه ينبغي اختصاصه بالثالثة كما يؤخذ من قوله السابق لكن شرط في هذه الصورة فإن مفهومه عدم اعتبار هذا الشرط في غيرها اه سم (قوله قبل الفساد) إلى قول المتن ويجوز في النهاية والمغنى (قوله لم بشرط بيع الخ) ولو اذن في بيعه مطلقا ولم يقيد به كونه عند الاشراف على الفساد ولا الآن لم يصح حلا للبيع على كونه عند الاشراف على الفساد ولا لاحتماله لبيعه الآن فيه نظر والاقرب الاول لان الاصل ان عبارة المكاف تصان عن الالغاء اه ع شر (قوله لفساده قبله الخ) عبارة النهاية والمغنى لان البيع قبل المحل لما يذن فيه وليس من مقتضى الرهن اه اقول ومن ثم اعتمده الاسنوي وغيره) لكن المعتمد الاول نهاية ومغنى ومنهج وسم (الرهن المطلق) أي بشرط بيعه ولا عده ولورهن الشجرة مع الشجر مطلقا أي حالا كان الدين او مؤجلا إذا كان الشجر ماعلا لا يتجفف فله حكم ما يسرع اليه الفساد فيصير نارة ويفسد أخرى ويصح في الشجر مطلقا أي سواء كان ثمره ماعلا يتجفف او لا ووجهه عند فساد في الثمرة البناء على تفريق الصفة وان رهن الثمرة منفردة فان كانت لا تجفف فهي كالتسارع فسادا وقد سرح حكمه ولا جاز رهنا وإن لم يبد صلاحها ولم بشرط قطعها لان حكم المرتن لا يبطل باحتياجها بخلاف المبيع فان حق المشتري يبطل ولورهنها بمؤجل يحل قبل الجذاذ وأطلق الرهن بان لم بشرط القطع ولا عده لم يصح لان العادة في الثمار الا بقاء إلى الجذاذ فاشبهه مالورهن شيئا على ان لا يبيعه عند المحل إلا بعد ايام ويجبر الزاهن على إصلاحهما من سقي وجذاذ وتجهيف ونحوها فان ترك لإصلاحها رضا المرتن جاز لان الحق لها لا يبعد وهما وهما مطلق التصرف وليس لاحدهما منع الآخر من قطعها وقت الجذاذ أم قبله فلكل منهما المنع إن لم يدع اليه ضرورة ولورهن ثمرة يخشى اختلاطها بدين حال او مؤجل يحل قبل اختلاط او بعده بشرط قطعها قبله صح إذا لم يمنع وان أطلق الرهن صح على الاصح فان اختلط قبل القبض حيث صح العقد

انتهى (قوله فوجب له هذا التوهم) قد يقال غاية الالتفات لهذا التوهم جواز الاشرط لا وجوبه إلا ان يريد فوجب جواز الاشرط لكن على هذا لا يطابق المراد (قوله فان أخره حتى فسد ضمنه) عبارة الروض وشرحه فلو اذن الزاهن للمرتن في بيعه ففرض بان تركه ولم ياذن له وترك الرفع إلى القاضي كما بحثه الرافعي وقواه النووي ضمن وعلى الاول قيل سيأتي انه لا يصح بيع المرتن إلا بحضور المالك فينبغي حمل هذا عليه واجيب بان يبيعه إنما امتنع في غيبة المالك لكونه للاستيفاء وهو متهم بالاستعجال في ترويج السلعة بخلافه هنا فان غرضه الزيادة في الثمن ليكون وثيقة له اه (قوله ويجعل ثمنه رهنا) لو بادر هنا قبل الجعل إلى التصرف في الثمن هل ينفذ لانه غير مرهون وجوابه الظاهر لا لانه لم يوجد استيفاء عن الدين معتبر (قول المصنف فان شرط منع بيعه) ينبغي رجوع هذا للصور الثلاث بخلاف قوله الآتي وان أطلق فسد فإنه ينبغي اختصاصه بالثالثة كما يؤخذ من قوله السابق لكن شرط في هذه الصورة فان مفهومه عدم اعتبار هذا الشرط في غيرها (قوله ومن ثم اعتمده الاسنوي) لكن المعتمد الاول

(وان رهن) بمؤجل (مالا يسرع فسادا فطر اما عرضه للفساد) قبل الحلول (كخنطة ابتلت) وان تعذر تجفيفها (لم يفسخ الرهن بحال)

وإن طرأ ذلك قبل قبضه لانه
يغتفر في الدوام ما لا يغتفر
في الابتداء فيباع فيهما
عند تعذر تحقيقه قهر اعلی
الراهن إن امتنع وقبض
المرهون ويجعل ثمنه رهنا
مكانه حفظا لوثيقة (ويجوز
ان يستعير شيئا ليرهنه)
اجماعا وإن كانت العارية
ضمننا كالوفاة لغيره ارهن
عبدك على ديني ففعل فانه
كالوقضه ورهنه (وهو)
ای عقد العارية بعد
الرهن لا قبله خلا لما يورده
بعض العبارات (في قول
غارية) ای باق على حكمها
ولان بيع لانه قبضه باذنه
لا ينتفع به (والاظهر انه
ضمن دين في رتبة ذلك
الشيء) لان الانتفاع هنا
لما يحصل باهلاك الدين
بيعهما في الدين فهو متناف
لوضع العارية ومن ثم صح
هنا فيما لا تصح فيه كالنقد
ولان الايمان كالذمم
والضمان يكون دينين وبعين
كما يأتي فيه وافهم قوله في
رتبه انه لا يتعاق شي من
الدين بذمة المعير وإذا ثبت
انه ضمان (فيشرط ذكر
جنس الدين وقدره وصفته)
كحلوله وتأجيله وصحته
وتكسيره كافي الضمان نعم
في الجواهر لو قال له ارهن
عبدی بما شئت صح ان
يرهنه باكثر من قيمته اه
ويؤيده ما يأتي في العارية

انفسخ لعدم لزومه او بعده فلا بل ان اتفقا على كون الكل او البعض رهنا فذاك ولا فالقول قول الراهن
في قدره يمينه ورهن ما اشتد حبه من الزرع كيمه فان رهنه مع الارض او مفردا هو وقبل فمكرهن الثمرة
مع الشجرة او منفردة قبل بدو الصلاح وقد مر اه غنى واكثرها في النهاية قال ع ش قوله عند فساد
الثمره بان كانت مما لا يتجفف ورهنت به وجل يحل بعد فسادها ومعه ولم يشرط بيعها عند الاشراف على
الفساد وقوله والاجازای بان كانت تجفف باحتياجها ای نزول الجائحة بها وقوله ورهن ما اشتدای فيصح
ان ظهرت حباته كالشعير والافلاخ ع ش (قوله وإن طرا) غاية و (قوله قبل قبضه) ای بل يباع بعد القبض
وانه رهن انتهى ع باب وخرج بعد القبض قبله فلا يباع قهر اعلی الراهن لان الرهن غير لازم حينئذ
انتهى لعاب اه ع ش (قوله لانه يغتفر في الدوام الخ) الا ترى ان بيع الاق باطل ولو ابق بعد البيع
وقبل القبض لم ينفسخ نهائيا ومغنى (قوله فيباع فيهما) كان ضمير الثانية عائدا على المستلتمين الاولي وقوله وإن لم
يعلم الخ والثانية قوله وإن رهن اهد سيد عمر والا قرب ان مرجح الضمير طروما ذكر في المتن قبل القبض
وطرويه بعده (قوله ان امتنع) ای الراهن من البيع اه مغنى (قوله وقبض المرهون) عطف على قوله امتنع اما
إذا لم يقبض فلا يجبر إلا يلزم الرهن إلا بالقبض فلا وجه للاجبار اه سيد عمر عبارة ع ش اما قبل قبضه فلا
اجبار لان الرهن جائز من جهة فله فسخه اه وقال الرشيدى الواو فيه للرجال اه وهو احسن (قوله ويجعل
ثمنه الخ) ظاهره انه يحتاج الى انشاء عقد وهو قياس ما سبق له آنفا وقياس كلام المغنى السابق انه لا يحتاج
هذا الى انشاء عقد اه سيد عمر (قوله اجماعا) الى قوله نعم إن رهن في النهاية (قوله بعد الرهن) ای بعد
لزومه اخذ ما يأتي في شرح فلو تواف في يد الراهن الخ من قوله لانه مستعير الآن اتفاقا ومن قوله ولانه مستعير
وهو ضمانه مادام لم يقبضه الخ (قوله ای باق على حكمها الخ) عبارة الشارح المحلى ای باق عايناهم يخرج غنها
من جهة المعير الى ضمان الدين في ذلك الشيء وإن كان يباع فيه كما سيأتي انتهت فاعل قول الشارح مر وإن
يبع غرضه منه ما في قول الجلال وإن كان يباع فيه وإلا فبقضاء حكم العارية بعد البيع من بعد البعيد بل
لا وجه له فليراجع اه رشيدى اقول عبارة المغنى في شرح يرجع المالك بما يبيع نصها سواء يبيع بقيمته
ام باكثر الى ان قال هذا على قول الضمان واما على قول العارية فيرجع بقيمته ان يبيع بها او باقل وكذا
باكثر عند الاكثرين اه وبه يظهر وجه بقاء حكم العارية بعد البيع (قوله وإن ابيع) كذا في النسخ
حتى نسخة الشارح والظاهر بيع اه سيد عمر (قوله لان الانتفاع) ای انتفاع المستعير (هنا) ای فيما
إذا استعار شيئا ليرهنه (قوله فهو) ای الانتفاع المذكور ولعل الاولي وهو بواو الحال (قوله ومن ثم) ای
اجل المناقاة (قوله صح) ای عقد العارية (هنا) ای فيما إذا كانت الاستعارة لغرض الرهن (قوله كالنقد)
ای وإن صحت اعارته في بعض الصور اه سم عبارة المغنى وشمل كلامهم الدراهم والدنانير فصحت اعارتها
لذلك وهو المنتجه كما قاله الاسنوى اه زاد النهاية والحق بذلك ما لو اعارهما وصرح بالتزبين بهما او للضرب
على صورتهم وإن لم تصح اعارتهم في غير ذلك اه قال ع ش وقوله وهو المنتجه الخ ای ثم بعد حلول الدين ان
وفي المالك فظاهر وإن لم يوف بيعت الدراهم بنحو دين المرتهن إن لم تكن من جنسه فان كانت من جنسه
جعلها له عوضا عن دينه بصيغة تدل على نقل المالك وقوله وصرح ای المعير وقوله على صورتهم ای اولو وزن
بهما إذا كان وزنه معلوما وتكونان كالصنعة التي تعار لوزن بها وقوله في غير ذلك ای كاعارتها للنفقة اه
(قوله ولان الايمان كالذمم الخ) عطف على قوله لان الانتفاع الخ عبارة المغنى والنهاية لانه كما يملك ان يلزم
ذمته دين غير يذبحى ان يملك الزام ذلك عين ماله لان كلامهما محل حقه وتصرفه فعلم انه لا تعلق للدين بذمته
حتى لو مات لم يحل الدين ولو تلف المرهون لم يلزمه الا دام اه (قوله بدين) يعنى بذمته ای بالزام دين غير ذمته
و (قوله وبعين) ای ماله ای بالزام دين غيره بعين ماله قول المتن (جنس الدين) ای كذهب وفضة وقدره
كثرة او مائة نهاية ومغنى (قوله في الجواهر) هو للقولی (قوله ويؤيده ما يأتي الخ) هذا التأييد إنما يظهر
(قوله كالنقد) ای وإن صحت اعارته في بعض الصور

من صحة انتفع به بما شئت وبه يندفع التظير فيه بانه لا يذم من معرفة الدين (وكذا المرهون (٦١) عنده) وكونه واحدا ومتعددا (في الاصح)

لاختلاف الغرض بذلك
فان خالف شيئا من ذلك ولو
بان يعين له زيد اغيره من
وكيله او عكسه على ما يحسنه
بعضهم او يعين له ولي محجور
غيره من بعد كاله بطل كما
لو عين له قدرا فزاد لان
نقص وكالواستعارة ليرهنه
من واحد فله من اثنين
او عكسه (فلو تلف في يد)
الراهن ضمن لانه مستعير
الان اتفاقا وفي يد المرتهن
فلا ضمان (عليهما اذا المرتهن
امين ولم يسقط الحق عن
ذمة الراهن نعم ان رهن
فاسدا ضمن بالتسليم على ما
قاله غير واحد لان المالك
لم ياذن له فيه ولا نه مستعير
وهو ضمان مادام لم يقبضه
عن جهة رهن صحيح ولم
يوجد ويازم من ضمانه
تضمن المرتهن لترتب يده
على يد ضمانه ويرجع عليه
ان لم يعلم الفساد وكونها
مستعارة وافق بعضهم
بعد ضمانه تحتجا بانه اذا
بطل الخصوص وهو التوثيق
هنا لا يبطل العموم وهو
اذن المالك بوضعها تحت
يد المرتهن وباقتناء الجلال
البلقي في وكيل برهن بالف
رهنة بالف وخمسائة بعدم
ضمانه لانه لم يتعد في عين الرهن
وفي مستاجر شيء فاسدا جره
جاهلا بالفساد بان الثاني
لا يضمن وتردد في ضمان

على القول بانه عارية لا على القول بانه ضمان فتأمل اه رشدي (قوله بما شئت) سياق في العارية ان المعتمد
في انتفع بما شئت انه يتقيد بالمعتاد في مثله فقياسه انه يتقيد هنا بما يعتاد رهن مثله عليه فليتامل سم على حجج
وقد يفرق بان الانتفاع في المعار بغير المعتاد يعود منه ضرر على المالك بخلاف الرهن باكثر من قيمته لا يعود
ضرر عليه إذ غاية ان يباع في الدين وما زاد على ثمنه باق في ذمة المستعير اه ع شر (قوله التظير فيه) اي فيما
في الجواهر من صحة رهنه باكثر من قيمته قول المتن (وكذا المرهون عنده) ولا يشترط شيء مما ذكر على قول
العارية اه مغني (قوله وكونه واحدا الخ) قد يتضمنه معرفة المرهون عنده فتأمل اه سم ولعل لهذا
اسقطه المغني وتسكف ع ش في منع التضمن بما فيه نظر (قوله زيد الخ) او فاسقا غير رهن من عدل لم
يصح الرهن اه ع ش (قوله على ما يحسنه الخ) وهو الاوجه سم نهاية (قوله او يعين له ولي محجور) قد يقال
وعكسه كذلك نظير مسألة الوكيل ويصور بمن به جنون منقطع اقيم عليه ولي يتصرف عنه في اوقات جنونه
ويتصرف هو بنفسه في اوقات افاقته اه سيد عمر اي وبمن طرأ عليه الجنون واقم عليه ولي يتصرف
عنه (قوله بطل) اي لم يصح ع ش وهو جواب فان خالف الخ رشدي (قوله كما لو عين له قدرا
فزاد) فانه يبطل في الجميع لاني الزائدة فقط نهاية ومغني (قوله في يد الراهن) اي ولو بعد انفكاكه سم و
ع ش (قوله او في يد المرتهن الخ) ولو اعتقه المالك فكاعتاق المرهون فينفذ قبل قبض المرتهن له مطلقا
وبعد من المورس دون المعسر ولو اتلفه انسان اقيم بدله مقامه كما قال الزركشي انه ظاهر كلامهم نهاية
ومغني قال غ ش (قوله مطلقا اي موسرا او معسرا) وقوله ولو اتلفه اي المعار للرهن وقوله اقيم بدله
مقامه اي بلا انشاء عقده (قوله عليها الخ) عبارة المغني على المرتهن بحال لانه امين ولا على الراهن على
قول الضمان لانه لم يسقط الحق عن ذمته ويضمنه على قول العارية اه (قوله اذا المرتهن الخ) علة لعدم
تضمن المرتهن (قوله ولم يسقط الخ) من السقوط وعلة لعدم تضمن الراهن اه ع ش وهو الظاهر
الموافق لما مر عن المغني خلافا لما في الرشدي من ان قوله ولم يسقط الخ معطوف على قول المتن فلا ضمان
اه (قوله ان رهن) اي المعير (فاسدا) اي رهنا فاسدا (قوله ياذن له فيه) اي في الرهن الفاسد (قوله
ولم يوجد) اي الاقباض عن رهن صحيح (قوله لترتب يده) اي ترتبا بمتنعنا اخذا من قوله الاتي ويرد الخ
اه سم (قوله ويرجع عليه) اي المرتهن على الراهن (قوله وكونها الخ) عطف على الفاسد اه كرى اي
والضمير للعين المرهونة ولعل المراد ان جعل كلام من الامر من المذكورين والا فلا يظهر وجه عدم الرجوع
بمجرد العلم بالامر الثاني فقط (قوله بعدم ضمانه) اي عدم ضمان الرهن الفاسد اه كرى اي لا
الراهن ولا المرتهن (قوله لانه لم يتعد) يقال عليه بل تعدى بتسليمه لذهو عن نوع من التسليم على هذا
الوجه اه سم (قوله وفي مستاجر الخ) عطف على في وكيل الخ و (قوله بان الثاني) على بعدم
ضمانه بحرف واحد مع تقدم الجور وكافي فوطم في الدار زيد والحجرة عمرو (قوله فاسدا) استجارا
فاسدا (قوله اجره) اي المستاجر المذكور (قوله بالفاسد) اي فساد الاجارة الاولى (قوله بان الثاني)
اي المستاجر الثاني (قوله وتردد الخ) من كلام البعض والضمير للجلال اه كرى (قوله ويرد الخ)
اي افتاء البعض اه كرى (قوله بانه لم ياذن الخ) ملاقاته للاحتجاج السابق ورد ذلك بهذا محل تأمل

(قوله انتفع به بما شئت) سياق في العارية ان المعتمد في انتفع بما شئت انه يتقيد بالمعتاد في مثله فقياسه انه
يتقيد هنا بما يعتاد رهن مثله فليتامل (قوله وكونه واحدا الخ) قد يتضمنه معرفة المرهون عنده فتأمل
(قوله على ما يحسنه بعضهم) وهو الاوجه (قوله فلو تلف في يد الراهن) شامل لما قبل الرهن ولما بعد انفكاكه
وعبارة العراقي في شرح البهجة اما لو تلف في يد الراهن قبل الرهن او بعده فانه يجب عليه ضمانه اه
وفي شرح مر ولو اعتقه المالك فكاعتاق المرهون فينفذ قبل قبض المرتهن له مطلقا وبعد من المورس
دون المعسر ولو اتلفه انسان اقيم بدله مقامه كما قال الزركشي انه ظاهر كلامهم (قوله لترتب يده) اي

الاول فاذا لم يضمن الثاني مع ان المالك لم ياذن صريحا بوضعه تحت يده فالمرتهن في مسئلتنا اولى لان المالك اذن في وضعه تحت يده ويرد بانه لم
ياذن في وضعه تحت يده الا بعد صحيح لم يوجد فانه حقه ضمان المرتهن كما تقرر وانما قاله الجلال فيه نظرا ووضح (و لا رجوع للمالك) (له) (بعدم)

قبض المرتن) والالفت فائدة هذا الرهن بخلافه قبل قبضه ادمم لزومه (فان حل الدين او كان حالاً ورجع المالك للبيع) لانه قد يفدى ماله (ويباع ان لم يقض) بضم اوله (الدين) من (٦٢) جهة الراهن او المالك او غيرهما كمنع اي يبيعه الحاكم وان لم ياذن المالك ولو ايسر

الراهن كما يطالب ضامن الذمة وان ايسر الاصيل (ثم) بعد بيعه (يرجع المالك) على الراهن (بما يبيع به) لانه لم يقض من الدين غير زاد ما يبيع به عن القيمة ونقص عنها لكن بما يتغابن به اذ يبيع الحاكم لا يمكن فيه اقل من ذلك (تنبيه) الغز شارح فقال لنسا مرهون يصح بيعه جزماً بغير اذن المرتن وصورته استعار شيئاً لغيره بشرطه ففعل ثم اشتراه المستعير من المعير بغير اذن المرتن وهذا الذي جزم به احتمال للبقين تردد بينه وبين مقابله من عدم الصحة ورجع هذا جمع ولم يبالوا بما قيل ان الجرجاني صرح بالاول لكن الحق انه الاوجه لان شراءه لا يضر المرتن بل يؤكد حقه لانه كان يحتاج لمراجعة المعير وربما عاقه ذلك وبشراء الراهن ارتفع ذلك ولو حكم شافعي برهن ثم استعاده الراهن فافلس او مات فحكم مخالف يرى قسمته بين الغرماء بما نفذان كان من مذهبه بطلانه بقبض الراهن حين افلس او مات بعد صحته لان هذه قضية طرات لم يتناولها حكم الشافعي لا تنافهما على الصحة والا

(قوله والالفت) الى التنبيه في المغني الا قوله او غيرهما الى وان لم ياذن والى الفصل في النهاية (قوله بخلافه قبل قبضه) والمرتن حينئذ فسخ بيع شرطه رهن ذلك ان جهل الحال واذا كان الدين مؤجلاً وقبض المرتن المعار فليس للمالك اجبار الراهن على فكهاه معنى (قوله لانه قد يفدى الخ) ولان المالك لو رهن عن دين نفسه لوجب مراجعته فلما اولى اه معنى (قوله لم يقض) بضم اوله وفتحته (قوله من ذلك) اي بما يتغابن به وان قضاه المالك انفك الرهن ورجع بما دفعه على الراهن ان قضى باذنه والا فلا رجوع له كالمو ادى دين غيره في غير ذلك فان انكر الراهن الاذن فشهد به المرتن للمعير قبل لعدم التهمة ويصدق الراهن في عدم الاذن لان الاصل عدمه ولو رهن شخص شيئاً من ماله عن غيره باذنه صح ورجع عليه ان يبيع بما يبيع به او بغير اذنه صح ولم يرجع عليه بشئ كمنظيره في الضامن فهما اه نهاية زاد المغني وان قضى من جهة الراهن انفك الرهن ورجع المالك في عين ماله اه (قوله الغز شارح) وهو العلامة الدميري اه نهاية (قوله بشرطه) اي عقد العارية للرهن او عقد رهن المعار له (قوله وهذا الخ) اي الصحة (قوله احتمال الخ) خبر وهذا الخ (قوله ورجع هذا) اي عدم الصحة اه كردى (قوله ان الجرجاني) لعل المراد به ابو العباس احمد بن محمد مصنف التحرير والمعاني والبلق والشافى مات راجعاً من اصبهان الى البصرة سنة ثنتين وثمانين واربعاً ثم قاله ابن الصلاح في طبقاته وابن سعد انتهى من طبقات الاسنوى وعدمه اهل جرجان جماعة كثيرة وصفهم بالتبحر في العلم اه ع ش (قوله بالاول) اي الصحة (قوله انه الاوجه) اي الاول اه كردى (قوله استعاده) بالدال اي اخذوه وان لم ياذن فيه المرتن اه (قوله بها) اي بالقسمة متعلق بقوله لحكم وقول ع ش اي الاستعادة لا يظفر له وجه (قوله من مذهبه) اي من مسائل مذهبه ويحتمل ان من بمعنى في ولو حذفه لكان اولى (قوله بطلانه) اي بطلان الرهن بقبض الراهن واستمراره بيده الى ان افلس او مات (قوله بعد صحته) اي صحة الرهن سيد عمر وكردى (قوله لان هذه) اي القسمة تعليل لقوله نفذ الخ اه ع ش (قوله لا تنافهما الخ) اي الشافعي ومخالفه وفي تقريره نظر ولعل المناسب تقديم هذه العلة على الاولى وابدال لان فيها بو او الحال (قوله وانما يتجه) اي ما ذكره ابو زرعة عبارة السكردى اي عدم تناول اه (قوله ان حكم) اي الشافعي وكذا قوله اذا حكم اه كردى (قوله بموجبه) اسم مفعول اي ما يوجب الرهن اه كردى عبارة ع ش اي اثار الرهن المترتبة عليه اه (قوله فيتناول ذلك) اي يتناول الحكم قضية القسمة اي فلا ينفذ حكم المخالف بها عبارة النهاية فلا تناوله لذلك حينئذ اه (قوله لانه) اي موجبه اه ع ش (قوله فيعم الاثار الموجودة الخ) هذا هو الذى كان شيخنا الشهاب الرملى يراه وافق به بعض اكابر العصر بعده سم ونهاية (قوله والتابعة) اي ومنها تقدم المرتن به عند تراحم الغرماء

(فصل في شروط المرهون به) (قوله في شروط المرهون به) الى قول المتن فلا يصح في النهاية (قوله ولزوم الرهن) اي وما يتبع ذلك كرامة الغاصب بالايديع عنده وبيان ما يحصل به الرجوع اه ع ش (قوله ليصح الرهن) دفع به ما يقال الشروط انما تكون للعقود والعبادات والمرهون به ليس واحداً منهما اه

ترقباً عن تعذر اخذ من قوله لا يتوعد (قوله لانه لم يتعد) يقال عليه بل تعدى بتسليمه اذ هو ممنوع من التسليم على هذا الوجه (قوله الغز شارح) هو الدميري (قوله ما اذا حكم بموجبه الى قوله فيعم الاثار الموجودة والتابعة) هذا هو الذى كان شيخنا الشهاب الرملى يراه وافق به بعض اكابر العصر بعده وقول كثير ممن ادركناه منتصر للعراقى ان ذلك خرج من المخالف مخرج الافتاء لا اعتبار به اذ لو نظرنا الى ذلك لما استقر غالب الاحكام شرح مر اقول وايضاً فالقروض كما هو ظاهر ان المخالف يرى حكمه المذكور حكماً حقيقياً ملزماً فكيف يقال انه خرج مخرج الافتاء مع كون حاكمه يعتقده حكم حقيقي فليتأمل (فصل في شروط المرهون به ولزوم الرهن)

ذكره ابو زرعة وانما يتجه ان حكم شافعي بالصحة اما اذا حكم بموجبه فيتناول ذلك لانه مذهبهم مذهبهم الاثار المراجعة، دة والتابعة (فصل) في شروط المرهون به، لزم المرهون به (شروط المرهون به) ليصح الرهن

(كونه ديناً) ولو زكاة أو
منفعة كالعمل في إجارة
الذمة لا مكان استيفائه ببيع
المرهون وتحصيله من ثمنه
لا إجارة العين لتعذر استيفائه
من غير العين وإن بيع
المرهون معيناً معلوماً قدره
وصفته فلو جهله أحدهما
أو رهن بأحد الدينين لم
يصح الرهن وقد يغني العلم
عن التعيين لأن الإبهام
بنالفيه ولو ظن ديناً فـرهن
أو أدى لبان عدمه لغا
الرهن والاداء وظن صحة
شرط رهن فاسد فـرهن
وتمدين في نفس الأمر صح
لوجود مقتضيه حينئذ قال
ابن خيران ولا يصح رهنك
هذا بما على من درهم إلى
عشرة بخلاف الضمان
وفيه نظر ظاهر وإن أقره
الزركشي إذا مؤثر هنا الجمل
والإبهام وهما متفتيات إذ
هذه العبارة مرادقة شرعاً
لقوله بتسعة مما على وهذا
صحيح بل نزاع فكذلك ما هو
بمعناه (ثابتاً) أي موجوداً
حالا ولا يغني عنه لفظ الدين
أذ لا يلزم من التسمية الوجود

عش قول المتن (كونه ديناً) أي في نفس الأمر لما يأتي من قوله وتمدن الخ اه عش (قوله ولو زكاة)
أي تعلقت بالذمة ويحمل القول بالمنع على عدم نقلها بها اه نهاية قال عش بان تلف المال بعد
التسكن من إخراج الزكاة لتسكن ديناً لتعلقها حينئذ بالذمة ثم إن انحصر المستحقون فواضح وإلا فهل
المراد أنه يجوز الرهن من كل ثلاثة فأكثر من كل صنف فيه نظراً من الإمام أو يمنع هنا سم على حج
أقول الظاهر أنه يجوز من كل ثلاثة ومن الإمام أيضاً لأن كلام الصنفين إذا قبض يرى الدافع فكان
الحق انحصر فيهم لكن في حاشية شيخنا الزبائدي أنه لا بد من حصر المستحق ليسكون المرهون به معلوماً دون
ما إذا تعلقت بالعين وعلى هاتين الحالتين يحمل الكلامان المتناقضان اه فاقم قوله لا بد من حصر المستحق
عدم الصحة في غير ذلك وقوله على عدم تعلقها أي بان كان النصاب باقياً فانها حينئذ تتعلق بعين المال
تعلق شركة اه عش عبارة المغني والاسنى والمعتمد الجواز بعد الحول كافي أصل الروضة لأن الزكاة قد
تجب في الذمة ابتداء كزكاة الفطر ودواماً بان يتلف المال بعد الحول وبتقدير بقائه فالتعلق به ليس على
سبيل الشركة الحقيقية لأن له أن يعطى من غيره من غير رضا المستحقين قطعاً فصارت الذمة كأنها منظور
إليها اه وقولها وبتقدير بقائه الخ يخالف لما في الشرح والنهاية (قوله أو منفعة) أي قوله وقدره في المغني
إلا قوله معيناً (قوله لتعذر استيفائه) أي العمل في إجارة العين (قوله وإن بيع المرهون) غاية لتعذر
الاستيفاء (قوله معيناً معلوماً) خبر بعد خبر لقول المتن كونه (قوله فلو جهله) أي الدين (قوله أو رهن) أي
المدين (قوله بأحد الدينين) أي من غير تعيين (قوله وقد يغني العلم الخ) أي إذا حذف التقيد بالقدر والصفة
إمامه فلا يجوز اتحاد الدينين قدر أو صفة فالرهن بأحدهما باطل مع العلم بقدره وصفته عش ورشدي
عبارة المغني أنها أي الشروط كونه معلوماً للعاقدين فلو جهله أو أحدهما لم يصح اه (قوله بنالفيه) أي
العلم (قوله لغا الخ) أي لتبين عدم الدين في نفس الأمر (قوله وظن صحة شرط الخ) أي ففي العلم بفساد
الشرط بالاولى وهذه المسئلة بسطها في الروض سم على حج اه عش (قوله رهن فاسد) قال في شرح
الارشاد كما إذا اشترى أو اقترض شيئاً من دأته بشرط أن يرهنه بما في ذمته فان البيع وان فسد للشرط لكن
الرهن صحيح لأنه صادف محلا سم على حج اه عش عبارة الرشدي صورته كافي شرح البهجة أن يكون له
على غيره دين فيبيعه شيئاً بشرط أن يرهنه بدينه القديم أو بهو بالجديد وحينئذ في قول الشارح مراد وظن
صحة شرط رهن فاسد مسامحة والعبارة الصحيحة أن يقال وظن صحة شرط في بيع فاسد ويجوز أن يكون
قوله فاسد وصفاً للشرط اه أقول يراد على كل من التصويرين أن الشيء المذكور فيهما لم يخرج عن ملك
الدائن فاما معنى صحته بدينه (قوله لوجود مقتضيه) أي مقتضى الرهن وسببه وهو الدين (قوله بخلاف
الضمان) فإنه يصح ويكون ضمناً لتسعة اه عش (قوله إذا مؤثر هنا) أي في فساد الرهن (قوله أذهذه
العبارة الخ) أن كانت العبارة بما على الخ بالميم أو بما على الباء وكان الذي عليه تسعة فقط أتضح ما أفاده اما
إذا كانت بما بالياء وكان ما عليه أكثر من تسعة فدعوى المرافقة لما ذكره محل تأمل وإن كان معنى من درهم
إلى عشرة تسعة أذ يصير قوله من درهم الخ يائناً لما قبله ولم يطابقه ولي تأمل فليحذر اه سيد عمر ويظهر أن كلا
من الباء ومن هنا بمعنى عن وإن ما على صادق لجميع دينه وبعضه فلا فرق بين العبارتين ولا بين كون ما عليه
تسعة أو أكثر (قوله ولا يغني عنه لفظ الدين الخ) لا يخفى أن حقيقة الدين متمول من عين أو منفعة متعلق

(قوله ولو زكاة) أي بان تلف المال ليسكون ديناً لتعلقها حينئذ بالذمة ثم انحصر المستحقون فواضح
وإلا فهل المراد أنه يجوز الرهن من كل ثلاثة فأكثر من كل صنف وفيه نظراً من الإمام أو يمنع هنا (قوله لأن
الإبهام الخ) قد يقال الإبهام بجامع العلم بالمعنى المذكور وهو علم القدر والصفة فلو رهن بأحد الدينين
المستويين قدر أو صفة المعلومين له صدق شرط العلم دون التعيين فلم يغن العلم عن التعيين فليتأمل فان
ذلك قد لا يراد على قوله قد يغني المقيد جزئية الاغناء (قوله وظن صحة) نفى العلم بفساد الشرط بالاولى وهذه
المسئلة بسطها في الروض (قوله رهن فاسد) قال في شرح الارشاد كما إذا اشترى أو اقترض شيئاً من دأته بشرط

بالذمة فلم يوجد التعلق بالفعل فاطلاق الدين عليه مجاز كاطلاقه على ماشية قرضه وهذا مراد من قال ان لفظه
 يغني عن الثبوت فقول الشارح لا يلزم من التسمية الوجود ان اراد الوجود الخارجى فسلم لكنه غير مراد
 وان غير بالثبوت لان الدين ليس من الموجودات الخارجية وان اراد لا يلزم من التسمية تحقق المعنى في نفس
 الامر عند اطلاق اللفظ فيحمل تامل كما علم مما تقرر وتسمية المعدوم معدوم ما صحيحة لتحقيق المعنى فحمل الذي هو
 العدم في نفس الامر عند اطلاق اللفظ اه سيد عمر (قوله معدوم) فيه نظر و فرق بين تسمية تدل على الوجود
 وتسمية لا تدل على الوجود بل على القدم سم على حجج اه ع ش (قوله لازما في نفسه) أى من طرفي الدائن
 والمدين ع ش (قوله بعد الخيار) وسيأتى الجواز به من الخيار ايضا سم ورشيدى (قوله وصفات الدين)
 كما تقول دين الكتابة غير لازم وثمن المبيع بعد انقضاء الخيار لازم والثبوت يستدعى الوجود في الحال اه
 كرى (قوله وان لم يوجد فحينئذ لا تلازم) محل تامل لما هو مقرر مشهور من ان اسم الفاعل ونحوه حقيقة
 في حال التلبس واما اطلاقه قبل فن مجاز الاول اه سيد عمر قول المتن (بالعين) اى بسبب العين الخ اه ع ش
 (قوله المضمونة) الى قوله وذلك في النهاية (قوله وألحق بها) اى العين المضمونة (قوله رده فورا) المراد
 بردها فور اعلام مال السكها وبعد اعلام سقط الوجوب ومع ذلك لا يصح الرهن بها لانها صارت كالوديعة اه
 ع ش (قوله وذلك) اى استحالة الاستيفاء (قوله ضمانها) اى العين (قوله لئلا يرد) بينا المفعل ونائب فاعله
 ضمير العين (قوله هو عليه) اى الضامن على الرد (قوله اما الامانة) اى الجعلية بقرينة ما مر اه رشيدى
 (قوله اما الامانة) الى قول المتن ولا يصح في النهاية (قوله وبه علم) اى بقوله اما الامانة الخ (قوله من مستعير
 كتاب الخ) فيه تجوز فان أخذ ليتنفع به لا يسمى استعارة فان الناظر مثلا لا يملك المنفعة حتى يعير اه ع ش
 (قوله وبه) اى بالطلان (صرح الماوردى) معتمدا ع ش (قوله بلزوم شرط الواقف ذلك) اى بصحة شرط
 الواقف ان لا يخرج الكتاب الا برهنه (قوله والعمل به) اى وجوب العمل بذلك الشرط (قوله مردود)
 خبر واقتناء القفال الخ (قوله هو) اى الراهن و (قوله كذلك) اى مستحقا ع ش والرشيدى (قوله وقال
 السبكي الخ) المعتمد بطلان الشرط المذكور مطلقا لا معمول على ما قاله السبكي نعم ينبغي امتناع اخراج الكتاب
 من محله حيث تاقى الانتفاع به فيه لان الشرط المذكور وان كان باطلا لكنه يتضمن منع الواقف اخرجه
 فيعمل به بالنسبة لذلك سم على حجج اه ع ش ورشيدى عبارة النهاية والمعنى واعلم ان محل اعتبار شرط عدم
 اخرجه وان الغينا شرط الرهن مالم تعمس الانتفاع به في ذلك المحل والاجاز اخرجه منه لموثوق به ينتفع به في
 محل اخر ويرده لمحله بعد قضاء حاجته كما أتى بذلك بعضهم وهو ظاهر اه قال ع ش قوله والاجاز اخرجه اى
 من غير رهن وعليه فلو خالف واضع اليد على الكتاب المذكور وأخذ رهننا وتلف عنده فلا ضمان لان حكم
 فاسد العقود كصحيحها في الضمان وعدمه مالوا نلفه فعليه الضمان بقدمته بتقدير كونه مملوكا وقوله في محل آخر
 اى ولو يعيد اعلى ما اقتضاه اطلاقه لكن الظاهر انه مقيد ببطلان شرط عدم اخرجه منه رعاية لغرض الواقف
 ما امكن فانه يكفى في رعاية غرضه جواز اخرجه لما يقرب من ذلك المحل وقد يشهد له ما لو اهدم مسجدا تعطل

ان يرهنه بما في ذمته فان البيع وان فسد للشرط اسكن الرهن صحيح لانه صادف محلا (قوله والالم يسم المعدوم
 معدوما) فيه نظر و فرق بين تسمية تدل على الوجود وتسمية لا تدل على الوجود بل على القدم (قوله بعد
 الخيار) وسيأتى الجواز به من الخيار ايضا (قوله واجرة قبل استيفاء المنفعة) قال في الروض ويصح
 بالاجرة قبل الانتفاع في اجارة العين قال في شرحه وخارج باجارة العين المصرح بها من زيادته الاجرة في اجارة
 الذمة لعدم لزومها انتهى ولا يخفى اشكال قوله لعدم لزومها فليتأمل فيه (قوله وقال السبكي الخ) المعتمد
 بطلان الشرط المذكور مطلقا ولا يعول على ما قاله السبكي نعم ينبغي امتناع اخراج الكتاب من محله حيث
 تاقى الانتفاع به فيه لان الشرط المذكور وان كان باطلا لكنه يتضمن منع الواقف اخرجه فيعمل به بالنسبة
 لذلك وعبارة شرحه مر و اعلم ان محل اعتبار شرط عدم اخرجه وان الغينا شرط الرهن مالم تعمس الانتفاع به
 في ذلك المحل والاجاز اخرجه منه لموثوق به ينتفع به في محل اخر ويرده لمحله عند قضاء حاجته كما أتى بذلك

(لازما) في نفسه كضمن
 المبيع بعد الخيار دون دين
 الكتابة فاللزوم ومقابله
 وصفان للدين في نفسه وان
 لم يوجد فحينئذ لا تلازم بين
 الثبوت واللزوم وسواء
 وجد معه استقرار كدين
 قرض واتلاف ام لا كضمن
 مبيع لم يقبض واجرة قبل
 استيفاء المنفعة (فلا يصح)
 الرهن (بالعين) المضمونة
 كالماخوذة بالسوم او البيع
 الفاسد و (المغصوبة
 والمستعارة) وألحق بها
 ما يجسب رده فورا
 كالامانة الشرعية (في
 الاصح) لانه تعالى ذكر
 الرهن في المداينة ولا استحالة
 استيفاء تلك العين من ثمن
 المرهون وذلك بخلاف
 لغرض الرهن من البيع
 عند الحاجة وانما صح
 ضمانها لئلا يحصل
 المقصود بردها لقادره
 عليه بخلاف حصولها من
 ثمن المرهون فانه متعذر
 فيعدم حبسه لا الى غاية اما
 الامانة كالوديعة فلا يصح
 بها جزم ما وبه علم بطلان ما
 اعتقد من اخذ رهن من
 مستعير كتاب موقوف وبه
 صرح الماوردى واقتناء
 القفال بلزوم شرط الواقف
 ذلك والعمل به مردود بانه
 رهن بالعين لا سيما وهي غير
 مضمونة لو تلفت بل تعد
 وبان الراهن أحد
 المستحقين وهو لا يكون

إن عني الرهن^١ الشرعي فباطل أو اللغوي وأراد أن يكون المرهون تذكرة صح وإن جعل مراده احتمال بطلان الشرط حمل على الشرعي فلا يجوز أخرجه برهن لتعذره ولا بغيره لخالفته للشرط أو لفساد الاستثناء فساكنه قال لا يخرج مطلقا وشرط هذا صحيح لأن خروجه مظنة ضياعه واحتمل صحته حمل على اللغوي وهو الأقرب تصحيحا للكلام ما أمكنه واعترض (٦٥) الزركشي مارجحه بأن الأحكام

الشرعية لا تتبع اللغة وكيف

يحكم بالصحة مع امتناع حبه شرعا فلا فائدة لها واجيب عنه بأنه إنما عمل بشرطه مع ذلك لأنه لم يرخص بالانتفاع به إلا بإعطاء الأخذ وثيقة تبعه على إعادته وتذكره به حتى لا ينسأه وإن كان ثقة لأنه مع ذلك قد يتباطى في رده كما هو مشاهد وتبع الناظر على طلبه لأنه يشق عليه مراعاتها وإذا قلنا بهذا فالشرط بلوغه بماله أو ما يمكن بيعه على ما بحث لا يبعث على ذلك الاحتياط (ولا) يصح الرهن (بما) ليس بثابت سواء وجد سبب وجوبه كنفقة زوجته في الغد أم لا كرهته على ما (سيقرضه) أو سيشتريه لأنه وثيقة حق فلا تقدم عليه كالشهادة (و) قد يغتفر تقدم أحد شقي الرهن على ثبوت الدين لحاجة التوثيق كما (لو) قال أقرضتك هذه الدراهم وأرهننت بها عبدك هذا أو الذي صفته كذا (فقال) أقرضت ورهننت وقال بعتك بكذا وأرهننت بمنه هذا (الثوب) أو ماصفته كذا (فقال) اشتريت ورهننت صح في الأصح لجواز شرط الرهن في ذلك

الانتفاع به ولم يرجع عوده حيث قالوا تصرف غلته لأقرب مسجد إليه ولا بد مع ذلك من رعاية المصلحة في إخراج ما جرت به العادة في إخراج الكتب من إعطاء نحو كراسة لينتفع بها أو يعيدها ثم يأخذ بدلها فلا يجوز إعطاء الكتاب بتمامه حتى لو كان محبوا كما ينبغي جواز فك الحبيكة لأنه أسهل من إخراج جملة الذي هو سبب لصياعه وعليه فلو جرت العادة بالانتفاع بجملة كالمصحف جاز أخرجه وعلى الناظر تعهد في طلب رده أو نقله إلى من ينتفع به وعدم قصره على واحد دون غيره ومثل المصحف كتب اللغة التي يحتاج من يطالع كتابه إلى مراجعة مواضع بترقرق فيها لأنه لا يتأتى مقصوده بأخذ كراسة مثلاً مع شؤ (بتقدير كونه الخ) لا حاجة إليه (أن عني) أي قصد الوقف بشرط الرهن (قوله للشرط) أي لما تضمنه الشرط المذكور من منع الإخراج (قوله أو لفساد الاستثناء) أي قول الواقف لأبهرن ولعل أو بمعنى بل أو لتتويع التعبير (وشرط هذا) أي عدم الإخراج مطلقا (واحتمل الخ) عطف على احتمال بطلان الخ (قوله مارجحه) أي من أن الأقرب صحته وحمله على اللغوي أه معنى عبارة عني أي صحة الشرط أه معنى فيما إذا أراد اللغوي أو جعل مراده (قوله حبه) أي المرهون (قوله فلا فائدة لها) أي للصحة (قوله واجيب عنه الخ) أي فيكون الشرط صحيحا معمل به لكن قال سم ما تقدم أه عني واعتمد شيخنا الجواب المذكور وفاقا للشارح والنهاية (قوله مع ذلك) أي مع إرادة المعنى اللغوي حيث علم أنه أراد أه وأحل عليه حيث جعل مراده أه عني (قوله وتذكره به حتى لا ينسأه) كان الأولى تقديمه على قوله تبعه على إعادته (قوله مع ذلك) أي كونه نفقة (قوله وتبعث الخ) عطف على تبعته (قوله مراعاتها) أي العين المرهونة (قوله وإذا قلنا بهذا) أي بالعمل بشرطه (قوله على ذلك) أي الإعادة (قوله كرهته على ما سيقرضه) أي رهن شخص على ما سيقرضه شخص آخر ولو قال المصنف سيقرضه لكان أحسن عبارة شرح المنهج سيثبت بقرض أو غيره أه وهي حسن (سيشتريه) لعل المراد بضمن ما يشتريه سم على حج أه عني عبارة السيد عمر الظاهر سيشتري به لعله على تقدير مصاف أو من باب الخلاف والإيصال (قوله وقد يغتفر الخ) الفرض استثناء من اشتراط كون المرهون به ديناً تابتاً إذ المفهوم منه أنه ثلث قبل صيغة الرهن أه عني (قوله أحدثت الرهن الخ) فديقال بل شقاه جميعاً في صورة القرض بناء على أنه إنما يملك بالقبض إذ مقتضى توقف الملك على القبض توقف الدين عليه إذ كيف ثبت بدون الملك فليتامل أه سم على حج وباتى مثله في المن إذا شرط البيع الخيار للبائع أو له بل وكذا لو لم يشترط بناء على أن الملك في زمن خيار المجلس موقوف وهو الراجح أه عني (قوله لجواز شرط) أي المتن في المعنى الأقوله وفارق إلى قال القاضي (قوله في ذلك) أي القرض والبيع (قوله لا يبي) أي المشتري أو المدة ترضي المعلومين من المقام أي بخلاف المزج فلا يتمكن فيه من عدم الوفاء لبطلان العقد حينئذ بعدم توافق الإيجاب والقبول (قوله بخلاف البيع والكتابة) أي فإن الكتابة ليست من مصالح البيع أه عني ولعل الأولى العكس (قوله قال القاضي ويقدر في البيع الخ) عبارة شرح الروض قال القاضي في صورة البيع ويقدر الخ أه رشيدى (قوله عقبه) أي البيع (قوله في البيع الضمى) كما لو قال اعتق عبدك عني

بعضهم وهو ظاهر انتهى (قوله لا تتبع اللغة) فديقال ليس في هذا تبعية الأحكام الشرعية لغة بل غاية ما فيه حمل اللفظ على معناه اللغوي وهو غير عزيز في الشرع (قوله أو سيشتريه) لعل المراد أو بضمن ما يشتريه (قوله أحدثت الرهن) فديقال بل شقاه جميعاً في صورة القرض بناء على أنه إنما يملك بالقبض إذ مقتضى توقف الملك على القبض توقف الدين عليه إذ كيف ثبت بدون الملك فليتامل الآن يصور ذلك بما إذا وقع القبض بين الشقيين بأن عقب قوله أقرضتك هذه الدراهم بتسليمها له وقد يمنع ملكها بها التسليم قبل تمام

(٩ - شرواني وابن قاسم - خامس) فزجه أولى لأن التوثيق فيه أكد إذ قد لا يفي بالشرط وفارق بطلان كاتبتك بكذا وبعثتك هذا بدينار فقبلاهما بأن الرهن من مصالح البيع والقرض ولهذا جاز شرطه فيهما مع امتناع شرط عقد في عقد بخلاف البيع والكتابة قال القاضي ويقدر في البيع وجوب الثمن وانعقاد الرهن عقبه كما يقدر الملك بالبيع للتمسك في البيع الضمى أه

والذي يتجه انه لا يحتاج لذلك هنا (٦٦) لاغتفار التقدم فيه الحاجة كما تقرر بخلاف ذلك فانه لا بد منه فيه واستفيد من صنيع

بكذا فيقدر الملك له ثم يعتق عليه لاقتضاء العتق تقديم الملك اه كرى (قوله والذي يتجه الخ) يؤيده ان ما قال القاضي لا ياتي نظيره في صورة القرض بناء على انه انما يملك بالقبض قبله لا يكون واجبا وان قدر تقدم العقد بل وان وجد بالفعل فليتامل اسم (قوله لذلك) اي لتقدير دخوله في ملكه و (قوله كما تقرر) اي في قوله وقد يعتذر الخ اه ع ش (قوله الرهن) الى قول المتن ولا يلزم في النهاية (قوله لا انتهاء الامراخ) اي لان الامر فيه يصير الى اللزوم اه ع ش (قوله اذ لها) انظره وقوله فسخها ولها في مدة الخيار فسخ البيع اه سم اقول قوله ولها الخ مقيد بقول الشارح الا في رعله الخ) عبارة المغنى ولا يجعل الجمالة قبل القران من العمل لان لها فسخها متى شاء فان قيل الثمن في مدة الخيار كذلك مع انه يصح كاسياني اجيب بان موجب الثمن البيع وقد تم بخلاف موجب الجعل وهو العمل اه وهي سالمة عن الاشكال (قوله لانه يؤل) الى المتن في المغنى (قوله يؤل الى اللزوم) اي يصير بعدمدة الخيار لازما بالفعل اه ع ش (قوله كما تقرر) اي في قوله لان المقصود منه الدوام اه ع ش (قوله ليكون الخيار للمشتري وحده) قال في شرح العباب وخرج بخياره لمشتري خيارهما لانه موقوف وخيار البائع لانه باق على ملك المشتري كما مر ولذلك قال المتولي لا ينفذ الرهن في هاتين الحالتين بخلاف وان اذن له البائع اه سم (قوله وحده) ظاهره عدم تبين الصحة اذا كان لها وتم اه سم (قوله ولا يباع المرهون الا بعد انقضاء الخيار) اي بان كان الثمن حالا او مؤجلا وتوافقا على بيعه ثم تعجيله لكن بشرط ان لا يجعل الاذن مشروطا بارادة التعجيل بل يتوافقان على البيع حالا ثم بعد البيع يعجله له كما يؤخذ من قول المصنف الا في آخر الفصل ولو اذن في بيعه ليعجل المؤجل من ثمنه لم يصح اه ع ش (قوله تركيه) اي تهرب المصنف في قوله وبالدين رهن بعد رهن اه رشيدى (قوله بما لا يصح) اعلم ان المعروف امتناع تقديم معمول المصدر وان كان ظرفا او جارا ويجرورا وجوزه بعض النحاة اذا كان ظرفا او جارا ويجرورا وحيثما فاعترض اعتراض الاسنوى بانه لا يصح تساهل لا ينبغي بل اللائق دفعه بتخريج قول المصنف على القول بجواز ذلك ولعله لم يحرم المسئلة هذا وفي شرح بان سعاد لابن هشام ان كان المصدر ينحل بان والفعل امتنع التقديم مطلقا والاجاز مطلقا ثم قال وكثير من الناس يذهل عن هذا فيمنع مطلقا هو لعل استثناء الظرف ونحوه عند بعضهم على الشق الاول اه سم وقوله ينحل بان والفعل اي فعله فاعترض الاسنوى متوجه على المتن لان ما هنا منه وان كان اطلاقا المنع ممنوعا رشيدى وع ش (قوله هو جائز) اي التركيب وكان الاولى تقديم لفظة هو على قوله بتقدير الخ بل الاخصر الاسك اذ تعلق بالدين برهن جائز لانه الخ (مفعول ثان) الى قوله ومكره في المغنى الا قوله مع اذنه الى قوله

العقد الا ان يقال يكفي ملكه بعد تمام العقد وصدق انه لم يتقدم الا احد الشقين (قوله والذي يتجه الخ) يؤيده ان ما قاله القاضي لا ياتي نظيره في صورة القرض لان القرض انما يملك بالقبض قبله لا يكون واجبا وان قدر تقدم العقد بل وان وجد بالفعل فليتامل (قوله اذ لها) انظره وقوله فسخها ولها في مدة الخيار فسخ البيع (قوله ليكون الخيار للمشتري وحده) قال في شرح العباب وخرج بخيار المشتري خيارهما لانه موقوف وخيار البائع لانه باق على ملك المشتري كما مر ثم ولذلك قال المتولي لا ينفذ الرهن في هاتين الحالتين بخلاف وان اذن البائع انتهى وفي نفيه الخلاف نظر كيف ونم قول انه ليس باقيا على ملك المشتري فعليه يصح الرهن انتهى (قوله وحده) ظاهره عدم تبين الصحة اذا كان الخيار لها ونم (قوله تركيه بما لا يصح) اعلم ان المعروف امتناع تقديم معمول المصدر وان كان ظرفا او جارا ويجرورا وجوزه بعض النحاة اذا كان ظرفا او جارا ويجرورا وحيثما فاعترض اعتراض الاسنوى بانه لا يصح تساهل لا ينبغي بل اللائق دفعه بتخريج تركيب المصنف على القول بجواز ذلك ولعله لم يحرم المسئلة هذا وفي شرح بان سعاد لابن هشام ان كان المصدر ينحل بان والفعل امتنع التقديم مطلقا والاجاز مطلقا قال وكثير من الناس يذهل عن هذا فيمنع مطلقا انتهى ولعل استثناء الظرف ونحوه عند بعضهم على الشق الاول (قول المصنف ويجوز ان يرهنه المرهون

المتن ان الشرط وقوع احد شقي الرهن بين شقي نحو البيع والاخر بعدهما فيصح اذا قال بعني هذا بكذا ورهنت به هذا فقال بعث وارتهنت (ولا يصح) الرهن بغير لازم ولا آيل للزوم وان كان ثابتا لانه لا فائدة في الترتيق بدين يتمكّن المدين من اسقاطه فلا يصح (بنجوم الكتابة ولا يجعل الجمالة قبل الفراغ) وان شرع في العمل بخلافه بعد الفراغ للزومه حينئذ (وقيل يجوز بعد الشروع) لا انتهاء الامر فيه الى اللزوم كالثمن في مدة الخيار ويرد بان الاصل في البيع للزوم لان المقصود منه الدوام ولا كذلك الجمالة اذ لها قبل تمام العمل فسخها فيسقط به الجعل وان لزم الجعل بفسخه وحده اجرة المثل (ويجوز) الرهن (بالثمن في مدة الخيار) لانه يؤل الى اللزوم مع انه الاصل في وضعه كما تقرر ومحل ان ملك البائع الثمن ليكون الخيار للمشتري وحده كما مر ولا يباع المرهون الا بعد انقضاء الخيار (و) يجوز (بالدين) الواحد (رهن بعد رهن) وان اختلف جنسهما واعتراض الاسنوى تركيه بما لا يصح اذ بتقدير تعلق بالدين برهن هو جائز

وقوله والاذن قول المتن (بدن آخر) مع بقاء رهنة الاول نهاية ومعنى واسنى زاد سم قال الشارح في شرح العباب ويؤخذ من التقييد ببقاء رهنية الاول انه قبض فقبل قبضه يجوز الرهن الثاني كما في البيان كما في القبط واعتمده الرمي ويوجه بان الرهن جائز من جهة الراهن اقباضه من الثاني ففسخ الاول انتهى قلت بل نفس الرهن الثاني ففسخ كما سنبينه فيما يأتي اه وبه يظهر عدم صحة ما استظهره ع ش مما نصه ان ظاهره اى المتن ولو قبل القبض وهو ظاهر ويوجه ببقاء عقد الرهن وبان له طريقا الى جعله رهنا بالدين بان يفسخ العقد الاول وينشئ رهنه بهما اه (قوله وإن وفي الخ) غاية قوله باذن الراهن ظاهره وإن كان قادرا وفي شرح الروض وكذا لو انفق عليه باذن المالك كما نقله الزركشى عن القاضي ابي الطيب والرويانى ثم قال وفيه نظر إذا قدر المالك على الاتفاق إذ لا ضرورة بخلاف الجنابة وسبقه الى نحو ذلك السبكي والوجه حمل ذلك على ما اذا عجز اه وقديمي قولنا ظاهره الخ بناء على حمل قوله لنحو غيبة الراهن او عجزه على النشر المرتب اه سم وقال ع ش قوله باذن الراهن قيد في المسئلتين وقال فيه سم على حجب ظاهره ولو كان قادرا ثم قال والوجه حمل ذلك على ما اذا عجز اه والا قرب الاول وبه جزم شيخنا الزياى في حاشيته وسم ايضا على المنهج عن م راهو ويؤفقه قول المغنى مانصه لو جنى الرقيق المراهون فقد بالمرتبه باذن الراهن ليكون رهنا بالدين والفداء جاز لانه من مصالح الرهن لتضمنه استبقاءه ومثله لو انفق المرتبه على المراهون باذن الحاكم لعجز الراهن عن النفقة او غيبته ليكون رهنا بالدين والنفقة وكذلك لو انفق عليه باذن المالك كما قاله القاضي ابو الطيب والرويانى وإن نظر فيه الزركشى اه (قوله او الحاكم) لعلمه راجع لقوله وانفق الخ فقط (قوله او عجزه) اى الراهن عن النفقة (قوله أيضا) أى كالدائن كرى (قوله لأن فيه) أى فيما ذكر من الفداء والاتفاق (قوله من جهة الراهن) الى قوله كما قال فى النهاية الا قوله وكعكسه وقوله من وقت الاذن (قوله من جهة الراهن) اى امان من جهة المرتبه لنفسه فلا يلزم فى حقه بحال نهاية ومعنى اى اما لو ارتهن لغيره كطفلة فليس له الفسخ لما فيه من التفويت على الطفل ع ش قول المتن (الا قبضه) اى فللراهن الرجوع فيه قبل القبض نهاية ومعنى (قوله او قبضه) (فرع) لو اقبضه المراهون ولم يقصدانه عن الرهن فوجهان بلا ترجيح قال م راهو والمعتد أنه لا يقع عن الرهن سم عن منهج أى ويكون أمانه فى يد المرتبه يجب رده متى طلبه المالك وينبغى تصديق المالك فى كونه لم يقصد اقباضه عن جهة الرهن لانه لا يعرف الا منه اه ع ش (قوله مع إذنه الخ) يغنى عنه قول المصنف الا فى الاظهر الخ (قوله ان كان المقبض غيره) قد يقضى انه لا بد من قبض مع إذنه الراهن للمرتبه فى القبض مع انه سياتى فى النهاية والمغنى ما يشعر بانه عند اذن الراهن للمرتبه فى القبض يكفى قبض المرتبه ولا يحتاج الى اقباض فليتأمل اه سيد عمر وهذا مبنى على ان ضمير غيره الراهن وليس كذلك بل هو للمرتبه وان قول الشارح ان كان الخ احترازا عما إذا كان الراهن اصل المرتبه كما يأتى فى شرح والاظهر الخ (قوله عقد ارفاق الخ) اى عقد تبرع لا يحتاج الى القبول فلا يلزم الا بالقبض كالقرض اه مغنى (قوله لم يجبر عليه) اى الاقباض ع ش (قوله بمن يصح عقده) اى الرهن (جعل الضمير للمفعول) فلزم خلوا الجملة عن ضمير من يحتاج الى تقديره اى منه واعلم انه قد

عنده بدن آخر) قال فى شرح الروض وغيره مع بقاء رهنية الاول قال الشارح فى شرح العباب ويؤخذ من التقييد ببقاء رهنية الاول انه قبض فقبل قبضه يجوز الرهن الثاني كما فى البيان كما فى القبط واعتمده الرمي ويوجه بان الرهن حينئذ جائز من جهة الراهن اقباضه الثاني ففسخ الاول انتهى قلت بل نفس الرهن الثاني ففسخ كما سنبينه فيما يأتى (قوله فهو نقص) هلا جاز بهن المرتبه لانه المتضرر (قوله باذن الراهن) ظاهره وان كان قادرا فى شرح الروض وكذا لو انفق عليه باذن المالك كما نقله الزركشى عن القاضي ابي الطيب والرويانى ثم قال وفيه نظر إذا قدر المالك على الاتفاق إذ لا ضرورة بخلاف الجنابة وسبقه الى نحو ذلك السبكي والوجه حمل ذلك على ما اذا عجز انتهى وقديمي قولنا ظاهره الخ بناء على حمل قوله لنحو غيبة الراهن او عجزه على النشر المرتب (قول المصنف بمن يصح عقده اى الرهن) جعل الضمير المضاف

(عنده بدن آخر) موافق
لجنس الاول أولا (فى
الجديد) وإن وفى بالدين
وفارق ما قبله بان ذاك شغل
فارغ فهو زيادة فى التوثيق
وهذا شغل مشغول فهو
نقص منها نعم لو فدى المرتبه
مرهونا جنى وانفق عليه
باذن الراهن او الحاكم
لنحو غيبة الراهن او عجزه
ليكون مرهونا بالفداء او
الدمية ايضا صح لان فيه
مصلحة حفظ الرهن (ولا
يلزم) الرهن من جهة الراهن
(الا) باقباضه أو قبضه
اى المرتبه نظير ما مر فى
البيع مع إذنه له فيه ان
كان المقبض غيره لقوله
تعالى فلهن مقبوضة ولانه
عقد ارفاق كالقرض ومن
ثم لم يجبر عليه ولا يصح
القبض والاذن والاقباض
(من يصح عقده) اى الرهن
فلا يصح من نحو صبي
ومجنون ومجور ومكره
لا تتفاء اهليتهم ولا من
وكيل راهن

جن أو أضحى عليه قبل إقباض وكيله ولا من مرتين أو أكثر له الرهن أو أقبضه لغيره ذلك قبل قبضه وأورد عليه غير الماذون فانه نصح وكالته في القبض مع عدم صحة عقده الرهن وكذا (٦٨) سفيه ارتهن وليه على دينه ثم اذن له في قبض الرهن ويجاب بانه ذكر الاول بالمفهوم كما يعا

من قوله ولا عبده والثاني ان سلم ما ذكر فيه تعين كونه بمحضرة الولي وحيث أنه في الحقيقة فلا يرد وقد لا يلزم وان قبض لكن لما رضى فلا يرد كالمو شرط في بيع واقبضه في المجلس فله حيث قد فسخ الرهن بفسخ البيع (ونجى فيه النيابة من الطرفين كالعقد لكن لا يستتبع المرتن في القبض (راهن) ولا وكيله في الاقباض كعكسه لا متناع اتحاد القابض والمقبض ومن ثم لو كان الرهن وكلا في الرهن فقط فله كالمرتن في القبض او عقد ولي الرهن فرشد المولى ثم وكل المرتن المولى في القبض جاز اذ لا اتحاد حيث اذ لان الرشد المقتضى لانزاله ابطال تسميته لان راهن (ولا عبده) ولو ما ذونا وام ولد لان يده كيده (وفي الماذون) له في التجارة (وجه) لا افراده باليد والتصرف كالمكاتب ويرد بالزوم من جهة السيد في المكاتب بخلاف الماذون (ويستتبع مكاتبه) كتابة صحيحة لاستقلاله باليد والتصرف كالاجنبي ومبعضا وقبضه لانه في نوبته (ولو رهن ودبعة عند مودع او مفعو باعند غاصب) او مستعار عند مستعير او رهن

يقال إن وقعت من على القابض فكيف يكون من محترضا قوله ولا من وكيل راهن أو على المقبض فكيف يكون من محترضا قوله ولا من مرتين الخ وكيف يورد عليه وكذا سفيه الخ اه سم بحذف ولك ان تقول ان من واقعة على مطلق الشخص كما يدل عليه قول الشارح وإنما يصح القبض الخ وعبارة الرشد في قوله اي الرهن فيه إخراج الضمير من ظاهره لكن لا بد منه لصحة الحكم إلا انه كان عليه زيادة لفظ منه عقب قول المصنف يصح كما صنع الجلال المحلى اي الخطيب اه (قوله جن الخ) اي الراهن (قوله واقبضه الخ) فيه تامل (قوله فطره) اي الراهن (واورد عليه) اي على المتن جمعا (قوله غير الماذون) كان المراد غير الماذون المملوك لغير الراهن سم (قوله من قوله ولا عبده) كان المراد ان قوله ولا عبده يفهم صحة استئابة عبده غيره فيفيد صحة قبض عبده اه سم (قوله كعكسه) لان الراهن لو قال للرتن وكلتك في قبضه لنفسك لم يصح فان قيل اطلقوا انه لو اذن له في قبضه صح وهو انابة في المعنى اجيب بان اذنه اقباض منه لا توكيل اه معنى (قوله ذكر الاول) هو قوله غير الماذون الخ (قوله والثاني) هو قوله وكذا سفيه الخ اه ع ش (قوله وقد لا يلزم) اي الرهن اه كردى (قوله فله الخ) اي الراهن قول المتن (راهن) ظاهره وان وكل في الاقباض وهو ظاهر لان يد وكيله كيده فكان قابضا ومقبضا اه سم (قوله ولى) فاعل عقد والرهن مفعوله (قوله فرشد المولى) اي او عزل هو اي المولى اه نهاية (قوله لا نزاله) اي المولى قول المتن (ولا عبده) يفيد ان عبده غيره يجوز استئبته كما مر عن سم (قوله كتابة صحيحة) اخرج الفاسدة وكأنه لضعف الاستقلال فيها اه سم (قوله ومبعضا الخ) عبارة المعنى والنهاية ومثله المبعوض ان كان بينه وبين سيده مهايأة وقع القبض في نوبته وان وقع التوكيل في نوبة السيد ولم يشترط فيه القبض في نوبته اه قول المتن (ولو رهن الخ) اي رهن ماله بغيره منه كان رهن ودبعة الخ نهاية ومعنى (قوله او مستعارا عند مستعير) اي او مؤجرا عند مستاجر او مقبوضا بسوم عند مستام اه معنى زاد النهاية او ما خوذ بابيع فاسد عند اخذه اه (قوله اورهن اصل من فرعه) أى تولى الطرفين باشترايه شيئا من فرعه لنفسه ثم ارتهن شيئا من ماله لفرعه و (قوله وارتهن له) الضمير المحرور يرجع الى الاصل اي ارتهن الاصل من الفرع لنفسه ان باعه شيئا وارتهن من ماله شيئا لنفسه اه كردى (قوله من فرعه) اي المحجور اه سم قول المتن (امكان قبضه) اي ذهابه اليه اه كردى (قوله من وقت الاذن) عبارة المعنى وابتداء من امكان القبض من وقت الاذن فيه اي القبض لا العقد اي عقد الرهن اه (قوله مع النقل والتخلى) اي مع زمن النقل او زمن التخلى اه كردى (قوله مع النقل والتخلى) ان اراد مع زمن امكان النقل والتخلى فلا حاجة اليه لدخول النقل والتخلى في القبض فاعتبار معنى زمن امكان قبضه اعتبار زمن امكان النقل والتخلى وان

اليه عقد للمفعول فيلزم خلو الجملة عن ضمير من ويحتاج الى تقديره اي منه فان قلت يضمم الفاعل في المصدر اي عقد فلا حاجة للتقدير قلت المصدر الذى يتحمل الضمير هو الاقنى بدلا من اللفظ بفعله وتقدم هنا ليس كذلك فليتأمل واعلم انه قد يقال ان وقعت من على القابض فكيف يكون من محترضا قوله ولا من وكيل راهن او على المقبض فكيف يكون من محترضا قوله ولا من مرتين الخ وكيف يورد عليه وكذا سفيه الخ وعبارة المحرر فصل لا يلزم الا بالقبض وانما يصح ممن يصح منه العقد اه وهى ظاهرة في وقوع من على القابض (قوله غير الماذون) كان المراد غير الماذون المملوك لغير الراهن (قوله من قوله ولا عبده) كان المراد ان قوله ولا عبده يفهم صحة استئابة عبده غيره فيفيد صحة قبض عبده غيره (قول المصنف راهن) ظاهره وان وكله في الاقباض وهو ظاهر لان يد وكيله كيده فكان قابضا ومقبضا (قول المصنف مكاتبه) ومثله المبعوض ان كان بينه وبين سيده مهايأة وقع القبض في نوبته وان وقع التوكيل في نوبة السيد ولم يشترط فيه القبض في نوبته كما في شرح الروض مر (قوله كتابة صحيحة) اخرج الفاسدة وكأنه لضعف الاستقلال فيها (قوله من فرعه) اي المحجور (قوله مع النقل والتخلى) ان كان المراد مع وجود النقل والتخلى

اصل من فرعه او ارتنه له (لم يلزم) هذا الرهن (مالم يعض زمن امكان قبضه) من وقت الاذن مع النقل والتخلى نظير ما مر في البيع لان اراد

أراد مع وجود الثقل والتخلى بالفعل فهذا لا يعتبر هنا لأن العين في يد المرتن فيكتفي في القبض بمضى الزمن
 اه سم عبارة النهاية عقب قول المتن زمن إمكان قبضه أي المرون كنظير في البيع لأنه لو لم يكن في يده لكان
 اللزوم متوقفا على هذا الزمن وعلى القبض لكن سقط القبض إقامة لدوام اليد مقام ابتدائها فبقي اعتبار
 الزمن فان كان الرهن حاضرا اعتبر في قبضه مضى زمن يمكن فيه نقله إن كان منقولاً وإن كان عقاراً اعتبر مقدار
 التخلى وإن كان غائباً فان كان منقولاً اعتبر فيه مضى زمن يمكن فيه المضى اليه ونقله ولا اعتبر مضى زمن يمكن
 المضى فيه اليه وتخليته ولو اختلفا في الاذن أو في انقضاء هذه المدة فالقول للراهن اه (قوله ولا يشترط ذهابه
 اليه) وهو الأصح نهاية ومعنى (قوله في غير الولي الخ) عبارة النهاية والمعنى ولورهن الأب ماله عند طفله أو
 عكسه اشترط فيه مضى ما ذكره قصد الأب قبضاً إذا كان مرتبها واقباضاً إذا كان رهنها كالأذن فيه اه قال
 الرشدي قوله روم وقصد الأب الخ قضيته أنه لا يشترط قصده الاقباض في الولي ولا القبض في الثانية والظاهر
 أنه كذلك فليراجع اه قال سيد عمر ينبغي ان يكتفي بالقصد ايضاً فيما إذا وهب ماله لطفله وهذه تقع كثيراً
 في النوازل فليتنبه لها اه (قوله أي الراهن) إلى التنبيه في النهاية وكذا في المعنى لا قوله وتوجه لإياها قول
 المتن (في قبضه) أي المرون (قوله عنه) أي عن جهة الرهن فكان الأولي التأكيد قول المتن (ولا يبرئه) أي
 الشخص الذي يده شيء مضمون ضمان يده من المغصوب والمعارو والمستام والمقبوض بالشراء الفاسد وما
 عدا هذه الأربعة يضمن بالمقابل حقني اه بغير معنى قول المتن (ولا يبرئه ارتنائه) الضمير ان راجعاً إلى
 الغاصب وقول الشارح (وتوكيله) أي توكيل المالك الغاصب في التصرف في المغصوب ببيع أو هبة أو
 غيرهما و (قوله وقراضه عليه) أي قراض المالك مع الغاصب في المغصوب اه كردى (قوله ونحو إجارتها)
 أي كعقده عليه الشركة اه نهاية (قوله وتوكيله وقراضه) وظاهره أنه أن تصرف في مال القراض أو فيما
 وكل فيه برى. لأنه سلبه باذن مالكه وزالت عنه يده نهاية ومعنى واسنى (قوله عن ضمانه) أي ضمان نحو
 المغصوب وهو باق لأن الأعيان لا يبرأ منها إلا بالبراء المسقاط مافي الذمة أو تملكه وكذا ان ابراء عن ضمان
 ما يثبت في الذمة بعد تلفه لأنه ابراء عمالم ثبتت نهاية ومعنى (قوله قبل رده لمالكه) كذا في غالب النسخ وفي
 بعضها بدله وهو يده خلافاً لما فهم شارح وفي هامش نسخة صحيحة مقابلة على نسخة المؤلف قوله وهو يده
 الخ كذا في نسخة الشارح التي عليها خطه اه اقول وهو الموافق لما في النهاية والمعنى (قوله كالعارية)
 عبارة النهاية وكذا لا يبرأ المستعير بالرهن وإن منعه المعير الانتفاع لما روي جوزه الانتفاع بالمعار الذي
 ارتنه لبقاء العارة فان رجع المعير فيه امتنع ذلك عليه وللغاصب إجبار الراهن على إيقاع يده عليه ليرأى من
 الضمان ثم يستعيده منه بحكم الرهن فان لم يقبل رفع إلى الحاكم ليأمره بالقبض فان أبي قبضه الحاكم أو
 مأذونه ويرده اليه ولو قال له القاضي أبرأتك واستأمنتك أو ودعتك قال صاحب التهذيب في كتابه التعليق
 برى وليس للراهن إجبار على رد المرون اليه ليقوع يده عليه ثم يستعيده منه المرتن بحكم الرهن إذا غرض
 له في براءة ذمة المرتن اه وكذا في المعنى لا قوله فان لم يقبل إلى وليس الخ قال عرش قوله قال صاحب التهذيب
 الخ معتمداً (قوله لأن نحو الرهن الخ) اسقط النهاية والمعنى لفظة نحو (قوله لم يرفع) أي الرهن فإذا كان
 لا يرفع الضمان فلان لا يرفعه ابتداءً أولى وشمل كلامه أي المصنف ما لو اذن له بعد الرهن في أمساكه رهنها
 ومضت مدة إمكان قبضه نهاية ومعنى (قوله ويد الوديع) عطف على اسم ان وقوله الضمان طارىء عليها الجملة

بالفعل فهذا لا يعتبر هنا لأن العين في يد المرتن فيكتفي في القبض بمضى الزمن فليتنامل (قوله وقراضه) قال
 في شرح الروض وظاهره أنه أن تصرف في مال القراض أو فيما وكل فيه برى. كاسياقي في بابها لأنه سلبه باذن
 مالكه وزالت عنه يده انتهى (قوله كالعارية) قال في الروض ولا يجرم عليه أي المستعير انتفاعه أي
 بالمعار الذي ارتنه إلا بالرجوع وللغاصب إجبار الراهن على إيقاع يده عليه أي ليرأى من الضمان ثم يستعيده
 بحكم الرهن وليس للراهن إجبار على رد المرون اليه لذلك انتهى فان لم يقبل رفع إلى الحاكم ليأمره
 بالقبض فان أبي قبضه الحاكم أو مأذونه ويرده اليه ولو قال القاضي أبرأتك واستأمنتك أو ودعتك قال

دوام اليد كابتداء القبض
 ولا يشترط ذهابه اليه كما
 قالا وإن أطال جمع في رده
 (والأظهر) في غير الولي إذ
 العبرة فيه بالقصد فقط
 (اشترط إذنه) أي الراهن
 (في قبضه) لأن اليد كانت
 عن غير جهة الرهن ولم تقع
 تعرض للقبض عنه (ولا
 يبرئه ارتنائه) ونحو إجارتها
 وتوكيله وقراضه عليه
 وتوجه لإياها وإبرأه
 عن ضمانه قبل رده لمالكه
 (عن الغصب) ونحوه من
 كل ضمان يد كالعارية لأن
 نحو الرهن توثق لا ينافي
 الضمان ومن ثم لو تعدى فيه
 المرتن لم يرفع (تنبيه)
 يأتي في الوديعة أنه لو تعدى
 فيها فإبراء المالك عن ضمانها
 برى. ويفرق بأن يد
 الغاصب ونحوه متأصلة
 في الضمان فلم يرفع بمجرد
 القول ويد الوديع الضمان
 طارىء عليها فهي متأصلة
 في الأمانة فردت إليها بأدنى
 سبب (ويبرئه الإبداع)
 كاستأمنتك عليه أو أذنت
 لك في حفظه (في الأصح)
 لأنه محض اتقان فينا فيه
 الضمان ومن ثم لو تعدى
 الوديع في الوديعة ارتفع
 عقد الإبداع

عطف على خبر إن (قوله واجتماع القراض) جواب عما يقال ان قضية التمثيل لضمان اليد بالعارية مع قوله السابق وقراضه عليه انهما قد يجتمعان وكيف يجتمعان والحال ان العارية إما تكون فيما ينتفع به مع بقاء العين والقراض إنما يكون في النقداء كرهى أى لمكان ينبغي تقديمه على التنبية (قوله للترتين) أى أو لرهنه أو لضرب على صورته أو لوزن به كما مر عن النهاية وعش قول الماتن (مقبوضة) المعتمد انه لا فرق في كل من الهبة والرهن بين المقبوض وغيره نهاية ومعنى وسم قول الماتن (وبرهن) لورهن قبل القبض من المرتهن بدين آخر فهل يصح الرهن الثانى ويكون رجوعا عن الاول ولا يصح إلا بعد فسخ الاول فيه نظر وقياس ما يأتى فيما لورهن منه بعد القبض هو الثانى لكن تقدم عن شرح العباب عن البيان الصحة فانظره وقال مر ينبغي الصحة اه سم عبارة عش قوله وبرهن ظاهره انه لا فرق في ذلك بين كون المرهون عنده الثانى الاول بان رهنه عنده ولا على دين القرض ثم رهنه عنده ثانيا على دين آخر أو غيره وهو ظاهر ويفرق بينه وبين مالورهنه عند المرتهن بعد القبض حيث توقف صحته على فسخه العقد الاول ثم ينشئ عقد اخر ان اراده بانه لازم من جهة الراهن باقياضه فلم يقدر على إبطاله برهنه ثانيا بخلاف ما قبل القبض فانه ممكن من فسخه متى شاء وكان الرهن الثانى فسخا للاول اه (قوله على المعتمد) تقدم عن النهاية والمعنى وسم خلافه (قوله وانما استويا) أى المقبوض وغيره من الهبة والرهن (قوله وكذا فاسدة) وفاقا للنهاية والمعنى قال عش ولعل الفرق بين هذا وبين ما تقدم في استنباط المكتاتب من اشتراط صحة الكتابة ان المداير هنا على ما يشعر بالرجوع وثم على الاستقلال وهو لا يستقل إلا إذا كانت الكتابة صحيحة اه (قوله وتديبره) أى وكذا اتفق العتق بصفة معنى وعش (قوله لمنافاة ذلك الخ) أى التديبر وكذا ضمير عنه عبارة النهاية والمعنى لان مقصود العتق وهو مناف الرهن والثانى لان الرجوع عن التديبر ممكن اه وقال الذكر دى أى المذكور من الكتابة والتديبر اه قول الماتن (وباحالها) منه أو من ابيه كفى فتاوى القاضى اه زاد النهاية وضابط ذلك ان كل تصرف يمنع ابتداء الرهن طريانه قبل القبض يبطل الرهن وكل تصرف لا يمنع ابتداءه لا يفسخه قبل القبض إلا الرهن والهبة من غير قبض اه قال عش قوله منه الخ أو ولو كان أى الاحتيال بادخال المني ولو فى الدبر واطاق الاحتيال و اراده الحبل استعما لا للصدر فى متعلقه فشمع مالوا استدخلت منه المحترم او علت عليه وقوله الا الرهن والهبة مثلهما البيع بشرط الخيار غير المشتري والكتابة الفاسدة والجناية الموجبة للبال على ما يأتى اه عش وقوله وفى الدبر والصواب اسقاطه وقوله على ما يأتى فيه ان الذى يأتى فى الجناية خلاف ما قاله هنا فيها قول الماتن (لا الوطء) ولو انزل اه عش قول الماتن (والتزويج) ولا الاجارة ولو حل الدين قبل انقضائها نهاية ومعنى واسنى (قوله بمورد العقد) وهو الرقبة عش (قوله ابتداء رهن الخ) بالاضافة (قوله رهن المزوجة) أى والمزوج نهاية ومعنى (قوله الراهن او المرتهن) أى أو كيلاها أو وكيل احدهما اه نهاية (أو خرس الخ) عبارة النهاية ولو خرس الراهن قبل الاذن فى القبض واذن بالاشارة المفهمة قبضه المرتهن والالم بقبضه او بعد الاذن وقبل القبض لم يبطل اذنه اه قول الماتن (او تخمر العصير) أى ولو بنقله من شمس الى ظل كما يصرح به قوله الاق ونحو نقله الخ اه عش قول الماتن (او ابقى) ظاهره وان ايسر من عوده وينبغى فى هذه الحالة ان له مطالبة الراهن بالدين حيث حل لانه فى هذه الحالة يعد كالتالف اه عش

واجتماع القراض والعارية
يتصور فى إعاره النقد
للتزين (وبحصول الرجوع
عن الرهن قبل القبض
بتصرف يزيل الملك كهبه
مقبوضة) واعتاق وبيع
(وبرهن) اعادة البناء لثلا
يتوهم انه من المزيل
(مقبوض) لتعلق حق
الغير به لا غير مقبوض
على المعتمد وانما استويا
الرجوع عن الوصية لانه
لا قول فيها حالا فضعفت
بخلاف الرهن (وكتابة)
صحيحة (وكذا) فاسدة
(وتديبره فى الاظهر) لمنافاة
ذلك لمقصود الرهن وان جاز
الرجوع عنه (وباحالها)
لا متناع بعبها (لا الوطء) فقط
لانه استخدام (وبالتزويج)
اذ لا تعلق له بمورد العقد
ومن ثم جاز ابتداء رهن
المزوجة (ولومات العاقد)
الراهن او المرتهن (قبل
القبض او جن) او اغشى
عليه أو طرأ عليه حجر
سفه أو فلس أو خرس ولم
تبق له لإشارة مفهمة (أو
تخمر العصير أو أبقى العبد)

صاحب التهذيب فى كتابه التعليق برىء مر (قول المصنف مقبوضة) المعتمد انه لا فرق فى كل من الهبة
والرهن بين المقبوض وغيره (قول المصنف وبرهن) لورهن قبل القبض من المرتهن بدين آخر فهل يصح
الرهن الثانى ويكون رجوعا عن الاول ولا يصح إلا بعد فسخ الاول فيه نظر وقياس ما يأتى فيما لورهن منه
بعد القبض هو الثانى لكن تقدم عن شرح العباب عن البيان الصحة فانظره وقال مر ينبغي الصحة وقول
المصنف مقبوض بل أو غير مقبوض كما مر (قول المصنف وباحالها) وكذا باحبال اصله لها كما هو ظاهر
مر (قول المصنف والتزويج) قال فى الروض والاجارة ولو حل الدين قبل انقضائها (قوله أو خرس الخ) فى
شرح مر ولو خرس الراهن قبل الاذن فى القبض واذن بالاشارة المفهمة قبضه المرتهن والالم بقبضه لم يبطل

(قوله ارجى) ظاهره ولو اجبت مالا وهو ظاهر انتهى ع ش (اما غير الاخيرين) في اخر اجهما نظر اه
 شتم (قوله ان مصير كل) اي من الرهن والبيع (قوله الوارث) ولو عا ما سمى كذا نظر بيت المال اه ع ش
 (قوله والاقباض) اعم منه النهاية والمغنى ايضا (قوله وفي غيره) اي غير الموت عطف على قوله في الموت
 (قوله من ينظر الخ) لم يتعرض لخصوص المفلس وقد يقال قياس بحث البلقيين المذكور ان يمتنع على المفلس
 الاقباض بغير رضا بقية الغرماء بجامع تعلق الجميع بماله بالحجر ففي اقباضه تخصيص بقياس منع بحثه ورده
 ان لا يمتنع عليه ذلك لكن ذكر في شرح العباب تنبيها يتحصل منه انه ليس له ذلك الا برضا الغرماء ثم نقله عن
 ابن الصباغ اه فيحتاج للفرق على معنى رد بحث البلقيين اه سم على حج ولعل الفرق ان المفلس لما كان
 انصرف منه نفسه كان اقباضه تخصيصا للمرتن ولم ينظر لتقدم السبب منه قبل الحجر بخلاف مسألة البلقيين
 فانه بموت الراهن انتهى فعله وكان تصرف الوارث امضا لما فعله الراهن في حياته وقرىب منه جعلهم اجازة
 الوارث الوصية تنفيذا لا عطية مبتدأة اه ع ش (قوله فيعمل فيه بالمصلحة) هو ظاهر في غير المحجور عليه
 بالفلس اما هو فلا ولي له بل هو الذي يتولى الاقباض ان قلنا به ويتولى القبض لانه لا ضرر على الغرماء
 فيه انتهى ع ش (قوله وهو) اي الوارث (قوله منه) اي التخصيص (قوله مردود) خبر ويبحث الخ (لسق
 التعلق الخ) عبارة النهاية بان التخصيص في الحقيقة عقد المورث انتهى (قوله واما فيهما) اي الاخيرين اي في
 المتن بدليل قوله كالجناية انتهى سم (قوله فعاد بالانقلاب الخ) عبارة المغنى والنهاية واذا تخلل عادر هنا كما
 عاد ملكا والمترن الخيار في البيع المشروط فيه الرهن سواء اتخلل ام لا ان كان قبل القبض لقصان الحل عن
 العيص في الاول ولوفوات المالية في الثاني اما بعد القبض فلا خيار له لانه تخمر في يده انتهى قال ع ش قوله لقصان
 الحل الخ يؤخذ منه انه لا خيار له لو لم تنقص قيمته بالتخلل انتهى (قوله ويمتنع) الى المتن في النهاية والمغنى
 (حال التخمر) فلو قبضه خمر او تخلل استأنف القبض لفساد القبض الاول بخروج العيص عن المالية لا العقد

او جنى قبل القبض في
 الكل (لم يبطل) الرهن (في)
 الاصح) اما غير الاخيرين
 فكالباع في زمن الخيار
 بجامع ان مصير كل الزوم
 فيقوم في الموت الوارث
 مقام مورثه في القبض
 والاقباض وفي غيره من
 ينظر في امر نحو المجنون
 والمغنى عليه والاخرس
 المذكور فيعمل فيه بالمصلحة
 ويبحث البلقيين ان المرتن
 لا يتقدم به على الغرماء
 لان حقهم تعلق بالتركة
 بالموت فاقباض الوارث
 تخصيص وهو ممنوع منه
 مردود لسبق التعلق قبل
 الموت بجريان العقد فلا
 تخصيص واما فيهما كالجناية
 فلانه يقتدر في الدوام
 مالا يعترف في الابتداء فعاد
 بالانقلاب خلا ويعود
 الآبق وعفو المجنى عليه ويمتنع
 القبض حال التخمر

او بعد الاذن وقبل القبض لم يبطل اذ انتهى وعبرة العباب والاخرس لا يفهم وشرحه الشارح هكذا ولا
 خرس طر الراهن او المرتن قبل القبض ان كان لا يفهم بهم اوله اي لا يفهم من قام به مراده غيره ويلزم منه
 غالبا انه هو لا يفهم مراده غيره وذلك لان غايته انه كالمجنون وجنونه قبل القبض لا يفسخه فكذا خرسه غير
 المقهم بناء على ما ياتي وقول ابن الصباغ ان بقى له إشارة مفهومة او كتابة لم يبطل اذنه ولا يبطل كالمجنون ضعيف
 بالنسبة للمجنون واما الخرس الغير المقهم فيحتمل انه كذلك ويحتمل الفرق بان للمجنون وليا يقوم مقامه
 فلا مسوغ للبطلان فيه واما الاخرس الذي لا يفهم فان قلنا انه يولى عليه فكالمجنون والاحتمل بطلان الرهن
 لتعذر امضائه لكن الانعقاد لا يفسخ مع ان المغنى عليه لا يولى عليه وبذلك اتجه جزم المتن بما ذكرتم راي
 البندنجي قال وعندى لا يبطل والمحجب الطبرى رجحه وهو صريح فيما ذكره المتن وفي نسخة حذف لا
 والى اب اثباتها لما علمت اه ولفاثل ان يقول ان الاذن في القبض حيث لم يتصل به القبض يبطل بنحو المجنون
 والخرس الذي لا يفهم ثم من يولى عليه يقوم مقامه في الاقباض او تركه بالمصلحة ومن لا يولى يبطل رهنه لانه
 امضائه نعم ان احتمل زوال عارضه فيحتمل ان لا يبطلان وينتظر زوال العارض فليتأمل (قوله اما غير
 الاخيرين) في اخر اجهما نظر (قوله الوارث) هل ولو عا ما (قوله من ينظر في امر نحو المجنون) لم يتعرض
 لخصوص المفلس وقد يقال قياس بحث البلقيين المذكور ان يمتنع على المفلس الاقباض بغير رضا بقية
 الغرماء بجامع تعلق الجميع بماله بالحجر ففي اقباضه تخصيص بقياس منع بحثه ورده ان لا يمتنع عليه ذلك
 لكن ذكر في شرح العباب تنبيها يتحصل منه انه ليس له ذلك الا برضا الغرماء ثم نقله عن ابن الصباغ ولو كان
 للمفلس غرماء غير المرتن لم يجوز للراهن تسليم الرهن الى المرتن قبل فك الحجر لتعلق حق سائر الغرماء به ولانه
 ليس له ان يتدى عقد الرهن في هذه الحالة فكذا تسليم الرهن انتهى فيحتاج للفرق على مقتضى رد بحث
 البلقيين وقول ابن الصباغ قبل فك الحجر يشعر بانه لو انفك الحجر قبل بيع الرهن جاز له التسليم حيثئذ
 فليتأمل (قوله واما فيهما) اي الاخيرين اي في المتن بدليل كالجناية (قوله ويمتنع القبض) فان فعل استأنف

لو دفع جلد مرهون مات لم يعد رهنا لان ماله به المعالجة بخلاف الحل ونحوه نقله من شمس لظلال قد لا يخلله (وليس للراهن المقتبض) أي يحرم عليه ولا ينفذ منه (تصرف) مع غير المرتهن بغير اذنه (يزيل الملك) كالبيع والوقف لانه حجر على نفسه بالرهن مع القبض نعم له قتله قودا ودفعوا كذا لنحوردة اذا كان واليا كذا قالوه وظاهره ان المالكية هنا لا تأثير لها ويوجه بانه أبطل النظر اليها بحجره على نفسه فيه بالرهن ولم ينظر لذلك بالنسبة لنحو القود احتياطا لحق الآدمي (لكن في اعتاقه) واعتاق مالك جانيه اعتقت الحناية برقبته عن نفسه تبرعا او غيره (أقول أظهره ينفذ) ويجوز كما اقتضاه كلام الرافعي في النذر ونص عليه في الامم لكنه جزم في هذا الباب بحرمة وحكامه القاضي عن القفال (من الموصر) بالقيمة في المؤجل وبأقل الامرين من قيمته حالة الاعتاق والدين في الحال كما قاله البلقيني دون العسر فهيها بسرية اعتاق الشريك لقوة العتق حالا او مالا مع بقاء حق التوثيق بغرم القبة

لو دفعه حال المالية اه معنى (قوله جلد مرهون) بالاضافة عبارة المغنى ولو ماتت الشاة المرهونة في يد الراهن او المرتهن فدفع المالك او غيره جلد ما عاد ملكا للراهن ولم يعد رهنا اه (قوله بالمعالجة) أي من شأنه المعالجة فلا يرد الا ندباغ ونحوه القادر يرجع له على داغ سم على حجج اه عش (قوله مع غير المرتهن بغير اذنه) اما معه او باذنه فسيأتي انه يصح نهاية ومعنى (قوله لانه حجر الخ) عبارة النهاية والمغنى اذ لو صح لفاتت الوثيقة اه (قوله نعم) الى كذا في النهاية (قوله والوقف) ظاهره ولو على المرتهن وقياس جواز بيعه له صحة وقفه عليه قال المناوي وهو مأخوذ من كلامهم كذا نقل عنه اه عش (قوله لنحوردة) من النحو قطع للطريق وتركه للصلاة بعد امر الامام اه عش قول المتن (لكن في اعتاقه الخ) أي الراهن المالك و (قوله واعتاق مالك الخ) لا يخفى ما في عطفه على مدخول لكن فكان الاولى ان يقول ومثله سيد جان تعلق برقبته المال (قوله او غيره) أي بان اعتق عن كفارة نفسه على ما يأتي اه عش (قوله ويجوز) الى قوله لقوة العتق في النهاية والمغنى الا قوله في المؤجل وقوله في الحال (قوله يجوز) فلا يحتاج لاستثناء انعقاد نذره من عدم انعقاد نذر المعصية اه سم (قوله بالقسم) أي بقيمة المرهون هل اليسار يتبين بما في الفطرة او بما في الفس او بما في نفقة الزوج والقريب فيه نظر والاقرب الاول اه عش عبارة البجيرمي قوله بقيمة المرهون أي فاضلة عن كفاية يومه وليته شوبري اه (قوله وبأقل الامرين) أي قوله في الحال بل البلقيني لم يقيد بالحال اطلق عبارته فشمّل المؤجل ووجه اعتبار الدين اذا كانت اقل تشوف الشارع الى العتق فان اعتبار الأقل أكثر تحصيل للعتق اذ لو اعتبرنا القيمة مطلقات العتق اذا كان الدين اقل وقدر عايه فقط اه سم (قوله كما قاله البلقيني) وفي كلام شيخنا الزبدي ان البلقيني تناقض كلامه في موضع قال ان رهن مؤجل اعتبر قيمته او بحال اعتبر أقل الامرين وفي اخره قال المعتبر أقل الامرين مطلقا اه والاطلاق معتمداه عش قال الرشدي وهو أي الاطلاق معتمد الشارع مر أي والمغنى كما يعلم من صنيعة اه (قوله تشبها الخ) لتعليل للمعصية من الموصر عبارة النهاية والمغنى لانه عتق يبطل به حق الغير ففرق فيه بين المعسر والموصر كعتق الشريك اه (قوله لقوة العتق حالا او مالا مع بقاء حق التوثيق الخ) اسقطه النهاية والمغنى واعله حقيق السقوط إذ لا يظهر لغيره اه مالا مع بقاء حق التوثيق اليه من شرح المنهج وله موقع هناك اذ عبارة المنهج اعتاق موصر وابلاده اه لجمع الابلاد مع الاعتاق بخلاف المنهاج حيث اخره مسئلة الابلاد

بعد التخلل (قوله ولو دفع جلد الخ) انظر لو اندفع ونحوه القادر يرجع له على داغ الا ان يقال من شأنه المعالجة (قول المصنف لكن في اعتاقه اقول أظهره ما ينفذ من الموصر) يدخل في ذلك مالورهن مالك بعض المبيع بعض ذلك البعض من البعض الحر بالدين الذي له على مالك البعض ثم اعتقه فيفصل فيه بين الموصر فينفذ عتقه بغرم قيمته رهنا سكا به والمعسر فلا ينفذ عتقه واعلم ان قبض المرهون في هذه الصورة ينبغي ان يحصل بمجرد الاذن فيه وبلوغ الاذن له لانه في بدنه فلا ياتي وقف حصول القبض على زيادة على ذلك (قوله ويجوز) فلا يحتاج لاستثناء انعقاد نذره من عدم انعقاد نذر المعصية (قول المصنف من الموصر) يدخل فيه مالورهن مالك بعض المبيع بعض ذلك البعض عند البعض الحر بالدين له عليه ثم اعتقه وفي شرح مر ولو كان للبعض دين على سيده فله رهن عنده نصفه صح لا يجوز ان يعتقه اذ كان معسرا الا باذنه فان كان موصرا فنفذ بغير اذنه كالمرتهن الاجنبي انتهى (فرع) في الروض وشرحه وان رهن نصف عبد ثم اعتق نصفه فان اعتق نصفه المرهون عتق مع باقيه على الموصر دون المعسر او اعتق نصفه غير المرهون او اطلق عتق غير المرهون من الموصر والمعسر وسرى الى المرهون على الموصر دون المعسر لانه يسرى الى ملك غيره فلكه اولى انتهى وقوله دون المعسر ظاهر كلامهم انه لا حجر على المعسر في النصف الاخر كما لا يحجر على الموصر في امواله (قوله و اقل الامرين الى قوله والحال) البلقيني لم يقيد بالحال ل اطلق عبارته فشمّل المؤجل ووجه اعتبار الدين اذا كان اقل تشوف الشارع الى العتق فان في اعتبار الأقل أكثر تحصيل للعتق اذ لو اعتبرنا القيمة مطلقات فالتعتق اذا كان الدين اقل وقدر عليه فقط (قوله كما قاله البلقيني) عبارة شرح العباب فان كان المعتق

ولو دفع جلد مرهون مات لم يعد رهنا لان ماله به المعالجة بخلاف الحل ونحوه نقله من شمس لظلال قد لا يخلله (وليس للراهن المقتبض) أي يحرم عليه ولا ينفذ منه (تصرف) مع غير المرتهن بغير اذنه (يزيل الملك) كالبيع والوقف لانه حجر على نفسه بالرهن مع القبض نعم له قتله قودا ودفعوا كذا لنحوردة اذا كان واليا كذا قالوه وظاهره ان المالكية هنا لا تأثير لها ويوجه بانه أبطل النظر اليها بحجره على نفسه فيه بالرهن ولم ينظر لذلك بالنسبة لنحو القود احتياطا لحق الآدمي (لكن في اعتاقه) واعتاق مالك جانيه اعتقت الحناية برقبته عن نفسه تبرعا او غيره (أقول أظهره ينفذ) ويجوز كما اقتضاه كلام الرافعي في النذر ونص عليه في الامم لكنه جزم في هذا الباب بحرمة وحكامه القاضي عن القفال (من الموصر) بالقيمة في المؤجل وبأقل الامرين من قيمته حالة الاعتاق والدين في الحال كما قاله البلقيني دون العسر فهيها بسرية اعتاق الشريك لقوة العتق حالا او مالا مع بقاء حق التوثيق بغرم القبة

وفي الجبرمى على شرح المنهج قوله لقوة العقد حالا أى بالنسبة للاعتاق وقوله أو مالا بالنسبة للإيلاد
شورى وهو علة للعلل مع علمته أو علة لقوله تشييهما ولما ورد على هذه العلة أحبال المعسر وإعتاقه فقطضاها
انهما ينفذان أيضا دفعه بقوله مع قماء حق الوثيقة اه ووجه الكردى كلام الشارح بما نصه قوله حالا أو
مالا الاول ان يعتق الراهن نفس المرهون كافي للمتن والثاني ان يحكم بعقده لا باعتاق الراهن له بل بالسراية
كما إذا رهن نصف عبد ثم اعتق نصفه الاخر الاصح انه يعتق ويسرى الى النصف المرهون لكن بشرط
اليسار على الاصح اه ولا يخفى أنه مع بعده عن المقام يرده أن يعتق فيها كسئلة المتن في الحال لافي المآل
والله اعلم (قوله في المؤجل مطلقا الخ) تقدم ما فيه (قوله وعليه يحمل قوله الخ) لعل المراد ان قوله المذكور
بالنسبة للحال يحمل على ذلك أى على ان القيمة اقل من الدين فلذا ذكرها بالنسبة للحال فلا ينافى ان قوله
المذكور شامل للمؤجل فانه لا وجه لقصره على الحال لمخالفته السياق والمقصود اه سم (قوله وتصير الخ)
عبارة المغنى وتصير رهنا أى رهونة من غير حاجة الى عقد وإن حل الدين أو تصرف في قضاء دينه ان حل
اه وعبارة النهاية والاسنى وتصير ديناً أى رهونة بلا حاجة للعقد وإن حل الدين هذا أى كون القيمة تصير
رهنا ان لم يحل الدين وإلا فبحث الشيخان انه يخير بين غرمها أى لتكون رهنا وبين صرفها في قضاء الدين اه
قال ع ش وتظهر فائدة ذلك التخيير فيما إذا كان الدين من غير جنس القيمة اه (قوله فكانه بلا عقد) الى
المتن في النهاية لا لقوله قال السبكي ومن تبعه وقوله على ما يأتى اخر الضمان بما فيه وقوله وعقده الى ولومات
(قوله في ذمة المعتق) وفائدة ذلك تقديم المرتن بقدر قيمة الرقيق على الغرماء إذا مات الراهن أو جبر عليه
بفلس اه ع ش زاد الحلبي وتقدمه بذلك على مؤنة التجهيز لومات الراهن وليس له سوى قدر القيمة اه
(قوله كالارش الخ) كان قطع شخص يد العبد المرهون فان ارش اليد وهو نصف قيمته يكون رهنا في ذمة
الجاني قبل الغرم وفائدة ذلك كالفائدة في المقيس السابق اه يجيرمى قال ع ش ومن فوائده ايضا انه
لا يصح إبراء الراهن منه نظرا لحق المرتن اه (قوله ويشترط الخ) أى لتعنيها للرهنية اه رشيدى (قوله
فلو قال قصدت الايداع الخ) قضيته انها تكون واقعة عن جهة الغرم عند الاطلاق وعليه فقوله يشترط
قصدها المراد منه أن لا يصرفه عن جهة الغرم اه ع ش (قوله فيما أيسر به) أى في الجزء الذى أيسر
به ع ش (قوله اما عقده الخ) محترز قوله سابقا عن نفسه (قوله عن كفارة غير المرتن) أى بسؤاله ومعلوم
ان الاعتاق عن المرتن جائز كالبيع منه نهاية ومغنى قال الرشيدى قوله بسؤاله إنما يقيد به لانه شرط لصحة
التكفير عن الغير مطلقا فهو الذى يتوهم فيه الصحة وايضا لينا فى تعليقه بقوله لانه يبيع الخ اما الاعتاق عن الغير
بغير سؤاله فمعلوم انه لا يصح وإن كان العتيق غير مرهون اه (قوله لانه يبيع) أى ان رقع بعوض (أوهبة)

حالة العتيق موسرا بالقيمة التى يساويها القن زادت على الدين أو لا كما يصرح به كلامهم وعبارة الزركشى كما
يقضيه كلامهم ووجه ان العتيق إلتلاف ويحتمل اعتبار قدر الدين انتهى ويظهر ضبط يسارهنا بما يأتى
في سرية العتيق وبحث البلقينى اخذ من كلام غيره اعتبار يساره بأقل الامرين من القيمة والدين وإلتايمته
ان حل الدين وتخيره واختار صرف القيمة في الدين تخيئلا يلزمه الا الاقل لانه ان كان الدين فلا واجب غيره
أو القيمة فى الواجبة على المعتق انتهى وقضية قوله وإلتايمته الخ أنه إذا لم يختر الصرف في الدين يغرم
القيمة مطلقا خلافاً لقضية كلامه هنا (قوله وعليه يحمل قوله الخ) لعل المراد ان قوله المذكور بالنسبة للحال
يحمل على ذلك أى على ان القيمة اقل من الدين فلذا ذكرها بالنسبة للحال فلا ينافى ان قوله المذكور شامل
للمؤجل فانه لا وجه لقصره على الحال لمخالفته السياق والمقصود (قوله وتصير حيث لم يقض بها الدين والحال)
قد يقتضى هذا ان امرها موقوف فان قضى بها الدين لم تصرف رهنا ولا إلتايمته لكن ذلك لا يوافق قوله ومن
ثم الخ وعبارة الروض تصير رهنا أو تصرف في قضاء دينه ان حل انتهى وبين في شرحه نزاعا في ذلك وفي شرح
مر اعتمد ما بحثه الشيخان فيما إذا حل الدين انه يخير بين غرمها وصرفها في قضاء الدين وهو وجه مما نقله
عن العراقيين من أنه لا معنى للرهن في ذلك انتهى وأقول ليشغى جواز قضاء الدين المؤجل إذا لم يكن للراهن

في المؤجل مطلقا وفي الحال
إذا كانت هي الاقل وعليه
يحمل قوله (ويغرم قيمته)
وجوبا جبر الحق المرتن
وتعتبر قيمته (يوم عتقه)
لانه وقت الاتلاف وتصير
حيث لم يقض بها الدين
الحال (رهنا) مكانه بلا
عقد لقيامها مقامه ومن
ثم حكم برهنيتها في ذمة
المعتق كالارش في ذمة
الجاني قاله السبكي ومن
تبعه ويشترط قصد دفعها
عن جهة الغرم كسائر
الديون أى على ما يأتى آخر
الضمان بما فيه فلو قال
قصدت الايداع صدق
بيمينه ولو أيسر بعضه
نفذ فيما أيسر به أما عتقه
عن كفارة غير المرتن
فيمتنع لانه يبيع أو هبة
وعتقه تبرعا عن غير
المرتن باطل

لذلك أخذنا لومات الرهن باعتقه وارنه (٧٤) المورعنا صحيح لأنه خافته المايرد وكذا في الرهن الشرعي بأن مات مدينه فاعتق وارنه

عنه ولورهن بعض قته ثم اعتق باقيه سرى للمرهون ان يضر ولا فلا فاقبل انه احترز بالاعتاق عن هذا غير صحيح إلا أن يراد بالنسبة للخلاف (فان لم ينفذه) لأعساره (فانفك) الرهن باداء او غيره (لم ينفذ في الاصح) لأنه ألغى لوجود مانعه فلم يعد لضعفه نعم ان يبيع في الدين ثم ملكه لم يعتق جزما وقد لا بد عليه لأنه إذا بيع في الدين لا يقال حيث كان الرهن انفك (ولو علقه) أي الرهن عتق المرهون (بصفة فوجدت وهو رهن فمكالا عتاق) فينفذ من المورس ويأتي فيه ما تقرر لان التعليق مع وجود الصفة كالشجنين لامن المعسر بل تنحل الدين فلا يؤثر وجودها بعد الفك (او) وجدت (بعده) أي الفك او معه (نفذ) العتق ولومن معسر (على الصحيح) إذا بطل به حق احد ولا عبرة بحالة التعليق لأنه بمجردده لا ضرر فيه (ولا رهنه) عطف على تصرف يزيل الملك (لغيره) أي المرتن لمزاحمة له ومر امتناعه له أيضا (ولا التزويج) للعبد وكذا الامه لكن لغير المرتن كما علم ما قبله لأنه ينقص قيمته نعم تحوز الرجعة (ولا

أي إن وقع بلا عوض وهو ممنوع منها نهاية ومغنى (قوله لذلك) أي لأنه يبيع أو مبة وفي هذا التلليل نظر لان اعتاقه عن الغير تبرعاً إن كان بدون سؤاله لا يكون بيعاً ولا مبة وإن كان بسؤاله فلا حاجة اليه لأنه من الهبة وقد تقدمت اه عش (قوله عنه) أي عن الرهن (قوله فلا رد) أي صحة إعتاق الوارث على قولهم وعتقه تبرعاً عن غير المرتن باطل (قوله لأنه خافته) ففعله كفعله في ذلك ولان الكلام في إعتاق الرهن بنفسه نهاية ومغنى (قوله وكذا في الرهن الشرعي الخ) أي فيصح المايرد لما ذكر أي ولان الكلام في الرهن الجملي نهاية ومغنى (قوله ثم اعتق باقيه الخ) عبارة النهائية والمغنى ثم اعتق نصفه فناعتقه نصفه المرهون عتق مع باقيه إن كان موسراً او غير المرهون وأطاق عتق غير المرهون من المورس وغيره ويرى إلى المرهون على المورس ولو كان للمبعض دين على سيده فمرهون عنده نصفه صحيح ولا يجوز ان يعتقه إذا كان معسراً إلا باذنه فان كان موسراً انفذ غير اذنه كالمرتن الاجنبي اه (قوله غير صحيح) أي لا اتحادهما في التمتع بل بين المورس والمعسر (قوله او غيره) كالابراء والارث (قوله لأنه ألغى) عبارة النهائية والمغنى لأنه اعتقه وهو لا يملك إعتاقه فاشبهه بالموأعتق المحجور عليه بالسفه ثم زال عنه الحجر اه (قوله فلم يعد لضعفه) وبه فارق الايلا لآتي (قوله لم يعتق) أي كما فهم من المتن بطريق الاولى ولو استعار من يعتق عليه ابرهنة فمرهون ثم ربه فلا وجه من ثلاثة احتمالات انه إذا كان موسراً عتق ولا فلان نهاية ومغنى (قوله عليه) أي على انثن أي على مكانه الخلاف (قوله ما تقرر) أي من اليسار بالقيمة في المايرد وباقى الامر في الحال وتقدم ما فيه (قوله او معه) ويمكن ان يدرج فيه ما في النهائية والمغنى من انه لو علقه بفكك الرهن وانفك عتق اه (قوله لأنه بمجردده) أي التعليق بدون وجود الصفة (قوله ومر امتناعه الخ) أي في قول المتن ولا يجوز أن يرهنه الخ أي قوله لغيره ليس بقيد (قوله ولا التزويج للعبد) لم يلحق هنا لكن غير المرتن بخلاف المرتن بأن كان أنثى اه سم عبارة النهائية ولا التزويج من غيره لأنه يقلل الرغبة وينقص القيمة سواء العبد والامة والحلية عند الرهن والمزوجة فان زوج فالتكاح باطل لأنه ممنوع منه قياساً على البيع اه زاد المغنى زوج الامة لزوجها الاول ام لغيره اه قال عش قوله والمزوجة أي بان كانت مزوجة وطلقت اه (قوله لكن لغير المرتن) أي بغير اذنه اما تزويجه باذنه فأولى بالجواز من رهنه باذنه اه سيد عمر (قوله نعم تحوز الرجعة) كذا في النهائية والمغنى قال الرشيدى وتصور بان استعار زوجته الامة ورهنها وطاقتها وراجعها اه قول المتن (ولا الاجارة) لا يخفى انه حيث جازت الاجارة جازت الاعارة بالاولى لكن هل يجوز مطلقاً لا مكان الرجوع فيها متى شاء او على تفصيل الاجارة سم على حج أقول ينبغي الجواز مطلقاً لا تنفاد العلة وهى قوله لانها تنقصر القيمة اه عش عبارة المغنى والنهاية ولا الاجارة من غيره اما الاجارة منه فصحيح ويستمر الرهن وخرج بذلك الاعارة فتجوز إذا كان المستعير ثقة اه (قوله فتبطل) أي الاجارة وقوله كسابقها بصيغة التثنية أي الرهن والتزويج (قوله لا من المرتن) راجع للاجارة دون قوله كسابقها ايضاً بدليل قوله السابق ومر امتناعه له ايضاً اه سم (قوله ولا يأتي) إلى قوله وتصر في النهاية (قوله فيها) أي الاجارة (قوله تعريق الصفة) أي بطلان الاجارة فيها جاوز المحل فقط اه نهاية (قوله لما ربه) أي في تفرق الصفة من التعايل بحروجه بالزيادة عن الولاية على العقد فلم يمكن التبعيض (قوله ولو احتمالا) كما اقتضاء كلام الشيخين وهو المعتمد مر وإن نظر فيه الاسنوى اه سم عبارة النهائية والمغنى فان احتمل التقدم والتأخر والمقارنة او اثنتين منها بان وجره على عمل معين كسابقها صحت كما اقتضاء كلام المصنف كالرهن وضه وهو المعتمداه

غرض في الامتناع (قوله ولا التزويج للعبد) لم يلحق هنا لكن لغير المرتن بخلاف المرتن بأن كان أنثى (قول المصنف ولا الاجارة الخ) لا يخفى انه حيث جازت الاجارة جازت الاعارة بالاولى لكن هل يجوز مطلقاً لانكاره الرجوع فيها متى شاء او على تفصيل الاجارة وكيف الحال فيه نظر (قوله لا من المرتن) راجع للاجارة دون قوله كسابقها ايضاً بدليل قوله السابق ومر امتناعه له ايضاً (قوله ولو احتمالا) كما اقتضاء كلام الشيخين

(قوله)

الاجارة إن كان الدين حالاً أو يحل قبلها) أي قبل انقضاء مدتها لانها تنقل الرغبة فيه فتبطل

من أصلها كسابقها إلا من المرتن أو باذنه ولا يأتي فيها تفرق الصفة لما مر فيه بخلاف ما يحل بعد انقضاءها أو معه ولو احتمالا

فيجوز ان لم تنقض بها قيمة المرهون ولم تعددة تفرغه لما بعد الحل ولا مناله اجرة وكانت (٧٥) من ثمة إلا ان يرضى المارتمن بغيره ثم ان

اتفق حلوله مع بقائها لنحو

موت الرهن صبرا لا نقضاتها

على احدى جهين رجح جمعا

بين الحقين (ولا الوطء) او

الاستمتاع به او الاستخدام

ان جر لوطء وذلك خوفا

الحبل فيمن يمكن حبسها وحسبها

للباب في غيرها ولو صغيرة

وان نقل الاذرى فيها وفي

وفي الاستمتاع خلاف

ذلك واعتمده نعم بحث انه

لو خاف الزنا ولم يبطاها جاز

(فان وطئ) رهنها المالك

لها فاحبها (فالولد حر)

نسب لا انها علفت به في

ملكه فلا حد ولا مهر ام

عليه في البكر ارش الكارة

يقضيه من الدين وإن لم يحل

او يجعله رهننا (وفي نفوذ

الاستيلاء) من الرهن

للمرهونة ومثله سيد الجانة

(اقوال الاعتاق) اظهرها

نفوذه من المهر فقط

وتصير قيمتها بقيدها السابق

وقت الاحبال اي وان كانت

اقل نظير ما مررها مكانها

(فان لم تنفذه) لا عساره

(فانفك) الرهن بلا بيع

(نفذ) الاستيلاء (في الاصح)

وفارق الاعتاق اذ ان قول

مقتضى للعق حال اذا رد

لعامن اصله والا يلا فاعل

لا يمكن رده وتعدر نفوذ

اثره انما هو لحق الغير فاذا

زال نفذ اما اذا انفك بدمعها

في الدين ثم عاد الى ملكه فيمذ

الاستيلاء لكن على الاظهر

(قوله فيجوز) أي عقدا لا جارة وكان الأولى التأنيث (قوله ولم تعددة تفرغه) قضية ذلك ان الاجارة

اذا كانت تنقضى بعد حلول الدين يزمن لا يقابل باجرة لم يصح وعليه فيمكن الفرق بينه وبين مالوكا كانت تنقضى

معه ويتوقف تفرغ الا متعة منها على مدة لا تقابل باجرة بابها اذا بقيت الى ما بعد حلول الدين كانت

منفعة تلك المدة مستحقة للمستاجر فتبقى البدلة حائلة بين المارتمن وبينها اذا اراد البيع ولا كذلك ما اذا

انقضت الاجارة مع حلول الدين اه ع ش (قوله بغيره) اي غير الثقة والتذكير بتأويل العدل

(قوله صبرا لا نقضاتها الخ) ويضارب مع الغرماء أي الآن ثم بعد انقضائها يقتضى ما فضل له من المرهون

فان فضل منه شيء فللمغرماء نهاية (قوله رجح) وجزم به في شرح الررض اه سم قول المتن (ولا

الوطء) يدخل فيه الزوج فاذا رهن زوجته بان استعارها من مالكمها ابرهنها ورهنها فيمتنع عليه

وطؤها وان كانت حاملا لانها لا تزيد على من لا تحبل مع انه يمتنع وطؤها حسبا للباب على ما صححه

الشيخان وما في شرح الروض عما يخالف ذلك ممنوع مر اه سم (قوله او الاستماع) الى قوله وتصير

في المغنى (قوله ان جر الخ) أي ان خاف الجر الى الوطء (قوله وذلك) أي عدم جواز الوطء ومعه (قوله

حسبا) اي سدا (قوله نعم بحث الخ) واعتمده النهاية والمغنى ايضا (قوله جاز) فلو حبلت هل ينفذ وقياس

الجواز النفوذ اه سم على حج وقد يمنع لان مجرد الاضطرار يستطرح حرمة الوطء ولا يلزم منه تفويت حق

المارتمن بل القياس انه ان كان هو سراً نفذوا فلا كالوطئ. بلا اذن اه ع ش وهو الظاهر (قوله فلا حد

الخ) اي ولو علما بالتحريم لكن يعزر العالم به نهاية ومغنى (قوله قضية من الدين الخ) فيه مخالفة لما سبق

في العتق بالنسبة الى الدين المؤجل فانهم لم يتعرضوا فيه للتخير بين الامرين وكانهم تركوه ثم لوضوحه اذ لا

مانع من تعجيل المؤجل وقوله هنا او يجعله رهننا فيه اشعار بان لا بد من انشاء عقد الرهن وسياق له ان ارش

نقصها بالولاية بصير رهننا من غير انشاء رهن ولم يتعرض ثم لظهور قوله هنا بقضية من الدين وان لم يحل

فليتأمل اه سيد عمر وقوله فيه اشعار بان لا بد الخ قد يقال المراد بقريئة السابق واللاحق من جعله رهننا

هنا صيرورته رهننا بلا عقد وقوله ولم يتعرض ثم الخ اقول قد ذكره ثم النهاية والمغنى كما يأتي فتركه اشرح

هناك لعله هنا (قوله وتصير قيمته الخ) أي حيث لم يقض بها الدين الحال اه سم (قوله بقيدها

السابق) وهو قوله في المؤجل مطلقا وفي الحال اذا كانت اقل من الدين (قوله وقت الاحبال) كان الأولى

تقديمه على قوله بقيدها الخ (قوله اي وان كانت الخ) هذا مع كون الاصول اسقاط الواو مكررا مع قوله

بقيدها السابق عبارة سم قوله اي وان كانت الخ قياس مامر اختصاص هذا بالدين الحال اه (قوله

رهننا الخ) ويبيع على المعسر منها بقدر الدين وان نقصت بالتشقيص رعاية لحق الا يلا بخلاف غيرها من

الاعيان المرهونة بل يباع كله دفعا للضرر عن المالك لكن لا يباع شيء من المستولدة الا بعد ان تضع ولدها

لانها حامل بحر وبعد ان تسقيه اللبن ويوجد روضة خوفان ان يسافر بها المشتري فيملك ولدها فان

استقرها الدين او عدم من يشتري البعض بيعت كلها بعد ما ذكر الحاجة في الأولى وللضرورة في الثانية

وليس للرهن ان يبيعها الى المستولدة للمارتمن اي ولا يفره بخلاف البيع لان البيع انما يجوز للضرورة

ولا ضرورة الى الهبة نهاية ومغنى (قوله لا يمكن رده) بدليل نفوذ من السفه والمجنون دون اعتاقها اه

حلي (قوله فينفذ الاستيلاء) ولو ملك بعضها اي بعد بيعها في الدين فهل يسرى لباقياها الاوجه نعم كن

وهو المعتمد مروان نظر فيه الاستوى (رجح) وجزم به في الروض (قول المصنف ولا الوطء) يدخل فيه

الزوج فاذا رهن زوجته بان استعارها من مالكمها لبرهنها ورهنها فيمتنع عليه وطؤها وان كانت حاملا لانها

حينئذ لا تزيد على من لم تحبل مع انها يمتنع وطؤها حسبا للباب على ما صححه الشيخان وما في شرح الروض

عما يخالف ذلك ممنوع مر (قوله جاز) فلو حبلت هل ينفذ وقياس الجواز النفوذ (قوله بقيدها السابق)

اي حيث لم يقض بها الدين الحال (قوله اي وان كانت الخ) قياس مامر اختصاص هذا بالدين الحال

(قوله فينفذ الاستيلاء) ولو ملك بعضها اي بعد بيعها في الدين فهل يسرى لباقياها الاوجه نعم كن ملك بعض من يعتق عليه مر

وقيل قطعاً كذا في الروضة وأصلها ودبراً في الأولى بالانصب ثم قالاً وقيل

ملك بعض من يعتق عليه اه مغنى زاد النهاية ولو مات الراهن قبل بيعها فان سقط الدين ببراء المرتن او تبرع اجنبى بادائه عتقت وان لم يتفق ذلك فالاقرب انها ليست ميراثا ظاهرا فان بيعت ثبت الميراث فلو اكتسبت بعد الموت وقبل البيع فان سقط الدين فكسبها لها وان بيعت تبين انه للوارث اه (قوله فى الاولى) اى فى الانفكك بلا بيع و (قوله هذه) اى صورة الانفكك بالبيع (قوله من ذلك) اى من المذهب والظاهر القطع (قوله وبما رتما الخ) وهى اما اذا انفكك الخ (قوله فى شرحه) اى شرح الزركشى على المنهاج والجار متعلق بقوله المطلق و (قوله فيما لو ملكها الخ) متعلق به بعد تقييده بالظرف الاول و (قوله فيه طريقان الخ) يقول القول (قوله او نقصت) الى قول المتن ثم ان امكن فى النهاية الاقوله فالظرف الى ولا قيمة وقوله نظير ما مر الى رحكم الخ وكذا فى المغنى الاقوله وحكم الى المتن قول المتن (غرم قيمتها) اى اذا كانت مساوية للدين او اقل والا فلا يغرم الا قدر الدين اه فنى وفيه وقفة ظاهرة فليراجع (قوله يكون) اى ما غرمه من القيمة والارش وكان الاول ويكون بالعطف (قوله رهنها مكانه) وله صرف ذلك اى القيمة او الارش فى قضاء دينه نهاية ومغنى (قوله فالظرف) اى قوله فى الاصح (قوله لانه الاصل) اى فى العمل لسكونه فعلا (قوله فلا اعتراض عليه) بان كلامه يقتضى ان الخلاف فى كون القيمة رهننا لافى غرمها (قوله لمزنى بها الخ) اى لامة مزنى بها ولو با كراه لانها اى الولادة لا تضاف الى وطئه اذا الشرع قطع النسب بينه وبين الولد ولا ينافى ذلك ما سياتى فى النصب ان الغاصب لو اجل الامة المنصوبة ثم ردها الى مالها فماتت بالولادة ضمن قيمتها لان صورته انه حصل مع الزنا استيلاء تام عليها بحيث دخلت فى ضمانه اه نهاية قال ع ش قوله ولو با كراه اى على الزنا بها من غير اه (قوله ولادية لحره الخ) لان الوطء سبب ضعيف وانما اوجبنا الضمان فى الامة لان الوطء سبب الاستيلاء عليها والعلق من اثاره فادمننا به اليد والاستيلاء والحره لا تدخل تحت اليد والاستيلاء ولا شئ عليه فى موت زوجته امة كانت او حرة بالولادة لتولده من مستحق نهاية ومغنى (قوله بشبهة) وبالاولى بزنا السيد عمر (قوله بالايلاد) خرج به ما لو ماتت بنفس الوطء فعليه قيمتها ان كانت امة وديتها خطا ان كانت حرة وان سبق منه الوطء مرارا ولم تتالم منه واذا اختلف الواطى والوارث فى ذلك فالمصدق الواطى لان الاصل برامة ذمته وعدم الموت به بل هو الغالب اه ع ش (قوله اى الراهن) وينبغى ان مثله معبر فله ذلك فيما يظهر اه ع ش قول المتن (لا ينقصه) والافصح تخفيف القاف قال تعالى ثم لم ينقصوكم ويحوز تشديدها نهاية ومغنى قول المتن (كالركوب) اى والاستخدام ولو للامة اه نهاية قال ع ش قوله ولو للامة معتمداه (قوله لا متناع السفر به) لتعليل للتقييد بقوله فى البلد (الاضرورة الخ) عبارة النهاية فان دعت ضرورة لذلك كما لو جلا اهل البلد لنحو خوف او قحط كان له السفر به ان لم يتمكن من رده الى المرتن ولا وكيله ولا امين ولا حاكم نعم قال الاذرى انه لو رهنه واقبضه فى السفر اى ثم استرده للارتفاع ان له السفر به نحو مقصده للقرينة وقس به ما فى معناه (او جذب) واذا اخذ الراهن المرهون للارتفاع الجائز فلتلفق يده

واخذ الزركشى من كلام المتولى وغيره انا اذا وجدنا له مالا آخر يمكن قضاء الدين منه لم يحز بيع شئ منها ولا كلها كما بين ذلك الشارح فى شرح العباب ولعل المراد انه حدث له مال بعد الاستيلاء فلا ينافى انه معسر حال الاستيلاء بقى ان ظاهر كلامهم جواز بيعها لو فاء الدين وان كان مؤجلا ولو قبل حلوله وقديوجه بغرض المبادرة الى برامة الذمة اذ قد تنافى قبل الحلول ولا يقال لاضرورة لبيعها قبل الحلول لان شغل الذمة مع الاعسار ضرورة فايراجع ولو مات الراهن قبل بيعها فان سقط الدين ببراء المرتن او تبرع اجنبى بادائه عتقت وان لم يتفق ذلك فالاقرب انه لا ميراث ظاهر فان بيعت ثبت الميراث فلو اكتسبت بعد الموت وقبل البيع فان سقط الدين فكسبها لها وان بيعت تبين انه للوارث اه ع ش (قوله فى الاولى) اى فى الانفكك بالبيع (قوله من ذلك) اى من المذهب والظاهر القطع (قوله وبما رتما الخ) وهى اما اذا انفكك الخ (قوله فى شرحه) اى شرح الزركشى على المنهاج والجار متعلق بقوله المطلق و (قوله فيما لو ملكها الخ) متعلق به بعد تقييده بالظرف الاول و (قوله فيه طريقان الخ) يقول القول (قوله او نقصت) الى قول المتن ثم ان امكن فى النهاية الاقوله فالظرف الى ولا قيمة وقوله نظير ما مر الى رحكم الخ وكذا فى المغنى الاقوله وحكم الى المتن قول المتن (غرم قيمتها) اى اذا كانت مساوية للدين او اقل والا فلا يغرم الا قدر الدين اه فنى وفيه وقفة ظاهرة فليراجع (قوله يكون) اى ما غرمه من القيمة والارش وكان الاول ويكون بالعطف (قوله رهنها مكانه) وله صرف ذلك اى القيمة او الارش فى قضاء دينه نهاية ومغنى (قوله فالظرف) اى قوله فى الاصح (قوله لانه الاصل) اى فى العمل لسكونه فعلا (قوله فلا اعتراض عليه) بان كلامه يقتضى ان الخلاف فى كون القيمة رهننا لافى غرمها (قوله لمزنى بها الخ) اى لامة مزنى بها ولو با كراه لانها اى الولادة لا تضاف الى وطئه اذا الشرع قطع النسب بينه وبين الولد ولا ينافى ذلك ما سياتى فى النصب ان الغاصب لو اجل الامة المنصوبة ثم ردها الى مالها فماتت بالولادة ضمن قيمتها لان صورته انه حصل مع الزنا استيلاء تام عليها بحيث دخلت فى ضمانه اه ع ش (قوله كسب الخ) نعم قال الاذرى انه لو رهنه واقبضه فى السفر ان له السفر به نحو مقصده للقرينة وقس به

هذه كالأولى اى فى خلافها وعبارة المتن من حيث حكاية الخلاف لا توافق شيئا من ذلك وبعبارةها المذكورة يعلم غلط الزركشى فى قوله فى شرحه فيما لو ملكها بعد البيع فيه طريقان اصحهما على ما يقتضيه كلامهما القطع بعدم النفوذ على انه قبل ذلك باسطر قال انه ينفذ على الاصح (فلو) لم تنفذه لاعساره حالة الاحبال و (ماتت) او نقصت (بالولادة) ثم ايسر (غرم قيمتها) وقت الاحبال او الارش يكون (رهننا) مكانها من غير انشاء رهن وانما غرم قيمتها او ارش نقصها (فى الاصح) لتسبيه لملكها او نقصها بالاستيلاء بلا حق فالظرف متعلق بغرم لانه الاصل لا رهننا فلا اعتراض عليه ولا قيمة لمزنى بها ولا دية لحره موطوءة بشبهة ماتنا بالايلاد بخلاف امة موطوءة بشبهة ماتت به (وله) اى الراهن (كل ارتفاع لا ينقصه) اى المرهون (كالركوب) فى البلد لا متناع السفر به وان قصر بلا اذن الا اضرورة كسب او جذب (والسكنى)

وليس خفيف الخبر الصحيح الظاهر بربك بنفخته إذا كان مرهوناً وصح خبر الرهن مغلوب و مركوب (لا البناء والغراس) لنقصهما قيمة الأرض إلا إذا كان الدين مؤجلاً وقال أفلح وأقلع عند الحلول نص عليه وجري عليه جمع ومحلان (٧٧) لم تنقص الأرض بالقلع ولا طالت مدته

أي من ماله أجرة نظير ما مر
ومع ذلك هو مشكل لأنه لو
تعدى به قلع أيضاً كما يأتي
مع أنه وعد وأجاب عنه
الأذرعى بما لا يشفى وحكم
هذين وإن عرف كالذي
قبليهما بما لم يكن أعادها
هنالينى عليهما قوله (فإن
فعل) ذلك (لم يباع قبل)
حلول (الاجل) لتحقق
ضرر قلعه الآن مع إمكان
إدائه الدين من غيره أو وفاة
قيمة الأرض به (وبعده) أي
الحلول (بقلع) وجوباً (أن
لم تفسد الأرض) أي قيمتها
(بالدين وزادت به) أي
القلع ولم يحجر على الرهن
ولا أذن في بيعها مع ما فيها
لتمتع حق المرتهن بأرض
فارغة أما إذا وفدت الأرض به
أو لم تزد بالقلع أو حجر عليه
بفاس أو أذن الرهن فيما
ذكر ولم تكن قيمة الأرض
بعضاً أكثر من قيمتها مع
ما فيها فلا يقطع بل يباع
معها ويوزع الثمن عليهما
وبحسب النقص عليه (ثم
إن أمكن الانتفاع) الذي
يريد الرهن من المرهون
(بغير استرداد) له كحرفة
يمكن عمله أو هو يد المرتهن
(لم يسترد) إذا ضرورة إليه
(والا) يمكن الانتفاع به إلا
بالاسترداد كالخدمة وإن
كان له حرفة يمكن عمله بيد
المرتهن (فيسترد) للضرورة

من غير تقصير لم يضمه كما قاله الرويانى أنه معنى زاد النهاية فلو ادعى أي الرهن رده على المرتهن فالصواب أنه لا
يقبل كالمرتهن لا يقبل دعواه الرديمينة مع أن الرهن أئتمنه باختياره أقال ع ش قوله مر لم يضمه
أي بشئ بدله يكون رهنه مكانه ويصدق في أنه لم يقصر أه (قوله) وليس خفيف) بالوصف قول المتن
(لا البناء والغراس) أي في الأرض المرهونة والاولى الغراس لأنه المصدر لغراس بخلاف الغراس فإنه اسم
لما يغرس ثم رأيت في نسخة كذلك أه ع ش (قوله) لنقصهما الخ قضيته امتناع ذلك وإن وفدت قيمة الأرض
مع القصر بقدر الدين ولو اعتبر نقص يؤدي إلى تفويت حق المرتهن لم يكن بعيداً أه ع ش (قوله) إلا إذا
كان الدين مؤجلاً الخ أي فله حينئذ ذلك أي البناء والغراس معنى ونهاية أي قهراً ع ش (قوله) وأقلع
عند الحلول أي ألزمه أه معنى (قوله) ومحلان أي الاستثناء المذكور (قوله) نظير ما مر أي في شرح ولا
الاجارة الخ (قوله) ومع ذلك أي قوله ومحل الخ هو مشكل أي الاستثناء المذكور (قوله) لأنه أي المالك (لو
تعدى به) أي الباء أو الغراس (قوله) أيضاً أي كما إذا قال أفلح وأقلع الخ (قوله) مع أنه أي قوله وأقلع الخ
(قوله) ليحلف معه) لعله عند وجود قاض يرى ذلك أه سيد عمر (قوله) نص عليه أي في الام أه معنى
(قوله) أي من ماله أجرة) وله زراعة ما بدر لك قبل حلول الدين أي معه كما بحثه شيخنا إن لم ينقص الزرع قيمة
الأرض إذ لا ضرر على المرتهن أه معنى زاد النهاية وبحسب الأذرعى استثناء بناء خفيف على وجه الأرض
بالبن كظلة الناطور لأنه يزال عن قرب كالزراع ولا تنقص القيمة به أه قال ع ش أي فلا يتوقف أي
البناء المذكور على إذن ولا يفترق فيه الحكم بين الحال والمؤجل أه (قوله) كما يأتي أي في قوله وبعده يقطع
أه سم (قوله) وحكم هذين أي البناء والغراس أه نهاية (قوله) كالذي قبله أي قوله وله كل انتفاع
الخ (قوله) مامر أي من قول المتن (ولارهنه) إلى قوله ولو وطى أه كرى أي لأن هذين من جملة ما ينقص
المرهون كنحو التزويج واما جواز الانتفاع بنحو الركب فعلم من مفهوم القول المذكور (قوله) أعادها
أي هذين وكذا ضمير عليهما وأفردهما شرح المنهج حيث قال أعيد ليبنى عليه ما يأتي أه وقال البجيرى قوله
ليبنى عليه أي حكم البناء والغراس مع ما قبله فيبنى على حكم البناء والغراس قوله فإن فعل الخ وعلى حكم
ما قبله قوله ثم إن أمكن فلماذا قال ما يأتي الخ ولم يقل قوله الخ أه وهو بعيد (قوله) ذلك أي البناء والغراس
(قوله) أو وفاة الخ عطف على أداء الدين (قوله) بل يباع معها أي في الأخيرتين (وبحسب النقص عليه) أي
في الأخيرة نهاية ومعنى قال الرشيدى أي والثالثة كما في كلام الشيخين أه (قوله) الذي يريد أه إلى قول
المتن إن أئتمه في المغنى وكذا في النهاية لا قوله كل مرة لقال بدله في أول مرة (قوله) وإن كان له الخ غاية لقول
المصنف الآتي فيسترد (قوله) وقت فراغه) فايدهم استيفاء منافعه عند الرهن لا يرد مطلقاً أه نهاية
ومعنى (قوله) منه أي من العمل (قوله) وإنما ترد الخ عبارة للمغنى نعم لا يسترد الجارية إلا إذا من الخ (قوله)
إليه أي الرهن (قوله) مانع خلو من زوجة أو أمة أو عرم أو نسوة يؤمن معهن منه عليها أه كرى
(قوله) شاهدين) أو رجلاً وامراً تين نهاية ومعنى وسم (قوله) ليحلف معه) لعله عند وجود قاض يرى ذلك
أه سيد عمر (قوله) كل مرة) في العباب مرة فقط وما ذكره الشارح متجه إذ قد يرد في المرة الأولى مع الأشهاد
في رده ثم ينكر أخذه في المرة الثانية مثلاً سم على حج وما استوجهه هو الأقرب أه ع ش (قوله) قهراً
عليه) ويؤخذ من وجوب الأشهاد هنا صحة ما أفتى به ابن الصلاح أن من لملك طريق مشترك وطلب
شريكة الأشهاد لزمه إجابته أه نهاية (قوله) قهراً عليه) أي على الرهن بالأشهاد فعنى أشهاد المرتهن تكليفه

ما في معناه (قوله) كما يأتي أي في قوله وبعده يقطع (قوله) وقت فراغه) فايدهم استيفاء منافعه لا يرد مطلقاً
وفي الروض وشرحه هنا ما نصه فرع لا تزال يد البائع عن المحبوس بالثمن لا استيفاء منافعه لأن ملك المشتري
غير مستقر بل يستكسب في يده للمشتري انتهى (قوله) شاهدين) أو رجلاً وامراً تين (قوله) كل مرة) وفي

بالنسبة لما اراده المالك منه ويرد وقت فراغه المرتهن كالليل أي الوقت الذي اعتيد الراحة فيه منه وإنما ترد إليه أمانة أمن منه وطو هالكونه
عمر ما وثقة وعنده مانع خلوة (ويشهد) المرتهن عليه بالاسترداد للانتفاع شاهدين أو واحد ليحلف معه كل مرة قهراً عليه (إن أئتمه) وإن

الراهن به فيصح قوله الآن فلا يلزمه اشهاد اصلا كرهى (قوله بخلاف غير المتهم) بان ثبتت عدالته عبارة شرح م لا ظاهر العدالة بان كانت ظاهر حاله من غير ان يعرف باطنه فلا يجب عليه اشهاد اصلا ولم اذا استرده ثم ادعى رده على المرتن لم يقبل قوله لانه قبضه لغرض نفسه كما افى بذلك شيخنا الشهاب الرملى اهسم (قوله فلا يلزمه) اى الراهن عبارة النهاية والمغنى فلا يكلف الا شهاداه (قوله اصلا) اى لا كل مرة ولا اول مرة (قوله وبخلاف المشهور) الى المتن اسقطه النهاية والمغنى لكن ذكره البجيرى عن القليوبى عن مريكانى (قوله لا يسلم اليه) اى لا يلزم رده الى الراهن بل يرد لدل قوله شيخنا م اه قليوبى اه بجيرى (قوله وان رده) الا قوله كالرهن فى النهاية (قوله وان رده الخ) اى وان رده الراهن اذن المرتن اه ع ش عبارة السكردى بان قال بعد اذن المرتن له فى التصرف فيه لا تصرف فيه ولا انتفع به ثم بعد ذلك له الانتفاع به كما اذا اباح واحد شيئا لواحده وقال المباح له لا حاجة لى اليه فانه لا تبطل الا باحة فله بعد ذلك التصرف فيه بالوجه المباح له اه (قوله لان المنع الخ) عبارة المغنى لان المنع كان لحقه وقد زال باذنه فيحل الوطء فان لم تحبل فالرهن بحاله وان احبلها او اعتق او باع او هب نفذ وبطل الرهن قال فى الذخائر فلو اذن له فى الوطء فوطى ثم اراد العود الى الوطء منع لان الاذن يتضمن اول مرة الا ان تحبل من تلك الوطاة فلا يمنع لان الرهن قد بطل اه وظاهر كلامهم ان له الوطء فيمن لم تحبل مالم يرجع المرتن اه زاد النهاية عند وجود قرينة تدل على التكرار والا فاطلقت محمول على مره اه وباقى فى الشرح ما يوافق اطلاق المغنى الشامل لحالة عدم وجود قرينة التكرار (قوله بما يزيل الخ) اى بتصرف ما ذون فيه يزيل الخ (قوله كالرهن) مثال للنحو (قوله صحته منه) اى صحة الرهن من المرتن اه كرهى (قوله لغيره) اى غير المرتن (وقضيته) اى قضية اطلاق المتن (قوله صحته منه الخ) المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملى انه لا يصح الرهن من المرتن بدن آخر الا بعد فسخ الاول فلا يكتفى الاطلاق بخلاف رهنه من آخر باذن المرتن فانه يصح ويكون فسخ الاول وان لم يتقدم فسخ اهسم (قوله لتضمنه) اى الرهن الثانى (قوله وهو) اى الصحة او القضية (قوله ان جعلاه) اى العاقدان الرهن الثانى (قوله وله اى المرتن) الى قول المتن وكذا فى النهاية والمغنى (قوله لازما) اى باعتبار وضعه اهسم (قوله وقبل القبض) اى قبل قبض الموهوب عبارة المغنى والنهاية وللمرتن الرجوع فيما وهبه الراهن او رهنه باذن المرتن قبل قبض الموهوب او الموهون لانه لا يما يلزم بالقبض اه (قوله بشرط الخيار) اى للبايع اه ع ش (قوله لان وضع البيع للزوم) والخيار دخل فيه ولم يما يظهر اثره فى حق من له الخيار وافهم ذلك ان محل ما ذكر اذا شرط الراهن الخيار لنفسه او لاجنبى فان شرطه للمرتن كانت سلطنة الرجوع له لا بخلاف ومتى تصرف باعتاق او نحوه وادعى الاذن وانكره المرتن صدق بيمينته لان الاصل عدم الاذن وبقاء الرهن فان نكل حلف لراهن وكان كالمو تصرف باذنه فان لم يحلف الراهن وكان التصرف بالعقب او الايلاد حلف العقب او المستولدة لانهما يثبتان الحق لانفسهما بخلافه فى نكول المفلس او وارثه حيث لا يحلف الغرماء لانهم يثبتون الحق للمفلس اه نهاية وكذا فى المغنى الا قوله والمهم الى ومتى قال ع ش قوله حلف العقب الخ اى على البت (قوله كاهر) اى فى اول باب الخيار اه كرهى قول المتن (فان تصرف الخ) اى بغير اعتاق وايلاد وهو العباب مرة فقط وما ذكره الشارح متبجها اذ قد يرد فى المرة الاولى مع الاشهاد على رده ثم ينكر اخذه فى المرة الثانية مثلا (قوله بان ثبتت عدالته) عبارة شرح م لا ظاهر العدالة بان كانت ظاهر حاله من غير ان يعرف باطنه فلا يجب عليه اشهاد اصلا انتهى واذا استرده ثم ادعى رده على المرتن لم يقبل قوله لانه قبضه لغرض نفسه كما افى بذلك شيخنا الشهاب الرملى (والانتفاع) قال فى الذخائر فلو اذن له فى الوطء فوطى ثم اراد العود الى الوطء منع لان الاذن يتضمن اول مرة الا ان تحبل من تلك الوطاة فلا يمنع لان الرهن قد بطل انتهى ولو دلت القرينة على التكرار جاز مالم يرجع المرتن (قوله وقضيته صحته منه بدن آخر الخ) المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملى انه لا يصح الرهن من المرتن بدن آخر الا بعد فسخ الاول فلا يكتفى الاطلاق بخلاف رهنه من آخر باذن المرتن فانه يصح ويكون فسخ الاول وان لم يتقدم فسخ (لازما) اى ولو باعتبار وضعه

اشتهرت عدالته على الاوجه بخلاف غير المتهم بان ثبتت عدالته فلا يلزمه اشهاد اصلا وبخلاف المشهور بالخيانة فانه لا يسلم اليه وان اشهد (وله باذن المرتن) وان رده على الاوجه كان الا باحة لا ترتد بالرد وفارق الوكالة بانها عقد (ما منعناه) من التصرف والانتفاع لان المنع لحقه ويبطل الرهن بما يزيل الملك او نحوه كالرهن لغيره وقضيته صحته منه بدن آخر لتضمنه فسخ الاول وهو واضح ان جعلاه فسخا والا فلما نفاذته للعقد الاول مع بقائه اذن احكاما كما مر ان لا يرهنه منه بدن آخر فاندفع مال السنوى وغيره هنا (وله) اى المرتن (الرجوع) عن الاذن (قبل تصرف الراهن) تصرفا لازما فله الرجوع بعد نحو الهبة وقبل القبض وبعد الوطء وقبل الحل نعم لو اذن له فى بيع فباع بشرط الخيار لم يصح رجوعه لان وضع البيع للزوم كما مر وكرجوعه خروجه عن الالهية بنحو اغواء او حجر (فان تصرف) بعد اذنه فيما يتوقف عليه (جاءهلا برجوعه فكأن تصرفا وكيلا جهل عزله) فلا ينفذ

(ولو أذن) له (في بيعه ليعجل) له المرهون به (المؤجل من ثمنه) أي بان شرط عليه ذلك كما (٧٩) باصله أو قال على أن تعجل أو ذكر ذلك

مريدا به الاشتراط على
الوجه والالم بضركه
(لم يصح البيع) لفساد
الأذن بشرط التعجيل (وكذا
لو شرط) في الأذن في بيعه
(رهن الثمن) أي انشاء
رهنه مكانه فانه لا يصح
البيع وان حل الدين (في
الظاهر) لفساد الشرط
بجهالة الثمن عند الأذن اما
اذا لم يردو الدين حال الانشاء
بل استصحب الرهن على
الثمن فيصح جزما لانه
تصريح بالواقع اذا الأذن في
الحال محمول على الوفاء فلا
يتسلط الرهن على الثمن
قاله السبكي

(فصل) في الامور المترتبة على لزوم الرهن (أي وما يتبعها من نحو توافقهما على
وضعه عند ثالث وبيان ان فاسد العقود فصحيحها اه ع ش (قوله أي المرهون) أي في الضمير استخدام
اه سم (قوله غالبا) سيد كر محترزه (قوله وقد لا نكون الخ) الى المتن في المغنى الا قوله ويستنيب الكافر
مسلميا في القبض وقوله ولا يشكل الى فيوضع وقوله وشرط خلاف ذلك مفسد وكذا في النهاية الا انها اعتمدت
الا كتنها بالواحدة الثقة (قوله نحو مسلم) أي كالمترد ويحتمل شمول المسلم له بان يراد به المسلم ولو في الاصل
(قوله من كافر) تقدم في البيع في صورة الرهن من كافر هل يقبضه سم بوضع عند عدل او يمتنع قبضه ايضا
سم على حج والا قرب الاول لكن في حج مانصه ويستنيب الكافر مسلميا في القبض انتهى وظاهره انه لا يمكن
من قبضه حتى في السلاح ووجهه ان قبضه اذ لا للمسلمين وعليه فلو تعدى قبضه فينبغي الاعتداد به لان
المنع لا مر خارج اه ع ش وفي الحلبي بعد نقله قول حج ويستنيب الخ وتقدم ان في المصحف يتعين
التوكيل دون السلاح وكذلك العبد يسلم له ثم يزع منه انتهى (قوله فيوضع) أي كل من نحو المسلم والمصحف
والسلاح (قوله عدل) أي عدل شهادة كما قاله في شرح العباب اه سم وقال البجيرمي عبر بذلك دون مسلم ليشمل
جواز وضع السلاح عند ذي في قبضتنا اه (قوله او امة) عطف على مسلم (قوله محرما) أي طائفة به ومغنى
(قوله كذلك) أي ثقة (قوله حليلة) أي له ولو فاسقة لانها تغار عليه اه ع ش عبارة السيد عمر ولم يعتبروا في
محرمة العدالة كانه لانه من شأنه الحمية والغيرة ولا في حليلة كانه لانه من شأنها الغيرة على حليلةها ومن شأنه انه
يهاها كيف كانت اه (قوله او محرم) أي له ولو فاسقة على ما يفيد اطلاقه وتقييده ما بعده اه ع ش ويجرى
ذلك في قول الشارح محرما (قوله او امرأتان ثقتان) بل يكفي واحدة لو والخلوة المحرمة ح مر اه سم

(قوله محمول على الوفاء) أي او عدمه فيما اذا قدره

(فصل في الامور المترتبة على لزوم الرهن) (قول المصنف فإلديه) أي الرهن بمعنى المرهون ففيه
استخدام (قوله من كافر) تقدم في البيع في صورة رهن المسلم من كافر هل يقبضه ثم بوضع عند عدل او يمتنع
قبضه ايضا (قوله عدل) أي عدل شهادة كما قاله في شرح العباب (قوله له تملكه) يحتمل انه احتراز عن أقر
بحريته او وقفيته وفيه نظر (قوله او امرأتان ثقتان) بل يكفي واحدة لو والخلوة المحرمة حيث ذكر

محرما ولا امرأة ثقة أو ميسوحا كذلك ولا عنده حليلة أو محرم أو امرأتان ثقتان ولا يشكل بحل خلوة رجل بامرأتين

لان المدة هنا قد تطول فيكون وجود الواحدة فقط معها مظنة للخلو بها فتوضع عند محرم لها او رجل ثقة عنده من ذكر او امرأة او مسح ثقة فان وجد في المرتن شرط مامر او كانت صغيرة لا تشتبه فعنده وشرط خلاف ذلك مفسد والخني كالآتي لكن لا يوضع عند آتي اجنية (ولو شرطا) الى الراهن والمرتهن (وضعه عند عدل) مطابقا او فاسق وهما يتصرفان لانفسهما التصرف التام (جاز) لان كلاً لا يثق بصاحبه فليتولى الحفظ والقض فان اراد سفرا فكالوديع فيما ياتي فيه نظير مامر ولو اتفقا على وضعه عند الراهن جاز على المعتمد وكون يده لا تصلح للنيابة عن المرتن انما هو في ابتداء القبض دون دوامه اما نحو ولى و وكيل وما ذون له وعامل قراض ومكاتب جاز لهم الرهن والارتهان فلا بد من عدالة من يوضع عنده كما بحثه الاذرعى (او عند اثنين ونصا على اجتماعهما على حفظه او الانفراد به فذاك) واضح انه يتبع فيه الشرط (وان اطلقا فليس لاحدهما الانفراد) بحفظه (في الاصح) لعدم الرضا بيدا احدهما على الانفراد ليجعلانه في حرزهما والا ضمن من انفرده بنصفه ان لم يسله له صاحبه والا اشتركا في ضمان النصف

(قوله لان المدة هنا الخ) قد يقال ما اؤاده جار في الحليلة والمحرم ولم يعتبر وافيها التعدد به يتجه ما رجحنا في النهاية من الاكتفاء بالواحدة الثقة اه سيد عمر وقال ع ش والا قرب ما قاله حج اه (قوله فتوضع) اي الامة (قوله عند محرم الخ) تذكر مامر فيه (قوله ثقة) راجع لامرأة ايضا (قوله فعنده) اي فتوضع الامة عند المرتن للموصات الصغيرة تشتبه بنقل وجعلت عند عدل برضاهاما ولو تنازا وعوضها الحاكم عند من يراه ومثله مالومات حليلته او محرمة او ساقرت اه ع ش (قوله وشرط خلاف ذلك مفسد) قضيته اه مفسد للعدوه وظاهر لانه شرط خلاف مقتضاه وقد صرح ببطلان الرهن ايضا الشهاب الرمي في حواشي شرح الروض اه ع ش (قوله لا يوضع عند آتي الخ) اي ولا رجل اجني كما نقله الاذرعى عن البيان وانما يوضع عند محرم اه رشيدى (قوله مطلقا) الى قول المتن وعند اثنين في النهاية والمغنى الا قوله فان اراد الى ولو اتفقا (قوله مطلقا) اي تصرفا لانفسهما ولا غيرهما ككونهما ولىين اه كردى (قوله وهما يتصرفان) اي في مفهوم عدل تفصيل و (قوله لانفسهما) اخرج نحو الولى و (قوله التام) احتراز عن المكاتب اه سم (قوله فيتولى) أى من شرط الوضع عنده من عدل او فاسق بشرطه وكذا ضمير فان اراد الخ (قوله فيه) اي في الوديع (قوله نظير مامر) اي قبيل قول المتن والسكني (قوله ولو اتفقا الخ) ولو ادعى العدل رده اليهما او هلا كه صدق وليس له رده الى احدهما فان اتلفه خطأ او اتلفه غيره ولو عمدا اخذ منه البدل وحفظه بالاذن الاول او اتلفه عمدا اخذ منه البدل ووضع عند اخر لتعديه باتلاف المروهون قال الاذرعى والظاهر اخذ القيمة في المتقوم اما المثل فيطالب بمثله قال وكان الصورة فيما اذا اتلفه عمدا عدوا انا مالو اتلفه مكرها او دفعا للصيال فيكون كمالو اتلفه خطأ انتهى وهو محمول في الشق الاخير على مالو عدل عما يندفع به الى اعلى منه والافلا ضمان اه نهاية قال ع ش قوله في الشق الاخير هو قوله او دفعا للصيال وكذا في الشق الاول على انه طريق في الضمان والافقار الضمان على المكروه بكسر الراء اه عبارة المغنى وللوضوح عنده المروهون ان يردوه على العاقدين او الى وكيلهما ولا لانه ان يردوه الى احدهما بلا اذن من الاخر فان غابوا ولا وكيل لهما رده الى الحاكم فان رده الى احدهما بلا اذن من الاخر فتلف ضمنه والقرار على القابض اه (قوله على وضعه) أى بعد اللزوم نهاية ومعنى (قوله جاز الخ) عبارة النهاية صح كما اقتضاه كلام صاحب المطلب خلافا لما اقتضاه كلام الغزالي ولو شرطا كونه في يد المرتن يوم ما وفي يد العدل يوما جاز اه (قوله اما نحو ولى الخ) اي كالقيم وهو محترز قوله وهما يتصرفان الخ (قوله جاز لهم الرهن الخ) اي حيث يجوز لهم ذلك بان كان هناك ضرورة او غبطة ظاهرة اه ع ش (قوله جاز لهم الخ) يفيدان نحو المكاتب وعامل القراض والوكيل اذا جاز لهم الارتهان لا يوضع عند ثالث الا اذا كان عدلا واما اذا وضع عندهم فالوجه الجواز مطلقا حيث كان الراهن ممن يتصرف لنفسه تصرفا تاما اه سم قول المتن (أو عند اثنين) أى مثلان نهاية ومعنى (قوله فيجعلانه) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله في حرزهما) اي حيث لم يمكن قسمته فان امكنت قسمته اقتسماه كافي الوصية ثم رايته في سم على منهج نقلا عن برماوى اه ع ش (قوله والا اشتركا في ضمان النصف) ينبغى ان يكون المراد ان كلا منهما يضمن جميع النصف لتعدى احدهما بتسليمه والاخر بتسليمه وقرار الضمان على من تلف تحت يده فليتامل سم وع ش ورشيدى وقولهم جميع النصف اي النصف الذى سلم للاخر واما النصف الذى تحت يده فلا يضمنه لانه امين بالنسبة له اه بجري (قوله في ضمان النصف) ولو

(قوله وهما يتصرفان) اي في مفهوم عدل تفصيل وقوله لانفسهما اخرج نحو الولى وقوله التام احتراز عن المكاتب (قوله فكالوديع) فيما ياتي قد يفهم انه يرد الى المالك او وكيله وفيه نظر اذا كان بغير رضا المرتن لاجل تعلق حقه الا ان يرد بقوله فكالوديع مجرد انه لا يسافر به الا اذا جوزه لوديع وقد يؤيده قوله نظير مامر (قوله جاز لهم الرهن والارتهان) يفيدان نحو المكاتب وعامل القراض والوكيل اذا جاز لهم الارتهان لا يوضع عند ثالث الا اذا كان عدلا واما اذا وضع عندهم فالوجه الجواز مطلقا حيث كان الراهن ممن يتصرف لنفسه تصرفا تاما (قوله والا اشتركا في ضمان النصف) ينبغى ان يكون المراد ان كلا منهما

غصبه المرتن من العدل او غصب العين شخص من مؤتمن كودع ثم ردها الي من غصبها منه بري بخلاف من غصب من الملتقط اللقطة قبل تملكها ثم ردها اليه لم يبرأ لان المالك لم ياتمه او غصب العين من ضامن مأذون كاستعير ومستام ثم ردها اليه رى كما جزم به في الانوار انهاية قال ع ش قوله لم يبرأ اى وطريق التخلص من الضمان ان يردّها على الحاكم وقوله لم ياتمه اى الملتقط وقياس اللقطة انه لو طيرت الربح مثلاً ثوباً الى داره وغصبه منه شخص ثم رده اليه انه لم يبرأ لان المالك لم ياتمه وطريقه ان يردّه للحاكم وقوله من ضامن مأذون احتراز به عن الفاسب فلا يبرأ من غصب منه بالرد عليه اه ع ش (قوله ولو اتفقا) الى قوله وان كان بعده في النهاية الا قوله نذباهما الى المتن وقوله فيه الى المتن (قوله او غيره) اى من عدل او فاسق بشرطه (قوله مطلقاً) اى ولو بلا سبب نهاية ومعنى (قوله وقد تغير الخ) ر منه ان تحدث عداوة بينه وبين الراهن اه ع ش قول المتن (او فسق) فى شرح الروض ولو اختلفا فى تغير حال العبد قال الدارمى صدق الباقي بلا يمين قال الاذرى وينبغى ان يخلف على نبي عليه اه وظاهر كلامهم ان العدل لا ينزع عن الحفظ بالفسق قال ابن الرفعة وهو صحيح الا ان يكون الحاكم هو الذى وضعه لانه نائبه فينزع بالفسق انتهى قلت او يكون الراهن يحوولى اه سم وقوله وظاهر كلامهم الى قوله انتهى فى النهاية مثله قال ع ش قوله وظاهر كلامهم الخ معتمد وقوله قلت الخ اى فينزع بالفسق اه ع ش (قوله فسقه) اى الفاسق نهاية ومعنى (قوله او خرج عن اهلية الحفظ الخ) قضيته انه لو اغمى عليه او جن وطلب احدهما نقله ونقل وعليه للوافق هل يتوقف استحقاقه الحفظ على اذن جديد لبطان الاذن الاول ام لافيه نظرو قياس مالوز اذ فسق الولي ثم عاد من انه لا بد من تولية جديدة اه هنا لا بد من تجديد الاذن اه ع ش (نذباهما) اى دعيهما عبارة النهاية والمعنى وطلبا او احدهما نقله ونقل وجعله الخ (قوله عند من يتفقان عليه) سواء اكان عدلا ام فاسقا بشرطه المار نهاية ومعنى (قوله وان ايا الخ) اى بعد لزوم العقد من الجانبين اما قبله لم يجبر الراهن بحال كاسياني اه ع ش (قوله فيه) اى فيمن يوضع عنده (قوله او مات المرتن) عطف على ايا الخ (قوله لانه العدل) اى الانصاف اه ع ش عبارة الكردى اى لان الوضع عند العدل هو الامر المعتدل القاطع للنزاع اه (قوله وان لم بشرط) اى الرهن (فى بيع الخ) غاية لقول المتن وضعه الحاكم عند عدل اه ع ش (قوله اما لو تشاحا ابتداء) اى قل الوضع عبارة الكردى يعنى لا بعد الاتفاق او هذا عند بل قول المتن وان تشاحا الخ المفروض فيما بعد الوضع (قوله بحال) اى بئى من الاقباض او الرجوع (قوله وان شرط) غاية ع ش (قوله حينئذ) اى قبل القبض (قوله فلا يطالبه) اى المرتن الراهن (قوله بافضه) اى المرهون و(قوله ولا بالرجوع عنه) اى عن عقد الرهن فى كلامه استخدام (قوله يرد) خبر وزعم الخ (قوله باحدهما) اى الاقباض والرجوع اه ع ش (قوله وان كان بعده الخ) لا يخفى ما فيه اذ كيف يكون التشاح بعد القبض فيمن يوضع عنده من افراد التشاح ابتداء كما هو

يضمن جميع النصف لتعدي احدهما بتسليمه والآخر بتسليمه وقرار الضمان على من تلف تحت يده فليتامل
(قول المصنف اوفسق) في شرح الروض ولو اختلف في تغير حال العدل قال الدارمي صدق النافي بل ايمين قال
الاذرعى وينبغي ان يحلف على نفي عليه بذلك اه قال وظاهر كلامهم ان العدل لا ينعزل عن الحفظ بالفسق
قال ابن الرفعة وهو صحيح الا ان يكون الحاكم هو الذي وضعه لانه نائبه فينعزل بالفسق اه فلت او يكون
الراهن نحوولى (قوله وان لم يشرط في دع) اشارة الى رد ما في شرح الروض عن ابن الرفعة حيث قال قال
ابن الرفعة هذا اى نقل الحاكم له عند من يراه اذا تنازعا اذا كان الراهن مشروطا في بيع والا فيظهر ان لا
يوضع عند عدل الا برضا الراهن لان له الامتناع من اصل الاقباض اه ما في شرح الروض وكانه مبنى على
عدم لزوم الرهن بقبض العدل وهو ممنوع لانه ثابت المرتن في القبض فقبحه كقبضه ثم رايت الشارح في
شرح العباب اطال في رده بما حاصله ان الذى دل عليه كلام الجواهر وغيرها ان العدل ناثمهما وان قبضه
كقبض المرتن وان ما قاله ابن الرفعة يحمل على القول بانه نائب الراهن فقط قال ولا ينافى ذلك قولهم انه
وكيل الراهن لان هذا بالنسبة الى التصرف في المهرهون فليتامل (قوله وان كان بعده الخ) لا يخفى ما فيه

صريح صنيعة اه سم اي حيث عطفه على جواب اما (قوله وقد وضع الخ) اي والحال قد الخ (قوله بلا شرط) اي من غير شرط نحو كونه في يد المرتين او العدل مثلا (قوله عليه) على العدل او المرتين (قوله بمسوع) اي كتنغير الحال بماسر (قوله او فاسق) عطف على قوله عدل (قوله لم يجب على ما قاله جمع الخ) ظاهر النهاية وصريح المعنى اعتماد (قوله لانه) الاحد (قوله فان راه) اي راى الحاكم الفاسق قول المتن (ويستحق) ببناء المفعول قول المتن (عند الحاجة) وللمرتين اذا كان بدنه رهن وضامن طلب وفاته من ايهما شاء تقدم احدهما او لا فان كان رهن فقط فله طلب بيع الموهون او وفاء دينه فلا يتعين طلب البيع اه نهاية (قوله بان حل الدين) في شرح العباب فروع من الانوار وغيره اذا حل الدين فقال الراهن للمرتين رد الرهن حتى ايبعه لم يلزمه الرد بل يباع وهو في يده فاذا وصل حقه اليه سلمه للمشتري برضا الراهن او للراهن برضا المشتري فان امتنع فالى الحاكم وان قال له احضر الرهن لا يبيعه واسلم الثمن اليك او ايبعه منك لم يلزمه الاجابة فان اجابه واشتراه ولو بالدين جاز وكذا لو وكل من يشتره له اذا عرض للبيع ولو لم يتأت البيع الا باحضار الرهن ولم يثق بالراهن ارسل الحاكم امينه ليحضره واجرته على الراهن وللراهن بعد بيعه وفاؤه من غير ثمنه اي حيث لا تاخير اه ولا يسلم المشتري الثمن الى احدهما الا باذن الاخر فان تنازعا فالحاكم رم وقوله فيما سر برضا الراهن اي اذا كان له حق الحبس كاهو واضح ثم قوله برضا المشتري اي ما لم يكن له حق الحبس والالم يحتج الى رضاه كاهو ظاهر رم وقوله لم يلزمه الاجابة لعل هذا اذا تأنى البيع بلا احضار اخذ من قوله ولو لم يتأت الخ اه سم (، قضية هذا) اي المتن (قوله وان طلبه) و (قوله وقد ر عليه) اي التوفية من غير الرهن اه نهاية قال ع ش قال ع وطريق المرتين في طلب التوفية من غير الموهون ان يفسخ الرهن لجوازه من جهته ويطالب الراهن بالتوفية انتهى (قوله وبه) اي بعدم اللزوم (صرح الامام) اعتمده النهاية (بانه حينئذ) اي حين اذا طلب المرتين الوفاء وقد ر عليه الراهن (قوله فكيف ساغ له التأخير) اي الي تيسير البيع (قوله او يقال الحج) اقصر عليه النهاية (قوله كان رضامنه بتاخير حقه الخ) ظاهره وان طال المدد وهو كذلك حيث كان للراهن عرض صحيح في التأخير كما ياتي اه ع ش اي في النهاية (قوله كان) اي رضا المرتين بتعلق الخو (قوله رضامنه الخ) خبر كان والجملة جواب لما انتهى كرى (قوله رايت السبكي الخ) ويمكن حمل ما اختاره السبكي على ما اذا ادى ذلك التأخير من غير عرض صحيح شرح م انتهى سم قال ع ش قوله من غير

وقد وضع بيد عدل او المرتين بلا شرط لم ينزع قهرا عليه الا بمسوع او فاسق واراد احدهما نزع لم يجب على ما قاله جمع لانه رضى بيده مع الفسق ونزع فيه الا ذرعى بان رضاه ليس بعقد لازم وقال آخرون يرفع الامر للحاكم فان رآه أهلا لحفظه لم ينقله والا نقله (ويستحق بيع الموهون عند الحاجة) اليه بان حل الدين ولم يوف او أشرف الرهن على الفساد قيل الحلول وقضية هذا انه لا يلزم الراهن التوفية من غير الرهن وإن طلبه المرتين وقد ر عليه وبه صرح الامام واستشكله ابن عبد السلام بانه حينئذ يجب أدائه فورا فكيف ساغ له التأخير ويجاب بحمل كلام الامام على تأخير يسير عرفا للمساحة به حينئذ او يقال لما رضى المرتين بتعلق حقه بالرهن كان رضا منه بتأخير حقه الى تيسر بيعه واستيفائه من ثمنه ثم رايت السبكي اختصار وجوب الوفاء فورا من الرهن أو غيره

اد كيف يكون التشاح بعد القبض فيمن يوضع عنده من افراد التشاح ابتداء كما هو صريح صنيعة (قوله وقال آخرون) وهم الشيخ ابو حامد وغيره من العراقيين ونقلوه عن ابن سريج (قوله بان حل الدين) في شرح العباب فروع من الانوار وغيره اذا حل الدين فقال الراهن للمرتين رد الرهن حتى ايبعه لم يلزمه الرد بل يباع وهو في يده فاذا وصل حقه اليه سلمه للمشتري برضا الراهن او للراهن برضا المشتري فان امتنع فالى الحاكم وان قال له احضر الرهن لا يبيعه واسلم الثمن اليك او ايبعه منك لم يلزمه الاجابة فان اجابه واشتراه ولو بالدين جاز وكذا لو وكل من يشتره له اذا عرض للبيع ولو لم يتأت البيع الا باحضار الرهن ولم يثق بالراهن ارسل الحاكم امينه ليحضره واجرته على الراهن وللراهن بعد بيعه وفاؤه من غير ثمنه اي حيث لا تاخير اه ولا يسلم المشتري الثمن الى احدهما الا باذن الاخر فان تنازعا فالحاكم رم وقوله فيما سر برضا الراهن اي اذا كان له حق الحبس كاهو واضح ثم قوله برضا المشتري اي ما لم يكن له حق الحبس والالم يحتج الى رضاه كاهو ظاهر رم وقوله لم يلزمه الاجابة لعل هذا اذا تأنى البيع بلا احضار اخذ من قوله ولو لم يتأت الخ (واستشكله ابن عبد السلام) قال السبكي وهو معذور في اشكاله قال شيخنا الشهاب البرلسي خصوصا اذا عرض حمل بعد الرهن واستمر الحمل وقت الحلول فانه يتعذر بيعها حتى تضع كاسياتي هذا ولكن يمكن الجواب عن الاشكال بانه ليس من الاطلاق ان يستمر الراهن محجور اعليه في العين الموهونة مع مطالبة من مال اخر حال الحجر فيها فان كان المرتين حر يصا على ذلك فليترك الرهن وهذا معنى حسن ظهر لي يمكن ان وجه به كلام الاصحاح انتهى (ثم رايت السبكي اختار الخ) ويمكن حمل ما اختاره السبكي على ما اذا ادى ذلك لتأخير من غير عرض صحيح م

وانه من غيره لو كان اسرع وطلبه المرتهن وجب وهو منتج ولا ينافيه ان المرتهن لو طلب البيع (٨٣) فاني الراهن الزمه القاضي قضاء الدين

او يبيعه لان التخيير انما هو لاحتمال ان يبقى الرهن لنفسه فيلزم حينئذ بالوفاء من غيره فلا ينافي انحصار حقه فيه اذا تيسر بيعه كما قدمناه (ويقدم المرتهن) بعد بيعه (بثمنه) على سائر الغرماء لتعلق حقه به وبالذمة وحققهم مرسل فيها فقط (ويبيعه الراهن او وكيله باذن المرتهن) او وكيله لان الحق له (فان لم ياذن) المرتهن في البيع الذي اراده الراهن او نائبه ولا عذر له في ذلك (قال له الحاكم) الزمك بانك (تأذن) له في البيع (او تبرئه) من الدين دفعا للضرر الرهن فان اصر باعه الحاكم او اذن للراهن في بيعه ومنعه من التصرف في ثمنه الا اذا انى ايضا من اخذ دينه منه فيطلق للراهن التصرف فيه ولو عجز الراهن عن استئذان المرتهن والحاكم فقضية كلام الماوردي تصحيح الصحة وهو مشكل لا ان يكون المراد انه يبيعه لغرض الوفاء ويحجر عليه في ثمنه اليه لانه لا ضرر فيه حينئذ على المرتهن (ولو) طلب المرتهن بيعه فاني الراهن الزمه القاضي قضاء الدين) من محل آخر (او يبيعه) ليو في منه بما يراه من حبس او غيره (فان اصر) على ابائمه (باعه الحاكم) عليه

غرض الخ اي لان للراهن في التأخير اه (قوله) وأنه) أي الوفاء عطف على وجوب الخ (قوله) وهو منتج) وفاقا للمعنى (قوله) ولا ينافيه) اي لا ينافيه في اختيار السبكي ما ياتي عن المصنف ان المرتهن الخ اه كرى عبارة سم ان اراد لا ينافي ما اختاره السبكي كما هو ظاهر فلا يخفى ما فيه لان السبكي يوجب الوفاء من غيره إذا كان اسرع وان تيسر البيع خلاف قوله فلا ينافي اه وقال السيد قوله ولا ينافيه ان المرتهن الخ اي لا ينافي ما تقرر ما في المتن من استحقاق بيع المرهون الخ اه اقول صنيع النهاية حيث قال قيل ذكر كلام السبكي مانصه ولا ينافي ذلك ما ياتي من إيجابه على الاداء أو البيع لانه بالنسبة للراهن حتى يوفي بما اختاره لا بالنسبة للمرتهن حتى يجبره على الاداء من غير الرهن اه ان مرجع الضمير ما تقدم عن الامام (قوله) فيلزم) ببناء المفعول من الالزام (قوله) فلا ينافي الخ) اي لما كان المراد من التخيير الا في المتن ذلك الاحتمال فكلا لا ينافي ذلك اختيار السبكي لا ينافي ما قدمناه ايضا من انحصار حق المرتهن في المرهون إذا تيسر بيعه لاحتمال انه لا يبقى الرهن لنفسه فيلزمه حينئذ البيع اه كرى (قوله) كما قدمناه) يعني قوله وقضية هذا انه لا يلزم الخ فان مفاده الانحصار اه كرى اقول بل الظاهر أنه اراد بذلك قوله أو يقال لما رضى المرتهن الخ قول المتن (ويقدم المرتهن الخ) اي ان لم يتعلق برقبته جناية كما ياتي نهاية قول المتن (باذن المرتهن) اي ولا ينزع من يده كما تقدم اه ع ش (قوله) او وكيله) إلى التنبيه في النهاية والمعنى لا قوله ولا عذر إلى المتن وقوله او اذن إلى ولو عجز وقوله وهو مشكل إلى المتن (قوله) لان الحق له) عبارة النهاية والمعنى لان له فيه حقا اه وهي احسن (قوله) ولا عذر له في ذلك) سيأتي عن النهاية والمعنى عند قول الشارح نعم ان وفي دون ثمن المثل الخ ما يتبين منه المراد بالعدر (قوله) الزمك الخ) عبارة النهاية والمعنى عقب قول المتن تبرئ اه هو بمعنى الامر أي ائذن أو أبرئ اه قول المتن (تبرئه) كذا في اصله وفي سائر النسخ وفي نسخ المحلى والنهاية اي والمعنى تبرئ اه سيد عمر (قوله) فان اصر الخ) اشار به إلى ان ما ياتي في المتن راجع لكل من الجملتين المتعاطفتين (قوله) باعه) اي او غيره فيعمل بالمصلحة كما ياتي (قوله) او اذن) إلى قوله ولو عجز اه سم وع ش (قوله) ومنعه) عطف على قوله اذن للراهن (قوله) إذا ابى) اي المرتهن و (قوله) منه) اي الثمن وكذا ضمير فيه (قوله) فيطلق) اي برخص الحاكم (قوله) تصحيح الصحة) قال الزركشي والظاهر ان مراده حيث يجوز بيعه بان تدعو اليه ضرورة كالعجز عن مؤنته وحفظه او الحاجة إلى ما زاد على دين المرتهن من ثمنه شرح مر اه سم (قوله) ويحجر) ببناء المفعول (عليه) اي الراهن و (قوله) اليه) اي الوفاء و قياس ما تقدم إلا إذا أنى من اخذ دينه منه فليراجع (قوله) فيه) اي البيع (حينئذ) اي حين إذ كان لغرض الوفاء مع الحجر في الثمن اليه (قوله) ليو في) من الايقاع والتوفية (منه) اي من المرهون و ثمنه (قوله) بما يراه) متعلق بالزومه القاضي الخ قول المتن (باعه الحاكم) وظاهر انه لا يتعين بيعه فقد يجده ما يوفي به الدين من غير ذلك نهاية ومعنى عبارة سم قول المصنف (باعه الحاكم) ينبغي او وفاء من غيره ولو يبيع غيره إذا رأى مصلحة في ذلك اخذ ما ياتي عن السبكي (قوله) لا بعد الاصرار الخ) اي اصرار الراهن والمرتهن (قوله) ولو غاب) إلى قوله بخلاف ما الخ في النهاية والمعنى (قوله) ولو غاب المرتهن) هو شامل لمسافة القصر وادونها قال سم على منهج ما حاصله انه لا يبيع فيما دون مسافة القصر إلا باذنه ثم قال انه عرضه على مر فقال له بناء على ان القضاء على الغائب إنما يكون على من بمسافة القصر والراجح الا كنفاء

(قوله) ولا ينافيه) ان اراد لا ينافي ما اختاره السبكي كما هو ظاهر فلا يخفى ما فيه لان السبكي يوجب الوفاء من غيره إذا كان اسرع وان تيسر البيع خلاف قوله فلا ينافي الخ (قوله) تصحيح الصحة) قال الزركشي والظاهر ان مراده حيث يجوز بيعه بان تدعو اليه ضرورة كالعجز عن مؤنته وحفظه او الحاجة إلى ما زاد على دين المرتهن من ثمنه مر (قول) المصنف باعه الحاكم) ينبغي أو وفاء من غيره ولو يبيع غيره إذا رأى مصلحة في ذلك اخذ ما تقدم عن السبكي وفي شرح مر وافق اي السبكي ايضا ليمن رهن عينه بدين مؤجل وغاب رب الدين فاحضر الراهن المبلغ إلى الحاكم وطلب منه قبضه ليفك الرهن بان له ذلك وهو كما قال اه

وقضى الدين من ثمنه دفعا للضرر المرتهن (تنبيه) قضية المتن وغيره هنا أن القاضي لا يتولى البيع إلا بعد الاصرار على الاباء وليس مراد اخذ من قولهم في التفلح انه بالامتناع من الوفاء يخبر القاضي بين تولي البيع ولا كراهه عليه ولو غاب الراهن أثبت المرتهن

الامر عند الحاكم ليبعه وحينئذ لا يتعين عليه بيعه إلا إذا لم يتيسر حالا وفاء من غيره وإلا وفي منه كما يحتمل السبكي لأنه نائب الغائب فيلزم العمل بالأصلح من بيع المرهون أو (٨٤) الوفاء من غيره ومن ثم لو أحضر الراهن إليه أغنية المرتهن الدين المرهون به لينفك الرهن لزم

قبضه فان عجز لفقد البينة أو لفقد الحاكم تولاه بنفسه وكان ظاهرا بخلاف ما إذا قدر عليها ويفرق بينه وبين الظاهر بغير جنس حقه فان له البيع ولو مع القدرة على البينة بان هذا عنده وثيقة بحقه فلا يخشى فواته فاشترط لظفره العجز بخلاف ذلك يخشى الفوات لو صبر البينة فجاز له مع القدرة عليها وقياس ما يأتي في الفلنسان الحاكم لا يتولى البيع حتى يثبت عنده كونه ملكا للراهن إلا أن يقال البند عليه للمرتهن فكيف إقراره بأنه ملك للراهن (ولو باعه المرتهن) والدين حال (بإذن الراهن) له في بيعه بان قال بعه لي أو اطلق ولم يقدر الثمن (فالأصح أنه إن باعه بحضرة صح) البيع إذ لا تهمة (وإلا) بان باعه في غيبته (فلا) يصح لانه يبيع لغرض نفسه فيتهم في الاستعجام ومن ثم لو قدر له الثمن صح مطلقا وكذا لو كان الدين مؤجلا لم ياذن له في استيفاء حقه من ثمنه للتمتع حينئذ أما لو قال بعه لك فيبطل مطلقا لاستحالة العلم أنه في بعه لي أو لنفسك واستوف لي أو لنفسك يصح للراهن فقط وباتى ما ذكر في إذن وارث

بمسافة العدوى فيكون هنا كذلك اه ع (قوله الامراخ) أي الرهن والدين اه معنى أي والحلول (قوله ليبعه) أي الحاكم المرهون (قوله كما يحتمل السبكي) عبارة النهاية والمعنى وقد افق السبكي بان للحاكم بيع ما يرى بيعه من المرهون وغيره عند غيبة المدين أو امتناعه لأن له ولاية على الغائب في فعل ما يراه مصلحة فان كان للغائب نقد حاضر من جنس الدين وطلبه المرتهن وفاء منه واخذ المرهون فان لم يكن له نقد حاضر وكان بيع المرهون أروج وطلبه المرتهن باعه دون غيره اه قال ع (قوله ولاية على الغائب أي وله القضاء من مال الممتنع بغير اختياره أي فيجوز فيه ما ذكر في مال الغائب وقوله باعه أي فلو باع غير الأروج هل يصح حيث كان بضمن مثله أو لا لان الشرع إنما اذن له في بيع الأروج فيه نظرا ولا يبعد الأول لانه لا ضرورة فيه على الراهن وان أدى إلى تاخير وفاء حق المرتهن ولكن الأقرب الثاني للعلم اه وقوله ولكن الأقرب الثاني أي وفاقا للمعنى (قوله إليه) أي الحاكم (قوله الدين المرهون به) مفعول أحضر (قوله فاعجز الخ) أي المرتهن عن الاثبات كروى وبها (قوله لفقد البينة) أي التي تشهد عند الحاكم بأنه ملك الراهن ومعلوم أنه لا بد من ثبوت الدين وكون العين التي أريد بيعها مرهونة عنده لاحتمال كونها ودعة مثلا اه ع (قوله بأنه ملك الراهن الخ) بخلاف ما يأتي من قول الشارع إلا أن يقال الخ (قوله أو لفقد الحاكم) أي أو لو نفى الراهن اليه دلي غرم دراهم وان قلت اه ع (قوله تولاه بنفسه) ويصدق في قدر ما باعه به لانه أمين فيه ولا يقال هو مقرر بعدم الاشهاد على ما باعه به لانا نقول قد لا يتيسر الشهود وقت البيع وبفرضها فقد لا يتيسر له إظهارهم وقت النزاع فصدق مطلقا اه ع (قوله إذا قدر عليها) أي وعلى الحاكم اخذها ما تقدم وأهل هذا من تحريف الناسخ وصوابه عاينها اه سيد عمر وقد يقال سكنت عن الحاكم نظار الغائب من وجوده كما يؤيده اقتصاره على البينة في المواضع الآتية فلا تحريف (قوله بينه) أي المرتهن اه ع (قوله انظار) أي الذي ليس بمرتهن (قوله على البينة) أي وعلى الحاكم كما مر عن السيد عمر (قوله بان هذا) أي المرتهن (قوله وثيقة) وهي الرهن (قوله بخلاف ذلك) أي الظاهر الغير المرتهن (قوله للبينة) أي والحاكم (قوله عليها) أي وعلى الحاكم (قوله وقياس ما يأتي الخ) سيأتي أن السبكي رجح في هذا الآتي في الفلنسان الاكتفاء باليد اه سم (قوله والدين حال) إلى قول الماتن، ولتلف في النهاية والمعنى إلا قوله أما لو قال لي وباتى ويؤخذ إلى ويصح قول المتن (ولا فلا) قال الزركشي لو كان ثمن المرهون لا يبقى بالدين والاستيفاء من غيره متهذرا ومتعسرا بفسل وغيره فالظاهر أنه يحرص على أو في الاثمان تحصيل الدين ما أمكنه فتضعف التهمة أو تنفي اه نهاية قال ع (قوله فتضعف التهمة معتمد وقوله أو تنفي أي فيصح بيع المرتهن في غيبة الراهن اه) (قوله في الاستعجال) أي بالاستعجال وترك الاحتياط اه معنى (قوله مطلقا) أي في حضرته وغيبته (قوله ما لم ياذن الخ) قضية فصله بكذا رجوع هذا لما بعده فقط وظاهر النهاية والمعنى أنه قيد فيما قبله أيضا (قوله ما للراهن فقط) أي ليبطل ما للمرتهن فان باع للراهن صح البيع ثم ان استوفى له صح أيضا وان استوفى لنفسه بطل وان باع لنفسه بطل أيضا اه كروى (قوله ما ذكر) أي في إذن الراهن من المرتهن في بيع المرهون من التفصيل (قوله في إذن وارث للغريم في بيع التركة الخ) أي فان كان بحضرة صح ولا فلا ويأتي فيه ما مر عن الزركشي اه ع (قوله أي والصحة مطلقا) إذا قدر له الثمن (قوله بضم أوله) ضبط به لانه لا يحتاج معه إلى قيد لانه لا يسمى شرطا إلا إذا كان منهما فلو في للفاعل احتيج إلى قيد كان يقال شرطه احدهما ووافق الاخر اه ع (قوله عن هو تحت يده) الظاهر إنما قيد به جريا على ظاهر الماتن وأنه ليس بقيد فليرجع اه رشيدى عبارة ع (قوله هل هو للقبيل حتى لو شرط ان يبيعه غيره من هو تحت يده لم يصح أو لا فيه نظر والظاهر الثاني لان الغرض الوصول إلى الحق وهو يحصل بذلك اه (قوله عند المحل) متعلق بان

(قوله وقياس ما يأتي في الفلنسان الخ) سيأتي أن السبكي رجح في هذا الآتي في الفلنسان الاكتفاء باليد (قوله

للغريم لي بيع التركة وسيد المجنى عليه في بيع الجاني (ولو شرط) بضم أوله في عقد الرهن أي شرطا (أن يبيعه العدل) أو غيره يبيعه من هو تحت يده عند المحل (جاز) هذا الشرط إذ لا محذور فيه (ولا يشترط مراجعة الراهن) في البيع (في الأصح) لان الأصل بقاء إذنه

بل المرتن لأنه قديم بل أو يرى. ولأن اذنه السابق وقع لغوا بقتدمه على القبض (٨٥) ويؤخذ منه أن اذنه لو تأخر عن القبض لم

يشترط مراجعته وهو ظاهر
لولا التعليل الأول ويصح
عزل الراهن للشروط له
ذلك قبل البيع لأنه وكيله
دون المرتن لأن اذنه إنما
هو شرط في الصحة (فأذا باع)
الماذون له وقبض الثمن
(فالثمن عنده من ضمان
الراهن) لبقائه بملكه (حتى
يقبضه المرتن) إذ هو أمينه
عليه فبده كيدته ومن ثم
صدق في تلفه لافي تسليمه
للمرتن فإذا حلف أنه لم
يتسلمه غرم الراهن وهو
يفرم أمينه وإن كان اذن
له في التسليم للمرتن لأنه لم
يثبت (ولو تلف ثمنه في يد)
الماذون (العدل) أو غيره
ولو المرتن (ثم استحق
المرهون) المبيع (فإن شاء
المشتري رجع على الماذون
(العدل) أو غيره لأنه واضح
اليدوعلمه أن لم يكن نائب
الحاكم لأذنه له في البيع
لنحو غيبة الراهن والألم
يكن طريقا لأن يده كيد
الحاكم (وإن شاء على
الراهن) لأنه الموكل (و)
من ثم كان (القرار عليه)
فيرجع ماذونه عليه مالم
يقصر في تلفه على الوجه
(ولا يبيع) الماذون (العدل)
أو غيره من المرهون (الا
بشمن مثله) أو دونه بقدر
يتغابن به وسيأتي بيانه (حالا
من نقد بلده) والألم يصح
كالوكيل ومنه يؤخذ أنه لا
يصح منه شرط الخيار لغير
موكله وأنه لا يسلم المبيع

يبعه (قوله بل المرتن) أي بل يشترط مراجعة المرتن قطعا كما نقله الرافعي عن العراقيين وهو المعتمد
نهاية ومعنى (قوله) ويؤخذ منه (الخ) لكن مقتضى كلامهم اشتراط مراجعة المرتن مطلقا أه نهاية أي
سواء كان اذن قبل أم لا وبه جزم شيخنا الزبائدي في حاشيته ع (قوله لولا التعليل الأول) أي فهو كاف في
إفادة الاشتراط (قوله ويصح عزل) عبارة النهاية والمعنى وينعزل العدل بعزل الراهن أو موته لا المرتن أو
موته لأنه وكيله في البيع واذن المرتن شرط في صحته لكن يبطل اذنه بعزله أو بموته فإن جدد له لم يشترط
تجديد توكيل الراهن لأنه لم ينعزل وان جدد الراهن اذنه بعد عزله اشتراط اذن المرتن لانعزال العدل بعزل
الراهن أه قال ع ش قوله أو موته أي أو جنونه أو اغيائه كما يفيد التعليل بأنه وكيله أه (قوله للشروط له ذلك)
أي من العدل أو غيره (قوله لأنه وكيله) أي في البيع (قوله في الصحة) أي صحة البيع (قوله لبقائه بملكه الخ)
عبارة النهاية والمعنى لأنه ملكه والعدل نائبه فالتلف في يده كان من ضمان المالك ويستمر ذلك حتى يقبضه
الخ وهذا أحسن من صنيع الشارع (قوله صدق في تلفه) أي إذا لم يبين السبب وأن بينه ففيه التفصيل الآتي
في الوديعة ومعنى نهاية (قوله وان كان اذنه الخ) عبارة المعنى ولو صدقه في التسليم أو كان قد اذن له فيه
أو لم يأمره بالأشهاد لتقصيره بترك الأشهاد فإن قال له أشهدت وغاب الشهود أو أتوا وصدقته الراهن قال
له ولا تشهد أو أدى بحضرة الراهن لم يرجع لاعتراؤه في الأولين ولأذنه في الثالثة ولتقصيره في الرابعة
وكذا في النهاية إلا مسألة الأداء بحضرة الراهن (قوله لم يثبت) لعلمه من الإنبات أي لم يشهد وقصر بتركه (قوله
محله) أي قوله واختار السبكي في المعنى إلا قوله ولا يقاس إلى فسخا (قوله وإلا لم يكن طريقا) حيث لا تقصير
أه معنى (قوله لأذنه له) أي الحاكم للعدل (قوله لنحو غيبته) عبارة المعنى لموت الراهن أو غيبته ونحو ذلك أه
أي كما متناعه من البيع (قوله لأن يده كيد الحاكم) أي الحاكم لا يضمن فكذا هو أه معنى (قوله لأنه
الموكل) أي قوله وظاهر كلامهم في النهاية إلا قوله ولا يقاس إلا فسخا وقوله فيما إذا اذن إلى كان شرط الخ
(قوله لأنه الموكل) عبارة النهاية والمعنى لأن حائه المشتري شرعا إلى التسليم للعدل بحكم توكيله أه (قوله مالم
يقصر الخ) أي وإلا فالقرار عليه أه ع ش (قوله على الوجه) وفاقا للنهاية والمعنى (قوله أو غيره) أي من
الفاسق إذا كانا يتصرفان عن أنفسهما على قياس ما مرفليس مراده هنا بالغير ما يشمل الراهن والمرتن
بدليل إفراد الكلام عليهما فيما يأتي فاندفع ما في حواشي التحفة أه رشيدى (قوله أو دونه الخ) أي حيث
لا راغب بازبداه نهاية (قوله بقدر يتغابن به الخ) أي يتبلى الناس بالغبن فيه كثير أو ذلك إنما يكون بالشئ
اليسير أه ع ش (قوله وإلا) أي بان اخل بشئ منها أه معنى (قوله ويؤخذ منه) أي من التعليل بقوله كالوكيل
(قوله لغير موكله) أي وغير نفسه أه ع ش (قوله ولا يبيع المرتن الخ) فقدر أن يبيع المرتن لا يصح إلا
بحضور الراهن فلهذا صورة انفرد المرتن هنا أنه باع بحضور الراهن والراهن ساكت لكن قد يتوقف في
عدم الصحة حينئذ بدون ثمن المثل وهلا كان اقرار الراهن على البائع بذلك كاذنه إذ لو لا رضاه لمنع بل قد يقال
أن هذه الصورة هي المراد من اجتماعهما على البيع وإلا فاصورته أو يتصور انفرد المرتن بما مر عن الزركشى
في شرح قول المصنف ولو باع المرتن باذن الراهن فالأصح أنه باع به بحضوره صح وإلا فلا فليتأمل أه رشيدى
(قوله ولا يبيع المرتن) قد يقال لا حاجة لهذا مع قوله السابق العدل أو غيره لشمول قوله أو غيره المرتن
خصوصا وقد صرح بشموله قبيله أه سم و مر أنما عن الرشيدى منع الشمول (قوله أيضا) أي كالعدل (قوله
لتعلق حق الغير) أي المرتن (به) أي بالمرهون (قوله نعم أن وفي دون ثمن المثل) لا يخفى ما في جعل دون فاعلا
لأنه لازم الظرفية عبارة النهاية والمعنى نعم محله في بيع الراهن كما قال الزركشى فيما إذا نقص عن الدين فإن
لم ينقص عنه كالموكل المرهون يساوى مائة الدين عشرة فباعه باذن المرتن بالعشرة صح إذ لا ضرر على
المرتن في ذلك ولو قال الراهن للعدل لا تبعه إلا بالدرهم وقال له المرتن لا تبعه إلا بالدينار لم يبيع بواحد منهما
ولا يبيع المرتن قد يقال لا حاجة لهذا مع قوله السابق العدل أو غيره لشمول قوله أو غيره المرتن خصوصا وقد
صرح بشموله قبيله (قوله أن وفي الخ) قياس هذا جواز بيع الراهن بغير نقد البلد إذا كان ذلك الغير من

تبل قبض الثمن والاضمن ولا يبيع المرتن إلا بذلك أيضا وكذا الراهن على الوجه التعلق حق الغير به نعم أن وفي دون ثمن المثل بالدين ماز

لا تتفاء الضرر حيثندولو
 رأى الحاكم بعه بجنس الدين
 جاز كما لو اتفق العاقدان على
 بيعه بغير ما مر ولا يصح
 البيع بشئ المثل أو أكثر
 وهناك راغب بازيد (فان
 زاد) في الثمن (راغب) بعد
 الزوم لم ينظر اليه أو زاد
 ما لا يتخاس به وهو بمن
 يوثق به (قبل انقضاء الخيار)
 الثابت بالمجلس أو الشرط
 واستمر على زيادته (فليفسخ)
 وجوبا (وليبيعه) أو يبيعه بلا
 فسخ ويكون بيعه مع قبول
 المشتري له ولا يقاس هذا
 بزمن الخيار لوضوح الفرق
 لأنه ثم بالتشهي فائر فيه
 أدنى مشعر بخلافه وهنا
 لسبب فاشترط تحققه وإنما
 يوجدان قبل المشتري فسخا
 للاول وهو الاحوط لأنه
 قد يفسخ فيرجع الراغب
 فان تمكن من ذلك وترك
 انفسخ البيع حتى لو رجع
 الراغب احتيج لتجديد
 عقده واختار السبكي انه
 لولم يعلم بالزيادة إلا بعد
 الزوم وهي مستقرة بان
 الانفساخ من حينها واستشكل
 بيعه ثانيا بان الوكيل لو رد
 عليه المبيع بعيب أو فسخ
 البيع في زمن الخيار لم يملك
 بيعه ثانيا واجيب بفرض
 ذلك فيما إذا اذن له في
 ذلك أي أو كان شرط الخيار
 له أو لها

لاختلافهما في الاذن كذا اطلقه الشيخان وحله كما قال الزركشي إذا كان للمرتهن فيه غرض وإلا كان كان
 حقه دراهم ونقد البلد دراهم وقال الراهن بعه بالدراهم وقال المرتهن بعه بالدنانير فلا يراعى خلافاه ويبيع
 بالدراهم كما قطع به القاضي أبو الطيب والماوردي وغيرهما وإذا امتنع على العدل البيع بواحد منهما باعه
 الحاكم بنقد البلد واخذ به حق المرتهن إن لم يكن من نقد البلد أو باع بجنس الدين وإن لم يكن من نقد البلد
 إن رأى ذلك اه قال ع ش قوله قال الزركشي الخ هو المعتمد وقوله ونقد البلد دراهم ليس بقيد اه (قوله)
 لا تتفاء الضرر حيثند) قضيته جواز بيعه أي الراهن بغير نقد البلد حيث كان من جنس الدين وأذن فيه المرتهن
 وبه صرح سم على حج اه ع ش وقوله وأذن فيه المرتهن هذا ليس موجودا في سم بل الظاهر انه ليس بقيد كما
 يقتضيه قوله قضيته الخ (قوله ولو رأى الحاكم بعه) ينبغي أن يكون المالك مثله في ذلك لأنه لا ضرر فيه بل
 ربما تكون المصلحة فيه للمرتهن ثم رابت الفاضل المحشي أشار اليه اه سيد عمر وهو صريح فيما قلت آنفا
 (قوله بجنس الدين) أي وإن لم يكن من نقد البلد اه نهاية (قوله ولا يصح البيع الخ) وينبغي استثناء الراهن
 فيما إذا كان ثمن المثل أو الأكثر وأما بالدين اخذا مما مر آنفا قول الماتن (فان زاد الخ) ولو ارتفعت
 الأسواق في زمن الخيار فينبغي أن يجب عليه الفسخ كالوطلب بزيادة بل أولى اه نهاية قال ع ش وقوله
 فينبغي الخ أي لم يفسخ انفسخ بنفسه اه وقال الرشيدى قوله بل أولى لان الزيادة صارت مستقرة ياخذها
 كل احد اه (قوله بعد الزوم) أي من جانب البائع كباقي (قوله لم ينظر اليه) ولكن يستحب أن يستقبل
 المشتري لبيعه بالزيادة للراغب أو للمشتري إن شاء نهاية ومغنى قول الماتن (قبل انقضاء الخيار) أي للسائق أو
 لها انتهى حلي قول الماتن (فليفسخ) أي حيث لم يكن الخيار للمشتري وحده قاله سم على حج اه ع ش
 وقد مر آنفا ما يوافق عن الحلبي قول الماتن (وليبيعه) أي للراغب أو للمشتري إن شاء نهاية ومغنى (قوله أو
 يبيعه) بالجزم عطفًا على مدخول لام الامر في فليفسخ (قوله ويكون بعه) أي ايجابه (قوله ولا يقاس هذا
 بزمن الخيار) أي حيث كان البيع فيه فسخا وان لم يقبل المشتري اه سم (قوله لأنه ثم) أي الفسخ في زمن
 الخيار (قوله أدنى مشعر) أي كجهد الإيجاب (بملافة) أي البيع الاول (قوله اسبب) وهو البيع
 (قوله فسخا للاول) خبر قوله ويكون (قوله وهو الاحوط) أي بعه ابتداء بفسخ اه كردى (قوله)
 من ذلك) أي من البيع الثاني زائد (قوله لو رجع الراغب) أي عن الزيادة (قوله لتجدد عقده) أي من
 غير افتقار إلى إذن جديد إن كان الخيار لها أو للبائع اعدم انتقال الملك نهاية ومغنى وفي سم بعد ذكر مثله
 عن شرح الروض ويخرج منه جواب عن الاشكال الاتي بفرض الكلام هنا فيما إذا لم يكن الخيار
 للمشتري وحده وفي مسألة الوكيل فيما إذا كان له فليراجع اه اقول وقد صرح بهذا الجواب النهائية
 والمغنى وكذا الشارح بقوله الاتي أي أو كان الخ (قوله واختار السبكي الخ) معتمد اه ع ش (قوله لولم
 يعلم) أي المأذون العدل أو غيره (قوله من حينها) أي الزيادة يعني من حين إمكان الفسخ بعد الزيادة وفي
 الملك قبله الخلاف المتقدم في البيع وتذني عليه الزوائد اه ع ش (قوله واستشكل بعه الخ) أي السابق
 في الماتن بقول الشارح احتيج لتجديد عقده المشعر بعدم الافتقار إلى إذن جديد فكان الاولى ذكره عقبه كما
 فعله النهاية عبارة الكردى أي بيع العدل المرهون في صورة الماتن وغيرها اه (قوله في زمن الخيار) أي
 للمشتري وحده كما يأتي (قوله لم يملك الخ) أي الوكيل بالاذن السابق (قوله بغرض ذلك) أي بيع المرهون
 ثانيا (قوله إذا اذن له الخ) ظاهره ولو قبل بطلان البيع الاول (قوله له) أي للبائع المأذون له (قوله أو لها)
 أي أما إذا كان الخيار للمشتري فلا يفسخ بزيادة الراغب ولا ينفذ الفسخ من العدل لو فسخ ولو فسخ المشتري
 نفذ فسخه ولا يبيعه العدل بالاذن السابق هذا وما اقتضاه كلامه من انه يجوز للعدل شرط الخيار لها أو
 جنس الدين (قول المصنف فليفسخ) قد يقضى تخصيص المسئلة بما إذا لم يكن الخيار للمشتري وحده والا
 فكيف يتأتى الفسخ من لا خيار له ولا لعب فليراجع (قوله ولا يقاس هذا بزمن الخيار) أي حيث كان البيع
 فيه فسخا وان لم يقبل المشتري (قوله لتجدد عقده) قال في شرح الروض من غير افتقار إلى إذن جديد إن كان

لان ملك الموكل هنالم يزل بخلافه فيما اذا كان المشتري فانه زال ثم عاد فكان هو نظير الرد بالسب وبه دلم ان قول المستشكل في زمن الخيار مراده خيار المشتري فاعلمه وقد يوجه اطلاقهم باز زيادة الراغب وذن بقه ير (٨٧) الوكيل عاليا في تحري ثمن المثل فنزل بيعه الاول

كلا بيع وفي محتج للاذن في البيع الثاني وظاهر كلامهم هنا جواز الزيادة وعليه فلا ينافيه ما مر من حرمة الشراء على شراء الغير لا مكان حمل ذلك على المتصرف لنفسه لكن ظاهر كلامهم ثم انه لا فرق وهو الذي يتجه وعليه فانما انا طوابعها تلك الاحكام مع حرمتها رعاية الحق الغير وباتي ذلك في كل بائع عن غيره (وهوثة المرهون) التي تبقى بها عينه ومنها اجرة حفظه وسقيه وجذاذاه وتجفيفه ورده ان اتى (على الراهن) ان كان مالكا والا فلي المعير او المولي لا على المرتن اجماعا الاشد به الحسن البصري او الحسن ابن صالح ومرخبر الظير يركب بنفقه اذا كان مرهونا ويجبر عليها لحق المرتن (لان من حيث الملك لان له ترك سقي زرعه وعمارة داره ولا لحق الله تعالى لاختصاصه بذى الروح وانما يلزم المؤجر عمارة لان ضرر المستاجر يتدفع بثبوت الخيار له (على الصحيح) ولا اختصاص بالخلاف بهذا لم يفرعه على ما قبله ولم يغن عنه من حيث الحكم لما قرره ان رعاية حق المرتن اوجبت عليه مالم يوجه عليه حق الملك وحق الله تعالى فاندفع مالا لاسنوي

للمشتري مناف اقوله السابق وبؤخذ منه عدم صحة شرط الخيار لغير موكله ويمكن ان يجاب بحمل قوله ان كان الخيار لهما على خيار المجلس وذلك لانه ثابت لهما ابتداء وان اجازة احدتهما في الآخر فيتصور فيه كون الخيار لهما وللمشتري فليتامل اه ع ش عبارة الرشيدى قوله لهما اى بان اقتضاء المجلس والافتد مران العدل لا يشرطه لغير الموكل (قوله لان ملك الموكل هنا) اراد به العدل اه كردى صوابه موكل العدل وهو الراهن (قوله فكان هو) اى بيع المرهون ثانيا (نظير الرداخ) اى فيحتاج الى اذن جديد اه معنى (قوله خيار المشتري) اى وحده اه ع ش (قوله هنا) اى في بيع الرهن (قوله على المتصرف الخ) اى على ما اذا كان البائع متصرفا لنفسه لا لغيره (قوله بها) اى الزيادة وكذا ضمير حرمتها (قوله ياتي ذلك) اى ما تقدم في المتن والشرح (قوله في كل بائع الخ) عبارة النهاية ولا فرق في هذا بين عدل الرهن وغيره من الوكلاء والالياء والاصياء ونحوهم ممن يتصرف لغيره اه (قوله التي تقي) الى قوله ولا تنقص في النهاية الا قوله او الحسن الى المتن وقوله لا من حيث الى المتن (قوله اجرة حفظه) وتفقه رفيق وكسوته وعلف دابة نهاية ومعنى (قوله اجماعا) تعليل للبتن (قوله الا ما شذبه) اى في جميع الاقوال الا في القول الذي شذبه الخ من انها على المرتن (قوله الحسن البصري) اقتصر عليه النهاية والمغنى (قوله ومرخبر الخ) عطف على اجماعا فانه قال وللخير المار وقول المتن (ويجبر الخ) اى حفظا للوثيقة نهاية ومعنى (قوله وعمارة الخ) اى تركها (قوله بذى الروح) اى والمرهون اعم منه (قوله والاختصاص الخ) عبارة للمغنى قال الاسنوي قوله ويجبر عليها الخ حشو ولا حاجة اليه بل هو يوم ان لا يجاب متفق عليه وان الخلاف انما هو في الاخبار وليس كذلك ولو حذفه لكان اصوب نعم لو حذف الو او من قوله ويجبر زال الا بهام خاصة اه وهذا ممنوع اذ كلام الروضة صريح في ان الخلاف في الاجبار وعدمه فقط وقد مر ان كون المؤنة على المالك يجمع عليه الا ما حكى عن الحسن البصري اه زانهاية ولا اختصاص بالخلاف بهذا اى الاجبار لم يفرعه على ما قبله اى على قوله وهوثة المرهون ولم يغن الخ اه (قوله لم يفرعه) اى فلو قال فيجبر الخ لفهم ان في ايجاب المؤنة خلافا ايضا وليس كذلك (ولم يغن) اى ما قبله (عنه) اى عن قوله ويجبر الخ (قوله لما قرره) علة لقوله ولا من حيث الحكم (قوله ان رعاية الخ) اى وحينئذ ثبوت الواو متعين اه نهاية (قوله بخلافهما الخ) اى الفصد والحجامة لغير مصلحة عبارة النهاية فلوم تسكن حاجة منع من الفصد والحجامة قال الماوردى والرويانى لخبر روى قطع العروق مسقمة والحجامة خير منه اه قال ع ش قوله مر مسقمة اى طريق البرض وقوله مر والحجامة خير منه لعل هذا فيما اذا لم يخبر طبيب بضررها وقد يدل عليه قوله فلوم تسكن حاجة الخ اه (قوله حفظا للملك) تعليل للبتن (قوله لا يجبر عليه) اى الراهن على ما ذكر من الفصد والحجامة لمصلحة (قوله كما افاده) اى عدم الاجبار (قوله لان البراء الخ) تعليل لقوله لا يجبر عليه الخ (قوله وبه) اى بعدم تيقن البراء بالدواء (قوله فارق) اى الدواء (قوله وكعالمجة) الى قوله ولا تنقص في النهاية والمغنى (قوله وكعالمجة الخ) عطف على كفصد (قوله ان غلبت السلامة في القطع) فان غلب التلف او استوى الامر ان اوشك امتنع عليه ذلك وله اى الراهن نقل المزحوم من البخل اذا قال اهل الخبرة نقلها انفع وقطع البعض منها لاصلاح الاكثر والمقطوع منها مرهون بحاله وما يحدث من سعف وجريد وليف غير مرهون وكذا ما كان ظاهرا منها عند العقد

الخيار لهما واللبائع لعدم انتقال الملك اه ويخرج منه جواب عن الاشكال الاتى بفرض الكلام هنا فيما اذا كان له فليراجع (قوله جواز الزيادة) ما المانع من فرض الكلام فيمن زاد قبل العلم باستقرار الثمن والبيع (ورده ان اتى) انظر اباى العين المؤجرة وسيقا في فرق الشارح بين الرهن والاجارة (قوله لم يفرعه) قد يقال الاختصاص لا ينافى التفريع (قوله لما قرره) قد يناقش بان ضمير عليها مؤنة المرهون فان اريد بها اى

ومن تبعه هنا (ولا يمنع الراهن من مصلحة المرهون كفصد وحجامة) بخلافهما لغير مصلحة حفظا للملك لئلا يجبر عليه كسائر الادوية كما افاده صنيعة لان البراء بالدواء غير متيقن وبه فارق وجوب النفقة وكعالمجة بدواء قطع يد مائة وساعة ان غلبت السلامة في القطع

وختان ولول كبير وقت الاعتدال حيث (٨٨) لا عارض به يخاف من الختان معه وكان يندمل عادة قبل الحلول اه لا تنقص به القيمة وهذه

كالصوف بظهور الغنم وله رعي الماشية في الامن نهارا ويردها الى المراتن أو العدل ليلا وله أن يندمج بها الى الكلا ونحوه لعدم الكفاية في مكابها ويردها ليلا الى عدل يتفقان عليه او ينصبه الحاكم اه نهاية زاد المغنى والاسنى ويجوز للمرتن الانتجاع بها للضرورة كما يجوز له نقل المتاع من بيت غير محرز الى محرز فان انتجعا الى مكان واحد فذاك او الى مكانين فلتسكن مع الراهن ويتفقان على عدل نيت عنده او ينصبه الحاكم اه قال ع ش قوله ويردها ليلا اي حيث اعتيد العود بها ليلا من المريع فلو اعتيد المبيت بها في المريع لم يكلف ردها ليلا بل يمكنك بها التمام الرعي على ما جرت به العادة اه (قوله وختان) عطف على معالجة (قوله فلا يضمه) فلو شرط كونه مضمونا لم يصح الرهن نهاية ومغنى (قوله لا بالتعدي) أو اذا استعاره كافي الروض اه سم عبارة النهاية واستثنى البلقيني اي من كونه امانة فيكون مضمونا تبعا للبحاء الى ثمان مسائل مالو تحول المعصوب رهنا او تحول المرهون غصبا بان تعدي فيه او تحول المرهون عارية او تحول المستعار رهنا او رهن المقبوض ببيع فاسد تحت يد المشتري له منه او رهن مقبوض بسوم من المستام او رهن ما يده باقالة او فسخ قبل قبضه منه او خالع على شيء ثم رهنه قبل قبضه من خاله انتهى بزيادة من ع ش قال الرشيدى قوله او خالع الخ الضمان في هذه ضمان عقد بخلاف ما قبلها كالا يخفى اه (قوله فوجب الخ) اي لعدم مرجح لاحد المعنيين (قوله الرهن من رهنه) تمة له غنمه وعليه غرمه اه نهاية (قوله ولو غفل الخ) الاولى فلو الخ فريعا على قوله لا بالتعدي الخ (قوله مظنتها) اي الارضة (قوله ومراخ) اي في قول المتن لا يبرئه ارتها عن الغصب وشرحه وهو في قوة الاستثناء فكانه قال عطف على قوله بالتعدي وفيما اذا كان اليد ضمانا (قوله للحديث) أي ركوت الكفيل بجامع الترتيق (تنبيه) قوله ولا يسقط بالو او احسن من حذفها في المحرر والروضة واصلها لانها تادل على ثبوت حكم الامانة مطلقا وينسب عدم السقوط عنها ولا يلزمه ضمانه بمثل او قيمة الا ان استعاره من الراهن او تعدي فيه او منع من رده بعد سقوط الدين والمطالبة اما بعد سقوطه وقبل المطالبة فهو باق على امانته مغنى نهاية (قوله اذا صدر) الى قوله فلا يرد كون صحيح البيع في النهاية والمغنى الا قوله فلا يرد كون الولي الى ولا في القدر (قوله وعدمه) اي الضمان (قوله لان صحيحه) اي العقد (قوله والقرض) اي والا عارية نهاية ومغنى قال ع ش قضيته انه لا فرق في العارية في عدم ضمان المنفعة بين الصحيحة والفاصلة لان غاية امرها انها اتلاف للنفعة باذن المالك ومن اتلف مال غيره باذنه والآذن اهل للاذن يضم اه (قوله كالمرهون الخ) كان الاولى ان يعبر بمصادرها (قوله والمستاجر) عبارة النهاية والمغنى والعين المستاجرة اه (قوله والموهر) اي بلا ثواب نهاية ومغنى (قوله كذلك) اي لا يقتضي الضمان بل هو مساو له في عدم الضمان قال سم علي منبج ولم يقل اولى لان الفاسد ليس اولى بعدم الضمان بل بالضمان انتهى ووجه ذلك ان عدم الضمان تخفيف وليس الفاسد اولى به بل حقه ان يكون اولى بالضمان لاشتماله على وضع اليد على مال الغير بلا حق فكان اشبه بالغصب اه ع ش (قوله باذن المالك) خبر لان الخ (قوله والمراد) اي بقول المتن في الضمان (قوله لا الضامن) الاول ليظهر عطف قوله الاتي ولا في القدر ان يقول لا في الضامن (قوله مضمونا) اي المبيع فيه اه سم (قوله فيه)

فما قبله الذي هو مرجع الضمير ما يشمل الزيادة التي لحقت المرهون ثبت الاغنام المذكور او ما يجب للمالك فقط لم يقد وجوب مال الحق المرتهن فليتام نعم قد يختار الشق الاول ويحجب بغير ما قرره المذكور وهو ان الوجوب لا يستلزم الاجبار بل لنا واجب الاجبار عليه كما علم من مواضع منها بعض مسائل المعصوب كما علم من باب الحج فذكر الوجوب على الراهن لا يغني عن ذكر اجباره فليتام (قوله فلا يضمه) الا بالتعدي (او اذا استعاره) كما قال في الروض فان استعاره او تعدي فيه ضمن كما لو منع منه بعد الاستيفاء قال في شرحه يعني بعد سقوطه قال فلو لم يده امانة لم يمنع من رده به صرح الاصل اه (قوله والمستاجر) قد يناقش بان عهدها لا يقتضي صحيحه ولا فاسده الضمان بدل على ان الكلام في ضمان العدة ردها لا في الاجرة والافضاء انما في الاجارة صحيحة وفاقدة لكن كلامه الاتي كقوله فلا يرد كون الولي الخ

الشروط يجمع بين كلام الروضة وغيرها (وهو امانة في يد المرتن) فلا يضمه الا بالتعدي كالوديع للخبر الصحيح لا يعلق الرهن على رهنه له غنمه وعليه غرمه ومعنى لا يعلق لا يملك المرتن عند تاخر الحق او يكون غلغا يتلف الحق بتلفه فوجب حمله عليهما معا والعلق ضد الفك من غلق بعلق كعلم بعلم وفي رواية صحيحة الرهن من رهنه أي من ضمانه كما هو عرف لغة العرب في قولهم الشيء من فلان ولو غفل عن نحو كتاب فاكلته الارضة او جعله في محل مر مظنتها ضمته لفريطه ومر ان اليد الضامنة لا تقلب بالرهن امانة (ولا يسقط بتلفه شيء من دينه) للحديث (وحكم فاسد العقود) اذا صدر من رشيد (حكم صحيحها في الضمان) وعدمه لان صحيحه ان اقتضى الضمان بعد القبض كالبيع والقرض ففاسده اولى وعدمه كالمرهون والمستاجر والموهر وفاسده كذلك لان اثبات اليد عليه باذن المالك ولم يلتزم بالعقد ضمانا والمراد التشبيه في اصل الضمان لا الضامن فلا يرد كون الولي لو استاجر لمولييه فاسدا تكون

الاجرة عليه وفي الصحيحة علم مولييه ولا في القدر فلا يرد كون صحيح البيع مضمونا أي متا بلانا دفع نظير شارح فذ

أى فى التعبير بلفظ مضمونا (قوله بالثمن) متعلق بمضمونا (قوله وفاسده بالبدل) من العطف بحرف على معمولى فاملين مختلفين مع تقدم المحرور رأى وكون فاسد البيع مضمونا بالبدل الخ وكذا قوله والقرض بمثل المتقوم وقوله وفاسده بالقيمة وقوله ونحو القراض الخ (قوله وفاسده بالقيمة) أى فى المتقوم وهى أقصى القيم كالمقبوض بالشراء الفاسد اه ع ش (قوله وخرج) الى قوله إن علم فى المغنى والى قوله ونظر فى النهاية لإلا قوله إن علم الى كذا (قوله ماصدر من غيره الخ) اعترض بعضهم التقييد بالرشد بان لا حاجة اليه لان عقد غيره باطل لا اختلاف ركنه لا فاسد والكلام فى الفاسد اقول هذا الاعتراض ليس بشئ لان الفاسد والباطل عندنا سواء إلا فيما استثنى بالنسبة لاحكام مخصوصة فالتقييد فى غاية الصحة والاحتياج اليه فتأمل سم ونهاية قال ع ش قوله إلا فيما استثنى وهو الحج والعمره والخناج والكتابة والفاسد من الحج والعمره بحج قضاؤه والمضى فيه والخلع الفاسد يترتب عليه البيونة والكتابة الفاسدة قد يترتب عليها العتق بخلاف الباطل منها فلا يترتب عليه شئ منها اه (قوله من طرد هذه القاعدة) وهو كل عقد يقتضى صحىحه الضمان ففاسده يقتضيه كذلك (قوله من طرد الخ) قد يقال ان اريد الضمان وعدمه بالنسبة لتلك العين باعتبار العقد من حيث كونه ذلك العقد لم يحتج لاستثناء شئ من الطرد ولا العكس لان الضمان او عدمه فى المستثنيات ليس للعين بل لغيرها كاجرة عامل القراض والشريك والضمان فى مسألة رهن الغاصب او ايجاره من حيث الغصب اذ يد المرتهن كيد الغاصب فليتأمل اه سم عبارة النهاية بعد ذكر المستثنيات فصفا والى هذه المسائل اشار الاصحاب بالاصل فى قولهم الاصل ان فاسد كل عقد الخ وفى الحقيقة لا يصح استثناء شئ من القاعدة لا طردا ولا عكسا لان المراد بالضمان المقابل للامانة بالنسبة للعين لا بالنسبة لاجرة ولا لغيرها فالرهن صحىحه امانة وفاسده كذلك والاجرة مثله والبيع والعارية صحىحه مضمونا وفاسدها مضمونا فلا يرده شئ اه قال الرشيدى قوله المقابل للامانة بالرفع خبر ان يحذف الموصوف أى المراد بالضمان الضمان المقابل للامانة بالنسبة للعين أى لا الضمان الشامل لنحو الثمن والاجرة ويرد على هذا المراد مسئلتا الرهن والاجرة من متعدد ويجاب عنهما بان الضمان فيهما انما جاء من حيث التعدى لا من حيث كون العين مرهونة او مؤجرة اه وقال ع ش قوله بالنسبة للعين أى التى وضعت اليد عليها باذن من المالك فيخرج بقوله بالنسبة للعين ما عدا مسألة الغاصب اذا اجر او رهن ويقولنا أى التى وضعت الخ مسألة الغاصب اه (قوله على أن الرهن) أى كله الى نهاية ومعنى (قوله فهو فاسد الخ) أى كل من القراض والمساقاة (قوله ولا اجرة له) أى وان جهل الفاسد على الرجح خلافا لحج اه ع ش (قوله على غرس ودى) أى وتعهده (قوله وتعهده) أى تعهد ودى مغروس عبارة النهاية على ودى مغروس او ليغرس وتعهده اه قال ع ش والودى اسم لصغار النخل اه (قوله مدة الخ) راجع لكل من المعطوف والمعطوف عليه (قوله ونظر الخ) أقره المغنى (قوله ما يقتضى فاسده ضمان العوض المقبوض) أى والمالك هنالم يقبض عوضا فاسدا والعامل رضى باتلاف منافعها وباشرا تلافيا اه معنى وقوله والعامل رضى الخ جواب عن قول الشارح او برد الخ (قوله بان المنافع الخ) أى منافع العامل التى اتلفها لاجل المالك سيد عمر وسم (قوله ومالو عقد الخ) عطف كقوله الاق ومالو امتنع الخ على قوله مالو قال الخ (قوله ولا جرية) أى على

بالثمن وفاسده بالبدل
والقرض بمثل المتقوم
الصورى وفاسده بالقيمة
ونحو القراض والمساقاة
والاجارة بالمسمى وفاسدها
باجرة المثل وخرج بالرشيد
ما صدر من غيره فانه مضمون
وان لم يقتض صحىحه الضمان
كايعلم من كلامه فى الودعية
ثم يستثنى من طرد هذه
القاعدة مالو قال فارضتك
ارساقيتك على ان الربح او
الثمرة كلها لى فهو فاسد ولا
اجرة له ان علم كما يأتى لاه
لم يدخل طامعا وكذا حيث
لم يطمع كأن ساقاه على غرس
ودى او تعهده مدة لا يشر
فيها غالبا ونظر فى استثنائهما
بان المراد من القاعدة ما
يقتضى فاسده ضمان العوض
المقبوض ويرد بان المنافع
التي اتلفها العامل للمالك
بمنزلة عوض مقبوض
ومالو عقد الذمة غير
الامام ففسد ولا جرية

يدل على ان الكلام شامل للاخيرة فليتأمل (قوله وخرج الرشيد) اعترض بعضهم التقييد بالرشد بان لا حاجة اليه لان عقد غيره باطل لا اختلاف ركنه لا فاسد والكلام فى الفاسد اقول هذا الاعتراض ليس بشئ لان الفاسد والباطل عندنا سواء إلا فيما استثنى بالنسبة لاحكام مخصوصة فالتقييد فى غاية الصحة والاحتياج اليه فتأمل (قوله مضمونا) أى المبيع فيه (قوله ثم يسنى من طرد الخ) قد يقال لو اريد الضمان وعدمه بالنسبة لتلك العين باعتبار ذلك العقد من حيث كون ذلك العقد لم يحتج لاستثناء شئ من الطرد ولا العكس لان الضمان او عدمه فى المستثنيات ليس للعين بل لغيرها كاجرة عامل القراض والشريك والضمان فى مسألة الغاصب او ايجار من حيث الغصب اذ يد المرتهن كيد الغاصب فليتأمل (قوله بان المنافع) أى

حسبما اتصرف في غير الامام فيما هو من خواصه عن الاعتداد ونوزع في استثناء هذه بان القائل بعدم الوجوب يجعل ما صدر لغوا لا فاسدا ولا صحيحا ولا تلفا في الحرب غير مضمون (٩٠) فلم يلزمه شيء ويرد بان اصحابنا لم يفرقوا بين الفاسد والباطل الا في ابواب اربعة وما الحق بها وليس

هذا منها ومالو امتنع المستاجر من تسلم العين بعد عرضها عليه الى انقضاء المدة فيستقر بذلك الاجرة في الصحيحة دون الفاسدة من عكسها الشركة فان عمل الشريكين فيها لا يضمن الا مع فسادها ونوزع في استثنائها بما مر او لا ويرد بنظير ما رددت به ذاك وما لورهن او اجر نحو غاصب فتلفت العين في يد المرتين او المستاجر فللبالك تضمينه وان كان القرار على الراهن المؤجل مع ان صحيح الرهن الاجارة لا ضمان فيه ونوزع فيه بنظير ما مر في عقد غير الامام للذمة ويرد بنظير ما رددت به ذاك (و) من فروع القاعدة ما (لو شرط كون المرهون مبيعا له عند الحلول) فالبيع من طردها والرهن من عكسها اسكونهما قد (فسدا) البيع لتعليقه والرهن لتأقيقه لانهما شرطا ارتقاعه بالحلول ومن ثم لم يوقت بان قال رهنتك واذا لم اقض عند الحلول فهو مبيع منك كان الفاسد البيع وحده دون الرهن لانه لم بشرط فيه شيء (و) اذا تقدر ان هذين الفاسدين من

الذي سواء علم ام لا اه ع ش (قوله حسبا) أي قطعاً (قوله عن الاعتداد به) متعلق بحسبا (قوله ونوزع في استثناء هذه الخ) نقله المغني عن السبكي واقره (قوله لغوا) مفعول يجعل (قوله فلم يلزمه شيء) عبارة المغني فلم يلزمه عوض المفعة كالمودخل دارنا واقام فيها مدة ولم يعلم به الا امام اه (قوله في ابواب اربعة) مر بيانها عن ع ش وقال الكردى ياتي تفصيلها في الوكالة اه (قوله ومن عكسها) اي ويستثنى من عكس هذه القاعدة وهو كل عقد يقتضي صحته عدم الضمان ففاسده يقتضيه كذلك (قوله فان عمل الشريكين الخ) عبارة المغني فانه لا يضمن كل من الشريكين عمل الاخر مع صحته ويضمنه مع فسادها فاذا خلطا فالباقيين وعملها فصاحب الالفين يرجع على صاحب الالف بثلث اجرة مثله وصاحب الالف يرجع بثلث اجرته على صاحب الالفين اه (قوله الا مع فسادها) اي فيضمن كل اجرة مثل عمل الاخر ان اتفاقا عليه فلو اختلفا وادعى احدهما العمل صدق المنكر لان الاصل عدم العمل ولو اختلفا في قدر الاجرة صدق الغارم حيث ادعى قدرا لا تقا اه ع ش (قوله مر او لا) اي في استثناء القراض والمساقاة عن الطرد (قوله ومالورهن الخ) عطف على الشركة (قوله نحو غاصب) عبارة الهاية والمغني متعدد كغاصب اه (قوله وان القرار على الراهن الخ) اي اذا كان المرتين والمستاجر جاهلين واما اذا كانا عالمين فالقرار عليهما ع ش وسم (قوله ومن فروع القاعدة ما لو شرط الخ) ومنها مالورهنه ارضا واذن له في غرسها بعد شهر فهي قبل الشهر امانة بحكم الرهن وبعده عارية مضمونة بحكم العارية نهاية ومغني زاد الاسنى وكذا لو شرط كونها مبيعة بعد شهر فهي امانة قبل الشهر ومبيعة مضمونة بعده بحكم المبيع فان غرس فيها المرتين في الصورتين قبل الشهر قلع مجانا او بعده لم يعلق في الاولى ولا في هذه مجانا الا ان علم فساد البيع وغرس في مجانا لتقصيره اه (قوله من طردها) اي من فروعه وكذا قوله من عكسها اي من فروعه (قوله لسكونهما الخ) علة لقوله ومن فروع القاعدة الخ ولا يخفى ما في من جهة من تغيير المتن باخراج لوعن الشرطية الى المصدرية واخراج فساد عن الجوابية الى الخبرية للسكون المقدر والاسام قول النهاية والمغني ومن فروع هذه القاعدة ما ذكره بقوله ولو الخ اه (قوله المبيع) اي فساد المبيع (قوله ارتقاعه) اي الرهن (قوله ومن ثم الخ) اي من اجل ان فساد الرهن لتأقيقه (قوله دون الرهن) اعتمدته المغني عبارته واما الرهن فالظاهر كما قال السبكي صحته وكلام الروياني يقتضيه وكذا اذا لم يات بذلك على سبيل الشرط بل رهنتها صحيحا واقتضيه ثم قال له اذا حل الاجل فهو مبيع منك بكذا لقبيل فالببيع باطل والرهن صحيح بحاله اه وخالفه النهاية عبارة قال السبكي ويظهر لي ان الرهن لا يفسد لانه الخ والوجه فسادها ايضا اه (قوله لانه لم بشرط فيه) لك ان تقول كيف يقال لم بشرط فيه شيء ومغني العبارة كما ترى رهنتك بشرط ان يكون مبيعا منك عند انتفاء الوفاء لا يقال صورة المسئلة تراخي هذا القول عن صيغة الرهن لا نأقول ذلك بدعي الصحة لا يحتاج الى التنبيه عليه ويكون قول السبكي فيما يظهر لا معنى له اه سم (قوله اي الحلول) اي وقت الحلول نهاية ومغني (قوله لانه رهن) الى قوله وفيه تأمل في المغني والى المتن في النهاية (قوله لان القبض بقدر الخ) قد يقال بل لا بد من مضى زمن عقب الحلول

منافع العامل (قوله وان كان القرار على الراهن) أي بشرطه في محله وعبارة الروض ويرجع عليه أي على الغاصب ان جهل قال في شرحه اما اذا علم فهو غاصب ايضا (قوله دون الرهن) اي كما بحثه السبكي والوجه فسادها ايضا مر (قوله لانه لم بشرط فيه شيء) لك ان تقول كيف يقال لم لم بشرط فيه شيء ومعنى العبارة كما ترى رهنتك بشرط ان يكون مبيعا منك عند انتفاء الوفاء لا يقال صورة المسئلة تراخي هذا القول عن صيغة الرهن لا نأقول ذلك بدعي الصحة لا يحتاج الى التنبيه عليه ويكون قول السبكي فيما يظهر لا معنى له اه بر (قوله لان القبض الخ) قد يقال بل لا بد من مضى زمن عقب الحلول يسع الوصول اليه

فروع القاعدة أعطيا حكم صحيحها حيث (هو) اي المرهون المبيع (قبل المحل) بكسر الحاء اي الحلول (امانة) لانه رهن فاسد وبعده يسع مضمون لانه بيع فاسد بحيث الزكشي انه لو لم يضمن بعد الحلول زمن يتأق فيه القبض وتأق فانه لا يضمن لانه الان على حكم الرهن الفاسد وفيه تأمل لان القبض بقدر فيه في ادنى زمن عقب انقضاء الرهن من غير فاصل بينهما (ويصدق المرتين في دعوى التلف) حيث لا تفرط

وسمع الوصول اليه وقبضه كما اقتضاه كلامهم في بحث القبض اهـ . وقال عرش قديصور كلام الزركشي
بما لو كانت العين غائبة عن الجحاس وقت الحلول فانه يشترط لحصول قبضها مضي زمن يمكن فيه الوصول اليها
إلا ان يقال بعدم اشتراط ذلك لان القبض السابق وقع عن الجهتين جميعا فلا يحتاج الى مضي زمن بعد الحلول
اخذا بما يأتي في قوله مر لان القبض وقع عن الجهتين اهـ عبارة الجبري قال سلطان اعتمد شيخنا كلام
الزركشي ونظر فيه عرش بان القبض الاول وقع عنهما اهـ (قوله وجعل منه) اي من التفريط وفائدة عدم
التصديق في هذه وما اشبهها تضمنه لانه يحبس الى أن يأتي به لانه قد يكون صادقا في نفس الامر فيدوم
الحبس عليه ولم تصدقه اهـ عرش (قوله على التفصيل) الى قول الماتن ولو وطئ في النهاية والمغنى (قوله على
التفصيل الخ) عبارة النهاية والمغنى ان لم يذكر سبيله ولا ففيه التفصيل الا في الودعة اهـ (قوله يصدق
فيه) اي في دعوى التلف (قوله لضمان القيمة) متعلق لقوله يصدق فيه اي لاجل الانتقال من العين الى
ضمان القيمة (قوله بخلاف الوديع الخ) وضابطه من يقل قوله في الرد ان كل امين ادعاه على من اتهمته صدق
بيمينه الا المكثري والمرتهن نهاية ومعنى قال عرش قوله الا المكثري اي بان اكثري حمارا مثلا ليركبه الى
بولاق مثلا فركبه ثم ادعى رده الى من استأجره منه وليس من ذلك الدلال والصباغ والخياط والطحان
لانهم اجراء لا مستأجرون لما في ايديهم فيصدقون في دعوى الرد بلا بينة (فائدة) قال السبكي كل من جعلنا
القول قوله في الرد كانت مؤنة الرد للعين على المالك اهـ قول الماتن (ولو وطئ المرتهن المرونة) اي من غير اذن
المالك نهاية ومعنى اي ولا يقبل دعواه الجمل كما يأتي انفا (قوله كان زانيا الخ) اي جملة فعلية ماضوية غير
مقرونة بالفاء (قوله او اجراء ط) اي للفظه لو (يجري ان) اي مجردة عن الزمان فلا يردان لو شرط له مضي
وان شرط للاستقبال فهي ضدها فلا يصح اجراءها (قوله اي فهو زان) اي لان جواب ان لا يكون
لا جملة نهاية ومعنى وسم (قوله ان لم تطاوعه) اي بان اكرها او كانت نائمة او نحوها ولم تعلم انه اجنبي (قوله
وعذرت فيه) اي كجمية لا تعقل (قوله اي الزنا الخ) اقصر النهاية والمغنى على التفسير بالوطء ثم قال وظاهر
كلامهم ان المراد جهل وطء المرونة كان قال ظننت ان الارتهان يبيح الوطء ولا فكذلك دعوى جهل تحريم
الزنا اهـ قال عرش قوله ولا فكذلك دعوى جهل الخ قضيته الفرق بين مالو ادعى جهل تحريم الزنا ومالو ادعى جهل
تحريم وطء المرونة وقد سوى حج بينهما في الحكم وهو انه ن قرب عهده بالاسلام او نشأ بعيدا عن العلماء
قبل ولا فلا والا قرب ما قاله حجاج سيمان كان من اهل البوادي الذين لا يخاطون من يبحث عن الحرام
والحلال فانهم يعتقدون باحة الزنا لعدم بحثهم عن الحلال والحرام حتى فيما بينهم وإن كان الزنا لم يبيح في ملة
من الملل اهـ قول الماتن (الا ان يقرب اسلامه) قال في شرح الروض قال الاذرعى وينبغي أن يزاد عليهما او كانت
المرونة لا يه او امه فادعى انه جهل تحريم وطئها عليه كما نص عليه الشافعي في الام والاصحاب في الحدود ولا
يصدق في غير ذلك اهـ سم على حج ومن الغير مالو وطئ امه زوجته وادعى ظن جوازها فيحد لانه لا شبهة له في
ماله جته وقوله وينبغي أن يزاد عليهما اي في سقوط الحد وقوله او كانت المرونة الخ انما قيد المرونة لكون
الكلام فيه وإلا فالاقرب انه لا فرق بين المرونة وغيرها اهـ عرش وقول سم وينبغي الى قوله والاصحاب
في المغنى مثله (قوله بذلك) اي بالتحريم يعني ان الاعتبار بالعلماء هنا من يعلم تحريم وطء المرونة اهـ
كردي (قوله ان عذرت) اي نحو الا كراه (قوله كما لو وطئها الخ) راجع للمعطوف والكاف للقياس عبارة
النهاية والمغنى واحترز بقوله بلا شبهة عما اذا ظننا زوجته او امته فانه لا حد عليه ويجب المهر اهـ قول الماتن
(قبل دعواه جهل التحريم) أي الوطء مطلقا نهاية ومعنى اي قرب عهده بالاسلام بعد ونشأ بعيدا عن

وقبضه كما اقتضاه كلامهم في بحث القبض (قوله أي فهو زان) لان جواب ان لا يكون لا جملة (قول المصنف
إلا ان يقرب اسلامه الخ) قال في شرح الروض قال الاذرعى وينبغي أن يزاد عليهما او كانت المرونة
لا يه او امه انه جهل تحريم وطئها عليه كما نص عليه الشافعي في الام والاصحاب في الحدود ولا يصدق في غير
ذلك اهـ (قول المصنف جهل التحريم) قال في شرح الروض وان نشأ بين العلماء

ان امكن كون مثله يجهل ذلك كما هو ظاهر (٩٣) (في الاصح) لان هذا قد يخفى اما اذن رهن مستعير او ولي رهن فكالعدم واذ اقبل (فأ)

العلماء بالتحريم ام لا ع ش (قوله ان امكن) الى المتن في النهاية (قوله ان امكن الخ) أي بأن لم يكن مشغلا بالعلم وإن كان بين اظهر المسلمين فلا تنافي بينه وبين قوله لم يطلق السابق اه ع ش (قوله لان هذا قد يخفى) أي التحريم مع الاذن عبارة المغنى لان التحريم بعد الاذن لما خفي على عطاء مع انه من علماء التابعين لا يبعد خفاؤه على العوام اه (قوله فكالعدم) أي فلا تقبل دعواه جهل التحريم مع اذنهما الا حيث قرب عمده بالا سلام او نشأ بعيدا عن العلماء وبخفى ان محل ذلك حيث علم ان الاذن مستعير او ولي فان ظنه مالكا قبل دعواه جهل التحريم حيث خفي على من له ع ش وسم قول المتن (فلا حد) افهم كلامه انه لو لم يدع الجهل يحد وهو كذلك مغنى ونهاية (قوله بما نقل عن عطاء) أي من اباحة الجوارى للوطء اه ع ش (قوله لما سر) أي في القرص في شرح لا الجارية التي تحل للبقرض اه كرى قول المتن (ويجب المهر) قال شيخنا الزياي ويحب في بكر مهر بكر ويتجه وجوب ارش البكارة مع عدم الاذن لا مع وجوده لان سبب وجوبه الاتلاف وانما يسقط اثره بالاذن وهذا هو المعتمد انتهى وفي سم على صحيح ما يوافقه اه ع ش (قوله او جهل) كاعجوبة لا تعقل نهاية ومغنى عبارة سم قوله او جهل يتناول ما اذا اعتقدت وجوب طاعة الامراء (قوله لانه الخ) أي وجوب المهر (قوله اما اذا طاعته الخ) محترزان اكرها الخ (قوله في جميع ماس) أي من قرب الاسلام ونشئه بعيدا عن العلماء واذن الراهن عبارة النهاية والمغنى هنا وفي صورتى انتفاء الحد الساقتين اه (قوله للشبهة) عبارة النهاية والمغنى لان الشبهة كما تدل الحد تثبت النسب والحرية اه قول المتن (وعليه قيمته للراهن) واذا ملك المرتن هذه الامنة لم تصرام ولدانها عقلت به في غير ملكة نعم لو كان أي لو اطيء بالراهن صارت ام ولد بالابلا يلد كاهو معلوم في النكاح ولو ادعى بعد الوطء انه كان ملكها فانكر الراهن وحلف فالولد رقيق له كما هو فان نكل الراهن خلف المرتن او ملكها صارت ام ولد له والولد حر لا قراره كالأقرب بحرية عبد غيره ثم ملكه مغنى ونهاية قال ع ش قوله ولو ادعى الخ أي ولا حد عليه لاحتمال ما يدعيه والحد يسقط بالشبهة اه قول المتن (وعليه قيمته) أي وكان يعتق على الراهن خلافا للزركشي كما قاله شيخنا الشهاب الرملي اه سم (قوله ولم يقبض) الى قوله دون بدل الخ في النهاية والمغنى (قوله اولم يقبض) كافي زيادة الروضة فاذا ذكره المصنف مثال لا قيده نهاية زاد سم فلا يصح الا براء منه بغير اذن المرتن اه (قوله من كان الاصل يده) أي راها او مرتنا او اجنبا اه ع ش (قوله مثله به) أي مثل الموقوف المتلف بدله (قوله بخلاف رهنه) أي راها عن القيمة اه كرى (قوله بدله) أي الموقوف (قوله لانشاء وقف) أي من الحاكم لما اشتراه بدله اه ع ش (قوله ويحتاج فيه) أي في الوقف (قوله كذلك) أي كاتلاف المرهون فيصير بدله رهنه مكانه من غير انشاء عقد (قوله لم تنقص الخ) أي باتلاف البعض (قوله هذا كبره) فيه تغليب الذكر على الاثنين (قوله او نقصت وزاد الارش) أي كالأقرب قطع بده فنقص به من قيمته الربع مع كون الارش نصف القيمة فانه يزيد على ما نقص منها (قوله فاز المالك بالوائد) عبارة شرح الروض فاز المالك بالارش كله في الاولى وبالوائد على ما ذكر في الثانية انتهت والمعتمد عدم فوز المالك بشئ وانما الجميع رهن مراه سم عبارة النهاية والمغنى وما ذكره الماوردي ان محل ما ذكره في الجنابة اذا نقصت القيمة بها ولم يزد الارش فلو

حد عليه بخلاف ما لو علم التحريم ولا يغتر بما نقل عن عطاء لما سر انه مكذوب عليه وبقرض صحته فبى شبهة ضعيفة جدا فلا ينظر اليها (ويجب المهر ان اكرها) او اعذرت بنحو قوم او جهل لانه لحق الشرع فلم يؤثر فيه الاذن ومن ثم وجب للبفوضة بالدخول اما اذا طاعته غير معذورة فلا مهر لها (والولد) عند قبول قوله في جميع ماس (حر نسيب) للشبهة (وعليه قيمته للراهن) المالك والاف المالك لانه فوت رقه عليه (ولو اتلف) بغير حق او تلف تحت يد عادية (المرهون بعد القبض وقبض بدله) أو لم يقبض (صار رهنه) مكانه من غير انشاء عقد وانما تمتع رهن الدين ابتداء لقيامه مقامه ولانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء ويجعل يده من كان الاصل يده وانما احتاج بدل الموقوف المتلف الى شراء مثله به لان القيمة لا يصح وقف عينها بخلاف رهنه واحتاج بدله لانشاء وقف دون بدل اضحية اشترى بعين قيمتها او بما في الذمة بنيتها لان الوقف يضمن ملك الفوائد ويحتاج فيه لبيان المصرف وغيره فاحتاط له اكثر واتلاف بعض المرهون كذلك نعم ان لم تنقص قيمته كقطع

هذا كبره او نقصت وزاد الارش على نقص القيمة فاز المالك ولو اتلفه المرتن

كان ما وجب عليه رهنه ولا محذور فيه كما هو ظاهر اذا فائدة صوته عن ثعلق الغرماء به وشمل كلاهما ما لو كان المتلف هو الراهن لكن بحث الزركشي وغيره ان بدله عليه لا يصير رهنه قبل قبضه وعليه لا يكفي مجرد قبضه بل لابد من قصد دفعه عن جهة الغرم كسائر الديون اى نظير ما مر في قيمة العتيق كذا ذكره في موضع من الخادم وناقضه بعده بقليل فقال لابد من قبضه (٩٣) وانشاء عقد الرهن وعمله بما فيه نظر

وناقض ذلك كله في مبحث العتيق فقال سياتى لنا خلاف في الائتلاف الحسى من الراهن او اجنبى هل يكون رهنه او لا حتى يتعين بالقبض وجهان اصحهما في الروضة الاول اى اخذا باطلاق عبارتها ثم قال وهذا يجب جريانها في القيمة اذا وجبت على الراهن بعقود المرهون فان حكمنا بانها مرهونة وهى دين قبل استيفائها استصحبوا الا لم تصر رهنه الا بالتعيين اه ملخصا وجرى شيخنا في شرح الروض في قيمة العتيق على انها لا تصير رهنه الا بالقبض وكذا هنا اذا كان الجاني الراهن وفرق بانه لا فائدة للحكم عليه في ذمته بانه رهن بخلافه في ذمة غيره وناقض ذلك في شرح منهجه فجرى ثم على ما مر عن السبكي وهنا على الاطلاق فلم يفرق بين الراهن وغيره وهذا هو الاوجه لان سبق الرهن اقتضى وجوب رعاية وجوده لوجود بدله ويلزم من وجوده في الذمة الحكم عليه بالرهنية ليمتثل النوثق المقصود وفرقه المذكور ممنوع بل للحكم عليه بالرهنية في ذمة الراهن هنا وثم فائدة اى فائدة

لم ينقص بها كان قطع ذكره وانشاءه ونقصت بها وكان الارش زائدا على ما نقص منها فاذا المالك بالارش كله في الاولى وبالزائد على ما ذكر في الثانية ممنوع لثعلق حق المرتهن بذلك فهو كما لو زاد سعر المرهون بعد رهنه اه (قوله) كان ما وجب عليه رهنه (قوله) والاوجه انه لا يكون رهنه لانه لا يكون ما وجب عليه رهنه وقد يقال بمساواته لغيره وفائدته تقديمه بذلك القدر على الغرماء اه نهاية قال ع ش قوله والاوجه الخ خلافا لابن حجر وقوله وقد يقال جزم بهذا شيخنا الزبائدى في حاشيته اه (قوله) قبل قبضه (قوله) اى قباض الراهن البديل لمن كان الاصل بيده قوله بل لابد من قصد دفعه الخ (قوله) اى من غير حاجة الى انشاء عقد الرهن (قوله) نظير ما مر (قوله) فى الفصل الذى قبل هذا (قوله) اصحهما في الروضة الاولى (قوله) اى يكون رهنه قبل القبض وهو محل المناقضة (قوله) ثم قال (قوله) اى الزركشي (قوله) استصحب (قوله) اى حكم الاصل اى تصير القيمة رهنه قبل تعيينها بالقبض (قوله) وكذا هنا (قوله) اى في قيمة المتلف (قوله) وفرق (قوله) اى بين الراهن وغيره اه كردى (قوله) للحكم عليه (قوله) اى على بدل المتلف (قوله) اى حال كون ذلك البديل في ذمة الراهن (قوله) على ما مر عن السبكي (قوله) اى من الحكم برهنيتها في ذمة المعتق اه سم (قوله) مر عن السبكي (قوله) اى في شرح قول المصنف ويغرم قيمته يوم عتقه رهنه (قوله) وهذا هو (قوله) الى المتن في النهاية (قوله) وهذا هو الاوجه (قوله) وقال في النهاية والمغنى (قوله) وجوب الخ (قوله) مفعول اقتضى (قوله) وجوده (قوله) اى وجود الرهن في حالة التلف في ذمة الراهن المتلف (قوله) لوجود بدله (قوله) متعلق باقتضى واللام للتعليل (قوله) وفرقه الخ (قوله) اى فرق الشيخ في شرح الروض (قوله) في ذمة الراهن (قوله) حال من ضمير عليه الرجوع الى بدل المرهون (قوله) هنا (قوله) اى في بدل المتلف (قوله) ثم (قوله) اى في قيمة العتيق (قوله) قام ما خلفه الخ (قوله) فيه نظر لان ما في الذمة ليس منحصر فيما خلفه حتى يتعلق الحق به نعم بموته تعلقت الديون بركته ومن جملتها ما هو مرهون ومقتضاه ان لا يتقدم به على غيره من الغرماء الا ان يقال انه لما حكم برهنيته وهو في الذمة ولم يوجد ما يتعلق به سواء قلنا بانحصار ما في الذمة فيما خلفه فيقدر تعلقه به قبيل موته اه ع ش وقوله لا ان يقال الخ وهو الظاهر (قوله) وكان الشيخ (قوله) اى في شرح الروض اه ع ش (قوله) الجاني (قوله) مفعول الا براء المضاف الى فاعله (قوله) ما قررته (قوله) اى في قوله فان حكمنا بان الخ قاله

بشيء وان الجميع رهنه (قوله) ولا محذور فيه كما هو ظاهر (قوله) بل فيه محذور وهو انه يلزم ان يثبت له على نفسه حق التوثق والشخص لا يثبت له على نفسه شيء ويمكن ان يجاب بمنع ذلك كليا وما المانع ان يثبت للانسان على نفسه اذا كان فيه مصلحة لغيره لانه يؤل الى ثبوت حق لذلك الغير كما هو افان في ثبوت حق التوثق للمرتهن على نفسه مصلحة للراهن فهو في معنى ثبوت حق الراهن فليتامل (قوله) اذا فائدة صوته عن ثعلق الغرماء (قوله) ان قلت ما فائدة صوته عن ثعلق الغرماء فان مجرد امتناع تعلقهم بما في الذمة لا يعود على الراهن منه شيء لانه غير موجود فهو بمجرد لا ينتفع به الراهن في وفاء دينه وان لم يتعلق به الغرماء اذ هو بمجرد لا يمكن التوفية منه قلت لعل الشارح يقول على قياس ما سياتى في الراهن ان فائدة انه اذا مات وخلف قدر البديل قام مقام ما في ذمته فيختص الراهن بالتعلق به حتى يولى منه ورثة المرتهن وتنقطع مطالبتهم للراهن ولو لا ذلك لطالبوه واحتاج الى الدفع من غير ذلك المال لازحه غير له فيه وعدم لزوم ما على المرتهن لو رثته لسكن سياتى مناقشة في هذه الفائدة فليتامل (قوله) وناقضه (قوله) لا يقال قد يمنع لان قوله في الموضع الاول لا يصير رهنه اقل قبضه ليس صريحا في الاكتفاء بالقبض بل يصدق باعتبار انشاء العقد لا نقول قوله لا يكفي مجرد قبضه بل لابد الخ صريح في ذلك كما لا يخفى (قوله) على ما مر عن السبكي (قوله) اى من الحكم برهنيتها في ذمة المعتق (قوله) وكان الشيخ ظن الخ (قوله) قد يوجه هذا الظن بان ما في الذمة غير ما خلفه فلو قام مقامه لزم انتقال الرهنية من الشيء

وهي انه اذا مات وليس له الا قدر القيمة فان حكمنا بان في ذمته رهن قام ما خلفه مقامه فيقدم به المرتهن على مؤن التجهيز وبقي الغرماء والا قدمت مؤن التجهيز واستوى هو والغرماء وكان الشيخ ظن انحصار الفائدة في عدم صحة ابراء الراهن الجاني بما في ذمته وهذا لا يتأتى اذا كان الجاني هو الراهن وليست منحصرة في ذلك كما علمت فأتضح ما قررته فتامله (والخصم في البديل الراهن)

عش والظاهر أى فى قوله وهذا هو الأوجه (قوله إن كان مالكا) إلى قول المتن فلو وجب فى النهاية إلا قوله ثم رابت إلى وما يصرح (قوله أو وليه) أو وصيه أو نحوهما أه نهاية أى الوكيل عش (قوله وإلا) أى بان كان الراهن مستعيرا (فالمالك) أى المعتبر أه نهاية (قوله ومع كونه) أى الراهن وكذا المعتبر (قوله لا يقبضه) نعم إن كان هو المشروط و وضع الرهن عنده فينبغى أن له قبضه وقد سبق عن المطلب جواز شرط الوضع عنده أه سم ويأتى عن النهاية انفا ما يوافق (قوله المرتن الخ) عبارة النهاية من كان الأصل بيده أه (قوله وإن منع الخ) غاية قول المتن (فإن لم يخاصم الخ) ويجرى الخلاف فيما لو غصب المهرهون نهاية ومعنى (قوله وإلا طالبة المرتن) الوجه أن المراد بمطالبة المرتن ومخاصمته حيث جوزت له هى دعواه باستحقاق حق التوثيق بيد العين كان يدعى أنه يستحق التوثيق به وهذا يمتنع من ادائه لدعواه بالمالك إذ ليس مالكا ولا نائبا ولا وليا إلا أن احتاج فى إثبات حق التوثيق إلى إثباته بان أنكر المتلف ملك الراهن لتلك العين فله إثبات ذلك بالبينه وإذ كان المراد بها ما ذكر فالوجه ثبوته له وإن لم يتمتع الراهن من المطالبة ولا وجد شئ مما ذكر فى هذه الصورة فليتأمل أه سم عبارة عش ويأحق به مالو كان المتلف غير الراهن وخاصمه المرتن لحق التوثيق بالبدل فلا يمتنع كأنقله شيخنا الزيدى عن والد الشارح مر أه (قوله والثانى) أى مقابل الأصح (قوله كالأو كان الخصم هو الراهن) أى بان كان هو المتلف للمهرهون (قوله وهو صريح الخ) أى حيث جعله مقيسا عليه (قوله محل ذلك) أى الخلاف (قوله أمالو باع المالك) أى الراهن بدليل قوله الاتى على أن يبيعه يكذب الخ فكان المراد بالمخاصمة المحكوم بعدم التمسك منها بمخاصمة المشتري منه ومن ترتب عليه أه سم (قوله العين المهرهون) أى من غير إذن المرتن أه عش وهذا التقيد ينال به قول الشارح فللمرتن المخاصمة إلا أن يراد بذلك زاعما لا إذن المرتن فى البيع (قوله عدم تمكنه) أى الراهن (قوله هنا) أى فيما لو باع المالك الخ (قوله يدعى حقا الغيره) ليس بال لازم إذ قد يدعى المالك أه سم (قوله يكذب دعواه) لتضمن البيع المتوقف على إذن المرتن الاقرار باذنه (قوله هنا) أى فيما لو باع الخ أه نهاية (قوله لو غاب الخ) أى فى غير المسئلتين المذكورتين وهما لو باع المالك العين النخ وما تلفه الراهن (قوله جاز للقاضى الخ) ينبغى أن يجوز أيضا للمرتن دعوى حق التوثيق ومطالبة الغاصب أه سم (قوله لأن له) أى للقاضى (قوله يحفظ ماله) بكسر اللام بقرينة المقام (قوله فى نفس المهرهون الخ) أى لاجلها بان جنى رقيق

إلى غيره ولا نظير لذلك ولو صح ذلك لحصل الانتقال فى الحياة وإلا فالسبب فى تأخيرها إلى الموت لا يقال السبب خراب الذمة بالموت فلا يحتاج للانتقال إلا حينئذ لا نناقش أما ولا خراب الذمة بالموت إنما هو بالنسبة للمستقبل عن الموت لا بالنسبة للراضى أيضا بل هى بالنسبة إليه تقبل التعلق بها وأما ثانيا فلا نسلم عدم الاحتياج إلا حينئذ بل الاحتياج ثابت قبل ذلك أيضا للتوثيق فليتأمل لا يقال الفرق فى التعلق بالمال بين الحياة والموت ظاهر فإن الدين لا يتعلق بالمديون فى حياته فاذا مات تعلق به لا نناقش الكلام فى التعلق الجعلى الذى يخص المرتن دون الشرعى الذى يستوى فيه سائر الديون والفرق المذكور لم يثبت إلا فى الشرعى فليتأمل مع ذلك دعواه أقضاه ما قرره (قوله أو وليه) أو وصيه مر (قوله وإلا فالمالك) كالرهن المعار (قوله ومع كونه الخصم فيه) نعم إن كان هو المشروط وضع الرهن عنده فينبغى أن له قبضه وقد سبق عن المطلب جواز شرط الوضع عنده (قوله وإلا طالبة المرتن) الوجه أن المراد بمطالبة المرتن ومخاصمته حيث جوزت له هى دعواه باستحقاق حق التوثيق بيد العين كان يدعى أنه يستحق التوثيق به وهذا يمتنع من ادائه لدعواه بالمالك إذ ليس مالكا ولا نائبا ولا وليا إلا أن احتاج فى إثبات حق التوثيق إلى إثباته بان أنكر المتلف ملك الراهن لتلك العين فله إثبات ذلك بالبينه وإذا كان المراد بها ما ذكر فالوجه ثبوته له وإن لم يتمتع الراهن من المطالبة ولا وجد شئ مما ذكر فى هذه الصورة فليتأمل (قوله أمالو باع المالك) أى الراهن بدليل قوله الاتى على أن يبيعه يكذب دعواه فكان المراد بالمخاصمة المحكوم بعدم التمسك منها بمخاصمة المشتري منه ومن ترتب عليه (قوله يدعى حقا الغيره) ليس بال لازم إذ قد يدعى المالك (قوله جاز للقاضى أن ينصب من يدعى على الغاصب لأن له إيجار

ومع كونه الخصم فيه لا يقبضه وإلا الذى يقبضه المرتن أو العدل وإن منعنا من الخصومة (فإن لم يخاصم) الراهن فى ذلك (لم يخاصم المرتن فى الأصح) كما لا يخاصم مستأجر ومستعير نعم له حضور وخصومة الراهن لتعلق حقه بالمأخوذ ومحل ذلك كله حيث لم يكن المتلف الراهن وإلا طالبة المرتن لتلايفوت حقه من التوثيق ثم رأيت شارحا قال والثانى بطالب كما لو كان الخصم هو الراهن وهو صريح فيما ذكرته وما يصرح به قول جمع من الشراح محل ذلك إذا تمكن الراهن من المخاصمة أما فللمرتن المخاصمة جزما كما أفتى به البلقينى وهو ظاهر أه ووجه عدم تمكنه من المخاصمة هنا أنه يدعى حقا الغيره وهو المرتن فلم يقبل منه على أن يبيعه يكذب دعواه وإذا ثبت المطالبة للمرتن هنا فى مسئلتنا وهى ما إذا كان المتلف هو الراهن أولى وبحث أن الراهن لو غاب وقد غصب الرهن جاز للقاضى أن ينصب من يدعى على الغاصب لأن له إيجار

والغائب لتلايفوت المانع ولا نأخذ بأن العاقل يرضى بحفظ ماله (فأوجب قصاصا) فى نفس المهرهون المتلف كالعمد (اقصص عمدا

الراهن) المالك إن شاء وغابلا مال (وفات الراهن) لغوات عمله بلا بدل اما إذا وجب في طرفة فهو (٩٥) في الباقي باقي بحاله وله العفو مجانا

وعمد على الرقيق المرهون المكاف له بغير حق فالتفه (قوله المالك) إلى قول المتن ولا يسرى في النهاية والمغنى
(قوله اما إذا وجب) أي القصاص (قوله في طرفة) أي ونحوه نهاية ومعنى (قوله فهو) أي الراهن (قوله وله
العفو مجانا) قد يغني عنه قوله سابقا وعنى بالمال (قوله ولا يجبر الخ) عبارة النهاية والمغنى ولو اعرض الراهن
عن القصاص والعفو بان سكت عنهما لم يجبر على احدهما اه (قوله او بجناية الخ) أي او بعدم انضباط
الجناية كالجائفة وكسر العظام اه ع ش قول المتن (لم يصح عفو عنه) قال الروض ولا التصرف إلا باذن
المرتهن قال في شرحه فلو صالح عنه على غير جنسه لم يصح إلا باذن المرتهن فيصح ويكون المأخوذ مرهونا
انتهى اه سم قول المتن (لم يصح عفو الخ) أي وصار المال مرهونا وإن لم يقبض كما مر نهاية ومعنى (قوله
اسقطه منها) أي حقه من الوثيقة (قوله ويصح) أي وابن وصوف ومهر جارية ومعنى نهاية عبارة سم قال في
الروض وشرحه وما يحدث من سعة وإن لم يحلف ومن ليف وركب بفتح الكاف والراء هو اصل السعف
غير مرهون كالثمرة وفيما كان ظاهرا حال العقد خلاف في التهمة مرهون وفي الشامل وتعليقة القاضي أي
الطيب لا وهو الوجه كالمصوف بظهر الغنم كما مر وصاحب التهمة مشى على طريقته في الصوف من انه يدخل
في رهن الغنم اه (قوله بخلاف المتصلة) وقد افق بعض اهل اليمن فيما لو رهنه بيضة فنفرخت بأنه لا يزول
الرهن على المشهور اخذ من مسألة التفليس ولا يبعد إجماع وجه فيه هنا ووجه طائفة من الاصحاب وافق
الناشري فيمن رهن بذرا واقضه ثم استاذن الراهن المرتهن في التلازم به أي النفع به فاذن له المرتهن ببقاء
الرهن حتى يبقى الزرع وما تولد منه مرهونا اخذ من الفليس في البذرا اه قال ع ش قوله بأنه لا يزول هو المعتمد
وقوله ثم استاذن الخ لعل التقيد به لأنه صورة الواقعة التي وقع الافتاء فيها أي فليس يقيد وقوله حتى تعليلية
وقوله مرهونا فليأجر ويوفى منه الدين وإن زادت قيمة الزرع على قيمة الحب (قوله او مست الخ) عطف على
حل الاجل (قوله كذلك) وكاتباع حاملا في الدين تباع كذلك لنحو جناية كاشمل ذلك عبارة المحرر نهاية
ومعنى (قوله اما معلوم) وهو الاصح نهاية ومعنى (قوله لما ذكر) عبارة النهاية والمغنى بناء على ان الحمل يعلم
فهو رهن اه قول المتن (عند البيع) أي عند ارادته ولو اختلف الراهن والمرتهن في الحل وعدمه فينبغي
تصديق الراهن لان الاصل عدم الحل عند الراهن فيكون زيادة منفصلة اه ع ش (قوله ولا تباع الخ) أي
على الاظهر إذا تعلق به حق ثالث بنحو وصية كما يأتي (قوله والتوزيع) عطف على الاستثناء (قوله نعم الخ)
استدراك على قوله ولا تباع الخ (قوله لو سال الخ) أي ببناء الفاعل أي من المرتهن او القاضي اه ع ش
(قوله وتسليم الثمن) أي للوفاء لا ليكون رهنه مكانه ولو اراده لم يكف مجرد التراضي بل لابد من عقد فيما يظهر
اه سم (قوله ومن هذا) أي النص (قوله من التعذر) يسبق إلى الفهم منه التعذر المذكور بقوله لتعذر

أيضا للمرتهن دعوى حق التوثيق ومطالبة الغاصب (قول المصنف لم يصح عفو عنه) قال في الروض ولا
التصرف فيه إلا باذن المرتهن قال في شرحه فلو صالح عنه على غير جنسه لم يصح إلا باذن المرتهن فيصح ويكون
المأخوذ مرهونا قال في الاصل كذا نقلوه واستشكا الرافعي بما قدمته مع جوابه في فرع اذن له في بيع الراهن
الخ وقد يستشكل بان التصرف في المرهون بما يزيل الملك باذن المرتهن يحصل به انفكاك الراهن ويجاب بان
اطراد ذلك إنما هو في الاعيان بخلاف ما في الذمم لأن ما فيها لا يتحقق إلا بقبضه او قبض بدله (قول المصنف
المنفصلة) في الروض وشرحه وما يحدث من سعة وإن لم يحلف ومن ليف وركب بفتح الكاف والراء هو
اصول السعف غير مرهون كالثمرة وفيما كان ظاهرا حال العقد خلاف في التهمة مرهون وفي الشامل
وتعليقة القاضي أي الطيب لا وهو الوجه كالمصوف بظهر الغنم كما مر وصاحب التهمة مشى على طريقة في
الصوف من أنه يدخل في رهن الغنم اه (قوله لتعذر استثنائه) قال في شرح الروض ولورهن نخلة ثم
اطلعت استثنى طلعها عند بيعها ولا يتمتع بيعها مطلقا بخلاف الحامل اه وقوله استثنى طلعها لعله إذا تعلق
به حق ثالث على ما ذكر في الحل او المراد جاز استثنائه (قوله وتسليم الثمن) الظاهر ان المراد بتسليمه للوفاء
لا ليكون رهنه تحت يده ولو اراد ذلك لم يكف مجرد التراضي ولا بد من عقد فيما يظهر (قوله من التعذر)

هذا وقولهم يجبر المدين على بيعها إذا لم يكن له غيرها استشكل الاستوى امر من التعذر ثم حملا على ما إذا تعلق بالحمل

استثنائه الخ ولا يخفى أنه لا إشكال في ذلك فإن جواز بيعها وإجبارها عليه فيما ذكر لا يدفع هذا التعذر فالوجه
 أن المراد بالتعذر ما تضمنه قوله فيما سر ولا يتبع حتى تضعه الخ من تعذر البيع لتعذر ما ذكر فتأمل اهـ سم
 أي فتوافق حيث تدعيه لتمام المغني والنهاية والاسنى وعلى الأول أي الاظهر يتعذر بيعها حتى تضع قال ابن
 المقرئ تبعاً للاسنوي أن يتعلق به حق ثالث بوصية أو حجر فاس أو موت أو تعلق الدين برقبة أمه دونه كالجناية
 والمعاراة للرهن أو نحوها وذلك لأن استثناء الحمل متعذر وتوزيع الثمن على الام والحمل كذلك لأن الحمل
 لا تعرف قيمته أما إذا لم يتعلق به أو بها شيء من ذلك فإن الرهن يلزم بالبيع أو توفية الدين فإن امتنع من
 الوفاء من جهة أخرى أجبره الحاكم على بيعها إن لم يكن له مال غير هاتم أن تساوى الثمن والدين فذاك وإن
 فضل من الثمن شيء أخذه المالك وإن نقص طوّل بالباقي ولورهن نخلة ثم اطّلت استثنى طلبها عند بيعها
 ولا تمتنع بيعها مطلقاً بخلاف الحامل اهـ قال ع ش قوله يلزم بالبيع أي لها حاملاً ويوفي الدين من ثمنها
 وقوله ثم اطّلت أي بعد الرهن ولو قبل القبض وقوله استثنى أي جازل للرهن أن يستثنى أن لم يتعلق به حق
 ثالث والاوجب الاستثناء اهـ وقوله أي جاز الخ زاد سم ويعلم من قول الاسنى ثم الخ أن المراد البيع ليوفي
 منه الثمن لا ليرهنه مكان الاصل كما توهم اهـ (قوله حق ثالث) فإن لم يتعلق به ما ذكر أجبر على وفاة الدين أو
 بيعها فإن امتنع منها باعها الحاكم أو غيرها من أمواله أو في الدين من ماله إن كان فيه جنسه مـ اهـ سم
 (فصل) في جناية الرهن (قوله في جناية الرهن) من إضافة المصدر إلى فاعله أي وما يتبع ذلك مما ينفك به
 الرهن وتلف المرهون اهـ ع ش (قوله إذا جنى المرهون) أي كالأو بعضاً كالأو المرهون نصفه فقط
 اهـ ع ش (قوله على اجنبي) أي غير السيد وعبد المرهون أخذاً بما يأتي في المتن وإن جنى على سيده الخ
 اهـ ع ش (قوله ولا ينافيه) أي قوله أو طرف بصري وكردى أي ما يوجب القود في طرف (قوله الموجب
 للشارح إشار الأول) أي الحامل هذا القول للجلال المحلى على الاقتصار على ما يوجب القود في النفس (قوله
 لما يأتي) تعليل لعدم المنافاة (قوله في معناه) أي قوله بطل (قوله بل ظاهر قوله الخ) مبتدأ خبره الثاني
 ومراده بالثاني الحمل على موجب القود في الطرف فليتامل كون ذلك هو ظاهر ما ذكر اهـ سيد عمر عبارة
 سم قوله بل ظاهر هذا مبتدأ وخبره الثاني وذلك لأن تقديم المجنى عليه راقصاً صفة فرع وجوده ولا يتصور
 وجوده مع الجناية عليه إلا أن كانت في ظرف هذا وما قاله أنه ظاهر ما ذكر يعارضه ظاهر بطل الرهن وإن
 معنى قدم المجنى عليه قدم حقه وهو لا يقتضى وجوده ومعنى اقتص اقتص المستحق أو هو مبنى للفعول فلا
 يقتضى ذلك اهـ (قوله ولم يكن الخ) عطف على جنى المرهون أي ولم يكن جناية المرهون بامر غيره بها
 والحال أنه يعتقد وجوب طاعة الامر (قوله أو تحت يده) أي الغير عطف على قوله بامر غيره (قوله والا) أي

حق ثالث بفلس أو موت
 أو وصية به (فصل) في
 جناية الرهن إذا (جنبي
 المرهون) على أجنبي بما
 يوجب القود في نفس أو
 طرف ولا ينافيه قوله بطل
 المرجع للشارح إشار
 الأول لما يأتي في معناه بل
 ظاهر قوله قدم المجنى
 عليه وقوله اقتص الثاني
 ولم يكن بامر غيره وهو
 يعتقد الطاعة أو تحت
 يده تعدياً

يسق إلى الفهم منه التعذر المذكور بقوله لتعذر استثنائه الخ ولا يخفى أنه لا إشكال في ذلك فإن جواز بيعها
 وإجبارها عليه فيما ذكر لا يدفع هذا التعذر فالوجه أن المراد بالتعذر ما تضمنه قوله فيما سر ولا يتبع حتى تضعه
 الخ من تعذر البيع لتعذر ما ذكر فتأمل (قوله حق ثالث) فإن لم يتعلق بها ما ذكر أجبر على وفاة الدين أو
 بيعها فإن امتنع منها باعها الحاكم أو غيرها من أمواله أو في الدين من ماله إن كان فيه جنسه مـ اهـ سم
 أو وصية به) أو تعلق الدين برقبة أمه دونه كالجناية والمعاراة للرهن أو نحوها وذلك لتعذر توزيع الثمن لأن
 الحمل لا تعرف قيمته فإن لم يتعلق به أو بها شيء من ذلك ألزم الرهن بالبيع أو توفية الدين ثم بعد البيع إن
 تساوى الثمن والدين فذاك وإن فضل من الثمن شيء أخذه المالك أو نقص طوّل بالباقي كذا في شرح
 الروض ومن قوله ثم بعد البيع الخ يعلم أن المراد البيع ليوفي من الثمن لا ليرهنه مكان الاصل كما توهم
 (فصل) (قوله بل ظاهر) هذا مبتدأ وخبره الثاني وذلك لأن تقديم المجنى عليه راقصاً صفة فرع وجوده ولا
 يتصور وجوده مع الجناية عليه إلا أن كانت في ظرف هذا وما قاله أنه ظاهر ما ذكر يعارضه ظاهر بطل الرهن
 وإن معنى قدم المجنى عليه قدم حقه وهو لا يقتضى وجوده ومعنى اقتص اقتص المستحق أو هو مبنى للفعول
 فلا يقتضى ذلك (قوله أو تحت يده) أي الغير تعدياً قضيته أنه لو كان تحت الغير تعدياً لا يقدم المجنى عليه

بان كان جنائته بامر الغير أو كان المرهون تحت يد الغير تعديا اه كردى (قوله فالجاني الخ) أشار به الى أن التقييد بقوله ولم يكن الخ بالنظر لبطلان الرهن فقط فيقدم المجنى عليه مطلقا اه سم (قوله الغير) أى ولو الرهن قال في الروض ولو امره سيده بالجناية وهو مميز فلا اثر لادنه في شيء الا في الاثم او غير مميز او اعجمى يعتقد وجوب طاعة سيده في كل ما يامر به فالجاني هو السيد ولا يتعلق برقة العبد قصاص ولا مال ولا يقبل قول السيد انا امرته بالجناية في حق المجنى عليه لانه يتضمن قطع حقه عن الرقة بل يباع العبد فيها وعلى سيده قيمته لتكون مكانه لا قراره بامرته بالجناية انتهى اه سم زاد النهاية والمغنى وأمر غير السيد العبد بالجناية كالسيد فيما ذكر كما ذكره في الجنائيات وصرح به الماوردى هنا اه قال ع ش قوله الا في الاثم ليحرم عليه ذلك ويكون الحال كالوجنى بلا اذن من سيده فيتعلق به القصاص او المال وقوله او غير مميز الخ ولو اختلف المرتن والسيد بان انكر السيد الامر او كون المأمور غير مميز او كونه يعتقد وجوب الطاعة ولا يئنه وامكن ذلك اما طول المدة بين الجناية والمنازعة بحيث يمكن حصول التميز او زال العجمة او حصول حالة تشعر بما دعه السيد صدق السيد لان الاصل يتعلق جنابة العبد برقته ولم يوجد مسقط وقوله ولا يقبل قول السيد اى او الاجنبي اخذ من قوله الاتي وامر غير السيد وقوله بل يباغ العبد أى ويكون ثمنه للمجنى عليه فلو لم يف ثمنه بارش الجناية فينبغي مطالبة السيد ببقية الاوش واخذة له باقراره اه ع ش (قوله لتعلق حقه الخ) ولان حق المجنى عليه مقدم على حق المالك فالولى أن يتقدم على حق المتوثق اى المرتن وقضية التوجيه الاول اى قوله لتعلق الخ انه لو لم يسقط حق المجنى عليه بالموت كما لو كان العبد مغصوبا أو مستعارا أو مبيعا يبيع فاسدان لا يقدم لانه لو قدم حق المرتن لم يسقط حق المجنى عليه فان مطالبة الغاصب أو المستعير أو المشتري ويرد بان المعول عليه تقديمه في هذه الصورة ايضا وتؤخذ القيمة وتكون رهنها مكانه شرح مر اه سم قال ع ش قوله ويرد الخ التعويل على ما ذكر لا يصلح رد ا على المعارض بل بما يتم الرد عليه لو منع أن مقتضى التعليل ما ذكر فالاولى أن يقال هو وان كان قضيته ذلك لكن الحكم اذا كان معللا بعاتين يبقى ما بقيت احدهما اه قول المتن (فان اقتص) بأن أوجبت الجناية قصاصا نهاية ومعنى (قوله مستحق القود) الى قوله ولا يلزم في النهاية (قوله مستحق القود) أى في النفس او غير هانها ومعنى اى بنفسه او نائبه ع ش (قوله بأنى) أى في شرح فاقصص (قوله أى مابنى) الى قول المتن فاقصص في المغنى (قوله لحقه) اى المجنى عليه (قوله فيما فات الخ) أى من كله او بعضه (قوله نحو غاصب) أى كالمستعير والمستام والمشتري يبيع فاسد (قوله فلو عاد الخ) هو تفرع على البطلان أى لو عاد المبيع بعد البيع في الجناية بسبب اخر غير ما يتعلق بعقد البيع كان عاد له بشراء وارث او وصية او غيرها فان عاد له بفسخ أو رد بعب أو اقالة يتبين بقاء حق المجنى عليه اه ع ش (قوله لم بعد الرهن) وعلم من اقتصاره على القصاص والبيع انه لو سقط حق المجنى عليه بعفو أو فداء لم يبطل الرهن نهاية ومعنى (قوله فضمها الخ) اى كما فعله الشارح نهاية (قوله فزعم تعين الفتح الخ) رد على الاسنوى عبارة المغنى قال الاسنوى في فاقصص بفتح التامم الضمير يعود الى المستحق فيشمل السيد والوارث والسلطان فيمن لا وارث له ولا يصح ضمها لانه لا يتعدى الابن وقال الشارح بضم التامم وقدر منه والاولى اولى لسلامته من التقدير ولكن يؤيد الشارح ما ياتى في ضبط وعفا اه (قوله ولا يلزم عليهما الخ) بتأمل حاصله لان التقدير حذف نعم ان ادعى

وهو ممنوع ويحجب بان هذا التقييد بالنظر لبطلان الرهن فقط (قوله والا فالجاني الغير) أى ولو الرهن قال في الروض امره فان السيد بالجناية وهو مميز فلا اثر لادنه الا الاثم او غير مميز او اعجمى يعتقد وجوب الطاعة فالجاني هو السيد ولا يتعلق برقة العبد مال اى ولا قصاص ولا يقبل قوله اى السيد انا امرته في حق المجنى عليه بل يباع العبد فيها وعلى السيد قيمته أى لتكون رهنها مكانه لا قراره أى بامرته بالجناية اه (قوله فلو قدم غيره فاقصص حقه من اصله) قضية التوجيه انه لو لم يسقط حق المجنى عليه بالموت كما لو كان العبد مغصوبا أو مستعارا أو مبيعا يبيع فاسدان لا يقدم لانه لو قدم حق المرتن لم يسقط حق المجنى عليه فان له مطالبة

والا فالجاني الغير (قدم المجنى عليه) لتعلق حقه بالرقة فقط فلو قدم غيره فاقصص حقه من أصله بخلاف المرتن لتعلق حقه بالذمة أيضا (فان اقتص) مستحق القود ويصح هنا ضم التامم بل هو الاول على ما باتى (او يبيع) المرهون أى ما ينى بالواجب من كله او بعضه (له) أى لحقه بان وجب له مال ابتداء أو بالعفو (بطل) الرهن فيما فات بقود أو يبيع ما لم تجب قيمته لكونه تحت يد نحو غاصب لانها رهن بدله فلو عاد للملك الرهن لم يعد الرهن (وان جنى) المرهون (على سيده) فقتله أو قطعه (فاقصص) بضم نائه بان اقتص سيده في نحو القطع أو وارثه في القتل فضمها المفيد لذلك اولى من فتحها الموهم تعين الاول فزعم تعين الفتح وهم ولا يلزم عليهما حذف منه

انه لا يكتفى بتقدير مدلالة السياق عليه (٩٨) ولا على الفتح تعين الاقتصاص بالنفس كما هو واضح خلافا لما زعمه لانه يقال في اقتصاص ومكي

ان الموكل اقتص (بطل الرهن)

فما وقع فيه القود لفوات
تحله بلا بدل (وان عني)
بضم اوله كما بخطه فيشمل
السيد ووارثه لكن الخلاف
في وارثه قولان (على مال)
او كانت الجناية خطأ مثلاً
(لم يثبت على الصحيح) لان
السيد لا يثبت له على عبده
مال ابتداء (فيبقى رهناً)
لازماً كما كان وخرج بابتداء
مالو جنى غير عمد او عمدا
او عني على مال على طرف
مورثه او مكاتبه ثم انتقل
المال للسيد بموت او عجز
فانه يثبت له عليه فيبيعه فيه
ولا يسقط إذ يحتمل في
الدوام مالا يحتمل في
الابتداء او قتل المورث
او قته او المكاتب غير عمد
ا. عمدا وعفا السيد على
مال فكذلك (وان قتل)
المرهون (مرهوناً للسيدة عند)
مرتهن (اخر فاقصص) منه
السيد (بطل الرهنان) اى كل
منهما لفوات محلها (وان
وجوب مال) ابتداء او بعفو
وان لم يطلبه المرتهن (تعلق)
برقبة القاتل وحيث يثبت
(به) اى هذا المال المتعلق برقبة
القاتل (حق مرتهن القاتل)
لان السيد لو اتلف الرهن
غرم قيمته للمرتهن فاذا اتلفه
عبده كان تعلق الغرم به اولى
فالوجوب هنا رعاية لحق
الغير وإن استلزم وجوب
شئ للسيد على عبده (فيما ع)

المعترض انتفاء القرينة اتضح رده بان القرينة دلالة السياق اه سيد عمر (قوله لانه يكتفى الخ) في ملاقاته
للايراد نظر والظاهر ان يقال بدل ما قبله ولا يضرب لزوم حذف منه لظهور ملاقاته ما ذكر له ح اه سم (قوله
ولا على الفتح) عطف على قوله عليهما وقد يقال ان حمل اللفظ على حقيقة فقط كما هو المتبادر إذ قرينة تحمل
على حملة على المجاز ايضا هو اقتصاص لو كيل اتضح ان الفتح يقتضى الاقتصاص على المباشرة بالنفس اه سيد
عمر (قوله تعين الاقتصاص الخ) لكنه المتبادر حينئذ اه سم (قوله فيما وقع فيه القود) اى نفسا كان
او طرفاً كما صرح به المحرر مغنى ونهاية (قوله بضم اوله) الى قوله واقتل المورث في النهاية الا قوله لكن
الخلاف في وارثه قولان قول المتن (فيبقى رهناً) والثاني يثبت المال ويتوصل به الى فك الرهن ومحل الخلاف
في غير امة اى سرهونة استولى لها سيدها المعسر اى بعد الرهن فلا ينفذ بلادها في حق المرتهن ولا يتابع
في الجناية على السيد جزماً لان المستولدة لو جنت على اجنبى لا يتابع يل يفدها سيدها فتكون جنابيتها على
سيدها في الرهن كالعديم مغنى ونهاية اى فنكون رهناً قطعاً ع ش (قوله مالو جنى) اى الرقيق المرهون و (قوله
مورثه) اى مورث السيد اه ع ش وكذا ضمير مكاتبه (قوله عليه) اى للسيد على العبد اه ع ش
(قوله فيبيعه فيه) لان مال جنابيته يتعلق برقبته دون ذمته والظاهر ان فائدة بيعه انه يتقدم بشئ على حق
المرتهن فيه إذا كان مرهوناً فلو سقط دين المرتهن ببراء او غيره او لم يكن مرهوناً فالظاهر انه لا معنى
ليبيعه في مال الجناية فليتامل اه سم عبارة ع ش بعد تصوير نصها واولى منه ما صور به سم على منهج
من انه لو كان مرهوناً قدم حق السيد وبطل الرهن اه (قوله ولا يسقط) اى المال عطف على ثبت الخ
(قوله او قتل الخ) عطف على قوله جنى الخ (قوله او المكاتب) اى للسيد اه بصري (قوله وعفا السيد) اى
بعد ان انتقل المال اليه في قتل قن مورثه (قوله فكذلك اى يثبت المال للسيد على العبد فيبيعه فيه) ان كان
مرهوناً قول المتن (فاقتصر الخ) وان عفا على غير مال صح كما مر نهاية ومعنى (قوله ابتداء) اى بجناية خطأ
او نحوه نهاية ومعنى (قوله) ان لم يطلبه (اى المال المرتهن اسقطه النهاية والمغنى (قوله برقبة القاتل
وحيث يثبت يعلق) الاولى حذفه (قوله فالوجوب) اى وجوب المال على العبد (قوله وجوب شئ الخ)
انظر لو سقط الذين بنحو ابراء هل يستمر هذا الوجوب او يسقط اه سم اقول والا فرب اخذ امام عن
النهاية والمغنى عند قول الشارح فلو عاد الخ السقوط بل ما مر عن سم نفسه على قول الشارح فيبيعه فيه الخ
صريح فيه (قوله وسأوى الخ) عطف على طلب الخ (قوله الواجب) اى بالقتل فاعل ساوى و (قيمته)
مفعوله (قوله ان لم يزد على الواجب) فانه قد يزد على الواجب وان لم يزد القيمة على الواجب اه سم اى
زيادة الراغب (قوله والا) اى بان زاد الثمن بان بيع كله لعدم تيسر بيع البعض اه ع ش اى او زيادة
الراغب كما ياتى في الشرح وتقدم وياتى عن سم (قوله نظير ما مر) اى في شرح صار رهناً (قوله لان حق

الغاصب او المستعير او المشتري ويرد بان الموعول عليه تقديمه في هذه الصورة ايضا وتؤخذ القيمة وتكون
رهناً مكانه شرح مر (قوله لانه يكتفى الخ) في ملاقاته للايراد نظر والظاهر ان يقال بدل ما قبله ولا يضرب
لزوم حذف منه لظهور ملاقاته ما ذكر حينئذ (قوله تعين الاقتصاص) لكنه المتبادر حينئذ (قوله فانه يثبت)
له عليه (قضية كون المال مال جنابية وقوله فيبيعه الخ) ان هذا المال لا يثبت في ذمته بل يتعلق برقبته فعنى
قوله فانه يثبت له عليه انه يتعلق برقبته وحيث ذمته فوجه صحة قوله وخرج بابتداء اى قوله لان السيد لا يثبت له
على عبده مال معناه انه لا يثبت له مال في ذمته ولا متعلقاً برقبته فليتامل (قوله فيه) اى لان مال جنابيته يتعلق
برقبته دون ذمته والظاهر ان فائدة بيعه فيه انه يتقدم بشئ على حق المرتهن فيما إذا كان مرهوناً لان هذا
المال الذى استحققه عليه مال جنابية وهو مقدم على حق المرتهن كما تقدم اول الفصل فلو سقط دين المرتهن ببراء
او غيره او لم يكن مرهوناً فالظاهر انه لا معنى لبيعه في مال الجناية فليتامل (وجوب شئ الخ) انظر لو سقط
الدين بنحو ابراء هل يستمر هذا الوجوب او يسقط (قوله ان لم يزد على الواجب) فانه قد يزد على الواجب

كله ان طلب بيعه مرتهن القاتل و اى الراهن وكذا عكسه لكن جزماً وسأوى الواجب قيمته أو زاد (الخ)
او ثمنه (ان لم يزد على الواجب والا فقد رد الواجب منه (رهن) من غير إنشاء عقد نظير ما مر لان حق مرتهن القاتل في مال العبد المتأثر

لا في عينه لأنه قد يزيد فيه ما رغب في توثيقها من القاتل (وقيل بصير) نفسه (رهنًا) أي من (٩٩) غير عقد على ما اقتضاه سياقه واعتراض

فإن قيل ليد مرتين القتل ولا يباع إذ لا فائدة في البيع ويرده التعليل الثاني أما إذا نقص الواجب عن قيمة القاتل فلا يباع منه إلا قدره فقط إن أمكن ولم ينقص بالتبعض والبيع السكك والزائد لمرتني القاتل ولو اتفق الراهن والمرتهن على النقل نقل أو الراهن ومرتهن القتل على النقل وأبى مرتني القاتل إلا البيع لم يجب وبحت فيه الشيخان بأن مقتضى التوجيه بتوقع زيادة رغب أنه يجب وعلى الأول المنقول وكان سبب عدم النظر لذلك التوقع أنه لم يثبت له حق بفرض عدم الزيادة حتى يراعى إذ الأصل عدم ذلك بخلاف مرتني القتل فيما مر ثم رأيت ما يأتي فيما لو طلب الوارث أخذ التركة بالقيمة والغريم يبيعها بزيادة وهو صريح فيما فرقت به (زان كانا) أي القاتل والمقتول (مرهونين عند شخص) أو أكبر (بدن واحد) رقه عفا السيد عن القاتل وكذا في الصورة التي عقب هذه (نقصت) بفتح النون والصاد المهملة (الوثيقة) إذ لا جابر كما لو مات أحدهما (أو

الخ) تعليل لقول المصنف في بيع وثمنه من أي لا نفسه (قوله فيتوثق بها) أي بالزيادة المفهومة من يزيد اه سيد عمر (قوله نفسه) أي نفس العبد (قوله واعتراض) أي ما اقتضاه سياقه (قوله ثقل الخ) تقرير على المتن (قوله إذ لا فائدة في البيع) أي حيث كان الواجب أكثر من قيمته أو مثلها نهاية ومعنى قال الرشيدى وهو أي التقييد بالحلية ما نقله الأذرعى عن جمع فليراجع اه (قوله ويرد) أي التعليل بعدم الفائدة (قوله التعليل الثاني) أي قوله ولا أنه قد يزيد الخ (قوله أما إذا نقص) إلى قوله وعلى الأول في المغنى وإلى المتن في النهاية (أما إذا نقص الخ) محترز قوله السابق وسأوى الواجب الخ (قوله لا قدره) المراد بقدر الواجب الذي يباع منه هو نسبة الواجب كنصفه فيما إذا كان الواجب قدر قيمة نصفه لا جزء من ثمنه قدر الواجب وإلا لم يرد ثمنه على الواجب اه سم أي وقد تقدم عقب قول المتن وثمنه أنه قد يزيد عليه (ولأ) أي وإن لم يكن التبعض أو نقص به (قوله والزائد) أي من العبد أو ثمنه فهو راجع لكل من الاستثنائين عبارة النهاية والمغنى فإن كان الواجب أقل من قيمته يبيع منه بقدر الواجب على الأول ويبقى الباقي رهنًا فإن تعذر بيع بعضه أو نقص به بيع الجميع وصار الزائد رهنًا عند مرتني القتل اه (قوله على النقل) أي لكل القاتل فيما إذا لم ينقص الواجب عن قيمته ولبعضه فيما إذا نقص عنها كما في شرح الروض فهو راجع لجميع ما سبق فالنقل هنا على ظاهره بخلافه في قول المصنف وفي نقل الوثيقة غرض نقلت فالمراد به أن يبيع ويبقى ثمنه لا رقبته رهنًا كما أشار إليه الشارح اه سم (قوله نقل) فيه أشعار حيث عبر به ولم يقل انتقل أنه لا بد من إنشاء عقد اه سيد عمر (قوله لم يجب) أي مرتني القاتل (قوله لم يثبت له) أي المرتني القاتل (قوله يراعى) أي حقه (قوله عدم ذلك) أي عدم الزيادة (قوله بخلاف مرتني القتل) فانه يجب لأن حقه ثابت (قوله فيما مر) أي في شرح في بيع (قوله ما يأتي فيما لو طلب الوارث الخ) أي من أنه المحجوب دون الغريم (قوله وقد عفا السيد) أي حيث وجب قصاص اه سم أي ولو اقتص السيد من القاتل فانت الوثيقة نهاية ومعنى (قوله عند شخص واحد) أقول أو أكثر إذا كان الدينان مشتركين بين ذلك إلا أكثر فتأمل اه سم (قوله ووجب مال الخ) أقول ينبغي وإن لم يجب لا مكان التوثيق والبيع مع تعلق القصاص فللنقل فائدة فإن اقتص فانت الوثيقة اه سم (قوله به) أي بدني القاتل (قوله أي فائدة) إلى قوله كما اقتضاه المتن في المغنى والنهاية إلا قوله قدر إلى جنبنا (قوله بأن يباع الخ) تصوير لمعنى النقل اه سم (قوله فيصير ثمنه الخ) كذا في شرح المنهج والمغنى قال سم ظاهره صيرورته بمجرد البيع من غير لفظ فليراجع اه وخالفهم النهاية فقال ويجعل ثمنه رهنًا الخ قال ع ش أي بإنشاء عقد قاله شيخنا الزيادة اه وقال الرشيدى هنا أي يصير ثمنه رهنًا من غير جعل اه وفي قوله أخرى قبيل هذه ما نصه والراجع أنه لا يحتاج إلى إنشاء عقد كما جزم به الزيادة اه وفي الجيرى منها فلعل في نسخة ع ش تحريفًا (قوله وقدرًا) أي ووثيقة وكان ينبغي أن يزيد ليظهر عطف قوله الاتي وما إذا كان

وإن لم تزد القيمة على الواجب (قوله لا قدره) قال في شرح المنهج وحكم ثمنه ما مر أي من أنه رهنًا من الزم بزيادة على الواجب الذي يباع منه بنسبة الواجب كنصفه فيما إذا كان قدر قيمة نصفه لا جزء من ثمنه قدر الواجب وإلا لم يرد ثمنه على الواجب (قوله ولو اتفق الراهن والمرتهن الخ) هدار اجمع لجميع ما سبق حتى لما إذا نقص الواجب عن قيمة القاتل لأن المراد بالاتفاق على النقل الاتفاق على النقل لكاه فيما إذا لم ينقص عنها ولبعضه فيما نقص ولهذا عبر في شرح الروض فيما إذا اتفق الراهن ومرتهن القتل بقوله على النقل لأنه اتفق أو لبعضه فتأمل (قوله على النقل) لعل النقل هنا على ظاهره كما هو ظاهر بخلافه في قول المصنف الآتي وفي نقل الوثيقة غرض نقلت فالمراد به أنه يبيع ويبقى ثمنه لا رقبته رهنًا كما أشار إليه الشارح (ودد عفا السيد) أي حيث وجب قصاص (قوله عند شخص واحد) أقول أو أكثر إذا كان الدينان مشتركين بين ذلك إلا أكثر فتأمل (قوله ووجب مال الخ) أقول ينبغي وإن لم يجب لا مكان التوثيق والبيع مع تعلق القصاص فللنقل فائدة فإن اقتص فانت الوثيقة (قوله بأن يباع) تصوير معنى (قوله فيصير ثمنه) ظاهره صيرورته بمجرد

بدنين) عند شخص واحد ووجب مال يتعلق برقبة القاتل (وفي نقل الوثيقة) به إلى دين القتل (غرض) أي فائدة للمرتني (نقلت) بأن يباع للقاتل فيصير ثمنه رهنًا مكان القتل وحيث لا غرض بأن اتفق الدينان تأجيلًا وحلولًا وقدرًا

بأحدهما ضامن الخ (قوله وانفقت قيمتا العبدین) أى أو كانت قيمة القتيل أكثر كما أتى (قوله فلا نقل) ينبغى تقييده اخذاً بما أتى عن البجيرى وغيره بما إذا لم يكن قيمة القاتل أكثر من دينه (قوله تحصيل الوثيقة بالمؤجل) والفائدة حينئذ من الإفلاس عند الحلول (قوله والمطالبة الخ) عطف على التحصيل (قوله بالحال) أى بآداء دين القاتل عن غير المرهون (قوله وما إذا اختلف الخ) و (قوله وما إذا اختلفت الخ) و (قوله وما إذا كان الخ) عطف على قوله ما إذا حل الخ (قوله أو بالقل) أى أو كان القتيل مرهوناً بالقل (قوله فله التوثق بالقاتل) هل أنقل قدر دين القتيل فقط من قيمة القاتل إذا كانت قيمته قدر الدينين جميعاً ليحصل التوثق على كل منهما اه سم وقوله قدر الدينين الخ أى أو أكثر من دين القتيل (قوله فلافائدة فى النقل) كذا فى شرح المنهج والنهاية والمغنى وشرح الروض وقال البجيرى وفيه نظر لأنه قد يكون قيمة القاتل قدر الدينين فينقل منها قدر دين القتيل ليكون التوثق على كل منهما وهذه فائدة أى فائدة ومن ثم قال الشيخ عميرة ينبغى أن يحمل كلامهم أى فى المسائل التى قالوا فيها بعدم النقل على ما إذا كانت القيمة لا تزيد على الدين كما هو الغالب وارتضاء الطبلاوى شوبرى أى فيفيد كلام الشارح بما إذا كانت قيمة القاتل مساوية لدين القتيل أو أقل منه اه وفى ع ش وسم ما يوافقه (قوله أو جنساً) عطف على قوله قدرا (قوله ولا الخ) أى بان استويا فى القيمة عبارة النهاية والمغنى ولو اختلف جنس الدينين بان كان أحدهما دنائير والاخر دراهم واستويا فى المالية بحيث لو قوم أحدهما بالآخر لم يزد ولم ينقص لم يؤثر اه أى فى جواز النقل فلا ينقل ع ش (قوله ولا فلا غرض) فى إطلاق هذا النفي نظر اه سم أى وينبغى تقييده بما إذا لم تكن قيمة القاتل أكثر من دينه (قوله فان كان الاكثر القاتل الخ) وفى سم هنا عن الروض وشرحه ما ينبغى مراجعته (قوله نقل منه الخ) أى إذا كان قيمة القاتل أكثر من دينه شرح الروض اه سم (قوله فلا نقل) أى إذا لم يكن قيمة القاتل أكثر من دينه كما مر (قوله بأحدهما) يعنى بدين القاتل (قوله ليحصل له التوثق فيهما) أى الدينين وذلك كما لو كان القاتل مرهوناً بدين قرض وبه ضامن والقتيل مرهون بضمن مبيع لاضامن به فاذا نقل القاتل إلى كونه رهناً بضمن المبيع فقد توثق صاحب الدين على دين القرض بالضامن وعلى

المبيع من غير لفظ فليراجع (قوله فله التوثق بالقاتل) هل أنقل قدر دين القتيل فقط من قيمة القاتل إذا كانت قيمته قدر الدينين جميعاً ليحصل التوثق على كل منهما (قوله أو بالقل فلافائدة) كذا فى الروض وغيره وقد يشكك فانه قد يكون فيه فائدة فانه إذا كان قيمة كل مائة أو قيمة القتيل مائتين والقاتل مائة وكان القتيل مرهوناً بعشرة والقاتل بعشرين كان فى النقل حينئذ فائدة وهى التوثق على كل من الدينين بما لا ينقص عنه لکن هل ينقل الزائد من قيمة القاتل على دينه أو قدر دين القتيل فقط منها فيه نظر والاول اقرب إلى قول الروض فينقل منه قدر قيمة القتيل ثم رايت شيخنا الشهاب البرلى كتب على المحلى ما نصه اقول وهذه المسائل التى قيل فيها بعدم النقل لو فرض فيها أن قيمة القاتل تزيد على الدين المرهون عليه باضعاف قضية إطلاقهم الاغراض عن ذلك وعدم اعتباره غرضاً مجوزاً للنقل الزائد على مقدار الدين فواجه ذلك وينبغى أن يحمل كلامهم على ما إذا كانت القيمة لا تزيد على قدر الدين كما هو الغالب اه فليتأمل (أو جنساً واختلاف قيمة) عبارة الروض ولا اثر لاختلاف جنس الدين كالدرهم والدنانير قال فى شرحه إذا كان بحيث لو قوم أحدهما بالآخر ساواه كما صرح به فى الروضة اه (قوله ولا فلا غرض) فى إطلاق هذا النفي نظر (قوله فان كان الاكثر القاتل الخ) عبارة الروض وشرحه وإن كانت قيمة القتيل أقل وهو مرهون بأكثر نقل من القاتل قدر قيمة القتيل إلى الدين الآخر أو بأقل قال فى الاصل لا تنقل لعدم الفائدة والحق انه ينقل ان كان ثم فائدة كما إذا كانت قيمة القتيل مائة وهو مرهون بعشرة وقيمة القاتل مائتين وهو مرهون بعشرين فينقل منه قدر قيمة القتيل وهو مائة تصير مرهوناً بعشرة ويبقى مائة مرهونة بعشرين وان لم يكن فائدة كما إذا كان القاتل فى هذه الصورة مرهوناً بمائتين فلا نقل لأنه إذا نقل بيع منه بمائة وصارت مرهونة بعشرة ويبقى مائة مرهونة بمائتين فيحل عدم النقل فيما قاله الاصل فى الاخرة إذا لم

وانفقت قيمتا العبدین فلا نقل بل يبقى القاتل بحاله وسقطت وثيقة المقتول بخلاف ما إذا حل أحدهما وتأجل الآخر فينقل لانه إن كان الحال دين القتيل لفائدته الاستيفاء من ثمن القاتل حالاً أو دين القاتل ففائدته تحصيل الوثيقة بالمؤجل والمطالبة حالاً بالحال وكذا لو تأجلا وأحدهما أطول أجلا وما إذا اختلفا قدرًا وتساوت قيمة العبدین أو كانت القتيل أكثر قيمة فان كانت القتيل مرهوناً بالأكثر فله التوثق بالقاتل ليصير ثمنه مرهوناً بالأكثر أو بالقل فلا فائدة فى النقل أو جنساً واختلاف قيمة أيضاً فكما تختلف القدر وإلا فلا غرض وما إذا اختلفت قيمة العبدین فان كان الاكثر القاتل نقل منه بقدر قيمة القتيل إلى دينه أو القتيل أو مساوياً فلا نقل وما إذا كان بأحدهما ضامن فطلب المرتهن نقل الوثيقة من الدين المضمون إلى الآخر ليحصل له التوثق فيهما فانه يجاب كما اقتضاه كلامهم وحيث لا نقل فقال المرتهن لا آمن جانيته مرة أخرى

فتؤخذ رقبته فيها فيبيعه ووضعه مكانه لم يجب على احد وجوبين يتجه ترجيحه كما اقتضاه المتن وغيره لان الاصل خلاف ذلك فلم يتحقق الغرض الحامل على البيع (ولو تلف) المرهون (بآفة) سماوية او بفعل من لا يضمن كحربي (١٠١) وكضرب راهن له باذن المرتهن (بطل

الرهن لقواته ومهراته ولو تخمر ثم تخلل عادرته وان المرهون المغضوب يضمن وان تلف بآفة فالرهن باقى في بدله (وينفك) الرهن (بفسخ) وإن ادى الراهن لا عكسه المرتهن لجوازه من جهته دون الراهن نعم التركة المرهونة بالدين لا تنفك بفسخ المرتهن لان الرهن لمصلحة براه ذمة المبت (وبالبرامة من الدين) جميعه باى وجه كانت ولو باحالة المرتهن على الراهن ولو اعتاض عن الدين ثم تقايلا او تلف العوض قبل قبضه بطل الاعتراض وعاد الرهن وان قلنا ان الفسخ إنما يرفع العقدة من حينه لعود الدين الذى هو سببه وإنما بعد ضمان غاصب اذن له المالك فى البيع ثم انفسخ لان الغصب الذى هو سبب الضمان لم يعد أى مع تضمن اذنه لى البيع براهته من ضمانه وبه يفرق بينه وبين وكيل باع ما تعدى فيه ثم رد اليه بالفسخ (فان بقى شيء منه) أى الدين (لم) ينفك شيء من الرهن (لإجماع) لانه كله وثيقة على كل جزء من الدين ومن ثم البطل شرط انه كلما قضى منه شيئاً انفك بقدره من الرهن نعم ان تعدد العقد ومستحق الدين او المدين او مالك

ثمن المبيع بالمرهون الذى نقل اليه عش (قوله فتؤخذ رقبته) أى ويبطل الرهن نهاية ومعنى (قوله على احد وجوبين يتجه ترجيحه) ينبغى ان يكون محله حيث لم تدل قرائن احوال العبد على صدق دعوى المرتهن بخلاف ما إذا دلت بان عرف بكثرة الشر والمبادرة الى الجناية فينبغى ترجيح الوجه الآخر اه بصرى (قوله ولو تلف المرهون) الى قوله وإن قلنا فى النهاية وكذا فى المعنى لا قوله وان المرهون إلى المتن (قوله وكضرب راهن له) فى الروض قال المرتهن للراهن اضربه فضر به فمات لم يضمن بخلاف قوله اذ به وفى شرحه فانه إذا ضربه فمات يضمنه انتهى سم وتقدم عن المعنى والنهاية ما يوافقه (قوله ومراخ) أى فى شرح وتخمر العصير وهذا استدراك على المتن (قوله المغضوب) أى والمضمون بغير الغصب ككونه مستعار او مقبوضا بشرأ فاسد كما تقدم اه عش قول المتن (وينفك الخ) ولو فلك المرتهن فى بعض المرهون انفك وصار الباقي رهنا بجميع الدين ومثله ما لو تلف بعض المرهون انفك فيما تلف ذكره البلقينى اه نهاية (قوله وان ادى الراهن) أى من الفسخ (قوله نعم الخ) استدراك عن مطلق الرهن استطرادا لان الكلام هنا فى الرهن الجعلى اه عش (قوله باى وجه كانت) كاداء او ابرام وحوالة به وغيرها اه نهاية أى كجعل الدائن ماله من الدين على المرأة صداقاً لها وجعل المرأة ماله من الدين على الزوج عوض خلع اه عش (قوله ولو اعتاض) أى المرتهن عينا عن الدين (قوله ثم تقايلا) أى قل القبض او بعده (قوله قبل قبضه الخ) قيد فى مسألة التناقص خاصة رشيدى وعش (قوله ثم انفسخ) بتلف المبيع قبل القبض كما صور المسئلة بذلك فى شرح الروض فراجع اه سم قول المتن (فان بقى شيء) أى ولو قل نهاية ومعنى (قوله لانه كله الخ) وكان الاولى العطف كفى المعنى والنهاية (قوله على كل جزء الخ) أى لكل جزء الخ (قوله ومن ثم الخ) أى من اجل ان كله الخ (قوله بطل شرط الخ) أى وفسد الرهن لاشتراط ما ينافيه كما قاله الماوردى نهاية ومعنى (قوله ومن مثل ذلك) يضم الميم والثاء والمشار اليه المستثنيات الاربعة بتاويل المذكور والمثل الآتية على غير ترتيب اللف قول المتن (واصفه بآخر) أى فى صفقة اخرى نهاية ومعنى قال عش ومن تعدد الصفقة ما لو قال رهنت نصفه بدين كذا ونصفه بدين كذا فقال المرتهن قبلت فلا يشترط افراد كل من النصفين بعقد لان تفصيل المرهون به بعد الصفقة كتفصيل الثمن وإن اومر قوله لم فى صفقة خلافه اه (قوله او اعاره عبدا ليرهنه الخ) أى سواء اذن كل منهما فى رهن نصيبه بنصف الدين فلهن المستعير الجميع

ينقص دين القاتل عن قيمته الخ اه (قوله وكضرب راهن له باذن المرتهن) قال فى الروض فرع قال المرتهن للراهن اضربه فضر به فمات لم يضمن بخلاف قوله اذ به قال فى شرحه فانه إذا ضربه فمات يضمنه اه (قوله وان لم يعد ضمان غاصب الخ) هذا الفرق ذكره شيخ الاسلام فى شرح الروض واعتراض عليه بعض فضلاء الازهريين بانه يقتضى الموافقة على عدم العود فى الغاصب بناء على ان الفسخ إنما يرفع من الحين كما هو الاصح مع انهم صرحوا فى باب الوكالة فيما لو تعدى الوكيل فى العين الموكلة فى بيعها ثم باعها ثم ردت عليه يعيب بانه يعود الضمان وإذا عاد الضمان فى الوكيل فى الغاصب اولى اه واقول الفرق لاثب والمساواة فضلا عن الاولوية ممنوعة وذلك لان الوكيل إنما صار ضامنا لوضع يده على العين التى تعدى فيها بعد ارتفاع البيع والغاصب فيما ذكر لم يوجد منه وضع يده على العين بعين بعد ارتفاع البيع الذى قطع الضمان فى الموضعين لان صورة مسألة الغاصب ان البيع انفسخ بتلف المبيع قبل القبض كما صور المسئلة فى شرح الروض فراجع ثم رايت بعض الفضلاء فرق مع التزام وضع الغاصب ايضا يده بعد ارتفاع البيع بقوة يد الوكيل لكونها موضوعة باذن المالك فعادت بدار ارتفاع البيع لقوتها بخلاف يد الغاصب لضعفها بالتعدى فاذا زالت بالبيع باذن المالك انقطع تعديها ولم تعد بارتفاع البيع لضعفها فليتنامل (قوله او اعاره عبدا ليرهنه بدين فلهن به) أى سواء اذن كل منهما فى رهن نصيبه بنصف الدين فلهن المستعير

المعار انفك بعضه بالقسط (و) من مثل ذلك انه (لورهن نصف عبدين ونصفه بآخر فبرى من احدهما انفك قسطه) لعدد الصفقة بتعدد العقد وإن اتحد العاقدان (ولورهنه) عبدهما بدينه عليهما (فبرى احدهما) بما عليه او اعاره عبدهما ليرهنه بدين فلهن به

بجميع الدين او قالوا اعرناك العبد لترهنه بدينك خلافا لتقييد الزركشي المسئلة بالاول وقوله في الثاني انه لا ينفك نصيب احدهما بما ذكر لان كلا منهما رضى برهن الجميع بجميع الدين اهما سم ونهاية (قوله احدهما) اي المدينين (ما يقابل الخ) اي الدين الذي يقابل نصيبه من الرهن ولو قال نصف الدين لكان اخصروا ووضح وانسب بما بعده (قوله) وقصد اي المستعير (فكان نصف العبد الخ) اي بخلاف ما اذا قصد الشيوخ او اطلق ثم جعله عنهما ولم يعرف حاله مغنى ونهاية قول المتن (انفك نصيبه) اي النصف المنسوب لاحد الشرىكين الذي قصده افعش (قوله) لتعدد الصفقة بتعدد العاقد اي الراهن وكان قضية ما زاده قبل من مسئلة العارية ان يزيد هنا قوله ولتعدد المالك ثم رابت قال سم قوله بتعدد العاقد انظره في صورة الاعارة اه (قوله) باداء او ابراء او غيرهما ثم كان الاولى ليظهر الاشكال والجواب الآتين اسقاط قوله وهذا وقوله اتحدت جهة الدينين او لا او تاخيرهما عن الاشكال والجواب (قوله) لذلك اي لتعدد الصفقة بتعدد العاقد والمرتهن (قوله) اتحدت جهة الدينين اي كان اتلف عليهما مالا او اذاع منهما شيئا اه كرى (قوله) وهذا اي انفك القسط في مسئلة تعدد المرتهن (قوله) حصته اي الآخذ (قوله) ويجاب الخ رد الشارح هذا الجواب في شرح الارشاد بما رددته ثم واجيب ايضا بان صورة المسئلة اذا اختص القابض بما اخذه بخلاف الارث ودين الكتابة كما ياتي في الشركة مرسوم على حجب وقوله بخلاف الارث الخ اي فانه لا يختص القابض بما قبضه فيهما وقوله ودين الكتابة اي ويرى الوقف كما في سم على من يبيع افعش اقول وهذا الجواب هو المراد بقول الشارح محله ما لم تتحد جهة دينيهما اه (قوله) في صورة الاخذ اي البراءة بالآخذ (قوله) مغناه اي معنى نصيبه في قولهم المذكور (قوله) معناه ما يقابل الخ) وفي سم بعد استشكله ما نصه الجاصل ان غاية كل منهما ان يكون كالمرتهن المستقل اي بالنسبة لجملة الرهن والمرتهن المستقل لا ينفك شيء من الرهن منه باداء بعض دينه فليتامل (قوله) وانفك اي ما يقابل الخ ولكن يلزم على ذلك ان ينفك ما يقابل ما يخص الآخر فبذلك ربع الرهن المقابل لما يخص به الآخذ وربعه الآخر المقابل لما يخص به شريكه وهذا يشكل بقولهم لا ينفك شيء من الرهن ما بقى درهم اللهم الا ان يجاب بما ذكره الشارح بقوله رعاية لصورة التعدد اه كرى (قوله) حينئذ اي حين اذ كانت البراءة بالآخذ والجهة متحدة (قوله) على قياس ما مر اي في المتن في تعدد الراهن (قوله) ولو تعدد الى الفرع في النهاية والمغنى (قوله) انفك الخ) عبارة المغنى والنهاية ولورهن شخص آخر عديدين في صفقة وسلم احدهما له كان مرهونا بجميع المال كالموثر فيهما وتلف احدهما ولومات الراهن عن ورثة ففدى احدهم نصيبه لم ينفك كما في الموثر ولان الرهن صدر ابتداء من واحد وقضيته حبس كل المرهون الى البراءة من كل الدين بخلاف ما لو فدى نصيبه من التركة فانه ينفك لان تعلق الدين بالتركة اما كتعلق الرهن فهو كالموثر في الرهن او كتعلق الارش بالجانى فهو كالموثر في العبد المشترك فادى احد الشرىكين نصيبه فينقطع التعلق عنه ولومات المرتهن عن ورثة فوفى احدهم ما يخصه من الدين لم ينفك نصيبه كما في الموثر اه (قوله) ما لم يكن الموثر اي فيما لو مات الموثر وعليه دين مرسل

بجميع الدين او قالوا اعرناك العبد لترهنه بدينك خلافا لتقييد الزركشي المسئلة بالاول وقوله في الثاني انه لا ينفك نصيب احدهما بما ذكر لان كلا منهما رضى برهن الجميع بجميع الدين انتهى (قوله) بتعدد العاقد انظره في صورة الاعارة انتهى (قوله) ويجاب الخ) رد الشارح هذا الجواب في شرح الارشاد بما رددته ثم واجيب ايضا بان صورة المسئلة اذا اختص القابض بما اخذه بخلاف الارث ودين الكتابة كما ياتي في الشركة مر (قوله) معناه ما يقابل الخ) فيه بحث لانه بالنسبة لكل منهما كالغريم الواحد بالنسبة لجملة الرهن وكلا لا ينفك هنا شيء من الرهن بالبراءة من البعض فكذا هنا بل هو بالنسبة لكل منهما اغريم واحد وما يخص كلا منهما من المرهون هو جملة الرهن عنده وقد تقرر انه لا ينفك شيء من الرهن بالبراءة من بعض الدين والحاصل ان غاية كل منهما ان يكون كالمرتهن المستقل والمرتهن المستقل لا ينفك شيء من الرهن منه باداء بعض دينه فليتامل

واذى احدهما ما يقابل نصيبه او اداه المستعير وقصد فكذلك نصف العبد او اطلق ثم جعله عنه (انفك نصيبه) لتعدد الصفقة بتعدد العاقد ولورهنه من اثنين بينهما اعليه فبرى من دين احدهما باداء او ابراء انفك قسطه لذلك اتحدت جهة الدينين او لا قال شيخنا وهذا يشكل بان ما اخذه احدهما من الدين لا يختص به بل هو مشترك بينهما فكيف تنفك حصته من الرهن باخذه ويجاب بان ما هنا محله ما اذا لم تتحد جهة دينيهما او اذا كانت البراءة الا براءة بالآخذ او اقول لا اشكال في صورة الاخذ وإن اتحدت الجهة لان قولهم انفك نصيبه معناه ما يقابل ما يخصه مما قبضه وانفك حينئذ على قياس ما مر رعاية لصورة التعدد ولو تعدد الوارث انفك باداء كل نصيبه ما لم يكن لموثر هو الراهن في حياته

واتحاده لا الوكيل (فرع)

له دين به رهن فاقربه لغيره

فالقي المصنف بأنه لا ينفك

الرهن والتاج الفزاري

بانفكا كذا قال لأنه إذا اقربان

الدين صار لغيره بوجه صحيح

تعين حمل ذلك على الحوالة

لذا لا طريق سواها قبل وهو

منقول هو الذي يتجه أن

صيغة إقراره أن كانت صار

هذا الدين لفلان فالحق

الثاني لكن قوله لا طريق

سواها ممنوع بل له طرق

أخرى كالنذر والهبة بناء

على صحته فيه وإن كانت هذا

لعلان واسمى فيه عارية أو

نحو ذلك فالحق الأول لأن

هذا لا يشعر بانتقاله من

المرتهن لغيره في حالة الرهن

والانفكاك لا يحصل

بمحمول بل لا بد فيه من

تحقق سببه (فصل) في

الاختلاف في الرهن وما

يتبعه إذا (اختلغا في) أصل

(الرهن) كرهنتي كذا

فانكر (أو) في (قدره)

أي المرهون كرهنتي

الأرض شجرة ما قال بل

وحدها أو عنه كذا

العبد فقال الثوب أو

قدر المرهون به كالف أو

الفين (صدق) وإن كان

الرهن بيد المرتهن وأن لم

يبين الراهن جهة كونه في

يده على الأوجه (الرهن)

أو مالك العارية وتسميته

راهنا في الأولى باعتبار زعم

المدعي (يمينه) لأن

الأصل عدم ما يدعيه المرتهن

في الذمة وليس به رهن فتعلق بتركته اه عش (قوله والعبرة هنا) أي في اتحاد الدين وعدمه (بتعدد الموكل) أي بخلاف البيع فإن العبرة فيه بتعدد الوكيل واتحاده إذ هو عقد ضمان فنظر فيه لمن بأشبه بخلاف الرهن نهاية ومعنى (قوله فاجر) أي المرتهن (به) أي بالدين (قوله حمل ذلك) أي إقراره بأن الدين لغيره (قوله) (لذا لا طريق) أي للانتقال (وهو منقول) أي الانفكاك (قوله فالحق الثاني) أي ما قاله التاج من الانفكاك (قوله بل له) أي للانتقال (قوله فيه) أي في الدين (قوله وإن كانت الخ) أي صيغته (قوله فالحق الأول) أي ما أفنى به المصنف من عدم الانفكاك

(فصل) في الاختلاف في الرهن (قوله في الاختلاف) إلى قوله ولا ترد في النهاية والمعنى الأقوله وإن لم يبين إلى الماتن وقوله ويرغم إلى الماتن (قوله وما يتبعه) أي ما يناسبه ومنه ما لو أذن المرتهن في بيع مرهون فيبيع الخ ومالو كان عليه الفان بأحد مرهون الخ عش قول الماتن (أو قدره) في شرح مر ودخل في اختلافهما في قدر المرهون مالو قال رهننتي العبد على مائة فقال الراهن رهننتك نصفه على خمسين ونصفه على خمسين واحضر له خمسين ليفك نصف العبد والقول قول الراهن أيضا على أرجح الآراء ودخل في ذلك أيضا ما إذا كان قبل قبض المرهون لاحتمال أن ينكل الراهن فيحلف المرتهن ويقبضه الراهن بعد ذلك انتهى اه سم قال عش قوله ويقبضه الراهن ولا يمنع من ذلك تمكن الراهن من الفسخ قبل القبض لكن يرد عليه أن الدين فرع الدعوى وشرطه أن تكون ملزمة وقبل القبض لا الزام فيها التمكن من الفسخ هكذا رايته بهامش عن ابن أبي شريف وهو وجه اه عش عبارة الرشيدى (قوله ويقبضه الخ) أي باختياره وإلا فمعلوم أنه لا يجبر على الإقباض إذ الصورة أنه رهن تبرع اه (قوله أي المرهون) أي في كلامه استخدام (قوله) كذا العبد فقال بل الثوب في شرح العباب ولا يحكم هنا برهن العبد نظر الانكار الراهن ولا الثوب نظر الانكار المرتهن ذكره في المذهب وغيره اه سم زاد عش بعد ذكر مثله من غير عزوما حاصلة أنه يجوز للبائع التصرف في الثوب ببيع أو غيره بلا توقف على إذن المرتهن لأنه بانكاره لم يبق له حق كمن أقرب بشئ لم ينكره حيث قيل يبطل الإقرار وينصرف المقر بما شاء ولا يعود للمقر له وإن كذب نفسه إلا بأقرار جديد اه (قوله أو قدر المرهون به) أو صفة المرهون به كرهنتي بالالف الحال فقال الراهن بالماؤجل أو في جنسه كالوقال رهننته بالدنانير فقال بل بالدراهم اه نهاية (قوله وإن كان الخ) غاية للرد على القول الضعيف القائل بتصديق المرتهن حيثنذكر في الدميري اه بجري قول الماتن (الرهن) أي المالك نهاية ومعنى قال عش قوله أي المالك أي حيث لم يقم به مانع من الحلف كصبا أو جنون أو سفه وقد رهن الولي فإنه الذي يحلف عنه إذ لم يزل الحجر عنهم ثم قضية تصديق المالك أنه لو وافق المستعير المرتهن على ما ادعاه وانكره مالك العارية أن المصدق هو المعير فيحلف ويسقط قول المستعير والمرتهن اه (قوله) وتسميته أي المدين (قوله في الأولى) أي في صورة الاختلاف في أصل الرهن اه كردى (قوله زعم المدعي) وهو الدائن (قوله لأن الأصل عدم ما يدعيه المرتهن) هو تعليل لما في الماتن خاصة اه رشيدى (قوله) هذا أي تصديق الراهن قول الماتن (وإن شرط في بيع تحالفا) هذه المسئلة علم حكمها من قوله في اختلاف المتبايعين اتفاقا على صحة البيع واختلاف في كيفية فلا يحتاج إلى ذكرها هنا اه معنى وعبرة النهاية وإنما

(فصل) قول المصنف اختلاف في الرهن أو قدره في شرح مر ودخل في اختلافهما في قدر المرهون مالو قال رهننتي العبد على مائة فقال رهننتك نصفه على خمسين ونصفه على خمسين ليفك نصف العبد والقول قول الراهن أيضا على أرجح الآراء ودخل في ذلك أيضا ما إذا كان قبض المرهون لاحتمال أن ينكل الراهن فيحلف المرتهن ويقبضه الراهن بعد ذلك اه (كذا العبد فقال بل الثوب) في شرح العباب ولا يحكم هنا برهن العبد نظرا لانكار الراهن المرتهن ذكره في المذهب وغيره (قول المصنف صدق يمينه) في شرح العباب قاله الزركشي الكلام في الاختلاف بعد القبض لأنه قبله لا أثر له في تحليف ولا دعوى ويجوز أن تسمع فيه الدعوى لاحتمال أن ينكل الراهن فيحلف المرتهن ويلزم الراهن بأفياضه له كذا ذكره في

(إن كان رهن تبرع) بأن لم يشترط في بيع (وإن شرط) الرهن (في بيع) باتفاقهما واختلفا في شيء مما

تعرض للتحالف هنا استدراكا على الإطلاق وإلا فقد علم بما مر في بابها (غير الأولى) وستأتي الأولى في قوله ولو اختلفا في الوفاء (خ) سم وفيه ما مر عن ابن أبي شريف إلا أن يحمل الأولى على الاختلاف في الرهن والاقباض معا (قوله أو يزعم المرتن) عطف على قوله باتفاقهما (خ) كردى (قوله وخالفه الآخر) فرض مخالفة الآخر في الاشتراطية تقتضى تصوير المسئلة بالزاع في مجرد الاشتراط وعدمه فلم يحتج هنا للتقييد بغير الأولى (خ) سم (قوله ولو اختلفا في الوفاء (خ) أى فادعاه المرتن وانكره الرهن بدليل ما فرعه (خ) سم عبارة النهاية والمغنى كان قال المرتن رهنه منى لمشروط رهنه وهو كذا فانكر الرهن فلا تحالف حينئذ لانهما يختلفان في كيفية البيع الذى هو موقع التحالف بل يصدق الرهن بيمينه وللرهن الفسخ إن لم يره (خ) سم (قوله ولا ترد هذه (خ) أى مسألة الاختلاف في الوفاء حيث لا تحالف فيها رد لما قاله الدميرى وقره بالمغنى (قوله يفيدانه) أى التحالف (قوله إلا لما يرجع (خ) أى في اختلاف يرجع (خ) (قوله وهذه ليست كذلك) إذا اختلفا في الوفاء لا يرجع للاختلاف في اشتراطه بخلاف الاختلاف في نحو القدر (خ) سم (قوله ولو ادعى كل من اثنين) أى على ثالث ولو ادعى كل من اثنين على آخر أنه رهنه عبده مثلا وأقام كل منهما بيته بما ادعاه فان اتحد تاريخهما أو اطلقت البيئات أو احدهما تعارضتا وان اختلفتا بتاريخين مختلفين عمل بسابقة التاريخ ما لم يكن في يد احدهما أو لا قدمت بيته وإن تأخر تاريخها لا اعتبارا باليداع (خ) سم (قوله انه رهنه) أى الثالث رهن كلا من الاثنين (قوله فصدق (خ) أى الثالث الرهن (قوله انه يحلف) ببناء المفعول من التفعيل أى يحلف الثالث بأنه ما رهن الآخر كذا (قوله انه يحلف (خ) مثنى عليه في الروض ووجد بخط شيخنا الشهاب الرمل علامة تصحيح عليه (خ) سم (قوله عنده) أى الآخر (قوله الأولى) أى عدم التحليف (قوله و فرق بأنه (خ) لم يسق ذكر مقيس عليه فموقع قوله و فرق (خ) وكان هنا شبه سقط عبارة الروضة في تحليفه المكذب قولاً لأن اظهرهما لا وفى العزير بعد هذه العبارة كذا لو قال فى التهم ذيب وهما مبيعان على أنه لو اقر بمال لزيد ثم اقره لعمرو هل يغرم قيمته لعمرو وفيه قولان وكذا لو قال رهنه هذا من زيد واقبضته ثم قال لا بل رهنه من عمرو واقبضته هل يغرم قيمته للثاني لتكون رهنه عنده (خ) سم فلعل إشارة ابن العماد بهذين إلى الفرغين المبنى عليهما الخلاف في العزير لتمامه وليحذر ثم رايت الفاضل المحشى كتب على قوله في هذين يتأمل معنى هذه التذنية انتهى سيد عمر أقول قد يمنع ما ترجمه بقوله فاعل الخ قول الشارح بخلاف ما هنا فعنى قوله في هذين كافى الكردى في الاقرار والدعاوى يعنى فى الذى ذكره كراهيهما من تحليف المقر بمال لاثنين مرتباً ومعنى قوله ما هنا أى ترك تحليف المصدق لاحد المدينين فى مسألة اصل الروضة (قوله لان له) أى للآخر (قوله واقبضاه) يتأمل مع مسألة الزكشى السابقة (خ) سم أى فى الحاشية قبيل هذا الفصل (قوله ينكر اصل الرهن) أى والاصل عدمه قول المتن (عليه) أى المكذب (قوله لا لائمة) لخلوها عن جانب النفع ودفع الضرر عنه نهاية ومعنى ثم قوله المذكور الى قوله وهو ظاهر فى النهاية (قوله ولوزعم) أى ذكر (قوله قبلاً) أى الشاهدان أى شهادة كل منهما على صاحبه فيصير العبد موهوباً وانما إن حلف المدعى مع شهادة كل يميناً أو أقام معه شاهداً آخر بما ادعاه (خ) سم (قوله بل شريكه) أى أو

وخالفه الآخر (تحالفا) لرجوع الاختلاف حينئذ الى كيفية عقد البيع ولو اختلفا في الوفاء بمباشرة صدق الرهن بيمينه فيأخذ الرهن لا مكان توصل المرتن الى حقه بالفسخ ولا ترد هذه على المتن لأن ترتيبه التحالف على الشرط يفيد أنه لا يكون إلا فيما يرجع للشرط وهذه ليست كذلك ولو ادعى كل من اثنين أنه رهنه كذا واقبضه له فصدق احدهما فقط اخذه وليس للآخر تجليفه كما فى اصل الروضة هنا إذ لا يقبل اقراره له لكن الذى ذكره فى الاقرار والدعاوى واعتمده الاسنوى وغيره أنه يحلف لأنه لو اقر أو نكل فحلف الآخر غرم له القيمة لتكون رهنه عنده واعتمد ابن العماد الاول و فرق بأنه لو لم يحلف فى هذين لبطل الحق من اصله بخلاف ما هنا لأن له مردا وهو الذمة ولم يفت الا التوثيق (خ) وفيه نظر وكفى بفوات التوثيق حوجا الى التحليف كما هو ظاهر (ولو ادعى انهما رهنه عبدهما بمائة) واقبضاه (وصدق احدهما فنصيب المصدق رهن بخمسين) مؤاخذه له باقراره (والقول فى نصيب الثاني قوله بيمينه) لأنه ينكر اصل الرهن (وتقبل شهادة المصدق عليه) إذ لا تهمة فان

الحواله والقرض ونحوهما (خ) سم واعتمد رهن هذا الاحتمال (قوله غير الأولى) وستأتي الأولى فى لو اختلفا فى الوفاء (خ) سم وخالفه الآخر) فرض مخالفة الآخر فى الاشتراط يقتضى تصوير المسئلة بالزاع فى مجرد الاشتراط وعدمه فلم يحتج هنا للتقييد بغير الأولى نعم لو نكل الرهن وحلف المرتن أو حلفا لكن رضى الرهن بما قاله المرتن أمكن أن يجري بينهما بعد ذلك الاختلاف فى الأولى ويصدق الرهن وأما فى قدر المار هو ن فالظاهر عدم تأتية لانه لا بد من تعرض المرتن له فى دعواه فاذا حلف مع نكول الرهن أو رضى الرهن بعد حلفهما بما قاله المرتن ثبت القدر فليتأمل (ولو اختلفا فى الوفاء) أى فادعاه المرتن وانكره الرهن بدليل ما فرعه وهذه ليست كذلك إذا اختلفا فى الوفاء لا يرجع للاختلاف فى اشتراطه بخلاف الاختلاف فى نحو القدر (انه يحلف) مثنى عليه فى الروض ووجد بخط شيخنا الشهاب الرمل علامة تصحيح عليه (قوله واقبضاه)

لا تفسق ولا نظرا لتضمنها

جحد حق واجب ودعوى

للم يجب لاحتمال ان تعمده

لشبهة عرضت له بحث

الباقين ان محل ذلك مالم

يصرح المدعى بظلمها

بالانكار بلا تاويل والاردا

لانه ظهر منه ما يقتضى

تفسيقها وهو ظاهر لان

مراده انه صرح بظلمها

بهذا الانكار لا مطلقا فاندفع

ما قيل ليس كل ظلم خال عن

التاويل مفسقا بدليل

الغيبه ومحل كون الكذبة

لا تفسق مالم ينضم اليها تعمده

انكار حق واجب عليه

(ولو اختلفا في قبضه) اى

المرهون (فان كان فى يد

الراهن غصبته) انت منى

(صدق) الراهن (بيمينته)

لان الاصل عدم الزوم

وعدم الاذن فى القبض عن

الرهن بخلاف مالم كان بيد

المرتهن وواقفه الراهن على

اذنه له فى قبضه لكنه قال

انك لم تقبضه لكنه قال

انك لم تقبضه عنه اورجعت

عن الاذن فيحلف المرتهن

ويؤخذ من ذلك ان من

اشترى عينايده فاقام اخر

بيته انها مرهونة عنده لم

تقبل الا ان شهدت بالقبض

والا لصدق المشتري بيمينته

لان الاصل بقاء يده ولانه

مدع لصحة البيع والاخر

مدع لفساده (وكذا ان قال

اقبضته عن جهة اخرى)

كايداع او اجارة او اعارة

سكت عن شريكه نهاية ومعنى (قوله لا تفسق) أى لا توجب الفسق ولهذا لو تخاصم اثنان فى شىء ثم شهدا فى
حادثة قبلت شهادتهما وإن كان احدهما كاذبا فى التخاصم معنى ونهاية (قوله ولا نظرا) رد للاسئوى
(قوله لتضمنهما) اى الكذبة (قوله جحد واجب) وهو توثق المرتهن بنصبيه (قوله اودعوى المالم يجب)
امنة طه النهاية والمعنى وهو حذى بذلك ومراده بالم يجب توثق المرتهن بنصيب شريكه (قوله ان تعمده)
اى تعمده الجحد (قوله ان محل ذلك) اى قبول شهادتهما (قوله بظلمها بالانكار بلا تاويل) اى لاعتراؤه
حيث ان احتمال أن التعمد لشبهة عرضت اه سم (ظهر منه) من ذلك التصريح (قوله وهو ظاهر)
اى بحث الباقين عبارة النهاية وما نوزع به من انه ليس كل ظلم خال عن التاويل مفسقا بدليل الغيبة فيه
نظر اذ الكلام فى ظلم هو كبرى وكل ظلم كذلك خال عن التاويل مفسق ولا ترد الغيبة لانها صغيرة على
تفصيل يأتى فيها فالوجه ما قاله الملقنى اه (قوله مراده) اى الباقين (قوله انه صرح) اى المدعى (قوله)
بهذا الانكار) متعلق بالظلم (قوله فاندفع ما قيل الخ) فى اندفاعه بما ذكر بحث لان مراده القائل وهو
شيخ الاسلام فى شرح الروض أى والمعنى بما قاله منع كون الظلم بهذا الانكار مفسقا واسناد هذا المنع
بمسئلة الغيبة لا يمنع كون الظلم بالانكار فى الجملة مفسقا وظاهر ان كون مراده انه صرح بظلمها بهذا
الانكار لا يدفع هذا المنع بل لا بد فى دفع منعه من اثبات ذلك الممنوع الذى هو كون الظلم المخصوص مفسقا
بالدليل ويجرد كونه اراد ما ذكر ليس دليلا لان كونه اراد ذلك مسلم عنه هذا القائل لكنه يمنع هذا الحكم
المدعى لذلك الظلم فتدبره فانه فى غاية الوضوح اه سم اقول اشار الشارح الى اثبات ذلك الممنوع ودليله
بقوله ومحل كون الكذبة لا تفسق الخ كما يوضحه ما قدمناه من النهاية (قوله حمل كون الكذبة الخ) عطف
على اسم ان وخبره (قوله لان الاصل) الى قول الماتن ولو اقر فى النهاية (قوله وعدم الاذن) وعليه ولو تالف فى
هذه الحالة فى يد المرتهن فهل يلزمه قيمته واجرتاه ام لا فيه نظروا الا قرب الثانى لان يمين الراهن انما قصد بها
دفع دعوى المرتهن لزوم الرهن ولا يلزم من ذلك ثبوت الغصب ولا غيره وعلى ذلك فللراهن ان يستأنف
دعوى جديدة على المرتهن ويقيم البينة عليه بانه غصبه فان لم تكن حلف المرتهن انه ما غصبه وإثنا قبضه على جهة
الرهن اه عش (قوله بيد المرتهن) وخرج به مالم كان بيد الراهن فهو المصدق كما يأتى اه عش (قوله)
لم تقبضه عنه) اى عن الرهن بل قبضته على سبيل الوديعة او غيرها او سكت عن جهة القبض كما يأتى (قوله او
رجعت الخ) اى قبل القبض (قوله فيحلف المرتهن) وجهه فى الاولى كافى عش انه ادرى بصفة قبضه وبه
فارق ما يأتى من تصديق الراهن فيما اذا قال اقبضته عن جهة اخرى لانه ادرى بصفة اقباضه وفى الثانية ان
الاصل عدم الرجوع (قوله ويؤخذ من ذلك) اى عن قوله بخلاف مالم كان بيد المرتهن الخ او من قوله ان
الاصل عدم الزوم (قوله يده) اى فى حال التنازع سواء كانت يده قبل العقدا ولا وقضية ذلك انه لو لم يكن
العين المبيعة بيده لم يكن الحكم كذلك وقضية قوله ولا نه مدع لصحة البيع الخ خلافة وسيأتى له ما يوافقه بعد
قول المصنف والاظهر تصديق الخ ودعوى الراهن زوال الملك كدعواه الجناية فلعل التقييد باليد لانه الذى
يؤخذ مما ذكر اه عش (قوله مرهونة عنده) اى قبل البيع حتى لا يصح البيع الخ اه رشيدى (قوله)
عنده) اى الاخر (قوله الا ان شهدت بالقبض) اى قبض المرهون اى فيبطل البيع (قوله بقاء يده) الظاهر
يد المشتري ويحتمل يد البائع اخذ من المقام (قوله ولا نه الخ) اى المشتري (قوله عدم مادعاه المرتهن) اى
عدم اذنه فى القبض عن الرهن ولو اتفقا على الاذن فى القبض وتنازعا فى قبض المرتهن فالمصدق من المرهون

يشامل مع مسئلة الزركشى السابقة (قوله بظلمها بهذا الانكار بلا تاويل) أى لاعتراؤه حيث ان
بانتهاء احتمال ان التحمل لشبهة عرضت (قوله فاندفع ما قيل الخ) فى اندفاعه بما ذكر بحث لان مراده
هذا القائل وهو شيخ الاسلام فى شرح الروض بما قاله منع كون الظلم بهذا الانكار مفسقا واسناد هذا
المنع بمسئلة الغيبة لا يمنع كون الظلم بالانكار فى الجملة مفسقا وظاهر ان كون مراده انه صرح بظلمها بهذا
الانكار لا يدفع هذا المنع بل لا بد فى دفع منعه من اثبات ذلك الممنوع الذى هو كون الظلم المخصوص

بيده نهاية ومعنى (قوله ويكفي الخ) أى فلا يتقيد الحكم بما ذكره المصنف من قوله غصبته أو أقبضته عن الخ اه عش (قوله أى المرتن) الى قوله قال الزركشى فى النهاية والمغنى الا قوله وجعل الى المتن (قوله) ثم زعم الخ) وفقه المغنى عبارته وكان ينبغى ان يقول المصنف ولو اقر باقباضه لان به يلزم الرهن اه قول المتن (فله تحليفه) فى شرح مر فان قال من قامت عليه بينة باقراره بالقبض منه اى الرهن لم اقر به او شهدوا على انه قبض منه بجهة الرهن لم يكن له التحليف وكذا لو اقر بالتلاف مال ثم قال اشهدت عاز ما عليه اذ لا يعتاد ذلك اه سم قال عش قوله مر من قامت الخ أى الرهن وقوله لم يكن له التحليف أى جز ما بل يبقى المرهون تحت يد المرتن بلايين وقوله ثم قال الخ أى فيحلف المالك ان اقراره بالتلاف عن حقيقة وقوله عليه اى على الاتلاف وقوله اذ لا يعتاد اى فليس له التحليف وقد يفهم من قوله اذ لا يعتاد انه لو ذكر لاقراره سببا محتملا عادة كان قال رميت الى ضيد فاصبته وظننت ان تلك الاصابة حصلت بها اتلاف لما والذى اقررت به ثم تبين خلافاً له التحليف المقر له فى هذه الصورة ونحوها من كل ما يذ كر لاقراره وجهها محتملا اه وقوله اى فيحلف المالك الخ الصواب إسقاطه وقوله الى صيد الاولى الى شبح (قوله وإن كان اقرار الخ) وكذا له تحليفه وإن وقع حكم الحاكم بالقبض كما افق به شيخنا الرملى اه سم زاد البجيرى هذا ان علم استناده لمجرد الاقرار فان علم استناده الى البينة او احتمل ذلك لم يحلفه سلطان اه (قوله ولم يذ كر الخ) عطف على قوله كان اقراره الخ (قوله لا نعلم الخ) تعليل لقول المتن فله تحليفه مع ملاحظة الغايتين قال البجيرى وفائدة التحليف رجاء ان يقر المرتن عند عرض البين عليه بعدم القبض او بشكل عنها فيحلف الرهن ويثبت عدم القبض اه (قوله لا نعلم الخ) أى فإى حاجة الى تلفظه بذلك نهاية ومعنى اى بالتاويل (قوله قبل تحقيق الخ) الاولى قبل تحقيق الخ كفى النهاية والمغنى قال البجيرى اى قبل حصول ما كتب فيها فى الخارج فعادة كسبة الوثائق انهم يكتبون اقرار فلان بكذا او باع او اقرض فلان كذا ويشهدون قبل وجودها فى الخارج اه (قوله ويأتى ذلك) يعنى ما مر فى المتن اه رشيدى عبارة غش اى الخلاف المذكور فى المتن اه (قوله الحق) اى المقر به اه معنى عبارة الكردى قوله يكتب فيها الحق اى يكتب فيها ان الحق للفلان من ثمن او دين أو غيرهما على فلان وقوله او التوثيق أى الارتهان بأن يكتب فيها ان فلان رهن ذافلا ما اه وكان الاولى اى واقبضه اياه له ولا يخفى ان قوله الحق وقوله اعطى نظر القول ويأتى ذلك فى سائر العقود الخ والافلام وقع لهما نظر المتن (قوله لكى الخ) متعلق لمقدر عبارة المغنى اى اشهدت على الكتابة الواقعة فى الوثيقة لكى الخ اه (قوله لكى اعطى او اقبض) صيغة المتكلم وحده من باب الافعال المبنية للمفعول فى الاول وللفاعل فى الثانى وبضبط الاول ببناء المفعول يوافق تعبيره لتعريفه بلسكى اخذ اخلافاً لما فى عش قال الكردى والاول راجع الى الحق والثانى الى التوثيق اه (قوله وكقوله الخ) عطف على كقوله فى المتن (قوله فى ذلك) اى فى الاقرار بالقبض (قوله كتاب وكىلى) اى كتابا بالحق على لسان وكىلى انه اقبض اه معنى (قوله بالقول) اى بقولى اقبضتكم (قوله لانه الخ) تعليل لقول المتن وقيل الخ وقد مر جوابه بقوله لانا

مفسقا بالدليل ومجرد كونه اراد ما ذكر ليس دليلا عليه لان كونه اراد ذلك مسلم عند هذا القائل لكته يمنع ذلك الحكم المدعى لذلك الظلم فتدبره فانه فى غاية الوضوح (قول المصنف ولو اقر بقبضه) الهام للمرتن او المرهون (قول المصنف فله تحليفه) فى شرح مر فان قال من قامت عليه بينة باقراره بالقبض منه لم اقر به او شهدوا على انه قبض منه بجهة الرهن لم يكن له التحليف وكذا لو اقر بالتلاف مال ثم قال اشهدت عاز ما عليه اذ لا يعتاد ذلك (قوله وإن كان اقرار الرهن فى مجلس الحاكم الخ) وكذا له تحليفه وان وقع حكم الحاكم بالقبض كما افق به شيخنا الشهاب الرملى واعترض عليه بعض مشايخنا بان الرافعى صرح بخلافه فى كتاب الدعوى راجيب عنه بحمل كلام الرافعى على ما لا ذم يعلم ان مستند حكم الحاكم مجرد الاقرار فان علم ذلك قبل قول المقر ايضا للتحليف اخذ من تعليل الرافعى عدم القبول لان القبول قد جاء فى حكم الحاكم والحاصل انه ان علم استناده الى البينة او احتمل ذلك لم يقبل قوله المدكروا وان علم استناده لمجرد الاقرار قبل اه فليتأمل

ويكفى قول الراهن لم اقبضه عن جهة الرهن على الاوجه (ولو اقر) الراهن (بقبضه) اى المرتن للمرهون وجعل شارح الضمير للراهن ثم زعم ان الاولى التعبير باقباضه وليس بجيد (ثم قال لم يكن اقرارى عن حقيقة فله تحليفه) اى المرتن أنه قبض المرهون قبضا صحيحا وإن كان اقرار الراهن فى مجلس الحاكم بعد الدعوى عليه ولم يذ كر لاقراره تاويلا لا نعلم ان الوثائق يشذ فيها غالبا قبل تحقيق ما فيها ويأتى ذلك فى سائر العقود وغيرها على المنقول المعتمد كما اقرار مقرض بقبض القرض وبائع بقبض الثمن (وقيل لا يحلفه الا ان يذ كر لاقراره تاويلا كقوله اشهدت على رسم) اى كتابة (القبالة) بفتح القاف وبالموحدة اى الورقة التى يكتب فيها الحق والتوثيق لكى اعطى او اقبض بعد ذلك وكقوله اعتدت فى ذلك كتاب وكىلى فبان مروراً وظننت حصول القبض بالقول لانه اذا لم يذ كر تاويلا يكون مكذبا لدعواه باقراره السابق

وحل ذلك في قبض ممكن وإلا كقول من بمكرهته دارى اليوم بالشام واقبضته إياها فهو (٧٠) لغوص عليه قال القاضي أبو الطيب

وهذا يدل على أنه لا يحكم بما
يمكن من كرامات الأولياء
ولهذا قلنا في زوج امرأة
بمكره وهو بمصر فولدت لسنة
أشهر من العقد لا يلحقه
الولد قال الزركشي نعم إذا
ثبتت الولاية وجب ترتب
الحكم على الامكان على
طريق الكرامة قاله في
المطلب اه وهو إنما يأتي
فيما بين الولي وبين الله في
أمر موافق للشرع ممكنه
منه خرقا للعادة وفعله
فيترتب عليه احكامه باطنا
اما ظاهرا فلا نظر لامكان
كرامة مطلقا (فرع)
هل دفع الرهن الرهن
للمرتهن يكفي من غير قصد
إقباضه عن الرهن وجهان
والذي يتجه منهما نعم لانه
سبق له مقتضى وإن لم يجب
فاشترط عدم الصارف فقط
ولورهن واقبض ما اشتراه
ثم ادعى فساد البيع سمعت
دعواه للتحليف وكذا بينته
الا ان كان قال هو ما ماني غير
معتمد على ظاهر العقد (ولو
قال احدهما) أي الرهن او
المرتهن (جنى المرهون)
بعد القبض او قال المرتهن
جنى قبل القبض (وانكر
الآخر صدق المنكر بيمينه)
على نفي العلم بالجناية إلا ان
ينكرها الرهن فعلى البت
لان الاصل عدمها وبقاء
الرهن وإذا بيع للدين
فلا شيء للمقر له على

نعم الخ فكان الأولى تأخير إلى هنا كما فعل النهاية والمغنى (قوله وحل ذلك الخ) عبارة النهاية والمغنى وإنما
يعتبر إقرار الرهن بالا قباض عند مكانه اه (قوله وهذا) أي النص المذكور (قوله ولهذا) أي لعدم
الحكم بما ذكر (قوله وهو) أي ما قاله الزركشي عن المطلب واقره (قوله ممكنه) من الممكنين أي ممكن الله
تعالى الولي و (قوله منه) أي من الأمور الموافقة للشرع (قوله وفعله) أي الولي الأمر (قوله فلا نظر الخ) أي
لانه لا طريق لثبوت الولاية غير الكشف والكشف ليس من الأدلة الشرعية (قوله كرامة) أي على وجه
الكرامة (قوله مطلقا) أي سواء كان موافقا للشرع أو لا اه كردهي ويحتمل أن المراد سواء ثبتت الولاية
أو لا (قوله من غير قصد إقباضه عن الرهن) أي بان أطلق اه ع ش (قوله والذي يتجه الخ) خلافا للنهاية عبارة
سم قوله وجهان الخ في شرح مر أصحهما انه لا يكفي بل هو ودعة اه (قوله سبق له) أي للاقباض وكذا
ضمير لم يجب (قوله فقط) أي دون اشتراط قصد الاقباض عن الرهن (قوله ولورهن الخ) أي رهن المشتري
غير البايع اه كردهي (قوله سمعت دعواه) أي مطلقا سواء قال هو ملكي أو لا اخذا مما بعده (قوله
للتحليف) أي تحليف المرتهن وقدم رقائفة تحليفه (قوله أو المرتهن) هو في النهاية والمغنى بالوار وكلاهما
صحيح فاو بناء على انه تفسير للمضاف والوار على انه تفسير للمضاف اليه قول الماتن (ولو قال احدهما) أي بعد
القبض هنا وفيما يأتي بقرينة تعبيره بالمرهون وقوله غرم الرهن للمجنى عليه إذ لو وقع النزاع قبل القبض لم
يلزمه ان يغرم للمجنى عليه بل له بيع المرهون في الجناية اه سم (قوله بعد القبض) وانظر ما فائدة هذه
الدعوى إذا كان المدعى المرتهن (قوله او قال المرتهن الخ) وسياق قول الرهن جنى قبل القبض اه سم (قوله
قبل القبض) ظرف لقوله جنى وأما قوله أو قال المرتهن فمقيده بما بعد القبض ثم قوله قبل القبض شامل لما قبل
العقد وما بعده (قوله على نفي العلم بالجناية) حلف المرتهن على نفي العلم إنما ذكره في الروض أي والنهاية
والمغنى فيما إذا ادعى الرهن انه جنى قبل القبض وأما إذا ادعى انه جنى بعد القبض فلم يتعرض لكون حلف
المرتهن على نفي العلم أو على البت وصرح في العباب واقره الشارح في شرحه بانه على البت اه سم أي
لانه بقبضه صار كالملك وجرى على ما في العباب الشوبري والحلي (قوله فعلى البت) أي لان فعل مملوكه
كفعله (قوله لان الاصل الخ) تعليل للدين ثم هو إلى قوله ولو نكل في النهاية والمغنى (قوله وإذ اباع للدين)
انظر كيف يباع للدين إذا أقر المرتهن كما صرح به كلامه وكان وجه ذلك مراعاة غرض الرهن في التوصل إلى
إبراء ذمته من الدين فإذا طلبه أجيب اليه وإن لم يلزمه تسليم الثمن للمرتهن سم وبصري (قوله للمقر له)
وهو المجنى عليه أي بل كل الثمن للمرتهن اه ع ش أي إذ لم يزد على الدين (قوله فلا شيء الخ) أي إلا ان
يزيد ثمنه على الدين فلم يجنى عليه الزيادة كما هو ظاهر اه سم (قوله ولا يلزمه تسليم الثمن إلى المرتهن) لكن
يتوقف صحة بيعه على استئذانه لانه محكوم ببقائه هنيئته والرهن لا يجوز بيعه بغير إذن المرتهن كما قرره مر
ومال اليه وبوجه ايضا بانه قد ينقطع حق المجنى عليه بنحو إبراء فبزول المانع من لزوم تسليم الرهن

(قوله وجهان الخ) في شرح مر أصحهما انه لا يكفي بل هو ودعة (قول المصنف ولو قال أحدهما) أي بعد
القبض هنا وفيما يأتي بقرينة التعبير بالمرهون كقوله غرم الرهن للمجنى عليه ولذا وقع هذا النزاع بعد القبض
لم يلزمه ان يغرم للمجنى عليه بل له بيع المرهون في الجناية (قوله او قال المرتهن) أي وسياق قول الرهن
قبل القبض (قوله على نفي العلم بالجناية) حلف المرتهن على نفي العلم إنما ذكره في الروض فيما إذا ادعى
الرهن جنى قبل القبض وأما إذا ادعى انه جنى بعد القبض فلم يتعرض لكون حلف المرتهن على نفي العلم
أو على البت وصرح في العباب بانه على البت فقال ولو أقر احد المتعاقدين بجناية المرهون بعد القبض صدق
المنكر بيمينه ويحلف المرتهن على البت إذا صار بالقبض كالملك اه واقره الشارح في شرحه (قوله وإذا
يباع للدين) انظر كيف يباع للدين إذا أقره المرتهن كما صرح به كلامه وكان وجه ذلك مراعاة غرض الرهن في
التوصل إلى إبراء ذمته من الدين فإذا طلبه أجيب اليه وإن لم يلزمه تسليم الثمن للمرتهن (قوله فلا شيء) أي
إلا أن يزيد ثمنه على الدين فلم يجنى عليه الزيادة كما هو ظاهر (قوله إلى المرتهن) أي ولا إلى المجنى عليه لانكاره

الرهن المقر ولا يلزمه تسليم الثمن إلى المرتهن المقر مؤاخذه له بأقراره ولو نكل المنكر هنا جرى فيه ما يأتي من حلف المجنى عاه

وأُنكر المرتن وادعى زيد ذلك (فلا يظهر تصديق المرتن بيمينه في انكاره) الجناية صيانة لحقه فيحلف على نفى العلم (والاصح أنه اذا حلف) المرتن (غرم الراهن للمجنى عليه) لانه حال بينه وبين حقه برهنه (و) الاصح (أنه يغرم له الاقل من قيمة العبد) المرهون (وأرشد الجناية) كجناية ام الولد بجامع امتناع البيع (و) الاصح (أنه لو نكل المرتن) عن اليمين (ردت اليمين على المجنى عليه) لان الحق له (لاعلى الراهن) لانه لا يدعى لنفسه شيئاً (فاذا حلف) المردود عليه (بيع) العبد (في الجناية) لثبوتها باليمين المردودة ان استغرقت قيمته والايبيع منه بقدرها ولا يكون الباقي رهناً لان اليمين المردودة كالبينة أو الاقرار بجناية ابتداء فلا يصح رهن شيء منه (ولو أذن) المرتن (في بيع المرهون فبيع ورجع عن الاذن وقال) بعد بيعه (رجعت قبل البيع وقال الراهن) بل (بعده) فالاصح تصديق المرتن (بيمينه لان الافضل ان لا يبيع قبل الرجوع وان لا رجوع قبل البيع فيتعارضان ويبقى اصل استمرار الرهن وبهذا يفرق بين هذا وما

للمرتن سم على حج اه ع ش (قوله الي المرتن) أي ولا الى المجنى عليه لانكاره الجناية وتصديقه في انكاره اه سم والذي يظهر ان الراهن يتصرف فيه لانه لم يكره لان علاقة الجناية لم تثبت حيث صدقناه وعلاقة الرهن سقط النظر اليها اقرار المرتن بالجناية له التصرف فيه كيف شاء اه سيد عمر وقول سم لانكاره الجناية الخ حق المقام لعدم ثبوت الجناية (قوله ثم يبيع العبد الخ) أي على التفصيل الاتي قول المتن (ولو قال الراهن) أي بعد قبض المرتن للرهن كما صرح به في شرح العباب اه سم أي وفي النهاية والمغنى (قوله على زيد) اشارة الى تصوير المسئلة بتعيين المجنى عليه فان لم يعينه فالرهن بحاله اه (قوله وادعى زيد ذلك) تحرير لمحل النزاع عبارة النهاية والمغنى ومحل الخلاف عند تعيين المجنى عليه وتصديقه له ودعواه والا فالرهن باق بحاله قطعاً ودعوى الراهن زوال الملك أي قبل القبض كدعواه الجناية اه أي فلا يصدق (قوله ذلك) أي جناية المرهون عليه (قوله صيانة لحقه الخ) لان الراهن قديو اطلق مدعى الجناية لغرض ابطال الرهن نهاية ومغنى (قوله لانه حال الخ) قضيته ان له اذ افك الرهن الرجوع فيما غرمه ويباع المرهون للجناية اه سم (قوله برهنه) أسقطه النهاية والمغنى وقال سم قوله برهنه لا يظهر في قوله السابق بعد الرهن بقياسه ان زيداً وابقاضه اه قول المتن (ردت اليمين على المجنى عليه) هو ظاهر ان كان المجنى عليه مكلفاً اموالاً وكان طفلاً او موقوفاً فلا يتأتى تحليمه فهل تبقى العيز في يد المرتن وتباع لحقه لثبوته بلامعارض أو يوقف الحال الى كمال الطفل والصالح فيما لو كان موقوفاً وكيف الحال فيه نظرو الاقرب الثاني في مسئلة الطفل لان كاله مرجو لا في مسئلة الوقف لان المرتن بنسكوله عن الخلاف مع تمكنه منه منع من جواز تصرفه فيه اه غ ش (قوله المردود عليه) وهو المجنى عليه على الاصح (قوله لثبوتها باليمين المردودة) الاولى تاخير وهو ذكره عقب قوله رهناً كما في النهاية والمغنى مع ابدال قوله لان الوأو (قوله ولا يكون الباقي الخ) ولاخبار المرتن في نسخ البيع المشروط فيه لتفويته حقه بنسكوله نهاية ومغنى (قوله فلا يصح الخ) فيه بحث لان الجناية بين العقد والقبض الشامل لما قول الراهن جنى قبل القبض كما مر لا تبطل العقد كما صرحوا به الا ان يحمل هذا على ما اذا صرح بان الجناية قبل العقد فليتامل اه سم وقد يقال ان المرتن قد فوت حقه بنسكوله كما مر من النهاية والمغنى فكلام الشارح على ظاهره وقول المتن (ورجع) أي ثبت رجوعه من غير اضافة الى وقت كما يصرح قوله وقال رجعت بعد البيع اه ع ش قول المتن (فالاصح تصديق المرتن) أي وعليه فلو ان فك الرهن فينبغي تعاق حق المشتري به اه ع ش (قوله ان لا يبيع الخ) هذا مرجع لجانب المرتن و(قوله وان لا رجوع الخ) لجانب الراهن (قوله وبهذا) أي بوجود التعارض وبقاء اصل ثالث لقوله ما ياتي في دعوى الموكل الخ قوله وفي الرجعة الخ نشر على ترتيب اللف (قوله بين هذا) أي تصديق المرتن (قوله وما ياتي في دعوى الموكل) أي من تصديق الوكيل الذي بمنزلة الراهن هنا (قوله من غير معارض) هلا عارضه ان الاصل عدم البيع قبل الانعزال فيتعارضان ويبقى اصل بقاءه بملك الموكل الا ان يجاب بان الانعزال ثم غير متفق عليه بخلاف الرجوع هنا فليتامل اه سم وقد يقال الاتفاق على

الجناية وتصديقه في انكاره فقول المصنف ولو قال الراهن أي بعد قبض المرتن كما صوبه في شرح العباب (قوله على زيد) اشارة الى تصوير المسئلة بتعيين المجنى عليه فان لم يعينه فالرهن بحاله (قول المصنف غرم الراهن للمجنى عليه) قال في الروض للحيلولة اه وقضيته ان له اذ افك الرهن الرجوع فيما غرمه ويباع المرهون للجناية (قوله برهنه) لا يظهر في قوله السابق بعد الرهن بقياسه ان زيداً وابقاضه (قوله فلا يصح الخ) فيه بحث لان مجرد دعوى انه جنى قبل القبض لا يقتضى انه جنى عند العقد حتى يكون باطلا لاحتمال ان الجناية بين العقد والقبض والجناية بينهما لا تبطل العقد كما صرحوا به واليمين المردودة سواء كانت كالبينة او كالاقرار انما تثبت مقتضى الدعوى وقد علم انها لا تملزم تقدم الجناية على العقد فليتامل الا ان يحمل هذا على ما اذا صرح بان الجناية قبل العقد فليتامل (قوله من غير معارض) هلا عارضه ان الاصل عدم البيع قبل الانعزال فيتعارضان ويبقى اصل بقاءه بملك الموكل الا ان يجاب بان الانعزال ثم غير متفق عليه بخلاف

وفي الرجعة أن العبرة بالسابق لأنه ليس هناك أصل بعد النزاع عرض برهان اليه فانحصر الترجيح في السبق وأفهم المتن أن الغرض أن الراهن صدق على الرجوع فإن أنكره من أصله صدق بيمينه كالأذن الراهن في البيع ثم ادعى (١٠٩) الرجوع وأنكره المرتهن من أصله فإنه

المصدق بيمينه (ومن عليه الفان) مثلا (بأحدهما رهن) أو كفيل مثلا (فادى الفا وقال ادبته عن الف الرهن صدق) بيمينه سواء اختلفا في لفظه أو نيته لأنه اعرف بقصده وكيفية ادائه ومن ثم لو أدى لدائه شيئا وقصد أنه عن دينه وقع عنه وإن ظنه الدائن وديعة أو هدية كذا قالوه وقضيته أنه لا فرق بين أن يكون الدائن بحيث يجبر على القبول وإن لا تكن بحيث السبكي أن الصواب في الثانية أنه لا يدخل في ملكه إلا برضاه ووضح أن مثل ذلك ماله كان المدفوع من غير جنس الدين وقد يشمله كلام السبكي (وإن لم ينو) حاله الدفع شيئا جعله عا شاء منهما لأن التعيين اليه ولم يوجد حالة الدفع فان مات قبل التعيين قام وارثه مقامه كما أفق به السبكي فيما إذا كان بأحدهما كفيل قال فان تعذر ذلك جعل بينهما نصفين وإذا عين فحل ينفعك الرهن من وقت اللفظ أو التعيين يشبه أن يكون كما في الطلاق المبهم (وقيل يقسط) بينهما إذا لا أولوية لأحدهما على الآخر ولو نوى جعله عنهما فالأوجه أنه يجعل بينهما بالسوية كما قاله جمع متقدمون لا بالقسط

العزل مستلزم للاتفاق على الانعزال ولعله اليه أشار بقوله فليتا مل (قوله وفي الرجعة) أي وما يأتي في الرجعة (قوله أن العبرة بالسابق) بيان لما يأتي المقدر بالعطف وتفصيله أنه لو ادعى رجعة والعدة باقية حلف أو منقضية ولم تنكح فان اتفقا على وقت الانقضاء حلفت وإلا بان لم يتفقا على وقت بل اقتصر على أن الرجعة سابقة واقتصرت على أن الانقضاء سابق حلف من سبق بالدعوى فان ادعى ما حلفت وفي سم بعد كلام عن الروض وشرحه وفي المغنى مثله ما نصه وهو يدل على أن تفصيل الرجعة لا يجري في مسألة الرهن وأنه يجري في مسألة الوكالة اه (قوله لأنه ليس هناك الخ) قديم منع بأن هناك أصل بقاء حكم الطلاق اه سم (قوله أن الراهن صدق) أي المرتهن (قوله أو كفيل مثلا) أي أو هو ثمنه يبيع بحبوس نهاية ومعنى قول المتن (عن الف الرهن) أي ونحوه مما ذكرناه ومعنى (قوله بيمينه سواء) أي قوله كذا قالوه في المغنى وإلى المتن في النهاية لا قالوه (قوله سواء اختلفا في لفظه أو نيته) أي الاداء (قوله ومن ثم) أي من أجل أن العبرة في جهة الاداء بقصد المؤدى (قوله وقع عنه) أي عن الدين وكان الأولى ليظهر قوله إلا أن لا يدخل في ملكه الخ أن يزدهنا ويملكه الدائن كما في المغنى والنهاية (قوله وقضيته) أي قضية إطلاق قولهم المذكور (قوله بحيث يجبر الخ) أي بان كان المدفوع من جنس حقه ولا غرض له في الامتناع و (قوله وإن لا) أي بعكس ما ذكرناه اه ع ش (قوله في الثانية) هي قوله وإن لا اه ع ش (قوله أنه لا يدخل الخ) معتمداً ومع ذلك فالقول قول الدافع فعل الأخذ رده أن بقي حيث لم يرض به ورد بدله أن تلف اه ع ش (قوله أن مثل ذلك) أي ما ذكر من أنه لا يدخل في ملكه إلا برضاه (قوله وقد يشمله كلام السبكي) لأن معنى قوله وإن لا صادق بما إذا كان عدم الإيجاب لكون المدفوع من غير الجنس ولكونه أحضره بغير صفة الدين أو قبل وقت حلوله وللدائن غرض في الامتناع إلى غير ذلك اه ع ش (قوله عما شاء منهما) إلى الفصل في المغنى والنهاية (قوله فان تعذر ذلك) أي بيان الوارث (قوله من وقت اللفظ) أي المفيد للاداء كقوله خذ هذا عن دينك وكان الأولى أن يقول من وقت الدفع ع ش وبصري عبارة سم قوله من وقت اللفظ ينبغي أن وجد اللفظ وإلا فن وقت الدفع اه (قوله يشبه الخ) عبارة النهاية والأوجه الأول اه وعبارة الحلبي وبالتعيين يتبين أنه يرى منه من حين الدفع لأن التعيين كما في الطلاق المبهم اه (قوله وقيل يقسط بينهما) أي بالسوية كما جزم به صاحب البيان وغيره وقيل على قدر الدينين نهاية ومعنى (قوله ولو نوى الخ) وهو ثالث أقسام الدفع التعيين والإطلاق وقد مر أو التشريك وهو المراد هنا (قوله يجعل بينهما بالسوية) أي تساوى الدينان أو لا (قوله فله) أي للسيد نهاية ومعنى (قوله من إقباضه الخ) أي من أداء المكاتب عن دين الكتابة (قوله غيرها) أي غير النجوم من ديون المعاملة (وتفارق) أي صورة اجتماع دين الكتابة ودين المعاملة غيرهما ماذكر بأن دين الكتابة لهما معرض للسقوط بخلاف غيرهما نهاية ومعنى (فان أعطاه) أي أعطى المكاتب سيده (قوله ساكسا) أي السيد اه كردى وقضية صنيع النهاية والمغنى أن الضمير للمكاتب (قوله لتقصير

الرجوع هنا فليتا مل (قوله وفي الرجعة) لما قرر في الروض وشرحه تفصيل الرجعة فيما إذا اتفق الوكيل والموكل على التصرف ولكن قال الموكل عزلتك قبله وقال الوكيل بل بعده قال في شرحه واستشكل ذلك بتصديق المرتهن فيما لو أذن للراهن في بيع الرهن فباع ورجع المرتهن في الأذن واختلفا فقال المرتهن رجعت قبل البيع وقال الراهن بل بعده ويجاب بان الوكيل وضعه التصرف من حيث الوكالة فقوى جانبه فصدق في بعض الأحوال بخلاف الراهن من حيث الرهنية ليس وضعه ذلك بل وضعه وفاء الدين من الرهن أو غيره اه وهو يدل على أن تفصيل الرجعة لا يجري في مسألة الرهن وأنه يجري في مسألة الوكالة (قوله لأنه ليس هناك أصل) قديم منع بأن هناك أصل بقاء حكم الطلاق (قوله من وقت اللفظ) ينبغي أن وجد لفظ وإلا فن وقت الدفع وفي شرح م ر من وقت اللفظ أو التعيين والأوجه الأول (قوله لأن تشريكه بينهما

وإن جزم به الإمام لأن تشريكه بينهما حالة الدفع اقتضى أنه لا يميز لأحدهما على الآخر ولو تنازعا عند الدفع فيما يؤدي عنه تخير الدافع نعم لو كان للسيد على مكاتبه من ماله فله الإذعان لإقباضه عن البيع ثم حتى يوفى غيرها فان أعطاه ١٠٩ ثم هبته للمكاتب لا نجوم صدق لتقصير

السيد الخ) مقتضى ما تقدم عن السبكي انه لا يدخل في ملك السيد الا برضاه وعليه فلا يعتق العبد حيث لم يرض به السيد عن الذموم اه ع ش (قوله في الانداء) متعلق بالسكوت
 (فصل في تعلق الدين بالتركة) (قوله في تعلق الدين بالتركة) اي وما يتبع ذلك كقوله لو تصرف الوارث ثم طر الدين الخ وقوله ولا خلاف ان للوارث الخ (غير الوارث) سياق محترزه قبيل قول المصنف ولو تصرف الوارث الخ (قوله فيلزم) اي لو تعلق بالتركة (قوله لا إلى غاية) قد يغني عنه الدوام (قوله والحق بها) اي بالقضاء (قوله لذلك) اي الزوم دوام الحجز اه كرى (قوله ولا يلزم فيه) اي في تعلق دين انقطع خبر صاحبه بالتركة (قوله ذلك) اي دوام الحجز اه كرى (قوله رفع امره للقاضي) كذا في اكثر النسخ وفي بعض النسخ دفعه للقاضي وهي الاسب (قوله قبوله) اي الدين (لا يلزمه) اي القاضي اه كرى (قوله فلو امتنع منه) اي القاضي من قبول الدين (قوله فلو امتنع منه اولم يكن الخ) الاولي قلب العطف (قوله اتجه ذلك) اي الالحاق (قوله رايبت الاسنوي) إلى قوله وبما تقر في النهاية (قوله من ايس) لفظة من هذه ملحقة باصل الشارح والاولى اسقاطها فليتامل اه سيد عمر لانه يغني عنه قوله صاحبه (قوله وفيه نظر الخ) معتمداه ع ش (قوله وحيثئذ) اي حين اذ صار ذلك من اموال بيت المال (قوله فالوارث الخ) الاولي فعلى الوارث الخ لان هذا واجب اه ع ش (قوله عليه دين الخ) اي او بيده عين كذلك (قوله وكذلك) اي ايس من معرفة صاحبه اه ع ش (قوله رفع الامر الخ) عبارة النهاية دفعه لمتولى بيت المال الخ (قوله لياذن في البيع الخ) اي لياذن القاضي الوارث في بيع قدر الدين من التركة ودفعه الثمن لمتولى بيت المال العادل ان لم يفعل القاضي بنفسه البيع والدفع والا فذلك (قوله والا) اي وان لم يوجد المتولى العادل اه كرى (قوله فلقاض الخ) خبر مقدم لقوله (اخذه) اي احدا ما ايس من معرفة صاحبه (قوله في مصارفه) اي بيت المال (قوله او يتولى الوارث) اي ومن عليه الدين وكذا من بيده العين كما مر (ذلك) اي الصرف وقال السكردي اي الاخذ من نفسه ليس صرفه إلى مصارفه ويتصرف في الباقي كما يعلم بما يأتي فيصير في ذلك الاخذ قابضا ومقبضا للباخوذول لكن يعتقر هنا اه وينبغي ان مراده بالاخذ مجرد القصد وقال ع ش وليس له الاخذ من ذلك لنفسه كما صرح به الشارح مرفعا لوامره بدفع ما عليه للفقراء من انه لا ياخذ منه شيئا وإن كان فقير او اذن له الدافع في الاخذ منه وعين له ما ياخذه بلا فراز فان افرزه وسلبه ملكه اه وفيه ان ما نقله عن تصريح الشارح هو عند عدم الضرورة المجوزة لاتحاد القابض والمقبض بخلاف ما هنا ثم رايبت في الجمل على النهاية ما نصه وليس للوارث اخذ شيء منه قياسا على ما لو دفع شيئا لشخص وقال تصدق به على الفقراء والمعتمدان له اخذ شيء منه اذا كان مستحقا بخلاف المأذون في صرفه للفقراء فانه وكيل وما هنا من الدين لبيت المال وهو من جملة من يستحق من ذلك اه (قوله ان عرفه) اي الصرف المفهوم من ليس صرفه اه بصري (قوله وبما تقر) اي من قوله وقديفرق إلى هنا (قوله نائبه) اي الغائب وكذا ضمير من حقوقه (قوله حتى تحق الضرورة) بضم الحاء وكسر ها اي تثبت (قوله على مال نحو يتيم الخ) اي على احدي المستثنين الخ) في شرح مرقا البلقيني فلو باع نصيبه ونصيب غيره في عبد ثم قبض شيئا من الثمن فهل نقول النظر الى قصد الدافع وعند عدم قصده بجملة عما شاء او نقول في هذه الصورة القبض في احد الجانبين غير صحيح ليطرقها عند الاختلاف دعوى الصحة والفساد وعند عدم الفساد يظهر اجراء الحال على سداد القبض ويلغى الزائد لم أقف على نقل في ذلك وقد سئلت عن ذلك في وقف منه حصه لرجل ومنه حصه لبنته التي هي تحت حجره والنظر في حصته له وفي حصته بنته للحاكم وقبض شيئا من الاجرة كيف يعمل فيه وكتبت مقتضى المنقول وما اردفته به وهو حسن اه
 (فصل) (قوله فيلزم) لو تعلق بالتركة (قوله لا مكان رفع امره للقاضي الخ) ذكر الشارح في باب القضاء على الغائب كلاما طويلا في جواز اخذ القاضي دين الغائب فراجعه وتامله مع ما هنا (قوله

لأدعى غير الوارث قل او كثر ما عد القطة تملكها لان صاحبها قد لا يظهر فيلزم دوام الحجز لا إلى غاية والحق بها ما اذا انقطع خبر صاحب الدين لذلك وقد يفرق بان شغل الذمة في القطة اخف ومن ثم صرح في شرح مسلم بانه لا مطالبة بها في الآخرة لان الشارع جعلها من جملة كسبه بخلاف الدين ولا يلزم فيه ذلك لا مكان رفع امره للقاضي الامين فانه نائب الغائبين نعم قبوله لا يلزمه فلو امتنع منه اولم يكن ثم قاض امين ودوام انقطاع خبر الدائن اتجه ذلك الالحاق بعض الاتجاه ثم رايبت الاسنوي صرح بانها لا تكون مزينة بدين من ايس من معرفة صاحبه وفيه نظر بل هو غفلة عما في الروضة ان ايس من معرفة صاحبه يصير من اموال بيت المال وحيثئذ فمن التركة باق فالوارث ومن عليه دين كذلك رفع الامر لقاض امين لياذن في البيع والدفع ان لم يفعلها بنفسه لمتولى بيت المال العادل ولا فلقاض امين او ثقة عارف اخذه ليس صرفه في مصارفه او يتولى الوارث ذلك إن عرفه ويعتقر اتحاد القابض والمقبض هنا للضرورة وبما تقر علم انه ليس لوارث ولا

وهي افران قدر الدين الذي الغائب ثم التصرف في الباقي لما علمت ان القاضي الامين نائبه فلا يستقل غيره اي من حقوقه حتى يتحقق الضرورة لتقدي الامين وخوف تلف التركة حيثئذ لا يبعد تخريج ما هنا على مال نحو يتيم لاوولى له خاص

وخشى من القائم عليه فان التصرف فيه يتولا من باقى الضرورة على مسئلة التحكيم الاتية فى النكاح لان الضرورة اذا اثبتت الولاية فيه
غير أولى مع تميزه بزيادة احتياط فانه اولى وكالدين فياذكر الوصية المطلقة فيمتنع التصرف فى قدر الثالث وكذا التى بعين معينة فيمتنع فيها
يحتمله الثلث منها كذا قيل والقياس امتناع التصرف فى الاولى فى الكل وفى الثانية فى تلك العين فقط حتى يرد الموصى له او يمتنع من القبول
كايعلم ذلك كله ما يأتى فى الوصية ولدوى له فداء الموصى به كالوارث كما هو ظاهر (١١١) (تعلق بتركته) الزائدة على مؤن التجهيز التى لم

قرهن فى الحياة لكن معنى
عدم تعلق غير المرهون به
انه لا يزاحمه لا تنفاه اصل
التعلق لو زادت قيمته او ابرا
مستحقه كما هو ظاهر فان
رهن بعضها تعلق الدين
بباقيا ايضا على الاوجه
خلاف الجع ولا بعد فى تعلق
شئ واحد بخاص وعام وان
وفى به الرهن لانه ربحا تلقف
فتبقى ذمة الميت مرهونة
هذا ما اقتضاه اطلاقهم وهو
وجه وان قال البلقيى اقرب
منه ان من له دين به رهن
فى به بعيد عن التلف لا يتعلق
بباقى التركة فللوارث
التصرف فيه وفى كلام
السبكي ما يشهد لذلك ومن
ثم اعتمده جمع متأخرون
وساوى بيان التركة اول
العرائض وافق بعضهم بانه
ليس منها منفعة عين او وصى
له بها ابدالا نه يقدر انتقالتها
لوارثه بالموت او فيه نظر
وما الحوج الى هذا التقدير
نعم ان كان الفرض ان
الموصى له مات قبل القبول
فمكن لانه حال موته لا
ملك له فيها فاذا قبل وارثه بعد
ذلك لم يتعلق بها الدين لانها
حينئذ تنزل منزلة كسب

قالوا بمعنى او كما هو ظاهر اه سيد عمر (قوله من العام عليه) أى من الولى العام على المال (قوله من يأتى) أى
فى الحجر اه كردى (قوله فيه) أى فى النكاح وكذا ضمير تميزه (قوله وكالدين) الى اثنى فى النهاية الا قوله كذا
قيل الى ولدوى له (قوله منها) أى من تلك العين (قوله والقياس امتناع الخ) وبصرح به قول المصنف
الاقى فعلى الاول الاظهر الخ اه عش وفيه تامل (قوله حتى يرد الخ) أى الوصية (قوله ولدوى له الخ)
فائدة مستقلة اه عش (قوله فداء الموصى به) أى فيما اذا كان هالك دين كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله
التى الخ) نعمت ثان للتركة أى للمرهون بدين فى حياته لا يتعلق به دين آخر (قوله لكن الخ) استدراك على
هذا المفهوم (قوله غير المرهون) أى دين غير الدين المرهون به ففيه حذف وايصال و (قوله به) متعلق
بقوله تعلق وضميره راجع لما رهن فى الحياة ويجوز ان يتعلق بالمرهون على انه نائب فاعله وضميره
راجع لال الموصولة فتعلق قوله تعلق بخذوف بقرينة المقام ولو قال غير دين المرهون به بذلك لكان
اوضح (قوله انه لا يزاحمه) أى ان غير المرهون به لا يزاحم المرهون به (قوله لا انتفاء الخ) ليس معناه
انتفاء اصل التعلق لو زادت قيمة المرهون فى الحياة او ابرا مستحقه (قوله فان رهن الخ) الى قوله لانه ربما
فى النهاية الا قوله على الاوجه خلاف الجع (قوله فان رهن الخ) تفريع على قوله لكن معنى الخ (قوله بعضها)
أى التركة و (قوله تعلق الدين) أى دين المرهون به البعض اه كردى (قوله بباقيا) ظاهره وان كان دين
اخر لا رهن به اه سم (قوله ايضا) كتعلقه بذلك البعض المرهون و (قوله فى تعلق شئ واحد) كالدين
المرهون به هنا اه كردى (قوله وان وفى به الرهن) غاية لقوله تعلق الدين بباقيا أى بان كان الرهن
مساويا لدينه أو أزيد منه أى فاذا لم يف به الرهن بزاحم الغرماء بما بقى له فانه العراقى فى النسكت شورى
اه بجيرمى (قوله لانه ربحا تلقف الخ) تعليل للغاية (قوله وهو وجه) افى به شيخنا الرملى اه سم (قوله
التصرف فيه) أى فى باقى التركة (قوله لذلك) أى ما قاله البلقيى وكذا ضمير اعتمده (قوله ومن ثم اعتمده
جمع متأخرون) وعليه فلو تلف الرهن قبل الوفاء وبعد تصرف الوارث فيما عداه فما الحكم فيه هل يقال فيه
بنظير ما يأتى فيما لو تصرف ولادين ظاهر فظهر الخ ينبغى ان يحزر فانه سياقى ثم انه اذا كان ثم دين خفى
وتصرف الوارث يتبين بطلان تصرفه وان كان اقدامه على التصرف سائغا بحسب الظاهر بل الاقدام على
التصرف ثم متفق على جوازه او مجموع عليه بخلاف ما نحن فيه فيكون اولى ببطلان التصرف فليتأمل اه
سيد عمر (قوله اوصى له) أى للميت كردى (قوله بها) أى المنفعة (قوله فمكن) أى التقدير (قوله بما
قبله) أى بما قبله الوارث مما وصى لمورثه قول الماتن (بالمرهون) أى الجعلى الذى نعدده رهنه فلو ادى احد
الورثة نصيبه من الدين انفك قدره من التركة كما يأتى اه عش (قوله وان ملكها) أى التركة الى قوله
وسهل فى النهاية والمعنى (قوله واذن له الدائن الخ) أى فلا يند ذلك التصرف بخلاف الرهن الجعلى وبه علم
ان التشبيه فى اصل التعلق (قوله وذلك) أى التعلق المذكور (قوله على بعده أى من الحاقه بالجناية فانه
باقى فيه الخلاف فى البيع نهاية ومعنى (قوله هنا) أى فى رهن التركة (قوله جهالة المرهون به) أى بالدين

بباقيا) ظاهره وان كان دين آخر لا رهن به (قوله وهو وجه) وأفى به شيخنا الشهاب الرملى (قوله لانه
يقدر انتقالتها) ما معنى هذا مع ان التركة تنتقل للوارث بالموت وكان المراد انتقالتها لانه دليل النظر (قوله
لانه حال موته الخ) هذا الكلام يدل على انه بقبول الوارث لا يحصل الملك للورث من حين موت الموصى ثم

الوارث لكن صريح ما يأتى فى مبحث قبول الوارث للوصية أنه لا فرق فى تعلق الدين بما قبله بين العين والمنفعة وتوهم فرق
بينهما لا يجدى لان ملحظ التعلق ان ملك الوارث انما هو بطريق التالى عن مورثه الموصى له لا غير (تعلقه بالمرهون) وان ملكها الوارث كما
يأتى واذن له الدائن ان يتصرف فيها لنفسه كما اقتضاه اطلاقهم وذلك لانه احوط للميت واقرب لبراءة ذمته إذ يمتنع على هذا تصرف الوارث
فيما حرم ما بخلافه على امده واذا قدرت صاحبة المرهون به ان يكون الرهن من جهة الميراث ثم كلامهم من مات وفى ذمته حرج فحيز الى الوارث

حتى يتم الحج عنه وبذلك ائق بعضهم وائق بعض اخر بانه بالاستتجار وتسليم الاجرة للاجير ينفك الحجر وفيه نظر لبقاء التعلق بذمته بعد ولوباع لقضاء الدين باذن الغرماء لا بعضهم الا ان غاب واذن الحاكم عنه بشمن المثل صح وكان الثمن رهنا رعاية لبراءة الميعة اذ لا تبرأ بالاداء او التحمل السابق اخر (١١٣) الجنائز او ابراء الدائن وعلى ذلك اعنى تقييد النفوذ باذن الغريم بما اذا كان لوفاء الدين يحمل اطلاق

من اطلق صحته باذنه وانك الرعاية ائق بعضهم بمنع القسمة فيما اذا كانت التركة شائعة مع حصة شريك الميعة وان رضى الدائن قال لما في القسمة من التبعض وقلة الرغبة كما صرحوا به قال ولا ينافى ذلك ما ذكره الشيخان قبيل رابع ابواب الرهن لما ذكرناه من رعاية حق الميعة اه وقيدته غيره بما اذا كانت القسمة بيعا وما اذا لم تحصل بها الرغبة في اشتراء ما تتميز اى حينئذ تجوز القسمة لكن برضا الدائن كما هو ظاهر وائق بعضهم بانه لا يصح اجبار شئ من التركة لقضاء الدين وان اذن الغرماء وتوجه بان فيه ضرر على الميعة بيقاد رهن نفسه الى انقضاء مدة الاجارة (وفي قول كستعلق الارث بالجاني) لان كل منهما نائب شرعا بغير رضا المالك (فعلى الاظهر يستوى الدين المستغرق وغيره) وما علمه الوارث وما جعله في رهن جميع التركة به فلا يصح تصرف الوارث في شئ منها ولو بالرهن (في الاصح) مراعاة لبراءة ذمة الميعة كما مر ولان ما تعلق بالحقوق لا يختلف بالعلم والجهل نعم لو زاد الدين عليها لم تره ن به

وهو التركة ليوافق كلام غيره وكان الاولى حذف قوله به اه رشيدى (قوله حتى يتم) ببناء الفاعل من التمام او المفعول من الاتمام (قوله وبذلك ائق بعضهم) اعتمده السنباطى اه بجيرى عن القليوبى (قوله وفيه نظر الخ) ظاهره اعتماد الاول ولو قيل باعتماد الثاني لم يكن بعيدا اه ع ش (قوله ولو باع) اى الوارث التركة (قوله لقضاء الدين) محترز قوله السابق لنفسه (قوله بشمن المثل) انظر هل يقيد هنا نظير ما مر في الجملى بكونه حالا وليس هناك راغب بزيادته لا وقضيته التشبيه نعم لاسيما اذا كان الدين اكثر من التركة ثم رايت في النهاية والمغنى التقييد بالتانى ولعل الاول مثله فليراجع (قوله باذن الغريم) متعلق بالنفوذ (قوله بما اذا كان الخ) اى البيع والجار متعلق بالتقييد (قوله صحته باذنه) اى صحة البيع باذن الغريم (قوله ولتلك الرعاية) اى رعاية لبراءة ذمة الميعة (قوله بمنع القسمة) انظر لو طلبها الشريك حيث تجب الاجابة اه سم وسيأتى عن السيد عمر ما يعلم منه جوازها بل وجوبها حينئذ (قوله قال) اى البعض (قوله ذلك) اى منع القسمة (قوله ما ذكره الشيخان) اى من جواز قسمة الرهن الجملى عن غيره اه كرى (قوله وقيدته غيره) اى قيد منع القسمة غير ذلك البعض اه كرى (قوله بما اذا كانت القسمة بيعا) لعل الاولى بما اذا لم تكن قسمة اجبار فانها اذا كانت قسمة اجبار ودعى اليه الشريك فواجبه الامتناع منها اه سيد عمر (قوله بها) اى بالقسمة (قوله حينئذ) اى حين اذا كانت القسمة غير بيع وحصل بها الرغبة في الشراء (قوله ويوجه بان فيه ضرر الخ) اقول هذا ظاهر ان كانت الاجرة مقسطة على الشهر ومثلا او مدة الى اخر المدة اما لو اجره باجرة حالة وقبضها ودفعها الرب الدين ففيه نظر لان الاجرة الحالة تملك بالعقد فبها بدفعها للدائن ذمة الميعة لا يقال يحتمل تلف العين المؤجرة قبل تمام المدة فتفسخ الاجارة فيما بقى من المدة لانا نقول الاصل عدمه والامور المستقبلية لا ينظر اليها في اداء الحقوق اه ع ش (قوله لان كلامهما) اى من التعلقين (قوله بغير رضا المالك) اى بغير اختياره (قوله وما علمه) الى التنبيه في النهاية والمغنى الا قوله ولو بالرهن (قوله فلا يصح) اى ولا ينفذنهاية ومغنى (قوله تصرف الوارث) اى لنفسه ولو باذن رب الدين بخلافه لقضاء الدين باذنه كما مر اه ع ش (قوله في شئ منها) اى غير اعتاقه وايلاده ان كان موسرا كالمرهون نهاية ومغنى وشرح المنهج ويأتى في الشرح مثله (قوله في شئ منها) ظاهره ولو مع الغرماء فليتأمل فانه مؤكدا لموضعها الشرعى ولعل الاقرب التخصيص بمن عداهم اه بصري اقول سيأتى في الشرح فى واخر السواداة التصريح بالعموم (قوله ولو بالرهن) اى بان يرهن شيئا منها بدين (قوله مراعاة لبراءة ذمة الخ) تعليل لما فى المتن والشرح وقوله ولان ما تعلق الخ تعليل للثاني فقط (قوله لا بقدرها) فقوله يستوى الدين المستغرق وغيره اى الذى قدرها واقل وكذا اكثر غاية الامر انها مرهونة بقدرها منه فقط اه سم وقوله وكذا كبر الخ ادراجها الاكثر في ضمن الغير وتفسيره محل تأمل (قوله فاذا وفى الوارث اى بعض الورثة) (ما خصه) اى من الدين و(انفك) اى قدر ما خصه على حذف المضاف ويجوز تقدير المضاف فى الاول اى قسط ما خصه من التركة (قوله بينها) اى التركة التى هى رهن شرعى (قوله بذلك) اى بانه اذا وفى الوارث ما خصه انفك الخ (قوله يأتى على ما قبله) بل حكى في المطالب الخلاف عليه قال الاسنوى فالصواب ان يقول فعلى القولين نهاية ومغنى (قوله تعلق الجنانية) اى القول بانه كنعلى الجنانية (قوله ورد الخ) عبارة النهاية واجاب الشارح

ينقل الى الوارث بموت المورث فليراجع فان فيه نظرا (قوله بمنع القسمة) انظر لو طلبها الشريك حيث تجب الاجابة (قوله لا بقدرها) فقوله يستوى الدين المستغرق وغيره اى الذى هو قدرها واقل وكذا اكثر غاية الامر انها مرهونة بقدرها منه فقط (قوله ورد الخ) فى شرح مر واجاب الشارح بانهم رجحوا فى تعلق

في الحياة لم تكن رهنا لا بقدرها منه كما بحثه السبكي وتبعوه فاذا وفى الوارث ما خصه أو الورثة قدرها انفك فى الاول وانفك فى الثانى عن الرهنية ويفرق بينهما وبين الرهن الجملى بانه اقوى من وجهه وما يصح بذلك قولهم لو ادى وارث قسط ما ورث انفك نصبه بخلاف ما لو رهن عينا ثم مات لا ينفك شئ منها الا بوفاء جميع الدين تذييه اعترض قوله فعلى الاظهر بان الخلاف يأتى على مقابله وهو تعلق الجنانية ورد بانه وان تاتى

عن ذلك بانهم رجحوا في تعلق الزكاة على القول بانها تتعلق بالمال تعلق الارش برقة العبد الجاني انها تتعلق بقدرها منه وقيل بجميعة فيأتي ترجيحه هنا فيخالف المرجح على الارش المرجح على الرهن فقوله فعلى الاظهر الخ صحيح اه و معلوم بخالف الزكاة لما هنا لبنائها على المساهلة لجواب الشارح غير ظاهر وإنما هو بحسب فهمه وقد اجاب والد رحمه الله بانه إنما نص على الاظهر لان الخلاف عليه اقوى اه وفي المغنى مثلهما قال الرشدي قوله مرو معلوم الخ اي فهم إنما رجحوا فيها التعلق بقدرها فقط لبنائها على المساهلة فلا يتأتى نظير ذلك الترجيح هنا لبناء ما هنا على التضييق لانه حق الآدمي فقول الشارح الجلال فيأتي ترجيحه هنا غير ظاهر للفرق المذكور لكن الشهاب ابن حجر جازم بانهم رجحوا هنا على الثاني المتعلق بالقدر فقط اه عبارة السيد عمر قوله ورد بانه وان تأتي عليه الخ حاصله ان معنى قول المصنف فعلى الاظهر يستوى الدين المستغرق وغيره في الاصح الاستواء في المتعلق وهو جميع التركة لا قدرها منه في غير المستغرق الذي هو مقابل الاصح لا الاستواء في اصل التعلق في المستغرق وغيره فانه جار على القولين ولا نه لو حمل على هذا لا وهم ان يجري فيه الخلاف وليس بواضح ولكن محل هذا كله ان ساعد عليه النقل وان كان بخلافه من الشارح المحلى كما افاده صنيع المغنى والنهاية فحمل تأمل لا مكان ما اشار اليه من الفرق اه (قوله اما دين الوارث الخ) محرز قوله غير الوارث المار في اول الفصل (قوله قدر ما يلزمه اذاؤه منه الخ) وهو نسبة ارثه من الدين ان كان مساويا للتركة او اقل وما يلزم الوارثه اذاؤه ان كان اكثر ويستقر له نظيره من الميراث ويقدر انه اخذ منه ثم اعيد اليه عن الدين وهذا سبب سقوطه وبرائة ذمة الميت منه ويرجع على بقية الورثة ببقية ما يجب اذاؤه على قدر حصصهم وقد يفضى الامر الى التقاص اذا كان الدين لوارثين نهاية ومغنى وشرح الروض قال الرشدي قوله مرو وهو نسبة ارثه الخ صوابه وهو مقدار من الدين نسبتته اليه كنسبة ما يخصه من التركة اليها وقوله وما يلزم الوارثه اي ونسبة ارثه ما يلزم الوارثه اذاؤه وهو مقدار التركة على ما مر في التركيب فقيما لو كانت الوارثه اينا وزوجة وصادقها عليه ثمانين وتركته اربعين يسقط ثلث الاربعين وهو خمسة لانها التي يلزمها اذاؤها لو كان الدين لاجنبي وقوله ويرجع على بقية الورثة الخ محله فيما اذا تساوا باكثرين وثمانين فلها التصرف في عشرة لافي سبعين إلا ان اداها اليها الوارثه لا تمتنع الاستقلال بالتصرف قبل الاداء من بقية الورثة فيما عدا حصتها اه (قوله لو كان لاجنبي) اي والباقي يتعلق بجميع التركة كدين الاجنبي فيما تقرر وكان تركه لو ضوحه اه بصري قول المتن (ظاهر) لو اريد بالظهور هنا الوجود فلا اشكال في المتن اصلا ولا حاجة لزيادة ولا خفي ويكون معنى فظهر فوجداه سم وحمل النهاية والمغنى الظاهر على المعلوم والخفي على المجهول كما يأتي (ولا خفي) الى قول المتن ولا خلاف في النهاية لا قوله ويرقى الى نعم وكذا في المغنى لا قوله وباطنا الى اما اذا كان وقوله ويظهر ان الفاسخ هنا الحاكم (قوله او يرد الخ) عطف على يرد الخ (قوله حفرها الخ) اي وليس له عاقلة مغنى ونهاية قول المتن (فالاصح انه الخ) وعمل الخلاف حيث كان البائع موسرا والالم ينفذ البيع جز ما نهاية ومغنى قال ع ش قوله مرو ولا لم ينفذ الخ هلا قبل بنفوذ وهو الضرر يندفع بالفسخ كالمعسر اه عبارة الرشدي قوله مرو ولا لم ينفذ البيع جز ما انظر ما وجه تخصيص البيع مع ان المصنف عبر بالتصرف الا عام بل ما ذكره من عدم نفوذ البيع من المعسر بخالفه كلام القوت اه كلام المتن (لا يتبين فساد الخ) فالزوائد

الزكاة على القول بتعلقها تعلق الارش انها تتعلق بقدرها منه وقيل بجميعة فيأتي ترجيحه هنا فيخالف المرجح على الارش المرجح على الرهن فقوله فعلى الاظهر الخ صحيح اه و معلوم بخالف الزكاة لما هنا لبنائها على المساهلة لجواب الشارح غير ظاهر وإنما هو بحسب فهمه وقد اجاب شيخنا الشهاب الرملي بانه إنما نص على الاظهر لان الخلاف عليه اقوى (قوله التعلق بقدره فقط) اي تعلق الدين بقدره من التركة فلا يتعلق بجميعةها حتى لو تصرف الوارث فيما عدا قدر الدين منها وبطل في قدره منها بخلافه على الاول يبطل في الجميع لتعلق الدين بالجميع (قول المصنف ظاهر) لو اريد بالظهور هنا الوجود فلا اشكال في المتن اصلا ولا حاجة لزيادة

عليه لكن المرجح عليه التعلق بقدره فقط بخالف المرجح على الاول وحينئذ صح بل تعين قوله فعلى الاظهر نعم ترجيحهم عليه التعلق بالكل هنا قد ينافيه ترجيحهم عليه في الزكاة لتعلقه بالقدر فقط فسروا بين الجنابة والرهن ثم وفرقوا بينهما هنا وقد بوجه بان ذلك تعلق في الحياة وهذا تعلق بعد الموت الموجب لحبس النفس فانتقضت المصلحة على قول الرهن هنا التعلق بالكل ليبادر الوارث براءة ذمة الميت ولا كذلك ثم على ان حق الله تعالى من حيث هو يتسامح فيها اكثر اما دين الوارث الحائز فيسقط ان ساوى التركة او نقص ولا يسقط منه بقدرها ودين احد الورثة يسقط منه قدر ما يلزمه اذاؤه منه لو كان لاجنبي (ولو تصرف الوارث ولا دين ظاهر) ولا خفي (فظهر) يعني طرأ بدليل ما بعده (دين يرد مبيع يعيب) او خيار وقد تلف ثمنه او يرد بغير حفرها تعديا قبل موته (فالاصح انه لا يتبين فساد تصرفه) لانه وقع سائغا ظاهرا

وباطنا خلافا لاقتصار الشراح على الظاهر (١١٤) إلا ان يكونوا راوا ان تقدم السبب كتقدم المسبب باطنا وهو بعيد إذ تقدم

السبب بمجرد لا يكفي في رفع العقد اما إذا كان ثم دين مقارن للتصرف ظاهرا وخفي فيتبين بطلانه من اصله (لكن إن لم يقض) بضم واوله (الدين) من وارت او اجنبي ولم يسقط بابراء (فسخ) نصرة ليصل المستحق إلى حقه ويظهر ان الفاسخ هنا هو الحاكم ويفرق بينه وبين ما سرف التحالف بان العاقد ثم هو الفاسخ بخلافه هنا نعم لو اعتق الوارث عبد التركة او اولادها وهو موثر نفذ وإن كان الدين موجودا حال العتق فيلزمه قيمته ولا ينفذ نصرة في شيء غير هذين (ولا خلاف ان للوارث إمساك عين التركة وقضاء الدين) الذي يلزمه قضاؤه وهو الاقل من القيمة والدين فان استويا تخير او نقصت القيمة لم يلزمه أكثر منها فاللزام له هو الاقل منهما كما علم مما مر عن السبكي ومن تبعه بل هو معلوم من قوله تعلقه بالمرهون إذ الراهن لا يلزمه الوفاء من حيث الرهن إلا بالاقل المذكور فايراد ان له إمساكها بقيمتها الاقل من الدين عليه غير صحيح (من ماله) لان المورث الذي هو خليفته له ذلك ومن ثم لم يجز لوصي ولا لقاض يبعها إلا باذن الوارث الحاضر نعم لو

قبل طرو الدين للبشري لان الفسخ يرفع العقد من حينه لا من اصله اه بجري (قوله و باطنا) يدل عليه قوله الا في فسخ اه سم (قوله اما إذا كان الخ) محترز قول المتن ولا دين (قوله ظاهر او خفي) اي علم به او جهله نهاية ومعنى (قوله ولم يسقط الخ) اي ولم تكن قيمة المردود بالعيب اي او بالخيار تنفي بما طرأ من الدين وإلا فينبغي ان لا فسخ سم وحلي اه بجري (قوله ان الفاسخ هنا الخ) حزم به النهاية (قوله بينه) اي الفاسخ هنا (قوله وبين ما مر الخ) اي من ان الفاسخ احد العاقدين او الحاكم (قوله بان العاقد الخ) يتامل اه سم لعل وجه التأمل ان حق المقام قلب الحصر وعلى كل العاقد موجود في الرد ايضا وإن لم يوجد في التردى (قوله عبد التركة) اي رقيق التركة (قوله وهو موثر) افهم ان للحاكم فسخ الا عتقا ولا يلاذ إذا كان من معسر فلو تصرف العتيق مدة العتق ورجع ما لا فينبغي انه يصير للورثة ولو لومه ديون في مدة الحرية فهل تتعلق بما حصل له من المال قبل الفسخ او لا وإذا لم يكن في يده مال او كان ولم يف فهل يتعلق ما بقي من الدين بذمة فقط أو بها وبكسبه كالدين اللازم له باذن من السيد فيه نظروا الا قرب الثاني اه ع ش وفي تعبيره بالفسخ لاسيا بالنسبة للايلاد تسامح والمراد به عدم النفوذ وقوله والا قرب الثاني لعله راجع لقوله ولم يلاذ لم يكن الخ واما ما قبله فالاقرب منه الاول فليراجع (نفذ) لم يتعرض لحكم الجواز وعدمه اكتفاء بما مر في الرهن الجملي اه بصري (قوله قيمته) عبارة للمعنى الاقل من الدين بقيمة الرقيق اه (وهو) اي الذي يلزمه اذاؤه لا بوصف كونه ديناً ليصح الحمل (قوله الاقل من القيمة والدين) يعني اقل الامر من قيمة التركة والدين قال في قوله الاقل عوض عن المضاف اليه ومن يانية لا تفضيلية وإلا لفسد المعنى كما هو ظاهر وكذا معنى قوله الا في الاقل منهما (قوله بما مر عن السبكي الخ) اي في شرح فعلى الاظهر يستوى الدين المستغرق وغيره في الاصح (قوله فايراد الخ) لا ينبغي ما في الجواب من مخالفة الظاهر والتكلف والتعويل على القرينة الخفية فالتعبير مع ذلك بعدم صحة الاراد تحامل ليس في محله كذا افاده الفاضل المحشى وفيه تسليم للورود على المتن وفي حاشية الزيادة على المنهج ما نصه لكن لك ان تمنع ورودها لان كلامه اي المنهج في إمساكها وقضاء الدين وهذه اي صورة نقص القيمة في إمساكها وقضاء بعض الدين انتهى اه وفي البجيري بعد ذكر جواب الزيادة ما نصه وفيه نظر لا ينبغي حلي واجيب عنه بان كلامه اي المنهج في الجواز لافي للزوم وهذا احسن من قول الزيادة اه (قوله ان له إمساكها الخ) أي ومقتضى المتن انه ليس له ذلك إلا بقضاء جميع الدين والمورد شيخ الاسلام (قوله عليه) اي على المتن (قوله له ذلك) اي كان له الخ نهاية ومعنى (قوله نعم الخ) استدراك على المتن (قوله لو اوصى) الى قوله وكذا في النهاية والمعنى إلا قوله اوصى ببيع عين من ماله لفلان (قوله اليه) اي الدائن ع ش (قوله عوضا عن دينه) ثم ان كانت تلك العين قدر الدين فظاهر وإن زادت قيمتها عليه فينبغي ان قدر الدين من راس المال وما زاد وصية يحسب من الثلث إلى آخر ما في الوصية ووقع الثؤال عمال او وصى شخص بدراهم تصرف في مؤن تجهيزه وهي تزيد على قدر المؤن المعتادة هل تصح الوصية في الزائد ام لا والذي يظهر ان ما زاد على المعتاد وصية لمن تصرف عليهم المؤن عادة فان خرج ذلك من الثلث نفذت وبفرقها الوصى او الوارث على من تصرف اليهم عادة بحسب رايه هل من ذلك ما جرت به العادة من الذين يصلون على النبي ﷺ امام الجنازة وغيرهم او لا ولا يبعد انهم يعطون وليس ذلك وصية بمروره ولا يتقيد بذلك بعدد بل يفعل ما جرت به العادة لا مثال الميت وبقى ما لو تبرع مؤن تجهيزه غير الورثة هل يبقى الموصى به للورثة كقيمة التركة او يصرف لمن قام بتجهيزه زيادة على ما اخذوه عملا بان هذا وصية لهم فيه نظروا والظاهر الاول اه ع ش ويظهر تقييده اخذان اول كلامه بما إذا لم يزد الموصى به على المؤن المعتادة وإلا فالأثر ان يصرف لمن قام بتجهيزه زيادة على ما اخذوه والله اعلم (او على ان تباع) عطف على عوض الخ او على دفع عين الخ على بمعنى الباء ولو حذفها عطفها على الدفع لكان

ولا خفي ولا يكون معنى فظهر فوجد (قوله و باطنا) يدل عليه قوله الا في فسخ (قوله غير صحيح) لا ينبغي ما في الجواب من مخالفة الظاهر والتكلف والتعويل على القرينة الخفية فالتعبير مع ذلك بعدم صحة الابراء

محل بوصيته وامتنع الوارث إمساكها والقضاء من غير ما لا نهائ قد تكون أحل من بقية أهواله وكذا لو اشتملت على جنس الدين لأن المستحق الاستقلال باخذها ذكره الرافعي وسبقه إليه البند نيجي في الأولى والرويان في الثانية وأما الأخيرة فلم أر من وافقه ولا من خالفه وإنما يتجه ما ذكره أن قال بدون ثمن المثل أو بغير نقص البلد أو بمؤجل ونحو ذلك مما يظهر فيه أن للتخصيص معنى يعود نفعه على المشتري ومنه أن يكون له غرض في خصوص تلك العين ولو لم يزد من ثمن مثلها أمالو قال بضمن المثل الحال من نقد البلد أو اطلاق (١١٥) ولم يعرف له غرض في تلك العين فالذي

يظهر عدم صحة هذه الوصية لأنها كالعيب وقوله وكذا إلى آخره المراد منه كادل عليه السابق أن محل قولهم للوارث إمساك التركة والقضاء من ماله حيث لم يكن الدين من جنس التركة وإلا فإن أراد إعطاءه من غير التركة ما هو من جنس دينه فور الاجبر الدائن على القبول كما في نظيره من الرهن الجعلي لأن امتناعه حينئذ تعنت وتعلق حقه بعين التركة لسكونها موهنة فيه لا يمنع الاعطاء من غيرها المساوي لها لأن تعلق حقه إنما هو بالذمة حقيقة وبالتركة توقفا وإذا كان بالذمة تخير الوارث في قضائه من أي محل شاء حيث لا ضرر على الدائن بوجه وإذا وجبت إجابة الراهن في الرهن الجعلي في نظير ذلك بشروطه مع كونه أقوى بالنظر لما نحن فيه فالولي هذا فإن قلت قررنا في الوصايا وغيرها أن الأغراض تختلف باختلاف الأعيان فقياسه إجابة دائن له غرض في عين التركة قلت لم يطلقوا ذلك الاختلاف

أخصروا أو ضح (قوله محل بوصيته الخ) واضح إلا في صورة ما إذا أوصى أن تباع ويوفى دينه من ثمنها ولم يعين مشتريا فإنه ينبغي تقييد هذه بما إذا ظهر مشتري يكون ماله أطيب من مال الوارث وإلا لم يظهر وجه تخصيص البيع فليتأمل اه سيد عمر وقد يقال إن ما ذكره الشارح كالنهاية والمعنى من احتمال قصد صرف أطيب أمواله في جهة قضاء دينه كاف في التخصيص (قوله والقضاء من غيرها) أي فلو خاف وفعل نفذ تصرفه وإن ائتم بامساكها الرضا المستحق بما يذله الوارث ووصوله إلى حقه من الدين شيخنا الزبدي اه ع ش وينبغي تقييده بالنسبة للصورة الأولى أخذ ما مر عنه بما إذا لم تزد قيمة العين على الدين (قوله لا نهائ قد تكون الخ) راجع للاولين وأما الثالث فيظهر وجهها من قوله لا في وأما الأخيرة (قوله لو اشتملت) أي التركة (على جنس الدين) ظاهره امتناع إمساك الوارث هنا أنه سم عبارة ع ش أي فليس له إمساكها وقضاء الدين من غيرها لأن لصاحب الدين أن يستقل بالأخذ شيخنا الزبدي أقول يتأمل وجه ذلك فإن مجرد جواز استقلال صاحب الدين باخذه من التركة لا يقتضي منع الوارث من اخذ التركة ودفع جنس الدين من غيرها فإن رب الدين لم يتعلق حقه بالدين تعلق شركة وإنما تعلق بها تعلق رهن والراهن لا يجب عليه توفية الدين من الرهن ثم رايته في حج اه (قوله ذكره الرافعي) أي قوله نعم إلى هنا (قوله وسبقه) أي الرافعي (إليه) أي المذكور (قوله في الأولى) أي في الوصية بالدفع (قوله في الثانية) أي في الوصية ببيع عين والتولية من ثمنها (قوله وأما الأخيرة) وهي الوصية ببيع عين من ماله لفلان (قوله وافقه) أي الرافعي في الأخيرة (قوله إن قال) أي الموصي في الأخيرة (قوله مما يظهر فيه) أي منه (قوله أن للتخصيص معنى الخ) الأخصر الأوضح أن في التخصيص نفعاً يعود على المشتري (قوله ومنه) أي من ذلك المعنى (قوله غرض) أي للمشتري وكذا نظيره الأتي (قوله وقوله) أي الرافعي (قوله حيث لم يكن الخ) خبر أن والجملة خبر المراد الخ وجملة الكبرى خبر وقوله وكذا الخ (قوله وإلا فإن الخ) أي وإن كان الدين من جنس التركة فينظر فإن أراد الخ ودعوى دلالة السياق على هذا التفصيل في غاية البعد وإن كان التفصيل في نفسه قريباً كما مر عن ع ش (قوله ما هو من جنس الخ) مفعول ثان للاعطاء والجار والمجرور حال منه (قوله ولأن امتناعه الخ) عطف على كما في نظيره الخ (قوله حينئذ) أي حين إذ زاد ما ذكر (قوله وتعلق حقه) أي الدائن (بعين التركة الخ) جواب معارضة تقديرية (قوله لا يمنع الخ) خبر قوله وتعلق الخ (قوله لما نحن فيه) أي من رهن التركة نمرعا (قوله فالولي هذا) أي بوجوب إجابة الوارث (قوله فقياسه) أي ذلك المقرر (قوله ذلك الاختلاف) أي تأثيره في الإجابة (قوله حقه) أي حق المستحق (قوله لا بد من الإجازة) أي إجازة الورثة (قوله لها) أي للعين الأولى ولعل الأولى له أي لحقه (قوله وإن أراد الخ) عطف على قوله إن أراد إعطاءه من غير التركة الخ (قوله فله الأخذ) أي الدائن أخذ الجنس استقلالاً اه كرى (قوله لتعديه) أي الوارث قوله وغيره) أي وفي غير ما فيه جنس الدين (قوله وهذا الذي ذكرته) أي بقوله وإن أراد إعطاءه من غير الجنس إلى هنا (قوله هنا) أي فيما إذا اشتملت التركة على جنس الدين (قوله ثم استشكله) أي جواز الاستقلال (قوله لا يتعاطى البيع الخ) أي بيع مال الغير واستيفاء ثمنه لنفسه (قوله والوالد الخ) أي

تحمّل ليس في محله (قوله لو اشتملت) أي التركة على جنس الدين ظاهره امتناع إمساك الوارث هنا (قوله

حتى يتأتى ما ذكرنا وأما خصوصه بما إذا كان حقه متعلقاً بأعيان التركة ما لم يكن أوصى لكل وارث بعين هي قدر حصته لا بد من الإجازة حينئذ لا اختلاف الأغراض باختلاف الأعيان وأما من حقه في الذمة وأصله وليس له في الأعيان إلا الترتيب فلا يجاب إلى تعيين عين دون عين مساوية لها الظهور وتعنته حينئذ كما قررنا وإن أراد إعطاءه من غير الجنس أو مع تأخير لغير ضرورة فله الأخذ لكن إن وجدت شروط الظفر لتعديه بمنع الجنس أو بالتأخير وقد صرحوا بجران الظفر بشروطه فيها فيه جنس الدين وغيره وهذا الذي ذكرته ودل عليه كلامهم بردي من زعم أن المستحق هنا الاستقلال بالأخذ ثم استشكله بأن الإنسان لا يتعاطى البيع والاستيفاء لنفسه إلا في مسئلة الظفر والولد مع الطفل وبأن

الرافعي ذكر في خطأ المغصوب بمثله وقلنا الخطأ إهلاك أن يعطيه من غير المخلوط مع كونه أقرب إلى حقه ولعل الفرق أن ذمة المييت خربت وانتقل الحق إلى عين التركة بخلاف الغاصب فإن العين قد تلفت بالخطأ وانتقل الحق إلى ذمته فالذمة هنا كالتركة ثم أهو وجه رده أنه ليس هنا بيع لأن الفرض في مجرد اخذ من التركة وأنه يوم أنه لا يأتي هنا ظفر مطلقا وليس كذلك لما علمت من تأتية في بعض الصور وأما ما ذكره من استشكل ما هنا بمسئلة الخطأ والفرق بينهما ففسر ومنشؤه عدم تأمل كلامهم هنا وثم وبيانه أنهم ما على حد سواء لأن الغاصب بالخطأ ملك المخلوط وصار هنا بحق المالك فلا يصح تصرف (١١٦) الغاصب فيه إلا بعد إعطاء المالك للبذل وحينئذ فهذا كالتركة هنا ملك للوارث

ومر هونة بالدين فلا يصح تصرفه فيها قبل وفاء الدين وإذا تقرر أنها على حد سواء فما تقرر هنا من التفصيل يأتي ثم فإذا اراد الغاصب إعطاءه من غير المخلوط فامتنع فإن كان البذل الواجب له من جنس المخلوط أو من غير جنسه تأتي جميع ما ذكره وإطلاق الرافعي ثم الإعطاء من غير المخلوط مقيد بما قاله هنا من التفصيل لما علمت من اتحادهما في أن كلامه التركة والمخلوط ملك الوارث والغاصب ومروون بما في ذمة المييت المنزل منزله وارثه وبما في ذمة الغاصب فالتملق بالذمة باق فيهما وزعم خراب ذمة المييت لا يصح هنا لأن الأصح أن له ذمة صحيحة وأن قولهم ذمة المييت خربت محمول على أن خرابها إنما هو بالنسبة للالتزام دون الالتزام إلا ترى أنه لو تعدى بحفر ضمن من تردى فيه بعد موته ثم رايت آخر كلام ذلك الزعم أنه لا فرق بين

ومسئلة الوالد الخ (قوله وقلنا الخ) أي والحال قد قلنا الخ (قوله أن للغاصب الخ) أي وليس للمالك المغصوب الاستقلال بالأخذ من المخلوط (قوله أن يعطيه) أي المالك (قوله مع كونه) أي المخلوط (قوله ولعل الفرق) أي بين التركة المشتعلة على جنس الدين وبين المخلوط (قوله إلى ذمته) أي الغاصب (قوله هنا) أي في مسئلة الغصب (قوله ثم) أي في مسئلة موت المدين (قوله ووجه رده) أي الزاعم (قوله أنه ليس هنا) أي في استقلال المستحق بالأخذ وهذا لا شك إلا أن (قوله في مجرد اخذ من التركة) أي أخذ الدين من جنسه الذي اشتمل عليه التركة (قوله وأنه توهم الخ) أي الزاعم عطف على قوله أنه ليس الخ (قوله لا يأتي هنا) أي في مسئلة التركة (قوله في بعض الصور) أي فيما إذا اشتملت التركة على جنس الدين ووارث الوارث إعطاء الدين من غير جنسه أو مع تأخير بغير ضرورة (قوله والفرق الخ) عطف على الاستشكل (قوله وبيانه) أي بيان السمو والصواب (قوله البذل) أي من المخلوط أو غيره (قوله فهذا) أي المخلوط (قوله كالتركة) خبر فهذا (قوله هنا) أي في مسئلة الموت (قوله ملك للوارث الخ) خبر مبتدأ محذوف أي فانها أي التركة ملك للوارث الخ وكان الاختصار الواضح أن يقول بدل وحينئذ فهذا كالتركة الخ (قوله فإذا اراد الخ) بيان لجريان التفصيل في مسئلة الخطأ (قوله إعطاءه) أي البذل (قوله فإن كان البذل الواجب له) لعل الأنسب الاختصار فإن كان المعطى (قوله في أن كلامه التركة والمخلوط ملك الوارث الخ) لا يخفى ما في هذا التعبير وكان الأولى مع الاختصار في أن كلامه التركة والمخلوط مروون بما في الذمة أي ذمة المييت المنزل الخ في الأول وذمة الغاصب في الثاني (قوله المنزل الخ) نعمت سبب للمييت ونائب فاعله قوله وارثه (قوله وان قولهم الخ) عطف على أن له الخ (قوله دون الالتزام) مصدر المبني للمفعول (قوله استنتجه) أي عدم الفرق (قوله تكلفه) أي الزاعم (قوله حمله) أي الزاعم مفعول التكلف (الإعطاء) أي جواز الإعطاء (من الغير) أي غير التركة والمخلوط (فيهما) أي مستثنى الموت والغصب (قوله على ما الخ) متعلق بالجملة (قوله إذا حصل تأخير) أي في الإعطاء من التركة والمخلوط (قوله كما زعم) من الحمل المذكور (قوله ما ذكرته) أي من الإيجاب على القبول إذا كان الغير المعطى من الجنس وفورا أي جنس الدين هنا وجنس المخلوط ثم وإن أمكن الإعطاء من التركة والمخلوط فورا (قوله عليها) أي قضاء الدين وقبضه وقبض الوديعة (قوله حينئذ) أي حين وجود الوارث الحائز (قوله إذا لم يوص) يفيد أنه إذا وصى به فهو للوصى أه سم (قوله فهو) أي القضاء (قوله وهذا) أي بالغرض المذكور (قوله الأهل) أي الجامع لشروط القضاء (قوله لأن ولاية الخ) تعليل للحصر (قوله لأنه ولي المييت) تعليل لهذه العلة (قوله والحاصل) أي حاصل ما يتعلق بالمقام عبارة سم أي في هذا وما تقدم أه (قوله بماسر) أي بالقضاء والقبض (قوله على ما ذكرناه) أي من الغرض المذكور (قوله كونه مستغرقا) أي كون الوارث حائزا أه كردى (قوله فيه) أي للوارث في البيع للوفاء (قوله فلو باعاه له) تفريع على تقييد الإذن بالصراحة أي باع الوارث شيئا من التركة للغيرم اخذا من التعليل (قوله لأن إيجابه) أي الوارث (وقع باطلا) أي لعدم الإذن الصريح (قوله بوله له) أي إذا لم يوص) يفيد أنه إذا وصى به فهو للوصى (قوله والحاصل) أي في هذا وما تقدم (قوله

المستثنين لكن استنتجه من تكلف حمله الإعطاء من الغير فيهما على ما إذا حصل تأخير وليس كما زعم بل الحق ما ذكرته فتأمل قبول وقضية المتن بل صريحه أن الوارث الحائز الاستقلال لقضاء الدين وقبض دين المييت ووديعة من غير إذن القاضي إذ لا ولاية له عليها حينئذ وقولهم إذا لم يوص بقضائه فهو للقاضي مفروض فيما إذا كان في الورثة محجور عليه أو غائب وبهذا يندفع إطلاق بعضهم أن المنقول أنه لا يباع شيء من التركة إلا بإذن القاضي الأهل لأن ولاية قضاء الدين إليه لأنه ولي المييت والحاصل أن شرط استقلال الوارث بماسر على ما ذكرناه كونه مستغرقا وقصده البيع للوفاء وإذن الغريم له فيه صريح ما فلو باعاه له بلا إذن لم يصح فيما يظهر لأن إيجابه وقع باطلا فلم يصح قبوله

ولا ينافيه اغتفار ذلك في الرهن الجعلي على ما يقتضيه كلامهم لانه يحتاج هنا أكثر إذ لو أذن الدائن للرهن أن يتصرف في الرهن لنفسه صح ولو أذن للوارث هنا في ذلك لم يصح كما مر ولو زاد الدين على التركة فطلب الوارث أخذها بالقيمة ولا شبهة في ماله أي وأثر كونه مال الغريم لا شبهة فيه وقال الغريم تباع رجاء الزيادة أجيب الوارث على الأصح فإن الظاهر والأصل عدم الراغب وللناس غرض في إخفاء تركة مورثهم عن إظهارها بالبيع واختار الأذرعى إجابة الغريم نظر النفع الميت إذ النداء بشير الرغبات فإن قلت يؤيده (١١٧) إجابة الغريم فيما لو قال الغريم أنا أخذها

بكل الدين قلت يفرق بأن هنا نفعاً محققاً للميت وهو سقوط الدين عن ذمته وخلاص نفسه من حبسها بخلاف ذلك فإنها إذا اشترت في النداء قد يحصل ذلك وقد لا فاجيب الوارث كما تقرر ونقل الزركشي عن الكفاية عن البحر أنه لو تعلق الدين بعين التركة لم يكن للوارث إمساكها وفيه نظر وإطلاقهم أوجه (والصحيح أن تعلق الدين بالتركة لا يمنع الارث) وإلا لورث من أسلم أو عتق قبل قضاءه ولم يرث من مات قبل ذلك ولأن تعلق الرهن أو الارش لا يمنع الملك في المرهون والعبد الجاني وقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين غاية التقدير لا التقدير أي لا تعتقدوا أن الثمن من أصل المال وإنما هو بعد الفاضل عن دينك وقضية كونها ملكه لإجباره على وضع يده عليها وإن لم تف بالدين ليوفي مائتة منه لانه خلفه مورثه ولأن الراهن يجبر على الوفاء من رهن لا بملك غيره فإن امتنع ناب عنه الحاكم وكلامهم في وارث

قبول الغريم للإيجاب (قوله ولا ينافيه) أي عدم صحة ذلك البيع (قوله اغتفار ذلك) أي البيع للغريم بلا إذن (قوله إذ لو أذن الخ) تعليل لا كثرة الاحتياط هنا ولكن أن تقول إنما فرق بينهما في هذه الصورة لأن المدرك اقتضاه بخلاف ما استشهد عليه فليتأمل اه بصري وقوله لأن المدرك أي رعاية برائة ذمة الميت (قوله كما مر) أي في شرح تعلق المرهون (قوله ولا شبهة في ماله) ينبغي أن يقال أو كانت الشبهة في ماله أخف أو مساوية لها في التركة ومال الغريم وينبغي أن ينظر أيضاً لما إذا ظهر راغب اجنبي يكون ماله أطيب من مال الوارث اه سيد عمر (قوله وقال الغريم الخ) عطف على قوله طلب الوارث الخ (قوله أجيب الوارث الخ) وفاقاً للنهاية والمغنى (قوله فإن الظاهر والأصل الخ) فإن طلب بزيادة لم يأخذها الوارث بقيمتها كما صرح به ابن المقرئ نهاية ومعنى (قوله يؤيده) أي ما اختاره الأذرعى من إجابة الغريم (قوله سقوط الدين) أي جميع الدين الزائد على التركة (قوله قد يحصل ذلك) أي النفع بظهور راغب بزيادة (قوله ونقل الزركشي الخ) أقره النهاية والمغنى عبارتهما قال الزركشي ومحل كون ذلك للوارث إذ الم يتعلق الحق بعين التركة فإن تعلق به لم يكن له ذلك فليس للوارث إمساك كل مال القراض وإلزام العامل أخذ نصيبه منه من غيره كما في الكفاية عن البحر اه قال الرشيدى قوله إذ الم يتعلق الحق الخ أي تعلق ملك بدليل المثال اه وقال ع ش قوله أخذ نصيبه منه من غيره ويوجه بأن العامل بملك حصته من المال فيصير شريكاً للوارث اه (قوله لو تعلق الدين) قضيته ومر عن النهاية والمغنى اتفاقاً أن كلام البحر فيما يتعلق بعين التركة تعلق ملك فخرج ما تعلق بها تعلق توثق وبه يندفع النظر الاتي (قوله والالورث الخ) عبارة النهاية لانه لو كان باقياً على ملك الميت لوجب أن يرثه من أسلم أو عتق من أقاربه قبل قضاء الدين اه (قوله قبل ذلك) أي القضاء (قوله تعلق الرهن) أي بالمرهون الجعلي (أو الارش) أي بالجاني (قوله وقوله تعالى الخ) رد لدليل مقابل الصحيح (قوله للبقادر) أي الانصباء من النصف والثمن و (قوله لا المقدر) وهو الارث اه كردى (قوله بعد الفاضل من ذنبك) عبارة النهاية والمغنى من بعد اعطاء وصية أو إيفاء دين أن كان اه (قوله كونها ملكه) أي كون التركة ملك الوارث (قوله ما ثبت منه) أي من الدين اه كردى عبارة ع ش أي ثبت وفاؤه بان يجب دفعه للمستحق اه (قوله فإن امتنع) أي الوارث من وضع اليد (قوله في ذلك) أي في أنه يجبر الوارث على وضع اليد وينوب الخا لم عن الممتنع قول المتن (ولا يتعلق الخ) كذا في نسخ الشارح بالواو وهو في النهاية والمغنى بالفاء عبارتهما وإذا كان الدين غير مانع للارث فلا يتعلق الخ قول المتن (فلا يتعلق بزوائد التركة) ظاهره ولو متصلة كالسمن فتقوم مهزولة ثم سميته فزاد عن قيمتها مهزولة اختصاصه بالورثة ولا ينافي هذا قوله كالكسب لانه مثال ويقو بهذا ما يأتي في قوله مر وفصل الحكم الخ لكن عبارة حج زوائد التركة المنفصلة اتنى ومفهومه أن المتصلة بتعلقها بالدين لكنه ذكر بعد ذلك في الحب إذا انعقد بعد موت المدين ما يقتضى أن الزيادة المتصلة لا تكون رهناً فتقوم التركة بالزيادة وبدونها كما سبق فليراجع فإنه مهم اه ع ش (قوله وظاهره) أي ظاهر تعبيرهم بالحادثة بعد الموت (قوله أن المراد به) أي بالموت (قوله لما مر) أي في أول الجنازة اه كردى (قوله أو كان العلوق الخ) عطف على قوله كان الموجب (قوله واقعا) راجع لكل من المعطوف والمعطوف عليه والافراد نظراً لظاهر العطف باو (قوله ويلحق بذلك) أو تابرت) خرج ما إذا مات قبل تأبيرها لكن يؤخذ من قوله الآتي لم يتعلق الغرماء بهما الخ أنها تركة إلا

عامل المساقاة ظاهر في ذلك (ولا يتعلق) الدين (بزوائد التركة) المنفصلة بالحادثة بعد الموت كذا عبروا به وظاهره أن ما حدث مع الموت تركة ويظهر أن المراد به آخر الزهوق لأن الأصل بقاء ملك الميت حتى يتحقق النافذ ولا يتحقق إلا بتمام خروج الروح ولا أثر له خوفاً البصر لما مر أنه بعد خروجه وأنه من آثار بقايا حرارتها القوية ولذا تجد المذبوح يتحرك حركة تدل على كمال كسبه والفتاح بان كان المورث الأجرة كالصنعة من عبادة التركة فلا يكون السلوق بالخل سناً أو مهجة بركة استبداداً به سابقاً له ولو كان

طول السنبلة منه ذراع فطالت بعد الموت ذراعا آخر فهذا الذراع للوارث لانه زيادة متميزة فكانت كالمفصلة وأما الحب المنعقد بعد ذلك لياؤ حكمه ويدل على أن تلك الزيادة المتميزة في الطول لها اعتبار قول المتولي وغيره في أصول نحو البطح ان يبعث بشرط قطع فهي كاصلها للشترى أو بشرط قطع فهي للبائع وأما لو مات عن نحو نخل وقدر بطلع أو نحوه كالنور أو علق بالحل قبل الموت أو معه وجد تابرام لا فائرة والحل تركه فيتعلق به الدين بناء على الأصح أن الحل يعلم وإذا ثبت هذا في الحل ثبت في نحو الطلع المذكور بالأولى ومثله أسبال الزرع فان وقع بعد الموت فازججه الوارث أو معه أو قبله فتركة (١٨) ثم ما حكم بأنه للوارث وتعدت قسمته وبيعه لادم رؤيته فلا ينظر وضعه وحصاده وما

بتعذر فيه ذلك كالطائل من السنابل وكالثمر الذي لم يؤبر يقوم ان بعد الموت وقبله فخص الزائد للوارث وما عداه تركه هذا ما يظهر من متفرقات كلامهم ثم رايه الأذرعى قال لو مات عن زرع لم يسبيل لمل الحب تركه وللورثة الأقرب الثاني وهو موافق لقولى فازججه الوارث الخ قال لو برزت السنابل مات ثم صارت حبا فهذا موضع تأمل اه وسبب توقفه كما هو ظاهر ما أشعر به كلامه انه متوقف في السنابل نفسها هل هي تركه لوجودها قبل الموت أولا لان المقصود منها وهو الحب إنما وجد بعد الموت أما على ما قدمته ان السنبلة بعضها الذى طال بعد الموت للوارث وما قبله تركه فالحب للوارث لانه لم يبرز إلا بعد الموت ولا نظر للسنابل لان كلاما من الميت والوارث ملك بعضها فتعارضنا

أى بما ذكر من الروايات المفصلة (قوله طول السنبلة منه ذراع الخ) لا يخفى ما في هذا التمثيل (قوله فهذا الذراع للوارث) وفاقا للنهاية (قوله بعد ذلك) أى الموت (قوله لها اعتبار جلته) خبر ان (قوله قول المتولى الخ) فاعل يدل لكن في دلالة تأمل (قوله ان يبعث الخ) و(قوله فهي) أى الأصول (قوله كاصلها) أى كمروق الأصول إذا حصل المراد به هنا العرق مفرد مضاف فيهم ولذا انث ضميره في قوله الاقرب فى للبائع (قوله ولو مات الخ) كذا في النسخ عطف على قوله مالومات عن زرع الخ ويناقض مفاد هذا العطف من إلحاق قوله الآتى فالثمره والحل تركه الخ ولعل أصله وأمالومات الخ عطف على وأمال الحب الخ وسقطت الألف من القلم (قوله أو علق الخ) عطف على مات عن نحو نخل (قوله وجد تابرام لا) كان الأولى تقديمه على قوله أو علق الخ (قوله فالثمره الخ) لكن ينبغي ان يقابل نموها للوارث اخذها في مسألة الزرع قال سم على منهج ولو بذرارضا ومات والبذر مستتر بالارض لم يبرز منه شيء ثم ثبت وبرز بعد الموت قال مر يكون جميع ما برز بنياه للوارث لان التركة هي البذر وهو باستتاره في الارض كالتلف وما برز منه ليس عينه بل غيره لكنه متولد ونأش منه كما قاله وأظن أن ذلك بحث منه لا نقل فيه فليتأمل وليراجع انتهى أى فانه قد يقال ان البذر حال استتاره كالحل وهو للوارث مطلقا ع ش وقوله للوارث مطلقا صوابه كما يقتضيه سياقه تركه مطلقا (قوله فيتعلق به) أى بكل من الثمرة والحل (قوله وإذا ثبت هذا) أى السكون تركه ومتعلقا للدين (قوله بالأولى) أى لظهور نحو الطلع المذكور دون الحل (قوله ومثله) أى مثل الحل المار (قوله أسبال الزرع) بكسر الهمزة وفي القاموس أسبال الزرع خرجت سبولته اه (قوله ثم ما حكم الخ) أى من الحل والحب (قوله وكالثمر) يعنى الحادث قبل الموت أو معه ثم زاد نموه بعده كما مر عن ع ش وإلا فالثمر الحادث بعده كله للوارث (قوله يقوم ان) أى السنان والثمر (قوله الأقرب الثاني) أقره النهاية أيضا وقال ع ش أى في اخذ الوارث السنابل وما زاد على ما كان موجودا من الساق وقت الموت اه (قال) أى الأذرعى وكذا ضمير توقفه وضمير كلامه انه الخ (قوله للوارث) خبر بعضها والجملة خبر ان (قوله وما قبله تركه) عطف على قوله بعضها الخ (قوله فالحب للوارث) وفاقا للنهاية (قوله وهو إنما برز) أى الحب (قوله أولى منه) أى بان يكون مرهونا (قوله من نخيل الخ) متعلق بحدث (قوله هنا) أى في الرهن الشرعى و(قوله ثم) أى فى الرهن الجملى (قوله من نحو سعة الخ) بيان لما حدث (قوله غير مرهون) خبر ما حدث الخ (قوله اعتيد الخ) أى سواء اعتيد الخ (قوله قطع ذلك) أى ما حدث الخ ونحو سعة الخ (قياس ما هنا الخ) أى المذكور بقوله سابقاى والموت هنا كالعقد (قوله ان الذى عليه الخ) مفعول ينافى وفاعله قياس الخ ويجوز العكس (قوله ثم) أى الرهن الجملى (قوله ان المقارن الخ) خبر ان الذى الخ (قوله بما ذكر) أى من نحو السعة الخ (قوله أيضا) أى كالحادث بعد العقد (قوله وقد ذكرتم الخ) الو او حالية (قوله هنا الخ) أى فى الرهن الشرعى (قوله أنه) أى نظيره وهو المقارن للموت والحادث معه (قوله ليس ذلك) أى ما جرى عليه الجمع (قوله أها ما زاد بالتأخير بعد الموت) (قوله يبعث بشرط قطع) ظاهره وان لم يروا فيه نظر

وتساقطا وحيث يتعين أن المدار على البروز كإف الطلع وهو إنما برز بعد الموت فليفرزه الوارث فتأمل ذلك الخ كانه مهم ثم رأت ما يؤيد ما ذكرته بل يصرح به وهو قولهم ما قارن عقد الرهن من نحو طلع وحل مرهون بناء على الأصح أن الحل يعلم والطلع أولى منه لظهوره وقولهم ما حدث بعد عقد الرهن من نخيل مرهونة أى والموت هنا كالعقد ثم من نحو سعة ووعا طلع وليف وأصول سعة وأولاد ثبتت من عروق النخلة بجنبها غير مرهون اعتيد قطع ذلك كل سنة أم لا وقول ابن الرفعة في ورق يترك الى أن يسقط وفي جريد أغصان غير مقصودة أنها مرهونة مردودة فان قلت ينافى قياس ما هنا على الرهن الجملى أن الذى عليه جمع متقدمون ثم أن المقارن للعقد ما ذكر غير مرهون أيضا وقد ذكرتم هنا أنه مرهون قلت ليس ذلك متفقا عليه فقد قال المتولى ثم نظير ما قلناه هنا أنها مرهونة وبسلام

أن المعتمد الأول يفرق بما أشرت إليه آنفاً أن الأصل بقاء ملك الميث فاستصحبناه على ما وجد قبل تمام خروجه والأصل هنا بقاء ملك الراهن من غير تعلق به حتى يتحقق وجود العقد الموجب لتعلق الحق به ولا يتحقق ذلك إلا فيما وجد بعد العقد لا معه وذكرنا ثم إن الحمل إذا كان غير مرهون لم تضع أمه قبل الوضع بغير رضا الراهن لتعذر توزيع الثمن وتباع نخلة (١١٩) مرهونة حدث طلعا بعد الرهن دخل طلعا

الخ) بيان للنظير والضمير (أنها) السعف ووعاء طلع وليف الخ المقارنة للعقد والحادثة معه (قوله) ان المعتمد الخ) وفاقا للنهاية والغنى والاسنى (قوله الاول) اى ان المقارن للعقد غير مرهون (قوله انفا) اى فى شرح ولا يتعلق بزوائد التركة (قوله والاصل هنا الخ) اى فى الرهن الجعلى قضية ضمنية انه عطف على قوله الاصل بقاء الخ فهو من جملة ما اشار اليه انفا وليس كذلك فكلن الاولى ان يقول بفرق بان الاصل ثم كما اشرت اليه انفا بقاء ملك الخ (قوله الانفا وجد بعد الخ) الانسب الابد تمام العقد لا معه (قوله وذكروا الخ) ابتداء كلام انما ذكره لتأييد بعض ما ذكره كما صرح به اه كرى ويظهر انه عطف على قوله الاذرى قال الخ اى ثم رايت ذكروا الخ (قوله اذا كان غير مرهون) كان حدث بعد العقد (قوله وتباع الخ) كقوله وفيما اذا اراد الخ عطف على قوله ان الحمل الخ (قوله دخل طلعا فى البيع) اى بيع النخلة المطلق بان لم يؤر طلعا و(قوله ام لا) اى بان يؤر طلعا (قوله اراد بيع ما حدث طلعا) اى وحده بدون طلعا (قوله وان صح بيعها) اى مع طلعا (قوله كما تقرر) اى بقوله دخل طلعا فى البيع ام لا (قوله انتهى) اى ما ذكره ثم (قوله بعض ما ذكرته الخ) يعنى قوله ثم ما حكم بانه للوارث الخ اه كرى (قوله وفى زيادة المبيع) خبر مقدم لقوله تفصيل الخ (قوله ومنه) اى من التفصيل (قوله بعد عقد الشراء الخ) اى والموت هنا كالعقد ثم (قوله حيثئذ) اى حين اذ تحقق وجود العقد وكان الاوضح بعده (قوله والنابت الخ) كقوله الاثى والبيض كالحمل عطف على قوله وطلع وثمره الخ (قوله من اصول الخ) متعلق بالنابت (قوله مالا يدخل الخ) اى ما لا يؤخذ دفعة واحدة (قوله فى البيع) اى بيع الارض المطلق (قوله والبيض كالحمل) اى ففيه التفصيل السابق (قوله ما ذكرته هنا) يعنى قوله ويلحق بذلك الى قوله هذا ما يظهر الخ (قوله فانه الخ) اى كلامهم الذى استنبطت الخ ويحتمل ان مرجع الضمير قوله ما ذكرته هنا (قوله فرع) الى قوله وباتى فى النهاية

(قوله هلغة) إلى المتن في المغنى إلا أنه عبر بالفلس بدل المدين الآتي وكذا في النهاية الإقوله والفلس الخ
(قوله الاتي) إشارة إلى المعطرات الآتية وفي اعتبار اللغة لذلك فظروا ضح إلا أن براد أن ذلك بما صدقته
لغة أه سم ولعل لذلك النظر عدل النهاية والمغنى إلى ما مر عنهما (قوله التي هي أحسن الاء وال) أي بالنسبة
لذاتهما فإن النحاس بالنسبة للذهب والفضة خسيس وباعتبار عدم الرغبة فيها للعاملة والادخار أه ع ش
(قوله وقسمه) أي ثمن ماله (قوله أي الآن) والقرينة عليه بقية الحديث وهي ثم يبعثه إلى الجن وقال له لعل
الله يجبرك ويؤدى دينك فلم يزل باليمن حتى توفي النبي صلى الله عليه وسلم أه ع ش (قوله أردن) عبارة النهاية
والمغنى ولديون في كلامه مثال إذ الدين الواحد إذ أزد على المال كاف وكذا لفظ الغراء أه قول المتن
(ديون) أي ولو كانت منافع أه سم على منهج عن مر وصورة ذلك أن يلزم ذمته حل جماعة إلى مكة مثلاً
أه ع ش (قوله لازمة) إلى قوله ويؤخذ في النهاية والمغنى الإقوله وبهذه إلى المتن وقوله بدين الله إلى بدين غير
لازم (قوله أن كان فورياً) أطلق الاستوى أنه لا حرج بدين الله واعتمده صاحب الروض نعم لو لم ت الزكاة

(قوله الثاني) اشارة إلى المعطيات الاتية وفي اعتبار اللغة لذلك نظروا وضح إلا انه يريد ان ذلك مما صدقته لغة (قوله المعسر) قد اعتبر ما اقتضاه تفسير التفليس (قوله إن كان فوربا) اطلق الاسنوى انه لا حجر بدين

بهذا فراجعوه (كتاب التفليس) هو لغة النداء على المدين الآتي وشهره بصفة الافلاس المأخوذ من الفلوس التي هي أصغر الاموال
حجر الحاكم على المدين بشرطه الاتية وصح انه صلى الله عليه وسلم سجد على معاذ في ماله وباعه في دينه وقسمه بين غرمائه فاصابهم
خمس اسباع حقوهم فقال لهم صلى الله عليه وسلم ليس لكم اي الان الا ذلك والمفلس لغة المستر وشرا من لا يني ماله يدينه كما قال ذا كرا
حكاه (من عليه) دين او (ديون) لله تعالى ان كان نوريا او ادمي (حالة) لادسة (وامم على سانه) الذي يتيسر^{١١} ولا يورثنا حاله الا

وانحصر مستحقها فلا يبعد الحجر حيث ندم على حج ولعل مراده بالانحصار كونهم ثلاثة فاقبل على ما يأتي للشارح
 م في اواخر قسم الصدقات ويؤخذ من كلام سم المذكور انه لو كان المنذور له معيناً حجر له ايضاً اه ع
 عبارة النهاية والمغني فلا حجر بدين الله تعالى ولو فورياً كما قاله الاسنوي خلافاً لبعض المتأخرين اه قول
 المتن (زائدة) اي وان قلت الزيادة اه ع (قوله على ملى مقر) لا بد من تقييده بكونه حاضراً كما قاله م
 اه سم قال ع وش وينبغي ان مثل حضوره ما لو امكن الرفع للقاضي واستيفاء الدين من ماله الحاضر في غيبته
 اه (قوله بخلاف نحو منفعة) وان كان متمكناً من تحصيل أجرته اعتبر كما قاله بعض المتأخرين نهاية ومغني
 قال ع وش قوله من تحصيل أجرته اي حالاً بان تمكن اجارتهام مدة طويلة لا يظهر نقص بسبب تعجيل الاجرة الى
 حد لا يتغابن به الناس ولا فرق في المنافع بين المملوكة والموقوفة وينبغي ان مثل المنافع التي يتيسر تحصيل
 أجرتهام لا الوظائف والجامكية التي اعتيد النزول عنها بعوض فيعتبر العوض الذي يرغب بمثله فيها عادة
 ويضم لماله الموجود فان زاد دينه على مجموع ذلك حجر عليه والا فلا اه ع (قوله ومغصوب) الا اذا
 اقتدر على انتزاعه م اه سم (قوله وغائب) أطلقوه (قوله ودين) دخل فيه المؤجل اه سم وفي البجيرمي
 ويظهر انه اي الغائب ما لا يتيسر الاداء منه في الحال وهو ان يكون في مسافة القصر اه (قوله عليها) اي المنفعة
 وما عطف عليه كودي (قوله فيما عساه يحدث) اي بنحو اتهاب واصطياد (قوله تبعاً) اي للوجود اه نهاية
 (قوله لا استقلالاً) عبارة النهاية والمغني وما جاز تبعاً لا يجوز قصداً اه (قوله على ماله الخ) عبارة النهاية والمغني
 على من ماله مرهون اه (قوله باذن المرتين) او فكة الرهن اه نهاية (قوله وبهذه الخ) اي بالفائدة الثانية
 دون الاولى لا امتناع تصرفه فيها باذن الدائن بدون هذا الحجر احتياطاً للبيت لا احتمال دين كما علم ما تقدم في
 الفصل السابق في شرح قوله تعلقه بالمرهون اه سم (قوله ما مرفى التركة الخ) اي من عدم تعلق الدين بها
 (قوله من الحاكم) اي دون غيره نهاية ومغني قال ع وش قوله غيره اي كالحكم والمصلح وسيد العبد
 المأذون كما يأتي لكن نقل سم على حج عن شرح العباب ان مثل الحاكم المحكم واطلاق الشارح م يخالفه
 اه (قوله او ولي المحجور الخ) الاولى الواو عبارة النهاية والمغني ولو بنواهم كاوليائهم اه (قوله للخبر
 المذكور) فيه انه ليس في الخبر المذكور اشتراط السؤال عبارة النهاية والمغني لان الحجر لحقهم وفي النهاية
 ان الحجر كان على معاذ بسؤال الغرماء اه (قوله ولتلايخص الخ) ولتلا يتصرف فيه فيضيع حق
 الجميع نهاية ومغني (قوله غير فوري) وكذا فوري اذ لا مطابقة به من معين سم ونهاية ومغني (قوله

الله واعتد صاحب الروض نعم لولم ت الزكاة الذمة وانحصر مستحقها فلا يبعد الحجر حيث ندم (قوله على ملى
 مقر الخ) اي كما قاله الاسنوي ولا بد من تقييد ذلك بما اذا كان المديون حاضراً كما قاله ايضاً م (قوله بخلاف
 نحو منفعة) ينبغي اعتبار الزيادة على المنفعة اذا تيسر التحصيل منها بالاجارة كما قاله بعض المتأخرين وعلى
 المغصوب اذا قدر على انتزاعه م نعم قد يخالف الاول ما سياتي انه يؤجر ام ولده والارض الموقوفة عليه
 مرة بعد اخرى الى البراءة فان الاسنوي نبه على انه صريح في ان ملك المنفعة لا يمنع الحجر وان كان مامعزاً اندا
 على الدين الا ان يخص هذا البحث بما اذا تيسر التحصيل في الحال فليتأمل (قوله وغائب) أطلقوه وقوله او
 دين دخل فيه المؤجل (قوله مردود بان الاصح الخ) وجهه مرفى بما لا اول فبرد عليه ان الحجر المنع فان
 اريد منع الماء فهو غير معقول او منع المدين من التصرف في المال فالرافعي لم يخالف في ذلك واما الثاني فهو اول
 المسئلة فلا يصح الرد به فليتأمل (قوله لا استقلالاً) فيه ان هذا اول المسئلة (قوله وبهذه) اي وبهذه الفائدة
 دون الاولى لا امتناع تصرفه فيها باذن الدائن بدون هذا الحجر احتياطاً للبيت لا احتمال دين اخر كما علم ما تقدم
 في الفصل السابق في شرح قوله تعلقه بالمرهون (قوله من الحاكم) وكذا من الحكم كما بينه في شرح العباب
 (قوله او ولي المحجور) فان لم يطلب الولي الحجر جاز للحاكم الحجر ولم يجب كذا في شرح الارشاد للشارح وسياتي
 هنا التصريح بوجوبه وهذا وجهه قضيته انه لا اثر للولي لوجوب الحجر طلباً ولم يطلب وهذا قضية قول
 الروض ان التمس الغرماء او كان لغير رشيد قال في شرحه وكذا المسجد اوجه عامة كالفقراء (قوله غير فوري)

على ملى مقر او عليه به
 بينة بخلاف نحو منفعة
 ومغصوب وغائب ودين
 ليس كذلك فلا تعتبر زيادة
 الدين عليها لانها بمنزلة العدم
 وافهم قوله على ماله انه اذا
 لم يكن له مال لا حجر عليه
 ويبحث الرافعي الحجر عليه
 منعاً له من التصرف فيما
 عساه يحدث مردود بان
 الاصح ان الحجر انما هو على
 ماله دون نفسه وما يحدث
 انما يدخل تبعاً لا استقلالاً
 ويبحث ابن الرفعة انه لا حجر
 على ماله المرهون لانه لا فائدة
 له وردوه بان له فوائد كنع
 تصرفه فيه بان المرتين
 وفيما عساه يحدث بنحو
 اصطياد وبهذه فارق ما مر
 في التركة المروثة في الحياة
 لان ما يحدث منها ملك الورثة
 فلا فائدة للحجر فيها مادام
 الرهن متعلقاً بها (يحجر
 عليه) من الحاكم بالفظ
 حجرت وكذا امتعت من
 التصرف على الوجه وجوباً
 في ماله ان استقل والا فلي
 وليه في مال المولى (بسؤال
 الغرماء) او ولي للمحجور
 منهم للخبر المذكور ولتلا
 يخص بعضهم بالوفاء فيتنصر
 الباقون (ولا حجر) بدين الله
 تعالى غير فوري كذا
 مطلق وكفارة لم يعص
 بسببها ولا بدين غير لازم

كالم كتابه ولا (بالمؤجل) اذلا مطالبة بذلك مطلقا او حالا (واذا حجر) عليه (بحال لم يحل المؤجل في الاظهر) ابقاء الذمة بحالها وبفارق الموت ومثله الاسترقاق لا الجنون على الاصح من تناقض للمصنف فيه ولا الردة الا ان اتصلت بالموت ويؤخذ بما تقر في الحلول به ان من استاجر محلا باجرة مؤجلة ومات قبل حلولها وقبل استيفاء المنفعة حلت بالموت كما افق به شيخ (١٢١) الاسلام الشرف المناوى واما التام

الشارح بعدم حلولها نظرا الى انه هنالم يستوف المقابل بخلاف بقية صور الحلول بالموت فردود بما تقر ان سبب الحلول بالموت خراب الذمة وهو موجود هنا ويقول البلقيني تحل الديون المؤجلة بموت المدين الا في صورة على مرجوح ويقول الزركشى الا في ثلاث صور مسلم تحمل عنه بيت المال فأت لا يحل على بيت المال ونلتين على مرجوح والاستثناء معيار العموم وفي فتاوى البلقيني ما يصرح بذلك وساذكره آخر الاجارة وبانه قد يحل والاستيفاء للمقابل في مسائل كثيرة كحلول دين الضامن بموته ودين الصداق بموت الزوج قبل وطئه (ولو كانت الديون بقدر المال فان كان كسوبا بنفق من كسبه فلا حجر) لعدم الحاجة اليه بل يلزمه الحاكم بقضاء الدين فان امتنع تولى بيع ماله او اكرهه بالضرب والحبس الى ان يبيعه ويكرر ضربه لكن يمهل في كل مرة حتى يبرأ من الم الاولي لئلا يؤدي الى قتله خلافا لما اطلال به السبكي ومن تبعه (ولم لم

كالم كتابه) وما الحق به من ديون المعاملة التي على المكاتب لسيدته نهاية ومعنى وكالتمن في مدة خيار المشتري فلا حجر به لا تنفاه الزوم وان تعدى الحجر اليه لو حجر بغيره وكشطره للمشتري شرطه للبائع او لم فلا حجر به لا تنفاه الدين ع ش (قوله مطلقا) راجع لما في الشرح و (قوله او حالا) راجع لما في المتن قول المتن (لم يحل المؤجل الخ) واذا بيعت اموال المفلس لم يدخر منها شيئا للمؤجل فان حل قبل القسمة التحق بالحال اه نهاية (قوله وبه) اي ببقاء الذمة (فارق الموت) فان المؤجل يحل به (قوله ومثله) اي الموت كرى (قوله الاسترقاق) اي للعربي اه نهاية (قوله الا ان اتصلت الخ) قضيته ان الحلول حينئذ بالردة سم حج اقول وهو كذلك وتظهر فائدته فيما لو تصرف الحاكم بعد الردة باداء ماله لبعض الغرماء فاذا مات تبين بطلان تصرفه لتبين حلول لدين بنفس الردة فلا تصح قسمة امواله على غير ارباب الديون المؤجلة لتبين انها صارت حالة فيقسم المال بينه وبين غيره اه ع ش (قوله في الحلول به) اي في سبب الحلول بالموت على حذف المضاف (قوله حلت بالموت كما افق به الخ) اقره ع ش و سلطان (قوله ويقول البلقيني الخ) و (قوله ويقول الزركشى الخ) و (قوله وبانه قد يحل الخ) عطف على قوله بما تقر (قوله وفي فتاوى البلقيني) خبر مقدم لقوله ما يصرح الخ (قوله بذلك) اي بحلول الاجرة بالموت اه كرى (قوله قد يحل) اي الدين بالموت و (قوله في مسائل الخ) متعلق بيجل اه كرى (قوله لعدم الحاجة) اي قوله السابق في النهاية والمعنى الا قوله ويكرر الى المتن (قوله بالضرب) قال في شرح الروض وإن زاد مجموعه على الحدو حاصل ما في شرح الروض تعيين تقديم الحبس اذا طلبه الغريم ولا عبارة فان لم ينزجر بالحبس اي الذي طلبه الغريم وراى الحاكم ضربه او غيره فعل ذلك وان زاد مجموعه على الحد انتهى اه سم على حج اقول ولا تمايزات الزيادة على الحد هنا لانه بامتناعه بعد صائلا ودفع الصائل لا يتقيد بعدداه ع ش (قوله ويكرر ضربه) اي ولا ضمان عليه اذ مات بسبب ذلك كما يؤخذ من اطلاقه اه ع ش (قوله لما اطلال به السبكي الخ) اي بما حاصله انه يعاقب حتى يؤدي او يموت اه سم (قوله لو طلبه الغرماء) اي طلبوا الحجر في الدين المساوى الخ اه كرى (قوله فان التمس الخ) اي عند الامتناع من البيع اه ع ش (قوله انتهى) اي قول الاسنوى وكذا ضمير اعترضه و (قوله ثم) اي في الكلام على

وكذا فوري اذلا مطالبة به من معين (قوله كالم كتابه) انظر دين المعاملة للسيد على المكاتب (قول المصنف لم يحل المؤجل) في الروض وبيع مال المفلس ولو ما اشتراه بمؤجل ويقسم اي ثمنه على اصحاب الحال ولا يدخر شيئا للمؤجل ولا يستدام له الحجر فلو لم يقسم حتى حل التحق بالحال ورجع بالعين (قوله وبه فارق الموت) فان المؤجل يحل به (قوله الا ان اتصلت) قضيته ان الحلول حينئذ بالردة (قوله كحلول دين الضامن) قد يفرق بان لزوم الدين للضامن لم يجعل في مقابلة شيء على المضمون عنه ولا لزوم مثله للمضمون عنه حكم ترتب على الضمان وبان الشرع جعل موت الزوج بمنزله وطئه ولا كذلك الاجرة (قوله بالضرب) قال في شرح الروض وإن زاد مجموعه على الحدو حاصل ما في شرح الروض تعيين تقديم الحبس اذا طلبه الغريم ولا وعبارة فان لم ينزجر بالحبس اي الذي طلبه الغريم وراى الحاكم ضربه او غيره فعل ذلك وان زاد مجموعه على الحدو لا يعززه ثانيا حتى يبرأ من الاول اه (قوله من الم الاولي) سياق في شرح قول المصنف ولو عذرولى ووال الخ قول الشارح مانصه اما معاندا بان توجه عليه حق وامتنع من اذاته مع القدرة عليه ولا طريق للتوصل لاله الاعقابه فيعاقب حتى يؤدي او يموت عل ما قاله السبكي واطال فيه اه فكانه اشار بقوله هنا خلافا لما

(١٦ - شراوانى وابن قاسم - خامس) يكن كسوبا وكانت نفقته من ماله فكذا) لا حجر (في الاصح) لتكتمهم من مطالبته

حالا نعم لو طلبه الغرماء في المساوى والناقص بعد امتناعه اجبوا السكنه ليس حجر فليس بل من الحجر الغريب السابق قبيل التولية كذا وقع في شرح المنهج لشيخنا وكانه اخذه من قول الاسنوى فان التمس الغرماء الحجر عليه حجر في اظهر الوجوه وإن زاد ماله على دينه كذا ذكره الرافعى في الكلام على الحبس وعاله بخوف لا فله ماله اه لكن اعترضه المنسكت بان الذي قاله ثم اطلاق لاغ قال

الحبس اه كرى (قوله ثم قال) اى المنكث (فليحمل) اى اطلاقهما وينافى ذلك الحل قوله وإن زاد ماله الخ إلا ان يكون هذا من تصرف الاسنوى لا من كلامهما اه سم (قوله انتهى) اى كلام المنكث (قوله بحمل الاول) اى جواز الحجر ع ش واقرا الآية والمغنى ما مر عن الاسنوى وقال ع ش ظاهره ر اى ما مر عن الاسنوى انه لا فرق في ذلك اى جواز الحجر بين دين المعاملة والاتلاف اه (قوله والثاني) اى قول المنكث بعدم الجواز ع ش (قوله نحو اتلاف) اى دينه على حذف المضاف (قوله من الغرماء) اى قوله ويؤخذ في النهاية وكذا في المغنى لا قوله ان كان امينا الخ (قوله من الغرماء) اى ولو بنوا بهم مغنى ونهاية (قوله اصحاب نظر) اى رشد كرى (قوله رلى محجور) ينبغى اولى يمكن له ولي اه سم (قوله نعم الخ) عبارة النهاية فان كان الدين لمحجور عليه ولم يسأل وليه وجب على الحاكم الحجر من غير سؤال لانه ناظر لمصلحته ومثله ما لو كان لمسجد او لجهة عامة كالفقراء وكالمسلمين فيمن مات ورثوه وله مال على مفلس والدين بما يحجر به كما مر اه وقوله م ر ومثله الخ في سم مثله قال ع ش قوله لم ر ولم يسأل وليه الخ اى وظهر منه تقصير في عدم الطلب والاجاز كذا نقله سم على منهج عن الشارح م ر وقوله ومثله ما لو كان اى الدين لمسجد كان ملك المسجد مكانا واستولى عليه المفلس فتجمدت عليه اجرة ونحوها اه (قوله لدين غائب) بالاضافة (قوله ان كان) اى المدين اه سم (قوله ملى) نعم لثقة (قوله وعرضه على الحاكم) قضيته انه ليس له البحث عن ديون الغائبين ليستوفى بها وقضية التعليل بخوف الضياع خلافا فيبحث عنه ويقبضه اه ع ش (قوله لومه) اطال الشارح في باب القضاء على الغائب الكلام في قبض دين الغائب بغير عرض المدين ونقل فيه تناقضا في كلام الشيخين ثم قال والذي يتجه ان ما غلب على الظن فواته على مالكة لفلس او فسق يجب اخذه عينا كان او ديننا وكذا لو طلب من العين عنده قبضها بالسفر او نحوه وما لا يجوز في العين لا الدين والكلام في قاض امين قال الزركشى وقد اطلق الاصحاب انه يلزم الحاكم قبض دين حاضر ممتنع من قبوله بلا عذر وقياسه في الغائب مثله ولو مات الغائب وورثه محجور وليه القاضى لومه قبض وطلب جميع ماله من عين ودين انتهى اه سم (قوله ان كان امينا) قال في شرح الروض اى والنهاية والمغنى قال اى في المهمات وكلام الشافعى في الام يدل على ان الدين اذا كان به رهن يقبضه الحاكم اى بالقييد المذكور بان يكون امينا اه سم (قوله انه يحجر عليه) هل هو على اطلاقه او بفرض زيادة الدين على المال اه سيد عمر اقول قضية السياق والتعليل انه على اطلاقه اى فيكون من الحجر الغريب والله اعلم (قوله على غريم مفلس) بالاضافة سم اى مدينه كرى (قوله محجور عليه ميت) كل منهما نعت لمفلس (قوله من غير الناس) اى من غرمائه اه كرى اى او ورثته (قوله اوحى الخ) عطف على ميت (قوله التمس غرماءه) اى الحى مع انهم ليسوا غرماء المدين الذي يراد الحجر عليه اه سم (قوله وعليه)

اطال به السبكي الخ الى مخالفة هذا المذكور هنا عن السبكي (قوله فليحمل) هذا الحل ينال به قوله وإن زاد ماله الخ إلا ان يكون هذا من تصرف الاسنوى لا من كلامهما (قوله رلى المحجور) ينبغى اولى يمكن له ولي (قوله فعلة الحاكم وجوبا) ومثله ما لو كان لمسجد او لجهة عامة كالفقراء وكالمسلمين فيمن مات ورثوه وله مال على مفلس والدين بما يحجر به كما مر وقد احتراز عنه بقوله بسؤال الغرماء (قوله نعم ان كان) اى المدين غير ثقة وملى عرض على الحاكم الخ اطال الشارح في باب القضاء على الغائب للكلام في قبض دين الغائب بغير عرض المدين ونقل فيه تناقضا في كلام الشيخين ثم قال والذي يتجه ان ما غلب على الظن فواته على مالكة لفلس او حجر او فسق يجب اخذه عينا كان او ديننا وكذا لو طلب من العين عنده قبضها بالسفر او نحوه وما لا يجوز في العين لا الدين والكلام في قاض امين كما علم ممارف في الوديعة قال الزركشى وقد اطلق الاصحاب انه يلزم الحاكم قبض دين حاضر ممتنع من قبوله بلا عذر وقياسه في الغائب مثله ولو مات الغائب وورثه محجور وليه القاضى لومه قبض وطلب جميع ماله من عين ودين اه (قوله ان كان امينا) قال في شرح الروض قال اى في المهمات وكلام الشافعى في الام يدل على ان الدين اذا كان به رهن يقبضه الحاكم اى بالقييد المذكور

فليحمل على ما اذا زاد الدين اه وأقول يجمع بحمل الاول على ما اذا كان الدين نحو نمن إذ قضية كلامهم في مبحث الحجر الغريب اختصاصه بذلك صونا للمعاملات عن ان تكون سببا لضياع الاموال والثاني على ما اذا كان نحو اتلاف إذ قضية كلامهم هنا أنه لا حجر في الناقص والمساوى غريبا ولا غيره (ولا يحجر) عليه (بغير طلب) من الغرماء لانه لمصلحةهم وهم اصحاب نظر نعم لو ترك ولي المحجور السؤال فعلة الحاكم وجوبا فانظر المصلحة المحجور ولا يحجر لدين غائب وشيد بالطلب كما لا يستوفى دينه نعم إن كان غير ثقة وملى وعرضه على الحاكم لومه قبضه ان كان امينا والاحرم كما هو ظاهر ويؤخذ من لزوم قبضه لانه يحجر عليه حتى يقبض منه لثلا بضيعة قبل تيسر القبض منه ويحتمل خلافا ومبحث شارح جواز الحجر على غريم مفلس محجور عليه ميت من غير الناس نظر المصلحة اوحى التمس غرماءه وان لم يلمس هو وعليه مع ما فيه لا ينال به قولهم لا يحلف

غريم مفلس نكل وميت نكل وارثه ولا يدعى ابتداء لان ما نحن فيه امر تابع وهو ينتظر فيه ما لا ينتظر في المقصود من الحلف وابتداء الدعوى (فلو طلب بعضهم الحجر ودينه قدر بحجر به) بان زاد على ماله (حجر) عليه لوجود شرطه ثم لا يختص اثره بالطالب (والا) بحجر به (فلا) يحجب لان دينه يمكن وفاؤه بكاله فلا ضرورة به الى طلب الحجر (وبحجر) رجوبا على ما وقع (١٢٣) لشيخنا في شرح المنهج والذي صرح به

الاذعى وغيره الجواز (بطلب المفلس) او وكله بعد ثبوت الدين عليه ولو يعلم القاضى وقضية ذلك توقف ثبوته على دعوى الغريم وهو محتمل ثم رايت السبكي قال صورة المسئلة أن يثبت الدين بدعوى الغرماء وإقامة البينة مثلا ولم يطلبوا الحجر ويطلبه هو اما بدون ذلك فلا يكفي طلب المفلس اه وهو صريح فيما ذكرته (في الاصح) لظهور غرضه فيه من وفاء دينه بصرف ماله فيها (فاذا حجر) عليه بطلب او دونه (تعلق حق الغرماء بماله) عينا ودينا ولو مؤجلا على الاوجه فلا يصح ابراءه منه ومنفعة ليحصل الغرض المقصود من الحجر فلا ينفذ تصرفه فيه بما يضرهم ولا يراحمهم فيه دين حادث نعم يقدم عليهم مستاجر بمنفعة ما تسلبه قبل الفس ولعاقد حجر عليه من الخيار فسخ واجازة على خلاف المصلحة لعدم اوضف تعلق حقهم المعقود عليه حيثئذ ويؤخذ منه انه لا يشترط التسلم قبل الفس في مسئلة الاجارة بل يكفي سبق عقد ما عليه وخرج بحق الغرماء حق الله

أى على ما بحثه من جواز الحجر بالناس غرماء الحى وان لم يلتمس هو (قوله غريم مفلس) أى دائنه كرى (قوله نكل) نعم لمفلس (قوله وميت) عطف على مفلس (قوله ولا يدعى ابتداء) عطف على قوله لا يحلف (قوله لان ما نحن فيه) أى من الحجر على غريم المفلس المحجور عليه الحى بالناس غرمائه (قوله امر تابع) أى الحجر المفلس (قوله من الحلف الخ) بيان للمقصود كرى (قوله الحجر) الى قول المتن فاذا حجر في النهاية والمغنى الا قوله على ما وقع الى المتن (قوله لوجود شرطه) أى الحجر قول المصنف (والا فلا) هذا هو المعتمد نهاية وسم (قوله والا يحجر به) أى بان لم يزد دين على ماله نهاية ومعنى (قوله وجوبا) اعتمد النهاية والمغنى (قوله وقضية ذلك) أى قوله ولو يعلم القاضى (قوله توقف ثبوته) أى الدين ولعل الاولى توقف الحجر على ثبوته الخ (قوله قال صورة المسئلة) أى مسئلة الحجر بسؤاله اعرش (قوله مثلا) أى او الاقرار او علم القاضى نهاية ومعنى (قوله بدون ذلك) أى ثبوت الدين؛ اذ كر (قوله فلا يكفي) أى في جواز الحجر (قوله وهو) أى ما قاله السبكي (قوله فيما ذكرته) أى في توقف ثبوت الدين على دعوى الغريم الخ (قوله بطلب) الى قوله نعم في النهاية والمغنى (قوله او دونه) كأن كان المال المحجور عليه ولم يطلب وليه والمسجد ولم يطلب ناظره (قوله عينا) أى ولو مغبوبة اعرش (قوله ولو مؤجلا) أى او على معسر اعرش (قوله ابراءه منه) أى ابراء المفلس من الدين (قوله ومنفعة) أى وان قلت اعرش والوافيه فيما قبله بمعنى او (قوله ليحصل الخ) تعليل للدين (قوله عليهم) أى الغرماء (قوله ما تسلبه) الضمير المستتر للمستأجر والبارز لما (قوله ولعاقد) الى قوله ويؤخذ في النهاية والمغنى (قوله ولعاقد) قال البلقيني وتصح اجازته لما فعله مورثه مما يحتاج اليها بناء على انها تنفيذ وهو الاصح نهاية ومعنى واسنى (قوله ولعاقد) يشمل البائع والمشتري (قوله زمن الخيار) يشمل خياره وحده وخيارهما فلا يرجع اه وجزم بذلك عرش وكذا الحلى عارته قوله يتعلق حق الغرماء بماله أى ما لم يكن مبيعا من الخيار له ولهما فان حق الغرماء لا يتعاق به فله الفسخ والاجازة على خلاف المصلحة اه (قوله وخرج) الى المتن الا قوله غير الفورى زاد المغنى عقبه ما نصه كما جزم به في الروضة واصلمها في الايمان ولم يقيد بفورى ولا بغيره وهو يقوى ما مر فيقدم حق الادعى اه وقوله ما مر يعنى به قوله فلا حجر بدين الله تعالى وان كان فوريا كما قاله الاسنوى اه (قوله غير الفورى) هل هذا التقييد مبنى على جواز الحجر بالفورى او على منعه ايضا اه سم اقول والظاهر بل المتعين الاول (قوله ان يامر بالنداء عليه) واجرة المتأدى من مال المفلس ان احتجج اليها وان لم يكن له شىء في بيت المال اه عرش زاد البجيرمى عن القليوبى يقدم بها على جميع الغرماء اه (قوله ان الحاكم حجر عليه) أى بان الحاكم حجر على الابن فلان (قوله في المعاملة) فى بمعنى عن (قوله وبالحجر يتمتع) دخول فى المتن عبارة النهاية والمغنى ولو تصرف فاما ليا موقوفاتى الحياة بالانشاء مستدا كان باع الخ اه قول المتن (لوبياع) أى واشترى بالعين نهاية ومعنى (قوله أى بان نفوذه) أى بان انه كان نافذا (قوله أى بان الغاؤه) أى بان انه كان لا غيا (قوله بطلانه حالا) أى حال

أى بأن يكون أمينا (قوله غريم مفلس) باضافة غريم (قوله التمس غرماءه) مع أنهم ليسوا غرماء المدين الذى اراد الحجر عليه (قول المصنف والا فلا) هذا هو المعتمد (ولعاقد) يشمل البائع والمشتري وقوله زمن الخيار يشمل خياره وخيارهما فلا يرجع (قوله واجازة) عبارة شرح مر قال البلقيني وتصح اجازته لما فعله مورثه مما يحتاج اليها بناء على انها تنفيذ وهو الاصح اه (قوله لعدم اوضف تعلق حقهم) انظره في الخيار له وحده (قوله غير الفورى) هل هذا التقييد مبنى على جواز الحجر بالفورى او على منعه ايضا (قوله

تعالى غير الفورى كركاة وكفارة ونذر فلا يتعلق بمال المفلس (وليشهد) الحاكم ندبا (على حجره) أى المفلس ويسن أن يامر بالنداء عليه بان الحاكم حجر عليه (ليحذر) فى المعاملة (و) بالحجر يتمتع عليه التصرف فى امواله ولو ما اكسبه بعد الحجر وحيثئذ (لوبياع او وهب) او ابرام من دين له ولو مؤجلا كما مر (واعتق) او وقف او اجر (ففى قول يوقف تصرفه) المذكور وان ائتم به (فان فضل ذلك من الدين) لنحو ابراءه او ارتفاع قيمة (نفذ) حاله نهى ان نفذه (الا) فيقبل (افا) ان الفلوق (والا) ظاهر (مطلقات) عالة

لتعلق حق الغرماء بما يصرفه فيه نعم يصح (١٢٤) تصرفه فيما يتقدم به عليهم كشياب بدنه وفيما يدفعه القاضى لنفقة ونفقة عونه بان

يصرفه فيها كما بحثه الا ذرى
وتدبيره ووصيته لتعلقهما
بما بعد الموت وكذا ايلاده
كأرجحه ابن الرفعة وخالفه
السبكي كايلااد الراهن
المعسر و فرق غيره بان
الراهن هو الذى حجر على
نفسه بخلاف المفلس وبان
حجر الراهن اقوى لانه يقدم
به على مؤن التجهيز بخلاف
المفلس يتقدم بها على
الغرماء ويضمن مدين مفلس
اقتضه دينه بعد الحجر وان
جهله او اذن له فيه حاكم
الا ان كان مذهبه ذلك (فلو
باع ماله) كله او بعضه
(لغرمائه بدنيهم) او بعضه
او لغريم بدنيته كما باصله
وحذفه لانه معلوم بما ذكره
بالاولى (بطل) ان لم ياذن فيه
الحاكم (فى الاصح) وان
وجدت شروط البيع
السابقة لبقاء الحجر عليه اما
باذنه فيصح جزما (فلو)
تصرف فى ذمته كان (باع)
فى ذمته غير سلم او (سلبا
او اشترى) او استاجر او
اقترض شيئا (فى الذمة
فالمصحح صحته وبثبت) المبيع
فى الاولى والبدل فيما بعدها
(فى ذمته) اذ لا ضرر على
الغرماء فيه (ويصح نكاحه)
ورجعه (وطلاقه وخلعه)
ان كان زوجا والام ينفذ من
الزوجة والاجنبى بالعين
(واقصاصه) اى طلبه
استيفاء القصاص فيجاب
اليه (واسقاطه) القصاص
ويصح ان يكون من اضافة

التصرف (قوله لتعلق حق الغرماء بما تصرف فيه) كالمزهر ونحوه ولا نه محجور عليه بحكم الحاكم فلا يصح تصرفه
على مرأته مقصودا الحجر كالمسقية نهاية ومعنى (قوله نعم) الى قوله وكذا فى النهاية وكذا فى المغنى الا قوله فيما
الى فيما (قوله بان يصرفه فيها) اشارة الى انه يمتنع عليه التصرف فيه بنحو هبة وتصدق وهو متجه وينبغي ان
يجرى هذا التقيد فى نحو ثياب بدنه ايضا اه سم عبارة ع شر قضية الاستثناء اى مادفعه الحاكم للنفقة
انه لو صرفه فى غير ذلك لم يصح وقياس ما سياتى من صحة تصرفه فى نحو ثياب بدنه صحة تصرفه فى ذلك اه عبارة
الجزيرى عن القليوبى قال الا ذرى وله التصرف فى نفقته وكسوته باى وجه كان قليوبى وفى الحلبي والحنفى
مثله اه (قوله وتدبيره الخ) عطى على قوله تصرفه (قوله وكذا ايلاده) خلافا لنهاية والمغنى عبارة سم قال
شيخنا الشباب الرملى ان المعتمد عدم نفوذ ايلاده اه قال ع ش ومع ذلك اى عدم النفوذ يحرم الوطء عليه خوفا
من الحبل المؤدى الى الهلاك وظاهر ان محلة حيث لم يخف العنت وان الولد حر نسيب اه (قوله غيره) اى
غير السبكي (قوله مدين مفلس) بالاضافة (قوله اقتضه) اى اقضى المدين المفلس (قوله مذهبه) اى الحاكم
(ذلك) اى جواز اقباض دين المفلس له (قوله كله) الى قوله وحذفه فى النهاية والمغنى قول المتن (لغرمائه) ولو
باعه لاجنبى باذن الغرماء لم يصح نهاية ومعنى قول المتن (بدنيهم او بعين) نهاية ومعنى (قوله بدنيته) اى او
بعضه (قوله بالاولى) محل تامل (قوله لبقاء الحجر عليه) عبارة النهاية والمغنى لان الحجر يثبت على العموم ومن
الجانز ان يكون له غريم اخر اه (قوله اما باذنه) الى قول المتن ولو اقر فى المغنى الا قوله ويصح ان يكون
وكذا فى النهاية الا قوله والالم ينفذ الى المتن (قوله اما باذنه الخ) محرز قوله ان لم ياذن فيه الحاكم اه ع ش
(قوله فيصح الخ) قال فى شرح العباب وقدر اى المصلحة فى ذلك كما هو ظاهر ثم نقله عن المارورى اه سم (قوله
فلو تصرف فى ذمته الخ) محرز قوله الساق فى امواله الخ قول المتن (ويصح نكاحه) اى لكان ان كان
المهر معنا فسد التسمية وجب مهر المثل اه ع ش (قوله والالم ينفذ) اى بان كان المفلس المحتل زوجة
او اجنبيا اه سم (قوله من الزوجة والاجنبى) اى المفلس اه معنى (قوله بالعين) اى بعين مال الزوجة
او الاجنبى واما فى الذمة ففيه خلاف فى السلم اه معنى (قوله اى طلبه الخ) عبارة النهاية والمغنى اى استيفائه
القصاص واذا طلبه اجيب اه وهى احسن قال ع ش قوله اى استيفائه الخ اشارة الى ان مراد المصنف
بالاقتصاص ما يشمل استيفاء نفسه من غير اذن فيه وطلب من الحاكم اه (قوله واسقاطه القصاص)
اى فهو من اضافة المصدر لفاعله اه سم اى ومفعوله محذوف (قوله من اضافة المصدر لمفعوله) اقتصر عليه
النهاية والمغنى ووجه ع ش بايهام الاضافة للفاعل اللازم لما حذف المفعول التعميم المقضى لجواز اسقاطه
الدين وهو فاسد اه (قوله ولو بجنا) وانما لم يمتنع العفو بجنا لعدم التفويت على الغرماء اذ لم يجب لهم شيء
وقياس ما يأتى من وجوب الكسب على من عصى بالدين انه اذا عفا هنا عن القصاص وجب ان يكون على مال
لانه كالكسب الواجب عليه لكن لو عفا بجنا احتمل الصحة مع الاثم كاقضاه اطلاقهم اه ع ش (قوله عينا)
اى اصله او اما الدية فبدل منه (قوله واستلحاقه الخ) وينفق على من استلحقه كاسياني اه سم (قوله ونفيه
ولعانه) عبارة النهاية والمغنى ونفيه باللعان اه (قوله واجازة وصية) اى لمورثه اى لانها تنفيذ على الاصح كما

بان يصرفه فيها) اشارة الى انه يمتنع عليه التصرف فيه بنحو هبة وتصدق وهو متجه وينبغي ان
يجرى هذا التقيد فى نحو ثياب بدنه ايضا (قوله وكذا ايلاده) قال شيخنا الشباب الرملى ان المعتمد عدم نفوذ ايلاده (قوله
اما باذنه فيصح جزما) قال فى شرح العباب وقدر اى المصلحة فى ذلك كما هو ظاهر ثم نقله عن المارورى اه وما
ذكره قد يشمل قوله او لغريم بدنيته كما باصله وفيه نظر والظاهر انه غير مراد لانه ممنوع من التخصيص وقد
يقال لا مانع اذا اراد ان يدفع لغيره نظيره وكأنه قسم بدنيهم ثم ريت قوله فى شرح العباب لا فرق بين ان يملكه
لهم دفعة او دفعات وان تحددهم وان لا وما فرق الاسنوى وغيره بين ذلك فيتعين حمله كادل عليه كلامهم
على انه من حيث الخلاف والقرض انه بغير اذن القاضى اه (قوله والالم ينفذ) اى بان كان زوجة او
اجنبيا (قوله واسقاطه القصاص) اى فهو من اضافة المصدر لفاعله (قوله واستلحاقه) وينفق على

على الثالث (ولو أقربعين) مطلقاً (أو دين واجب) ذلك الدين أو نحو كتابة مبيعة (قبل الحاجر) وهو ما ملئوا إزميل يوم الألباء الحجر فتعبر به
بوجوب المنفد لذلك أولى من تعبير أصله وغيره يلزم (فالظاهر قبوله في حق الغرماء) فيأخذ (١٣٥) المقر له العين وبزاحم في الدين لأن

مر (قوله مطلقا) أشار به الى ما صرح به غيره أن قول المتن وجب قبل الحجر صفة للدين فقط (قوله مطلقا) أي ولو كانت العين وجبت أي ثبتت للمقر له عند المفلس بعد الحجر كان غصبها بعده أه بغيري قول المتن (وجب) أي ثبت أه سم (قوله ذلك الدين) إلى قوله لكن اختير في النهاية والمغنى (قوله) أو نحو كتابة) لعله أدخل بالنحو حفر بئر بعد مثلا (قوله سبقت) الأولى وجدت (قوله بنحو معاملة) أي كاتلاف ونحوه نهاية ومعنى (قوله) وإن لم يلزم الخ) كالتن في البيع المشروط فيه الخيار نهاية ومعنى قول المتن (فالاظهر قبوله) والفرق بين الانشأ والاقرار أن مقصود الحجر منع التصرف فألغى إنشاءه والاقرار أخبارا والحجر لا يسلب العبارة عنه ويثبت عليه الديون بنكوله عن الحلف مع حلف المدعى كإقراره نهاية ومعنى (قوله العين) أي فيتقدم بها و (قوله وبزاحم في الدين) أي فلا يتقدم به أه سم (لان الضرر) تعليل للبتن (قوله لكن اختير المقابل الخ) عبارة المغنى قال الروياني في الحلية والاختيار في زماننا الفتوى به لا نأثر في المفاسد يقرن بزماننا للظلمة حين يمتنعوا أصحاب الحقوق من مطالبتهم وحبسهم وهذا في زمانه فبالك بزماننا أه (قوله فيجاءون لتحليفه) منعهم أه سم واستقر بعش كلام الشارح (قوله لتحليفه) أي المقر له أن المقر صادق في إقراره عش (قوله زاحمهم الخ) وقال للنهية والمعنى كما مر (قوله إسنادا مقيدا) إلى قول المتن وإن قال في النهاية والمغنى إلا قوله ويصح إلى أو أقر (قوله لتقصير معاملة) أي في صورة التقييد (قوله ولان الاطلاق الخ) أي في صورة الاطلاق (قوله ان يريد) أي المصنف بقوله ومطلقا (قوله) وهو إسناده الخ) فان كان ما أطلقه دين معاملة لم يقبل أو دين جنائية قبل وإن لم يعلم أهو دين معاملة أو جنائية لم يقبل لاحتمال تأخره وكونه دين معاملة نهاية ومعنى (قوله ومحلله) أي التزليل على إسناده لما بعد الحجر كركدي (قوله ان تعذرت مراجعته) كان مات أو جن أو خرس أه بغيري (قوله في مسئلة المتن) أي في الاطلاق عن التقييد بمعاملة أو غيرهما قول المتن (قبل) أي فيزاحمهم المغنى عليه (قوله ومثله) أي مثل دين الجنائية (قوله لم يقبل) أي في حق الغرماء (قوله وبطل ثبوت إعساره) لا ينبغي أن يفهم من بطلان ثبوت الاعسار بطلان الحجر وانفكا كه فانه لا وجه لذلك لان إقراره بالملاءة أو ثبوتها بعد الحجر لا ينافي صحته لجواز طروها بعده ولو فرض وجودها قبل فقائمه انه اخفى ماله عند الحجر وذلك لا يمنع صحة الحجر كما مر حوايه كما أنه لا يقتضى انفكا كه كما هو معلوم بما يأتي بل الذي ينبغي أن يكون من فوائد بطلان ثبوت الاعسار انهم لو طالبوه بذلك المقدار لان يتوزعوه على نسبة ديونهم لم يفده دعوى الاعسار ولهم حبه وملازمته إلى وفاته وإن كان الحجر باقيا لانه لا ينفك إلا بفك القاضى أه سم ووافقه عش والحلي (قوله بالنسبة لحق المقر لاحق الغرماء) معناه كما ظهر لي ثم رايت سم سبق إليه انا لعامل معاملة المورسين فقطالبة بوفاء بقية الديون ونحبسه عليها ومعنى عدم قبوله في حق الغرماء انه لا يصح نصرفه فيما هو محبوس لهم من أمواله ولا يزاحمهم المقر له ولا فظا هر الحمل لا يتأتى مع قول ابن الصلاح نفسه وبطل ثبوت إعساره أه رشيدى (قوله لحق المقر) أي ليطالب بقدر ما قر به أه عش (قوله لاحق الغرماء) أي فلا يفوت

من استلحقه كما سيأتي (قول المصنف وجب) أي ثبت (قوله العين) أي لم تقدم بها وقوله وبإحسان في الدين أي فلا تقدم به (قوله فيجابون لتحليفه) منعه من (قوله لالحق الغرماء) صريح في عدم مزاحمة المقر للغرماء لكن قوله لأن قدرته الخ قد يدل على المزاحمة فليتامل (قوله وبطل ثبوت إعساره) لا ينبغي أن يفهم من بطلان ثبوت الإعسار بطلان الحجر أو انفكاكه فانه لا وجه لذلك لأن إقراره بالملاءمة وثبوتها بعد الحجر لا ينافي صحته لجوز طردها بعده ولو فرض وجودها قبل فغايتها أنه أخفى ماله عند الحجر وذلك لا يمنع صحة الحجر كما صرحوا به كما أنه لا يقتضي انفكاكه أيضا كما هو معلوم مما يأتي بل الذي ينبغي أن يكون من فوائد بطلان ثبوت الإعسار ما لو طالبوه فلا يقبل دعواه إلا عسار بعد ذلك ولهم حبسه وملازمته وظاهر كلامه أنه

وتقدم سببه عليه كأنه دأب ما أجزه قبل إفلاسه والحاصل أن ما وجب عليه بعد الحجر إن كان برضاً مستحقه لم يقبل ولا قبل وزاحم الغرماء فإن قلت قوله لم يقبل ينافية إلتزام ابن الصلاح بأنه لو أقربدين وجب بعد الحجر واعترف بقدرته على وفائه قبل وبطل ثبوت إعساره قلت يتعين حمل قوله قبل على أنه بالنسبة لحق المقر له لالحق الغرماء ويترتب على ذلك قوله عقبه وبطل ثبوت إعساره

عليهم شيء اه ع ش عبارة سم قوله لالحق الغرماء صريح في عدم مزاحمة المقر له للغرماء لكن قوله لان قدرته الخ قد يدل على المزاحمة فليتأمل اه (قوله لان قدرته على وفائه شرعا الخ) فيه نظر لان عبارة المقر ليس فيها تقييد القدرة بالشرعية يجوز ان يريد القدرة الحسية فالوجه ان بطلان ثبوت إعساره إنما هو بالنسبة لذلك القدرة الذي اعترف بالقدرة عليه فليتأمل سم على حج وبه يعلم انه لو قال المقر انا قادر شرعا اتجه انه يبطل إعساره بالنسبة لجميع الديون لتصريحه بما ينافي حمل القدرة في كلامه على الحسية اه ع ش أى فلمهم حبيبه وملازمته الى وفاء جميعها مع بقاء الحجر عليه (قوله بقية الديون) وهو ظاهر في القدر المساوي لذلك المقر به فادونه شرح مر اه سم قول المتن (وله ان يرد بالعيب) اي والاقالة ولو منع من الرد عيب سادس لزوم الارش ولا يملك إسقاطه نهاية ومعنى وفي سم عن الروض مثله (قوله قبل الحجر) اي او بعده كما يأتي اه ع ش (قوله او استوى الامران) خلافا للنهي في المغنى وشرح الروض (قوله لانه) الى قوله وايضا في النهاية والمغنى الا قوله كما يأتي الى وإنما (قوله مع انه احظ له الخ) لعل هذا في صورة المتن اه سم (قوله ولم يجب الخ) وفاقا للنهي في المغنى (قوله كما يأتي بقيد الخ) قضيته أنه لو عصى بالاستدانة كلف رده ان كان فيه غبطة لانه يكاف السكسب حيث تدنو عليه فلم يرد بعد اطلاعه على العيب فهل يسقط خياره لكون الرد فوريا او لا لتعلق الحق بغيره فيه نظر ولا يبعد الاول لان الحاصل منه عدم السكسب فيعصى به ويسقط الخيار اه ع ش (قوله وإنما لم الخ) جواب سؤال نشأ من قوله ولم يجب (قوله ما اشتراه الخ) مفعول الامساك المضاف الى فاعله اي ثم مرض واطلع فيه على عيب والحال ان الغبطة الخ (قوله تفويتا) مفعول عد (قوله من الثلث) متعلق بحسب (قوله لا جابر فيه) أى في الامساك (قوله هنا) أى في ترك الرد (قوله قد ينجر بالسكسب) اي بخلاف الضرر اللاحق للورثة بذلك اه نهاية (قوله لحجر المرض الخ) اي فائز فيما نقصه العيب وجعل ما يقابله من الثلث فالحق بالتبرعات المحضه اه ع ش (قوله اقوي) بدليل ان اذن الورثة اي قبل الموت لا يفيد شيئا واذن الغرماء يفيد صحة تصرف المفسد اذا انضم اليه اذن الحاكم اه نهاية (قوله فان كانت الغبطة الخ) بيان لمفهوم المتن عبارة المغنى والنهي اما اذا كانت الغبطة في الابقاء وهو لما فيه من تفويت المال بلا غرض وقضية كلامه أنه لا يرد ايضا اذا لم يكن غبطة أصلا في الرد ولا في الابقاء وهو كذلك لتعلق حقهم به فلا يفوت عليهم بغير غبطة اه قال ع ش قوله ولا في الابقاء الخ اي فليس له الرد وبقي ما لوجه الحال وفيه نظر والاقرب عدم الرد وعليه فلو ظهر له بعد ذلك الامر هل له الرد ويعذر في التأخير ام لا فيه نظر والاقرب الاول اه وقوله والاقرب الاول مخالف لما مر منه انفا و لعل ما مر هو الظاهر (قوله وفارق) اي امتناع الرد المذكور (قوله ما مر انفا) اي في شرح فاذا جبر تعلق حق الغرماء بماله (قوله مع عدم الغبطة) بل مع خلافها (قوله تعلقهم به) أى تعلق الغرماء بالمعقود عليه في زمن الخيار

تثبت قدرته على بقية الديون وإن زادت على مقدار ما أقرب بالقدرة عن وفائه وفيه نظر لان القدرة على مقدار لا تستلزم القدرة على أكثر منه والاعتراف بالقدرة على وفاء ذلك المقدار لا يتعين للحمل على القدرة الشرعية المستلزم للقدرة على البقية ايضا وإلا لم يكن قادر اعليه لانه ممنوع من تخصيصه بل يجوز ان يراد بها انه يملك مقداره فليتأمل وعلى هذا فان بطلان ثبوت الاعسار مع بقاء الحجر انهم لو طالبوه بذلك المقدار لان يتوزعوه على نسبة ديونهم لم يفده دعوى الاعسار ولهم حبيبه وملازمته فليتأمل (قوله لان قدرته على وفائه شرعا تستلزم الخ) فيه نظر لان عبارة المقر ليس فيها تقييد القدرة بالشرعية ويجوز ان يريد القدرة الحسية فالوجه ان بطلان ثبوت إعساره إنما هو بالنسبة لذلك القدر الذي اعترف بالقدرة عليه فليتأمل (قوله بقية الديون) وهو ظاهر في القدر المساوي لذلك المقر به فادونه شرح مر (قول المصنف وله ان يرد بالعيب) فان حدث عيب اخر امتنع الرد ووجب الارش ولم يملك إسقاطه روض (قوله او استوى الامران) الذي في شرح الروض وقضية كلامه أنه لا يرد ايضا اذا لم تكن غبطة لافي الرد ولا في الابقاء وكلام الأصل فيها متدافع اه (قوله مع انه احظ) لعل هذا في صورة المتن

لان قدرته على وفائه شرعا تستلزم قدرته على وفاء بقية الديون (وله ان يرد بالعيب ما كان اشتراه) قبل الحجر (ان كانت الغبطة في الرد) او استوى الامران على ما صرح به الامام لانه من ترواج البيع السابق مع أنه احظ له وللغرماء ولم يجب على المعتمد لانه لا يلزمه الا كتنساب كما يأتي بقيد الظاهر جريانه هنا أيضا وإنما لزوم الولي الرد لانه لا يلزمه رعاية الاحظ لموليه وإنما عد إمساك مريض ما اشتراه في صحته والغبطة في رده تفويتا حتى يحسب النقص من الثلث لانه لا جابر فيه والخلل هنا قد ينجر بالسكسب وأيضا لحجر المرض اقوي فان كانت الغبطة في إمساكه امتنع الرد وفارق ما مر انفا من جواز فسخه واجازته في زمن الخيار مع عدم الغبطة بان العقد مزلول فضعف تعلقهم به

ولا ارش هنا مطلقا لان الرد غير ممنوع في نفسه وافهم قوله ما كان اشتراؤه انه لا يرد (١٣٧) ما اشتراه بعد الحجر يضمن في ذمته واعتمده او بوزعه

لتعاقب حقهم به والرد يفوتهم عليهم بما لا يخلف ذلك لان رده يحصل لهم ثمنه لكن اعتمدا لا سنوى وابن النقيب عدم الفرق (والاصح تعدي الحجر) بنفسه (الى ما حدث بعده بالا صطياد) وغيره من سائر الاكساب وان زاد المال على الديون (والوصية والشراء) في الذمة (ان صححناه) وهو الراجح كما مر وان زاد دينه بالضماء لمذا اليه على ماله كما اقتضاه اطلاقهم وان نظر فيه الاسنوى وذلك لان مقصود الحجر وصول الحقوق الى اهلها وذلك لا يختص بالموجود نعم لو وهب له بعضه او اوصى له به وتم العقد عتق عليه ولا يرد على المتن خلافا لمن زعمه لزوال ملكه عنه قهر اعليه (و) الاصح (انه ليس لباثمه) اى المفلس في الذمة (ان يفسخ ويتعلق بعين متاعه ان علم الحال) لتقصيره (وان جهل فله ذلك) وله ان يزاحمهم بضمنه لعذره (و) الاصح انه (لا ذالم يمكن التعلق بها) لعلمه (لا يزاحم الغرماء بالثمن) لانه دين حادث بعد الحجر برضاء مستحقة فان فضل شيء عن دينهم اخذوه والا انتظر اليسار اما ما وجب لارضاء مستحقة فيزاحمهم به وفي نسخ يكن قيل وفي كل نقص اذ التقدير يمكنه او

(قوله هنا) اى فيما اذا تبين عيب ما اشتراه المفلس قبل الحجر (قوله مطلقا) لعل المراد به سواء كانت الغيبة في الرد او الامساك او استوى الامران فليراجع (قوله وافهم الخ) وقال المغنى ان كلام المصنف شامل لرد ما اشتراه قبل الحجر وما اشتراه في الذمة بعده (قوله اعتمدا لا سنوى الخ) وكذا اعتمده النهاية والمغنى وشرح الروض (قوله بنفسه) الى الفصل في المغنى وكذا في النهاية الا قوله وله الى المتن (قوله بنفسه) اى فلا يتوقف ذلك على حكم القاضي بتعدي الحجر اليه اعمش (قوله وغيره الخ) اى كالاها ب نهاية ومعنى (قوله وان زاد المال) اى بالما حدث اه اسنى (قوله في الذمة) ومثله من ثياب بدنه اذ باعها والنفقة التي عينها له القاضي اذالم تصرف في مؤنته اعمش قول المتن (ان صححناه) اى الشراء (قوله وهو) اى التصحيح الراجح (قوله كما مر) اى قبيل ويصح نكاحه (قوله وان زاد دينه بالضماء هذا اليه على ماله) عبارة النهاية والمغنى ومقتضى اطلاقه تبع الغير انه لا فرق على الاول بين ان يزيد ماله مع الحادث على الديون ام لا وهو كذلك لانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء وان نظره في الاسنوى هو يعلم بذلك ان قوله المذكور لا موقع له هنا وان قوله كما اقتضاه الخ مرقمه عقب قوله المار وان زاد المال على الديون (قوله وذلك) اى التعدي الى ما حدث بعد الحجر (قوله لو وهب) اى او اصدقت المحجورة بالفلس باهاها اسنى زاد النهاية او ورثته اى فيعتق عليها عش (قوله او اوصى) ينبغى او اشتراه في ذمته اعمش (قوله لزوال ملكه الخ) عبارة المغنى لان ملككم يستقر عليه حتى يقال لم يحجر عليه فيه وانما الشرع قضى بحصول العتق اه (قوله وله ان يزاحمهم الخ) وفاقا للمنهج والمغنى وخلافا للنهاية وتسم عبارة قوله وله ان يزاحمهم الخ كذا في المنهج فقال ولباثمه جهل انه يزاحم اه وفي العباب خلافا فقال فان علم او اجاز لم يزاحم الغرماء لحدوثه برضاء اه و قول المنهاج اذالم يمكن قديفهم موافقة الاول وما في العباب هو اصح الوجهين في الجواهر مر اه و عبارة النهاية في شرح وانه اذالم يمكن الخ وكلامه شامل لما اذا كان عالما بالحال او جاهلا و اجاز هو كذلك فقد قال القمولى في جواهره فان قلنا لا خيار له وله الخيار فلم يفسخ في مضاربه بالثمن وجهان اصحهما لا اه و عبارة العباب ولباثمه الخيار ان جهل فان علم او اجاز لم يزاحم الغرماء بالثمن لحدوثه برضاء اه فثبت انه لا يضارب بحال بل يرجع في العين ان جهل و وقع في شرح المنهج ما يخالف ذلك فاحذره اه قال عش قوله مر فان علم او اجاز اى بعد العقد والعلم بافلاس المشتري اه (قوله اما ما وجب الخ) عبارة المغنى والنهاية اما الاتلاف وارش الجناية فزاحم في الاصل لانه لم يقصر فلا يكلف الانتظار ولو حدث دين تقدم سببه على الحجر كان بامام آجره المفلس وقبض اجرته واتلفها ضارب به مستحقة سواء احدث قبل القسمة ام لا اه (قوله قيل الخ) عبارة النهاية والمغنى قال الولي العراقي وفي كل منهما نقص اه (قوله في يمكن الخ) اى لتزيله منزلة اللازم وكذا في يكن لجمعها تامة بمعنى يوجد اه عش

(فصل في بيع مال المفلس) (قوله وتوابعهما) كترك ما يليق به من الثياب والنفقة عليه واجارة ام ولده وكيفية اداء الشهادة عليه قول المتن (بيادر القاضي) خرج به المحكم فليس له البيع وان قلنا له الحجر على ما قاله صح في شرح العباب وان كان عموم قول الشارح مر فبما سبق حجر القاضي دون غيره خلافا لان الحجر يستدعى قسمة المال على جميع الغرماء من الجائز ان ثم غير غرمائه الموجودين ونظر المحكم قاصر عن معرفتهم اه عش (قوله ندبا) اى ما لم تدع الضرورة ولو من بعضهم للبيع والا فتجب المبادرة كما يؤخذ بالاولى من (قوله بعد الحجر الخ) في شرح الروض وكلامه شامل لرد ما اشتراه قبل الحجر وما اشتراه في الذمة بعده وهو اولى من كلام اصله لقصوره على الاول اه (قوله او اوصى له) ينبغى او اشتراه في ذمته (قوله وله ان يزاحمهم بضمنه لعذره) كذا في شرح المنهج فقال ولباثمه جهل ان يزاحم اه وفي العباب خلافا فقال فان علم او اجاز لم يزاحم الغرماء لحدوثه برضاء اه و قول المنهاج اذالم يكن قديفهم موافقة الاول وما في العباب هو اصح الوجهين في الجواهر مر (فصل)

يكن له اه ولا يحتاج لدعوى النقص في يمكن كما هو واضح (فصل) في بيع مال المفلس وقسمته وتوابعهما (بيادر) ندبا

المفلس اذا لولا ية على ماله ولو بغير بلده له تبعاً للمفلس (بعد الحجر) عل المفلس (بيعه ماله) بقدر الحاجة (وقسمه) اي ثمن المبيع الدال عليه ما قبله (بين الغرماء) بنسبة ديونهم او بتملكهم كذلك ان رآه مصلحة لتضرر المفلس بطول الحجر والغريم تاخير الحق لكن لا يفرط في الاستعجال خشية من بخس الثمن ويجب كما ياتي اليدار لبيع ما يخشى فساد او فواته بالتاخير ولا يتولى

بنفسه او ما ذونه بيع شيء له حتى يثبت عنده كما اعتمده ابن الرفعة وغيره ولو بعلمه انه ملكه ويؤيده قولهم لو طلب شركاء منه قسمة ما بايدهم لم يقسمه بينهم حتى يثبت عنده انه ملكهم ولا تسكن في اليد لان تصرفه حكم اي فيما رفع اليه وطلب منه فصله نعم الوجه حمل هذا على يد مجردة وجميع السبكي كابن الصلاح الاكتفاء باليد على ما اذا انضم اليها تصرف طالت مدته وخلا عن منازع ولو كانت العين بيد المرتهن او الوارث كفي اقراره بانه له اي لان قول ذي اليد حجة في

الملك كما صرحوا به وبشرط ما ذكر من ثبوت الملك والحيازة او الحيازة بشرطها المذكور لجواز تصرف القاضي في غير هذا المحل

وجوب القسمة اذا طلبها الغرماء اه ع ش قول المتن (القاضي) اي او نائبه اه نهاية (قوله اي قاضي) الى قوله ويجب في المغنى وكذا في النهاية الا قوله او بتملكه الى التضرر اخ قول المتن (بيع ماله) ومثله النزول عن الوظائف بدراهم قليوبى اه بجبري (قوله بقدر الحاجة) هذا صريح في انه لا يبيع الا بقدر الدين ويشكل بما تقدم من انه لا يجبر عليه الا اذا ادينه على ماله الا ان يجاب بانه قد يبرئه بعض الغرماء او يحدد له مثال بعد بارث ونحوه ع ش اه بجبري (قوله او بتملكه الخ) وكيفية ان يبيع كل واحد جزءا معيناً من مال المفلس نسبته الى كاه كنسبة دين المشتري الى جملة ديون المفلس او يبيع جملة مال المفلس بجملة ديون جميع الغرماء ان استوت الديون في الصفة ولا يطل لانه يصير كالو باع عبداً جمع بضمن واحد وهو باطل وفيه فيما تقدم ما يقتضى ذلك (قوله كذلك) اي بنسبة ديونهم (قوله لتضرر المفلس الخ) تعليل للدين (قوله لا يفرط الخ) اي لا يبالغ في الاستعجال اي لا يجوز له ذلك اه ع ش (قوله من بخس الثمن) اي نقصه اه كرى (قوله او فواته) اي بنحو الغصب (قوله ولا يتولى) اي القاضي (قوله او ما ذونه) يشمل المفلس ويأتي ما يصرح به اه سم ولعله اراد بذلك ما ياتي في شرح وليع بحضرة المفلس وغرمائه من قول الشارح وليستغنى عن بيته بملكه على ما مر اه ولا يخفى انه ليس ظاهر في الشمول فضلاً عن الصراحة بل هو كالصريح في عدم الشمول ويأتي آتفاً عن المغنى ما قد يصرح بعدم الشمول ويحتمل ان لا ساقطة من قلم الناسخين والاصل لا يشمل المفلس الخ (قوله حتى يثبت عنده الخ) على هذا هل يترقب سماعه على دعوى ام لا اه ع اقول الا قرب الثاني لان المدار على ما يفيد الظن للقاضي غير مستفيدة الى اخبار المالك اه ع ش اقول قضية كلام الشارح في التنبيه الآتي قبيل قول المصنف ثم ان كان الدين الخ الاول (قوله كما اعتمده ابن الرفعة) وهو اظهر اه مغنى (قوله منه) اي من القاضي (قوله ولا تسكن في اليد الخ) عطف على قوله ولا يتولى الخ (قوله لان تصرفه حكم) وسياتي في الفرائض ما فيه اه هاية عبارة الجبري ويبيع الحاكم ليس حكماً على المعتمد قليوبى ونقل عن شيخنا ان تصرفه ليس حكماً وانما هو باقتضاها لولا ية حلي اه (قوله حل هذا) اي القول بعدم كفاية اليد (قوله وترجيح السبكي) اي وحمل ترجيحه (قوله الا كنفاء) مفعول الترجيح (قوله على ما اذا الخ) عبارة النهاية ورجح السبكي تبعاً لما اقتضاه كلام جماعة الا كنفاء بايد ونقله عن العبادي وذكر الاذرعى ان ابن الصلاح اتى بما يوافقهم والجماع الفعلي عليه وهو المعتمد اه قال ع ش قوله الا كنفاء باليد ظاهره وان لم ينضم اليها تصرفه ونحوه لكن قال حجج الا كنفاء باليد يحول على ما اذا الخ والا قرب ظاهر اطلاق الشارح مر لان الحجر عليه وظهوره مع عدم المنازعة في شيء مما يبيده مشعر بان ما في يده ملكه اه (قوله بيد المرتهن او الوارث) قضية التعليل الآتي انها مجرد مثال فتلهمنا نحو الوديع والغاصب فليراجع (قوله من ثبوت الملك والحيازة) تأمل ما وجه زيادة الحيازة الموهوم ثبوت الملك فقط غير كاف اه سيد عمر (قوله بشرطها المذكور) اي بقوله اذا انضم اليها تصرف الخ (قوله في غير هذا المحل) اي في كل مديون تمتنع واذا قبل بعدم الا كنفاء باليد قال ابن الرفعة لئلا يتجه ان يتعين الحبس الى ان يتولى الممتنع من الوفاء البيع بنفسه اه مغنى عبارة النهاية ومائت للمفلس مع بيع ماله كما ذكر رعاية الحق الغريم ياتي نظيره في تمتنع عن اداء حق وجب عليه بان ايسر وطالبه به صاحبه وامتنع من اداؤه قيامه الحاكم به فان امتنع وله مال ظاهر وهو من جنس الدين وفي منه او من غيره باع عليه ماله ان كان بمحل ولا يته اه قال ع ش قوله في تمتنع اي ولو مرة واحدة وقوله ان كان اي المال بمحل ولا يته قضية انه لا يبيعه اذا كان في غير

(قوله او ما ذونه) يشمل المفلس ويأتي ما يصرح به (قوله لو كانت العين بيد المرتهن او الوارث الخ) عبارة ادب القضاء لشيوخ الاسلام في الفصل الثاني عشر واما ثبوت الملك والحيازة فشرط لكن يكفي ثبوت احدهما على الاصح فلا يبيع القاضي الرهن او التركة الا بعد ثبوت ذلك نعم ان كانت العين بيد المرتهن او الوارث كفي اقراره بذلك قاله ابن ابي الدم اه وعبارة الغزى في الباب السابع من ادب القضاء مانصه فقال ابن ابي الدم اذا طلب من الحاكم بيع موهون نظيره فان كان في يده مرتهن واعترف بانه ملك

أيضا ومرا أن غير المفلس لا يتعين فيه تولى الحاكم للبيع بل له بيعه وإجباره عليه ولو عين المدعي أحدهما لم يتعين على الآخر ويستثنى من قسمه بين الغرماء مكاتب حجر عليه وعليه دين معاملة وجناية ونجوم فيقدم الأول لأن لغيره (٢٩) تعلقا آخر بتقدير العجز وهو الرقبة ثم

الثاني لأنه مستقرو مرتين

فيقدم بالمرهون ويجنى

عليه فيقدم بارش الجناية

من رقبة العبد الجاني

والحق ههما الزور كشى من

له حبس لنحو قصارة

وخياطة حتى يقضى

الاحرة ومستحق حق

فورى كركاة فيقدم عليهم

كأبعد الموت ويؤخذ منه

ان جميع الحقوق المتعلقة

بعين التركة المقدمة على

ذوى الديون المرسلات في

الذمة تقدم هنا على الغرماء

(وبقدم) في البيع (ما)

يسرع ثم ما (يخاف فساد)

كهريسة وفاكة ثم ما تعلق

بعينه حق كرهون (ثم

الحيوان) إلا المدبر

فيؤخره ندبا عن الكل

احتياطا للعتق وذلك لأنه

معرض للتلغ وله مؤنة

(ثم المنقول) لأنه يخشى

ضياعه (ثم العقار) بفتح

عينه ويجوز ضمها مقدما

البناء على الارض واطلق

في الانوار ندب هذا الترتيب

والاوجه وفاقا للاذرعى

أنه في غير ما يسرع فساد

وغير الحيوان مستحب

وفيها واجب وقد يجب

تقديم نحو عقار للخوف

عليه من ظالم (ولبيع)

بالبناء للفعول او الفاعل

ندبا (محضرة) بتثليث

الحاء (المفلس) او وكيله

محل ولايته بل يكتب لقاضي بلد المال لبيعه وقضية قوله السابق ولو تغير بلده له خلافه لتسويته بين المفلس والمتنع إلا أن يحمل ما سبق على أن المراد أن قاضي بلد المفلس له الولاية على ماله وإن كان ببلد آخر والطريق في بيعه أن يرسل إلى قاضي بلد المال لبيعه وكأنه نائب عن قاضي بلد المال اه (قوله ومراخ) أى فى الرهن اه كرى (قوله ان غير المفلس) الى قوله والحق به ما فى النهاية والمغنى (قوله بل له الخ) أى الحاكم اه كرى (قوله واجباره عليه) أى اكراه القاضى الممتنع مع تعزيره بحبس او غيره على بيع ما فى بالدين من ماله لا على بيع جميعه مطلقا اه نهاية أى سواء زاد على الدين ام لا رشيدى (قوله أحدهما) أى بيع القاضى واجباره نهاية ومغنى (قوله مكاتب حجر عليه) وصورة الحجر على المكاتب ان يحجر عليه لغير نجوم الكتابة ومعاملة السيد فيتعدى الحجر اليهما تبعاه ع ش (قوله وجناية) عطف على المعاملة (قوله ونجوم) على الدين (قوله) ومرتهن ويجنى عليه ومستحق حق فورى) عطف على مكاتب اه كرى (قوله لنحو قصارة وخياطة) يعنى ان للقصار والخياط حبس الثوب حتى يقبض أجرته فيقدم باجرته من ذلك الثوب على الغرماء اه كرى (قوله) ومستحق حق الخ) هل هذا على إطلاقه أو مبنى على مختار الشارح من جواز الحجر لحق الله الفورى مطلقا وقد مر فيه خلاف للنهاية والمغنى وتفصيل لسم (قوله وعليه دين معاملة) لعل مراده لغير السيد اخذا من التعليل الا فى (قوله ويؤخذ منه) أى من قوله كأبعد الموت (قوله ما يسرع الخ) عبارة للنهاية ويقدم حتما ما يخاف فسادوه ويقدم عليه ما يسرع له الفساد ولو لم يكن مرهونا لتلخيص ثم المرهون والجاني لتعجيل حق مستحقهما اه قال ع ش قوله والجاني الواو فيه بمعنى ثم كما يفهم من كلامه مر بعد وفى بعض الهوامش لابن حجج تقديم الجاني على المرهون وهو الموافق لما فى المطلب اه (قوله كهريسة وفاكة) الأول مثال للأول والثاني للثاني (قوله) ثم ما تعلق بعينه الخ) الى قول المتن ربيع فى النهاية إلا قوله ندبا وكذا فى المغنى إلا قوله بفتح عينه ويجوز ضمها (قوله إلا المدبر) وينبغى ان مثله المعلق عتقه بصفة اه ع ش (قوله ندبا) وفى الجبرمى عن الجاني وجوبا اه وهو ظاهر النهاية والمغنى (قوله عن الكل) شامل للعقار اه ع ش (قوله وذلك) أى تقديم الحيوان على ما بعده (قوله ضياعه) أى بسرقة ونحوها ويقدم الملبوس على النحاس ونحوه قاله الماوردى مغنى ونهاية (قوله) فى غير ما يسرع فسادوه وغير الحيوان) أى وغير ما بينهما ما يخاف فسادوه ثم ما تعلق بعينه حق كما صرح به المغنى (قوله وفيهما) أى وفيما بينهما كما مر (قوله من ظالم) ونحوه فالأحسن تفويض الامر الى اجتهاد الحاكم ويحمل كلامهم على الغائب وعليه بذل الوسع لبيان اراء الاصلح نهاية ومغنى قال ع ش قوله فيحمل كلامهم أى فى الترتيب المذكور فى كلام المصنف اه (قوله ندبا) الى قول المتن بضمن مثله فى النهاية والمغنى (قوله) بتثليث الحاء والفتح افصح نهاية ومغنى (قوله لأنه أنى للثمة) راجع لكل من حضور المفلس وحضور الغرماء (قوله من مرغ) أى من صفة مطلوبة لتكثرفيه الرغبة (قوله ومنفر) أى من عيب ليا من الرد نهاية ومغنى (قوله) وهم قد يزيدون) الأولى كفاى النهاية والمغنى ولأن الغرماء قد يزيدون الخ (قوله توليه)

الراهن وأن يده على إقباضه له وأن الراهن رهنه عنده وأقبضه هو باع الحاكم ذلك من غير تكليف المرتهن لاثبات ملكية الراهن قطعاً لأن اليد دليل الملك ظاهر إلى أن قال فان كان الرهن فى يد المرتهن كفى إقراره وفى يد الورثة جاء ما تقدم اه وقوله من غير تكليف المرتهن لاثبات ملكية الراهن يفهم أنه يكلف لاثبات الرهنية وهو ظاهر موافق لقول العباب فى باب الرهن فان لم يبيعه أى الراهن والمرهون باعه القاضى بعد ثبوت الدين والرهن وملك الراهن كالممتنع بلارهن من البيع ليدنو وكالواثبت المرتهن أو واره بذلك فى غيبة الراهن اه نعم اعتبار لاثبات ملك الراهن ينبغى ان يشمل لاثباته باعتبار المرتهن فلا يخالف ما هنا ما ذكره الشارح كالغزى وغيره وقول الغزى لأن اليد دليل الملك ظاهر ا يحتمل أن يريد بدال الراهن بمقتضى إقرار المرتهن ثم بحث

(١٧) — شروانى وابن قاسم — خامس) (وغرمائه) أو نوابهم لأنه أنى للثمة وليبين المفلس ما فى ماله من

مرغب ومنفر وهم قد يزيدون فى الثمن والأولى توليه للبيع باذن الحاكم لتطبيب نفس المشتري

أى المفسر (قوله عن بينة بملكه) أى لو باعه الحاكم (قوله على مامر) إشارة إلى عدم الاستغناء على قول ابن الرفعة اه سم (قوله على مامر) أى فى أول الفصل بقوله ولا يتولى الخ (قوله وندبا أيضا) أى وليع ندبا الخ ويشهر بيع العقار ليظهر الراغبون اه معنى (قوله كالأستدعى الخ) قضية صديعه جواز الاستدعاء منذ وظاهر المغنى وصریح النهاية انه واجب عبارة الثانى ولو كان فى النقل اليه مؤنة كبيرة ورأى استدعاء اهله أو ظن الزيادة فى غير سوقه فعل أى وجوباً كما هو ظاهر اه وفى الأول مثلها إلا قوله م رأى وجوب الخ (قوله نعم لو تعلق بالسوق غرض الخ) يظهر ان منه ما إذا غلب على ظنه الزيادة على ما يدفع فيه فى غير سوقه كما هو الغالب لكثرة الراغبين فيه اه بصرى (قوله غرض ظاهر) أى المفسر أو الغرماء كرواج النقد الذى يباع به فيه اه ع ش قول المتن (بشمن مثله) أى فأكثر نهاية ومعنى (قوله لانه) أى البيع بما ذكره (قوله ومن ثم الخ) أى من أجل وجوب العمل بالمصلحة (قوله لوراها) أى المصلحة إلى قوله وما يأتى فى النهاية والمعنى (قوله لاقوله ومثلها الغبن الفاحش) (قوله على ما قاله المتولى) وهو المعتمد نهائية ومعنى (قوله) ومثلها الغبن الفاحش) أى كما قاله ابن الملقن وقد يفرق بان الفأنت ليهما مجرد صفة وفيه قدر مع احتمال ظهور غريم اه سم عبارة ع ش سئل مر عن ذلك قال إلى المنع و فرق بينهما وبينهما بأنه لم يفت فيهما إلا صفة والعائت هنا جزء فيحتاج فيه ما لا يحتاج فيهما اه و عبارة شيخنا الزياى قوله نعم الخ وكذا لورضا بدون ثمن المثل مع القاضى قياساً على ما قبله انتهى والاقرب الأول وقد يفرق بين البيع بدون ثمن المثل وبينه بالمثل جل بان النقص خسران لا مصلحة فيه والقاضى إنما يتصرف بها وفى سم على حج ما يوافق اعتراضه على حج وعليه أى قول حج فلو تبين له غريم فهل ثبت بطلان البيع أم لا ليه نظر والاقرب الأول اه (قوله ونظر فيه) أى فيما قاله المتولى سم ونهاية ومعنى (قوله لا احتمال لغريم آخر) أى بطلب دينه فى الحال اه نهاية (قوله وما يأتى الخ) عطف على قوله ان الأصل الخ (قوله فى عدم احتياجه) أى تعليقه (قوله بان الخ) متعلق ببينة (قوله لا يجوز للحاكم ان يوافقهم) لعل صورة المسئلة ان القاضى اذن لهم أولاً إذا ما طلقا والبيع من غير تعيين ثم باعوا لأنفسهم من غير مراجهته ثانياً وعليه فلا يقال ان صدر البيع بلا اذن من القاضى باطل وإن كان باذن منه فقد وافقهم ثم رايت فى سم ما يؤخذ منه تصوير المسئلة بذلك اه ع ش عبارة سم قوله لا يجوز للحاكم التنازع موافقته أعم من منعه اه (قوله أخذاً بما يأتى فى فرض مهر المثل الخ) قال فى شرح العباب ويرد بان الذى يأتى ان الحاكم لا يفرض مؤجلاً ولا غير نقد البلد لانه يمنع الزوج من فرض ذلك إذا رضيت الزوجة والذى هنا نظير هذا الى ان قال فالحاصل ان ما هنا و ثم على حد واحد هو ان الحاكم ان تولى ذلك بنفسه أو نائبه لم يجوز إلا بشمن المثل الحال من نقد البلد وان تولاه المفسر باذنه مع رضاهم جاز بما اتفقوا عليه من خلاف ذلك انتهى سم (قوله ولو ظهر) الى قوله ويرد فى النهاية والمعنى (قوله لاهى الى بالثمن) وقوله وهذا الخلاف الى وأجيب (قوله هنا) أى فى بيع مال المفسر (قوله لاهى من الخيار) أى خيار المجلس أو الشرط (قوله لاهى فى عدل الرهن) أى من انه يجب الفسخ ولا انفسخ بنفسه كرى ونهاية ومعنى قال

وليستغنى عن بينة بملكه
على مامر وندبا أيضا على
شئ فى سوقه وقت قيامه
لأن طالبيه فيه أكثر فان
بيع فى غيره بشمن مثله جاز
كما لو استدى أهل السوق
اليه لمصلحة كتوفر مؤنة
الحمل نعم لو تعلق بالسوق
غرض ظاهر وجب وإنما
يجوز بيع مال المفسر
(بشمن مثله حالاً من نقد
البلد) أى عمل البيع لانه
المصلحة ومن ثم لوراها
الحاكم فى البيع بمن لم يقرهم
جاز ولو رضى المفسر
والغرماء بمؤجل أو غير
نقد البلد جاز على ما قاله
المتولى ومثلها الغبن
الفاحش ونظر فيه السبكي
لا احتمال لغريم آخر ويرده
أن الأصل عدمه وما يأتى
عدم احتياجهم لبينة بأن
لا غريم غيرهم قيل ولو
قلنا بما قاله المتولى لا يجوز
للحاكم أن يوافقهم على
ذلك أخذاً بما يأتى فى
فرض مهر المثل المفوضة
ولو ظهر راغب هنا من
الخيار لهما مر فى عدل
الرهن ولو تعذر مشتر

بجميع ذلك مع مر فوافق عليه (قوله عن بينة بملكه) أى لو باعه الحاكم وقوله على مامر إشارة إلى عدم الاستغناء على قول ابن الرفعة (قوله على ما قاله المتولى) وهو المعتمد (قوله ومثلها الغبن الفاحش) أى كما قاله ابن الملقن وقد يفرق بان الفأنت ليهما مجرد صفة وفيه قدر مع احتمال ظهور غريم (قوله ونظر فيه) أى فيما قاله المتولى (قوله لا يجوز للحاكم ان يوافقهم) امتناع موافقته أعم من منعه فالرد الاق من شرح العباب فيه نظر فليتأمل (قوله للمفوضة) قال فى شرح العباب ويرد بان الذى يأتى ثم ان الحاكم لا يفرض مؤجلاً ولا غير نقد البلد لانه يمنع الزوج من فرض ذلك إذا رضيت الزوجة به والذى هنا نظير هذا وهو ان الغرماء والمفسر لو اتفقوا على المفسر ببيع باذنه بذلك جاز وليس للحاكم منعهم منه بخلاف ما إذا ارادوا ان الحاكم هو الذى يتولى بيع ذلك أو ما ذونه فانه إذا تولاه لم يجوز له البيع بذلك فالحاصل ان ما هنا و ثم على حد واحد هو ان الحاكم ان تولى ذلك بنفسه أو نائبه لم يجوز إلا بشمن المثل الحال من نقد البلد وإن

بذبتك وجب الصبر بلا خلاف كما اُتِيَ به المصنف واعترض بقول ابن أبي الدم ببيع المرهون أى ولو شرعا كتركه المدين بالثمن الذى دفع فيه بعد النداء والاشهار وان شهد عدلان انه دون ثمنه بلا خلاف لثلاثين ضرر المرهون بناء على ان القيمة وصف قائم بالذات فان قلنا انها ما انتهت اليه الرغبات بعد اشهاره الايام المتتالية في ذلك الوقت بحكم العادة الغالبة فيه وهو (١٣١) الاظهر لوضوح لان الذى دفع فيه هو ثمن مثله

وهذا الخلاف قريب من الخلاف ان الملاحاة صفة قائمة بالذات وجنس يعرف بنفسه او مختلفة باختلاف ميل الطباع اه واجيب بان الراهن عرض ملكه للبيع بخلاف المفلس ويرد بان هذا لا ينتج بيع ماله بدون ثمن مثله بل الوجه استواءهما وحمل اقتضاء المصنف على ما اذا لم يدفع فيه شىء او دفع فيه شىء ووجبت الزيادة وكلام ابن أبي الدم على ما اذا دفع فيه شىء بعد النداء والاشهار بحيث لا ترجى فيه زيادة الا لان هذا هو ثمن مثله اذ الظاهر بناء على الاظهر ان القيمة ليست وصفا ذاتيا ان المعتبر فيها هو ما يرغب به وقت ارادة البيع لا مطلقا ويجرى ذلك في بيع مال ممتنع ويتم وغائب لوفاء ما عليه نعم الاوجه في فن كافر أسلم أنه لا يباع الا بما يساويه في غالب الاوقات لاندفاع الضرر بالحيلولة بينهما ولان الحق فيه لله تعالى فسومح بالتأخير وهنا الحق للادى الطالب لحقه وأقضى السبكي بجواز بيع

عش وهو المعتمد (قوله بذبتك) أى بضمن المثل ونقد البلدسم ونهاية ومعنى (قوله وجب الصبر) أى الى ان يوجد من يأخذه بذلك لا يقال التأخير الى ذلك قد يؤدي الى ضرر بالمالك اطول مدة الانتظار لمن يرغب فيه لا نأقول الغالب عدم الطول لان الغالب وجود من يأخذ بضمن المثل وفقده نادر فلا نظر اليه اه عش (قوله واعترض) أى افتاء المصنف (قوله وان شهد عدلان انه دون ثمن مثله بلا خلاف) معتمد اه عش (قوله بناء على ان القيمة وصف الخ) انما بناء على هذا لانه هو الذى يستغرب الحكم عليه اما بناؤه على انها ما انتهت اليه الرغبات فانه ظاهر كما اشار اليه بقوله مر فان قلنا الخ اه رشيدى (قوله وهذا الخلاف) أى الخلاف في تفسير القيمة (قوله انتهى) أى قول ابن أبي الدم (قوله واجيب بان الراهن الخ) اقره النهاية والمعنى قال عش والرشيدى فرقه مر بينهما يقتضى اعتماد ما نقله عن ابن أبي الدم أى من وجوب الصبر فى الرهن الشرعى دون الجملى فليراجع واعتمد حجج التسوية بينهما فى وجوب الصبر الى وجود راغب ثمن المثل وهو الاقرب اه وقوله فى وجوب الصبر الخ أى اذا لم يدفع فيه شىء او دفع فيه شىء بعد النداء والاشهار ووجبت الزيادة بلا تأخير عرفا والا فبما انتهى اليه ثمنه فى النداء وان كان دون ثمن مثله فى غالب الاوقات خلافا لما يوهمه قوله بضمن المثل (قوله وحمل الخ) عطف على الاستواء (قوله وكلام ابن أبي الدم) عطف على الافتاء (قوله ان القيمة الخ) بيان للاظهر و (قوله ان المعتبر الخ) خبر اذ الظاهر (قوله ويجرى ذلك) أى جواز البيع بما يرغب به وقت ارادته (قوله عليه) أى على من ذكر من الممتنع عن الاداء اليتيم والغائب (قوله فى فن كافر) بالاضافة (قوله اسلم) أى القن (قوله لاندفاع الضرر) أى حقارة الاسلام (قوله بالحيلولة الخ) أى بتسليم العبد لمسلم (قوله وأقضى السبكي الخ) عطف على قوله ويجرى ذلك الخ وتأييده (قوله من استواء ثمنهما) أى المرهون ولو شرعا ومال المفلس (قوله اعتماد الفرق) أى السابق بقوله واجيب الخ (قوله فيه) أى فى البيع لوفاء الدين والجار متعلق بجري (قوله وفى بيع الخ) عطف على قوله فيه (قوله وان كان دون ثمن مثله الخ) انظر مع قوله السابق لان هذا هو ثمن مثله اه سم وقد يجاب بان المعنى دونه باعتبار غالب الاوقات عبارة عش قوله وان كان الخ وقد يقال وفيه وقفة بل يجب على القاضى الاقراض والارتبان لان يقال هو مهوور عما اذا تعذر عليه ذلك اخذ من قوله للضرر الخ وانه يقال حيث انتهت الرغبات فيه بقدر كان ثمن مثله والرخص لا ينافيه لان الثمن قد يكون غالبا وقد يكون رخيصا اه وهذا الثانى هو الظاهر المتبادر (قوله ويشترط فى ذلك

تولاه المفلس بانه مع رضاهم جاز بما انفقوا عليه من خلاف ذلك فان قلت ينافى هذا التفصيل ما حكاه الرافعى فى الوكالة ان الحاكم لو رآى المصلحة فى البيع بمثل حقوقهم جاز قلت لا ينافيه بل يتعين حمله عليه بان يقال اذا رآى المصلحة فى ذلك ليفوضه هو والغرماء الى المفلس جاز فان قلت هل يمكن الفرق بين ما هنا ومهر المثل قلت نعم وهو الذى يدل على كلامهم هنا لكن الحق ان الفرق بعيد متكلف فليكن الاوجه ما قدمته من التفصيل هنا الموافق لما يأتى ثم انتهى ما فى شرح العباب وقوله قلت لا ينافيه بل يتعين حمله الخ ورك ان تقول انه مستثنى من هذا لان غير نقد البلد اعم من جنس حقوقهم (قوله بذبتك) قد سبق الى الفهم ان المشار اليه ما فى قول المصنف بضمن مثله حالا من نقد البلد لكنه ثلاثة امور وصيغة الاشارة للتثنية وعبارة فى شرح العباب قال فى الانوار فان لم يوجد من يشتري ماله بضمن مثله لم يجبر على البيع بدونه قصعا بل يصبر حتى يوجد اه وجزمه النووى فى فتاويه والرافعى فى بحث بيع فن اسلم على سيده الكافر وعبارة الغزى فان لم يوجد من يشتريه بضمن المثل من نقد البلد وجب الصبر بلا خلاف اه (قوله نعم الاوجه) قد يشكك بقوله قبله لان هذا هو ثمن مثله اذ لا يلزم البيع بزيادة على ثمن المثل غير حاضرة اه (قوله وان كان دون ثمن مثله) انظره مع قوله السابق لان

مال يتم لنفقتة بنهاية ما دفع فيه وان رخص لضرورته ثم رأيت شيخنا اعتماد ما ذكرته من استوائهما فقال بعد ان نقل عن العزى اعتماد الفرق والاوجه ان غير الرهن كالرهن كما جرى عليه السبكي فيه وفى بيع مال اليتيم المحتاج بما ذكر اى بما ينتهى اليه ثمنه فى النداء وان كان دون ثمن مثله دفعا للضرر فى الجميع واشترط فى ذلك ان لا يوجد للدين نقد او مال اخر رائج يقتضى منه

ولا تعين ومن ثم لم يبع عقار غائب مدين له نص أو حيوان أو عرض بل يقضى من النص فالحيوان فالعرض فالعقار ومران الدين لا يمنع الارث
فن ثم اشترط في بيع الحاكم المهرهون على المبتع عرضه على الورثة أو أوليائهم وتخيرهم بعد انتهائهم قيمته إلى ثمن معلوم أما بالاشهار والتداع عليه
وعرضه على ذوي الرغبات الايام المتواليه (١٣٣) وأما بقويم عدلين خيرين بين الوفاء من مالهم وبيعه بما اتهمى اليه (تفنيه) استشكل

السبكي تصور ثبوت القيمة
قبل البيع بأنه لا بد من تقدم
دعوى على الشهادة بها لانه
حق آدمى وكيف يدعى بها
ولا الزام فيها واجيب بأنها
إن كانت مخصصة ادعى
مالكها قيمتها للحيولة ولا
نذر شخص التصديق على معين
بقدر عشر قيمة هذه مثلا
فيدعى على الناذر بدرهم مثلا
بحكم انه نذر عشر قيمتها وأنه
لزمه له النذر فينكر فيقيم
البينة (ثم ان كان الدين غير
جنس النقد) الذى يبيع به
(ولم يرض الغريم إلا بجنس
حقه اشترى) له جنس حقه
وجوبه لانه واجبه والمراد
بالجنس هنا ما يشمل النوع
بل والصفة كما هو ظاهر
(وإن رضى) بغير جنس
حقه وهو مستقل أو ولى
والمصلحة للولى في
التعويض كما هو ظاهر (جاز
صرف النقد اليه إلا فى)
نحو (السلم) والمبيع
والمنفعة فى الذمة لا تمتنع
الاعتياص عنها كما روى
جواز الاعتياص عن نجوم
الكتابة تناقض باق فى
الشفعة إن شاء الله تعالى
(ولا يسلم) الحاكم أو نائبه
(مبيعا قبل قبض ثمنه) والا
أنه ضمن وقيد السبكي
بما إذا لم يكن ما جتهاد أو

أى فى بيع مال الممتنع واليتم والغائب بما ذكر (قوله تعين) أى ما ذكر من النقد أو غيره الراجح للقضاء منه
(قوله روى) أى فى الفصل الذى قبيل الكتاب وهو عطف على قوله ويشترط الخ (قوله فن ثم) أى من اجل
عدم المدع وفي جمعه بين الماء ومن ثم مناقشة لا تخفى (قوله أو أوليائهم) أى أو وكلائهم (قوله وتخيرهم)
عطف على عرضه (قوله وعرضه) عطف على الاشهار (قوله بين الوفاء الخ) متعلق بتخيرهم (قوله تصور
ثبوت القيمة) أى اللزوم للتخير المذكور (قوله بها) أى بالقيمة تعارض فيه الدعوى والشهادة (قوله لانه)
أى ثبوت القيمة (قوله ولا إلزام فيها) أى فى دعوى القيمة والحال أن شرط الدعوى أن تكون ملزمة (قوله
بأنها) أى العين المراد بيعها الوفاء على نحو الممتنع واليتم والغائب (قوله وإلا) أى وان لم تكن مغسوبة
(قوله شخص) أى من الورثة أو غيرهم (قوله قيمة هذه) أى العين المهرهونة ونحوها (قوله فيدعى) أى
المدعى له المعين (قوله بحكم انه نذر عشر قيمتها) أى وان قيمتها عشرة دراهم فعشرها درهم (قوله فينكر)
أى الدر أو كون القيمة العشرة (قوله الذى يبيع به) إلى قوله وفى جواز فى النهاية والمغنى لا قوله بل إلى المتن
(قوله فى نحو السلم الخ) انظر ما أدخله بالنحو (قوله فى الذمة) راجع لكل من المبيع والمنفعة عبارة المغنى
والنهاية كبيع فى الذمة وكمنفعة واجبة فى إجارة الذمة اه (قوله كما روى) أى فى البيع والسلم اه كروى (قوله
وفى جواز الاعتياص الخ) عبارة المغنى والنهاية وأورد ابن النقيب على المصنف بحوم الكتابة فليس للسيد
الاعتياص عنها على الأصح ولا يرد كما قال الولي العراقي لأن النجوم لا يجر لاجلها فليست مرادة هنا اه
قول المصنف (ولا يسلم مبيعا الخ) قال فى شرح الروض أى والمغنى فدل أنه لا يجوز البيع مؤجلا وان حل قبل
أو ان القسمة لأن البيع مؤجل يجب تسليمه قبل قبض الثمن اه سم (قوله والحاكم) إلى قوله ويرد فى المغنى إلا
قوله وعليه يحمل إلى ذلك وإلى قوله على أن تعبيره فى النهاية إلا ما ذكر (قوله أو نائبه) يشمل المفلس اه سم
وعش ويجوز مى قول المتن (قبل قبض ثمنه) أى وان احضر له المشتري ضامنا أو رهنه اه عش (قوله وإلا)
أى أن سلمه قبل ذلك (قوله أنم الخ) أى المسلم كما كان أو ما ذونه اه عش (قوله وضمن) أى بقيمة المبيع
لا بالثمن الذى باع به مغنى ونهاية وينبغى أن المراد بقيمة قيمته وقت التسليم عش (قوله وقيد) أى الاثم
والضمان (قوله وعليه) أى على التقييد (قوله وذلك لانه الخ) تعليل للثمن (قوله فيجبر ان) أى البائع والمشتري
وهو ظاهر ان كان البائع المفلس باذن القاضى اما لو كان البائع هو القاضى فالمراد باجباره وجوب إحضاره
عليه ثم بامر المشتري بالاحضار فاذا احضر سلمه المبيع واخذ منه الثمن اه عش (قوله واستثنى الاذرعى) أى
من إطلاق المصنف اه مغنى (قوله ونازع الزركشى الخ) اقره المغنى (قوله ان كان) أى الثمن (من جنس
دينه تقاصا) كيف يحكم بالتقاص مع احتمال تلف الباقي قبل وصوله إلى مستحقه (قوله وإلا ورضى الخ)
فيه نظر ما مر من احتمال التلف فكيف يصح الاعتياص وأنه هوهم حصول الاعتياص بمجرد رضاه وأنه
لا يحتاج إلى الإيجاب والقبول وهو محل تأمل وبالجملة فكلام الأذرعى باطلا فاقعد واحوط ثم رايت
الفاضل المحشى نقل عن شرح العباب قوله ولكرده بأنه لا يمكن هنا تقاص ولا اعتياص لما يلزم عليه من
تقدمه على بقية الغرماء بوفائه دينه قبلهم وهو لا يجوز فوجب أن لا يفرض هنا تقاص ولا اعتياص لما
يترتب عليه من المحذور المذكور انتهى اه بصري (قوله وإلا) أى وان لم يكن من جنسه (قوله ورضى

هذا رثمن مثله (قوله كما روى) أى الخلاف فيه (قول المصنف ولا يسلم مبيعا الخ) قال فى شرح الروض فدل
انه لا يجوز البيع مؤجلا وان حل أو ان القسمة لأن البيع مؤجل يجب تسليمه قبل قبض الثمن اه (قوله
الحاكم أو نائبه) أخرج المفلس بغير رضا الغرماء مع أنه ينبغى أنه كذلك وقد يشمله أو نائبه وسياق عن شرح

تقليد صحيح وعليه يحمل افتاء البلقين مرة بعدم ضمان أمين الحاكم وأخرى بضمانه وذلك لانه متصرف لغيره فيحتاج
كالوكيل فان تنازعا أجبر المشتري على التسليم أولا ما لم يكن نائبا لغيره فيجبر ان على الأوجه واستثنى الأذرعى مالو باع لغريم يحصل له مثل
ثمن المثل عند القسمة فالأحوط بقاءه فى ذمته لا أخذه وإعادةه اليه ونازع الزركشى بأنه إن كان من جنس دينه تقاصا وإلا ورضى وحصل

الاعتياض فلم يحصل تسليم قبل قبض المبيع بكل تقدير ويرد بأن الاحوط بقاءه في ذمته وان لم يحصل تقاض ولا اعتياض فصح الاستئصال
ان تغيره بالمبيع وهو الموافق لما تقر قبل قبض الثمن (فرع) لا يجوز لغريم (١٣٣) مفلس ولا ميت الدعوى على مدينه وان ترك

المفلس والوارث الدعوى
عليه كما يعلم مما يأتي في
الدعوى (وما قبضه قسمه)
نذا بان لم يطلبوا الا فوجوبا
(بين الغرماء) نسبة ديونهم
مسارعة للبراءة (الا أن
يعسر) قسمه (اقتسه)
وكثرة الديون (فيؤخر
ليجتمع) وان ابى الغرماء
وقال لهم ماوان اعرضاد فلما
المشقة كالو ظهرت المصاحبة
في التأخير ويقرضه اي ندبا
لا وجوبا فلما يظهر لموسر
امين غير تامل وجده
وقدار تضاد الغرماء ولا يجب
منارهن لان الحظ للمفلس
بخلافه في مال المحجور
الاني والا اودعه امينا
يرتضونه لان ببقائه بيده
تهمة ما وبحث الاذرى ان
ابقاء بذمة مشتر أمين موسر
اولى من اخذه منه واقراضه
لمتله وعليه فهذه مستثناة
من المتن ايضا (ولا يكلفون)
عند القسمة (بنية) عبر
بها للغالب والمراد عدم
تكليفهم الاثبات (بان لا
غريم غيرهم) لان الحجر
يشترط فلو كان لظهر وانما
كلف الورثة بينة ان لا وارث
غيرهم لانهم أضبط من
الغرماء غالبا ولتيقن
استحقاق الغريم لما يخصه
في الذمة بفرض ظهور
مشارك مع امكان ابرائه ولا
كذلك الوارث (فلو قسم

أى بغير جنسه (قوله ويرد) أى نزاع الزركشى (قوله وان لم يحصل) يقتضى البقاء مع حصول ما ذكر وفيه
تناقض الا ان يجعل الواو للحال او يريد ان هنا ما نعامن التقاض والاعتياض ثم رايت ما مر عن شرح
العباب سم على حج اه بصرى وعش (قوله وهم) ويمكن التأويل يجعل تنوين قبض عوضا عن
المضاف اليه وجعل المبيع معمولا للتسليم (قوله لما تقرر) أى فى المتن (وقوله قبل قبض الثمن) مراد به اهظه
خبر والموافق (قوله لغريم مفلس) أى لذاتنه (قوله على مدينه) أى مدين من ذكر من المفلس والميت قول
المتن (قسمه) أى على التدرج نهاية ومعنى قول المتن (ليجتمع) أى ما تسمل قسمته نهاية ومعنى (قوله وان
ابى الغرماء) فاقالهما الخ) عبارة المغنى والنهاية قال الشيخان فان طلب الغرماء القسمة فى النهاية اطلاق
القول بانه يجيبهم والظاهر خلافه والوجه كما قال شيخنا ما افاده كلام السبكي من حمل هذا على ما اذا ظهرت
مصلحة فى التأخير وما فى النهاية على خلافه فلو كان الغريم واحدا سلمه اليه او لا فاولا لان اعطاء للمستحق اولى
من اقرضه وايداعه وهذا بخلاف المدين غير المحجور عليه فانه يقسم كيف شاء وهو بالنسبة لصحة التصرف
أما بالنسبة للجواز فينبغى كما قاله السبكي أنهم اذا استووا وطلبوا وحققهم على الفور ان يجب التسوية اه
قال عش قوله مر وطلبوا أى وان ترقبوا فى الطلب وتأخر الدفع عن مطالبة الجمع وقوله مر وحققهم
أى والحال وقوله مر ان يجب التسوية ومع ذلك لو فاضل نفذ فعله لقاء الحق فى ذمته وعدم تعلقه بعين
ماله اه (قوله ويقرضه) وكان الاولى الفاء بدل الواو فتقرىع على المتن كفى النهاية (قوله ويقرضه) الى
قوله وبحث فى النهاية الى المتن فى المغنى الا قوله ولا يجب الى والا (قوله لان الحظ للبقرض) عبارة
النهاية لانه لا حاجة به أى بالموسر المذكور اليه أى القرض وانما قبله لمصلحة المفلس وفى تكليفه الرهن سد
لما به فارق اعتباره أى الرهن فى التصرف فى مال نحو الطفل اه (قوله وبحث الاذرى الخ) وهو بحث
حسن ولو اختلف الغرماء فيه من يقرضه او يودع عنده او عينه او غير ثقة فنراه القاضى من العدول اولى فان
تلف عند المودع من غير تقصير فن ضمان المفلس اه معنى وقوله ولو اختلف الخ فى النهاية مثله قال عش
قوله من العدول أى ولو من الغرماء اه (قوله من المتن) أى قوله ولا يسلم مبيعا الخ اه سم (قوله ايضا)
أى مثل بحثه السابق فى شرح ولا يسلم مبيعا الخ (قوله الاثبات) أى ولو يعلم حاكم نهاية ومعنى قال عش
وقياس ما يأتى للشارح مر فى الشهادة بالا عسار انه لا يكتفى به نارجل ويمن ولا رجل وامراتا ومن ثم صرح
الخطيب فى شرحه بان التعبير بالا ثبات انما يستفاد به زيادة على الشاهدين اخبار القاضى اه (قوله لان
الحجر) الى قوله والحق فى النهاية والمغنى (قوله لانهم اضبط من الغرماء الخ) أى وهذه شهادة يعسر مدركا
ولا يلزم من اعتبارها فى الاضبط اعتبارها فى غير نهاية ومعنى (قوله ولتيقن) عبارة المغنى والنهاية قال فى
الروضة ولان الغريم الموجود تيقنا استحقاقه لما يخصه وشككنا فى ما احتمه وهو بتقدير وجوده لا يخرج
عن استحقاقه له فى الذمة ولا تنحتم من احمه الغريم فانه لو أروا أو عرض أخذوا الآخر الجميع والوارث بخلافه
فى جمع ذلك اه قول المتن (فظهر غريم) يجب ادخاله فى القسمة أى انكشف امره نهاية ومعنى قال عش
قوله فظهر الفاء بمعنى الواو فلا يشترط الفورية وقوله ادخاله أى بان سبق دينه الحجر اه (قوله ولا تقض
القسمة) كان الاولى تقديمه على التعديل كفى النهاية والمغنى (قوله فظهر غريم الخ) ولو ظهر الثالث وحصل
العباب ادخاله فى غائبه (قوله ويرد) فى شرح العباب ولك رده بانه لا يمكن تقاض ولا اعتياض لما لمزم عاياه
من تقدمه على بقية الغرماء بوفائه دينه قبلهم وهو لا يجوز فوجب ألا يفرض هنا تقاض ولا اعتياض لما
يترتب عليه من المحذور المذكورا اه (قوله وان لم يحصل الخ) يقتضى البقاء مع حصول ما ذكر وفيه تناقض
الا ان يجعل الواو للحال او يريد ان ما نعامن التقاض والاعتياض ثم رايت ما مر عن شرح العباب
(قوله من المتن ايضا) أى قوله ولا يسلم مبيعا الخ

فظهر غريم شارك بالحصة) لان المقصود يحصل بذلك ولا تنقض القسمة فلو قسم ماله وهو عشرون على غريمين لكل مائة نصفين لكل
عشرة فظهر غريم بمائة رجع على كل بثلث ما اخذه فان كان احدهما اتلف ما اخذه وهو معسر اخذ الثالث من الآخر خمسة

وكان ما أخذه كل المال فإذا أيسر المتلف أخذ ما أخذه واقتسمه نصفين وألحق بذلك أبو زرعة ما لو اقتسم الورثة التركة فظهر دين وقد أيسر بعضهم فيجعل مامع المورسين كأنه كلما فياخذ الدائن كل دينه ثم إذا أيسر المعسر يرجع عليه بقدر حصته قال لأن الدين لو غلب اتحد حكمه في الباين فكذا إذا ظهر اه وواضح (١٣٤) أنها لو قسمت بين غرما فظهر غريم فكأنها أيضا ولو قبض الحاكم حصه غائب

فتلفت تحت يده لم يرجع الغائب على بقية الغرماء بشئ ولو لم تنقض القسمة لأن الحاكم نائب عنه في القبض وبه فارق ما لو أخذ ناظر بيت المال حقه من تركة ثم ظهر عاصب وتعدر ردما وصل بيت المال فيحسب على جميع التركة شائنا وتنقض القسمة ويقسم ما بقي منها كمالو غصب أو سرق منها شئ قبل قسمتها لتبين عدم ولاية الناظر ومن ثم كان من قبضه طريقا في الضمان إلا أن يكون حاكما أو ماذونه (وقيل تنقض القسمة) كالأقسمة التركة فظهر وارث وردده بأن حقه في عين المال وحق الغريم في القيمة وهو يحصل بالمشاركة وخرج بظهر ما حدث بعد القسمة فلا يضارب صاحبه إلا أن تقدم سببه كالأقسمة ما أجره بعد القسمة وكما في قوله (ولو خرج شئ باعه قبل الحجر مستحقا للثمن) المقبوض (تألف) قبل الحجر أو بعده (فهو) أي مثله في المشلى وقيمتها في المتقوم (كدين ظهر) من غير هذا الوجه فيقاسم المشتري الغرماء بلا نقض للقسمة وذلك لثبوت قبل الحجر ما غير

للفلس مال قديم أو حادث بعد الحجر صرف منه إليه بقسط ما أخذه الأولان والفاضل يقسم على الثلاثة نعم أن كان دينه حادنا فلا مشاركة له في المال القديم وتقدم أن الدين إذا تقدم سببه فكما تقدم مغنى وهما به وقوله لم يفي المال القديم وكذا في الحادث على الأصح (قوله وكان ما أخذه الخ) بتشديد النون عبارة النهاية والمغنى وكان ما أخذه كأنه كل المال اه (قوله فياخذ الخ) أي مامع المورسين (قوله يرجع) ببناء المفعول و (قوله عليه) أي المعسر نائب فاعله (قوله قال) أي أبو زرعة (قوله في الباين) أي في الملحق به وهو مال المفلس والملحق وهو التركة (قوله واضح أنها) أي التركة (قوله فكأنها) أي في مال المفلس و (قوله أيضا) أي كظهور الدين بعد اقتسام الورثة التركة (قوله ولو قبض الخ) عبارة المغنى والنهاية ولو غاب غريم وعرف قدر حقه قسم عليه وإن لم يعرف فأنما كنت مراجعته وجب الإرسال إليه وإن لم يمكن مراجعته ولا حضوره رجع في قدره إلى المفلس فإن حضر وظهر زيادة فهو كحضور غريم بعد القسمة ولو تنفذ في يد الحاكم ما لم يرز للمغائب بعد أخذ الحاضر حصته أو إفرازها فمن القاضي أن الغائب لا يزاحم من قبض اه (قوله على بقية الغرماء) أي ولا على المفلس أخذ من التعديل اه عشر (قوله وبه فارق الخ) أي بكون الحاكم نائباً عن الغائب في القبض فارق الخ و (قوله حقه) أي حق بيت المال اه عشر (قوله عاصب) بالهير المهمة وهو الذي يرث جميع المال والفاضل عن أصحاب الفروض كما يأتي (قوله فيحسب) أي ما وصل لبيت المال اه كردد (قوله عدم ولاية الناظر) أي على من قبضه بخلاف الحاكم في مسئلة الغائب اه سبعة عشر (قوله من أذنه) أي قبض ناظر بيت المال حقه و (قوله إلا أن يكون الخ) أي من قبضه للناظر حاكما أو ماذونه فلا يكون طريقا فيه اه كردد (قوله وبه) أي حقه في وصوله (قوله وخرج الخ) إلى التنبيه في المغنى والنهاية (قوله كالأقسمة) أي والأجرة المقتبضة قبل القسمة (قوله أي مثله) أي مثل الثمن والحاصل أن في كلام المصنف و أخذت من الأولى أن قوله فكذلك الخ تقديره ظاهر أقاله من المذكور كدين الخ مع أن الفرض أن الثمن تألف فاشار الشارح إلى الجواب عنه بقوله المذكور أي مثله الخ أي فهو على حذف مضاف أي قبله الشامل للبطل والقيمة والمأخذة الثانية في التشبيه في قول المصنف فكذلك مع أنه دين ظهر حقيقة فاشار إلى الجواب عنه بقوله من غير هذا الوجه وكلا الجوابين أصحهما للجلال المحلى اه رشيدى (قوله فيقاسم المشتري الغرماء) أي في الأصل لا في الزوائد المنفصلة أما هي فيفوزون بها بناء على عدم النقض اه عشر وفيه وقفة ظاهرة فكيف يفوز الغرماء بالزوائد دون المشتري مع تبين أن الأصل لم يزل عن ملكه (قوله بلا نقض) أي على الراجح (قوله وذلك) أي قول المصنف فكذلك ظهر (قوله ما تقرر في حله) أي بقوله من غير هذا الوجه وإن أراد المعتبر بلا معنى لا حاجة لم برده ما تقرر اه سم (قوله تنبيه الخ) كان الأولى أن يقدمه على قول المصنف ولو خرج الخ (قوله على الثاني) أي المحكى في المتن بقبيل (قوله أيضا) أي كالثاني (قوله وهو في هذا كالأول) أي الضعيف المحكى هنا بقبيل بقول في مسئلة المسخ كما يقول الأول فيها من أنه يرفع العقد من حيثه لأن الأول أي عدم نقض القسمة فيما ذكره هو مرجع الجمهور وهم قائلون في الفسخ بما ذكر فقوله الاتي كل محتمل أي على هذا الضعيف المحكى في المتن بقبيل و (قوله وعلى الأول الأقرب) مراده بالأول كونه قائلًا بأن الفسخ يرفع العقد من أصله لكنه لم يبين ما وجه الأقرب على الضعيف اه سبعة عشر أقول ولعل وجهه أنه المتبادر من التعبير بالنقض لا سيما مع ملاحظة قياسه على قسمة التركة وأنه عليه يكون للخلاف ثمرة دون الثاني (قوله يجب) أي الاسترداد (قوله

(قوله قبل لا معنى للكاف) أن أراد المعتبر بلا معنى لا حاجة لم برده ما تقرر

التألف لم يردده قبل لا معنى للكاف بل هو دين ظهر حقيقة ويرد ما تقرر في حله فتأمل اه (تنبيه) هل المراد بنقضها على الثاني ارتفاعها من أصلها بناء على الضعيف أيضا أن الفسخ يرفع العقد من أصله أو هو في هذا كالأول وإنما اختلف فيه استرداد المقبوض بعينه أن وجد أو لا قبله فعلي الثاني يجب وعلى الأول لا كل محتمل وعلى الأول الأقرب لئلا كان المقبوض حيوانا مثلا كان ملكهم

اعيان التركة ان راه لخصت منه زوائد بعد القبض فالظاهر انها ترد في ملككم المفلس (١٣٥) ثم تقسم (وان استحق شيء باعه الحاكم)

أو نائبه وثمنه المقبوض
تألف (قدم المشتري بالثمن)
أي بمثله أو قيمته على
الغرماء رعاية لمصلحتهم لئلا
يرغب الناس عن شراء ماله
وقضيته اختصاص ذلك بما
باعه بعد الحجر وليس بجديد
(وفي قول يخاص الغرماء)
كسائر لديون ولا يكون
الحاكم وأمينه طريقين في
الضمان (وينفق) الحاكم وجوبا
من مال المفلس (على من
عليه نفقته) من نفسه وقريبه
لكن بعد طلبه أو طلب
وليّه اشتراطه في اتفاق
ولي ونحو الهبي على قريبه ومن
زوجاته لكن كعسر ولا
يلزم منه عدم نفقة القريب
لان الاعسار فيهما مختلف
كما يعلم بما يأتي في النفقات
ومما يليه كام ولده أي بموئهم
نفقة وكسوة واسكانا
واخداما وتجهيزا لمن مات
منهم (حتى يقسم ماله) لانه
مالم يزل ملكه عنه وموسر أي
بالنسبة لنفقة نحو القريب
فلا ينافي اعساره بالنسبة
للزوجة ولا يعطيه النفقة
المعسر كما مريوما يوم
نعم لا ينفق منه على زوجة
حادثه بعد الحجر وانما انفق
على ولده منه مطلقا لانه
لا اختيار له فيه وان كان انما
استلحقه بعد الحجر على
الوجه لان الاستلحاق
متحتم عليه وهذا فارق شراره
لانه في الذمة لان له اختيارا

اعيان التركة) كان الاولى اعيان مال المفلس عبارة البصري قوله كان ملككم اعيان التركة فيه ان اموال
المفلس تسمى تركة اه (قوله ان راه) أي لان رأى القاضي تمليككم لها (قوله منه زوائد) أي من الحيوان
المقبوض زوائد منفصلة (قوله انها ترد الخ) أي الحيوان وزوائده عن الغرماء أي ان وجدت والا فبدلها قول
المتن (باعه الحاكم) بخلاف ماله باعه المفلس قبل الحجر فانه اذا استحق بعد تلف الثمن يكون ثمنه ديننا ظهر
فيأتي فيه مامر نهاية وسم أي كما مر اتفاقا في المتن (قوله او نائبه) أي قول المتن وينفق في النهاية والمغنى الا
اهما جزم بالاختصاص الاتي (قوله على الغرماء) أي على باقي الغرماء نهاية ومعنى (قوله عن شراء ماله) أي
المفلس فكان تقديمه من مصالح الحجر كاجرة الكيال ونحوها من المؤن مغنى ونهاية (بما باعه بعد الحجر) كانه
لا خراج ما باعه قبل الحجر لا متناعه اه سيد عمر وقوله لا متناعه والاولى لانه كدين ظهر (ولا يكون الحاكم الخ)
عبارة العباب وشرحه وليس للقاضي ولا ماذو نه طريقا في الضمان لما باعه القاضي او غيره باذنه ولو المفلس
لانه نائب الشرع اه سم (قوله الحاكم وجوبا) أي قول المتن الا ان يستغنى في النهاية والمغنى الا قوله أي بالنسبة
الى نعم قوله وبهذا الى وعلى ولد سفيه (قوله بعد طلبه) أي القريب فلو اتفق من غير طلب فهل يضمن ام لا فيه
نظر والا قرب عدم الضمان وانه لا رجوع عليهم ايضا لانهم انما اخذوا حقهم في نفس الامراء ع ش (قوله
كما اشترطه الخ) نعم ذكره وان القريب لو كان طفلا او مجنونا او عاجزا عن الارسال كز من اتفق عليه بلا طلب
حيث لا ولي له خاص بطلبه وقياسه ان يكون القريب هنا كذلك انتهى نهاية قال ع ش قوله لا ولي له خاص
أي اوله ولي ولم يطلب فيما يظهر انتهى اقول ويفيده كلام النهاية بارجاع النفي الى القيد والمقيد معا (قوله ومن
زوجاته) عطف على من نفسه (قوله ولا يلزم منه) أي من اتفاق زوجته كنفقة المعسر (لان الاعسار الخ)
عبارة المغنى وينفق على الزوجة نفقة المعسر على المعتمد خلا فالرواية من انه ينفق نفقة الموسرين وعلى
بانه لو اتفق نفقة المعسر لما اتفق على القريب ورد بان اليسار المعتبر في نفقة الزوجة غير المعتبر في نفقة القريب
لان الموسر في نفقته من يفضل ماله عن قوته وقوت عياله وفي نفقة الزوجة من يكون دخله اكثر من
خرجه وبان نفقة الزوجة لا تسقط بمضي الزمان بخلاف القريب فلا يلزم من انتفاء الاول انتفاء الثاني انتهى
وكذا في النهاية الا قوله لان الموسر الى ولا (قوله ومما يليه) عطف على زوجته (قوله أي بموئهم الخ)
فيه اشارة الى ان النفقة قد تطلق بمعنى طلاق المؤنة انتهى سم وفي المغنى ما يقتضي ان ذلك الاطلاق لا على
سبيل الحقيقة (قوله وتجهيزا الخ) وشمل ما ذكر الواجب في تجهيزه وكذا المندوب ان لم يمنعه الغرماء اه
نهاية قال ع ش قوله ان لم يمنعه الخ يفيد أنهم ولو سكنوا بحيث لم ياذنوا ولا منعوا أنه يفعل للميت
فليراجع من الجنائز انتهى (من مات الخ) أي قبل القسمة اه معنى (قوله ولا يعطيه) أي المفلس لنفسه وموئته
(قوله منه) أي من مال المفلس (قوله مطلقا) أي حدث قبل الحجر او بعده (قوله لانه لا اختيار له فيه) أي
والوطوان كان لكن لا يلزم منه الاحبال اه ع ش (قوله وان كان انما الخ) عبارة النهاية ولا يرد على
ذلك تمسكه من استحاقه لانه واجب عليه فلا اختيار له فيه ايضا اه (قوله وبهذا) أي وجوب الاستلحاق
(فارق) أي الاستلحاق (قوله عرفا) لعل الانسب شرعا (قوله وعلى ولد سفيه) بالاضافة عطف على ولده
(قوله استلحقه نعت للسفيه) (قوله من بيت المال) متعلق بانفاق المقدر بالعطاف (قوله لا لغاء اقراره)
أي ولم يكن السفيه كالمفلس حتى ينفق على ولده الذي استلحقه من ماله لا من بيت المال لا لغاء الخ (قوله بالمال)
أي وبما يقتضيه نهاية ومعنى (قوله بخلاف المفاس) فانه يقبل اقراره على الصحيح وغايته هنا ان يكون قد اقر
بدين واقراره به مقبول ويجب اداؤه فبالاولى وجوب الاتفاق لانه وقع تبعا لثبوت النسب تبعا لثبوت
(قول المصنف باعه الحاكم) بخلافه ماله باعه المفلس قبل الحجر فانه اذا استحق بعد تلف الثمن يكون ثمنه
ديننا ظهر فيأتي فيه مامر (قوله او نائبه) عبارة العباب وشرحه وليس للقاضي ولا ماذو نه طريقا في
الضمان لما باعه القاضي او غيره باذنه ولو المفلس لانه نائب الشرع اه (قوله أي بموئهم) فيه اشارة الى
ان النفقة قد تطلق بمعنى مطلق المؤنة (قوله وعلى ولد) هو مضاف لقوله سفيه

فيه عرفا ولا كذلك الولد وعلى ولد سفيه استلحقه من بيت المال لا لغاء اقراره بالمال من كل وجه بخلاف المفلس

كما مر فان قلت المالك بعد الحجر حدثوا باختياره ومع ذلك يؤمنهم قلت لان مؤتمهم من مصالح الغنم لا يؤمنهم ويقتسمون ثمنهم والحقه
بهم مستولدة بعد الحجر بناء على نفوذ ابلاده لان (١٣٦) اجرتها لهم (الا ان يستغنى بكسب) بان حصل منه شيئا فيكلف صرفه لغيره ولو كفي

كسبه البعض تمم الباقي
من ماله او زاد رد الباقي لماله
واختار السبكي انه لو قصر
بترك الكسب اى الحلال
الغير المزرى به لم ينفع على
هؤلاء من ماله والاسنوى
خلافه وهو ظاهر المتن
وكلام الاصحاب لانه بعد
الفوات يصدق انه لم يستغن
بكسبه وحمله على الاستغناء
بالقوة بعيدة ذفاعة الباب
انه لا يؤمر بالتحصيل وبه
يرد الجمع بحمل الاول على
ما اذا وقع له ذلك ثلاثا فكثر
والثاني على ما اذا وقع له
مرة او مرتين (ويباع
مسكنه) وان احتاج اليه
(وخادمه) ومركوبه (في
الاصح وان احتاج الى
مركوب وخادم لزمانته
ومنصبه) لضيق حق الادى
مع سهولة تحصيل ذلك
بالاجرة فان فقدها فعلى
مياسير المسلمين كذا ذكره
غير واحد وقضيته انه يلزم
المياسير اجرة الخادم
والمركوب للنصب وفيه وقفة
اذ لا يلزمهم الا الضروري
او القريب منه وليس هذا
كذلك الا ان يقال ان اجرة
النصب بهما يترتب عليها
مصلحة عامة فنزلت منزلة
الحاجة (ويترك له) اى
لمن عليه نفقته الشامل
لنفسه ولمن مر (دست ثوب)

الولادة بشهادة النسوة اهمغنى (قوله كما مر) اى قبيل هذا الفصل بقول المصنف ولو اقر بعير او دين الخ
(قوله والحققت بهم) اى بالمالك الحادثة بعد الحجر (قوله بناء على نفوذ ابلاده) اى وقدر ماله ينفذ
خلافا للنهية والمغنى (قوله بان حصل) الى قوله كذا فى المغنى والى المتن فى النهاية (قوله لولا) اى لنفسه
ومرته (قوله الغير المزرى) اى اللاتى اما غير اللاتى فكالعدم كما مر حوا به فى قسم الصدقات ولو رضى بما
لا يلبق به وهو مباح لم يمنع منه قال الاذرى وكفانا مؤنته اه مغنى واقره عش (قوله بعد الفوات) اى
فوات الكسب (قوله وحمله) اى المتن (قوله بالتحصيل) اى بتحصيل ما ليس بحاصل (قوله وبه يرد) اى
بالقاعدة والتذكير بتاويل الضابط (قوله بحمل الاول) اى ما اختاره السبكي (قوله ذلك) اى للفلس
الامتناع من الكسب (قوله والثاني) اى ما اختاره الاسنوى قال الرشيدى هذا لعله بالنسبة الى ما فى المتن
خاصة من دست ثوب وما بعده ولا فى البعيدان يترك من ماله لنحو قوله نحو الكسب اذ هو لا يجب عليه
لو كان موسرا لقريبه مثل ذلك وانما يجب عليه النفقة والكسوة ونحوهما اه (قوله لضيق) الى المتن
فى النهاية والمغنى (قوله فان فقدها) اى بان لا تتيسر له من كسبه ولا من بيت المال اه عش (قوله فعلى مياسير
المسلمين) ويقوم عليهم بيت المال كما ذكره فى شرح العباب اه سم ومرافعا عن عش ما يوافق (قوله
انه يلزم المياسير الخ) معتمد اه عش (قوله اجرة الخادم والمركوب) وينبغي ان يكون ذلك قرضا على بيت
المال اه عش (قوله الا ان يقال ان اجرة المنصب الخ) صريح فى ان المراد بالمنصب منصب الحكم فانظر هل
هو كذلك اه رشيدى وفى القاموس الابهة كسرة العظمة والبهجة والكبر والنخوة اه (قوله بهما) اى
بالخادم والمركوب (قوله اى لمن عليه الخ) كذا فى النهاية والمغنى قول المتن (ويباع مسكنه الخ) وتباع ايضا
البسط والفرش هاية ومغنى قول المتن (لزمانته) هى كل دأب من الانسان فيمنعه عن الكسب كالعنى وشلل
اليدين انتهى شيخنا الزايدى اه عش (قوله لها) اى لكسوة (قوله فتشترى الخ) اى الكسوة جرى عليه
النهاية والمغنى (قوله حال الفلس) كما قاله الامام نهاية ومغنى عبارة سم قال اى شيخ الاسلام فى شرح البهجة
مانصه قال الامام والعبارة فى اللاتى به بحال افلاسه دون يساره قال فى الروضة كاصلا والمفهوم من كلامهم انهم
لا يساعدونه على ذلك اه وبما افهمه كلامهم صرح سليم والعمرانى ومقالة الامام جرى عليه الغزالى فى بسطة
وهو الاقرب الى فقه الباب ولو كان يلبس قبل افلاسه فوق ما يلبق به رد الى ما يلبق به او يلبس دونه تقتبرا
لم يرد اليه اه فقول الشارح مالم يعتدونه اى لا على وجه التثنية وقوله حال الفلس انما يوافق ما قاله الامام اه
سم وقوله ولو كان يلبس الخ فى النهاية والمغنى مثله وقوله اى لا على وجه الخ صوابه اسقاط لفظة لا قال
الرشيدى قوله مر فوق ما يلبق بمثله اى فى حال الافلاس ليوافق ماسر وان كان خلاف الظاهر اه وفى
البحيرى عن الشورى ان التثنية ليس بقيد اه (قوله ودراعة) اسم للملوطة ونحوها مما يلبس فوق
القميص وهى بضم المهملة كما فى شرح الروض اه عش وفى ترجمة القاموس الدراعة كرامة ثوب
لا يكون الا من صوف (قوله ودراعة) الى قوله وادعاء فى النهاية والمغنى قول المتن (وسروال) اى وتكة نهاية

(قوله فعلى مياسير المسلمين) هلا قدم عليهم بيت المال كما فى نظائره ثم رايته فى شرح العباب قدمه عليهم
(قوله يلبق به حال الفلس) قال فى الروضة كاصلا وتوقف الامام فى الخف والطيلسان وقال تركهما لا يحرم
المروءة وذكر ان الاعتبار بحاله فى افلاسه لا فى بسطته وثروته لكن المفهوم من كلام الاصحاب انهم لا يوافقونه
ويعنعون قوله تركهما لا يحرم المروءة ولو كان يلبس قبل افلاسه فوق ما يلبق بمثله ردناه الى ما يلبق ولو كان
يلبس دون اللاتى تقتبر الامر اليه اه وقوله لكن المفهوم يحتمل رجوعه ايضا الى قوله وذكر ان الاعتبار بحاله
فى افلاسه فلا تختص بما قبله ولا ينافيه الاقتصار عليه فى قوله ويعنعون الخ وهذا ما فهمه شيخ الاسلام حيث قال
فى شرح البهجة مانصه قال الامام والعبارة فى اللاتى به بحال افلاسه دون يساره قال فى الروضة كاصلا والمفهوم

اى كسوة كاملة ولو غير جديدة بشرط ان يبقى فيها نفع عرفا فيما يظهر لراسه وبدونه ورجليه لان الحاجة لها كفى ومغنى
للفنقة فتشترى لان لم تكن بماله (يليق به) حال الفلس مالم يعتدونه (وهو) فى حق الرجل (قيص) ودراعة فوقه (وسروال وهامة)

وما تحتها ومنديل وطيلسان (ومكعب) وهو المذاس وخف وليس كل ما ذكر يتعين الايمان تحتل مروءته بترك شي منه اذا الواجب من ذلك ماتحتل المروءة بفقد وادعاء ان نحو الطيلسان والخف لا يخل فقدمه بالمروءة مردود (ويزاد في الشتاء جبة) محشوة وفي المراقمة ما يليق بها من ذلك مع نحو مقنعة وازار ويساح بلبدو وحصير تافهي القيمة ويظهر ان اداء الاكل او (١٣٧) الشرب التافه القيمة كذلك وترك العالم

كتبه على التفصيل الآتي
في قسم الهدقات وكذا

خيل وسلاح جندي مرتزق

لا متطوع الا ان تعين عليه

الجهاد ولم يجد غيرهما لآلة

الحرفة كآرجه في الانوار

وظاهر كلام البغوي خلافه

ولاراس مال وان قل كما

شملة كلامهم وقول ابن

سريح بترك لاراس مال اذا

لم يحسن الكسب الا به حمله

الاذرعى على تافه كما حمل

الدرامى عليه نص البويطى

وكل ما قيل بترك له ولم يوجد

بماله اشترى له كذا اطلقوه

وظاهره انه يشترى له حتى

الكتب ونحوها بما ذكر

وفيه نظر ظاهر ومن ثم بحث

انه لا يشترى له ذلك لاسيما

اذا استغنى عنه بموقوف بل

لو استغنى عنه به بيع ما عنده

وينبغي ان يحمل عليه

اختيار السكى انها لا تبقى

له وقول القاضي لا تبقى في

الحج فمنها اولى يحمل على

ذلك ايضا والافه وضعيف

كما يعلم عامرو وباع المصحف

مطلقا كما قاله العبادى لانه

تسهل مراجعة حفظه

ومنه يؤخذ انه لو كان بمحل

لا حافظ فيه ترك له (تنبيه)

قال في القاموس الدست

الدست اى الصحراء ومن

التياب والورق وصدر البيت

ومغنى (قوله وما تحتها) ويقال له القلنسوة ومثلها تكة اللباس مغنى (قوله وخف) عطف على قبص (قوله

يتعين) خبر ليس و (قوله اذ الواجب) ظاهرهما التعين والوجوب شرعا فليتأمل فان المعتمد انه انما يحرم

تعاطي خاتم مروءة على متحمل الشهادة وقد يقال المراد بالوجوب والتعين ما يتركه لا بيان انه واجب

عليه استعماله فان ذلك مقيد بتحمل الشهادة وعلى كل تقدير فظاهر ان محله في غير وقت المهنة ثم قوله يتعين

الايمان تحتل الخ يتعين ان يكون صواب العبارة يتعين الايمان لا تحتل الخ او يتعين لمن تحتل الخ وهذا افسد

فليراجع نعم يمكن ان ليس فعل ناقص وعليه فلا اشكال اه بصري قول المتن (ويزاد في الشتاء) اى ان

وقعت القسم في الشتاء او دخل الشتاء زمن الحجر سم على منبج اه عش وشوبرى (قوله جبة محشوة)

او مافى معناها كفروءة لانه محتاج الى ذلك ولا يؤجر غالبا اه مغنى (قوله وفي حق المرأة) عطف على قوله في

حق الرجل (قوله من ذلك) اى بما فى المتن والشرح (قوله مع نحو مقنعة) قال في مختار الصحاح المقنعة والمقنعة

بكسر اولها ما تمنع به المرأة اسمهاى تعطيها به كالقوطة والمدورة والقناع او سعة من المقنعة كالخبر قوا الملاية

انتهى اه بجيرى (قوله وازار) ان كان مع السر اويل فما وجهه وان كان عوضا عن السر اويل اذا كان

عرقا لمحملا ولا يخل بمروءتها فالرجل كذلك حينئذ فواجهه تخصيصه بالمرأة فتأمل اه سيد عمر (قوله

ويساح) الى قوله وكل ما قيل فى المغنى الا قوله ويظهر الى ويترك الى التنبيه في النهاية لا ما ذكره وقوله كما رجحه

الى وقول ابن سريح (قوله بلبد وحصير تافهي القيمة) اى وكساء خليج اه نهاية (قوله ويترك للعالم

كتبه) اى ما يستغن عن غيرهما من كتب وقف كما باتى اه عش (قوله وكذا خيل وسلاح جندي الخ) اى المحتاج

اليهم انما به مغنى (قوله لا متطوع) يعنى غير المرتزق بقرينة ما قبله فيشمل من تعين عليه الجهاد حتى يتأتى

الاستثناء اه رشيدى (قوله لالة الحرفة) اى لا يترك للحرف لا الحرفة عبارة النهاية وتباع الات حرقة

ان كان محترفا اه قال عش وهو المعتمد اه (قوله وظاهر كلام البغوي خلافه) وهو القياس كذا

كان في اصله مخطو رحمة الله تعالى ثم ضرب عليه اه سيد عمر (قوله وان قل) اى بخلاف التافه كما باتى (قوله

على تافه) اى اما الكثير فلا الارضاهم اه مغنى (قوله نص البويطى) انه يعطى بضاعة اه نهاية (قوله

اشترى له) خبر وقوله وكل ما الخ (قوله وظاهره) اى ظاهر اطلاقهم (قوله بحث) بيناء المفعول (قوله ذلك)

اى ما ذكر من نحو الكتب وكذا ضمير عنه (قوله انها لا تبقى) اى الكتب (قوله يحمل على ذلك) خبر وقول

القاضى (قوله بما مر) اى في الحج (قوله وياع) الى قوله ومنه في المغنى الا قوله مطلقا (قوله مطلقا) اى استغنى

عنه بوقف او لا اه عش (قوله ومن الثياب والورق) اى وجلة من الثياب الخ (قوله وسدر البيت) عطف

على الدشت و (قوله معربات) اى الدست بمعنى الصحراء والدست بمعنى جلة الثياب والدست بمعنى جملة الورق

والدست بمعنى صدر البيت معربات من الفارسية (قوله بان هذا) اى استثناء الايمان (قوله فلا مدخل

للقياس فيه) اعل مراد القائل بما ذكر التنظير لا القياس اذ يبعد صدور مثل هذا من ينسب الى العلم ويدل

عليه حديث البطاقة وما وجهه به ان الايمان لا يقابله الا الشرك والمؤمن مطهر منه اه سيد عمر قول المتن

من كلامهم انهم لا يساعدونه على ذلك اه وبما افهمه كلامهم صرح سليم والعمرانى وما قاله الامام جرى

عليه الغزالي في بسطه وهو الاقرب الى فقه الباب ولو كان يلبس قبل افلاسه فوق ما يليق رد الى ما يليق به او

يلبس دونه تقتير المرد اليه اه كلام شرح البهجة فقول الشارح ما لم يعتدو نهى لا على وجه التقدير وقوله

حال الفلاس انما يوافق ما قاله الامام (قوله لالة الحرفة) في مرجح مر وتباع آلات حرقة ان كان محترفا (قوله

١٨ - شراوانى وابن قاسم - خامس)

معربات اه وعليه فالاضافة في المتن بيانية ومعنى من وتفسيره بالسكوة السكاملة موضوع له فارسي وهو المراد هنا كما مر
لدلالة المقام عليه (تنبيه اخر) قبل الغراء يتحققون بحسنات المفلس ما عدا الايمان كما ترك له دست ثوب ويرد بان هذا توقفي
فلا مدخل للقياس فيه وقيل ما عدا الصوم لخبر الصوم الى ويرده خبر مسلم انهم يتعلقون حتى بالصوم (وبترك

قوت) ومؤن(يوم) أوليلة (القسمة) بليته التي به في الاول ونهاره كذلك في الثاني (ان عليه نفقته) من نفسه وغيره من مر لانه مو سر قبل
القسمة هذا كله ان لم يتعلق بجميع ماله (١٣٨) حق له يزول الا كالمزول لم ينفق عليه ولا على مؤنه منه (وليس عليه بعد القسمة ان يكتسب او يؤجر

نفسه لبقية الدين) لانه تعالى
امر في المعسر بانظاره ليساره
ولم يامر به بكسب ولما مر في
خير معاذ ليس لكم الا ذلك
وانما وجب الكسب لنفقة
القرىب لانها يسيرة والدين
لا يضبطون لان فيها احياء
بعضه فكان كاحياء نفسه
نعم ان وجب الدين بسبب
عصى به لزمه الا كتساب
كما اعتمد به من الصلاح وغيره
لتوقف صحة توبته على اداؤه
ومنه يعلم انه لا يعتبر هنا
كونه غير مزر به بل متى
اطاق المزرى لزمه فيما
يظهر اذا لظن للروايات في
جنب الخروج من المعصية
وان الايجاب ليس للايفاء
بل للخروج من المعصية
ويوافقه ما في الاحياء انه
يجب على من اخر الحج مع
قدرته عليه حتى افلس ان
يخرج ما شيان قدر فان
عجزا كتساب من الحلال قدر
الواد فان عجز سال ليصرف
له من نحو زكاة او صدقة ما يحج
به فان مات ولم يحج مات عاصيا
فاذا وجب السؤال والكسب
ه امع انه حق لله فالاولى ذلك
لانه حق ادى ونظر بعضهم
في كلام الاحياء بما لا يصح وقد
يجب الا كتساب هنا وان لم
يحص به كما ذون قسم ما بيده
للغرماء وبقى عليه دين فيتعلق
بكسبه ويلزمه الا كتساب
لوفاء ذلك قاله ابن الرفعة ولما
يصح ان اريد الوجوب وان لم
يامره به السيد الا قالقن يلزمه

قوت) أي وسكنائه نهاية ومغنى (قوله ومؤن) قد يشمل الكسوة ولو كان يوم القسمة أول فصل فهل تعطى الزوجة مثلاً كسوة جميع الفصل أو
الزوجة مثلاً كسوة جميع الفصل أو كيف الحال لكن عبارة الروض وغيره ويترك لهم قوت يوم القسمة وسكنائه ولم يتعرض احد منهم للكسوة
وسكنائه ولم يتعرض احد منهم للكسوة مطلقاً سم اقول قول المصنف ويترك له دست ثوب الخ بعد قوله
وباع مسكنه وقول الشارح هناك فتشترى له ان لم تكن بماله صريح في ان المفاس ومنونه يعطى كسوة الفصل
(قوله اوليلة) الى قول الماتن وليس في المغنى وكذا في النهاية الا مسألة الحاق النهار بليلة القسمة (قوله ونهاره)
الاولى تانيث الضمير (قوله من نفسه الخ) ويترك ما يجز به من مات منهم ذلك اليوم او قبله مقدما به على
الغرماء مغنى (قوله لم ينفق عليه) اي لا يؤمنه فيشمل الكسوة والاسكان والاخذام والتجهيز (قوله لانه
تعالى امر الخ) اي قوله الكريم وان كان ذو عسرة فظرة لى يسيرة (قوله وانما وجب) الى قوله ويوافقه
في النهاية الا قوله انه لا يعتبر ان الايجاب الخ الى قوله وفطر بعضهم في المغنى الا ما ذكر (قوله احياء بعضه)
المراد به هنا الاصل لا ما يشمل الفرع لان الاصل لا يؤمر بالكسب لنفقة فرعه بخلاف عكسه اه عش (قوله)
بسبب عصى به) وان صرفه في مباح كغاصب ومتعمد جناية اه نهاية (قوله كما اعتمد به من الصلاح) عبارة
المغنى والنهاية كما نقله الاستوى عز ابن الصلاح ثم قال وهو الاصح اه (قوله مؤن) اي من التعليل
(قوله وان الايجاب الخ) تطف على قوله انه لا يعتبر الخ (قوله ليس الا بقاء الخ) اي وهو حيث يثبذ غير خاص
بالمفلس اه رشيدى (قوله ويوافقه الخ) اي ما اعتمد به من الصلاح (قوله فان عجز سال) اي مع ان السؤال
يزرى به ان كان من ذوى المرومات اه عش (قوله كاذون) اي كعبد ماذون له في التجارة (قوله ولما يصح
الخ) اي قول ابن الرفعة (قوله ان اريد الوجوب الخ) أي وجوب ا كتساب الماذون المذكور (قوله والا
قالقن الخ) اي وان لم يرد الوجوب مطلقا بل فيما اذا امره السيد به كما هو اظاهر والاوجه ان يخصص الوجوب
بالماذون لان القن مطلقا يلزمه الخ قول الماتن (والاصح وجوب الخ) قال الشيخان ونضية هذا ادامة الحجر الى
البراءة وهو كالمستبعداه والمراد بادامة الحجر ان لا يفك القاضى وبانه كالمستبعد انه ينبغي ان يفك
لانه ينفك بنفسه لما ياتي في الفرع الاتي (فرع) في شرح مر ولو قال لغريمه ابرئى فاني معسر
فابراء ثم بان يساره برىء ولو قيد الابراء بعدم ظهور المال لم يبرأ ذكره الروايات في البحر انتهى اه سم قال
عش والرشيدى قوله مر لم يبرأ اي وان بان ان لا مال له لتعليق البراءة وهو لا يصح اه قول الماتن
(وجوب اجارة ام ولده) اي على المدين فهو المخاطب بالوجوب وعبارة الروض وعليه اي المفلس ان يؤجر
لهم مستولدته وموقوفا عليه انتهى اه رشيدى زاد الجير مى لكن ينبغي تقييد الوجوب عليه بما اذا كان
الحاكم قد فك الحجر عنه فان لم يفكه فالوجوب على الحاكم كما لا يخفى اه (قوله نحو ام ولده) قضية زيادة
النحو هنا وفيما بعد ان هنا غير المستولدة والاموصى له والموثوق عليه امر اخر تجب اجارته ولعله المنذور له
منفعتاها او تنصير النهاية على النحو الاول ثم قال ان اجارة ام الولد لا تختص بالمحجور بل تطرد في كل مدبون اه
(قوله ونحو الارض) ومثل ذلك النزول عن الوظائف وينبغي ان مثل ذلك رفع اليد عن الاختصاصات اذا

الا كتساب للسيد حيث امكنه وطابه (والاصح وجوب اجارة) نحو (ام ولده) نحو (الارض) الموصى له بمنفعتها او (الموقوفه عليه) اعتيد

حيث لم يخالف شرط الواقف مرة بعد أخرى الى قضاء الدين لأن المنفعة كالعين نعم إن ظهر باجباره على إجارة الواقف مدة تفاوت بسبب تعجيل الاجرة لحد لا يتغابن به في غرض قضاء الدين والتخاص من الماطالة لم يجبر به وعلم ضابطه من كل مرة وهو ما يظهر به تفاوت بسبب تعجيل الاجرة وببحث الزركشي أن غلة ذلك لو لم يفضل منها شيء عنه وانه نعمونه قدم بها على الغرماء لانها تقدم في المال الخالص فالنزل منزلته اولى ورد بانها لما تقدم الى وقت القسمة فقياسه هنا انه ينفق منها ما لم توجه للغرماء لان الاجارة حينئذ تنزلة القسمة وفيه نظر ظاهر والظاهر ما قاله الزركشي لانه لا يعطى الغرماء منها الا ما استقر ملكه له وهو ما مضت مدته سواء استأجره (١٣٩) الغرماء ام غيرهم فحينئذ ما قبض منها قبل الصرف اليهم يتعلق حقه

الصرف اليهم تتعلق حقه
 وحقوقه به فيقدهون به
 ثم يدفع للغرماء ما بقي
 فالخاص لان اجرة كل مرة
 لا يعطى منها غرامؤه إلا ما
 فضل عنه وعن عمومته تلك
 المادة (فروع) لا يملك
 حجر الماقيس باتقضاء القسمة
 ولا باتفاق الغرماء على رفعه
 لاحتمال غريم اخر بل يرفع
 القاضي لا غيره مالم يتبين
 له مال فيتبين بقاؤه وله
 كما هو ظاهر فكم اذا لم يبق
 له غير الماجور والموقوف
 فيما عداهما (واذا ادعى)
 المدين (انه معسر او قسم
 ماله بين غرمائه) وان ماله
 المعروف تلف (وزعم انه
 لا يملك غيره وانكروا فان
 لزمه الدين في معاملة مال)
 يغلب بقاؤه (كشراء او
 قرض) وادعى تلفه (فعليه
 البينة) بالتلف او الاعسار
 في الصورتين لان الاصل
 بقاء ما وقعت عليه المعاملة
 قضيته ان ما لا يبق كاللحم
 من القسم الاق ولو قال لي
 بذلك وطلب خججه حيا

اعتيد النزول عنهما بدرهم اه عش (قوله حيث) الى قوله وبه علم في النهاية والمغنى (قوله لم يختلف شرط الواقف) فان شرط عدم اجارها تابع فلا يجوز لاجارها نهاية ومغنى (قوله مرة بعد اخرى) اى ويؤجر ان مرة الخ (قوله الى قضاء الدين) يعنى البراءة (قوله على اجارة الوقف) اى باجرة معجلة ومثله المستولدة نهاية ومغنى (قوله مدة تقاروت) فاعل ظهر (قوله لحد) متعاق بالثقات (قوله ضابط زهن كل مرة) وينبغى ان تكون اجارة ما ذكر كل مرة يؤجرها مادة يغلب على الظن بقاؤه الى انة قضائها انها نهاية (قوله وبحيث الوركشى) الى قوله بقياسه في النهاية والى قوله لان الاجارة في المغنى (قوله قدم بها) اى بالغة (قوله لانها الخ) اى المأونة (قوله الخاص) اى الحاضر اه نهاية (قوله بانها الخ) اى المأونة (قوله منها) اى الغلة (قوله مالم تؤجر) اى ام الولد والارض المذكورة ونحوها (قوله والظاهر الخ) خلافا للنهاية والمغنى كما مر انفا (قوله ما ملكه) اى المفلس (قوله لا ينفك) الى قوله مالم يتدين في النهاية (قوله برفع القاضى لا غيره) ظاهره وان حصل وفاء الديون او البراء منها اه رشيدى (قوله فيدين بقاؤه) اى بقاء الحجر وعدم انة كما كه برفع القاضى (قوله وله) اى للقاضى (قوله غير المماجور) اراد بالمماجور ونحو المستولد والارص له منفعة (قوله فيما عداهما) متعاق بقوله هذه قول المتن (او قسم) عطف على ادعى (قوله او ان ماله المعروف آت) انظر هو معطوف على ماذا و ظاهر اعادة لفظ ان انه معطوف على قوله انه معسر وحيث ان القضية هذا الصنيع ان المدعى شيان آتف المال وكونه لا يملك غيره وهو خلاف ما يأتى في التعليل لانه لو كان المراد مظهر من صديقه لو ادعى باقى او بهما والظاهر ان صورة المسئلة ان آتف المال معروف والمدعى انه لا يملك غيره فقط وحيث ان كان ينبغى اسقاط لفظ ان بان يقول او آتف ماله المعروف اه رشيدى بادنى تصرف قول المتن (وزعم) اى قال اه ع شى قول المتن (وانكروا) اى ما زعمه اه مغنى (قوله وادعى تلفه) يعنى عنه ما قبله ثم المراد بآتفه ما يشمل تسببه كما يأتى في الشرح (قوله في الصورتين) اى التميز في المتن اى واما التى زادها فان حكمه حكم الثانية كما يأتى في الشرح عبارة النهاية والمغنى فعليه البيئته باعساره في الصورة الاولى وبانه لا يملك غيره في الثانية اه وهى احسن (قوله لان الاصل) الى قوله وبوافقه في النهاية والمغنى الا قوله ولو قال الى قوله وعند المعاملة (قوله من القسم الخ) خبر ان (قوله الاتى) اى فى قول المصنف والا فيصدق الخ (قوله ولو قال) اى المدين وكذا ضمير امهل (قوله بذلك) اى بالتلف او الاعسار (قوله ايضا) لعل معناه فيقبل استعماله لاحضار البيئته كما يقبل طلب شخصه حسبه (قوله وله) اى للمدين (قوله عليه) اى على شخصه (قوله ذهاب ماله) اى او اعساره اه نهاية (قوله انه) اى الدائن (قوله ويحلفه) عطف على يدعى (قوله بالملاءة) اى الغنى (قوله عند المعاملة) او بعدها اه ع شى (قوله الا البيئته) فلا قبل قوله للتحليف اذا ادعى انه عرض له ذهابه بعد الملاءة وينبغى ان الامر كذلك اه سم (قوله مامر انفا عن ابن الصلاح) يشير الى ما مر له في شرح قول المصنف وان قال عن جنابة قبل في الاصح فرأجعه في اقرار المحجور عليه اه سيد عمر (قوله بانه سبق منه) اى من الموادع (قوله بما فى يده)

بعدم ظهور المال لم يبرأ ذكره الرويانى فى البحر (قوله الا البينة) هلا قيل قوله للتخفيف اذا ادعى انه

أما ما لا ثلاثة أيام أيضاً فمحبس إلى ثبوت اعساره وله أن يدعي عليه أنه يعلم ذهاب ماله ويحلفه نعم لو أقر بالملاءة عند المعاملة لم يقبل منه إلا البينة على ذهاب ماله الذي أقر أنه ملى به كما أفتى به القفال ويوافقه ما مر اتفاق ابن الصلاح المعلوم منه أنه متى أقر بقدرته دلى وفاته بطل ثبوت اعساره (نبيه) ظاهر كلامهم أنه لا بد من البينة هنا من غير تفصيل بين ذكر سبب خفي أو ظاهر وهو مشكل بما يأتي في نحو الوديع من التفصيل وفي نحو الغاصب من تصديقه في التلف مع تعديه وقد يفرق بأنه سبق منه استئمان لنحو الوديع فخنف فيه وبأن الاحتياط للمعاملة اقتضى التشديد عليه بإقامته ما يطاع لتعاقب ماله بساقى يده ونظيره ما مر من التشديد في المسلم فيه أكثر منه في الغاصب قبل استصحابك

الثانية بأن الفرض أنه وجد له مال وتسم (١٤٠) فكيف يحتاج البيئة بناف ماله مع احتمال أن ما قسم هو مال المعاملة فينبغي أن لا يحتاج

إلى البيئة عند نقض المال الموجود عن مال المعاملة أشار إليه في الكفاية اه ولك رده بان الوجه ما اقتضاه كلامهم أنه لا بد من إقامة بيئة بتلف مال المعاملة أو بقسمته بخصوصه بين الغرماء إذ قسمته بينهم تلف له فهو داخل في قولهم لا بد من بيئة بتلفه وحيث فلا وجه لقول من قال فينبغي الخ ويثبت الاعسار أيضا باليمين المدودة بان يدعى علم غريمه باعساره أو بتلف ماله فيشكل عن اليمين على نفي عليه بذلك فيحلف المدين ويثبت إعساره وله تكرير طلب بين الدائن والمظهر منه ما يأتي ويعلم القاضي به لأن المراد به الظن المؤكد (والا) يلزم في معاملة مال كذلك كصداق وضمان وإتلاف (فيصدق يمينه في الأصح) إذا وصل العدم ومن ثم كان المنقول المعتمد فرض ذلك فيمن لم يعرف له مال ولا حبس إلى ثبوت إعساره (وتقبل بيئة الاعسار) وهي رجلان وإن نعلقت بالنفي لميسر الحاجة كالبيئة بان لا وارث غيره ولا ولا يحلف معها إلا بطلب الخصم لأنها قد لا تطلع على مال له باطن بخلاف طلبها بالتلف مع بيئة لأن فيه محض تكذيب لها (في الحال) ان اطلعت

أى في زعم معاملة والا فالمناسب الاخصر به (قوله الثانية) أى التى فى المتن وهى قوله وزعم الخ اه كرى (قوله الموجود) أى المقسوم بين الغرماء (قوله ولك رده الخ) هذا الرد لا يأتى فى نحو كلام المصنف المصرح بأنه مع فرض قسمة ماله بين غرمائه يحتاج الى البيئة فتأمل فأن ذلك ظاهر منه إلا ان يحاج بان قول المصنف ماله لا يتعين ان يكون مال المعاملة اه سم (قوله ويثبت الخ) عبارة المغنى والنهاية وله ان يدعى على الغرماء وتحليفهم انهم لا يعلنون إعساره فان نكلوا وحلف وتب إعساره وإن حلفوا وحبس وتقبل دعواه أيضا ثانيا وثالثا وهكذا أنه بان لهم إعساره حتى يظهر للحاكم أن قصده لا يذام ولو ثبت إعساره فادعوا بعد أيام انه استفاد مالا وينوا الجهة التى استفاد منها فلم تحليفه إلا ان ظهر قصده لا يذام وإذا شهد على المفلس بالغنى فلا بد من بيان سببه اه (قوله ولا يلزمه الخ) عبارة المغنى وإلا بان لزمه الدين لافى معاملة مال سواء الزمه باختياره كضمان وصداق ام بغير اختياره كارش جنانية وغرامة متلف اه (قوله كذلك) أى يغلب بقاؤه قول المتن (فيصدق يمينه) يتفرع على ذلك مالو حلف ليدفعن لزيد كذا وقت كذا فضى الوقت ولم يدفع له شيئا وادعى العجز أى لاجل عدم الحث وحلف عليه صدق إن لم يعده له مال ولا حث حيثن كما أفاد ذلك شيخنا الشهاب الرملى سم ونهاية ومغنى قول المصنف (فيصدق يمينه) ولو ظهر غريم اخر لم يحلف ثانيا كفى البيان وارضاء ابن عجيل وهو ظاهر لثبوت إعساره باليمين الاولى بشرح مراه سم (قوله إذا لصل) الى قول المتن وشرط الخ فى المغنى وكذا فى النهاية لإلا قوله ولا لا حث الخ (قوله فيمن لم يعرف له مال الخ) أى يجب الوفاء منه بان وجب بيعه في وفاء دين المفلس وهو ما زاد على ثياب بدنه وحاجته المازجة ومن الزائد المر كوب والحادم والمسكن وأثاث البيت على ما مر اه ع ش قول المتن (وتقبل نيته الاعسار الخ) قال فى شرح العباب ولا يجوز للقاضى تاخير سماعها حتى يحبس إلا ان امر به مولىه ويؤخذ منه أنه إذا امره مولىه بعدم سماع الدعوى بعد طول المدة كما اشتهر عن قضاة العصر انهم يمنون عون من قبل السلطان بعدم سماعها بعد خمس عشرة سنة إلا فى مال يتم او وقف انه يتمتع عليه سماعها ووجه ظاهر لانه لا يتصرف إلا بحسب ما تقتضيه التولية اه سيد عمر (قوله وهى رجلان) أى فلا يثبت برجل وامرأتين ولا برجل ويمين نهاية ومغنى (قوله لا بطلب الخصم) ولو كان الحق لمحجور عليه أو غائب أو جهة عامة لم يتوقف التحليف على الطلب وإنما يحلف بعد إقامة البيئة مغنى ونهاية وسياق فى الشرح قبيل التذنية مثله (قوله طلبها) أى اليمين (قوله مع بيئته) أى التلّف (قوله لان فيه) أى فى التحليف قول المتن (في الحال) أى وان لم يتقدم له حبس كسائر البيئات اه نهاية (قوله لنحو طول جوار الخ) اشار به الى ان وجوه الاختيار ثلاثة اما الجوار او المعاملة او المرافقة فى السفر ونحوه كما وقع ذلك لامير المؤمنين عمر رضى الله تعالى عنه حيث قال لمن زكى الشاهدين ثم تعرفهم ما قال بالدين والصلاح فقال له هل أنت جارهما تعرف صباهما وما هما قال لا قال فهل عاملتهما فى الصفر ام البضاء

عرض له ذهابه بعد الملاءة وينبغى أن الامر كذلك (قوله ولك رده) هذا الرد لا يأتى فى نحو كلام المصنف المصرح بانه مع فرض قسمة ماله بين غرمائه يحتاج الى البيئة فتأمل فأن ذلك ظاهر منه إلا ان يحاج بان قول المصنف ماله لا يتعين ان يكون مال المعاملة (قول المصنف فيصدق يمينه) يتفرع على ذلك مالو حلف ليدفعن لزيد كذا وقت كذا فضى الوقت ولم يدفع له شيئا وادعى العجز وحلف عليه صدق إن لم يعده له مال ولا حث حيثن كما أفاد ذلك شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى فان عده له مال لم يصدق فان ادعى تلفه فينبغى ان يحجى فيه تفصيل الوديعة فحيث صدق فى تلفه فلا حث م ر ولو لم يعده له مال لكن عده له معاملة مالية فهل هو كالو عده له مال فلا يصدق اخذ من مسئلة المتن اعنى قوله فان لزمه الدين فى معاملة مال كشر او فرض فعليه البيئة وتعليقها بقوله لان الاصل بقاء ما وقعت عليه المعاملة ولا بل يصدق وإن عده له بعض معاملة مالية لان تلك المعاملة المالية لا تعلق لها بالطلاق بخلاف الدين الذى لزم فى مقابلتها فيه نظرو الوجه وهو القياس هو الاول وجزم م ر بالثانى وأنكر الاول بعد نقله عن إفتاء بعض معاصريه (قول المصنف فيصدق يمينه) ولو ظهر غريم اخر لم يحلف ثانيا كفى البيان وارضاء ابن عجيل وهو ظاهر لثبوت إعساره باليمين

ومخالطة مع مشاهدة غايل الضرر والاضافة إلى ان يغلب على ظنه اعساره لان الاموال تخفى فلا يجوز الاعتماد على مجرد ظاهرها الحال وشرط بعضهم في شاهدة المرأة كونهما محررين لها لان غيرهم لا يطلعون على باطن حالها وفيه نظر إذ قد يستعيب عندها ما يكاد يقطع باعسارها لاجله ويتسلية فيلحق بالمحرم نحو الزوج والممسوخ ويعتمد قول الشاهد انه خبير (١٤١) بباطنه وكان الفرق بينه وبين شاهد

التزكية مسيس الحاجة هنا لذلك وخرج بشاهد الاعسار الشاهد بتلف ماله الذي لا يعرف له غيره فلا يشترط فيه خبرة باطنه (وليقل) شاهد الاعسار (وهو معسر) مع ما ياتي (ولا يحض النفي كقوله لا يملك شيئا) بل يقبده كقوله لا يملك الا ما بقي له او لمونه وينبغي ان لا يكتفى منه بالاجمال كالعجز الشرعي خلافا للبقيتي بل لا بد من بيان ذلك المبقى له وإن كان عاما وافقا للقاضي لان الاجمال ليس من وظيفة الشاهد بل وظيفته التفصيل ليري فيه القاضي ويحكم بمقتضاه كما سياتي مع ما فيه ولو ادعى غريمه ولو بعد ثبوت اعساره ان له مالا باطنا لا تعلمه بينته وطلب حاكمه لومه الحلف على نفيه ونحو محجور وغائب وجملة عامة لا يتوقف التحليف لاجله على طلب واقفي القفال بان الشهادة باليسار لا بد فيها من بيان سببه وتبعه في الشامل ولو نعارضت بينة يسار وبينة اعسار قدمت الاولى عند جمع متقدمين وقبده آخرون بما اذا جهل

اي الذهب والفضة قال لا قال فهل رافقتهم في السفر الذي يسفر اى يكشف عن اخلاق الرجال قال لا قال فاذهب فانك لا تعرفهم العلك رايتهم في الجامع يصلبان قلوبهم ثم قال لها اثبتى بمن يعرفكما به بحجري (قوله ومخالطة الخ) عطف على جوارر والواو بمعنى او (قوله لان غيرهم) اى غير المحارم (قوله لا يطلعون) اى الغير والجمع باعتبار معنى الغير كما ان الافراد في عنده وفي يكاد يقطع باعتبار لفظه (قوله نحو الزوج الخ) اى من اقاربها واقارب زوجها بل من الاجاب المصاحب لها سفر او اقامة مع محرما مثلا (قوله ويعتمد قول الشاهد انه الخ) وافا للمنهج والنهاية وخلافا للنفى عبارة فان عرف القاضي ان الشاهد بهده الصفة فذاك ولا لاهل اعتماد قوله انه بها كذا انقلبه عن الامام وهو صرح بذلك عن الائمة وذكر شيخنا في الكلام على التزكية ان القاضي لا بد ان يعرف ان المزكى من اهل الخبرة او ان يعرف من عدالته انه لا يزكى الا بعد وجودها قال الاسنوى وينبغي ان يكون هذا مثله انتهى وهو ظاهر (قوله وخرج) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله شاهد الاعسار) وهو اثنان كما مر نهاية ومغنى (قوله مع ما ياتي) اى من نحو قوله لا يملك الا ما يبقى له الخ (قوله وينبغي ان لا يكتفى منه بالاجمال الخ) وافا للنهاية والمنهج وخلافا للمغنى عبارة بل يجمع بين نفي واثبات فيقول كما قال الشيخان هو معسر لا يملك الا قوت يومه وثياب بدنه قال البلقبي وهذا غير صحيح لانه قد يكون مالكا لغير ذلك وهو معسر كان يكون له مال غائب بمسافة القصر فاكثروا لان قوت يومه قد يستغنى عنه بالكسب وثياب بدنه قد تزيد على ما يليق به فيصير موسرا بذلك فالطريق ان يشهد انه معسر عاجز العجز الشرعي عن وفاء شئ من هذا الدين او ما في معنى ذلك انتهى وهو حسن (قوله ولو ادعى) الى قوله ونحو محجور مكرر مع قوله السابق ولا يخلف معها الخ لولا كان قدم قوله ونحو محجور الى واقفي الى هناك كافي النهاية والمغنى لاستغنى عن قوله المذكور وسلم عن التكرار (ولو ادعى) الى قوله وتبعه زاد النهاية والمغنى عقبه مانعه ولو وجد في يد المعسر مال فاقرب به لشخص وصدقه اخذه منه ولا حق فيه للغير ما ولا يخلف المعسر انه ما وطا المقر له على الاقرار لانه لو رجع عن اقراره لم يقبل وإن كذبه المقر له اخذه الغرماء ولا يلتفت الى اقراره به لا آخر لظهور كذبه في صرفه عنه وإن اقرب له لغائب انتظار قدمه فان صدقه اخذه والا اخذه الغرماء ولو اقر لمحجور لم يقبل منه كما اقتضاه كلامهم وصرح به الروياني وغيره والظاهر كما قال الاذرعى ان الصبي ونحوه كالغائب نعم إن صدقه الولي فلا انتظار (قوله ولو تعارضت الخ) عبارة النهاية والمغنى ولو تعارضت بينة اعسار وملاء بان كانت كلما شهدت احداهما جاءت الاخرى فشهدت انه في الحال على خلاف ما شهدت به فقد افق ابن الصلاح بانه يعمل بالمناخرة منهما وإن تكررت اذ لم ينشأ من تكرارها ريب ولا تكاد يبدى الاعسار تخلو عن ريبه اذا تكررت افعال عرش قوله يعمل بالمناخرة وهى بينة اليسار على ما يفيد قوله ولا تكاد الخ وإن كان قوله يعمل بالمناخرة صادقا بينة اليسار والاعسار وفي جانبه شيخنا الزياى انه إن لم يعرف له مال قدمت بينة اليسار وإن عرف قدمت بينة الاعسار (قوله نص) اى الشافعي رضى الله تعالى عنه (قوله نص في الشاهد) الى قوله انتهى زاد الية عقبه مانعه قال الزركشى فليكن اى تمحيض النفي هنا مثله اعبارة البجيرمي على المنهج قوله لانه كذب اى ومع ذلك لو محض النفي كفى وثبت الاعسار اذ غاية الكذب والكذبة الواحدة لا ترد الشهادة بها كذا اعتمد مراه (قوله بان الخ) متعلق بالشاهد (قوله على انه الخ) اى الشاهد متعلق بقوله نص (قوله اخطا) المعنى اى في ادائه (قوله ولم ترد شهادته) اى يستفسر عن معنى النفي الذي ذكره اءعش (قوله تهورا) تهور الرجل وقع في الامر بقله مبالاة قاموس

حاله فان عرف له مال قبل قدمت الثانية (تنبيه) قال الزركشى قضية كلامهم هنا انه لو محض النفي لا يقبل وبه صرح القاضي وغيره لكن نص في الشاهد بان لا وارث له آخر على انه يقول لا اعلم له وارثا آخر ولا يمحض النفي فان محضه كلا وارث له آخر اخطا المعنى ولم ترد شهادته اه وقد يفرق بان الوارث يظهر غالبا فعدم ظهوره دليل لشمحض النفي فلم يعد منه تهورا وليس الاعسار كذلك لانه يظهر على صاحبه غالبا بان له شيئا فتمحيضه النفي فيه تهور منه فلم يقبل

ويؤخذ منه أنه لا يقبل منه تحييضه وإن علم أنه الواقع وادعاه لما تقرر أن ذلك نادر جدا لعدم متهور وإن فرض أن المفلس باطنا كذلك لأن من هذا حاله لا يخفى أمره غالباً (وإذا ثبت اعساره) ولو في غيبة خصمه إذ لا يتوقف ثبوته على حضوره (لم يجز حبسه ولا ملازمته بل يهل من مطالبة (حتى بوسر) الآية نعم له الدعوى (١٤٣) عليه كل وقت أنه حدث له مال ويحلفه لأنه محتمل وظاهر أن محله لم يظهر منه التحنن

(قوله ويؤخذ منه) أي من التعليل (قوله وإن علم أنه الخ) أي التمهيض (قوله وادعاه) أي الشاهد والمفلس
 اه سيد عمر (قوله أن المفلس) الأولى المدين (قوله لأن من هذا الخ) تعليل للغاية قول المتن (وإذا ثبت اعساره)
 أي عند القاضي (لم يجز حبسه الخ) أي بخلاف ما لو لم يثبت اعساره فيجوز حبسه وملازمته مغنى ونهاية (نعم
 له) أي للدائن عبارة المغنى والنهاية ولو ثبت اعساره فادعوا بعد أيام أنه استفاد مالا ويدينوا الجهة إلى استفاد
 منها فلم تحليفه إلا أن يظهر منهم أي للحاكم قصد الإيذاء اه (قوله منه) أي من الدائن (قوله وعلم من كلامه
 الخ) أي حيث رتب عدم جواز الحبس على ثبوت الاعسار (قوله بغير المال) يعني الصيام (قوله في كفارة الخ)
 خبر مقدم لقوله الحبس (قوله لا في زكاة) والأولى وفي زكاة تقبل الخ عدمه (وإن المراد الخ) أي والذي يتجه
 أن المراد الخ ولعل الأولى إسقاط لفظان عطفا على جملة قال شريح (قوله أو الخراج) عطف على قوله ما يشرط
 (قوله إلى ثبوت الخ) متعلق بقوله حبس المدين (قوله لا بحبس) إلى قوله ما لم يختر في المغنى الأقوله ولو قيل إلى
 ولا مريض وقوله لا معرض له وكذا في النهاية لا قوله حتى إلى ولا مكاتب (قوله مطلقا) عبارة المغنى نعم الأصل
 ذكره كان أو غيره وإن علا لا بحبس بدين الولد كذلك وإن سفل ولو صغير أو زنا لأنه عقوبة ولا يعاقب
 الوالد بالولد ولا فرق بين دين الثقة وغيرهما زاد النهاية وما جرى عليه الحالوى الصغير تبعاً للغزالي من حبسه
 لئلا يمتنع عن الأداء فيعجز الابن عن الاستيفاء ديمتج العجز عن الاستيفاء لأنه متى ثبت للوالد مال أخذه
 القاضي فها هو صرفه إلى دينه وقضيته أنه لو أخفاه عندا كان له حبسه لاستكشاف الحال وهو ما اعتمده
 الزركشي ونقله عن القاضي لكن قولهم ولا يعاقب الوالد بالولد باء اه (بل يقدم حق المستاجر على غيره)
 قال السبكي وعلى قياسه لو استعدي على من استوجرت عينه وكان حضوره لا يكم به طلق حق المستاجر ينبغي
 أن لا يحضر ولا يعترض باتفاق الأصحاب على إحضار المرأة البرزة وحبسها وإن كانت م زوجة لأن للإجارة أمد
 ينتظر ويؤخذ مما قاله أن الموصى بمنفعته كالمستاجر إن أوصى بهامدة معينة ولا فكأن زوجة مغنى ونهاية
 (قوله ويستوثق القاضي) كذا في المغنى وعبارة النهاية ثم القاضي يستوثق عليه مدة العمل فإن خاف هر به
 فعل ما يراه فهنا مرتبان وقضية عبارة الشارح والمغنى أن هنا مرتبة واحدة (قوله ليرددوا) انظر
 ما مرجع الضمير فيه مع أنه لا يتناقض في المخدرة والمريض اه رشيدى ولك أن تقول أن لكل منهما ترددا
 بحسبه (قوله والاحبس) أي وإن وجب المال بمعاملة الولي أو الوكيل حبس عبارة المغنى وتحبس الامناء
 في دين وجب بمعاملتهم اه وعبارة النهاية ولا الطفل والمجنون ولا أبوه والوصى والقيم والوكيل اه أي
 لم يجب بمعاملتهم اه قال ع ش أي فإن وجب بمعاملتهم حبسوا والضمير للوصى والقيم والوكيل اه أي
 والاب (قوله واجرة الحبس الخ) عبارة النهاية واجرة الحبس والسجان على المحبوس ونفقته في ماله اه
 أن كان له مال ظاهر وإلا ففي بيت المال ثم على مياسير المسلمين فإن لم ينزجر بالحبس ورأى الحاكم ضربه
 أو غيره فعل ذلك وإن زاد مجموعهم على الحد ولا يعززه ثانيا حتى يبرأ من الأول وفي تقييده إذا كان لجو جا
 ص ورأى الحبس وجهان أحدهما جوازها إن اقتضته مصلحة اه قال ع ش قوله حتى يبرأ من الأول أي فإن
 خالف وفعل ضمن ما تولد منه اه (قوله ولو لم يفد) أي الحبس (فيه) أي المدين (قوله كذا قيل راجع إلى
 قوله ولو لم يفد فيه الخ) (قوله فرضه) أي هذا القول (قوله كأم) أي في أوائل الباب (قوله بغير اذنه) أي
 الغريم (قوله وجواها) اقتصر عليه النهاية والمغنى (قوله وللحاكم) إلى الفرع في النهاية والمغنى الأقوله ولا
 الأولى مر (قوله من ضرب وغيره) في شرح مروف في تقييده إذا كان لجو جا ص ورأى الحبس وجهان

والأضرار وعلم من كلامه
 جواز حبس المدين ولو على
 زكاة أو عشر لا كفارة لأنها
 تؤدي بغير المال قاله شريح
 لكن نظر فيه غيره والذي
 يتجه في كفارة فورية تعين
 فيها المال الحبس لا في زكاة
 تقبل السقوط بأداء تألف
 أو نحوه وإن المراد العشر
 ما يشرط على من دخلوا
 دار نابل التجارة أو الخراج
 المضروب بحق إلى ثبوت
 اعساره نعم لا يحبس أصل
 لفرعه مطلقا ولا نحو من
 وقعت الإجارة على عينه إذا
 تعذر العمل في الحبس بل
 يقدم حق المستاجر على
 غيره ويستوثق القاضي
 عليه أن خاف هر به يراه
 ولو قيل أنه يجاب للحبس في
 غير وقت العمل كالليل لم
 يبعد ولا مريض لا معرض
 له ولا مخدرة ولا ابن سليل بل
 وكل بهم ليرددوا أو يتمحلوا
 ولا غير مكاف ولاولى
 وكي لم يجب المال بمعاملة
 والاحبس ولا فن جنى ولا
 سيده حتى يؤدي أو يبيع
 بل يباع عليه إذا وجد راغب
 وامتنع من البيع والعداء
 ولا مكان لنجم لتمكته من
 إسقاطه متى شاء وللدائن
 ملازمة من لم يثبت

اعساره ما لم يختر المدين الحبس فيجاب إليه وأجرة الحبس وكذا الملازمة على ما يأتي قبيل القسمة على المدين ولو لم يلزم
 يفد فيه زاد في تعزيره بما يراه من ضرب وغيره كذا قيل ويتعين فرضه فيمن عرف له مال وامتنع من الأداء منه كما مر ومن حبسه قاض
 لا يطلق إلا برضا غيره أو بثبوت اعساره ولا يخرج بغير اذنه إلا للضرورة كدعوى أو رد جوابها والذي يتجه حيث لم يوجد حبس إلا ببلد بعيد
 حبسه فيه وإن لم يكن بعمله كالغريب في الزنا وإنما لم يحضر من فوق مسافة الدعوى لأن الحق ثم لم يشأ للحاكم منع المحبوس مما يرى المصلحة

في منعه منه كشمته بحيلته ولا يلزم الزوجة انا الى الحبس الا ان كان يتالافا بالوطايب السكنى فيه فما يظهر وكثر فيه بشم ربحان وبغيره كالاستئناس بالمحادثة وكخلق الباب عليه وكشمته من الجمعة بخلاف عمل الصنعة ونحوه ما (١٢٣) لا ترفه فيه (فرع) حكم له بسفر زوجته

معه فاقرت لاخر بدين قبل اقرارها ومنعت من السفر معه كما اقي به ابن الصلاح وسبقه اليه شرح و قال ابن الفرس كاح وجمع لا يقبل وعلى الاول لا تقبل بينته انها قصدت بذلك عدم السفر معه على الاوجه من وجهين في ذلك وان توفرت القرائن بذلك وعليه ايضا لو طلب الزوج من الزوجة او المقر له الحلف على ان باطن الامر كظاها راجب فيه احذاما ياتي في الاقرار لوارث وغيره لا فيها لان اقرارها باز ذلك حيلة لا يجوز سفرها معه بغير رضا المقر له ومرفى عدم تحليف المقاس المقر ما يصرح بذلك ولو كان الاقرار صادرا عن حيلة كان اقرارها دينارا ثم وهبته له فحل تردد الذي يتجه انه ان شهدت بذلك بينة واعترف به المقر له لم يؤثر ولو كان لكل من اثنين دين على الاخر حال ولم توجد شروط التقاص فلكل طلب حبس الاخر بشرطه (والغريب العاجز عن بينة الاعسار) لا يحبس بل (يوكل القاضي به) وجوب (من) اى اثنين فاكثر (يبحث عن حاله فاذا غلب على ظنه اعساره شهد به) لثلاث يتخلد حبسه و ظاهر

يلزم الى قوله وكثر فيه وقوله وكخلق الباب (قوله كشمته بحيلته) اى الا من دخو لها الحاجة نهاية قال ع ش اى الزوجة ومثلها الا صدقاء اه قوله وكثر فيه بشم ربحان اى بخلاف شمه لمرض ونحوه اه نهاية (قوله وكخلق الباب الخ) لا يظهر وجه عطفه على ما قبله (قوله وكشمته من الجمعة) عبارة النهاية ولا يائهم المحبوس بترك الجمعة والجماعة وللقاضى منع المحبوس منهما ان اقتضت المصلحة اه قال الرشيدى قوله ولا يائهم المحبوس الخ لعله اذا لم يكن قادر على الوفاء وامتنع منه عناد اه وقال ع ش قوله والجماعة اى وان توقف ظهور الشعار على حضوره اه (قوله بخلاف عمل الصنعة) ولو مما طالا ولو حبست امرأة في دين ولو باذن زوجها فيما يظهر سقطت نفقتها مدته وان ثبت بالبينة ولا تمنع من ارضاع ولدها ويخرج المحبسون من الحبس مطلقا والمرضى ان فقد مرضا والكلام هنا في طرو المرض على المحبوس فلا ينافى ما مر من عدم حبس المريض لانه بالنسبة للابتداء اه نهاية وكذا في المغنى الا قوله ولا تمنع من ارضاع ولدها قال ع ش قوله ولو حبست الخ اطلاقه شامل لما لو كان الزوج هو الحبس لاه فيه كلام في باب القسم والنشوز فليراجع قال سم على منهج بعد مثل ما ذكره الشارح م واما اذا حبست هى الزوج فان كان بحق فلها النفقة او ظلمها فلا مر انتهى اه (قوله حكم له الخ) ولصاحب الدين الحال ولو ذميا منع المديون الموسر بالطلب من السفر المخوف وغيره بان يشغله عنه برفعه الى الحاكم مطالبته حتى يوفيه دينه نعم ان استتاب من يوفيه من ماله الحاضر فليس له منعه اما صاحب المؤجل فليس له منعه من السفر ولو كان مخروفا كجهاد والاجل قريبا ولا يكلف من عليه المؤجل رهنا ولا كفلا ولا اشهادا لان صاحبه هو المقصر حيث رضى بالتأجيل من غير رهن ولا كفيل وله السفر صحبته ليطالبه عند حلوله بشرط ان لا يلزمه ملازمة الغريم لان فيه اضرارا به اه غنى (قوله بدين) اى حال (قوله وعلى الاول) اى قبول اقرارها ومنعها من السفر (قوله بذلك) اى بالقصد المذكور (قوله وعليه) اى على الاول (قوله على ان باطن الامر الخ) اى ان عليها دين له في الواقع (قوله اجيب فيه) اى اجيب الزوج في طلبه حلف المقر له (قوله لا فيها) اى لا في طلبه حلف الزوجة (قوله لا يجوز الخ) من التجوز خبر لان الخ (قوله شروط التقاص) اى من الاتحاد جنسا وقدر او صفة وحلوا لا او تأجيلا (قوله بشرطه) اى كعدم ثبوت الاعسار وعدم نحو مرض (قوله لكن ظاهر كلام الروضة الخ) وهو كذلك اه معنى زاد النهاية واجرة الموكل به في بيت المال فان لم يكن ففي ذمته الى ان يوسر فيما يظهر فان لم يرض احد بذلك سقط الوجوب عن القاضى فيما يظهر ايضا نعم سياق ان الجاني اذا لم يكن له مال ولا ثم بيت مال جاز للقاضى ان يقتض له اى اجرة الجلال على بيت المال وان يسخر من يستوفى القود فقياسه ان له هنا حينئذ ان يقتضى اى اجرة الباحث على بيت المال وان يسخر باحثين لثلاث يتخلد حبسه وقد علم ان الباحث اثنان اه (فصل في رجوع نحو بائع المفلس) (قوله في رجوع نحو بائع المفلس الخ) اى وفيما يتبع ذلك من حكم مالو غرس الخ واندرج في النحر والمسلم والمقرض والمؤجر وغيرهما من المعامل بمعاوضة (قوله بشم في الذمة) سيدكر محترزه بقوله واشترى شيئا بعين الخ (قوله اى شيئا منه) يدل عليه قوله الا لا فان كان قبض بعض الثمن رجع في الجديد الخ وان كان في صورة خاصة اه سم اى في التلف فليس بقيد بل يجرى مع البقاء كما ياتي (قوله حتى مات المشتري الخ) يؤخذ من كلامهم ان الموت مفلسا بمثابة الحجر وان يعجز عليه

اصحهما جوازه ان اقتضت المصلحة (قوله فاقرت لاخر بدين) ولو حبست امرأة في دين ولو باذن زوجها فيما يظهر سقطت نفقتها مدته وان ثبت بالبينة ولا تمنع من ارضاع ولدها (قوله لكن ظاهر كلام الروضة) وهو كذلك م

(فصل) (قوله اى شيئا منه) يدل عليه قوله الا لا فان كان قبض بعض الثمن رجع في الجديد الخ وان كان

لمتن انه يوكل به ابتداء ولا يحبس كالب السليل لكن ظاهر كلام الروضة واصلا انه يحبس ثم يوكل من بحث عنه (فصل) في رجوع نحو بائع المفلس عليه بما باعه له قبل الحجر ولم يقبض عرضه (من باع شيئا بشئ في الذمة ولم يقبض الثمن) اى شيئا منه (حتى) مات المشتري

مقاسا كما يأتى أول الفرائض
 أو حتى (حجر على المشتري
 بالفلس) أى بسبب افلاسه
 بشروطه السابقة (فله)
 أى البائع من غير حاكم
 حيث لم يحكم حاكم يمنع
 الفسخ (فسخ البيع) بنحو
 فسخته أو نقضته أو رفعت
 أو رددت الثمن أو فسخت
 البيع فيه لا بفعل ونحوه
 بما يأتى وقد يجب الفسخ
 بان يتصرف عن موليه أو
 يكون مكاتبا والغبطة فى
 الفسخ (واسترداد المبيع)
 كله أو بعضه ويضارب
 بالباقي للخبر المتفق عليه إذا
 افلس الرجل وجد البائع
 سلعته بعينها فهو أحق بها
 من الغرماء وفى رواية لها
 من أدرك ماله بعينه عند
 رجل وقد افلس فهو أحق
 به من غيره وسياقه قاض بأن
 الثمن لم يقبض وفى أخرى
 إيمان رجل افلس أو مات
 فصاحب المناق أحق بمناقه
 وأهم كلامه أنه لا رجوع
 لو افلس ولم يحجر عليه أو
 حجر عليه بسفه أو اشترى
 حال الحجر إلا أن جهل حاله كما
 مر فيثبت بشروطه الاتية
 أو اشترى شيئا بعين ولم يتسلمها
 البائع فيطالب بها ولا فسخ
 لأن النص لم يرد

قبل الموت اه سيد عمر (قوله مفلسا) قال فى شرح العباب ويؤخذ من فرضه هذا فى المفلس السابق تعريفه
 أن من اشترى سلعة فى ذمته وقيمتها مثل الثمن واكثر والمشتري لا يملك غير ما ولا دين عليه غير الثمن لم يكن
 للبائع الرجوع فى السلعة وهو واحد وجهين لم أر من رجح منهما شيئا لكن قد علمت أن كلامهم صريح فى ترجيح
 هذا الذى ذكرته ومن ثم يعلم أيضا أن الوجه من وجهين فيما لو لم يتعذر استيفاء العوض بان تجدده له بعد الحجر
 مال بنى بدونه بنحو ارث أو اصطيا داوارتفاع قيمة أمواله أنه لا رجوع لانه غير مفلس الآن وبه جزم
 الغزالي وقوله لم يكن للبائع الرجوع فى السلعة أى ما لم يقع حجر كما يعلم من مباحث الحجر الغريب السابق اه سم
 (قوله بشروطه الخ) أى الحجر (قوله من غير حاكم الخ) أى ولا يحتاج فى الفسخ إلى حكم حاكم بل يفسخ بنفسه
 على الأصح ولو حكم حاكم بمنع الفسخ لم ينقض كما صححه المصنف وإن قال الاصطغرى بنقضه معنى ونهاية
 (قوله بنحو فسخته) أى البيع أى أو بطلته أو رجعت فى المبيع كما رجعه ابن أبى الدم أو استرجعته كما يحسنه
 الزكشى اه نهاية (قوله أو رددت الثمن الخ) عبارة المغنى كذا رددت الثمن أو فسخت البيع فيه فى
 الأصح اه (قوله لا بفعل) أى كوطء الامة (قوله وقد يجب) إلى التنبيه فى النهاية والمغنى الا قوله لأن النص
 إلى المتن (قوله عن موليه) أو موكله قال سم على حجج قد يستشكل تصور ذلك لأن الولي لا يسلم المبيع حتى
 يقبض الثمن ويمكن أن يقال تصور المسئلة لا يتوقف على قبض المبيع إذ يمكن قبل قبضه لزوم البيع والحجر
 على المشتري بفلس فيجب حينئذ الفسخ على الولي ثم التصرف فى المبيع للمولى ولولا الفسخ لما تمكن من
 التصرف فيه اه أقول ويمكن أن يصور أيضا بما إذا باع بنفسه ثم حجر عليه لسفه أو جنون وقد سلم المبيع
 قبل الثمن ثم حجر على المشتري بالفلس فيجب على ولي البائع الفسخ اه ع ش (قوله أو يكون مكاتبا) أى
 بان باع لغيره شيئا ثم حجر على المشتري بالفلس فيجب على المكاتب الفسخ رعاية لحق السيد لانه قن ما بقى عليه
 درهم اه ع ش (قوله أو بعضه) عبارة النهاية وكاله استرداد المبيع له استرداد بعضه لانه مصلحة للغرماء اه زاد
 المغنى وقيد الأذعى الرجوع فى البعض بما إذا لم يحصل به ضرر بالتشقيص على الغرماء وقال السبكي
 لا يلتفت لذلك واقتصر عليه شيخنا فى شرح الروض وهو المعتمد اه (قوله واسترداد المبيع كله أو بعضه)
 هذا مع قوله فسخ البيع يقتضى أن له فسخ البيع فى جميع المبيع واسترداد بعض المبيع لأن فسخ العقد
 يقتضى رفع العقد بالنسبة لجميع المبيع لا إطلاق فسخته وفيه نظر فليراجع ولما قال فى العباب ولو اراد
 الرجوع فى بعض المبيع جازع الله فى شرحه بقوله لانه أنفع للغرماء من الفسخ فى كله اه فلعل مراده ههنا أن
 المراد أن له فسخ البيع فى كل المبيع أو بعضه اه سم (قوله لها) أى للصحيحين و (قوله وفى أخرى) أى لها
 أيضا (قوله أو اشترى شيئا) عطف على قوله افلس (قوله ولم يتسلم البائع) أى ثم حجر على المشتري (قوله

فى صورة خاصة (قوله مفلسا) قال فى شرح العباب ويؤخذ من فرضه هذا فى المفلس السابق تعريفه أن من
 اشترى سلعة فى ذمته وقيمتها مثل الثمن واكثر والمشتري لا يملك غير ما ولا دين عليه غير الثمن لم يكن للبائع
 الرجوع فى السلعة وهو واحد وجهين لم أر من رجح منهما شيئا لكن قد علمت أن كلامهم صريح فى ترجيح هذا
 الذى ذكرته ومن ثم يعلم أيضا أن الوجه من وجهين فيما لو لم يتعذر استيفاء العوض بان تجدده له بعد الحجر
 مال بنى بدونه بنحو ارث أو اصطيا داوارتفاع قيمة أمواله أنه لا رجوع لانه غير مفلس الآن وبه جزم
 الغزالي الخ وقوله لم يكن للبائع الرجوع فى السلعة أى ما لم يقع حجر كما يعلم من مباحث الحجر القريبة السابقة (بأن
 يتصرف عن موليه) قد يستشكل تصور المسئلة لأن الولي لا يسلم المبيع حتى يقبض الثمن ويمكن أن يقال
 تصور المسئلة لا يتوقف على قبض المبيع إذ يمكن قبل قبضه لزوم البيع والحجر على المشتري بفلس فيجب حينئذ
 الفسخ على الولي ثم التصرف فى المبيع للمولى ولولا الفسخ لما تمكن من التصرف فيه (قول المصنف واسترداد
 المبيع كله أو بعضه) هذا مع قوله فسخ البيع يقتضى أن له فسخ البيع فى جميع المبيع واسترداد بعض المبيع
 لأن فسخ البيع يقتضى رفع العقد بالنسبة لجميع المبيع لا إطلاق فسخته وفيه نظر فليراجع ولما قال فى العباب
 ولو اراد الرجوع فى بعض المبيع جازع الله فى شرحه بقوله لانه أنفع للغرماء من الفسخ فى كله انتهى فلعل مراده

إلا في المبيع الخ) أى وما هنا ثمن وقد يقال حاصل مورد النص فسخ البائع لا فلاس المشتري ولو وقع الفسخ هنا لكان من ذلك في هذا التعليل خفاء ثم انظر هل يرد عليه مسألة السلم الاتية اه سم (قوله وما الحق به) أى بما سيبر عنه بقوله وسائر المعاوضات كالبيع اه ع ش (قوله أى البائع أو الفسخ) كذا في النهاية واقتصر المغنى على الفسخ (قوله بين علمه الخ) أى بالفورية عبارة النهاية والمغنى ولو ادعى الجبل بالفورية قبل كالد بالعيب بل أولى لأن هذا يخفى على غالب الناس بخلاف ذلك اه قال ع ش قوله بالفورية وكذا لو ادعى الجبل بالخيار بالاولى اه وفي النهاية ولو صالح عن الفسخ على مال لم يصح وبطل حقه من الفسخ ان علم لان جهل اه قال ع ش قوله لان جهل أى لان مثله مما يخفى اه قول المتن (بالوطء) واذا قلنا بعدم الفسخ به هل يجب مهر عليه ولا الظاهر الاول لبقاء الموطوءة على ملك المفلس ولا حد عليه للخلاف في انه يحصل به الفسخ ولا اه ع ش قول المتن (ونحوها) كالهبة والاجارة والاقرض (قوله وتلغو) ومحل الخلاف اذا نوى بالوطء الفسخ وقتلنا هذا الفسخ لا يفتقر الى حاكم كما مر والا فلا يحصل به قطعها به ومغنى قال الرشدي قوله ومحل الخلاف أى في ووطء بقرينة ما بعده أما الاعتاق والبيع فالخلاف جار فيهما مطلقا اه (قوله كالواهب) لفرعه (قوله اذمى التى كالبيع الخ) اشار به الى ان الكاف تقييدية لا تنطرية والا لدخل الصداق وعوض الخلع اه ع ش (قوله نحو السلم) بان افلس المسلم اليه فله المسلم الفسخ واسترداد راس المال اه سم (قوله نحو السلم الخ) فاذا جره دارا باجرة حاله لم يقبضها حتى حجر عليه فله الرجوع في الدار بالفسخ تنزيلا للمنفعة منزلة العين في البيع وسلمه دراهم قرصا ورأس مال سلم حال او مؤجل حل ثم حجر عليه وادراهم باقية بالشروط الآتية فله الرجوع فيها بالفسخ اه مغنى (قوله والقرض) أى وإن كان لا يتعين في القرض الفسخ بل له الرجوع وان لم يحجر على المفترض اه سلطان ومثله في المحلى اه بجيرمى (قوله لعدم الخبر المذكور) وهو قوله صلى الله عليه وسلم ايمان رجل افلس او مات فصاحب المتاع احق بمناعه اه ع ش ولك ارجاعه الى الرواية الثانية ايضا (قوله وخرج نحو الهبة) أى بقيد المعاوضة (قوله ونحو الخلع الخ) أى بقيد المحضة ودخل في النحو الاول الا باجرة الهدية والصدقة وانظر ما دخل بالنحو الثاني (قوله كالنكاح) صورته ان يزوجهها بمهر في ذمته ويدخل بها ثم يحجر عليه فليس لها الرجوع في بعضها وكذا لو كان الصداق معينا فانها تملكه بنفس العقد وتطالب به بعد الحجر وصورة الخلع ان يخالعا على عوض في ذمتها ثم يحجر عليه فليس له فسخ عقد الخلع والرجوع في المرأة وصورة الصلح عن الدم ان يستحق عليه قصاصا ويصالحه عنه على دين ثم يحجر على الجاني فليس للمستحق فسخ الصلح والرجوع للقصاص ع ش لتضمن الصلح العفو عنه وعبارة الشوبرى قوله كالنكاح ولو قبل الدخول لا يشكل عليه قوله لتعذر استيفاءه كما توهم لان المراد عدم تسلطه عليه بعد والاصلح الدم ما هو التالف فيه وكذا الخلع اه أى ليس فيه شيء تالف حتى يكون المراد بالتعذر تلف العوض وفي الحلبي تقييده بكونه بعد الدخول وفي القليوبي ما يوافق الشوبرى وعبارة ته وسواء فيه وفي الخلع قبل الدخول وبعده والتعليل في النكاح للاغلب انتهى اه بجيرمى (قوله ليس من هذا الخ) عبارة المغنى والنهاية واما فسخ الزوجة باعسار زوجها بالمهر او النفقة كما سيأتى في بابها فلا يختص بالحجر اه وقوله بالمهر أى قبل الدخول وقوله او النفقة أى مطابقا قال ع ش وهل لها في صورة الحجر الفسخ بمجرد الحجر او يمتنع الفسخ مادام المال باقيا فلا يتحقق اعساره الا بقسمة امواله فيه نظرا واقرّب الثاني اذ من الجائز حدوث ما له او براءة بعض الغرماء له او ارتفاع بعض الاسعار واما الفسخ بالنفقة فليس لها الا بعد قسمة امواله ومضى ثلاثة ايام

هنا ان المراد ان له فسخ البيع في كل المبيع او في بعضه (قوله إلا في المبيع) قد يقال حاصل مورد النص فسخ البائع لا فلاس المشتري ولو وقع الفسخ هنا لكان من ذلك في هذا التعليل خفاء ثم انظر هل يرد عليه مسألة السلم الاتية (قوله إلا في المبيع) فيه ان البائع هنا لو فسخ لكان الفسخ في المبيع وايضا في فلا كان هذا من المالحق وايضا فالخبر الثاني شامل لهذا قطعاً والاول ذكر فردا بحكم العام اه (قوله نحو السلم) بان افلس المسلم اليه فله المسلم الفسخ واسترداد راس المال (قوله والنكاح) يتامل وقوله لتعذر الخ يتامل (قوله

(وله) أي الرجوع في المبيع وما لحق به (شروط ١٤٦) منها كون الثمن في البيع والعوض في غيره ديناً (حالا) عند الرجوع وان كان

بعد ذلك كما يأتي النفقات اه (قوله أي الرجوع) أي بالفسخ (قوله وما لحق به) أي من المعاوضة المحضة (قوله والعوض في غيره) أي كالمسلم فيه والدرهم المقر وضرة الاجرة ثم هذا من العطف على معمولي عاملين مختلفين بحرف واحد مع تقدم المجرور (قوله ديناً) أي بخلاف ما لو كان عينا بان اشترى منه المفسل هذا الثوب فهو مقدم بالثوب على الغرماء اه رشيدى وتقدم في الشارح مثله (قوله قبله) أي الرجوع (قوله ولو استمر الخ) غاية للغاية (قوله لان المؤجل الخ) علة المقدراى فلا يصح رجوع حال وجوده الا لاجل لان الخ (قوله فيصرف المبيع) أي وما لحق به (قوله أجرة كل شهر) أي مثلاً فثلثها المؤجلة بانتهاء السنة اه سيد عمر (قوله عند انقضائه) اخرج به ما لو قال عندا وله فله الفسخ اه ع ش (قوله فلا يتصور فسخ) أي للاجارة مطلقاً الا (قوله فسخ) أي المؤجر المذكور اى له الفسخ ولو افلس المستاجر في مجلس اجارة الذمة فان اثبتنا خيار المجلس فيها أي المرجوح استغنى به والا فله الفسخ كاجارة الدين وان افلس مؤجر عين قدم المستاجر بمنفعتها او ملتزم عمل اى في ذمته والاجرة في يده فله المستاجر الفسخ فان تلقت ضارب باجرة المثل كنظيره في السلم ولا نسلم اليه حصته منها بالمضاربة لا متناع الاعتياض عن المسلم فيه اذا جارة الذمة سلم في المنافع بل يحصل له بعض المنفعة الملتزمة ان تبعضت بلا ضرر كحمل مائة رطل والا كقصارة ثوب وركوب الى بلد ولو نقل لنصف الطريق لقي ضائعا فسخ وضارب بالاجرة المبدولة فلو سلم له المأتم عينا ليستوفي منها قدم بمنفعتها كالمعينة في العقد اه نهاية قول المتن (وان يتعذر حصده) لو حصل مال باصطياد وامكن الوفاء مع المال القديم قال الغزالي لا رجوع ونسبه ابن الرفعة لظاهر النص انتهى ع ومثل الاصطياد ارتفاع الاسعار او الابرار من بعض الدين اه ع ش وتقدم ما يوافقه عن سم عن شرح العباب (قوله أي العوض) أي الثمن ونحو المسلم فيه (قوله فلو لم يتعذر به) كان الاولى اسقاط لفظه ليظهر مقابله بقوله الا ان او تعذر بغيره الخ ثم هو الى التنبيه في النهاية والمغنى (قوله بنى) فان لم يف به فله الرجوع فيما يقابل ما بقى له نهاية ومعنى (قوله بالاذن) أي اذن المفسل (قوله وهو مقرر الخ) فلو كان جاحدا ولا يئنه او معسرا رجع لتعذر الثمن بالافلاس نهاية ومعنى (قوله والمثنة فيه) أي في الضمان بغير الاذن (قوله او تعذر الخ) في عطفه لم يتعذر به الا يئنى (قوله مثلاً) أي ونحو المسلم اليه قول المتن (او هرب) أي او مات ملياً وامتنع الوارث من التسليم نهاية ومعنى (قوله مع يساره) في كلامه الجذف من الثاني لدلالة الاول اه سم (قوله عن المنقطع) أي بخلاف المسلم فيه في صورته اذ لا يجوز الاستبدال عنه فله الفسخ سم عبارة النهاية ودخل في الضابط عقد السلم فله فسخه ان وجد راس ماله فان لم يفسخ بل يضارب بقيمة المسلم فيه ان لم ينقطع ثم يشترى له منه بما يخصه ان لم يوجد في المال لا متناع الاعتياض عنه فان انقطع فله الفسخ لثبوته حينئذ في حق غير المفسل في حقه اولى واذا فسخ ضارب برأس المال وكيفية ذلك اذا لم ينقطع المسلم فيه ان يقوم المسلم فيه فان ساوى عشرين والديون ضعف المال افرز له عشرة فان رخص السعر قبل الشراء اشترى لهها جميع حقها وفوت به والا فبعضه وان كان م تقوماً فان فضل شيء فللغرماء ولو ارتفع السعر لم يزد على ما افرز له ولو تلف بعض راس المال وكان مما يفرد بالعقد رجع بباقيه وضارب بباقي المسلم فيه اه (قوله من نحو الممتنع) أي كالحارب (قوله بالسultan) أي الحاكم نهاية ومعنى (قوله عجز) أي السلطان (قوله في الامتناع) أي وما عطف عليه من الحرب (قوله على ما قبله) أي التعذر بالافلاس (قوله ذلك) أي الاشكال (قوله الشارح) أي الجلال المحلى وتبعه النهاية والمغنى (قوله لان هذا الخ) تعليل لعدم الدفع (قوله فرض هذا) أي الافلاس (قوله فلا يتأتى ذلك) أي تفريع الامتناع على ما قبله قال البجيرى الا ان يقال لا يضركون الاقسام اعم من المقسم كما قرره

والعوض في غيره) كالمسلم فيه (قوله عند الرجوع وان كان مؤجلاً قبله الخ) فقول الشارح وكذا بعده على وجه صححه في الشرح الصغير هو الاصح شرح مر (قوله مع يساره) ففيه الحذف من الثاني لدلالة الاول (قوله عن المنقطع) أي بخلاف المسلم فيه في صورته اذ لا يجوز الاستبدال عنه فله الفسخ (قول المصنف

مؤجلاً قبله ولو استمر الاجل لما بعد الحجز لان المؤجل لا يطالب به فيصرف المبيع لديون الغرماء ومن هذا اخذ ابن الصلاح واقره الاسنوى وغيره ان الاجارة التي يستحق فيها اجرة كل شهر عند انقضائه لا فسخ فيها لا متناعه قبل انقضائه لعدم المطالبة بالاجرة وبعده لعوات المنفعة المعقود عليها كتلف المبيع وهكذا كل شهر فلا يتصور فسخ الا ان كانت الاجرة جالة اى او بعضها حال اذ لم اجر شيئاً باجرة بعضها مؤجلاً وبعضها حال ففسخ في الحال بالقسط كما يحثه غيره (وان يتعذر حصوله) أي العوض (بالافلاس فلو) لم يتعذر به كان كان به رهن بنى بالثمن عادة ولو مستعار او ضامن بالاذن وهو مقر او به يئنه مليء وكذا بغيره على الاوجه والمثنية فيه ضعيفة لانظر اليها او تعذر بغيره كان انقطع جنس الثمن او (امتنع) المشتري مثلاً (من دفع الثمن مع يساره او هرب) مع يساره (فلا فسخ في الاصح) لجواز الاستيفاء من الرهن او الضامن والاستبدال عن المنقطع ولا مكان التوصل الى اخذه من نحو الممتنع بالسultan فان فرض عجزه فنادر (تنبيه) ما ذكره في الامتناع تفريعا على ما قبله

مشكل فان صورة الامتناع خرجت بفرضه الكلام ولا في المحجور عليه بالفلس ولا يدفع ذلك قول الشارح فلواتنى شيخنا الافلاس بان اتم هذا ما يصلح مع النظر الى قوله بالافلاس وحده ا ما مع كونه فرض هذا شرطا في المحجور عليه فلا يأتى ذلك

شيخنا العزيز اقول الماتن (ولو قال الغرماء) أى غرماء المفلس لمن له حق الفسخ نهاية ومعنى (قوله من مال المفلس) الى قول الماتن وكون المبيع فى النهاية والمغنى (قوله لما فيه الخ) أى فى التقديم مطلقا أى من مال المفلس او مال الغرماء واما قوله وقد يظهر الخ لموراجع لخصوص التقديم من مال المقاس (قوله وبه يفرق الخ) أى باحتمال ظهور غريم آخر وفى شرح م ر ولو قدم الغرماء المرتين بدينه سقط حقه من المرهون بخلاف البائع كما تضمنه كلام الماوردى وعليه فالفرق ان حق البائع كدلالته فى العين وحق المرتين فى بدلها انتهى وأقول ان كان لو ظهر غريم زاحم المرتين أشكل سقوط حقه ولم يتضح الفرق سم على حج لكن الظاهر عدم زاحمته لان حق المرتين مقدم على الغرماء فلم يبقوا بتقديم المرتين شيئا حتى يرجع به عليه كما قيل فى مسألة القصار اه ع ش (قوله لا تفسخ) أى عقد الاجارة وصورة المسئلة انه لم يفعل المستاجر عليه وهو القصار او يصور ذلك بما لو صر بالفعل وزاد الثوب بسبب القصار فانه شريك بالزيادة ونقل بالدرس عن شيخنا الزيادة تصويره بالصورة الثانية اه ع ش (قوله فانه يجبر) ظاهره سواء قالوا من مال المفلس او من مالنا وكلامه فى شرح العباب صريح فى ذلك اه سم أقول وكذا كلام المغنى صريح فى ذلك (قوله ولو مات المشتري) أى مثلا (قوله وقال الورثة) أى لمن له حق الفسخ من نحو البائع (قوله اجيب) أى نحو البائع للفسخ ان اراده (قوله اجيبوا) أى الورثة فيمتنع على نحو البائع الفسخ (قوله مع انه الخ) أى الوارث (قوله خليفه مورثه) فله تحليل المبيع نهاية ومعنى (قوله فيه) أى فى الاخذ من مال الوارث أى بخلاف الغرماء (قوله واذا اجاب) أى نحو البائع (قوله لم يرجع) أى فيما اذا قدموه من مال المفلس وهو محل المزاحمة واما اذا قدمه الغرماء أى الوارث من مالهم أى او ماله فلا كلام انه لا رجوع اه سم (قوله لتقصيره) حيث اخرج حق الرجوع مع احتمال ظهوره زاحم له ويؤخذ من التعليل انه فى العالم بالمزاحمة وليس كذلك اه نهاية أى ولا فرق بين العالم والجاهل ع ش (قوله ولم يزاحمه الخ) عبارة المغنى والنهاية ولو تبرع بالثمن احد الغرماء او كلهم او اجنبى كان له الفسخ لما فى ذلك من المنفعة واسقاط حقه فان اجاب المتبرع ثم ظهر غريم آخر لم يزاحمه فيما اخذه اما لو اجاب غير المتبرع فالذى ظهر ان يزاحمه ثم ان كانت العين باقية لم يرجع فيما يقابل ما زوحم به فى احد احتمالى يظهر ترجيحه لانه مقصر حيث اخرج حق الرجوع مع احتمال ظهور غريم يزاحمه اه (قوله المتبرع) أى من الوارث او الغرماء او الاجنبى اه (قوله من ماله)

فله الفسخ) فى شرح م ر ولو قدم الغرماء المرتين بدينه سقط حقه من المرهون بخلاف البائع كما تضمنه كلام الماوردى وعليه فالفرق ان حق البائع كدلالته فى العين وحق المرتين فى بدلها انتهى وأقول ان كان لو ظهر غريم زاحم المرتين أشكل سقوط حقه ولم يتضح الفرق (قوله وقد يظهر الخ) هذا مع قوله من مال المفلس او مالنا يقتضى مزاحمة من ظهر اذا قدموه من مالهم لكنه خلاف قوله وهما ولم يزاحمه فيما اعطاه له المتبرع (قوله فانه يجبر) ظاهره سواء قالوا من مال المفلس او من مالنا وكلامه فى شرح العباب آخر الباب فى الكلام على ذلك صريح فى ذلك خصوص ما نقله عن ابن شعبة فراجع (قوله لتقدمه عليهم) ان كان المراد تقدمه على جميع الغرماء حتى من يظهر بعده فضية ذلك أنه فسخ له مطلقا لوصوله لحقه بكل حال فلا حاجة فى اجباره الى قول الغرماء ما ذكر لانه لا يتمكن من الفسخ مطلقا وان كان المراد تقدمه على الموجودين القائلين فلا وجه لاجباره مع احتمال ظهور المزاحم (قوله مع انه خليفة مورثه) أقول وايضا فلما كانت التركة متعلقة الحقوق التى على الميت ولا يستحق الوارث الا ما فضل منها على الحقوق ضعفت المنفعة وانتفت لانه بالدفع من ماله يفديها وقد يكون له غرض فى اعيانها (قوله لم يرجع) أى فيما اذا قدموه من مال المفلس وهو محل المزاحمة وأما اذا لم يزاحم بان قدمه الغرماء من مالهم فلا كلام انه لا رجوع وعدم الرجوع للعين أى لما يقابل ما زوحم به منها هو ثانى احتمالى نقلهما فى شرح الرض عن المطلب وقال انه اوجه وان فى كلامه اشارة اليه قال لكن الموافق لكلام الماوردى الاقنى انه لو قدم الغرماء المرتين بدينه سقط حقه من المرهون بخلاف البائع فليتأمل (قوله ولم يزاحمه فيما اعطاه) أى وزاحمه فيما قدموه به من مال المفلس (قول المصنف

(ولو قال الغرماء لا تفسخ
وتقدمك بالثمن) من
مال المفلس او مالنا) فله
الفسخ) لما فيه من المنفعة
وقد يظهر غريم آخر وبه
يفرق بين هذا ومال الوارث
الغرماء للقصار لا تفسخ
وتقدمك بالاجرة فانه
يجبر لانه لا ضرر عليه
بفرض ظهور غريم آخر
لتقدمه عليهم ولو مات
المشتري مفلسا وقال
الورثة لا تفسخ وتقدمك
من التركة أجيب أو من
مالنا أجيبوا واستشكل
بان التركة ملكهم فإى
فرق وقد يفرق بأنه إذا
أخذ من التركة يحتمل
ظهور مزاحم له بخلاف
ما إذا أخذ من مال الوارث
مع انه خليفة مورثه فلم
ينظر للثمة فيه وإذا أجاب
الغرماء أو الوارث فظهر
غريم لم يرجع للعين لتقصيره
ولم يزاحمه فيما أعطاه له
المتبرع من ماله

لانه وان قيل بدخوله في ملك المفلس لكنه (١٤٨) تقديري والغرماء انما يتعلقون بما دخل في ملكه حقيقة (وكون المبيع باقيا في ملك

المشتري) لرواية من ادرك ماله بعينه (فلو) باعه ثم حجر عليه في زمن خيار البائع او خيارهما او اقرضه او وهبه لولده جازله الرجوع تنزيلا لتقدرته على رده لملكه منزلة بقاءه بملكه اوزال ملكه عنه ثم عاد فلارجوع كما في الروضة واقتضاء كلام المتن وهو نظير ما يأتي في الهبة للولد وفارق الرد بالعيب ورجوع الصداق بالطلاق بان الرجوع في الاولين خاص بالعين دون البدل وبالزوال زالت العين فاستصحب زوالها بخلافه في الاخيرين فانه عام في العين وبدلها فلم يزل بالزوال وعلى الرجوع الذي انتصر له جمع لوزال ثم عاد بمعاوضة محضه قدم الثاني لان حقه اقوى اذ لا خلاف في جواز رجوعه بخلاف الاول واستثنى من هذا الشرط مسائل فيها نظر او (فات) حسا بنحو موت او شرعا بنحو غتق او وقف (او كاتب العبد) مثلا وكتابة صحيحة ولم يعد للرق واستولد الامة اتفاقا كما قاله المصنف وان افق بما يخالفه (فلا رجوع) لخروجه عن ملكه حسا فيما عدا الاخيرين وحكما فيهما وليس للبائع فسخ هذه التصرفات وفارق التشفيع بقوة حقه بشوته مقارنة لعقد الشراء ولا كذلك هنا (ولا يمنع

اي لا من التركة اذ ع ش (قوله لانه) اي ما اعطاه الخ قول المتن (وكون المبيع) اي اوتخوه و (قوله في ملك المشتري) اي المفلس وهو ظاهر فيما لو اتفقا على بقاءه فلواختلفا في البقاء وعدمه هل يصدق المشتري او البائع فيه نظر والاقرب تصديق المشتري في عدم بقاءه اذا كان بما يستملك كالا طعمة والا كلف بينة على عدم بقاءه فان لم يقمها صدق البائع لملكه الفسخ اذ ع ش (قوله ولو باعه) اي المشتري عينا (قوله او اقرضه) اي واقبضه ثم حجر عليه (قوله او وهبه الخ) اي واقبضه ثم حجر عليه نهاية و غنى زاد سم اذ بعد الحجر لا يصح تصرف باقراض او هبة اذ ع ش (قوله لانه) اي في كلامه حذف من الثاني دلالة الاول (قوله جازله الرجوع) خلافا للنهاية والمغنى والشهاب والرملي في القرض والهبة وفاطهم في البيع (قوله جازله) اي لبائع المفلس كما هو ظاهر وعبارة شرح الروض في صورة البيع فللبائع الرجوع فيه كالمشتري اذ سم وما نقله عن شرح الروض نقله النهاية والمغنى عن الماوردي (قوله اوزال ملكه) اي قبل الحجر اذ بعده لا يصح ازالته اذ سم ثم قوله المذكور الى قوله وفارق في المغنى والنهاية (قوله ثم ما) ولو بعوض وحجره باق وحجره عليه اذ نهاية (قوله الرد بالعيب) اي حيث زال المبيع عن ملك المشتري ثم عاد اليه ثم علم العيب القديم فله الرد به (قوله ورجوع الصداق) اي فيما اذا اصدقها شيئا ثم زال ملكها ثم عاد اليها ثم طلقها قيل الدخول فله الرجوع الى ذلك الشيء (قوله في الاولين) اي في الافلاس والهبة للولد (قوله في الاخيرين) اي في المعيب والصداق (قوله وبدلها) انظره في صورة الرد بالعيب ويحجب بانه لو علم العيب وقد تلف أو عتق مثلا رجع بالارش اذ سم (قوله وعلى الرجوع) اي على القول المرجوح من جواز الرجوع اذ ع ش اي في الزائل العائد (قوله وعلى الرجوع) الى قول المتن ولا يمنع في النهاية والمغنى الا قوله واستثنى الى المتن (قوله بمعاوضة الخ) اي ولم يوف الثمن الى بائنه الثاني نهاية ومغنى (قوله من هذا الشرط) اي شرط البقاء في ملك المشتري (قوله اوقات) عطف على قوله باعه (قوله بنحو عتق او وقف) اي كالبيع والهبة نهاية ومغنى (قوله مثلا) اي او الامة (قوله ولم يعد للرق) اي فلوعادله بان عجز جاز الرجوع نهاية ومغنى (قوله واستولد الخ) اي قبل الحجر اذ لا تنفذ هذه الامور بعده على ما تقدم سم وع ش وقوله على ما تقدم لمعه اشارة الى نفوذه بعده عند الشارح دون النهاية والمغنى تبعا للشهاب الرملي كما مر (قوله كما قاله المصنف الخ) عبارة النهاية والمغنى والاستيلاء كالكتابة كما في الروضة واصلا وما وقع في فتاوى المصنف من الرجوع لعله غلط من ناقله عنه فانه قال في التصحيح انه لا خلاف في عدم الرجوع في الاستيلاء اذ قال ع ش وقوله لعله غلط اي او يحتمل على الاستيلاء بعد الحجر (قوله الاخيرين) اي الاستيلاء والكتابة (قوله ولا كذلك هنا) اي وحق الرجوع لم يكن تابنا حين تصرف المشتري لانه انما ثبت بالافلاس والحجر نهاية ومغنى (قوله ونحو التدبير) الى المتن في النهاية والمغنى الا قوله استفيد الى قوله الاجارة (قوله ونحو التدبير) اي وتعلق العتق نهاية ومغنى والكتابة الفاسدة ع ش (قوله لانه) اي ما ذكر من التزويج ونحو التدبير (قوله واستفيد منه) اي من المتن

في ملك المشتري) اي وهو المفلس وقول الشارح في زمن خيار البائع او خيارهما او اقرضه ذكر هذا الماوردي وخرج عليه البلقيني مسألة الهبة لولده المذكورة قال ويلزم على ما قاله الماوردي انه لو باعه المشتري لآخر ثم افلسا وحجر عليهما كان للبائع الاول الرجوع ولا بعد في التزامه انتهى ذكر جميع ذلك في شرح الروض وقال شيخنا الشهاب الرملي ان المعتمد عدم الرجوع في المسائل الثلاث الا في مسألة البيع اذا كان الخيار للبائع او لها (قوله او وهبه لولده) اي ثم حجر عليه اذ بعد الحجر لا يصح تصرف باقراض او هبة (قوله جازله) اي لبائع المفلس كما هو ظاهر وعبارة شرح الروض في صورة البيع فللبائع الرجوع فيه كالمشتري انتهى (قوله اوزال ملكه) اي قبل الحجر اذ بعده لا يصح ازالته (قوله وبدلها) انظره في صورة الرد بالعيب ويحجب بانه لو علم العيب وقد تلف أو عتق مثلا رجع بالارش (قوله قدم الثاني) واذا عاد فهل للاول الرجوع حينئذ (قوله واستولد الامة) اي قبل الحجر اذ لا تنفذ هذه الامور بعده على ما تقدم

وكذا ضمير عنه وبعده (قوله اذ التزويج الخ) من كلام الزاعم وعلة للاستغناء (قوله ان نحو الاجارة) نائب فاعل استفيدوا دخل بالسحو نحو التدبير فكان الاولى تأخيرها الى هنا مع إسقاط النحو الاول (قوله فيأخذها) أي نحو البائع نحو المبيع المؤجر (قوله مسلوب المنفعة) أي ولا يرجع باجرة المثل لما بقي من المدة نهاية ومعنى (قوله او يضارب) أي يشارك الغرماء ش (قوله وكون المبيع الخ) عطف على قول المتن كون الثمن حالا (تنبية) قد علم بما تقرر ان شروط الرجوع تسعة اولها كونه في معاوضة محضة كالبيع ثانيها رجوعه عقب عليه بالحجر ثالثها كون رجوعه بنحو فسخت البيع كما مر رابعها كون عوضه غير مقبوض فلو كان قبض منه شيئا ثبت الرجوع بما يقابل الباقي خامسها تعذر استيفاء العوض بسبب الافلاس سادسها كون العوض ديناً فلو كان عيناً قدمها على الغرماء سابعها حلول الدين ثامنها بقاؤه في ملك المفلس تاسعها عدم تعلق حق لازم به كرهن نهاية ومعنى وكان ينبغي زيادة وخلو البائع عن مانع التملك به (كجناية) أي توجب مالا معلقاً بالرقبة نهاية ومعنى (قوله اورهن) فلو قال البائع للمرتهن انا ادفع اليك حقك واخذعين مالي فهل يجبر المرتهن او لا وجهان قال الاذرعى ويجب طردهما في المجنى عليه وقياس المذهب ترجيح المنع شرح مرأى والخطيب اقول ترجيح المنع هنا لا ينافيه ما تقدم من الغرماء لو قدموا المرتهن بدينه سقط حقه من المهر ون وذلك لان في دفع البائع منه قوته وتقديم الغرماء لا منته فيه وفيه منة ضعيفة لتعلق حق المرتهن بالمال المقدم منه ايضاً سم و قوله وذلك لان الخ محل نظر (قوله او شفعة) ولو كان المبيع شقفا مشفوعاً ولم يعلم الشفيع بالبيع حتى افلس مشترى الشقص وحجر عليه اخذه الشفيع لا البائع لسبق حقه و ثمنه للغرماء كلهم يقسم بينهم بنسبة ديونهم نهاية ومعنى (قوله فان زال) أي التعلق (قوله ومن مانع الخ) عطف على من تعلق الخ (قوله له) أي للبيع (قوله كاحرامه الخ) أي وكحر بيته والمبيع سلاح (قوله فاذا حل أي لم يبيع لحق الغرماء اه نهاية قال ع ش قوله لم يروى لم يبيع الوال للحال وهو يفيد انه لو باعه القاضى في زمن إحرام البائع نفذ بيعه والاصل فيما ينفذ من القاضى جواز ولو اراد البائع فسخ بيع القاضى لم ينفذ كاشمله قوله السابق وليس للبائع فسخ هذه التصرفات بخلاف الشفيع الخ ولو قيل يجوز فسخ البائع في هذه الحالة ونفوذ لم يبعد لانه ثبت له جواز الفسخ بالحجر وانما امتنع فسخه للاحرام وقد زال فاشبهه ما لو منع الشفيع من الاخذ لعارض ثم زال بعد تصرف الشريك الحادث وهو له حيث أخذ الشقص اه اقول وهذا ظاهر الشارح والمعنى حيث اطلقاً ولم يقيداً بعدم البيع (قوله وفارق) أي ما لو احرم البائع والمبيع صيد (قوله اسلم) أي العبد المبيع (قوله والبائع كافر) الوال للحال (قوله باختياره) أي كافي فسخ البيع بعد اسلام المبيع اه سم (قوله فيهما) أي في التملك باختياره وعدم الزوال بنفسه (قوله ولو تعيب المبيع) أي بان حصل فيه نقص لا يفرده بقدر نهاية ومعنى (قوله المبيع) أي قوله لان جنايته في النهاية والمعنى (قوله كان تعيب باقة) أي سماوية سواء كان النقص حسياً كسقوط يدام لا كنسياً حرقة نهاية ومعنى (قوله كالتعيب الخ) وكالاب اذا رجع في الموهوب لولده وقد نقص وهذا أي قول المصنف اخذه ناقصاً الخ مستثنى من قاعدة ما ضمن كله ضمن بعضهم من ذلك الشاة المعجلة في الزكاة اذا وجدها أي المالك تالفة يضمنها أي الفقير أو ناقصة يأخذها بلا ارش وعلوه بانه حدث في ملكه فلم يضمنه كالمفلس وقد يضمن البعض ولا يضمن الكل وذلك فيما اذا جنى على مكاتبه فانه اذا قتله لم يضمنه وان قطع عضوه ضمنه معنى ونهاية (قوله او تعيب بجناية اجنبى تضمن الخ)

(قوله اورهن) فلو قال البائع للمرتهن انا ادفع اليك حقك واخذعين مالي فهل يجبر المرتهن او لا وجهان قال الاذرعى ويجب طردهما في المجنى عليه وقياس المذهب ترجيح المنع شرح مرأى اقول ترجيح المنع هنا لا ينافيه ما تقدم من ان الغرماء لو قدموا المرتهن بدينه سقط حقه من المهر ون وذلك لان في دفع البائع منه قوته وتقديم الغرماء لا منته فيه وفيه منة ضعيفة لتعلق حق المرتهن بالمال المقدم منه ايضاً (قوله باختياره) كما في فسخ البيع بعد اسلام المبيع (قوله او تعيب بجناية اجنبى او البائع) عبارة العباب او بجناية تضمن فارشه للمفلس والبائع اخذه ناقصاً والمضاربة بمثل نسبة ما نقص من قيمته من الثمن قال الشارح في شرحه واستفيد

اذ التزويج عيب ان نحو
الاجارة كذلك لانها لا تمنع
البيع ايضاً فيأخذها مسلوب
المنفعة او يضارب وكون
المبيع سليماً من تعلق حق
لازم لثالث كجناية اورهن
مقبوض او شفعة فان زال
رجع ومن مانع تملك البائع
له كاحرامه وهو صيد فاذا
حل رجع وفارق ما لو اسلم
والبائع كافر فان له الرجوع
فيه بانه قد يملك المسلم باختياره
وبان ملكه لا يزول عنه
بنفسه بخلاف المحرم مع
الصيد فيهما (ولو تعيب)
المبيع بما لا يضمن كان تعيب
(باقعة) او بجناية بائع قبل
قبض او بجناية مبيع او
حربي (أخذه ناقصاً) بلا
ارش (او ضارب بالثمن)
كالو تعيب المبيع في يد
البائع ياخذها المشتري ناقصاً
او بتركه (أو) تعيب (بجناية
اجنبى) يضمن جنايته ولو
قبل القبض

(أو البائع) بعد القبض (الله) أما المضاربة بثمنه أو (أخذه ويضارب من ثمنه بنسبة نقص القيمة) الذي استحقه المشتري إليها فإذا ساءى مع قطع يديه مائة يدونه مائتين وقد كان اشتراؤه بمائة أخذه وضارب بنصف الثمن وهو خمسون ولم يعتبر المقدر في يديه وهو قيمته لئلا يلزم أخذه مع تمام قيمته أو مع تمام ثمنه وهو محال (١٥٠) والحق البائع هنا بالاجنبي لأن جنايته حينئذ مضمونة مثله (وجناية المشتري

ولو عفا المفلس قبل الحجر عن الجاني الاجنبي أو البائع كان للبائع إذا رجع المضاربة بالنقص شرح العباب اه سم قول المتن (بنسبة نقص القيمة) أي وأن كان للجناية أربش مقدراه مغنى ويأتى في الشرح مثله (قوله الذي استحقه المشتري) أي المفلس والضمير يرجع إلى نقص القيمة والحاصل أن البائع يرجع بالأربش وهو جزء من الثمن نسبتبه إليه كنسبة ما نقص العيب من القيمة إليها والمفلس يرجع إليه بنقص القيمة وقد يؤدى الحال إلى التقاص ولو البعض كناية عليه الشهاب سم اه رشيدى عبارة ع ش قوله الذي استحقه المفلس أي ولو لم يأخذه من الجاني بائعا كان أو غيره اه (قوله فإذا ساءى) أي الرقيق (قوله اشتراه) أي المفلس (قوله أخذه الخ) أي أخذ البائع الرقيق (قوله أو مع تمام ثمنه) لعله للتويع في التعبير (قوله حينئذ) أي بعد القبض (قوله لأنه وقع الخ) أي لعيب المشتري (قوله وهو) أي خلاف المراد (قوله بعد ثبوت الرجوع) أي والجناية غير التزويج إذا لا يتصور بعد الحجر لعدم صحته منه حينئذ اه سيد عمر والمراد بثبوت الرجوع ثبوت حق الرجوع أي الحجر بدليل ما بعده (قوله ضمنه) جواب لو (قوله مطلقا) أي سواء وقع جناية قبل الحجر أو بعده (قوله مثلا) يغنى عنه قوله ومثلها الخ (قوله ومثلها) إلى قوله وتعتبر في النهاية والمغنى (قوله كل عيتين) أي كثنوين (قوله بفر كل الخ) أي يصح إفراده (قوله وتلف بعد الحجر) أي فقوله ثم افلس ليس بقيد نهاية ومغنى (قوله ولم يقبض الخ) أخذه من قول المتن الآتى فلو كان قبض الخ قول المتن (أخذ الباقي) أي جوازا اه سم (قوله لما يثبت) أوضحه في شرح الروض أيضا قبيل فصل غرس في الأرض اه سم (قوله بمثله) جمع مثال (قوله كالفرقة الخ) عبارة عن النهاية والمغنى لأن الإفلاس عيب يعود به كل العين لجواز أن يعود به بعضها كالفرقة في النكاح قبل الدخول يعود بها جميع الصداق إلى الزوج تارة وتارة بعضها أخرى اه قال ع ش قوله جميع الصداق إلى الزوج تارة أي فيما لو فسخت بعيبه أو فسخ بعيبها وقوله وبعضه الخ أي فيما لو طلق اه (قوله وخبر وان كان الخ) هذا دليل القديم القائل بأنه لا يرجع به بل يضارب بباقي الثمن اه نهاية (قوله بالتلف) أي وبتعدد المبيع (قوله بل يجرى ان) إلى قوله وان حصل في النهاية الاقوله لأن فيه ضررا عليهم وإلى المتن في المغنى الأما ذكر (قوله مع بقائهما) أي ومع وحدة المبيع (قوله مع بقائهما) هل يعتبر هنا

كان زوج الامة أو العبد (كافة في الاصح) لأنه وقع في ملكه قبل تعلق حق الغرماء به كذا وقع في عبارة شارح وقوله قبل الخ لا مدخل له في التعليل بل يوم خلاف المراد وهو انه لو وقع بعد ثبوت الرجوع بأن تأخر الفسخ لعذر ضمنه نظر الوقوع بعد تعلق حقهم به وليس بصحيح كما هو واضح لأن المبيع فائت على الغرماء فلا وجه لتضمينهم المفلس مطلقا ولو قال قبل تعلق حق الفسخ به ليفيد رجوع البائع بأربشه لو وقعت بعد تعلق حق الفسخ به فيضارب به لا يمكن ذلك لكنه بعيد من كلامهم (ولو تلف أحد العبدن) مثلا المبيعين صفقة واحدة ومثلها كل عيتين يفرد كل منهما بعدد (ثم افلس) وحجر عليه أو تلف بعد الحجر ولم يقبض البائع شيئا من الثمن (أخذ) البائع (الباقى وضارب بحصة التالف) لأنه ثبت له الرجوع في كل منهما ويعتبر نسبة كل من قيمة التالف وقيمة الباقي إلى مجموع القيمة حتى يأخذ الباقي بحصة من الثمن ويضارب بحصة التالف منه لكن العبرة في التالف بأقل

من قوله تضمن أيضا أن المفلس لو عفا قبل الحجر عن الجاني الاجنبي أو البائع كان للبائع إذا رجع المضاربة بالنقص وهو ظاهر ثم رابت الجلال البلقيني قال إذا أبر المفلس من أربش الجناية فلم يذكروه وقياس ما إذا أبرت زوجها من الصداق ثم طلقها قبل الدخول أنه لا يرجع في شطر الصداق فكذا هنا فلو وهبها الأرض بعد أن قبضه فقياس الصداق أنه يرجع بالأربش ليضارب به مع الغرماء انتهى وبؤيده قول الاصفوني لو وهب المشتري المبيع للبائع ثم افلس بالثمن للبائع المضاربة بالثمن انتهى وانظر لو كان نسبة نقص القيمة من الثمن أكثر من الأربش كالأربش خمسين نصف القيمة التي هي مائة وكان نسبة النقص ألفا لكون الثمن الفين وقد أبر البائع من الأرض هل يضارب البائع بالأربش على الأرض (قوله أو البائع بعد القبض) وفي هذه الصورة يستحق المفلس على البائع أربش الجناية ويستحق البائع عليه إذا رجع من الثمن بنسبة نقص القيمة وقد يؤدى الحال إلى التقاص ولو في البعض (قوله ولو قال الخ) يمكن حمل كلام ذلك الشارح على ذلك بأن يكون المعنى قبل تعلق حق الغرماء الذين منهم البائع به أي بملكه احترازا عما لو كان بعد تعلقهم بملكه المتضمن لتعلق البائع المقترض لرجوعه فناملة (قوله لو وقعت الخ) ينظر مع قوله السابق لو وقع بعد ثبوت الرجوع (قول المصنف أخذ الباقي) أي جوازا (قوله لما يثبت) أوضحه في شرح الروض أيضا قبيل فصل غرس في الأرض (قوله مع بقائهما) هل يعتبر هنا أكثر القيمتين

قيمتيه يوم العقد والقبض دون ما بينهما وفي الباقي ما أكثرهما لما يثبت بمثله في شرح الارشاد (فان كان قبض الثمن رجوع أكثر في الجديد) كالفرقة قبل الوطء يرجع بها السكك تارة والبعض أخرى وخبر وان كان قد قبض من ثمنه شيئا فهو أسوة الغرماء مرسل وإيهام تفريعه هذا على ما قبله اختصاص القوانين بالتلف غير مراد بل يجرى بان مع بقائهما وقبض الثمن فعلى الجديد يرجع في بعض المبيع بقسط

الباقى من الثمن فلو قبض نصفه رجع فى نصفهما الا فى احدىهما بكاه لان فيه ضرر اعليهم والتلف فيما ذ كر ليس بقيد فلو بقى جميع المبيع و اراد البائع الفسخ فى بعضه مكن وان حصل بالتفريق نقض لانه بالنسبة للفرما انفع من (١٥١) الفسخ فى كله والضرر انما هو على الراجع فقط

فان فرض أنه على المفلت لم ينظر اليه لان ماله مبيع كله فلم يبال بالتفريق فيه (فان تساوت قيمتهما وقبض نصف الثمن اخذ الباقي) بياقي الثمن ويكون ما قبضه فى مقابلة الثالث (وفى قول) مخرج (باخذ نصفه بنصف باقى الثمن ويضارب بنصفه) أى الباقي وهو ربع الجميع لان الثمن يتوزع على الجميع وسيأتى فى هبة الصداق للزوج ترجيح نظير هذا ويفرق بان حق البائع هنا يتعلق بالعين والالفات عليه بعض الثمن بالمضاربة فانحصر حقه فى الموجود منها وحق الزوج ثم متعلق بها أو يبدلها إذ لها فى صور امساكها واعطاؤه بدلها فلم ينحصر حقه فى الباقي بل شاع فيه وفى بدله (ولو زاد المبيع زيادة متصلة كسمن وصنعة) تعلمها المبيع بنفسه وكبر شجرة (فاز البائع بها) فياخذه ولا شىء عليه فى مقابلتها بخلاف مالو عليها له المشتري فانه كما يأتى فى القسارة وهذا التفصيل هو محمل ما وقع للشيخين من التناقض هنا و ثم على أنهما أشارا اليه بتعبيرهما هنا بالتعلم و ثم بالتعليم

أكثر القيمتين اه سم (قوله لافى احدىهما) بخلافه فى تلف احدىهما الا فى قوله وان تساوت الخ والفرق واضح اه سم (قوله لان فيه ضرر اعليهم) يتأمل فيه فقد يقال انما الضرر فى الرجوع فى نصفهما للتشقيص اه سم (قوله والتلف الخ) وكذا قبض بعض الثمن ليس بقيد كما اشار اليه فى اول الفصل فى شرح واسترداد المبيع ويفيده اطلاق قوله فلو بقى جميع المبيع الخ (قوله ليس بقيد) انظر ما فائدته مع قوله بل يجرى بان الخ اه سم أى فهو مكرر معه (قوله فلو بقى جميع الخ) أى تعددا ولا وقبض شيئا من الثمن اولا قول المتن (فان تساوت قيمتهما) أى والعبرة فى قيمة الباقي بأكثر الامرين من وقت العقود القبض وفى الثالث باقيلهما كما مر انفا اه ع ش (قوله بياقي الثمن الخ) أى كالورهن عبيدين بمائة واخذ خمسين وتلف احد العبيدين كان الباقي مرهونا بما بقى من الدين نهاية ومعنى (قوله ويفرق) أى بين ما هنا على الجديد وما يأتى فى الصداق على المرجح اه كرى (قوله فى صور الخ) ومنها ما يأتى انفا عن المعنى (قوله فياخذه ولا شىء الخ) وكذا الزيادة فى جميع الابواب الا الصداق فان الزوج اذا فارق قبل الدخول لا يرجع بال نصف الزائد الا برضا الزوجة كما سيأتى ولو تغيرت صفة المبيع كان زرع الحب فنبت قال الاسنوى فالاصح على ما يقتضيه كلام الرافعى انه يرجع اه معنى زاد النهاية قال الاسنوى ومقتضى الضابط فى المسئلة السابقة ان لا يفوز البائع بالزيادة فاعله اه قال ع ش قوله انه يرجع أى وعليه فهل يبقى الى وان الحصاد بلا اجرة او يقطع حالا او يبقى باجرة مثل الارض بقية المدة فيه نظرا والا قرب الاول لانه وضع بحق ثم ان كانت الارض للمشتري فظاهر والادفع اجرتهما من ماله وقوله ان لا يفوز البائع أى بل يشاركه المشتري ولعل ضرورة المشاركة ان يقوم المبيع حباتم زرا ويقسم بينهما بالنسبة نظير ما يأتى فى مسألة الصنيع اه وقال الرشيدى قوله ومقتضى الضابط فى المسئلة السابقة لعل مراده ما مر فى قوله للقاعدة الاتية انه حيث فعل بالمبيع ما يجوز الاستئجار عله كان شريكا بنسبة الزيادة اه وعبارة سم قال فى الروض ولو باعه بذرا او يبيضا او عصيرا او زرا عا خضر رجع فيه نباتا و فراخا و خلا ومشتد الحب اه قال فى شرحه لانها حدثت من عين ماله او هى عين ماله ا ك تسبت صفة اخرى فاشبهت الودى اذا صار نخلا اه وقياسه على الودى فى مجرد ثبوت الرجوع فلا ينافى ان الزيادة فى الودى اذا صار نخلا للبائع كما هو ظاهر بخلاف الزيادة فى المذكورات بصيرورتها نباتا و فراخا و خلا ومشتد الحب فانها للفلس كما قال فى المهمات حيث قال والضابط المذكور فى المسئلة السابقة يقتضى ان البائع لا يفوز بالزيادة اه ولا يشكل الرجوع فى المذكورات على عدمه فى هبة الفروع لان سبب الرجوع نشأ من المفلس اه سم (قوله كما يأتى الخ) خبر ان (قوله اشار له) أى للتفصيل المذكور (قوله هنا بالتعلم) أى مصدر تعلم بنفسه و ثم بالتعليم أى مصدر علمه غيره اه نهاية قول المتن (كالثمره) أى المؤبرة نهاية ومعنى (قوله لانها لا تتبع الملك الخ) ولان الثمرة المذكورة لا تتبع الشجر فى البيع فكذلك الرجوع وقصيته أنه لا يشترط تأبير الكل فلو تأبى البعض كان الكل للمفلس ايضا وهو قريب لانه حينئذ لا يتبع فى البيع فكذلك الرجوع ولا ينافيه ما يأتى فى

(قوله لافى احدىهما) بخلافه فى تلف احدىهما الا فى قوله فان تساوت الخ والفرق واضح (قوله لان فيه ضرر اعليهم) يتأمل فيه فقد يقال انما الضرر فى الرجوع فى نصفهما للتشقيص (قوله ليس بقيد) انظر ما فائدته مع قوله بل يجرى بان (قوله المصنف ولو زاد المبيع) قال فى الروض ولو باعه بذرا او يبيضا او عصيرا او زرا عا خضر رجع فيه نباتا و فراخا و خلا ومشتد الحب انتهى قال فى شرحه لانها حدثت من عين ماله او هى عين ماله ا ك تسبت صفة اخرى فاشبهت الودى فى مجرد ثبوت الرجوع فلا ينافى ان الزيادة فى الودى اذا صار نخلا للبائع كما هو ظاهر بخلاف الزيادة فى المذكورات بصيرورتها نباتا و فراخا و خلا ومشتد الحب فانها للفلس كما قال فى المهمات حيث قال والضابط المذكور فى المسئلة السابقة يقتضى ان البائع لا يفوز بالزيادة انتهى ولا يشكل الرجوع فى المذكورات على عدمه فى هبة الفروع لان سبب الرجوع نشأ من المفلس (قوله و ظاهر كلامهم)

(والمنفصلة كالثمره والولد) بان حدثا بعد البيع وانفصلا قبل الرجوع (للمشتري) لانها تتبع الملك كفى الرذباله ب (ويرجع البائع فى الاصل فان كان الولد) الذى امداسة (صغيرا) بان لم يمت (ويذل) بالمعنى (البائع قبضت الخدمه) لان التفريق يجمع رذال المفلس مبيع كله

و ظاهر كلامهم أنه يستقل بأخذه من غير بيع ويوجه بأنه وقع تبعاً لأمه في تملكها من غير عقد (والا) يبذلها (فبإعان) معاً حذراً من التفريق المحرم (وتصرف إليه حصّة الام) و حصّة الولد للفر ماء فلو سأت وحدها بصفة كونها حاضنة مائة ومعه مائة وعشرين كان سدس الثمن للمفلس (وقيل لا رجوع) إذا لم يبذل القيمة بل يضارب لما فيه من التفريق من حين الرجوع إلى البيع (فإن كانت حاملاً عند) البيع والرجوع رجع فيها حاملاً قطعاً أو عند (١٥٢) (الرجوع دون البيع أو عكسه) بالنصب أي حاملاً عند البيع دون الرجوع بأن انفصل

الولد قبله (فلا يصح تعدى الرجوع إلى الولد) أما في الثانية فلأن الحمل يعلم وأما في الأولى فلأنه لما تبع في البيع تبع في الرجوع وفارق هذا أو الثمر الاتي نظيرهما في الرهن بأنه ضعيف والفسخ قوي لنقله الملك وفي الرد بالعيب ورجوع الولد أن سبب الفسخ هنا هو عدم توفية الثمن نشأ من المأخوذ منه فلم تراخ جهته بخلافه فيهما فاندفع مال السنوي وغيره هنا و فارق شارح بغير ذلك مما لا يصح (واستتار الثمر بكامه) وهو أوعية الطلع (وظهوره بالتأخير) وهو تشققه (قريب من استتار الجنين وانفصاله) فإن وجدت عند البيع وتأبرت عند الرجوع فقط رجع فيها (و) حينئذ هي (أولى بتعدى الرجوع) إليها من الحمل لوقوتها دونه ومن ثم جرت هنا طريقة قاطعة بأنها للبائع ولم يجر نظيرها في الحمل ولو حدث بعد البيع ولم تتأبر عند الرجوع رجع فيها فإن تأبرت عنده فهي للبشترى وإن لم تتأبر عندهما فهي للبائع جزماً

أحد التوأمين لأن انفصال ثم حسي كالانفصال فادبر الأمر عليهما ولم ينظر إلى أن التوأمين كحمل واحد ولو وضعت أحد التوأمين عند المشتري ثم رجع البائع قبل وضع الآخر أعطى كل منهما حكمه فيما يظهر أي مالم تكن حاملاً عند البيع والافير جمع البائع فيهما سواء بقي المولود أم لا لانه في معنى (قوله) أنه يستقل بأخذه من غير بيع (والا) وجه أنه لا بد من عقد نظير ما يأتي في تملك المعير الغراس والبناء في الأرض المعارة وأنه لا بد من مقارنة هذا العقد للرجوع فلا يكفي الاتفاق عليه قبل حذر من التفريق بينهما اذ هو متنع ولو في لحظة كما اقتضاه اطلاقهم نهاية ومعنى (قوله) من غير بيع (في شرح الارشاد) أن الذي يتجه أنه لا بد من عقد اه ولا يخفى أنه أوجه اه سم (قوله) يبذلها (من باب نصر قول المتن (فبإعان) أي بعد رجوعه اخذاً من قول الشارح الاتي لما فيه الخ اه سم (قوله) معاً إلى قوله فاندفع في النهاية والمعنى الا ما انبه عليه (قوله) فلو ساوى الخ) عبارة النهاية والمعنى وكيفية التقييد كما قاله الشيخ ابو حامد ان تقوم الام ذات ولد لانها تنقص به وقد استحق الرجوع فيها ناقصة ثم يقوم الولد ويضم قيمة احدهما إلى قيمة الآخر ويقسم عليهما اه ومال ع ش إلى ما قاله الشارح (قوله) ومعاً) أي مع الولد بصفة كونه محضوفاً اه ع ش (قوله) بالنصب) أي عطفاً على حاملاً الخ ع ش أي أو بالرفع أي أو حصل عكسه اه (قوله) أما في الثانية) هي صورة العكس ع ش (قوله) فلان الحمل يعلم) فكانه باع عينين نهاية ومعنى (قوله) والثمر الاتي) بالرفع عطفاً على هذا (قوله) نظيرهما الخ) بالنصب مفعول فارق (قوله) وفي الرد) عطف على قوله في الرهن كردى (قوله) من المأخوذ منه) أي المفلس (قوله) بخلافه الخ) أي بخلاف الفسخ في الرد بالعيب ورجوع الولد فإنه لم ينشأ من جهة المشتري والفرع قول المتن (بكامة) بكسر الكاف (قوله) تشققه) أي الطلع قال ع ش وهو تفسير مرادواً لا بالتأخير التشقيق كما تقدم اه (قوله) فإن وجدت) إلى قوله كما أشار في النهاية والمعنى (قوله) واعترضت بالثانية الخ) وهذه المسئلة الثانية لا تتناولها عبارة المصنف كما قاله الشارح دافعاً به الاعتراض بنهاية ومعنى قال الرشيدى قوله مر لا تتناولها عبارة المصنف أي القرينة قوله وأولى بعدم الرجوع فهو قرينة على عدم تناول اه (قوله) بان الثانية) أي المدكورة بقوله ولو حدثت الخ (قوله) ووجهه) أي وجه كون الثانية أولى بعدم الرجوع (قوله) هنا) أي في الثانية (قوله) فاذا لم يرجع الخ) يعني على الضعيف المقابل للاصح اه كردى (قوله) غير الأولى)

والا وجه أنه لا بد من عقد نظير ما يأتي في تملك المعير الغراس والبناء في الأرض المعارة وأنه لا بد من مقارنة هذا العقد للرجوع فلا يكفي الاتفاق عليه قبل حذر من التفريق بينهما اذ هو متنع ولو في لحظة كما اقتضاه اطلاقهم شرح مر (قوله) من غير بيع (في شرح الارشاد) أن الذي يتجه أنه لا بد من عقد ولا يخفى أنه أوجه (قول المصنف) فبإعان) أي بعد رجوعه اخذاً من قول الشارح الاتي لما فيه الخ (قوله) رجع فيها حاملاً) قال في شرح الروض قال الأذرعى ولو وضعت أحد توأمين عند المشتري ثم رجع البائع قبل وضع الآخر هل يكون الحكم كالولم تضع شيئاً أو يطل كل منهما حكمه أو كيف الحال وهل يفترق الحال بين أن يموت المولود أم لا مع بقاء حمل المجتر أو لا فرق اه وقياس الباب مع ما هو معلوم من توقف الاحكام على تمام انفصال التوأمين ترجيح الاول من غير فرق بين الحالين اه واعتمد شيخنا الشهاب الرملى الثاني وهو أنه يعطى كل منهما حكمه وهو نظير ما اعتمدته الشيخان في الرد بالعيب واما قوله نحو العدة على تمام انفصال التوأمين فللملاحظ آخر غير ملحوظ

وعبارته تشمل بيادى الرأى هذه الصور الأربع واعترضت بأن الثانية ليست أولى بذلك بل بدمه كما أشار الرافعى كالغزالى اراد ووجهه جريان طريقة قاطعة هنا بانها للبشترى لحدوثها في ملكه وكان وجه القطع هنا كونها مرتبة فاذا لم يرجع الحمل الذي لا يرى للبائع نظراً لحدوثه في ملك المشتري وإن لم يرقأ حدث في ملكه ورؤى أولى سنه بعدم رجوع البائع فيه ولك أن تقول عبارة مع صدق التامل لا تشمل غير الأولى بالذمة الأولى فلا اعتراضاً ريدانه أنه شرط في القرب الذي ذكره مع الأولى به وجرد الاستتار والظهور في المشبه والاستتار

اراد بالاولى قوله فان وجدت عند البيع الخ اه كردى (قوله واجتماعهما فى كل انما يتصور الخ) يرد على هذا الكلام انه ليس فى عبارة المصنف اعتبار اجتماعهما بل المفهوم منها ليس الا تقريب استتار الثمر بكما به من استتار الجنين وتقريب تاثيره من انفصال الجنين وهذا اعم من اجتماعهما ويؤيد الاعمى ذكر هذا فى مقابلة ما قبله من قوله فان كانت حاملا عند البيع الخ اه سم (قوله وكالتا بيراخ) عبارة النهاية والمراد بالمؤبرة ثمرة النخل واما ثمرة غيره فما لا يدخل فى مطلق بيع الشجر كان حكمه حكم المؤبرة وما يدخل كغيرها فورق الفرصاد والنبق والحناء والاس ان خرج والورد الاحمر ان تفتح والياسمين والتين والعنب وما اشبهه ان انعقد وتناثر نوره والمان والجوز ان ظهر مؤبرة والا فلا فلا يظهر حالة الشراء وكان كالمؤبرة حالة الرجوع بنى للفلس وما لا يكون كذلك رجوع فيه ومتى رجع البائع فى الاصل من الشجر او الارض وبقيت الثمرة او الزرع فللمفلس والغرماء تركها الى وقت الجذاذ من غير اجرة اه نهاية وقوله ومتى رجع الخ فى المغنى مثله قال الرشيدى قوله مر فوق الفرصاد والنبق والحناء والاس اى بناء على انها لا تدخل فى بيع الشجر والاولى فالذى مره مر فى بيع الاصول والثمار ترجيح دخول الاربعة فى بيع الشجر اه (قوله ثم حجر عليه) اى قبل اداء الثمن اه معنى عبارة ع ش هذا مفروض فيما لو لم يقبض شيان الثمن ورجع فى الجميع فلو قبض بعض الثمن ورجع فى نصف الارض فالأقرب انه يتخير فيما يخص النصف من الارض بين القلع وغرامة ارض النقص الى اخر ما ياتى هذا اذا كان عام فى الارض فلو كان فى احد جانبي الارض وقسمت الارض بين البائع والمفلس فان ال للمفلس من الارض ما فيه البناء والغراس بيع كله وان ال للبائع ما فيه ذلك كان التفصيل الحاصل فيما لو رجع فى الارض كلها من انه ان اتفق الغرماء والمفلس على القلع فذاك الى اخر ما ياتى ومثل المبيعة المؤجرة له كان استأجر ارضها ثم غرسها او بنى فيها ثم حجر عليه ثم ان فسخ بعد مضى مدة مثلها اجرة ضارب بها والا فلا مضاربة لسقوط الاجرة بالفسخ اه ع ش (قوله او فعل ذلك بعد الحجر) باز تاخير بيع مال المفلس وعذر البائع فى عدم الفسخ او وقع بيعه بعد حجر جملة لغرس المشتري او بنى ثم علم البائع بالحجر ففسخ العقد اه ع ش قول المتن (فعلوا) اى وان نقصت قيمة البناء والغراس ولا نظير لاحتمال غريم اخر لان الاصل عدمه اه ع ش (قوله لان الحق) الى قول المتن وان امتنعوا فى النهاية وكذا فى المغنى لا قوله ويبحث الى المتن (قوله ويبحث الاذرى الخ) عبارة النهاية وينبغى كما قاله الاذرى الخ اه (قوله انه لا يقطع الا بعد رجوعه) ينبغى ان لا يجب ذلك بناء على جواز البيع بالغبن الفاحش اذا رضى المفلس والغرماء على ما تقدم اه سم ولا يبعد الفرق بان ما هنا شبيه بالاتلاف الممنوع بل منه وما تقدم من التسامح فى البيع المطلق ثم رايت قال ع ش قوله وينبغى الخ اى يستحب اه سم وظاهر قول الشارح ومن ثم لو كانت المصلحة الخ وجوب ذلك وهو ظاهر اه (قوله فقد يوافقهم) اى يوافق البائع الغرماء والمفلس فى القلع والرجوع (قوله ومن ثم) اى من اجل ان اشتراط تقدم الرجوع لدفع ضرر الغرماء (قوله لو كانت المصلحة الخ) اى فى القلع ينبغى او يستوى الامران اه سم (قوله واخذها البائع) اى برجوعه نهاية ومعنى (قوله لانها عين ماله) اى ولم يتعلق بها حق لغيره نهاية ومعنى (قوله قوله اتفق) اى الى اخره (قوله الاتى) اى بقول المتن وان امتنعوا الخ (قوله اخذ قيمة الغرس الخ) مفعول ثان للالزام (قوله لئتملكها الخ) اى البائع الارض والغرس والبناء (قوله تسوية الحفر) اى باعادة ترابها فقط ثم ان حصل نقص بان لم تحصل التسوية بالتراب المعاد ونقصت قيمتها لزم المفلس الارش اه ع ش (قوله

مانحن فيه (قوله واجتماعهما فى كل انما يتصور الخ) يرد على هذا الكلام انه ليس فى عبارة المصنف اعتبار اجتماعهما بل المفهوم منها ليس الا تقريب استتار الثمر بكما به من استتار الجنين وتقريب تاثيره من انفصال الجنين وهذا اعم من اجتماعهما ويؤيد الاعمى ذكر هذا فى مقابلة ما قبله من قوله فان كانت حاملا عند البيع الخ (قوله انه لا يقطع الا بعد رجوعه) ينبغى ان لا يجب ذلك بناء على جواز البيع بالغبن الفاحش اذا رضى المفلس والغرماء على ما تقدم (قوله ومن ثم لو كانت المصلحة) ينبغى او يستوى الامران (قوله

والانفصال فى المشبه به واجتماعهما فى كل انما يتصور فى الصورة الاولى من هذه الاربع وفى نظائرها التى هى صورة العكس من الحل واما ما عدا ذلك من بقية الصور الاربع فلليس فيه الا احدهما كما تقرر وكالتا بيراخ ما الحق به فى باب بيع الاصول والثمار (ولو غرس الارض) التى اشتراها (او بنى) فيها ثم حجر عليه او فعل ذلك بعد الحجر خلا فلما يوهمه كلام شارح هنا وفى غيره واختار البائع الرجوع فى الارض (فان اتفق الغرماء والمفلس على تفريغها) بما فيها (فعلوا) لان الحق لا يعدو وهم يبحث الاذرى اخذا من كلام جمع انه لا يقطع الا بعد رجوعه فيها والا فقد يوافقهم ثم لا يرجع فيحصل الضرر ومن ثم لو كانت المصلحة لهم لم يشترط تقدم رجوعه (واخذها) البائع لانها عين ماله وافهم قوله اتفق انه ليس له الزامهم قبل الامتناع الاخذ قيمة الغرس والبناء لئتملكهما معها ويجب تسوية الحفر وغرامة ارض نقص الارض بالقلع من مال المفلس

مقدما) اى البائع نهاية ومغنى (قوله به) اى بالارش (قوله وفاقا لجمع الخ) عبارة النهاية والمغنى كما قاله
الاكثرون وجزم به فى الكفاية اه (قوله لتخليص ماله) اى المفلس اه ع ش (قوله وجده ناقصا)
اى نقص صفة بان نقص شيئا لا يفرد بالبيع كسقوط يد العبد اه ع ش عبارة سم قوله وجده ناقصا
اى باقة لا مطلقا كما يستفاد من قول المصنف السابق ولو تعيب باقة الخ فى قوله كما مر اشارة الى ذلك اه
وعبارة الرشيدى قوله ناقصا اى بفعل المشتري كما هو نظير ما هنا ولعل هذا اولى من قول الشهاب بن قاسم اى
باقة اه (قوله بعد الرجوع) قضيته عدم الرجوع اذا حدث النقص قبل الرجوع بان نقل قبل الرجوع
اه سم قلت وقضيته ايضا انه لو عيبه المشتري هناك بعد الرجوع انه يضمه وهو ظاهر اه رشيدى
وعبارة ع ش قوله لان النقص هنا الخ قضيته انه لو كان قبل الرجوع لارش له وبه جزم شيخنا الزبادى
لكن قال عميرة قوله وجب الارش اى سواء كان قبل الرجوع او بعده اه اى وهو ضعيف قول المتن
(بل له الخ) اى للبائع ان يضارب بالثمن وله ان يرجع الخ نهاية ومغنى (قوله ذكره زيادة ايضاح) قال
سم على حج يتامل اقول ولعل وجهه ان ما سبق اى فى اول الفصل مفروض فيمن وجده متاعه بعينه وما هنا
بخلافه اه ع ش اى لانه متغير بسبب الغرس والبناء فلا يغنى ما سبق عما هنا (قوله وحيث يذيل به ان يتملك)
اى ان لم يخر القلع كما ياتى فالواجب مع الرجوع احد الامرين بل الثلاثة كما ياتى اه رشيدى اى من
المضاربة بالثمن وتملك الجميع بالقيمة والقلع بالارش قول المتن (وتملك الخ) فيه اشعار باعتبار الايجاب
والقبول ويظهر ان اعتباره هنا متفق عليه وانه لا ياتى هنا قول الشارح السابق فى الحمل وظاهر كلامهم الخ
لان البناء والغراس متميز عن الارض ومرئى ثم رايت ابن قاسم فى حاشية المنهج قال تملك اى بعقد كما اعتمد
الطبرلاوى اه سيد عمر وفيه ان قول الشارح السابق فى الولد لا فى الحمل وعبارة ع ش بعد نقله كلام سم على
المنهج نصها اى والعقد المذكور امان القاضى او من المالك باذنه منه لما تقدم فى بيع مال المفلس وظاهره
مع ما تقدم فى باب البيع من انه لا بد لصحته من العلم بالثمن ان يبحث عن القيمة قبل العقد ويحتمل الاكتفاء
هنا بان يقول بعتك هذا بقيمته ثم يعرض على ارباب الخبرة ليعلم قدرها ويغفر ذلك هنا للبادرة فى فصل
الامر فى مال المفلس اه (قوله غير مستحق القلع) خلافا للشيخ سلطان اه بحجى وسباقى عن سم ما يؤيده
وهو قضية اطلاق النهاية والمغنى (قوله لانا لوقومناه هنا مستحق القلع الخ) لان قيمته مستحق القلع كقيمته اذ
رجع فى الارض دونه لعدم مقرله حينئذ والحاصل ان الضرر فى الحالين ينقص القيمة فتجوز الرجوع
هنا لانهم مع استواء الحالين فى الضرر كالتحكم لقوله لئلا يتحد الخ اى فى المغنى وحصول الضرر اه سم (قوله
كالتحكم) قد يمنع ذلك لاحتمال انه فيما سياتى انما امتنع لان نقصه بفوت الرغبة فيه وهنا قد وجد رغبة البائع
فيه بالفعل اه سم (قوله وذلك الخ) اى لزوم التملك وكان الاولى تأخيرها عن قول المتن وله ان يقلع الخ ليكون
المشار اليه لزوم احد الامرين (قوله بين المصلحتين) اى مصلحة البائع ومصلحة المفلس والغرماء (قوله من
تردد الاسنوى) قال الاسنوى وعبارة الشرحين والروضة ان له ان يرجع على ان يتملك بصيغة الشرط فهى
مساوية لعبارة المحررو وهى تقتضى ان الرجوع لا يصح بدون الشرط على خلاف ما تدل عليه عبارة المنهاج
وعلى هذا فهل يشترط الاتيان بالشرط مع الرجوع كما يقتضيه كلامهم او يكفى الاتفاق عليه وعلى الامرين
اذ لم يفعل بعد الشرط او الاتفاق عليه قبل يجبر على التملك او ينقض الرجوع او يتبين بطلانه فيه نظر اه

مقدمه عليه على الغرماء وفاقا
لجمع متقدمين ومتأخرين
لانه لتخليص ماله وانما لم
يرجع البائع بالارش مبيع
وجده ناقصا كما مر لان
النقص هنا حدث بعد
الرجوع (وان امتنعوا)
كلهم من قلع ذلك (لم
يجبروا) لو ضعه بحق
فيحترم (بل له ان يرجع)
فى الارض ذكره زيادة
ايضاح (و) حيث يذيل به
ان يتملك الغراس والبناء
بقيمته) وقت التملك غير
مستحق القلع مجانا كما هو
ظاهر لئلا يتحد هذا مع
قوله ويبقى الغراس الخ لانا
لو قومناه هنا مستحق القلع
ساوى ذاك وكان جواز
الرجوع هنا ومنعه ثم
كالتحكم وذلك لتخليص ماله
وجما بين المصلحتين والذى
يتجه من تردد الاسنوى انه
يصح اختياره لهذا القسم

وجده ناقصا اى باقة لا مطلقا كما يستفاد من قول المصنف السابق ولو تعيب باقة الخ فى قوله كما مر اشارة
الى ذلك (قوله بعد الرجوع) قضيته عدم الرجوع اذا حدث النقص قبل الرجوع بان نقل قبل الرجوع على
ما تقدم (قوله زيادة ايضاح) يتامل (قوله وحيث يذيل به) اللزوم ماخوذ من قوله الا فى الاظهر انه ليس
له الخ (قوله غير مستحق القلع) اى لان قيمته مستحق القلع كقيمته اذ رجع فى الارض دونه لعدم مقوله
حينئذ والحاصل ان الضرر فى الحالين ينقص القيمة فتجوز الرجوع هنا لانهم مع استواء الحالين فى الضرر
كالتحكم لقوله لئلا يتحد اى فى المغنى وحصول الضرر (قوله كالتحكم) قد يمنع ذلك الاحتمال انه فيما

وإن لم بشرط عليه التملك نعم أن تركه بان بطلان رجوعه لما يظهر ايضا هذا كله ان لم (١٥٥) يختر القلع والام يارمه تملك (و) جاز

(له ان يقلع ويغرم أرش
نقصه) وهو ما بين قيمته
قائما ومقلوعا وجاهله كل
من هذين لان مال المفلس
مبيع كله والضرر يندفع
بكل منهما بخلاف مالو
زرعها المشتري وأخذها
البائع لا يمكن من ذلك إذ
لزرع أمد ينتظر فسهل
احتماله فان اختلفوا عمل
بالمصلحة (والاظهر انه ليس
له أن يرجع فيها) أى فى
الأرض (ويبقى الغراس
والبناء للمفلس) ولو بلا
أجرة لما فيه من الضرر لان
كلا منهما بلا مقر ناقص
القيمة فيضارب البائع
بالثمن أو يعود إلى التخيير
السابق قاله الرافعى وأخذ
منه المصنف أنه لو امتنع من
ذلك ثم عاد اليه ممكن وأشار
ابن الرفعة إلى استشكله بان
الرجوع فوري ويحجب بان
تخييره كذا ذكر يقتضى أنه
يغتفر له نوع ترو لمصلحة
الرجوع فلم يؤثر ما يتعلق به
من اختيار شيء وعوده
لغيره بقدر الامكان وإنما
رجع إذا صبح المشتري
الثوب فيه دون الصبيغ
ويكون شريكا لان الصبيغ
كالصفة التابعة (ولو كان
المبيع حنطة فخلطها)
المشتري (بمثلها أو دونها)

اه كرى زاد ع ش والذى يتجه ما اقتضاه كلامهم أى إتيان شرط التملك مع الرجوع وأنه إذا لم يفعل
التملك ينقض الرجوع اه (قوله لهذا القسم) أى الرجوع والتملك (قوله وان لم بشرط عليه الخ) أى وإن لم
يات البائع بشرط التملك مع الرجوع ولم يوجد الاتفاق على التملك قبله (قوله نعم ان تركه الخ) أى ولم يختر
القلع ايضا بدليل هذا كله الخ فالخااصل انه يصح رجوعه ان تملك او قلع بعد غرم الارش والا بان بطلانه ثم له
العود إلى التخيير كما يفهم مما سيذكره عن الرافعى والمصنف اه سم (قوله ايضا) أى كصفة اختيار التملك
بدون شرطه (قوله وجاهله ان يقلع) أى فيتخير بين المضاربة بالثمن وملك الجميع بالقيمة والقلع بالارش
اه نهاية (قوله قائما) هل غير مستحق القلع بجنانا اه سم اقول قياس ما مر عن الشارح في التملك نعم لكن في
البيجى عن الحلبي أى مستحق القلع اه (قوله من هذين) أى التملك والقلع كرى (قوله بخلاف مالو
زرعها) محترز قوله ولو غرس الخ اه ع ش (قوله وجاهل) إلى قول المتن ولو كان المبيع في النهاية وكذا في
المغنى لا قوله وأشار إلى وانما (قوله من ذلك) أى من تملك الزرع بالقيمة اه معنى أى او القلع بالارش
(قوله إذ لزرع امد ينتظر) أى وان كان يجز مرارا كما يفهم من إطلاقه مر وقضية التعليل ان مثل الزرع في
ذلك الشتل الذى جرت العادة بانه لا ينمو إلا إذا نقل إلى غير موضعه اه ع ش ولعل الظاهر ما فى البيجى
عبارته يؤخذ منه أى التعليل انه لو كان يراد للدوام ويجز مرة بعد اخرى ان يكون حكمه حكم الغرس
والبناء وهو ما ذكره ابن عبدالحق وقرره شيخنا العزيز اه (قوله فسهل احتماله) أى ولا اجرة له مدة
بقائه لانه وضع بحق وله امد ينتظر وهو ظاهر فيما لم يتأخر عن وقته المعتاد اما لو تأخر عن ذلك بسبب اقتضا
كعروض ردوا كل جر اد تأخر به عن إدراكه فى الوقت المعتاد أو قصر المشتري فى التأخير فالأقرب لزوم
الاجرة للبائع لان عروض ذلك نادر والمشتري فى الثانية مقصر فله اجرة اه ع ش (قوله فان اختلفوا
الخ) محترز قول المصنف فان اتفق اه ع ش (قوله فان اختلفوا الخ) أى الغرماء والمفلس بان طلب
بعضهم القلع وبعضهم القيمة من البائع اه معنى عبارة الحلبي والكردى أى المفلس والغرماء كان طلب
المفلس القلع والغرماء تملك البائع بالقيمة او بالعكس او وقع الاختلاف بين الغرماء بان طلب بعضهم القلع
وبعضهم القيمة من البائع اه (قوله بالمصلحة) أى مصلحة المفلس اه بيجى (قوله فيضارب الخ) تفريع
على الاظهر و(قوله إلى التخيير السابق) أى تملكهما بقيمتيهما او قلعهما مع غرامة ارش النقص وفى سم
بعد كلام ما نصه فلو حصل فسخ وانى ما ذكر للمفلس فينتجه ان يقال لا يعتد به بمجرد بل إن عاد إلى المضاربة
حكم بالغائه او إلى التخيير المذكور حكم بالاعتداده اه (قوله من ذلك) أى التملك والقلع و(قوله ثم عاد
اليه) أى إلى احدهما (قوله استشكله) أى كلام المصنف (قوله نوع ترو) أى تفكر و(قوله ما يتعلق به)
أى بالتروى اه كرى (قوله وإنما رجع الخ) رد دليل مقابل الاظهر ببيان الفرق (قوله فيه) أى فى
الثوب والجار متعلق برجع (قوله ويكون الخ) أى يكون المفلس شريكا مع البائع بالصبيغ نهاية ومعنى
(قوله كالصفة التابعة) أى للثوب بخلاف الغراس والبناء كما هو ظاهر اه كرى أى فيغتفر فى البائع ما لا
يغتفر فى غيره (قوله المشتري) ولو بماذونه او اختلط بنفسه او خلطه نحو بهيمة فليؤى اه بيجى ثم هو إلى
قول المتن او باجود فى النهاية والمغنى لا قوله ومن ثم جازت قسمة المختلط بمثله (قوله ومن ثم جازت قسمته)
قال فى الروض وله إيجاب على قسمة ما رجع فيه لا على بيعه انتهى سم (قوله لو طلب الخ) عبارة النهاية
ولا يحجب طالب البيع وقسمة الثمن اه أى مشريا كان او بائعا ع ش (قوله اجنبى) أى يضمن اه معنى

سياقى إنما امتنع لان نقصه يفوت الرغبة فيه وهنار غيبة البائع فيه بالفعل (قوله نعم ان تركه) أى ولم يختر القلع
ايضا بدليل هذا كله الخ فالخااصل انه يصح رجوعه ان تملك او قلع بعد غرم الارش والا بان بطلانه ثم له العود
إلى التخيير كما يفهم مما سيذكره عن الرافعى والمصنف (قوله قائما) هل غير مستحق القلع بجنانا (قوله فان
اختلفوا) أى الغرماء والمفلس (قوله وأشار ابن الرفعة إلى استشكله) إشكال ابن الرفعة وجواب الشارح

قبل الحبر أو بعده (فله) أى البائع بعد الفسخ (أخذ قدر المبيع من الخلوط) لان مثل الشيء بمنزلة ومن ثم جازت قسمة المختلط بمثله
ولانه ساج فى الدون وأفهم قوله أخذ أنه لو طالب البيع وقسمة الثمن لم يجب إذا خلطها أجنبى فيضارب البائع بنقص الخلط

كان العيب (أو غلطها) (اجود) منها (فلا) (١٥٦) رجوع في المخلوط في الاظهر) بل يضارب بالثمن فقط لتعذر القسمة لان اخذ قدر حقه

لاضرب بالفلس ومساويه
قيمة وبالا يقال شرط الربا
العقد ولا عقدها لانه ممنوع
بان ما اخذ من الاجود من
غير النوع وهو لا بد فيه من
لفظ الاستبدال وهو عقد
والاجبار على بيع الكل
والتوزيع على القيمتين بعيد
اذ لا ضرورة اليه نعم لو قل
الخليط بان كان قدر ايقع به
التفاوت بين الكيلين فان كان
الاكثر للبائع فواجد عين
ماله او للمشتري فلما قد
لماه وكالخطه فيما ذكر سائر
المثليات ولو اخطط شيء
بغير جنسه كزيت بشيرج
ضارب به كالتالف (ولو
طحنها) اي الخططة المبيعة له
(او قهر الثوب) المبيع له
او خاطه بخيط منه او خبز
الدقيق او ذبح الشاة او شوى
اللحم او راض الدابة او
ضرب اللبن من تراب
الارض او بنى عرصة
بالآلات اشتراها معها ونحو
ذلك من كل ما يصح
الاستجار عليه ويظهر به
اثره عليه فخرج نحو حفظ
دابة وسياساتها ثم حجر عليه
او تأخر ذلك عن الحجر
فأثر ما قدمته انفا (فان لم
تزد القيمة) بما ذكر (رجوع
ولا شيء للفلس) فيه
لوجوده بعينه من غير زيادة
ولا شيء للبائع في مقابلة
النقص لانه لا تقصير من
المشتري في فعل ذلك (وان

(قوله اجنبى) اي أو البائع لانه حيث خطه تعدى به اي ليغرم ارش النقص للغير ما حالاً ثم إن رجوع في العين
بعد الحجر ضارب بما غرم وإن لم يرجع فيها يضارب بكل الثمن وبقي ما لو اخطط بنفسه وينبغي ان يكون مثل
ما لو خطه المشتري اه ع ش (قوله كافي العيب) اي باجنبى يضمن فان للبائع حيثئذ المضاربة بالثمن
واخذ المبيع والمضاربة من ثمنه بنسبة نقص القيمة (قوله او خطها) اي المشتري ومثله ما لو خطها اجنبى
ولو كان البائع او اخططت بنفسها اه ع ش (قوله بل يضارب) الى قوله لا يقال في المغنى وكذا في النهاية إلا
قوله لان الخ (قوله ومساويه) عطف على حقه (قوله قيمة) تمييز عن النسبة (قوله من غير النوع) خبر ان
ولعل المراد بالنوع ما يشمل الصفة (قوله وهو) اي الاخذ من غير النوع (قوله لا بد فيه من لفظ الاستبدال)
قضيته انه لا بد منه في المختلطة بالدون في المسئلة السابقة والا فالفارق بينهما فليحرر اه سيد عمر (قوله
والاجبار الخ) رد لما قبل الاظهر (قوله اذ لا ضرورة الخ) وقد يقال فيه ضرورة دفع ضرر البائع (قوله
نعم) الى قول المتن ولو اشترى في المغنى الا قوله او خاطه بخيط منه وقوله او تأخر الى المتن وقوله او جهما
الى وخرج وكذا في النهاية الا قوله أو بار تفاع السوق لا بسببهما (قوله فواجد عين ماله) اي فله
الرجوع (قوله ففاد الخ) اي فيضارب بالثمن فقط (قوله ضارب به) اي فلا رجوع لعدم جواز
القسمة لا تنفاد التائل نهاية ومعنى (قوله بخيط منه) خرج ما لو كان الخليط من الفلس ولعل التفاوت ان
الزيادة بسبب الخيط حيثئذ للفلس كالتى بسبب الخياطة اه سم ومقتضاه ان ضمير منه للبائع المعلوم
من المقام والمتبادر انه للمبيع (قوله اشتراها معها) أى الآلات أو العرصة (قوله ونحو ذلك الخ)
كتعليم الرقيق القران او حرقة نهاية ومعنى (قوله فخرج الخ) اي بقوله ويظهر به الخ (نحو حفظ دابة الخ) فانه
وان صحح الاستجار عليه لا تثبت به الشركة لانه لا يظهر بسببه اثر على الدابة نهاية ومعنى (قوله قدمته انفا)
اي في شرح غلطها بمثلها الخ ويحتمل في شرح ولو غرس الارض او بنى وقد قدمت هناك عن ع ش
تصوير التأخير قول المتن (فان لم ترد القيمة) بان تساوت او نقصت رجوع البائع في ذلك نهاية ومعنى (قوله
فيه) اي في المبيع وكذا ضمير لوجوده بعينه (قوله ولا شيء الخ) اي وان كثر النقص اه ع ش (قوله لانه لا
تقصير الخ) فيه شيء في صورة التأخير اه سم وقد يجاب بحمل التأخير على ما قدمته عن ع ش في تصوير تأخر
الفرس او البناء عن الحجر قول المتن (وان زادت بذلك) قد يشعر بانه لو زادت بمقدار ارتفاع سعر الثوب مع
قطع النظر عن نحو القصاره من حيث انه يرغب فيه بذلك القدر وان اتنى نحو القصر وان صفة نحو القصر لا
مدخل لها في الزيادة فلا شيء للفلس وهو قياس ما يأتي في الصبغ ثم رأيت ما أشار الى ذلك بقوله الآتى ويأتى
ذلك الخ اه سم (قوله ان الزيادة عين) اي ملحقه بالعين نهاية ومعنى (قوله فيشارك الفلس الخ) ولا لرق في
الخططة بين كونها طحنت وحمها وخططت بخططة اخرى مثلها او دونها ومن هذا يعلم جواب حادثة هي ان
انسانا اشترى سكر امعينا معلوم القدر ثم خلط بعضه بسكر اخر ثم طبخ المخلوط فصار بعضه سكر او بعضه عسل
ثم توفي والثنى باقى في ذمته وهو أن ما بقى من السكر المبيع بعينه يأخذه البائع وما خلطه منه بغيره يصير مشتركا
بين البائع وورثة المشتري ثم ان لم تزد قيمته بالطبخ فلا شيء لو احدث منها على الاخر وان زادت فوارث المشتري

المذكور قديداً لان على أنه لم يحصل فسخ إذ لو حصل لحصل الفور في الرجوع فانه إما يحصل بالفسخ فلو
حصل فسخ وابقى ما ذكر للفلس فيتمجه ان يقال لا يعتد به بمجرد بل ان عاد إلى المضاربة حكم بالغائه او إلى
التخيير المذكور حكم بالاعتداد به وحيثئذ يمكن حمل ما قاله الرافعى والمصنف على هذا فلا يتوجه اشكال
ابن الرفعة فليتأمل (قوله بخيط منه) خرج ما لو كان الخليط من الفلس ولعل التفاوت ان الزيادة بسبب
الخيط حيثئذ للفلس كالتى بسبب الخياطة (قوله لانه لا تقصير الخ) فيه شيء في صورة التأخر (قول المصنف
وان زادت بذلك) قد يشعر بانه لو زادت بمقدار ارتفاع سعر الثوب مع قطع النظر عن نحو القصاره
من حيث انه يرغب فيه بذلك القدر وان اتنى نحو القصر وان صفة نحو القصر لا مدخل لها في الزيادة
فلا شيء للفلس وهو قياس ما يأتي في الصبغ ثم رأيت ما أشار الى ذلك بقوله الآتى ويأتى ذلك الخ

ودفع حصته الزيادة للفلس فان ابى قال ظهر (أنه لا يباع والفلس من ثمنه نسبة ما زاد) (١٥٧) بالفعل لأنها زيادة حصص بفعل محترم

شريك فيما يخص البائع بالزيادة كقصارة الثوب وزيادة الدقيق لأنها حصلت بفعل محترم اه ع ش (قوله) ودفع حصته الزيادة الخ ظاهره بلا عقد وسيأتي عن المغنى والنهاية ما هو كالصريح في أنه لا بد من العقد (قوله) للفلس) ويجبر هو وغرماءه على القبول ولو ارادوا ان يبذلوا للبائع قيمة الثوب لم يجبر على القبول اه نهاية (قوله) ولنسبة ذلك) أي نحو الطحن والقصارة أي الاثر المترتب عليه وغرضه هذا الرد على مقابل الاظهر (قوله) ومن ثم) من انهما محض صنع الله تعالى (قوله) عليهما) أي على تكبير الشجرة وتسمين الدابة بخلاف الطحن والقصارة نهاية ومعنى قول المتن (ولو صبغه الخ) أي ثم حجر عليه نهاية ومعنى أي أو تأخر ذلك عن الحجر على ما سر في الشرح قول المتن (بصبغه) بكسر الصاد ما يصبغ به واما قول الشارح بسبب الصبغ فبفتحها مصدر (قوله) فيباع الثوب) والبائع له الحاکم وانما به او الفلاس باذنه من البائع اه ع ش (قوله) او يأخذه الخ) عبارة المغنى والنهاية للبائع إمساك الثوب وبذل مال للفلاس من قيمة الصبغ والقصارة وان كان قابلا للنقل كما يبذل قيمة البناء والغراس ولا ينافي هذا قولهم انه شريك لان اموال المفلس تباع للبائع او لغيره اه وقوله) وللبيع إمساك الخ قال ع ش أي حيث لم يريدوا أي الغرماء والفلاس قلع الصبغ وإلا فلم ذلك وغرامة ارض نقص الثوب ان نقص بالقلع اه وسيأتي عن المغنى والنهاية وشرح الروض ان محل ذلك إذا ما كان قلعه بقول اهل الخبرة ولا فيمنعون منه اه (قوله) وجهها انها فيهما جميعا) أي شركة شيوع لكن ينافي هذا قوله كما في نظيره من الغصب أي فيما إذا غصب ثوبا وصبغه لان للشركة فيه شركة جوار لا شيوع وقوله فالزيادة لمن ارتفع الخ كانه عليه سم لانه من فوائد شركة الجوار لا الشيوع عبارة البجيرمي أي شركة جوار على الاول المعتمد أو شيوع على الثاني وينبغي عليه أنه إذا ارتفع سعر إحدى السلعتين بغير الصنعة تكون الزيادة لمن ارتفع سعر سلعته على المعتمد ولهما على مقابله وسينبه عليه الشارح اخر اثم نقل ما يوافقه عن القليوبي على الجلال اه وعبارة المغنى والنهاية وفي كيفية الشركة وجهان بل ترجيح في كلام الشيخين أحصهما كما صححه ابن المقرئ وقال السبكي نص الشافعي في نظير المسئلة من الغصب يشهد له ان كل الثوب للبائع وكل الصبغ للفلاس كما لو غرس الارض والثاني يشتركان فيهما جميعا لتعذر التمييز كما في خلط الزيت أما إذا زادت بار تفاع الخ اه قال ع ش قوله أما إذا زادت الخ معني على قوله ان كل الثوب للبائع الخ وفيه تصريح بانها شركة مجاورة لا شيوع اه (قوله) لا بسببهما الخ) يتأمل سم على صحيح ولعل وجهه ان ارتفاع السوق إنما يكون بزيادة القيمة فتزيد قيمتهما على ما كانت قبل كانت الزيادة بسببها ويمكن الجواب بان المراد انه اتفاق شراؤه باكثر من ثمن مثله مع عدم ارتفاع السعر لاحدهما اه وقدير عليه ان الكلام هنا في قيمة المصبوغ وقت رجوع البائع فيه لافي ثمنه في بيعه بعده قول المتن (او اقل) أي وسعر الثوب بحاله نهاية ومعنى وهذا القيد معتبر في جميع الاقسام الالية فتنبه له (قوله) لتفرق الخ) لتعليل للثمن و (قوله) اجزائه الخ

(قوله) وجهها) عبارة شرح مر والثاني أن كل الثوب للبائع وكل الصبغ للفلاس ورجحه ابن المقرئ ونص الشافعي في نظير المسئلة من الغصب يشهد له اه (قوله) فالزيادة لمن ارتفع الخ) قد ينافي هذا ما رجحه في كيفية الشركة فليتأمل (قوله) لمن ارتفع سعر سلعته) يؤخذ منه انه لو كان مساواة الثوب ستة في المثال المذكور لارتفع سوق الثوب فلا شيء للفلاس ومثل ذلك مالو زادت على قيمتهما لارتفع سوق الثوب وحده فلا شيء للفلاس أيضا والظاهر أن هذا التفصيل الذي ذكره في الزيادة لارتفاع سوق أحدهما أو سوقهما يجرى في زيادة اقل من القيمة وقضية ذلك انه لو كانت زيادة الدرهم فيما لو ساوى الثوب في المثال خمسة لارتفاع سوقهما كان بينهما بالنسبة فلصاحب الثوب اربعة وثلاثون فلأرجح (قوله) لا بسببهما) يتأمل (قول المصنف للفلاس) قال في الروض وللبيع إمساك الثوب وبذل مال للفلاس من قيمة الصبغ والقصارة قال في شرحه وإن كان قابلا للفصل كما يبذل قيمة البناء والغراس اه وقدير خذ منه أن محله إذا امتنعوا من فصله اخذ من قول الشارح السابق وأهم قوله واتفق الخ وبه صرح في الروض بعد ذلك فقال ويجوز لهم أي للفلاس والغرماء قلع الصبغ ان اتفقوا ويغرمون نقص الثوب اه قال في شرحه كالبناء والغراس

خمس (فالنقص على الصبغ) فيشارك بخمس الثمن أو القيمة لتفرق أجزائه ونقصها والثوب قائم بحاله

فان ساوى أربعة أو ثلاثة فالمفلس فاقد للصبيغ كله ولا شئ للبائع عليه مامر (أو) زادت القيمة (أكثر) من قيمة الصبيغ كان ساوى ثمانية (فالأصح أن الزيادة للمفلس) فالثمن أو القيمة (١٥٨) بينهما نصفين (ولو اشترى منه الصبيغ والثوب) ثم حجر عليه (رجع) البائع (فيهما)

أى الصبيغ (قوله فان ساوى الخ) محترز قول المتن فان زادت الخ (فقوله فان ساوى أربعة) أى بأن لم تزد قيمة الثوب ولم تنقص و (قوله أو ثلاثة) أى بان نقصت و (قوله فالمفلس الخ) أى فى صورة الأربعة و (قوله ولا شئ الخ) أى فى صورة الثلاثة (قوله لمامر) أى فى شرح ولا شئ للمفلس (قوله وزادت القيمة أكثر) أى وسعر الثوب بحاله (قوله كان ساوى ثمانية) أى فى المثال السابق اسم قول المتن (منه) أى من شخص واحد اه مغنى (قوله ثم حجر عليه) أى قبل الصبيغ وبعده واقتصر البهية والمعنى على الثانى (قوله أى فى الثوب بصيغه) لانهما عين ماله نهاية ومعنى وهذا تفسير مراد ولا فالظاهر فى الثوب والصبيغ ولصاحب الصبيغ الذى اشتراه المفلس من غير صاحب الثوب قلعه ويغرم نقص الثوب (قوله ليرجع) الى التنبيه فى النهاية والمعنى إلا قوله أو عكسه وما أنبه عليه (قوله ليرجع) أى البائع أو وكيله أو وارثه وليه لو عقده أو عاقلا ثم جن أو غير ذلك اه عش (قوله بخلاف ما إذا زادت) وهو الباقي بعد الاستثناء نهاية ومعنى (قوله فانه يرجع) أى جواز (فيهما) أى فى الثوب بصيغه (قوله أكثر من قيمة الصبيغ الخ) أى وإن كانت مساوية لها فلا شئ للمفلس (قوله فالمفلس شريك بها) أى للبائع اخذ المبيع ودفع حصه الزيادة للمفلس فان أبى فالظاهر الخ مامر (قوله شريك بها) أى بما زاد على قيمة الصبيغ من الزيادة اه سم (قوله بثمن الثوب والصبيغ) ظاهره انه ليس له الرجوع فى الثوب وحده والمضاربة بثمن الصبيغ لكن قضية كلام الروض ان له ذلك فليراجع ثم رأيت شيخنا البرلسى بحث ذلك أخذاعماله كان الصبيغ من آخر اه سم بحذف اقول ويفيده أيضا اقتصار النهاية والمعنى على ثمن الصبيغ عبارتهما بل إن شاء قنع به وإن شاء مضارب بثمنه اه أى الصبيغ عش (قوله أو عكسه) أى او حصل عكسه بان تأخر الصبيغ عن الحجر نظير مامر قول المتن (فان لم تزد الخ) أى بان ساوت او نقصت مغنى ونهاية (قوله ليرجع) أى جواز (قوله فى الرجوع فيهما الخ) أى فى الثوب والصبيغ عبارة النهاية فى الرجوع فى الثوب وعبارة المحرر فلهما الرجوع ويشتركان فيه اه زاد المعنى وهى اولى من عبارة المصنف اه أى لأن الشركة إنما هى فى الثوب دون الرجوع عش (قوله كما مر) أى فى شرح والمفلس شريك بالصبيغ (قوله فالتقص عليه) أى الصبيغ وكذا ضمير بهو بثمنه (قوله وصاحب الثوب الخ) عطف على التقص عليه الخ (قوله ولا شئ له الخ) لا موقع له هنا فان الموضوع زيادة قيمه المجموع على قيمة الثوب ونقصان تلك الزيادة عن قيمة الصبيغ كان صارت خمسة ولذا اسقطه النهاية والمعنى (وإن نقصت) أى قيمة الثوب مصبوغا و (قوله عن قيمة الصبيغ) كان الاولى عن قيمته قبل الصبيغ و (قوله فكما مر) أى قبيل قول المتن وإن زادت على قيمتهما الخ ولا يخفى أن هذا عين مامر هناك وداخل فى قول المصنف فان لم تزد قيمته الخ كما تبعه عليه النهاية والمعنى فكان الاولى إسقاطه كما فعلاه (قوله ولو كان المشتري) اسم مفعول (قوله فهو شريك) أى بائع الصبيغ فان نقصت حصته عن ثمن الصبيغ فالأصح انه إن شاء قنع به وإن شاء مضارب بالجميع (تنبيه) للمفلس والغرماء قلع الصبيغ ان انفقوا عليه ويغرمون نقص الثوب (قوله بان ساوتها الخ) أى بان صارت قيمة المجموع أربعة أو ثلاثة اه شرح المنهج ولما لك الثوب قلعه مع غرم نقص الصبيغ قاله المتولى وحل ذلك إذا أمكن قلعه بقول أهل الخبرة وإلا فيمنعون منه مغنى ونهاية وشرح الروض (قوله فهو فاقد له) أى فيضارب بثمنه (قوله برقت اعتبار الخ) أى ببيانته وتعيينه (قوله أو الصبيغ) أى ونحوه كالطحن والقصار (قوله اه فليتنامل سم فى شرحه أن محل ذلك إذا أمكن قلعه بقول أهل الخبرة فيمنعون (قوله بينهما نصفين) أى فى المثال المذكور (قوله شريك بها) أى بما زاد على قيمة الصبيغ من الزيادة (قوله بثمن الثوب والصبيغ) ظاهره انه ليس له الرجوع فى الثوب وحده والمضاربة بثمن الصبيغ لكن قضية قول الروض فان اشترى الصبيغ من بائع الثوب او من آخر او كان الثوب للمفلس فان لم تزد قيمة الثوب فالصبيغ مفقود يضراب به

أى فى الثوب بصيغه (إلا) ان لا تزيد قيمتهما على قيمة الثوب) قبل الصبيغ بان ساوتها او نقصت عنها (ليكون فاقد للصبيغ) فيرجع فى الثوب ويضارب بثمن الصبيغ بخلاف ما إذا زادت فانه يرجع فيهما ثم إن كانت الزيادة أكثر من قيمة الصبيغ فالمفلس شريك بها فان كانت أقل لم يضراب بالباقي من قيمة الصبيغ بل أما يقنع به ويقوت عليه الباب او يضراب بثمن الثوب والصبيغ (ولو اشترىهما) أى الصبيغ والثوب (من اثنين) كلام من واحد فصبيغه به ثم حجر عليه أو عكسه واراد البائعان الرجوع (فان لم تزد قيمته) أى الثوب (مصبوغا على قيمة الثوب) قبيل الصبيغ (فصاحب الصبيغ فاقد) له فيضارب بثمنه وصاحب الثوب واجد له ليرجع فيه من غير شئ ولو نقصت قيمته (وإن زادت بقدر قيمة الصبيغ اشتركا) فى الرجوع فيهما كما باصله وشركتهما فى الصبيغ كما مر فان لم تزد بقدر قيمة الصبيغ فالتقص عليه فان شاء صاحبه رجع به ناقصا أو مضارب بثمنه وصاحب الثوب واجد له

فأخذه ولا شئ له وإن نقصت قيمته (وإن زادت على قيمتهما) أى الثوب والصبيغ جميعا كان صارت قيمته فى المثال السابق ثمانية عليهما (فالأصح أن المفلس شريك لها) أى للبائعين (بالزيادة) وهى الربع وإن نقصت عن قيمة الصبيغ فكما مر ولو كان المشتري هو الصبيغ وحده زادت قيمة الثوب به وما على قيمته غير مغضوب فهو شريك به وإلا فهو فاقد له (تنبيه) لم أر تهمريها بوقت اعتبار قيمة الثوب أو الصبيغ

ولا بوقت اعتبار الزيادة
عليهما او النقص عنهما في
كل ما ذكر والذي يظهر
اعتبار وقت الرجوع في
الكل لانه وقت الاحتياج
الى التقويم ليعرف مال البائع
والمفلس فتعبر بقيمة الثوب
حيث دخلت عن نحو الصنع
وقيمة نحو الصنع بها
حيث تدور الزيادة حيث تدور
هل هي لهما أو لاحدهما
ولا ياتي هنا ما مر في تلف
بعض المبيع ان العبرة في
التلف باقل قيمته يوم
العقد والقبض وفي الباقي
باكثرهما لان ذلك فيه
فوات بعض المبيع وهو
مضمون على البائع وما هنا
ليس كذلك لان الصنع ان
كان من المشتري فواضح
او من اجني فكذلك او من
بائع الثوب فهو في حكم عين
مستقلة بدليل ان له حكما غير
الثوب ومنه انه متى ساوى
شئنا لم يكن لبائعه الا هو
وان قل ان اراده والا
ضارب بقيمته فتامله
(باب الحجر)

هو لعة المنع وشرعاً منع من
تصرف خاص بسبب خاص
وهو اما لمصلحة الغير ومنه
حجر المفلس لحق الغرماء
والراهن للرهين والمرضى
للورثة بالنسبة لتبرع زاد
على الثلث او لوارث والغرماء
مطلقاً ولا يتأفيه نفوذ
ايفائه دين بعضهم في

عليهما اي قيمة الثوب او قيمة الصنع وثنية الضمير نظراً الى أن أول التوزيع (قوله في كل ما ذكر) متعلق بل
اراي بالنفي لا بالنفي ولا لكان المناسب في واحد ما ذكر الا ان يجعل من قبل لا يحب كل محتال غرور (قوله
حيث تدور) اي حين الرجوع وكذا فيما ياتي (قوله خلية عن نحو الصنع) كان الاولي خلية باسقاط التاء او عن
قيمة نحو الصنع الخ بزيادة لفظ قيمة (قوله بها) اي في نفسها خلية عن قيمة الثوب ويحتمل ان المراد بحالة
خلو نحو الصنع عن الثوب (قوله ما مر الخ) اي في شرح ولو تلف احد العبدین الخ (قوله ان العبرة الخ) بيان
لما مر (قوله لان ذلك فيه الخ) يتامل هذا الكلام اه سم ولعل وجهه ان هنا قد ينقص الثوب وقد يزيد بل
صورة وحدة بائع الثوب والصنع هنا من افراد ما مر من تلف احد مبيعين صفقة يفر دكل منهما بعقد (قوله
على البائع) متعلق بفوات الخ (قوله ومنه) اي من حكمه (قوله لم يكن لبائعه الا هو الخ) اي فيرجع به ناقصا
او يضارب بشئ (قوله بقيمته) الاولي بشئ (تنبیه) يجوز لقصار وصباغ ونحو هما من كل فعل ما يجوز
الاستئجار عليه ويظهر اثره على المحال كخياط وطحان استؤجر على ثوب فقصره او صبغته او خاطه او حب
فطحنه حبس الثوب المقصود ونحوه بوضعه عند عدل حتى يقبض اجرته وقيدته اي جواز الحبس التقفال
بالاجارة الصحيحة والبارزى والبلقينى بما اذا زادت القيمة بنحو القسرة ولا فلا حبس بل باخذ المالك
كالو عمل المفلس اي بنفسه لم يزد القيمة فان كان اي المستاجر محجوراً عليه بالفاس ضارب الاجير باجرته
ولا اطالبه بها و بزيادة القيمة في مسئلة الخياط تعتبر قيمته مقطوعاً القطع المأذون فيه لا صحيحاً ومتى تلف
الثوب المقصود ونحوه باقاة او فعل الاجير قبل تسليمه للمستاجر سقطت اجرته بخلاف فعل المستاجر فانه
يكون قبضه ولو يتردد النظر في ان تلف اجني يضمن والا وجهه ان القيمة التي يضمنها الاجني اذا زادت بسبب
فعل الاجير لم تسقط اجرته اي الاجير ولا سقطت اه نهاية قال ع ش قوله ونحوهما الخ اي بخلاف نحو
نقاد وشيالي من كل فعل لا يظهر اثره على المحال فليس له حبس العين فيجب تسليمها لصاحبه ويطالبه
بالاجرة كسائر الديون (قوله بوضعه عند عدل) اي يتفقان عليه او بتسليمه للحاكم عند تنازعهما ولهما
وضعه عند عدل لان الحق لهم ولا يعدوهم اه ع ش (خاتمة) ولو اخفى شخص بعض ماله فتقص
الموجود عن دينه فحجر عليه ورجع البائع في عين ماله وتصرف القاضى في باقى ماله ببيعته وقسمة ثمنه بين
غرمائه ثم بان انه لا يجوز الحجر عليه لم ينقض تصرفه اذ للقاضى بيع مال المستمتع من اداء دينه وصرفه في
دينه ورجوع البائع في العين المبيعة لا متاع المشتري من اداء الثمن مختلف فيه وقد حكم به القاضى معتقداً
جواز خلاف ما اذالم يعتد ذلك فينتقض تصرفه اه معنى

(باب الحجر)

قول المتن (الحجر) بفتح الحاء نهاية أي وكسرهما ع ش (قوله المنع) أي مطلقاً ع ش (قوله من تصرف خاص)
اخرج بقيد الخصوص نحو تدبير السفينة ونحو اذن الصبي في دخول الدار ع ش قول المتن (حجر المفلس) اي
الحجر عليه في ماله كما سبق بيانه و (قوله والراهن الخ) اي في العين المرهونة نهاية ومعنى (قوله اول وارث) اي
لتبرع وارث اه سم ظاهر مانه على حذف المضاف عطف على تبرع الخ ويحتمل انه ظرف مستقر عطف
على زاد وقال الكردي عطف على مقدراى لا جني فيما زاد لوارث مطلقاً في الزائد وغيره اه (قوله
وللغرماء) عطف على المتن اي لحق الورثة في تبرع زاد الخ ولحق الغرماء مطلقاً اه كروى والاقرب انه عطف
على لوارث المراد منه بعض الورثة قوله مطلقاً ارجع لكل منهما (قوله ولا يتأفيه) اي لا ينافي الحجر للغرماء

صاحبه وإن زادت ولم تنف بقيمتها فالصنع ناقص فان شاء قنع به وان شاء ضارب بشئ اه ان له ذلك
فليراجع ثم رايت شيخنا البرلسي بحث ذلك اخذاً مما لو كان الصنع من اخر (قوله لان ذلك فيه الخ) يتامل
هذا الكلام

(باب الحجر)

(قول المصنف والراهن) اي في الرهن (قوله اول وارث) اي لتبرع وارث

المرض وان لم يف الباقي بدين الباقي بل وإن لم يفضل شيء لانه مجرد تخصيص ولا تبرع فيه (والعبد) أي القن (اسيده والمرته

مطلقاى مطلق التبرع زاد على الثالث أو لا عبارة المغنى والنهاية والمرىض للورثة فيما زاد على الثالث حيث لا دين قال الزركشى تبعا للأذرعى وفي الجميع ان كان عليه دين مستغرق والذي في الشرح والروضة في الوصايا عند ذكر ما يعتبر من الثالث ان المرىض لو وفي دين بعض الغرماء فلا يراد منه غير ان وفي المال جميع الديون وكذا ان لم يوف على المشهور وقيل لهم من احمته كما لو وصى بتقديم بعض الغرماء بدونه لا تنفذ وصيته فكلام الزركشى إنما يأتى على هذا اه قال ع ش قوله إنما يأتى على هذا قد يقال لا يتعين تعريفه على هذا ويصور كلامه بأنه لو أراد التبرع لغير الغرماء امتنع ذلك إن كان الدين مستغرقا وجزا في قدر الثالث مما زاد على الدين إن كان غير مستغرق فيكون كلامه في غير تو فيه بعض الغرماء دون بعض ولا تعارض بين المسئلتين ثم رأت في سم على المنهج عين ما قلناه هذا واجاب حج هنا بان تقديم بعض الغرماء مجرد تخصيص لا تبرع فلا يرد على كلامهم اه قول المتن (للمسلمين) اى لحقهم (قوله مر بعضها) وهو الحجر على المفسر والراهن والعبد في معاملة الرقيق اه بجري (قوله وقد اوصلها الاسنوى الخ) عبارة المغنى وأشار المصنف بقوله منه الى ان هذا النوع لا ينحصر فيما ذكره وهو كذلك فقد ذكر الاسنوى انواع الحجر لحق الغير ثلاثين نوعا غير ما ذكره المصنف فليراجع ذلك من المهمات اه وعبارة النهاية فقد انهاء بعضهم الى نحو سبعين صورة بل قال الاذرعى هذا باب واسع جدا لا تنحصر افراد مسائله اه قال ع ش منه ايضا الحجر على السيد في العبد الذى كاتبه والعبد الجانى والورثة في التركة قبل وفاة الدين الان هذه بما تدخل في عبارة الشيخ واصله والحجر الغريب والحجر على البائع بعد فسخ المشتري بالعيب حتى يدفع الثمن وعلى السابى للحربى في ماله اذا كان على الحربى دين والحجر على المشتري في المبيع قبل القبض وعلى العبد الماذون له لحق الغرماء وعلى السيد في نفقة الامة المزوجة لا يتصرف فيها حتى يعطيها بدلها ودار المعتدة بالاقرء او الحمل وعلى المشتري في العبد المشتري بشرط الاعناق وعلى السيد في ام الولد وعلى المؤجر في العين الذى استاجر شخصا على العمل فيها كصنغ او قصارة اه سم على منهج وبتامل ما قاله في مسئلة الحجر على البائع بعد فسخ المشتري فانه بالفسخ خرج المبيع عن ملك المشتري وصار الثمن دينافى ذمة البائع وليس المبيع مرهونا فواجه الحجر عليه فيه وكذا في مسئلة السبي فان مجرد سبي الحربى لا يستلزم دخول مال الحربى في يد سايه فامعنى الحجر فيه اه وقوله ودار المعتدة الخ لعل فيه سقطه اصله وعلى الزوج في دار الخ (قوله لمصلحة النفس) اى نفس المحجور عليه (وذلك) اى الحجر لمصلحة النفس قول المتن (حجر الصبي والمجنون) عبارة النهاية والمغنى حجر المجنون والصبي (والمبذر) بالمعجمة وسيأتى تفسيره وحجر كل من هذه الثلاثة اعم بما بعده اه اى فان المجنون لا يعتد بشئ من تصرفاته اصلا والصبي يعتد ببعض تصرفاته كالادخار في دار او ايصال الهدية والمبذر يعتد بقوله النكاح باذن من وليه ولا يزوجه وليه الا باذنه ويصح تديره لارقائه ع ش ولا يخفى ان ذلك نظرا للغالب لما سيأتى ان المجنون الذى له ادنى تمييز كالصبي المميز (قوله واما المملوك الخ) عبارة النهاية والمغنى وزاد الماوردى نوعا ثالثا وهو ما شرع للامرين معنى مصلحة نفسه وغيره اه وفيهما قبل هذا عطفا على والعبد لسيد مائه والمكاتب لسيدده والله تعالى اه قال ع ش هنا ما نصه المارد بقوله ثم والله العتق ومصلحته تعود على المكاتب فلا تنافى بين قوله مر ثم لسيدده والله وقوله هنا مصلحة نفسه وغيره اه (قوله الاول) وهو المصلحة الغير (قوله ونقلا عن التتمة) اعتمده النهاية والمغنى ايضا (قوله ان من له الخ) اى المجنون الذى له الخ نهاية ومغنى (قوله كصبي مميز) اى فيما يأتى اه نهاية قال ع ش قوله فيما يأتى من صحة العبادات وعدم المعاينة على تركها وغير ذلك كما يفهم من تشبيهه بالصبي لكن مقتضى قول شرح

للمسلمين ولها ابواب) مر بعضها ويأتى باقيها وافادت من أن له أنواعا أخرى وقد أوصلها الاسنوى الى ثلاثين نوعا وزاد غيره بضعة عشر وفي كثير من ذلك نظر ظاهر بينته مع ما يتعلق بالجميع في شرح العباب واما لمصلحة النفس (و) هو (مقصود الباب) وذلك (حجر الصبي والمجنون والمبذر) واما المملوك وهو حجر المكاتب قبل الاول حقيقة لانه منع مع وجود المقتضى بخلاف حجر الصبي والمجنون ويتردد النظر في حجر السفه والرق اه والذي يتجه ان الكل حقيقة شرعية ونقلا عن التتمة ان له ادنى تمييز ولم يكمل عقله كصبي مميز واعترضه السبكي وغيره بانه ان زال عقله فمجنون والا فهو مكلف فيصح تصرفه مالم يبذر

(الى ثلاثين) عبارة شرح مر فقد انهاء بعضهم الى نحو سبعين صورة بل قال الاذرعى هذا باب واسع جدا لا تنحصر افراد مسائله اه (قوله كصبي مميز) قضيته انه يصح منه ما يصح من المميز كالصلاة وهو ظاهر حيث وجد فيه معنى التمييز الذى ضبطوه وهو كونه بحيث يأكل ويشرب ويستنجى وحده في الجميع لكنه حيث لا يتجه الا كونه مكلفا ولا يتجه حمل ما نقله عن التتمة عليه اه (اعترضه السبكي) اجاب عنه في شرح

الروض اى والمغنى اى فى الحجر عليه فى التصرفات المالية اه انه فيما عدا المال كالبالغ العاقل فيفيد وجوب الصلاة عليه وعقابه على تركها وان يقتل اذا قتل بشرطه ويحد اذا ذنبي او شرب الخمر الى غير ذلك من الاحكام وفى سم على حج ما يوافق ما فى شرح الروض وعبارة قوله كصبي يميز قضيته انه يصح منه ما يصح من المميز كالصلاة وهو ظاهر حيث وجد فيه معنى التمييز الذى ضبطوه وهو كونه بحيث يأكل ويشرب ويستنجي وحده فى الجميع لكنه حيث لا يتجه الا لكونه مكلفا ولا يتجه حمل ما نقله عن التهمة عليه او صريح قول الشارح مر كالصبي المميز ورده الاعتراض بان شرط التكليف كمال التمييز قصر التشبيه على صحة العبادات فقط دون بقية التكليف اه وهذا القصر هو الظاهر وسيأتى عن السيد عمر ما يوافق قوله وقولهم اى السبكي وغيره (ليصح الخ غير صحيح الخ) عبارة النهاية ويرد بان شرط التكليف كمال التمييز اما ادناه فلا يلحقه بالمكلف ولا بالمجنون لانه يخالف لما فتعن الحاقه بالصبي المميز اه (على ان اعتراضهم من اصله غير وارد) هو كما قال اذا الذى يظهر من كلام التهمة ان المجنون منه من لا يميزه بالكلية فيكون كالصبي الذى لا يميز ومنه من له نوع تمييز فيكون كالصبي المميز ويمكن ان يكون من فوائد قولهم فيكون كالصبي المميز ان يأتى فيه الخلاف فى صحة اسلامه ونحوه وانه يقبل خبره فيما يقبل فيه قول الصبي المميز كايصال هدية واذن فى دخول الدار فليتامل اه سيد عمر (قوله فخصرهم المذكور) اى قولهم ولا افهو مكلف (قوله ان مثله) اى المجنون (قوله بذلك) اى بالحق الاخرس المذكور بالمجنون (قوله وليه) اى الاخرس (قوله وجرى عليه الخ) اى الجعل المذكور (قوله زاد شارح) اى على ما جرى عليه الاذرعى الخ قوله وقال بعضهم الخ المتبادر انه من كلام الشارح (قوله ويجمع الخ) لا ينبغي العدول عنه اه سم عبارة السيد عمر يؤيد هذا الجمع انه يبعد القول بان وليه الحاكم فى حال الاستصحاب ثم رأت بحث الجورجى الجزم حيث تدون محل التردد فى الطارىء وهو كلام متين اه ويخالفه ظاهر المغنى والنهاية عبارة ان ترد الاسنوى فيمن يكون وليه وبحث الجورجى ان محل التردد فيمن عرض له هذا الخرس بعد بلوغه امام لم يبلغ الا كذلك فالظاهر الجزم بان وليه هو الذى يتصرف عليه استدامة الحجر الصبي اذ لا يرتفع الحجر عنه الا ببلوغه رشيدا وهذا ليس كذلك اه وقوله فالظاهر الخ محتمل والذى يظهر من التردد ان وليه ولى المجنون اه قال ع ش قوله والذى يظهر من التردد اى تردد الاسنوى ان وليه الخ لعل المراد منه ان الحكم المذكور لا يتقيد بمن خرسه اصلى والافهوعين قول الجورجى فالظاهر الخ والحاصل ان النائم لا ولى له مطلقا وان الاخرس الذى لا إشارة له وليه ولى المجنون سواء كان خرسه اصليا او طارئا فولى له الاب ثم الجد ثم الوصى ثم القاضى اه (قوله يحمل الاول) اى قول الرافعى ومن وافقه بان وليه الحاكم (قوله والثانى) اى قول بعضهم بان وليه ولىه فى الصغر (قوله ولا يلحق بهما) اى بالمجنون والخرس (النوم) وفاقا للمغنى والنهاية عبارة الثانى والحق القاضى بالمجنون النائم ونظر فيه الاذرعى بانه لا يتخيل احدا نائم يتصرف عنه وليه ويرد بان النائم يشبه المجنون فى سلب اعتبار الاقوال وكثير من الافعال فالحال انه به من حيث ذلك فقط لانه اى النائم لا ولى له مطلقا وان قال بعض المتأخرين لعل كلام القاضى محمول على نائم احوج طول نومه الى

الارشاد (ويجمع الخ) نقل فى شرح الارشاد ان الاذرعى نظر فى الحاق القاضى الاخرس المذكور بالمجنون بانه غير عاقل وان احتيج الى اقامة احد مكانه فليسكن هو الحاكم ثم اجاب بان الاخرس المذكور لا يسمى مجنونا قال وقوله وان احتيج الخ فيه نظر لانه ان كان غير عاقل كما قاله فولى له ولى المجنون ثم رأت الاسنوى تردد فيه ان يكون وليه والشارح يعنى الجورجى بحث ان محل التردد فيمن عرض له هذا الخرس بعد بلوغه امام لم يبلغ الا كذلك فالظاهر الجزم بان وليه هو الذى يتصرف عليه استدامة الحجر الصبي اذ لا يرتفع الحجر عنه الا ببلوغه رشيدا وهذا ليس كذلك اه وقوله فالظاهر الخ محتمل والذى يتجه من التردد ان وليه ولى المجنون الخ اه فان كان الرافعى صرح بان وليه الحاكم كما هو ظاهر عبارة هنا فلا ينبغي العدول عنه لكونه مع حمله على من طرأ خرسه بعد البلوغ (بالمجنون) قال بعضهم لعل الحاق النائم بالمجنون محمول على نائم احوج طول نومه الى

وقولهم فيصح الخ غير صحيح باطلاقة نصوابه فينظر ابلغ رشيدا ام لا على ان اعتراضهم من اصله غير وارد لتصريحهم فى باب الجنائيات وغيره بان المجنون قد يكون له نوع تمييز وقد لا يخصصهم المذكور فى غير محله (فبالمجنون) ويتجه ان مثله خرس ليس لصاحبه فهم اصلا ثم رأيت الرافعى وجعا متقدمين صرحوا بذلك فى باب الخيار لكن جعلوا وليه هو الحاكم لا وليه فى الصغر وجرى عليه الاذرعى وغيره هنا بحثا زاد شارح لم تعرض الرافعى لذلك اى هنا قال الزركشى فيتصرف هو او نائبه فى ماله بسائر وجوه التصرف وقال بعضهم وليه ولىه فى الصغر ويجمع بحمل الاول على من طرأ له ذلك بعد البلوغ ويوجه عدم الحاقه بالمجنون فى هذا بانه حالة وسقط اذ لا يطلق عليه انه مجنون والثانى على من بلغ اخرس كذلك اذ لا يرتفع حجره الا ببلوغه رشيدا وهذا ليس كذلك ولا يلحق بهما النوم

لانه يزول عن قرب فصاحبه في قوله (١٦٢) القاه ومثله الاغنام فيما يظهر في امتناع التصرف في ماله لقرب زواله ايضا اخذ بما

ياتي في النكاح انه لا يزول
الولاية نعم للقاضي حفظه
كالغائب ثم رابت المتولى
والقفال الحقاء بالمجنون
وجزم به صاحب الانوار
والغزالي قال لا يولي عليه
قال غيره وهو الحق اه
وهو كما قال لما علمت من
تصريحهم به في النكاح نعم
ان حمل الاول على من ايس
من افاقته بقول الاطباء لم
يبعد (تنسلب الولايات)
الثابتة شرعا كولاية نكاح
او تفويض كايصاء وقضاء
لانه اذا لم يدبر امر نفسه
فغيره اولى واثار السلب
لانه يفيد المنع ولا عكس
اذنحو الاحرام يمنع ولاية
النكاح ولا يسلمها ومن ثم
زوج الحاكم لا الابعد
واعتبار (الاقوال) له وعليه
الدينية كالا سلام والدينية
كالعاملات لعدم قصده
واعتبار بعض افعاله كالصدقة
بخلاف نحو احواله وإتلافه
إلا لصيدوه ومحرم وتقرير
المهر بوطئه وارضاعه
وثبوت النسب وغير المميز
كالمجنون في ذلك وكذا
ميزا لافي عبادة غير
الاسلام ويثاب عليها
كالبالغ ونحو دخول دار
وإصال هدية ودعاء عن
صاحب ولية (ورفع) حجر
المجنون (بالافاقه من) غير
فك نعم ولاية نحو القضاء

النظر في امره وكان الايقاظ يضربه مثلا اه قال ع ش قوله لا ولي له معتمد فوله مطلقا اي طال نوم ام قصر
اه (قوله لانه يزول عن قرب) لعل مراده ليوافق ما مر آتقاع النهاية ان شان النوم ذلك فلا فرق بين
طوله وقصره (قوله ومثله) اي السوم (قوله حفظه) اي مال المغنى عليه (قوله الحقاء) اي المغنى عليه
(قوله وجزم به) اي بالالحاق (قوله والغزالي قال) مبتدأ وخبر او عطف على مفعولي رابت وهو الاقرب
(قوله عليه) اي المغنى عليه (قوله غيره) اي غير الغزالي (قوله وهو الحق) اي ما قاله الغزالي (قوله انتهى)
اي مقول الغير و (قوله كما قال) اي الغير (قوله حمل الاول) اي الالحاق الذي جزم به صاحب الانوار (قوله
الثابتة) الى قوله وزعم الاسنوي في النهاية والمغنى لا قوله وثبوت النسب وقوله ودعاء الى المتن (كايصاء)
بان يكون وصيا على غيره والاولى ان يقال المراد به ان لا يصح الوصية منه على اطفاله اه ع ش (قوله واثار
السلب) عبارة النهاية والمغنى وعبر بالانسلا ب دون الامتناع الخ اه (قوله كالا سلام) اي فعلا وترك ك قال
ع ش اي فلا يصح اسلامه لكن لا يمنع من العبادات كالصلاة والصوم قال الزركشي اخذ ان النصر هذا
كله بالنسبة الدنيا واما بالنسبة لآخرته فيصح ويدخل الجنة به اذا ضمه كايظهره اه باختصار (قوله نحو
احباله) كالتقاطه واحتطابه واصطيا دة نهاية ومعنى (قوله لا الصيد الخ) ينبغي ان يحله فيمن لا يميز له امامن
له ادنى تمييز فينبغي ان يلحق بالصبي المميز بناء على كلام التهمة السابق اه سيد عمر (قوله وهو محرم) سواء
احرم ثم جن او بالعكس بان احرمه وليه بعد الجنون اه ع ش (قوله وثبوت النسب) عبارة شرح المذهب
ويثبت النسب بزناه اه سم قال البيهقي كان وطى امرأ فأتته منه بولد فأنه ينسب اليه شو برى فهو وطء
شبهة لان زوال عقله صير زناه كوطئه بشبهة لعدم قصده ع ش فيلزمه المهر إن لم تكن مطاوعة ويحرم
عليه امها وبنتها وحرمت على ابيه وابنه اه (قوله في ذلك) اي ما يمكن منه في حقه اه سم (قوله وكذا يميز)
ومعلوم انه لا يتأتى من الصبي الاحبال وقد يقال بتأنيبه منه كما يعلم مما ياتي في الشرح اه رشيدى (قوله
كالبالغ) التشبيه في اصل الثواب لافي مقداره الا فالصبي يثاب على فعله الفريضة اقل من ثواب نافلة البالغ
ولعل وجهه عدم خطابه وكان القياس ان لا ثواب له لعدم خطابه بالعادة لكونه ائيب ترغيبا له في الطاعة
فلا يتركها بعد لو غه ان شاء الله تعالى اه ع ش (قوله ونحو دخول دار) اي اذن في الدخول نهاية ومعنى
قول المتن (بالافاقه) اي الصافية عن الخبل المؤدى الى حالة يحمل منها على حدة في الخلق كما صرح به في
النكاح اه ع ش (قوله من غير فك) ولا اقتران بشيء اخر كاي ناس رشد اه نهاية (قوله نحو القضاء) أي
والامام في الخطابة ونحوها نعم يستثنى الناظر بشرط الواقف والخاصة والاب والجد فتعوى داليهم الولاية
نفس الافاقه من غير تولية جديدة والحق هم الام اذا كانت رصية اه ع ش عبارة سم قوله نحو القضاء يشمل
نظر الوقف لكن ينبغي فيمن له النظر بشرط الواقف ان يعود اليه بغير تولية جديدة اه (ومطلقا) عطف
على من حيث الخ (قوله اي ابصر تم) عبارة النهاية والمغنى والمراد من ايتاس الرشد لعل به واصل الايتاس
الابصار اه قول المتن (بلوغه رشيدا) ولو ادعى الرشد بعد بلوغه وانكره لم يلزم انفك الحجر عنه ولا يحلف الولي

النظر في امره وكان الايقاظ يضربه مثلا (قوله واثار السلب) اي على المع (قوله واعتبار بعض افعاله)
في شرع العباد نقلا عن التدريب ولا يعتد بقبضه لعين اودين الا في نحو عوض نكاح او خلع باذن وليه اه
(قوله والافاقه) اي لا يصيد ما هنما موافق للتدريب مخالف للاقتيس الذي قاله في بعض كتبه انه المعتمد لكن
الموافق لما قدمه في باب محرمات الاسرام ما في التدريب واعتمده مر (قوله وثبوت النسب) عبارة شرح
المذهب ويثبت النسب بزناه (قوله في ذلك) اي ما يمكن منه في حقه (قوله نحو القضاء) يشمل نظر الواقف
لكن ينبغي فيمن له النظر بشرط الواقف ان يعود اليه بغير تولية جديدة (قول المصنف بلوغه رشيدا)
ولو ادعى الرشد بعد بلوغه وانكره لم يلزم انفك الحجر عنه ولا يحلف الولي كلقاضي والقيم يجامع ان كلامين
ادعى انزعاه ولا الرشد بما وقف عليه بالاخيار فلا يثبت بقوله لان الاصل كما قاله الاذرعى بعض قوله بل

كالقاضي

لا تعود الولاية جديدة (وحجر الصبي) الذكر والانتى (برفع) من حيث الصبا

بمجرد بلوغه ومطلقا (بلوغه رشيدا) لقوله تعالى فان آتستم منهم رشدا اي ابصرتم اي علمتم وزعم الاسنوي ان الصبا بكسر الصاد

لا يستقيم وأنه بفتحها بعيدة وكلامه مردود بان المحفوظة وفتحها وبانه لا بعد فيه وبما قررت به عبارة المفيدان القصد ارتفاع الحجر المطلق
لا المفيدان دفع اعتراضها بان الاولى حذف رشيد الان الصبا سبب مستقل بالحجر وكذا (١٦٣) التبذير واحكامهما متغايرة اذ من بلغ مبذرا

حكم تصرفه حكم تصرف

السفيه لاحكم تصرف الصبي

(فرع) غاب يتيم فبلغ ولم

يعلم رثته لم يجز لوليته النظر

في ماله معتمد استصحاب

الحجر للشك في الولاية عند

العقد وهي شرط وهو لا بد

من تحققه فان تصرف اثم

ثم ان بان غير رشيد نفذ

التصرف والا فلا وقد يناهيه

ما ياتي من تصديق الولي في

دوام الحجر لانه الاصل الا

ان يقال محل ذلك في حاضر

لانه يعرف حاله غالبا بخلاف

الغائب وليس قول الولي

قبضت مهرها باذنها ولا

قوله له اضمن اقرارا بالرشد

فلا يعزل به (والبلوغ) في

الذكور والانثى انما يتحقق

باحد شيئين أحدهما

ويسمى بلوغا بالسن

(باستكمال خمس عشرة

سنة) قرية تحديدا من

انفصال جميع الولد بشهادة

عدلين خبيرين وشذ من قال

بخلاف ذلك قال الشافعي

رضي الله عنه رد النبي صلى

الله عليه وسلم سبعة عشر

سحبا واهم ابناء اربع عشرة

سنة لانه لم يرهم بلغوا وعرضوا

عليه وهم ابناء خمس عشرة

سنة فاجازهم منهم زيد بن

ثابت ورافع بن خديج وابن

عمر رضي الله عنهم وقصة

ابن عمر صحبها ابن حبان

وأصلها في الصحيحين

كالقاضي والقيم بجامع ان كلا من ادعى انزاله ولان الرشد بما يوقف عليه بالاختبار فلا يثبت بقوله ولان
الاصل كما قاله الا ذرعي يعضد قوله اي الولي بل الظاهر ايضا اذا الظاهر فيمن قرب عهده بالبلوغ عدم الرشد
فالقول قوله في دوام الحجر الا ان تقوم بينة برشده نعم سئل شيخنا الشهاب الرمي هل الاصل في الناس الرشد
او ضده فاجاب بان الاصل فيمن علم الحجر عليه اي بعد بلوغه استصحابه حتى يغلب على الظن رثته بالاختبار
واما من جهل حاله فعقد صحته شرح م رأي والخطيب (فرع) الاصل فيمن علم تصرف وليه عليه بعد
بلوغه السفيه ومن لم يعلم فيه ذلك هو الرشد ولو تعارض بينتاسفه ورشد فان اضافتا لوقت معين تساقطان ورجع
للاصل المذكور والاقدمت بينة السفيه لان معما زيادة علم ما لم تقل بينة الرشد انما علمت سفيه وانه صلح لتقديم
مر اه سم (قوله لا يستقيم) اي لانه لا يتوقف ارتفاع حجره على الرشد اه سم (قوله بعيد) لعل وجه
البعد قرينة استناد الارتفاع فيما قبله الذي هو نظيره الى الجنون لا المجنون اه سم (قوله مردود) خبر
وزعم الاسنوي الخ (قوله وبانه لا بعد فيه) من تعليل الشيء بنفسه (قوله اندفع اعتراضها) اندفاع الاولوية
بما ذكر نظرا اه سم ونقل النهاية والمغني عن الشيخين الاولوية مع علمها الاتية واقرهما (قوله لان
الصبي سبب) ينبغي ان يقول لان الصبا ولعله من تحريف النسخ في الصورة الخطية اه سيد عمر (قوله
لاذن بلغ الخ) تعليل للغايرة (قوله حكم تصرف السفيه) منه صحة نكاحه باذن وليه وعدم تزويج وليه
إياه بدون اذن منه بخلاف الصبي اه ع ش (قوله لم يجز لوليته النظر الخ) المعتمد انه لا يتمتع على الولي بالتصرف
الا ان علم انه بلغ رشيدا مر اه سم (قوله وهو الخ) اي الشرط (قوله ان بان غير رشيد الخ) هل يكتفى
بمجرد عوده اليها غير متصف بالرشد مع احتمال انه بلغ رشيدا ثم طرأ له ما يخرج عنه الرشد او لا بد من
ثبوت استصحاب ما ظهر من عدم رثته من حاله قبل البلوغ ينبغي ان يتأمل اه سيد عمر اقول قضية قول
الشارح السابق للشك الخ الثاني وقضية كلام سم هناك الاول وقد يؤيده اطلاق قول الشارح ثم ان بان
غير رشيد نفذ التصرف وما مر عن النهاية والمغني (قوله والا) اي بان بان رشيدا ولم يتبين حاله (قوله وقد
يناهيه) اي قوله والا فلا (قوله له) اي خطابه لموليه (قوله اضمني) اي صيرني ضامنا اه كرى هذا على
انه من الافعال ويحتمل من الثلاث اي صر ضامنا غنى (قوله به) بواحد من القولين (قوله ويسمى)
ظاهرا رجوع الضمير الى الاحد ولا يخفى ما فيه وفي حل المتن على قوله احدهما (قوله قرية) الى قوله وقصة
الخ في النهاية والمغني الا قوله بشهادة الى قال (قوله تحديدا) حتى لو نقصت يوما لم يحكم ببلوغه اه نهاية
(قوله رد النبي الخ) اي عن الجهاد (وهم ابناء الخ) اي عرضوا عليه صلى الله عليه وسلم وهم الخ كرى
(قوله وعرضوا الخ) اي في السنة القابلة (قوله فاجازهم) اي في الجهاد قول المتن (او خروج المتن) اي لوقت
امكانه نهاية ومعنى (قوله من ذكر) الى قوله وخرج في النهاية والمغني (قوله وهولغة) اي الاحتمال (قوله
ما يراه النائم الخ) اي من انزال المتن شورى وقيل مطلقا اه بجير مى وفي المغني وقيل لا يكون في النساء لانه

الظاهر أيضا اذا الظاهر فيمن قرب عهده بالبلوغ عدم رثته والقول قوله في دوام الحجر الا ان تقوم بينة برشده
نعم سئل شيخنا الشهاب الرمي هل الاصل في الناس الرشد او ضده فاجاب بان الاصل فيمن علم الحجر عليه اي
بعد بلوغه استصحابه حتى يغلب على الظن رثته بالاختبار واما من جهل حاله فعقد صحته كمن علم رثته شرح
مر (فرع) الاصل فيمن علم تصرف وليه عليه بعد بلوغه السفيه ومن لم يعلم فيه ذلك هو الرشد ولو تعارض
بينتاسفه ورشد فان اضافتا لوقت معين تساقطان ورجع للاصل المذكور والاقدمت بينة السفيه لان معما
زيادة علم ما لم تقل بينة الرشد انما علمت سفيه وانه صلح لتقديم مر (قوله لا يستقيم) اي لانه لا يتوقف
ارتفاع حجره على الرشد (قوله بعيد) لعل وجه البعد قرينة استناد الارتفاع فيما قبله الذي هو نظيره الى
الجنون لا المجنون (قوله اندفع اعتراضها) في اندفاع الاولوية بما ذكر نظر (قوله لم يجز لوليته النظر

ثانيهما ويسمى بلوغا بالاحتلام خروج المنى كما قال (او خروج منى) من ذكر أو أنثى لقوله تعالى واذناب الاطفال منكم الحلم مع خبر
رفع القلم عن ثلاث عن الصبي حتى يحتم والحلم الاحتلام وهو لعله ما يراه النائم وكفى به هنا عن خروج المنى ولو يقطعه بجماع او غيره

زوجة صبي بلغ تسع سنين
بولد للامكان لحقه لان
الذئب يكتفى فيه بمجرد
الامكان ولم يحكم ببلوغه
لانه لا بد من تحقق خروج
المني وخروج زوجه مالم
احس بانتقاله من صلبه فامسك
ذكره فرجع فلا يحكم
ببلوغه كالاغسل ويبحث
الزركشي ومن تبعه الحكم
ببلوغه بعيد والفرق بان
مدار البلوغ على العلم بانزال
المني والغسل على حصوله
في الظاهر بالتحكم اشبه
على انه لا يتصور العلم بانه
من قبل خروجه اذ كثيرا
ما يقع الاشتباه فيما يحس
بنزوله ثم رجوعه (ووقت
امكانه) فيهما (استكمال
تسع سنين) قرية تقريبا
نظير ما مر في الحيض (ونبات
العانة) الخشن بحيث تحتاج
ازالته للحق وظاهره انها
اسم للمنبت للثابت وفيه
خلاف لاهل اللغة والاشهر
انها الدابت وان المنبت
شجرة بكسر اوله ووقته
وقت الاحتمال (يقضى
الحكم ببلوغ ولد الكافر)
بالسن او الاحتمال ومثله
ولد من جهل اسلامه لا من
عدم من يعرف سنه على
الوجه للخبر الصحيح ان
عطية القرظي رضى الله
عنه كان في سبي بني قريظة فكانوا
ينظرون من انبت الشعر
قتل ومن لم ينبت لم يقتل
وانهم كشفوا عن عانته

فوجدوها لم تنبت فجعلوه في السبي وخروجها نبات نحو الحية

نادر فيهن اه (قوله ويشترط الخ) عبارة النهاية والمغنى وكلام المصنف يقتضى تحقق خروج المني فلو الخ
(قوله للامكان) بان انت به بعد ستة اشهر من الوطء اه رشيدى (قوله ولم يحكم ببلوغه) وعلى هذا لا يثبت
ايلاده اذا وطئ امته وانت بولد وهو كذلك نهاية ومغنى اى ويثبت نسبه لا مكانه ع ش (قوله فلا يحكم
ببلوغه) افنى شيخنا الشهاب الرمل بالحكم ببلوغه وبعدم وجوب الغسل اه سم عبارة ع ش ولو احس
بالمغنى في قصة الذ كرقبضه فلم يخرج حكم ببلوغه وان لم يجب الغسل لا اختلاف مدرك البابين لان المدار في
الغسل على الخروج الى الظاهر وفي البلوغ على الانزال قاله مر انتهى سم على منهج اه (قوله على
انه لا يتصور العلم الخ) لا يخفى ضعف هذه الدعوى بل سقوطها لان العلامة التي يعرف بها المني بعد خروجه
ويثبت بها له احكامه وهي الالتذاذ بخروجه وتتحقق قبل خروجه وان لم يبرز الى ظاهره كما هو معلوم بالتجربة
القطعية ولو سلم عدم التصور المذ كور لم يفد ذلك مدعاه من عدم البلوغ لانه اذا احس بانتقاله فامسك الذ ك
مدة ثم خرج المني وعلم كونه منيا حكمنا بالبلوغ من حين الانتقال لا من حين الخروج فقط فتأمل ذلك
فانه في غاية الصحة والقوة والله الموفق اه سم بخذف (قوله تقريبا الخ) خلافا للنهاية والمغنى عبارتهما وافهم
تعبيره بالاستكمال انها تحديدية وهو كذلك كما مر وان بحث بعض المتأخرين انها تقريبية كالحيض لان
الحيض ضبطه اقل واكثر فالزمن الذي لا يسع اقل الحيض والطهر وجوده كعدم بخلاف المني اه قال
ع ش قوله بعض المتأخرين مراده ابن حج اه (قوله الخشن) الى المتن في النهاية (قوله وظاهره الخ)
محل تأمل بل ظاهره العكس لانه اريد بالعانة الثابت فاستناد النبات اليه حقيقي من استناد المصدر الى فاعله
وار اريد بها المحل فاستناد النبات اليه مجازى لانه مكان الثابت فليتامل سيد عمر وسم (قوله والاشهر) اى
عند اهل اللغة ع ش (قوله ووقته وقت الخ) مبتدأ وخبر فلوانت قبل امكان خروج المني لم يحكم ببلوغه اه ع ش
(قوله بالسن) الى المتن في المغنى الا قوله لا من عدم الى للخبر وقوله فان البغوى الى وافهم وكذا في النهاية
الا قوله وان كان الى والخشنى (قوله يقتضى الحكم انه اماره الخ) وهو الاصح نهاية ومغنى (قوله للخبر الصحيح

المعتمد انه لا يمتنع على الولي التصرف الا ان علم انه بالغ رشيدى (قوله ولم يحكم ببلوغه) اى ولا تصير امته ام ولد
مر (قوله فلا يحكم ببلوغه) افنى شيخنا الشهاب الرمل بالحكم ببلوغه وبعدم وجوب الغسل (قوله بعيد)
قد يرد بعده ما ياتي عن الجمهور من عدم الحكم ببلوغ الخشنى فيما لو خرج المني فقط من أحد فرجه فقط
لا احتمال الزيادة وجه التأييدان وجود الانزال وخروجه من الزائد لا ينقص عن عدم خروجه بالكلية بل
وما ياتي عن الامام لان تغيير الحكم صريح في عدم الاعتداد بما سبق لاحتمال الزيادة فلو كفى مجرد وجود
الانزال من غير خروج لوجب الحكم بالبلوغ بالخروج من الزائد وعدم تغيير الحكم واعتبار الانزال بدون
خروج لاذالم يكن هناك زائد وعدم اعتباره مع الخروج من الزائد لا يظهر وجهه نعم قد يقر به ويدفع عنه
البعد ما ياتي في قوله وحيلان ان وجه الحكم بالبلوغ انه دليل على سبق الامناء مع انه يلزم في ذلك خروج
المني الى الظاهر كما هو ظاهر بل هذا قد يوجب اشكال عدم الاعتداد بالخروج من احد فرجي المشكل
فايتأمل (قوله على انه لا يتصور العلم بانه من قبل خروجه) لا يخفى ضعف هذه الدعوى بل سقوطها اما
اولا فلان العلامة التي يعرف بها بعد خروجه ويثبت بها له احكام المني وهي الالتذاذ بخروجه وتتحقق قبل
خروجه فانه يقع الالتذاذ بخروجه في قصة الذ كروان لم يبرز الى ظاهره كما هو معلوم بالتجربة القطعية بحيث
لا تقبل منازعة واما ثانيا فلما سلمنا عدم التصور المذ كور لم يفد ذلك مدعاه من عدم البلوغ لانه يكفي في الحكم
بالبلوغ من حين الاحساس بانتقاله من صلبه العلم بانه منى بعد خروجه اذا تأخر عن الاحساس المذ كور فاذا
احس بانتقاله فامسك الذ كرمدة ثم خرج المني وعلم كونه منيا حكمنا بالبلوغ من حين الانتقال لا من حين
الخروج فقط فتأمل ذلك فانه في غاية الصحة والقوة والله الموفق (قوله تقريبا) انها تحديدية في الحيض
كما قال في شرح الروض انه الظاهر (قوله وظاهره) في كون ظاهره ذلك بحث اذا النبات يضاف للثابت

فليس بلوغا كما صرح به في الشرح الصغير في الابط والحق به اللحية والشارب بالاولى فان البغوى الحق الابط بالعانة دونهما وفي كل ذلك نظر بل الشعر الحشن من ذلك كالعانة في ذلك واولى إلا ان يقال ان الافتصار عليها امر تعبدى وافهم قوله يقتضى الحكم انه اماراة على البلوغ باحدهما نعم ان ثبت ان سنة دون خمس عشرة سنة لم يحتسب لم يحكم بلوغه ويقبل قوله يمينته وان لم يحلف الصبي احتياطا لحقن الدم استعجلته بدواء ان كان ولد حربى سبى لا ذمى طولب بالجزية ويحل النظر للخبر وافهم قوله كالروضة ولذا لا فرق في ذلك بين الذكر والانثى وهو كذلك وان كان قضية المحرر اخرج النساء لانهن لا يفتلن ونقله السبكي عن الجوهري والخنثى لا بد ان يثبت على فرجه معا (لا المسلم في الاصح) لسهولة مراجعة اقراره المسلمين غالبا ولانه متهم باستعجاله تشوفا للولايات بخلاف الكافر لانه يفضى به الى القتل او الجزية او ضرب الرقى في الانثى ومما مر عام في الذكر والانثى كما تقرر (ونزید المرأة) عليه (حيضا) في سنة السابق (اجماعا) (وحبلا)

(الخ) تعليل للمتن (قوله فليس بلوغا الخ) ظاهر النهاية والمغنى اعتماده عبارتهما وخرج بهما شعر اللحية والابط فليس دليلا للبلوغ لندور همدون خمس عشرة سنة وفي معناهما الشارب ونقل الصوت ونهوى الدثدى وتو طرف الحلقوم وانفراق الارنية ونحو ذلك اه لكن اولها عرش وفي الرشيدى ما يؤيده بما انه قوله مر فليس دليلا للبلوغ اى فلا يتوقف الحكم بالبلوغ حيث لم يعلم استكمال الخمس عشرة سنة على نياتهما بل يكتفى بنبات العانة وليس معناه انه اذا ثبتت لحيته بالفعل لا يحكم ببلوغه بل ذلك علامة بالاولى من نبات العانة ويدل عليه قوله لندور همدون خمس عشرة سنة اه (قوله عليها) اى العانة (قوله امر تعبدى) اى والاصل عدمه (قوله باحدهما) هو المتجه وعليه لو ثبت ان سنة دون خمس عشرة سنة لم يمنع ذلك الحكم ببلوغه خلافا للباوردى اى ما لم يثبت عدم احتلامه اه سم وعش (قوله ان ثبت) اى بشهادة عدلين نهاية ومعنى (قوله احتياطا) عبارة النهاية ويجب تحليفه اذا اراده ولا يشكل تحليفه بانه يثبت صباه والصبي لا يحلف لمنع كونه يثبت بل هو ثابت بالاصل وإنما العلامة وهى الانبات عارضها دعواه الاستعجال فضعفت دلالتها على البلوغ فاحتيج لعين لما عارضها وايضا فالاحتياط لحقن الدم قد يوجب مخالفة القياس اه قال عرش قوله اذا اراده اى الحلف فلو امتنع منه قتل الحكم ببلوغه بنبات العانة المقتضى بلوغه ولم يات بدافع اه (قوله استعجلته بدواء) مقول القول (قوله ان كان الخ) راجع لقوله ويقبل الخ (قوله لا ذمى الخ) والفرق الاحتياط لحق المسلمين في الحالين نهاية وسم (قوله ويحل النظر) اى الى من احتجنا لمعرفة بلوغه نهاية ومعنى اى اما المس فلا ولعله لان معرفة كونه يحتاج الى حلق تكفى فيه الرؤية ويحل جواز النظر حيث لم يرتكب الحرمة ويس فان خالف وفعل فينبغى حرمة النظر لحصول المقصود بالمس عرش ونقل سم عن شرح العباب انه ينبغى جواز مسه لتوقف العلم بكونه خشنا عليه الخ ثم رده بان الظاهر ان المراد بخشونه الاحتياج في إزالة الله الى حلق وان كان ناعما لا الخشونة بالمعنى المشهور وادراك الخشونة بذلك المعنى لا يتوقف على المس اه (قوله لسهولة) الى المتن في النهاية والمغنى وشرح المنهج الا قوله او ضرب الرق الى ومما (باستعجاله) اى النبات (قوله لانه يفضى به الى القتل او الجزية) وهذا جرى على الاصل والغالب اذ الانثى والخنثى ومن تعذرت مراجعة اقراره المسلمين لموت او غيره حكمهم كذلك فان الخنثى والمرأة لا جزية عليهما مع ان الحكم فيهما ما ذكر ومن تعذرت اقراره من المسلمين لا يحكم ببلوغه مع فقدان العلة فقد جروا في تعليمهم على الغالب مغنى ونهاية وشرح المنهج (او ضرب الرق الخ) انظر ما معناه مع كون الانثى ترقق بالاسر قبل البلوغ وبعده ولعل هذا وجه ترك شيخ الاسلام اى والنهاية والمغنى ذلك اه سم (قوله ومما مر الخ) دخول في المتن (عليه) اى على ما مر من السن وخروج المغنى ونبات العانة الشامل لها اه مغنى (قوله لاجماعا) اى يتحقق البلوغ بالحضر

كنبات الزرع فساوجه ظهور الاضافة فيما قاله (قوله باحدهما) هو المتجه وعليه لو ثبت ان سنة دون خمسة عشر لم يمنع ذلك الحكم ببلوغه خلافا للباوردى اى ما لم يثبت عدم احتلامه (قوله استعجلته) معمول قوله (قوله لا ذمى طولب بالجزية) والفرق الاحتياط لحق المسلمين في الحالين (قوله ويحل النظر) قال في شرح العباب وينبغى جواز مسه لتوقف العلم بكونه خشنا الذى هو شرط كما مر عليه وكانهم انما لم يذكروه لوضوحه وادعاء مكان ادراكه بالنظر من غير مس بعيد كما لا يخفى اه واقول انما يظهر ما يجتنه ودعواه البعد المذكور ان اريد بالخشن ما قامت به الخشونة بالمعنى المشهور لها انما يدرك بالمس لكن ظاهر قولهم الذى يحتاج في إزالة الله الى حلق وان كان ناعما وادراك الخشونة بهذا المعنى لا يتوقف على مس فليتامل (قوله تشوفا للولايات) لا يقال هذا لا يأتى فى الانثى لانه ممنوع لصحة كونها وصية وناظرة نحو مسجد فقول شرح المنهج وهذا جرى على الاصل والغالب والا فالانثى والخنثى والطفل الذى تعذرت مراجعة اقراره المسلمين لموت او غيره حكمهم كذلك اه فيه نظر اذ كل يصح ان يكون ناظرا وقف وصى يقيم مثلا كما مر الان بحاج بان مراده انثى وخنثى الكفار اذ لا يتأتى فيهما الا قضاء المذكور اذ لم يذكر قول الشارح هنا وضرب الرق (قوله او ضرب الرق) انظر معناه مع كون الانثى ترقق بالاسر قبل البلوغ وبعده ولعل هذا وجه ترك شيخ

لان الولد يخلق من المائين
فبالوضع يحكم ببلوغها قبله
بسته اشهر ولحظة مالم
تسكن مطلقة وتاتي بولد
يلحق المطلق فيحكم ببلوغها
قبل الطلاق بلحظة ولو حاض
الخنثى بفرجه وامني بذكره
حكم ببلوغه فان وجد
احدهما فلا عند الجمهور
ولا يشكل عليهم ما مر ان
خروج المني من الزائد
يوجب الغسل فيقتضي
البلوغ لان محله مع انسداد
الاصلي وهذا غير موجود
هنا وخالفهم الامام مالم يظهر
خلافه ليغير قالوا وهو الحق
وقال المتولي ان تكرره فنعلم
والا فلا قال المصنف وهو
حسن غريب (والرشد
صلاح الدين والمال) معا كما
فسره ابن عباس وغيره
الاية السابقة ووجه
العموم فيه مع انه نكرة
مثبتة وقوعه في سياق الشرط
قالوا ولا يضر اطلاق الناس
على معاملته من لا يعرف
حاله مع غلبة الفسق لان
الغالب عروض التوبة في
بعض الاوقات التي يحصل
فهم الندم فترفع الحرج بها
ثم لا يعود ويعود الفسق
ويعتبر في ولد الكافر ما هو
صلاح عندهم دينا ومالا
قال ابن الصلاح ولا يلزم
شاهد الرشد معرفة عدالة
المشهود له باطنا فلا يكفي معرفتها ظاهرا ولو بالاستفاضة واذا شرطنا صلاح الدين (فلا يفعل محرما يبطل العدالة) زيادة

اجماعا (قوله لكنه) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله قبل الطلاق باحظة) اي حيث وجد بعد الطلاق اقل مدة
الحمل فاكثر اما لو لم يوجد بعد ذلك فتحكم ببلوغها قبله مدة اذا ضمت لما بعده بلغت اقل مدة الحمل اه سم عبارة
عش قبل الطلاق الخ اي وان زادت المدة على ستة اشهر كسنة ومحل ما ذكر من اعتبار اللحظة قبل الطلاق حيث
امكن اجتماعه به في ذلك الوقت ولا فائدة لما اعتبر من اخر اوقات إمكان الاجتماع اه (قوله وامني بذكره)
اي وامني بهما كما هو ظاهر اه رشدي (قوله فان وجد احدهما) عبارة للمغنى والنهاية فان وجد احدهما او
كلاهما من احد فرجه فلا يحكم ببلوغه عند الجمهور لجواز ان يظهر من الاخر ما يعارضه وقال الامام بنبغي
ان يحكم ببلوغه باحدهما كالحكم بالايضاح به ثم يغير ان ظهر خلافه قال الرافعي وهو الحق وسكت عليه
المصنف والمعتد الاول اه (قوله فان وجد احدهما فلا عند الجمهور) وهو المعتمد لنهاية ومغنى وسم (قوله
وهذا) اي الانسداد (غير موجود هنا) اي لانه اذا ظهر من الاخر ما يعارضه انتفى انسداد فلا يكون الماء
الخارج منه منيا خارجا من غير المعتد لا تنفاه شرط كون الخارج منه منيا اه سم (قوله وخالفهم) اي الجمهور
واستدل الامام بالقياس على الايضاح و فرق ابن الرفعة بما نازعه فيه في شرح العباب اه سم (قوله مالم
يظهر خلافه الخ) كان مراده اي الامام انه لو امني بذكره مثلا حكم ببلوغه فلو حاض بعد ذلك بفرجه غير الحكم
بالبلوغ المتقدم وجعل البلوغ من الان لمعارضة الحيض للمني فليتامل سم وحلي وشوبري وهذا هو
المفهوم من النهاية والمغنى (قوله وقال المتولي الخ) وفي النهاية والمغنى بعد كلام عن الاسنوي مفيد لا اعتبار
التكرار عند الامام ايضا ما نصه فعلم من ذلك ان كلام الامام موافق لكلام المتولي اه (قوله حسن) اي من
حيث المعنى (غريب) اي من حيث النقل اه ع ش اي ومع ذلك فكل منهما ضعيف كما علم مما مر اه رشدي
(قوله معا) الى قوله قالوا في المغنى والنهاية (قوله مع انه نكرة مثبتة) اي فلا يعم ولد ذلك اه ابن عبيد السلام
الى الوجه القائل بانه صلاح المال فقط اه مغنى اي وفاقا لائمة الثلاثة بتجريمي (قوله وقوعه الخ) خبر ووجه
العموم وهنا إشكال لسم اجاب عنه ع ش راجعه (قوله قالوا الخ) فيه لانيانه بصيغة التبري إشعار باستشكاله
وان كان منقولا وهو كذلك اذ كيف يحكم بمجرد ندوم محتمل مع انه قد يعم الفسق او يغلب في بعض النواحي
مظالم العباد كغيبه اهل العلم ومنع وارث النساء وغير ذلك واحسن ما يوجه به ان يقال اذا ضاق الامر
اتسع والا لادى الى بطلان معظم معاملات العامة وكان هذا هو الحال لان عبد السلام على اختياره ان الرشد
صلاح المال فقط اه سيد عمر (قوله ولا يضر) اي في اعتبار صلاح الدين في الرشد (قوله لان الغالب الخ)
علة عدم المضرة (قوله فترفع الحرج بها) اي بالتوبة (قوله ثم لا يعود) اي الحرج (ويعتبر الخ) اي كما نقله في

الاسلام ذلك (قوله وتاتي بولد) اي بعد مضي اقل مدة الحمل فاكثر بعد الطلاق (قوله فيحكم ببلوغها قبل
الطلاق بلحظة) اي حيث وجد بعد الطلاق اقل مدة الحمل فاكثر اما لو لم يوجد بعد ذلك فيحكم ببلوغها قبله
بمدته اذا ضمت لما بعده بلغت اقل مدة الحمل والحاصل انه حيث لحقه الولد لزم الحكم بوجود البلوغ قبل الطلاق
ثم ان وجد بعد الطلاق اقل مدة الحمل فاكثر كفي الحكم بوجوده قبله بلحظة ولا فلا بد من الحكم بوجوده قبله
بما يكمل به مع ما بعده اقل مدة الحمل (قوله فان وجد احدهما فلا عند الجمهور) وهو المعتمد وعلموه بقولهم
لجواز ان يظهر من الاخر ما يعارضه انتهى وفيه اعتراض من المهمات اجاب عنه في شرح الروض (قوله لان
محله مع انسداد الاصلي) وهذا غير موجود هنا اي لانه اذا ظهر من الاخر ما يعارضه انتفى انسداد فلا
يكون الماء الخارج منه منيا خارجا من غير المعتد لا تنفاه شرط كون الخارج منه منيا (قوله وخالفهم الامام)
استدل الامام بالقياس على الانصاح و فرق ابن الرفعة بما نازعه فيه في شرح العباب (قوله مالم يظهر خلافه)
كان مراده انه لو امني بذكره مثلا حكم ببلوغه فلو حاض بعد ذلك بفرجه غير الحكم بالبلوغ المتقدم وجعل
الان لمعارضة الحيض للمني فليتامل (قوله وقوعه في سياق الشرط) قد يشك على العموم هنا ان دلالة
العام كلية بمعنى ان الحكم متعلق بكل فرد فرد لكل من صلاح المال وصلاح الدين افراد كثيرة فان تعلقت
الحكم بكل واحد اقضى الاكتفاء في دفع الاموال اليهم بوجود اي فرد من افراد الصلاحين وهو خلاف

زيادة الروضة عن القاضي أي الطيب وغيره وأقره معنى ونهاية قول المتن (فلا يفعل محرما الخ) أي عند البلوغ دليل ماسياني في المتن أنه لو فسق الخ وعليه فلا يتحقق السفة إلا بمن أتى بالفسق مقارنا للبلوغ وحينئذ فالبلوغ على السفة أي بفقد صلاح الدين في غاية التدور كما لا يخفى فليست هذه إلا اقتضاء مرادهم لا أه رشيدى ويأتى في هامش قول المصنف وأن بلغ رشيد الخ عن ع ش ما يفيد خلافه (قوله بارتكاب) إلى قوله مع جهل المقرض في المغنى وكذا في النهاية إلا قوله وان حرم إلى المتن (قوله بارتكاب الخ) عبارة النهاية والمغنى من ارتكاب الخ بمن وهى أحسن وفي سم فرع المتجه أنه لو ادعى أنه بلغ مصليا قبل قوله وامتنع الحكم بسفاه من حيث ترك الصلاة ولو طلبت المرأة مثلا تمكين ولها أياها من المما كسة ليظهر رشدها فتوصل إلى اثباته بالبيضة فالوجه أنه يلزمه إجابتهام مر أه (قوله مطعما) أي غلبت الطاعات أولا أه ع ش (قوله أو صغيرة الخ) عبارة النهاية والمغنى والحمل وشرح المنهج أو اصرار على صغيرة الخ أه (قوله فلا يؤثر في الرشده) لأن الإخلال بالمروءة ليس بحرام على المشهور ونهاية ومغنى أي ما لم يكن متحمسا للشهادة ومن الإخلال المحافظة على ترك الرواتب أو بعضها فتردها الشهادة وليست محرمة ع ش قال النهاية والمغنى ولو شرب البيضا المختلف فيه في التحرير والاستدكار أن كان يعتقد حله لم يؤثر أو تحرر به فوجهان أو جهما التأثير أه قال ع ش قوله في التحرير للجرجاني والاستدكار للدرايمى وقوله أن كان يعتقد حله كالحنفى وقوله أو تحريره كالشافعى أه (قوله أي جنسه) أي وإن لم يكن متمولا أه ع ش (قوله وسياتي في الوكالة) أي أنه ما لا يحتمل غالبها نهاية ومغنى (أي في المعاملة) أي ونحوها نهاية ومغنى (قوله كبيع الخ) مثال الغبن اليسير (قوله عشرة تسعة) أي من الدراهم وخرج بها الدنانير فلا يحتمل ذلك فيها أه ع ش (قوله لأنه يدل على قلة عتله الخ) ومحل ذلك كما أفاده والدرجحة الله تعالى عتله بماله المعاملة فإن كان عالما واعطى أكثر من ثمنها كان الزائد صدقة خفيفة محمودة نهاية ومغنى وسم (قوله كارجحه القمولى) جزم به النهاية والمغنى قول المتن (أورميه) عطف على الاحتمال (قوله يرفأنا) إلى المتن في النهاية (قوله ويحتمل خلافه) وهو المعتمد أي لبلحق بالمال فيحرم إضاعة ما بعد منتعابه منه عرفا ويحجر بسببه أه ع ش قول المتن (في بحر) أو نار أو نحوهما نهاية ومغنى (قوله ولو في صغيرة) الأولى إسقاط في كائن النهاية والمغنى أي كاعطائه أجرة لصوغ إياه نقد أو لمنجم أو لرشوة على باطل شورى أه يجبرى (قوله عن خسran الخ) بصيغ المضى المبني للفاعل عبارة النهاية والمغنى ومراد المصنف بالانفاق الإضاعة لأنه يقال في المخرج في الطاعة انفاق وفي المكروه والمحرم إضاعة وخسران وغرم أه وهى أنسب قال ع ش قوله في الطاعة لعله أراد ما يشمل المباح أه قول المتن (أن صرفه) أي المال وأن كثر نهاية ومغنى قول المتن (ووجوه الخ) كالعتق

مذهبهم وإن تعلق بالمجموع على خلاف الأصل في العام اقتضى أن لا بد من غاية كل من الصالحين لانهما من الأفراد ليتأمل (قوله بارتكاب كبيرة) (فرع) المتجه أنه لو ادعى أنه بلغ مصليا قبل قوله وامتنع الحكم بسفاه من حيث ترك الصلاة لأنه أمين على صلاحته والمتجه أنه لا يجب تحليفه ولو طلبت المرأة مثلا تمكين ولها أياها من المما كسة ليظهر رشدها فتوصل إلى اثباته بالبيضة فالوجه أنه يلزمه إجابتهام مر أه (قوله خاتم المروءة) لأن الإخلال بالمرءة أسوأ من الإخلال بالدين (قوله المصنف بأن يضيع المال) باحتمال غنم فاحش في المعاملة) قد يشك كل سابع في صحته من جهة ما رواه في البوعز أنه عمل الله بأه وه لم قال له من باحت قتل لا خلافة الجاهل بأسرته في أنه كان يبره في صحته معه ذلك لأنه عمله الله الآلة والسلام لم نعه من ذلك بل أقره وارشدته إلى اعتبار الخيار إلا أن يحجب بانه من أين كان يغيب غنما فاحشا فلهذا إنما كان ينسب إليه يسير أو لو سلم فم إن كان كونه كان يغيب كان عند بلوغه فلهذا ع ش له بعد بلوغه رشدا ولم يحجر عليه فيكرن سفيها مهمل وهو يصح تصريفه لكن قد يشك على الجواب إذا ذكر أن ترك الإستفصال في وقت الأحوال ينزل منزلة العموم في المال وقد أقره صلى الله عليه وسلم لم يزل أبا يعقوب وارشده إلى اشتراط الخار ولم يستفصل عن حاله طرا له بعد بلوغه رشدا أولا وهل كان الغنم فاحسا أو يسيرا فليتأمل (قوله على قلة عتله)

فيه غرضنا صحاحه والثواب او المذدوه من ثم قالوا لا سرف في الخير كالاخير في السرف وفرق الماوردي بين التبذير والسرف بان الاول الجهل بمواقع الحقوق والثاني الجهل بمقاديرها وكلام الغزالي يقتضي ترادفهما ويوافقه قول غيره حقيقة السرف ما لا يقتضي حدا عاجلا ولا اجرا عاجلا ولا ينافي ما هنا عدد الاسراف في النفقة (١٦٨) معصية لانه مفروض فيمن يقترض لذلك من غير رجاء وفاء من جهة ظاهرة مع جهل

المقرض بحاله (ويختبر) من جهة الولي ولو غير اصل (رشد الصبي) فيهما لقوله تعالى وابتلوا البنات اما في الدين فبمشاهدة حاله في فعل الطاعات وتوفي المحرمات ومن زاد على ذلك توقي الشبهات اراد التاكيد لا اشتراط كما عرف مر شرط الرشد السابق وقد جوزوا للشاهد به اعتماد العدالة الظاهرة وان لم يحيط بالباطنة (و) اما في المال فهو (يختلف بالمراتب فيختبر ولد التاجر والسوق) (بالبيع والشراء) اي بمقدماتهما فعطفه ما بعدهما عليهما من عطف الرديف او الاخص وذلك لما ذكره بعد من عدم محتمما منه فلا اعتراض عليه خلافا لمن زعمه (والمالكه فيهما) بان يطلب انقص مما يريد البائع وازيد مما يريد المشتري ويكنى اختياره في نوع من انواع التجارة عن اقيها (وولد الزراع بالزراعة والثقة على القوامها) اي بمصالحها كحرث وحصد وحفظ اي اعطائهم الاجرة وولد نحو الامير بالانفاق على اتباع ابيه والفقير بذلك ونحو شراء الكتب والمختر في ما يتعلق بحرفته

نهاية ومعنى (قوله فيه) اي في السرف المذكور (قوله وفرق الماوردي) قد يناقش في هذا الفرق بامكان صرف ما لا يليق صرفه مع عدم الجهل اه سم (قوله ما هنا) اي من ان السرف في المطاعم الخ ليس بتبذير عبارة المغنى والنهاية تنبيه قضية كون السرف في المطاعم والملايس التي لا تليق به ليس تبذيرا انه ليس بحرام وهو كذلك فان قيل قال الشيخان في الكلام على الغارم واذا كان غره في معصية كالخمر والاسراف في النفقة لم يهبط قبل التوبة وجعله في المهمات تناقضا اجيب بانها مسئلتان فالمدكور هنا في الانفاق من خالص ماله ولا يحرم والمدكور هناك في الانترض من الناس الخ اه قال ع ش قوله قضية الخ وهل يكره نعم قوله المأثف مر وهو ظاهر اه (قوله لانه) اي العدم (قوله ادلك) اي للتبسيط والاسراف في المطاعم والملايس التي لا تليق به قول الماتن (ويختبر) اي وجوب اه ع ش (قوله من جهة الولي) الى قوله ومن زاد في النهاية والمغنى (قوله وابتلوا الخ) اي اختبروه من جهة (قوله في فعل الطاعات) اي ومخالطة اهل الخير نهاية ومعنى (قوله وقد جوزوا للشاهد الخ) انظر فائدة ذلك مع قوله السابق قال ابن الصلاح الخ اه سم وقد يقال انما المقصود به الاستدلال على قوله اما في الدين فبمشاهدة حاله الخ (قوله واما في المال الخ) عطف على قوله اما في الدين الخ (قوله والسوق) الى قول الماتن بما يتبع بالغزل في النهاية الا قوله والفقير الى الماتن قول الماتن (ولد التاجر) لعل المراد به التاجر عرفا كالبراز لا من بيع ويشترى اخذ من قوله والسوق اه ع ش (قوله فعطفه الخ) تفريع على تقديره المضاف اي المقدمات (قوله من عطف الرديف) اي بناء على ان المراد بالمالكه جميع مقدمات البيع والشراء و (قوله او الاخص) يعني بناء على ان المراد بها خصوص ما سيذكره الشارح اه ع ش (قوله وذلك) اي تقدير المضاف (قوله بان يطلب انقص الخ) اسم التفضيل ليس على بابه عبارة النهاية والمغنى وهو طلب النقصان عما عليه البائع وطلب الزيادة على ما يبدله المشتري اه (قوله انقص الخ) على حذف الخافض اي بانقص الخ وازيد الخ (قوله ويكنى اختياره في نوع الخ) ثم ان ظهر خلافا في غير ذلك النوع تبين عدم رشده اه ع ش (قوله اي اعطائهم الاجرة) اي التي عينها وليه للدفع للعمال كالأمره بفرقة الزكاة ونحوها وحيث احتاج الى شراء ما ينفعه عليهم او استئجار بعضهم على عمل يعمل به اشترط ان يكون العقد من وليه اه سم على منهج بالمعنى وستاق الاشارة اليه في قوله مر وليس ذلك مفرعا على القول بصحة تصرفه الخ اه ع ش (قوله وولد نحو الامير الخ) عبارة النهاية والمغنى وولد الامير ونحوه بان يعطى شيئا من ماله لينفقه في مدة شهر في خبز ولحم وماء ونحوه كافي السكفاية تبع الجماعة ثم نقل عن الماوردي انه يدفع اليه نفقة يوم في مدة شهر ثم نفقة اسبوع ثم نفقة شهر وليس ذلك اي دفع النفقة الخ مفرعا على القول بصحة تصرفه لما مر من انه يتمتع بذلك فان اراد العقد الولي كاسياني ويختبر من لا حرفة لايه او لاله بالنفقة على العيال ادلايخونه له ولد عن ذلك اي العيال غالبا اه (قوله على اتباع ابيه) اي اجناده يعني اعطاهم وظائفه بقدر مراتبهم اه كودي (قوله للمضاف اليه) وهو المختر (قوله واختبر الخ) الاسبك فيختبر حينئذ الخ (قوله ولا ينافي الخ) اي كون اختيار المرأة من جهة الولي (قوله ينيهم في ذلك) اي ينيب الولي النساء والمحارم في الاختبار وفي بعض نسخ النهاية يتهم في ذلك قال ع ش اي لارادة دوام الحجر اه (قوله وعليه) اي على النص (قوله فحل ذلك كما قال شيخنا الشهاب الرمي عند جملة بحال المعاملة) (قوله وفرق الماوردي) قد يناقش في هذا الفرق بامكان صرف ما لا يليق صرفه مع عدم الجهل المذكور (قوله وقد جوزوا للشاهد) انظر فائدة ذلك

يصح جره وعليه يرجع ضمير حرفته للمضاف اليه وهو سائق وتكون فائدته انه تعميم بعد تخصيص ويؤيده قول احدهما الكافي يختبر الولد بحرفة ابيه واقاربوه ورفعه وهو الاولى لا فادته ان ما سرفي ولد ونحو التاجر محلها اذ لم يكن الولد حرفة واختبر حينئذ بحرفة ابيه لان الغالب حيث لا حرفة له انه يتطلع لحرفة ابيه والا اختبر الولد بما يتعلق بحرفة نفسه ولم ينظر لحرفة ابيه لانه لا يتطلع اليها ولا يحسنها حينئذ (و) تختبر (المرأة) من جهة الولي ايضا كما هو ظاهر ولا ينافي النص على ان النساء والمحارم يختبرونها لان الولي ينيهم في ذلك وعليه قيل يكنى

أحد هما هو الوجه وقيل لا بد من اجتماعهما وتضييق هذا النص أنه لا تقبل شهادة الأجانب لها بالرشد وبه أفق ابن خالكان لكن مخالفه التاج
الفرارى قال وإنما تعرض الشافعي للطريق الغالب في الاختبار دون الزيادة اهـ ويؤيده ما يأتي في الشهادات أن الشاهد عليها لا يكلف السؤال
عن وجه تحمله عليها إلا إن كان عاميا لأنه قد يظن صحة التحمل عليها اعتمادا على صوتها (١٦٩) (بما يتعلق بالغزل) أي بفعله أن تخدورت

وإلا فبعبه يطلق على المصدر
والمغزول (والقطن) حفظا
وبعدها كما تقرر فإن لم يلبسها
بها أو لم تعد هما فيها يعتاده
مثالها قال الصيمري والمرأة
المبتدلة بما يحسب به الرجل
(وصون الاطعمة عن الحر)
لان بذلك يتبين الضبط
وحفظ المال وعدم
الاخذاع وذلك قوام الرشد
(ونحوها) أي المرأة
كالقارة والاطعمة كالاقسة
وإذا ثبت رشدها فقد
تصرفها من غير إذن زوجها
وخبر لا تتصرف المرأة إلا
بإذن زوجها أشار الشافعي
إلى ضعفه وبفرض صحة
حمله على النذب واستدل له
بان ميمونة زوج النبي صلى
الله عليه وسلم اعتقت ولم
تعلم فلم يعبه عليها وفيه ما
فيه اذ قول مالك رضي الله
عنه لا تعطي الرشيدة مالها
حتى تزوج وحيث لا
تتصرف فيما زاد على الثلث
بغير إذنه ما لم تصر عجورا
لا ينافي ذلك والخشني يفتي
بما يختبر به النوعان
(ويشترط تكرار الاختبار
مرتين أو أكثر) حتى
يغاب على الظن رشده لانه
قد يصيب مرة لا عن قصد
(ووقته) أي الاختبار

أحدهما) أي أحد الصنفين النساء والمحارم (قوله لكن مخالفه التاج الخ) قال ع ش قوله خلافه وهو قبول
شهادة الأجانب اهـ (قوله دون الزيادة) أي دون الزيادة على الطريق الغالب اهـ سيد عمر (قوله
ويؤيده) أي الاكتفاء بشهادة الأجانب اهـ ع ش (قوله أي بفعله) أي قوله قال في النهاية والمغنى (قوله
يطلق على المصدر والمغزول) أي والمراد هنا كل منهما (قوله حفظا) أي إن كانت مخدرة (قوله وبعبه)
أي إن كانت برزة و (قوله كما تقرر) أي في الغزل من التوزيع (قوله فان لم يلبسها) كبنات الملوك
ونحوهم قول المتن (عن المرأة) وهي الأنثى والذكر هر وتجمع الأنثى على هرر كقربة وقرب والذكر على
هررة كقرد وقردة اهـ مغنى (قوله وعدم الاخذاع) أي عدم تأثيرها بالحيلة (قوله قوام الرشد) أي
ما يتحقق به الرشد (قوله أو الاطعمة) عطف على قوله المرأة (قوله وإذا ثبت) أي قوله لا ينافي ذلك في النهاية
والمغنى لا قوله استدلاله إلى قول مالك (قوله حملوه على النذب) ينبغي على مال الزوج ما يغلب فيه من التصرف
في ماله بغير إذنه ولا علم رضاه اهـ سيد عمر (قوله على النذب) أي نذب الاستئذان (قوله واستدل له) أي
للحمل كودي (قوله ولم تعلمه) أي لم تستأذن منه صلى الله عليه وسلم (قوله لم يعبه) أي ^{صلى الله عليه وسلم} لا يعتاق
عليها أي لو كان الاستئذان واجبا لانكر عايبها الاعتاق بلا إذن منه صلى الله عليه وسلم (قوله وفيه الخ)
أي في الاستدلال (قوله اذ قول مالك الخ) يريد أنه لا حاجة إلى ذلك الحل لاجل خلاف مالك لان قوله لا ينافي
نقد الصرف مطلقا لانه يجوز التصرف في الجملة اهـ كودي (قوله وحيث) أي حين إذ تزوجت (قوله
لا تتصرف الخ) أي لا ينفذ تبرعها بما زاد الخ اهـ نهاية زاد المغنى فقال له الشافعي أرايت لو تصدقت بثلاث
مالها ثم بثلاث الثلثين ثم بثلاث الباقي هل يجوز المصدق الثاني والثالث أن جوزت ساطتها على جميع المال
بالشروع وإن منعت منعت الحر البالغ العاقل من ماله ولا وجه له اهـ (قوله لا ينافي ذلك) أي عدم عيبه
عليها ولعل وجه عدم المناقاة احتمال عدم زيادة العتق على الثالث وتقديم عن السكردي في الإشارة وتوجيه
عدم المناقاة غير ما ذكر (قوله النوعان) قال في شرح العباب ولا يكتفي أحدهما لاحتمال أنه من الجنس
الآخر اهـ سم (قوله حتى يغلب) أي قوله كذا أطلقوه في النهاية والمغنى (قوله الولي) عبارة النهاية
والمغنى كل ولي اهـ قول المتن (وقيل بعده) رد بأنه يؤدي إلى الحجر على البالغ الرشيد إلى اختياره وهو باطل
نهاية ومغنى قول المتن (بل يمتحن) والوجه أنه يختبر السفيه أيضا فاذا ظهر رشده عقدا لانه كاف نهاية ومغنى
وسم (قوله وعلى الوجهين) أي على الأول المعتمد ومقابله (قوله كذا أطلقوه الخ) يظهر أن الوجه الأخذ
بأطلاقهم لانه وإن أدى لثلاثة مختلفين نظر المصنف من المصلحة اهـ سيد عمر وفيه أن ما استقر به الشارح
فيه جمع بين المصلحتين ثم أرايت في ع ش بعد ذلك كلام الشارح مانصه وقد تفهم المراقبة المذكورة من
قول المصنف فاذا أراد أن يعمد الخ فانه ظاهر في أن الولي يكون عنده وقت الماكسة وبه يعلم أنه إن لم يراقبه

مع قوائم السأ في قال ابن الصلاح الخ (قوله لكن مخالفه التاج الخ) ما قاله هو الوجه (قوله كما تقرر) أي
حفظ أن تدور والافبيعه (قوله فلم يعبه تلمها) زاد في شرح العباب لئلا يعطيتها لآخراتها لكان اعظم
لا جرمها وهذه واقعة قولية فالاحتمال بعهم ما وسندها صحيح انتهى (قوله النوعان) قال في شرح العباب
ولا يكتفي أحدهما لاحتمال أنه من جنس الآخر (قول المصنف بل يمتحن) والوجه أنه يختبر رشدا السفيه
أيضا فاذا ظهر رشده عقدا لانه كاف (فرع) أفق شيخنا الشهاب الرملي بأن من علم الحجر علمه بعد البلوغ
استصحب إلى أن ثبت الرشد بخلاف من لم يعلم حجر عليه بعد البلوغ فيصح تصرفه كمن علم رشده اهـ بمصناه

(٢٢ - شرواني وابن قاسم - خامس) (قبل البلوغ) لاناطة الاختبار في الآية باليتيم وهو إنما يقع حقيقة على غير
البالغ فالخبر هو الولي كما هو المراد بفعله قيله حتى إذا ظهر رشده وبلغ سلم ماله فورا (وقيل بعده) لبطان تصرف الصبي أي بالنسبة
لنحو البيع (وعلى الأول) المعتمد (الأصح) بالرفع (أنه لا يصح بيعه بل يمتحن في الماكسة فاذا أراد العقد عقد الولي) لعدم صحته من المولى وعلى
الوجهين يعطيه لولي لا قايلا لئلا كس به ولا يضمه أن تلف عنده لانه مأور بالتسليم إليه كذا أطلقوه ولو قيل بأنه تلزمه راقبته بحيث لا يكون

اغفاله حاملا على تضيقه ولا ضمنه لم يعد (فرع) لا يحلف ولو أنكر الرشد بل القول قوله في دوام الحجر ولا يقتضي إقراره به فك الحجر وإقضى انزاله وحيث عليه لزمه تمسكه من ماله وإن لم يثبت لكن صحة تصرفه ظاهر امتوقعه على يئنه برشده أى وظهوره كإصرحه بعضهم حيث قال يصدق الولي في دوام الحجر لأنه الأصل ما لم يظهر الرشد ويثبت (ولو بلغ غير رشيد) لفقد صلاح دينه أو ماله (دوام الحجر) أى جنسه إذ حجر الصبي يرتفع بالبلوغ وحده فليبه من كان (١٧٠) يليه (وإن بلغ رشيدا انفك) الحجر (بنفس البلوغ) لأنه حجر ثبت من غير حاكم

ضمن اه (قوله لا يحلف ولي الخ) وقا للنهية والمغنى كامر (قوله أنكر الرشد) أى أنكر رشد الصبي بعد البلوغ اه كرى (قوله به) أى الرشد (قوله وإن لم يثبت) أى ولم يظهر (قوله على يئنه برشده) أى وقت التصرف وظاهره ولو كانت شهادة البيئة بذلك بعد التصرف (قوله لفقد صلاح) إلى قول المتن وبحث في النهاية والمغنى لإقوله ذكر غاية إلى الاحتراز وقوله ونحو الاب إلى لأنه محل الخ وقوله أتم (إذ حجر الخ) أى لا حجر الصبا إذا الخ (قوله يرتفع بالبلوغ الخ) أى يخلفه حجر السفة نهية ومغنى (قوله فليبه الخ) تفرع على المتن عبارة المغنى والنهية فيتصرف في ماله من كان يتصرف فيه قبل بلوغه اه قول المتن (وإن بلغ رشيدا انفك بنفس البلوغ) أى غير رشيد ثم رشد فبنفس الرشد نهية ومغنى وقوله سم عن العباب وشرح الروض وقال ع ش والمراد ببلوغه رشيد أن يحكم عليه بالرشيد باعتبار ما يرى من أحواله ولا يتحقق ذلك إلا بعد مضي مدة يظهر فيها ذلك عرفا فلا يتعد بخصوص الوقت الذى بلغ فيه كوقت الزوال مثلا اه (قوله وقيل الاحتراز الخ) اقتصر النهاية والمغنى عليه جازمين بذلك وقال سم يجوز كونها مجموع الامرين اعنى هذا وما قبله اه (قوله باتقرر) أى بقوله لأنه حجر ثبت الخ (قوله أتم) أى إذا تصرف ولعله إذا علم أنه مبذور وأن تصرف المبذور حرام وإن خالطه العلماء (قوله ولم يحجر عليه الخ) هذا غير محتاج إليه لأنه محجور عليه شرعا فلا يحتاج إلى حجر الولي إذ لا فائدة فيه اه بجري (قوله غالبا) وفى النهاية والمغنى على المشهور اه (قوله فيه) أى فى الجنون (قوله بخلاف التبذير) ولا حجر بشيخته على نفسه مع اليسار لأن الحق له القائل بالحجر به لم يرد به حقيقة بدليل تعبيره بأنه لا يمنع من التصرف ولكن تنفق عليه بالمعروف من ماله إلا أن يخاف عليه إخفاء ماله لشدة شدة فيمنع من التصرف فيه لأن هذا أشد من التبذير نهية ومغنى قال الرشيدى وع ش قوله إلا أن يخاف الخ من تنمة الضعيف اه (قوله وإذا رشد) أى السفة (قوله يسن له الخ) ولورأى النداء عليه ليحتمل فى الماملة فعل نهية ومغنى أى ندبا ع ش قول المتن (وليه فى الصغر) وهو الاب ثم الجدة نهية ومغنى وسم (قوله وفارق الخ) عبارة النهاية والمغنى والفرق بين التصحيحين أن السفة بمحتد فيه فاحتاج إلى نظر الحاكم بخلاف الجنون اه (قوله بامر) أى فى شرح قوله القاضى قول المتن (ولا يصح من المحجور عليه لسفة بيع ولا شراء الخ) لأن تصحيح ذلك يؤدى إلى إبطال معنى الحجر نهية ومغنى (قوله لغير طعام) إلى قوله وبحث فى النهاية والمغنى (قوله حسا) أى بان حجر عليه الخا كم لتبذيره بعد بلوغه رشيدا (قوله أو شرعا) أى بان

وحاصله أنه لا يحكم على البالغ بالسفة المانع من التصرف إلا أن ثبت أو دلت عليه فينة كان علم تصرف وليه عليه وعدم تصرفه هو مر (قول المصنف وإن باع رشيدا انفك) عبارة العباب وبلغ رشيد أو رشد بعد ذلك انفك حجره وإن لم يفكه القاضى اه ومثله فى شرح الروض (قوله وقيل الاحتراز الخ) يجوز كونها مجموع الامرين اعنى هذا وما قبله (قول المصنف ولو طرأ جنون الخ) قد يشمل الوصى وعبارة البهجة وطارىء الجنون لا يليه * ذو الحكم بل للاب أو ابيه

أى الجدة قال فى الشرع وسكتوا عن الوصى فيحتمل أنه كالاب والجدة ويحتمل وهو الظاهر أنه لا تعود إليه الولاية اه ولو افاق من هذا الجنون مبذرا قبل الولاية بعد الافاقة لولي الصغر استصحبها بالها كالمبلغ مبذرا أو للقاضى فيه نظر (قوله حسا) أى بان حجر عليه الخا كم لتبذيره بعد بلوغه رشيدا وقوله أو شرعا

فارتفع من غير فكه كحجر الجنون ومه فارق حجر السفة الطارىء (واعطى ماله) فائدته ذكر غاية الانفك وقيل الاحتراز عن مذهب مالك فى المرأة وقدم انفا (وقيل بشرط فك القاضى) أو نحو الاب أو أذنه فى دفع ماله إليه لأنه محل اجتهد فاشبهه حجر السفة الطارىء ويرده ما تقرر (ولو بذر) أى زال صلاح تصرفه فى ماله (بعد ذلك) أى بعد رشده (حجر عليه) من جهة الحاكم فقط لأنه محل اجتهد فأن لم يحجر عليه القاضى أتم ونفذ تصرفه ويسمى السفة الممهل ولهم سفة مهمل لا يصح تصرفه وهو من بلغ مستمر السفة ولم يحجر عليه وليه والأول المراد بالممهل عند الإطلاق غالبا (وقيل يعود الحجر) بنفس التبذير (بلا إعادة) من أحد كالجنون ويرد بوضوح الفرق إذ الغالب فيه أنه لا يحتاج لنظر واجتهد بخلاف التبذير وإذ ارشد بعد هذا الحجر لم ينفعك إلا بفك القاضى لا احتياجه

للاحتياط حينئذ (ولو فسق) بعد وجود رشده بقي صلاح تصرفه فى ماله (لم يحجر عليه فى الاصح) لأن السلف لم يحجروا بلغ على الفسقة بخلاف الاستدانة لأن حجره كان ثابتا جنسه وفارق التبذير بأنه يتحقق معه إتلاف المال بخلاف الفسق (ومن حجر عليه بسفة) أى تبذير (طرا هو ليه القاضى) لأنه الذى يحجر كامر نسب سن له إشهار حجره ورد أمره لايه جده فسائر عصباته لانهم به أشفق (وقيل وليه) وليه (فى الصغر) وهو الاب والجدة كالمبلغ سفة فيها ويرد بوضوح الفرق إذ يغتفر فى الدوام ما لا يغتفر فى الابتداء (ولو طرأ جنون فولييه فى الصغر) وفارق السفة بامر (وقيل) ليه (القاضى) ولا يصح من المحجور عليه لسفة حسا أو شرعا (بيع ولا شراء) لغير طعام عند الاضطرار

ولو بغبطة وفي ذمته وان توكل في ذلك عن غيره ويبحث البلقيني أن مثله في الشراء لا يضطرار الصبي وقد يدل الاضطراب لاخذولو بعقد فاسد
فلا ضرورة للصحة هنا فيهما وان قطع بها الامام في السفية وانما يصح توكله في قبول النكاح لصحته منه لنفسه ولا اجارة نفسه قال الماوردي
والرويان لا اذالم يقصد عمله لاستغنائه عنه فيجوز لان له التبرع به حينئذ فلا اجارة اولي (١٧١) وفيه نظر مصلحة قو لهم والولى اجباره على

الاكتساب ولو غنيا وحيث

فعله صح ان يقال بمال
ويجبر عليه فلا ينبغي ان
يصح منه ما يفوت على الولي
اجباره عليه وحيث فهمي
ليست كالزهر في فضل
الاولوية التي ادعيها لان
التبرع لا يفوت على الولي
شيئا (ولا اعتاق) ولو بعوض
في حال الحياة لصحة تدبيره
ووصيته قال جمع ويصوم
في كفارة يمين او طهارة
لاقتل لان سببها فعل
وهو لا يقبل الرفع ويبحث
البلقيني ان كفارة الظهار
كالقتل واطال في الرد على
من الحقها بكفارة اليمين
وككفارة القتل كفارة
الجماع وقضية قول المصنف
الاتي بل صريحه ويتحمل
بالصوم وعلله بانه ممنوع
من المال مع ان دمه دم
ترتيب وسببه فعل وهو
احرامه اذ ان قصد فعل
القلب كما صرحوا به انه

يكفر بالصوم حتى في
الكفارة المرتبة التي سببها
فعل وهو متجه وكفارة
مرتبة لا اثم فيها ما كفارة
مرتبة فيها اثم فالوجه انه
يكفر فيها بالمال وهذا
يجمع بين تناقض المتأخرين

باغ سفيها سم وع ش (قوله ولو بغبطة الخ) وإن أذن الولي اه نهاية (قوله مثله) أي المحجور عليه
لسفه (قوله فلا ضرورة للصحة الخ) قد يجاب بان الحاجة قد تدعو للصحة كالأمكن الشراء بشمن يسير ولو اخذ
بعقد فاسد لزمه القيمة الاكثر من الثمن فكان للاتق الحكم بالصحة لتتمكن من التحصيل باليسير فان انعكس
الحال بان كانت القيمة اقل امكنه التحيل في فساد العقد حتى لا يلزمه زيادة عليها ففي الحكم بالصحة من
الرفق به المناسب لحفظ ماله المطلوب ما ليس في عدمه فليتأمل اه سم (قوله هنا) أي في الشراء
لاضطراب (فيهما) أي في السفية والصبي (قوله ولا جارة نفسه) عطف على ولا شراء ثم هو الى قوله وفيه
نظر في النهاية (قوله لاستغنائه) أي بماله اه نهاية قال ع ش قوله لم لاستغنائه بماله فيبدان المراد بالمقصود
ما يحتاج اليه النفقة بان كان فقير او بغير المقصود ما لا يحتاج اليه لكونه غنيا لكن المتبادر من المقصود ما يقابل
باجرة ما وقع عادة وبغيره التافه اه (قوله ملحظة) أي النظر كردى (قوله لولى الخ) عبارة العباب والولى
اجبار الصبي والسفيه على الكسب اه وظاهره انه لا فرق بين الغنى وغيره وبه صرح حج في الفصل الاتي
اه ع ش (قوله ما يفوت على الولي الخ) قد يقال هي وإن فوتت الاجبار لم تفوت مقصوده اه سم وقضيته
ان ان قلنا بصحتها فليس له قبض الاجرة التصرف فيه اه سيد عمر (قوله ادعيها) أي الماوردي والرويان
كردى (قوله ولو بعوض) إلى قوله ويبحث في النهاية والمغنى (قوله ولو بعوض) أي كالكتابة نهاية
ومغنى (قوله لصحة الخ) تعليل للتقييد بحالها الحياة (قوله ووصيته) أي بالعتق كما هو المفهوم اذ الكلام
في خصوص الاعتاق اه رشيدى (قوله ويصوم الخ) أي ويكفر في غير القتل بالصوم بخلاف القتل اه سم
وهذا اعتمده النهاية وفاقا للجمع المذكور لكن لم يرتض به الرشيدى وع ش (قوله لاقتل) عمدا او غيره اه
ع ش (ان كفارة الظهار كالقتل) خلافا للنهاية والمغنى (قوله وككفارة القتل كفارة الجماع) خلافا
للنهاية ووافقا للمغنى وشيخ الاسلام قال سم يؤيده ان سببها فعل ايضا اه وقال وهو الاقرب لعصيان به أي
بالجماع فاستحق التغليظ عليه بوجوب الاعتاق اه (قوله الاتي) أي في اخر الفصل (قوله انه يكفر بالصوم الخ)
خبر وقضية قول المصنف الخ (فيها اثم) عبارة للمغنى قال السبكي وكما يلزمه في الحج من الكفارات الخيرية
لا يكفر عنه الا بالصوم وما كان مرتبا يكفر عنه بالمال لان سببه فعل ايضا وقضيته انه يكفر عنه في كفارة الجماع
بالمال وهو الاوجه كما قاله شيخنا اه وظاهره ان الائتم ليس بقيد عبارة ع ش وفي حاشية الزياى ويكفر في
خيرية بالصوم فقط اه ومفهومه انه يكفر في المرتبة لقتل او غيره بالاعتاق اه (قوله وبهذا) أي بان المرتبة
التي لا اثم فيها لا يكفر فيها بالاعتاق والتي فيها اثم يكفر فيها بالاعتاق (قوله في ذلك) أي في الكفارة المرتبة
(قوله اذلا فرق بين كفارة الظهار الخ) أي في التكفير بالاعتاق مع ان سبب الاول ليس بفعل وقدر خلافا عن
المغنى في الاول وعن النهاية في الاولين (قوله ملحوظ بغيره) انظر المراد بالاخلاق مع ان كفارة قتل الخطا

أي بان بلغ سفيها (قوله فلا ضرورة للصحة هنا فيهما) قد يجاب بان الحاجة تدعو للصحة كما لو امكن
الشراء بشمن يسير ولو اخذ بعقد فاسد لزمه القيمة الاكثر من الثمن فكان للاتق الحكم بالصحة لتتمكن من
التحصيل باليسير فاذا انعكس الحال بان كانت القيمة اقل امكنه التحيل في فساد العقد حتى لا يلزمه زيادة
عليها ففي الحكم بالصحة من الرفق به المناسب لحفظ ماله المطلوب ما ليس في عدمه فليتأمل (قوله ما يفوت على
الولى) قد يقال هي وإن فوتت الاجبار لم تفوت مقصوده (قوله لصحة تدبيره) أي انما قيدنا بالحياة
لصحته (قوله ويصوم الخ) أي ويكفر في غير القتل بالصوم بخلاف القتل (قوله كفارة الجماع) يؤيده
ان سببها فعل ايضا (قوله ملحوظ بغيره) انظر المراد بالاخلاق مع ان كفارة قتل الخطا منصوصة (قوله

في ذلك وكذا بين ما فهمه قول الشيخين ويصوم في كفارة اليمين من اختصاص ذلك بالخيرية وما صرح به المتن الاتي من انه لا فرق بين الخيرية
والمرتبة واما النظر لكون السبب فعلا وهو لا يقبل الرفع فقير متصفح للمغنى اذلا فرق بين كفارة الظهار والجماع والقتل ولا بين كفارة اليمين
ونحو الخاق في النسك وسبب ان قتل الخطا ملحق بغيره في وجوب الكفارة فلهذا على خلاف القياس فيكذب الحق به وهو وجوب الاعتاق بهما ايضا

(و) لا (هبة) شيء من ماله بخلاف قبوله (١٧٣) أو صلى به كما صرح به كثيرون لالا كثرون لكن الذي اقتضاه كلامهما لا يصح

منصوصه اه سم وقد يقال المراد اللاحق في التعليل وبيان الحكمة (قوله ولا هبة لشيء من ماله) بخلاف الهبة لانه ليس بتقويت وإتمامه وتحصيل نهاية ومعنى (قوله بخلاف قبوله لما وصى له به الخ) أى فيصح كما صرح به الخ (قوله لكن الذي اقتضاه كلامهما انه لا يصح) لانه تصرف مالى وهو المعتمد نهاية ومعنى (قوله) وكان الفرق بينه) أى بين عدم صحة قبوله الوصية على ما اقتضاه كلامهما (قوله ان قبوله الهبة الخ) وايضا قبول الهبة يشترط فيه الفور وربما يكون الولي غائبا او متوانيا فيفوت بخلاف الوصية معنى ونهاية وسم (قوله وهو لا يعتد به) أى القبض (قوله إقباضه) من إضافة المصدر الى مفعوله الاول (قوله بحضرة من ينزعها الخ) أى بخلاف إقباضه في غيبة من ذكر فلا يجوز واطلاق النهاية والمغنى عدم الجواز وقال ع ش قال فى شرح الروض ويبحث فى المطلب جواز تسليم الموهوب اليه إذا كان ثم من ينزعه منه عقب تسلمه من ولي أو حاكم اه وقضيه ككلام الشارح ان إقباضه الموهوب مع نزعه منه من ذكر يفيد الملك وإن لم ياذن له وليه فى القبض (قوله ولا يضمن واهب الخ) وفاقا للنهائية والمغنى (قوله سلم اليه) أى لا بحضرة من ذكر اه سم (قوله بخلاف من سلم اليه الوصية) فيضمن اه سم زاد المغنى والنهائية إذا صححنا قبول ذلك اه قال ع ش وهو الراجح فى الهبة دون الوصية اه (قوله لانه ملكها بالقبول) أى منه على القول به او من وليه اه سم عبارة ع ش قوله بالقبول أى بقوله أى على المراجع و الراجح انه لا يملك ذلك إلا بقبول وليه اه أى عند النهاية والمغنى وإلا فظاهر كلام الشارح صحة قبوله الوصية وفاقا لكثيرين فيتملكها بالقبول قول الامتن (ونكاح بغير إذن وليه) لانه إتلاف المال او مظنة إتلاف نهاية ومعنى قال ع ش قوله لانه إتلاف الخ أى بالفعل حيث يزوج بلام مصلحة وقوله أو مظنة الخ أى ان فرض عدم العلم بانتفاء المصلحة اه وقوله يزوج اهل صوابه يزوج (قوله قيد فى الكل) قاله الشارح وقال غيره يعود الى النكاح فقط وإنما قال الشارح ذلك لاجل الخلاف الا فى وإلا فكلام غيره ان نسب اما قبول النكاح بالوكالة فيصح كما قاله الرافعى فى الوكالة واما الايجاب فلا يصح مطلقا لاصالة ولا وكالة اذن الولي ام لا مغنى ونهاية قال ع ش قوله مر الخ أى إذا كان باذن وليه اه سم على منهج وظاهر إطلاق الشارح مر أى والتحفة والمغنى انه لا فرق بين إذن الولي وعدمه ويأتى فى الوكالة ما يوافقه اه (قوله من رشيد) الى قوله وذ كرى فى المغنى لا قوله فى غير أمانة وكذا فى النهاية لا قوله لكن رد الى اموال قبضه قول الامتن (وتلف الماخوذ فى يده) أى قبل المطالبة له برده اما لو تلف بعد المطالبة فانه يضمنه نهاية ومعنى (قوله فى غير أمانة) احتراز عن إتلاف الوديعة فيضمنها لان المودع لم يسأله على الإتلاف اه سم قول الامتن (فلا ضمان) لكنه ياثم به لانه مكلف بخلاف الصبي نهاية أى فانه لا ياثم ع ش (قوله بقيد) أى رشيدة مختارة بخلاف السفينة والمكرهة ونحوهما فيجب لمن مهر المثل اه ع ش (قوله فاسدا) عبارة للمغنى بلا إذن اه (قوله لانه مقصر الخ) عبارة النهاية والمغنى لان من عامله سلطه على إتلافه باقباضه وكان من حقه ان يبحث عنه قبل معاملته اه (قوله على ما اقتضاه الخ) اعتمده النهاية (قوله وضعفا) أى الغزالى و امامه (قوله فهو المعتمد) وفاقا للمغنى (قوله فتلفت الخ) كالمواضع لانه لا يملكها من قبل اه سم وبالاولى إذا تلفها ولو قبل تمكنه من رد هاهنا (قوله اموال قبضه الخ) هو مختار قوله من رشيد الخ (قوله او طالبه بها المالك) شامل لما لو طالبه قبل الرشد و امتنع من الاداء ويوجه بانه بامتناعه صارت يده على العين بلا إذن من مالكها فتنزل بمنزلة المخصوصة ثم رأيت كذلك فى متن الروض اه ع ش (قوله ثم تلفت) وبالاولى إذا

وكان الفرق بينه وبين صحة قبوله لما وصى له ان قبول الهبة ليس ملكا وإنما المملك القبض وهو لا يعتد به منه ان استقل به بخلاف قبول الوصية فانه المملك لم يصح منه ويجوز إقباضه الهبة بحضرة من ينزعها منه من ولي أو حاكم ولا يضمن واهب سلم اليه لانه لا يملك قبل القبض بخلاف من سلم اليه الوصية لانه ملكها بالقبول فوجب تسليمها لوليها وعكس شارح لهذا غلط وكذا فرقه بان ملك الهبة فوق ملك الوصية (و) لا (نكاح) يقبله لنفسه (بغير إذن وليه) قيد فى الكل اما باذنه فسيذكره (فلو اشترى او اقترض) مثلا (وقبض) من رشيد بان اقبضه او اذن له فى قبضه (وتلف الماخوذ فى يده او اتلفه) فى غير أمانة أو نكح فاسدا او وطى. كما يأتى بقيد فى النكاح (فلا ضمان) ظاهرا (فى الحال ولا بعد فك الحجر سواء علم حاله من عامله او جهله) لانه مقصر بعدم بحثه عنه مع انه سلطه على إتلافه باقباضه إياه اما اطنا فكذلك على ما اقتضاه كلام الرافعى وصرح به الغزالى كما امامه وضعفا الوجه المضمن له لكن رد بان هذا هو نص الام فهو

لمعتمد ويؤديه اذارشده اموال قبضه من غير مقبضه أو اقبضه إياه غير رشيد فيضمنه قطعا وكذا الورشد والعين يده فتلفت بعد تمكنه من رد هاهنا المالك فامتنع ثم تلفت كما نقله الاسنوى واستظهره وذكر شارح أن إتلافها هنا كتلفها

اتلفها كالا يخفى واما قوله الآتي وذكر شارح الخ فان كان مفروضا في هذا فلا وجه لرده ويحتمل ان في النسخة
سقمها اسم و اقراه السيد عمر (قوله و ليس كازعم) يتامل اسم (قوله ولو زعم) الى المتن في النهاية
(قوله لغة) قال النهاية لغة صحيحة اه و قال المغني قال ابن شعبة لغة شاذة والمعروف اعلم حاله ام جهله بزيادة
الهمزة مع علم وبام موضع او اه (قوله فلا يصح) الى قوله نعم في النهاية والمغني (قوله و ان عين الخ) عبارة
المغني والنهاية وحمل الوجهين اذا عين له الولي قدر الثمن واللام يصح جز ما وحملها ايضا فيما اذا كان بعوض
كالبيع فان كان خاليا عنه كعتق و هبة لم يصح جز ما اه (قوله ما صرح به الخ) اعتمده النهاية والمغني ثم قوله
المذكرة خبر قوله قضيته الخ (قوله و ما علق الخ) عطف على ما صرح الخ اه كرى ولا يخفى ما في هذا العطف
من الركون الظاهر انه مبتدأ وقوله لا بد في الوقوع الخ خبره والجملة عطف على جملة قضية كلاهما الخ (قوله
باعطائه) من اضافة المصدر الى مفعوله اي اعطاء الزوجة الى زوجها السفينة اه كرى (قوله كان اعطيتني
كذا) شامل للعين اه سم (قوله ولا تضمن الخ) دفع لما يتوهم من ان الزوجة لما سلبت المال اليه وجب
عليها ضمانه لانها المضية له اه كرى (قوله لا يضطر ارضا الخ) اي لانه لا يقع الطلاق الا باخذه اه سم (قوله
نزع) اي ما ذكر مما قبضه من الدين وما اخذه في التعليق (قوله بعد امكانه) اي النزع (ضمنه) اي الولي
(قوله وكذا لو خالها الخ) اي فيلزم الولي نزع العين فان تلفت في يده بعد امكانه ضمنها (قوله على عين) واما
الخالعة على الدين فتدخل في قوله السابق نعم قضيته الخ اه سم (قوله ضمنها) لان الخلع هنا لا يتوقف
على قبضه هو اه سم (قوله ويجرى ذلك) اي تفصيل الضمان وعدمه (قوله في سائر ديونه) ينبغي ان
الحاصل ان قبض ديونه بغير اذن وليه لا يعتد به فلا يبر الدافع ولا يضمن الولي مطلقا اما باذنه فيعتد به ويضمنه
الولي ان قصر بان تلفت في يده بعد تمكن الولي من نزعها وان قبض اعيانه باذن وليه يعتد به فيبر الدافع
مطلقا ثم ان قصر الولي ضمن ولا فلا فان قبضها بغير اذنه فان قصر الولي في نزعها ضمن والا ضمن الدافع وسياق
للشارح في الخلع كلام يوافق ذلك ويبين احاصله ثم فراجع اه سم على حج وقضية قوله ان قبض ديونه بغير اذن
ولي له لا يعتد به انه يجب على وليه اخذه منه و رده للديون ثم يستعيد منه و باذنه في دفعه للمولى عليه ثانيا
ليعتد بقبضه فلو اراد التصرف فيه قبل رده لمن عليه الدين لم يصح اه ع وش وقوله و رده الخ كالصريح في عدم
كفاية اذن المديون لولي السفينة في ان يجعل ما اخذه من السفينة محسوبا من دينه لاتحاد القابض والمقبض
وفيه وقفة فليراجع (قوله امانحوهبة الخ) مختار قوله الذي فيه معاوضة اه سم (قوله مطلقا) اي ولو باذن
الولي (قوله ويستثنى) الى قوله ودلالته في النهاية والمغني (قوله لا بقيد الاذن) اي فيصح بلا اذن ايضا
ويستثنى ايضا ما لو فتحنا بلاد السفهاء على ان تكون الارض لنا ويؤدون خراجها فانه يصح شرح رمى
والخطيب اه سم قال ع ش قوله بلاد الخ اي من بلاد الكفار وكانوا في الواقع سفهاء اه (قوله ولو باكثر
من الدية) اذ لا يلزم المستحق الرضا بالدية اه سم (قوله وعقده للجزية الخ) وعقده الهدنة كالجزية اه مغني

وذكر شارح الخ فان كان مفروضا في هذا فلا وجه لرده ويحتمل ان في النسخة سقمها (قوله و ليس كازعم)
يتامل انتهى (قوله كان اعطيتني كذا) شامل للعين (قوله لا يضطر ارضا) اي لانه لا يقع الطلاق الا باخذه
(قوله وكذا لو خالها على عين) واما الخالعة عند الدين فتدخل في قوله السابق نعم قضية كلاهما في الخلع الخ
(قوله ضمنها) لان الخلع هنا لا يتوقف على قبضه هو (قوله في سائر ديونه) ينبغي ان الحاصل قبض ديونه
بغير اذن وليه لا يعتد به فلا يبر الدافع ولا يضمن الولي مطلقا اما باذنه فيعتد به ويضمن الولي ان قصر بان
تلفت في يده بعد تمكن الولي من نزعها وان قبض اعيانه باذن وليه يعتد به فيبر الدافع مطلقا ثم ان قصر الولي
في نزعها ضمن والا فلا فان قبضها بغير اذنه فان قصر الولي في نزعها ضمن والا ضمن الدافع وسياق للشارح
كلام في الخلع يوافق ذلك ويبين احاصله ثم فراجع اه سم (قوله امانحوهبة) مختار الذي فيه معاوضة (قوله
لا بقيد الاذن) اي فيصح بلا اذن ايضا ويستثنى ايضا ما لو فتحنا بلاد السفهاء على ان تكون الارض
لنا ويؤدون خراجها فانه يصح مر (قوله لو باكثر من الدية) اذ لا يلزم المستحق الرضا بالدية (قوله

لا أكثر وفارق الدية بان
مصلحة بقاء النفس يحتاج
لها ومفاداته اذا اسر وعفوه
عن القود ولو بجائنا وشراؤه
اطعام اضطر اليه ورده لا يبق
سمع من يقول من رده فله
درهم فيستحقه ودلته على
قلعة سمع الامام يقول من
دلى على قلعة فله منها جارية
(ولا يصح اقراره) في حال
الحجر بمال كان اقراره (بدن)
عن معاملة اسند وجوبه الى
ما (قبل الحجر او) الى ما
(بعده) او بعين في يده لما مر
من الغام عبارته ولا بما يوجب
المال ككنكاح (وكذا) لا
يقبل اقراره (باتلاف المال
في الاظهر) لذلك فلا يطا
بذلك ولو بعد رده لكان
ظاهر اما باطنا فيلزمه اذا
صدق قطعا اما اذا اقر بعد
رشته انه اتلف في سفهه
فيلزمه الآن قطعا كما في
الروضة عن ابن كج (وبصح)
اقراره (بالحد) اذا مال ولا
تهمه فيقطع في السرقة ولا
يثبت المال (والقصاص)
وسائر العقوبات كذلك
فان عفى عنه بمال ثبت لانه
تعلق باختيار غيره (وطلاؤه
وخلافه) ولو بدون مهر المثل
والكلام في الذكر لما ياتي
في بابيه وبلاؤه (وظاهره
ونفيه النسب) بخلف
في الامة او (بلعان)
واستحقاقه ولو ضمننا بان
اقر باستيلاد امته فانه
وان لم ينفذ لكان اذا كانت

(قوله لا أكثر) اذ يلزم الامام قبول الدينار رسم ومغنى (قوله عن القود) اذ هو الواجب عينا فليس فيه
تقويت مال اهسم (قوله لطعام) وينبغي ان يباحق بالطعام غيره من كل مادعت اليه ضرورة من نحو
ملبوس ومر كوب بحيث لو تركه لمالك ثم رايت في شرح الروض ما يصرح به حيث قال في المطاعم ونحوها
اه ع ش (قوله اضطر اليه) اي كما تقدم اه سم (قوله ورده لا يبق سمع من يقول الخ) عبارة سم على
منه في الخادم تصح الجملة معه ويستحق المسمى وصرح بذلك صاحب التهجيز في الصبي انتهى وقضيته ان
الحكم لا يتقيد بما ذكره الشارح حتى لو قال له المالك جاعلك على رد عبدى بكذا صح وهو ظاهر لانه اذا
اكتفى بالسباع من غير المالك فلزمه مع السماع منه اولى اه ع ش (قوله في حال الحجر) الى قول المتن
واذا احرم في المغنى الا قوله وتكفيره الى اما المستنونة وكذا في النهاية الا قوله لكن الى قوله اما اذا قول المتن
(باتلاف المال) او جناية توجب المال نهاية ومغنى اي سواء اسندهما لما قبل الحجر او لما بعده ع ش (قوله
اما باطنا الخ) وفاقا للمغنى وخلافا للنهية عبارة تهما وافهم تعبيره بنى الصحة عدم المطالبة به حال الحجر وبعد
فك ظاهر او باطنا وهو كذلك كما مروى يحمل القول بلزوم ذلك له باطنا اذا كان صادقا على ما اذا كان سبيه
متقدما على الحجر او مضمنا له فيه اه قال ع ش قوله او مضمناى كاتلافه وقوله فيه اي الحجر اه (قوله فيلزمه
اذا صدق) ينبغي حتى على كلام الرافعي بخلاف ما سبق لان الاتلاف حال الحجر مضمن له بخلاف المعاملة
ويؤيده قوله اما اذا اقر بعد رده الخ اه سم (قوله اتلف في سفهه) اي وكان المتلف غير ماخوذ بعقد
ليوافق ما مر فيما لو اتلف المبيع او المقرض ووجهه انه فيما مر سلطة المالك على الاتلاف اه رشدي
عبارة ع ش قوله اتلف في سفهه اي قبيل الحجر او بعده ولو سئل بعد رده هل اتلف او لا وجب عليه
الاقرار بما يعلمه من نفسه ويلزمه او قبل رده وجب عليه الاقرار لكن لا يلزمه ما اقر به والحاصل ان
ما باشر اتلافه بعد الحجر ولم يكن وضع يده عليه بعقد فاسد وما اقر بلزومه له قبل الحجر يضمنه باطنا بخلاف
ما باشر اتلافه مستندا له قد لا يضمنه الزابطان ما لو اقيمت عليه بهينة ضمنه ان كان صادقا فيلزمه باطنا
وان لم يضمنه بتقدير اقامة البينة عليه لا يلزمه ظاهر او لا باطنا اه اي على ما جرى عليه النهاية واما ما اعتمد
الشارح والمغنى فيضمنه باطنا ايضا وهو الاقرب فيما يظهر قول المتن (بالحد والقصاص) اي بموجبهما
اه ع ش (قوله وسائر العقوبات كذلك) مبتدأ وخبر والاشارة للحد والقصاص ولو ابدل الكاف باللام
كان اولى (قوله فان عفا) اي مستحق القصاص (عنه) اي القصاص اه نهاية (قوله باختيار غيره) اي
لا باقراره سم ومغنى قول المتن (وطلاؤه الخ) عطف على الضمير المستتر في يصح عبارة النهاية والمغنى ويصح
طلاؤه ورجعته الخ اه (قوله وبلاؤه الخ) عطف على طلاؤه (قوله في الامة) اي في ولدا لامة (وقوله او
بلعان) او في ولدا للزوجة (قوله وان لم ينفذ) اي لم يقبل الاقرار لتفويته المال على نفسه اه ع ش (قوله ان
كانت الخ) عبارة النهاية والمغنى ان ثبت ان الموطوءة فراش له الخ اه اي ببينة بان شوهده وهو يطؤها

لا أكثر اذ يلزم قبول الدينار (قوله عن القود) اذ هو الواجب عينا فليس فيه تقويت مال (قوله اضطر اليه)
اي كما تقدم (قوله فيلزمه اذا صدق) ينبغي على كلام الرافعي بخلاف ما سبق لان الاتلاف حال الحجر مضمن
له بخلاف المعاملة ويؤيده قوله اما اذا اقر بعد رده الخ اه (قوله باخبار غيره) اي لا باقراره (قوله فانه وان
لم ينفذ) اي استيلاده الذي اقر به عبارة العباب ويقبل اي اقراره باحبال امته لنسب الولد لا الايلاد قال في
ترحه وقد ثبت الايلاد لكن لا باقراره بل اذا ثبت انها فراش له وامت به لا مكان منه ثبت الايلاد لان ثبوته
حينئذ قهرا عليه بحكم الشرع لا باقراره خلافا لما يروى كلام مجلي ثم هذا التفصيل الذي ذكرته هو المنقول
الذي اعتمده السبكي والاذرعي وغيرهما واما اطلاق الروضة ان اقراره بالايلاد لا يقبل فهو لا ينافي ما تقرر
لما علمت ان الايلاد هنا لم يثبت باقراره فقول الزركشي ان هذه الصورة مستثناة من كلام النووي غير
صحيح لما علمت انه لا يثبت باقراره وحينئذ فلا استثناء انتهى وما اعتمده من التفصيل قد يخالف قوله هنا
لكن اذا كانت ذات فراش الخ فان ظاهر سياقه انه لا يثبت الايلاد وان ثبت انها فراش (قوله لكن اذا كانت

ذات فراش وولدت لمدة
الامكان لحقه وصارة
مستولدة وينفق على من
ستلحقه من بيت المال وذلك
لانه لا مال في ذلك واذا صح
طلاقه بلا مال فيه وان قل
اولى لكن لا يسلم اليه كما
ياتي (وحكمه في العبادات)
لواجبة (كالرشيد) لاجتماع
شرائطها فيه نعم نذر لا يصح
الا في الذمة دون العين
وتكفيره لا يكون الا بالصوم
على مامر اما المسنونة
فما ليسها كصدقة التطوع
ليس هو فيه كرشيد (لكن
لا يفرق الزكاة) ولا غيرها
كذئذ (بنفسه) فانه تصرف
مالي وقضية قوله بنفسه انه
يفرقها باذن وليه واعتمده
الاسنوي حيث قال صرح
جمع متقدمون بانه يجوز
ان يوكله اجنبي فيه وبه يعلم
بالاولى جواز في مال نفسه
باذن وليه وقيد الروايات
ذلك بتعيين المدفوع اليه
والظاهر اشتراطه هنا ايضا
وان يكون بحضرة الى ثلاث
يتلقه اه (واذا احرم) او
سافر ليحرم (بحج فرض)
ولو نذر ابعدا الحجر وقضاء
ولو لما افسده في حال سقه او
عمرته او بهما ومن الفرض
ماله احرم بتطوع ثم حبر
عليه قبل اتمامه لانه لما لزمه
المضي فيه صار فرضا (اعطى
الولي) ان يخرج معه بنفسه
(كفاته ثقة) اللام فيه

عش (قوله وصارت مستولدة) عبارة النهاية والمغنى وشرح الروض ثبت الاستيلاء قاله السبكي لكنه
في الحقيقة لم يثبت باقراره اه (قوله وينفق الخ) انظر هل يكون ذلك مجانا او قرضا كما في اللقيط الا قرب
الثاني ان تبين للجهول المستلحق مال قبل الاستلحاق او بعده وقبل الاتفاق عليه من بيت المال فيرجع اليه
لانه انما انفق عليه لعدم مال له اما لو طرأ له مال بعد اوصار المستلحق له رشيدا فلا يرجع على ماله بما انفق
عليه لانه لم تسكن ثم نفقته متعلقة بماله الحاصل وهذا كالاتفاق على الفقير من بيت المال اذا طرأ له مال بعد
اه عش (قوله من بيت المال) أي لان اقراره المؤدى الى تفويت المال عليه لغو قبل ثبوت النسب لانه
يجوز دثوته لا يفوت عليه مال والغنى فيما يتعلق بالنفقة حذر من التفويت للمال وينبغي انه اذا رشدي طالب
بالنفقة عليه ولا يحتاج الى اقرار جديد لثبوت النسب باقراره السابق اه عش (قوله وذلك) اي صحة
الطلاق وما عطف عليه (قوله لانه لا مال الخ) عبارة المغنى والنهاية لان هذه الامور ماعدا الخلع لا تعلق
لها بالمال الذي حبر لاجله واما الخلع فلانه اذا صح طلاقه مجانا فبعوض اولى اه (قوله لا يسلم) اي المال
في الخلع اه عش (قوله اليه) بل الى وليه او اليه باذن وليه مامر من صحة قبض دينه بالاذن وعمله مالم يتعلق
باعطائه له كما رسم وعش (قوله الواجبة) اي باصل الشرع بدليل استدراكه المذكورة بعد اه رشدي
عبارة المغنى الواجبة مطلقا والمندوبة البدنية واما المندوبة المالية كصدقة فليس هو فيها كالرشيد اه (قوله
الا في الذمة) والمراد صحة نذره فيما ذكر ثبوته في الذمة الى ما بعد الحجر نهاية ومعنى قال عش فلا يجوز لوليها صرفه
من ماله قبل ملك الحجر وهل يجب على الوارث الوفاء من تركته اذا مات قبل ملك الحجر او لا فيه نظر والا قرب
الاول لثبوته في ذمته وعليه أي المراد المذكور فما الفرق بينه وبين نذر الحج بعد الحجر حيث يصح منه ويخرج
معه من يراقبه ويصرف عليه من ماله الى رجوعه ولا يؤخر الى فكك الحج عنه اللهم الا ان يقال الحج المغاب
فيه الاعمال البدنية فلم ينظر الى الاحتياج الى ما يصرفه من المال بخلاف نذر غيره فان المقصود دمه هو المال اه
(قوله على مامر) اي في شرح ولا اعتناق من التفصيل (قوله اما المسنونة الخ) اشار به الى ان مفهوم التقيد
بالواجبة تفصيلا اه رشدي (قوله كصدقة التطوع) اي ولو من مؤنته اه عش عبارة السيد عمر ظاهره ولو
مع اذن الولي وتعيين المدفوع اليه وحضور الولي وهذا مشكل حيث كانت من مال الولي وباشرها نيابة وأي
فرق بينهما وبين ايصال الهدية اه (قوله كئذ) اي قبل الحجر اه عش (قوله انه يفرقها الخ) مثلها في ذلك
النذر كما اشهر به سياقه اه سم عبارة المغنى والنهاية وكالزكاة في ذلك الكفارة ونحوها اه قال حش قوله
م ونحوها كدما الحج والاضحية المندورة قبل الحج اه (قوله باذن وليه) كتنظيره في الصبي المميز وكما
يجوز للاجنبي توكيله فيه نهاية ومعنى (قوله ان يوكله اجنبي) اي مع المراقبة الاتية اه عش (قوله ذلك)
أي جواز توكيل الاجنبي له (قوله بحضرة الولي) او نائبه نهاية ومعنى فان لم يحضر الولي ولا نائبه فان علم انه
صرفه اعتد به وان اثم بعدم الحضور لانه واجب للصحة والا ضمن ولا بد من الصرف سم على منهج اه
عش (قوله لثلاثه) او يدعى صرفه كاذبا مغنى ونهاية (قوله اريسانم) الى قوله فيه نظر في النهاية
وكذا في المغنى الا قوله فان قصر السفر الى المتن وقوله بعمل عمرة (قوله ولو نذر ابعدا الحجر) اذا سلك كتابه أي
النذر مسلك واجب الشرع وهو الاصح نهاية ومعنى اي بالنظر لا كتر مسائله فلا ينافي انهم سلكوا به مسلك
جائز الشرع في بعضها عش (قوله ولو لما افسده في حال سقه) هو شامل لما افسده من التطوع حال سقه اه
عش عبارة النهاية والمغنى ويعطيه الولي نفقة القضاء كما اقتضاه اطلاق كلامه ومقتضى اطلاقهم كما قاله
الاسنوي ان الحج الذي استوجر قبل الحجر على ادائه له سكم ما تقدم اه قال عش قوله ويعطيه الولي نفقة
القضاء اي ولو تكرر ذلك منه مرار او ادى الى نفاذ ماله اه (قوله او عمرته) اي الفرض (قوله ان لم يخرج
معه الخ) وينبغي انه يستحق اجرة مثل خروجه معه وصرفه عليه ان فوت خروجه كسبه وكان فقيرا او

ذات فراش) قال في شرح الروض لكنه في الحقيقة لم يثبت باقراره (قوله لكن لا يسلم اليه) الا ان علق
باعطائه كما تقدم وتقدم صحة قبض دين الخلع باذن وليه انتهى (قوله انه يفرقها) ومثلها في ذلك النذر كما

للتقوية لتعدي أعطى لقوله بنفسه (ينفق عليه في طريقه) ولو باجرة خوفا من تفريطه فيه كما مر في الحج فان قصر السفر ورأى الولي دفعها له جاز على ما بحث (وان احرم) او سافر ليحرم (يتطوع وزادت مؤنة سفره) لا تمام نسكه او اتياه به (على نفقته المأمورة) في الحضر (فلما لم ينفق منه) من الاتمام او الاتيان كما يصرح به (١٧٦) كلامهم خلافا لما مال اليه ابن الرفعة من انه ليس له المنع من اصل السفر لانه لا ولاية له على ذاته

ويرد ما علل به بان له ولاية على ذاته بالنسبة لما ينفق لضياحه ماله ولا شك ان السفر كذلك وظاهر المتن صحة احرامه بغير اذن وليه وفارق الصبي المميز باستقلاله (والمذهب انه كمحصر فيتحلل) بعمل عمرة لانه ممنوع من المضى (قلت) ويتحل بالصوم) والخلق مع النية (ان قلنا لدم الاحصار بدل) كما هو الاصح (لانه ممنوع من المال ولو كان له في طريقه كسب قدر زيادة المؤنة) على نفقة الحضر او لم يكن له كسب لكنها لم تزد (لم يجز منعه والله اعلم) اذ لا موجب لمنعه حيثئذ ولا نظر الى أنه فوت عملا له مقصودا باجرة وان نظر اليه ابن الرفعة لانه لا يعد مالا ماصلا فلا يلزمه تحصيله مع غناه قاله الاذرعى وقول الغزى هذا عجيب منها فان الفرض ان الكسب في طريقه فقط فيه نظر لان ما قاله متوجه مع ذلك الفرض ايضا فان قلت اذا قلنا لا منعه فساقر وله كسب بني كيف يحصله مع ما مر انه لا تصح اجارته لنفسه مطلقا وعلى تفصيل فيه قلت اذا لم يجوز للولي منعه يلزمه

احتاج بسبب الخروج الى زيادة يصرفها على مؤنته حضرا كاجرة المركب ونحوها اه ع ش (قوله للتقوية) يتأمل فان لام التقوية هي اللام الزائدة لتقوية العامل الضعيف اما بتقديم معموله عليه او كونه فرعاً عن العمل كاسم الفاعل وما هنا ليس كذلك فان العامل فيه أعطى وهو لم يتقدم معموله اه ع ش (قوله جاز) اي فان اتلفه ابدل ولا ضمان على الولي لجواز الدفع له ومثله الاولى مالوسق او تلف بلا تقصير اه ع ش قول المتن (بتطوع) اي من حج او عمره نهاية ومعنى قول المتن (فلما لم ينفق منه) ظاهره انه يخير بين المنع وعدمه وينبغي وجوبه عليه اخذ من قول الشارح م ر صيانة لماله اه ع ش (قوله ويرد الخ) قضيته انه اذا اراد سفر اقصر او خروجا الى تنزه في نواحي البلد او خارجها بحيث لا يترتب على ذلك ضياع مال بوجه ليس لوليه منعه من ذلك وان ترتب عليه اختلاطه بمن لا يصلح مراقتهم وينبغي خلافه اه ع ش (قوله باستقلاله) اي باستقلال السفينة بالتصرفات الغير المالية والمالية التي فيها تحصيل كقبول الهبة اه ع ش (قوله بعمل عمرة) الصواب حذفه اه رشيدى (قوله كما هو الاصح) عبارة النهاية والمغنى وهو الاظهر كما في الحج فان قلنا لا بد له بقي ذمة المحصر قال في المطلب ويظهر بقاؤه في ذمة السفينة ايضا اه (قوله وقول الغزى الخ) أقول وجه تعجب الغزى انه اذا كان الفرض ما ذكر لم يصدق انه فوت بالسفر عملا مقصودا بالاجرة لان الكسب ليس في الحضر حتى يفوت بالسفر وانما هو في السفر وهو ياتي به في السفر فلا تقويت اصلا وبذلك ينظر في نظر الشارح وما وجهه به فليتأمل سم على حج اه ع ش (قوله هذا) اي القول بتفويت العمل المقصود (قوله منهما) اي من ابن الرفعة والاذرعى (قوله طريقه فقط) احتراز عما لو كان في الحضر فقط وفيهما فله منعه وان جاز له اجباره عليه ولم يجب حيث استغنى عنه م ر اه سم (قوله لان ما قاله) اي ابن الرفعة والاذرعى (قوله متوجه الخ) مرافية (قوله مع ما مر) اي قبيل قول المتن والاعتاق (قوله مطلقا) اي قصد عمله بالاجرة او لا اه ك ر دى (قوله او على تفصيل) قد يقال لا اشكال على التفصيل لصحة اجباره حيثئذ لان يقال لما كان ممنوعا من زيادة نفقة السفر بالنسبة لماله لم يكن مستغنيا بماله فلا يجوز اجباره لنفسه الا ان هذا يقتضى عدم تاتي التفصيل هنا فليتأمل اه سم (قوله لانه) اي بسبب اذنه اه سم

(فصل فيمن بلى الصبي) (قوله مع بيان كيفية الخ) أى وما يتبع ذلك كدعواه عدم التصرف بالمصلحة اه ع ش (قوله المراد به الخ) وقال ابن حزم ان الصبي يشمل الصبية كما قال ابن العبد يشمل الامة اه معنى (قوله قيل الخ) وافقه المغنى والنهاية وحزم ع ش بما قاله الشارح (قوله مترادفان) اي مختصان بالذكر (قوله صريحا) اشعر به سياقه (قول المصنف فلما لم ينفق منه) اي وان كان له كسب في الحضر ينفق بزيادة مؤنة السفر وان كان غنيا لما فيه من التقويت وان لم يلزم الولي اجباره على ذلك الكسب حيث استغنى عنه م ر وانظر هل يلزم الولي منعه اذا كان هو المصلحة (قوله وقول الغزى هذا عجيب منها الخ) أقول كان وجه تعجب الغزى انه اذا كان الفرض ما ذكر لم يصدق انه فوت بالسفر عملا مقصودا بالاجرة لان الكسب ليس في الحضر حتى يفوت بالسفر وانما هو في السفر وهو ياتي به في السفر فلا تقويت اصلا وبذلك ينظر في نظر الشارح وما وجهه به فليتأمل (قوله في طريقه فقط) احتراز عما لو كان في الحضر فقط وفيهما فله منعه وان جاز له اجباره عليه ولم يجب حيث استغنى عنه م ر (قوله او على تفصيل) قد يقال لا اشكال على التفصيل لصحة اجباره لنفسه حيثئذ لان يقال لما كان ممنوعا من زيادة نفقة السفر بالنسبة لماله لم يكن مستغنيا بماله فلا يجوز اجباره لنفسه الا ان هذا يقتضى عدم تاتي التفصيل هنا فليتأمل (قوله لانه) اي بسبب اذنه (فصل)

ان يسافر معه ليؤجره لذلك الكسب أو يوكل من يؤجره له ثم ينفق عليه منه ولو عجز أثناء الطريق فهل نفقته أى حيث نفق ماله او على الولي لانه والذي يتجه الاول لان الولي حيث حرم عليه المنع لا يعد مقصرا (فصل) فيمن بلى الصبي مع بيان كيفية تصرفه في ماله (ولى الصبي) المراد به الجنس ليشمل الصبية (ابوه) اجماعا قبل التعبير بالصغير اولى اه وهو سهوا ذهما مترادفان فالصواب ان يقول التعبير بالمحجور اولى ليشمل من بلغ سفا فانه لم يتقدم له بان وليه صريحا بخلاف المحجور

فان كلامه السابق يفيد انه كالصبي ومرأته قد يكون أبوا ولا يحكم ببلوغه لكن هذا نادراً فلا يرد على أن الأصل لا يراد سهولان المراد الاب الجامع لشروط الولاية والاوراد ايضا الاب الفاسق ونحوه (ثم جده) أبو الاب وان علا كولاية النكاح ولكان نظرية الاقارب فيه لا هنا كانوا اوليائهم لا هنا نعم للعصبة منهم ايضا العدل عند فقد الولي الخاص الاتفاق من مال (١٧٧) المحجور في تاديبه وتعليمه لانه قليل فسوح به

ذكره في المجموع في الصبي ومثله المجنون والسفيه وقضيته ان له ذلك ولو مع وجود قاض وهو متجه ان خيف منه عليه بل في هذه الحالة للعصبة وصلاها بلده بل عليهم كما هو ظاهر تولى سائر التصرفات في ماله بالغبطة بان يتفقوا على مرضى منهم يتولى ذلك ولو باجرة وسيعلم مما يأتي في القضاء ان لذي شوكة بناحية لا شوكة فيها لغيره تولية القضاء والنظر وغيرهما فيلزمه هنا تولية قيم على الا يتم يتصرف في اموالهم بالمصلحة فان تعدد ذر الشوكة ولم يرجعوا لواحد فكل في محل شوكة كالمستقل فان لم يتميز واحد من تلك الناحية بشوكة فولى أهل حلها وعقدتها واحدا منهم صارها كما عليهم فتنفذ توليته وسائر احكامه اشارة لذلك ابن عجيل وغيره قال ابو شيكل ولو عم الفسق واضطر لولاية فاسق فلعل الارجح نفوذ ولايته كالأولاه ذو شوكة لكن لا يـ بل قوله في الاتفاق لانه ليس بولي حقيقة قال ويجوز تسليم نفقة الصبي لامه الفاسقة بنحو ترك الصلاة المأمونة على المال لو فور شفتها

أي بل بطريق المفهوم (قوله فان كلامه السابق) أي قوله ولو طرأ جنون فوليه وليه في الصغرا سم (قوله ومر) أي قبيل قول المصنف ووقت إمكانه (قوله انه قد يكون) أي الصبي (قوله ولا يحكم ببلوغه) فلا يكون وليا فهنا ليس ولي الصبي اباه اه سم (قوله ابو الاب) أي قوله وقضيته في النهاية الا قوله او العدل وكذا في المغنى الا قوله عند فقد الولي الخاص (قوله بقية الاقارب) أي العصباء كالاخ والعم (قوله فيه لا هنا) أي في النكاح لا في المال أي فانهم يعبرون بتزويج موليتهم بغير الكف فيجتمعون فيمن يصلح لموليتهم ولا كذلك المال اه ع ش (قوله للعصبة الخ) ولو حضر الولي وانكر انهم اتفقوا عليه ما اخذوه من ماله وانكر ان فعلهم كان بالمصلحة فالظاهر تصديق الولي فعليهم البيعة فيما ادعوا اه ع ش (قوله عند فقد الولي الخاص) عبارة النهاية عند غيبة وليه وإلا فلا بد من مراجعته فيما يظهر اه (قوله ومثله الخ) أي مثل الصبي في ان للعصبة الاتفاق عليه عند غيبة الولي اه ع ش عبارة المغنى والنهاية قال شيخنا ومثله المجنون والسفيه انتهى اما السفيه فواضح واما المجنون ففيه نظر نعم ان حمل على من له نوع تمييز فو ظاهر ولعله مراده اه أي ليتاني الاتفاق عليه في تاديبه وتعليمه ع ش (قوله وقضيته) أي ما في المجموع (قوله ان له ذلك) إلى قوله ولو باجرة في النهاية والمغنى (قوله ان له ذلك) أي للعصبة الاتفاق المذكور (قوله منه عليه) أي من القاضي على مال المحجور (قوله في هذه الحالة) أي حالة الخوف (قوله بالغبطة) لعل الأولى بالمصلحة (قوله بان يتفقوا الخ) واقى ابن الصلاح فيمن عنده يقيم اجنبي ولو سلمه الحاكم خان فيه بانه يجوز له التصرف في ماله للضرورة ويؤخذ من علته انه لو ولي عدل امين وجب الرفع اليه حيث ذل لا ينقض ما كان تصرف فيه من الجائز لانه كان وليا شرعا ويؤخذ من كلام الجرجاني انه لو لم يوجد الا قاض فاسق او غير امين كانت الولاية للمسلمين أي لصلحتهم وهو متجه اه نهاية قال ع ش قوله ولا ينقض الخ أي ويصدق في ذلك حيث يصدق الوصي والقيم بان ادعى نفقة لا ثقة إلى اخر ما يأتي وقوله كانت الولاية للمسلمين بل عليهم أي عند عدم الخوف على النفس أو المال وان قل او غيرهما اه وقال الشوبري قوله بانه يجوز له الخ أي اذا كان عدلا امينا كما هو ظاهر اه واشترط العدالة هنا محل نظر والقلب الى عدمه اميل (قوله لذي شوكة) أي من المسلمين وكذا في نظائره (قوله لولاية فاسق) أي على نحو صبي (قوله قال) أي ابو شيكل (لانه ليس بولي الخ) فيه وقفة (قوله وشرطهما) أي الاب والجد (قوله ولو في كافر) خلافا للنهاية عبارته ولا يعتبر إسلامهما ما لم يكن الولد مسلما إذ الكافر يولي ولده الكافر حيث كان عدلا في دينه والا وجه بقاء ولايته عليه وان ترفعوا اليها كالنكاح خلافا للباوردى والرويانى اه قال ع ش قوله والا وجه الخ قال سم على منبهج قال الا ذرى استفتيت عن ذمي مات وترك طفلا ولا وصي له هل لقاضى المسلمين التصرف لهم بالنظر ونصب القيم من غير ان يرفع امرهم اليه فتوقفت في الافتاء ومليت الى عدم التعرض لوجوه انتهت (قوله وحمل على ما الخ) اقره المغنى (قوله وخالفهما) أي الماوردى والرويانى (الامام ومن تبعه) اعتمده النهاية كما مر (قوله وايد) أي قول الامام ومن تبعه (قوله وعدالة) عطف على قوله حرية ثم هو ال قوله وتعد في المغنى والى قوله وفي التاييد في النهاية (قوله ولو ظاهرة) ظاهره ولو نوزعوا في فصل الايصاء ان نوزع عالم ثبت إلا بينة والا فلا وعبارته مرموم وينعزلان بالفسق أي وتعود لهما الولاية بهجر التوبة ولو لا تولية من القاضي

(قوله فان كلامه السابق) أي وقوله ولو طرأ جنون فوليه في الصغرا (قوله ولا يحكم ببلوغه) فلا يكون وليا فهنا ليس ولي الصبي اباه (قوله فيه لا هنا) يتامل كما كنا كذلك (قوله نعم للعصبة الخ) وحله عند غيبة وليه وإلا فلا بد من مراجعته فيما يظهر شرح م (قوله ولو في كافر) عبارة شرح

(٢٣ - شرواني وابن قاسم - خامس) وشرطهما حرية واسلام ولو في كافر عند الماوردى والرويانى وحمل على ما اذا ترفعوا اليها فلا تقرر ونلى نحن امرهم وفارق ولاية النكاح بان القصد هنا الامانة وهي في المسلم اقوى وثم المولاة وهي في الكافر اقوى وخالفهما الامام ومن تبعه وايد بصحة وصية ذمي لذمي على اطفاله الذميين وعدالة ولو ظاهرة

الاجبار عدمها هنا وايد
بقولهما عن جمع ويشترط
في الوصي عدم العداوة وفي
التأييد بذلك نظر للفرق
بين الاب والوصي وسيأتي
في مبحث نكاح السفية
الفرق بين ما هنا وثم
ويسجل الحاكم ما باعاه اى
يحكم بصحته من غير ثبوت
عدالة ولا حاجة او غبطة
بخلاف نحو الوصي كما
اقتضاه كلامها واعتمده
الاسنوى وغيره ونوزع
فيه بانه لا يلزم من إبقاء
الحاكم للاب والجد على
ولايتهما اكتفاء بالعدالة
الظاهرة ا كنفاءها عند
التسجيل الا ترى انه يقر
من ايديهم ملك على
التصرف فيه ولو طلبوا
قسمته منه لم يجزهم الا بينة
تشهد لهم بالملك اه وهه
يجاب بان القسمة تقتضى
حكمه بثبوت الملك لهم
فتوقف على البينة بخلاف
التسجيل هنا فانه لا يلزم
منه ثبوت العدالة
للاكتفاء فيها بالظاهر (ثم
وصيهما) اى وصى من
تاخر موته منهما او
وصى احدهما حيث لم
يكن الاخر بصفة الولاية
وستاتى شروطه في بابه
(ثم القاضى) او امينه للخبر
الصحيح السلطان ولى من
لاولى له والعبرة بقاضى
بلد المولى اى توطنه
وان سافر عنه بقصد

ومثلهما في ذلك الحاضرة والناظر بشرط الواقف ولو تكرر ذلك منهم مراراً او الام اذا كانت وصية اه ع ش
(قوله وينعزل الخ) اى الاب وان علا وعليه لو فسق بعد البيع وقبل الزوم في بطلانه وجهان قال السبكي
وينبغى ان يكون احدهما لا يبطل ويثبت الخيار لمن بعده من الاول معنى ونهاية (قوله وتعدو الخ) ظاهره
انه لا يتوقف على مدة الاستبراء سيد عمر و مر عن ع ش ما يصرح بذلك (قوله واخذ الخ) اعتمده
النهاية (قوله عدم العداوة) اى الظاهرة اه ع ش (قوله في ولاية الاجبار) اى فى النكاح (قوله عدمها هنا)
اى عدم العداوة الظاهرة وفي ولاية المال (قوله في الوصى عدم العداوة) اى ولو باطنة على المعتمد اه ع ش
(قوله ويسجل الخ) فى شرح الارشاد الصغير ويكفى في اب وجد العدالة الظاهرة لكن لو طلبا من الحاكم
ان يسجل لهما بها احتاجا الى البينة بها على الواجهة ومعنى الا كنفاء بالظاهرة جواز ترك الحاكم لهما على
الولاية وتشترط الباطنة مع عدم العداوة في وصى وقيم اه سم (قوله ولا حاجة الخ) بالجر عطف على عدالة
(قوله ونوزع الخ) واقفه المغنى وشرح الروض والنهاية عبارتهم ويحكم القاضى بصحة بيعهما مال ولد هما اذا
رفعاه اليه وان لم يثبتا ان بيعهما وقع بالمصلحة لانهما غير متهمين فى حق ولد هما وفي وجوب إقامتهما البينة
بالعدالة ليسجل لهما وجهان احدهما الا كنفاء بالعدالة الظاهرة كشهود النكاح والثاني نعم كما يجب اثبات
عدالة الشهود ليحكم به وينبغى كما قال ابن العماد ان يكون هذا هو الاصح بخلاف الوصى والامين فانه يجب
إقامتهما البينة بالمصلحة وبعد انهما اه قال ع ش قوله ويحكم القاضى الخ اى فى صورة شرائهما من
انفسهما اه وقال الرشيدى والحاصل انه لا يتوقف الحكم بصحة بيع الاب والجد على اثبات انه وقع
بالمصلحة ويتوقف على اثبات عدالتهما كما يعلم بمراجعة شرح الروض كغيره اه ومرافعا عن شرح الارشاد
الصغير اعتمادا ايضا (قوله على التصرف) متعلق بقوله يقر (قوله انتهى) اى مانوزع به (قوله فتوقف) اى
القسمة بصيغة المضارع حذف إحدى التامين للتخفيف كما فى تنزل الملائكة (قوله وقديجاب الخ) هذا واضح
فى العدالة فيق النظر بالنسبة للحاجة والغبطة فانه كيف يحكم بصحة العقد مع احتمال صدوره مع انتفاءهما اه
سيد عمر وتقدم انفا عن المغنى وشرح الروض والنهاية انه يحكم القاضى بصحة بيعهما وان لم يثبتا وقوعه بالمصلحة
(قوله بخلاف التسجيل الخ) تقدم عن المغنى والاسنى والنهاية خلافاً قول المتن (ثم وصيهما) ولو اما بل هي
الاولى اه ع ش (قوله وستاتى الخ) عبارة للمغنى والنهاية وشرطه اى الوصى العدالة كما سيأتى فى الوصية اه اى
الباطنة كما ياتى ع ش قول المتن (ثم القاضى) اى العدل الامين اه نهاية (قوله والعبرة بقاضى الخ) قضيته
انه لو سافر اى المولى من بلده الى ماله لم يجز لقاضى بلد المال التصرف فيه بالبيع ونحوه الا اذا كان فيه غبطة
لا ثقة كان اشرف على التلف اه ع ش (قوله بقصد الرجوع اليه) تأمل هل هو فى سفية لم يثبت رشده بعد
بلوغه حتى يعتد بقصده او على اطلاقه فيعتد به ولو من صبي مميز وهل اذا سافر به وليه بقصد الرجوع او لا بقصد
الرجوع ثم مات المولى ترتب الحكم على قصد المولى فيكون وطنه فى الاول ما سافر منه وفى الثانى ما يسافر اليه
يتأمل ويحرراه سيد عمر ولا يبعد ان يقال ان العبرة فى الصبي مطلقا بقصد متبوعه فى السفر من وليه ثم
عصيته التى ليست بصفة الولاية كايه الفاسق واخيه ثم امه (قوله ونحو بيعه واجارته الخ) ومنه يعلم ان المراد
بالتلف الا عم من تلف العين وذهب المنفعة وان كان العين باقية فلو كان له عقار بقاضى المسال دون بلد
الصبي اخره قاضى بلده ماله بالمصلحة ولا تصح إجارته من قاضى بلد الصبي لانه انما يتصرف فى محل ولايته وليس
بلد المال منها ونقل بالدرس عن سم عن العباب ما يوافق ذلك اه ع ش (قوله وقاضى بلده ماله) ولقاضى
بلده العدل الامين ان يطلب من بلد قاضى ماله احضاره اليه عندا من الطريق لظهور المصلحة فيه ليتجرله فيه
او يشتري له به عقار او يجب على قاضى بلد المال إسعافه اى بارساله اليه وحكم المجنون ومن بلغ سفية كالصبي

مرو لا يعتبر اسلامهما ما لم يكن الولد مسلماً اذ الكافر يلى ولده الكافر حيث كان عدلاً فى دينه والا وجه بقاء
ولايته عليه وإن توافوا اليه كالكاح خلافاً للباوردى والرويانى انتهى (قوله ويسجل الحاكم ما باعاه
الخ) فى شرح الارشاد الصغير ويكفى فى اب وجد العدالة الظاهرة لكن لو طلبا من الحاكم ان يسجل

في ترتيب الاولياء نهاية ومعنى (قوله وخرج) الى قوله أى بالنسبة في المغنى والنهاية (قوله فلا ولاية الخ) قال في شرح العباب لعدم تيقن حياتهم أى الاجنة وبه صرح حافى الفرائض في القاضى ومثله البقية وكان المراد بسلب ولاية القاضى عن ماله من سلبها بالنسبة لنحو التجارة بخلاف نحو الحفظ والتعمد وفعل المصلحة اللاتفة فمن الواضح ان هذا يكون لقاضى بلد المال انتهى وقوله وبه صرح حافى الفرائض في القاضى هو كذلك وقوله ومثله البقية يشكل عليه صحة الايصاء على الحمل فان اجيب بما ذكره في هذا الشرح من قوله ولا ينافيه الخ فهو بعيد خصوصاً مع ما صرح به في باب الوصية في بحث صحة الوصية للحمل من قوله وبه قبل الوصية له ولو قبل انفصاله على المعتمد عليه بتقدير خروجه اهـ وكان يمكن عدم إلحاق البقية بالخ كما ومثله امينه فيزول اشكال الثاني اهـ سم (قوله لهؤلاء) في نسخة له أى للقاضى ولا يناسبها قوله ولا ينافيه الخ لادلا حاجة للاعتذار عن صحة الايصاء مع اختصاص نفي الولاية بالقاضى اهـ سم (قوله لا لحفظ) ينبغي ان يلحق به التصرف فيه عند خوف الهلاك اهـ سيد عمر ومرو عن سم عن شرح العباب ما يصرح به (قوله ولا ينافيه) أى قوله فلا ولاية لهؤلاء الخ (قوله كافي النكاح) الى قوله واخذ في النهاية (قوله كافي النكاح) أى قياساً عليه (قوله كالفاضى) أى كتصرفه (قوله وسر) أى انفاً (قوله اذا فقد الخ) أى حسباً او شرعاً (قوله او وجد حاكم جائز الخ) ظاهر إطلاقه ولو نصبه الامام عالم مجوره (قوله واخذ منه) أى من قول الجرجاني (قوله على مال غائب) بالاضافة (قوله جاز) أى ووجب بدليل ما بعده ولا نه جواز بعد الامتناع فيصدق الوجوب (قوله ومنه) أى من الحفظ قول المتن (ويتصرف الولي) أى ابا وغيره (بالمصلحة) أى وجوباً بانهاية ومعنى (قوله لقوله تعالى) إلى قوله وقال في النهاية والمغنى (قوله واستمأوه الخ) فلو ترك استثناءه مع القدرة عليه وصرف ماله عليه في النفقة فهل يضمه اولا فيه نظر وقياس ما يأتى فيما لو ترك عمارة العقار حتى غرب الضمان وقديفرق بان ترك العمارة يؤدى الى فساد المال وترك الاستثناء لما يؤدى الى عدم التحصيل وإن ترتب عليه ضياع المال في النفقة اهـ ع ش ولعل الفرق هو الظاهر لا سيما على مختار الشارح والمغنى الا ترى في ترك عمارة العقار من عدم الضمان خلافاً للنهاية ثم رايت في الحمل مانصه المعتمد لا ضمان اهـ (قوله إن امكنه) قال القليوبي ويتصرف الولي وجوباً ولو بالزرعة حيث رآها ولا يجوز نصب غيره عنه ولو بأجرة مثله من مال المحجور عليه أو رفع الامر لحاكم يعمل ما فيه المصلحة وللولى غير الحاكم ان يأخذ من مال المحجور قدر اقل الامرين من اجرة مثله وكفايته فان نقص عن كفاية الاب او الجد الفقير فله إتمام كفايته ولا يتوقف في اخذ ذلك على حاكم ويمتنع على الحاكم الاخذ

لهاها احتاجا الى اليئنة بها على الوجه ومعنى الا كنفاء بالظاهر جواز ترك الحاكم لها على الولاية ويشترط الباطنة مع عدم العداوة في وصي وقيم (قوله وخرج بالصبي الجنين فلا ولاية الخ) قال في شرح العباب لعدم تيقن حياتهم أى الاجنة وبه صرح حافى الفرائض في القاضى ومثله البقية وكان المراد بسلب ولاية القاضى عن ماله من سلبها بالنسبة لنحو التجارة بخلاف نحو الحفظ والتعمد وفعل المصلحة اللاتفة فمن الواضح ان هذا يكون لقاضى بلد المال انتهى وقوله وبه صرح حافى الفرائض في القاضى هو كذلك وعبارة الروضة فعلى الاول أى أنه لا ضبط للحمل لو خلف ابنا وأمه ولد حاملاً لم يصرف الى الان شئ من على الثاني أى ان اكثر الحمل اربعة له الخمس او خمس الباقي على تقدير اربعة اربعة ذكور وعلى هذا هل يمكن الذين صرف اليهم حصتهم من التصرف فيها وجم ان اصحها انعم ولا لم يدفع اليهم والساقى المنع قاله الفقهاء لانه قدسهمك الموقوف للحمل فيحتاج الى الاسترداد والحاكم وإن كان بلى امر الاطفال فلا يلى امر الاجنة ولا يمكن حمل ما جرى على القسمة انتهى وقوله ومثله البقية يشكل عليه صحة الايصاء على الحمل فان اجيب بما ذكره في هذا الشرح من قوله ولا ينافيه الخ فهو بعيد خصوصاً مع ما صرح به في باب الوصية في بحث صحة الوصية للحمل من قوله وبه قبل انفصاله عليه بتقدير خروجه انتهى وكان يمكن عدم إلحاق البقية بالخ كما ومثله امينه فيزول اشكال الثاني اهـ سم (قوله لهؤلاء) في نسخة له أى للقاضى ولا يناسبها قوله ولا ينافيه الخ لادلا حاجة للاعتذار عن صحة الايصاء مع اختصاص نفي الولاية بالقاضى اهـ سم (قوله لا لحفظ) ينبغي ان يلحق به التصرف فيه عند خوف الهلاك اهـ سيد عمر ومرو عن سم عن شرح العباب ما يصرح به (قوله ولا ينافيه) أى قوله فلا ولاية لهؤلاء الخ (قوله كافي النكاح) الى قوله واخذ في النهاية (قوله كافي النكاح) أى قياساً عليه (قوله كالفاضى) أى كتصرفه (قوله وسر) أى انفاً (قوله اذا فقد الخ) أى حسباً او شرعاً (قوله او وجد حاكم جائز الخ) ظاهر إطلاقه ولو نصبه الامام عالم مجوره (قوله واخذ منه) أى من قول الجرجاني (قوله على مال غائب) بالاضافة (قوله جاز) أى ووجب بدليل ما بعده ولا نه جواز بعد الامتناع فيصدق الوجوب (قوله ومنه) أى من الحفظ قول المتن (ويتصرف الولي) أى ابا وغيره (بالمصلحة) أى وجوباً بانهاية ومعنى (قوله لقوله تعالى) إلى قوله وقال في النهاية والمغنى (قوله واستمأوه الخ) فلو ترك استثناءه مع القدرة عليه وصرف ماله عليه في النفقة فهل يضمه اولا فيه نظر وقياس ما يأتى فيما لو ترك عمارة العقار حتى غرب الضمان وقديفرق بان ترك العمارة يؤدى الى فساد المال وترك الاستثناء لما يؤدى الى عدم التحصيل وإن ترتب عليه ضياع المال في النفقة اهـ ع ش ولعل الفرق هو الظاهر لا سيما على مختار الشارح والمغنى الا ترى في ترك عمارة العقار من عدم الضمان خلافاً للنهاية ثم رايت في الحمل مانصه المعتمد لا ضمان اهـ (قوله إن امكنه) قال القليوبي ويتصرف الولي وجوباً ولو بالزرعة حيث رآها ولا يجوز نصب غيره عنه ولو بأجرة مثله من مال المحجور عليه أو رفع الامر لحاكم يعمل ما فيه المصلحة وللولى غير الحاكم ان يأخذ من مال المحجور قدر اقل الامرين من اجرة مثله وكفايته فان نقص عن كفاية الاب او الجد الفقير فله إتمام كفايته ولا يتوقف في اخذ ذلك على حاكم ويمتنع على الحاكم الاخذ

وخرج بالصبي الجنين فلا ولاية لهؤلاء على ماله مادام يجتنب أى بالنسبة للتصرف فيه لا لحفظه ولا ينافيه ما يأتى من صحة الايصاء عليه ولو مستقلاً لان المراد كما هو ظاهر أنه اذا ولد بان صحة الايصاء (وتلى الام في الاصح) كما في النكاح ومر أنه اذا فقد الاولياء تصرف صلحاء بلد المحجور في ماله كالفاضى وعليه يحتمل قول الجرجاني اذا لم يوجد له ولى أو وجد حاكم جائز وجب على المسلمين النظر في مال المحجور وتولى حفظه له اهـ وأخذ منه ومن مسائل أخرى أن من حاف على مال غائب من جائز ولم يمكن أن يخلصه منه إلا بالبيع جاز له بيعه لوجوب حفظه ومنه بيعه إذا تعين طريقاً في خلاصه (ويتصرف الولي بالمصلحة) لقوله تعالى إلا بالتى هي أحسن فيمتنع تصرف لاخير فيه ولا شر كما صرح به جمع ويلزمه حفظ ماله واستمأوه قدر النعمة والزكاة والمؤن إن أمكنه

لا المبالغة فيه وقال العراقيون ان الاستثناء (١٨٠) كذلك مندوب ولا يلزمه أن يقدمه على نفسه وله السفر به في طريق آمن لمقصداً من

بر البحر انعم إن كان الخوف في السفر ولو بجرا أقل منه في البلد ولم يجد من يقترضه سافر به ولو اضطر إلى سفر مخوف أو في بحر أقرضه أميناً وسرا وهو الأولى أو أودعه لمن يأتي في الوديعة فان تعذرا سافر به وفي الحضر عند خوف نحو نهب يقترضه لمن ذكر فان تعذر أودعه وللأقاضي الإقرار مطلقاً لأنه مشغول ولو طلب منه ماله بأكثر من ثمن مثله لزمه بيعه إلا ما احتاجه وعقاراً يكفيه بل شراء عقار غلته تكفيه أولى من التجارة ولو آخر لتوقع زيادة فتلف لم يضمن وباتى في زيادة راغب هنا في زمن الخيار ما مرقى عدل الرهن ويضمن ورق توت آخره حتى فات وقته كسائر الأطعمة لا ما آخر إجارته وعمارته ولو لمع تمكنه حتى تلف لأن هذا تحصيل فهو كترك تلقيح النخل لكنه يأثم بخلاف ترك علف الدابة احتياطاً للروح نعم ينبغى أنه لو أشرف مكانه على خراب ولو جعل تحته مرمة حفظ فتركها مع تيسرها أن يضمن لأن هذا يعد تقويتاً حيثئذ كما هو ظاهر ثم رايت الماورى صرح بما يقوده وهو أنه لو فرط في حفظ رقاب الأموال عن أن تمتد إليها اليد ضمن ما تلف منها اه

مطلقاً انتهى بجري وقال ع ش وخرج بالولي غير كالكيل الذي لم يجعل له موكلة شيئاً على عمله فليس له الأخذ لما باتى أن الولي إذا جاز له الأخذ لانه أي أخذه تصرف في مال من لا يمكن معاقبته وهو يفهم عدم جواز اخذ الكيل لا مكان مراجعته موكلة في تقدير شيء له أو عزله من التصرف ومنه يؤخذ امتناع ما يقع كثيراً من اختيار شخص حاذق لشراء متاع فيشتره بأقل من قيمته لحذقه ومعرفته وأخذ لنفسه تمام القيمة مع ذلك بانه هو الذي وفره لحذقه وبانه قوت على نفسه ايضاً من كان يمكنه فيه إلا كتساب فيجب عليه رد ما في ماله كما لما ذكر من إمكان مراجعته الخ فتنبه له فانه يقع كثيراً اه (قوله لا المبالغة فيه) أي في الاستثناء (قوله ان الاستثناء كذلك) أي بالمبالغة قاله الكردي والمتبادر ان المشار اليه قوله قدر النفقة الخ فايراجع (قوله ولا يلزمه ان يقدمه الخ) قال في شرح الروض وليس عليه ان يشترى له إلا بعد استغنائه عن الشراء لنفسه فان لم يستغن عنه قدم نفسه انتهى كركدي (قوله وله السفر) عبارة المغنى والنهاية وله ان يسافر بماله الصبي والمجنون وقت الا من والتفسير به مع ثقة ولو بلا ضرورة من نحو حريق أو نهب لان المصلحة قد تقتضي ذلك لا في نحو بحر وإن غلبت السلامة لانه مظنة عدمها اه قال ع ش قوله وإن غلبت الخ ظاهره ولو تعين طريقاً وهو كذلك حيث لم تدع ضرورة الى السفر به انتهى (قوله من يقترض) أي وهو أمين موثر اخذ ما باتى (قوله وهو الأولى) فهو غير على خلاف قوله فيما بعده فان تعذر أودعه والفرق لا نصح اه سم (قوله فان تعذرا) أي الأقراض والابداع (قوله وللأقاضي) أي قوله لا ما آخر إجارته في النهاية وإلى قوله نعم في المغنى (قوله مطلقاً) أي عند الخوف وعدمه (قوله منه) أي من الولي (قوله ع ش) (قوله وعقاراً الخ) عطف على ما احتاجه (قوله بل شراء عقار الخ) كما قاله الماوردي ومحل عند الا من عليه من جور سلطان أو غيره أو خراب للعقار ولم يجد به ثقل خراج نهاية ومغنى (قوله لتوقع زيادة) أي توقعا قريباً انتهى ع ش (قوله مامر) أي من لزوم الفسخ والانفساخ بنفسه عند عدمه (قوله ويضمن ورق الخ) أي حيث جرت العادة بانه ينبغي وينتفع به انتهى ع ش (قوله لا ما آخر إجارته الخ) وفاقا للمغنى وشرح الروض وخلافاً للنهاية ووافقهم سم عبارته قوله إجارته وعمارته الوجه الضمان فيهما لانه لا يلزمه حفظ المال ودفع متلفاته كالوديع اه وقال ع ش قوله مر حتى خرب قضيته أنه لو لم يخرب لا تلزمه الاجرة التي فوتها بعدم الإيجار والظاهر أنه ليس بقيد كما يؤخذ من كلام سم فيضمن وإن لم يخرب ومثل ذلك الناظر على الوقف اه (قوله فهو كترك تلقيح النخل الخ) وفي سم بعد نقل ما يوافقهم عن شرح الروض مانصه وأقول بل الوجه الضمان فيهما أي في ترك الاجارة وترك العمارة بل ويتجه في ترك التلقيح مع الامكان انتهى عبارة ع ش اما لو غلب على الظن فساد عند عدم التلقيح اتجه الضمان انتهى (قوله ان يضمن) فاعل ينبغي (قوله اليد) أي المتعدي (قوله لا يضمن من الثلاثي) ببناء الفاعل فالضمير للولي أو ببناء المفعول فالضمير للوصول و (قوله بترك سقيه) متعلق بضمن والضمير المحرور للوصول و (قوله الشجر) مفعول عد (قوله واعترض الخ) الاعتراض اوجه اه سم (قوله بانها) أي الاشجار (قوله وله بل) إلى التنبيه في النهاية والمغنى لا قوله وسياق إلى قال (قوله بذل شيء الخ) أي وإن كان ما يبذله كثير بحيث يكون التفاوت بينه وبين ما يسترجعه من الظالم قليلاً اه ع ش (قوله كما أتى به الخ) معتمد اه ع ش (قوله ارض الخ) عبارة النهاية والمغنى بياض ارض

يناسبها قوله ولا ينافيه الخ إذ لا حاجة للاعتذار عن صحة الإيصام مع اختصاص نفي الولاية بالقاضي (قوله وهو الأولى) فهو غير على خلاف قوله فيما بعده فان تعذر أودعه والفرق لا نصح (قوله إجارته وعمارته) الوجه الضمان فيهما لانه يلزمه حفظ المال ودفع متلفاته كالوديع وعبارة شرح الروض قال الرويات ولو ترك عمارة عقاره حتى خرب مع القدرة ثم وهل يضمن كما في ترك علف الدابة أو لا كما في ترك التلقيح وجهان جاربان فيما لو ترك إيجاره مع القدرة أو وجهها عدم الضمان فيهما ويفارق ترك العلف بأن فيه إلتلاف روح بخلاف ما هنا انتهى وأقول بل الوجه الضمان فيهما بل ويتجه في ترك التلقيح مع الامكان (قوله واعترض)

وعند البحر بما لا يضمن بترك سقيه الشجر واعترض بأنها كالدواب ويرد بما تقر من الفرق بين ذى الروح وغيره بستانه وله بل عليه كما هو ظاهر بذل شيء من ماله لتخليص بقيته من ظالم وله كما أتى به ابن الصلاح إيجار أرض بستانه بما يفي بمنفعتها وقيمة الثمر

ثم يساقه على شجرة بسمهم من القليل والبالقي للمستاجر وسياقي انه في المساقاة قال الماوردي ولا يشتري ما يخاف فسادة وان كان مربحا (تنبيه) اخذ الاسوي من منعهم اركاب ماله البحر منع اركابه ايضا واركاب الحامل (١٨١) قال بل اولي لان حرمة النفس اكدر البهائم

والزوجة والقن البالغ بغير رضاهما اه وردوه بان المدار في ماله على المصلحة وهي منتفية في ذلك ولا كذلك في الصور المذكورة ولما جوزوا احضار المولى للجهاد ولم يروا الخوف قتله فكذا هنا فان قلت ذاك فيه تمرين على تحمل الاخطار في العبادات وهذه مصلحة ظاهرة بخلاف ما هنا قلت بمنع بل اركابه البحر فيه نظير ذلك كالتمرين على اكتساب الاموال وتحمل الاخطار في العبادة ايضا في نحو الركوب للحج او جهاد ويؤيد ذلك انهم لم يشترطوا في تصرفه في بدن مولى به نحو قطع سلعة نظير ما اشترطوه هنا (ويبنى دوره) مثلا (بالطين) لقلة مؤنته مع الانتفاع بنقصه (والاجر) وهو الطوب المحرق لبقائه (لا اللين) وهو الطوب النى ولقلة بقاءه (والجص) وهو الجبس لكثرة مؤنته مع عدم الانتفاع بنقصه فالواو هنا بمعنى او التي في العزيز فيمتنع اللين مع طين او جص وجص مع لبن او آجر هذا ما عليه النص والجمهور واختار آخرون عادة البلد كيف كانت وهو الوجه مدركا وافهم قوله دوره انه

بستانه باجرة والية بمقدار منفعة الارض وقيمة الشجر الخ اه قوله مر وقيمة الشجر اى وقت طلوعها ويعبأ على ما جرت به العادة الغالبة فيه اه عش (قوله) ثم يساقه على شجرة (قوله) اى يساقى المولى المستاجر على شجر البستان اه كردى (قوله) ما يخاف فسادة (عبارة) النهاية والمغنى ما يسرع فسادة اه قال عش ظاهره وان امكن بيعه عاجلا قبل خشية فسادة وينبغي خلافه حيث غلب على ظنه بيعه قبل ذلك بحسب العادة وعليه فلو اخلف فلا ضمان لان فعله صدر بناء على المصلحة الظاهرة وهو كاف اه وقوله وينبغي الى قوله وعليه في السيد عمر ما يوافق (قوله) والبهائم (قوله) اى التي لغير الصبي اه عش (قوله) وردوه الخ اعتمده المغنى والنهاية ايضا عبارتهما قال الاسوي ولا يركب الصبي البحر وان غلبت سلامته كاله و فرق غيره بانه انما حرّم ذلك في ماله لما فاته غرض ولا يته عليه في حفظه وتنميته بخلافه هو فيحوز ان يركبه البحر اذا غلبت السلامة كما يجوز اركاب نفسه والفرق اظهر والصواب كما قال الاذرى عدم تحرّم اركاب البهائم والارقام والحامل عند غلبة السلامة خلافا للاسوي في الجميع اه (قوله في ذلك) اى في اركاب ماله البحر (قوله) ولم يروا (قوله) لم ينظر الاصحاب (قوله) ويؤيد ذلك (قوله) اى الفرق بين نفس الصبي وماله (قوله) نظيره الخ) مفعول لم يشترطوا قول المتن (دوره) اى الصبي ومثله المجنون والسفيه نهاية ومغنى (قوله) مثلا (قوله) اى ومساكنه (قوله) لقلة (قوله) اى قوله ويظهر في النهاية والمغنى (قوله) نقصه بضم النون اى ما انتقص من البيان قول المتن (والاجر) هذا في البلاد التي يعز فيها وجود الحجارة فان كان في بلد توجد الحجارة فيه ففى اولى من الاجر لانها اكثر بقا وقل مؤنة نهاية ومغنى (قوله) فالواو (قوله) تفريع على ما يفيد التعليل (قوله) هذا) اى ما ذكره من اشتراط كون البناء بالطين والاجر (قوله) ما عليه النص والجمهور (قوله) وهو المعتمد اه نهاية (قوله) عادة البلد) الوجه جواز اتباعها عند المصلحة انتهى مر انتهى سم على حج ومثله على منهج ويمكن حمل كلام الشارح مر على ما اذا لم تقتض المصلحة الجرى على عادة البلد فلا تنافي بين كلامه هنا وما نقله عنه سم اه عش (قوله) وهو الوجه الخ) عبارة المغنى واختار كثير من الاصحاب جواز البناء على عادة البلد كيف كان واختاره الرويانى واستحسنه الشاشى والقلب اليه اميل اه اقول ولولى به اسوة في ذلك بل يكاد ان يقطع به في بلد لا يتيسر فيها غير اللبن او تكثر المؤن في غيره ولا يحتملها مال المولى فللمرخص باعتبار العادة لادى الى تلف العقار وتعطله وهذا ما تباهاه محاسن الشريعة وقواعد المذهب اه سيد عمر (قوله) دوره (قوله) اى التي تهدم بعض جدرانها اه عش (قوله) ليس كذلك (عبارة) المغنى وليس مرادا وعبارة النهاية وكما يجوز بناء عقاره يجوز ابتداء بنائه له اه او يشتري له ارضا خالية من البناء ثم يحدده فيها اه عش (قوله) لكن ان سارى الخ) الوجه جواز البناء اذا كانت المصلحة فيه وان لم يساو مصرفه اه سم (قوله) والشراء الخ) اى والحال ان الشراء الخ (قوله) واشترط مساواته الخ) اى فلا يشترط ذلك اه عش عبارة البجيرمى فالعتمدانه ليس بشرط زيادى اه قول المتن (الالحاجة) وكيع العقار ايجار ما يستحق منفعة مدة طويلة على خلاف العادة في ايجار مثله والمراد بما يستحق منفعة ما وصى له به او كان مستحقه باجارة اما الموقوف عليه فينبغى الرجوع فيه لشرط الوقف اه عش (قوله) كخوف ظالم الخ) اى قوله ويظهر في المغنى الى قول المتن ظاهره في النهاية الا قوله ويظهر الى المتن (قوله) او خرابه (قوله) كخوف خرابه (قوله) او عمارة الخ) عطف على الخوف (قوله) او لنفقتة (قوله) الا ترى اول كونه الخ معطوفان على الحاجة وكان الاولى حذف اللام عطف على الخوف (قوله) غيره (قوله) اى غير العقار (قوله) او اى المصلحة (قوله) عطف على لم يجد

الاعتراض الوجه (قوله) النص والجمهور) وهو المعتمد مر اه (قوله) عادة البلد (قوله) الوجه جواز اتباعها عند المصلحة مر (قوله) لكن ان ساوى مصرفه) الوجه جواز البقاء اذا كانت المصلحة فيه وان لم

لا يبتدىء بناء له وليس كذلك لكن ان ساوى مصرفه ولم يجد عقارا يباع فان وجدوه الشراء احظ تعين الشراء قال جمع واشترط مساواته لمصرفه في غاية الندرة وهو في التحقيق منع للبناء (ولا يبيع عقاره) لانه انفع واسلم مما عداه (الالحاجة) كخوف ظالم او خرابه او عمارة بقيمة املا كذا ولنفقتة وليس له غيره ولم يجد مقرضا او اى المصلحة في عدم القرض او لسكونه بغير بلده ويحتاج لكثرة مؤنة لمن يتوجه لا يجاره

وقبض غلته ويظهر ضبط هذه الكثرة بان تستغرق اجرة العقار او قريبا منها بحيث لا يبقى منها الا ما وقع له عرفا (او غبطة) كنفق خراج
مع قلة ريعه ولا يشتري له مثل هذا اورغبة نحو جار (١٨٢) فيه باكثر من ثمن مثله وهو يحدد مثله باقل او خيرا منه بذلك الثمن واخوف رجوع

مقرضا (قوله ويظهر ضبط هذه الكثرة الخ) لا يخفى ما في هذا الضبط من المبالغ وقد يقال اعتبار الضبط
المذكور انما هو ليصح جعله من قسم الحاجة حتى لو تيسر بيعه واستبدال عقار ببلده يكون مغله اكثر من
مغل ذلك بعد المأون صح وكان من قسم الغبطة الا في الحاجة ثم لا يظهر جعل هذا من مثل الحاجة وما ياتي
من نقل الخراج مع الاربعة من مثل الغبطة اه سيد عمر (قوله لكثرة مؤنة) عبارة المغنى والهاية الى
مؤنة من توجبه يجمع الغلة فيبيعه ويشترى شتمه او يني ببلد اليتيم مثله اه قال ع ش اي مؤنة ما وقع بالنسبة
لما يحصله من الغلة اه (قوله بان يستغرق) اي المؤنة (قوله او قريبا الخ) اي او تكون المؤنة قريبا من
الاجرة (قوله مع قلة ريعه) اي غلته (قوله اورغبة الخ) عطف على نقل الخ (قوله نحو جار الخ) اي كشربك
(قوله ولو بضمن المثل) بل باقل كياتي انفاعن الا ذرى (قوله ان لوليه الخ) بل القياس الوجوب لوجوب
مراعاة المصلحة اه سم (قوله لانه المصلحة) ومثله ما عمت به البلوى في مصرنا من ان ما خرب من
الاقواف لا يعمر فتجوز اجارة ارضه لمن يعمرها باجرة وان قامت الاجرة التي ياخذها وطالت مدة الاجارة

حيث لم يوجد من يساجر بزيادة عليها ثم بعد ذلك على الناظر صرفه في مصادره او قوف عليها مع ش (قوله
واخذ منه) اي من الفتوى (قوله والحق بذلك) اي بما خيف ملاكه في جواز البيع بدون ثمن له بل في
جوبه على مقتضى ما مر عن سم انفا (قوله والذي فسرهما) اي فسر الشبخان الغبطة به ما مر وهو قوله
كنقل خراج الخ اه كرى (قوله وضابط) الى قوله بل بحث في المغنى والى المتن في النهاية الا انها
لم ترض ببحث التوشيح (قوله تلك الزيادة) اي السابقة في تفسير الغبطة الظاهرة اه رشيدى اي بقوله
مر كسبه بزيادة على ثمن مثله وهو يحدد مثله ببعضه او خيرا منه بكلة عبارة السكردى اي الزيادة
المفهومة من قوله باكثر من ثمن مثله اه وعبرة سم عبارة كنز الاستاذ عقب قول المصنف او
غبطة ظاهرة بان يرغب فيه باكثر من ثمن المثل بزيادة لا يستهين العقلاء الخ اه ومال هذه العبارات
الثلاث واحد (قوله والحق به الخ) اي بالقياس في انها لا تنافى مع الحاجة او غبطة ظاهرة (قوله من
صفر) اسم للنحاس اه ع ش وهو تفسير مراد والا فالصفر اسم نوع من النحاس يكون لونه اصفر
(قوله وبقية امواله) اي ماعد العقار و اوانى القيمة نهاية ومغنى وفي سم قال في شرح المنهج اي ماعدا
مال التجارة انتهى وتضمنت مخالفة بحث البالى الا في اه (قوله لابد فيها الخ) معتمد اه ع ش (قوله
ايضا) كالعقار والا واني (قوله حاجة يسيرة الخ) نشر على ترتيب اللف (قوله وريح قليل) لا تنافي
بخلافهما اي العقار والا واني وهو اوجه بما بحثه في الترشيع من جواز الخ اه نهاية قال ع ش قوله
في التوشيح لابن السككى صاحب جمع الجوامع اه اقول ما في التوشيح هو الاقرب (قوله بل بحث الخ)
عبارة المغنى وينبغي كما قال ابن الملقن انه يجوز بيع اموال التجارة من غير تقييد بشئ بل لو راي البيع الخ
كما قال بعض المتأخرين وعبرة النهاية وبحث البالى جواز بيع مال التجارة بدون راس المال ليشتري الخ اه
(قوله وجز منه) عبارة النهاية او جزء الخ باو بدل الواو (قوله وصيغ الخ) و (قوله وتقطيعها) اي الثياب
(قوله وكل الخ) اي فعل كل الخ عطف على صوغ حل (قوله او بقاءه) اي بقاء النكاح اذا كانت متزوجة
(قوله سواء في ذلك) اي في الصوغ وما عطف عليه (قوله فيقع) اي الشراء (قوله فيه) اي في الشراء (قوله
ويكون الخ) عطف على تكون (قوله احل) اي واخف شبهة (قوله منه) اي من الطعام المخلوط ويسن

يساو مصرفه (قوله ان لوليه بيعها) بل القياس الوجوب لوجوب مراعاة المصلحة (قوله ان لا يستهين
بها العقلاء) عبارة كنز الاستاذ عقب قول المصنف او غبطة ظاهرة بان يرغب فيه باكثر من ثمن المثل
بزيادة لا يستهين بها العقلاء الخ (قوله وبقية امواله) قال في شرح المنهج اي ماعدا مال التجارة اه وقضيته

اصله في هبته ولو بضمن المثل
ودخول هذه في الغبطة
ظاهر اذ هي لغة حسن الحال
واقى القفال في صنعة يتم
يستاصل خراجها ماله ان
لوليه بيعها ولو بدرم لانه
المصلحة واخذ منه الا ذرى
ان له بيع كل ما خيف ملاكه
بدون ثمن مثله للضرورة
والحق بذلك ما اوجب على
ظنه غصبه لو بقى (ظاهرة)
قيد زائد على اصله وبقية
كتبها والذي فسرهما به
ما مر قال الامام وضابط
تلك الزيادة ان لا يستهين
بها العقلاء بالنسبة لشرف
العقار والحق به البندنجي
الا واني المعدة للقيمة من
صفر وغيره وبقية امواله
لا بد فيها ايضا من حاجة او
غبطة لكن تكفي حاجة
يسيرة وريح قليل بل بحث في
التوشيح جواز بيع مالا
يعد للقيمة ولم يحتاج اليه بدون
ريح وحاجة اذ بيعه بقيمته
مصلحة وبحث البالى ان
مال التجارة كذلك قال بل لو
راى البيع باقل من راس
المال ليشتري بالثمن ما هو
مظنة الربح جاز نعم له صوغ
حلى لموالبته وان نقصت قيمته
وجزه منه وصيغ ثياب
وتقطيعها وكل ما رغبت في
نكاحها او بقاءها اي بما
تقتضيه المصلحة للاتفاق بها
وبما لها سواء في ذلك

الاصل وهو ما صرحوا به والوصى والقيم كما بحثه غير واحد وجرى عليه اوزرعة فقال والظاهر ان للقيم شراء جهاز معتاد لها للسافرين
من غير اذن القاضي فيقع لما وقع قوله فيه اذ لم يكن به الحس والولى خاطط طعامه بطعام موليه حيث كانت المصلحة للدولة فيه ويظهر ضبطها
بان تكون كلفته مع الاجتماع اقل منها مع الانفراد ويكون المالا ن متساويين حلا او شبهة او مال المولى احل وله الضيافة والاطعام منه

حيث فضل المولى قدر حقه وكذا خاطأ طمعه أيتام ان كانت المصلحة اكل منهم فيه (وله مع ماله بعرض ونسيئة المصلحة) كرجح وخوف من نهب (واذا باع نسيئة) اشترط يسار المشتري وعدائه ومن لازمها عدم معاملة وزيادة على النقد تلبق بالنسيئة وقصر الاجل عرفا (اشهد) وجوبا (على البيع وارثن) وجوبا ايضا (به) اي بالثمن رهنا وافيوا ولا تغني عنه (١٨٣) ملاءة المشتري لانه قد يتلف احتياطا للمحجور

فان ترك واحد مما ذكر بطل البيع الا اذا ترك الرهن والمشتري مو سر على ما قاله الامام واقتضاه كلا منهما وقال السبكي لاستثناء وضمن نعم ان باعه مضطر لارهن معه جاز وكذا لو تحقق تلفه وان لا يحفظ الا ببيعه من معين نادى ثمن فياسا على مامر عن القفل ولو باع مال ولده من نفسه نسيئة لم يحتج لارتهان وبحث الاذرعى تقييده بالملى ولا يحتاج اليه لما تقرر ان شرط البيع نسيئة يسار المشتري وانما لم يجب الارتهان في اقراض ماله اذا راي المولى تركه لتمكنه من المطالبة اى وقت شاء بخلافه هنا فانه قد يضيع ماله قبل الحلول والاولى على ما قاله الصيدلاني ان لا يرثن في البيع لنحو نهب اذا خشي على المرهون لانه قد يرفع له لحنفى يضمته له وافق بعضهم بانه يلزم المولى بعد الرشد استخلاص ديون المولى كعامل القراض وان لم يكن ربح بل أولى لان العامل ماذون له من المالك وهذا من جهة الشرع وؤيده قول البلقنى في فتاويه على امين الحاكم

للسافر من خلط ازوادهم وان تفاوت أكلهم حيث كان فيهم أهلية التبرع اه نهاية قول المتن (وله) اى للمولى مطلقا اصلا او غيره (قوله كرجح) نشر على ترتيب اللف عبارة المغنى والنهية كان يكون في الاول ربح وفي الثانى زيادة لثقة او خاف عليه من نهب او غارة اه (قوله اشترط) الى قوله ولا يحتاج اليه في النهاية والمغنى الا قوله الا اذا ترك الى ولو باع (قوله اشترط الخ) قضيته انه في الحال لا يشترط اليسار وكان وجهه انه لا يسلمه المبيع حتى يقبض الثمن اه سم (قوله يسار المشتري) هل يشترط اليسار عند العقد ويكفى عند حلول الاجل بأن كان له جهة ظاهرة محل تأمل ولعل الثانى اقرب اه سيد عمر (قوله ومن لازمها الخ) اتما يظهر ان كانت اى المعاملة كبيرة فليتا مل اه سيد عمر (قوله والى) اى بالثمن (قوله ولا يغنى الخ) اى الارتهان وفي النهاية والمغنى ولا يجزى الكفيل عن الارتهان اه (قوله لانه) اى المرهون (قوله احتياطا) تعليل لاشترط ما تقدم (قوله بما ذكر) اى من شروط البيع نسيئة له الا اذا ترك الخ اى فلا يبطل البيع (قوله والمشتري الخ) جملة حاله (قوله على ما الخ) اى هذا الاستثناء مبنى على ما الخ (قوله واقتضاه) اى الاستثناء المذكور (قوله وقال السبكي لاستثناء) اى فيبطل البيع بترك الرهن ولو كان المشتري موسرا اعتمده النهاية والمغنى ايضا (قوله وضمنه) اى المولى وهو عطف على قوله بطل البيع (قوله وضمن) سكت عن انزاله اه سم اى والظاهر عدمه الا اذا اصر على نحوه (قوله نعم) الى قوله ولو باع اقرعش (قوله من معين) يظهر انه ليس بقيد (قوله على مامر) اى في شرح او غبطة (قوله ولو باع الخ) ولا يبيع الوصى مال نحو الطفل لنفسه ولا مال نفسه له ولا يقتص له وليه ولو ابوا ولا يعفو عن قصاص نعم له اى الاب العفو عن الارش في حق المجنون الفقير بخلاف الصبي كاسياق ان شاء الله تعالى في الجنائيات ولا يكاتب رقيقه ولا يدبره ولا يعلق عتقه بصفة ولا يطلق زوجته ولو يعوض ولا يصرف ماله في المسابقة ولا يشترى له الا من ثقة والا وجهه كما قاله ابن الرفعة منع شراء الجوارى له للتجارة لغرر الهلاك وله ان يزرع له كما قال ابن الصباغ غنائة ومغنى قال ع ش قوله مر ولا يشترى له الا من ثقة اى خوفا من خروجه مستحقا ومعيبا اخفاء البائع وقد لا يتأتى التدارك بعد فلو خالف بطل او قوله مر لغرر الهلاك قضية هذه العلة جريان ذلك في الحيوان مطلقا وبه صرح في شرح الروض نقلا عن ابن الرفعة عبارته ولا يظهر جواز شراء الحيوان له للتجارة لغرر الهلاك اه (قوله لم يحتج لارتهان) الاقتصار عليه يدل على الاحتياج للاشهاد اه سم (قوله بخلافه هنا) اى في البيع نسيئة (قوله والاولى) الى قوله ويؤيده اقرعش (قوله ان لا يرثن الخ) خبر والاولى (قوله استخلاص ديون المولى) اى الحادثة في ولايته كما يفيد ما بعده (قوله على امين الحاكم) خبر مقدم لقوله مطالبة من الخ (قوله المولى) نائب فاعل يطالب (قوله فان سمي الخ) هذه الجملة الشرطية جواب فان تلف الخ (قوله المولى) مفعول سمي المستند الى ضمير المولى (قوله فهو في ذمته) اى فالثمن في ذمة المولى (قوله فعلى المولى) هل المراد انه ينقلب للمولى وظاهره لا فهل يرجع على المولى اه سم أقول قضية ما تقدم في شرح غبطة ظاهرة من قبول قول القيم في شراء الجاهز لمولى قبول قوله هنا ورجوعه على مولى فليراجع (قوله ولو عامل له فاسد الخ) اى لو عقد المولى لمولى عقد فاسدا فوجبت بسبب هذا العقد اجرة مثل للعقد وعليه اه كرى (قوله لانه) الى الماتن في النهاية

مخالفة بحث البالى الاق (قول المصنف نسيئة) قضيته انه في الحال لا يشترط اليسار وكان وجهه انه لا يسلمه المبيع حتى يقبض الثمن (قوله وضمن) سكت عن انزاله (قوله لم يحتج لارتهان) الاقتصار على الاحتياج للاشهاد (قوله فعلى المولى) هل المراد انه ينقلب للمولى وظاهره لا فهل يرجع على المولى (قوله حرم الاخذ) هو كذلك وما في بعض العبارات عمالا يفيد ذلك او يوم خلافة لا بد

مطالبة من اشترى بالثمن ويطلب المولى بضمن ما اشتراه لمولى فان تلف مال اولى فان سمي المولى في العقد فهو في ذمته والا فعلى المولى الا نائب الحاكم على ما جزم به بعضهم ولو عامل له فاسدا فوجبت اجرة مثل لزمت المولى لتقصيره (ويأخذ له بالشفعة او يترك بحسب المصلحة) لانه مامور بفعلها فان تعينت في الاخذ او الترك وجب قطعا وان استوت فيهما حرم الاخذ

واتما اختلفوا في وجوب
شراء ما رايه يباع وفيه غبطة
لان الاهمال هنا بعد تفويتها
لثبوتها بخلافه ثم لانه محض
اكتساب وما فعله منهما
لمصلحة لا ينقضه المولى اذا
رشد لكن على غير الاصل
ثبوتها (ويذكرى ماله) وبدنه
قور او جوبان كان مذهبه
ذلك وافق مذهب المولى
ام لا لانه قائم مقامه فان لم
يكن ذلك مذهبه فالاحتياط
كما افق به القفال ان يحسب
زكاته حتى يبلغ فيخبره بها
او يرفع الامر لقاض يرى
وجوبها فيلزمه بها حتى
لا يرفع بعد لحنفى يفرمه
اياها وظاهر كلامهم انه لا
يرفع لحنفى في الحالة الاولى
وهي ما اذا راي الوجوب
وهو بعيد لما فيه من الخطر
عليه فالذى يظهر انه فيها
مخير بين الاخراج وان كان
فيه خطر التضمين وبين
الرفع لمن يلزمه به او بعده
ويخرج عنه ايضا اجرة
تعليمه وتاديبه كما مر او اثل
الصلاة وما لزمه من الاموال
بنحو كفارة ويؤدى ارش
جنايته وان لم يطلب وافتى
بعضهم بان للمولى الصلح على
بعض دين المولى اذا تعين
ذلك طريقا لتخليص ذلك
البعض كما ان له بل يلزمه
دفع بعض ماله لسلامة باقيه

اقوله ان لا يقال كذا بخط
الشيخ رحمه الله ولعل القلم
سها بلا والله اعلم اه مصححه

وكذا في المفتى الا قوله قطعا وقوله وانما الى وما فعله (قوله وانما اختلفوا الخ) أى وهم قطعوا في الشفعة
بوجوب الاخذ اذا تعينت فيه المصلحة (قوله لان الاهمال هنا) أى في الشفعة (قوله ثم) أى في الشراء (قوله
منهما) أى من الاخذ والترك (قوله لا ينقضه المولى الخ) فان ترك المولى الاخذ بالشفعة مع وجود الغبطة فيه
ثم كل المحجور وعليه كان له الاخذ لان ترك المولى حينئذ لم يدخل تحت ولا يثبه فلا يفتر الاخذ بتركه ولو اخذ
المولى مع الغبطة ثم كل المحجور وواراد الدلم يمكن منه والقول قوله أى المحجور يمينه في ان المولى ترك الاخذ
مع الغبطة فيلزم المولى البينة الا بأبأ وجدافاته يصدق يمينه اه معنى زاد النهاية ولو كانت الشفعة للمولى بان باع
لاجنى شقة المحجور وهو أى المولى شريكه فيه فليس له الاخذ بها ادلاؤه من الاحتياج في البيع لرجوع
المبيع اليه بالثمن الذى باع به أما لو اشترى له شقة صاهو أى المولى شريكه فيه له الاخذ اذا لتهمة وظاهر ان
الكلام في غير الاب والجد اماهما فلهما الاخذ مطلقا اه (قوله ثبوتها) أى المصلحة أى اثباتها بالبينة قول
المتن (ويذكرى ماله) أى الصبي ومثله المجنون والسفيه نهاية ومعنى (قوله مذهب ذلك) أى مذهب المولى وجوب
الزكاة (قوله مذهب المولى) كيف يتصور في الصبي ان يكون له مذهب فليتامل الا ان يقال بالتميز يصح
التقليد وان لم يصح الاسلام واحسن منه ان يقال محلة في غير الصبي من بلغ سفيها ولم يثبت له رشد وفيمن
جن فان الظاهر ان الجنون لا يبطل التقليد وقول الشارح الاق حى يبايع يشعر بان لاصبي مذهباً اه
سيد عمر ولا يبعد ان لا يقال ان مذهب الصبي مذهب والده بالتبعية كاسلامه (قوله لانه الخ) تعاميل
للمتن (قوله فالاحتياط الخ) يفهم جواز الاخراج ولعله اذا كان أى الوجوب مذهب المولى اه سم وهو
بعيد لانه اذا لم يكن مذهبه أى المولى الوجوب فواجبه الاحتياط فليتامل اه سيد عمر عبارة عرض قضية
التعبير بالاحتياط جواز الاخراج حالاً وفيه نظرافاته كيف يصح ماله فيما لا يرى أى دلى وجوبه عليه أى
على المولى فلعل المراد بالاحتياط وجوب ذلك حفظاً لمال المولى عليه اه اقول وينافى المراد المذكور قول
الشارح او يرفع الخ ولعل الاولى في التخلص عن الاعتراض صرف عبارة الشارح عن ظاهرها يجعل الصبي
في قوله مذهبه للمولى وفرض ان مذهب المولى الوجوب وان كان الاحتياط المذكور على هذا الجمل
والفرض قد يناق في مقام اول كلامه على ما قدمناه من أن ضمير مذهب الاول للمولى ولو جعل هو كضمير مذهب
الثاني للمولى كما جرى عليه السيد عمر فلا اشكال اصلاً ولا يمكن ان ينفى للشارح حينئذ ان يقول وافق
مذهب المولى الخ بخلاف الميم كما يؤيده التعليل بقوله لانه قائم الخ ويحمل ان الميم من السكتة (قوله او يرفع
الخ) عطف على يحسب (قوله لقاض يرى الخ) كالشافعى (قوله فيلزمه) أى يلزم القاضى المولى الاخراج
(قوله حتى لا يرفع بعد) أى لا يرفع الصبي بعد البلوغ (قوله انه لا يرفع الخ) أى لا يجوز له الرفع (قوله اذا
راى) أى المولى (قوله لما فيه من الخطر) أى في الاخراج من خطر التضمين بالرفع بعد البلوغ لحنفى (قوله
فيها) أى في الحالة الاولى (غير الخ) عبارة البجيرمى والاولى للمولى مطلقا أى سواء كانا شاهدين او احدهما
شافعيًا فقط رفع الامر لحاكم يلزمه بالاخراج او عدمه حتى لا يطالبه المولى عليه بعد كماله واذا لم يجرها
اخبره بها بعد كماله فليؤى اه (قوله وما لزمه) عطف على اجرة الخ (قوله وان لم يطلب) أى الارش منه ولا ينافيه
ما مر في المفلس من ان الدين الحال لا يجب وفاؤه الا بعد الطالب مع الارش دين لا ذلك ثبت بالاختيار
فتوقف وجوب ادائه على طلبه بخلاف ما هنا نهاية ومعنى قال عرض فوله لان ذلك ثبت بالاختيار الخ يؤخذ
من هذا ان من اتلف مالا لغيره او تعدى باستعماله وجب عليه دفع بدل ما تلفه واجرة ما استعمله ونحو ذلك
وان لم يطالبه صاحبه اه (قوله وافق بعضهم بان للمولى الصلح الخ) يؤخذ منه بعد التامل ان المراد جواز اقدام
المولى على ذلك للضرورة لا لصحة الصلح المذكور في نفس الامر فانها مسكوت عنها وحينئذ فلا فرق بين الاقرار
وعدمه ولا يرد قول الشارح وفيه نظر الخ وان بقية ماله باق بذمة المدين باطنا بل وظاهراً اذا زال المانع وتيسر

من تأويله (قوله وانما اختلفوا) أى وقطعوا هنا أى في الشفعة بوجوب الاخذ اذا كان غبطة (قوله هنا)
أى في الشفعة (قوله فالاحتياط) يفهم جواز الاخراج ولعله اذا كان مذهب المولى (قول المصنف

وفيه نظر إذ لا بد في صحة الصالح من الإقرار اللهم إلا أن يفرض خشية ضياع البهض ولو مع الإقرار ويتعين الصالح لتخليص الباقي (وينفق عليه وعلى يموئه) أي يموئهم نفقة وكسوة وخدمة وغير ما عدا لا بد منه (بالمروءة) مما ياتي بيساره وإصداره قال شارح ويرجع في صفة ملبوسه إلى ملبوس أبيه اه وفيه نظر لما تقرر أن النظر لما يليق بيساره وقد يكون موسرا أو أبوه (١٨٥) معسرا وعكسه وقد يكون أبوه يزري

بنفسه فلا يكلف الولد ذلك (فإن ادعى الولد بعد بلوغه) أو أفاقه أو رشده أو بعد زوال تبذيره (على الأب والجد يباع) مثلا لعقار أو غيره أو أخذ شفعة أو تركها (بلا مصلحة) ولا يئنه كما باصه وحذله لظهوره (صدقا باليمين) لأنها لا يئتمان لوفور شفتيها (وإن ادعاه على الوصي والأمين صدق هو يمينه) لأنها قد يئتمان ومن ثم لو كانت الام وصية كانت كالاولى هنا وفيما يأتي وكذا آباؤها والمشتري من الولي كمو وظاهر المتن أن القاضى ليس كمن ذكر وهو كذلك كما اعتمده السبكي فقال بعد تردد له الحق أن قوله مقبول بلا يمين في أن تصرفه للصالح وإن كان معزولا لأنه نائب الشرع عند تصرفه وسيعلم مما يأتي في الوديعة أن محله في قاض ثقة أم لا وإلا كان كالوصى وبأن آخر الوصايا أن الاوصياء أن الثقة مثل الاصل ولا في كالوصى وبحسب الزركشي كالبقيتي قبول قول نحو الوصي في أن ما باع به نمن الما لانه من صفات البيع ف

استيفاء الحق منه كافي المسئلة المنظر بها وهي دفع بعض ماله لسلامة باقيه فانه يجوز للولي الاقدام عليه لانه عقد صحيح يملك به الاخذ له مطلقا على ما تقرر والله اعلم اه سيد عمر وهذا فهم دقيق لا معدل عنه (قوله) إذ لا بد في صحة الصالح من الإقرار) ففي إقرار المدين للاحتاجة إلى الصالح على البهض بل الانتظار إلى كمال المحجور أو إلى لا مكان اخذ جميع دينه حينئذ اه كرى (قوله) ويتعين الخ) بالنصب بان المضطرة عطف على خشية الخ (قوله) ضياع البهض) لعل حق المقام هنا ضياع السكك وقوله لا في لتخليص الباقي لتخليص البهض (قوله) أي يموئهم) إلى قوله قال في النهاية والمغنى (بما لا بد منه الخ) أي باعتبار ما جرت به العادة لئله وإن زاد على الحاجة وتعد من نوع أو أنواع ومنه ما يقع من التوسعة في شهر رمضان والاعباد ونحوها من مطعم وملبس اه عر (قوله) بما يليق الخ) فإن قصر ائتم أو اسرف ضمن وائتم نهاية ومغنى (قوله) قال شارح يرجع في صفة) يجوز أن يكون مراد الشارح المشار إليه بالصفة الهيئة لا الارتفاع والحسن فلبس ولد الفقيه ما يناسبه وكذا ولد الجندي وإن اختلف فرد الهيئة المناسبة باليسار والاعسار من حيث النفاسة وضدها وحمله على هذا أولى من استشكله المؤدى إلى تضعيفه اه سيد عمر قول المتن (فإن ادعى الخ) الظاهر أن الواو هنا أولى لأن هذا التفصيل لا يعلم ما قدمه اه عر أي أن ادعى الصبي بعد بلوغه ورشده أو المحجور بعد إفاقته ورشده أو المبذر بعد زوال تبذيره (قوله) أو اخذ الخ) عطف على يباع (قوله) ولا يئنه الخ) لو اقام من لم يقبل قوله من الولي والمحجور عليه يئنه بما ادعاه حكم له بها ولو بعد الحلف كافي المحرر نهاية ومغنى (قوله) لأنها لا يئتمان) إلى قوله وظاهر المتن في النهاية والمغنى قول المتن (على الوصي والأمين) ومثلها القاضى اه سم عبارة النهاية والدعوى على القاضى ولو قبل عز له كالدعوى على الوصي والأمين كما اقتضاه كلام التنبيه واختاره الشيخ تاج الدين الفزاري وهو المعتمد خلافا للسبكي اه قال عر وهو المعتمد عبارة سم على منبج والمعتمد قبوله يمينه إن كان باقيا على ولايته لأن كان معزولا لم انتهى وقوله خلافا للسبكي أي حيث قال أخرا يقبل قوله بلا تحليف ولو بعد عز له اه قول المتن (والأمين) أي منصوب القاضى نهاية ومغنى قول المتن (صدق هو يمينه) ومحل عدم قبول قول الوصي والأمين في غير أموال التجارة أما فيها فالظاهر كما قال الزركشي قبول قولها العسر الاشهاد عليهما فيها نهاية ومغنى قال عر ش قوله لعسر الاشهاد الخ قال سم على منبج ومال مر إلى التفصيل بين ما يعسر الاشهاد عليه كان جاسا في حانوت ليبيعا شيئا فشيئا فيقبل قولها من غير اشهاد لعسره وبين أن لا يعسر كالأوراد بيع مقدار كبير جملة بشمن فلا بد من الاشهاد انتهى (قوله) ومن ثم) أي ومن أجل أن المدار على التهمة عدما ووجودا (قوله) كالاولين) أي الأب والجد (قوله) آباؤها) أي وأما عبارة النهاية وكذا من في معناها كما بانها (قوله) والمشتري الخ) عبارة المغنى والنهاية ودعواه على المشتري من الولي كدعواه على الولي فيقبل قوله أي المولى عليه أن يشتري من غير الأب والجد لأن اشترى منهما اه وعبارة البجيرى ومثل المشتري من الولي المشتري منه وهكذا من كل من وضع يده كفاي الخاى اه وظاهر المتن أن القاضى الخ) ويشتمل أن مراد المصنف بالأمين ما يشمل القاضى فحكمه حكم امينه كما اعتمده النهاية وسم وفاقا للتاج (وهو ما اعتمده السبكي فقال بعد تردد الخ) وهذا هو الظاهر اه مغنى (قوله) ان محله) أي محل ما قاله السبكي أخرا من قبول قول القاضى بلا يمين ولو بعد عز له (قوله) مثل الاصل) أي فيصدق يمينه (قوله) وإلا كان كالوصى) أي وإن لم يكن القاضى ثقة فيصدق المولى يمينه (قوله) فإذا ثبت) أي بالبيئنة (انه) أي الدائع (جائز البيع) أي بكونه نحو وصى (قوله) قبل قوله الخ) أي يمينه (قوله) فاحتاج) أي نحو الوصى (لثبوتها) أي ثبوت المصلحة بالبيئنة ومر

على الوصى والأمين) ومثلها القاضى مطلقا

(٢٤ - شرواني وابن قاسم - خامس) ثبت أنه جائز البيع قبل قوله في صفته لانه مدعى الصحة وأما المصلحة فهي السبب المسوغ للبيع فاحتاج لثبوتها كاحتاج الوكيل لثبوت الوكالة وقول البغوي لو قال الموكل باع بغبن فاحش صدق ردوه بأنه مبني على ربه أن القول قول مدعى الفساد والأصح تصديق الوكيل لأن موكله بدعى خيائته والأصل عدمها مع كونه سلطه على البيع بالاذن له

(لمرح) ليس للولي أخذ شيء من مال موليه إن كان غنياً مطلقاً فإن كان فقيراً وانقطع بسببه عن كسبه أخذ قدر نفقته عند الرافعي ورجح المصنف أنه يأخذ الأقل منها ومن أجره مثله (١٨٦) وإذا أيسر لم يلزمه بدل ما أخذه قال الأسنوي هذا في وصي أو أمين أما أب وأجد

فياً أخذ قدر كفايته اتفاقاً سواء الصحيح وغيره واعتراض بأنه إن كان مكتسباً لا تجب نفقته ويرد بان المعتمد أنه لا يكلف الكسب فإن فرض أنه اكتسب مالا يكفيه لزم فرعه تمام كفايته وحاشا لغاية الأصل هنا أنه اكتسب دون كفايته فيلزم الولد تمامها فاتجه أن له أخذ كفايته البعض في مقابلة عمله والبعض لقربته وقيس بولي اليتيم فما ذكر من جمع مالا لفك أسير أي مثلاً فإنه إن كان فقيراً الاكل منه كذا قيل والوجه أن يقال فله أقل الأمرين وللأب والجد استخدام محجور فيه لا يقابل بأجرة ولا يضربه على ذلك على الوجه خلافه فمجرد جرمه بان له ضربه عليه وإعارة لذلك ولخدمة من يتعلم منه ما ينفعه ديناً ودنياً وإن قيل بأجرة كما يعلم بما يأتي أول العارية وبحث أن علم رضا الولي كاذنه وإن للولي إيجاره بنفقته وهو محتمل أن علم أن له فيها مصلحة لكون نفقته أكثر من أجرته عادة وأفتى المصنف بأنه لو استخدم ابن بنته لزمه أجرته إلى لو غره ورشده وإن لم يكرهه لأنه ليس من أهل التبذير بمنافعه

عن النهاية والمغنى استثناء أموال التجارة (قوله ليس للولي) إلى قوله واعتراض في النهاية والمغنى إلا قوله أخذ إلى يأخذ الأقل (قوله مطلقاً) أي انقطع بسبب مال موليه عن الكسب أو لا (قوله قدر نفقته) أي مؤنته نهاية ومغنى وفي سم عن العباب مثله (قوله ورجح المصنف) اعتمده النهاية والمغنى أيضاً (قوله أن يأخذ الخ) أي من غير مراجعة إلحاً كم مغنى ونهاية (قوله وإذا أيسر) أي الولي (قوله هذا في وصي الخ) هل هذا على إطلاقه أي وإن لم يكن نا مقتردين على الكسب أو مقيد بامر من الانقطاع بسبب الاشتغال بمال المولى عن الكسب والظاهر الأول كما مر عن القليوبي (قوله أما أب أو جد) أي أو أم إذا كانت وصية وأما إلحاً كم فليس له ذلك لعدم اختصاص ولايته بالمحجور عليه وإن تضجر الأب وإن علا فله الرفع إلى القاضي لينصب قياً بأجرة من مال محجوره وله أن ينصب غيره بها بنفسه نهاية ومغنى (قوله الصحيح) أي المقتدر على الكسب (قوله واعتراض) أي التعميم (قوله بأنه) أي الأصل (قوله ما يكفيه) مامو صولة أو موصوفة أه سم أي مقدار لا يكفيه أي وإن اكتسب ما يكفيه فلا يأخذ شيئاً (قوله لغاية الأصل) أي من الأب والجد والام بشرطها (قوله البعض الخ) بدل من قوله كفايته (قوله أي مثلاً) يدخل من جمع خلاص مدين معسر أو مظلوم مصادروه وحسن متهمين حثوا ترغيباً في هذه المكرمة أه سيد عمر أقول وكذا يدخل من جمع انحور بام مسجد (قوله كذا قيل) لعل قائله بناء على صحيح الرافعي أه سيد عمر (قوله أقل الأمرين) أي النفقة وأجرة المثل (قوله وللأب الخ) هل مثله مالا الأم الوصية (قوله فيما لا يقابل بأجرة) تضبته أنه لو استخدمه فيما يقابل بأجرة لزمته وإن لم يكرهه لكنه بولايته عليه إذا قصد بانفاقه عليه جعل النفقة في مقابلة الأجرة اللازمة له برئت ذمته لأن محل وجوب نفقته عليه إذا لم يكن له مال أو كسب ينفق عليه منه وهذا وجوب الأجرة له صار له مال وينبغي أن محل تلك القضية مالم يرد تربيته وتدريبه على الأمور ليعتادها بعد البلوغ أخذاً من قوله ولخدمته الخ ما لا أخوة إذا وقع منهم استخدام لبعضهم وجبت الأجرة عليهم للصغار منهم إذا استخدموه وهم ولم تسقط عنهم بالانفاق عليهم لأنهم ليس لهم ولا إية التعليل ولو اختلفوا في الاستخدام وعدمه صدق منكره لأن الأصل عدمه وطريق من أراد الخلاص من ذلك أن يرفع الأمر إلى إلحاً كم ويستاجر إخوته الصغار بأجرة معينة ويستأذنه في صرف الأجرة عليهم فيبرأ بذلك ومثل ذلك في عدم برائة الأخ مثلاً ما لو كان لأخوته الصغار بأجرة معينة ويستأذنه يتحصل منها وصرفه عليهم فلا يبرأ من ذلك وطريقه الرفع إلى إلحاً كم إلى آخر ما تقدم أه سم (قوله وإعارة ته) عطف على استخدام الخ (قوله لذلك) أي لا لا يقابل بأجرة (قوله وإن للولي إيجاره الخ) ظاهره بل صريحه أن له ذلك مع عدم تقديرها بمقدار معلوم وإلا فلو أجره بمقدار معلوم فهي مسئلة منصوصة لا محوثة أه سيد عمر (قوله لكون نفقته أكثر) ينبغي أو مثله السكن تتوفر عليه مؤن التهيئة من طحن ونحوه بل وأقل منها إذا تعينت بأن لم يجدوا غبائيه غير باذلها فإن إيجاره بها وإن قلت أولى من تركه ولا ينبغي أن يقاس هذا ببيع ماله بدون ثمن المثل لأن المثل لا يفوت بخلاف المنافع فإنها تفوت بلا مقابل ومن ثم لو خيف على المالك الفوات بيع ولو بأقل من ثمن المثل كما تقدم فلو قال الشارح ككون نفقته الخ لكان حسناً أه سيد عمر (قوله لأنه ليس الخ) أي ابن البنت (قوله في غير الجد للام) يشمل الأب والجد للاب أه سم ومر عن عث طريق برائة الذمة فراجع (قوله غائب) لعله ليس بقيد كما يفيد التعليل الاتي (قوله حتى إلحاً كم) أي والام الوصية أخذاً من التعليل السابق (قوله بأن الأب الخ) سكنت عن غير الأب وقضية تعليل البلقيني الاتي أنه مثله أه سم (قوله فأت الخ) أي مات الأب ونقص من مال الابن شيء ولم يعلم أنه أنفق عليه أو أنفق فصار (قوله قدر نفقته) عبر في العباب بال مؤن (قوله لا يكفيه) مامو صولة أو موصوفة (قوله أنه أخذ كفايته الخ) تأمل (قوله غير الجد للام) يشمل الأب والجد للاب (قوله بأن الأب الخ) سكنت عن غير الأب

المقابلة بالعوض ومن ثم لم تجب أجرة الرشيد إلا أن أكره ويجزى هذا في غير الجد للام قال الجلال البلقيني ولو كان للهي مال غائب فأنفق عليه من مال نفسه بنية الرجوع إذا حضر ماله رجع إن كان أباً أو جداً لأنه يتولى الطرفين بخلاف غيرهما أي حتى إلحاً كم بل باذن من يتفق ثم يوفيه وأفتى القاضي بأن الأب لو حفظ مال الابن سنين فمات واشتبه على إلحاً كم أنه أنفق على الطفل

من ماله او مال نفسه حمل على انه من مال الطفل احتياطاً لئلا يضر باقي الورثة اهـ وبمثله اتي البلقيني ودلله بان الوالدولي متصرف والا اصل برادة
ذمته والظاهر يقتضي ذلك والاين اذا مات وضمنه ذلك حيث لم يظهر ماسة طالعاق تركته اهـ نعم لذي المال ان يحاف بقية الورثة على
ان اياه انفق عليه ما كان له تحت يده وافتى جمع فيمن ثبت له على ابيه دين فادعى انفاقه عليه بانه يصدق هو وارثه اى بالدين والبلقيني بجواز
الشرب على وجه لا يحتفل به من نحو عين ونهر لقاصر فيه شركة ولقط سنابل من (١٨٧) زرعه لا كسرة له ساقطة وخالفه الزركشي في

الثانية اى لانها كالثالثة
القائل هو بامتناعها
وخرج بما قيد به شرب يضر
نحو زرعه فيمتنع وافتى
القاضي فيما لو اشترى
ضبعة من قيم يتيم وسله
الثلث فكمثل المولى وانكر
كون ذلك القيم ولياله
واسترد الضبعة ثم اشتراها
منه بانه لا يرجع بالثلث على
البائع لانه صدقه على الولاية
كما لو اشترى من وكيل ودفع
له الثلث فانكر الموكل الوكالة
واخذ المبيع فاشتراه منه
لا يرجع على الوكيل
بالثلث لانه صدقه على
الوكالة واستشكله الغزى
بانه مخالف لقولهم اذا
اشترى شيئاً وصدق البائع
على ملكه ثم استحق رجوع
عليه بالثلث لانه صدقه
بناء على ظاهر الحال فكذا
هنا واجاب شيخنا بان البائع
في تلك مقصر بدينه ما هو
مستحق اهـ وفيه نظر فان
الملاحظ انما هو التصديق
على الملك وهو موجود
في الكل فكما عذر في هذه
باستناد تصديقه الى الظاهر

فكذا في تينك على ان القيم
والوكيل مقصران ايضا

ضامنا اهـ كرى (قوله من ماله) اى الطفل (قوله احتياطاً) اى لانه لو حمل على انه انفق من مال نفسه
تبرعاً صار الناقص من مال الابن مضموناً على الاب فيتضرر غير الابن من الورثة (قوله فذلك الخ) اى التضمن
(قوله حيث الخ) خبر فذلك والجملة جواب اذا والجملة الشرطية خبر والاين (قوله ما يسقط الخ) اى
واحتيال الانفاق من مال الولد هنا الذى هو الظاهر مسقطاً لتعاق (قوله لذي المال) اى للابن صاحب المال
(قوله انفاقه) اى بذل الدين (قوله بانه يصدق هو الخ) اى الاب (قوله والبلقيني) اى وافتى البلقيني (قوله
لا يحتفل به) اى لا يبالي به لقلة النقص به (قوله لقاصر) اى محجور والجار متعلق لشركة (وقوله فيه) اى في
نحو العين والنهر خبر مقدم له (قوله واقط الخ) عطف على الشرب (قوله لا كسرة له) اى للقاصر عطف على
سنابل الخ (قوله في الثانية) وهى لقط السنابل (قوله بما قيد به) وهو قوله على وجه لا يحتفل به (قوله ثم
اشترها منه) اى الضبعة من المولى (قوله على البائع) اى القيم (قوله لانه صدقه) اى بالشرائه منه وقوله
واستشكله اى كلاماً من المقيس والمقيس عليه (قوله في ملك) اى في صورة بيع المالك ظاهراً (قوله في تينك)
في مصورتى بيع القيم والوكيل (قوله فيمّل الوديعه) ظرف جزمت

(باب الصالح)

قول المنزى (باب الصالح) لو عبر بكتاب كان واضحاً لانه لا يندرج تحت ما قبله وهو يدكر ووثق فيقال الصالح
جائز وجائزة وهو رخصة على المعتمد لان الرخصة هى الحكم المتغير اليه السهل لعذر مع قيام السبب للحكم
الاصلى ولا يشترط لتسميتها رخصة التغير بالفعل بل ورود الحكم على خلاف ما تقتضيه الاصول العامة كاف
في كونه رخصة كما يعلم ذلك من متن جمع الحوامع وشرحه اهـ عرش (قوله والزاحم) اى قوله وقضية
قوله في النهاية وكذا في المغنى الا قوله وعنه (قوله لغة) اى وعرفاه عميرة (قوله وشرما الخ) اى فهو من
نقل اسم المسبب الى سببه على خلاف الغالب من النقل من الاعم الى الاخص (قوله يحصل ذلك) من
التحصيل اى يحصل به تطاع النزاع (قوله احل حراماً) كالصالح على نحو الحرو (قوله او حرم حلالاً) كان
يصالح زوجته على ان لا يطلقها فان قيل الصالح لم يحرم الحلال ولم يحل الحرام بل الامر على ما كان عليه من الحل
والحرمة اجيب بان الصالح هو المجوز لنا الاقدام على ذلك في الظاهر ولو صح حناه به مجير مى (قوله وخصراً)
اى المسلمون بالذكور في الحديث (قوله لا تقيادهم) اى الى الاحكام غالباً بنهاية بمعنى (قوله او بين الامام)
اى حقيقة او حكماً بان وقع من نائبه وعبر بالنهاية والمعنى هنا وفي قوله او بين الخ بالواو وهو اسب بقولهم
انواع وعقدوا للاول باب الهدنة وللثاني باب البغاة وللثالث باب القسم والنشوز (قوله او دين) بفتح الدال
سواء كان بسبب معاملة او لا فهو من عطف العام على الخاص عبارة بالنهاية والمعنى وصالح المعاملة وهو
مقصود الباب اهـ (قوله وهو) اى صالح المعاوضة (قوله او حجة اخرى) عبر بها دون البينة لتشمل الشاهد والعين
وعلم القاضي ع وشو العيين المراد بوجه مجير مى قول المتن (على عين) يجوز ان يريد بها مقابل المنفعة بدليل مقابلتها

وقضية تعليل البلقيني الآتى انه مثله

(باب الصالح)

(قول المصنف على عين) يجوز ان يريد بها مقابل المنفعة بدليل مقابلها اهـ ارجحاً لانه قوله فهو بيع يجوز ان

بيعهما قبل ثبوت ولا يتهما ومن ثم جزمتم بخلاف كلام القاضي قبل الوديعه (باب الصالح والزاحم على الحقوق المشتركة) هو لغة قطع
النزاع وشرعاً عقد مخصوص يحصل ذلك واصله قبل الاجماع قوله تعالى والصالح خير والخير الصحيح الصالح جائز بين المسلمين الا صلحاً احل حراماً
او حرم حلالاً وخصوا الاقيادهم الا بالكفار منهم (هو) انواع صلح بين المسلمين والمشركون او بين الامام والبغاة او بين الزوجين واصلح في
معاوضة او دين وهو المقصود هنا ولقطه يتعدى غالباً للمتروك بمن وعن وللماخوذ ذب على والامو هو (قسيان) احدهما يجزى بين المتداعين
وهو نوعان احدهما على اقرار او حجة اخرى (فان جرى على عين غير) العين (الدعاه) كان ادعى عليه بدار فاقوله بها ثم صالحه عنها بثوب معين

(فهو بيع) للمدعاة من المدعى لغيره (بلفظ الصالح ثبت فيه احكامه) اى البيع لان حده صادق عليه (كالشفعة والردي العيب) وخيارى المجلس والشرط (ومنع تصرفه) فى المصالح (١٨٨) عليه وعنه (قبل قبضه واشترط التقاض ان اتفقا) اى المصالح به والمصالح عليه (فى علة

الربا) واشترط التساوى ان اتحد اجنسار بواو القطع فى بيع نحو زرع اخضر فالسلامة من شرط مفسد عامر وجريان التحالف عند الاختلاف فى شىء مما هو وقضية قوله على عين غير المدعاة الموافق لاصله والعريزان صلحه من عين مدعاة بدين موصوف ليس بيعا اى بل سلم وقضية عبارة الروضة عكسه ولا تخالف لان الاول محمول على ما اذا كان الدين غير تقدر وصف بصفة السلم والثاني محمول على ما اذا كان الدين نقدا كالعين المدعاة لجواز بيع احد النقدين بالآخر دون اسلامه فيه وحينئذ فلا ترد عليه مسئلة الدين لان فيه تفصيلا كما علمت (تنبيه) هل ياتى الصلح بمعنى السلم فيما اذا قال المقر صالحتك عن هذا الذى اقررت به لك بثوب صفته كذا فى ذمتى او قال له المقر له صالحتك عن هذا الذى اقررت لى به بثوب صفته كذا فى ذمتك فالذى جرى عليه الاسنوى ومن تبعه كالشارح وقال انما سكت الشيخان عنه لظهوره وشيخنا وغيرهما انه ياتى بمعناه ونقله الاسنوى وغيره عن ابن جرير ولم يبالوا بكونه صار صاحب

بها وحينئذ فقوله فهو بيع يجوز ان يريد به المعنى الشامل للسلم وحينئذ يدخل فى قوله احكامه احكام السلم ولا يضرا لاجمال فى الاحكام لان تفصيلها ورد احكام كل من القسمين اليه موكل الى ما علم من ابواب البيع وعلى هذا فلا يرد عليه مسئلة الدين لدخولها فى كلامه اهـ سم وياتى فى الشرح جواب آخر قول المتن) فهو بيع (الخ) ويسمى صلح المعاوضة نهاية ومعنى (قوله فى المصالح عليه وعنه) كان الاول بالنسبة للمدعى والثاني بالنسبة للمدعى عليه وكان ضمير تصرفه المذكور من المتداعيين اهـ سم قول المتن (قل قبضه) وقبض المصالح عنه اذا كان بيد المدعى عليه بمعنى الزمن كما تقدم بيانه اهـ سم اى بعد الاذن فى القبض (قوله والقطع وقوله والسلامة) عطف على التساوى (قوله وجريان التحالف) عطف على اشتراط الخ فى الشرح او على الشفعة فى المتن (قوله عكسه) اى ليس سلبا بل بيع اهـ كرى (قوله لان الاول محمول الخ) كان وجهه ان الاصل فيما وصف بصفة السلم حيث امكن حمله على السلم انه سلم ولا فكان يمكن كون هذا الاول بيعا اهـ سم (قوله غير نقد) ظاهره وان كانت العين نقدا اهـ سم اقول اخذ من قول الشارح الآتى كالعين المدعاة ان العين المدعاة هنا نقد (قوله غير نقد) ينبغي او نقدا وكانت العين المدعاة غير نقدا اهـ سم اى كما يفهمه قول الشارح لجواز بيع الخ (فلا ترد عليه الخ) عبارة النهاية اما اذا صالحه على دين فان كان ذهبا او فضة فهو بيع ايضا او عبدا او ثوبا مثلا موصوفا بصفة السلم فهو سلم وسكت الشيخان عن ذلك اى الدين لظهوره قال الشارح جوابا عما اعترض به على المصنف بانه كان من حقه ان يقول فان جرى على غير العين المدعاة ليشمل ما لو كان على عين او دين ووجه الرد انه لو قال ذلك لم يحسن اطلاق كونه بيعا بل فى المفهوم تفصيل ومعنى قول الشارح فهو سلم اى حقيقة ان كان بلفظه ولا فهو سلم حكما لا حقيقة اهـ (قوله لان فيه تفصيلا) اى قد يكون الصلح عليه اى الدين بيعا وقد لا بخلاف العين قال سم هذا التفصيل يمكن فى العين ايضا اهـ (قوله وقال) اى الشارح المحلى (قوله عنه) اى عن قوله على دين اهـ ع ش (قوله وشيخنا الخ) عطف على الشارح (قوله انه الخ) خبر فالذى الخ (قوله ياتى الخ) اى ياتى لفظ الصلح بمعنى السلم (قوله ونقله) اى الاتيان بمعناه (قوله بكونه) اى ابن جرير (قوله كما اعترف به) اى بالافتضاء (قوله وقول الشارح) عطف على عبارة الروضة ويحتمل على الاسنوى (قوله سكتا) اى الشيخان (قوله به) اى بالصالح على الدين (قوله فى المثالين المذكورين) اى فى اول التنبيه (قوله بيع الخ) وفاقا للنهاية وخلافا للمعنى (قوله ويؤيده) اى ان الصلح فيهما بيع (قوله فى بعثك الخ) بدل بعض من قوله فى السلم (قوله فالشيخان الخ) تفصيل لما مر فى السلم (قوله على انه) اى جريا

يريد به المعنى الشامل للسلم وحينئذ يدخل فى قوله احكامه احكام السلم ولا يضرا لاجمال فى الاحكام لان تفصيلها ورد احكام كل من القسمين اليه موكل الى ما علم من ابواب البيع وعلى هذا فلا يرد عليه مسئلة الدين لدخولها فى كلامه (قوله فى المصالح عليه وعنه) كان الاول بالنسبة للمدعى والثاني بالنسبة للمدعى عليه وكان ضمير تصرفه المذكور من المتداعيين (قول المصنف قبل قبضه) وقبض المصالح عنه اذا كان بيد المدعى عليه بمعنى الزمن كما تقدم بيانه فى محله (قوله لان الاول محمول الخ) كان وجهه ان الاصل فيما وصف بصفة السلم حيث امكن حمله على السلم انه سلم ولا فكان يمكن كون هذا الاول بيعا (قوله غير نقد) ظاهره وان كانت العين نقدا (قوله غير نقد) ينبغي او نقدا وكانت العين المدعاة غير نقدا اهـ سم اقول اخذ من قول الشارح الآتى كالعين المدعاة ان العين المدعاة هنا نقد (قوله غير نقد) ينبغي او نقدا وكانت العين المدعاة غير نقدا اهـ سم اى كما يفهمه قول الشارح لجواز بيع الخ (فلا ترد عليه الخ) عبارة النهاية اما اذا صالحه على دين فان كان ذهبا او فضة فهو بيع ايضا او عبدا او ثوبا مثلا موصوفا بصفة السلم فهو سلم وسكت الشيخان عن ذلك اى الدين لظهوره قال الشارح جوابا عما اعترض به على المصنف بانه كان من حقه ان يقول فان جرى على غير العين المدعاة ليشمل ما لو كان على عين او دين ووجه الرد انه لو قال ذلك لم يحسن اطلاق كونه بيعا بل فى المفهوم تفصيل ومعنى قول الشارح فهو سلم اى حقيقة ان كان بلفظه ولا فهو سلم حكما لا حقيقة اهـ (قوله لان فيه تفصيلا) اى قد يكون الصلح عليه اى الدين بيعا وقد لا بخلاف العين قال سم هذا التفصيل يمكن فى العين ايضا اهـ (قوله وقال) اى الشارح المحلى (قوله عنه) اى عن قوله على دين اهـ ع ش (قوله وشيخنا الخ) عطف على الشارح (قوله انه الخ) خبر فالذى الخ (قوله ياتى الخ) اى ياتى لفظ الصلح بمعنى السلم (قوله ونقله) اى الاتيان بمعناه (قوله بكونه) اى ابن جرير (قوله كما اعترف به) اى بالافتضاء (قوله وقول الشارح) عطف على عبارة الروضة ويحتمل على الاسنوى (قوله سكتا) اى الشيخان (قوله به) اى بالصالح على الدين (قوله فى المثالين المذكورين) اى فى اول التنبيه (قوله بيع الخ) وفاقا للنهاية وخلافا للمعنى (قوله ويؤيده) اى ان الصلح فيهما بيع (قوله فى بعثك الخ) بدل بعض من قوله فى السلم (قوله فالشيخان الخ) تفصيل لما مر فى السلم (قوله على انه) اى جريا

مذهب مستقل كما نرى حتى لا تعد تخريجاته وجوها والذى اقتضته عبارة الروضة كما اعترف به الاسنوى وغيره وقول على الشارح سكتا عنه اى عن التصريح به انه فى المثالين المذكورين بيع ويؤيده ما مر فى السلم فى بعثك ثوبا بصفته كذا بهذا الشيخان على انه بيع

لعدم لفظ السلم واكثر المتأخرين على انه سلم نظرا للمعنى وللأولين ان (١٨٩) يفرقوا بين لفظ الصلح والبيع بان

البيع حيث اطلق إنما ينصرف
للمقابل السلم لاختلاف
احكامهما فهو أغنى البيع
لا يخرج عن موضوعه لغيره
فاذا نافي لفظه معناه غلب
لفظه لانه الاقوى وأما
لفظ الصلح فهو موضوع
شرعاً للعقود متعددة بحسب
المعنى لا غير وليس له موضوع
خاص ينصرف اليه لفظه
حتى تغلغ فيه فتعين فيه تحكيم
المعنى لا غير وبه اتضح
الاول فتأمل (أو) جرى
من العين المدعاة (على منفعة)
لهامدة معلومة بثوب مثلاً
لغيره أو لغيره مادة كذلك
بها أو بمنفعتهما (أو) (أو) اجارة)
للعين المدعاة بغيرها من
المدعى لغيره أو لغيرها بها
أو بمنفعتهما من غيرهما له
(ثبت) فيه (احكامها)
لصدق حدها عليه أو جرى
منها على أن ينفع بها مدة
كذا فاعارة منه لغيره
ويتعين أن يحمل عليه قول
السبكي يصح الصلح على
منافع الكلاب مدة معلومة
أي بغير عوض أو على أن
يطلقها تلخ أو على أن
يرد عبده فحالة (أو) جرى
من العين المدعاة (على بعض
العين المدعاة) كمنصفها
(فبها لبعضها) الباقى
(لصاحب اليد) عليها
(ثبت) فيه (احكامها)

على أن لفظ بعثك ثوباً الخ (قوله وللأولين) بفتح النون أى الاستوى ومن تبعها كمدى (قوله لاختلاف
احكامهما) فى هذا التعليل نظر اه سم (قوله فاذا نافي لفظه معناه الخ) هذا يقتضى ان لفظ البيع يتنافى
الوصف بصفات السلم وقد يمنع ذلك وقد يؤيد المنع بانه لو نافاه لم يتعقد فليتامل اه سم (قوله لعقود الخ)
أى لمعنى مشترك بينهما (قوله اتضح الاول) أى اتيان الصلح بمعنى السلم (قوله أو جرى) أى الصلح (من العين
الخ) قد يشكل لفظه من هنا مع قوله لها لانه لا غير داخل على المتروك أى للمدعى عليه كما هو المراد هنا ولا على
المأخوذ اللهم الا ان يجعل العين متروكة فى الجملة أى من حيث منفعتها اه سم (قوله لها) نعمت لمنفعة
والضمير للعين أى على منفعة كائنة للعين المدعاة فى مدة معلومة فمدة منصوب على انه مفعول فيه لجرى اه
كردى ولك ان تجعل مدة ظرفاً للنعمت (قوله ثوب) متعلق بضمير الصلح المستتر تحت جرى و (قوله لغيره)
أى غير المدعى نعمت لثوب أى كان يقول المدعى لغيره المقر صالحتك عن منفعة هذا الذى اقررت لى به سنة
بثوبك هذا واوجرتك هذا الذى الخ ويقبل الغريم المقر (قوله أو لغيرها) عطف على قوله لها و (قوله
كذلك) أى معلومة و (قوله أو بمنفعتهما) عطف على قوله بها أى كان يقول المدعى عليه المقر صالحتك عن هذا
الذى اقررت به لك او عن منفعتها سنة بسكنى دارى هذه سنة او اجرتك هذه الدار سنة هذا الذى اقررت به لك
او بمنفعته سنة (قوله أو جرى منها الخ) فيه ما مر انفاعن سم (قوله على ان ينفع) أى الغريم اه سم
(قوله فاعارة الخ) تثبت احكامها فان عين مدة فاعارة مؤقتة ولا فطلة نهائية ومعنى قال ع ش ومن
احكامها جواز الرجوع فيما متى شاء انتهى سم على منبج اه (قوله أو جرى منها) عطف على قوله جرى
من العين الخ والضمير للعين المدعاة (قوله أن يحمل عليه) أى صلح الاعارة (قوله أو على ان يطلقها) عطف
على قوله على ان ينفع (قوله تلخ) كان تقول الزوجة المقر لها صالحتك من هذا الذى اقررت لى به على ان
تطلقى طلبة ليقبل الزوج بقوله صالحتك لانه قائم مقام طلقك ولا حاجة الى انشاء عقد خلع خلافا لما وقع
فى كلام بعض اهل العصر اه ع ش (قوله عبده) أى عبد المقر له قول المتن (فبها الخ) كان صورته ان
يقول وهبتك نصفها وصالحتك على الباقي قال الشيخ عميرة قال السبكي لو قال وهبتك نصفها على ان تعطينى
النصف الاخر فسد كنه نظيره من الابراء انتهى سم على منبج اه ع ش قول المتن (لصاحب اليد) أى مثلاً
ع ش (قوله ثبت فيه) أى فى البعض الباقي فتصح الهبة فيه بلفظ الهبة والتملك وشبههما نهائية ومعنى أى
كالرقبى والعمرى ع ش (قوله من اذن فى قبض) أى وجواز رجوع المصالح عن الصلح اذ لم يوجد قبض
اه ع ش (قوله ومضى امكانه) أى مضى زمن امكان قبض المتروك ان كان فى يد المدعى عليه (قوله بعد
تقدم صيغة هبة لما ترك) أى او صيغة صلح او تملك كما يأتى قال سم فان قلت ذلك أى تعبيره بصيغة الهبة مشكل
مخالف لظاهر كلام المصنف قلت الظاهر انه لم يذكر ذلك الاعتبار بل توطئة لقوله أى المصنف ولا يصح بلفظ
البيع الخ اه عارة ع ش قوله بلفظ الهبة والتملك قضيته انه لو اقتصر على قوله صالحتك من هذه الدار على
نصفها لا يكون هبة لباقيها وهو غير مراد فان الصيغة تقتضى انه رضى منها ببعضها وترك باقيةا وصرح به قول

(قوله أى عن التصريح به) أى والسكوت عن التصريح به صادق مع اقتضاء عبارة الروضة خلافه (قوله
لاختلاف احكامهما) فى هذا التعليل نظر (قوله فاذا نافي لفظه معناه الخ) هذا يقتضى ان لفظ البيع يتنافى
الوصف بصفات السلم وقد يمنع ذلك وقد يؤيد المنع بانه لو نافاه لم يتعقد فليتامل وقد مر فى باب السلم انه لو سلم
اليه ماله فى ذمته لم يصح لتعذر قبضه من نفسه فيحمل ما هنا على ما اذا كان المدعى به عيناً ويكون قبضها بمضى
زمن يمكن فيه القبض واما تخصيص ما تقدم بغير لفظ الصلح فبجيد جداً لوجه له تأمل (قوله أو جرى من
العين المدعاة) قد يشكل من هنا مع قوله لها لانه لا غير داخل على المتروك أى للمدعى كما هو المراد هنا
ولا على المأخوذ اللهم الا ان يجعل العين متروكة فى الجملة أى من حيث منفعتها (قوله على ان ينفع) أى الغريم
(قوله أو على ان يطلقها) بان يقر لزوجة بالعين (قوله بعد تقدم صيغة هبة لما ترك) فان قلت اعتبار ذلك
مشكل مخالف لظاهر كلام المصنف قلت الظاهر انه لم يذكر ذلك لاعتباره بل توطئة لقوله ولا يصح بلفظ الخ

أى الهبة من اذن فى قبض ومعنى امكانه بعد تقدم صيغة هبة لما ترك ونحوها

(ولا يصح بلفظ البيع) له لعدم الثمن لان العين كلها ملك المقر له فاذا باعها ببعض فقد باع ملكه بملكه الشئ ببعضه وهو محال (والاصح صحة بلفظ الصلح) كصلحتك منها على نصفها (١٩٠) لوجود خاصية الصلح وهي سبق الخصومة ويكون هبة تنزيلا له في كل محل على ما يليق به

كلفظ التملك (ولو قال من غير سبق خصومة صالحني عن دارك بكذا) فاجابه (فالاصح بطلانه) لان لفظ الصلح يستدعي سبق الخصومة ولو عند غير قاض كما هو ظاهر ثم رايبت الاسنوي صرح به وقال انه قضية اطلاق المتن وكأنه لم ينظر لقوله المتداعين مع ان المتبادر منه الدعوى عند قاض لانهم اطلقوا اخر الرجعة انه يكفي سبق الدعوى ولو عند غير قاض ولان اشتراط كونها عنده لا معنى له هنا لان اشتراط سبق الخصومة انما هو ليوجد مسمى الصلح عرفا وذلك لا يتقيد بالدعوى عنده نعم ان نوبابه البيع كان بيعا لانه حينئذ كناية اذ لا ينافي البيع وانما يصح به من غير ثبة لفقد شرطه المذكور وبه فارق وهبتك بعشرة بناء على الضعيف ان النظر للفظ لان لفظ الهبة ينافي البيع (ولو صالح من دين) مدعى به يجوز الاعتياض عنه لا كتمن ودين سلم (على عين) اراد بها هنا ما يقابل المنفعة الشامل للعين والدين بدليل تقسيمه المصالح عليه الى عين ودين فتغليظه وزعم انه مصحف وان الصواب على غيره هو الغلط اذ غاية الامر انه استعمل العين في الامر

الشارح م ر الآتي كصلحتك عن الدار على ربيعها قول المتن (ولا يصح) أي فيما إذا جرى على بعض العين المدعاة اه ع ش قول المتن (بلفظ البيع) بان قيل بعثك نصفها وصالحتك على نصفها اه ع ش (قوله والشئ) أي وباع الشئ قول المتن (صحته) أي الصلح ببعض العين المدعاة (قوله كصلحتك) إلى قوله كما هو ظاهر في النهاية والمغني (قوله وتكون الخ) أي صيغة صالحتك منها على نصفها مثلا (قوله تنزيلا له) أي للفظ الصلح قول المتن (صالحني عن دارك الخ) خرج به ما لو قال لغريمه بلا خصومة ابرئني من دينك على أن قاله استيجا بالطلب البراءة فابراه جاز عبا ب انتهى سم على منهج اه ع ش (قوله ولو عند غير قاض) أي ولو مع غير المصالح كما يأتي فيما لو قال الاجنبي للدعي عليه صالحني عن الدار التي بيدك لفلان بكذا النفسى فانه صحيح على ما يأتي كفاء بالخاصة السابقة بين المتداعين ثم قوله المذكور يشعر بأنه لا بد لصحة الصلح من وقوع الخصومة عند غير المتخاصمين فلا تسكني المأكرة فيما بينهما ولعله غير مراد فتي سبق بينهما نزاع ثم جرى الصلح بلفظه صح لانه صدق عليه انه بعد خصومة ويمكن شمول قوله ولو عند غير قاض لذلك اه ع ش وقوله لفلان الصواب إسقاطه أو يقول ويدعيها عليك فلان (قوله صرح به) أي بالتعميم المذكور (قوله وكأنه) أي الاسنوي (قوله منه) أي من قول المصنف المتداعين (قوله لانهم الخ) تعليل لعدم النظر (قوله ولو عند غير قاض) الأولى حذف ولو (قوله هنا) أي في صحة الصلح (قوله وذلك) أي وجود مسمى الصلح عرفا (قوله نعم) استدراك على المتن (قوله ان نوبابه) أي بلفظ صالحني عن دارك بكذا وكذا ضمير قوله لانه وقوله لا ينافي وقوله به وقوله فارق (قوله البيع) أي أو غيره مما يستعمل فيه لفظ الصلح من الاجارة وغيره ما فيما يظهر ولعله انما اقتصر عليه لانه الذي صرح به الشيخان ولانه الظاهر من قول المصنف صالحني عن دارك بكذا اه ع ش (قوله لانه حينئذ كناية) من غير شك كما قاله وان رده في المطلب نهاية ومغني قال ع ش قوله كناية معتمدا (قوله وانما يصح) أي البيع (قوله شرطه المذكور) أي سبق الخصومة (قوله وبه) أي بقوله لاذلا ينافي البيع (قوله ان النظر الخ) بيان للضعيف (قوله للفظ) أي لفظ وهبتك بعشرة وعلى الاصح الناظر لمعناه فهو صحيح في البيع كما يأتي في الهبة اه ك ر دى (قوله لان لفظ الهبة الخ) تعليل لقوله وبه فارق (قوله لا كتمن) كانه المبيع في الذمة باللفظ البيع حتى يحسن عطف قوله ودين الخ اللهم الا ان يكون عطف تفسير اه سيد عمر عبارة النهاية والمغني اما ما لا يصح الاعتياض عنه كدين السلم فانه لا يصح اه قال ع ش قوله كدين السلم أي وكالمبيع في الذمة حيث عقد عليه بلفظ البيع وكنجوم السكتا به (قوله على عين) عبارة النهاية والمغني على غيره عين او دين ولو منفعة كما قاله الاسنوي صح لعموم الادلة سواء اعقد بلفظ البيع ام الصلح ام الاجارة وعلم بما تقرر صحة عبارة المصنف اه قال ع ش قوله ما تقرر هو قوله على غيره اه (قوله الشامل) أي ما يقابل المنفعة (قوله بدليل الخ) متعلق بقوله اراد الخ (قوله تقسيمه الخ) أي بقوله الاتي فان كان العوض عينا الخ (قوله الى معين) الأولى عين (قوله وزعم الخ) عطف تفسير لتغليظه (قوله وان الصواب على غيره) أي ليشمل الدين (قوله هو الغلط) خبر فتغليظه (قوله انه استعمل) أي المصنف (في الامرين) أي العين والدين أي فيما يشملهما (تارة) أي هنا وقوله (اخرى) أي في التقسيم الاتي (قوله وان ذلك) عطف على قوله انه استعمل الخ والمشار اليه استعمال العين في الامرين (قوله مجاز الخ) أي بذكر الخاص واردة العام (قوله دل عليه ما ذكره بعده) أي فهو مجاز مع قربته ولا نزاع في جوازه اه سم (قوله مع الصحة فيها ايضا) قد يجاب بان التقييد بالعين للغالب من وقوع الصلح على غير المنفعة اه سم (قوله مامر) أي في شرح او على منفعة بقوله او لغيرها بها وقال الكردى قوله

(قوله كان بيعا) أي كما قاله الشيخان وان رده في المطالب م (قوله دل عليه ما ذكره بعده) أي فهو مجاز مع قربته ولا نزاع في جوازه (قوله مع الصحة فيها ايضا) قد يجاب بان التقييد بالعين للغالب من وقوع الصلح على

تارة وفي مقابل الدين أخرى وان ذلك مجاز عرفي دل عليه ما ذكره بعد من تقسيم المصالح عليه الى عين ودين ومثل ذلك يقع في عباراتهم كثيرا فلا غلط فيه ولا تصحيف فان قلت ما وجه المقابلة بالمنفعة مع الصحة فيها ايضا كما علم مامر

قلت لانه لا يتأتى فيها التفريع الذي قصده من التوافق في باعلة الرقار ووعدها (١٩١) أخرى (صالح) بلفظ بيع او صالح

كما يجوز بيع الدين بالعين (فان توافقا في علة الربا)

كالصالح عن ذهب بفضة

(اشترط قبض العوض

في المجلس) حذرا من الربا

فان تفرقا حسا أو حكما

قبل قبضه بطل الصالح ولا

يشترط تعيينه في العقد

(والا يتوافق فيه كوعن

ذهب ببر) فان كان العوض

عينا لم يشترط قبضه في

المجلس في الاصح) كالمو

باع ثوبا بدراهم في الذمة

لا يشترط قبض الثوب في

المجلس (او) كان العوض

(دينيا) ثبت بالصالح

كصالحك عن دراهمي

عليك بصاع بر في ذمتك

(اشترط تعيينه في المجلس)

ليخرج عن بيع الدين بالدين

(وفي قبضه) في المجلس

(الوجهان) احصهما عدم

الا اشتراط وهذا كله علم بما

قدمه في الاستبدال عن الثمن

ولو صالح من دين على منفعة

صح كما مرو قبض هي قبض

علم (وان صالح من دين على

بعضه) كنصفه (فهو أبرأ

عن باقيه) فيغلب فيه معنى

الاسقاط وان قلنا انه تمليك

حتى لا يشترط القبول ولا

قبض الباقي

(قول الحنفي قوله فان كانا

ربوبين اشترط ليس في

نسخ الشرح التي بأيدينا

اه من هامش

بما مر إشارة إلى قول المصنف او على منفعة وقوله الآتي كما مر إشارة إلى هذه الصحة اه (قوله قلت لانه لا يتأتى الخ) لا يخفى ما فيه فانه ان اراد ان التفريع من التوافق وعدمه مفروض في عين واحدة لم يصح اذ العين الواحدة منحصرة في الواقع في احد القسمين التوافق وعدمه ولا يجتمعان فيها او في جنس العين فلا مانع من ادخال المنفعة فانه ثبت فيها احد القسمين فتأمل فانه ظاهر انتهى سم قول المصنف (فان توافقا) اي الدين المصالح عنه والعوض المصالح عليه (حذرا) الى قول المتن النوع الثاني في النهاية والمعنى الا قوله حسا او حكما وقوله ثبت الى المتن قول المتن (قبض العوض) اي عينا او دينيا اه سم (قوله او حكما) لعل صورته ان يلزم ما العقد قبل القبض اه سم اي يلزم ما في المجلس وتقدم في الشرح انه يبطل عقد الربوي خلافا للنهاية والمعنى (والا يتوافقا) اي وان لم يتوافق المصالح منه الدين والمصالح عليه معنى ونهاية (فيه) اي في علة الربا والتذكير بتاويل السبب (قوله كمو عن ذهب الخ) فيه تعليق الظرف بضمير المصدر انتهى سم قول المتن (عينا) اي ليس دينيا اه سم (قوله ثبت) صفة دينيا انتهى سم اي حدث بسبب الصالح (احصهما الخ) وان كانا ربوبين اشترط لما سبق في الاستبدال عن الثمن نهاية ومعنى (قوله وهذا) اي قوله فان توافقا الى قوله وان صالح (قوله كما مر) اي في السؤال السابق اه سم اي بقوله مع الصحة فيها (قوله وقبض هي قبض محلها) قال الاسنوي ويتجه تخريج اشتراطه اي القبض في المجلس على الخلاف فيما لو صالح على عين نهاية ومعنى قال ع ش قوله فيما لو صالح الخ والراجح فيه انه لا يشترط فسكناها اه عبارة سم قوله على منفعة يمكن ان يقال ان كانت اي المنفعة المصالح عليها منفعة عين معينة لم يشترط القبض في المجلس او منفعة عين في الذمة اشترط التعيين دون القبض اه (قوله فيغلب فيه) اي في الصالح المذكور (قوله انه الخ) اي الابراء (قوله حتى لا يشترط القبول) اي في الصالح من دين على بعضه اي اذا كان بغير لفظ الصالح كما باتى (قوله

غير المنفعة (قوله قلت لانه لا يتأتى الخ) اقول لا يخفى ما فيه فانه ان اراد أن التفريع من التوافق وعدمه مفروض في عين واحدة لم يصح اذ العين الواحدة منحصرة في الواقع في احد القسمين التوافق وعدمه ولا يجتمعان فيها او في جنس العين فلا مانع من ادخال المنفعة لانه ثبت فيها احد القسمين فتأمل فانه ظاهر (قوله) المصنف قبض العوض) اي عينا او دينيا (قوله او حكما) لعل صورته ان يلزم ما العقد قبل القبض (قوله كمو عن ذهب) فيه تعليق الظرف بضمير المصدر (قوله المصنف عينا) اي ليس دينيا (قوله ثبت) صفة دينيا (قوله) فان كانا ربوبين اشترط) كذا ذكره الشارح المحقق المحلي ولقائل ان يقول لا موقع له هنا لانه تقدم في قوله فان توافقا في علة الربا الخ وما هنا لا يحتمله حتى يصح ذكره فيه لان الكلام هنا في بيان اقسام ما لم يتوافقا في علة الربا فلا يندرج فيها ما توافقا فيها ويحجب بان ظاهر صنيع المحقق انه حمل العين في قول المصنف على عين على ظاهرها وهو ما يقابل الدين وحينئذ فقوله فان توافقا في علة الربا فيشترط قبض العوض في المجلس وعدمه فلا يشترط مقابل الدين وعلى هذا التفصيل بين التوافق في علة الربا فيشترط قبض العوض في المجلس وعدمه فلا يشترط لم يقع التعرض له في كلام المصنف الا بالنسبة لما اذا كان الصالح على العين بمعنى مقابل الدين واما اذا كان على الدين فلم يتعرض لحكمه الا بالنسبة لعدم التوافق وسكت بالنسبة له عن قسم التوافق فاحتاج المحقق الى ذكره واما الشارح فقد حمل العين في قول المصنف على عين على ما يشمل الدين فيشكل عليه ذكر هذا القسم هنا لدخوله في قول المصنف فان توافقا في علة الربا الخ فان قلت كيف يصح صنيع المحقق مع تقسيم المصنف المصالح عليه عين ودين قلت غاية ما يلزم عليه التسميع في قول المصنف والاحتمال حينئذ على نفي التوافق السابق لكن مع قطع النظر عن كون المصالح عليه العين وتعميمه الى الدين بقرينة التقسيم المذكور ولهذا فسر قول المصنف والا بقوله اي وان لم يتوافق المصالح منه الدين والمصالح عليه في علة الربا اه فاطلق المصالح عليه ولم يقيده بالعين كما هو ظاهر العبارة فليتأمل (قوله على منفعة) يمكن ان يقال ان كانت منفعة عين يعين لم يشترط القبض في المجلس او منفعة عين في الذمة اشترط التعيين دون القبض (قوله كما مر) تنظر هذه الحوالة ويمكن ان تكون بالنظر لما علم من السؤال السابق (قوله حتى لا يشترط القبول) في اطلاق ذلك مع قوله

في المجاس ولا يؤثر في ذلك امتناعه من أداء البعض (ويصح بلفظ الابرأ والخط ونحوهما) كالا سقاط والوضع نحو ابرأتك من نصف الالف الذي عليك وصالحتك على الباقي او صالحتك منه على نصفه وابرأتك من باقية (و) يصح (بلفظ الصلح) وحده (في الاصح) كصالحتك منه على نصفه لكن يشترط هنا القبول لان اللفظ يقتضيه بوضعه ورعايته في العقود اكثر من رعايته معناها ولا يصح بلفظ البيع نظير ما مر في الصلح على بعض العين وهذا اعني الصلح على بعض العين (١٩٢) وبعض الدين يسمى صلح حطيطة وما عداهما من سائر الاقسام السابقة غير صلح

لا عارة يسمى صلح معاوضة ولا يؤثر في ذلك (أي في صحة الابرأ والصلح عبارة النهاية والمعنى وهل يعود الدين اذا امتنع المبرأ من أداء الباقي او لا وجهان اصحهما عدم العود اه قال ع ش قوله من أداء الباقي اي حالاً او مالا اه قول المتن (ويصح) اي الصلح من دين على بعضه وكذا ما يأتي في المتن والشرح (قوله كالا سقاط الخ) اي والجهة والترك والاحلال والتحليل والعفو ولا يشترط حينئذ القبول على المذهب نهاية ومعنى (قوله وابرأتك من باقية) ولا يشترط في ذلك القبول فان اسقط وابرأتك فهو من محل الخلاف الا في اه سم (قوله وحده) احتراز عن اجتماع لفظه مع لفظ الابرأ مثلاً كما مر (قوله هنا) في حالة الاقتصار على لفظ الصلح كالمثال المذكور (قوله ولا يصح الخ) يؤخذ من قوله كغيره نظير ما مر الخ انه لو نواه به اي الابرأ بلفظ البيع صح بناء على ما مر والله اعلم اه سيد عمر (قوله وهذا الخ) عبارة النهاية والمعنى وقد علم بما قررناه انقسام الصلح الى ستة اقسام بيع واجارة وعارية وهبة وسلم وابرأ ويزاد على ذلك ان يكون خلعا كصالحتك من كذا على ان تطلقى طلبة ومعاوضة من دم العمد كصالحتك من كذا على ما تستحقه على من قصاص وجعالة كصالحتك من كذا على رد عبيد وقداء كقوله لحربي صالحتك من كذا على اطلاق هذا الامير فسحا كان صالح من المسلم فيه على رأس المال اه قال ع ش والقياس صحة كونه حوالة ايضاً بان يقول المدعي عليه للدعي صالحتك من العين التي تدعيها على كذا حوالة على زيد مثلاً اه (قوله وخرج بقوله على بعضه الخ) اذا المتبادر منه عدم تعيين المصالح به اه ع ش (قوله فانه في الحقيقة) اي الصلح من الالف على بعضه (استيفاء لبعض الخ) اي فلا فرق بين المعين وغيره نهاية ومعنى (قوله كذلك) اي جنسا وقدر او صفة (قوله لغا الصلح) والصحة والتكسير كالحلول والتأجيل نهاية ومعنى (قوله لانهما) اي الحاق الاجل واسقاطه (قوله وعدم الدائن الخ) نشر على ترتيب الالف (قوله وسقط الاجل) لصدور الايفاء والاستيفاء من اهلها مناهية ومعنى (قوله بخلاف ما اذا جهل الخ) أي فساد الصلح وادى على ظن صحته وجوب التعجيل فلا يسقط الاجل واسترد ما عجله معنى ونهاية (قوله فيسترد الخ) وفي سم على منهج قال مر وينشأ من هذا مسئله تعم بها البلوى وهي مالو وقع بينهما معاملة ثم صدر بينهما تصادق مبنى على تلك المعاملة بان كلا منهما لا يستحق على الاخر شيئاً مع ظنهما صحة المعاملة ثم بان فسادها تبين فساد التصادق وان كان عند الحاكماً انتهى ولو اراد بعد ذلك ان يجعله من الدين من غير استرداد فهل يصح ام لا بد من رده واعادته يتامل ذلك اه اقول والظاهر الاول لانه بالتراضى كانه ملكة تلك الدراهم بماله عليه من الدين فاشبهه مالو باع العين المغصوبة للغاصب بماله عليه من الدين اه ع ش (قوله لانه) اي الصلح المذكور (قوله بما ذكر) اي من قول المصنف ولو صالح من حال الى هنا (قوله وقضية ما تقرر) اي من انه لو صالح من عشرة حالة على خمسة مؤجلة الخ (قوله فيه) اي في التفصيل المفرق بين الصلح من المؤجل على الحال وعكسه اه ع ش اقول الاقرب ان المراد بما تقرر تعليل الشارح الالغاء بقوله لانه انما ترك الخ وان مرجع ضمير فيه الالغاء (قوله وهو يدل) الى قوله الظاهر مقوله قول الجواهر (قوله فرض ذلك) اي قولهم ولو عكس لغا (قوله عروض) اي غير بوية (قوله اذا قبض في المجلس) انظر وجهه اه سم اي فانه الا في لكن يشترط هنا القبول ما لا يخفى (قوله ولا يؤثر في ذلك امتناعه) فلا يعود الدين بامتناعه وهذا اصح الوجهين مر (قوله وابرأتك من باقية) ولا يشترط في ذلك القبول فان اسقط وابرأتك فهو من محل الخلاف الا في (قوله اذا قبض) انظر وجهه

لا عارة يسمى صلح معاوضة وخرج بقوله على بعضه مالو صالح من الف على خمسة مؤجلة واحدة واتحد جنسهما الربوي فلا يصح على ما قاله جمع متقدمون واعتمده السبكي والاسنوي لاقتضاء التعيين العوضية فاشبهه بيع الالف بخمسة مؤجلة وقضية كلام الشيخين الصحة وجري عليها جمع متقدمون وهو المعتمد نظراً للبعث فانه في الحقيقة استيفاء لبعض واسقاط لبعض (ولو صالح من حال على مؤجل مثله) جنسا وقدر او صفة (او عكس) اي من مؤجل على حال مثله كذلك (لغا) الصلح فلا يلزم الاجل في الاول ولا اسقاطه في الثاني لانها وعدم الدائن والمدين (فان عجل) المدن الدين (المؤجل) عالماً بفساد الصلح (صح الاداء) وسقط الاجل بخلاف ما اذا جهل فيسترد ما دفعه كانه عليه ابن الرقعة والسبكي وغيرهما وقاسوه على مالو ظن ان عليه ديناً فاداه فبان خلافه فانه يسترده قطعاً (ولو صالح من عشرة حالة على خمسة مؤجلة برى من خمسة

وبقيت خمسة حالة) لانه ساعده بحط البعض من غير مقابل فصح ويتأجل الباقي الحال وهو لا يصح لانه مجرد وعد (ولو مخالف عكس) بان صالح من عشرة مؤجلة على خمسة حالة (لغا الصلح) لانه انما ترك الخمسة في مقابلة حلول الباقي وهو لا يحل فلم يصح الترك والصحة والتكسير كالحلول والتأجيل فما ذكر وقضية ما تقرر انه لا فرق فيه بين الربوي وغيره فقول الجواهر بعد كلام للجوري وهو يدل على فرض ذلك في الربوي فلو كان له هروض مؤجلة فصالحه على بعضها حالاً جاز اذا قبض في المجلس

الظاهر أنه ضعيف (النوع الثاني الصلح على الإنكار) أو السكوت ولا حجة للدعي (١٩٣) (فيبطل) خلافاً للأئمة الثلاثة للخبر السابق

إلا صلحاً أجل حراماً أو
حرم حلالاً فإن المدعى
أن كذب فقد استحل
مال المدعى عليه الذي
هو حرام عليه وإن
صدق فقد حرم على نفسه
ماله الذي هو حلال له أي
بصورة عقد فلا يقال
للإنسان ترك بعض حقه
قليل فيه نظر فإن الصلح
ثم لم يحرم الحلال ولا حلل
الحرام بل هو على ما كان
عليه من التحريم والتحليل
أهـ ويرد بأن ما ذكر إلزام
للقائلين بصحته وهو ظاهر
إذ يلزم عليها أن الصلح
سبب في ذلك التحليل
والتحريم وقد علم من
الخبر امتناع كل صلح هو
كذلك كان يصلح على نحو
خمر فهذا محل الحرام
وكان يصلح زوجته
على أن لا يطلقها فهذا حرم
الحلال وقد اتفقوا على أن
الخبر يشمل هذين وهما
على وزان ما قلناه في صلح
الإنكار حيث نذكر لوجه
لذلك النظر فتأمل أما إذا
كانت له حجة كينة فيصح
لكن بعد تعدلها وإن لم
يحكم بالملك على الأوجه ولا
نظر إلى أن له سيلاً إلى
الطعن لأن ذلك حتى بعد
القضاء بالملك أيضاً على
المعتمد (أن جرى على)
هي هنا بمعنى من أو عن
لما ر أن كون على والباء

مخالف لقول المصنف الماراً نفاو في قبضه الوجهان (قوله الظاهر أنه ضعيف) خبر لقول الجواهر قوله
أو السكوت إلى المتن في النهاية وإلى قوله أي بصورة العقد في المغنى قول المتن (فيبطل الخ) وإن صالح على
الإنكار فإن كان المدعى محققاً فيحلف فيما بينه وبين الله تعالى أن يأخذ ما بذل له قاله الماوردي وهو صحيح في
صلح الخطيئة وأما إذا صالح على غير المدعى ففيه ما يأتي في مسألة الظفر مغنى ونهاية وشرح الروض (قوله
للخبر السابق الخ) وقياساً على ما لو أنكر الخلع والكتابة ثم تصالحا على شيء من نهاية ومغنى (قوله فيه نظر) أي
في قوله فإن المدعى الخ كذا المراد بقوله الآتي ما ذكره كره كره (قوله بل هو) أي كل من الحلال والحرام
(قوله إلزام) أي لا يبان لحقيقة الحال حتى يرد عليه النظر أهـ كره (قوله وهو ظاهر) أي الإلزام (قوله
عليها) أي الصحة (قوله كذلك) أي يحل الحرام أو يحرم الحلال (قوله ما لو كانت له حجة كينة الخ)
صورة المسئلة أن البينة أقيمت قبل الصلح أم لو أقيمت بعده فلا ينقلب صحيحاً كما لو أقر بعده كما سيأتي وهذا
مخلاف ما لو أقيمت بعد الصلح بينة بأنه كان مقرراً قبل الصلح فإن الصلح صحيح فعلم الفرق في البينة بعد الصلح بين
الشاهدة بنفس الحق فلا يكون الصلح صحيحاً والشاهدة بالقرار قبله فيكون صحيحاً أهـ سم على
حج أهـ ع ش وفي المغنى ولو أقر ثم أنكر جاز الصلح أهـ (قوله كينة) أي واليمين المردودة أهـ نهاية (قوله
وأن لم يحكم) ببناء المفعول أو الفاعل (قوله على الأوجه) وفاقاً للمغنى والنهاية (قوله ولا نظر الخ) عبارة
النهاية واستشكال الغزالي ذلك قبل القضاء بالملك بأن له سيلاً إلى الطعن يرد بان العدول إلى الصالحة يدل على
عجزه عن إبداء طاعن. لو ادعى عليه عينا فقال رددها إليك ثم صالحه فإن كانت أمانة بيده لم يصح الصلح لقبول
قوله فيكون صلحاً على الإنكار وإلا فقله في الرد غير مقبول فيصح لقراره بالضمان أهـ قوله ولو ادعى عليه
عينا الخ في المغنى مثله قال ع ش قوله مر أمانة أي بغير رهن وإجارة على ما يفيد التعليل أهـ (قوله إلى
الطعن) أي جرح الشاهد (قوله هو بمعنى) إلى قول المتن وكذا في النهاية والمغنى (قوله لما مر) أي أول الباب
قول المتن (نفس المدعى) بفتح العين أي المدعى به وفي الروضة وأصلها على غير المدعى كان يصلح على الدار
بشوب أو دين قال الشارح وكان نسخة المصنف من المحررين فعبر عنها بالنفس ولم يلاحظ موافقة ما في الشرح
فهما مستلزمان حكمهما واحد أهـ ويريد بذلك دفع اعتراض المصحح فإنه قال الصواب التعبير بالغير وقال
الدميري عبارة المحرر وغيره وكان الراي تصحفت على المصنف بالنون فعبر عنها بالنفس مغنى ونهاية (قوله ثم
تصالحا على موثق) أي يأخذ المدعى من المدعى عليه (قوله كونها) أي لفظة على (قوله والتقدير الخ) ينبغي

(قوله فقد حرم على نفسه ماله) قد يناقشون بأنه لا محذور في ذلك لأنه حرمه على نفسه بمعاملة صحيحة صدرت
باختياره كسائر المعاملات الصحيحة المختارة فإن كلام المتعاملين حرم على نفسه ما بذل في تلك المعاملة والمعاملة
هنا صحيحة عند المخالفين فهي كغيرها من المعاملات الصحيحة ومن ذلك الصلح على الإقرار فإن المدعى حرم
على نفسه ماله بما أخذه عرضاً عنه ومن هنا يناقش في الإلزام ودعوى ظهوره الاتيين وأما قوله الآتي وهما
على وزان الخ فلهن أن يدفعوا الصورة الأولى بأن الخ لا تحل المعاملة عليه والصورة الثانية بأن ترك الطلاق
غير متقوم بدليل الامتناع فيه ولو مع الإقرار فليتأمل (قوله حيث نذكر لوجه لذلك النظر) نفى جنس
الوجه لا ينبغي ما فيه سماع ما قرناه فيما سبق (قوله أما إذا كانت له حجة كينة فيصح) وصورة المسئلة
أن البينة أقيمت قبل الصلح أم لو أقيمت بعده فلا ينقلب صحيحاً كما لو أقر بعده كما سيأتي وهذا بخلاف
ما لو أقيم بعد الصلح بينة بأنه كان مقرراً قبل الصلح فإن الصلح صحيح فعلم الفرق في البينة بعد الصلح بين الشاهدة
بنفس الحق فلا يكون الصلح صحيحاً والشاهدة بالقرار قبله فيكون صحيحاً أهـ (قوله أما إذا كانت له
حجة الخ) صورة المسئلة كما هو صريح أنه أقام البينة ثم صالح ويبقى ما لو صالح ثم أقامها وفي شرح العباب
ولو أقيمت بينة بعد الصلح على الإنكار بأنه ملك وقته فهل يلحق بالإقرار قال الجوزي يلحق به بل
أولى لأنه لا يمكن الطعن فيها إلا فيه أهـ (قوله والتقدير إن جرى على نفس المدعى

(٢٥ - شرواني وابن قاسم - خامس) للباخذ ومن وعن للتروك أغلبي (نفس المدعى) على غيره كان ادعى عليه
بدار أو دين فأنكر ثم تصالحا على نحو فن وبصح كونها على ماها والتقدير إن جرى على نفس المدعى

عن غيره ودل عليه ذكر الماخوذ لانه يقتضى متروكا ويصح مع عدم هذا التقدير ايضا وغايته ان البطلان فيه لا مبرر كونه على انكار وعدم
العوجية فيه (وكذا ان جرى) الصلح من (١٩٤) بعض المدعى (على بعضه في الاصح) كان يصلحه من الدار على نصفها اموال صالح من بعض

استثناء ما لو كان هذا الغير مدعى آخر مقرر به فيصح الصلح حينئذ فتأمل اهـ سم (قوله عن غيره) لعل صورته
ان يدعى على شخصين شريئين فانكرهما معا فيصلحه على احدهما من الاخر (قوله ودل عليه) اى على
تقدير عن غيره (قوله ذكر الماخوذ) وهو نفس المدعى (قوله ويصح الخ) سلك النهاية والمغنى في حل المتن على
هذا فالا عقبه كان ادعى عليه شيئا يصلحه عليه بان يجعلها المدعى او للدعى عليه كما تصدق به عبارة
المصنف وهو باطل فيهما اهـ (قوله مع عدم هذا التقدير) وعلى هذا فالمدعى المذکور ماخوذ ومتروك
باعتبارين نهاية ومغنى وسم اى فعلى علي بابها بالا اعتبار الاول (قوله ان البطلان فيه) اى في الصلح في ذلك
نهاية ومغنى (قوله وعدم العوجية فيه) عبارة النهاية والمغنى بفساد الصيغة باتحاد العوضين اهـ (قوله من
بعض المدعى) الاولى اسقاط له بغير بعض عبارة النهاية والمغنى وكذا يبطل الصلح ان جرى على بعضه اى
المدعى كما لو كان على غير المدعى اهـ (امالو صالح) الى قوله لانه يسع في النهاية والمغنى يعنى ان كلام المصنف في
العين وامالو صالح الخ (قوله على بعضه) اى في الذمة بخلاف ما اذا صالحه عن الف على خمسةائة معينة فانه لم
يصح في الاصح اهـ مغنى (قوله متمتع) وقد يدفع بانه لو قبل بالصحة لكان ابراه وهو ما في الذمة صحيح عـ ش
وسم (قوله ومات قبل الاختيار) اى ووقف الميراث بينهما (قوله انه يجوز الخ) تعليل لكونها مستثنى اى
لانه يجوز الخ عبارة النهاية والمغنى فاصطلحن اهـ وهى اخصر واسبك (قوله قبل البيان) اى والتعيين
نهاية ومغنى (قوله لا اعلم لا يكا الخ) اى هي لو احدى متساوية لا اعلم الخ (قوله واقام كل بيعة) قضية ذلك انها لو
تساويا لبيعة لم يصح وعليه فافرق بين ذلك وبين اقامة البيعتين فانهما متساويان ويقتضى مجرد اليد وقد
تقدم في الجواب عن انه ^{مستثنى} قسم بين اثنين نحصا في ميراث بانه انما فعل ذلك لكونها في يدهما فيقال
بمثله هنا اهـ عـ ش (قوله وفي هذه الخ) اى المسائل الاربع المستثنيات (قوله لانه) اى الصلح على
غير المدعى به (قوله اخر نكاح الخ) اى في اخره قول المتن (ليس اقرارا في الاصح) وعليه يكون الصلح
بعد هذا الالتباس صلح انكار نهاية ومغنى (قوله لا حتم الخ) تعليل للذين والشرح (قوله ولانه في الثانية)
اى انى في الشرح قال سم انظر مفهومه اهـ اى مع التعليل المذکور جار في الاولى ايضا ولك مع الجريان
بانه رد لما قبل الاصح ان الثانية كالأولى لإقرار بالكل بالتسليم والمغنى ولو سلمنا عدم الاحتمال المذکور
لكن الثانية اقرار ببعض فقط (قوله باقسامها) اى الثلاثة (قوله بان ذلك) اى الالف المدعى به
(قوله وقد يصح الخ) الو او حالية (قوله اى بل هو) اى الصلح على الانكار (قوله اما قوله) الى قوله وببحث
في النهاية والمغنى الا قوله ابراهى (قوله اما قوله ذلك) ظاهر انه راجع لما في المتن والشرح معا (قوله قطعا)
الجزم هنا لا يخالف قول المصنف السابق ولو قال من غير سبق خصومة صالحنى عن دارك بكذا فالاصح
بطلانه لان ما تقدم مفروض في صحة الصلح وفساده وما هنا في صحة لا قرار واطلانه اهـ عـ ش (هذه) اى العين
الى تدعيها بما هو مغنى و ظاهر ان سبق الدعوى ليس بقيد هنا (قوله اقرار الخ) لانه صريح في الالتباس
اهـ مغنى (قوله لا العين) اذا لا انسان قد يستعير ما كره يستاجر من مستاجر نهاية ومغنى (فاقرار ايضا)
فعلم الفرق بين التماس الابراء من البعض ومن الكل اهـ سم (قوله وببحث السبكي) اعتمده النهاية

عن غيره) يدعى استثناء ما لو كان هذا الغير مدعى عن آخر مقرر به فيصح الصلح حينئذ فتأمل اهـ (قوله ويصح
مع عدم هذا التقدير) وعلى هذا فالمدعى متروك وماخوذ باعتبارين (قوله لان الضعيف يقدر الهبة في
العين) ووضحه مع كون هبة الدين للمدين ابراء وايضا فكان يمكن الضعيف تخصيص تقدير الهبة بالعين
ويجعل غيره ابراء (قوله او ابرئى من خمسةائة) هذا مع قوله الاتى او ابرئى فاقرار ايضا يقتضى
الفرق بين طلب ابراء من الكل وطلبه من البعض ويحتمل ان وجه هذا عدم إضافة خمسةائة الى الالف
بشعور قوله منه (قوله ولانه في الثانية) انظر مفهومه (قوله فاقرار ايضا) فعلم الفرق بين التماس

الدين على بعضه فيبطل جزما
لان الضعيف يقدر الهبة في
العين ولا يبر اد الهبة على ما في
الذمة متمتع على ما ياتي في
بابها ومرفى في اختلاف
المتبايعين انهما لو اختلفا
هل وقع الصلح على انكار او
اقرار صدق مدعى الانكار
لانه الاغلب وقد يصح الصلح
مع عدم الاقرار في مسائل
منها ما لو اسلم على اكثر من
اربع نوبة ومات قبل
الاختيار انه يجوز اصطلاحا
بتساوي تفاوت وكذا ما لو
طلق احدى امراتيه ومات
قبل البيان لسكن ياتي قبيل
خيار السكاح خلافة او ادعى
اثنان وديعة بيد رجل
فقال لا اعلم لا يكما هي او ارا
بيدهما واقام كل بيعة وفي
هذه كلها لا يجوز الصلح على
غير المدعى لانه يسع وشرطه
تحقق الملك وسياتي لذلك
من بدا اخر نكاح المشرک
(وقوله) بعد انكار
(صالحنى عن الدار) مثلا
(الى تدعيها ليس اقرارا في
الاصح) قال الغنى وكذا
قوله لمدعى عليه الف صالحنى
منها على خمسةائة او هبنى
خمسائة او ابرئى من
خمسائة لا حتم ان يريد
به قطع الخصومة لا غير ولانه
في الثانية باقسامها لم يقرر بان
ذلك يلزمه وقد يصح
على الانكار اى بل هو

الاغاب كما تقرر اما قوله ذلك ابتداء قبل انكاره فليس اقرارا قطعا ولو قال هبنى هذه او هبنىها او زوجنى الا ما كان اقرارا والمغنى
بملك عينها او اجر نيتها او اعر نيتها فاقرار بملك المنفعة لا العين او ادعى عليه ديننا فقال ابراهى او ابرئى فاقرار ايضا وببحث السبكي تقييده بما لا

ذكر المال او الدين أى ولو بالعنبر كإبرائى منه لانه مع حذله يحتمل إبرائى من (١٩٥) الدعوى (فرع) صالح على انكاره

وهب أو أبرأ قبل قوله
انه إنما فعل ذلك ظاهراً
الصالح أو ثم أقر المنكر
لم ينقلب الصالح صحيحاً
لقوات شرط صحته حال
وجوده ومن ثم لم ينظر
هنا لما في نفس الامر لانه
لا يملك الا الصالح وهو لا يمكن
صحته إلا ان سبقه اقرار
او نحوه ولو صالحه بشيء
ليقر فاقرب بطل الصالح وكذا
الاقرار على الوجه وقد
يشكل بانه لو قال لاثنين
أريد أن أقر بما لم يلزمنى
ثم قرأ وخذ باقراره ولم
ينظر لكلامه وبجواب بان
ما هنا جواب لقوله صالحتك
بكذا على ان تقرى والجواب
منزل على السؤال فكانه
قال أقرت في مقابلة ذلك
فبطل وقوله أريد إلى آخره
أمر منفصل عن الاقرار لم
تقم قرينة لفظية على تقييده
به فوقع ذلك المتقدم لغوا
ولو ترك وارث حقه من
الركة لغيره بلا بدل لم
يصح أو به صح بشرطه (القسم
الثاني يجرى بين المدعى
واجنبى فان قال (الاجنبى
للمدعى) وكلنى المدعى عليه
في الصلح) معك عن العين
التي ادعيت بها ببعضها او
بهذه العين او بعشرة في ذمته
(وهو مقرر لك) بها ظاهراً او
باطناً او وهى لك او وانا
أعلم انها لك فصالحى عنه

والمغنى أيضاً (قوله فرع صالح الخ) أى المدعى (قوله قبل قوله) أى فله العود إلى الدعوى وإقامة الحجة واخذ
المدعى به لبطان جميع ما جرى اه سم (قوله فعل ذلك) أى الهبة والابراء (قوله او ثم أقر المنكر) إلى قوله
وقد يشكل في النهاية والمغنى (قوله ثم أقر المنكر الخ) أى بان المدعى به كان ملكاً للمصالح حال الصلح (قوله
شرط صحته الخ) وهو سبق الاقرار او نحوه (قوله ومن ثم لم ينظر) رد لقول الاسنوى اخذاً من كلام السبكي
انه ينبغي الصحة لا تفاهماً على ان العقد جرى بشرطه في علمه او في نفس الامر (قوله وقد يشكل) أى بطلان
الاقرار (قوله لاثنين) إنما يظهر فائدة عند رفع الامر إلى الحاكم ولا فهو ليس بقيد عبارة المغنى وإنكار حق
الغير حرام فلو بذل للمنكر ما لا يقر بالمدعى ففعل لم يصح الصلح لئانه على فاسد ولا يلزم للمال وبذله لذلك
واخذه حرام ولا يكون مقرراً بذلك في أحد وجهين يظهر ترجيحه كما جزم به ابن كعب وغيره اه زاد النهاية قال في
الخادم ينبغي التفصيل بين ان يمتد فساد الصلح فيصيح او يحمله فلا كما في نظائره من المنشآت على العقود الفاسدة
اه قال ع ش قوله حرام أى بل هو كبير وقوله لم يصح وقياس ما ذكر انه لو دفع له ما لا يبرمه ما عليه ودلى
غيره من الحق لم يصح البذل ولا الاخذ وانه باقى في الابراء المترتب على ذلك ما ذكر من التفصيل هنا وانه
إن علم بفساد الشرط ثم أبرأ صح ولا يطل فتنبه له فانه يقع كثيراً (لكلامه) أى قوله أريد أن أقر بما لم يلزمنى
(قوله منزل على السؤال) أى مرتبط به ومترتب عليه (قوله تقييده به) أى الاقرار بقوله المذكور قال سم اقول
لو سلم قيامها على ذلك لم يؤثر في صحة الاقرار إذ التقدير حينئذ لك على كذا وهو لا يلزمنى وذلك من تعقيب
الاقرار بما يرفعها وايضا كلمة لم لا تفيد استمرار النفي إلى أن التكميل كافر وروى في الفرق بينه وبين لما (قوله بلا
بدل لم يصح) انظر لونهى الهبة وجدت شروطها اه سم ينبغي ان يقال او الصدقة او الاباحة والحاصل
ان المقابلة بين المسئلتين او التفرقة بينهما مشككة لانه إن روى في الترك أى بلا بدل المعتربات الشرعية فما
المانع منه اه سيد عمر وقوله بين المسئلتين أى الترك بلا بدل والترك ببذل (قوله صح بشرطه) أى إن
كان ارثه ناجزاً وعلم مقداره اه ع ش (قوله عن العين التي) إلى قوله اما الدين في النهاية والمغنى إلى قوله
او وهى لك (قوله ارب هذه العين) أى التي للمدعى عليه (قوله او باطناً) عبارة النهاية والمغنى او فيما بيني وبينه
ولم يظهره خوفاً من اخذ المالك له اه (قوله او وهى لك او وانا أعلم انها لك) انظر لم كان الصلح مع
ذلك صالحاً على اقرار حتى صح إلا ان يقال اقرار الوكيل مع عدم ثبوت انكار الموكل ولا ما يدل على إنكاره
قائم مقام اقراره اه سم وقوله مع ذلك أى مع قوله المذكور وليس فيه تعرض للاقرار (قوله عنه) كان
الاولى التانيث قول المتن (صح) محله كما قال الامام والغزالي إذ لم يعد المدعى عليه الانكار بعد دعوى الوكالة
فان اعاده كان عزلاً فلا يصح الصلح عنه نهاية ومغنى قال ع ش قوله مر فان اعاده الخ أى لغير غرض
اخذاً مما يأتى في الوكالة من ان انكار التوكيل يكون عزلاً إن لم يكن له غرض في الانكار اه (قوله شراء
فضولى) أى وقد مر انه باطل في الجديد اه ع ش (قوله اما الدين الخ) يعنى ان كلام المصنف مفروض
في العين واما الدين فلا يصح الصلح أى صالح الاجنبى بدين ثابت على الموكل او الوكيل قبل ذلك الصلح ويصح
بغيره أى بالعين وبالدين الذي ثبت بالصلح للمدعى على الاجنبى او موكله اه كرى (قوله اما الدين) إلى
المتن في شرح المنهج (قوله بدين ثابت الخ) أى المدعى عليه على الاجنبى الوكيل او على شخص آخر بان
يقول الاجنبى الوكيل للمدعى صالحى من الدين الذى تدعيه على غريمك بدينه الذى على او على فلان (قوله
ويصح بغيره) أى بغير دين ثابت قبل الصلح بان يصالح على عين من ماله أى الوكيل او الموكل او على دين ثبت

الابراء من البعض ومن الكل (قوله فرع صالح) أى المدعى وقوله قبل قوله أى فله العود إلى الدعوى وإقامة
الحجة واخذ المدعى به لبطان جميع ما جرى (قوله على تقييده به) اقول لو سلم قيامها على ذلك لم يؤثر
في صحة الاقرار إذ التقدير حينئذ لك على كذا وهو لا يلزمنى وذلك من تعقيب الاقرار بما يرفعه (قوله بلا
بدل لم يصح) انظر لونهى الهبة وجدت شروطها (قوله او وهى لك او وانا أعلم انها لك) انظر لم كان

له بذلك فصالحه (صح) الصلح عن الموكل لان قول الانسان في دعوى الوكالة مقبول في جميع المعاملات

ان ثم صدق في انه وكيل صارت ملكاً لموكله ولا فهو شراء فضولى اما الدين فلا يصح الصلح عنه بدين ثابت قبل ذلك ويصح بغيره

بسبب الصلح في ذمته اه بجيرى (قوله ولو بلا إذن) اى للاجنبى في الصلح اى وان قال لم يأذن لى اه
 حلي (قوله ان قال الاجنبى) اى في صورتي الاذن وعدمه و (قوله ما ذكر) اى وهو مقر لك بها الخ وليس
 المراد به وكلى المدعى عليه في الصلح الخ لقوله ولو بلا إذن لانه ينافيه وقوله او قال الخ الحاصل انه إن اذن له في
 الصلح صح إن قال وهو مقر لك او نحوه وإن لم يأذن له فيه صح ان قال ذلك او قال هو مبطل وهذا ظاهر وقد وقع
 في بعض الاوهام فهم هذا المقام على غير ذلك كذا في البجيرى عن الحاي والشورى (عند عدم الاذن الخ)
 مفهومه ان ذلك لا يكفي عند الاذن والحال هو نظير ما ياتي في العين بقوله وار قال وهو مبطل في عدم اقراره
 فليحرو وقد يقال إن ما قيد بعدم الاذن لانه لا حاجة لذلك عند الاذن لان الاذن يتضمن الاقرار اه سم وقوله
 والحال هو نظير ما ياتي الخ فيه ان كلام الشارح هناك صريح في عدم كفاية ذلك في العين مع الاذن كما هنا
 فما معنى التوقف وطلب التحرير وقوله لان الاذن يتضمن الاقرار بمنعه قول الشارح الاى وكذا لو لم يقل
 الخ المراد به الاقتصار على الاذن كما صرح به النهاية والمغنى فالاشكال على حاله إلا ان يفرق بين صلح الاجنبى
 على الانكار عن الدين وصاحبه عن العين عبارة المغنى ويرد على اطلاق اعتبار الاقرار مالوقال الاجنبى وكلى
 في المصلحة لقطع الخصومة وانا اعلم انه لك فانه يصح الصلح في الاصلح عند الماوردى وجزم به في التنبيه وقره
 في الصحيح ولو قال هو مشكر غير انه مبطل فصالحى له على عبدي ليقطع الخصومة بينهما وكان المدعى دينافان
 المذهب صحة الصلح وان كان المدعى عيناه لم يصح على الاصلح والفرق انه لا يمكن تملك الغير عين مال بغير اذنه
 ويمكن قضاء دينه ولو صالح الوكيل عن الموكل على عين من مال نفسه اى الوكيل او على دين في ذمته اذنه
 صح العقد ووقع للاذن ويرجع الماذون عليه بالمثل والمثل والقيمة في المقوم لان المدفوع قرض لاهية اه
 وفي النهاية تحريها وقوله ولو قال الى قوله ولو صالح صريح في الفرق المذكور وعلى هذا في كلام الشارح
 احتباك حيث اقتصر في تعليل عدم الصحة في العين فيما إذا لم يقل وكلى الخ على تعذر التملك وفيما إذا لم يقل
 وهى لك الخ على الانكار مع ان كلا منهما موجود في الصور تين (قوله بكذا) اى من مال الوكيل (قوله واما
 لو لم يقل الخ) (تنبيه) يرد على اعتبار المصنف التوكيل مالوقال الاجنبى صالحى عن الالف الذي لك على
 فلان على خمسة انه فانه يصح سواء كان اذنه ام لا لان قضاء دين غيره بغيره اذنه جائز قاله في زيادة الروضة اه
 مغنى وعلم به مع ما مر عنه انفا ان صلح الاجنبى عن الدين لا يعتبر فيه الاقرار ولا التوكيل (قوله في العين) اى
 وقد تقدم تفصيل في الدين انفا بقوله واما الدين الخ عبارة المغنى والنهاية وخرج بقول المصنف وكلى الخ مالو
 تركه وهو شراء فضولى فلا يصح كما مر بقوله وهو مقر لك مالو اقتصر على وكلى في مصالحتك فلا يصح
 ولو كان المدعى ديناف قال الاجنبى وكلى المدعى عليه بمصالحتك على نصفه او ثوبه فصالحه صح كالوكان المدعى
 عيناه على ثوبى هذا لم يصح لانه بيع شئ بدين غير هو وهذا هو المعتمد كما جزم به ابن المقرئ تبعاً للمصنف خلافاً
 للزركشى ومن تبعه من التسوية بين الدين والعين انتهى (قوله ولو كان المدعى به عيناه) الى قوله ايضا
 في النهاية والمغنى (قوله او هى لك) اى أو وأنا أعلم أنها لك (قوله معه) اى مع الاجنبى قول المتن (وكانه
 اشتراه) اى بلفظ الشراء نهاية ومغنى (قوله مساو) اى قول المصنف مكانه اشتراه مساو الخ (قوله كالمو
 اشتراه) اى من المدعى اه سم (قوله في كل منهما) اى قول المصنف وقول الروضة وغيرها (قوله من ذلك)
 اى من قول المصنف وكانه اشتراه (قوله بنحو ودعة الخ) عبارة النهاية والمغنى بدعة او عارية او نحوه ذلك

الصلح مع ذلك صلح على اقرار حتى صح إلا ان يقال إقرار الوكيل مع عدم ثبوت انكار الموكل ولا ما يدعى
 انكاره قائم مقام ثبوت اقراره (قوله عند عدم الاذن) مفهومه ان ذلك لا يكفي عند الاذن وهو نظير ما ياتي
 في العين بقوله وإن قال وهو مبطل في عدم اقراره فليحرو وقد يقال إن ما قيد بعدم الاذن لانه لا حاجة لذلك عند
 الاذن لان الاذن يتضمن الاقرار وهو بمنزلة (قوله لا يصح الصلح في العين) ظاهره وإن قال وهو مبطل
 في عدم اقراره وهو خلاف ما تقدم في نظيره من الدين بقوله او قال عن عدم الاذن الى اخره والفرق ظاهر من
 قوله لتعذر الى اخره مع قوله السابق اذ لا تعذر الى اخره فليتامل (قول المصنف وكانه اشتراه) اى من المدعى

ولو بلا إذن ان قال الاجنبى
 ما ذكر او قال عند عدم
 الاذن وهو مبطل في عدم
 اقراره فصالحى عنه بكذا
 اذ لا يتعذر قضاء دين الغير
 بغير اذنه واما لو لم يقل وكلى
 فلا يصح الصلح في العين
 لتعذر تملك الغير عيناه بغير
 اذنه وكذا لو لم يقل وهى
 لك ولا وهو مقر وان قال
 هو مبطل في عدم اقراره
 لانه صلح على انكار حينئذ
 (ولو) كان المدعى به عيناه
 و (صالح) الاجنبى عنها
 (لنفسه) بعين ماله او بدين
 في ذمته (والحالة هذه) اى
 أن الاجنبى قال هو مقر لك
 او هى لك (صح) الصلح
 للاجنبى لانه ترتب على
 دعوى وجواب فلم يحتاج
 لسبق خصومة معه (وكانه
 اشتراه) مساو لقول الروضة
 وغيرها كالمو اشتراه خلافاً
 لمن فرقوا بما وقع التشبيه
 في كل منهما لانه وان كان
 شراء حقيقة إلا انه خفي
 لسكونه وقع بلفظ الصلح
 علم من ذلك انه لا بد ان يكون
 بيد المدعى عليه بنحو ودعة

اما لو كان يباع قبل القبض فلا يصح (واركان منكر) والمدعى دين ايضا كما يشير (١٩٧) اليه قوله الاتي فهو شراء مغضوب اذ الغصب

لا يتصور في الدين (وقال

لاجنبى هو مبطل في انكاره)

وانت الصادق فصالحى

لنفسى بهذا وبخمس في ذمى

مثلا او بدنى وهو كذا

على فلان بناء على صحة بيع

الدين لغير من هو عليه وغير

شارح بأصالحك لنفسى

وبتدين حمله على ما إذا

احتفت به قرينة انشاء صلح

ونواه والافوضوه الوعد

وهو لا يصح كما يأتى في اؤدى

المال في الضمان (فهو شراء

مغضوب فيفريق بين قدرته

ولو في ظنه (على انتزاعه)

فيصح ويكفى فيها قوله ما لم

يكذبه الحس فيما يظهر

(وعدمها) فلا يصح كما مر

في البيع (وان لم يقل هو

مبطل) بان قال هو عتيق

أولا أعلم حاله ولم يزد على

قوله صالحى (لغا الصلح)

لانه اشترى منه ما لم يعرف له

بانه ملكه وخرج بالعين

فيما ذكر الدين فلا يصح

الصلح عنه بدين ثابت قبل

ذلك ويصح بغيره ان قال

وهو مقر او هو لك او هو

مبطل بناء على الاصح

السابق من صحة بيع الدين

لغير من هو عليه

(فصل) في التزامه على

الحقوق المشتركة (الطريق

النافذ) بمعجمة وهو الشارع

وقيل هو اخص مطلقا لانه

لا يكون الا نافذا في النيان

والطريق يكون نافذا

وغير نافذ وبنيان وصحراء

يجوز بيعه معه فلو كان ميعا قبل القبض لم يصح اه (قوله اموال لو كان يباع الخ) المراد أن المدعى عليه باعه
للمدعى ولم يقبضه له فلا يصح شراؤه من المدعى حينئذاه سم قول الماتن (وان كان) اى المدعى عليه نهاية
ومغنى وسم (قوله والمدعى عين الخ) وان كان المدعى به دينافيه الخلاف المار اه نهاية قال ع ش
قوله مر ففيه الخلاف المار قضيته ترجيح الصحة لما مر ان المعتمد بيع الدين لغير من هو عليه لكن يشكل
حينئذ بان محل الصحة حيث كان من عليه الدين مقر او هو هنا منكر الا ان يقال نزلوا قول المشتري انه
مبطل منزلة اقرار من عليه الدين لمباشرته العقد اه (قوله ايضا) اى كافى الصورة السابقة آنفا (قوله
مثلا) كان الاولى تقديمه على فى ذمى (قوله ويكفى فيها قوله) اى يكفى الصحة قوله انا قادر على انتزاعه نهاية
ومغنى (قوله ما لم يكذبه الخ) ظرف ويكفى الخ قول الماتن (وان لم يقل هو مبطل) اى مع قوله هو منكر وصالح
لنفسه او للمدعى عليه نهاية ومغنى (قوله بان قال) الى قوله وخرج فى النهاية والمغنى (قوله فياذ كر) اى فى
صور فى صالح الاجنبى لنفسه (قوله او هو مبطل) هل يشترط فى هذه القدرة على الانتزاع كفاى جانب العين
اه سم وفى البجيرى الوجه الاستواء سم اه (نذيه) ولو وقف مكانا واقربه لمدع له غرم له قيمته
لحيولته يئنه وبنته بوقفه ولو صالح متناف العين مال كها فان كان باكثر من قيمتها من جنسها وبموجب لم
يصح الصلح لان الواجب قيمة المتناف حالة لم يصح على اكثر منها ولا على مؤجل لما فيه من الربا وان
كان باقل من قيمتها او باكثر من غير جنسها جاز لا تنفاه المانع ولو اقر بمجمل ثم صالح عنه صح ان عرفاه وان لم
يسمه احد منهم ما مائة ومغنى قال ع ش قوله بوقفه اى ويحكم صحة الونف ظاهرا اما فى نفس الامر فالمدار
على الصدق وعدمه اه

(فصل فى التزامه على الحقوق) (قوله فى التزامه) الى قوله وفى بيان فى المغنى الا قوله قبل وقوله كما يصير
الى بان يقفه الى الماتن فى النهاية الا ما ذكر (قوله فى التزامه الخ) اى وما يتبعها كالمو صالحه على اجراء ما
الغسالة الخ اه ع ش وفى البجيرى اى فى منع ما يؤدى الى التزامه اه (قوله وهو) اى الطريق النافذ
(قوله وقيل هو) اى الشارع (أخص الخ) اى من مطلق الطريق قال السيد عمر يتامل مقابله لما قبله
وان كان صحيحا فى حد ذاته اه وقال سم فيه حرازة لان ضمير وهو الشارع المقيد مع القيد وضمير وقيل
هو للشارع وقوله اخص اى من المقيد بدون قيده وايضا لا وجه حينئذ لحكاية هذا القيد بصيغة
التريض اه (قوله فى النيان) الاولى وفى النيان بالعطف (قوله وينذ كر ويؤث) اى باعتار عود
الضمير واسناد العامل اليه (قوله اولا) اى حين الاحياء (قوله موضع من الموات) مفعول اول للانتخاذ

(قوله اموال لو كان يباع الخ) المراد ان المدعى عليه باعه للمدعى ولم يقبضه له فلا يصح شراؤه المدعى حينئذ
قول المصنف وان كان) اى المدعى عليه (قوله وهو مبطل) هل يشترط فى هذه القدرة على الانتزاع كفاى
جانب العين

(فصل) (قوله وهو الشارع الخ) لا يقال فى هذا الكلام اضطراب لا يخفى اذ هو فى قوله وهو الشارع
عائد على الطريق النافذ اعنى على الطريق مع قيده وفى قوله وقيل هو اخص الخ عائد على الطريق بدون
قيده بدليل استدلاله اذ لا يتأتى الا فى المقيد وهو الطريق بدون قيده وهو النافذ كما لا يخفى وحينئذ فهذا
القول مع ظهور فساده اذ لا يتصور اخصية الطريق من الشارع بل الامر بالعكس مطلقا قطعلا يقابل ما قبله
اللهم الا ان يريد بقوله وقيل مجرد حكاية فائدة اخرى من غير قصد الى المقابلة لما قبله وان كان فيه ابهام عود
الضمير للمقيد والمقيد وليس بصحيح كما تقرر لا نناقول هذا غلط منشؤه توهم ان ضمير وقيل هو اخص للطريق
وليس كذلك بل هو للشارع لكن لا يخلو ايضا هذا من حرازة لان ضمير وهو الشارع المقيد مع القيد وقوله
أخص اى من المقيد وايضا فلا وجه حينئذ لحكاية هذا القيل بصيغة التريض (قوله وقيل هو اخص
مطلقا) اى من الطريق لا من الطريق النافذ بدليل دليه وان كان أيضا أخص من الطريق النافذ

وينذ كر ويؤث ويصير شارعا باتفاق المحيين عليه أولا أو بانتخاذ المارة موضعاً من الموات لجادة للاستطراق

ومفعوله الثاني قوله جادة للاستطراق (قوله فيها) أي الموات (قوله لذلك) أي للاستطراق (قوله هنا) أي في الوقف (قوله وفي بنيات) خبر مقدم لقوله تردد (قوله بموحدة) أي وضما وفتح النون وبالياء للتحكية المثناة اه ع ش أي المشددة (قوله المراد هنا) صفة للمعنى (قوله يسلكها الخ) نعت بنيات عبارة النهاية وبنيات الطريق التي تعرفها الخواص ويسلكونها لا تصير طريقا بذلك ويجوز أحياءها كارجحه القمولى اه (قوله أنه لا تصير الخ) وحيث وجد طريق عمل فيه بالظاهر من غير نظر إلى أصله وتقدير الطريق إلى خيرة من أراد أن يسبله من ملكه والافضل توسيعه وعند الأحياء إلى ما اتفق عليه المحيون فإن تنازعوا جعل سبعة أذرع كارجحه المصنف لخبر الصحيحين بذلك واعترضه جمع بان المذهب اعتبار قدر الحاجة والخبر محمول عليه ولا يغير أي الطريق ما هو عليه ولو زاد على السبعة وقدر الحاجة فلا يجوز الاستيلاء على شيء منه وإن قل ويجوز أحياء ما حوله من الموات بحيث لا يضرب المارة أه نهاية وفي المعنى مثلها إلا أنه زاد قيل ولا يغير الخ وهذا ظاهر اه أي الاعتراض المذكور (قوله مالا يصبر عليه مما لم يعتد الخ) يفهم أنه لا اعتبار بما لا يصبر عليه مما اعتد فليراجع سم على حج أقول والظاهر أنه غير مراد فيضرب لأن عدم الصبر عليه عادة يدل على أن المشقة فيه قوية اه ع ش (قوله أي روش) وهو نحو الخشب المركب في الجدار الخارج إلى هواء الشارع من غير وصول إلى الجدار المقابل اه ع ش (قوله بين حائطين) أي والطريق بينهما هاية ومعنى (قوله كل منهما) أي من الجراح والسباط دفع به ما يقال كان الأولى للصف أن يقول يضربهم اه ع ش قال سم ويصح رجوع ضمير يضرب للسباط وحذف نظير هذا من جناح قال في شرح الارشاد أي والنهاية ولو اشرع إلى ملكه ثم سبل ماتحت جناحه شارعا هو يضرب المارة امر رفعه على ما بحثه الزركشي اه قال ع ش قوله برفعه أي بحيث لم يضرب المارة وقوله على ما بحثه الزركشي قد يؤخذ منه أنه لو أخرج الخناح إلى شارع على وجه لا يضربهم ثم ارتفعت الأرض تحته بحيث صار مضرا بهم أنه يلزمه رفعه أو حفر الأرض بحيث ينفع الضرر الحاصل به ويؤيده ما ذكره الشارح م في الجنائيات من أنه لو بنى جداره مستقيما ثم مال فانه يباطل بدمه أو إصلاحه مع أنه وضعه في الأصل بحق وقد يؤخذ منه أيضا أنه لو لم يكن يمر العرسان والقوافل ثم صار كذلك كلف رفعه لأن الارتفاق بالشارع مشروط بسلامة العاقبة اه (قوله كذلك) أي ضرر لا يصبر عليه الخ اه سيد عمر (قوله ومن ذلك) أي من المصروف في الشارع ثم هو إلى قوله على مارجحه في المعنى (قوله مالوا اكتشف) أي أحاطوا (قوله الشارع) معقول اكتشف وفاعله داراه عبارة المعنى ولو كان له داران في جانبي الشارع فخر الخ اه وظاهر أن هذا مجرد تصوير فثله ما لو كان داره في جانب الشارع فحفر سردابا من باطنها إلى باطن نصفه مثلا (قوله من أحدهما) أي الدارين (قوله فان صر) أي المارين بان يخاف من الانهار (قوله والا الخ) أي وإن لم يضربهم بان

فليتأمل وجه جعل الاختصية من مجرد الطريق (قوله مالا يصبر عليه مما لم يعتد) يفهم منه أنه لا اعتبار بما لا يصبر عليه مما اعتد فليراجع وفي شرح الارشاد لا يضرب أيضا ضررا يحتمل عادة كعجن طين إذا بقي مقدار المرور للباس والقاء الحجارة فيه للعمارة إذا تركت بقدر مدة نقلها وربط الدواب فيه بقدر حاجة الرول والركوب والرش الحميم بخلاف القاء القمامات والتراب والحجارة والحفر التي بوجه الأرض والرش الممرط فانه لا يجوز كما صرح به النووي في دقائقه ومثله إرسال الماء من الميازيب إلى الطريق الضيقة قال الزركشي: كذا العلماء المجاسة فيه بل هو في معنى المخل فيكون صغيرة اه وكونه صغيرة ضعيف كما مر فعليه أن كثر كانت كالتقمامات والإفلاوات في القفال بكراهة ضرب اللبس وبيعه من ترابه أدام يضرب المارة لكن - ية قول الدسدي يجرم أخذ تراب سور البلد بقصص حرمة أخذ تراب الشارع إلا أن يفرق بان من شأن أخذ تراب السور أن يضربهم مطا بخلاف تراب الشارع ففصل فيه بين المضرب وغيره اه وفي شرح م نحوه ما مر في ربط الدواب قال ويؤخذ من ذلك منع ما جرت به عادة العلاف من ربط الدواب في الشارع للكره فلا يجرز على ولي الأمر م مهم لما في ذلك من مزيد الضرر (قوله كل منهما) ويصح رجوع

كما يصير المبني فيها بقصد أنه مسجد مسجد من غير لفظ وإن يقفه مالكه لذلك لكن لا بد من اللطوف في بنيات طريق بموحدة أوله وغلط من صحفها ثلثة لفساد المعنى المراد هنا يسلكها الخواص تردد الذي نقله القمولى ورجحه الأذرعى اه لا تصير طريقا بذلك ويجوز أحياءها لأن أكثر الموات لا يتحول عن تلك البنيات (لا يتصرف) يضم أوله (فيه بما يضرب) يفتح أوله فإن ضم عدى مالباه (المارة) وإن لم تطل المرور لأن الحق فيه لجميعهم وسيعلم مماها وفي الجنائيات أن الضرر المنفي مالا يصبر عليه مما لم يعتد لا مطلقا (ولا يشرع) أي يجرع (فيه جناح) أي روشن سمي به تشبيهه بالجناح الطائر (ولا سباط) هو سقيفة بين حائطين (يضربهم) كل منهما كذلك ومن ذلك مالوا اكتشف الشارع داراه فحفر سردابا تحت الطريق من أحدهما إلى الأخرى فان ضرر منه وإلا فلا إذ الاتباع بباطل الطريق فهو بظاهره المزيل

(قوله وتردد في الاشراع الخ) يتردد النظر في الاشراع في هوام المسعى ولعل الاحوط المنع ومثله في ذلك هو امرقة ومنى والمزدلفة اه سيد عمر (والذى يتجه الخ) عبارة النهاية والا قرب ان ما حرم البناء فيها بان كانت موقوفة او اعتاد اهل البلد الدفن فيها حرم الاشراع في هوائها بخلاف غيرها اه وظاهره وان لم يضر وهو ظاهر فيمتنع مطلقا ع ش (قوله لجواز فعله) اى فعل كل من الجناح والسباط (قوله ينتق) الى قوله لان الخ في النهاية والمغنى (قوله ينتق اظلام الموضوع الخ) انظر هل يشمل هذا الاظلام الزائد في الليل بنحو السباط ام لا والقلب الى الاول اميل (قوله اظلام الموضوع به) اى اظلاما يشق معه المرور اه سم عبارة النهاية والمغنى نعم لا اعتبار باظلام خفيف اه (قوله وبحيث يمر تحته الخ) فلم يكن يمر الفرسان والقوافل واخرج الروشن ثم عرض ذلك فهل يكفر رفعه او لا فيه نظر والا قرب الاول قياسا على ما لو اشرع الى ماله ثم سبل ماتحت جناحه شارعا اه ع ش اقول قول الشارح الاقوى ولا يتقيد الامر بذلك الخ كالصريح فيما استقر به قول المتن (منتصبا) من غير احتياج الى مطاوعة راسه نهاية ومغنى (الحولة الخ) اى الاحمال عبارة المختار الحولة بالضم الاحمال واما الحول بالضم لاهاء ففى الابل اتى عليها الواحد سواء كان فيها اسماء اولم تكن اه ع ش (قوله العالية) قال في شرح العباب اى التى ينتهى سمك ارتفاعها الى الحد الغالب في الحولات التى تحمل على الراس كما هو ظاهر اه واقول فيه نظر لانه يخرج الحد الكثير من الحولات الغير الغالب وخروجه بعيد من كلامهم والمتجه اعتباره ايضا وان لا يخرج الحد النادر بل ينبغى اعتبار الحد النادر ايضا لانه قد يتفق وهو الموافق لقوله الاقوى لان ذلك قد يتفق وان نذر اه ولا وجه للفرق بينهما فليتأمل اسم وفي البجير مى استحسن الشورى اعتبار الة الغالبة وقال الزيدى العبرة بالمرتفعة ولو نادرة اه (قوله من ذلك) اى من انتفاء الاظلام وما كان مرور الماشى متصفا وعلى راسه حولة عالية (اركان الخ) خبر مبتدا محذوف اى هذا اى اشترط ما ذكر ان كان مر الماشى الخ (قوله فى الاول) اى فى عمر الفرسان (ويكلف الخ) اى الراكب عبارة النهاية والمغنى ولو اوج الاشراع الى وضع ربح الراكب على كتفه بحيث لا يتاقى نصبه لم يضر اه قال ع ش فى ما لو اشرع الى ملك جاره باذنه ثم وقف الجار داره واشترعه الى ملكه ثم وقفه مسجد اهل يبقى ام لا فيه نظر والا قرب الثاني فيكلف رفعه عن هوام المسجد وان لم يضر وينبغى ان يكون مثل ذلك ما لو كان له دار اثم قال وقمت الارض دون البناء فيكلف ازالة البناء وبقى ما لو وقف الاعلى دون الاسفل فهل يحرم الاشراع الى الاعلى دون الاسفل ام لا فيه نظر والا قرب الاول اه (اى ولا يتقيد الاول اسقاطاى) (قوله ما) اى باخشاب المظلة وكذا ضمير منها (قوله ثم) اى فى عمر القوافل (قوله اكبر) اى ارفع (قوله وافهم) الى قوله وايضا في النهاية والى التنبه في المغنى الا قوله لتعلقه الى فاستحقاق (قوله ولو فوق جناح جاره) شمل ماتحته والمقابل لاه سم عبارة المغنى والنهاية يجوز اخراج جناح تحت جناح صاحبه اذا ضرر بالمار و فوقه ان لم يضر بالمار على جناح صاحبه ومقابل له ان لم يبطل ارتفاعه به اه (قوله بالمار عليه)

وحينئذ يشكل الخبر الا ان يفرق المساحة في الميزاب لشدة الحاجة اليه ولا يخفى ما فيه فليتأمل (قوله اظلام الموضوع) اى اظلاما يشق معه المرور (قوله الغالبة) قال في شرح العباب اى التى ينتهى سمك ارتفاعها الى الحد الغالب في الحولات التى تحمل على الراس كما هو ظاهر اه واقول فيه نظر لانه يخرج الحد الكثير من الحولات الغير الغالب وخروجه بعيد من كلامهم والمتجه اعتباره ايضا وان لا يخرج الحد النادر وقد سبق الشارح لما قاله بعض الشراح فضبط الغالبة بالغين المعجمة والباء الموحدة فليتأمل بل ينبغى اعتبار الحد النادر ايضا لانه قد يتفق وهو الموافق لقوله الاقوى لان ذلك قد يتفق وان نذر اه اذا لوجه للفرق بينهما فليتأمل (قوله نحو جناحه ولو فوق جناح جاره) شمل ماتحته والمقابل له وفى شرح العباب فى الاول وقضية كلامهم في هذه انه لا يتصور فيها اخراج جناح جاره لكونه اعلى وفيه بعد بل ان تصور منع والا فلا اه وعبارة العباب كالروى فى الثانى او مقابلا له ان لم يبطل نفعه وشرح الشارح ان لم يبطل هكذا ان لم يقربه

وتردد في الاشراع في هوام المقبرة والذى يتجه منعه ان سبلت ولو باعتبار اهل البلد الدفن فيها لما من حرمة البناء فيها حينئذ (بل) للانتقال الى بيان مفهوم يضرهم (يشترط) لجواز فعله (ارتفاعه بحيث) ينتق اظلام الموضوع به حتى يسهل المرور به وبحيث (يمر تحته) الماشى (منتصبا) وعلى راسه الحولة بضم الحاء العالية لان انتفاء شرطه من ذلك يؤدى الى اضرار المارة ان كان يمر لمشاة فقط (وان كان يمر الفرسان والقوافل) اى يصلح لمروهم (فليرفع) وجوبا فى الاول بحيث يمر تحته الراكب ويكلف وضع ربحه على كتفه وفى الثانى (بحيث يمر تحته المحمل) بفتح ثم كسر (على البعير مع اخشاب المظلة) فوق المحمل وهى بكسر الميم المسماة بالحجارة اى ولا يتقيد الامزها بل بما قد يمرتم وان كان اكبر منها كما هو ظاهر وذلك لان ذلك قد يتفق وان نذر وافهم اطلاقه ان له اخراج نحو جناحه ولو فوق جناح جاره ان لم يضر بالمار عليه

وإن أظله وعطل هو أنه مالم يبطل انتفاعه بل وفي محله إذا أنهدم وإن عزم على إعادته مالم يسبقه بالأحياء وفارق مقاعدا لا سواق حيث لا يزول حقه إلا بأعراضه بأن هذا أضعف لتعلقه بالهواء الذي لا يقبل الملك فلا مكان له ولا يمكن (٣٠١) منه تلك لما تعلق بالأرض التي من شأنها

أن تملك بالأحياء قصدا فكان لها مكان وتمكن وإيضافا لتحقيق هذا تبع لاستحقاق الطرود فاستحقاق السابق واستحقاق تلك قصدا لا تبع فلم يسقط حق من سبق إليها إلا بالأعراض (تنبيه) قال الغزى فإن قيل إذا جاز الجناح فله نصفه وإن أخذ أكثر هواء السكة وقالوا في الميزاب له تطويله إلا أن يزيد على نصف السكة فللجار المقابل منعه كما ذكره في الكافي قيل الفرق أن الجار محتاج إلى الميزاب فكان حقه فيه كحق الجار فليس له إبطاله عليه بخلاف نصب الجناح فإنه قد لا يحتاج إليه هكذا ظننه اه وما ذكره في الجناح واضع وفي الميزاب بعيد من كلامهم لأنهم لم يعملوا ما تقرر في الجناح إلا بكونه سيق إلى مباح فاستحققه وذلك يأتي في الميزاب فالتجديد فيه بما ذكر عن الكافي بعيد جدا وقوله في الفرق فليس له إبطاله فيه نظر أيضا فإنه لا يلزم من مجاوزته تصرف الطريق إبطال حق الجار بل قد يبطل حقه وإن لم يجاوز النصف وقد لا يبطله وإن جاوز

أى على جناح الجار مغنى ورشيدى (قوله وإن أظله) بخلاف ما سبق في الساباط ويفرق بأن التصرف هنا في خالص ملكه وبأن الضرر هنا خاص اه سم وقوله في خالص ملكه محل نظر (قوله وعطل هو أنه) قد يشعر بأن تعطيل الهواء مانع من الساباط كالإظلام فليراجع (قوله لم يبطل انتفاعه) أى أو يحصل ضرر لا يحتمل عادة وانظر صورة منع الانتفاع به وإدخال الضرر على جاره في هذه الحالة فإن غايته أن يمد الجناح حتى يلتصق بجناح جاره وأى ضرر يلحقه بذلك فليتامل اه ع ش اقول من الضرر اللاحق بذلك الإظلام وتعطيل الهواء لكن تقدم في الشرح أنهما لا يؤثران هنا وعن سم تأييد في الإظلام خلافا لما يقتضيه قوله أى ع ش أو يحصل ضرر لا يحتمل عادة فليراجع (قوله بل وفي محله الخ) عطف على قوله فوق جناح جاره عبارة النهاية ولو أنهدم جناحه فسبقه جاره إلى بناء جناح بمحاذاة جاره وإن تعذر معه إعادة الأول ولم يعرض صاحبه كالأول انتقل الواقف أو القاعد في الشارع لا للتعامل فانه يبطل حقه بمجرد انتقاله اه قال ع ش قوله مر ولو أنهدم أى ولو بهدم جاره اه (قوله إذا أنهدم الخ) عبارة المغنى إذا أنهدم أو هدمه وإن كان على عزم إعادته كما لو قعد لاستراحته ونحوها في طريق واسع ثم انتقل عنه بجوز لغيره الارتفاق هو بصير أحق به فإن قيل قياس اعتبار الأعراض في القعود فيه أى في الطريق الواسع للمعاملة بقاء حقه هنا إذا عاد إليه كما يحسب الرافعى اجيب الخ اه (قوله مالم يسبقه بالأحياء) عبارة المغنى والى بهاية نعم يستثنى من ذلك ما لو بنى دارا في موات وأخرج لها جناحا ثم بنى آخر دارا اتخذها واستمر الشارع فإن حق الأول يستمر وإن أنهدم جناحه فليس لجاره أن يخرج جناحه إلا بأذنه لسيق حقه بالأحياء اه قال ع ش قوله نعم الخ شمل المستثنى منه ما لو أخرج بعض أهل الشوارع الموجودة الآن جناحا ثم أنهدم فلحقه إخراج جناحه إلى الشارع وإن منع الأول من إعادة جناحه لا نالنا لعدم سبق لأحياء الأول بل بجوز أن الثاني هو السابق بالأحياء أو أنها أحياء معا اه (قوله وفارق) أى عمل الجناح (قوله مرة أعد الخ) أى للمعادلة (قوله حقه) أى حق القاعد فيها (قوله فاستحقاق هذا) أى عمل الجناح (قوله تبع لاستحقاق الخ) أى واستحقاق الطرود ثابت لكل من المسلمين لذلك من سبق كان أحق به اه مغنى (قوله تلك) أى المقاعد (قوله فله نصبه الخ) عبارة المغنى ومن سبق إلى أكثر الهواء بان أخذ أكثر هواء الطريق لم يكن للآخر منعه اه (قوله قبل الفرق الخ) جواب فإن قيل الخ (قوله انتهى) أى قول الغزى (قوله وما ذكره) أى الغزى في الجناح أو من جوازه أخذه أكثر هواء السكة (قوله في الميزاب) أى من عدم جوازه زيادة تطويله على نصف السكة (قوله وذلك) أى التعليل المذكور (قوله بما ذكر الخ) أى بعدم التجاوز عن نصف السكة (قوله وقوله الخ) أى الغزى (قوله فإنه لا يلزم من مجاوزته الخ) أى ولا من عدمها عدم الإبطال (قوله لمال الجار) كان يصيب ماؤه جدار الغير بحيث يعيبه أو يتلفه اه سم (قوله أو الساباط) إلى قوله وكفى الآية والمغنى لإاقوله ولو في دار الغير (قوله لأن الهواء الخ) يؤخذ من ذلك تصوير مسألة الساباط بما إذا كان الصالح على إشرائه على ماتحته من الهواء وأنه إذا كان على وضع أطراف جذوعه من أحياء أو أدماء على جدار الغير فإنه يصح وهو ظاهر لأن جدار الغير يصح بيع رآه ولم يجاره لنحو البناء عليه اه سم (قوله إذا لم يضرب الخ) أى وإن ضرامت مع فعله نهاية ومعنى (قوله فيمنع الخ) عبارة النهاية والمغنى

منه بحيث يبطل الخ (قوله وإن أظله) بخلاف ما سبق في الساباط ويفرق بأن التصرف هنا في خالص ملكه وأن الضرر هنا خاص (قوله مالم يبطل انتفاعه) عبارة شرح مر وله إخراج جناح تحت جناح جاره وفوقه مالم يضرب بالماء عليه ومقابل مالم يبطل انتفاعه به (قوله بالأحياء) فيستمر حقه وإن أنهدم (قوله لمال الجار) أى كان يصيب ماؤه جدار الغير بحيث يعيبه أو يتلفه (قوله لأن الهواء نابع) يؤخذ من ذلك تصوير مسألة الساباط بما إذا كان الصالح على إشرائه على ماتحته من الهواء أنه إذا كان على وضع

(٣٦) - شروانى وابن قلم - خامس - الثلاثين فالوجه جواز إخراج مالم يترتب عليه ضرر لمال الجار سواء أجاز نصف أم لا (ويحرم الصالح على إشرع) أى إخراج (الجناح) أو الساباط بمعرض ولو في دار الغير لأن الهواء تابع للقرار فلا يفرد بعهده كالحل مع الام ولا نه إذ لم يضرب في الشارع يجوز إخراج مالم يترتب عليه ضرر عليه ولو من الامام كالمرور وكما يمتنع إخراج الضرر

استحقه غرضه وما يستحقه الانسان في الطريق لا يجوز أخذ العوض عنه كالمرور اه (فيه) أى في الشارع (قوله بالمار) أى او بالجار قول المتن (وان يبنى في الطريق دكة) أى وإن اذن الامام كما صرح به في شرح الروض كغيره ويؤخذ منه امتناع البناء وإن أقطعه الامام لأن إقطاعه لا يزيد على إذنه في البناء لكن نقل الشيخان في الجنايات عن الأكثرين ان للامام مدخلا في إقطاع الشوارع وانه يجوز للقطاع ان يبنى فيه ويتملكه وأجاب الشارح في شرح الارشاد بأنه على تقدير اعتباره وإلا فكلامهما مصرح بخلافه محمول على ما زاد من الشارع على الموضع المحتاج اليه للطروق بحيث لا يتوقع الاحتياج اليه بوجهه ولو على الندور اه وكذا شرح مر اه سم قال ع ش قوله ويتملكه صريح في أن الامام أقطعه للتسليم لا للرافاق وعبارة سم على منهج قال السبكي ولا يجوز لو كلامه مبيت المال بيع شيء من الشوارع وإن اتسعت وفضلت عن الحاجة لا نألم هل أصله وقف أو موات أحى فليحذر ذلك وإن عمت به البلوى اه وقوله وإلا فكلامهما مصرح بخلافه وهو الامتناع مطلقا اتسع او لا وهذا هو الذي يظهر من كلام الشارح مر اعتماده اه ع ش (قوله وإن اتسع) أى واذن الامام وانتفي الضرر بهاية ومعنى قول المتن (دكة) ومن ذلك المساطب التي تفعل في تجاه الصهاريج في شوارع مصرنا فليتنبه اه ع ش قال السيد عمر يردد النظر في وضع الدكة المنقولة من نحو خشب فتنقض التعليل الاول امتناعه لا الثاني ثم رأيت في إحياء الموات أن لصاحب الكفاي احتمالين في وضع السرير ورجح الشارح وصاحب المغني والنهاية جواز ه والدكة المنقولة في معنى السرير بلا شك اه وينبغي حمل كلامه على ما تنقل بالفعل في نحو كل يوم الى البيت ثم يرد ثانيا إلى محله الاول مثلا وإلا فالمستمرة وإن لم تكن مستمرة ونحوها تؤدي بمرور المدة الى بناء الدكة في محلها كما هو المشاهد والله اعلم (قوله ولو بفساد داره) وفاق للمغني والنهاية قال ع ش أمالو وجد لبعض الدور مساطب مبنية بفسادها أو سلم بالشارع يصعد منه اليها ولم يعلم هل حدث السلم قبل وجود الشارع أو بعده فانه لا يغير عما هو عليه لاحتمال انه وضع في الاصل بحق وأن الشارع حدث بعده ولو أعرض صاحبه عنه بأن ترك الصعود من السلم وهدمه بحيث لم يبق له أثر لم يسقط حقه بذلك اه (قوله كما صرح به البندنجي) أفتى به شيخنا الشهاب الرملي اه سم (قوله قال بعضهم ومثلها) ما يجعل بالجدار المسمى بالكبش الا ان اضطر اليه لخلل بنائه ولم يضرب المارة لان المشقة تجلب التيسير اه (أو يفرس) فيه (شجرة) لذلك نعم ان قصد بها عموم المسلمين فكحفر البئر فيما يأتي فيه في الجنايات

يتمتع ارسال ماء البوالبع فيه اذا اضر بالمارة أيضا (و) يحرم (أن يبنى في الطريق) النافذ وان اتسع (دكة) هي المسطبة العالية والمراد هنا مطلق المسطبة ولو بفساد داره كما صرح به البندنجي لأن المارة قد تزدهم فتعثر بها ولان محلها يشبه بالاملاك عند طول المدة قال بعضهم ومثلها ما يجعل بالجدار المسمى بالكبش الا ان اضطر اليه لخلل بنائه ولم يضرب المارة لان المشقة تجلب التيسير اه (أو يفرس) فيه (شجرة) لذلك نعم ان قصد بها عموم المسلمين فكحفر البئر فيما يأتي فيه في الجنايات

أطراف جذوعه من الجانبين أو أحدهما على جدار الغير فانه يصح وهو ظاهر لأن جدار الغير يصح بيع راسه وإيجاره لنحو البناء عليه (قوله يتمتع ارسال ماء البوالبع الخ) سيأتي قول المصنف ويحل إخراج الميازيب إلى شارع والتالف بها مضمون في الجديدي وتقييد الشارح قوله الميازيب بقوله العالية التي لا تضرب المارة اه وقضية قوله هنا إذا اضر بالمارة انه يتمتع ارسال ماء الميازيب إذا اضر بالمارة إلا ان يفرق بشدة الحاجة الى صرف ماء المطر لانه لا اختيار فيه أو يخص ماء البوالبع بغير ماء المطر ويوافق عدم الفرق ما يأتي من امتناع ارسال ماء الميازيب الى الطريق الضيقة (قول المصنف وان يبنى في الطريق دكة) أى وإن اذن الامام كما صرح به في شرح الروض كغيره ويؤخذ منه امتناع البناء وإن أقطعه الامام لأن إقطاعه لا يزيد على إذنه في البناء لكن نقل الشيخان في الجنايات عن الأكثرين ان للامام مدخلا في إقطاع الشوارع وانه يجوز للقطاع ان يبنى فيه ويتملكه وأجاب الشارح في شرح الارشاد بأنه على تقدير اعتباره وإلا فكلامهما مصرح بخلافه محمول على ما زاد من الشارع على الموضع المحتاج اليه للطروق بحيث لا يتوقع الاحتياج اليه بوجهه ولو على الندور اه وكذا شرح مر (قوله النافذ) أى الذي الكلام فيه (قوله البندنجي)

الامام وفيه نظر ويفرق بان
البئر ثم لها حد فكان للامام او
قصد المسلمين دخل فيه واما
الشجرة فلا حد لها تنتهي اليه
بل هي دائمة النمو اغصانا
وعروقها وما هو كذلك لا
يؤمن ضرره فلم يحزم مطلقا
ويفرق بينها هنا وفي المسجد
بشرطه بان الضرر هنا
اعظم نعم الذي يشبه البئر
المسجد ومن ثم صرحوا
بجواز بنائه فيه حيث لا يضر
المارة وان لم ياذن فيه الامام
كحفر البئر فيه للمسلمين قال
الاذرعي وقضيته ان البقعة
تصير مسجدا وهو بعيد لان
شرطه كونه في موات او
ملكه فالمراد بالمسجد مكان
الصلاة لا غير ومنه يؤخذ انه
لو جعل الدكة للصلاة مثلا
ولا ضرر بوجه جازت (وقيل
ان لم يضر) كل منهما المارة
(جاز) كاشراع الجناح
ويرده ما مر من التعليل
(وغير النافذ) الذي ليس به
نحو مسجد (يحرم الاشراع
اليه لغير اهله) بغير رضاهم
كما افاده قوله الا الى اخره
تغليبا وبقياس الاول لان
الشريك اذا وقف على ذلك
فالا جنبي اولى ومن ثم لم يحزم
هنا خلاف وجري فيما بعده
فلا اعتراض عليه (وكذا)
يبرم ذلك (لبعض اهله)
وان لم يضر (في الاصح الا
برضا الباقيين) من اهله

على ما بحث) اعتمده المغني (قوله وقياسه) أي ما بحث (قوله وفيه) أي البحث (قوله أو قصد المسلمين) من
إضافة المصدر الى مفعوله عطف على الامام (قوله بان البراء) أي وبشدة الحاجة الى الماء اه سم (قوله فلم
يحزم مطلقا) أي اذن الامام أو قصد عموم المسلمين لا وهو الاقرب لكلامهم سم ونهاية (قوله بينها هنا)
أي بين الشجرة في الطريق (قوله بشرطه) وهو عدم الضرر للبصليين وكونها لعموم المسلمين (قوله بجواز بنائه
فيه) أي بناء المسجد في الطريق (قوله وقضيته) أي التصريح المذكور (قوله لان شرطه) أي المسجد (قوله
او ملكه) أي باني المسجد (قوله ومنه) أي من التصريح المذكور (قوله من التعليل) أي تعليل حرمة البناء
والغرس في الطريق (قوله ويرده الخ) (تنبيه) ولا يضر بعين الطين في الطريق اذا بقي مقدار المرور
للناس ومثله القاء الحجارة فيه للامارة اذا تركت بقدر مدة نقلها وربط الدواب فيه بقدر حاجة النزول والركوب
واما ما يفعل الا من ربط دواب العلافين للكره فهذا لا يجوز ويجب على ولي الامر منهم ولورفع
التراب من الشارع وضرب منه اللبن وغيره وباعه صح مع الكراهة اه مغني زاد النهاية ولا يضر الرش الخفيف
بخلاف القمامات أي وان قلت والتراب والحجارة والحفر التي بوجه الارض والرش المفرط فانه لا يجوز
كما صرح به المصنف في دقائقه ومثله ارسال الماء من الميازيب الى الطريق الضيقة اه وفي سم عن شرح الاشاد
مثله الاستئثار بطواب العلافين للكره قال الرشيدى قوله مر ارسال الماء أي ماء الغسالات ونحوها
كما هو ظاهر العبارة اه (قوله الذي ليس به الخ) سيد كر محترزه بقوله اما ما به مسجد الخ قول المتن (يحرم
الاشراع الخ) أي بجناح وغيره اه نهاية (قوله بغير رضاهم كما افاده الخ) فيه بحث ظاهر لان المحتاج اليه هنا
ليس استفادة تقييد الحرمة بعدم رضاهم بل بيان الجواز رضاهم الذي هو مفاد قوله الا في الا الخ وهذا
لا يفيد هنا بالاولى ولا بالمساواة كما هو ظاهر والتغليب خلاف الظاهر فيحتاج لقربة فقوله فلا اعتراض
الخ فيه نظر لان صورة الاعتراض كافي الاسنوى هو ان تعبيره بالباقيين لا يفيد الجواز بالرضا في المسئلة المتقدمة
اه سم بتصرف (قوله تغليبا) أي بان يراد بالباقيين المستحقون فيعود الاستثناء للمستثنين (قوله او بقياس
الاولى) عطف على مقدروا الاصل بمنطوقه تغليبا وبقياس الاولى (لان الشريك) هذا يفيد المنع بعدم
الرضا بالاولى أي وهو ليس بمقصود ولا يفيد الجواز بالرضا بالاولى ولا المساواة الذي هو المقصود
من الاعتراض فتأمل اه سم قول المتن (الا برضا الباقيين) لو قال المصنف الا برضا المستحقين لكان اولى
ليعود الاستثناء للاولى ايضا وهي ما اذا كان المشرع من غير اهله فانه لا يصح التعبير فيها بالباقيين ولثلاثيهم
اعتبار اذن من بابه اقرب الى راس السكة لمن بابه بعد وهو وجهه والاصح خلافه بناء على استحقاق كل الى

وأقرب به شيخنا الشهاب الرملي (قوله ويفرق بان الخ) يفرق ايضا بشدة الحاجة الى الماء (قوله فلم
يحزم مطلقا) هو الاقرب الى كلامهم (قول المصنف لغير اهله) ويأتي هنا نظير قوله الا في فتح الباب
وسواء في هذا الخ (قوله بغير رضاهم كما افاده الخ) فيه بحث ظاهر وذلك لان الكون بغير رضاهم
لا يحتاج اليه لاستفادته من قوله الا الخ لدخوله في منطوق هذه العبارة اعني يحرم الاشراع اليه لغير اهله
والاحتياج اليه هنا هو بيان الجواز بالرضا الذي مفاد قوله فيما يأتي الا الخ وهذا لا يفيد هنا قوله المذكور
بالاولى كما لا يخفى بل ولا بالمساواة كما هو ظاهر والتغليب خلاف الظاهر فيحتاج لقربة فقوله فلا اعتراض
فيه نظر لان صورة الاعتراض كافي الاسنوى هو ان تعبيره بالباقيين لا يفيد الجواز بالرضا في المسئلة
المتقدمة (بغير رضاهم) أي رضا اهله فظاهره رضا الجميع وهكذا تعبير المنهج وشرحه بقوله بلا اذن منهم
أي اهله في الاول ومن باقهم في الثانية ولا يخفى اشكال اعتبار اذن الجميع في الاول بالنسبة للاشراع الذي هو
فرض المسئلة هنا وكذا في المنهج في ضمن اهوا عم منه لانه اذا اذن من بابه في صدر السكة مثلا فقد اذن في
خالص ملكه فلا حاجة الى اذن غيره لان الاشراع حينئذ ليس في ملكه ولا يراحم انتفاعه بخلاف فتح الباب
لان المرور فيه مرور فيما يستحق كل منهم المرور فيه فلا يكتفي اذن البعض فليراجع (قوله لان الشريك
الخ) هذا يفيد المنع بغير الرضا بالاولى ولا يفيد الجواز بالرضا بالاولى ولا المساواة وهذا هو المقصود في

واجملهم هنا للعلم بما
سيدكرهاته لا يمنع الا من
بابه بعده او مقابله كسائر
الاملاك المشتركة ودر
انه يعوض ممتنع مطلقا
ويشترط رضا موصى له
بالمنفعة ومستاجر تضررا
وليس لهم كما عتمده ابن
الرفعة وغيره الرجوع بعد
الاخراج بالاذن وطلب قلعه
بجائنا لانه وضع بحق ولا مع
غرم ارش النقص لانه
شريك والشريك لا يكلف
ذلك كما ياتي في العارية لان
فيه ازالة ملكه عن ملكه
فاندفع قول الاذرع لم لا
يقال لهم قلعه وبذل ارشه ولا
ابقاؤه باجرة لان الهواء
لا اجرة له ويظهر في غير
الشريك ان لهم الرجوع
وعاينهم ارش النقص اخذا
بما ياتي في العارية اماما به
مسجد قديم او حادث فالحق
فيه لعدم المسادين فيكون
كالشارع في تفصيله السابق
فلا يجوز اخراج جناح ولا
فتح باب فيه عند الاضرار
وان اذنوا بخلافه عند عدمه
وان لم ياذنوا لا الصالح بمال
مطلقا نعم ليس ذلك عاما في
كله بل من راس الدرب الى
نحو المسجد كما بحثه ابن
الرفعة وبحث ايضا حادث
بعد الاحياء اي يقينا كما هو
ظاهر بقاء حقهم اي فلم
المنع من الاضرار وان لم
يضر اذ ليس لاحد الشركاء
ابطال حق البقية من ذلك

بابه لا الى آخر الدرب كما يعلم من قوله الآتي مغنى ونهاية قال ع شر قوله لا يبرضا الباقي من امله وهم من
بابه ابعده من المشرع لاجمع اهل الدرب شيئا زيا دى ولو وجد في درب منسد اجنحة ونحوها قديمة ولم
يعلم كيفية وضعها حمل ذلك على انها وضعت بحق فلا يجوز هدمها ولا التعرض لاهلها ولو انهدمت و اراد
إعادتها فليس له ذلك إلا باذنهم لانتهاء الحق الاول بانهدامها وينبغي ان يحل ذلك إذا اراد إعادتها بالة
جديدة لا بالتها القديمة اخذنا ما قالوه فيما لو اذن له في عرس شجرة في ملكه فانقلعت فان له إعادتها ان
كانت حية وليس له غرس بدلها ويحتمل الفرق فيمنع الاعادة ولو باله القديمة اه وقوله وينبغي الخ
محل توقف وقوله احذا الخ ظاهر المنع لظهور الفرق بينهما نعم ينبغي أن يحل ذلك إذا لم يعلم سبق المشرع
بالاحياء ولا فيبعده مطلقا اخذنا مما مر في الطريق الساذج (قوله واجملهم) الى قوله ويظهر في النهاية
إلا قوله لان فيه ازالة ملكه عن ملكه وقوله فاندفع الى ولا ابقاؤه (قوله من باب بعده) الى الى جهة
آخر السكة (قوله ودر) الى قوله اخذا في المغنى إلا ما ذكرنا (قوله ومراخ) اي في شرح ويحرم الصالح
(قوله انه) اي الاشرع (قوله مطلقا) اي ولو كان الاشرع في دار الغير وكان الاخذ اماما (قوله موصى له
بالمنفعة الخ) ونحوهما كالوقوف عليهم اه ع شر (قوله تضررا) اي المكري وان لم يضرر شو برى
اه بجير مى (قوله وليس لهم الخ) اي ولو رضى بعضهم لبعض بذلك امتنع عليه الرجوع هاية مغنى (قوله
بعد الاخراج) اي إخراج بعض امله (قوله وطلب قلعه الخ) عطف على الرجوع (قوله ولا مع غرم الخ)
عطف على بجائنا (قوله لانه شريك الخ) قضية ذلك ان الاخراج لو كان فيما لاحق للخرج فيه بان كان بين باب
داره وصدر السكة كان لمن رضى الرجوع ايقاع وغرم ارش النقص وهو ظاهر نهاية مغنى ويذكر لإدخاله
في قول الشارح الاتي ويظهر في غير الشريك الخ (قوله لان فيه ازالة ملكه) اي في التكليف المذكور
تكليف ازالة الخ (قوله ولا ابقاؤه الخ) عطف على طلب قلعه (قوله في غير الشريك) وكذا في الشريك اذا
كان الاخراج فيما لاحق فيه بان كان بين ابه وصدر السكة اي اخره م راه سم (قوله وعليه ارش
النقص الخ) المراد انهم اذا رجعوا فاهم تكليف واضع الجناح بازالة ما هو من الجناح هو الاشرع لا ما ي
منه على جدار المالك فلا يقال في تكليفهم الباق برفع الجناح ازالة للملكه وهو ما بنى على الجدار عن ملكه
وهو الجدار نفسه ع شر (قوله اماما به مسجد) الى المتن في النهاية والمغنى الا قوله او حادث وقوله اي يقينا كما
هو ظاهر وقوله لكن تسويتهم الى وكالمسجد وقوله اماما وقف الى ولو كان وكذا في المغنى الا قوله
والجلوس الى ويجوز المرور (اماما به الخ) اي اما غير النافذ الذي به الخ عبارة النهاية والمغنى ولو وقف بعضهم
داره مسجد او وجد ثم مسجد قديم الخ اه (قوله فيكون كالشارع) يؤخذ منه امتناع الدكة مطلقا اه
سم (قوله عند الاضرار) راجع لكل من الاخراج والفتح الخ (ولا الصالح الخ) عطف على اخراج جناح
(قوله مطلقا) اي ولو لم يضر (قوله ذلك) اي منع الاخراج والفتح والصالح (قوله راس الدرب) اي اوله الذي
فيه البوابة اه بجير مى (قوله الى نحو المسجد الخ) وعلل زيادة النحو الاشارة الى عموم بحث ابن الرفعة والا
فالاولى ليناسب ما قبلها ولا يتكرر مع ما بعدها اسقاطها (قوله اي يقينا) مفهومه انه اذا شك في كونه قبل
الاحياء او بعده كان كالقديم في التفصيل المارنا فالا فاما في ع شر حيث جعله كالحدث فليراجع (قوله بما
حقهم) مفعول وبحث (قوله وبحث ايضا) جزم به في النهاية والمغنى عبارتهما اما اذا كان المسجد حادثا فان
رضى به اي باحداث المسجد اهلى اي اهل السكة فكذلك اي فلا له الاشرع الذي لا يضر والا فاهم المنع
الاعتراض فتامله (قوله من باب بعده) لعل المراد بعده الى جهة راس السكة (قوله او مقابله) قضيته ان
المقابل لا يمنع مع ان الاشرع المقابل لبابه بل او لجداره الا قرب الى راس السكة واقع فيما له فيه شركة
واما مقابل الباب القديم فيما ياتي فليس الفتح في مقابلته ولا مزاحما لا سطر اقه فليراجع (قوله في غير
الشريك) وكذا في الشريك اذا كان الاخراج فيما لاحق له فيه بان كان بين باب داره وصدر السكة
مر (قوله فيكون كالشارع) يؤخذ منه امتناع الدكة مطلقا



الخاها قال ع ش قوله لم رولا فلهم الخ يؤخذ منه انه لو كان السفلى لانسار العلو لاخر فوقف صاحب السفلى
ارضه مسجد فان اذن له في ذلك صاحب العلو كلف نقض علوه لانه رضى بجعل الارض محترما باذنه لصاحب
السفلى في جعله مسجدا وهو يمنع من اشراع جناح في هوائه فيمتنع من اقامة السقف المملوك في هوائه وان لم
يأذن جاز له ابقاء بناءه ولا يكلف نقضه لانه لم يوجد منه ما يقتضى اسقاط حقه اظهره وان كان صاحب
العلو الاذن جاهلا بما يترتب على اذنه وهو بعيد جدا (قوله وهو متجه) اعتمدهم راي والمغنى وعليه فيتحصل
انه اذا كان المسجد مثالا قديما اي بان علم بناؤه قبل احياء السكة الموجودة اشترط لجواز الاشراع امر واحد
وهو عدم ضرر المارة او حادثا اشترط امران عدم الضرر ورضا اهل السكة مر اقول فله حكم الملك
وحكم الشارع وقضية ذلك امتناع الدكة مطلقا كما مر سم على حجج اه ع ش (قوله لكن تسويتها)
اي الشيعين (قوله تخالف ذلك) اي البحث الثاني لابن الرفعة قال سم بعد ذكر عبارة الروضة مانصه ولا
يخفى أن قولهما عند الاضرار يحتمل مفهومه ان يكون هو الجواز عند عدم الاضرار لكن بشرط رضا اهل
السكة وهو موافق لبحث ابن الرفعة المذكور وان يكون هو الجواز عند عدم الاضرار وان لم يرض اهل
السكة وهذا يخالف بحث ابن الرفعة واذا احتمل المفهوم لم يتعين تخالفته اه (قوله لكن يتجدد المانع الخ)
ظاهرة أن لمن استحق ذلك بعده الرجوع من غير ارش نقض وعليه فلعن الفرق بينه وبين مالواذنو اثم رجوعوا
وطلبوا الهدم حيث غرموا ارش النقص انهم بالاذن ورطوه فاذا رجعوا اضنوا اما فواته وعليه ولا كذلك
البطن الثاني فانهم لم ياذنوا واذن من قبلهم لم يسر عليهم والا قرب انه ليس له قلعه مجانا ان كان الانتفاع برؤوس
الجدران او نحوها مما لا يكون بمحض هواء الشارع لكونه وضع بحق ليعين تقيته بالاجرة ولا يجوز قلعه
وغرامة الارش ان كان من غلة الوقف اه ع ش (قوله لمن استحق) اي الموقوف (قوله بها) اي
في الطريق الغير النافذ التي ليس بها نحو المسجد (قوله توقف الاشراع على كاله الخ) اي اذا كان فيما يستحقه
اه سم (قوله بخلاف الدخول) اي دخول غيرهم بلا اذن نهاية ومعنى (قوله لسكة) اي غير نافذة (قوله
كالشرب من نهره) اي المختص بهم اه ع ش (قوله والجلوس فيه) اي جلوس غير اهل غير النافذ فيه
(قوله ولهم الاذن فيه بمال) ويوزع المال على عدد الدور وما يخص كل دار بوزع على عدد ملاكها بقدر
حصصهم ويقوم ناظر دار موقوفه مقام مالك دار ويصرف ما يخصه على مصالح الموقوف عليه ع ش
وقليوبى اه بجير مى (قوله كالايجوز لهم بيعه) وقد يفرق بان البيع انما يمنع لان فيه اتلافا لا ملاكهم
بعدم عمرها وحينئذ فقيد بما اذا لم يمكن اتخاذها من جهة اخرى والاجارة ليس فيها ذلك في المنع منها نظر
اي نظرا نهاية (قوله معنى كونه الخ) مقول الماوردى (قوله ويجوز المرور الخ) ويكره اكثره
بلا حاجة اه نهاية (قوله بملك الغير الخ) كالو تعين طريقا لوصول الى مزرعته او نحوها ولم يضر بصاحب
الملك ومثل الملك ما جرت العادة بزراعته من الارض المضروب عليها الخراج فلو دعت الحاجة الى المرور
في محله من تلك الارض فلو ترتب على المرور ضرر عليه لا يجوز الا بطريق مسوغ له كالا ستجار بمن له ولاية

(قوله وهو متجه) اعتمدهم راي وعليه فيتحصل انه ان كان المسجد مثالا قديما اشترط لجواز الاشراع امر واحد
وهو عدم ضرر المارة او حادثا اشترط امران عدم الضرر ورضا اهل السكة مر اقول فله حكم الملك وحكم
الشارع وقضية ذلك امتناع الدكة مطلقا كما مر (قوله لكن تسويتها) عبارة الروضة ثم ما ذكرناه من سد
الباب وقسمة الصحن مقرر في ما اذا لم يكن في السكة مسجد فان كان فيها مسجد عتيق او جديد منعوا من
السد والقسمة لان المسلمين كلهم مستحقون الاستطراق اليه ذكره ابن كج وعلى قياسه لا يجوز الاشراع
عند الاضرار وان رضى اهل السكة لحق سائر المسلمين اه ولا يخفى ان قولهما عند الاضرار يحتمل مفهومه
ان يكون هو الجواز عند عدم الاضرار لكن بشرط رضا اهل السكة وهذا موافق لبحث ابن الرفعة المذكور
وان يكون هو الجواز عند عدم الاضرار وان لم يرض اهل السكة وهذا يخالف بحث ابن الرفعة واذا احتمل
المفهوم لم يتعين تخالفته (قوله لمن استحق) اي الوقف (قوله توقف الاشراع) اي اذا كان فيما يستحقه

وهو متجه معنى ومن ثم تبعه
غيره لكن تسويتها بين
العتيق والجديد تخالف
ذلك وكالمسجد فيما ذكر
كل موقوف على جهة عامة
كرباط وبرا ما موقوف على
معين فلا بد من اذنه لكن
يتجدد المانع لمن استحق بعده
ولو كان به ادار النحوظ لم
توقف الاشراع على كاله
واذنه بخلاف الدخول لسكة
بعض اهلها محجور فانه
يجوز على الوجه كالشرب
من نهره لكن الورع خلافه
والجلوس فيه توقف على
اذهم اي ان لم تسامح به
عادة فيما يظن ولهم الاذن
فيه بمال على الوجه وقول
القاضي لا يجوز لهم ان
ياذنوا فيه باجرة كالايجوز
لهم بيعه مع انه ملكهم لما
ياتى على قول الماوردى
الضعيف معنى كونه ملكهم
انه تابع للملكهم ويجوز
المرور بملك الغنم اذا
اعتدله الساجدة به

ولم يصر بذلك طريقا (واحدة) أي غير النافذ (من نفذ باب داره) يعني ملكه كقرن وحانوت وبئر (إليه لا من لاصقه جداره) ومن غير باب له فيه لأن ذلك هو العرف (وهل الاستحقاق ٢٠٦) في كلها أي الطريق إذ هو يجوز تذكيره وتانيته فزعم أن هذا سبوه هو السبوه (لكلهم)

ذلك اه ع ش (قوله لم يصر بذلك طريقا) وقد قيل إن السلطان محمدا قد قدم مروا واستقبله أهل البلد وفيهم القفال الكبير والقاضي أبو عاصم العامري أحدهما عن عيين السلطان والآخر عن يساره وأزدحموا فاعتدى فرس القفال عن الطريق إلى أرض مملوكة لأنسان فقال السلطان للعامري هل يجوز أن يتطرق في أرض الغير بغير إذنه فقال له سل الشيخ فإنه امام لا يقع فيما لا يحل في الشرع فسمع القفال ذلك فقال يجوز السعي في أرض الغير إذا لم يتخس أن تتخذ بذلك طريقا ولا عاذه ضرره على المالك بوجه آخر كالنظر في امرأة الغير والاستقلال بجداره اه معني (قوله يعني ملكه) إلى قوله المتن أم يختص في النهاية وكذا في المعنى إلا قوله فزعم إلى المتن (قوله لأن ذلك هو العرف) عبارة المعنى لأن أولئك هم المستحقون للانتفاع بهم الملاك دون غيرهم اه قول المتن (في كلها) وقد أتى المحرر بجميع الضمان مؤنثة لتعبيره أو لا بالسكة ولما عبر المصنف بغير النافذ عدل إلى تذكيرها إلا هذه اللفظة معني ونهاية (قوله أي الطريق) أي الغير النافذ (قوله نظيره) أي في تعديل هل بأم قول المتن (وباب داره) يخرج ما بعد بابه إلى جهة صدر السكة وإن وازى جداره اه سم قول المتن (اصحها الثاني) ولا هل الدرب المذكور قسمة صحته كسائر المشتريات القابلة للقسمة ولو اراد الأسفلون لا الإعلان سدا ما يليهم أو قسمة جاز لا هم بتصرفون في ملكهم بخلاف العلين ولو اتفقوا على سدر اس السكة لم يمنعوا منه ولم يفتح به بعضهم بغير رضا الباقيين نعم أن سدا بآلة نفسه خاصة فله فتحه بغير رضاهم ولو امتنع بعضهم من سده لم يكن للباقيين السد نهائية ومعني قال ع ش قوله مر سدا ما يليهم أي حيث أمكنهم الاستطراق من غيره ولو باحداث ممر أو لم يكن ذلك لكل واحد منهم بأن تعذر الاستطراق من غير ذلك الطريق على بعضهم امتنع وقوله لم يمنعوا منه أي حيث أمكن لكل الاستطراق من غيره ولو باحداث ممر اه (قوله لأن هذا) إلى قوله واعترضه الرافعي في النهاية والمعنى إلا قوله سواء إلى ولهم الرجوع (قوله بغير إذنه) لتضررهم فإن اذوا جازهاية ومعني (قوله سواء هنا الخ) أي في احتياج الغير إلى الاذن (قوله المتأخر) أي من أهلها لأنه أي الغير لا يستحق طرقا بحق المالك بخلاف بعض أهله فاخص منعه بمن يحدث عليه طرقا في ملكه اه سم (قوله عن المفتوح) أي الذي فتحه الغير أو اراد فتحه اه سم (قوله والمتقدم) أي منهم اه سم (قوله نعم بفرق الخ) قضية هذا الفرق كالذي فرق به في شرح الروض أنه إذا كان الفاتح أحدهم ورجعوا لا يفرمون أيضا شيئا فيحصل من هذا مع ما قدمه في الجناح أنهم إن رجعوا بعد فتح الباب جاز ولا غرم مطلقا أو بعد إخراج الجناح فإن كان المحرر شر بكا امتنع الرجوع أو اجنبيا جاز مع غرم الارش اه سم (قوله لا يتوقف على إذن الخ) قد يقال أنه وإن لم يتوقف على إذن لكنه في الغالب يتسبب عن إذنه في الاستطراق بعد الفتح قول المتن (وله) أي للغير (قوله بتشديد الميم) إلى قوله وهو متوجه في المعنى إلا قوله مطلقا إلى قوله وقد اختلف في النهاية إلا ما ذكر (قوله كافي البيان) فلو حذف لفظة إذا سمره لكان اخصر واشمل اه معني (قوله مطلقا) شامل لما لو جعل على المفتوح للاستضاءة نحو شباك وفي المعنى والنهاية ما بخالفه عبارتهما وما صححه تبعه للمحرر هو ما صححه في صحيح التنبيه وهو المعتمد وإن قال في زيادة الروضة أن الألفه المنع فقد قال في المهمات أن الفتوى على الجواز فقد نقله ابن حزم عن الشافعي نعم لو ركب على المفتوح للاستضاءة شيئا أو نحوه جاز جز ما كان نقله الاستوى

(قول المصنف وباب داره) يخرج ما بعد بابه إلى جهة صدر السكة وإن وازى جداره (قوله سواء هنا المتأخر) أي من أهلها لأنه لا يستحق طرقا بحق المالك بخلاف بعض أهله فاخص منعه بمن يحدث عليه طرقا في ملكه (قوله عن المفتوح) أي الذي فتحه الغير أو اراد فتحه (قوله والمتقدم) أي منهم (قوله نعم بفرق الخ) قضية هذا الفرق كالذي فرق به في شرح الروض أنه إن كان الفاتح أحدهم ورجعوا لا يفرمون أيضا شيئا

أي لكل منهم فالمراد بالكل هنا الكل الأفرادي بقريته قوله كل واحد لا المجموعي إذ لا نزاع فيه (ام) يأتي نظيره قبيل فصل أوصى بشاة مع ما فيه (تختص شركة كل واحد منهم) بما بين رأس الدرب وباب داره وجهان اصحهما الثاني لأن هذا المقدار هو محل تردده ومروره وما بعده هو فيه كالأجنبي فعلم أن من بابه آخرها يملك جميع ما بعد آخر باب قبله فله تقديم بابه وجعل ما بعده دهليزا لداره (وليس لغيرهم فتح باب إليه للاستطراق) بغير إذنه سواء هنا المتأخر عن المفتوح والمتقدم عليه لأنه يمر في حق كل منهم ولهم الرجوع ولو بعد الفتح ولا يفرمون شيئا بخلاف ما لو أعاروا رضال للبناء لا يقطع بجوانا قاله الامام واعترضه الرافعي بأنه لا فرق بينهما وفرق ابن الرفعة بما رده غير واحد نعم يفرق بأن ما تصرف فيه هنا وهو الفتح لا يتوقف على إذن لما يأتي أن له رفع جداره وإنما المتوقف على إذنه استطرقه فإذا رجعوا فيه لم يفوتوا عليه شيئا غروه فيه بخلافهم في إعارتهم الأرض البناء فانهم غروه

وضع ما يتوقف على إذنه الظاهر في دوام بقائهم عليه فإذا رجعوا غروا له نظيره ما يأتي في إعاره الجدار لوضع الجذوع (وله فتحه إذا) لم يستطرق منه سواء (سمره) بتشديد الميم وتخفيفها أم لا كما في البيان (في الاصح) لأن له رفع الجدار فبعضه أولى وكذا فتح باب للاستضاءة وإن لم يجعل عليه نحو شباك ورجح في الروضة المنع مطلقا (ومن له فيه

(فلشركائه) وهم من باب بغداد
القديم بخلاف من باب قبله
او مقابله وهذا هو مراد
الروضة بناء على ما فهمه
المحققون من عبارتها وفهم
البليغي اجراء عبارتها على
ظاهرها ان المراد بالمفتوح
في هذه الحادثة فتحه
فاعترضنا بانه مشارك في
القدر المفتوح فيه لجاز له
المنع وهو متجه بناء على
فرض ان ذلك الظاهر هو
المراد وقد اختلف الناس
في فهم عبارتها ولا و اخرا
حق وقع لشينخا في شرح
الروض ما يفهم ان المراد
اولا و اخرا هو الحادث
فتحته وليس كذلك كما تقرر
وجه اتجاهه بناء على ذلك
ان كلا منهما كما هو ظاهر
يستحق من راس السكة الى
جانبه بما يلي اخرها لا
اولها ورد بعضهم على
البليغي بما لا طائل تحته
فاحذره (منعه) وان سد
الاول لانه احدث استطرافا
في ملكهم وان لم يتوقف
على اذنهم في اصل المرور بل
لا يؤثر نهيهم للضرورة
الحاقة بخلاف بقية
المشتركات (وان كان اقرب
الى راسه ولم يسد الباب
القديم) اي ولم يترك
التطرق منه (فكذلك) اي
لكل من باب بعد المفتوح
الآن او بازائه على ما مر
المنع لان انضمام الثاني
الاول بضمهم بتعدد المنفذ

وغيره عن جمع اقول المتن (باب) او ميزاب نهاية ومعنى قول المتن (فلشركائه) أي لكل منهم نهاية ومعنى
(قوله بخلاف من باب الخ) أي لانه لم يحدث استطرافا في ملكهم لانه كان يستحق الطروق فيه من قبل أي بحق
الملك بخلاف من ليس من اهل الدرب فانه وان جاز له دخوله بغير اذن لكانه لا بحق ملك اسم (قوله وهذا)
أي المفتوح القديم لا الجديد اسم (قوله مراد الروضة) أي بالمفتوح في اوله او مقابل للمفتوح اه ع ش
(قوله المحققون) عبارة النهاية كما فهمه السبكي والاسنوي والاذري (قوله اجراء الخ) مفعول في فهم ولعل
الاولى وأجرى البليغي عبارتها على الخ (قوله في هذه) أي في عبارة الروضة وقال السيد عمر أي في مسألة المقابل
المشار اليه بقوله او مقابله اه (قوله بانه) أي المقابل للمفتوح الحادث (قوله وهو متجه الخ) أي فانه لو اريد
هدا كان المنع متفقا عليه حينئذ اه مائة (قوله في فهم عبارتها ولا و اخرا) أي اول عبارة الروضة و اخرها
وهي كافي النهاية والمعنى بخلاف من باب بين المفتوح ورأس الدرب او مقابله للمفتوح اه (قوله كما تقرر) أي
ان المراد بالمفتوح في اخر عبارة الروضة على فهم المحققين الباب القديم وفي اولها القديم (قوله ووجه اتجاهه
الخ) أي اعتراض البليغي على تقدير حمل المفتوح على الحادث (قوله ان كلا منهما الخ) أي فيكون
المقابل للجديد مستحقا للقدور المفتوح فيه ومشاركاه (قوله بما يلي الخ) بيان للجانب (قوله اخرها الخ) أي
السكة (قوله لانه احدث استطرافا الخ) به يعلم اندفاع ما يتوهم من ان المنع هنا يشكل عليه جواز دخول
الاجنبي السكة والمرور فيها بغير اذن اهلهما فاذا جاز للاجنبي فلبعضهم اولى ووجه الاندفاع ان شرط مرور
الاجنبي في ملك الغير مالم يتخذ طريقا والفاتح هنا قد اتخذ الممر طريقا هكذا اجاب مر وقد يقال لا حاجة
لذلك لأن لهم منع الاجنبي كما لهم منع الشريك فليتأمل اه سم أي منع الشريك أي فيما لا يستحقه
(قوله وان سد) إلى المتن في النهاية (قوله للضرورة الحاقة) عبارة النهاية لان التوقف على الاذن هنا يؤدي
لإبطال الاملاك بخلافه ثم اه أي في العرصة المشتركة (قوله بعد المفتوح) أي إلى جهة صدر السكة أي
اخرها فيشمل مقابل القديم اه سم (قوله الان) أي الجديد (قوله بازائه) والحاصل انه يعتبر في المسئلة
السابقة اذن الابدع من القديم ولا يعتبر مقابله وهذا اذن الابدع من الجديد ومن يقابله اه بغيري (قوله على
ما مر) اعل في توجيه اعتراض البليغي (قوله الموجب للتميز الخ) يؤخذ منه انه ممنوع عليه هدم داره وجعله
دورا متعددة لكن اطلاق ما في الاسنى والمعنى والنهاية عن البغوي من ان من له في سكة أي غير نافذة قطعة
ارض له جعله ادور الكل واحدة باب قد ينازع في ذلك اللهم الا ان يكون كلام البغوي مقيدا بما اذا لم يعلم
اصلا ما اذا علم ان اسماها متحدة المنفذ او متعددة عمل بقضيته على ما بحثناه ودع ذلك في النفس منه شيء ثم
رايت في الامداد بعد نقل كلام البغوي مانصه ووضح ان الكلام في قطعة ارض لم تكن دارا قبل ذلك
والاوجب اعادتها على حكمها الاول ان عرف فان جهل فهو محل نظر ويقرب ان صاحبها مخير في فتح
بابها من أي محل شاء لان الاصل في التصرف في الملك الحل حتى يعلم مانعها انتهى سيد عمر وقوله من أي محل

ليحصل من هذا ما قدمه في الجناح انهم ان رجعو ابعد فتح الباب جاز ولا غرم مطلقا و بعد اخراج الجناح فان
كان المخرج شريركا امتنع الرجوع او اجنبا جاز مع غرم الارش (قوله بخلاف من باب قبله) أي لانه لم يحدث
استطرافا في ملكهم لانه كان يستحق الطروق فيه من قبل أي بحق الملك بخلاف من ليس من اهل الدرب
فانه وان جاز له دخوله بغير اذن لكانه لا بحق ملكه (قوله مراد الروضة) فرادها بالمفتوح القديم لا الجديد
(قوله لانه احدث استطرافا في ملكهم) به يعلم اندفاع ما يتوهم من ان المنع هنا يشكل عليه جواز دخول
الاجنبي السكة والمرور فيها بغير اذن اهلهما فاذا جاز للاجنبي فلبعضهم اولى ووجه الاندفاع ان شرط مرور
الاجنبي في ملك الغير مالم يتخذ طريقا والفاتح هنا قد اتخذ الممر طريقا هكذا اجاب مر وقد يقال لا حاجة لذلك
لان لهم منع الاجنبي كما لهم منع الشريك فليتأمل (قوله بعد المفتوح) أي إلى جهة صدر السكة فيشمل مقابل
القديم (قوله الان) أي الجديد (قوله او بازائه) كتب شيخنا البرلسي بها مش شرح المنهج هذا الذي قاله
الشيخ في المقابل في هذه الصورة لم اراه لغيره ولا يتجه فرق بينهما وبين مقابل القديم في الاول اه اقول مقابل

الموجب للتميز عليهم وبه فارق جواز جعله داره خانا وجامما وان كثرت بسببه الزحمة والاستطراف

فاندفع أخذ جمع من هذا
ضعف الاول (وان سده)
اي القديم (فلا منع) لانه
ترك بعض حقه ومران لمن
بانه آخر الدرب تقديمه
وجعل الباقي دهليزا ولو
كان آخرها بابان متقابلان
فأراد احدهما تاخير بابه
فلاخر منعه حتى على ما مر
عن الروضة كما هو ظاهر لار
ما بعد بايهما مشترك بينهما
فقد يؤدي ذلك الى ضرر
الشريك بالحكم بملك بقيتها
لذي الباب المتأخر ولو اتسع
باب أحد المتقابلين الى
آخرها اختص بملك الآخر
على تردد فيه ينته في شرح
الارشاد (ومن له دار ان
تفتحان) بفتح الفوقية أوله
(الى درين مسدودين)
ملوكين (او مسدود) ملوك
(وشارع ففتح بابا) او اراد
فتحهما (بينهما) للاستطراق
مع بقاء بايهما (لم يمنع في
الاصح) لانه يتصرف في
ملكه ومن ثم لو اراد رفع
الحاجز بينهما وجعلهما
دارا واحدة مع بقاء بايهما
بالحال لم يمنع جزما لانه
قصدهما اتساع ملكه فقط
وفي الروضة انه يمنع وأطالوا
في الانصاريه ومع ذلك
الوجه ما في المتن (وحيث
منع فتح الباب فصالحه اهل
الدرب) اي المالكون له

شاه ظاهره وبأى كيفية شاء من الوحدة والتعدد (قوله فاندفع الخ) عبارة النهاية والمغنى لان انضمام الثاني الى
الاول بوجوب زحمة ووقوف الدواب في الدرب فيتضررون به وقيل يجوز واختاره الاذرعى وضعف
التوجيه بالزحمة بتصریحهم بان له جعل داره حماما او حافوا تمام ان الزحمة ووقوف الدواب في السكة وطرح
الا يقال تكثير اضعاف ما كان قد يقع نادرا في باب اخر للدار اه ويمكن الجواب بان موضع فتح الباب لم يكن فيه
استحقاق بخلاف جعل داره ماذكر اه (قوله من هذا) اي من جوار جعل داره ماذكر (قوله ضعف الاول)
اي ضعف ما في المتن من المنع قول المتن (وان سده) أي ترك التطرق منه قول المتن (فلا منع) قال الاسنوى ولو
كان له دار بوسط السكة واخرى باخرها فالمتجه اليه يجوز لمن داره بينهما منعه من تقديم باب المتوسطة الى اخر
السكة لانه وان كان شريكا في الجميع لكن شر كته بسببها انما هو اليها خاصة وقد يبيع لغيره فيستفيد بزيادة استطراق
نهاية رمغنى (قوله لانه ترك بعض حقه) اي ولا يسقط حقه من القديم مما عمله فلوار ادالرجوع للاستطراق
من القديم وسد الحادث لم يمنع ولو باع الدار المشتملة على ماذكر لاخر قام بمقامه فله الاستطراق من القديم مع
سد الحادث اه ع ش (قوله ومراخ) اي في شرح وأصحهما الثاني اه كرى (قوله تقديمه الخ) أي تقديم
بابه فيما يختص به وجعل ما بين الدار واخر الدرب دهليزا نهاية ومغنى (قوله حتى على ما مر عن الروضة) قد
يقال المناسب ان يقول عن غير الروضة ان اراد بما مر ما تقدم في فتح الباب اذ اسمر دلان الذي مر عنها المنع كما
هنا بخلاف المتن فان الذي مر عنه الجواز وعليه يقال هنا بالمنع ويفرق بينهما اه سم اقول المتبادر انه اراده
ظاهر عبارة الروضة في مسألة فتح باب ابعده من راس الدرب فلا اشكال (قوله الى اخرها) اي الى جهة اخر
السكة (قوله اختص) أي ذلك الاحد (بملك الآخر) أي آخر الدرب أي جميع ما بعد باب بقاء بل بابه (قوله
بفتح الفوقية اوله) كذا في المغنى ولكن المغنى على الضم من الثلاثي الا ان يكون من الفعل بمحذف احدى
التاءين (قوله ملوكين) و (قوله ملوك) علم به ان مراد المصنف بالمسدود المملوك والافالسد لا يلزم منه الملك
بدليل مالوكان في اقصاد مسجد او نحوه كما مر نهاية ومغنى (قوله مع بقاء بايهما) قضية اطلاق المصنف انه
لا فرق في جريان الخلاف بين ان يبقى البابان على حالهما او يسد احدهما وان خصه الرافعى بما اذا سد باب
أحدهما وفتح الباب لغرض الاستطراق مغنى ونهاية (قوله لانه ينصرف الخ) عبارة النهاية والمغنى
لانه يستحق المرور في الدرب ورفع الحائل بين الدارين تشريف في ملكه فلم يمنع حقه اه (قوله وفي الروضة
الخ) راجع للبتن عبارة النهاية والمغنى وما ذكر المصنف تبعاً للرافعى والبغوى هو المعتمد والثاني
المنع ونقله في الروضة عن العراقيين عن الجمهور وورجى عليه ابن المقرئ اه قول المتن (وحيث منع فتح
الباب) اي بان اراد الاستطراق اه رشيدى قول المتن (فصالحه اهل الدرب) اي على فتحه ليستطرق
قال سم على منهج (فرع) الظاهر ان الميزاب يلحق بالباب في جواز الصالح بمال لان صاحبه ينتفع بالقرار

القديم في الاولى لم يشارك في محل الفتح بخلاف الجديد هنا (قوله حتى على ما مر عن الروضة) قد يقال المناسب
ان يقول عن غير الروضة ان اراد بما مر ما تقدم في فتح الباب اذ اسمر لان الذي مر عنها المنع كما هنا بخلاف
المتن فان الذي مر عنه الجواز وعليه يقال هنا بالمنع ويفرق بينهما (مسألة) في فتاوى السيوطى زقاق غير
نافذ بهيوت وعلى كتفه مخزن فاراد صاحب البيوت ان يبني على الزقاق بابا يصون بهيوته ويبني علو الباب
طبقة فهل لصاحب المخزن منعه الجواب ان كان باب المخزن داخل الزقاق فله المنع من بناء باب وطبقة علوه ان
كان ذلك بحيث يصير باب المخزن داخل الباب وان كان الباب يبني داخلا بحيث يصير باب المخزن خارجه
فليس له المنع (مسألة) رجلان لها منزل مشترك فباع احدهما حصته لآخر وللدستري بجواره منزل
لجدد عمارة منزله و اضاف له قطعة من المشترك من غير قسمة لعل يلزمه هذه او قيمة نصف القطعة الجواب
ينبغي ان يقسم فان خرج له الشق الذي فيه البناء اختص به ولا شيء عليه والاخير شريكه بين القلع بلا غرم
وبين الابقاء بالاجرة اه واقول ظاهر ان له الخيار قبل القسمة رانه اذا خرج له الشق الذي فيه البناء وجب
عليه اجرة حصه الشريك لما قبل القسمة لانه كان متعديا موضع به عا راسه اها فقولاه لا شيء عليه فيه

بان لا يكون فيه نحو مسجد
(بمال صح) لانه انتفاع
بالارض ثم ان قدر وamide
فهو اجارة وان اطلقوا او
شرطوا التأييد فهو بيع
جزء شائع من الدرب له
فينزل منزلة أحدهم
(ويجوز) للمالك جدار
(فتح الكوات) بفتح
الكاف أشهر من ضمها
اي الطاقات فيه علت أو
وسفلت وإن اشرفت على
دار جاره وحريمه كما صرح
به الشيخ أبو حامد كما أن
له لزالة بعضه أو كله كما مر
(والجدار) الكائن (بين
المالكين) لدارين (قد
يختص به) أي بملكه
(أحدهما) ويكون سائرا
للآخر فقط (وقد يشتركان
فيه فالختص) به أحدهما
(ليس للآخر) ولا لغيره
المفهوم بالاولى تصرف
فيه بما يضر مطلقا فيحرم
عليه (وضع الجذوع) أي
الاخشاب ووضع جزع
واحد (عليه بغير إذن) من
مالكه ولا ظن رضاه (في
الجديد) على الحديد
لا يجبر المالك عليه للخبر
الحسن لا ضرر ولا ضرار
في الاسلام والخبر الصحيح
لا يحل لاحد من مال اخيه
إلا ما اعطاه عن طيب نفس
وفي رواية صحيحة لا يحل مال
امرئ مسلم إلا بطيب
نفس منه وبذلك يعلم

انتهى ع ش (قوله بان لا يكون فيه نحو مسجد) أي كدار موقوفة فان كان فيه ذلك قال الاذرعى لم
يجز لامتناع البيع في الموقوف وحقوقه قال واما الاجارة والحالة هذه فيتجه فيها تفصيل لا يخفى على
الفقيه استخراجه انتهى نهاية ومعنى زاد سم قال الشارح في شرح الارشاد وكأنه أي الاذرعى يشير إلى أن
ما يخص الموقوف من الاجرة إن كان قدر اجرة المثل وفيه مصلحة صح وإلا فلا انتهى اه قول المتن (بمال
صح) أي ويوزع المال على عدد الدور ثم يوزع ما خص كل دار على عدد دورش ملا كما يظهر ثم رايت
بها مش نسخة قديمة بخط بعض الفضلاء ما يصرح بما قلناه بل سافه مساق المنقول ولو كان في الدرب من يستحق
المفعة بنحو اجارة فلا بد في جواز الفتح من رضاه ولا شيء له من المال المأخوذ فيما يظهر ولو كان في الدرب دار
موقوفة فلا قرب ان ما يخصها يصرف لجهة الوقف ولا بد في جواز ذلك من رضاه من له الولاية على الوقف
ورضا المستاجر لها ان كان اه (قوله لانه انتفاع) إلى المتن في النهاية والمعنى (لانه انتفاع بالارض) أي بخلاف
إشراع الجناح لان الهواء لا يباع منفردا لانه تابع فان صالحه على مجرد الفتح بمال لم يصح قطعانها ومعنى
(قوله وإن اطلقوا او شرطوا التأييد فهو بيع جزء الخ) أي كالو صالح رجلا على مال ليجرى في ارضه ماء نهر
فانه يكون تملك كالمكان النهر بخلاف مالو صالحه بمال على فتح باب من داره وإجراء ماء على سطحه فانه وإن
صح لا يملك شيئا من الدار والسطح لان السكة لا تزدل الا للاستطراق فإبائه فيها يكون نقلا للملك واما الدار
والسطح فلا يقصدهما الاستطراق وإجراء الماء نهاية ومعنى (المالك جدار) أي في الدرب الدار وغيره سواء
كان من اهل الدرب أم من غيرهم والاستثناء أم لا واذنوا أم لا ومعنى ونهاية (قوله بفتح الكاف) إلى المتن في
النهاية والمعنى (قوله علت الخ) والوجه ان السكة لو كان لها غطاء أو شبك ياخذ شيئا من هواء الدرب
منعت وإن كان فاتحها من اهله خلا للسبكي اه نهاية قال ع ش قوله مر منعت أي حيث لا إذن كما هو ظاهر
وإن لم يحصل بذلك ضرر لاهل الدرب لان الهواء مشترك والمشارك لا ينتفع به بغير إذن من الشر كما وليس
من الاذن اعتياد الناس بفتح الطاقات التي لها غطاء والشبابيك التي لها ذلك من غير معارضا وقوله أي
ع ش وإن لم يحصل بذلك ضرر الخ ينبغي تخصيصه كما يدل عليه التعليل بالدرب غير النافذ وقول النهاية خلافا
للسبكي عبارة المعنى تنبيه غالب ما تفتح السكة للاستثناء وقوله نصب شبك عليها بحيث لا يخرج منه شيء
فان خرج هو أو غطاؤه كان كالجناح قال السبكي فليست به لانه العادة ان يعمل في الطاقات ابواب تخرج
فتمنع من هواء الدرب هذا حق من ليس له الفتح للاستطراق فان كان له ذلك فلا تمنع من ابواب الطاقات اه
(قوله كما مر) أي في شرح وله فتحة إذا سمره الخ (قوله الكائن) بين به ان قول المصنف بين الخ متعلق بمحذوف
صفة للجدار اه ع ش أي ودفع به توهم ان الجدار مشترك بينهما فيتنافى قوله قد يختص به الخ
(قوله لدارين) أي مثلا اه ع ش (قوله أي بملكه) إلى قوله نعم في النهاية الا قوله وفي رواية إلى وبذلك
(قوله بما يضر مطلقا) احتراز عما لا يضر من نحو الاستناد اليه اه سم (قوله مطلقا) أي ولو على بعد (قوله
ووضع جذع واحد) قد يحمل ال في المتن على الجنس فيستغنى عن هذه الزيادة اه سم (قوله للخبر الحسن الخ)
قدمه لعمومه اه ع ش (قوله للخبر الحسن) إلى قوله نعم في المعنى الا قوله وفي رواية إلى وبذلك (قوله وللخبر
الصحيح) وفيه ما على شائرا مواله نهاية ومعنى (قوله لا حد) وفي النهاية والمعنى لا مرى (من مال اخيه) هو
جری على الغالب وإلا فالذمی كذلك اه ع ش (قوله مسلم) لبس بقيد كما مر (قوله وبذلك يعلم الخ) فيه نظر

نظر (قوله بان لا يكون فيه نحو مسجد) أي كدار موقوفة فان كان فيه ذلك قال الاذرعى لم يجز لامتناع
البيع في الموقوف وحقوقه قال واما الاجارة والحالة هذه فيتجه فيها تفصيل لا يخفى على الفقيه استخراجه اه
قال الشارح في شرح الارشاد وكأنه يشير إلى أن ما يخص الموقوف من الاجرة إن كان قدر اجرة المثل وفيه
مصلحة صح وإلا فلا اه واعلم ان قوله السابق قال الاذرعى لم يجز الخ مشكل بالنسبة لأصحاب بقية الدور وهي
ما عدا الدار الموقوفة لانهم أصحاب ملك وغاية الامر انهم شركاء الوقف وشريك الوقف يصح بيعه لحصته
فليتأمل (قوله بما يضر مطلقا) احتراز عما لا يضر من نحو الاستناد اليه (ووضع جذع واحد) قد تحمل ال في

أن الضمير في الخبر المتفق عليه لا يمنع جار جاره أن يضع خشبه في جداره لصاحب الخشب ولأنه الأقرب أي لا يمنعه الجار أن يضع خشبه على جدار نفسه وإن تضربه له نحو منع ضوءه فان (٢١٠) جعل الضمير للاول كان النهي للتنزيه بقريئة ذينك الخبرين نعم روى احمد وابو

يعلى مرفوعا للجار أن يضع خشبة على جدار غيره إن كرهه فان صح اشكل على الجديد لانه صريح لا يقبل تاويلا فان قلنا لو سلمنا عدم صحة هذا فذاك الدليل ظاهر في القديم لان غاية ما يلزمه تخصيص واللازم للجديد مجاز والتخصيص خير منه كما هو مقرر في محله قلت انما يظهر ذلك إن لم يوجد مرجح اخر وهو هنا كثرة العمومات المانعة من ذلك لاسيما واحدها كان يوم حجة الوداع المختوم بها بيان الحلال والحرام إلا شذوذ ذلك ظاهر في تاخره من ذلك الخصوص ويؤيده قول من قال إنما جاز ذلك الخصوص لمس الحاجة له حيثئذ ولولا ذلك لما استجاز أكثر أهل العلم مخالفة ذلك الخصوص وخرج بين المالكين سابط اراد وضع جذوعه على جدار جاره المقابل له فلا يجبر قطعا وعلى الجديد (ولو رضی) المالك بوضع جذوع او بناء على جداره (بلا عوض فهو اعارة) لصديق حدها عليه ومن ثم لم يستفد وضعها ثانيا لو سقطت إلا باذن

اه سم (قوله ان الضمير) أي ضمير جداره اه سم (قوله أن يضع خشبه) روى بالا افراد منونا والاكثر بالجمع مضافا انتهى محلى اه ع ش (قوله ولانه الخ) عطف على قوله بذلك يعلم الخ بحسب المعنى (قوله ولا يمنعه) أي الجار الثاني في الحديث وكذا ضمير ان يضع الخ (قوله وإن تضرب) أي الجار الاول (قوله فان جعل الخ) أي كما هو المتبادر وجرى عليه رواية ابو هريرة رضي الله تعالى عنه (قوله للاول) أي للجار الاول في الحديث (قوله ذينك الخبرين) أي الحسن والصحيح واما قوله وفي رواية الخ فداخل في الصحيح (قوله لانه صريح) أي في القديم (قوله عدم صحة هذا) أي مارواه احمد وابو يعلى (قوله فذاك) أي الخبر المتفق عليه (قوله ما يلزمه) أي القديم أي حمل الخبر المتفق عليه على القديم يجعل الضمير للجار الاول فيه (قوله تخصيص) أي للاحاديث الثلاثة الاول بغير الجدار بين المالكين اه كردی (قوله مجاز) أي بحمل الخبر المتفق عليه على التنزيه سم وكردی (قوله قلت) في هذا الجواب نظر لان قضية ما تقرر في الاصول تقديم الخاص وإن كثرت العمومات جدارا تاخرت قطعا اه سم (قوله انما يظهر ذلك) أي كون الخبر المتفق عليه ظاهرا في القديم قاله الكردی ويظهر ان الاشارة الى قولهم والتخصيص خير من المجاز (قوله مرجح) أي للجديد اه كردی ويظهر ان المراد للمجاز (قوله المانعة) ممنوع اه سم (قوله من ذلك) أي من الحديث الوارد في القديم اه كردی ويظهر ان المشار اليه هو التخصيص (قوله بها) أي يوم حجة الوداع (قوله وذلك) أي الكون في يوم حجة الوداع (في تاخره) أي ذلك الواحد (عن ذلك الخصوص) أي خصوص الجدار يعني الحديث الوارد فيه اه كردی ويجوز ان يكون الخصوص بمعنى الخاص أي الخبر المتفق عليه الخاص بالجدار (قوله ويؤيده) أي التاخر (قوله ذلك الخصوص) اراد به الوضع على الجدار اه كردی أي استثناء الشارع وضع الجذوع على الجدار (قوله حيثئذ) يظهر له موقع هنا إلا ان يراد بذلك حين ورود ذلك الخصوص وحين إذا كان الجدار بين المالكين (قوله ولولا ذلك) أي التاخر (مخالفة ذلك الخصوص) أي الوضع على الجدار بغير رضا صاحبه اه كردی (قوله وخرج) إلى قوله ثم رايت الزركشي في المغني وكذا في النهاية الا قوله او الاجارة المؤبدة والمستاجر في موضعين وقوله يضمن (قوله اراد وضع) أي اراد ان يبنيه على شارع او درب غير نافذ وان يضع طرف الجذوع على جدار نهاية ومعنى (قوله فلا يجبر) عبارة النهاية والمغني فانه لا يجوز الا بالرضا قطعا كما قاله المتولي وغيره (قوله وضعها) أي والبناء عليه (قوله لو سقطت الخ) عبارة النهاية حتى لو رفع جذوعه او سقطت بنفسها او سقط الجدار فبناها صاحبها بملك الالة لم يكن له الوضع ثانيا اه (قوله ولولم يعلم اصل وضعه) عبارة النهاية ومحل ما ذكره المصنف اذا وضعت او لا باذن فلو ملكا دارين ورايا خشبا على الجدار ولا يعلم الخ اه (قوله لانا تيقنا وضعه) أي استحقاق وضعه وعبرة الروض وشرحه أي والمغني فالظاهر انه وضع بحق فلا ينقض ويقضى له باستحقاقه دائما الخ والمتبادر من هذا الكلام انه لا اجرة عليه مطلقا وجه ظاهر فانه يحتمل انه استحق الوضع دائما بنحو شرائه او قضاء حاكم يراه اه سم (قوله وليس الخ) عبارة المغني والنهاية ولما ملك الجدار نقضه ان كان متهدما والا فلا كافي زيادة الروضة اه قال الرشيدى قوله لم نقضه أي الجدار الذي لم يعلم اصل وضع الجذوع عليه اه (قوله هنا) أي فيما لم يعلم اصل الوضع عليه (قوله الا ان تهدم) بصيغة الماضي قول المتن (باجرة) فلو اختار لا بقاء باجرة

المتن على الجنس فيستغنى عن هذه الزيادة (قوله ان الضمير) أي في جداره في قوله يعلم نظر (قوله مجاز) أي بالحمل على التنزيه (قوله قلت) في هذا الجواب نظر لان قضية ما تقرر في الاصول تقديم الخاص وإن كثرت العمومات جدارا تاخرت قطعا (قوله المانعة) ممنوع (لانا تيقنا وضعه بحق) أي استحقاق وضعه وعبرة الروض وشرحه فالظاهر انه وضع بحق فلا ينقض ويقضى له باستحقاقه دائما الخ والمتبادر من هذا الكلام انه لا اجرة عليه مطلقا وجه ظاهر فانه يحتمل انه استحق الوضع دائما بنحو شرائه او قضاء حاكم يراه

جديد خلافا لما في الانوار ولولم يعلم اصل وضع نحو جذع كان لمالكه إعادته قطعا لانا تيقنا هل وضعه بحق وشككنا في مجوز الرجوع وليس لذی الجدار هنا نقضه إلا ان تهدم (و) على انه اعارة (له الرجوع قبل البناء عليه) أي الجدار او الموضوع (وكذا بعده في الاصح) كسائر العوارى

بين أن يبقية) أى الموضوع

(بأجرة أو يقلعه ويغرم

ارش نقصه) وهو ما بين

قيمتها قائما ومقلوها ولا يحمى

هنا التملك بالقيمة بخلاف

إعارة الأرض للبناء لأنها

أصل لحياز أن تستتبعه

والجدار تابع فلم يستتبع

(وقيل فائدة طلب

الأجرة) فى المستقبل

(فقط) لأن قلعه يضمر

المستعير (ولورضى بوضع

الجدوع والبناء عليها) أو

بوضعها فقط أو بالبناء

عليه بلا وضع جدوع

(بعوض فان أجر رأس

الجدار للبناء) عليه (فهو

لإجارة) لصدق حدها عليه

لكن لا يشترط فيها بيان

المدة فتأيد للحاجة نعم لو

كانت وقفا عليه وجب بيانها

كما قطع به القاضى واعتاده

الزركشى لا متناع شائبة

البيع فيه (وإن قال بعته

للبناء) أو الوضع (عليه أو

بعت حق البناء) أو الوضع

(عليه) أو صالحتك على

ذلك ولم يقدر مدة

(فلا يصح أن هذا العقد فيه

شوب بيع) نظرا للفظ

المقتضى لكونه مؤبدا

(و) شوب (لإجارة) نظرا

لمعناه لأن المستحق به

منفعته فقط وجاز ذلك هنا

كحق الممر ويجرى الماء

هل له الرجوع بعد ذلك وطلب القلع وغرامة الأرض أم لا فيه نظر والأقرب الثانى لأن موافقته على الأجرة بمنزلة ابتداء عقد الإجارة ومعلوم أنه إذا عقد بشئ ما ابتداء ليس له الرجوع عنه ويجوز فى الأجرة أن تقدر دفعة كان يقال أجرة مثل هذا غير مقدرة بمدة كذا أو أن تجعل مقسطة على الشهور وأخذ ما يأتى عن بر من أنه يجوز أن تجعل الأجرة كل شهر كذا كما فى الخراج اه ع ش قول المتن (وفائدة الرجوع) أى فيما بعده وقوله أو يقلعه الخ قال فى شرح الروض أى والنهاية ولا يخالف ما ذكرهنا ما يأتى فى العارية من أنه لو أعار الشريك حصته من أرض للبناء ثم رجع لا يتمكن من القلع مع الأرض لما فيه من إلزام المستعير تفريغ ملكه عن ملكه لأن المطالبة بالقلع هنا توجهت إلى ما هو ملك غيره يعنى المعير بجملة وإزالة الطرف عن ملك المستعير جاءت بطريق اللزوم بخلاف الحصه من الأرض فنظير ما هناك إعارة الجدار المشترك اه أى فى إعارة الجدار المشترك لا يتمكن مع القلع من الأرض اه سم قال ع ش قوله مر ما ذكرهنا أى من قول المصنف أو يقلع ويغرم ارش نقصه وقوله مر وإزالة الطرف أى طرف الجدوع اه (قوله) وهو ما بين قيمته قائما) أى مستحق القلع كما ذكر فى باب العارية اه ع ش (قوله) يضمر المستعير لأن الجدوع إذا ارتفعت أطرافها عن جدار لا تستمسك على الجدار الاخر والضرر لا يزال بالضرر نهاية ومعنى قول المتن (ولورضى الخ) وحكم البناء على الأرض أو السقف أو الجدار بلا جدوع كذلك اه معنى (قوله) للبناء عليه) أى الجدار أو على الجدوع أو لو ضما فقط (قوله) بيان المدة) أى ولا يبان تقدير أجرة دفعة فيمكن أن يقول أجر نك كل شهر بكذا ويعتفر الغرر فى الإجارة كما اغتفر فى المعقود عليه ويصير كالخراج المضروب قاله شيخنا البرماوى سم على منهج ومن ذلك الأحكام الموجودة بمصرنا فيغتفر الغرر فيها اه ع ش (قوله) فتأيد) أى إذا لم يبين المدة كما يأتى فى الشرح عبارة سم عن الروض وشرحه فلو عقد على ذلك بلفظ الإجارة صح وتابدان لم يوقت بوقت ولا يأتى بوقت فلا يتابد ويتعين لفظ الإجارة اه فى الجبرى ما إذا قال له أجر نك ما من سنة بكذا مثلا فإجارة حقيقة ويترتب عليها أنه إذا أهدم انفسخت بخلاف ما إذا لم يوقت فإنها لا تنفسخ حلبي وم ر اه (قوله) للحاجة) تعليل للصحة على التأييد قال سم والرشيدى أى وفيها حينئذ شائبة بيع على ما يشعر به قوله لا متناع شائبة البيع فيه وإن اقتضت مقابلة المتن خلافه اه (قوله) لو كانت) أى الدار اه نهاية (قوله) وقفا عليه) أى مثلاً نهاية أى أو موصى له بمنفعتها أو مستأجرة ع ش (قوله) وجب بيانها) أى وبعد انقضاء المدة يخير الأذن بين تيقنها بالإجارة والقلع مع غرامة أرض النقص إن أخرج من خالص ملكه أما إذا كان ما يدفعه من غلة الوقف فلا يجوز بل يتعين التيقية بالإجارة وكذا لو انتقل الحق لمن بعد الأذن يتعين التيقية بالإجارة اه ع ش (قوله) أو صالحتك) أى بشرطه من كونه على أقرار وسبق خصومة ولو لم تكن عند القاضى

(قول المصنف وفائدة الرجوع) أى فيما بعده وقوله أو يقلعه قال فى شرح الروض ولا يخالف ما ذكرهنا ما يأتى فى العارية من أنه لو أعار الشريك حصته من أرض للبناء ثم رجع لا يتمكن من القلع مع الأرض لما فيه من إلزام المستعير تفريغ ملكه عن ملكه لأن المطالبة بالقلع هنا توجهت إلى ما ملكه غيره بجملة وإزالة الطرق عن ملك المستعير جاءت بطريق اللزوم بخلاف الحصه من الأرض فنظير ما هناك إعارة الجدار المشترك اه أى فى إعارة الجدار المشترك لا يتمكن من القلع مع الأرض (قوله) لكن لا يشترط فيها بيان المدة) عبارة الروض وشرحه فلو عقد على ذلك بلفظ الإجارة صح وتابد الحق إن لم يوقت بوقت ولا فلا يتابد ويتعين لفظ الإجارة وجاز تأييد هذه الحقوق للحاجة إليها على التأكيد كالنكاح والعقد فى صورة الإجارة التى لا توقيت فيها قد أجارة اغتفر فيه التأييد لما ذكره اه وقوله عقد إجارة ظاهر جدا فى أنه ليس فيه شائبة البيع وحينئذ يشكك قوله فى مسئلة القاضى لا متناع شائبة البيع فيه إذ لا شائبة بيع فى العقد بلفظ الإجارة مع عدم التوقيت فليتأمل (قوله) فيتابد للحاجة) أى وفيها حينئذ شائبة بيع على ما يشعر به قوله لا متناع شائبة البيع فيه (قوله) ردوه بانها لا تنفسخ بثلث الجدار الخ) قد يقتضى أنه إذا كان إجارة مؤبدة كما تقدم انفسخت بثلثه وذلك يخالف ما سياتى من أن للمستأجر إعادة إذا أعيد الجدار المنهدم فليتأمل وقد يجاب بان فى المؤبدة شوب بيع

لمفسد الحاجة إليه والقول بأنه إجارة عهدة ردوه بأنها لا تنفسخ بثلث الجدار بل يعود حقه بعوده اتفاقا

أما إذا قدر أمدده فهو إجارة محضة وأما إذا باعه (٢١٢) أو صاحله ولم يتعرض للبناء أو بشرط أن لا يبنى عليه فإنه ينتفع بما عدا البناء من مكث

وغيره وأصل الشوب الخلط ويطلق على الخلوط به وهو المراد هنا ومثله الشائبة خلافا لمن زعم تحطئة التعبير بها (فاذا) أراد أن يبنى لم يكن للبايع منعه ولا هدم بناء نفسه وإذا (بنى) بعد البيع أو الإجارة المؤبدية (فليس للمالك الجدار نقضه) أي بناء المشتري أو المستأجر (بحال) أي مجانا أو مع أرض نقضه لأنه استحق دوام البناء عليه بعقد لازم نعم للمالك الجدار شراء حق البناء من المشتري كما صرح به جمع وإن استشكله الأذرعى وحينئذ يمكن من الخصمتين السابقتين في الإجارة (ولو) أنهدم الجدار) بهدم هادم يضمن ولو المالك طالبه المشتري أو المستأجر بقيمة حق الوضع للحيولة وبارض نقص جدوعه أو بنائه إن كان لا بإعادة الجدار وإن كان الهادم له المالك تعديا كما شمله إطلاقهم ثم رأيت الزركشى قال قضية كلام المتن الجزم بأن المالك لا يجبر على إعادته وحكى الدارمى فيه القولين في إيجاب الشريك على العمارة وهو ظاهر أنه فهو مصرح بأن ما هنا يجرى فيه ما يأتى في الشريك وأصح القولين فيه عدم الإيجاب وإن تعدى بالهدم فكذلك هنا فقول شيخنا في شرح الروض لم يصحوا بوجود إعادة الجدار

أه عش (قوله أما إذا الخ) محترز قوله ولم يقدر أمدده (قوله فهو إجارة الخ) ظاهره ولو بلفظ البيع وليس مراد أقال في شرح الروض وإلا أي وإن أقت بوقت فلا يتأبد ويتعين لفظ الإجارة أه سم ورشيدى وقال عش ولا ينافيه أي كونه إجارة محضة قوله بعثك لأنه لما عقبه بقوله لحق البناء عليه دل على أنه لم يرد به حقيقة البيع أه ولعله لم يطلع على ما مر عن شرح الروض المذكر ونقل المذهب (قوله وأما إذا باعه الخ) محترز قول المتن للبناء الخ (قوله أو بشرط الخ) عطف على لم يتعرض للبناء (قوله به) ينغى بشيء آخر (وهو المراد هنا) يقتضى منع صحة بقاءه على أصله ولتأمل توجيهه أه بصري (قوله للبايع) أي أو المؤجر (قوله بعد البيع) أي بقوله بعته للبناء أو بعث حق البناء عليه نهاية ومعنى (قوله المؤبدية) أخرج المؤقتة وكان وجهه أن للمالك بعد المدة القلع مع غرم أرض النقص كما في غير هذه الصورة من صور فراق مدة الإجارة للبناء أو الغراس أه سم عبارة البصري الأولى ترك قيد التأييد هنا لا يهاهم أن للمالك الجدار نقضه بعد بناء المستأجر مع أنه ليس كذلك وإنما يحتاج إلى هذا القيد عند قوله ولو أهدم الخ فإنه في المؤقتة تنفسخ به الإجارة أه (قوله شراء حق البناء) ينبغي واستجاره أه سم قال عش ومثل ذلك مالو تقايلا فيما يظهر أه (قوله وإن استشكله الأذرعى) لم يبين ما استشكل به أه عش (قوله وحينئذ) أي حين إذا وجد الشراء (قوله يمكن) من التمكن (قوله من الخصمتين) وهما التبقية بالإجارة والقلع وغرامة أرض النقص أه عش (قوله السابقتين الخ) أي في قول المتن وقائدة الرجوع الخ أه سم قول المتن (ولو أنهدم الخ) فهم منه عدم الانفساخ بالانهدام وقضية تعليل الرافعى اختصاص ذلك بما إذا وقع العقد بلفظ البيع ونحوه فاما إذا أجر إجارة مؤقتة فيجوز في انفساخها الخلاف في انهدام الدار المستأجرة نهاية ومعنى سم قال عش أي والراجع منه أنه يجب الانفساخ فكذلك هنا وخرج مالو لم يقدر أمدده فلا يفسخ بالانهدام وإن عقد بلفظ الإجارة نظرا لشوب البيع أه عبارة الرشيدى قوله من إجارة مؤقتة سكنت عن غير المؤقتة والظاهر أنها من النحوى قوله لم بلفظ البيع ونحوه ثم رأيت حاشية الزياى صريحة فيما ذكرته أه (قوله طالبه الخ) جواب ولو أنهدم الخ (قوله للحيولة) أي ويجوز له التصرف فيها حالاً فإن أعيد الجدار ردد لها عا وش وكردى (قوله وبارض نقص الخ) ويغرم الأجنبى للمالك أرض الجدار مسلوب منفعة رأسه أه معنى (قوله إن كان) أي النقص وهو ما بين قيمته أي الباء قائما وقيمه مهذوما فإن أعيد الجدار استعيدت القيمة لزوال الحيولة ولا يغرم الهادم أجره البناء لمدة الحيولة قال الأسنوى وفي كلامه إشارة إلى الوجوب فيما إذا وقعت الإجارة على مدة والمتجه عدم الوجوب نهاية ومعنى سم قال عش قوله مر قائما أي مستحق الأبقاء وقوله أجره البناء أه لا يغرم أجره ما مضى قبل إعادته أه (قوله لا بأعاد الخ) عطف على قوله بقيمة الخ (قوله فيه) أي في إيجاب المالك على الإعادة (قوله وهو ظاهر) أي ما حكاه الدارمى (قوله فهو) أي كلام الزركشى (قوله فيه) أي في الشريك و (قوله هنا) أي في المالك (قوله وقد استهدم) قيد للمالك فقط (قوله للبشرى الفسخ)

كما يدل عليه قوله السابق لا متناع شائبة البيع فيه وثبوت الإعادة الآتية المقتضى لعدم انفساخ نظر هذه الشائبة وإن أهدم صنيع المتن خلاف ذلك كما أشرنا إليه انفا وقضية ذلك أنه لو كانت الإجارة مؤقتة انفسخت ولا إعادة بعد الإعادة وهو ظاهر (قوله فهو إجارة محضة) ظاهره ولو بلفظ البيع وليس مراد أقال في شرح الروض وإلا أي وإن أقت بوقت فلا يتأبد ويتعين لفظ الإجارة (قوله المؤبدية) أخرج المؤقتة وكان وجهه أن للمالك بعد المدة القلع مع غرم أرض النقص كما في غير هذه الصورة من صور فراق مدة الإجارة للبناء أو الغراس (قوله شراء حق البناء) ينبغي واستجاره (قوله السابقتين) أي في قوله وقائدة الخ (قول المصنف ولو أنهدم الجدار الخ) وفهم من كلام المصنف عدم الانفساخ بالانهدام وقضية تعليل الرافعى اختصاص ذلك بما إذا وقع العقد بلفظ البيع ونحوه فاما إذا أجر إجارة مؤقتة فيجوز في انفساخها الخلاف في انهدام الدار المستأجرة مر (قوله لكن يثبت للبشرى الفسخ) ثبوت الفسخ دون الانفساخ يدل على أن ذلك من قبيل

على مالكة وينبغى أن يقال إن هدمه مالكة عدوانا فعليه إعادته وإن هدمه أجنبى أو مالكة وقد استهدم لم تجب لكن يثبت للبشرى الفسخ إن كان ذلك قبل التخلية أه فيه نظر لما علمت أن كلام الدارمى الذى استظهره الزركشى مصرح بثبوت

يائه لا يجب على المالك إعادته مطلقا كما لا يجب الشريك على العمارة وإن هدم تعديا ثم إن كان هدمه أو انهدم قبل بناء المستحق أو وضعه
فله بعد إعادته ابتداء الوضع أو البناء أو بعد ذلك (فاعاده مالكة) باختياره أو (٢١٣) باجبار قاض يراه (فللمشتري)

أو المستأجر (إعادة البناء)

أو الوضع بتلك الآلة أو

بمنها لأنه حق ثابت ولولم

يبينه المالك فأراد صاحب

الجنوع إعادته من ماله ممكن

وافهم كلامه أن المستعير

ليس له إعادة إلا بالاذن

وقول الانوار لعبد مردود

بان قياس العارية المطلقة

منعه كافي التهذيب هناك

(وسواء كان الاذن) في

وضع البناء (بعوض أو

بغيره) ومران هذا لغة

صحيحة فلا اعتراض عليه

(فيشترط بيان قدر الوضع

المبنى عليه) بعد تعيينه

(طولا) وهو الامتداد

من زاوية إلى أخرى

(وعرضا) وهو ما بين

وجهي الجدار (وسميك)

بفتح اوله (الجدران) أي

إرتفاعها إذا أخذ من

أسفل فصاعدا فان أخذ

من أعلى فنال فلا فهو عمق

بضم أوله الممهل (وكيفيتها)

هي مجوفة أو منضدة أي

ملتصق بعضها ببعض

وكون البناء بنحو حجر

أو طوب (وكيفية السقف

المحمول عليها) أو عقداً أو

نحو خشب لأن الغرض

يختلف بكل ذلك نعم

لا يشترط ذكر الوزن ونكفي

مشاهدة الآلة عن وصفها

ثبوت الفسخ دون الانفساخ يدل على أن ذلك من قبيل التعيب لا التلف اهـم وعبرة ع ش قوله لفسخ
لعل المراد به الانفساخ والكلام مفروض فيما إذا جرى بلفظ البيع أي ونحوه لأنه الذي يفسخ
بالانهدام قبل القبض أما إذا وقع بلفظ الاجارة أو كان الانهدام بعد التخلية كان المراد بالفسخ حقيقة بمعنى
انه ثبت للمشتري الخيار بين الفسخ والاجارة اهـ وقوله للمشتري الخيار أي والمستأجر (قوله لا يجب على
المالك إعادته الخ) هو الاصح نهاية ومعنى وهو المعتمد ع ش (مطلقا) أي سواء كان الهادم المالك أو غيره
اهـ ع ش (قوله ثم إن كان) إلى قوله افهم في النهاية والمغنى لا قوله أو باجبار قاض يراه (قوله قبل بناء
المستحق) أي المشتري أو المستأجر على التأيد بخلافه على التوقيت كما مر (قوله أو بعد ذلك) عطف على
قوله قبل بناء المستحق (قوله باختياره) ولا يلزمه ذلك في الجديد مطلقا سواء اهدمه المالك عدوا أو انا أم اجني
اهـ نهاية (قوله قاض يراه) ليس بقيد (قوله صاحب الجذوع) أي أو البناء (قوله أو المستأجر) أي
على التأيد (قوله ممكن) أي ويكون الجدار ملكا له فله نقضه متى شاء كما يأتي في الجدار المشترك إذا اعاده
احدهما بالة نفسه وله بيعه أيضا للمالك الاس وغيره اهـ ع ش (قوله وقول الانوار الخ) قد تقدم هذا
لكن ما هنا أبسط وأفيد اهـ سم (قوله منعه) أي منع إعادة المستعير بلا اذن (قوله هناك) أي في باب
العارية (قوله أن هذا لغة) أي إسقاط الهمزة قبل كان الذي بعد سواء واثبات أو بدلام (قوله بعد
تعيينه) إلى قوله وفي التعبير في المغنى (قوله بعد تعيينه) أي الموضع (قوله من زاوية) أي للبيت (قوله
إذا أخذ) أي الجدار من أسفل أي من الارض (قوله نازلا) أي إلى الارض وقول المتن (وكيفيتها) أي
الجدران اهـ مغنى (قوله عن وصفها) أي في بيان صفة السقف المحمول عليه فروية الآلة إذا كانت
خشبا تعنى عن وصفه بكونه ازجا أو غيره اهـ ع ش (قوله فيها) أي في الاجارة والاعارة والبيع أي بالنسبة
اليها (قوله اذ كل منها الخ) بيان للعلاقة المجاز في الاذن (قوله له) أي الاذن وفي كلامه استخدام (قوله بالاول)
أي الاذن (قوله وبالثاني اضافتها الخ) والاولى والاضافة في الثاني باعتبار الخ (قوله وبالثاني اضافتها اليه
باعتبار ما كان) إن كان معنى ذلك أن الماذون يملك محل البناء من الارض فيخرج عن ملك الاذن فاضافتها اليه
باعتبار ما كان ففيه ان هذا مع اختصاصه صورة البيع دون العارية والاجارة اذ لا يتصور فيهما ملك يندفع
بان محل البناء مملوك للاذن بطريق البيع حين الاذن اذ لا يخرج عن ملكه الا بعد تمام الاذن بطريق
البيع بل قد يتوقف خروجه عن ملكه على شيء آخر يلزم على ما قاله ثبوت التجوز في قولنا إيع فلان أرضه
أو ملكه مثلا والظاهر انه ممنوع وإن كان معناه انه لا فرق في الارض التي اذن في البناء عليها بين أن تكون
أرضه بالبيع وبالاجارة وبالاجارة ففيه انها في الاصل مضافة اليه فيها كان وحال الاذن ايضا كما علم بما تقدم
وكذا بعد الاذن إذا اذن بالاجارة والاعارة وليتأمل كيف يتأتى ذلك في الاعارة اهـ سم قول المتن (بيان قدر
محل البناء) أي بعد تعيينه (قوله من طول) أي قوله قالوا في المغنى وإلى المتن في النهاية (قوله ولا يجب ذكر سمك
وصفة البناء والسقف) ولو شرط اقدار من السمك كعشرة أذرع مثلاً فهل يصح العقد ويجب العمل بذلك
الشرط أو يبطل العقد مطلقا أو يصح العقد ويلغو الشرط فيه نظرا لعل الاقرب الثاني لأنه شرط يخالف
مقتضى العقد فان مقتضى بيع الارض أن يتصرف فيها المشتري بما اراد بشرط خلافه يبطله ويحتمل أن يقال
بالاول وهو مقتضى قول المحلى وحج ولا يجب ذكر سمكه اذ المتبادر من نفي الوجوب جواز له ولا معنى لجواز
ذكره الا وجوب العمل به وعليه فلا نعلم ان ما ذكره بيع جزء من الارض بل هذا إما اجارة أو بيع فيه شوب
اجارة وإما كان فليس المعقود عليه الارض من حيث هي بل الارض لبناء صفته كذا وكذا وكان مقتضاه انه

التعيب لا التلف (قوله مردود) قد تقدم هذا لكن ما هنا أبسط وأفيد (قوله وبالثاني اضافتها اليه باعتبار
ما كان) إن كان معنى ذلك أن الماذون يملك محل البناء من الارض فيخرج عن ملك الاذن فاضافتها اليه باعتبار

(ولو أذن في البناء على أرضه) باجارة أو إعاره أو بيع وفي التعبير باذن وأرضه تجوز إذ المراد بالاول الرضا وبالثاني اضافتها
اليه باعتبار ما كان (كنى بيان قدر محل البناء) من طول وعرض ولا يجب ذكر سمك وصفه البناء والسقف

لأن الأرض تحمل كل شيء
نعم بحث السبكي وغيره
اشتراط بيان قدر ما يحضر
من الأساس لأن المالك قد
يريد حفر قناة تحت البناء
فيزاحمه قالوا بل ينبغي أن لا
يصح ذلك إلا بعد حفره
ليرى ما يؤجره أو يبيعه
(واما الجدار المشترك بين
اثنين) فليس لأحدهما
وضع جنوده عليه بغير إذن
ولا ظن رضا (في الجديد)
نظير ما مر في جدار الاجنبي
وباذنه يجوز لكن لو سقطت
لم بعدها إلا باذن جديد على
الأوجه خلافا للقول
(وليس له) ومثله الجار بل
أولى (أن يتد فيه وتدا)
كسر التاء فيهما (أو يفتح)
فيه (كوة) أو يترتب منه
كتابا (بلاذن) إلا إن ظن
رضا كما قاله الماوردي في
الاجير وقياسه ما قبله ولا
يجوز الفتح بعوض لأن الضرر
والهواء لا يقابلان به وإذا
فتح باذن لم يجزه السيد إلا
باذن وقد يعارض ما ذكر
في الترتيب إطلاقهم جواز
أخذ خلل وخللين من
مال الغير إلا أن يقال أنه
مثله فإن ظن رضا جاز ولا
فلا وتوهم فرق بينهما بعيد
(وله أن يستند اليه ويستند
متاعا لا يضر وله ذلك في
جدار الاجنبي)

لا بد من ذكر السمك كما قيل به لكشفهم اغفر واعدم ذكره ولا يلزم منه اشتراط عدم العمل به لو ذكر ومع
ذكر فالظاهر الأول اه ع ش اقول وميل القلب الى الثاني اى الاحتمال المذكور كما يؤيده البحث انفا (قوله
لأن الأرض تحمل الخ) اى فلا يختلف الغرض الا بقدر مكان البناء نهاية به ومعنى (قوله نعم بحث السبكي
الخ) عبارة النهاية قال الاذرعى وغيره الخ وعبارة المغنى وينبغى كما قال الاذرعى بيان الخ (قوله قالوا) اى
السبكي وغيره (قوله ان لا يصح ذلك) اى ايجار الأرض للبناء عليها او بيع حق البناء فيها و (قوله
بعد حفره) اى الأساس اه نهاية (قوله او يبيعه) اى او يبيع حقوقه اللهم الا ان يكون وجه الأرض
صخرة لا يحتاج الى ان يحفر للبناء أساس او يكون البناء خفيفا لا يحتاج الى أساس والبحث الاخير اى قوله
قالوا الخ محله اذا اجره ليبنى على الأساس لا فيما اذا اجره الأرض ليبنى عليها وبين له موضع الأساس وطوله
وعرضه وعمقه اخذ من كلام الشامل شرح م ر اه سم قول المتن (فليس لأحدهما وضع جنوده)
اى ولا هدمه فلو فعل بغير إذن شريكه ضمن ارش نفسه ولا يلزمه اعادته وليس له ايضا البناء عليه بالاولى
لانه أكثر ضررا من الجنود و (قوله بغير إذن) اى فلو خالف وفعل هدم مجانا وإن كان مانى عليه
مشترا كالتعديبه (فائدة) لو وضع احد الشريكين وادعى ان شريكه اذن له في ذلك لم يقبل منه إلا بالبينة
وإن لم يقم اهدم ما بناه مجانا والوارث حكم مورثه ان علم وضعه في زمن المورث والا فلا اصل انه وضع بحق
فلا يهدم اه ع ش (قوله يجوز) ثم ان كان بعوض فلا رجوع له وإن كان بغيره فله الرجوع قبل الوضع
مطلقا وكذا بعده لكن لاخذ الاجرة لا لقلعه مع غرامة ارش النقص لانه شريك فلا يكلف ازالة
ملكه اه ع ش (قوله لم بعدها إلا باذن) ينبغى إلا ان يكون شريكه قد اجره حصته منه للبناء اجارة
مودة او باعها له للبناء نظير ما سبق في جدار الاجنبي اه سم (قوله بكسر التاء فيهما) وقد بحث في الثاني اه
معنى (او يترتب) الى قوله وقد يعارض في النهاية والمغنى الا قوله كما الى ولا يجوز (قوله كتابا) اى لتجفيف
حبره اه كرى (قوله في الاخير) اى في الترتيب (قوله إلا باذن) اى لانه تصرف في ملك الغير اه نهاية
(قوله وقد يعارض الخ) ويعارضه ايضا ما تقدم من جواز الشرب من الانهار إلا ان يقال اطر العادة ثم
بالمساحة فيه من غير تكبير بخلاف ما هنا وفيه ما فيه اه سيد عمر (قوله أنه مثله) اى أخذ الخلل مثل الترتيب
قول المتن (لا يضر) اما ما يضر فلا يجوز فعله إلا باذن وعليه فلو استند جماعة متعة متعددة وكل واحد منهما
لا يضر وجهاتها تضر فان وقع فعلهم معا منعوا كلهم لانه لا يربطوا احد منهم على غيره وان وقع مرتبا منع من
حصل فعله الضرر دون غيره ومثله يقال فيما لو استندوا للجدار ومثل ذلك ايضا يقال في الاستناد الى افعال

ما كان ففيه ان هذا مع اختصاصه بصورة البيع دون العارية والاجارة إذ لا يتصور فيهما ملك يندفع بأن محل
البناء علوك للاذن تمام البيع حين الاذن اذ لا يخرج عن ملكه إلا بعدم تمام الاذن بطريق البيع بل
قد يتوقف خروجه على ملكه على شيء اخر ويلزم على ما قاله ثبوت التجوز في قولنا باع فلان أرضه او ملكه
مثلا والظاهر انه ممنوع هذا ولا يبعد ان يكون محل البناء وعدم ملكه على التفصيل الا في الصلح على
اجراء الماء المذكور في شرح قول المصنف والقاء الثلج في ملكه على مال المذكور بقول الشارح او عقد
بيع فان قال بملك اجراء الماء الخ فليراجع وإن كان منعه أنه لا فرق في الأرض التي اذن في البناء عليها بين
ان تكون أرضه بالبيع والاجارة وبالا عارة ففيه انها في الاصل مضافة اليه فيما كان وحال الاذن ايضا كما
علم مما تقدم وكذا بعد الاذن اذا اذن بالاجارة او الا عارة وليتأمل كيف يتأتى ذلك في الا عارة (قوله نعم بحث
السبكي وغيره الخ) في شرح م ر بعد قوله بل ينبغي ان لا يصح الخ اللهم الا ان يكون وجه الأرض صخرة
لا يحتاج ان يحفر للبناء أساس او يكون البناء خفيفا لا يحتاج الى أساس والبحث الاخير محله اذا اجره ليبنى
على الأساس لا فيما اذا اجره الأرض ليبنى عليها وبين له موضع الأساس وطوله وعرضه وعمقه اخذ من كلام
الشامل (قوله لم بعدها إلا باذن) ينبغي إلا ان يكون شريكه قد اجره حصته منه للبناء اجارة مودة او باعها له

وان منعه منه فيهما لانه عند محض ومن ثم حكى في المحصول الاجماع فيه وكانه (٢١٥) لم يعتد بما فيه من الخلاف لشذوذه

ويبحث امتناع اسناد خشبة
اليه يطلع منها الى داره
وامتناع جلوس الغير اذا
أدى الى اجتماع يؤذيه
ويرد الاول بان تلك الخشبة
ان اضرت ولو على بعد منع
منها والا فلا هي داخلية في
كلامهم والثاني بانه ليس
بما نحن فيه على ان الظاهر
ان ذلك المحل ان كان من
الحريم المملوك والمستحق
امتنع الجلوس فيه بعد المنع
مطلقا وقبله ان اضره ان لم
يكن كذلك فلا وجه للمنع
(وليس له اجبار شريكه
على العارة) لنحو جدار أو
بيت أو بئر وان تعدى
بهدمه ولا على سقي زرع أو
شجر (في الجديد) لان في
ذلك اضرار له وقد مر خبر
لا يحل مال امرئ مسلم الا
بظيب نفس قال الرافعي
وغيره وكما لا يجبر على زرع
الارض المشتركة ونزع
الاسنوى في القياس باندفاع
الضررهما باجبار الشريك
على اجارتهما قال الا ان يفرغ
على اختيار الغزالي انه لا يجبر
اه وظاهر كلام الاسنوى
اختصاص الاجبار على

الغير اه عش (قوله وان منعه الخ) كذا في النهاية والمغني قال عش والظاهر انه يحرم على المالك منع
ذلك لان هذه مما يتسامح به عادة فالمنع منه محض عناد اه وقال سم قد يشكل الجواز مع المنع بقوله
الآتي امتنع الجلوس فيه بعد المنع اذ في كل استعمال ملك الغير مع المنع منه الا ان يفرق بين الاستناد للجدار
والجلوس على الارض ومال مر للفرق وظاهر انه يمتنع نحو الجلوس على نحو بساط الغير بغير ظن رضاه
وان لم يضر وكان الفرق اطراد العادة بالمساحة هناك لانهما وضع ما لا يؤثر بوجهه على البساط كقلم فينغى
جوازه وانظر الاحمال الثقيلة الملقاة بالارض هل هي كالجدار في الاستناد فيه نظروا لا يبعد انها كجو
لكن قضية امتناع الجلوس الا في امتناع هنا ايضا اه عبارة عش وخرج بالجدار الانتفاع بامتنع غيره
كالنغى بثوب له مدة لا تقابل باجرة ولا تورث نقصا في العين بوجهه ومن ذلك اخذ كتاب غيره مثلا بلاذن فلا
يجوز لما فيه من الاستيلاء على حق الغير بغير رضاه وهو حرام اه (قوله فيهما) خبر مبتدأ محذوف اي هذا
التعميم جار في الشريك والاجنبي (قوله حكى) اي الامام (فيه) اي في جواز الاستناد والاستناد بالضرر ولو منع
المالك منه (قوله اسناد خشبة) اي بغير اذن (قوله اليد) الى جدار الغير او المشترك (قوله الاول) اي بحث
امتناع اسناد الخشبة (قوله فهي داخلية الخ) اي فتجوز ولو منعها المالك (قوله والثاني) اي بحث امتناع
الجلوس (قوله بما نحن فيه) اي من الاستناد والاستناد ويحتمل انه اراد به ما لا يضر (قوله مطلقا) اي اضر
اولا (قوله كذلك) اي من الحريم المذكور (قوله لنحو جدار) الى قوله ونزع في المغني الا قوله وقدم الى
وكما لا يجبر (قوله لنحو جدار أو بيت) مع قول المتن فان اراد الشريك الخ وعدم استثناء البيت منه فيه اشعار
بان البيت حكم الجدار ونقل عن الشيخ الخطيب التصريح بذلك وهو قضية مسئلة العلو السفلى المصرح بها
في كلام الشيخين اه بصري ويأتي عن عش والرشيدي خلافا (قوله لنحو جدار) كنهروفتاة واتحاد ستره
بين سطحيهما واصلاح دولا ب بينهما تشعت اذا امتنع احدهما من التفتية او العمارة نهاية مغني (قوله وان
تعدى الخ) فلو هدم الجدار المشترك احد الشريكين بغير اذن الاخر لزمه ارض النقص لا إعادة البناء لان
الجدار ليس مثليا وعليه نص الشافعي في البويهلي وان نص في غيره على لزوم الاعادة اه مغني (قوله ولا على
سقي زرع الخ) يؤخذ مما ياتي في إعادة أحد الشريكين بالالة المشتركة من المنع أنه لو أراد أحد الشريكين السقي
هنا من ماء مشترك معد لسقي ذلك النبات سنة منع ومما مر في الاصول والثمار انه لو اراد أحد الشريكين السقي
بماء مملوك له أو مباح لم يمنع حيث لم يضر بالزرع فليراجع اه عش وقوله مما مر الخ اي وبما ياتي من قول
المصنف فان اراد الخ (قوله لان في ذلك) اي في تكليف الممتنع العمارة نهاية ومغني (قوله اضرار له) اي
للشريك الممتنع (قوله وقدم خبر لا يحل الخ) في الاستدلال بهذا الخبر هنا تامل (قوله قال الرافعي الخ) اي
عطفا على لان في ذلك الخ (قوله هنا) اي في زرع الارض المشتركة (قوله اجبار الشريك الخ) اي على الصحيح
مغني ونهاية (قوله قال) اي الاسنوى (الا أن يفرغ) اي القياس المذكور (قوله على اختيار الغزالي) اي
الضعيف (انه لا يجبر) اي على الاجارة (قوله وظاهر كلام الاسنوى) ينبغي أن يتأمل اه سيد عمر (قوله على
الاجارة) متعلق بالاختصاص (قوله بالزرع) متعلق بالاجارة والباء بمعنى اللام (قوله أن يلحق به) اي بالزرع
(ما في معناه الخ) هذا قضية اطلاق المغني والنهية عبارة عنها وفي غير ذلك اي غير الارض الموقوفة يجبر الممتنع
على اجارة الارض المشتركة وبها يندفع الضرر اه (قوله مثله) اي مثل الزرع (قوله نعم الشريك الخ)

للبناء نظير ما سبق في جدار الاجنبي (قوله وان منعه) قد يشكل الجواز مع المنع بقوله الآتي امتنع الجلوس
فيه بعد المنع اذ في كل استعمال ملك الغير مع المنع منه الا ان يفرق بين الاستناد للجدار والجلوس على الارض
ومال مر للفرق وظاهر انه يمتنع نحو الجلوس على نحو بساط الغير بغير ظن رضاه وان لم يضر وكان الفرق
اطراد العادة بالمساحة هناك لانهما وضع ما لا يؤثر بوجهه على البساط كقلم فينغى جوازه وانظر الاحمال
الثقيلة الملقاة بالارض هل هي كالجدار في الاستناد والاستناد الاستناد فيه نظروا لا يبعد انها كجو
الجلوس الا في امتناع هنا ايضا (قوله نعم الشريك في الوقف) ان كان المراد به احد الموقوف عليهما

يجبر على العارة على ما جزم به شارح لان بقاء عين الوقف متصوون

إن كان المراد به أحد الموقوف عليهم فالاجبار ظاهر إن كان جهة يعمل منها الوقف كريبه وإن أريد
 العارة من ماله أو أريد بشريك الوقف مالك بعض ما وقف باقية فالاجبار ليس بظاهر بل هو ممنوع وينبغي
 في المبعوض إذا طلب مالك البعض موافقة الموقوف عليه الباقي أن يجيب عليه بشرطه اهـ سم عبارة النهاية ولا
 يخفى أن محلها أي القولين في غير الوقف أما هو فتجب على الشريك فيه العارة فلو قال أحد الموقوف عليهم
 لا أعمر وقال الآخر أنا أعمر أجبر الممتنع عليها لما فيه من بقاء عين الوقف اهـ قال الرشيدى قوله رفعتجب على
 الشريك أي الموقوف عليه بقرينة ما بعده أي والصورة أن له نظرا كما لا يخفى اهـ وقال ع ش قوله أجبر أي
 والحال أن الطالب والمطلوب منه مشتركان في النظر أيضا لأن غير الناظر لا تطلب منه العارة ولا يتأتى
 فعلها بغير إذن من الناظر أما إذا كان لشخص شركة في وقف وطلب من الناظر العارة وجب عليه الإجابة
 بخلاف عكسه كما أفاده شيخنا المؤلف مر كذاها مشرفهم من قوله وطلب من الناظر الخ إن غير الناظر من
 أرباب الوقف ولو مستأجرا لا يجب عليه العارة وإن أدى عدم عمارته إلى خراب الوقف اهـ (قوله وبحت)
 إلى قوله ولا يحتاج في النهاية (قوله تقييد القولين) أي الجديد والقديم (قوله فلو كان) أي الاشتراك (وجب
 على وليه الخ) أي أما إذا كان الطالب ولي الطفل فلا يجب على شريكه الموافقة وكذا لو طلب ناظر الوقف من
 شريكه المالك لا تجب عليه موافقته وظاهره وإن أدى ذلك إلى ضياع الوقف ومال الطفل واجيب عن ذلك
 بأنه يجبر الممتنع على إجارة الأرض وبها يندفع الضرر وبقي ما لو كان شركة بين محجور عليه ووقف
 وتعارضت عليه مصلحتاهما فهل تقدم مصلحة الوقف والمحجور عليه فيه نظر بخلاف ما لو طلب بعض
 الموقوف عليهم العارة من البعض الآخر فتجب عليهم الموافقة حيث كان فيه مصلحة للوقف اهـ ع ش قول
 المتن (فإن أراد) قال الشارح في شرح العباب قال ابن المقرئ أطلق الخاوي الجدار فعم الحاجر بين ملكيهما
 وجدار الدار المشتركة لكن قولهم ليصل إلى حقه لا يأتي في جدار البيت لأنه لا يصل بالبناء إلى حقه إذ لكل
 منهما منع الآخر من دخوله اهـ ويرد بان هذا التعليل بالوصول إلى حقه إنما هو بالنظر للأغلب لا غير فليس
 قيدا كما هو المنقول كما سرفقول جمع أنه قيد طريقة ضعيفة وهو واضح مدركا وبانه إلى آخر ما بينته فراجع له لكن
 ظاهر كلامه في شرح الارشاد اعتماد ما قاله ابن المقرئ ولا يخفى أن قوله وجدار الدار المشتركة يخرج جدار
 الدار المختصة المشتركة بين صاحبه وبين صاحب دار أخرى محيطة بها سم قول المتن (منهم) أي جدار بخلاف
 الدار المشتركة فالوجه امتناع أعادتها بغير إذن الآخر مر اهـ سم عبارة الرشيدى قول المصنف فلواراد
 إعادة منهدم يعني خصوص الجدار فلا يجري ذلك في الدار ونحوهما كما صرح به ابن المقرئ في تمشيته ونقله
 عنه الوبادى اهـ وعبارة ع ش هذا مفروض هذا في الجدار فلو اشترك اثنان في دار انهدمت وأراد أحدهما
 أعادتها بالة نفسه فانه يمنع من ذلك كما هو مذكور في شرح الارشاد لابن المقرئ اهـ زيادى وسم على منهج
 نقلا عن مر وينبغي أن مثل الدار المذكورة ما لو كان بينهما حش مشترك وأراد أحدهما أعادته بالة نفسه
 فلا يجوز اهـ قول المتن (لم يمنع) ظاهره وإن لم يسبق امتناع من الشريك كما سيأتي في كلامه مر في قوله

وبحث الزركشى تقييد
 القولين بمطلق التصرف
 فلو كان لمحجور عليه
 ومصلحته في العارة وجب
 على وليه الموافقة اهـ ولا
 يحتاج لذلك لأن القولين في
 الاجبار لحق الشريك
 الآخر وهنا إجبار الولي
 لحق المولى للاحق الشريك
 الآخر (فإن أراد) الشريك
 (إعادة منهدم بالة نفسه
 لم يمنع) كذا قطعوا به وأطال
 جمع في استشكله وأنه
 مخالف للقواعد من غير
 ضرورة إذ العرصة مشتركة

فالأخبار ظاهر أن كان هناك جهة يعمر منها الوقف كريبه وإن أريد العارة من ماله أو أريد هناك بشريك
 الوقف مالك بعض ما وقف باقية فالاجبار ليس بظاهر بل هو ممنوع وينبغي في المبعوض إذا طلب مالك البعض
 موافقة الموقوف عليه الباقي أن يجيب عليه بشرطه (قوله المصنف فإن أراد إعادة منهدم بالة نفسه لم يمنع)
 قال الشارح في شرح العباب قال ابن المقرئ أطلق الخاوي الجدار فعم الحاجر بين ملكيهما وجدار الدار
 المشتركة لكن قولهم ليصل إلى حقه لا يأتي في جدار البيت لأنه لا يصل بالبناء إلى حقه إذ لكل منهما منع
 الآخر من دخوله اهـ ويرد بان هذا التعليل بالوصول إلى حقه إنما هو بالنظر للأغلب لا غير فليس قيدا كما هو
 المنقول كما سرفقول جمع أنه قيد طريقة ضعيفة وهو واضح مدركا وبانه الخ ما بينته فراجع له لكن ظاهر
 كلامه في الارشاد اعتماد ما قاله ابن المقرئ ولا يخفى أن قوله وجدار الدار المشتركة يخرج جدار الدار المختصة
 المشتركة بين صاحبه وبين صاحب دار أخرى محيطة بها (قول المصنف منهم) أي جدار بخلاف الدار

وأفهم كلامه الخ لكن قيده ابن حجج بما إذا سبق الامتناع والإحرامت الاعادة وجاز للشريك تملكه بالقيمة أو لزوم المعيد للنقض ليعيدها مشتركا كما كان عش (قول المتن لم يمنع) ليصل إلى حقه بذلك وينفرد بالانتفاع به وشمل كلامه ما لو كان الاس مشتركا وهو المنقول المعتمد خلافا للبارزي لأن له غرضاني وصوله إلى حقه ولتقصير الممتنع في الجملة ولأن للباقي حقا في الحمل عليه فكان له الاعادة لاجل ذلك سواء كان له عليه قبل الانهدام بناء أو جذوع أم لا نهاية ومعنى (قوله يستبد) أي يستقل (قوله بها) أي بالعرصة (قوله فرض جمع ذلك الخ) عبارة المغني وصور صاحب التعليقة على الحاوي المسئلة بما إذا كان الاس للباقي وحده وجرى عليه البارزي وصاحب الانوار والمنقول ما في المتن اه (قوله بان ذلك) أي الفرض المذكور (قوله عن ذلك) أي عن الاشكال المذكور (قوله عليه حملا) أي من بناء أو جذوع اه كرى (قوله وقد يقال الخ) عبارة المغني وقضيته انه إذا لم يكن له عليه بناء ولا جذوع لا يكون له اعادته مع ان ظاهر كلامهم الاطلاق وهو المعتمد وإن كان مشكلا اه (قوله له ذلك) أي للشريك الاعادة بالة نفسه و(قوله فجوزوه) بصيغة الامر وضمير النصب للاعادة (قوله اطلاقهم) أي اطلاق جواز الاعادة وإن لم يختص المعيد بالارض ولم يكن له عليه حمل اه كرى (قوله والقسمة) عطف على العبارة (قوله وإلا) أي وإن أعاده بدون سبق امتناعه (قوله تملك قدر الخ) أو لزوم المعيد للنقض ليعيدها مشتركا كما كان اه عش (قوله اخذ من قولهم الخ) يؤخذ منه ايضا انه لو أعاده قبل امتناعه كان له نقضه وسيصرح به هذا وما ذكره من توقف جواز الاعادة على الامتناع وانه ماخوذ من قولهم المذكور في شرح الروض ما يتألفه فانه صرح بعدم توقف جواز الاعادة على ما ذكر في هذه الماخوذ والماخوذ منه فانه بعد ما قرر كلام الروض في مسألة العلو والسفل قال مانصه وبما قاله كغيره يؤخذ منه انه له البناء بالته وإن لم يمتنع الاسفل منه ومثله الشريك في الجدار المشترك ونحوه وفي ذلك وقفة اه إلا أن يريد الشارح بجواز الاعادة مجرد عدم تمكن الشريك من تملك قدر حصته بالقيمة لا الحل فليتامل فانه بعيد مع ذكر الحرمة في قوله لم يحرم لها اه سم وياتي عن النهاية والمغني ما يوافق ما في شرح الروض (قوله لا يجبر احدهما) أي صاحب العلو (قوله ولذي العلو بناء السفلى الخ) اطلاق هذا وتقييد ان لذي السفلى الهدم يكون البناء قبل الامتناع يقتضي انه لا فرق في هذا بين الامتناع وعدمه فيشكل قوله اخذ من قولهم الخ إلا ان يكون الاخذ لتمكن قدر الحصة فقط دون توقف جواز الاعادة على الامتناع ويختص قوله فامتناع غير الباقي الخ بغير قولهم المذكور اه سم ويدل عليه صنيع المغني حيث قال بعد ذكر قولهم المذكور مانصه ويؤخذ من

المشركة فالوجه امتناع اعادتها بغير الآخرم (قوله إلا بفرض أن للطالب عليه حملا) قال القاضي ابو الطيب وابن الصباغ فان قيل اساس الجدار بينهما فكيف يجوز تملكه ببناء بالته وان ينفرد بالانتفاع بغير إذن شريكه قلنا لأن له حقا في الحمل عليه فكان له الاعادة قال الاسنوي وكلامهما يقتضي انه لا اجرة عليه وفيه نظر اه وذكر الناشر عقب ذلك عن السبكي كلاما محصلا استشكل جواز الانفراد بالاعادة والانتفاع قهرا عن الشريك من جملة قوله فان الصحيح جريان القسمة في ذلك بالتراضى عرضاني كمال الطول وبها يندفع الضرر فالاداعي إلى الاجبار على تمكينه من البناء على غير ما كوي يبق البناء بلا اجرة في ارض الغير من غير اعارة منه ولا اجارة ولا بيع هذا بعيد من القواعد اه وهو صريح في انه على كلامهم لا اجرة فليتامل (قوله واخذ من قولهم الخ) يؤخذ منه انه لو اعاره قبل امتناعه كان له نقضه وسيصرح به هذا وما ذكره من توقف جواز الاعادة على الامتناع وانه ماخوذ من قولهم المذكور في شرح الروض ما يتألفه فانه صرح بعدم توقف جواز الاعادة على ما ذكر في هذه الماخوذ والماخوذ منه فانه بعد ما قرر كلام الروض في مسألة العلو والسفل قال مانصه وبما قاله كغيره يؤخذ ان له البناء بالته وإن لم يمتنع الاسفل منه ومثله الشريك في الجدار المشترك ونحوه وفي ذلك وقفة اه إلا أن يريد الشارح بجواز الاعادة مجرد عدم تمكن الشريك من تملك قدر حصته بالقيمة لا الحل فليتامل فانه بعيد مع ذكر الحرمة في قوله لم يحرم لها (قوله ولذي العلو بناء السفلى الخ) اطلاق هذا وتقييد ان لذي السفلى الهدم يكون البناء قبل الامتناع يقتضي انه لا فرق في هذا

فكيف يستبد أحدهما
بها ولقوة الاشكال فرض
جمع ذلك فيما اذا اختص
المعيد بالارض ولم يبالوا
بان ذلك خلاف المنقول
واجاب اخرون بانه لا
تحصل عن ذلك لا بفرض
ان للطالب عليه حملا كما
صور به القفال وغيره وقد
يقال كما جوزتم له ذلك
لفرض الحمل عليه فجوزوه
له لفرض آخر توقف على
البناء ككونه ساترا له
مثلا إذ لا فرق بين غرض
وغرض على انه قد يوجه
إطلاقهم بان امتناعه من
العبارة بالة نفسه والقسمة
عناد منه فسكن شريكه من
من الانتفاع به للضرورة
فعلم توقف جواز الاعادة
على امتناع الشريك منها
وإلا للشريك تملك قدر
حصته منه بالقيمة اخذا
من قولهم في دار علوها
لواحد وسفلها لآخر
وانهدمت لا يجبر احدهما
الآخر ولذي العلو بناء
السفل بماله ويكون ملكه
نظير ما مر فله هدمه ولذي
السفل السكن في المعاد
لأن العرصة

ملكه وهدمه ان بنى قبل امتناعه نعم ان بنى الاعلى علوه امتنع هدم الاسفل للسفل لكن له تملكه بقيمته أما اذا بنى السفلى بغدا امتناعه فليس
للاسفل تملكه ولا هدمه مطلقا لتقصيره اه فامتناع غير الباني يجوز للاعادة وما منع له من الهدم والتملك وعدمه محرم لما وجوز لهما (ويكون
المعاد) بآلة نفسه (ملكه يضع عليه ماشاء (٢١٨) وينقضه إذا شاء) لانه بالآلة ولا حق لغيره فيه ومن ثم لو كان للبتنع عليه حمل خبر

هذا أن له البناء بآلة نفسه وإن لم يمتنع الاسفل منه ومثله الشريك في الجدار المشترك ونحوه وهو كذلك اه
(قوله وهدمه) عطف على السكن (قوله الاعلى) أى صاحب العلو (قوله له) أى للاسفل (قوله مطلقا) أى
بنى الاعلى علوه ام لا (قوله وعدمه) أى عدم امتناعه (قوله لها) أى للاعادة و (قوله لها) أى للهدم والتملك
قول المتن (وينقضه إذا شاء) ظاهر إطلاقه انه لا يلزم المعيد اجرة الاس لشريكه بحتمل خلافه حيث كان الاس
يقابل باجرة وهو الظاهر الذى ينبغى اعتناؤه اه ع وش وفي سم قال الاسوى وكلامهما يقتضى انه لا اجرة عليه
وفيه نظر اه و ذكر الناشئ عن السبكي كلاما محصلا استشكل جواز الانفرد بالاجرة والانتفاع قهر ا على
الشريك من جملته قوله فان الصحيح جريان القسمة في ذلك بالتراضى عر ضافى كمال الطول وبها يندفع الضرر
فما الداعى الى الاجبار على تمكينه من البناء على غير ملكه ويبقى البناء بلا اجرة في ارض الغير من غير اعادة منه
ولا اجارة ولا بيع هذا بعيد من القواعد اه وهو صريح في انه على كلامهم لا اجرة فليتامل اه (قوله لانه) الى
قوله خلافا في المغنى (قوله خير الباني) كذا في الروض أى المغنى اه سم (قوله لشارح الخ) تبعه اه سم
عبارة السيد عمر قوله لما وقع الشارح قد يقال إن كان الشارح المذكور يمنعه من نقضه إذا شاء فهو مخالف
لصرح المنقول وان لم يمنع فلا منافاة بين قوله ببقاء حقه كما كان وبين القول بالتخير ولهذا جمع بينهما صاحب
النهاية فليتامل اه (قوله وقد يستشكل) أى التخيير المذكور (قوله على ذلك) أى على نقضه ليعيداه (قوله
فيضه) أى الباني (قوله وحيث) أى حين إذا امتنع بعد الهدم وكذا قوله هنا قول المتن (لم يلزمه إجابته) ولو
عمر البئر والنهر لم يمنع شريكه من الانتفاع بالماء ليسقى الزرع وغيره وله منعه من الانتفاع بالدولاب والآلات
التي أحدثها مغنى ونهاية قال ع ش قوله لم يمنع شريكه الخ أى والباني نقض البناء لانه ملكه الى آخر ما مر
في الجدار اه قول المتن (فللاخر منعه) وافهم كلامه جواز الاقدام عليه عند عدم المنع قال في المطلب انه
المفهوم من كلامهم بلا شك نهاية ومعنى قال ع ش قوله لم وافهم كلامه أى قوله وان أراد اعادة الخ وقوله
مر جواز الاقدام الخ خلافا لابن حجاج اه (قوله وانه الخ) عطف على الانتصار (قوله على الاول) أى على ما في
المتن (قوله بين هذا) أى عدم جواز الاعادة بالنقض المشترك عند امتناع شريكه منها (قوله معه) يعنى
بالنقض المشترك (قوله يجوز) من التجوز (له) أى للشريك (البناء) أى بآلة نفسه (في العرصة) أى
المشتركة (قوله بان تلك) أى الاعادة فيما مر و (قوله فيها تفويت الخ) خبران (قوله وانه الخ) أى الاعادة
هنا فيها تفويت الخ اه كرى (قوله وانه تفويت عين) قد يتوقف في كون البناء بالآلة المشتركة تفويتا
لها بل هو انتفاع بها وتفويت لمنفعتها لا غير اه بصري وقد يدفع التوقف بفرقهم بين استيلاء المنقول
وغيره (قوله بحسب الخ) المتبادر رجوعه للمعطوفين معا (قوله ولا يصح) الى قوله ولو قال في النهاية والمغنى
إلا قوله وفي هذا الى وحيث (قوله بنقضه) أى المشترك نهاية ومعنى (قوله فاذا كان) أى الجدار اه سم
(قوله وشرط له) أى شرط الاخر للبعيد (قوله من حصته) حال من سدس النقص والضمير للاخر وكان
الاولى تقديمه عليه ليظهر رجوعه على المعطوفين ايضا (قوله او العرصة الخ) عطف على النقص (قوله كان
له) أى للبعيد (قوله ثلثا ذلك) أى النقص في الصورة الاولى والعرصة في الثانية وهما معاني الثالثة (قوله

الباني بين تمكينه ونقضه
ليعيداه ويعود حقه خلافا
لما وقع لشارح من بقاء
حقه كما كان وقد يستشكل
بأن الممتنع قد يوافق على
ذلك ثم يمتنع بعد الهدم
من إعادته فيضره بهدمه
وحيث لا ينبغى إجباره هنا
دفع لذلك الضرر الناشئ
عنه (ولو قال الآخر لا
تنقصه واغرم لك حصتي لم
تلزمه إجابته) على الجديد
كما لا يلزمه ابتداء العماره
(وان أراد إعادته بنقضه)
بكسر النون وضما
(المشترك فللاخر منعه)
كسائر الاعيان المشتركة
وقيل لا واطال جمع في
الانتصار له وانه المنقول
ويفرق على الاول بين
هذا وما مر ان الامتناع من
الاعادة معه يجوز له البناء
في العرصة بان تلك فيها
تفويت منفعة لا غير وهنا
تفويت عين فسوح ثم مالم
يساح هنا (ولو تعاونوا)
بينهما او باجرة خرجهما
بحسب ملكيها (على
إعادته بنقضه عاد مشتركا
كما كان) ولا يصح هنا شرط
عوض من غير معوض
(ولو انفرد احدهما)
بإعادته بنقضه (وشرط
له الاخر) الاذن له

(زيادة) تكون في مقابلة عمله في نصيب الآخر (جواز وكانت في مقابلة عمله في نصيب الآخر) فيما
فاذا كان بينهما نصفين وشرط له سدس النقص أى قدره من حصته أو العرصة أو سدسهما كان له ثلثا ذلك نعم يشترط أن يشترط له
ما ذكر حالا لا بعد البناء لأن الاعيان لا توجل ويجوز أن يعيده بآلة لنفسه ليكون للاخر

فما اعيد الخ) اى فى الالة التى اعيد بها الجدار (قوله زيادة) اى من العرصه (قوله كان له الخ) اى
 لا يعيد ثلثا الالة والعرصه (قوله بين بيع واجارة) فسدس العرصه فى مقابلة ثلث الته ومقابلة عمله ثلثا
 واجرة اه سم (قوله وسم) اى فى باب البيع (قوله وحينئذ) اى حين اذ جمع بين البيع والاجارة (قوله
 فيشترط الخ) اى فيما لو اعاده بالة لنفسه الخ اه عش (قوله ولو قال لاجنبى الخ) بقى مالو لم يكن ثم الالة
 معينة لاحدهما واقتصر على قوله عمر دارى لترجع على والظاهر الصحة ويكون وكىلا فى شراء الالة على
 ذمة المالك اه سيد عمر (قوله لترجع على) اى بئمن الالات اه عش (قوله لم يرجع) اى لان الته
 لا تنتقل عن ملكه بمجرد وضعها فى دار غيره ومن ثم كانت باقية على ملكه كما قال فى العباب والالة باقية على
 ملكه فله قلعها او بيعها من مالك الارض انتهى اه سم (قوله لتعذر البيع) استشكل سم على حج تعذر
 البيع هنا بعد تعذره فيما لو اعاد الجدار احد المالكين بالة لنفسه وشرط له الاخر ثلثى الجدار حيث صح
 وملك الالة المعيد ويمكن التجواب بانه فى مسئلة الجدار انما صح العلم بالالة وصفات الجدران كما قاله الرافعى وفى
 مسئلة الدار لم يعلم ذلك وعليه فلو علت الالات كقوله عمر دارى بالثك هذه وعلم وصف البناء صح فالسائلان
 سواء هذا ولا منافاة بين هذا وما ذكر فى الترض من ان عمر دارى لترجع على قرض حكى لما صرفه على
 العمارة فيرجع به لان ما ذكر الالة فيه لملك الدار والذى يرجع عليه به هو ما صرفه فاعلمة كانهم وكلامه فى
 القبض وما هنا الالة فيه لغير المالك اه عش (قوله رجع به) هذا مع قوله الاتى وينبغى الخ فيفدانه يجمع
 بين الرجوع بما صرفه على الاجراء وبين اجرة عمله كاستجاره الاجراء لئلا يمتنع قوله لانه عمل طامع بانه
 لا طمع مع عدم ذكر شىء فى مقابلة عمله اه سم عبارة السيد عمر قوله وينبغى ان له الخ انما يتجه ان كان ثم قرينة
 على ارادة ذلك ككون الخطاب بانبا ونحوه او مشهورا بمباشرة العمارة للناس باجرة بخلاف رجل وجيه
 لا عادة له بمثل ذلك فان المتبادر من قوله لترجع على الرجوع بما صرفه فقط فليتأمل اه (قوله على اجراء
 المام) ومنه الصلح على اخراج ميزاب الى ملك غيره اه عش (قوله اى ماء المطر) الى قوله ثم فى النهاية والمغنى
 وقوله غير سطح الجار لعل المراد بالجار هنا جنس الجار لا خصوص الجار الذى صالحه بالفعل على ذلك (قوله
 ماء النهر الخ) عطف على ماء المطر (قوله من ارضه) اى الجار (الى ارضه) اى المصالح (قوله ثم ان ملك المجرى
 الخ) قال فى الروض وشرحه وان صالحه غيره بمال ليجرى نهر اى ارضه فهو تملك له اى للمصالح لكان النهر
 بخلاف الصلح عن اجراء الماء على السقف وعن فتح باب الى دار الجار فانه يصح وليس تملك لشيء من السقف
 والدار كما هو ظاهر ثم تكلم على الفرق بين الملك فى الاول وفيما لو صالح عن فتح باب فى السكة وبين عدمه فى
 الاخيرتين ثم قال ومشتري حق اجراء النهر فيهما اى فى السقف والدار كمشتري حق البناء عليهما فى ان
 العقد ليس بيعا محض ولا اجارة محضة بل فيه شائبة بيع واجارة قال فى شرحه فى تعبيره بالنهر تجوز لان اجراء
 مائه لا ياتى فى السقف ولو قال فيها اى فى الارض لسلم من ذلك انتهى وفيه بيان لما يحصل به ملك المجرى فى
 المصلحة على الاجراء وما لا يحصل به ذلك وبيان ان الصلح على اجراء الماء على السطح قد يكون فيه شوب بيع
 واجارة وكلام الشارح لا يفيد ذلك لان قوله هنا ثم ان ملك المجرى الخ انما يناسب مسئلة اجراء ماء النهر والعين
 فى الارض كما مر وقوله الاتى فيكون فى معنى الاجارة قد بوم انه لا يكون الا اجارة فانه راجع لهذا ايضا

فما اعيد بها جزء ويشترط
 له الاخر زيادة تكون فى
 مقابلة عمله مع جزء من الته
 فاذا شرط له سدس العرصه
 فى مقابلة عمله وثلث الته
 كان له ثلثاها وفى هذا
 جمع بين بيع واجارة وشرط
 جوازه وحينئذ فيشترط
 العلم بالالة وصفة الجدار
 ولو قال لاجنبى عمر دارى
 بالثك لترجع على لم يرجع
 لتعذر البيع او بالتي
 لترجع على بما صرفته
 رجع به كاتفق على
 زوجتى او غلامى وينبغى
 ان له مثل اجرة عمله فى
 الصورتين لانه عمل طامع
 (ويجوز ان يصالح جاره
 على اجراء الماء) اى ماء
 المطر من سطحه الى سطحه
 لينزل الى الطريق مثلا
 بشرط ان لا يكون له مر
 للطريق غير سطح الجار او
 ماء النهر او العين ليجرى
 من ارضه الى ارضه ثم ان
 ملك المجرى اجرى فيه ما
 شاء وكذا ان ملك حق
 الاجراء فقط لكن

بين بيع واجارة) فسدس العرصه فى مقابلة ثلث الته ومقابلة عمله ثلثا واجرة (قوله لم يرجع) اى لان الته
 لا تنتقل عن ملكه بمجرد وضعها فى دار غيره ومن ثم كانت باقية على ملكه كما قال فى العباب والالة باقية على
 ملكه فله قلعها او بيعها من مالك الارض اه (قوله لتعذر البيع) لم يتعذر فيه وفى هذا جمع الخ (قوله
 رجع به) هذا مع قوله الاتى وينبغى الخ فيفدانه يجمع بين الرجوع بما صرفه على الاجراء وبين اجرة عمله
 كاستجاره الاجراء لئلا يمتنع قوله لانه عمل طامع بانه لا طمع مع عدم ذكر شىء فى مقابلة عمله (قوله ثم ان
 ملك المجرى الخ) قال فى الروض وشرحه وان صالحه غيره بمال ليجرى نهر اى ارضه فهو تملك له اى للمصالح لكان
 النهر بخلاف الصلح عن اجراء الماء على السقف وعن فتح باب الى دار الجار فانه يصح وليس تملك لشيء من

بدليل قوله ويشترط بيان السطوح الخ كما انه راجع لقوله والقاء الثلج في ملكه على مال وما او همه في هذا موافق لظاهر قول الروض فرع المصلحة عن قضاء الحاجة وطرح القمامة في ملك الغير اجارة بشرطها اه لكن في شرحه عقب ذلك ما نصه القياس ان يقال عقد فيه شائعة بيع واجارة ويقال بيع بشرطه او اجارة بشرطها اه وليس في هذا تعرض لملك عين او عدمه اه سم (قوله على سبيل العموم) هل الاطلاق هنا محمول على العموم كما يؤيده قوله بخلاف ما اذا قيد الخ والظاهر نعم قول المتن (في ملكه) اي المصالح معه اه معنى (قوله فيصح) اي الصلح على اجراء الماء والقاء الثلج (بلفظها) اي الاجارة اي كما يصح بلفظ الصلح وكذا بلفظ البيع كما ياتي (قوله بقدر ذلك) اي الماء والثلج (قوله ويشترط) الى الفرع في المغنى الا قوله والمجرى بعينه وقوله وما نحو الى الجبل (قوله الذي الخ) قضيته ان السطوح مفرد كالسطح اه بصرى (قوله يجري عليه) اي منه اي اوليقيه منه الثلج وانما تركه لعلمه من الاول اه كرى عبارة المغنى ويشترط معرفة السطح الذي يجري منه الماء سواء كان ببيع واجارة او اعارة اه (قوله والمجرى الخ) لعل المراد به نحو الميزاب لانه اذا عظم ارتفاعه مثلاً ينزل الماء بقوة فيحصل الخلل في السطوح الاسفل (قوله بصغره) اي السطوح (قوله والذي يجري الخ) اي وبيان السطوح الذي الخ (قوله ماء الغسالة) اي الثياب والاولى (قوله فلا يجوز الصلح الخ) وفاقاً للمنهج (قوله بمال) اي واما بدونه فيصح ويكون اعارة للارض التي يصل اليها الماء وسياتي في كلامه اه عش (قوله على اجرائها) الاولى واجرائه اي ماء الغسالة (قوله وما نحو النهر الخ) عطف على ماء الغسالة اي فلا يجوز الصلح على اجرائه لعدم الحاجة اليه مع ما فيه من الضرر الظاهر (قوله من سطح الى سطح) قضيته جواز اجراء ماء النهر من سطح الى ارض اه عش (قوله مع عدم مس الحاجة الخ) اي وماء المطر وان كان مجهول الا انه توعو الحاجة اليه فهو عقد جواز للحاجة كما قاله اه رشيدى (قوله وان اطال البلقينى الخ) وفي النهاية ما حاصله اجمع بحمل كلام الشيخين على ما اذا لم يبين قدر ما يصب فلا يخالفه قول البلقينى بالصحة فيما اذا بين قدر الجارى اذا كان على السطح وموضع الجريان اذا كان على الارض اه قليوى عبارة الرشيدى قوله مر واعترضه البلقينى الخ هذا في الحقيقة تقييد لكلام الشيخين لا اعتراض اذ كلامهما مفروض في الماء المجهول الذي هو الغالب كما يصرح به تعليلها المار فيها جاريان على الغالب اه (قوله في ذلك) اي في ماء الغسالة الخ معنى ونهاية (قوله فلا يجوز الخ) اي الصلح عليه بمال وفاقاً للنهاية والمنهج (قوله وفيما اذا الخ) الظاهر انه متعلق بقوله وجب الخ فيرد عليه ان فيه تقديم معمول الجواب على اداة الشرط فلو حذف قوله ان كان او ابدل اداة الشرط بالواو وسلم عبارة المغنى ثم ان عقد على الاول اي اجراء الماء بصيغة الاجارة فلا بد من بيان موضع الاجراء وبيان طول وعرضه وعمقه وقدر المدة ان كانت الاجارة مقدرة بها والا فلا يشترط بيان قدرها اه وهى واضحة (قوله ان كان الخ) اي كان الاذن ملابساً (بصيغة الخ) ملابسة الكلى بجزئية (قوله وجب بيان الخ) ولا حاجة في العارية الى بيان لانه يرجع

السقف والدار كما هو ظاهر ثم تكلمنا على الفرق بين الملك في الاولى وفيما لو صالح عن فتح باب السكة وبين عدمه في الاخيرتين ثم قال ومشتري حق اجراء النهر فيهما اي في السقف والدار كمشترى حق البناء عليهما في ان العقد ليس ببيعاً محضاً ولا اجارة محضة بل فيه شائعة بيع واجارة قال في شرحه في تعبيره بالنهر تجوز لان اجراء مائه لا ياتي في السقف ولو قال فيها اي في الارض سلم من ذلك اه وفيه بيان لما يحصل به ملك المجرى في المصلحة على الاجراء وما لا يحصل به ذلك وبيان ان الصلح على اجراء الماء على السطح قد يكون فيه شوب بيع واجارة وكلام الشاح لا يفيد ذلك لان قوله هنا ثم ان ملك المجرى الخ انما يتناسب مسألة اجراء ماء النهر والعين في الارض كما هو ظاهر وقوله الاتي ليكون في معنى الاجارة قد يوم انه لا يكون الا اجارة فانه راجع لهذا ايضا بدليل قوله ويشترط بيان السطوح الخ كما انه راجع لقوله والقاء الثلج في ملكه على مال وما او همه في هذا موافق لظاهر قول الروض فرع المصلحة عن قضاء الحاجة وطرح القمامة في ملك الغير اجارة بشرطها اه لكن في شرحه عقب ذلك ما نصه القياس ان يقال عقد فيه شائعة بيع واجارة او يقال بيع بشرطه

على سبيل العموم بخلاف ما اذا قيد بئر او مقدار فلا يتعداه (والقاء الثلج) من سطحه (في ملكه) غير السطح (على مال) فيكون في معنى الاجارة فيصح بلفظها ويتغير الجبل بقدر ذلك لتعذر معرفته ويشترط بيان السطوح الذي يجري عليه الماء والمجرى بعينه لان ماء المطر يقل بصغره ويكثر بكبوره الذي يجري اليه وقوته وضعفه فانه قد لا يحمل الا قليل الماء وخرج بماء المطر ماء الغسالة فلا يجوز الصلح على اجرائها بمال في ارض او سطح وماء نحو النهر من سطح الى سطح للجبل بذلك مع عدم مس الحاجة اليه وان اطال البلقينى في النزاع في ذلك واختار خلافه وبقول غير السطح القاء الثلج على السطح فلا يجوز لعدم الحاجة اليه مع ما فيه من الضرر الظاهر وفيما اذا اذن في اجراء الماء في ارضه بمال ان كان بصيغة عقد اجارة وجب بيان محل الدافية وطولها وعرضها

مضى شاء والارض تحمل ما تحمل وليس للمستحق في الموضع كلها دخول الارض من غير اذن مالسها الا للتقية
النهر وعليه ان يخرج من ارضه ما يخرج من النهر تفرغ المالك غيره وليس لمن اذن له في اجراء المطر على السطح
ان يطرح الثلج عليه ولا ان يترك الثلج حتى يذوب ويسيل اليه ومن اذن له في القاء الثلج لا يجري المطر ولا غيره
اه معنى زاد النهاية قال العبادى ولو اذن صاحب الدار لانسان في حفر بئر تحت داره ثم باعها كان للبشترى
ان يرجع كالبائع قال الاذرى وهذا صحيح مطرد في كل حقوق الدار كالبناء عليها باعارة او اجارة انقضت
فيثبت للبشترى ما يثبت للبائع انتهى ولو بنى على سطحه بعد العقد ما يمنع نفوذ ما المطر نقبه المشتري
والمستاجر لا المستعير ولا يجب على مستحق اجراء الماء في ملك غيره مشار كنه في العماره اذ انهدم ولو بسبب
الماء اه (قوله وكذا قدر المدة الخ) التقييد بقوله ان ذكرت اى المدة يقتضى انه يجوز عدم ذكرها مع ان
الغرض ان الاذن بصيغة عقد الاجارة وهو كذلك قال في الروض وان استاجرها اى الارض لا جراء الماء
فيها وجب بيان موضع الساقية الى ان قال وقد قدر المدة قال في شرحه ان كانت الاجارة مقدرة بها ولا فلا يشترط
بيان قدرها كظنيرها فيما مر في بيع حق البناء انتهى وقد تقدم عنه في بيع حق البناء انه ان اقت بوقت
فلا يتأبد ويتعين لفظ الاجارة انتهى وحاصله انه مع لفظ الاجارة يجوز التأبد والتأقبت وان التأبد يكون
مع صيغة الاجارة وغيره والتأقبت لا يكون الا مع صيغة الاجارة اه سم وموافاق عن المغنى مثل ما ذكره
عن شرح الروض وظاهر النهاية اشتراط التوقيت مع لفظ الاجارة وخطاهم الرشيدى واوله ع ش
بتاويل بعيد (قوله وكون الساقية الخ) عطف على قوله بيان الخ وقوله فيما اذا استاجر الخ متعلق بقوله
وجب الخ (قوله او عقد بيع) عطف على عقد اجارة الخ (قوله فيما مر) اى بقوله المصنف وان قال بعته
للبناء او بعث حق البناء الخ (قوله كلام الاصحاب) عبارة عن المغنى كلام السكافية اه (لا عمقه) لانه ملك القرار
اه معنى (قوله ولو صالحه الخ) ولو صالحه على قضاء الحاجة من بول او غائط او طرح قمامة ولو زبلا
في ملك غيره على مال فهو عقد فيه شائبة بيع واجارة وكذا المصالحه على المبيت على سقف غيره اه
معنى زاد النهاية والمشتري الدار مالبايعها من اجراء الماء لا المبيت اه قال ع ش وقوله مر وطرح
قمامة ولعل الفرق بين هذا وبين عدم صحة الصلح على ماء الغسالة ان الاحتياج الى القاء القمامات أشد منه الى
إخراج ماء الغسالة وقوله مر لا المبيت لعل وجه ذلك شدة اختلاف احوال الناس فقد لا يرضى صاحب
السطح بنوم غير البائع على ملكه لعدم صلاح المشتري منه بحسب ما يعتقده صاحب الملك اه (قوله على
ان يسقى زرعه الخ) اى على مال بقرينة ما بعده (قوله الحق به) الى الفرع جزم به المغنى من غير عزو وكذا
النهاية الا انه عزاه لسليم في التقریب (قوله الوقف الخ) عبارة عن النهاية الارض الموقوفة قال ع ش اى
او السطح اخذ اعماياى اه (قوله لكن الخ) راجع للوقف أيضا (قوله بشرط التأقبت) لان الارض غير
ملوكة فلا يمكنه العقد عليها مطلقا نهاية ومعنى (قوله والمؤجر) اى الارض المستأجرة نهاية ومعنى

او اجارة بشرطها اه وليس في هذا تعرض للملك عين او عدمه (قوله وكذا قدر المدة ان ذكرت) التقييد
بقوله ان ذكرت اى المدة يقتضى انه يجوز عدم ذكرها مع ان الغرض ان الاذن بصيغة عقد الاجارة وهو
كذلك قال في الروض وان استاجرها اى الارض لا جراء الماء فيها وجب بيان موضع الساقية الى ان قال وقد قدر
المدة قال في شرحه ان كانت الاجارة مقدرة بها ولا فلا يشترط بيان قدرها كظنيرها فيما مر في بيع حق البناء
اه وقد تقدم عنه في بيع حق البناء انه ان اقت بوقت فلا يتأبد ويتعين لفظ الاجارة اه وحاصله ان مع لفظ
الاجارة يجوز التأبد والتأقبت وان التأبد يكون مع صيغة الاجارة وغيره والتأقبت لا يكون الا مع صيغة
الاجارة (قوله ملك محل الجريان) تقدم فيما اذا قال بعثك راس الجدار للبناء عليه انه لا يملك به عيناً بل منفعة
وقد يستشكل الفرق بينهما لا يقال الفرق ان تقييده بقوله للبناء تصرف عن الملك والام بغيره بالبناء لا نافذ
صرحوا بما يفيدانه في مسألة الجدار لا يملك عيناً وان لم يقيده بالبناء فقد قال في شرح الروض عقب قول الروض
فان باع حق البناء او العلو للبناء عليه بشمن معلوم استحقه اى حق البناء عليه مانصه بخلاف ما لو باعه وشرط

وعقها وكذا قدر المدة ان
ذكرت وكون الساقية
محفورة فيما اذا استاجر
لا جراء الماء في ساقية لان
المستاجر لا يملك الحفر او
عقد بيع فان قال بعثك اجراء
الماء او حق مسيله فكبيع
حق البناء فيما مر او مسيله
أو جراء ملك محل الجريان
كما اقتضاه كلام الاصحاب
في شرط بيان طول وعرضه
لا عمقه ولو صالحه على أن
يسقى زرعه من مائه لم يجوز
لان الماموان ملك فائما يملك
منه الموجود لا مانع فالحيلة
بيع قدر من النهر ليكون
الماء تابعا وقوله في ملكه
ألحق به المتولى وغيره
الوقف اى اذا كان
النظر للوقوف عليه
والمؤجر لكن يشترط
التأقبت ووجود ساقية

(قوله فيها) أى فى الارض الموقوفة والمستأجرة معنى ونهاية (قوله لانه) أى المصالح (قوله لا يملك احداث حفر الخ) كانه احترزه عما اذا اذن المالك فى ذلك اى او كان ما استؤجر له الارض يتوقف على الحفر فليراجع اه رشبدي (قوله باع دارا الخ) يظهر ان بيعها ليس بقيد وإنما المدار على بيع العرصة (قوله فليسترى) اى للعرصة (قوله منعه) اى منع مشتري الدار (قوله منه) اى من الصب وكذا ضمير مستنده وكان واشاره ذلك (قوله بخلاف ما اذا كان سابقا الخ) مثله ما اذا جهل مستند الصب قياس نظائره نعم فليراجع (قوله لانه) أى السبق (قوله المشتري) نائب فاعل فيمنع (قوله يبرون الى املاكم) اى على سبيل الاستحقاق اه سيد عمر (قوله عليه به) اى على الاقرار بحقهم (قوله المشاركة) بدل من ضمير النصب (قوله طلبه منه دائنه) نعت اشهاد (قوله به) اى بعدم اللزوم (قوله فى ملك الغير) خبر ان و (قوله يؤدى الخ) خبر ثان لها ومن ذكر المسبب بعد السبب ويحتمل ان الاول نعت للطروق او بدل من هنا (قوله لان الطروق الخ) هذا الفرق على فرض تسليمه إنما يظهر بالنسبة الى قوله وله ان يمتنع الخ لا بالنسبة لما قبله (قوله ولو خرجت) الى قوله خلافا فى المغنى الا قوله او ما يستحق الى اجبره وفى النهاية الا قوله بناء الى اجبره (قوله او مال جداره الخ) ومنه ميل جدار بعض اهل السكة المنسدة اليها فليغير مالك الجدار هدمه وان كانت السكة مشتركة بين مالك الجدار وبين الهادم اه ع ش (قوله الى هوام مشترك) بالاضافة وتركها عبارة المغنى والنهاية الى هوام ملكه الخاص والمشارك اه (قوله الى هوام مشترك بينه الخ) يؤخذ منه حكم المختص بالاولى وينبغى ان ينظر فيما لو اذن الجار او الشريك فى تمشية الاغصان فى الهواء المختص او المشترك حتى انتشرت ثم اراد الرجوع فهل باتى فيه نظير ما باتى فى العارية من التخيير حتى يمتنع القطع فى صورة الشريك الظاهر نعم الم يظهر نقل بخلافه نعم لا ياتى هنا التقيية بالاجرة لا متناعا فى الهواء المجرد فىبقى فى الشريك التملك بالقيمة فقط ان لم يمنع منه مانع شرعى وفى الجار هو او القطع وغرم الارش فليحرر اه سيد عمر (قوله او ما يستحق الخ) عطف على مشترك الخ خلافا لما بوجهه عبارة السيد عمر الاتية من الوصفية والافكان المناسب اسقاطه من قوله او ما يستحق الخ (قوله منفعة) اى فقط (قوله بناء على انه الخ) الظاهر كما فى النهاية أنه كذلك وان قلنا أنه لا يخصم لان هذا من حيث شغل الهواء الذى استحق منفعته كالدخول شخص الدار المؤجرة فان الظاهر ان للمستأجر منعه مطلقا وان ادى الى دفعه بما يدفع الصائل اه سيد عمر عبارة النهاية وقول الاذرى ان مستحق منفعة الملك بوصية او وقف او اجارة كمالك العين فى ذلك صحيح وليس مبنيًا على ان مالك المنفعة يخصم كالا يخفى على المتأمل ولا يصح الصلح على ابقاء الاغصان بمال لانه اعتياض عن مجرد الهواء ولا ينفق بماعده من مكث وغيره كما صرح به السبكي

فيها محفورة لانه لا يملك احداث حفر فيها (فرع) باع دار يصب ماء مياها فى عرصة بجنبها ثم باع العرصة فلمشتري منعه منه ان كان مستنده اجتماعهما فى ملك البائع بخلاف ما اذا كان سابقا على الاجتماع لانه يوجب كون ذلك من حقوق الدار فيمنع المشتري من المنع ولو كان جماعة يبرون الى املاكم فى وسط ملك ل انسان فطلبوا منه ان يقر لهم بحقهم ويشهد عليه به لزمه ذلك وله ان يمتنع حتى يقر وانته شريكهم خوفا من ان ينكروه المشاركة تمسكا بان يدهم باقية عليه بالمرور فيه وإنما لم يلزم مدينا اشهاد طلبه منه دائنه كما قطعوا به لان الطروق هنا فى ملك الغير يؤدى الى انكاره غالبًا بخلاف الدين ولو خرجت اغصان او عروق شجرته او مال جداره الى هوام مشترك بينه وبين جاره او ما يستحق جاره منفعة بناء على أنه يخصم وسيأتى ما فيه فى الاجارة

أن لا يبنى عليه أو لم يتعرض للبناء عليه لكن للمشتري أن ينتفع بماعده من مكث وغيره كما صرح به السبكي تبعًا للباورى اه فان قوله او لم يتعرض للبناء الخ كالصريح فى أنه مع عدم التقييد بالبناء لا يملك عينا ويدل عليه قوله لكن للمشتري الخ اذ لو ملك انتفع بالبناء ايضا اللهم الا ان يفرق بان تخصيص البيع بنحو الراس قرينة على عدم اداة العين (قوله او ما يستحق جاره منفعة) استحقاق جاره بالمنفعة صادق بملك العين ايضا من غير شركة فيها والحق فيه صحيح ايضا لم يقيد قوله بناء حتى لا يخرج من عبارته مالك العين المذكور فى كلامهم وفى شرح مروى قول الاذرى ان مستحق منفعة الملك بوصية او وقف او اجارة كمالك العين فى ذلك صحيح وليس مبنيًا على ان مالك المنفعة يخصم كالا يخفى على المتأمل ولا يصح الصلح على ابقاء الاغصان بمال لانه اعتياض عن مجرد الهواء ولا عن اعتمادها على جداره مادامت رطبة وانتشار العروق وميل الجدار كالاغصان فيما تقرر وما بنيت بالعروق المنتشرة لما لكها لالمالك الارض التى فيها وحيت تولى نحو القطع بنفسه لم يكن له اجرة اى على القطع وعبارة شرح الروض قال فى المطلب وليس له اذا تولى القطع والهدم بنفسه طلب اجرة على ذلك اه قوله الا ان حكم الخ كذا فى العباب وغيره وكتب شيخنا الشهاب الرملى بخطه فى هامش شرح الروض وفيه اشكال لان ظاهره وجوب الاجرة بمجرد حكم الحاكم بالتفريق ولا وجه للجواب بمجرد ذلك مع ان الشرع حاكم به وإن لم يحكم حاكم به ثم رايبت مر استشكله بذلك ومال الى حمله

وان رضى مالك العين اجبره على تحويلها غنه فان امتنع ولم يمكن تحويلها فله اظلمها وهدمه ولو بلا اذن حاكم خلا فالابن الرقعة ولو او قد تحتها فارا
فا حترقت لم يضمها على ما قاله البغوى ويتعين حمله على ما اذا لم يقصر كان عرضت ربح (٢٢٣) أو صلتها اليها ولم يمكنه طفوها ولو اختلفا في

مر وميزاب ويجرى ماء
ونحوها في ملك الغير أهو
إعارة أو إجارة أو بيع مؤبد
فان علم ابتداء حدوده في
ملكه صدق المالك انه
لاحق للاخر في ذلك والا
صدق خصمه انه يستحق
ذلك وكلام البغوى الموهوم
لخلاف ذلك من إطلاق
نصديق المالك حمله الا ذرى
على ما اذا علم حدوده في زمن
ملك هذا المالك (ولو
تنازع عا جدارا بين ملكهما
فان اتصل ببناء أحدهما
بحيث يعلم انهما) بالفتح
وزعم كسرها لان حيث
لا تضاف إلا إلى جملة غفلة
عن كونها معمولة ليعلم
لأحيث وبفرض كونها
معمولة ليعلم لأحيث
وبفرض كونها معمولة
لحيث لا يتعين الكسر
لان الجملة التي تضاف
إليها حيث لا يشترط ذكر
جزأها على أنها قد تضاف
للنفرد (بنيامعا) بأن دخل
بعض لبن كل منهما في
الآخر في زواياه لا طرافه
لا مكان الأحداث فيها
بنزع لبنة وإدراج أخرى
أو كان عليه عقد أميل من
مبدأ ارتفاعه عن الأرض
قال في التنبية وقرء المصنف
في تصحيحه وكذا لو كان
مبنيًا على تربع أحدهما

الهو او لاعتادها على جداره مادامت رطبة وانتشار العروق وميل الجدران كالأغصان فما تقرر وما
ينبت بالعروق المنتشرة لما لكها لا للمالك الأرض التي هي فيها اه (قوله على انه) اى مستحق المنفعة فقط
(قوله وان رضى مالك العين) اى فقط غاية لقوله اجبره بالنسبة إلى قوله او ما يستحق الخ (قوله اجبره) جواب
لو (قوله ولو بلا اذن حاكم) معتمد اه ع ش (قوله او قد) إلى قوله ولو اختلفا في النهاية (قوله ويتعين حمله
الخ) معتمد اه ع ش عبارة السيد عمر حتى بالنسبة لمستحق القطع لان القطع يبقى معه ارتفاع مال كها
بالأغصان المقطوعة بخلاف الاحراق اه (قوله حمله الا ذرى الخ) وهو الظاهر خلافا لاطلاق الشارح مر
اى والمغنى تصديق المالك تبعاً للبغوى اه ع ش (قوله هذا المالك) اى امور مورثة كما مر عن ع ش (قوله
بان دخل) إلى قوله قال في النهاية وإلى المتن في المغنى (قوله بعض لبن الخ) عبارة النهاية بان يدخل نصف لبنات
الجدار المتنازع فيه في جداره الخاص ونصف اللبنة من جداره الخاص في المتنازع فيه ويظهر ذلك في الزوايا
ولا يحصل الرجحان بان يوجد ذلك في مواضع معدودة من طرف الجدار لا مكان الخ اه (قوله بنزع لبنة) اى
ونحوها اه نهاية (قوله في زواياه لا طرافه) ظاهره يقتضى انه لا اعتداد به فيها ولو كان في جميعها وفيه شيء
يعلم بمرجعة الروضة اه سيد عمر وقد يمنع دعوى الاقتصاء بان الغالب في الجمع المعرف لإرادة الجنس لا
الاستغراق عبارة القليوبي بان دخل جميع انصاف لبنات طرف جدار أحدهما في محاذاة جميع انصاف
لبنات طرف الجدار الآخر من كل جهة ولا يكفي بعض لبنات في طرف أو أكثر اه (قوله او كان عليه) اى
على الجدار المتنازع فيه (قوله اميل) بصيغة المضى (قوله وسمكة الخ) ان كان بيانا للتربيع فواضح وان كان
المراد بالتربيع أمرا آخر فليبين ثم رأيت عبارة المغنى مانصه ولو كان الجدار مبنيًا على تربع أحد المالكين
زائدًا أو ناقصًا بالنسبة إلى ملك الآخر فهو كالمتمصل بجدار أحدهما اتصالا لا يمكن إحداؤه ذكره في الثانية
واقراء المصنف في تصحيحه اه وهو يدل للاختلال الاول اه بصري (قوله وكذا) إلى قوله ومثل الخ مقول
قال (قوله ومثل ذلك) اى المتصل المذكور في المتن (قوله ما لو كان الخ) اى المتنازع فيه عبارة المغنى عطفًا على
قوله دخل الخ وبني الجدار على خشبة طرفها في ملكه وليس منها شيء في ملك الآخر اه قول المتن (فله اليد)
من ذلك ما وقع السؤال عنه من أن خلوة بابها من داخل مسجد يعلمها ببناء متصل ببيت محاور للبيد فادعى
صاحب البيت أن هذا البناء موضوع بحق وهو قديم وبه علامات تشعر بكونه من البيت وادعى ناظر المسجد
أن هذا باعلى الخلوة من المسجد فكون باب الخلوة من المسجد يدل على انهما من واحد ويدل لذلك ما قالوه من صحة
الاعتكاف بها وحيث قضى بانها للمسجد تبعها الهواء فلا يجوز البناء فيه وكون الواقف وقف الخلوة دون
ما يعملها الاصل عدمه حتى لو فرض أن باعلاها ببناء هدم اه ع ش عبارة المغنى فله اليد عليه وعلى الخشبة
المذكورة اه (قوله لظهور) إلى قول المتن فان في النهاية والمغنى (قوله كان اتصل الخ) عبارة المغنى بأن
كان منفصلا من جدارهما او متصلا بهما اتصالا لا يمكن إحداؤه او لا يمكن او متصلا بأحدهما اتصالا لا يمكن
إحداؤه بان وجد الاتصال في بعضه او اميل الازج الذى عليه بعدار تقاعه وبني الجدار على خشبة طرفها في
ملكهما اه (قوله سواء) اى في إمكان الأحداث وعدمه (قوله اى لكل منهما اليد) اشارة إلى اليد إلى
أنه لا يحكم بملكها بل يبقى في يدهما لعدم المرجح فلو أقام أحدهما بيئته سلم له وحكم بدله كما يدل عليه قوله فان
أقام الخ او أقام غيرهما بيئته فكذلك اه ع ش قال المغنى افهم كلامه انه لا يحصل التراجع بالنقش بظاهر
الجدار كالصور والكتابات المتخذة من جص او اجر او غيره ولا يتوجه البناء وهو جعل احد جانبيه وجهها
كان يبنى لبنة مقلعة ويجعل الاطراف الصالح إلى جانب وهو واضع الكسر إلى جانب ولا يجمع اقل المقطوع وهو
على ما اذا كان يرى وجوب الاجرة على التفريق (قول المصنف فلهما) أى اليدين بدليل مقابله لقوله فله

وسمكة وطوله دون الآخر ومثل ذلك ما لو كان مبنيًا على خشبة طرفها في بناء أحدهما فقط (فله اليد) لظهور اماره الملك
بذلك فيحلف ويحكم له بالجدار وما لم تقم بيئته بخلافه (والا) يتصل كذلك كان اتصل بهما أو بأحدهما اتصالا لا يمكن
إحداؤه أو انفصل عنهما (فلهما) أى لكل منهما اليد عليه كما أفاده قول أصله فهو في أيديهما (فان أقام أحدهما بيئته) أنه له

(قضى له به والام يكن لاحدهما) (٢٢٤) بينة او اقام كل بينة (حلفا) اى حلف كل منهما للآخر على النصف الذى

سلبه له أن صاحبه لا يستحقه وان كان ادعى الجميع لأن كلامها مدعى عليه ويده على النصف فقبل قوله فيه (فان حلفا أو نكلا) عن اليمين (جعل بينهما) بظاهر اليد فينتفع كل به بما يليه على العادة (وإن حلف أحدهما) ونكل الآخر (قضى له) أى للعالم بالجميع ثم إن كان المبدوء به هو الحالف حلف ثانيا المردودة ليقضى له بالكل أو الناكل فقد اجتمع على الثانى يمين النفي للنصف الذى ادعاه صاحبه ويمين الاثبات للنصف الذى ادعاه هو فيكفيه يمين تجمعهما بان يحلف أن الجميع له لاحق للآخر فيه أو لاحق له فى النصف الذى يدعيه والنصف الآخر لم يثبت السبب انه يكفيه ان الجميع لى لتضمنته النفي والاثبات معا وقد تنازع فيه بقولهم لا يكتفى فى الايمان باللوازم (ولو كان لاحدهما) فيه نحو نقش أو طاعة ووجه البناء أو تعقد الحبال التى يشدها الجريد ونحوه أو (عليه جذوع لم يرجع) بها لأنها اسباب ضعيفة لا تدل على الملك فان ثبت لاحدهما لم تنزع ولم تجب على مالكها

حبل رقيق يشده الجريد ونحوه وإنما لم يرجع هذه الاشياء لأن كون الجدار بين المالكين علامة قوية فى الاشتراك فلا يغير باسباب ضعيفة معظم المقصد بها الزينة كالنجصيص والتزيق اه زاد النهاية عطف على النقش ولا طاقات ومحاريب بباطنه اى الجدار اه قال ع ش ومنها اى الطاقات ما يعرف الان بالنصف ومثلها الرفوف المسورة وإن كان ذلك فى موضع جرت عادة اهله بانه إنما يفعل ذلك صاحب الجدار المختص به او من له فيه شركة اه (قوله قضى له به) اى بالجدار لأن البينة مقدمة على اليد وتكون العرصة له تبعاً لنهاية ومعنى قال الرشيدى الظاهر ان مراده مر بالعرصة ما يحمل الجدار من الارض وهو الاس اه (قوله على النصف الذى الخ) عبارة المغنى اى حلف كل على نفي استحقاق صاحبه للنصف الذى فى يده وانه يستحق النصف الذى بيد صاحبه اه زاد النهاية ولا بد ان يضمن يمينه النفي والاثبات كما فسرنا به كلام المصنف اه وظاهر كلام الشارح هنا انه يحلف على النفي فقط ويبقى فى كلامه بعدما وافقهما (قوله بظاهر اليد) فيه ما قد منا اه ع ش (قوله ونكل الآخر) سواء نكل عن يمين الاثبات أم النفي أم عنهما اه نهاية (قوله بالجميع) اى قوله وببحث فى المغنى وإلى قول المتن فى النهاية لا أقوله بان يحلف إلى وببحث (قوله فيكفيه يمين تجمعهما الخ) معتمد اه ع ش (قوله فيه نحو نقش) إلى المتن تقدم عن النهاية والمغنى مثله قول المتن (لم يرجع) اى لم يرجع صاحب الجذوع بمجر دوضع الجذوع اموالهم الجدار و اعاده احدهما مرة بعد اخرى مثلاً او كان يتصرف تصرف الملاك ثم نازعه الآخر فقال هو شركة بيننا أو هو لى خاصة صدق المتصرف تصرف الملاك حيث لا بينة لواحد منهما او لكل منهما بينة عملا بيده ومع تصديقه لا ترفع جذوع مدعى الشركة او الاختصاص لا احتمال انها وضعت بحق اه ع ش (قوله لانها اسباب الخ) ولان الجذوع تشبه الامتعة فيما لو تنازع إثنان دارا بينهما ولا أحدهما فيها امتعة فاذا احتملها بقيت الجذوع لاحتمال انها وضعت بحق معنى ونهاية (قوله فان ثبت لاحدهما لم ينزع) وينبغى او جعل بينهما كما هو ظاهر وبالجملة فالوجه فيما هنا ايضا ان يقضى باستحقاقه ابدًا وامتناع القلع مع الارش سواء قضى بالجدار لغير صاحب الجذوع او لهما وحينئذ فالحاصل انه اجهل حال الجذوع قضى باستحقاق وضعها ابدًا وامتناع القلع بالارش سواء كانت لا جنى أو لشريك وان علم كيفية وضعها عمل بمقتضاها حتى لو علم ان وضعها بطريق العارية خير المالك بين قلعها بالارش والابقاء بالاجرة ان كان مالكمها اجنيا فان كان شريكاً امتنع القلع بالارش سم على حجج اه رشيدى (وان وجدنا الخ) مقول

اليد (قوله فان ثبت لاحدهما لم تنزع) ينبغى أن يقال أو جعل بينهما كما هو ظاهر وفي شرح الروض فاذا حلف بقيت الجذوع بحالها لا احتمال انها وضعت بحق من إعارة أو إجارة أو بيع أو قضاء قاض برى الاجبار على الوضع الذى ينزل عليها منها الاعارة لانها اضعف الاسباب فلذلك الجدار قلع الجذوع بالارش او الابقاء منها بالاجرة وفيه امر ان احدهما ان قوله فاذا حلفا بالف التثنية يقتضى فرض الكلام فيما إذا حلف كل منهما فينأى قوله فلذلك الجدار لانه إذا حلف كل منهما كان بينهما فمأخوذ قوله فلذلك الجدار والثانى انه إذا حلف كل منهما كانا مشتركين فيه وقد قدم ان جذوع الشريك يمتنع قلعها بالارش كما قلناه عنه عند قول المتن وفائدة الرجوع الخ فقوله هنا ان القلع بالارش مناف لذلك هذا كله ان ثبت عنه حلفا بالف التثنية ويحتمل انه حلف بالافراد اى احدهما هو غير صاحب الجذوع وحينئذ يندفع الامر الاول وكذا الثانى من هذه الجهة لكنه بر دحينئذ من جهة اخرى لان صاحب الجذوع حينئذ اجنى وقد قال فيه هو والروض مانعه وان وجدناه اى الجذوع موضوعا على الجدار ولم يعلم كيف وضعه فالظاهر انه وضع بحق فلا ينقض ويقضى له باستحقاقه دائماً الخ اه فقوله هنا يجوز القلع مع الارش مناف لذلك موافق لما قاله الفورانى ومن تبعه وبالجملة فالوجه فيما هنا ايضا ان يقضى باستحقاقه ابدًا وامتناع القلع مع الارش سواء قضى بالجدار لغير صاحب الجذوع او لهما وحينئذ فالحاصل انه ان جهل حال الجذوع قضى باستحقاق وضعها ابدًا وامتناع القلع بالارش سواء كانت لا جنى أم لشريك ان علم كيفية وضعها عمل بمقتضاها حتى لو علم ان وضعها بطريق العارية تخير المالك بين قلعها بالارش والابقاء بالاجرة ان كان مالكمها اجنيا فان كان شريكاً امتنع القلع

أجرة كما يصرح به قولهم الذى جرى عليه فى الروضة وان وجدنا جذوعا موضوعا على جدار ولم نعلم كيف وضعه لقولهم

فالظاهر انه وضع بحق فلا بد من رضى له باستحقاقه دائما حتى لو سطر الجدار واعيد اعيدت وليس للمالك تقضه الا ان يستهدم اه قول
 الفوراني ينزل على الاعارة لانها اضعف الاسباب فلما كلفها بالارش او بقيتها بالاجرة ضعيف كما اشار اليه جمع متأخرون اى وان بحثه
 في المطلب واقى به ابرز علة كالبغوى لخالفته لصريح كلامهم الذى ذكرته وتوهم فرق بينهما ليس في محله كاهو ظاهر بادنى تأمل وعلى الاول الوجه
 انه لا ينزل على خصوص اجارة لان الاصل عدم العوض ثم رايت بعضهم صرح (٢٢٥) بانه لا اجرة وعليه للتنازع عافى بجرى ماء وحكما

بانه بحق لازم لعل يجعل
 ذلك الحق اللازم مقتضيا
 للملك فله ان يعمقه او لا
 لانه يكفى في الحق اللازم
 ملك المنفعة مؤبدة دون
 العين كل محتمل والاوجه
 الثاني ثم رايت بعض المحققين
 قال الظاهر انه كبيع حق
 البناء فلا يملك العمق ولا
 يزيد على آجر الماء المعتاد
 اقتصارا على احد معنى
 الحق اللازم وهو المجهود
 من حال استحقاق الاستطراد
 في ملك الغير بالماء وغيره
 فليحمل عليه ولا يعدل لما
 فوره اودونه الا لخصص
 اه (والسقف بين علوه)
 اى الشخص (وسفل غيره
 كجدار بين ملكين فينظر
 امكن إحداثه بعد العلو)
 لا مكان نقب وسط الجدار
 ووضع جذوع فيه ووضع
 عليها نحو الواح فيصير
 البيت الواحد بينهما
 (فيكون) السقف (في
 يدهما) لا شرا كما في
 الانتفاع به ارضا للاعلى
 وستره للسفل (اولا) يمكن
 ذلك كالعقد بعيده السابق
 (لا اليد) لصاحب السفل
 لانصاه ببنائه (فرع)

لقولهم (قوله فلا ينقض) اى لا ينزع الجذع (قوله ويقضى له) اى لصاحب الجذع (قوله باستحقاقه) اى
 الوضع (قوله اعيدت) كذا في اصله بغير خطه والظاهر اعيداه سيد عمر اى وانما انت على توهم انه عبر
 بالجذوع بصيغة الجمع (قوله) وليس للمالك تقضه اى الجدار (قوله فقول الفوراني الخ) اعتمده المغنى
 (قوله ضعيف) وقال لئلا يعبأ به بعد شوق قول الفوراني المذكور والوجه انه لا قلع ولا اجرة اخذا
 باطلاقهم ابقاء ما يحالها قال ع ش قوله لم يرد ولا اجرة اى وله اعادتها لاذ سقطت وانهدم الجدار ثم اعيد
 اه (قوله لخالفته) اى قول الفوراني (قوله بينهما) اى بين كلامهم المذكور وبين ما نحن فيه (قوله وعلى
 الاول) وهو قولهم الذى جرى عليه المصنف فى الروضة (الوجه انه الخ) اى الاستحقاق الدائمى (قوله وعليه)
 اى على عدم التنزيل على خصوص الاجارة وعلى الاول (قوله اول) اى ولا يجعل مقتضيا له (قوله كبيع
 حق البناء) الاول كملك حق البناء (قوله على احد معنى الحق اللازم) اى احد احتماليه وهو ملك المنفعة
 دون العين (قوله وهو) اى ذلك الاحاد وعدم الملك (قوله بعيده السابق) اى فى شرح نيا مع عبارة المغنى
 والنهاية كالازج الذى لا يمكن عقده على وسط الجدار بعد اتماده فى العلو اقول المتن (فلصاحب السفن)
 ويجوز لصاحب العلو شريكاً كان او اجنيا وضع ائقال معتادة على السقف وغرز وتد به على ما رجح وفيه وقفة
 وللآخر تعليق معتاد به ولو بتدتيده اى نهاية (قوله ائفى ابن الصلاح الخ) ولو تنازعا ارضا ولا حدهما فيه
 بناء وغراس فالوجه عدم الترجيح خلافاً للقاضى الحسين اى نهاية (قوله بانه يصدق) اى الغير (قوله فى
 دعوى ملكه) اى الغراس (قوله فان اليد فى الاول) باقى عن المغنى والنهاية خلافه (قوله على المعتمد)
 خلافاً للمغنى والاسنى والنهاية عبارتهم ولو كان السفل لاحدهما والعلو للآخر وتنازعا فى الدهليز او
 العرصة فمن الباب الى المرقى مشترك بينهما لان لكل منهما يد او تصرفا بالاستطراد ووضع الامتعة وغيرهما
 والباقى للسفل لاختصاصه به يد او تصرفا وان تنازعا فى المرقى الداخل وهو منقول فان كان فى بيت لصاحب
 السفل فهو فى يده او فى غرفة لصاحب العلو فهو فى يده او منصوب فى موضع الرقى فلصاحب السفل وان كان
 المرقى مثبتاً فى موضعه كالسلم المسمر فلصاحب العلو لانه المنتفع به وكذا ان كان مبنياً ولم يكن تحته شئ فان كان
 تحته بيت فهو بينهما كسائر السقوف او موضع جرة او نحوها فلصاحب العلو عملاً بالظاهر مع ضعف منفعة
 الاسفل اه زاد الاول ولو تنازعا فى حيطان السفل التى عليها الغرفة فالصديق صاحب السفل فانها فى يده او فى
 حيطان الغرفة فالصديق صاحب العلو لانها فى يده اه (قوله بانقضاء الاجارة الخ) تصوير للغير اى غير
 الاستحقاق الدائمى (قوله احدهما) اى الاجارة والاعارة (قوله حكمه) اى من التملك بقيمة او
 الابقاء باجرة او القلع مع غرم ارش النقص (قوله ومر آ نفا) اى فى شرح لم يرجح من قولهم
 الذى جرى عليه فى الروضة وان وجدنا الخ (قوله ما يصرح بذلك) وعليه ما الحكم لو قلع الغراس
 هل يستمر له هذا الاستحقاق حتى يعيد مثله اه سيد عمر اقول مامر آ نفا صريح فى ان له الاعادة
 بالارش (قوله وحكمنا بانه بحق) قياس ما قررته فى مسألة الجذوع ان يحكم بانه بحق لازم بمجرد الجمل بحاله
 لكن يخالفه قوله فى شرح الروض فرع لو كان بجرى ماء فى ملك غيره فادعى المالك انه كان عارية قبل قوله
 كما ائفى به البغوى اه الا ان يكون ما ائفى به البغوى فى هذه منياعلى ما ائفى به فى مسألة الجذوع ثم رايت

(٢٩ - شروانى وابن قاسم - خامس)
 تصرف الملاك مدة طويلة بلا منازع بانه يصدق فى دعوى ملكه يمينه كالتنازع صاحب العلو والسفل سلماً منصوباً فى السفل فان اليد فيه
 الاول لكونه المنتصرف فيه وان كان فى ملك الثانى اى ان لم يسمر والا فلو للسفل على المعتمد وليس لذى الارض تملك غراس بقيمته
 قهر الان صاحبه يستحق ابقاءه دائماً ظاهراً او التملك لعماهو فى غير ذلك بانقضاء الاجارة والاعارة اه قال بعضهم نعم لو ادعى ذوالارض
 احدهما حلف وجرى عليه حكمه اه وفيه نظر اذا اصل بقاء احترام ذلك الغراس فلا ينزله بمجرد قول الخصم ومر آ نفا ما يصرح بذلك

(باب الحوالة)

(قوله هي بفتح الحاء) الى قوله واركانها في النهاية الا قوله بتشديد التاء وسكونها وقوله ان المطل الى صراحة ما في الحديث (قوله والانتقال) عطف تفسيره ع ش (قوله على هذا الانتقال الخ) اي الذي هو اثر العقد المذكور وهذا المعنى الثالث هو الذي يرد عليه الفسخ والانساخ ع ش (قوله اتبع) ببناء المفعول من باب الافعال (قوله ويفسره) اي خبر الشيخين اي الجملة الثانية منه (قوله ويؤخذ منه) اي من الخبر (قوله لانه جعله ظلما) لك ان تقول الظلم مطلق التعدي وليس كل ظلم مفسقا كما يقتضي به جعلهم كثير من مظالم العباد من الصغائر والغصب ظلم خاص فليس التفسير فيه لعموم كونه ظلما بل لخصوص كونه غصبا اي نظر الماورد فيه بخصوصه من الوعيد الشديد فليتامل ومن حيث المعنى فان انتهاك الحرمة فيالم باذن مالكيه بوجه ابلغ منها فيما يوجب فيه اذن المالك غالبا في اصل وضع اليد اه سيد عمر (قوله في اشتراطه تكرره) لقائل ان يقول اشتراط تكرره يفيد ان المرة صغيرة فيرجع الى ان التكرار من قبيل الاصرار على صغيرة فيتوقف كونه في حكم الكبيرة على عدم غلبة الطاعات فليتامل سم اقول وهو كما قال وكان الشيخ ابن خبيز لم يذهب عليه اكتفاء بما هو معلوم من الشهادات اه سيد عمر ولك ان تمنع جميع ما ذكره هنا ولما ياتي آنفا بان مرجع ضمير تكرره فيما حكاه الشارح عن المصنف كمرجع ضمير منه فيما حكاه عن السبكي المطل بمعنى مطلق المدافعة مجازا وانما شرط المصنف تكرره ليشقق حقيقة المطل الكبيرة حقيقة وبه يظهر التأييد الآتي ايضا (قوله نقلا) حال من ضمير اشتراطه (قوله وايده غيره) يتامل وجه التأييد فان مراد النوى تكرار مرات المطل وهذا قدر زائد على كون المرة من المطل يعتبر فيها تكرار المدافعة فليتامل اه سيد عمر عبارة ع ش ومنه اي من تفسير الازهرى يستفاد ان المحكوم عليه في الحديث بالظلم من انصف بهذا الا من امتنع مرة او مرتين وان كان عاصيا فلا يفسق بذلك انتهى سم على منهج وعبرة الزياي فاما المدافعة مرة واحدة فلم تدخل في الحديث حتى يستدل به على انها فسق وان كانت معصية اه وينبغي ان مثل تكرار المطالبة بالفعل مالم يولدات قرينة على تكرار الطلب من الدائن وهذا كله في دين المعاملة اما دين الاتلاف فيجب دفعه فورا من غير طلب وقوله فلا يفسق بذلك مفهومه انه اذا تكرار الامتناع ثلاث مرات فسق ومحلله اذا لم تغلب طاعته على معاصيه لان مجرد الامتناع صغيرة اه قوله ومحلله الخ مر ما فيه (قوله ويخذه) اي تفسير الازهرى اه كرى (قوله هل يفسق الخ) اي في جوابه (قوله فاقضى) اي اختلاف المالكية (قوله في تسميته) اي المدافعة والامتناع (قوله وقد يؤيد بهذا) اي عدم اشتراط التكرار في التسمية وقد يمنع التأييد بحمل التسويق في كلام القاموس على المبالغة في الفعل كما هو الغالب في التفعيل (قوله وبه يتايد الخ) اي بتفسير القاموس وقد علمت ما فيه (قوله وصراحة الخ) عطف على قوله ان المطل الخ وقد يقال ان هذا انما هو ماخوذ من تفسير الخبر برواية البيهقي لا من نفس الخبر (قوله وصراحة الخ) قد يمنع اخذ ذلك اذا لمانع ان يتكلم الشارع بالسكنانية او يريد الاتباع بنحو لفظ الحوالة لا بلفظ الاتباع اه سم وقد يقال ان كلا من الاحتمالين خلاف الاصل والظاهر (قوله ما في الحديث) وهو الاتباع كان يقول العارف بمدلول اللفظ اتبعك على فلان بمالك على من الدين اه ع ش (قوله والاصح) الى قوله وقضيته في المعنى (قوله يجوز للحاجة) ولهذا يعتبر التقايض في المجلس وان كان الدينان ربوبين معنى وع ش (قوله اي الغالب عليها ذلك)

ما تقدم قبيل قول المصنف ولو تنازع اجدار من ترجيح غير ما قاله البغوي وتاويل كلامه

(باب الحوالة)

(قوله في اشتراطه تكرره) لقائل ان يقول اشتراط تكرره يفيد ان المرة صغيرة فيرجع الى ان التكرار من قبيل الاصرار على صغيرة فيتوقف كونه في حكم الكبيرة على عدم غلبة الطاعات فليتامل (قوله وصراحة الخ) قد يمنع اخذ ذلك اذا لمانع ان يتكلم الشارع بالسكنانية او يريد الاتباع بنحو لفظ الحوالة لا بلفظ الاتباع (قوله اي الغالب عليها) كانه اشارة الى انه قد يلاحظ فيها كونها استيفاء (قوله

وقد يطلق على هذا الانتقال نفسه واصلا قبل الاجماع خبر الشيخين مطل الغنى ظلم واذا اتبع احدكم على ملى اي بالهمز فليتبع اي بتشديد التاء وسكونها وتفسره رواية البيهقي واذا احيل احدكم على ملى فليحتل ويؤخذ منه ان المطل كبيرة لانه جعله ظلما فهو كالغصب فيفسق بمرة منه قاله السبكي مخالفا للمصنف في اشتراطه تكرار نقلا عن مقتضى مذهبننا وايده غيره بتفسير الازهرى للمطل بانه اطل المدافعة اي فالمرة لا تسمى مطال ويخذه حكاية المصنف اختلاف المالكية هل يفسق بمرة منه اولا فاقضى اتفاقهم على انه لا يشترط في تسميته مطال تكرره والا لم يتات اختلافهم وقد يؤيد هذا تفسير القاموس له بانه التسويق بالدين وبه يتايد ما قاله السبكي وصراحة ما في الحديث في الحوالة لانه رديفها والاصح انها بيع دين بدين جواز للحاجة لان كلامك بها مالم يملكه قبل فكان المحيل باع المحتال ماله في ذمة المحال عليه بما للمحتال في ذمته اي الغالب عليها ذلك وقضية كونها بيعا صحة الاقالة فيها وبه

أي البيع وإلا فالاستيفاء ملحوظ فيها أيضا كما في الروضة عن الإمام عن شيخه اه سيد عمر عبارة
 الرشيدى أى انها بيع دين بدن والافهى تشتمله على الاستيفاء أيضا قال الأذرى وقد اختلف أصحابنا
 في حقيقة الحوالة هل هي استيفاء حق أو إسقاطه بعوض أو بيع عين بعين تقديره أو بيع عين بدن أو بيع
 دين بدن رخصه وجوه أصحابها اخرها وهو المنصوص واختار القاضى حسين والامام والده والغزالي القطع
 باشتغالها على المعنيين الاستيفاء والمعاوضة وإنما الخلاف في أيهما الغالب انتهى (قوله بامتناعها فيها)
 هذا هو المعتمد اه سم (قوله بجملة المخاطب) يعنى لا بدن كاف الخطاب ومن الاستناد إلى جملة لا إلى نحو يده
 اه كرى (قوله لبنتك) أى لا جملها اه كرى (قوله في ذمته) أى الولي والظاهر ان حاصل المراد من ذلك
 ان الولي خالغ على عوض في ذمة نفسه وكان للزوج دين على الزوج فاحلها به على ما في ذمة الولي من عوض
 الخلع فتأمل اه رشيدى عبارة ع ش أى في ذمة أيها فتجعل هذه طريقا فيما لو اراد ولي نحو الصبية
 اختلاعا على مؤخر صداقها حيث منعناه من ذلك لما فيه من التفويت عليها فالطريق ان يختلعا على قدر
 ما لها على الزوج في ذمته فيصير ذلك واجبا للزوج على الاب ودين المرأة باق بحاله فاذا اراد التخلص منه فعل
 ما ذكره فتكون المرأة محتالة بما لها على الزوج على أيها اه (قوله كعبت موكك) أى كما لا يجوز بيعت
 موكك اه كرى (قوله وشرط في صحة الحوالة الخ) وينبغي ان محل اشتراط ذلك إذا لم يكن الزوج يسيء
 عشرتها وتوقف خلاصتها منه على البراءة فحل الولي ذلك طريقا لا إسقاط دينها على الزوج (فرع) يقع
 الآن كثيرا ان الشخص يصير ماله على غيره لزيد مثلا وبحكم الحاكم بذلك وحكمه انه عند الاطلاق
 يحمل على الحوالة فان أريد خلاف ذلك او علم إرادة خلاف ذلك لم يصح مرسم على منحه وقوله يحمل على
 الحوالة أى فان كان ثم دين باطنا صححت الحوالة لا فلا اه ع ش (قوله انه يصرف عليها الخ) قد يقال
 مجرد ذلك لا مصلحة فيه فليراجع اه سم (قوله واركانها) الى قوله واراد باللازم في المعنى اللفظ سبعة وقوله
 بالدين الذى لك على وقوله وكذا الى المتن وقوله لانه الى وانما يعرف وقوله وشرطه الى وعبروا وكذا في
 النهاية الا قوله بل قيل للاباحة (قوله محيل ومحتال) دخل فيهما حوالة والد على نفسه لولده وعلى ولده لنفسه
 وهو صحيح مرسم على منحه اه ع ش (قوله وبعثك كناية) مبتدأ وخبر (قوله على الاوجه) خلافا
 للنهاية والمعنى وسم حيث قالوا ولا تنعقد بلفظ البيع ولو نواها اه (قوله فان لم يقل بالدين في الاولى)
 المعتمد حيث نذانه صريح وان لم يقل ما ذكره ولا نواه مرسم اه سم (قوله بالدين) أى الخ (قوله فكناية)
 قال اللقينى كأي خذ ما باتى انه لو قال اردت بقولى احلتك الوكالة صدق بيمينته والاوجه انه صريح لكن
 يقبل الصرف لغيره من الصرائح التى تقبله معنى ونهاية (قوله فيما بعدها) أى الا نقلت حقتك الى فلان كما هو
 ظاهر لعدم احتياجه لذلك وقضية عموم فيما بعدها رجوع قوله بحقتك لقوله اوجعت ما استحقته على فلان
 لك ايضا اه سم وظاهر النهاية والمعنى ان قوله بحقتك قيد للصيغة الاخيرة فقط يقول المتن (رضا المحيل
 والمحتال) أى مالك الاحالة والاحتيا ليشمل الولي فيما اذا كان حظ المولى فيها عبارة الرشيدى قوله رضا
 المحيل والمحتال قال والد الشارح مر نقلا عن المرعى قيد يراد عليه ماله كان شخص ولى طفلين وثبت
 لاحدهما على الآخر دين فاحال الولي بالدين على نفسه او على طفله الاخر فانه يجوز ثم قال ومحل اذا كان

بامتناعها فيها وقضيتها أيضا
 أنه لا بدن لإسنادها بجملة
 المخاطب نظير ما مر في البيع
 وإن كانت لمجوره مثلا
 كاحلتك لبنتك على ذمتك
 بما وجب لها على فيما إذا طلقها
 على مبلغ في ذمته بخلاف
 أحلت ابنتك بكذا الى
 آخره كعبت موكك
 وشرط في صحة الحوالة على
 أيها أو غيره ان يكون لها
 مصلحة في ذلك ومنها ان يعلم
 منه أنه يصرف عليها ماله
 لها بالحوالة أو أركانها سبعة
 محيل ومحتال ومحال عليه
 ودين للمحيل على المحال
 عليه وللمحتال على المحيل
 وإيجاب وقبول كاحلتك على
 فلان بكذا بالدين الذى لك
 على أو نقلت حقتك الى فلان
 أو جعلت ما استحقته على
 فلان تلك أو ملكتك الدين
 الذى عليه بحقتك وكذا
 اتبعتك للعارف به وبعثك
 كناية على الاوجه فان لم يقل
 بالدين في الاولى ولا بحقتك
 فيما بعدها فكناية (بشرط
 لها) أى لصحتها (رضا
 المحيل) لان الحق

بامتناعها فيها) هذا هو المعتمد ه وفي فتاوى السيوطى مسئلة رجل أحال رجلا بدين له على آخر ثم تقايلا
 احكام الحوالة فادعى وارثه على المحتال عليه بالمبلغ المحال به وقبضه منه فهل له الرجوع الجواب
 المنقول عن الرافعى انه جزم بعدم صحة الاقالة في الحوالة وان كان البلقينى حكى عن الخوارزمى فيها خلافا وصحح
 الجواز فعلى ما جزم به الرافعى يكون ما قبضه وارث المحتال من المحال عليه صحيحا واقعا وقبضه ولا رجوع عليه
 (قوله انه يصرف عليها) قد يقال مجرد ذلك لا مصلحة فيه فليراجع (قوله على الاوجه) المعتمد عدم الانعقاد
 بلفظ البيع مطلقا (قوله فان لم يقل بالدين في الاولى) المعتمد حيث نذانه صريح وإن لم يقل ما ذكره ولا نواه مر
 (قوله فيما بعدها) أى الا نقلت حقتك الى فلان كما هو ظاهر لعدم احتياجه لذلك وقضية عموم فيما بعدها

مرسل في ذمته فلم يتعين لقضائه محل معين (٢٢٨) (والمختال) لان جفا في ذمة المحيل فلا يتقبل له غيره الا برضاه لتفاوت الذمم والخبر

المذكور للندب بل قيل
للاباحة لانه واد بعد الحظر
اي للاجماع على امتناع بيع
الدين بالدين وإنما يعرف
رضاهما بالايجاب والقبول
وشرطهما أهلية التبرع
كسائر المعاملات وعبروا
بالرضاهما إشارة الى عدم
وجوب قبولها الدال عليه
ظاهر الحديث لولا ما مر
وتوطئة لقولهم (لا المحال
عليه في الاصح) لانه محل
الاستيفاء فلم يتعين استيفاء
المحل بنفسه كما ان له ان
يوكل (و) شرطها وجود
الدينين المحال به وعليه فينتد
(لا تصح) ممن لا دين عليه
ولا (على من لا دين عليه)
وان رضى لعدم الاعتياض
بناء على انها بيع (وقيل
تصح برضاه) بناء على
الضعيف انها استيفاء
(وتصح بالدين اللازم
وعليه) وان اختلف سبب
وجوبهما ككون احدهما
ثمنا والاخر اجرة واد
باللازم ما يشمل الايل
للزوم بدليل قوله الاتي
وبالثلث في مدة الخيار
ودعوى انه انما حذفه لئلا
يشمل حوالة السيد على
مكاتبه بالنجوم او عكسه
لا يحتاج اليها لانه سيصرح
بحكمهما وزعم ان مال
الكتابة لا يلزم بحال فاسد
الا ان يريد من جهة العبد
ولا بد مع كونه لازما وهو
مالا يدخله خيار من كونه

الحظ فيه فلو كان المحال عليه معسرا أو كان بالدين رهن أو ضامن لم يجز انتهى (قوله مرسل في ذمته) أي
ثابت في ذمته غير متعلق بشئ مخصوصه (قوله والخبر المذكور) أي في أول الباب دفع به ما يقال اشتراط
رضا المختال ينافي ما دل عليه الحديث السابق من وجوب القبول حيث قال فليتبع بلام الامر ومقتضى
الامر الوجوب (قوله للندب) ويعتبر لا استحباب قبولها كما يحتمل الاذرعى ان تكون على ملى وفي كون ماله
طيبا ليخرج الماطل ومن في ماله شبهة نهاية ومعنى اى ان سلم منها مال المحيل او كانت الشبهة فيه اقل
عش (قوله لانه واد داخ) اى والوارد بعده للاباحة كما في جمع الجوامع وغيره وقد يجاب بأن هذه القاعدة
اغلبية على انه نقل الصنفى الهندى عن الجمهور انه لا اثر لتقدم الحظر وان الامر الوارد بعده على مقتضاه من
وجوب اوندب او غير ذلك وعلى ان هذه القاعدة معارضة بقاعدة ما جاز بعد المنع وجب وتحقيق الكلام
في كتابنا الايات البينات اه سم باختصار عبارة النهاية والمغنى وصرفه عن الوجوب القياس على سائر
المعاوضات اه (قوله بعد الحظر) وهو نبيه صلى الله عليه وسلم عن بيع الدين بالدين اه كرى (قوله
اى للاجماع) يؤخذ منه حجية الاجماع في ذمته صلى الله عليه وسلم فليحذر اه سيد عمر اى وهو خلاف صريح
كلامهم الا ان يريد بالاجماع الخ مستنده (قوله وشرطهما الخ) اى المحيل والمختال وكان الاولى تقديمه على
قوله وانما يعرف الخ عبارة المغنى وطريق الوقوف على تراضيها لتمامها والايجاب والقبول على ما مر في البيع
وعبر كغيره هنا بالرضا تنبيها على انه لا يجب على المختال القبول الخ (قوله وعبروا) الى قوله او عكسه
في النهاية الا قوله الدال الى وتوطئة (قوله لولا ما مر) اى التعليل بقوله لان حقه الخ (قوله وتوطئة)
عطف على قوله اشارة الخ (قوله وشرطهما الخ) عبارة النهاية وهو اعتبار وجود الخ اه (قوله لا تصح
عن لا دين عليه) هل تنعقد وكالات اعتبار بالمعنى او لا اعتماد من عدم الانعقاد باعتبار باللفظ فان الغالب
انهم يرجعون اعتبار اللفظ سم على منبج اه عش اى الا ان نوباه من الحوالة الوكالة اخذا من
التعليل قول المتن (وقيل تصح الخ) وعلى الاول لو تطوع بضاعة دين المحيل كان قاضيا دين غيره وهو جائز اه
معنى (قوله واد باللازم الخ) قد يقال بل اراد الظاهر بدليل اراد القول المذكور فتأمل على ان ارادة
ما ذكر ينالها قوله الاتي وهو ما لا يدخله خيار فتأمل سم وعش (قوله لئلا يشمل الخ) قد يقال
لا محذور في شموله العكس اه سم (قوله لا يحتاج الخ) خبر قوله ودعوى الخ (قوله وزعم الخ) رد لمن
قال بعدم صحة الدعوى المذكورة وقد جرى عليه النهاية (قوله ولا بد) الى قوله او تعذر في النهاية والمغنى
(قوله وهو) اى الدين اللازم (قوله من كونه الخ) متعلق بقوله لا بد (قوله بدين سلم) اى مسلما فيه
اوراس مال اه بجمري (قوله او نحو جمالة) تمثيل لغير اللازم اه رشيدى (قوله او نحو جمالة) اى
قبل الفراغ سم وشرح المنهج (قوله لا مالا يتطرق الخ) عطف على قوله ما يجوز الخ (قوله لصحته الخ)
تعليل لقوله لا مالا يتطرق الخ (قوله او الموت) او بمعنى الواو كما عبر المغنى بها (قوله ونقل) الى قول المتن

رجوع قوله بحقه لقوله او جعلت ما استحقته على فلانك ايضا (لانه واد بعد الحظر) اى والوارد بعده
للاباحة كما قررته في جمع الجوامع وقد يجاب على الاول بان هذه القاعدة اكثرية لا كلية على ان الذى
نقله الصنفى الهندى عن الجمهور انه لا اثر لتقدم الحظر وان الامر الوارد بعده على مقتضاه من وجوب اوندب
وغير ذلك وعلى ان هذه القاعدة معارضة بقاعدة اخرى وهى ان ما جاز بعد المنع وجب وللتاج السبكي في ذلك
كلام يراجع ولنا فيه كلام بهما شحوا نى شرح جمع الجوامع اشبح الاسلام والكمال وتحفة في كتابنا
الايات البينات (قوله لعدم الاعتياض) اذ ليس عليه شئ يجعله عوضا عن حق المختال شرح الروض (قوله
واراد الخ) قد يقال بل اراد الظاهر بدليل اراد القول المذكور فتأمل على ان ارادة ما ذكر ينالها قوله
وهو ما لا يدخله خيار فتأمل (قوله لئلا يشمل حوالة السيد) قد يقال لا محذور في شمول العكس (قوله فلا
يصح بدين سلم) سياتى لنا في الضمان صحة ضمان دين السلم (قوله او نحو جمالة) اى قبل الفراغ (قوله

مستقرا وهو ما يجوز الاستبدال عنه فلا تصح بدين سلم او نحو جمالة ولا عليه لا مالا يتطرق اليه انفساخ بتلف والاصح
او تعذر لصحته بالاجرة قبل مضي المدة وبالصداق قبل الدخول او الموت وبالثلث قبل قبض المبيع ونقل جمع عن المتولى واعتمده

غدم محتمل بدين الزكاة وكذا عليه ان قلنا بيع وهو متجه لامتناع الاعتياض عنها في (٢٢٩) الجملة خلافا لمن جوز حوالة الساعي على

المالك به لان الحوالة بيع والساعي له بيع مال الزكاة وأما الزكاة فنقلنا عن المتولي امتناع حوالة المالك للساعي بها ان قلنا بيع وهو متجه ايضا وإن نازع فيه شارح بانها مع تعلقها بالعين تتعلق بالذمة لان تعلقها بالذمة أمر ضعيف لا يلتفت اليه مع وجود العين كيف والمستحق ملك جزا منها وصار شريكا للمالك به فالوجه عدم صحة الحوالة بها وعليها لذلك ثم وصف الدين ولم يبال بالفصل لانه غير أجنبى بقوله (المثلى) كالنقد والحبوب وقيل لا تصح الا بالاثمان خاصة (وكذا المتقوم) بكسر الواو (في الاصح) لثبوته في الذمة ولزومه (و) تصح (بالثمن في مدة الخيار) بأن يحيل المشتري البائع على ثالث (وعليه) بأن يحيل البائع إنسانا على المشتري (في الاصح) لانه آيل الى اللزوم بنفسه إذ هو الاصل في البيع وتصح فيما ذكر وإن لم ينتقل عن ملك المشتري إذا تخيرا أو البائع لان الحوالة متضمنة للاجازة من البائع ولتوسعهم هنا في بيع الدين بالدين فلا يشكل باطلهم بيع البائع الثمن

والاصح في النهاية وكذا في المغنى لا قوله خلافا لى وأما الزكاة (قوله بدين الزكاة) أى بالدين الذى بدل الزكاة بان يكون النصاب تالفا بعد تمكنه من الاخراج اه ع ش زاد سم قال في شرح العباب لا لساع ولا لمستحق وإن انحصر اه عبارة الرشيدى اى إن كان النصاب تالفا كما يعلم عما ياتى وسيأتى ان الزكاة اى مع وجود النصاب كذلك اه (قوله لامتناع الاعتياض الخ) قضية شرح الروض ونحوه كشرح العباب التعليل بهذا لما قبل كذا ايضا وفصله هنا بما يفهم خلاف ذلك اه سم على حجج وقديجاب عن الفصل بانه لما نقل ما قبل كذا عن غيره جاز ما به لم يحتج لنوجيهه بخلاف ما بعد كذا فليس اقتصاره في التعليل على الثانية احترازا عن الاولى على ان الظاهر رجوع التعليل لكل منهما اه ع ش (قوله لامتناع الاعتياض عنها) اى والاخذ من غير المالك عماله على الغير في الاولى والدفع لغير المستحق عماله على المستحق في الثانية اعتياض اه سم (قوله في الجملة) في غالب الصور كما في الاعاب سم ورشيدى عبارة ع ش قوله في الجملة كان يخرج عن الذهب فضة او عكسه وكانه احتراز به عمالو كان النصاب باقيا واخرج من غيره من جنسه فانه جائز وإن تعلق حق الفقراء بعين المال بناء على الاصح من أن الزكاة تتعلق بالمال تعلق شركة (قوله) وأما الزكاة) قسم قوله دين الزكاة وصورته هنا ان يكون النصاب باقيا سم وع ش ورشيدى (قوله متجه ايضا) اى لتعلقها بالعين فليست ديننا وشرط الحوالة الدين اه سم (قوله تتعلق بالذمة) اى فقد وجد الشرط من الدين اه سم (قوله لذلك) اى لقوله والمستحق ملك جزا منها الخ اه ع ش (قوله وقيل الخ) فيه اعتراض خفى على المصنف (قوله ولزومه) عطف مبين اه ع ش (قوله بنفسه) اى بخلاف نحو الجعل اه سم (قوله إذ هو) أى اللزوم اه ع ش (قوله وتصح) أى الحوالة اه سم (قوله فيما ذكر) اى في مدة الخيار بالثمن وعليه (قوله وإن لم ينتقل) اى الثمن (عن ملك المشتري) اى فليس للبايع على المشتري دين تصح الحوالة به او عليه اه ع ش (قوله أو البائع) عطف على الضمير المتصل فكان الاولى التاكيد بمنفصل (قوله لان الحوالة متضمنة الخ) اى فتقع الحوالة مقارنة للملك وذلك كاف نهاية ومعنى حاصله انه بقدر لزوم العقد قبيل الحوالة وبه يستقر الدين ع ش قال سم هذا التعليل لا يظهر في قوله وعليه إذا تخيرا إذ ليس المشتري أحد عاقدتها حتى تتضمن إجازته وبجواب بانه باجازه البائع يصير الخيار للبشترى وحده فيصير ملك المبيع له فلك الثمن للبائع اه اى كما اشار اليه الشارح بقوله الاتى وفي الثانية يبقى الخ (قوله هنا) اى في الحوالة (قوله فلا يشك) اى صحة الحوالة في مدة الخيار قال السيد عمر قديفرق ايضا كما سيحى بانهم غلبوا النظر لشأبه الاستيفاء فلا يشك الخ ثم رايت العزيز يشير اليه اه (قوله باطلهم بيع البائع الخ) اى والحوالة بيع اه سم (قوله وفي الثانية الخ) (اى في الحوالة عليه يبقى خيار المشتري

بدين الزكاة) قال في شرح العباب لا لساع. لا لمستحق وإن انحصر اه وانه أراد بدين الزكاة الزكاة بعد تلف النصاب وبالزكاة هى موجودة (قوله لامتناع الاعتياض عنها الخ) قضية شرح الروض ونحوه كشرح العباب التعليل بهذا لما قبل كذا ايضا وفصله هنا بما يفهم خلاف ذلك (قوله لامتناع الاعتياض عنها) اى والاخذ من غير المالك عماله على الغير في الاولى والدفع لغير المستحق عماله على المستحق في الثانية اعتياض وقوله في الجملة كانه اشار الى نحو اداء غيره عنه من مال نفسه باذنه فان فيه اعتياضا فليراجع ثم رأيت في شرح العباب عبر بدله هنا في الجملة وقوله اى غالبا فان دفع قول الاذرى قد يجوز الاعتياض عنها في صوراه فعنى في الجملة غالبا او في بعض الصور (قوله في الجملة) اى في غالب الصور (قوله وهو متجه ايضا) اى لتعلقها بالعين فليست ديننا وشرط الحوالة الدين (قوله مع تعلقها بالعين) المتضمن للبطالان لان شرطها الدين وقوله تتعلق بالذمة اى فقد وجد الشرط من الدين (قوله بنفسه) بخلاف نحو الجعل وقوله وتصح اى الحوالة وقوله وإن لم ينتقل اى الثمن وقوله لان الحوالة متضمنة للاجازة اى فتقارن الملك لكن هذا لا يظهر في قوله وعليه إذا تخيرا إذ ليس المشتري أحد عاقدتها حتى تتضمن إجازته وبجواب بانه باجازه البائع يصير الخيار للبشترى وحده فيصير ملك المبيع له فلك الثمن للبائع (قوله الثمن المعين) هذا يدل على صحة

المعين في زمن خياره وفي الثانية يبقى خيار المشتري كما رجحه ابن المقرئ

إن كانا في المجلس أو كان خيار الشرط لها أو للبشترى فقط اه سيد عمر عبارة النهاية والمغنى وعلى الأول
 أى الأصح يبطل الخيار بالحوالة بالثمن لتراضى عاقديها وفي الحوالة عليه يبطل في حق البائع لرضاءها لا في
 حق مشتر لم يرض فان رضى بها بطل في حقه أيضا في أحد وجهين رجحه ابن المقرئ وهو المعتمد ثم قال فان فسخ
 المشتري البيع بطلت اه (قوله وعليه) أى على البقاء الذى رجحه ابن المقرئ (قوله فلو فسخ) أى لو لم يرض
 المشتري بالحوالة وفسخ البيع اه ع ش (قوله ويعارضه) أى البطلان بالفسخ هنا (قوله بالفسخ) أى
 وظاهره سواء كان بالخيار أو غيره (قوله وله) أى لابن المقرئ (قوله استثناء هذا) أى الفسخ بالخيار نهاية
 ومغنى (قوله هنا) أى في مدة الخيار (قوله فلم تقو هنا) أى الحوالة في زمن الخيار (قوله لأن الدين) أى قوله
 وبه يسقط في النهاية والمغنى (قوله من جهة المحتال) أى السيدو (قوله والمحال عليه) أى مدين المكاتب
 (قوله لأن له) أى للمكاتب (قوله حوالة السيد به وعليه) من إضافة المصدر إلى مفعوله بالنسبة إلى به وإلى فاعله
 بالنسبة إلى عليه واقتصر النهاية والمغنى على الثاني لأنه هو محل الخلاف قال السيد عمر فلو أحال السيد بدين
 المعاملة وعجز نفسه بعد الحوالة فينبغي أن يكون كطروا التماس فتستمر الحوالة ويطالب بالدين بعد العتق
 لتعلقه بذمته اه (قوله وبه يسقط الخ) في سقوطه بما قاله نظرا ظاهر اه سم عبارة المغنى ولا نظر إلى
 سقوطه بالتعجيز لأن دين المعاملة لازم في الجملة وسقوطه لإنما هو بطريق التبعية بخلاف نجوم الكتابة اه
 قول المتن (ويشترط العلم) هل المراد به ما يشمل الاعتقاد والظن سم على حج والظاهر أنه كذلك لما يأتى
 من أنه إذا أحاله فتيين أن لا دين بان بطلان الحوالة إذ لو اشترط لصحتها العلم لما تاق ذلك اه ع ش ويدل له
 أيضا قول الشارع الاتى وظن المحيل والمحتال (قوله من كل منهما) أى المحيل والمحتال اه مغنى (قوله
 وجنسا) إلى قول المتن ويرى بالخوالة في النهاية لا قوله بناء على الأصح الخ (قوله كما يفهم الخ) عبارة المغنى
 وسكت عن الجنس لأنه يستغنى عنه بالصفة لتناوله لغة اه (قوله كرهن) هذا يدل على اشتراط علمهما
 بالرهن وإن انفك بالخوالة كما يأتى فليراجع سم على حج اه رشيدى عبارة الجمل التثليل بالرهن مشكل
 لما يأتى أنه إذا أحال بدين عليه وثيقة تصح الحوالة وتسقط الوثيقة اه (قوله كرهن وحلول صحة الخ) أمثلة
 للصفة اه رشيدى (قوله لا يصح بيعه) أى والحوالة بيع (قوله فلا تصح بابل الدية) كان قطع زيد عمرو
 وقطع بكر يزد يد فلا يصح أن يحيل زيد عمرو على بكر بنصف الدية اه بجيرى وفي المغنى عن المصنف نحوه
 (قوله وظن المحيل) إلى المتن سكت عنه المغنى ولعله لا غناء قول المتن ويشترط العلم الخ عنه وفي البجيرى هل يغنى
 عن اشتراط التساوى اشتراط العلم بالدينين قدرا الخ المراد به ما يشمل غلبة الظن كفى ع ش والظاهر لا يغنى
 عنه لأنه لا يلزم من العلم بهما قدر أو صفة تساويهما لأن العلم بذلك يوجد مع اختلاف قدرهما كان يكون
 لاحدهما عشرة والآخر خمسة اه وفيه نظر لأن الاشكال كفى الجمل بالاغناء عن التساوى في ظن العاقلين
 والجواب إن ما يدفع الاغناء عن التساوى في نفس الأمر (قوله وكأوجه اعتبار الخ) هل يلائم قوله أنفا
 ولتوسعهم هنا الخ محل تأمل ولو وجه الشارع ما تقدم من صحة حوالة البائع على الثمن الذى في الذمة بانهم غلبوا
 فيها شائبة الاستيفاء فلا يشكل بامتناع بيعه الثمن المعين لسم من هذه المناقاة ثم رايت كلام العزير مشيرا إلى

الحوالة مع كون الثمن معيناً مع أنه حيثئذ ليس ديناً وليس مقبوضاً وقوله في زمن خياره أى والحوالة بيع وفي
 الروض ويبطل الخيار في الحوالة بالثمن كذا عليه لا في حق مشتر لم يرض أى بها فان فسخ أى المشتري البيع
 في زمن خياره بطلت أى لا ارتفاع الثمن اه وقوله فان فسخ بطلت ذكر في شرحه أنه من زيادته وأنه مخالف
 لعموم ما سياتى من أن الحوالة على الثمن لا تبطل بالفسخ إلا أن يستثنى من ذلك الفسخ بالخيار وهو بعيد
 اه ومنع شيخنا الشهاب الرملى بعده بتزلزل العقد بالخيار (قوله حوالة السيد به) بخلاف ضمانه لا يصح كما
 سياتى مع الفرق (قوله وبه يسقط) في سقوطه بما قاله نظر ظاهر (قول المصنف ويشترط العلم) هل المراد به
 ما يشمل الاعتقاد والظن (قوله كرهن) هذا يدل على اشتراط علمهما بالرهن وإن انفك بالخوالة كما سياتى
 فليراجع (قول المصنف ويشترط تساويهما) قيل بما يؤيد اعتبار التساوى في ظن المحيل والمحتال قول

ما ذكرته اه سيد عمر (قوله دون نحو البيع) اى فلا يشترط فيه العلم بالقدر ولا ظنه اه (قوله كالقرض) عبارة المغنى لان الحوالة معاوضة ارتفاق جوزت للحاجة فاعتبر فيها الاتفاق فيما ذكر كالقرض اه (قوله لذلك) اى لانها معاوضة الخ (قوله ان يحيل) اى المحيل و (قوله من له عليه خمسة) اى الشخص الذى له على المحيل خمسة فالوصول مفعول يحيل و فاعله ضمير المحيل المعلوم من المقام و (قوله بخمسة) اى على خمسة فالباء بمعنى على قول المتن (وكذا حلول الخ) ولو احوال يؤجل على مثله حلت الحوالة بموت المحال عليه ولا تحل بموت المحيل لبراءته بالحوالة النهائية ومعنى اى حل الدين المحال به بموت الخ والا فالحوالة لا تنصف بحلول

المصنف ويشترط العلم الخ وفيه نظر لان العلم بالجنس والقدر والصفة معتبر ايضا في المبيع في الذمة الذى هو نظير ما هنا فلا يتفرع على اعتباره هنا تخصيص الحوالة باعتبار ظن المكلف ايضا فتاوى الجلال السيوطى مانصه مسألة فيمن جبي بالامانة ربيع وقف باذن ناظر شرعى وصرف ذلك للمستحقين والعمارة باذنه وفضل له شئ من الونف حمام تحرر على مستاجرهما من اجرتها شئ فاحال الناظر الجاني عليه بما فضل له قبل تصح الحوالة لا ام الجواب نعم وهى عبارة عن تعيين جهة الدين المستقر على الوقف (مسئلة) رجل له على اخر دين فمات الدائن وله ورثة فاخذ الاوصياء من المدين بعض الدين واحالهم على اخر بالباقي فقبلوا الحوالة وضمنوا اخر فمات المحال عليه قبل لهم الرجوع على المحيل ام لا الجواب بطلان الضامن وتركه المحال عليه فان تبين افلاسهما بان فساد الحوالة لانها تقع على وفق المصلحة للايتام فيرجعون على المحيل اه لا يقال قوله في المسئلة الاولى الجواب نعم فيه نظر اذ لا بد في صحة الحوالة من ثبوت الدين المحال به في ذمة المحيل وهنا ليس كذلك لان الناظر لم تشتغل ذمته بشئ بل هى برئته والوقف لازمة له الا ان يكون قد تجوز بقوله الجواب نعم وان كان المفهوم من قوله نعم صحة الحوالة التي يكون المراد انه يصح استيفاءه وكان الناظر اذن له في اخذ حقه من المستاجر واذن للمستاجر ان يدفع له حقه كما قد يشعر بارادة ذلك قوله وهى عبارة الخ فليتأمل ففقيه بعد شئ وهو ان ما فضل للجاني ان كان صرفه بغير اذن الناظر فهو متبرع فلا شئ له او باذنه فاذا نهى في الصرف يتضمن الاقراض منه واقتراض الناظر انما يصح على الصحيح ان كان الحاجة وشرط له الواقف واذن له القاضي كما سياتى ذلك في باب الوقف فان انتفت هذه الشروط ووقع الاذن فهو متبرع بما صرفه بالنسبة للوقف وهل يرجع به على الناظر ان شرط له الرجوع فيه نظر فليتأمل ما يأتى في الضمان في شرح قوله وان اذن بشرط الرجوع الخ لانا نقول الناظر بمنزلة الولي والوقف بمنزلة شخص مديون فكما يحيل الولي على موليه فكذلك الناظر على الوقف (فرع) في الروض ولو اقرضتهما مائة اى كلا خمسين وتضامنا فاحلت بهما رجل على ان ياخذهما من ايهما شاء اى او اطلقت جاز اه وبين في شرحه ان الترجيح من زيادته وذكروا في ذلك وفي العباب فرع من له على اثنين دين مناصفة وتضامنا فاحاله احدهما بأكله او احوال به عليهما جاز سواء قال لياخذ المحال من ايهما شاء او من كل نصفه او اطلق وببرا كل عما ضمن وان احوال هو على احدهما برى والاخرو من عليه دين فاحال به على اثنين له على كل واحد قدره واحد هما ضامن له بقدره على اخر فاحال على الاصيل والضامن طالب ايهما شاء وينبغي تصحيح ذلك بالحالة عليهما معا اذ لو كان مرتبا برى بالحوالة الاولى من الدين فلا تصح الثانية وقوله او احدهما ضامن له بقدره الخ عبارة البيهقي او كان قد ضمن له رجل الفاعلى انسان فاحاله على الضامن الخ وحاصلها ان انسانا له على اخر الف وضمنه له اخر فله ان يحيل من له عليه الف على الضامن والاصيل لياخذ الا الف من ايهما شاء كما له او وزعة فتجمل عبارة العباب على ذلك وفي فتاوى السيوطى خلاف ذلك (قوله وظن المحيل والمحال) لا يقال اختيار ظنهما لازم لا اعتبار العلم بهما قدر او صفة وجنس او اعتبار تساويهما اذ لا يتصور العلم بهما كذلك مع تساويهما بدون العلم بتساويهما فلا حاجة الى زيادة اعتباره لانا نمنع لزوم اذ قد يعتد المحيل ان دينه خمسة عشر ويحيل عليهما بعشرة عليه ثم يتبين ان دينه عشرة وهذا ان كان العلم يشمل الاعتقاد (قوله دون نحو البيع) قد يقال ما يشترط فيه التساوى قدر من البيع كبيع الربوى بخمسه يشترط فيه ايضا التساوى في ظنهما كما يعلم من

وظن المحيل والمحال وكان وجه اعتبار ظنهما هنا دون نحو البيع الاحتياط للحوالة لخروجها عن القياس (جنسا) فلا تصح بدراهم على دنانير وعكسه لانها معاوضة ارفاق كالقرض (وقدرا) فلا يحال بتسعة على عشرة وعكسه كذلك ويصح ان يحيل من له عليه خمسة بخمسة من عشرة له على المحال عليه (وكذا حلول واجلا) وقدرا الاجل

(وصحة وكسرا) وجودة ورداء وغيرها (٢٣٢) من سائر الصفات (في الاصح) الحاقا لتفاوت الوصف بتفاوت القدر وافهم اقتصار

على ما ذكرناه لا يضر
التفاوت في غيره فلو كان
له الف على اثنين متضامين
فاحال عليهما ليطالب من
شاء منهما بالالف صح عند
جمع مقدمين ويطالب
ايها شاموا اختاره السبكي
وصحح ابو الطيب خلافا لانه
كان يطالب واحدا فصار
يطالب اثنين امالو احاله
ليأخذ من كل خمسة
فيصح ويبرأ كل منهما عما
ضمن ولا يؤثر في صحة الحوالة
وجود توثيق برهن او ضمان
لاحد الدين نعم ينتقل اليه
الدين لا بصفة التوثيق على
المنقول المعتمد وانما انتقل
للوارث بها لانه خليفة
مورثه في حقوقه وتوابعها
بخلاف غيره ويؤخذ مما
تقرر عن جمع مقدمين
ما صرح به بعضهم ان محل
الانتقال لا بصفة التوثيق ان
لا ينص المحيل على الضامن
ايضا والالم ببرأ بالحوالة فاذا
احال الدائن ثالثا على المدين
وضامنه فله مطالبة ايها
شاء وان لم ينص له المحيل
على ذلك وفي المطلب ان
اطلق الحوالة ولم يتعرض
لتعلق حقه بالرهن فينبغي
ان تصح وجها واحدا
وينفك الرهن كما اذا كان له
به ضمان فاحال عليه به من
له دين لا ضمان به صح
الحوالة وبسرى الضامن
لانها معاوضة واستيفاء

تاجيل عش قول المتن (وصحة وكسرا) ظاهره امتناع الحوالة باحدهما على الآخر اذا اختلفا كذلك
وان استوت قيمتهما وتقدم في قاعدة مدعجورة خلافا فليراجع اه سم (قوله) وجودة ورداء (الخ) لا يقال
هذا علم من قوله اولا ولا كرهن وحلول الخ لانا نقول ذاك بيان لما قصد شمول الصفة له وهذا تفصيل له وتصريح
بانه لا بد من تعلق العلم بكل واحدة منها على الاصح اه عش وفيه تامل (قوله) فلو كان (الخ) عبارة المغني ولو
اقرض شخص اثنين مائة مثالا على كل واحد منهما خمسون وقضا منافا حال بهما شخصا على ان يأخذ من ايها شاء جار
في اصح الوجهين وقبل لا يجوز لانه لم يكن له الامطالبة واحدا فلا يستفيد بالحوالة زيادة صفة وجه الاول انه
لا زيادة في القدر ولا في الصفة قال الاسنوي ولو احوال على احدهما بخمسين فهل ينصرف الى الاصلية وتوزع
او يرجع الى ارادة المحيل فان لم يرد شيئا صرفه بغيره فانه نظر وقائده فكذلك الرهن الذي باحدهما اي بخمسين
انتهى والقياس كما قال شيخنا الرجوع الى ارادته اه (قوله) متضامين (اي كل منهما ضمان من عن الآخر
كردي وجمل (قوله) واختاره السبكي (الخ) عبارة النهاية كما اتي به الوالد وان اختار السبكي تبعاً للقاضي ابي
الطيب خلافا له اه فليراجع (قوله) فيصح ويبرأ (الخ) اي بلا خلاف والا فلهذه تعلم بما قبلها بالطريق الاولى
اه عش (قوله) ولا يؤثر (الخ) الى قوله ولا يؤثر في المغني (قوله) ولا يؤثر (الخ) عطف على لو كان له الف (الخ) (قوله)
ينتقل اليه (اي المحتال (قوله) في حقوقه (اي كالدین (وتوابعها) اي كالرهن والضمان (قوله) ما صرح به
بعضهم (الخ) على هذا ه الاصح شرط الابقاء الا اني اه سم (قوله) ايضا (اي كمنه على الاصيل (قوله)
والالم ببرأ (اي وان نص على الضامن لم ببرأ الضامن و) (قوله) فاذا احوال (الخ) تصوير اسكيفية تنصيص المحيل
على الضامن المذکور بقوله والا (الخ) اه عش (قوله) على المدين وضامنه (وعلى ما صححه ابو الطيب لا تصح
الحوالة هنا اه سم (قوله) على ذلك (اي مطالبة من شاء اه عش (قوله) ان اطلق (اي المحيل (قوله) لتعلق
حقه (اي المحيل و) (قوله) ان يصح (اي الحوالة عبارة النهاية ان تصح اه بالتأنيث وهي احسن و) (قوله)
وجها واحدا (اي قطعا اه عش (قوله) له به (اي للمحيل بحقه (قوله) عليه به (اي على المحال عليه بحقه الذي به
ضامن ولو اقتصر على عليه اي حقه لكان اوضح (قوله) فك الرهن (اي والضامن (قوله) فان شرط (اي المحيل
اه عش الاولى المحتال (قوله) بقاء الرهن (ومثله الضمان كما هو ظاهر اه سم (قوله) رهنا (الخ) اي على المحيل
ليكون تحت يد المحتال او ضامنا لما حيل به من الدين اه عش (قوله) لم يصح (مشى في الروض على الجواز وعليه
فهل يصح شرط البقاء المذکور اه سم (قوله) كما رجحه الاذري وغيره (اي كالانوار لكن جزم ابن المقر في
روضه بالجواز وحمله الوالد رحمه الله تعالى على اشتراطه على المحال عليه كما جزم بجواز شرطه عليه غير واحد
والاول على المحيل اذ الدين المرهون به او المضمون ليس عليه وهو كلام صحيح اذ الكلام في كونه حائزا املا
يفسد به العقد وغيره فيفسد لا بالنظر لسكونه لازما ولا لفسق القول بانه شرط على اجنبى عن العقد اه نهاية
قال عش قوله ليس عليه اي المحيل بعد الحوالة لبراءة ذمته وقوله فلا يفسد العقد اي ومع ذلك فلا يلزم
المحال عليه الوفاء به فلو فعل فينبغي ان يقال ان علم انه لا يلزمه صح الرهن وان ظن لزومه لم يصح اه عش

كلامهم في بيع الجزاف في باب الرابح بان ما عدا التساوى من شروط نحو البيع لا يعتبر فيها الظن
(قول المصنف وصحة وكسرا) ظاهره امتناع الحوالة باحدهما على الآخر اذا اختلفا كذلك وان استوت
قيمتهم وتقدم في قاعدة مدعجورة خلافا فليراجع (قوله) ما صرح به بعضهم (على هذا ه الاصح شرط البقاء
الاقى (قوله) على المدين وضامنه (وعلى ما صححه ابو الطيب لا تصح الحوالة هنا (قوله) بقاء (الهن) ومثله
الضمان كما هو ظاهر (قوله) لم يصح (مشى في الروض على الجواز وعليه فهل يصح شرط البقاء المذکور
(قوله) كما رجحه الاذري وغيره (الخ) لكن جزم في الروض بالجواز كما هو حمله شيخنا الشهاب الرملي على
اشتراطه على المحال عليه كما جزم بجواز شرطه عليه غير واحد الاول على المحيل اذ الدين المرهون به او المضمون
ليس عليه وهو كلام صحيح اذ الكلام في كونه جائزا املا يفسد به العقد وغيره فيفسد لا بالنظر لسكونه لازما

وكل منهما يقتضى براءة الاصيل فكذا يقتضى فك الرهن فان شرط بقاء الرهن فهو شرط فاسد ففسد به الحوالة ان وقوله
قانونها ومن ثم لو شرط عائد الجواز رهنا او ضمنا لم تصح كما رجحه الاذري وغيره

وقوله مر فسقط القول الخ أرضى بهذا القول المغنى وفاقا للشارح فقال بعد أن ساق كلام الشهاب الرملى المذكور ما نصه وهو بعيد إذا المحال عليه لا مدخل له في العقد فالمعتمد كلام صاحب الانوار ولا يثبت في عقدها خيار شرط لأنه لم يبين على المعاينة ولا خيار بمجلس في الاصح وان قلنا انها معاوضة لانها على خلاف القياس وقيل يثبت بناء على انها استيفاء اه (قوله بناء على الاصح الخ) يراجع وجه البناء اه سم اقول قد يظن وجهه بما مر انقاع المغنى (قوله بالاجماع) راجع الى قول المتن ويبر الخ (قوله وافهم ذكره الخ) فيه بحث لان غاية ما يدل عليه البراءة المذكورة خلو ذمة المحيل من دين المحتال وهذا صادق مع كون ذلك الخلو بسبب تغير محل الدين وانتقاله من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه مع بقاءه بعينه فدعوى ان ذكر البراءة يدل على ان المتحول هو الطلب لانفس الدين وانه يندفع بذلك الاعتراض ممنوعة الا ان يحجب بان ذكر براءة ذمة المحال عليه من دين المحيل يشعر بان سبب هذه البراءة تعلق المحتال بما في ذمته وذلك يقتضى انه استحقه عوضا عما في ذمة المحيل وقضية ذلك ان المتحول الطلب فليتأمل اه سم (قوله وهو) اي النظير (قوله فلا اعتراض على المتن) أى بان تعبيره بالتحول يتنافى ظاهرا كونها بيعا فان البيع يقتضى ان الذى انتقل اليه غير الذى كان له والتحول يقتضى ان الدين الاول باق بعينه ولكن تغير محله اه سم (قوله وافهم) الى قوله ثم المتجه في النهاية (قوله هذا) اي قول المصنف ويتحول الخ (قوله لانه ليس من حق المحتال) يقتضى ان المخرج لحق التوثق التعبير بالحق وفي اخر اوجه بذلك بحث ويظهر ان المخرج له قوله الى ذمة المحال عليه فتأمل سم على حجج وكان وجه البحث منع اطلاق ان صفة التوثق ليست من حق المحتال اذا كان له حق التوثق ايضا كان كان يدنهر من فليتأمل اه رشيدى (قوله ولو احوال) الى قوله كما قاله في المغنى لا قوله وان لم يكن الى وقولهم وقوله ولا يشكلى الى او على تركه (قوله ولو احوال من له دين الخ) يصح جعل من مفعولا وعلى ميت متعلقا باحوال والفاعل ضمير احوال ويصح جعل من فاعلا فعلى ميت وصف لدين لكن الاول اولى لقلة التقدير اه رشيدى اقول الاول جعل من فاعلا وجعل على ميت متعلقا بكل من احوال ومتعلق له اى ثبت على التنازع كما يدل عليه عطف قوله او على تركه الخ على قوله على ميت (قوله صحت) وبتعلق الدين المحال به على الميت ببركته ان كانت والا فهو باق ذمته فان تبرع به احد عنه برئت ذمته والا فلا (فرع) لو نذر المحتال عدم طلب المحال عليه صحت الحوالة والنذر وامتنع عليه مطالبته حتى يدفع من تلقاء نفسه من غير طلب وطريقه ان اراد الطلب ان يוכל في ذلك وبقى مالو حلف ونذر ان لا يطالبه بما عليه فاحال له عليه شخص بدين له على المحيل هل له مطالبته لان هذا دين جديد غير الذى كان موجودا عند الحلف والمذرام لافيه نظر والا قرب الاول للعلة المذكورة فان القرينة ظاهرة في انه لا يطالب بالدين الموجود في سم على منهج قال الطبرلاوى وسواء الناظر الوقف احد المستحقين أو غيرهم من له مال في جهة الوقف على من عليه دين لجهة الوقف لا تصح وما وقع من الناظر من النسب ليس حوالة بل اذن في القبض فله منعه من قبضه ووافقه على ذلك مر لان شرطها ان يكون المحيل مدينا والناظر

بناء على الاصح انها بيع
دين بدين (ويبر بالحوالة
المحيل عن دين المحتال والمحال
عليه عن دين المحيل ويتحول
حق المحتال الى ذمة المحال
عليه) بالاجماع لان هذا
فائدتها وافهم ذكره
التحول بعد البراءة
المذكورة المقتضية لسقوط
حق المحتال ان المراد
بتحول حقه الى ما ذكر تحول
طلبه الى نظير حقه وهو
ما بذمة المحال عليه لما تقر انها
بيع فلا اعتراض على المتن
لانه أو ما الى دفعه بذكره
التحول بعد البراءة الدال
على المراد كما تقرروا فهم
هذا ما مر انه لا تنقل
اليه صفة التوثق لانها
ليست من حق المحتال ولو
أحوال من له دين على ميت
صحت كافي المطلب كالبيان
وغيره واعتمده جمع

او لا فسقط القول بانه شرط على اجنى عن العقد شرح مر (قوله بناء على الاصح) يراجع وجه البناء (قوله ان المراد الخ) فيه بحث لان غاية ما تدل عليه البراءة المذكورة خلو ذمة المحيل من دين المحتال وهذا صادق مع كون ذلك الخلو بسبب تغير محل الدين وانتقاله من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه مع بقاءه بعينه فدعوى ان ذكر البراءة يدل على ان المتحول هو الطلب لانفس الدين وانه يندفع بذلك الاعتراض ممنوعة الا ان يحجب بان ذكر براءة ذمة المحال عليه من دين المحيل يشعر بان سبب هذه البراءة تعلق المحتال بما في ذمته وذلك يقتضى انه استحقه عوضا عما في ذمة المحيل وقضية ذلك ان المتحول الطلب فليتأمل (قوله فلا اعتراض على المتن) كان الاعتراض المشار اليه هو ما ذكره في شرح الررض بقوله تعبيره بالزوم اولى من تعبيره اصله بالتحول لانه يتنافى ظاهرا كونها بيعا فان البيع يقتضى ان الذى انتقل اليه غير الذى كان له التحول يقتضى ان الاول باق بعينه لكن تغير محله اه ثم رايت الاسنوى اورد هذا الاعتراض بعينه (قوله لانه ليس من حق المحتال) يقتضى ان المخرج لحق التوثق التعبير بالحق وفي اخر اوجه بذلك بحث ويظهر ان المخرج له قوله الى

وان لم يكن له تركه على الاوجه وقولهم (٢٣٤) الميث لا ذمة له اى بالنسبة للاتزام لا الا لوا ولا يشكل بان من احوال بدين به رهن انفك

ذمته بريئة ولو احوال المستحق على الناظر بمعلومه لم تصح ايضا لعدم الدين على المحال عليه قال ولو احوال على مال الوفاء لم يصح كالحال على التركة لان شرط الحوالة ان تكون على شخص مدين الى آخر مقاله انتهى
اقول قوله بل اذن في القبض قضيته انه ليس لصاحب الوظيفة مخاصمة الساكن المسوغ عليه ولا تسمع دعواه وقوله والناظر ذمته بريئة يؤخذ منه انه لو اخذ الناظر ما يستحقه المستحق في الوفاء اى وتصرف فيه لنفسه صححت الحوالة عليه سمعنا وعرفنا لو قيل بتنزيل ناظر الوفاء منزلة ولي المحجور فحوز كل من حوالة الحوالة عليه لم يبعد (قوله) وان لم يكن له تركه اى ويلزم الحق ذمته اذ عر (قوله) اى بالنسبة الخ (خبر وقولهم الخ عبارة المغنى انما هو بالنسبة للمستقبل اى لم تقبل ذمته شيئا ولا اقدمته مرهونة بدينه حتى يقضى اه (قوله) لا للالزام اى لا لان يلزمها الشارع (قوله) ولا يشكل (يعنى بقاء التركة مرهونة بدين المحتال وكان عليه ان يذكره قبل الاشكال اه رشيدى عبارة عر اى تعلقه بتركته المفهوم من قوله ولولم تكن له تركه اه (قوله) بدين اى او عليه اه سمعنا وعرفنا ان يذكره ايضا او يقتصر عليه لانه هو منشأ الاشكال (قوله) به رهن انفك اى والدين على الميث به رهن وهو تركته اه سمعنا (قوله) لان ذلك اى انفكك الرهن بالحوالة (قوله) هنا اى فى الشرع (قوله) مصلحته اى لا لمصلحة دائته كفى الرهن الجعلي (قوله) لا تنفيه اى لا تنفى التعاقب اه عر (قوله) اوجه ما عدم الصحة (قوله) وذلك لانه انما تسوغ الحوالة على من تسوغ للمحيل الدعوى عليه ومطالبة من عليه الدين الميث لا يسوغ لدائن الميث الدعوى عليه اه سمعنا (قوله) نعم الخ استدراك على عدم صحة الحوالة على التركة (قوله) ان تصرف الخ اى وحدث دين المحيل بعد التصرف بنحو رد عيب والا فالتصرف باطل كما يعلم بما ياتى فى الفرائض ويجوز ان يكون مراده بالتصرف التصرف تعديا اه رشيدى ويظهر ان المداير على تعاقب التركة بذمة الوارث تعدى اولا (قوله) عليه اى الوارث (قوله) فتصح الحوالة عليه اى الوارث لانه تسوغ مطالبة لانه خليفة المورث اه سمعنا اى ر الحوالة واقعة حينئذ على دين (قوله) اثبات الدين اى حيث انكره الوارث اه عر (قوله) ما ائق به

بعضهم) وهو الشهاب الرملى سمعنا ونهاية (قوله) ان المحيل لو مات بلا وارث قضيته ان المحتال لا يحلف مع رجوع المحيل او وارثه فليراجع اه رشيدى اقول يدفعها قوله السابق اكل من المحيل والمحتال اثبات الدين الخ لان الاثبات شامل للحلف ايضا فالظاهر ان قوله بلا وارث لا مفهوم له (قوله) ومعه اى المحتال او وارثه (قوله) المحتال اى او وارثه اه سمعنا (قوله) ان دين محيله اى او محيل مورثه (قوله) فى ذمة الميث لعل هذا بالنظر لقوله وعلى وارثه اه سمعنا اى فى كلامه اكتفاء اى او فى ذمتك (قوله) ان محيلي اى او محيل مورثي (قوله) ان محيلنى اى او محيل مورثي (قوله) انتقل اى بحوالة مثلاً اه عر (قوله) ان لم يقم الخ فان اقامها فينبغى ان يجرى هنا المتبج الآتى عن الغزى اه سمعنا (قوله) فى وجه المحتال اى حضوره (قوله)

ذمة المحال عليه فتأمل (قوله) ولا يشكل الخ لا يقال لا اشكال وان كان ذلك فى الشرع ايضا كالمثل يمكن تركه بالكلية وفاندتها سقوط الدين عن المحيل وتعلقه بذمة الميث وقد يتبرع احد وفائه لانه ليس الاشكال فى مجرد الصحة بل مع بقاء رهن التركة (قوله) بدين اى او عليه (قوله) به رهن انفك اى والدين على الميث به رهن وهو تركته (قوله) اوجه ما عدم الصحة (قوله) وذلك لانه انما تسوغ الحوالة على من تسوغ للمحيل الدعوى عليه ومطالبة من عليه الدين الميث لا يسوغ لدائن الميث الدعوى عليه ولا مطالبة اذ لا حق له فى ذمته فكيف يصح ان يحيل عليه ومن هنا يصح ان يحيل على الوارث اذا تصرف فى التركة وصارت ديناً عليه لانه يسوغ له الدعوى عليه ومطالبة وقد اشتغلت ذمته بالتركة بل الوارث تسوغ الدعوى عليه ومطالبة وإن لم يلزم التركة ذمته لانه خليفة المورث وانما لم تصح الحوالة عليه اذ لم تلزم التركة ذمته لان الحوالة انما تصح على مدين وهو ليس بمدين حينئذ فليتام (قوله) فتصح الحوالة عليه لانه يسوغ مطالبة لانه خليفة المورث (قوله) ما ائق به بعضهم) وهو شيخنا الشهاب الرملى (قوله) المحتال اى او وارثه (قوله) فى ذمة الميث لعل هذا بالنظر لقوله وعلى وارثه (قوله) ان لم يقم الخ فان اقامها فينبغى ان يجرى هنا المتبج الآتى

الرهن لان ذاك فى الرهن الجعلي لا الشرعى كما هو ظاهر لان التركة انما جعلت رهنا بدين الميث نظرا لمصلحته فالحوالة عليه لا تنفيه او على تركه قسمت اولا تصح كما قاله كثيرون وان خالف فى ذلك بعض المتأخرين لان الحوالة لم تقع على دين بل على عين هى التركة ومن ثم لو كان للميث ديون فللزركشى احتمالان اوجه ما عدم الصحة ايضا لا تنقلا للوارث وله الوفاء من غير هان نعم ان تصرف فى التركة صارت ديناً عليه فتصح الحوالة عليه وفيما اذا احوال على الميث لكل من المحيل والمحتال اثبات الدين عليه اما الاول فلانه ملك الدين فى الاصل واما الثانى فلانه يدعى ما لا غير متمتلا منه اليه فهو كالوارث فيما يدعيه من ملك مورثه فعلم صحة ما ائق به بعضهم ان المحيل لو مات بلا وارث فادعى المحتال او وارثه على المحال عليه او على وارثه بالدين المحال به فانكر دين المحيل ومعه شاهد واحد حلف معه المحتال ان دين محيله ثابت فى ذمة الميث ويجب تسليمه الى من تركته او ثابت فى ذمته ولا يعلم ان محيل ابراه قبل ان يحيلنى ويسمع قول المحال عليه ان الدين انتقل لغائب قبل الحوالة فيحلف المحتال على

لكن تخليفه هنا ايضا ولو شرط الرجوع عليه بذلك فوجه قيل قضية المتن اى فيما ياتي في اليسار صحة الحوالة لا الشرط والذي يتجه بطلانها هنا لانه شرط ينافي مقتضاها ثم رايث غير واحد جزم به ويؤيده قوهم لواحال غيره بشرط انه ضامن للحوالة او ان يعطيه المحال عليه رهنا او كفيل لم تصح الحوالة (فلو كان مفسدا عند الحوالة وجهه المحتمل فلا رجوع له) لانه مقصر بترك البحث (وقيل له الرجوع ان شرط يساره) ورد بانه مع ذلك مقصر وافهم المتن صحته مع شرط اليسار وان الشرط باطل وعليه يفرق بينه وبين مامر انفا بان شرط الرجوع مناف صريح فابطالها بخلاف شرط اليسار فبطل وحده (ولو احال المشتري البائع) (بالتنم فرد المبيع بعيب) او اقاله او تحالف بعد القبض للمبيع ولحال الحوالة (بطلت) الحوالة (في الاظهر) لا ارتفاع السمن بانفساخ البيع وانما لم تبطل فيما لو احالها بصداقها ثم انفسخ النكاح لان الصداق اثبت من غيره ولهذا لو زاد زيادة متصلة لم يرجع في نصفه الا رضاهما بخلاف المبيع فيرد البائع ما قبضه من المحال عليه

الحوالة بان صرح بذلك مر اه سم وع ش (قوله بذلك) اى الفليس وما ذكر معه سم وع ش (قوله والذي يتجه) الى قوله ثم الخ في الهاية والمغنى (قوله هنا) اى في شرط الرجوع بما ذكر (قوله جزم به) جزم به الروض وشيخ الاسلام في شرح المنهج اه سم (قوله ويؤيده) اى البطلان (قوله بشرط انه) اى المحيل (قوله للحوالة) اى للدين المحال عليه (قوله ان يعطيه) اى المحتمل (قوله رهنا او كفيل لم يصح) اى على ما تقدم اه سم اى قبيل قول المتن ويبرأ بالحوالة الخ من مخالفة النهاية تبعا لو اده للشارح وقد قدمنا موافقة المغنى للشارح قول المتن (فلو كان مفسدا الخ) ولو بان المحال عليه عبدا لغير المحيل لم يرجع المحتمل ايضا بل يطالبه بعد عتقه او عبده لم تصح الحوالة وان كان كسوبا او ماذونا له وكان لسيده في ذمته دين قبل ملكه له مغنى ونهاية زاد سم عن الروض وشرحه مانصه ولو بان عبد للمحتال اى وفي ذمته دين للمحيل فالوجه فساد الحوالة ايضا لان ملك المحتال له يمنع ثبوت الدين عليه بالحوالة للمحتال لان الملك كما يسقط الدين بمنع ثبوته بعد اه (قوله لانه مقصر بترك البحث) فاشبهه ما لو اشترى شيئا وهو مغبون نهاية ومغنى (قوله ورد) الى قول المتن ولو باع في النهاية (قوله وعليه) اى ما فهمه المتن من الصحة (قوله بينه) اى شرط اليسار (قوله مامر انفا) اى في قوله ولو شرط الرجوع بذلك الخ (قوله فبطل) اى الشرط (قوله او اقاله او تحالف) اى او خيار بالاولى وكان له ما حذفه لتتاق له الاحالة في الشق الثاني بقوله بشيء بما ذكر وان الرد بالخيار ليس من محل الخلاف اه رشيدى (قوله بعد القبض) كذا في النهاية هنائم قال في شرح في الاظهر وسواء في الخلاف اكان رد المبيع بعد قبضه ام قبله وبعد قبض المحتال الثمن ام قبله اه قال الرشيدى قوله مر بعد القبض الخ الا صوب حذفه لانه يؤم انه تقييد لمحل الخلاف وليس كذلك كاسياقي في قوله وسواء الخ اه وقال ع ش قوله بعد القبض الخ انه مجرد تصوير لما ياتي بعد في قوله وسواء في الخلاف الخ اه وهذا الاشكال يرد على الشارح ايضا بل اندفاع لسكوته عما ذكره النهاية اخرا من التعميم لان يجب بان قول الشارح الا في فان لم يقبضه الخ يفيد ايضا عبارة السيد عمر قوله وتخالف بعد القبض عبارة شرح الروض اى والمغنى سواء كان الفسخ بعد قبض المبيع وما لحوالة اقام قبلة اه سم اقول التعميم الذي اشار اليه هو في اصل الروضة ايضا فليتأمل ملحظ الشارح في التقييد اه (قوله لا ارتفاع) الى قول المتن وان كذبهم ما في المغنى لا قوله فان لم يقبضه الى المتن (قوله ثم انفسخ النكاح) اى ورجع عليها الزوج بالكل او بنصفه ان طلق قبل الدخول وروض اه سم على منهج اه ع ش (قوله ولو زاد) اى الصداق (قوله فيرد البائع الخ) وبراء البائع المحال عليه من الدين قبل الفسخ كقبضه له فيما ذكر فللمشتري مطالبته بمثل

بذلك اى الفليس وما ذكر معه (قوله والذي يتجه بطلانها) جزم به شيخ الاسلام في شرح المنهج اه (قوله جزم به) قد جزم به في الروض (او كفيل لم تصح) اى على ما تقدم قول المصنف فلو كان مفسدا عند الحوالة فلا رجوع الخ) قال في الروض ولو بان المحال عليه معسر الا خيار ولو شرط يساره وكذا لا لخيار ان بان عبدا لغيره اى لغير المحيل بل يطالبه بعد العتق اه قال في شرحه وان بان عبدا له اى للمحيل لم تصح الحوالة وان كان له في ذمته دين قبل ملكه له لسقوطه عنه بملكه اه ولو بان عبد للمحتال اى وفي ذمته دين للمحيل فالوجه فساد الحوالة ايضا لان ملك المحتال له يمنع ثبوت الدين عليه بالحوالة للمحتال لان الملك كما يسقط الدين بمنع ثبوته بعد ولا يخفى (اشكال قول شارح الروض السابق لسقوطه عنه بملكه لانه اذا تقدم لزوم الدين لذمة الرقيق على ملكه لم يسقط بملكه الا ان يجاب بان المراد سقوط دين الحوالة بسبب ملكه بمعنى ان ملكه ثمة مانع من ثبوت دين الحوالة عليه وليس المراد سقوط الدين السابق المحال عليه كذا الجاب بعض الفضلاء ولا يخفى ما فيه لان دين الحوالة انما ثبت للمحتال لا للمحيل المالك حتى يكون ملكه مانعا من ثبوته فليتأمل (قوله بعد القبض) عبارة شرح الروض سواء اكان الفسخ بعد قبض المبيع وما لحوالة اقام قبلة (قول المصنف بطلت في الاظهر) ينبغي ان محله ما لم يكن البائع قد احال اخر على المعال عليه والا فلا بطلان لتعلق الحق حيثئذ بثالث فيتأمل (قوله فيرد البائع ما قبضه الخ) قال في شرح الروض وبراء البائع المحال عليه من الدين

المحال به نهاية ومغنى وأسنى (قوله للمشتري الخ) ولا يردده إلى المحال عليه فان رده اليه لم تستطع عنه مطالبة المشتري لان الحق له وقد قبض البائع باذنه ويتعين حقه فيما قبضه البائع حتى لا يجوز ابداله ان بقيت اه مغنى (قوله بشئ مما ذكر) اى من العيب والتحالف والاقالة اما الخيار فقد قدم بطلانها فيه رشيدى وسم قول المتن (لم تبطل الخ) سواء اقبض المحال ام لا اه مغنى (قوله لتعلق الحق هنا الخ) ويؤخذ منه ان البائع في المسئلة الاولى اى فيما لو احوال المشتري البائع الخ لو احوال على من احويل عليه لم تبطل لتعلق الحق ثالث وهو الوجه بنهاية ومغنى وسم (قوله بعيب) اى نحوه ماسر (قوله ان قبض منه المحتال) هل ابرؤه كقبضه أو لانه يغرم شيئاً ولم يفت عليه شئ بخلاف نظيره السابق اه سم واستظهر ع ش الثانى اى عدم الرجوع مع الابراء وفى كلام المغنى ما يدل عليه (قوله اى قنا) الى قول المتن ان كذبهما ببعض نسخ النهاية الذى كتب عليه الرشيدى وقال ع ش ان ما فيه هو المعتمد اه (قوله حيثئذ) اى حين البيع (قوله شهدت) الى قول المتن وان كذبهما فى المغنى الا ما انبه عليه (قوله او اقامها العبد) قال فى شرح العباب قال الجلال البلقنى لم يذكر او اقرار العبد بالرق والقياس يقتضى تعين إقامة البينة حسبة لان اقراره بالرق مكذب لبينته فلا يقيمها اه ونقل عن الاسنوى ما يوافق عن السبكي والاذرعى ما يخالفه ويؤيد كلام الجلال والاسنوى امتناع سماعها من المتبايعين اذا صرحا حين البيع بالملك فان تصرح بها بالملك نظير تصريح العبد بالملك اه سم بحذف (قوله وقد تصادق المتبايعان) كانه احتراز عما اذا لم يتصادقا فلا يتوقف اقامتها على البيع لآخر للاحتياج اليها بدون ذلك للزوم استرقاق الحر اه سم (قوله ما اذا كان الخ) خبر ومحل اقامتها الخ عبارة المغنى ومحل إقامة العبد البينة اذا تصادق المتبايعان بعد بيعه لآخر كما صورها القاضى أبو الطيب إذ لا يتصور إقامته لها قبل بيعه لا بحكمه بحريته بتصادقهما وان لم يصدق المحتال فلا تسمع دعواه ولا بينته به عليه ابن الرفعة وغيره ومثله شهادة الحسبة لانها انما تقام عند الحاجة ولا حاجة قبل البيع اه (قوله قد يبيع الخ) اى مثلا (قوله او احد الثلاثة الخ) عطف على قوله العبد عبارة المغنى ولا يتصور ان يقيم البينة بالحرية المتبايعان لانهما كدباها لمبايعة كذا قالاه هنا وقال فى اخر كتاب الدعوى انه لو باع شيئاً ثم ادعى انه كان وقفاً عليه او أنه باعه وهو لا يملكه ثم ملكه ان قال حين باعه هو ملكه لم تسمع دعواه ولا بينته وإن لم يقل ذلك سمعت كما نص عليه فى الام قال العراقيون وغلط الرويانى من قال بخلافه انتهى ويمكن حمل ما هنا على ما هناك اه وفى بعض نسخ النهاية ما يوافق (قوله ولم يصرح) يصح رجوعه للعبد ايضا ولو فرض رجوعه لاحد الثلاثة فقط فنله العبد إذ لا فرق فتامله سم ورشيدى (قوله قل اقامتها) اى صرح بالملك لكنه ذكر تاويلا

قبل الفسخ كقبضه له فيما ذكر فلم يشتري مطالبة بمثل المحال به اه (قول المصنف لم تبطل على المذهب) يستثنى الرد والفسخ بالخيار على ما تقدم عن الروض وشرحه وشيخنا الشهاب الرملى (قوله ان قبض منه المحتال) هل ابرؤه كقبضه او لا لانه لم يغرم شيئاً ولم يفت عليه شئ بخلاف نظيره السابق (قوله شهدت حسبة او اقامها العبد) قال فى شرح العباب قال الجلال البلقنى لم يذكر اقرار العبد بالرق والقياس يقتضى تعين إقامة البينة حسبة لان اقراره بالرق مكذب لبينته ولا يقبها هو اه قال غيره وسياق عن السبكي والاذرعى أنه لا فرق في شهادة الحسبة وإقامة العبد البينة، بر أن يقدّم منه إقرار بالرق أم لا لان العتق حق لله تعالى ثم قال لكن يوافق كلام الجلال قول الاسنوى لا يقيمها العبد لانه إن سكنت عن اقرار بالرق حين البيع صدق بلا بينة وإن اقره فهو مكذب للبينة صريحاً اه وعلى ذلك يخرج ما وقع السؤال عنه وهو شخص اقر بالرق لغيره ثم ادعى انه اعتقد ثم اقيمت بينة انه حر الاصل واول يؤيد كلام الاسنوى والجلال امتناع سماعها من المتبايعين إذا صرحا حين البيع بالملك فان تصرح بها بالملك نظير تصريح العبد بالرق فليتأمل (قوله وقد تصادق) كانه احتراز عما اذا لم يتصادقا فلا يتوقف اقامتها على البيع الاخر للاحتياج اليها بدون ذلك للزوم استرقاق الحر (قوله ولم يصرح) يصح رجوعه للعبد ايضا ولو فرض رجوعه لاحد الثلاثة فقط فنله العبد إذ لا فرق فتامله (قوله قبل اقامتها) اى صرح بالملك لكنه ذكر تاويلا كما فى نظائره (قوله

للمشتري ان يقي والافيدله
فان لم يقبضه امتنع عليه
قبضه (أو) احوال (البائع)
على المشتري (بالتن) فوجد
الرد) للبيوع بشئ مما ذكر
(لم تبطل) الخوالة (على
المذهب) لتعلق الحق هنا
بثالث وهو الذى اتفق اليه
التمن فلم يبطل حقه بفسخ
المتعاقدين كما لو تصرف
البائع فى الثمن ثم رده عليه
المبيع بعيب لا يبطل تصرفه
وللمشتري الرجوع على
البائع ان قبض منه المحتال
لا قبله (ولو باع عبدا) اى
كما ذكره أو أنشئ (واحوال
بشئ) آخر على المشتري (ثم
اتفق المتبايعان والمحتال
على حرته) وقت البيع
(أو ثبت) حرته حيثئذ
(ببينه) شهدت حسبة أو
أقامها العبد ومحل إقامتها
فى هذين وقد تصادق
المتبايعان على حرته ما اذا
كان قد بيع لآخر لان هذا
وقت الاحتياج اليها أو
أحد الثلاثة ولم يصرح
قبل إقامتها بانه مملوك

على الاصح من تناقضهما في مواضع (بطلت) (٢٣٨) الحوالة) أي بان عدم انعقادها لانه بأن ان لا بيع فلا ثمن وكذا كل ما يمنع صحة

البيع ككونه مملوكا للغير
فيرد المحتال ما اخذه على
المشتري ويبقى حقه في ذمة
البائع كما كان (وإن كذبهما
المحتال في الحرية (ولا يثبت
حلفاه) أي لكل منهما
تحليفه وإن لم يجتمعا على
الأوجه على نفي العلم بها
ككل نفي لا يتعلق بالحال
وإذا حلفه أحدهما فلا آخر
تحليف على الأوجه أيضا
(ثم) بعد حلفه كذلك (ياخذ
المال من المشتري) لبقاء
الحوالة ثم بعد اخذ المال
منه لا قبله يرجع المشتري
على البائع كما اقتضاه كلامهما
لانه قضى دينه بإذنه الذي
تضمنته الحوالة فلا نظر
لقوله ظلمي المحتال بما
أخذه مني وقال ابن الرفعة
انه الحق لانه وإن لم ياذن
فيه لكنه يرجع بطريق
الظفر ورد تعليله بأن
الكلام في الرجوع ظاهر
بحيث يلزم به الحكم لافي
الرجوع بالظفر أما إذا لم
يحلف بان نكل فيحلف
المشتري على الحرية وتبطل
بناء على الاصح ان اليمين
المردودة كالأقرار (ولو)
أذن مدين لدائنه في القبض
من مدينه ثم (قال المستحق
عليه) وهو المدين الاذن
لم يصدر مني إلا اني قلت
(وكلتكم لتقبضن) وقال
المستحق (وهو الدائن بل

كافي نظائره سم ورشيدى عبارة المغنى ومحل الخلاف كما بحثه الزركشي وغيره إذا لم يذكر البائع تاويلًا فان
ذكره كان قال كنت اعتقته ونسيت أو اشتبه على غيره سمعت قطعا كنظيره فيما لو قال لاشي على زيد ثم ادعى
عليه ديناه زاد النهاية وادعى انه نسيه أو اطلع عليه بعد اه (قوله على الاصح) وفاقا للنبج عبارة أو
اقامها الفن أو أحد الثلاثة ولم يصرح قبل إقامتها بأنه مملوك كما قاله في الدعاوى والبيئات إذ اطلاقهما هنا
محمول على ما ذكره ثم بطلت الحوالة الخ وهذا الحمل هو المعتمد اه ع ش (قوله أي لكل منهما تحليفه) أما
البائع فالغرض انتفاء ملكه في الثمن وأما المشتري فلغرض دفع المطالبة اه نهاية (قوله فلا آخر تحليفه
الخ) خلافاً للنهاية والمغنى تبعاً للشهاب الرملي لكن نقل سم عن شرح الروض ما يوافق الشارح (قوله
لبقاء الحوالة) إلى المتن في النهاية وكذا في المغنى إلا قوله وقال إلى أما إذا (قوله ثم بعد اخذ المال الخ) قضيته
انه يشترط الرجوع المشتري على البائع اخذ المحتال حقه من المشتري وعليه فلو أبرأ المحتال المشتري
لا رجوع له على البائع وهر ظاهر اه ع ش (قوله انه الحق) أي الرجوع ع ش (قوله لانه) أي البائع (قوله
وإن لم ياذن) عبارة النهاية وإن أذن ولعل المراد بالاول والاذن الصريح وبالثاني الاذن الضمني (قوله لكنه
أي المشتري) (قوله تعليله) أي قوله لانه وإن لم ياذن الخ (قوله لم يحلف) أي المحتال (قوله فيحلف المشتري) قال
في شرح الروض وظاهره ان البائع لا يحلف وقد يوجه بأنه لا غرض له والأوجه انه يحلف ويوجه بما وجه به
ابن الرفعة صحة دعواه على المحتال من أن له إجباراً من له عليه حق على قبضه على الصحيح فيحضره ويدعى عليه
استحقاق قبضه فيحكم ببطلان الحوالة بالحرية انتهى اه سم (قوله كالأقرار) أما إذا جعلناها كالبيئة فلا إداد
لا فائدة في التحليف كما قاله ابن الرفعة اه مغنى وفيه تأمل (قوله ولو أذن مدين) إلى الفرع في النهاية إلا قوله
وظاهر كلامه إلى أما إذا (قوله أو أحلتك بمائة مثلاً على عمرو) هذا التصوير قد حكم عليه في أول الباب انه
كناية حيث قال تبعاً لما في شرح الروض تبعاً للبقين وغيره فان لم يقل بالدين في الأولى فكناية وحينئذ فقوله
وكان وجه خروج هذا عن قاعدة ما كان صريحاً في بابه لا محل له لأن هذا ليس صريحاً عنده حتى يحتاج إلى
التكلم في خروجه عن القاعدة نعم نوزع فيما شرح الروض من انه كناية لكن هذا لا ينفع الشارح كما
لا يخفى لما وافقته له فيه فتأمل اه سم وقد قدمنا عن النهاية والمغنى اعتماد النزاع وانه من الصريح

أي لكل منهما تحليفه) قال شرح الروض أما البائع فلغرض بقاء ملكه في الثمن وأما المشتري فلغرض
دفع المطالبة اه فليتأمل قوله فلغرض بقاء ملكه في الثمن مع انه لا ثمن بزعمه لانه يدعى الحرية وما المانع
من ان يعمل تحليف البائع إياه بما سياتي عن شرح الروض في توجيه حلف البائع إذا نكل المحتال ثم بلغنى ان
شيخنا الشهاب الرملي اصحح تعليل شرح الروض المذكور هكذا فلغرض انتفاء ملكه في الثمن اه فليتأمل
المراد وقد يحمل على ما ذكرناه اخذاً من توجيه حلف البائع الاتي (قوله فلا آخر تحليفه على الأوجه)
هو الأوجه في شرح الروض من تردد نقله عن الامتوى قال لأن له حقاً فان حلف بقيت الحوالة في حقه اه لكن
الأوجه عند شيخنا الشهاب الرملي انه ليس له تحليفه لأن خصومه متهموا واحدة اه (قوله فيحلف المشتري الخ)
قال في شرح الروض وظاهره ان البائع لا يحلف وقد يوجه بأنه لا غرض له والأوجه انه يحلف ويوجه بما
وجه به ابن الرفعة صحة دعواه على المحتال من انه له إجباراً من له عليه حق على قبضه على الصحيح فيحضره ويدعى
عليه استحقاق قبضه فيحكم ببطلان الحوالة بالحرية اه (قوله أو أحلتك بمائة مثلاً على عمرو) هذا التصوير
قد حكم عليه في أول الباب كناية حيث قال تبعاً لما في شرح الروض تبعاً للبقين وغيره فان لم يقل بالدين في
الأولى أي وهي قوله كأحلتك على فلان بكذا بالدين الذي لك على اه فكناية فان قوله أحلتك بمائة على
عمرو كقوله أحلتك على فلان بكذا وقد حكم بان ذلك كناية كما ترى فكذا هذا إذ لا فرق بينهما بوجه كما لا يخفى
وحينئذ فقوله وكان خروج هذا عن قاعدة ما كان صريحاً في بابه لا محل له لأن هذا ليس صريحاً عنده حتى
يحتاج إلى التكلم في خروجه عن القاعدة نعم نوزع فيما شرح الروض من انه كناية لكن هذا لا ينفع

الصادر منك انك (أحلتني) فصار الحق لي (أو قال) المستحق عليه (أردت بقولي) أقبض منه
أو (أحلتك) بمائة مثلاً على عمرو (الوكالة) بناء على الاصح من صحة الوكالة بلفظ الحوالة وكان وجه خروج هذا عن قاعدة

ما كان صريحاً في بابه احتمالاً له ومن ثم لم يحتمل صدق مدعى الحوالة قطعاً كما يأتي (وقال المستحق بل اردت الحوالة صدق المستحق عليه يمينه)
لان الاصل بقاء الحقين على ما كانا عليه مع كونه اعرف بنية وبخلفه تندفع الحوالة (٣٣٩) وبانكار الاخر الوكالة انزل فيمتنع قبضه

فان كان قبض برى الدافع
له لانه وكيل او محال
ويلزم تسليم ما قبضه للحالف
وحقه عليه باق أى إلا
أن توجد فيه شروط
الظفر او التقاص كما هو
ظاهر وإن تلف المال في
يده بلا تقصير لم يضمنه لانه
وكيل بزم خصمه وليس
له المطالبة بدنه لانه استوفاه
بزمه وقال البغوى وتبعه
الخوارزمي يضمن لثبوت
وكالته والوكيل إذا أخذ
لنفسه يضمن وظاهر كلامه
أنه مع ضمانه لا يرجع
وحيث كان هذا هو وجه
قول الروض وإن تلف
بتفريط طال به وبطل حقه
أما إذا قال أحلتك بالمائة
التي لك على علي عمر وفيصدق
المستحق يمينه قطعاً لانه

لا يحتمل غير الحوالة وصورة
المسئلة أن يتفقا على الدين
كما أفاده تعبيره بالمستحق
عليه والمستحق فلو أنكر
مدعى الوكالة الدين صدق
بيمينه في المسئلتين (وفي
الهورة الثانية وجه) أنه
يصدق المستحق بيمينه بناء
على الضعيف أنه لا تصح
الوكالة بلفظ الحوالة
لتنافيهما (وان) اختلفا
في أصل اللفظ الصادر كان

فتكلف النهاية في الخروج في محله وقد يجاب عن الشارح بأن كلامه تسليمي لا حقيقي قوله ما كان صريحاً
(الخ) فان هذا صريح في الحوالة مع أنه هنا كناية في الوكالة اه سم (قوله كما يأتي) أى في قوله اما إذا قال الخ
اه ع ش (قوله لان الاصل) الى المتن في المغنى إلا قوله او التقاص وقوله وقال الى قوله اما إذا (قوله)
شروط الظفر او التقاص يتأمل فيه فان التقاص إنما يكون في دينين متوافقين جنساً وقدر او صفة وما هنا
دين للمحال على المحيل وما قبضه المحال من المحال عليه بتقدير كونه وكيلاً هو عين مملوكة للمحيل والعين
والدين لا تقاص فيهما شرط الظفر ان يتعذر أخذ المستحق ماله عند غيره كان يكون منكراً ولا بينة له وما هنا
وإن كان فيه دين للمحال على المحيل لكن المحيل ليس منكراً له فلم توجد فيه شروط الظفر ويمكن ان يجاب
بحمل ما هنا على ما لو تاف المقبوض من المحال عليه بتقصير من المحال فيضمن بدله والبدل يجوز ان يكون
من جنس دين المحال و صفة فيقع فيه التقاص وبتقدير عدم تلفه فيجوز ان يتعذر اخذ دين المحال من المحيل
بان لا يكون به بينة فيشكر اصل الدين فيجوز للمحال اخذه بطريق الظفر اه ع ش عبارة المغنى ووجب
تسليمه للحالف إن كان باقياً وبدله ان كان تلفاً وحقه عليه باق فان خشي امتناع الحالف من تسليم حقه له
كان له في الباطن اخذ المال وجحد الحالف لانه ظفر بجنس حقه من مال الحالف وهو ظالمه اه (قوله بلا تقصير
الخ) أى وان تلف معه بتفريط طال به لانه صار ضامناً وبطل حقه لزعمه استيفاء اه مغنى (قوله فكان هذا
اوجه قول الروض الخ) في حمل كلام الروض على هذا نظر لان هذا يقتضى ضمانه ابدان لان سببه اخذه لنفسه
وهو متحقق ابداف كيف يوافق كلام الروض مع تفصيله بين التلف بلا تفريط فلا يضمن والتلف بتفريط
فيضمن فتأمل اه عبارة السيد عمر قوله فكان هذا الخ اقول جرى عليه شاره وجرى عليه المتأخرون
من تلاميذه وهو مشكل فان الذى صححه الشيخان ونقل الراعى تصحيحه عن جماعة في مسألة ما اذا كان باقياً
انه يلزمه تسليم ما قبضه وان حقه باق كما جزم به في التحفة فليتأمل وليراجع كلام اصل الروضة فلعل قول
التحفة وكان الخ إشارة وتنبية على التوقف فيه لانه إنما يظهر تخريجه على مقالة البغوى التي تقرر انما هنا
مرجوحه اه (قوله قول الروض الخ) تقدم عن المغنى مثله (قوله اما اذا قال الخ) عبارة المغنى بعد قول
المتن وفي الصورة الثانية وجه محل الخلاف اذا قال أحلتك بمائة على زيد ونحو ذلك ما اذا قال الخ (قوله)
وصورة المسئلة الخ) يعنى مسألتى المتن حيث يصدق المستحق عليه في الاولى منها قطعاً وفي الثانية على خلاف
ومراد ان محل التفصيل من حيث الخلاف فيما اذا اتفقا على اصل الدين المالى انكر مدعى الوكالة اصل الدين
فهو المصدق في المسئلتين قطعاً وحيث كان الاصول ان يؤخر الشارح هذا عن قول المصنف وفي الصورة
الثانية وجهه يقول عقب قوله في المسئلتين قطعاً اه رشيدى (قوله اختلفا في أصل اللفظ الخ) ثم (قوله او
في المراد الخ) كان الانسب ذكرهما في حل ولو قال المستحق عليه الخ قول المتن (صدق الثانى يمينه) في الاولى
جزماً وفي الثانية في الاصح اه مغنى (قوله لان الاصل) الى الفرع في المغنى (قوله رباخذ حقه الخ) فان كان
قد قبضه فله تملكه بحقه لانه من جنس حقه وان تلف بلا تفريط لم يضمن لانه وكيل وهو أمين او بتفريط
ضمن وتفاصاً اه مغنى وفي سم عن الروض مثله (قوله ويرجع هذا) هل شرط الرجوع تقدم اخذ

الشارح كما لا يخفى لموافقته له فيه فليتأمل (قوله ما كان صريحاً في بابه) فان هذا صريح في الحوالة مع أنه
هناك كناية في الوكالة (قوله فكان هذا هو وجه قول الروض الخ) في حمل كلام الروض على هذا نظر لان
هذا يقتضى ضمانه ابدان لان سببه اخذه لنفسه وهو متحقق ابداف كيف يوافق كلام الروض مع تفصيله بين
التلف بلا تفريط فلا يضمن والتلف بتفريط فيضمن فتأمل (قوله تندفع الحوالة) قال في الروض فان كان
قد قبضه من المحال عليه اذ اخذه كحقه وان تاف بلا تفريط لم يضمن او بتفريط ضمن وتفاصاً اه
(قوله ويرجع هذا الخ) هل شرط الرجوع تقدم اخذ المستحق منه

(قال) المستحق عليه (أحلتك فقال) المستحق بل (وكتفى) او في المراد من لفظ محتمل كاقبض أو أحلتك (صدق
الثانى يمينه) لان الاصل بقاء حقه في ذمة المستحق عاينه وبخلف المستحق تندفع الحوالة وياخذ حقه من المستحق عليه

ويرجع هذا على المحال عليه ويظهر أثر النزاع فيما ذكر عند اللامس المحال عليه (فرع) أفنى بعضهم فيمن أقر أن مدينه أحاله على فلان فانسكر المدين الحوالة وحلف (٢٤٠) على نفيها بأنه لا يبرأ من الدين لأنه ان صدق فالدين باى بحاله وان كذب فقد أحال بينه وبين

حقه بمجرد حلفه وذلك يقتضى الضمان ولا نظر الى ان الدائن اعترف ببراءة المدين لان اعترافه انما صدر في مقابلة ما ثبت له على فلان فاذا لم يثبت رجوع الى حقه وقد نص في الام على هذا في نظير مسئلتنا فقال فيما اذا اقر احد ابين باخ وكذبه الاخر لا يثبت الارث كالمو قال اشترت منك هذه الدار بالف وانكر البائع لا يستحق عليه الالف لانه انما اثبتنا في مقابلة ما يثبت له ولو لم يثبت اه وفيه نظر اما اول فلانه لا نظر لانكار المدين وانما النظر لقرار المحال عليه وان كان اقراره لا يقبل على المحيل فله تغريمه ايضا ولا رجوع له على المحتال بشئ وان فرض انه بان ان لا حوالة او لانكاره فلم تقع الاحالة من المحيل وحده واما ثانيا فاما ذكر عن الام لا شاهد فيه كما هو ظاهر لان المقر ذكر المقابل في اقراره فكان قرينة ظاهرة على انه انما ذكر الالف لياخذ مقابله جزم بتحول حقه من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه فلم يكن له رجوع الى مطالبة المحيل لانه حيثئذ يكون مكذبا لنفسه صريحا وشرعا يطلق على التزام الدين والدين الاق كل منها على العقد المحصل لذلك ويسمى ملتزم ذلك ضامنا وخمينا وجميلا وزعيا

المستحق منه اه سم والظاهر لا ظهور الفرق بين ما هنا وبين ما سبق فليراجع (قوله) عند افلاس المحال عليه (قوله) اي ونحوه (قوله) بانه) و (قوله) لانه) اي المدين (قوله) فالدين) اي دين المقر المذكور (قوله) احال بينه) اي احال المدين بين المحتمل (قوله) وذلك) اي الاحالة (قوله) ما ثبت الخ) وهو ما في ذمة المحال عليه والانساب لما ياتي ما يثبت (قوله) له) اي المحتمل (قوله) باخ) اي باخوة ثالث (لا يثبت الارث) اي ظاهر العدم ثبوت نسبه لعدم كون المقر حائزا اما في الباطن فيشارك المقر في حصته فعليه ان يشاركه فيها بثبوتها ان كان المقر صادقا كما ياتي (قوله) لو قال الخ) لم يظهر لي وجه التشبيه فليتنامل (قوله) وان كان الخ) غاية (قوله) فله تغريمه) اي المحيل تغريم المحال عليه (قوله) ايضا) اي كان للمحتال تغريمه اه سم (قوله) ولا رجوع له) اي للدحال عليه (قوله) وان فرض انه بان الخ) قد يشمل ما اذا تصادق الثلاثة على عدم الحوالة وفي عدم الرجوع حيثئذ وقفة ظاهرة فينبغي حمله على خصوص ما مر في الافتاء من انكار المدين الحوالة وحلفه على نفيها فليراجع (قوله) ولا نكاره) عطف على قوله لا قرار المحال عليه (قوله) فلم تقع الاحالة) رد اقوال البعض السابق وان كذب فقد احال الخ (قوله) وحده) اي بل ومن المحال عليه ايضا (قوله) لا شاهد فيه كما هو ظاهر) محل تأمل بناء على ما تقرران المرجع الحوالة انها بيع دين بدن فكان في معنى احلتني على فلان بالمانعة التي لي عليك اشترت منك المائة التي لك عليه بالمائة التي لي عليك والحكم بتحول الحق الى ذمة المحال عليه فرع ثبوت الحوالة ولم يثبت اه سيد عمر اقول هذا وجيه يؤيده بل يصرح به ما تقدم في شرح صدق المستحق عليه من قوله وحقه عليه باق والله اعلم (خاتمة) قال في النهاية للمحتال ان يحيل وان محتال من المحال عليه على مدينه ولو اجر جندى اقطاعه واحال بعض الاجرة على المستاجر ثم مات تبين بطلان الاجارة فيما يعدموته من المدة وبطلان الحوالة فيما يقابله وتصح الاجارة في المدة التي قبل موت المؤجر وتصح الحوالة بقدرها ولا رجوع للمحال عليه بما قبضه المحتمل منه من ذلك ويبر المحيل منه ولو اقام بينه ان غريمه لدائن احال عليه فلانا الغائب سمعت بينته وسقطت مطالبة فان لم يقم بينه صدق غريمه يمينه ولا يقضى بالبينته للغائب بانها تثبت بها الحوالة في حقه حتى لا يحتاج الى اقامة بينته بها اذا قدم على احد وجهين رجحه ان سريج لكن الاوجه القضاء بها كما هو احتمال عند ابن الصباغ وقابله عليه صاحب البحر لانه اذا قدم يدعى على المحال عليه لا لمحيل وهو مقر له فلا حاجة الى اقامة بينته اه قال ع ش قوله م اقطاعه اي ما يجعل له في مقابلة رزقه المعين له في مقابلة خدمته مثلا ما من انكسر له شيء من الجارية ثم عوضه السلطان مثلاً قطعة ارض ينتفع بها مدة معينة في مقابلة ما تجده له فهو اجارة للارض فلا ينفك بموته فلو اجرها لغيره ثم احال على الاجرة استمرت الحوالة بحالها وقوله رم ببعض الاجرة اي او بكها وقوله من المدة اي ولو كان بهازرع للمستاجر بقي الى اوان الحصاد باجرة المثل اه (باب الضمان)

(قوله) الشامل للكفالة) الى التنبيه في النهاية (قوله) هو لغة) الى قوله والاختيار في المعنى الا قوله وانه صلى الله عليه وسلم الى واركان (قوله) على التزام الدين الخ) اي الذي هو واحد شقي العقد اي الايجاب وسياتي انه يطلق على مجموع الايجاب والقبول وهذا نظير ما مر اول البيع انه يطلق على الشراء وعلى العقد المشتتم عليهم ما وهذا اولي مما في حاشية الشيخ اه رشيدى عبارة ع ش قوله وعلى العقد المحصل الخ اي فالضمان يطلق على كل من الضمان والاثر وهو الحاصل بالمصدر اه اقول يرجع هذا تعبيرهم هنا بالمحصل دون المشتتم له ووافقة هذا لما مر انفا في الحوالة (قوله) الدين) ولو منفعة اه ع ش اي كالمحصل الملتزم في الذمة بالاجارة او المساقاة فليوي (قوله) والبدن الخ) الواو بمعنى او اه ع ش (قوله) الاق الخ) اي بعد قوله ولا معرفته في الاصح اه

(قوله) فله تغريمه ايضا) اي كان للمحتال تغريمه

(باب الضمان)

(باب الضمان) الشامل للكفالة هو لغة الالتزام كرى وشرعا يطلق على التزام الدين والدين الاق كل منها على العقد المحصل لذلك ويسمى ملتزم ذلك ضامنا وخمينا وجميلا وزعيا

و كفيلا وصيرا قال
 الماوردي لكن العرف
 خصص الضمين المال اى
 ومثله الضامن والحيل بالدية
 والوعيم بالمال العظيم
 والكفيل بالنفس والصبر
 يعم الكل واصله قبل
 الاجماع الخبر الصحيح
 الزعيم غارم وانه عليه السلام
 تحمل عن رجل عشرة
 دنائير ويؤخذ منه مع
 قولهم انه معروف الا في
 انه سنة وينجه ان حمله في
 قادر عليه بأمن غائلته
 واركان ضمان الذمة خمسة
 ضامن ومضمون ومضمون
 له ومضمون عنه وصيغة
 (شرط الضامن) ليصح
 ضمانه (الرشد) بالمعنى
 السابق في الحجر لا الصوم
 في قوله او صيدان رشدا
 فانه مجاز والاختيار كما يعلم
 مع صحة ضمان السكران من
 كلامه في الطلاق فلا يصح
 ضمان محجور عليه بصبا
 او جنون او سفه ومكره
 ولو قلنا اكرهه سيده ومرت
 اول الحجر ما يعلم منه حكم
 اخرس لا يفهم والمعنى
 عليه والتائم وان من بذر
 بعد رشده ولم يحجر عليه
 ومن فسق في حكم الرشيد
 وسيدكر حكم ضمان
 المكاتب قريبا فلا يرد على
 عبارته شيء خلافا لما ورد
 ذلك كله عليها ثم قال كان

كردى (قوله وكفيلا الخ) وكفلا وقبلا اه معنى (قوله بالمال) اى عينا كان او دينا اه عش (قوله بالمال
 العظيم) ظاهره وان كان دية اه عش (قوله والصبر يعم الكل) الانسب وعم الصبر للكل قال
 النهاية ومثله القليل اه (قوله ويؤخذ منه) اى خبر التحمل (قوله في قادر عليه الخ) مفهومه انه اذا فقد
 احد الشرطين لا يسن وهل هو مباح حيثئذ ومكروه فيه نظروا الا قرب الاول عش وقلوبى (قوله
 غائلته) ومنها ان لا يكون مال المضمون عنه اذا ضمن باذنه فيه شبهة سلم منها مال الضامن اه عش عبارة
 الرشيدى قوله يامن غائلته الظاهر ان الضمير فيه للضمان اى بان يجد مرجعا اذا غرم نظير ما مر في الخبر اول
 الحوالة فليراجع اه (قوله ضمان الذمة) لم اخرج العين اه سم عبارة المغنى ضمان المال اه وعبارة عش
 اتما قيد مر بالذمة لقوله بعد ويشترط في المضمون كونه ثابتا الخ والا فكونها خمسة لا يتقيد بذلك
 بل يجرى في ضمان العين ايضا لكن هذا ظاهر على ما سلكه المحلى من ان قوله ثابتا الا في صفة لدينا المحذوف
 اما على ما سلكه الشارح مر اى والتحفة على انه حذف دينا ليعم الثابت العين والدين فلا يظهر هذا الجواب
 إلا ان يقال تسمح فاراد بضمان الذمة ما يشمل ضمان العين تغليبا اه (قوله وصيغة) وكلها تؤخذ من كلامه
 وبدا بشرط الضامن فقال شرط الضامن الخ نهاية ومعنى (قوله ليصح ضمانه) لإتفايد به لان الضامن اسم
 ذات والشرط لا تتعلق بالذوات وإنما تتعلق بالاحكام وحيث روعيت الحيثية كالمغنى ويشترط لصحة
 الضمان الرشدا اه عش قول المتن (قوله الرشدا) اى ولو حكا اه عش (قوله بالمعنى السابق الخ) وهو صلاح
 الدين والمال اه معنى عبارة عش وهو عدم الحجر اه (قوله لا الصوم) وهو عدم تجربة الكذب من الصبي اه
 عش (قوله والاختيار) عطف على الرشدا (قوله كما يعلم) اى اشتراط الاختيار (قوله مع صحة ضمان السكران)
 اى المتعدى (قوله فلا يصح ضمان محجور عليه الخ) تفريع على اشتراط الرشدا (قوله ومكره) تفريع على
 اشتراط الاختيار (قوله بصبا او جنون الخ) في شرح مر ولو ادعى الضامن كونه صديا او مجنونا وقت
 الضمان صدق بيمينه ان امكن الصبا وعهد الجنون بخلاف ما لو ادعى ذلك بعد تزويج امته اى مثلا فانه يصدق
 الزوج اذا لا نكحة يحنط فيها غالبا ما يحنط في العقود فالظاهر وقوعه باشر وطها وسكتوا عمالو ادعى انه كان
 محجور اعليه بالسفه وقت الضمان والا وجه الحاقه بدعوى الصبا انتهى اه سم وقوله مر ولو ادعى الى قوله
 وسكتوا فى المغنى مثله قال عش قوله مر فانه يصدق الزوج اى وان امكن الصبا وعهد الجنون وقوله مر
 يحنط الخ اى حال الاقدام عليها وقوله مر والا وجه الحاقه بدعوى الصبا الاولى ان يقول الحاقه بدعوى
 الجنون لان محل تصديق السفه في دعواه ان يعبد له سفه ولا يكفي مجرد امكانه بخلاف الصبا اه (قوله ومر
 اول الحجر الخ) قد يقال انما يفيد ذلك في دفع الاعتراض لو كان هذا المار في المتن اه سم (قوله لا يفهم)
 بضم الياء وكسر الهاء اى لا يفهم غيره باشارة ولا كناية بخلاف من له اشارة مقبلة ثم ان فهم اشارة كل احد
 فصرحة وان اختص بفهمها الفطن فكناية ومنها الكتابة فان اخفت بقرائن الحقة بالصرح على
 ما اقتضاه كلامهم هنا وفيه نظر اه حجج بالمعنى اه عش (قوله والمغنى الخ) عطف على اخرس (قوله وان
 من بذر الخ) عطف على ما يعلم الخ (قوله ومن فسق الخ) عطف على من بذر الخ (قوله في حكم الرشيد) خبر ان
 (قوله وسيدكر الخ) اى في عموم قوله وضمان عبدا اه عش (قوله لمن اور ذلك الخ) اقره المغنى عبارته
 (تنبه) يرد على طر هذه العبارة لمكروه المكاتب اذا ضمن بغير إذن سيده والاخرس الذى لا تفهم اشارته
 ولا يحسن الكتابة والتائم فانهم رشدا ولا يصح ضمانهم وعلى عكسها السكران المتعدى بسكره ومن سفه بعد

(قوله ويؤخذ منه مع قولهم) فيه تامل (قوله واركان ضمان الذمة) لم اخرج العين (قول المصنف) الرشداى
 ولو حكا (قوله بصبا او جنون او سفه) في شرح مر ولو ادعى الضامن كونه صديا او مجنونا وقت الضمان صدق
 بيمينه ان امكن الصبا وعهد الجنون بخلاف ما لو ادعى ذلك بعد تزويج امته فانه يصدق الزوج وسكتوا عمالو
 ادعى انه كان محجور اعليه بالسفه وقت الضمان والا وجه الحاقه بدعوى الصبا ويحنط الخ ان يقال لاقدمه على
 الضمان متضمن لدعوى الرشدا فلا يصدق في دعواه انه كان سفيا بخلاف الصبا (ومر اول الحجر) قد يقال

واهلية التبرع وصحة العبارة (تنبيه) وقع لها هنا ما يقتضى ان كتابة الاخرس المنضم اليها قرائن تشعر بالضمان صريحة وان كان له اشارة مفهومة وفيه نظر ظاهر لا اطلاقهم ان كتابته كتابة وتقولهم للكتابة لا تنقلب الى الصريح بالقرائن وان كثرت كانت بائن محرمة على ابداء التحليل على وعلى ما اقتضاه كلامهما فهل يختص ذلك بالضمان او يعم كل عقد وحل ويقيد بهذا ما اطلقوه ثم للنظر فيه مجال والاول بعيد المعنى لان الضمان عقد غرر وغير محتاج اليه فلا يناسب جعل تلك الكتابة صريحة فيه دون غيره والثاني بعيد من كلامهم (وضمان محجور عليه بفلس كشرائه) بشمن في ذمته فيصح كضمان مريض نعم ان استغرق الدين مال المريض وقضى به بان بطلان ضمانه بخلاف ما لو حدث له مال او ابرى واطلاق من اطلق البطلان عند الاستغراق يتعين حمله على ذلك ولو اقر بدين مستغرق قدم على الضمان وان تاخر عنه وضمانه من راس المال الا عن معسر او حيث لا رجوع فن الثلث (وضمان عبد) اى قن ولو مكاتب (بغير اذن سيده باطل في الاصح) وان اذن له في التجارة وانما صح خلع

رشده ولم يحجر عليه والفاسق فانهم يصح ضمانهم وليسوا برشدا فلو عبر باهلية التبرع والاختيار لسلم من ذلك اه (قوله ان يزيد والاختيار) اى ليخرج المكروه (واهلية التبرع) اى ليخرج السفية والمكاتب (وصحة العبارة) اى ليخرج نحو النائم والصغير والمجنون اه سم (قوله ما يقتضى ان كتابة الاخرس الخ) عبر الروض بما يقتضى ذلك واستظهره شيخ الاسلام فقال في شرحه وقضية كلامه كاصله ان كتابة الناطق كناية وكتابة الاخرس بالقرينة صريحة وهو ظاهر انتهى اه سم (قوله وان كان له اشارة مفهومة) وقد يوجه ذلك بان حاله حال ضرورة فلا يقاس حكمه بغيره وبان الكتابة منه والحال ما ذكر اقوى في الدلالة من الاشارة المحكوم بصراحته بل يكاد ان يكون عند التأمل الصادق من جملة الاشارة ولا ينافيه اطلاقهم ان كتابته كناية لانه يقبل التقييد ولان هذا هو الاصل فيها فذكروه كغيره ولا قولهم الكتابة لا تنقلب الخ لما تقرر ان حاله حال ضرورة فلا يقاس بما ذكر في غيره فليتأمل حق التأمل اه سيد عمر (قوله ويقيد بهذا) اى بما اقتضاه كلامهما هنا (قوله ثم) اى في الطلاق (قوله للنظر فيه مجال) والثاني اقرب وان قال الدارح انه بعيد من كلامهم اذ لا يظهر توجيه ما ذكره من البعد الا بعدم ذكره له في غير الضمان وقد يكون الحامل عليه انهم انما نهبوا له في هذا الباب مخصوصه لو وقع نازلة فيه او جبت التخصيص بذكره ومثل هذا يقع كثير في صنيعهم للبتبع ثم رايت في اصل الروضة بعد ذكر حكم ضمان الاخرس ما نصه ولو ضمن بالكتابة فوجهان سواء احسن الاشارة ام لا اصحهما الصحة وذلك عند القرينة المشعرة ويجرى الوجهان في الناطق في سائر التصرفات انتهى فافهم قوله وفي سائر الخ ما ذكره في كتابة الاخرس ليس خاصا بضمانه اه سيد عمر (قوله بشمن) الى قوله بخلافه في النهاية لا قوله واطلاق الى ولو اقر وقوله وان تاخر عنه (قوله فيصح) اى ويطلب بما ضمنه اذا انفك عنه المحجر وايسر اه معنى (قوله كضمان مريض) اى مرض الموت اه سم فانه يصح ظاهرا اخذنا من قوله نعم ان استغرق الخ اه ع ش (قوله ان استغرق الدين) اى الذى على المريض و (قوله وقضى) اى الدين (به) اى بمال المريض بان دفع لارباب الديون اه ع ش (قوله لو حدث الخ) اى بعد قضاء الدين جميعه او قبله وزاد الحادث كلا او بعضا عن دينه (قوله واطلاق من الخ) مبتدا و (قوله يتعين الخ) خبره (قوله ولو اقر) اى المريض و (قوله قدم) اى الدين المقرب و (قوله وان تاخر عنه) اى تاخر الافرار به غن الضمان وهذا شامل لما تاخر سبب لوومه غن الضمان كما لو ضمن في اول المحرم ثم اقر بانه اشترى من زيد سلعة في صفرو لم يؤد ثمنها وينبغي ان يقال في هذه باستواء الدينين لانه حين ضمن وقع ضمانه صحيحا مستوفيا للشروط اه ع ش (قوله وضمانه) اى المريض و (قوله الاعن معسر) اى استمر اعساره الى ما بعد الموت اما اذا ايسر وامكن اخذ المال منه فيتبين ان ضمانه من راس المال اه ع ش (قوله لا رجوع) بان ضمن بغير اذن اه ع ش (قوله قد تضطر اليه) اى الخلع ولا ضرورة الى الضمان اه معنى (قوله لنحو سوء عشرته) اى ومع ذلك انما تطالب بعد العتق واليسار اه ع ش (قوله ضمان مكاتب لسيده) بخلاف غير المكاتب لا يصح ضمانه لسيده لانه يؤدى من كسبه وهو لسيده فهو كالو ضمن المستحق لنفسه معنى ونهاية قال سم بعد ذكر ذلك عن الروض وشرحه وسكت عن ضمان المكاتب ما على سيده لاجنبى وهو داخل في قوله وضمان عبداى قن ولو مكاتب الخ اهوسياتى

انما يفيد ذلك في دفع الاعتراض لو كان هذا المار في المتن (قوله واهلية التبرع) اى ليخرج السفية والمكاتب وقوله وصحة العبارة اى ليخرج نحو النائم والصغير والمجنون (قوله ما يقتضى ان كتابة الاخرس الخ) عبر الروض بما يقتضى ذلك واستظهره شيخ الاسلام فقال في شرحه وقضية كلامه كاصله ان كتابة الناطق كناية وكتابة الاخرس بالقرينة صريحة وهو ظاهر اه (قوله ما اطلقوه) اى بان يحمل على غير الكتابة مع القرينة (قوله مريض) اى مرض الموت (قوله وان تاخر) ظاهره تاخر الوجوب (قوله ضمان مكاتب لسيده) اى كما بحثه في شرح الروض بخلاف غير المكاتب لا يصح ضمانه لسيده كما صرح به في الروض قال في شرحه لانه يؤدى من كسبه وهو لسيده فهو كالو ضمن المستحق لنفسه اه وسكت عن ضمان المكاتب ما على سيده

في نوبته بغير اذن بخلافه
 في نوبة السيد ويفرق بينه
 وبين صحة شرائه لنفسه
 حيثئذ بان الضمان فيه
 التزام مال في الذمة على وجه
 التبرع وهو ليس من اهله
 حيثئذ فان قلت ظاهر
 كلامهم صحة هبته حيثئذ
 قلت يفرق بان التزام الذمة
 على وجه التبرع يحتاج له
 لان فيه غررا فاشترط له
 عدم حجر بالكلية لا يكون
 ذلك الا بالنوبة له لا غير ثم
 رابت ان الرفعة فرق بانه
 في الشراء يدخل في ملكه
 فاجز اجابرا بخلافه في الضمان
 وهو موافق لقولي على
 وجه التبرع لكنه يقتضي
 بطلان هبته حيثئذ وليس
 بالواضح فتعين ان يزداد في
 الفرق ما ذكرته مما يخرج
 نحو الهبة فتأمل وببحث ابن
 الرفعة عدم صحة ضمان
 القن الموقوف جزما بناء
 على المشهور انه لا يصح عتقه
 وببحث غيره صحته باذن
 الموقوف عليه ويوجه بان
 اذنه يسلط على التعلق بكسبه
 المستحق له وهو قياس
 الاوجه من صحته من الموصى
 بمنفعته باذن الموصى له

عنه ان المبعوض كالمكاتب في صحة الضمان لسيد (قوله في نوبته بغير اذن) لو ادعى المبعوض ان ضمانه بغير
 الاذن كان في نوبة السيد فينبغي تصديقه عند الاحتمال كالوادعي الضامن الصبا وامكن سم على حج اه
 ع ش (قوله بغير اذن) راجع للمكاتب ايضا (قوله في نوبة السيد) اي واذا لم يكن بينهما مهايأة ثم
 اذا اذن السيد في نوبته فهل يكون ما يؤديه من الكسب الواقع في نوبة السيد دون العبد او من كسبه مطلقا
 فيه نظرا والا فرب الاول اه ع ش وقلبي الى الثاني اميل ويأتي عن السيد عمرا فاما هو ظاهر فيه (قوله
 بينه) اي ضمان المبعوض في نوبة السيد بلا اذن حيث لا يصح (قوله حيثئذ) اي حين اذ كان الشراء في نوبة
 السيد بغير اذن (قوله على وجه التبرع) اي والشراء ليس كذلك (قوله صحة هبته حيثئذ) اي هبة
 المبعوض شيئا من ماله في نوبة السيد بغير اذنه اه ع ش (قوله قلت يفرق) اي بين الهبة والضمان اه
 ع ش (قوله قلت يفرق الخ) ويمكن ان يفرق بين الضمان والهبة بان الضمان يتوجه الى كسبه بعد
 الضمان وكسبه بعد الضمان حق للسيد فاعتبر اذنه والهبة تصرف في خالص ملكه فلا مانع ويتفرع على
 الفرق المذكور انه لو ضمن في عين من اعيان ماله في نوبة سيده بغير اذنه صح وهو واضح بناء على ما سياتي في
 قول الشارح تنبيه يعلم الخ اه سيد عمر (قوله بان التزام الذمة الخ) اي بخلاف الهبة فانها ليست فيها
 الالتزام (قوله بانه) اي المبعوض (قوله يدخل) من الادخال (قوله جابرا) اي جابرا لما فاته في مقابلته
 اه كرى (قوله بخلافه في الضمان) اي بخلاف المبعوض اذا ضمن (قوله وهو) اي فرق ان الرفعة (قوله
 ما ذكرته الخ) وهو التزام الذمة (قوله وببحث ان الرفعة) الى قوله وببحث في المغني عبارته والموقوف
 لا يصح منه بغير اذن كما قاله ابن الرفعة فان ضمن باذن مالك منفعة صح لانه سلط الخ اه فليراجع (قوله
 وببحث غيره) اعتمده النهاية (قوله باذن الموقوف عليه) ظاهره وان لم يكن له النظر ولم ياذن الناظر فليتامل
 اه سم (قوله ويوجه الخ) يؤخذ من هذا التوجيه انه لو اذن على ان لا يؤدي من كسبه لم يصح الضمان
 لعدم فائدته لانه لا يتوقع عتقه ليؤدي بعده لا متناعه وقد منع من الاداء من كسبه اه سم (قوله من صحته
 من الموصى بمنفعته الخ) عبارة النهاية والمغني وسم والموصى بمنفعته دون رقبته او بالعكس كالقن كما
 استظهره في المطلب لكن الاوجه كما افاده الودرحمة الله تعالى اعتبار اذنه ما عاذا التعلق بكسبه شامل
 للعتاد منه والنادر فان اذن فيه مالك الرقة فقط صح وتعلق بكسبه النادر او مالك المنفعة فقط صح وتعلق
 بالعتاد اه قال ع ش قوله والموصى بمنفعته الخ ظاهره انه لا فرق بين المؤقتة وغيرها وينبغي تقيده بغير
 المؤقتة واما هي فان ضمن باذن مالك الرقة تعلق بالا كساب النادر مدة الوصية بالمنفعة وبالا كساب مطلقا
 بعد فراغ المدة وان ضمن باذن مالك المنفعة بالوصية ادى من المعتادة بقية المدة دون ما بعدها فلا يؤدي
 من المعتادة ولا غير او قوله اعتبار اذنه اي ليتعلق الضمان بالكسب مطلقا معتادا او نادرا كما يعلم مما

لا جنبي وهو داخل في قوله وضمان عبد أي قن ولو مكاتب الخ (قوله في نوبته بغير اذن) لو ادعى المبعوض ان
 ضمانه بغير الاذن كان في نوبة السيد فينبغي تصديقه عند الاحتمال كالوادعي الضامن الصبا عند الضمان
 وامكن (قوله وببحث غيره صحته باذن الموقوف عليه) ظاهره وان لم يكن له النظر ولم ياذن الناظر فليتامل
 وقوله الا في متى انتقل الوقف لغيره بطل الضمان ويحتمل ان لا يبطل كالموصى بعبد باذن سيده ثم باعه او
 مات السيد فانتقل الملك للورثة فان ظاهر كلامهم انه لا يبطل الضمان فليتامل واذا قلنا لا يبطل فهل يتعلق
 بكسبه لانه لما تعلق به قبل استمر او ينقطع التعلق بكسبه وفائدة بقاء الضمان على هذا انه قد يتبرع عنه احد
 بالوفاء فيه نظر (قوله ويوجه الخ) يؤخذ من هذا التوجيه انه لو اذن له على ان لا يؤدي من كسبه لم يصح
 الضمان لعدم فائدته لانه لا يتوقع عتقه ليؤدي بعده لا متناعه رقد منع من الاداء من كسبه (قوله باذن
 الموصى له) ينبغي ان يقال يصح باذن الموصى له ومالك الرقة او احدهما فان اذنا تعلق الضمان بكسبه
 المعتاد والنادر او احدهما فان كان الموصى له تعلق بالمعتاد او مالك الرقة تعلق بالنادر فليتامل ولا ينافي
 ذلك توقف ضمان المشترك على اذن الشريكين او الشركاء لتمييز مال كل واحد لا هناك فليراجع ثم رابت

يأتي اه (قوله وعليه) أي بحث الغير (قوله بطل الضمان) ويحتمل عدم البطلان وهو الأقرب شرح مر
 اه سم قال الرشدي قوله ويحتمل عدم البطلان الخ وفي نسخة ما نصه وعليه فالوجه بطلانه إذا انتقل
 الوقف لغيره انتهى وقال ع ش قوله وهو الأقرب وقد يشكك بما تقدم في الحوالة فيما لو أجز الجندی
 أقطاعه وأحال بعض الأجرة ثم مات قبل انقضاء المدة حيث قيل ثم يبطلان الحوالة على ما زاد على ما استقر
 في حياته وبما يأتي في الوقف من أن البطلان الأول إذا أجز وشرط له النظر مدة استحقاقه من بطلان الأجرة
 بموته ومن ثم جزم حجج البطلان إلا أن يجاب على ما قاله الشارح مر فينبغي أن لا يدفع شيئا من ذلك إلا باذن
 من انتقل إليه لأن الحق صار له وحيث امتنع من انتقل إليه الوقف من الأذن فقائدة الضمان احتمال أن يتبرع
 أحد عن الضمان بما لزمه أو يسمح من انتقل إليه الوقف بالأذن بعد ذلك اه (قوله بعد عليه) أي السيد سكت
 عن علم العبد بذلك ولا يبعد اعتباره اه سم عبارة ع ش قوله لم يروى لا بد من علم السيد الخ أي والعبد اه حجج أي
 وسواء عين السيد للاداء جهة من ماله خاصة أو لا اه ولعله رجع ضمير عليه إلى كل من السيد والقن أقول
 ويأتي في الشرح اشتراط كون المضمون معلوما للضامن وهو شامل للعبد أيضا (قوله الآن اشتراطها)
 نعت سبى للمعرفة و (قوله معتبرة الخ) خبر اه و (قوله اشتراطها منهما) خبر والذي الخ (قوله ولو ما على
 سيده) غاية المتن (قوله إذا لا محذور) أي بخلاف ضمانه لسيده فلا يصح لما تقدم من المحذور نعم يصح ضمان
 المكاتب لسيده كما مروى ويأتي وكذا البعض كما يأتي (قوله ولا يلزمه) إلى المتن في النهاية والمعنى (قوله وإذا
 أدى بعد الخ) أي والمضمون عنه غير سيده اه ع ش (قوله فالرجوع له) عبارة الروض وشرحه أي المعنى لو
 أدى العبد الضمان ماضيه عن الأجنبي بالأذن منه ومن سيده بعد العتق لحق الرجوع له وقبل عتقه فحق الرجوع
 لسيده وأدى ماضيه عن السيد فلا رجوع له وإن اداه بعد عتقه الخ فانظر بعد هذا إطلاق الشارح مع
 قوله ولو ما على سيده وينبغي الرجوع على السيد فيما إذا أدى المبعوض ذوا المأياة أو المكاتب ثم عتق ماضيه
 عنه اه سم (قوله له) أي للعبد ولو ضمن السيد يتأوجب على عبده بمعاملة صحيح ولا رجوع له عليه ولا يصح
 ضمانه لعبده أن لم يكن ماذوناً له في معاملة ثبت عليه بهادين ولا ضمان القن لسيده مالم يكن مكاتباً فيما يظهر
 اه نهاية قال ع ش قوله لم بمعاملة خرج به ديون التلاف فتعلق برقبته فلا يصح ضمانها و (قوله لعبده)
 أي بان ضمن ما على عبده لغيره اه وقوله لم مالم يكن مكاتباً قال سم والمبعوض كالمكاتب أن لم يكن أولى
 منه في ذلك لأنه يملك بيعه الحرف لم يوجد المعنى الذي لأجله امتنع ضمان كامل الرق له اه (قوله بخلافه قبله)
 أي بخلاف أدائه قبل العتق فالرجوع للسيد اه ع ش (قوله في أذنه في الضمان) عبارة شرح الروض
 وكلام الأصل يدل على أن تعيين جهة الاداء آثاراً إذا اتصل بالأذن وهو ظاهر كذا قاله الأسنوى
 اه سم عبارة ع ش قال حجج في أذنه في الضمان لا بعده الخ وينبغي أن مثل ذلك مالم يغين جهة بعد الأذن

التفصيل المذكور في الموصى بمنفعته منقولا عن شيخنا الشهاب الرمي رحمه الله (قوله بطل الضمان)
 ويحتمل عدم البطلان وهو الأقرب شرح مر (قوله بعد عليه) أي السيد سكت عن علم العبد بذلك ولا
 يبعد صحة ضمان المبعوض له وإن لم تكن مأياة لأنه لا يملك بيعه الحرف لم يوجد المعنى الذي لأجله امتنع ضمان
 كامل الرق له وقد يقال في شرح الروض أن قضية التعليل وكلامه أي الروض الاتي صحة ضمان المكاتب
 لسيده وأنه الظاهر اه والمعض كالمكاتب أن لم يكن أولى منه في ذلك لكن هل يشترط إذن السيد لهما
 في ذلك إذا كان ضمان المبعوض وغيره نوبة نفسه كما يشترط في غير هذه الصورة وقد يتعلق غرضه بعدم تعاق
 دينه بدمتهما أو لا لأنه لا ضرر عليه فيه نظر وقد يقال المبعوض في نوبة نفسه كالحرف (قوله فالرجوع له) عبارة
 الروض وشرحه لو أدى العبد الضمان ماضيه عن الأجنبي بالأذن منه ومن سيده بعد العتق لحق الرجوع له
 أو قبل عتقه لحق الرجوع لسيده وأدى ماضيه عن السيد فلا رجوع له وإن اداه بعد عتقه الخ فانظر
 بعد هذا إطلاق الشارح مع قوله ولو ما على سيده وينبغي الرجوع على السيد فيما إذا أدى المبعوض ذوا المأياة
 أو المكاتب ثم عتق ماضيه عنه (قوله في أذنه في الضمان الخ) عبارة شرح الروض وكلام الأصل يدل

وعليه ينبغي أن يقال متى
 انتقل الوقف لغيره بطل
 الضمان (ويصح) ضمان
 القن (بأذنه) أي السيد
 بعد عليه بقدر ما يضمن
 لأن التعلق بماله وهل
 معرفة المضمون له الاتي
 اشتراطها معتبرة من السيد
 أو من العبد والذي يتجه
 اشتراطها منهما لأن كلا
 منهما مطالب ويأتي أن
 وجه اشتراطها اختلاف
 الناس في المطالبة تشديدا
 وضده والمطالبة هنا لهما
 فاتجه اشتراطها بما به ولو
 ما على سيده إذا لا محذور
 ولا يلزمه امتثال أمر السيد
 له به إذا لا تسلط له على ذمته
 بخلاف بقية الاستخدامات
 وإذا أدى بعد العتق
 فالرجوع له لأنه أدى ملكه
 بخلافه قبله (فان عين) في
 أذنه في الضمان لا بعده إذ
 لا يعتبر تعيينه حينئذ كما هو
 ظاهر (للاداء كسبه أو

غيره) كمال التجارة (قضى منه) عملا بتعيينه نعم ان لم يف مال التجارة ولولم يتعلق دين به (٢٤٥) لتقدمه على الضمان ما لم يحجر عليه القاضي

وقبل الضمان كما يشعر به قوله لا بعده اه (قوله كمال التجارة) وغيره من اموال السيد نهاية ومعنى (قوله) عملا الى قول المتن والاصح في النهاية (قوله نعم الى الخ) عبارة المغنى وفي سم عن الكنز نحوها نعم ان قال له اضمن في مال التجارة وعليه دين وحجر القاضي عليه باستدعاء الغرماء لم يؤد بما في يده لان يتعلق حق الغرماء سابقا اما اذا لم يحجر عليه فيتعلق بالفاضل عن حقوق الغرماء رعاية للجانبين اه (قوله ان لم يف مال التجارة) اي فيما اذا عينه للاداء اه سم (قوله مال التجارة) عبارة النهاية ما عينه له اه اي من غير الكسب وسواء ما عينه من اموال التجارة او غير ما عر (قوله لتقدمه على الضمان) اي اموال لولم تته الديون بعد الضمان لم يطل تعيين السيد لان ضمانه بعد تعيين السيد يصير ما عينه السيد مستحقا لتوفية حق المضمون له منه فلا يتعلق الديون الا بما زاد اه عر (قوله ما لم يحجر عليه القاضي) اي مطلقا قبل الضمان او بعده فهو قيد لا اعتبار تقدم الديون على الضمان اه عر (قوله) او بعده ينبغي تقييده اخذ اماما منه انفا بلورم الدين قبل الضمان (قوله) ولا لم يتعلق به الضمان) اي ولو ان حجر عليه القاضي فلا يتعلق بما عينه السيد دين الضمان مطلقا اه عر (قوله) وينبغي تقييده بما مر منه بسبق لزوم الدين على عقد الضمان (قوله) اتبع (المن الخ) جواب ان لم يف الخ (قوله لان التعيين) اي تعيين مال التجارة ومثله تعيين سائر اموال السيد اه عر (قوله الذي اعتمده) اي يتعلق بالكسب (قوله) ولا لا يعين الخ) اي بان قال اضمن ولم يزد على ذلك او قال اضمن واود ولم يعين جهة للاداء وبقي ما لو اذن له في الضمان وعين واحدة من جهتين كان قال اد امان كسبك او من مال التجارة والا قرب انه يصح ويتخير العبد في دفع ما شاء ولو اذن السيد للبعوض في نوبته فأخر الضمان حتى دخلت نوبته لبعض وانقضت ثم دخلت نوبة السيد فالأقرب أنه لا يحتاج الى اذن جديد لان اذنه مطلق فيحمل على ما يتوقف تصرفه فيه على اذنه وهو شامل لجميع النوب اه عر (قوله) غرم الضمان) الى قوله فاندفع في المغنى (قوله رجحا) ولو قديما خلافا لما في العباب حيث قيد بالحدث سم على منهج اه عر (قوله) لا بما يكسبه الخ) اي سواء كان اي الا اكتساب معتادا ام نادرا اه نهاية قال عر (قوله) فلما استخدمه السيد في هذه الحالة هل يجب عليه له اجرة ام لا فيه نظر وقياس ما في النكاح من انه اذا تزوج باذنه واستخدمه من وجوب أجرته عليه أنه هنا كذلك اه عر (قوله ككون النكاح) عبارة المغنى كما في المهر اه وعبرة الجيرمى على المنهج عبر بها اي بمؤن النكاح مع ان كلامه في المهر فقط إشارة الى ان مثله باقي المؤن من نفقة وكسوة وغيرهما اه (قوله في الصورتين) اني فيما قبل الا وما بعدها (قوله بعد النكاح) اي وبعد الوجوب ولو عبر به لكان اولى اه عر (قوله) فيتعلق بها الخ) اي بالرقبة او العين فلو قامت الرقبة والعين فانت الضمان اه عر (قوله) فلا يكتفى بذلك) اي مجرد نسبة اي معرفته وظاهره وان اشتهر بذلك شهرة تامة كساداتنا الوفاية ولو قيل بالا كتفاء بذلك لم يكن بعيدا لان من اشتهر بما ذكر يعرف حاله أكثر مما يدرك منه بمجرد المشاهدة اه عر (قوله لتفاوت الناس الخ) تعليل لما في المتن (قوله) ولا معرفة وكيله الخ) خلافا للنهاية والمغنى (قوله) كما اتفق به الخ) اي بعدم كفاية معرفة وكيله (قوله) لا الخ) لعل الاولى العطف (قوله) فاقفاء ابن الصلاح الخ) اعتمده النهاية والمغنى قال سم اتفق به ايضا شيخنا الشهاب الرملي واعتمده في العباب فقال ومعرفة الضامن له اولو كيله قال الشارح في شرحه اولو له فيما اذا ضمن لسقيه او صبي او مجنون ومن ثم قال السبكي لا يشترط في المضمون له الا ان يكون من أهل الاستحقاق فخرج الحل والميت اه (قوله) وبه يعلم انه لا يؤثر رده) عبارة سم على منهج لكنه يرتد برده اه والا قرب

وقبل الضمان كما يشعر به قوله لا بعده اه (قوله كمال التجارة) وغيره من اموال السيد نهاية ومعنى (قوله) عملا الى قول المتن والاصح في النهاية (قوله نعم الى الخ) عبارة المغنى وفي سم عن الكنز نحوها نعم ان قال له اضمن في مال التجارة وعليه دين وحجر القاضي عليه باستدعاء الغرماء لم يؤد بما في يده لان يتعلق حق الغرماء سابقا اما اذا لم يحجر عليه فيتعلق بالفاضل عن حقوق الغرماء رعاية للجانبين اه (قوله ان لم يف مال التجارة) اي فيما اذا عينه للاداء اه سم (قوله مال التجارة) عبارة النهاية ما عينه له اه اي من غير الكسب وسواء ما عينه من اموال التجارة او غير ما عر (قوله لتقدمه على الضمان) اي اموال لولم تته الديون بعد الضمان لم يطل تعيين السيد لان ضمانه بعد تعيين السيد يصير ما عينه السيد مستحقا لتوفية حق المضمون له منه فلا يتعلق الديون الا بما زاد اه عر (قوله ما لم يحجر عليه القاضي) اي مطلقا قبل الضمان او بعده فهو قيد لا اعتبار تقدم الديون على الضمان اه عر (قوله) او بعده ينبغي تقييده اخذ اماما منه انفا بلورم الدين قبل الضمان (قوله) ولا لم يتعلق به الضمان) اي ولو ان حجر عليه القاضي فلا يتعلق بما عينه السيد دين الضمان مطلقا اه عر (قوله) وينبغي تقييده بما مر منه بسبق لزوم الدين على عقد الضمان (قوله) اتبع (المن الخ) جواب ان لم يف الخ (قوله لان التعيين) اي تعيين مال التجارة ومثله تعيين سائر اموال السيد اه عر (قوله الذي اعتمده) اي يتعلق بالكسب (قوله) ولا لا يعين الخ) اي بان قال اضمن ولم يزد على ذلك او قال اضمن واود ولم يعين جهة للاداء وبقي ما لو اذن له في الضمان وعين واحدة من جهتين كان قال اد امان كسبك او من مال التجارة والا قرب انه يصح ويتخير العبد في دفع ما شاء ولو اذن السيد للبعوض في نوبته فأخر الضمان حتى دخلت نوبته لبعض وانقضت ثم دخلت نوبة السيد فالأقرب أنه لا يحتاج الى اذن جديد لان اذنه مطلق فيحمل على ما يتوقف تصرفه فيه على اذنه وهو شامل لجميع النوب اه عر (قوله) غرم الضمان) الى قوله فاندفع في المغنى (قوله رجحا) ولو قديما خلافا لما في العباب حيث قيد بالحدث سم على منهج اه عر (قوله) لا بما يكسبه الخ) اي سواء كان اي الا اكتساب معتادا ام نادرا اه نهاية قال عر (قوله) فلما استخدمه السيد في هذه الحالة هل يجب عليه له اجرة ام لا فيه نظر وقياس ما في النكاح من انه اذا تزوج باذنه واستخدمه من وجوب أجرته عليه أنه هنا كذلك اه عر (قوله ككون النكاح) عبارة المغنى كما في المهر اه وعبرة الجيرمى على المنهج عبر بها اي بمؤن النكاح مع ان كلامه في المهر فقط إشارة الى ان مثله باقي المؤن من نفقة وكسوة وغيرهما اه (قوله في الصورتين) اني فيما قبل الا وما بعدها (قوله بعد النكاح) اي وبعد الوجوب ولو عبر به لكان اولى اه عر (قوله) فيتعلق بها الخ) اي بالرقبة او العين فلو قامت الرقبة والعين فانت الضمان اه عر (قوله) فلا يكتفى بذلك) اي مجرد نسبة اي معرفته وظاهره وان اشتهر بذلك شهرة تامة كساداتنا الوفاية ولو قيل بالا كتفاء بذلك لم يكن بعيدا لان من اشتهر بما ذكر يعرف حاله أكثر مما يدرك منه بمجرد المشاهدة اه عر (قوله لتفاوت الناس الخ) تعليل لما في المتن (قوله) ولا معرفة وكيله الخ) خلافا للنهاية والمغنى (قوله) كما اتفق به الخ) اي بعدم كفاية معرفة وكيله (قوله) لا الخ) لعل الاولى العطف (قوله) فاقفاء ابن الصلاح الخ) اعتمده النهاية والمغنى قال سم اتفق به ايضا شيخنا الشهاب الرملي واعتمده في العباب فقال ومعرفة الضامن له اولو كيله قال الشارح في شرحه اولو له فيما اذا ضمن لسقيه او صبي او مجنون ومن ثم قال السبكي لا يشترط في المضمون له الا ان يكون من أهل الاستحقاق فخرج الحل والميت اه (قوله) وبه يعلم انه لا يؤثر رده) عبارة سم على منهج لكنه يرتد برده اه والا قرب

على ان تعيين جهة الاداء لما يؤثر اذا اتصل بالاذن وهو ظاهر كما قاله الاسنوى اه (قوله ان لم يف مال التجارة) اي فيما اذا عينه للاداء (قوله ما لم يحجر عليه القاضي الخ) عبارة الاستاذ البكري في كثره ومحل ما سبق في الماذون ان لم يكن عليه ديون فان كانت تتعلق بما فضل عنها ولو حجر عليه باستدعاء الغرماء لم يتعلق بما في يده اه (قوله) فاقفاء ابن الصلاح الخ) اتفق به ايضا شيخنا الشهاب الرملي واعتمده في العباب فقال ومعرفة الضامن له اولو كيله قال الشارح في شرحه اولو له فيما اذا ضمن لسفيه او صبي او مجنون ومن ثم قال السبكي

(انه لا يشترط قبوله) لا (بضمه) لان الضمان محض التزام لا حقيقة فيه به يعلم انه لا يؤثر رده على قبوله كقول السبكي في المجازي في التمسك بالدين

رضاء والفرق بينه وبين الوكيل ظاهر (ولا يشترط رضا المضمون عنه قطعاً) لجواز أداء دين الغير بغير إذنه فالتزامه أولى وفيه وجه لم يعتد به لشذوذه (ولا معرفته) حياً كان أو ميتاً (في الأصح) كرضاء ولان ضمانه معروف معه وهو يفعل مع أهله وغير أهله نعم يشترط كونه مديناً كما أفاده قوله (ويشترط في المضمون كونه) أشار بحذفه شيئاً هنا وذكره في الرهن إلى شموله للعين المضمونة ومنها الزكاة بعد التمكن والعمل الملتزم في الذمة بالاجارة أو المساقاة (ثابتاً) حال الضمان لانه وثيقة فلا يتقدم ثبوت الحق كالشهادة فلا يكفي جريان سبب وجوبه كشفقة الغدلزوجة ويكفي في ثبوته اعتراف الضامن به وإن لم يثبت على المضمون شيء كما صرح به الرافعي بل الضمان متضمن لاعتباره بوجود شرائطه نظير ما مر في قبول الحوالة وإنما أهملنا رابعاً ذكره الغزالي وهو كونه قابلاً للتبرع به فخرج نحو قود وحق شفقة لفساده إذ يرد على طرده حق القسم للظلمة يصح تبرعها به ولا يصح ضمانه لها وعلى

عكسه دين الله تعالى كالزكاة

ما قاله سم ويوجه بأنه إذا أبرأ الضامن برى، وبقي حقه على من عليه الدين فردده من ماله فلا يلزم من عدم اشتراط الرضا لصحة الضمان كونه لا يرتد بالرد اه ع ش (قوله والفرق بينه وبين الوكيل ظاهر) إذ الضمان من التبرع والوكيل شبيهه بالاستخدام (قوله لجواز أداء) إلى قوله قال الاسنوي في النهاية (قوله أو ميتاً) أي وإن لم يخلف وفاء اه معنى (قوله معروف) أي احسان (قوله وهو) أي المعروف (قوله اشار) إلى قوله قال الاسنوي في المغني (قوله وذكره) أي وبذلك لفظ ديناً فهو بالجر عطفاً على حذفه ويحتمل أنه جملة حالية بتقدير قد (قوله إلى شموله) أي قول المصنف ثابتاً (قوله للعين المضمونة) قد يتوقف في اتصاف العين بالثبوت وال لزوم اه سم (قوله ومنها الزكاة) أي من العين المضمونة فالصورة ان تعلقها بالعين باق بان لم يتلف النصاب اما دينها فدخل في جملة الدين اه رشيدى (قوله والعمل) بالجر عطفاً على العين رشيدى وكردى عبارة المغني تنبيه قوله ثابتاً صفة لموصوف محذوف أي حقاً ثابتاً فيشمل الاعيان المضمونة والدين سواء كان مالا ام عملاً في الذمة بالاجارة اه قول المتن (ثابتاً) قال في التنبيه ويصح ضمان كل دين لازم كضمن المبيع ودين السلم اه وفي شرح العباب عن الروايات عن النص جواز الضمان في المسلم فيه دون الحوالة اه سم (قوله ويكفي في ثبوته اعتراف الضامن به) أي ليطالب به ولا رجوع له إذا غرم اه ع ش (قوله وإن لم يثبت الخ) عبارة المغني لا يثبت على المضمون عنه لوقال شخص لو يدعي عمرو مائة وأنا ضامنه فأنكر عمرو فلزيد مطالبة القائل في الأصح ذكره الرافعي في كتبه والمصنف في الروضة اه (قوله نظير ما مر في قبض الحوالة) قد يؤخذ من ذلك انه لو ادعى المضمون عنه انه أدى الدين الذي اعترف به الضامن قبل صدور الضمان وأثبت ذلك بينة أنه يتبين بطلان الضمان كما في نظيره من الحوالة بخلاف ما لو أنكر اصل الدين وحلف عليه فالذلك لا يقدح في صحة الضمان كما في نظيره من الحوالة مر اه سم وقوله انه أدى الدين الخ أي أو انتقل لغيري أو أبرأني المضمون له منه قبل الضمان (قوله رابعاً) أي للثلاثة التي ذكرها هنا وفيما يأتي اه رشيدى عبارة ع ش قوله وإنما أهملنا رابعاً أي من شروط المضمون عنه واقتصرنا على كونه ثابتاً لازماً معلوماً ولو اخرجنا عن بيان الشروط الثلاثة لكان أوضح اه (قوله لفساده) متعلق بقوله أهملنا (قوله على طرده) أي الرابع (قوله حق القسم للظلمة) كان التقييد به ليكون ثابتاً وإلا فصحة التبرع لا تتوقف عليه على ان في إيراد نظر الان الشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته ويمكن دفع ما ورد على عكسه بان المراد جواز التبرع به في الجملة والزكاة يتصور التبرع بها بعد قبض المستحق لها ودين المعسر يقبل التبرع به عند زوال مانع الاعسار واما حق القود والقصاص فلا يقبل التبرع به بوجه لكن من الواضح ان مراد الغزالي بقوله للتبرع بالنسبة لغير مستحقه اه سيد عمر (قوله كالزكاة) أي كان تبرعها المستحقون قبل قبضها لغير مستحق كغنى اه رشيدى وعبارة ع ش الظاهر انه أراد بالزكاة هنا ما يشمل عينها بان كان النصاب باقياً وبدلها بان كان تالفاً اه عبارة سم في العباب ويصح ضمان الزكاة والكفارة اه وعبارة الروض (فرع) لو ضمن عنه زكاة

لا يشترط في المضمون له إلا أن يكون من أهل الاستحقاق فخرج الحمل والميت اه (قول المصنف ويشترط في المضمون كونه ثابتاً الخ) قال في التنبيه ويصح ضمان كل دين لازم كضمن المبيع ودين السلم الخ اه وتقدم عدم صحة الحوالة بدين السلم وفي شرح العباب في باب الحوالة ونقل الروايات عن النص جواز الضمان في المسلم فيه دون الحوالة لانه يطالب فيها ببدل الحق وفيه بنفس الحق اه (قوله للعين المضمونة) قد يتوقف في اتصاف العين بالثبوت وال لزوم (قوله نظير ما مر في قبول الحوالة) قد يؤخذ من ذلك أنه لو ادعى المضمون عنه انه أدى الدين الذي اعترف به الضامن قبل صدور الضمان وأثبت ذلك بينة انه يتبين بطلان الضمان كما في نظيره من الحوالة بخلاف ما لو أنكر اصل الدين وحلف عليه فان ذلك لا يقدح في صحة الضمان كما في نظيره من الحوالة مر (قوله كالزكاة) في العباب ويصح ضمان الزكاة والكفارة اه وعبارة الروض فرع لو ضمن عنه زكاة صح ويعتبر الاذن عند الاداء وفي شرحه قال أي وفي المهمات ثم ان

ودين مريض معسر او ميت فانه يصح ضمانه مع عدم صحة التبرع به قال الاسنوي (٢٤٧) ولا بد من الاذن في اداء الزكاة لاحل النية الا ان

تكون عن ميت لجواز الاستقلال بها عنه اه ومثلها الكفارة (وصحح القديم ضمان ماسيجب) وان لم يجر سبب وجوبه كضمن ماسيبيعه لان الحاجة قد تمس اليه ولا يجوز ضمان نفقة مستقبله للقريب قطعا لان سبيلها سبيل البر والصلة لا الديون ولو قال اقرض هذا مائة وانا لها ضامن ففعل ضمانها على الوجه نظير ما ياتي في التمتعك في البحر وعلى ضمانه بجامع ان كلا يحتاج اليه فليس المراد بالضمان ما في هذا الباب (والمذهب صحة ضمان الدرك) ويسمى ضمان العهدة وان لم يكن ثابتا لمس الحاجة اليه في غريب ونحوه بمن لو خرج مبيعه او ثمنه مستحقا لم يظفر به على انه ليس من ضمان مالم يجب مطلقا لان المقابل لو خرج عما شرط تبين وجوب رد المضمون والدرك بفتح الراء وسكونها التابعة اي المطالبة سمي به لا لزامه الغرامة عند ادراك المستحق عين ماله (بعد قبض) ما يضمن من (الثلث) في التصوير الاتي والمبيع فيما ذكره بعد لانه انما يدخل في ضمان البائع او المشتري حينئذ وقبل القبض وكذا معه كما هو ظاهر من كلامهم لم يتحقق ذلك فخرج ماله باع الحاكم عقار غائب للمدعي بدنيه فلا يصح

صح ويعتبر الاذن عند الاداء انتهى (قوله ودين مريض) اي له على غيره اه ع (قوله ودين مريض معسر) الاول تقديم معسر على مريض او تاخير عن ميت ليفيد اعتباره في دين الميت ايضا اه سيد عمر (قوله مع عدم صحة التبرع) اي من المريض اه ع (قوله وان لم يجر) الى قوله نظير الخ في النهاية الا انه ابدل على الوجه بعلى القديم (قوله لا الديون) عطف على البر الخ (قوله ضمنها على الوجه) عبارة العباب فلا يصح ضمان مالم يثبت كقرضه الفا وعلى ضمانه اه ولم يخالفه في شرحه بل صرح بان قول ابن سريج بالصحة ضعيف وعبارة شرح مر ولو قال اقرض هذا مائة وانا ضامن ففعل ضمانها على القديم ايضا اه سم قال ع ش مر ايضا اي كما يصح ضمان ثمن ماسيبيعه لكن عبارة حج قد تقتضي الصحة على الجديد ايضا سم المارة انفا وقرها وكذا يوافقها قول المغني ويشترط في المضمون كونه ثابتا فلا يصح ضمان مالم يجب سواء احرى سبب وجوبه كنفقة ما بعد اليوم والزوجة وخادمها ام لا كضمان ماسيقر ضه لفلان وصحح القديم ضمان ماسيجب كضمن ماسيبيعه او ماسيقر ضه اه وعبارة السيد عمر قوله ضمنها على الوجه صرح في الروضة بان صحة الضمان في هذه على القديم وهو ظاهر اه (قوله ويسمى) الى قول المتن وهو الخ في النهاية والمغني (قوله ويسمى الخ) اي ما ياتي من التصويرين عبارة المغني ويسمى ايضا ضمان العهدة لا التزام الضامن ما في عهدة البائع ورده والعهدة في الحقيقة عبارة عن الهك المكتوب فيه الثمن ولكن الفقهاء يستعملونه في الثمن لانه مكتوب في العهدة مجازا تسمية لاحال باسم المحل اه (قوله وان لم يكن) اي الحق اه معنى (قوله لو خرج عما شرط) اي بان وجدا يقتضي الرد اه ع ش (قوله مطلقا) اي ظاهر او باطنا (قوله التابعة) اي المطالبة كما قاله الجوهري ومعلوم ان المضمون هو الثمن او المبيع لان نفس التابعة فالدرك هنا ما معنى الثمن او المبيع او على حذف مضاف اي اذ ادرك وهو الحق الواجب للمشتري او البائع عند ادراك المبيع او الثمن مستحقا ووجه تسميته بالدرك كونه مضمونا بتقدير الدرك اي ادراك المستحق عين ماله وهو مطالبته وهما اخذته به انتهى سم على ابي شعاع اه يجري قول المتن (بعد قبض الخ) المراد بالقبض هنا القبض الحقيقى فلا يكتفى بالحوالة به كافي سلطان اه يجري (قوله الاتي) اي في المتن (قوله والمبيع) عطف على الثمن (قوله فيما ذكره) كذا في نسخ القلم بصيغة الغيبة وحق المقام صيغة التكلم كافي لنسخ الطبع (قوله لانه الخ) اي الثمن والمبيع (قوله وقبل القبض) متعلق بقوله الاتي لم يتحقق (قوله معه) اي مع القبض (قوله فخرج) اي بقوله بعد قبض الثمن (قوله لو باع الحاكم الخ) قال الاذرى وعلى قياسه لو باعها صاحبها بالدين الذي عليه وضمن الدرك لا يصح قال وحاصله انه لا يصح ضمان الدرك في الاعتياض عن الدين انتهى اه رشيدى (قوله للدعى بدنيه) كل من الجارين متعلق بقوله باع والضمين المحرور للدعى عبارة المغني وخرج بعد قبض الثمن مالم يثبت دين على غائب فباع الحاكم عقاره من المدعى بدنيه وضمن له الدرك شخص ان خرج المبيع مستحقا فانه لا يصح الضمان قاله البغوى الخ (قوله فلا يصح ان يضمن له دركه) اي لا يصح ضمان العقار للمشتري اه رشيدى وهذا هو الظاهر المطابق لما مر عن المغني وقال ع ش قوله مر ان يضمن له دركه اي الثمن وهو الدين الذي في ذمة الغائب وقضية العلة ان مثل بيع القاضى ماله باع المدين عقاره او غيره لرب الدين بماله عليه من الدين اه (قوله لعدم القبض) اي قبض الثمن اه رشيدى (قوله ونحوه اقتناء ابن الصلاح) مبتدأ وخبر رشيدى وع ش اي ونحو المبيع المذكور في عدم صحة ضمان دركه ما تضمنه اقتناء ابن الصلاح بانه الخ (قوله لو اجر المدين)

كانت الزكاة في الذمة فواضح وان كانت في العين فيظهر صحتها ايضا كما اطلقوه كالعين المغصوبة اه فيجب تقييد الدين هنا بما اذا تمكن من اداها ولم يؤدها وفي معنى الزكاة الكفارة اه (قوله ضمنها على الوجه) عبارة العباب فلا يصح ضمان مالم يثبت كقرضه الفا وعلى ضمانه اه ولم يخالفه في شرحه بل صرح بان قول ابن سريج بالصحة ضعيف وعبارة شرح مر ولو قال اقرض هذا مائة وانا ضامن ففعل ضمانها على القديم

ان يضمن له دركه لعدم القبض ونحوه اقتناء ابن الصلاح بانه لو اجر المدين وقفا عليه

بدينه وضمن ضمان درگه فبان بطلان الاجارة لم يلزم الضامن شيء من الاجرة لبقاء الدين الذي هو اجرة بحاله فلم يفوت عليه شيئا (وهو ان يضمن للمشتري الثمن) وقد علم قدره وتسليمه (٢٤٨) البائع (ان خرج المبيع) المعين (مستحقا) كان خرج مرهونا أو مأخوذا بشفعة يبيع

سابق (أو معيبا) ورده
المشتري (أو ناقصا لنقص)
ما قدر به من الكيل أو
الذرع أو الوزن كنقص
(الصنجة) وردا يضا وهي
بفتح الصاد والسين أفصح
منها كما في القاموس وفي
نسخة جعل اللام كافا في شمل
نقص القدر ونقص الصنفة
المشرطة كما إذا باعه بشرط
كون وزنه كذا أو من نوع
كذا وضمن ضمان عهدة
ذلك وبين مستحقا ما بعده
صحة ضمان ذلك فساد يظهر
في العقد باستحقاق أو غيره
ونحو رداءة جنس أو عيب
أو تلف قبل القبض أو بعده
وقد انسخ بنحو تقابل أو
نقصه عما قدر به مما يقتضي
الخيار لا الفساد وأل في
الثمن للجنس في شمل كله
كما تقرر وما لو ضمن بعض
المعين إن خرج بعض
مقابله مستحقا أو معيبا أو
ناقصا لنقص صنجة أو صفة
وحينئذ اندفع الاعتراض
عليه وتصوير غير واحد له
بغير ذلك لخروجه عما
الكلام فيه وهو الضمان
للمشتري كما يعرف بتأمله
ولو أطلق ضمان الدرك أو
العهد اختص بما خرج

أي لدائنه (قوله بدينه) أي بدين عليه للمستاجر (قوله فبان بطلان الاجارة) أي لمخالفته شرط الواقف اه
مغنى قال سم وكذا إن لم يبين أخذ من اشتراط القبض اه عبارة سيد عمر إنما ذكره لكونه مفروضا في
الحادثة المسؤول عنها وإلا فالضمان غير صحيح مطلقا اه عبارة ع ش قوله لبقاء الدين الخ قضية التعليق ان مثل
الوقف غيره وانه متى كان العوض دينيا في ذمة المؤجر أو البائع لا يلزم الضامن شيء لبقاء حق المضمون له في
ذمة خصمه ولعله إنما اقتصر على الوقف لكونه صورة الواقعة التي سئل عنها ابن الصلاح اه (قوله فلم
يفوت) أي بطلان الاجارة (عليه) أي المضمون له المستاجر (قوله وقد علم) إلى قوله والسين في المغنى قوله
ورد اضا وإلى قوله وصورة ذلك في النهاية إلى قوله ورد اضا وقوله والسين إلى وفي نسخة وقوله بين إلى وال
وقوله ابتداء أو عما في الذمة (قوله وقد علم) أي الضامن (قدره) فان جهله لم يصح الضمان اه مغنى (قوله
وتسليمه الخ) عطف على جملة علم الخ (قوله المبيع المعين) أي ابتداء أو عما في الذمة اخذا بما يأتي في ضمانه
للبائع المبيع إن خرج الثمن المعين مستحقا الخ اه سم (قوله أو مأخوذا بشفعة) صورته ان يشتري حصصه من
عقار ثم يبيعه لآخر ويقض منه الثمن فيضمن شخص للمشتري الثاني رد الثمن ان اخذها الشريك
القديم بالشفعة اه ع ش (قوله كنقص الصنجة) لا يخفى ما في هذا الحل والاختصار الاسيب كنقص ما قدر به
كالصنجة (قوله ورد الخ) عطف على خرج المبيع المقدر بالعطف (قوله والسين أفصح منها) وفي المختار
صنجة الميزان معرب ولا تقل صنجة اه ع ش عبارة المغنى وهي بفتح الصاد فارسية وعربت واجمع صنج
ويقال صنجة بالسين خلافا لابن السكيت اه (قوله جعل اللام كافا) عبارة النهاية بدل اللام كاف اه
(قوله أو من نوع الخ) الأولى ليظهر العطف أو كونه من نوع الخ (قوله وبين مستحقا الخ) كان المراد ولو
بطريق الإشارة والافنحو التلغ لا يتناول له منطوق كلامه فليتأمل اه سم (قوله أو غيره) عطف على استحقاق
(قوله ونحو رداءة جنس) عطف على فساد (قوله أو عيب الخ) وقوله الاتي أو نقصه عطف على رداءة جنس
(قوله قبل قبض الخ) أي سواء كان تلف المبيع قبل قبض المشتري له أو بعده (قوله وقد انسخ الخ) حال
من التلف باعتبار تقييده بقوله أو بعده (قوله بنحو تقابل) أي من خيار الشرط أو المجلس كرده (قوله
وأل) إلى قوله ويصح أيضا في المغنى إلى قوله وحينئذ إلى ولو أطلق وقوله ابتداء إلى مستحقا وقوله ومن ثم إلى
وللستاجر وقوله أو الاجير (قوله وما لو ضمن الخ) لعل الأولى للاقتصار على وبعضه المعين ثم في الشمول
وقفه لان اسم الجنس إنما يصدق على افراد الجنس لا على اجزائها وبعض الثمن من الثاني لا الأول (قوله
بعضه المعين) أي كريمة مثلا أي بخلاف المبهم كضمنت بعضه فلا يصح اه سيد عمر (قوله وتصوير الخ)
عطف على الاعتراض (قوله له) أي للكلام المصنف (قوله وهو) أي ما الكلام فيه (قوله تأمله) أي تصوير
الغير (قوله ولو أطلق الخ) عبارة المغنى ولو ضمن عدة فساد البيع بغير الاستحقاق أو عهدة العيب أو التلف
قبل قبض المبيع صح للحاجة اليه ولا يدخل ذلك تحت ضمان العهدة بان يقول ضمننت لك عهدة أو درك الثمن
أو المبيع من غير استحقاق أو غيره بما ذكر ولو خص ضمان الدرك بنوع كخروج المبيع مستحقا لم يطالب
بجهة أخرى ولو خرج بعض المبيع مستحقا طرأ لب الضامن بقسط المستحق اه (قوله لا ما خرج فاسدا) أي
أو تلف أو خرج معيبا أو ناقصا لنحو رداءة (قوله وصورة ذلك) أي ضمان الدرك أو العهدة للمشتري أو
البائع (قوله منه) أي من الثمن أو المبيع اه كرده (قوله خلاص المبيع) أي ضمننت لك خلاص المبيع

أيضا (قوله فبان بطلان الاجارة) وكذا إن لم يبين أخذ من اشتراط القبض (قوله المبيع المعين) أي ابتداء
أو عما في الذمة اخذا بما يأتي في ضمانه للبائع المبيع ان خرج الثمن المعين مستحقا الخ (قوله وبين
مستحقا) كان المراد ولو بطريق الإشارة ولا فتنحو التلف لا يتناول له منطوق كلامه فليتأمل (قوله

مستحقا لانه المتبادر منه لا ما خرج فاسدا بغير الاستحقاق وذكره كالجهور الضمان للمشتري فقط كانه الغالب
لصحة للبائع بأن يضمن له المبيع بعد قبض المشتري له ان خرج الثمن المعين ابتداء أو عما في الذمة مستحقا أو ناقصا لنقص نحو
صنجة أو معيبا مثلا وصورة ذلك أن يقول ضمننت لك عهدة الثمن أو المبيع أو دركه أو خلاصك منه ولا يكفي قوله خلاص المبيع أو الثمن

أو شرط كفيل بخلاف ذلك لأنه لا يستقل بتخليصه بخلاف شرط كفيل بالثمن (٢٤٩) كما علم مما مر ولو اختلف الضامن والبائع في نقص

صنعة الثمن ولا يشترط حلف الضامن لأصل برأءته أو البائع والمشتري حلف البائع لأن ذمة المشتري كانت مشغولة وبحلف البائع يطالب المشتري وكذا الضامن أن أقروا ثبت بحجة أخرى ويصح ضمان الدرك للمسلم إليه المسلم فيه بعد أدائه أن استحق رأس المال المعين لا للمسلم رأس المال أن استحق المسلم فيه لأنه لكونه في الذمة يستحيل فيه الاستحقاق بخلاف المقبوض ومن ثم لو اشترى أرضاً ثم غرس أو بنى ثم استحققت لم يصح ضمان الأرض إلا بعد القلع ومعرفة قدره وللستاجر أو الاجير أيضاً على وزن ما ذكر ويصح أيضاً ضمان درك دين قبض فإذا ضمن ابتداء أو عما في الذمة له اجر درك نحو زيفه أو نقص صنجه ابدل الزيف من المؤدى أو الضامن وطالب أحدهما بالنقص فان طلب الضامن في الأولى ان يعطيه المؤدى ليبدله لم يعطه قاله الماوردي وتخييره بين المؤدى والضامن يحمل على ما إذا رد المؤدى والالم يطالب الضامن بشيء ومن ثم قيدت ما مر بقولي ورده المشتري وقولي ورد أيضاً لأنه الذي في البيان عن المعودى وجزم به في الأنوار

الخ (قوله أو شرط كفيل الخ) أي ولا يكفي شرط كفيل الخ عبارة المغنى فإن قال ضمانت لك خلاص المبيع لم يصح لأنه لا يستقل بتخليصه إذا استحق فإن شرط في البيع كفيلاً بخلاف بطل البيع لفساد الشرط وإن ضمن درك الثمن وخلاص المبيع معاصح ضمان الدرك دون خلاص المبيع تفريقاً للصفقة اهـ (قوله خلف البائع الخ) أي أن ادعى نقص الثمن وقياسه خلف المشتري أن ادعى نقص المبيع ثم قضية التعليل بقوله لأن ذمة المشتري الخ أنه لو كان الثمن أو المبيع معيناً وشرط كون وزنه أو ذرعه كذا ثم اختلف البائع والمشتري في كونه ناقصاً عما قدر به أن المصدق المشتري أن ادعى البائع نقص الثمن والبائع أن ادعى المشتري نقص المبيع لعدم اشتغال ذمة كل منهما بشيء فليراجع ثم ما ذكر ظاهر أن كان الاختلاف بعد كلف المبيع أو الثمن أمامهم بقائهما في تقدير ما وقع الخلاف فيه بكياله أو وزنه أو ذرعه ثانياً اهـ ع ش (قوله أو ثبت بحجة الخ) عبارة المغنى أو قامت بينة اهـ (قوله لأنه لكونه في الذمة الخ) هل يصح بعد قبضه كما تقدم في الثمن المعين عما في الذمة اهـ سم أقول قضية التعليل المذكور الصحة ثم رأيت في الكردى ما نصه قوله أن استحق المسلم فيه أي الذي في الذمة (قوله بخلاف المقبوض) معناه يصح ضمان الدرك للمسلم رأس المال بعد قبض المسلم فيه اهـ (قوله ولو اشترى أرضاً الخ) قال في شرح الروض ولو ضمن في عقد واحد عدة ثمن الأرض وأرض نقص ما غرس أو بنى فيها باستحقاقها فيما إذا اشتراها شخص وغرس فيها أو بنى ثم ظهرت مستحقة يصح ضمان الأرض لعدم وجوبه عند ضمانها بالعهد وفي ضمان الثمن قولاً لا تفريق الصفقة والأصح الصحة ولو ضمن الأرض فقط فإن كان قبل ظهور الاستحقاق أو بعده وقبل القلع لم يصح وإن كان بعدهما صح أن علم قدره انتهى اهـ ك ردى (قوله وللستاجر الخ) عطف على قوله للبائع أي ولصحته للستاجر اهـ ك ردى أقول بل هو عطف على قوله للمسلم إليه الخ (قوله أو الاجير) انظر ما صورته ثم رأيت في سم على حج ما نصه قوله وللستاجر أي بأن يضمن له درك الاجرة أن استحققت المفعه وقوله أو الاجير لعل صورته ضمان درك المنفعة أن خرجت الاجرة مستحقة مثلاً وقضية اعتبار قبض المضمون دركه توقف الصحة هنا على العمل كي تصير المنفعة مقبوضة فليراجع انتهى وقد يقال يكفي قبض العين التي تعلقت بها المنفعة اهـ ع ش (قوله ويصح أيضاً ضمان درك الخ) لعله إنما أعاده مع عليه بما سبق لكونه من كلام الماوردي وتفرع قوله أي الماوردي فإذا الخ (قوله قبض) نعت دين (قوله ابدل الزيف) أي اخذ المضمون له بدل الزيف وطلبه (من المؤدى) بكسر الدال (وطلب الخ) أي المضمون له (بالنقص) أي نقص الصنعة (قوله الضامن) فاعل طلب (قوله في الأولى) أي في مسألة ضمان نحو الزيف (قوله ان يعطيه) أي يعطى المضمون له الضامن المؤدى بفتح الدال (ليبدله) أي الضامن المؤدى (له) أي المضمون له (قوله لم يعطه قاله الماوردي) أي بل يبدله له ويبقى نحو المعيب في يده حتى يأتي ماله ويؤخذ من ذلك ضعف قول الأنوار ولا يطالب البائع الضامن قبل رد نحو المعيب للمشتري كذا في شرح م ر وهو خلاف قول الشارح وتخييره الخ فليتامل اهـ سم وقوله ويؤخذ الخ عبارة النهاية قيل ويؤخذ من ذلك ضعف قول الأنوار الخ وفيه نظر لا مكان حمل كلامه أي الأنوار على عدم مطالته قبل وجود الرد المقتضى بالمطالبة بالأصل بل كلامهم صريح في أنه لا بد في المطالبة من رده بعيب أو نحوه بما ضمنه اهـ قال ع ش قوله قبل وجود الرد فالمراد بالرد في عبارة الأنوار فسخ العقد (قوله وتخييره الخ) أي الماوردي بقوله ابدل الزيف من المؤدى أو الضامن (قوله رد) أي المضمون له إلى المضمون عنه (قوله لأنه)

لأنه لكونه في الذمة الخ) هل يصح بعد قبضه كما تقدم في الثمن المعين عما في الذمة (وللستاجر) أي بأن يضمن له درك الاجرة أن استحققت المفعه وقوله أو الاجير لعل صورته ضمان درك المنفعة أن خرجت الاجرة مستحقة مثلاً وقضية اعتبار قبض المضمون دركه توقف الصحة هنا على العمل كي تصير المنفعة مقبوضة فليراجع (قوله لم يعطه) قال الماوردي أي بل يبدله له ويبقى نحو المعيب في يده حتى يأتي ماله ويؤخذ من ذلك ضعف قول الأنوار ولا يطالب البائع الضامن قبل رد نحو المعيب للمشتري كذا في شرح م ر وهو خلاف

(٣٢ - شرواني وابن قاسم - خامس) وغير واحد من الشراح ويوجه بان المضمون هنا كما يعلم مما يأتي إنما هو المالية الهائلة ومع وجود نحو المعيب يبدل المضمون له لافوات عليه نعم لرفع الامر لقاض

اي التقييد بالرد (قوله وفسخ) اي القاضى البيع (قوله والثاني اقرب الخ) خلافاً للنهاية عبارة الانوار لفسخ العقد اه (قوله او بعض المبيع) عطف على المبيع (قوله قالا الخ) الشيخان نبه به على ان ضمان درك نحو الثمن كغيره في مطالبة كل من الضامن والمضمون عنه وان ضمانه متضمن لضمان اجزائه وان مطالبة الضامن معينة فيما لو بان الاستحقاق ليس مقيداً بالفسخ بخلاف ضمان نحو الزيف (قوله التحقيق) الى قوله فلم زاد النهاية عقبه مانصه والحاصل ان ضمان العهدة يكون ضمان عين فيما اذا كان الثمن معيناً باقيا لم يتلف وضمان ذمة فيما عدا ذلك اه (قوله دين الثمن او المبيع ان بقى) اي حيث كان معيناً اخذ بما ياتى في قوله مر والحاصل الخ وعليه فلو تعذر احضاره لم يتلف لا يجب على الضامن شئ لان العين اذا تعذر احضارها لم يجب على ما تزمها شئ نعم ضمان ما ذكره وان كان ضمان عين يخالف ضمان العين في انه اذا تلف يطالب ببذله والعين اذا تلفت لا يطالب بشئ اه ع ش وقال الرشيدى اي فيما اذا كان الثمن في الذمة لما ياتى اه ويأتى عن سم ما قد يوافق الفقه لكن اطلاقهم يوافق الاول ويؤيده قول الشارح المار خرج الثمن المعين ابتداء او عمافى الذمة الخ وقوله الاتى ليس على قاعدة ضمان الاعيان الخ (قوله وبدله كقوله ومثل المثلى الخ) عطف على قوله عين الثمن الخ (قوله وبدله اي قيمته ان عسر رده للحيلولة الخ) قضية ما ياتى من قوله فلم الى قوله ومن ثم لو تعذر ردها لم يغرم الضامن بدلهما اختصاص هذا بغير المعين الباقي فانظر بعده ما ذكره من التفريع في قوله فلم الخ والحوالة في قوله كما تقرر والاختصاص بغير المعين الباقي هو صريح الروض وشرحه في فصل ضمان العين فانهم الماقررا انه يصح ضمان رد كل عين مضمونة وانه يبرأ بردها ويتلفها فلا يلزمه قيمتها قال وضمان العهدة اي عهدة الثمن والثمن معين باقى بيد البائع ضمان العين فان ضمن قيمته بعد تلفه اي الثمن بيد البائع فكما لو كان في الذمة فيكون اي ضمان العهدة ضمان ذمة انتهت وبه يظهر اشكال تقرير الشارح لان ما ذكره قبل قوله فلم الخ يقتضى انه لا يضمن ما ذكره وهو موافق لذلك فليتامل اه سم مخالف لذلك وما ذكره في قوله فلم الخ يقتضى انه لا يضمن ما ذكره وهو موافق لذلك فليتامل اه سم اقول يمكن التوفيق بحمل التعذر الذى قبل فلم الخ على التلف وحمل التعذر الذى بعده على الاستحقاق واما قوله وهو مخالف لذلك فجوابه ان كلام الروض وشرحه مفروض فيما اذا بقى الثمن بيد البائع لا يتلف كما هو الظاهر وما ذكره الشارح قبل فلم الخ فيما اذا تلف الثمن فلا مخالفة واما قوله فانظر بعد هذا الخ فسيأتى جوابه (قوله ليس على قاعدة ضمان الاعيان) اشارة الى انه يصح ضمان رد كل عين مضمونة على من هي يده كمنصوب ومبيع ومستعار لكن يبرأ الضامن بردها للمضمون له وكذا يتلفها فلا يلزمه قيمتها بخلاف ضمان الدرك كزدي ومعنى (قوله وفي المطلب الخ) كالتأييد لما قبله اه ع ش (قوله هنا) اي في ضمان الثمن الذى في الذمة كما يعلم من شرح الروض وبالجملة فهذا المحل يحتاج الى تحرير اه رشيدى اقول قضية سابقة كلام الشارح ولا حقة ان المراد بالعين ما يشمل المعين ابتداء وعمافى الذمة عبارة المعنى قال في المطلب والمضمون في هذا الفصل هو رد العين والا لكان يلزم ان لا يجب قيمته عند التلف بل المضمون قيمته عند تعذر رده اه (قوله اي وحدها) هذا التفسير قد لا يلاقى اخر كلام المطلب اه رشيدى ولعله اراد به

قوله الشارح وتخييره فليتامل (قوله وبدله) اي قيمته ان عسر رده للحيلولة الى اخر قضية ما ياتى من قوله فلم الى قوله ومن ثم لو تعذر ردها لم يغرم الضامن بدلهما اختصاص هذا بغير المعين الباقي فانظر بعده ما ذكره من التفريع في قوله فلم الخ والحوالة في قوله كما تقرر والاختصاص بغير المعين الباقي هو صريح الروض وشرحه في فصل ضمان العين فانهم الماقررا انه يصح ضمان رد كل عين مضمونة وانه يبرأ بردها ويتلفها فلا يلزمه قيمتها قالا وضمان العهدة اي عهدة الثمن والثمن معين باقى بيد البائع ضمان العين فان ضمن قيمته بعد تلفه اي الثمن بيد البائع فكما لو كان في الذمة وضمان العهدة فيكون ضمان ذمة اه وبه يظهر اشكال تقرير الشارح لان ما ذكره قبل قوله فلم الخ يقتضى انه لا يضمن ما ذكره وهو موافق لذلك فليتامل تلف وهو مخالف لذلك وما ذكره في قوله فلم الخ يقتضى انه لا يضمن ما ذكره وهو موافق لذلك فليتامل

ولفسخ بنحو العيب وابقاؤه تحت يده الى مجيء مالسكه قبل له الان مطالبة الضامن لارتفاع العقد وخروج المعيب عن ملكه او لالائه مادام تحت يده فتوقفه به باقى كل محتمل والثاني اقرب الى اطلاقهم قالا وفيما اذا استحق المبيع يطالب الضامن كالبائع او بعض المبيع طوبل الضامن اي او البائع بقسط المستحق من الثمن فسخ المشتري ام لا (تنبيه) التحقيق ان متعلق ضمان الدرك عين الثمن او المبيع ان بقى وسهل رده وبدله اي قيمته ان عسر رده للحيلولة ومثل المثلى قيمة المتقوم ان تلف وتعلقه بالبدل اظهر لانه ليس على قاعدة ضمان الاعيان من جهة ان ضمان الدرك يغرم بدل العين عند تلفها بخلاف ضمان العين المغصوبة والمستعار وفي المطلب ليس المضمون هنا رد العين اي وحدها والا لزم ان لا يجب قيمتها عند التلف بل المضمون المالية

عند تعذر الرد حتى لو بان الاستحقاق والتز في يد البائع لا يطالب الضامن بدله له لم (٢٥١) ان ضمان الثمن المعين الباقي بيد البائع ضمان

عين فيبطل العقد بخروجه
مستحقا لان الرد هنا لم
يوجه لبذل أصلا بل للعين
المتعينة بالعقد ومن ثم لو
تعذر رد هالم يغرم الضامن
بدلها كما تقرر وأن ضمان
الثمن الذي ليس كذلك
ضمان ذمة فلا بطلان بتعيين
استحقاقه لان الرد هنا لم
يتوجه للعين بل لما ليتها
عند تعذر رد ه كما تقرر
ايضا وبهذا اندفع ما قد
يقال اى فرق بين المعين
وغيره مع توقف صحة ضمانه
على قبض البائع له وغير
المعين بتعيين قبضه من غير
نظر الى عدم تعيينه في العقد
ووجه اندفاعه ما علم من
الفرق الواضح بينهما فامل
ذلك كما فان كلام المتأخرين
أوهم تناقضاهم فيه وهو
لا يندفع الا بما تقرر كما افاده
كلام شيخنا وغيره ولا يجرى
ضمان الدرك في نحو الرهن
كما يحثه ابو زرعة لانه لا
ضمان فيه (وكونه لازما)
وان لم يستقر كمن مبيع لم
يقبض وكهر قبل وطء (لا)
كنجوم كتابة) لقدرة المكاتب
على اسقاطها متى شاء فلا
معنى للتوثيق به وكذا جعل
الجماعة قبل الفراغ كما
سيذكره (تنبيه) اعترض
المتن باقتضائه صحة ضمان
الغير لديون السيد على
المكاتب من نحو معاملة
والاصح وفاقا لاكثر
التأخرين عدم صحة ضمانها

قوله بل المضمون المالية أقول وتحصل الملاقة بتقييده بقوله عند تعذر الرد (قوله عند تعذر الرد) لعل المراد
بالتعذر هنا ما يشمل التلف (قوله حتى لو بان الاستحقاق) تفريع على قوله عند تعذر الرد والمراد بالاستحقاق
استحقاق البيع ووجه التفريع انتفاء التعذر لبقاء الثمن في يد البائع (قوله فعل) انظر من اين اه سم
وقد يقال من قول المطلب حتى لو بان الاستحقاق الى قول الشارح فعل (قوله ان ضمان الثمن المعين) اى في
العقد بدليل قوله المتعينة في العقد بخروجه مستحقا اه سم (قوله الباقي بيد البائع)
أى بان يقع الضمان حال تعيينه وبقائه بخلافه فيما لا يقع في هذه الحالة وان كان بعد قبضه اه سم
(قوله بخروجه) اى الثمن (قوله لان الرد هنا لم يتوجه الخ) اى فلا يمكن استدراك المالية ليستقر العقد
اه سم (قوله ومن ثم) اى من اجل توجه الرد للعين المتعينة بالعقد (قوله لو تعذر الخ) لعل بنحو انتقاله للمالك
الغير (قوله كما تقرر) اى بقول المطلب لو بان الاستحقاق الخ وقال السكردى هو اشارة الى قوله بخلاف
ضامن العين المنصوبة الخ و(قوله كما تقرر ايضا اشارة الى قوله بل المضمون المالية اه (قوله وان
ضمان الثمن الخ) اى وعلم أن ضمان الثمن الذي الخ ولعله علم من قول الشارح وبدله أى قيمته ان عسر
رده للحيولة كما مر عن سم (قوله وان ضمان الثمن الخ) هذا يشمل المعين الغير الباقي بيد البائع فيشكل
قوله فلا بطلان الخ اه سم ويمكن دفع الاشكال بان التفريع بقوله المذكور باعتبار بعض ما تضمنه
قوله وان ضمان الخ (قوله مع توقف صحة ضمانه) اى غير المعين في العقد (قوله ولا يجرى ضمان الدرك في نحو
الرهن) في شرحه للارشاد واهم قوله بعد قبض الثمن انه لا يصح ضمان الدرك في الاعتياض عن الدين كدار
باعها صاحبها بدين عليه ومن ثم ائق ابن الصلاح بانه لو آجر موقوف عليه الوقف بدينه وضمن ضامن الدرك
ثم بان بطلان الاجارة لمخالفة شرط الوقف لم يلزم الضامن شئ لبقاء الدين الذي هو اجرة بحاله ومنه يؤخذ
ان ضمان درك الرهن للمرتبه باطل لعدم الاحتياج اليه لبقاء المرهون به بحاله لو استحق الرهن فاذا بان ان
الرهن ليس ملكا للراهن ولا مستحقا رهنه لم يلزم الضامن شئ اه سم (قوله لانه لا ضمان فيه) اى ولان
العلة وهي فوات الحق منتفية فيه اه ع ش (قوله وان لم يستقر) الى قوله وكذا الخ في المغنى والى التنبيه
في النهاية (قوله لم يقبض) اى المبيع كما اظهره المنهج وقال الجبيري انما اظهر في محل الاضمار كلاتوم
عود الضمير (قوله على الثمن وهو غير مستقيم) لانه اذا قبض المبيع فالثمن حينئذ مستقر مع ان مراده التمثيل
بغير المستقر وايضا الفرض ان الثمن في الذمة فهو غير مقبوض قطعا اه (قوله وكهر الخ) اى ودين السلم
نهاية ومغنى (قوله قبل وطء) اى وموت (قوله للتوثيق به) عبارة النهاية بها اى النجوم وعبارة المغنى عليه
اى المكاتب فالباء في به بمعنى على والضمير فيه للنجوم بتاويل المذكور (قوله باقتضائه الخ) اى من حيث
تعبيره بالنجوم (قوله والاصح) الى قوله اذا ما منع في المغنى (قوله وكلاهما هنا صريح في ذلك) عبارة الروض
وشرحه فصل لا يصح ضمان غير اللازم كنجوم المكاتب ويصح عنه بغيرها لا السيد انتهى اه سم (قوله

(قوله فعل) انظر من اين وقوله ان ضمان الثمن المعين أى في العقد بدليل المتعينة بالعقد وكما يصرح به قوله
فيبطل العقد بخروجه مستحقا وقوله الباقي بيد البائع اى بان يقع الضمان حال تعيينه وبقائه بخلافه
فما ياتي لا يقع في هذه الحالة وان كان بعد قبضه تامل وقوله لان الرد هنا لم يتوجه الخ اى فلا يمكن استدراك
المالية لبقى العقد وقوله وان ضمان الثمن الخ هذا يشمل المعين الغير الباقي بيد البائع فيشكل عليه قوله
فلا بطلان الخ (قوله ولا يجرى ضمان الدرك في نحو الرهن) في شرحه للارشاد واهم قوله بعد قبض
الثمن انه لا يصح ضمان الدرك في الاعتياض عن الدين كدار باعها صاحبها بدين عليه ومن ثم ائق ابن
الصلاح بانه لو آجر موقوف عليه الوقف بدينه وضمن ضامن الدرك ثم بان بطلان الاجارة لمخالفة شرط
الوقف لم يلزم الضامن شئ لبقاء الدين الذي هو اجرة بحاله ومنه يؤخذ ان ضمان درك الرهن للمرتبه باطل
لعدم الاحتياج اليه لبقاء المرهون به بحاله لو استحق الرهن فان بان ان الرهن ليس ملكا للراهن ولا مستحقا
رهنه لم يلزم الضامن شئ اه (قوله وكلاهما هنا صريح في ذلك) عبارة الروض فصل لا يصح ضمان غير اللازم

بناء على الاصح من تناقض فيه وهو سقوطها بتعجزه وكلاهما هنا صريح في ذلك

بمخلاف ضمانها الاجنبى فانه يصح اذلا مانع ويرد بمنع اقتضائه ذلك اذا دخاله الكاف عليها اقتضى عدم انحصار البطلان فيها فان قلت مرت
فحة الحوالة بها وعليها لما مر من التوجيه فلما جرى ذلك هنا مع استواء البابين في اشتراط الزوم قلت يفرق بان الضمان فيه شغل ذمة فارغة
فاحتيط له باشتراط عدم قدرة المضمون عنه (٣٥٣) على اسقاطه لئلا يغرر ثم يحصل التعجيز فيتضرر الضامن حينئذ بفوات ما اخذ منه

بمخلاف ضمانها) أى ديون نحو المعاملة على المكاتب (قوله عليها) أى نجوم الكتابة وكذا ضميروله فيها
(قوله بها وعليها) أى ديون السيد على المكاتب من نحو معاملة ثم الاولى اسقاط لفظها تأمل (قوله فلا
جرى ذلك) أى لصحة الموجبة بما مر عبارة المغنى فان قيل قد مر ان الحوالة تصح من السيد عليه فلا
كان هنا كذلك اجيب بان الحوالة يتوسع فيها لانها بيع دين بدين يجوز للحاجة اهـ (قوله لانه ان قبض من
المكاتب الخ) هذا لا يأتى فى الحوالة بها لان المحتال حينئذ هو السيد لكن قد يقال فيه بدل هذا ان قبضها من
المحال عليه قبل تعجيز المكاتب فذاك ولا صارت بالتعجيز له على أنه قد يقال التعجيز لا يبطل الحوالة حتى لو
احال المكاتب اجنبيا على مدينة الاجنبى ايضا ثم حصل التعجيز فالحوالة بحالها فليراجع اهـ سم (قوله
ولا اخذ من السيد قد منع اهـ سم (قوله لقدرة المحال عليه) أى المكاتب (على ذلك) أى الاسقاط
(قوله والمراد) الى قوله نعم فى النهاية لا قوله وبالا جازة الى وقول الشيخين (قوله ولو باعتبار وضعه) دفع
ما يقال لاحاجة للجمع بين قوله لازم وقوله ثابت اذ لازم لا يكون الا ثابتا وحاصل الجواب ان اللازم قد
يطلق باعتبار ما وضعه ذلك فثمن المبيع يقال له لازم باعتبار ان وضعه ذلك ولو قبل القبض مع انه ليس
بثابت فأحدهما لا يغنى عن الآخر اهـ ع ش (قوله للمشتري) أى وحده اهـ نهاية (قوله فلا ثمن عليه) أى
المشتري حتى يضمن فلا يصح الضمان فى الصورتين سم ونهاية ومغنى (قوله مبتدا لاتينا) هذا
لأنما هو فى الثانية اهـ سم (قوله هنا) أى فيما اذا كان الخيار لهما اهـ ع ش وقال الكردى قوله هنا
اشارة الى كون الخيار للبائع وضميراته يرجع الى الثمن اهـ قول وظاهر السابق رجوعه اليهما معا
(قوله مع ذلك) أى فى زمن الخيار اهـ نهاية (قوله فيما اذا تخير) جزم فى شرح الروض اخذنا من كلام
الامام بعدم الصحة هنا أيضا اهـ سم وكذا جزم بذلك النهاية والمغنى كأم (قوله فيصح) الى التنبيه فى النهاية
والمغنى (قوله وبيانه) أى بيان ما يوم الخ مبتدا وخبره قوله انهم صرحوا الخ (قوله وعكسه) أى اللغوى
للا منطقى (قوله واستثنوا) أى من العكس (قوله ضمانها لارهنها) الاضافة بمعنى فى (قوله كالدرك) أى درك
عين الثمن او المبيع مثلا (قوله ورد الاعيان المضمونة) كالغصوبة والمستعارة عبارة المغنى (تنبيه)
يصح ضمان رد كل عين بمن فى يده مضمونة عليه كغصوبة ومستعارة ومستأمة ومبيع لم يقبض ويرأ
الضامن بردها له ويرأ أيضا بتلفها فلا يلزمه قيمتها ولو ضمن قيمة العين ان تلف لم يصح لعدم ثبوت القيمة وعمل
صحة ضمان العين اذا اذن فيه واضع اليد او كان الضامن قادرا على انتزاعها منه اما اذا لم تكن العين مضمونة
على من هى بيده كالوديعة والمال فى يد الشريك والوكيل والوصى فلا يصح ضمانها لان الواجب فيها التخلية
دون الرد اهـ (قوله وكذا من درهم الخ) أى ومثل الصور المذكورة قوله من درهم الخ فى صحة الضمان
دون الرهن (قوله بمن نقلها) أى المقالة وكذا ضمير صحتها وضمير فيها (قوله لاستواء الجميع) أى الرهن
والحوالة والضمان (قوله به) أى بالدين (قوله فان نافاه هذا) أى نافي العلم قوله من درهم الخ (قوله فى الكل)

كنجوم المكاتب ويصح عنه بغيرها لا للسيد اهـ (قوله لانه ان قبض من المكاتب الخ) هذا لا يأتى فى الحوالة
بها لان المحتال حينئذ هو السيد لكن قد يقال فيه بدل هذا ان قبضها من المحال عليه قبل تعجيز المكاتب فذاك
ولا صارت بالتعجيز له على أنه قد يقال التعجيز لا يبطل الحوالة حتى لو احال المكاتب اجنبيا على مدينة الاجنبى
ايضا ثم حصل التعجيز فالحوالة بحالها فليراجع (قوله ولا اخذ من السيد) قد منع (قوله فلا ثمن عليه حتى
يضمن) فلا يصح الضمان فى الصورتين (قوله مبتدا لاتينا) هذا إنما هو فى الثانية (قوله فيما اذا تخير)

لا لمغنى بخلاف الحوالة فان
الذى فيها مجرد التحول الذى
لا ضرر على المحتال فيه
لانه ان قبض من المكاتب
فذاك ولا اخذ من السيد
فلم ينظر لقدرة المحال عليه
على ذلك فتأمل فانه خفى
والمراد باللازم ما لا تسقط
على فسحه من غير سبب ولو
باعتبار وضعه (و) من ثم
(يصح ضمان الثمن) للبائع
(فى مدة الخيار) للمشتري
(فى الاصح) لانه ايل للزوم
بنفسه اما اذا كان الخيار
لهما فالثمن موقوف او
للبيع فلك المبيع له وملك
الثمن للمشتري فلا ثمن عليه
حتى يضمن وبالا جازة يملكه
البائع ملكا مبتدا لاتينا
كأم وقول الشيخين عن
المتولي يصح الضمان هنا
بلا خلاف مفرع على
الضعيف انه مع ذلك ملك
للبائع نعم لو قيل فيما اذا
تخير ان الضمان يوقف فان بان
ملك البائع له لوجود الاجازة
بانت صحة الضمان والا فلا
لم يبعد لان العبرة فى العقود
بما فى نفس الامر (وضمان
الرجل كالرهن به) فيصح
بعد الفراغ للزوم له لاقبله

لجوارحه مع كونه لا يؤل للزوم بنفسه بل بالعمل وبه فارق الثمن فى مدة الخيار (تنبيه مهم) وقع لهم فى مبحث اشتراط لزوم
الدين الرهن والحوالة والضمان ما يومه التنافى وبيانه مع الجواب عنه وإن لم ار من تنبيه لذلك كله انهم صرحوا بان كل ما صح ورنه صح
ضمانه وعكسه واستثنوا صوراً يصح ضمانها لارهنها لعدم الدين فيها كالدرك ورد الاعيان المضمونة واحضار البدن وكذا من درهم الى
عشرة على مقالة يتعجب من نقلها ومهما صحت ما فيها من التحكم الصريح لاستواء الجميع فى ان العلم به شرط فان نافاه هذا فليطرق فى الكل

اولا فلا تهم كلامهم في تلك الكلية قاض بانه لا يشترط في هذين استقرار الدين كاجرة قبل انتفاع في اجارة العين ولا صحة الاعتياض عنه فيصح كل منهما بدين السلم وهو المسلم فيه وبالدية والزكاة بتفصيلهما نعم الرهن لزكاة تعلقت بالدين لا يصح بخلاف ضمانها لصحته براد الا بيان المضمونة وخالفوا هذا في الحوالة فاشترطوا صحة الاعتياض عن دينها المحال به وعليه فلا يصح (٢٥٣) بدين سلم ولا ابل دية ولا زكاة ولا عليها وكانهم

نظروا الى انها معاوضة او استيفاء وكل منهما يستدعي صحة الاعتياض بخلاف ذلك فان كلامهما وثيقة والتوثيق يحصل بمجرد اللزوم لانه خشية القوات وهي منتفية عند لزوم سببه واما قول ابن العماد هي اوسع منهما لانها رخصة وجري وجه بصحتها على من لا دين عليه بخلافهما فهو بما يتعجب منه مخالفتها لصريح كلامهم مع فساد استنتاجه لا لطلاق الاوسعية مما علق به الاعلى اعتبار بعيد لكن بفرضه انما يعبر عنه بكونها اوسع منهما من حيثية لا مطلقا كما هو واضح وفرقوا ايضا بينها وبينهما ففصلوا فيها في نجوم الكتابة ودين المعاملة تفصيلا مخالفا لما فصلوه في الضمان الملحق به الرهن وكاهم لمخو في الفرق ما قدمته آنفا فامل ذلك كله فانه نقيض مهم (وكونه معلوما للضامن فقط جنسا وقدر وصفة وعينا خلافا لقول الزركشي المذهب جواز ضمان ما علم قدره وان جهل صفته (في الجديد) لانه اثبات مال في الذمة لا دى بعقد فلم يصح مع الجهل كالثمن نعم لو قال جاهل بالقدر ضمننت لك

ولاولى فيه الكل (قوله او لا فلا) اي وهو الراجح كما ياتي (قوله ثم كلامهم) عطف على قوله انهم صرحوا بالخ كذا قوله وخالفوا الخ وقوله وفرقوا الخ (قوله في تلك الكلية) ال للجنس فتشمل كلية الاصل والعكس (قوله في هذين) اي الرهن والضمان وكذا ضمير كل منهما (قوله ولا صحة الخ) عطف على استقرار الدين (قوله فيصح الخ) تفريع على عدم اشتراط صحة الاعتياض (قوله بتفصيلهما) اي الرهن والضمان (قوله وخالفوا هذا) اي عدم اشتراط صحة الاعتياض اه كرى (قوله ولا عليها) اي الثلاث المذكورة (قوله الى انها) اي الحوالة (قوله معاوضة) اي على الراجح (او استيفاء) اي على المرجوح (قوله بخلاف ذلك) اي الرهن والضمان (قوله بمجرد اللزوم) اي لزوم سببه كدين السلم من غير حاجة الى جواز الاعتياض عنه (قوله عند لزوم سببه) اي سبب التوثيق لانه لما لزوم سبب التوثيق لزوم التوثيق فانتفت خشية القوات اه كرى (قوله واما قول ابن العماد الخ) اي المقتضى لجواز الحوالة فيما يجوز فيه الرهن والضمان من غير عكس (قوله لصريح كلامهم) اي في اوسعية الرهن والضمان من الحوالة (قوله على اعتبار بعيد) اي كديون المعاملة للسيد على المكاتب يصح الحوالة عليها دون الضمان عنها والضمن في زمن الخيار لها او للبايع يصح الحوالة عليها دون الضمان عنه (قوله عنه) اي عن الاعتبار المذكور (قوله ايضا) اي كالفرق باشتراط صحة الاعتياض في الحوالة دون الرهن والضمان عبارة الكرى قوله ايضا يرجع الى وخالفوا الخ اه (قوله تفصيلا مخالفا لما فصلوه الخ) اي حيث جوزوا الحوالة بالنجوم لا عليها وجوزوا الحوالة على دين المعاملة وبه للسيد وغيره بخلاف ضمانه للسيد وبه علم ان الاولى اسقاط قوله بنجوم الكتابة (قوله ما قدمته) مفعول لمخو (قوله انفا) اشارة الى قوله قلت يفرق الخ قبل قول المتن ويصح ضمان الثمن اه كرى (قوله للضامن) الى قوله وفارق في النهاية الا قوله خلافا الى المتن وفي البجيرمى قوله للضامن اي ولسيدة ان كان الضامن عبدا اه بجيرمى (قوله جنسا) الى قوله خلافا في المعنى (قوله وصفة) ومنها الحلول والتاجيل ومقدارا لاجل اه بجيرمى (قوله وعينا) فلا يصح ضمان احد الدينين مبهما كما نبه عليه في شرح الروض سمور شيدى عبارة المعنى وكونه اي المضمون معلوما جنسا وقدر وصفة وعينا (في الجديد) فلا يصح ضمان المجهول ولا غير المعين كاحد الدينين اه وبما ذكر يعلم ما في قول ع ش قوله وعينا اي فيما لو كان ضمان عين كالمغصوب اه وايضا يخالفه التعليل الآتي للجديد (قوله جاهل بالقدر) مفهومه انه لو قال ذلك العالم به كان ضمانا للكل وهو ظاهر وقوله وكذا لو ابراه الخ ينبغي ان ياتي فيه مثل ذلك اه ع ش (قوله ومن ثم) اي من اجل شذو ذلك القول (قوله وفارق آجر تلك الشهور) اي حيث لم يصح عقدا لاجارة خلا للشهور على ثلاثة (قوله قد يكون الخ) اي مسألة ضمان الجاهل بالقدر (قوله يؤخذ الضامن الخ) اي فيما اذا لم ينكره المقر له (قوله وايضا فن الخ) اي فيما اذا انكره المضمون له وقال ان مالى على الاصيل اقل من ثلاثة (قوله المؤقت) الى الفصل في النهاية الا قوله وفي واحد ما ذكر وقوله باقى الخ لعل بذلك وقوله وكذا احلتك كما هو ظاهر وقوله وقع لجمع مفتين الى ولو ابراه اه سيد عمر (قوله والا ابراه المؤقت) لعل المراد به كان يقول ابراه عليك سنة اه ع ش (قوله كان وصية) جواب والاى ففيه تفصيلها وهو انه ان

جزم في شرح الروض اخذ من كلام الامام بعدم الصحة هنا ايضا (قوله استقرار الدين كاجرة الخ) تقدم صحة الحوالة بالاجرة قبل فراغ المدقة تقدم اشتراط الاستقرار وتفسيره بجواز الاعتياض وهو غير المراد به هنا (قوله وعينا) كذا في شرح الروض وكأنه احتراز عن احد الدينين ثم رايت قول شرح الروض في موضع آخر فصل لا يصح ضمان المجهول ولا غير المعين كاحد الدينين اه (قوله وكذا لو ابراه امته الدراهم

لراهم التي على فلان كان ضمانا بثلاثة على الوجه وكذا لو ابراه من الدراهم ولا ننظر لمن يقول اقل الجمع اثنان لانه شاذ ومن ثم لو قال له على درهم لومه ثلاثة وفارق آجر تلك الشهور بانه عقد معاوضة محضة فان قلت قد يكون ماعلى الاصيل دون ثلاثة قلت يؤخذ الضامن باقراره انها على الاصيل او ايضا فن ضمن ثلاثة ضمن دونها بالاولى (والا ابراه) المؤنث والمعلق بغير الموت والا كاذم فانت بريء لو انت بريء بعد موتى كان وصية

والذي لم يذكر فيه المبرأ منه ولا نوى (من المجهول) في واحد ما ذكر للدائن لا وكيله او للدين لكن فيما فيه معاوضة كان ابرأ حتى فانت طالق لا فيما عد ذلك على المعتمد (باطل في الجديد) (٢٥٤) لان البراءة متوقفة على الرضا ولا رضايه قل مع الجهل نعم لا أثر لجهل يمكن معرفته أخذ

من قولهم لو كاتبه بدرهم ثم وضع عنه دينارين مريدا ما يقابلها من القيمة صح ويكفي في النقد الرابع علم العدد وفي الابرأ من حصته من مورثه علم قدر التركة وان جهل قدر حصته ويأتى في الخلع ماله تعلق بذلك ولان الابرأ ومثله الترك والتحليل والاسقاط تملك للمدين ما في ذمته أى الغالب عليه ذلك دون الاسقاط على المعتمد ومن ثم لو قال لاحد مدينه أبرأت أحدا كما لم يصح بخلاف ماله عليه وجهل من هو عليه فانه يصح على ما جزم به بعضهم وانما يشترط قبول المدين ولم يرتد برده نظر الشائبة الاسقاط فان قلت لم غلبوا في علمه شائبة التملك وفي قبوله شائبة الاسقاط قلت لان القبول أدون ألا ترى إلى اختيار كثيرين من أصحابنا جواز المعاطة في نحو البيع والهبة ولم يختاروا صحة نحو بيع الغائب وهبته ولو أبرأ ثم ادعى الجهل لم يقبل ظاهرا بل باطنا ذكره الرافعي لكن في الانوار انه ان باشر سبب الدين لم يقبل وإلا كدين ورثه قبل وفي الجواهر نحوه فليخص به كلام

خرج المبرأ منه من الثلث بري مؤلا توقف على إجازة الورثة فيما زاداه ع (قوله والذي الخ) عطف على المؤقت (قوله لم يذكر) وقوله ولا نوى ببناء المفعول (قوله ومن المجهول في واحد الخ) عطف على المؤقت عبارة المغنى والابرأ من الدين باطل جز ما وكذلك من الدين المجهول جنسا وقدر او صفة (قوله في واحد بما ذكر) أى آتفا بقوله جنسا وقدر الخ سيد عمر وكردى (قوله لا وكيله) أى لا يشترط علم وكيل الدائن في الابرأ (قوله او للدين) عطف على الدائن (قوله لكن فيما فيه معاوضة) معناه علم الدائن والمدين شرط في الابرأ الذي فيه معاوضة اه كرى الاول إسقاط الدائن فان علمه شرط مطلقا (قوله كان ابرأ حتى الخ) قضية كلام المغنى ان الكاف استقصائية حيث قال بعد قول المصنف في الجديد وماخذ القولين انه تملك او إسقاط فعلى الاول يشترط العلم بالمبرأ منه وعلى الثاني لا والتحقيق فيه كما افاده شيخى انه ان كان في مقابلة طلاق اشترط علم كل من الزوج والزوجة لا نه يؤل إلى معاوضة وإلا فهو تملك من المبري إسقاط عن المبرأ عنه فيشرط علم الاول دون الثاني اه ثم رأيت ما سياتى عن السيد البصرى عند قول الشارح قال المتولى الخ المفيد انها ليست استقصائية (قوله معرفته) أى الجهل أى متعلقه قول المتن (في الجديد) محل الخلاف في الدين اما الابرأ من الدين فباطل جز ما هاية ومغنى قال ع ش قوله من الدين أى كان غصب منه كتبا مثلا اه (قوله بدرهم) أى معلومة اه كرى (قوله ما يقابلها من القيمة) أى ما يقابل الدينارين من الدرهم من حيث القيمة (قوله علم قدر التركة) ظاهره انه لا يشترط علم قدر الدين فليراجع اه رشيدى عبارة ع ش قوله علم قدر التركة كان يعلم ان قدر ما ألف (قوله ان جهل قدر حصته) بان لم يعلم قدر ما يخصه اه والرابع او غيره اه (قوله ولان الابرأ الخ) عطف على قوله لان البراءة الخ (قوله الغالب عليه ذلك) أى وقد يغلبون الاسقاط ومنه عدم علم المبرأ بما عليه من الدين وعدم اشتراط قبوله وعدم اشتراط علم الوكيل به ايضا اه ع ش (قوله دون الاسقاط) وليس الغالب عليه الاسقاط (قوله ومن ثم) إشارة إلى كون الابرأ ونحوه تملك كما اه كرى (قوله للمدينه) فى اصله لاحد مدينه والحكم صحيح على كلنا النسختين اه سيد عمر (قوله بخلاف ما الخ) محترز قول المصنف ومن المجهول باطل اه ع ش (قوله ولو علمه) أى الدين اه ع ش (قوله وجهل من هو عليه) أى بان كان الدين واحدا ولكن لا يعلم عين المدين فهو جهل وما قبله إيهام اه رشيدى وقوله وإنما لم يشترط جواب عما يقال لو كان الابرأ تملك كالمشروط فيه القبول اه كرى (قوله ولم يرتد برده) هو الاصح في الروضة اه سم (قوله في علمه) أى الدائن اه ع ش وقال الرشيدى (قوله في علمه) أى المبرأ منه وكذا الضمير في قبوله اه والظاهر ان ضمير قبوله للدين (قوله ادون) أى من العلم اه كرى أى به يندفع تنظير سم بما نصه قوله الا ترى الخ فى إثباته الادوية نظر لان المعاطة تكون في القبول بدون إيجاب كعكسه اه (قوله بل باطنا) أى يقبل باطنا (قوله لكن في الانوار الخ) عبارة النهاية وهو محمول على ما فى الانوار أنه الخ اه (قوله ان باشر سبب الدين) أى او روجع فيه كهر الثيب سم على منبج اه ع ش (قوله لم يقبل) أى ظاهرا اه سم (قوله كدين ورثه الخ) أى بان ادعى انه يجمل قدر التركة اخذا بما مر اتفا فليراجع اه رشيدى (قوله وفي الجواهر نحوه) أى ما فى الانوار (قوله فليخص به) أى بما فى الانوار والجواهر (قوله وفيها) أى الجواهر (قوله وكذا الكبيرة المجبرة) وكذا غيرها ان لم تنعرض للهر فى الاذن ولا روجعت فيه اه ع ش (قوله على جهلها) كانه حيث لم يعلم استئذناها اه سيد عمر (قوله وهذا) أى ما فى الجواهر عن الزبيل وما قاله الغزى (قوله ويجوز بذل العوض) أى كان يعطيه ثوبا مثلا في مقابلة الابرأ بما عليه من الدين امالوا اعطاه بعض الدين على ان يبرئه من الباقي فليس من التعويض فى شيء بل ما قبضه بعض حقه أتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى (قوله لا وكيله) فلا يشترط علمه (قوله ولم يرتد برده) هو الاصح في الروضة (قوله الا ترى الخ) فى إثباته الادوية نظر لان المعاطة تكون بالقبول بدون إيجاب كعكسه (قوله لم يقبل)

الرافعى وفيها أيضا عن الزبيل تصدق الصغيرة المزوجة إجبارا يمينها فى جهلها بمبرها والباقي قال الغزى وكذا الكبيرة المجبرة إن دل الحال على جهلها وهذا أيضا يندفع ما فى الانوار قال المتولى ويجوز بذل العوض فى مقابلة الابرأ

والباقي ما عداه اه عش (قوله انتهى) أى ما قاله المتولى (قوله وعليه فيملك الدائن) وفي عش بعد كلام مانصه اقول يمكن ان يصور ما هنا بما لو وقع ذلك بالمواطاة منهما قبل العقد ثم دفع ذلك قبل البراءة او بعدها فلو قال ابرأتك على ان تعطيني كذا كان كالموافق لصلحتك على ان تقر لي على ان لك على كذا فكما قيل في ذلك بالطلاق لا شتماله على الشرط يقال هنا كذلك لا شتمال البراءة على الشرط فليراجع اه عبارة السيد عمر قوله ويرى المدين المبيع فيه فهل هو بيع فيجوز فيه احكامه او ما حقيقته وهل يكفى التزام العوض في الذمة ولا لانه يبيع دين بدن ينبغي أن يحرر ثم رابت ابن الزباد قال يصح الا براء في مقابلة مال معين او موصوف في الذمة وعبارة العباب لو قال لغريمه بلا خصومة ابرئتني من دينك على كذا فابراه جاز صرح بذلك في الانوار وجرى عليه الزر كشي في قواعد اه وبذلك علم عدم تعين ماصوره عش وانه يصح الا براء فيما لو قال ابرأتك على ان تعطيني كذا (قوله وطريق الا براء) الى قوله واذا في المغنى (قوله من المجهول الخ) ذكر حجج في غير التحفة ان عدم صحة الا براء من المجهول بالنسبة للدنيا اما بالنسبة للآخرة ليصح لان المبرأ راض بذلك اه هكذا رأيت بهامش عن بعض اهل العصر اه عش (قوله والاستغفار له) اى للمغتاب كان يقول استغفر الله لفلان او اللهم اغفر له ومعلوم ان هذا الكلام فى غيبة البالغ واما غيبة الصبي فهل يقال فيها بمثل ذلك التفصيل وهو ان اذ بلغته فلا بد من بلوغه ذكره اه وذكر من ذكرت عنده ايضا بعد البلوغ لان براءته قبل البلوغ غير صحيحة او يكفى مجرد الاستغفار له حالا مطلقا لتعذر الاستحلال منه الان فيه نظروا الا قرب الاول وقال سم على حجج قوله والاستغفار له اى ولو بلغته بعد ذلك وقوله الابدع تعيينها بالشخص أطلق السيوطى فى فتاويه اعتبار التعيين وان لم تبلغ المغتاب وهو ممنوع وقال فيمن خان رجلا فى اهله بزنا وغيره لا تصح التوبة منه الا بالشروط الاربعة ومنها استحلاله بعد ان يعرفه به بعينه ثم له حالان احدهما ان لا يكون على المرافة فى ذلك ضرر بان اكرهها فهذا كما وصفنا والثانى ان يكون عليها فى ذلك ضرر بان تكون مطوعة فهذا قد يتوقف فيه من حيث انه ساع فى ازالة ضرره فى الآخرة بضرر المرافة فى الدنيا والضرر لا يزال بالضرر فيحتمل ان لا يسوغ له فى هذه الحالة اخباره به وإن أدى الى بقاء ضرره فى الآخرة ويحتمل ان يكون ذلك عذرا ويحكم بصحة توبته اذا علم الله منه حسن النية ويحتمل ان يكلف الاخبار به فى هذه الحالة ولكن يذكر معه ما ينهى الضرر عنها بان يذكر انه اكرهها ويجوز الكذب بمثل ذلك وهذا فيه جمع بين المصلحتين لكن الاحتمال الاول اظهر عندى ولو خاف من ذكر ذلك الضرر على نفسه دون غيره فالظاهر ان ذلك لا يكون عذرا لان التخلص من عذاب الآخرة بضرر الدنيا مطلوب ويحتمل ان يقال انه يعذر بذلك ويرجى من فضل الله تعالى ان يرضى عنه خصمه اذا علم حسن نيته ولو لم يرض صاحب الحق فى الغيبة والزنا ونحوهما انه يعفو الا يبذل مال فله بذله سعيا فى خلاص ذمته ثم رابت التز الى قال فيمن خانته فى اهله او ولده او نحوه لا وجه للاستحلال والاظهار فانه يولد فتنة وغيظا بل يفزع الى الله تعالى ليرضيه عنه اه باختصار اقول الا قرب ما اقتضاه كلام الغزالي حتى لو اكره المرافة على الزنا لا يسوغ له ذكر ذلك لزوجها اذا لم يبلغه من غيره لمافية من هتك عرضها وبقي ماله اغتاب ذميا فهل يسوغ الدعاء بالمغفرة ليتخلص هو من اثم الغيبة او لا ويكفى بالندم لا امتناع الدعاء بالمغفرة للكافر كل محتمل والا قرب ان يدعو له بمغفرة غير الشرك او كثرة المال ونحوه مع الندم ووقع السؤال عمالوا تى هيمة فهل يخبر اهله بذلك وإن كان فيه اظهار لقبص ما صنع ام لا ويكفى الندم فيه نظروا لا يبعد الاول ويفارق مالوا تى اهل غيره حيث امتنع الاخبار بما وقع لان فى ذلك اضرار للمرأة ولا هلمها فامتنع لذلك ولا كذلك البهيمة اه عش (قوله الابدع تعيينها الخ) خلافا للمغنى حيث قال ولو استحل منه من غيبة اغتابها ولو لم يعينها له فاحله منها فهل

أى ظاهر او (قوله والاستغفار له) أى لو بلغته بعد ذلك (قوله الابدع تعيينها بالشخص) أطلق السيوطى فى فتاويه اعتبار التعيين وان لم يبلغ المغتاب وهو ممنوع وقال فيمن خان رجلا فى اهله بزنا او غيره لا تصح التوبة منه الا بالشروط الاربعة ومنها استحلاله بعد ان يعرفه به بعينه ثم له حالان احدهما

اه وعليه فيملك الدائن
العوض المبذول له بالبراء
ويرى المدين وطريق الا براء
من المجهول ان يبرئه مما
يعلم أنه لا ينقص عن الدين
كالف شك هل دينه يبلغها
أو ينقص عنها واذا لم تبلغ
الغنية المغتاب كفى فيها
الندم والاستغفار له فان
بلغته لم يصح الا براء منها
الا بعد تعيينها بالشخص

بل وتعيين حاضرهما فيما يظهر (٢٥٩) أن اختلف به الغرض ولو ابراه من معين معتقدانه لا يستحقه فبان انه يستحقه برى (الا

براه) (من ابل الدية) فانه صحيح مع الجمل بصفقتها لانهم اغتفروا ذلك في اثباتها في ذمة الجاني فكذا هنا والا لتعذر ابراه منها بخلاف غيرها لا مكان معرفته بالبحث عنه (ويصح ضمانها في الاصح) كالابراهم بالعلم بسنها وعددها ويرجع في صفقتها الغالب ابل البلد (ولو قال ضمانت مالك علي زيد) او ابرائك او نذرت لك مثلا وكذا احلتك كما هو ظاهر (من درهم إلى عشرة فالاصح صحته) لا تنفاه الغرر بذكر الغاية (و) الاصح (انه يكون ضامنا لعشرة) ومبرئا منها وناذرها لادخالها للغايتين (قلت الاصح) انه يكون ضامنا (للعشرة) ومبرئا منها وناذرها لها (والله اعلم) ادخالها للاول فقط لانه مبدأ الالتزام وترتب صحة ما بعده عليه بل قيل لثانية اخر اجالها لانه اليقين فان قلت مما يضعف هذين ويرجع الاول قولهم اذا كانت الغاية من جنس المغيا دخلت قلت هذا في غير مانحن فيه لانه في الامور الاعتبارية وما نحن فيه في الامور الالتزامية وهي محتاط لها ويأتي ذلك في الاقرار كما سيذكره ويأتي ثم زيادة على ما هنا ولو لقن صيغة نحو ابراه ثم قال جهات مدلولها وامكن عادة خفاء ذلك عليه قبل والا

يرأ منها ولا وجهان أحدهما نعم والثاني لا وبهذا جزم المصنف في اذكاره وزعم الاذرعى ان الاصح خلافه وهذا هو الظاهر انتهى وتقدم عن ع ش عن حج في غير التحفة ما يؤيده (وتعيين حاضرهما) هذا مما لا يحصى عنه ولو لمات بعد ان بلغته قبل ابراه منها لم يصح ابراهه بخلافه في المال مر ا ه سم على حج ا ه ع ش (قوله) وتعيين حاضرهما) اى الشخص الحاضر عند الغيبة ا ه ك ر دى (قوله من معين) اى فى الواقع ا ه ع ش (قوله) هنا) اى الابراه (قوله) ولا لتعذر الخ) هذا التعليل محل تأمل ولذا حذفه المغنى واقتصر على ما قبله قول المتن (في الاصح) وعليه يرجع وضامنها بالاذن اذا غررها بمثلها لا قيمتها كالقرض كما جزم به ابن المقرئ ولا يصح ضمان الدية عن العاقلة قبل الحل ولو ضمن عنه زكاته او كفارته صح كدين الآدمى ويعتبر الاذن عند الاداء إن ضمن عن حى فان ضمن عن ميت لم يتوقف الاداء على اذن كما ذكره الرافعى في باب الوصية نهاية ومعنى وقولها ولو ضمن الخ سر مثله في الشرح قبيل قول المصنف وصح القديم ضمان ما سيجب (قوله) وكذا احلتك الخ) وانظر ما حكم ببقية التصرفات فيه نظرا ولا يبعد الحاقها بما ذكرناه حيث حمل المحمول على جملة ما قبل الغاية كان كالمعين ا ه ع ش اقول قد اشار اليه الشارح في التنبيه السابق وكذا هنا كالتبعية بقوله مثلا (قوله) وناذرها) اى ومجربا بها (قوله للغايتين) اى للطرفين ففيه تغليب (قوله هذين) اى الضمان لتسعة والضمان لثمانية او (قوله الاول) اى الضمان لعشرة (قوله في غير مانحن فيه) تأمل فيه ا ه سم (قوله) لانه في الامور الاعتبارية الخ) نازع الشهاب ابن قاسم في هذه التفارقة وقال انها لا مستند لها ا ه رشيدى (قوله الاعتبارية) كغسل اليدين ا ه ع ش (قوله ويأتى ذلك) اى الخلاف المذكور (في الاقرار) اى بان لو يد عليه من درهم إلى عشرة (قوله ويأتى ثم) اى في باب الاقرار (قوله ولو لقن الخ) ببناء المفعول (قوله نحو ابراه) اى كالاقرار والهبة وغيرهما من الحل والعقد (قوله فرع مات مدين الخ) جميع ما ذكره في هذا الفرع تبعه

ان لا يكون على المرأة في ذلك ضرر بان اكرها فهذا كما وصفنا والثاني ان يكون عليها في ذلك ضرر بان تكون مطاوعة فهذا قد يتوقف فيه من حيث انه ساع في ازالة ضرره في الاخرة بضرر المرأة في الدنيا والضرر لا يزال بالضرر فيحتمل ان لا يسوغ له في هذه الحالة اخباره به وان ادى إلى بقاء ضرره في الاخرة ويحتمل ان يكون ذلك عذرا ويحكم بصحة توثقه لاداعلم الله منه حسن النية ويحتمل ان يكلف الاخبار به في هذه الحالة ولكن يذكر معه ما ينفي الضرر عنها بان يذكر انه اكرها ويجوز الكذب بمثل ذلك وهذا فيه جمع بين المصلحتين لكن الاحتمال الاول اظهر عندى ولو خاف من ذكر ذلك الضرر على نفسه دون غيره فالظاهر ان ذلك لا يكون عذرا لان التخلص من عذاب الاخرة بضرر الدنيا مطلوب ويحتمل ان يقال انه يعذر بذلك ويرجى من فضل الله تعالى انه يرضى عنه خصمه اذا علم حسن نيته ولو لم يرض صاحب الحق في الغيبة والزنا ونحوهما انه يعفو الا يبذل مال لله بذله سعيا في خلاص ذمته ثم رايت الغزالي قال فيمن خانته في اهله او ولده او نحوه لا وجه للاستحلال والاطهار فانه يولد قسوة وغيظا بل يفزع إلى الله تعالى ليرضيه عنه ا ه باختصار (بل وتعيين حاضرهما) هذا مما لا يحصى عنه ولو لمات بعد ان بلغته قبل ابراه منها لم يصح ابراهه بخلافه في المال مر (قول المصنف) ويصح ضمانها الخ) قال في الروض ويرجع اى ضامنها إن ضمنها بالاذن وغررها بمثلها لا القيمة اى كافى القراض ا ه قال في شرحه وقيل بالعكس والتصريح بالترجيح من زيادته (قوله) في غير مانحن فيه) تأمل فيه وقوله لانه في الامور لا يخفى ان هذه التفارقة لا سند لها الا مجرد ما وقع في خاطره بلا مراجعة (قوله فرع مات مدين الخ) جميع ما ذكره في هذا الفرع تبعه فيه مر في شرحه مسئلة في فتاوى السيوطى رجل نزل لآخر عن اقطاع والنزم له انه اذا صار اسمه في الديوان اعطاه بعضها وابرأه من الباقي فهل يصح هذا الالتزام إن كان بطريق النذر كما هو العادة الان فالذى يظهر لى انه لا تصح ابراهه ولو تراخيا لان النذر لا تصح ابراهه منه لما فيه من حق الله تعالى كالزكاة والكفارة ويحتمل الصحة لان الحق فيه لمعين بخلاف سائر النذور والزكاة والكفارة والاول اظهر كالمواضع لا تستحق في معين فانه لا تصح ابراهه منه

فلا كما يأتى في النذر (فرع) مات مدين فسأل وارثه دائنه ان يبرئته ويكون ضامنا لما عليه فابرأه على ظن صحة الضمان وان الدين انتقل إلى ذمة الضامن لم يصح ابراهه لانه بناء على ظن انتقاله للضامن ولم ينتقل اليه

لأن الضمان بشرط براءة الأصل ودليل بطلان الإبراء قول الام وتبعوه ولو صالحه من ألف على خمسمائة صالح انكار ثم أبرأ من خمسمائة طائفا
صححة الصلح لم يصح الإبراء عن الخمسمائة التي أبرأ منها وقولهم لو أتى المكاتب لسيده بالنجوم فأخذها منه وقال له اذهب فأنت حر ثم خرج المال
مستحقا بان عدم عتقه لأنه إنما عتقه بظن سلامة العوض وقولهم لو أتى (٢٥٧) بالبيع المشروط في بيع على ظن صححة الشرط بطل

أو مع عليه بفساده صح
ولا ينافيه صححة الرهن بظن
الوجوب لما مر في المناهي
ولما ذكر البلقيني ذلك قال
وهذا يدل على أن يأتي الامر
في نحو ذلك على ما اعتقده
بخالفا لما في الباطن لا
يؤاخذ به وتزييف الامام
لقول القاضى الموافق لذلك
مزيف اه ويؤخذ من
قوله في نحو ذلك انه لا بدنى
تصديقه من قرينة تقضى
بصدق ما ادعاه من الظن
ورقع لجمع مفتين وغيرهم
اعتماد خلاف بعض ما قررنا
فاحذر ولو ابراه في الدنيا
دون الآخرة برى ففيها لان
أحكام الآخرة مبنية على
الدنيا ويؤخذ منه ان مثله
عكسه إلا ان يقال انه اراء
معلق لكن مرصحة تعليقه
بالموت فيمكن أن يقال هذا
مثله ولو قال ابرأتك بمالى
عليك وله عليه دين أصلى
وهين ضمان برى منهما
(فصل) في قسم الضمان
الثانى وهو كفالة البدن
وفيه خلاف أصله قول
الشافعى رضى الله عنه انها
ضعيفة و (المذهب) منه
(صححة كفالة البدن) وهى
الالتزام إحضار المكفول أو
جزء منه شائع كعشرة أو
مالا بقاء بدونه كروحه

فيه مر في شرحه اه سم (قوله لان الضمان بشرط براءة الأصل الخ) يؤخذ من تعليقه أن الكلام
مفروض في نحو قوله ضمنيت ما عليه بشرط ابرائه بخلاف نحو ابرأته وأناضامن لما عليه إذ ليس فيه تقييد
الضمان بالبراءة فليتأمل اه سيد عمر اقول في كل من الاخذ والمأخوذ نظر ظاهر بل مخالف لمفاد كلام
الشارح كما يظهر بادنى تأمل (قوله وقولهم لو أتى المكاتب الخ) ثم قوله وقولهم لو أتى بالبيع الخ عطف على
قول الام (قوله فانت حر) ظاهره وإن قصد به الانشاء فراجع اه سم اقول التعليل الاتى وما بعده
كالصريح في ذلك (قوله بطل) أى البيع المشروط (قوله أم مع عليه الخ) عطف على قوله على ظن الخ (قوله
بفساده) أى الشرط (قوله ولا ينافيه) أى قولهم لو أتى بالبيع المشروط الخ وكذا الإشارة في قوله ذلك
وقوله وهذا وقوله نحو ذلك وقوله لذلك (قوله لما مر الخ) أى من قوله مر لوجود مقتضيه اه والمراد
بمقتضيه وجود الدين اه ع ش (قوله قال وهذا الخ) جواب لما (قوله محالفا الخ) حال من ما اعتقده
(قوله ويؤخذ منه الخ) معتمداه ع ش وقال السيد عمر قد يفرق بأنه إذا سقط الدين في الدنيا لم يسقط في
الآخرة لأنه إنما يطالب فيها بما استحقه في الدنيا وهذا معنى قولهم لان أحكام الخ بخلاف العكس فان
معناه اسقطت منك المطالبة في الآخرة ان مت من غير وفاء واما في الدنيا فلا سقط المطالبة عنك بل انا
مطالب لك فيها والحاصل ان التعليل والاقتصار في التصوير مشعران بالفرق في نظرهم أى إشعارا بتمامه
بعين الانصاف متجنبين للاعتساف اه (قوله لكن مر الخ) أى في شرح و الابراء الخ (قوله فيمكن ان يقال
الخ) وهو الظاهر كما مر عن السيد عمر خلافا لما مر عن ع ش (قوله برى منهما) أى فلو قال اردت
الابراء من دين الضمان دون الثمن لم يقبل ظاهرا ما لم تدل قرينة على ذلك اه ع ش

(فصل في كفالة البدن) (قوله في قسم الضمان الخ) أى وما يرتب عليه ككونه يغرم أو لا اه ع ش
ثم قوله المذكور الى قول المتن بدن الخ في النهاية (قوله الثانى) نعت للمضاف (قوله وهو كفالة البدن)
ويسمى ايضا كفالة الوجه اه معنى (قوله أصله) أى الخلاف وكذا ضمير منه اه ع ش (قوله قول الشافعى)
خبر أصله (قوله انها) أى كفالة البدن (ضعيفة) مقول القول (قوله أو مالا بقاء الخ) عطف على المكفول
ولو حذف لفظة ما عطف على شائع لكان أولى (قوله كروحه الخ) أى حيث كان المنكفل يحجزه حيا نهاية
(قوله أو قلبه) أو كبده أو دماغه كفى شرح الروض اه سم (قوله لا طباق الناس الخ) تعليل للبدن (قوله
ومعنى ذلك الخ) هذا جواب عن جهة المذهب عما يورده عليه مقابله من قول الشافعى المذكور اه رشيدى
(قوله قيل أئمة اللغة الخ) عبارة المختار والكفيل الضامن وقد كفل به يكفل بالضم كفالة وكفل عنه بالمال
لغيره وكفله المال ضمنه إياه وكفله إياه بالتخفيف فكمل هو به من باب نصر ودخل وكفله إياه تكفيله له
وتكفل بدنه والكافل الذى يكفل إنسانا يعوله ومنه قوله تعالى وكفلهما زكريا اه ع ش (قوله لم يستعملوه)

وأما إن كان هذا الالتزام لا بطريق النذر بل في مقابلة النزول وقلنا بصحة ذلك كما استنبطه السبكي من خلع
الاجنبى فان البراءة منه تصح كمال الخلع اه وسياق في باب النذر جزم الشارح بصحة ابراء المندور له الناذر
بما في ذمته حيث ساغ له المطالبة به وفي باب قسم الصدقات عدم صححة ابراء المستحق منه حصص في ثلاثة فاقول
وقت الوجوب لان الزكاة يغلب عليها التعبد (قوله فانت حر) ظاهره وإن قصد به الانشاء فراجع اه
(فصل) (قوله أو قلبه) أو كبده أو دماغه كفى شرح الروض (قوله لانه بمعنى ضمن) صريح في ان
كونه بهذا المعنى يقتضى تعديته بنفسه وقضية شرح الروض عكسه فانه قال فان قلت كمل متعد بنفسه
كقوله تعالى وكفلهما زكريا فلم عداه المصنف بغيره قلت ذلك بمعنى عال وما هنا بمعنى ضمن والالتزام استعمال

(٣٣ - شروانى وابن قاسم - خامس) أو رأسه أو قلبه الى المكفول له لا طباق الناس عليها ومسيس الحاجة
اليها ومعنى ذلك أنها ضعيفة من جهة القياس لان الحر لا يدخل تحت اليد ويشترط تعيينه فلا يصح كفالت بدن أحد هذين (فان كفل)
بفتح الفاء أفصح من كسرهما (بدن) عداه كغيره بنفسه لانه بمعنى ضمن لكن قيل أئمة اللغة لم يستعملوه إلا متعديا بإياه

أى كفل بمعنى ضمن اه ع ش (قوله انتهى) أى كلام القيل (قوله ولعله لكونه الخ) أى ما فعله
 أئمة اللغة (قوله أما كفل الخ) عديله ما تضمنه قوله لأنه بمعنى ضمن الخ (قوله وما ورد في حديث الغامدية
 الخ) الوارد في حديثها كإسباني تكفل لا كفل اه سيد عمر (قوله أو عنده مال) عبارة المغنى قوله كإصالة
 من عليه مال يوم أن الكفالة لا تصح بيد من عنده مال لغيره وليس مراداً بل تصح وإن كان المال أمانة
 كوديعة لأن الحضور مستحق عليه فيشمله الضابط الآتى ثم قال تنبيه الضابط لصحة الكفالة وقوعها
 باذن المكفول مع معرفة التكفل له بيد من لزمه لإجابة إلى مجلس الحكم أو استحق إحضاره إليه عند
 الاستعداد للحق كالسكينة بيد امرأة يدعى رجل زوجته لان الحضور مستحق عليها أو بيد رجل تدعى
 امرأة زوجته أو بيد امرأة لم تبت زوجته وكذا عكسه كما بحثه شيخنا وكان يكون الزوج مولياً اه
 (قوله ولو أمانة) قد يخالف هذا ما يأتى في قوله ويشترط كونه بما يصح ضمانه إذا الأمانة لا يصح ضمانها
 ويحجب بأنه فيما يأتى لم يقتصر على ما ذكر بل ذكر بعده صحة كفالة من عليه عقوبة لادى والحق به من
 عليه حق لادى يستحق بسببه حضوره في مجلس الحكم إذا طلب له ومنه الوديع والاجير ونحوهما فانهم إذا
 طلبوا وجب عليهم الحضور لكن قد يتوقف في الوديع فإن اللازم له التخليه فلا يجب عليه الحضور لمجلس
 الحكم إلا أن يقال قد يطرأ عليه ما يوجب حضوره بمجلس الحكم كالوداعى ضياع العين فطلب مال الكاه حضوره
 اه ع ش عبارة سم قوله ولو أمانة به مع الفرع الآتى آخر الفصل يعلم أن الأمانة لا يصح ضمانها ويصح
 التكفل بيد من هو عنده اه (قوله أنه لا يغيره) أى لا يطلب بالغيرم بالغرم فلا ينافى ما سياتى للشارح م
 أنه لو امتنع حبس ما لم يؤد المال لأن التأديبة تبرع منه ومن ثم لو حضر المكفول أو تعذر حضوره استرده أغرم
 اه ع ش قول المتن (ويشترط كونه الخ) عبارة العباب تصح الكفالة بيد من عين عليه مال يصح ضمانه
 انتهى قال الشارح في شرحه ويصح أيضاً بيد من عنده مال لغيره ولو أمانة كوديعة ورهن كفى عمدة
 السراج لابن الملقن وحذفه كالروض وأصله لما هو واضح أن ضمان هذا لا يشترط فيه كونه يصح ضمانه بل
 الظاهر أن من تحت يده اختصاصات نجسة يصح التكفل بيده كما ألهمه قولهم استحق إحضاره اه سم
 (قوله أى ما على المكفول) عبارة النهاية أى المال المكفول بسببه اه قال ع ش قوله م أى المال
 أى الذى عليه بصفة كونه ديناً أو عنده وهو عين اه وعبارة الرشيدى قوله م أى المال الخ عبارة

اه ولعله لكونه إلا فصح
 أما كفل بمعنى عال كما في
 الآية فتعد بنفسه دائماً
 أى وما ورد في حديث
 الغامدية الآتى الباء فيه
 زائدة تأكيداً (من عليه
 مال) أو عنده مال ولو
 أمانة (لم يشترط العلم
 بقدره) لما يأتى أنه
 لا يغيره (ويشترط كونه)
 أى ما على المكفول (مما
 يصح ضمانه) فلا تصح بدن

كثير من الفقهاء له متعدياً بنفسه يؤول فإن صاحب الصحاح والقاموس وغيرهما من أئمة اللغة لم يستعملوه
 إلا متعدياً بغيره اه (قوله ولو أمانة) به مع الفرع الآتى آخر الفصل يعلم أن الأمانة لا يصح ضمانها
 ويصح التكفل بيد من هو عنده (قول المصنف ويشترط كونه بما يصح ضمانه) عبارة العباب تصح
 الكفالة بيد من عين عليه مال يصح ضمانه اه قال الشارح في شرحه ويصح أيضاً بيد من عنده مال لغيره
 ولو أمانة كوديعة ورهن كفى عمدة السراج لابن الملقن وحذفه كالروض وأصله لما هو واضح أن ضمان هذا
 لا يشترط فيه كونه يصح ضمانه بل الظاهر أن من تحت يده اختصاصات نجسة يصح التكفل بيده كما ألهمه
 قولهم استحق إحضاره وهذا الذى ذكرته يعلم رد قول شيخنا وقوله أى الروض كإصالة من عليه مال يوم أن
 الكفالة لا تصح بيد من عنده مال لغيره وليس مراداً بل يصح وإن كان المال أمانة كوديعة كما شمله قوله
 فيما يأتى واستحق إحضاره اه وذلك لأن حذفه ليس إلا لكونه لو ذكر لا وهم أنه يشترط في صحة التكفل
 بيد الوديع كون الوديعة ما لا يصح ضمانه وليس كذلك بل الذى يتجه صحة التكفل بيده وإن كانت
 الوديعة اختصاصاً كما تقرر فتأمل اه وأقول عندى أن رده على الشيخ ليس في عمله لأن ما ادعاه الشيخ من
 إيهام العبارة ما ذكره مما لا شبهة فيه وأما ما أورده عليه بقوله وذلك لأن حذفه الخ فمع كونه لا يدفع إيهام العبارة
 ما ذكر لا يرد على الشيخ إذ لم يعترض بأنه كان ينبغي الاختصار على ذكر التكفل بمن عنده مال بل يجوز أن
 يكون مقصوده الاعتراض بأنه كان ينبغي ذكره وذلك صادق بذكره في ضمن ذكر التكفل بمن عنده حق اعم
 من المال والاختصاص فتأمل فانه دقيق ثم لا يخفى أن الاعتراض بذلك لا يرد على المنهاج لأن قوله فان كفل

المكفولة ما على المكفول انتمت فاخرج بذلك ما عنده من العين فتلخص انه ان كفله بسبب عين عنده صح وإن كانت امانة وان كفله بسبب دين فلا بد ان يكون بما يصح ضمانه اه (قوله بالنجوم) اخرج ديون المعاملة لما تقدم من صحة ضمانها لغير السيد فينبغي ان يصح التكفل به لغير السيد بخلاف السيد وان استحق احضاره مجلس الحكم كما هو ظاهر فليراجع اه سم (قوله وغيرها) اي غير النجوم كديون المعاملة لكن للسيد بخلاف غيره كما اشار اليه بقوله على الاصح السابق الخ (قوله نحو زكاة الخ) قال في الروض تصح الكفالة بيد من عليه مال يصح ضمانه وان جعل قال في شرحه او كان زكاة اه وقد تقدم في الشرح اي والنهاية والمغنى صحة ضمان الزكاة وما يتعلق به اه سم (قوله بخلاف ما اذا كانت في الذمة الخ) معتمد اه ع ش (قوله او تعلقت بالعين وتمكن منها) هلاصح التكفل وإن لم يتمكن من ادائها اذ غاية الامر انها في يده امانة او مافي معناها وذلك لا يمنع صحة التكفل فليراجع اه سم اقول قد يفرق بجواز طلب نحو الامانة دون الزكاة قبل التمكن (قوله وضمان رد الثانية) عطف على ضمان الاولى اي ولصحة ضمان رد الثانية الى الساعي (قوله كل من استحق) الى قوله وببحث الاذرعى في النهاية (قوله كل من استحق حضوره الخ) فديقال يرده عليه المكاتب في نجوم الكتابة لظهور ان السيد قد يستحق احضاره لنحو امتناعه من الاداء مع عدم فسخه او لاختلافهما في نحو قدر النجوم مع عدم صحة التكفل بيده بالنسبة للنجوم اه سم و قوله في نجوم الكتابة اي وغيرها للسيد (قوله واجير الخ) صريح في ان الاجير والقن ممن استحق حضوره مجلس الحكم وليس كذلك وعبارة الروض بمن لزمه اجابة الى مجلس الحكم واستحق احضاره الى ان قال ويدين ابق واجير لجهلها معطوفين على الضابط اه رشيدى اقول لعل ما صنعته الروض لمجرد دفع توهم عدم اندراجهما في الضابط والافاضل شاملا لهما كما هو ظاهر (قوله وقن الخ) اي باذن الا بق سم وع ش (قوله وكذا عكسه) وهو كفالة الزوج لامرأة ادعت نكاحه لثبته او لطلب النفقة والمهر ان كان نكاحه ثابتا اه ع ش (قوله ومن عليه الخ) عطف على ككفيل اه ع ش والاولى على ككفيل (قوله يدخله المال) اي حيث عني عن القصاص على المال اه ع ش قول الماتن (ومنعه) اي وان تكرر ذلك من المكفول وظهر عليه التساهل على الاقدام على المعصية وعدم المبالاة اه ع ش قول الماتن (في حدود الله تعالى) اي وان تحتمت ولم تسقط التوبة كما اعتده شيخنا الشهاب الرملى اي والنهاية والمغنى اه سم (قوله ومعنى تكفل الخ) مبتدأ وقوله انه قام الخ خبره (قوله بالغامدية) وقوله بعد الخ (قوله الى الخ) متعلقة بتكفل الخ (قوله على حد) اي على معنى اه كردى والاولى اي على طرق (قوله وبه الخ) اي بالمعنى المذكور اه كردى عبارة السيد عمر اي بما اشار اليه حديث الغامدية من ان استيفاء الحد وان كان فوراً يمنع منه مانع كالجل اه عبارة النهاية فلا يشكل بما ذكرهنا مع وجوب الاستيفاء فوراً اه قال الرشيدى قوله لم يرد فلا يشكل بما ذكرهنا اي من منع الكفالة في حدوده تعالى وقوله

المكفولة اي ما على المكفول انتمت فاخرج بذلك ما عنده من العين فتلخص انه ان كفله بسبب عين عنده صح وإن كانت امانة وان كفله بسبب دين فلا بد ان يكون بما يصح ضمانه اه (قوله بالنجوم) اخرج ديون المعاملة لما تقدم من صحة ضمانها لغير السيد فينبغي ان يصح التكفل به لغير السيد بخلاف السيد وان استحق احضاره مجلس الحكم كما هو ظاهر فليراجع اه سم (قوله وغيرها) اي غير النجوم كديون المعاملة لكن للسيد بخلاف غيره كما اشار اليه بقوله على الاصح السابق الخ (قوله نحو زكاة الخ) قال في الروض تصح الكفالة بيد من عليه مال يصح ضمانه وان جعل قال في شرحه او كان زكاة اه وقد تقدم في الشرح اي والنهاية والمغنى صحة ضمان الزكاة وما يتعلق به اه سم (قوله بخلاف ما اذا كانت في الذمة الخ) معتمد اه ع ش (قوله او تعلقت بالعين وتمكن منها) هلاصح التكفل وإن لم يتمكن من ادائها اذ غاية الامر انها في يده امانة او مافي معناها وذلك لا يمنع صحة التكفل فليراجع اه سم اقول قد يفرق بجواز طلب نحو الامانة دون الزكاة قبل التمكن (قوله وضمان رد الثانية) عطف على ضمان الاولى اي ولصحة ضمان رد الثانية الى الساعي (قوله كل من استحق) الى قوله وببحث الاذرعى في النهاية (قوله كل من استحق حضوره الخ) فديقال يرده عليه المكاتب في نجوم الكتابة لظهور ان السيد قد يستحق احضاره لنحو امتناعه من الاداء مع عدم فسخه او لاختلافهما في نحو قدر النجوم مع عدم صحة التكفل بيده بالنسبة للنجوم اه سم و قوله في نجوم الكتابة اي وغيرها للسيد (قوله واجير الخ) صريح في ان الاجير والقن ممن استحق حضوره مجلس الحكم وليس كذلك وعبارة الروض بمن لزمه اجابة الى مجلس الحكم واستحق احضاره الى ان قال ويدين ابق واجير لجهلها معطوفين على الضابط اه رشيدى اقول لعل ما صنعته الروض لمجرد دفع توهم عدم اندراجهما في الضابط والافاضل شاملا لهما كما هو ظاهر (قوله وقن الخ) اي باذن الا بق سم وع ش (قوله وكذا عكسه) وهو كفالة الزوج لامرأة ادعت نكاحه لثبته او لطلب النفقة والمهر ان كان نكاحه ثابتا اه ع ش (قوله ومن عليه الخ) عطف على ككفيل اه ع ش والاولى على ككفيل (قوله يدخله المال) اي حيث عني عن القصاص على المال اه ع ش قول الماتن (ومنعه) اي وان تكرر ذلك من المكفول وظهر عليه التساهل على الاقدام على المعصية وعدم المبالاة اه ع ش قول الماتن (في حدود الله تعالى) اي وان تحتمت ولم تسقط التوبة كما اعتده شيخنا الشهاب الرملى اي والنهاية والمغنى اه سم (قوله ومعنى تكفل الخ) مبتدأ وقوله انه قام الخ خبره (قوله بالغامدية) وقوله بعد الخ (قوله الى الخ) متعلقة بتكفل الخ (قوله على حد) اي على معنى اه كردى والاولى اي على طرق (قوله وبه الخ) اي بالمعنى المذكور اه كردى عبارة السيد عمر اي بما اشار اليه حديث الغامدية من ان استيفاء الحد وان كان فوراً يمنع منه مانع كالجل اه عبارة النهاية فلا يشكل بما ذكرهنا مع وجوب الاستيفاء فوراً اه قال الرشيدى قوله لم يرد فلا يشكل بما ذكرهنا اي من منع الكفالة في حدوده تعالى وقوله

الخ يفهم عدم الانحصار في التكفل بن عنده مال وليتأمل (قوله مكاتب بالنجوم) اخرج ديون المعاملة لما تقدم من صحة ضمانها لغير السيد فينبغي ان يصح التكفل به لغير السيد بخلاف السيد وان استحق احضاره مجلس الحكم كما هو ظاهر فليراجع (قوله نحو زكاة الخ) قال في الروض تصح الكفالة بيد من عليه مال يصح ضمانه وان جعل قال في شرحه او كان زكاة اه وقد تقدم في الشرح صحة ضمان الزكاة وما يتعلق به (قوله او تعلقت بالعين وتمكن منها) هلاصح التكفل وإن لم يتمكن من ادائها اذ غاية الامر انها في يده امانة او مافي معناها وذلك لا يمنع صحة التكفل فليراجع (قوله كل من استحق حضوره الخ) فديقال يرده عليه المكاتب في نجوم الكتابة لظهور ان السيد قد يستحق احضاره لنحو امتناعه من الاداء مع عدم فسخه او لاختلافهما في نحو قدر النجوم مع عدم صحة التكفل بيده بالنسبة للنجوم اه سم (قوله ومعنى تكفل الخ) مبتدأ وقوله انه قام الخ خبره (قوله بالغامدية) وقوله بعد الخ (قوله الى الخ) متعلقة بتكفل الخ (قوله على حد) اي على معنى اه كردى والاولى اي على طرق (قوله وبه الخ) اي بالمعنى المذكور اه كردى عبارة السيد عمر اي بما اشار اليه حديث الغامدية من ان استيفاء الحد وان كان فوراً يمنع منه مانع كالجل اه عبارة النهاية فلا يشكل بما ذكرهنا مع وجوب الاستيفاء فوراً اه قال الرشيدى قوله لم يرد فلا يشكل بما ذكرهنا اي من منع الكفالة في حدوده تعالى وقوله

مع وجوب الخ إشارة الى دفع اشكال ثان يرد على قصة الغامدية وهو ان الحد يجب فيه الفور فلم اخر حدها والحاصل ان قصة الغامدية مشككة من وجهين اه اى جهة الكفالة في حد الله تعالى وجهة تاخير (قوله) وبحث الأذرعى الخ اعتمد شيخنا الشهاب الرملى اى والنهاية والمغنى خلاف هذا البحث كما مر اه سم (قوله) من هو (اى الحد المتحتم) (قوله) وبنافيه) اى ما يحتمه الأذرعى من صحة التكفل المذكور (قوله) ان لم يرد الخ اى الأذرعى بالحد المتحتم حد قاطع الطريق الخ واعتمد المغنى والنهاية عدم استثناء حد قاطع الطريق عيارتهما واللفظ للثاني وشمل كلامه ما اذا تحتم استيفاء العقوبة وهو ما اقتضاه تعليمهم واعتمده الوالد رحمه الله تعالى خلافا لبعض المتأخرين اه قال ع ش قوله مر اذا تحتم استيفاء العقوبة كقاطع الطريق اه (قوله) جوابهم الخ) اى بتاويل تكفل الغامدية باقامة مؤنها اه كرى (قوله) لانه قد يستحق (اى قول المتن ثم ان عين في النهاية الا قوله سواء الى لاجل اذنه (قوله) عليهما) اى على صورتها اذا تحمل الشهادة كذلك اه مغنى (قوله) فيطالب الخ) اى يطالب الكفيل وليهما باحضارهما عند الحاجة اه مغنى (قوله) ما بقى حجره) اى حجر الولى عليهما قال سم قوله ما بقى حجره يفيد انقطاع المطالبة اذا زال الحجر اه وقال ع ش شمل قوله مر ما بقى حجره ما لو بلغ الصبي غير رشيد وقضية ما ياتى في السفينة الطالب متعلق به دون الولى وقد يقال لما سبق اذن الولى استصحب ر عليه فيفرق بين الكفالة ببدنه بعد بلوغه سفيا وبين الكفالة به قبل بلوغه اذا بلغ كذلك وخرج بقوله ما بقى حجره ما لو بلغ الصبي رشيدا وفاق المجنون لفتوجه الطالب عليهما وان لم يسبق منهما اذن اكتفاء باذن وليهما اه (قوله) وبحث الأذرعى اشتراط اذن ولي السفينة) وهو الاظهر اه مغنى (قوله) وهو الذى يظهر ترجيحه) معتمداه ع ش وقال سم ينبغى الا ان يلزم فوات كسب مقصودا واحتيج الى مؤنة في الحضور فيعتبر اذن الولى مع مراعاة المصلحة اه وياتى عن السيد عمر ما يوافقه (قوله) لصحة اذنه) لك ان تقول سلمنا ذلك لكنه قد يحتاج الى المال بناء على ما سياتى من تعميم وجوب الحضور وياتى نظير ذلك في العبد ايضا فتدبره والحاصل انه لو فصل في العبد والسفينة بين احتياجهما الى المؤنة في حضور محل التسليم وبين عدمه السكان وجهما وجيبا وينبغى ان مثل الاحتياج الى المؤنة بالنسبة للعبد تقويت المنفعة اه سيد عمر (قوله) غيره) اى غير الأذرعى (قوله) انتهى) اى كلام الغير (قوله) وانما يظهر) اى اعتبار اذن الفن لا سيده (قوله) ومحسوس باذنه الخ) عبارة المغنى وبيد محسوس وغائب باذنه كاسياتى في عموم اللفظ لان حصول المقصود متوقع وان تعدت تحصيل الغرض في الحال كما يصح ضمان المعسر في الحال ولا فرق بين ان يكون في موضع يلزمه الحضور منه الى مجلس الحكم ام لا حتى لو اذن ثم انتقل الى بلد سحاكم او الى فوق مسافة العدوى فوقعت بعد ذلك صححت ووجب عليه الحضور معه لاجل اذنه في ذلك اه (قوله) كذلك) اى باذنه لتوقع حضوره (قوله) المال) مقول الضمان عبارة النهاية لذلك اه قال ع ش اى لتوقع خلاصه اى من الغيبة بان يحضراه (قوله) كان الخ) الاولى اى كان يبليدها كما حال الكفالة او بعد ما هم لا (قوله) لاجل الخ) متعلق بقوله فيلزمه الحضور الخ قول المتن (ميت) اى ولو كان عالما وليا ونيا ولا نظر لما يترتب على ذلك من المشقة في حضورهم في جانب الخروج من حقوق الادميين اه ع ش (قوله) لعدم العلم الخ) عبارة المغنى اذا تحتم كذلك ولم يعرف اسمه ونسبه اه (قوله) ومحله) اى محل صحة كفالة الميت اه ع ش (قوله) لا بعده) يحتمل وان لم يوار بالتراب وان لم يسد الحد بناء على امتناع رجوع المعبر حينئذ اه سم عبارة ع ش المراد بالدفن وضعه في القبر وان لم يمل عليه التراب وينبغى ان مثل الوضع ادلاؤه في القبر ثم رأت في سم على حج في العارية وعبارته بل يتجه امتناع الرجوع اى في العارية بمجرد ادلائه ان لم يصل الى ارض القبر

أى وان تحتمت ولم تسقط بالتوبة كما اعتمده شيخنا الشهاب الرملى (قوله) وبحث الأذرعى) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى خلاف هذا البحث كما مر (قوله) ما بقى حجره) يفيد انقطاع المطالبة اذا زال الحجر (قوله) يظهر ترجيحه) ينبغى الا ان يلزم فوات كسب مقصودا واحتيج الى مؤنة في الحضور فيعتبر اذن الولى مع مراعاة المصلحة (قوله) لا بعده) يحتمل وان لم يوار بالتراب وان لم يسد الحد بناء على امتناع رجوع

ولم يسقط بالتوبة صحة التكفل ببدن من هو عليه وبنافيه ان لم يرد حد قاطع الطريق فقط جوابهم عن الخبر المذكور (ويصح ببدن صبي ومجنون) لانه قد يستحق احضارهما ليشهد من لم يعرف اسمهما ونسبهما عليهما بنحو اتلاف ويشترط اذن وليهما فيطالب باحضارهما ما بقى حجره وبحث الأذرعى اشتراط اذن ولي السفينة وله احتمال بخلافه وهو الذى يظهر ترجيحه لصحة اذنه فيما يتعلق بالبدن كما علم ع ش فيه ثم رايت غيره قال ان هذا هو ظاهر كلامهم ومثله القن فيعتبر اذنه لا اذن سيده اه وانما يظهر فيما لا يتوقف على السيد كاتلافه الثابت بالبيعة (ومحبوس) باذنه لتوقع خلاصه كما يصح ضمان معسر المال (وغائب) كذلك وان كان فوق مسافة القصر فيلزمه الحضور معه سواء كان يبليدها كما حال الكفالة او بعدها طاب احضاره بعد ثبوت الحق اوقبله للمخاصمة على المعتمد خلافا للزركشى وغيره لاجل اذنه في ذلك فهو المورط لنفسه (وميت ليحضره فيشهد) يضم اوله وفتح ثالثه (على صورته) لعدم العلم باسمه ونسبه لانه قد يحتاج لذلك ومحله قبل الدفن لا بعده وان لم يتغير

لان في عود من هوا القبر بعد ادلائه اذراه به فتأمل اه (قوله وعدم النقل) انظر علام عطف اه سم
 عبارة النهاية ومع عدم النقل المحرم وعبارة المغنى ومعلوم ان محل ذلك قبل دفينه وقبل تغيره ولا نقل من بلد الى
 آخر فان حصل شيء من ذلك لم تصح الكفالة اه وكل منهما ظاهر ويمكن ان يقال ان الواو فيه بمعنى مع أو
 انه بصيغة المضى والواو حالية (قوله ذكره الاذرعى) اى قوله ولاذن الولي الخ (قوله في هذه الاحوال) اى
 المشار اليها بقوله قبل الدفن الخ (قوله وبحت) اى قوله ووافقه في المغنى (قوله وبحت في المطلب الخ) الاوجه
 انه ان كان محجورا عليه عند موته اعتبر اذن الولي من ورثته فقط والا فكلمهم فان كان فيهم محجور عليه قام
 وليه مقامه شرح مر اه سم قال ع ش قوله من ورثته التقييده يقتضى تخصيصه الولي بالاب والجد
 دون الوصى والقيم ان كانا غير وارثين وعبارة الزياى وحاصله انه ان كان للبيت ولي قبل موته اعتبر اذنه فقط
 لا اذن الورثة وان لم يكن له ولي قبل موته اعتبر اذن جميع الورثة ان كانوا اهلا للاذن والا فاذن اولياهم وهى
 تفيد انه لا فرق في الولي بين الوصى وغيره اه (قوله اذن الوارث) في شرحه للارشاد ودخل في الوارث
 بيت المال فيقوم الامام مقامه ثم استثنى الذى مات بلا وارث موافقا لما هنا وقوله فيقوم الامام مقامه
 القياس اعتبار اذنه اذا كان الوارث غير حائز ايضا اه سم (قوله ان تاهل الخ) اى بان كان رشيدا اما غيره
 ولو سفيا فيعتبر اذن وليه على ما اقتضاه كلامه اه ع ش (قوله كذا نظر بيت المال) اى فيمن لا ولي له خاص
 اه رشيدى فهو مثال للوارث عبارة المغنى ودخل في الوارث بيت المال اه (قوله ثم بحث الخ) معتمد اه
 ع ش (قوله جميع الورثة) اى مع اعتبار اذن ولي غير المتاهل منهم اه سم عبارة ع ش اى حيث لم ياذن
 في حياته لما يأتى من الحمل اه (قوله وتعقبه) اى بحث المطلب (قوله بحمل الاول) اى بحث المطلب (قوله
 باذنه في حياته) قد يقال بطلان اذنه بالموت اه سم اقول في اقتصار المغنى على بحث المطلب كما مر إشارة اليه
 (قوله كذا فى الخ) عبارة المغنى وبقي المومات ذمى عن غير وارث وانتقل ماله لبيت المال وظاهر كلامهم
 عدم الاكتفاء باذن الامام وهذا هو ظاهر اه (قوله فظاهر الخ) تردد في شرح الروض اه سم عبارة
 السيد عمر قوله لا تصح كفالته محل تأمل لان الامام له الولاية العامة وان اتفى الارث ولا يتبعه عليه لا تقصر
 من ولايته ولي غير وارث على صبي اه واعتمد النهاية والمغنى وشرح الارشاد ما فى الشرح كما مر (قوله ان
 صلح ينبغي ان تعين ما لا يصلح مفسد وكلامه يقتضى انه يصح ولا يتعين اه سم عبارة الرشيدى انظر لو كان
 اى المعين غير صالح حل بطل الكفالة او تصح ويحمل على اقرب محل اليه فيه نظر والمتبادر الاول فليراجع
 اه (قوله سواء كان ثم) اى في المكان المعين اى في حضور المكفول به (قوله وبحت الاذرعى الخ) اعنده
 سم والسيد عمر وفاقا للنهاية عبارتها ويشترط ان ياذن فيه اى في المكان المكفول بيده فمما يظهر كما يحسنه
 الاذرعى فان لم ياذن فسدت ولا يغنى عن ذلك مطلق الاذن في الكفالة وقد يتوقف فيه اه قال ع ش قوله مر
 ويشترط الخ معتمد قوله ولا يغنى عن ذلك الخ معتمد قوله وقد يتوقف الخ اى بان يقال حيث اذن في ذلك
 لا تنفوت الا ما كن فيه ويرد بان الاما كن قد تختلف بالنسبة له بان يكون له غرض فيما اذن فيه بخصوصه
 كعرقه اه مثلا اه ع ش عبارة السيد عمر بحث الاذرعى متوجه ولا وجه للتوقف فيه ثم رأيت المحشى سم

المعبر حينئذ (قوله وعدم النقل) انظر علام عطف (قوله وبحت في المطلب الخ) الاوجه انه ان كان
 محجورا عليه عند موته اشترط اذن الولي من ورثته فقط والا فكلمهم فان كان فيهم محجور عايه قام وليه مقامه
 شرح مر (قوله اذن الوارث) في شرحه للارشاد ودخل في الوارث بيت المال فيقوم الامام مقامه نعم
 لومات ذمى عن غير وارث وانتقل ماله لبيت المال فظاهر كلامهم عدم الاكتفاء باذن الامام وهو متوجه
 لانه لا علقه بين الامام وبينه بوجه اه وقوله فيقوم الامام مقامه القياس اعتبار اذنه اذا كان الوارث غير
 حائز ايضا (قوله جميع الورثة) اى مع اعتبار اذن ولي غير المتاهل منهم (قوله باذنه في حياته) قد يقال
 بطلان اذنه بالموت (قوله فظاهر) تردد في شرح الروض (قوله ان صلح) ينبغي ان تعين ما لا يصلح مفسدا
 وكلامه يقتضى انه يصح ولا يتعين (قوله وبحت الاذرعى الخ) اقول هو متوجه ان يختلف به العرض كعب

وعدم النقل المحرم وان لا
 يتغير في مدة الاحضار واذن
 الولي في مثل هذه الاحوال
 لغو ذكره الاذرعى وبحت في
 المطلب اشترط اذن الوارث
 اى أن تاهل والا لولي
 كذا نظر بيت المال ووافقه
 الاسنوى ثم بحث اشترط
 اذن جميع الورثة وتعقبه
 الاذرعى بان كثيرين صوروا
 مسألة المتن بما اذا كفله
 باذنه في حياته اه وبجاب
 بحمل الاول على ما اذا لم ياذن
 أما من لا وارث له كذمى
 مات ولم ياذن فظاهر أنه
 لا تصح كفالته (ثم أن عين
 مكان التسليم) في الكفالة
 (تعين) ان صلح سواء كان
 ثم مؤنة أم لا وبحت
 الاذرعى اشترط رضا
 المكفول بيده به وفيه
 وقفة (والا) يعين

(فكانها) يتعين إن صلح أيضا كالمسلم (٢٦٢) كلامهم هنا يفهم أنه لا يشترط بيان محل التسليم وإن لم يصلح له موضع التكفل أو كان له مؤنة

قال مانصه أقول هو متجه إن اختلف به الغرض كبيع يدبجج مؤنة انتهى قول المتن (فكانها) والمراد به قياسا على ما في السلم تلك المحلة لذلك المحل بعينه اه ع شر (قوله يتعين) إلى قوله من تردد في المغنى الا قوله وفي كلا فرقه الى اما اذا وما انبه عليه (قوله ان صاحب ايضا) والا ان لم يكن صالحا او كان له مؤنة فلا بد من بيانها ولو خرج عن الصلاحية بعده تعين اقرب محل اليه قياسا على السلم وإن فرق بعضهم بينهما لا مكان رده بان المدار في البابين على العرف وهو قاض بذلك فيما اه نهاية عبارة سم قوله يتعين ان صلح فلو خرج عن الصلاحية تعين اقرب مكان صالح على ما هو قياس السلم فان لم يصلح وجب البيان ولا فسد كالمسلم مر اه (قوله فيحتمل التسوية) تقدم عن النهاية عبارة سم يتجه انه ان كان الاحضار لم يشترط تاخيرها فكما سلم الحال ولا فسكاؤجل اه (قوله ويحتمل الفرق) بان السلم عقد معاوضة والتكفل محض التزام وهذا هو الظاهر ويحمل على اقرب موضع صالح التسليم اه معنى (قوله وتبعته الخ) وكذا تبعه المغنى كما مر آنفا (قوله فكل منهما الخ) الانسب فلان كلا منهما (قوله عقد غرر) قد يقال الغرر هنا اقوى لانه محض التزام اه سم (قوله وقد يفرق) اي بين السلم والضمان (قوله بانه يحتاج الخ) وقد يقال ان هذا هو المراد بالفرق الثاني (قوله من جواز اركاب البحر الخ) كذا في اصله بخطه رحمه الله ولا يخفى ما فيه اه سيد عمر اى وحق العبارة اركاب بدن المولى لا ماله بالبحر (قوله بشرطه) اى اذا لم يصلح موضع التكفل لتسليم المكفول (قوله اذا صاحبه) الجملة نعت لبدن (قوله ائونة المحضر) بكسر الضاد اى محضر القاضى (قوله بخلاف المؤنة ثم) اى في السلم المؤجل فعلى العاقد اى الم له الى (قوله اما اذا لم يصلح الخ) اى المكان المدين او مكان الكفالة فهو راجع لما قبل الا وما بعدهما (قوله فاقرب محل) القياس انه حيث اشترطنا تعين محل التسليم اذ لم يصلح مكانها لا بد من تعيين محل والا فسد (قوله اى بنفسه الخ) اى بتسليم الكفيل بنفسه الخ وهذا تفسير مراد فلا يردانه انما يناسب الاحتمال الاول (قوله او عين هنا) وفيما يأتى في شرح فان غاب استطرادى (قوله ما ذكر) اى بتعيين محل صالح او وقوع الكفالة فيه اصلا وحالا وبكونه اقرب محل صالح من محل التكفل او من المعين اذ لم يصلح اصلا وحالا وهذا على مرمى الشارح كالمغنى من الفرق بين الضمان والسلم واما على مرضى النهاية وسم من عدم الفرق فبالتعين او وقوع الكفالة فيه او بخروجه عن الصلاحية بعده (قوله وان لم يطالب به) اى المكفول له الكفيل بتسليم المكفول (قوله وان كانا متضامين) اى وان كان كل منهما ضامنا عن الآخر اه كردى (قوله وهو ظاهر) ولو تكفل به رجلان معا او مرتبا فسلم احدهما لم يبرأ الاخر وان قال سلمته عن صاحبي ولو كفل رجل لرجلين فلم يبرأ من حق الاخر ولو تكفل كفيلا ثم احضر احدهما المكفول به برى محضه من الكفالة الاولى والثانية وبرى الاخر من الثانية لان كفيله مسلم ولم يبرأ من الاولى لانه لم يسلم هو ولا احدا من جهته ولو ابرأ المكفول له الكفيل من حقه برى. وكذا لو قال لا حق لى على الاصيل او قبله فى احد وجهين قال لا ذرى انه الاقرب كما يبرأ الاصيل باقراره المذكور نهاية ومعنى قال ع شر قوله مروان قال الخ ينبغي ما لم يرض المكفول بذلك اه (قوله بينه وبين المكفول له) الى قوله وفيه نظرى النهاية (قوله ولو محبوسا بحق) المتبادر منه الموافقة لتصرخ المغنى ان المعنى ولو كان المكفول له محبوسا الخ خلافا لقول الكردى اى ولو كان المكفول محبوسا بحق اه عبارة النهاية ويبرأ بتسليمه له محبوسا بحق ايضا لا مكان احضاره ومطالبة به بخلاف ما لو حبس بغير حق لتعذر تسليمه اه قال ع شر قوله مروان بتسليمه الخ المراد من هذه العبارة ان الكفيل اذا سلم المكفول للكفول له يجوز مؤنة (قوله يتعين ان صلح) فلو خرج عن الصلاحية تعين اقرب مكان صالح على ما هو قياس السلم فان لم يصلح رجب البيان والافسد كالمسلم مر (قوله فيحتمل التسوية) يتجه انه ان كان الاحضار لم يشترط تاخيرها فكما سلم الحال ولا فسكاؤجل (قوله فكل منهما عقد غرر) قد يقال الغرر هنا اقوى لانه محض التزام (قوله اما اذا لم يصلح الخ) القياس انه حيث اشترطنا تعين محل التسليم اذ لم يصلح مكانها لا بد من

وهو مخالف لنظيره في السلم المؤجل فيحتمل التسوية ويحتمل الفرق قال الدميرى وهو ان وضع السلم التاجيل والضمان الحلول وان ذاك عقد معاوضة وهذا محض غرامة والتزام وفي كلا فرقه نظروا وان جزم ثانيهما شيئا وتبعته في شرح الارشاد اما ولا فلانا تمنع ان وضع الضمان الحلول واما ثانيا فكل منهما عقد غرر ومع الغرر لا تفارق المعاوضة الالتزام كما هو واضح وقد يفرق بانه يحتاج للاموال لاختلاف المحال ما لا يحتاج للابدان لما من جواز اركاب البحر يبدن المولى لا بعله وحيث قد فاهناك مال فاحتيط له ببيان محل التسليم شرطه وما هنا بدن اذن صاحبه فلم يحتاج لبيانه ولا نظرها مؤنة المحضر لانها ليست على الكفيل العاقد فلا غرر عليه بل على المكفول بخلاف المؤنة ثم اما اذا لم يصلح فاقرب محل صالح على الاوجه من تردديه (ويبرأ الكفيل بتسليمه) مصدر مضاف للفاعل او المفعول اى بنفسه او وكييله المكفول من بدن او عين الى المكفول له او وارثه (في مكان التسليم) المتعين بما ذكر وان لم يطالب به وقضية كلامهم انه لو كفل واحد

بدن اثنين لم يبرأ الا باحضارهما وان كانا متضامنين وهو ظاهر (بلا حائل) بينه وبين المكفول له ولو محبوسا بحق لا يتاثر بما لومه بخلاف ما اذا سلمه له بحضرة مانع (كغلب) بمنعه منه فلا يبرأ لعدم حصول المقصود وهو

نعم ان قبل غنار ابري وخرج بمكان التسليم غيره فلا يازمه قبوله فيه ان كان له غرض في الامتناع كان محل التسليم ينته او من يعينه على خلاصه ولا اجبره الحائز على قبوله فان صمم تسليمه عنه فان فقد الحائز كما شهد انه سلمه له ويرى وما ياتي هذا التفصيل فيما لو احضره قبل زمنه المدين (لرفع) قال ضمننت احضاره كلما طلبه المكفول له لم يلزمه غير مرة لانه فيما بعدها معاق (٣٦٣) الضمان على طالب المكفول له

انما الضمان يبطله كذا
اعمد شراح كالبغيني
فيه نظير مقتضى اللفظ
تدقيق اصل الضمان على
الطلب وتعليقه مطلق له
من اصله فهو الاوجه فان
قلت الاولى فيها تعليق
المقتضى اذ لا يلزمه الاحضار
الا بالطلب قلت المعاق هنا
الضمان لا الاحضار كما هو
المتبادر فان جعل كلما قيد
لاحضار فقط بقياسه
التكرر فلم يصح القول
بالمرة عليهما فان قلت فما
الراجع من ذلك قلت قضية ما
ياتي في ضمننت احضاره بعد
شهر ان الظرف متعلق
باحضاره لا بضمننت تعلقه
هنا به ايضا فيصح ويكرر
كلما طلبه (وبان يحضر
المكفول) البالغ العاقل
بحمل التسليم ولا حائل
(ويقول) للمكفول له
(سلبت نفسي عن جهة
الكفيل) وكذا في غير محل
التسليم او زمنه حيث لا
صل له في الامتناع فيشهد
سليم نفسه عن كماله فلان
الكفيل كذا اطاقه
لما ردى والاوجه اخذا
بما لا يمكن اشراده
لان فقد الحائز اما

وهو محبوس يرى ان كان الحبس بحق كان على دين لما عايل به الشارح من خلاف ما اذا كان المكفول تحت بد متغلب فلا يبر لما عايل به ايضا اه وهو ايضا صريح فيما قات (قوله ان قبل الخ) اي ان قبل المكفول له تسلم المكفول مع الحائل مختار لهذا القبول يرى الكفيل اه سيد عمر (قوله تسلمه الخ) اي الحائز المكفول عن جهة المكفول له (قوله فان فقد الحائز) اي فقد الكفيل الحائز اي اغيبته عن البلد الى ما فوق مسافة العدوى او لشقة الوصول اليه لتعجبه او لطلبه دراهم وان قلت اه عرش (قوله ويرى) عطف على اشد (قوله كذا اعتمد شراح الخ) عبارة النهاية قاله البغيني وتاخر عليه بعضهم وهو الاوجه وان نظره بان مقتضى اللفظ تعليق اصل الضمان الخ اه (قوله بل مقتضى اللفظ تعليق اصل الضمان) فيه وفي قوله الاتي كما هو المتبادر وقفة ظاهرة (قوله وتعليقه بطل الخ) اي فلا يلزمه احضاره مطلقا في الاولى ولا فيما بعدها (قوله فهو الاوجه) اي بطلان الضمان من اصله اي من حيث الدليل فلا ينافيه قوله الاتي فيصح ويكرر الخ فانه من حيث الحكم عنده (قوله الاولى) اي المرة الاولى اه كردى (قوله بالمقتضى) بكسر الصاد وهو الطلب (قوله عليهما) اي على جعل كلما قيد الاحضار وجعله قيد الضمان او على تعليق الضمان وتعليق الاحضار اذا الاول يقتضى البطلان والثاني التكرر (قوله من ذلك) اي بما ذكر من التعليقين (قوله البالغ) الى التنبيه في النهاية (قوله فيصح) اي الضمان (ويكرر الخ) اي الاحضار ولوومه (قوله البالغ العاقل) شامل للسفيه المحجور عليه سم وعرش وسيد عمر يحترز البالغ العاقل بقوله اما الصبي الخ (قوله بحمل التسليم) اي وزمنه اخذا بما سيد عمر (قوله فيشهد) اي المكفول (قوله والاوجه) الى التنبيه في المغنى (قوله ولا تبرءة) اي انما ينعى ان عايله ما لم يحضر او برة ولا ارسانى ولى اليك لا سلم نفسي عن جهة الكفيل ويغلب على الظن صدق ما اخذنا قول في الادنى دخول الدار وايصال الهدية اه عرش (قوله على الاوجه) عبارة النهاية كما يحتمل الاذرعى وتسليم ولي المكفول كالتسليم اه قال عرش قوله مر كما يحتمل الاذرعى معتمد اه وقال الرشيدى قوله مر كالتسليم اي المكفول المعتبر تسليمه اه (قوله هنا) اي في تسليم المكفول نفسه عن الكفيل (قوله لا فيما قبله) اي في تسليم الكفيل المكفول ولا يفتي ان تعبيره بالظهور انما هو بالنسبة للثاني والا قول المصنف ولا يكتفى الخ لصر في الاول قوله فاشترط لفظ الخ) هل يتعين اللفظ بخصوصه او يقوم مقامه ما يدل على تسليمه نفسه عن الكفيل وان لم يكن لفظا على تردد ولعل الثاني اقرب اه سيد عمر اقول و قول الشارح لا قرينة الخ فيه اشارة الى ما استقر به (قوله كما) اي في البيع (ان احضره) اي الكفيل المكفول (قوله بغير محل التسليم) هل او بغير زمانه اه سم ا قوله نعم كما جزم به السيد عمر (فلا بد من لفظ الخ) فيه نظير ما مر فلا تغفل اه سيد عمر (قوله على قبوله) وفي نسخة على قوله وكل منهم ما يحتاج الى التامل اه سيد عمر اي كان قضية السابق ان يقول على تسليمه عن الكفالة فيكون اللفظ من الكفيل ولك ان تقول انما عدل الشارح الى قوله على اشارة الى ان المدار الى لفظ المكفول له الدال على قبوله للمكفول في غير محل التسليم فلا يكتفى بحرق قول الكفيل سلمه عن الكفالة (لا قوله) الى المتن في النهاية والمغنى وزاد الاول حتى لو ظفر به المكفول له وله مجلس الحكم وادعى عليه لم يبر الكفيل اه قال الرشيدى قوله مر وادعى عليه اي ولم يستوف عنه الحق بقرينة ما ياتي في السوادة اه (قوله لانه) اي الكفيل وكذا ضمير من جهة (قوله لا احد الخ) اي ان كان وكلا تعيين محل ولا فسدت (قوله البالغ العاقل) شامل للسفيه المحجور عليه (قوله بغير محل التسليم) هل

بقولهما الا ان رضى به المكفول له على الاوجه وتسليم اجس اذن الكفيل كالتسليم معه وبدون اذنه لغو الا ان قبل المكفول له تسليمه
ظاهر كلامهم اشتراط اللفظ هنا لا فيما قبله ويفرق بان مجي هذا وحده لا قرينة فيه فاشترط لفظ يدل على تسليمه الخ الكفيل به فلا يحتاج اللفظ
ونظيره ان التخلي في القبض لا بد فيها من لفظ يدل عليها بخلاف الوضوح يرى المسترى كما مرده ان احضره بغير محل التسليم فلا بد من لفظ
يدل على قبوله له حينئذ فيما يظهر (ولا يكتفى بمجرد حضوره) بل اقول المذكور لا يلهيه اليه ولا اخذ به جهته (فان غالب) انما من دن او سين

(لم يلزم الكفيل إحضاره إن جهل مكانه) (٣٦٤) لئلا يرد ويصدق في جهله يمينته (والا) بأن عرف مكانه (فليؤممه) عند أمن الطريق ولم يكن

وهو عطف على الضمير المستتر في قوله لم يسلمه قول المتن (إن جهل مكانه) ولا يكلف السفر إلى الناحية التي علم ذهابه إليها وجهل خصوص القرية التي هو بها يبحث عن الموضع الذي هو به اه ع ش (قوله لعذر) إلى التثنية في النهاية إلا قوله ويظهر إلى إحضاره وقوله من دار الحرب (قوله أنه لا يكتفى الخ) الظاهر خلافه لأنه قد يختص به خوف الطريق لنحو عذر خاص وكذا بقية الموانع قد تختص به ويعسر عليه إقامة البينة اه سيد عمر (قوله في هذين) كان المراد في عدم أمن الطريق وفي وجود من يمنعه فليتأمل اه سم (قوله إحضاره) فاعل قول المصنف فيلزمه (قوله وإن حبس) أي المكفول (قوله فيلزمه) أي الكفيل (قوله قضاء ما عليه) أي المكفول ثم إن كان قضاءه للدين باذن المدين المكفول باذن رجع وإلا فلا لأنه متبرع بذلك ولا يلزمه من كونه نشأ عن الضمان المأذون له فيه أن يكون مأذونا له في الأداء اه ع ش (قوله أنه) أي الكفيل وكذا الضمير المستتر في قوله يلزم وقوله بحبس الاتيين (قوله مع حبسه) أي المكفول وكذا الضمير في قوله الاتي باحضاره (قوله ومؤنة السفر) أي سفر الكفيل لأحضار الغائب سيد عمر وكردى زاد ع ش وإما مؤنة المكفول فسيأتي في قوله ولو لو كان المكفول يدينه الخ اه (قوله في مال الكفيل) بخلاف ما لو امتنع المكفول من الحضور واحتج في إحضاره إلى رسول من الحاكم ليجبره على الحضور فإن أجره الرسول على المكفول مر اه سم (قوله ما مر في الدين) كأنه يريد ما مر آتفا عن صاحب البيان اه سم عبارة الكردى قوله ما مر الخ وهو قوله فيلزمه قضاء ما عليه من دين مع قوله يلزم باحضاره وبحبس الخ يعني يلزم الكفيل باحضاره ولو يبدو مال اه وعبارة ع ش أي فيقال هنا يلزمه مؤن السفر ثم أن كان صرفه على المكفول ما يحتاج إليه باذنه رجع ولا يلزم من كونه نشأ عن الضمان المأذون له فيه أن يكون مأذونا له في الصرف على المكفول ومع ذلك فله الرفع إلى قاض باذن الكفيل في صرف ما يحتاج إليه قرضاً لأن المكفول باذنه في الكفالة التزم الحضور مع الكفيل للقاضي ومن لا زمه صرف ما يحتاج إليه اه (قوله المحسوس عليه) أي الدين الذي حبس المكفول لاجله (قوله منه بذلك) أي من الكفيل بالأحضار (قوله فان تعذر) أي كفيل الكفيل (قوله حتى يزن المال قرضاً أو يياس الخ) قياس الاكتفاء بالياس من إحضاره أنه لو وزن المال ثم حصل اليأس رجع فيه ثم رأيت ما يأتي عن شيخنا الشهاب الرملي وهو يؤيد ما ذكرته اه سم (قوله وبحسب الاسنوى الخ) اعتمده النهاية والمعنى ايضاً (قوله أي في السفر الطويل) أن كان تقييد كلام الاسنوى بالطويل بالنسبة للثلاثة الأيام فواضح وإلا فحل تأمل فينبغي في القصير اعتبار مدة الاستراحة على العادة فتأمل اه سيد عمر (قوله والاذرعى الخ) اعتمده النهاية والمعنى ايضاً (قوله أماله) أي عند الذهاب والعود نهاية ومعنى (وانقطاع نحو مطر الخ) عطف على رفقة وينبغي أن مثل ما ذكر من الاعتذار ما لو غرب المكفول لوزائبت عليه فجعل الكفيل مدة التغريب اه ع ش (قوله مؤذ) أي لا يسلك عادة ولا يحبس مع هذه الاعتذار نهاية ومعنى (قوله لاذنه) أي لاجل إذن المكفول للكفيل في الكفالة فانه حيثئذ تلزمه الاجابة إلى القاضي كردى (قوله أو لقول المكفول له الخ) لا يخفى أن يوم صحة الكفالة مع عدم إذن المكفول وحبس الكفيل معه وليس كذلك لكان المناسب ذكره بعد قول المتن وإنما لا تصح بغير رضا المكفول كما فعل النهاية والمعنى حيث قالانفرعاً عليه واللفظ للثاني فلو كفل به بلا إذن منه لم تلزمه اجابة الكفيل فليس للكفيل مطالبة وان طالب المكفول له الكفيل كافي ضمان المال بغير إذن إلا أن سأل المكفول له إحضاره كان قال له اخضره إلى القاضي فانه إذا حضره باستدعاء القاضي وجبت عليه لكنه ليس بسبب الكفالة بل لأنه وكيل صاحب

ثم من يمنعه منه عادة ويظهر أنه لا يكتفى في هذين بقوله إحضاره ولو من دار الحرب ومن فوق مسافة القصر ولو في بحر غلبت السلامة فيه ليجب أن يحبس بحق فيلزمه قضاء ما عليه من دين ذكره صاحب البيان وغيره وفيه نظر ظاهر إلا أن يراد أنه مع حبسه بحق في غير محل التسليم يلزم باحضاره ويحبس ما لم يتسبب في تخليصه ولو يبذل ما عليه ومؤنة السفر في مال الكفيل ولو كان المكفول يدينه يحتاج لمؤن السفر ولا شيء معه فيظهر أن يأتي فيه ما مر في الدين المحبوس عليه (تنبيه) من الواضح أنه إنما يلزم بالسفر لأحضار ويمكن منه أن وثق الحاكم منه بذلك وتوقا ظاهره ألا يتخلف عادة وإلا فالذي يظهر أنه يلزم حيثئذ بكفيل كذلك فان تعذر حبس حتى يزن المال قرضاً أو يياس من إحضاره (ويمهل مدة ذهاب وإياب) عادة لأنه الممكن وبحسب الاسنوى أماله مع ذلك أي في السفر الطويل ثلاثة أيام كاملة مدة إقامة المسافرين والاذرعى أماله لا تنتظر رفقة يأمن بهم وانقطاع نحو مطر وتلج ووحل مؤذ (فان مهنت) المدة المذكورة (ولم يحضره) وقد وجدت تلك الشروط ومنها أن تلزمه الاجابة إلى القاضي لاذنه أو القول المكفول له الكفيل احضره للقاضي

أو بغير محل زمانه (قوله في هذين) كان المراد في عدم أمن الطريق وفي وجود من يمنعه فليتأمل (قوله في مال الكفيل) بخلاف ما لو امتنع المكفول من الحضور واحتج في حضوره إلى رسول من الحاكم ليجبره على الحضور فإن أجره الرسول على المكفول مر (قوله ما مر في الدين) كأنه يريد ما مر آتفا عن صاحب البيان (قوله حتى يزن المال قرضاً أو يياس من إحضاره) قياس الاكتفاء بالياس من إحضاره أنه لو وزن المال ثم حصل اليأس رجع فيه ثم رأيت ما يأتي عن شيخنا الشهاب الرملي وهو يؤيد ما ذكرته (قوله

الحق

و يقول له القاضي احضره لانه خيتتد رسول القاضي اليه ولم يكف قول ذي الحق لان من طلب خصمه لقاض لا تلزمه اجابته من حيث طلبه له ومن ثم تقييد بمسافة العدوى وبقولي وقد اخذت دفع اعتياد الزركشي قول جمع لا يحبس كعسر يدن ووجه اندفاعه ظهور الفرق بان هذا يعد قادر اعلى احضار ما لزمه بخلاف ذلك (حبس) ان لم يؤدى الدين الى تعذر احضار المكفول بموت ونحو تغلب او جهل بمحل لا متناعه مما لزمه وبحث الاسنوي انه اذا حضر المكفول بعد تسليمه الدين رجع به على من اداه اليه (٢٦٥) وردبانه تبرع بالاداء لتخليص نفسه واجيب

بمنع تبرعه وانما بذله للحيولة وهو متجه ومن ثم استرده ان تقى ولا قبله والكلام حيث لم ينو الوفاء عنه والالم يرجع بشيء لتبرعه باداء دينه بغير اذنه ولو تعذر رجوعه على المؤدى اليه فهل يرجع على المكفول لان اداءه عنه يشبه القرض الضمني له او لا لانه لم يراع في الاداء جهة المكفول بل مصلحة نفسه بتخليصه لها به من الحبس كل عتسل والثاني اقرب (وقيل ان غاب الى مسافة القصر لم يلزمه احضاره) لانها بمنزلة الغيبة المنقطعة وردوه بان مال المدين لو غاب اليها لزم احضاره فكذا هو ولا فرق في جميع ما ذكر بين ان نظرا الغيبة او يكون غائبا وقت الكفالة نعم لا تصح ببدن غائب جهل مكانه (تنبيه) وقع للشارح هنا ما قد يتعجب منه حيث مزج الماتن بقوله فلزمه احضاره من مسافة القصر فادونها وظاهره ان ما فوقها لا يلزمه الاحضار منه وهو خلاف مصحح الشيخين وغيرهما لا يقال هي وان بعدت تسمى مسافة القصر

الحق وعلى هذا لا بد من اعتبار مسافة العدوى وانما اعتبر استندعاء القاضي لان صاحب الحق لو طلب احضار خصمه لم يلزمه الحضور معه بل يلزمه اداء الحق ان قدر عليه ولا فلا شيء عليه واذا امتنع الكفيل من احضار المكفول في ما تين الصور تين فلا حبس عليه اما في الاولى وهي لما اذا لم تلزمه الاجابة فانه حبس على ما يقدر عليه واما في الثانية وهي فيما اذا قال له احضره الى القاضي فلانه وكيل اه (قوله ويقول له الخ) بالنصب دملفا على القول (قوله لانه حينئذ) اى الكفيل حينئذ امره القاضي باحضار المكفول (قوله اليه) اى المكفول (قوله ولم يكف) اى في لزوم الاجابة (قوله ذي الحق) هو هذا المكفول (قوله لا تلزمه) اى الخصم (قوله ومن ثم) اى من اجل انه حينئذ رسول القاضي اليه (يقيد) اى لزوم الاجابة حينئذ (قوله ان لم يؤد) الى قوله والكلام في النهاية والمغنى (قوله ان لم يؤد الدين) ظاهره انه اذا اداها ما كان المستحق ملك قرض له التصرف فيه كالقرض مره اسم (قوله لا متناعه الخ) علة للحبس اه عر (قوله وبحث الاسنوي الخ) عبارة النهاية والمغنى والاوجه انه استرداده الخ اه (قوله اذا حضر المكفول الخ) وينتجه كما افاده شيخنا الشهاب الراملى ان يلحق بقدمه اى من الغيبة تعذر حضوره بموت ونحوه حتى يرجع به نهاية ومغنى وسم قال الرشيدى قوله مر حتى يرجع به اى حتى يرجع الكفيل بما غرمه اه (قوله عنه) اى المكفول (قوله على المؤدى اليه) اى المكفول له (قوله لانها بمنزلة) الى قوله نعم في النهاية والمغنى (قوله في جميع ما ذكر) من قوله فان غاب الى هنا (قوله لا تصح ببدن غائب الخ) خلافا للنهاية قال عر وش وقدر وجه كلام حج بان فائدة الكفالة احضار المكفول ولا يتاخر الا اذا عرف مكانه ويردبانه لا يلزم من الجهل بمكانه وقت الكفالة استمرار ذلك اه (قوله جهل مكانه) الذى في العباب عطف على ما يصح التكفل به او غائب لم ينقطع خبره اه وقوله لم ينقطع خبره عزاه في شرحه الى البحراهم سم (قوله هنا) اى في شرح والا فيلزمه (قوله بقوله الخ) اى من جامتا بسا بقوله الخ (قوله لا يقال) اى في تفسير قول الشارح المذكور لدفع ما يرد عليه (قوله هي) المسافة (وان بعدت) اى عن مرحلتين (تسمى الخ) اى مراد الشارح بقوله من مسافة القصر من مسافة يقصر فيها الصلاة لا التقييد بمرحلتين وجرى النهاية على ذلك التفسير (قوله لو لم يقل الخ) اى لو ترك الشارح لفظ قسادونها (قوله فليس مراده الخ) لا يخفى ما فيه فان مسافة القصر بالمعنى الشامل لاقلاها وما زاد لها دون وهو ما ليس من افرادها وهذا ظاهر ولم يردى ان التعجب من الشارح في ذلك مما يتعجب منه بل لم يصدر عن تامل سم وسيد عمر (قوله بان له الخ) اى للزوج اه كرى (قوله ان يفصل بين مسافة العدوى وغيرها) اى والى فوقها الى مسافة القصر بالزوم فيها دون الاولى (قوله يعتد به) احتز به عن اشار الى انه ينبغي ان يفصل الخ (قوله بل فيها) اى بل الخلاف المعتد به في مسافة القصر (قوله الاصل المتفق عليه) وهو مادون مسافة القصر (قوله وانه الخ) عطف على الاصل (قوله فاشار) اى من شد (قوله

ان لم يؤد الدين) ظاهره انه اذا اداها امتنع حبسه وانقطع طلب المكفول له الاحضار واعلم انه اذا اداها ملكه المستحق ملك قرض له التصرف فيه كالقرض مر (قوله انه اذا حضر المكفول الخ) كحضوره كما افاده شيخنا الشهاب الراملى تعذر حضوره بموت ونحوه حتى يرجع به انتهى (قوله جهل مكانه) الذى في العباب عطف على ما يصح التكفل به او غائب لم ينقطع خبره انتهى وقوله لم ينقطع خبره عزاه في شرحه الى البحر (قوله فليس مراده الخ) لا يخفى ما فيه فان مسافة القصر بالمعنى الشامل لاقلاها وما زاد لها دون وهو ما ليس من

(٣٤ - ثم وانى ، ان قالم - خامس) لان هذا لا يباحسن لو لم يقل قسادونها اما اذا قال ذلك فليس مراده بمسافة القصر الا اقلها لانها التى لها دون وقد يجاب بان له فائدة تين احدهما الرد على من اشار الى انه ينبغي ان يفصل بين مسافة العدوى وغيرها والثانية بيان نكتة خلافة او ما اليها المتن و اشار اليها فى الخادم بقوله ما صححه الرافعى من الحاقه مسافة القصر بما دونها خلاف ما صححه المتولى لعلنا ان مادونها لا خلاف فيه يعتد به بل فيها فالشيخان يلحقانها بما دونها والمتولى يفرق قصدا لشارح ان يبين الاصل المتفق عليه وانه لا عبرة بمن شد

فأشار إلى تفصيل فيه ولم يبال بذلك إلا بهام لأنه لا قائل بالفرق بين المسألة وما فوقها فيلزم من ثبوتها ثبوت ما فوقها ولا يلزم من ثبوت ما دونها ثبوتها فتمين ذكر الدون لتبينك الفائدةين (٢٦٦) فتأمل (والأصح أنه إذا مات ودفن) أو هرب أو توارى ولم يدبر عمله (لا يطالب بالسكف) بالمال) قال العقوبة أولى لأنه

لم يلزمه أصلا بل النفس وقد فانت وذكر الدفن لأنه قبله قد يطالب باحضاره للشهاد على صورته كما مر لا لأنه يطالب قبله بالمال كما هو واضح (والأصح أنه لو شرط في الكفالة أنه يغرم المال) ولو مع قوله (أن فات التسليم بطلت) الكفالة لأنه شرط يتنافى مقتضاها وأما صح قرض شرط فيه نحو رد مكسر عن نحو صحيح وضمان بشرط الخيار للمضمون له أو حلول المؤجل لأن الغرم هنا مستقل يفرد بعقد فائز شرطه كشرط عقد في عقد وغيره بما ذكر صفة تابعة لا تخل بمقتضى العقد من كل وجه فالغيت وحدها وليس من الشرط كفلت بيده فان مات فعلى المال لأنه وعد فبلغو ويصح الكفالة ولا اثر لارادة الشرط هنا فيما يظهر خلافا للزركشي لأن ان انما وقعت شرطا لما بعدها المنفصل عن كفلات فلم يؤثر فيه وان اراده ولو قال كفلت لك نفسه على انه ان مات فانا ضامنه بطلت الكفالة والضمان لأنه شرط يتنافى فيها ايضا (و) (الأصح) انها لا تصح بغير (رضا المكفول)

إلى تفصيل فيه) أى فبادونها أى بين كونه مسافة العدوى وغيرها كما مر آنفا (قوله ولم يبال) أى الشارح (قوله أو هرب) إلى قول المتن وانها لا تصح في النهاية والمغنى الا قوله ولا اثر إلى ولو قال (قوله قال العقوبة) أى من حد أو غيره اه ع ش (قوله أو لي) عبارة للمغنى واحترز بالمال عن العقوبة فانه لا يطالب بها جز ما اه (قوله) لأنه لم يلزمه الخ وظاهر اطلاق المصنف عدم الفرق في جريان الخلاف بين أن يخلف المكفول وفاء ام لا لكن قال الاسنوى تبع السبكي ان ظاهر كلامه اختصاصه بما اذا لم يخلف ذلك اه نهاية قال ع ش قوله وظاهر اطلاق المصنف الخ معتمد اه (قوله كما هو واضح) أى قوله لا لأنه الخ (قوله وأما صح قرض) أى مع مشاركة هذه الصور لما نحن فيه في أنه زاد خيرا في الجميع اه سم (قوله وضمان الخ) عطف على قرض (قوله هنا) أى في الكفالة (قوله وغيره) أى غير الغرم مبتدأ خبره قوله صفة الخ (قوله فالغيت وحدها) يتأمل معنى الغاء شرط الخيار للمضمون له فانه صاحب الحق وممكن من الابراء متى شاء فاشترط الخيار له تصریح بمقتضى العقد ويمكن أن يجاب بان معنى العائنا أنه لا يترتب عليها شيء يزيد على مقتضى العقد اه ع ش (قوله ولا اثر لارادة الشرط هنا الخ) حاله النهاية والمغنى وقاله أى صحة الكفالة وبطلان الزام المال فيما ذكر الماوردى وهو كما قال الزركشي محمول على ما اذا لم يرد به الشرط والابطلت الكفالة ايضا اه (قوله المنفصل عن كفلات) فيه بحث لأنه اذا اراد الشرط صار مضمون الجملة الشرطية متصلا بكفلات مقيد له اذ المعنى حينئذ كفلت بيده بشرط ان المال على ان مات فهو مساو في المعنى لقوله بعده على انه ان مات فانا ضامن وتفاوتهما في مجرد اللفظ لا اثر له فليتأمل اه سم (قوله فلم يؤثر فيه وان اراده) فيه انه وفي البيع أن الحاق الشرط المفسد مضر اذا ذكر في مجلس العقد وما هنا كذلك إلا أن يفرق بأن البيع له زمان خيار مجلس فالحق الواقع فيه بالواقع في صلب العقد ولا كذلك الكفالة ثم يظهر ان محل التردد ما لم يقل عزمت على الاتيان بما ذكر مع ارادة الشرطية قبل الفراغ من كفلات الخ فان قال ذلك ضرها قطعاً فليتأمل اه سيد عمر أى فيصدق بيمينه لأنه اعلم بنيته قول المتن (بغير رضا المكفول) ظاهر انها بدون الاذن باطلة ولو قدر الكفيل على احضار المكفول قهر عليه وقياس صحة كفالة الدين اذا كان قادر على انتزاعها الصحة هنا ايضا الا ان يفرق بأن العين الخ اه ع ش (قوله بغير رضا المكفول) أى الذى يعتبر اذنه (أو نحو ليه) أى حيث لا يعتبر رادخل بالنحو سيد العبد فيما يتوقف عليه كدين المعاملة (قوله أو نحو ليه) الى التنبيه في المغنى والنهاية قال سم قول المتن بغير رضا المكفول أى ولا بغير رضامعرفته ولا بغير معرفة المكفول له بخلاف رضاه اه عبارة النهاية والمغنى وعلم من كلامه عدم اشتراط رضا المكفول له الكفيل كافي ضمان المال اه قال ع ش قوله م ر عدم اشتراط رضا المكفول له وهل يرتد برده او لا فيه ما قد منافر د المضمون له من كلام حجج وسم على منهج اه (قوله بالمعنى السابق) كأنه يريد مسألة صاحب البيان السابقة اه سم أى في شرح والا فيلزمه (تمت) لو مات الكفيل بطلت الكفالة ولا شيء المكفول له في تركته ولو مات المكفول لم تبطل ويبقى الحق لورثته كافي ضمان المال فلو حلف ورثة وغرماء وصايا لم يبرأ الكفيل إلا بالتسليم الى الجميع

افرادها وهذا ظاهر ولعمري ان التعجب من الشارح في ذلك مما يعجب منه بل لم يصدر عن تأمل (قوله) (أما صح قرض الخ) أى مع مشاركة هذه الصورة لما نحن فيه في أنه زاد خيرا في الجميع (قوله المنفصل عن كفلات) فيه بحث لأنه اذا اراد الشرط صار مضمون الجملة الشرطية متصلا بكفلات مقيدا له اذ المعنى حينئذ كفلت بيده بشرط ان المال على ان مات فهو مساو في المعنى لقوله بعده على انه مات فانا ضامن وتفاوتهما في مجرد اللفظ لا اثر له فليتأمل (قول المصنف بغير رضا المكفول) أى ولا بغير معرفة المكفول له بخلاف رضاه (قوله بالمعنى السابق في الدين) كأنه يريد مسألة صاحب البيان السابقة

أو نحو ليه لأنه مع عدم اذنه لا يلزمه الحضور معه فتبطل فائدتها (فرع) يصح التكفل للمالك عين معلومة ويكفى ولو خفيفة لا مؤنة لردّها بردها لا قيمتها لو تلفت عن هي يده ان كانت يده بضمان واذن من هي تحت يده او قدر على انتزاعها منه فان تعذر رده لنحو تلف لم يلزمه شيء (تنبيه) الذى يظهر في مؤن ردها انها على الضامن بالمعنى السابق في الدين المحبوس عليه المكفول به

(فصل) في صيغتي الضمان والكفالة ومطالبة الضامن وأدائه ورجوعه وتوابع ذلك (بشرط في الضمان) للبال (والكفالة) للبدن أو العين (لفظ) غالبا إذ مثله الخط مع النية وإشارة آخرس مفهومة كما يعلم من كلامه في مواضع (بشرط بالالتزام) كغيره من العقود ودخل في يشعر الكتابة فهو واضح من قول الروضة كغيرها يدل لأنها ليست دالة أي دالة (٣٦٧) ظاهرة ثم الصريح (كضمنت) لك كذا ذكره

والظاهر كما قال الأذرعى وغيره خلافا لمن اعتمد الأول أنه ليس بشرط (دينك عليه) أي فلان (أو تحملت أو قبلته) أي دينك عليه (أو تكفلت بدينه) فلان أو نحوه مما يدل عليه فيما يظهر (أو أنا بالمال) الذي على زيد مثلا (أو باحضار الشخص) الذي هو فلان وأما قيدت المال والشخص بما ذكرته لمساو واضح أنه لا يكفي ذكر ما في المتن وحده فإن قلت يحمل على ما إذا قال ذلك بعد ذكرهما وتكون الالعهد الذكري بل وإن لم يجر له ما ذكر حلا لها على العهد الذهني قلت لا يصح هذا الحمل وإن أوجه قول الشارح المعهود بل الذي يتجه أنه فيهما كتابة لما مر أول الباب أنه لا أثر للقرينة في الصراحة (ضامن أو كفيل أو زعيم أو حميل) أو قيل أي فلان كما هو واضح ولعلم حذفه لذلك وعلى ما على فلان ومالك على فلان على لبوت بعضها نصا وبقيتها قياسا مع اشتغال لفظ الكفالة بين الصحابة فن عدم دخل عنه والمال على صريح

ويكفي التسليم إلى الموصى له عن التسليم إلى الموصى في أحد وجهين كما رجحه بعض المتأخرين أي إذا كان الموصى له محصورا لا كالفقراء ونحوهم كما قاله الأذرعى اه معنى زاد الابهة هذا إن كانت الكفالة بسبب مال فإن لم تكن بسببه فالمستحق للكفالة الوارث وحده

(فصل في صيغتي الضمان والكفالة) (قوله في صيغتي الضمان) إلى قول المتن دينك في النهاية وكذا في المعنى لا قوله فهو واضح إلى المتن (قوله وتوابع ذلك) كمقدار ما يرجع به أو جنسه وحكم ما لو أدى دين غيره بلا ضمان اه عرش قول المتن (لفظ) صريح أو كناية اه معنى (قوله اذ مثله الخ) تعليل للتقييد بغيره (قوله اذ مثله الخط) ظاهر أنه لا فرق بين كونه من الآخر أو غيره ونقل سم على منبج عن الشارح م ران هذا هو المعتمد اه عرش قول المتن (بشرط بالالتزام) معنى يشعر يعلم ودعوى الاو ضحية بالنسبة للدلالة فيه خفاء فتأمل اه سيد عمر عبارة عرش قوله ودخل في يشعر الكتابة بالنون صريح في أن الا شعار امر خفي وقد يخالفه قول البيضاوى في تفسير قوله تعالى لا يشعرون لا يحسبون بذلك والشعور الاحساس ومشاعر الانسان حواسه اه (قوله كذا ذكره) أي بضم لك إلى ضمننت (قوله كما قاله الأذرعى) أقره المعنى والنهية أيضا (قوله اعتمد الأول) أي الضم أي اشتراطه (قوله أنه ليس بشرط) أي الضم خبر قوله والظاهر قول المتن (دينك عليه) هو ظاهر أن اتحاد الدين وتوابعه عليه ولو كان عليه دين قرض أو من مبيع مثلا وطالبه رب الدين فقال الكفيل ضمننت دينك عليه ثم قال بعد ذلك أنا ضمننت شيئا خاصا كدين القرض مثلا لم يصدق في ذلك أم لا فيه نظر وينبغي تصديق الكفيل إن دلت عليه قرينة كما لو طالبه بدين القرض فقال ذلك فلم تقم على ذلك قرينة حمل على جميع الدين لأن الدين مفرد مضاف إلى معرفة فيهم اه عرش (قوله هو فلان) أي مثلا (قوله وأما قيدت المال والشخص بما ذكرته) الاقرب عدم الاحتياج لذلك كما يقضي كلامهم اكتفاء بلام العهد الخارجي كما يشير إليه صنيع الشارح المحقق وقول التحفة لا أثر للقرينة في الصراحة محله بالنسبة لأصل الصيغة لا لتوابعها كما لمعقود عليه كما يؤخذ من كلامهم في مواضع عديدة اه سيد عمر (قوله ذلك) أي ما في المتن (قوله بعد ذكرهما) أي ذكر وصف المال ووصف الشخص الذين في الشرح (قوله بل وإن الخ) عطف بحسب المعنى على قوله يحمل على الخ والمعنى بل يمكن تصحيحه وإن الخ (قوله على العهد الذهني) ينبغى الخارجي اه سيد عمر وقد يجاب باراد اصطلاح النجاة لا المعانين (قوله هذا الحمل) أل للجنس فيشمل العهد الذكري والذهني (قوله المعهود) مقول القول (قوله بل الذي يتجه أنه فيهما كناية) اعلم أن قوله السابق ودخل في يشعر الكناية الخ صريح في أن مراد المصنف اعم من الصريح والكناية وحيث أنه قد ورد بل يتجه أنه فيهما كناية يرد قوله قلت لا يصح هذا الحمل ويناقضه فتأمل فانه واضح اه سم وقد يجاب بان كلام الشارح معنى على المتبادر من أن ما في المتن أمثلة للصريح كما جرى عليه الشارح كالتبعية والمعنى وإن كان الممثل له شاملا له والكناية (قوله انه) أي العقد (فيهما) أي في العهد الذكري والعهد الذهني (قوله لمساو الخ) قد رفيه (قوله أي فلان الخ) قياسا على اعتبار نحوه في على ما على فلان اه سم (قوله لذلك) أي الوضوح (قوله وعلى ما على) إلى قوله وخل عنه في النهاية والمعنى (قوله وعلى ما على فلان) أي إذا ضم إليه لك بان قال مالك على الخ فيما يظهر اه عرش ومر عن سم انما ما يوافقه (قوله لا دخل عنه وارا دابا) الأولى لأن اراد دخل عنه ابداء (قوله أيضا) أي كإرادة

(فصل) (قوله بل الذي يتجه أنه فيهما كناية) اعلم أن قوله السابق ودخل في يشعر الكناية الخ صريح في أن مراد المصنف اعم من الصريح والكناية وحيث أنه قد ورد بل الذي يتجه أنه فيهما كناية يرد قوله قلت لا يصح هذا الحمل ويناقضه فتأمل فانه واضح (قوله أي لعل الخ) قياسا على اعتبار نحوه في على ما على فلان

لأن على صيغة التزام صريحة في ضمان ماله عليه فمن ثم لم يحتج لقول شيخنا والمال الذي لك عليه أن اراد به الاشتراط وصح حذف الروض له ويفرق بينه وبين ما مر انفا بان القرينة ثم خارجية فضعفت عن أن تؤثر الصراحة أن اراد خل عنه الان وكذا إن اطلق فيما يظهر لا دخل عنه وارا دابا لأنه شرط منسد وقول شيخنا بالابطال مع الاطلاق ايضا له نظر لأن خل عنه

لا هو م فيه فيصدق بالصورة الصحيحة بل هي المتينة منه وما عداها شكوك فيه ولا بطلان مع الشك على أن قاعدة صون كلام المكلف عن الألفاظ ما وجد له عمل صحيح غير بعيد من ظاهر لفظه صريح لما ذكرته بل قاعدة أنه لا يضر إجماع الممثل كأنه كعتك بنى وأراد أبو مينا مثلا تؤيد إطلاقهم صراحته الشامل لأرادة أبدا أيضا فان قلت لم يحمل المال هنا على ما على الأصل بخلافه في أنا بالمال إلى آخره قلت يفرق بان على لما كان صريح التزام ووقع خبرا عن المال (٢٦٨) كان صريحاً في دفع الإيهام الذي فيه وفي حمله على ما يلزم وهو ما في ذمة الأصل وإمامهم فالمال

باقى على إيهامه لأنه لم يقترن به ما يخرج عنه وكون ال عهدية أمر محتمل لا يصلح مزيلا للإيهام اللفظي وهذا يتضح لك ان قول شيخنا والمال الذي لك عليه على أن اراد به ان ذكر ذلك شرط للصراحة لبعيد لما علمت ان الاخبار عنه بعلى قائم مقام وصفه بالذى لك على وان اراد أنه تفسير مراد دل عليه اللفظ كان صريحا فيما ذكرته والكتابة نحو دن فلان الى او عندى او معى وخل عنه والمال لى او نحوه مما ذكر ولو تكفل فأبراه المستحق ثم وجد ملازما لخصمه فقال خله وانا على ما كنت عليه من الكفالة صار كفيلا وظاهر كلامهم انه لا بد في صراحة هذه الالفاظ من ذكر المال فنحو ضمننت فلانا من غير ذكر مال ينبغي ان يكون كناية كخل عن مطالبة فلان الآن فانه كناية كما يدل عليه ما مر في الى او عندى (ولو قال اؤدى المال او أحضر الشخص فهو وعد) بالالتزام كما هو صريح الصيغة نعم ان حقت به قرينة تصرفه الى الانشاء

الا بد (قوله لا عموم فيه) قد يجاب بأنه في المعنى نفي فقيه عموم اذ معنى خل عنه لا تطالبه أو بأنه حذف معموله فيفيد العموم اى خل عنه الآن وبعد الآن وابدأ اه سم (قوله غير بعيد الخ) نعت ثان لمحمل (قوله من ظاهر لفظه) اى المكلف متعلق ببعيد (قوله صريح الخ) خبران والتذكير باعتبار الضابط (قوله يؤيد إطلاقهم الخ) قد يمنع ان هذا من تلك المساعدة بل محلها ما اذالم يكن في اللفظ ما يناسب المبتطل ويقرب منه كافي مثال النكاح المذكور بخلاف ما اذا كان فيه كافي مثالنا لان الامر بالتخيلة يناسب المبتطل ويقرب منه لان شرط التخيلة اى عدم المطالبة مطلقا بمبتطل فاذا اريد ما يكمل المبتطل ابطال فليتأمل اه سم (قوله صراحته) مفعول إطلاقهم والضمير لقوله خل عنه والمال على (قوله الشامل الخ) نعت للإطلاق (قوله لم حمل الخ) اى حتى لم يحتج للتقييد وقوله بخلافه في أنا بالمال اى حيث لم يحمل عليه حتى احتج الى التقييد السابق اه سم (قوله قلت يفرق الخ) بالتأمل الصادق يظهر انه لا يصلح للفارقة فاما ان يكتفى بالاشارة فيهما ولو لا يكتفى بهما فقامله ثم رايت الفاضل المحشى سم قال قوله يفرق الخ قد يقال على هذا الفرق ان صراحة على ووقع خبرا عن المال يقابله صراحة لفظ ضامن وما عطف عليه وتعلق بالمال به هناك انتهى اه سيد عمر (قوله وفي حمله الخ) عطف على قوله في دفع الإيهام (قوله امر محتمل الخ) في إطلاقه تأمل (قوله ان اراد الخ) اى الشيخ خزان (قوله به) اى بذلك القول اى بقوله الذى لك عليه (قوله ان ذكر ذلك) اى الوصف المذكور (قوله ان الأخبار عنه) اى عن المال (قوله لك على) صوابه عليه بالهاء بدل الياء (قوله والسكنية) الى المتن في النهاية الا قوله او معى الى ولو الخ وقوله كخل الى كما (قوله او نحوه) اى نحو الى (قوله عما ذكر) اى من عندى او معى وهو بيان للنحو (قوله فأبراه) اى الكفيل (المستحق) اى المكفول له او وارثه (قوله ثم وجده) اى الكفيل المستحق (قوله لخصمه) اى المكفول (قوله صار كفيلا) اى فيكون صريحا اه ع ش (قوله ينبغي ان يكون كناية) اى فان نوى به ضمان المال وعرف قدره صحح والا فلا وقال عميرة ما حاصلة انه ان لم يرد به ضمان المال حمل على كفالة البدن لانه لا يشترط لصحتها معرفة قدر المال المضمون اه ع ش (قوله كما يدل عليه) اى على كون خل عن مطالبة الخ كناية (قوله بالالتزام) الى قوله وهو انه في النهاية وكذا في المعنى الا قوله وايداه الخ (قوله ان حقت به الخ) عبارة المعنى ان صحبته قرينة اه وضمير به كضمير تصرفه وضمير به في الموضوعين راجع الى ما في المتن (قوله انعمد) اى الضمان او الكفالة (قوله وايداه) اى بحث ابن الرفعة (قوله وهو) اى كلامهم انه لو قال ان سلم الخ من السلامة وفى دلالة هذا الكلام على اعتبار القرينة ووقفه ولعل لهذا الاستوجه الشارح بحث الاذرى الاق (قوله وهو اوجه) اى بحث الاذرى وكذا ضمير يؤيده (قوله لكنه بشرط الخ) اى ابن الرفعة (قوله والاذرى الخ) عطف على ضمير لكنه (قوله ويحتمل في غيره الخ) اى سكت الاذرى عن حكم غير العامى وسكوت غنه صيرنا مترددا في

(قوله لا عموم فيه) قد يجاب بأنه في المعنى نفي فقيه عموم اذ معنى خل عنه لا تطالب او بأنه حذف معموله فيفيد العموم اى خل عنه الآن وبعد الآن وابدأ (قوله تؤيد إطلاقهم الخ) قد يمنع ان هذا من تلك القاعدة بل ان محلها ما اذالم يكن في اللفظ ما يناسب المبتطل ويقرب منه كافي مثال النكاح المذكور بخلاف ما اذا كان فيه كافي مثالنا لان الامر بالتخيلة يناسب المبتطل ويقرب منه لان شرط التخيلة اى عدم المطابقة مطلقا بمبتطل فاذا اريد ما يكمل المبتطل ابطال فليتأمل (قوله فان قلت لم حمل) اى حتى لم يحتج للتقييد وقوله بخلافه

انعقد به كما بحثه ابن الرفعة والسبب بكلام الماوردى وغيره وهو انه لو قال ان سلم الى اعتمدت عهدي انعقد نذره وبحث الاذرى عن العامى اذا قال قصدت به التزام ضمان او كفالة لزم وهو اوجه بما قبله ويؤيده ما باتى انه لو قال دارى لزيد كان لغوا الا ان قصد بالاضافة كونها معرفة به مثلا فيكون اقرارا وقد يقال البحثان متقاربان فان الظاهر ان ابن الرفعة لا يريد ان القرينة تلحقه بالصريح بل تجعله كناية لحيث ان نوى لزمه والا فلا لكنه يشترط بين القرينة والنية من العامى وغيره والاذرى لا يشترط الا لنية من العامى ويحتمل في غيره

حكمه عنده اه رشيدى (قوله ان يوافق ابن الرفعة) اى فيشترط فيه النية مع القرينة اه رشيدى
 (قوله وان ياخذ باطلاقهم انه لنو) لا يخفى ان الاذرعى لا يسعه ان يجعله كناية من العامى دون غيره لانه
 لا يظهر له فتاوى اه رشيدى (قوله وقول الشيخين) الى المتن في النهاية (قوله عن البوشنجى) امام عظيم
 منسوب الى بوشنجى قرية من قرى خراسان كذا في هامش النهاية (قوله لان مطلقه) من اضافة الصفة الى
 موصوفها اى المضارع المطلق عما يخصه بالحال او الاستقبال (قوله الاستقبال) لعل المراد انه يحتمل عليه
 نظر الى ان الاصل بقاء العصمة فلا يحكم به والها بالاثبات بل يفتقر الى ان مطلق المضارع بحسب الوضع
 يحتمل على الاستقبال لانه مشكل على كلا المذهبين في وضع المضارع اه سيد عمر اى ولا عبرة بالمذهب
 الثالث لغاية ضعفه (قوله به) اى باطلاق (قوله وقع الخ) اى الطلاق (قوله قال الاسنوي الخ) جملة
 معترضة بين المبتدأ والخبر (قوله ظاهر في انه الخ) خبر وقول الشيخين الخ (قوله في انه) اى اطلق (قوله
 مع النيقو حدها) لك ان تقول انما اثر النيقو حدها في اطلاق مريده به الحال لانه احد معنييه على القول
 بانه مشترك ومعناه الاصل على القول بانه حقيقة في الحال بخلاف اؤدى واحضر في معنى اضمن فانها
 لازمان للمعنى المراد نعم قياس اطلق اضمن وبجواب بان الماخوذ لا يلزم كونه في مرتبة الماخوذ منه من كل
 وجه بل يكفي وجود الجامع في الجملة وهو كون كل منهما مما يحتمله اللفظ ولو مجازا اه سيد عمر (قوله
 وحدها) اى بلا قرينة لقوله الآتى ووجدت الخ مجرد تأكيد (قوله سواء العامى وغيره) معتمد اه ع ش
 (قوله ووجدت قرينة ام لا) يحتمل ان ابن الرفعة انما اعتبر القرينة للاستدلال بها على قصد الالتزام
 لا لتوقف صحة الالتزام عليها بل يكفي فيها مجرد القصد اه سم (قوله ولا يجوز شرط الخيار) اى فان شرطه
 فسد العقد اه ع ش (قوله للضامن الخ) خرج المضمون له والمكفول له فليراجع اه سم اقول قد افاد
 الشارح والنهاية جواز له المضمون له في شرحه والاصح انه لو شرط في الكفالة الخ افاد المغنى هنا جوازها
 بما نصح ولا يجوز شرط الخيار في الضمان للضامن ولا في الكفالة للكفيل لمنافاته مقصودهما اما شرطه
 للمستحق فيصح لان الخيار في الابرار والطلب اليه ابداء شرطه للاجنبي كشرطه للضامن اه وكذا افاده
 ع ش هنا بما نصح قوله مر او اجنبي اى بخلاف ما لو شرطه للمضمون له او المكفول له فانه لا يقتضى فساد العقد
 لان كلا منهما له الخيار وان لم بشرط اه (قوله وان لم بشرط اه) قضية ضم النهاية والمغنى القول المذكور لما
 قبله انه قيد (قوله كالايجوز) الى قوله وكان الفرق في النهاية والمغنى وفيهما ايضا ولو اقر بضمان او كفالة
 بشرط خيار ففسد او قال الضامن او الكفيل لاحق على من ضمنه او كفله به او قال الكفيل برى المكفول
 صدق المستحق بيمينه فان نكل حلف الضامن والكفيل وبرئ ادون المضمون عنه والمكفول به ويبطل
 الضمان بشرط اعطاء مال ولا يحسب من الدين ولو كفيل يزيد على انى عليك اى المكفول له كذا وان
 احضرته فذاك والافعمر او بشرط ابراء الكفيل وانا كفيل المكفول لم يصح اه قال ع ش قوله مر
 بشرط خيار ففسد اى بان شرطه لنفسه او لاجنبي وقوله لا يحسب من الدين هذا القيد انما يظهر اذا كان
 الدافع هو الضامن او المضمون عنه وكان الآخذ هو المضمون له وقوله وانا كفيل المكفول معنا ابراء
 الكفيل بان يقول تكفلات باحضار من عاينه الدين على ان من تكفل به قبل برى اه (قوله ارداه) اى

في انا المال اى حيث لم يجعل عليه حتى احتيج اى التقييد السابق وقوله يفرق قد يقال على هذا الفرق ان
 صراحة على وقوعها خبرا عن المال هنا يقابلها صراحة لفظ ضامن وما عطف عليه وتعلق المال به هناك
 قوله ووجدت قرينة ام لا) يحتمل ان ابن الرفعة انما اعتبر القرينة للاستدلال بها على قصد الالتزام لا لتوقف
 صحة الالتزام عليها بل يكفي فيها مجرد القصد (قوله للضامن الخ) خرج المضمون له والمكفول له فليراجع
 (قوله كالفرق الخ) قد يشك على هذا الفرق ضمان الاعيان ان اريد بالضمان هنا ما يشبهه وايضا
 فالكفالة ليست هي الاحضار بل التزام الاحضار والالتزام لا يتعلق بالمسافات غاية الامر ان الاحضار قد
 يكون في طريق الخروج عن عهدها وقد لا يكون بان يكون المكفول حاضرا فيسلبه اليه (قوله يتعلق

ان يوافق ابن الرفعة وان
 ياخذ باطلاقهم انه لنو وقول
 الشيخين عن البوشنجى في
 طلق نفسك فقال اطلق
 لم يقع شيء حالا لان مطلقه
 الاستقبال فان ارادت به
 الانشاء وقع حالا قال الاسنوي
 ولا شك في جريانه في سائر
 العقود ظاهر في انه يؤثر مع
 النية وحدها لا مع عدمها
 سواء العامى وغيره ووجدت
 قرينة ام لا وبه يعلم ان محل
 مامر عن الماوردى ان
 نوى به الالتزام والام ينعقد
 (والاصح انه لا يجوز) شرط
 الخيار للضامن او الكفيل
 او اجنبي ولا (تعليقهما)
 اى الضمان والكفالة
 (بشرط) لانهما عقدان
 كالبيع (ولا توقيت الكفالة)
 كانا كفيل به الى شهر وان لم
 يقل وانا بعده برى كما هو
 ظاهر قد كره في كلامهم
 مجرد تصوير كما لا يجوز
 توقيت الضمان جزوا كانا
 ضامن له الى شهر ولهذا
 افردا وكان الفرق ان
 الاحضار يتعلق

بالمسافات وهي بدخلها التوقيت ولا كذلك أداء الديون (ولو نجزها وشرط تأخير الاحضار شهرا) كضمنت احضاره بعد شهر أى ونوى
تعلق بعد احضاره فان علقه بضمنت فواضح (٢٧٠) انه يبطل وإن كلامهم في غير ذلك وإن أطلق فقصية كلامهم الصحة ويوجه بمانر

السكفالة (قوله كضمنت الخ) عبارة النهاية كضمنت احضاره وأحضره بعد شهر اه وعبارة المحلى نحو أنا
كفيل يزيد احضره بعد شهر اه (قوله فواضح انه يبطل) ولو ادعى إرادة تعلقه بضمنت قبل كما هو ظاهر
لاحتمال عبارة اه سم (قوله وإن أطلق فقصية كلامهم الصحة الخ) وقد يقال لو قيل بالبطان كان له وجه
لما قالوه في الكناية انه لا بد لها من النية وان لم ينو لغت ولم يقولوا بصحتها صوفا لعل العبارة المكلف ايضا فالاصل
هنا برادة ذمة الضامن ولان الاصل في العمل الفعل والاحضار مصدر وضمن فعل والتعلق بالفعل هنا يوجب
الفساد فكان هو الاصل اه ع ش (قوله لانه التزام) الى قول المتن وأنه يصح في النهاية والمغنى الا قوله ولا
فهو ضعيف (قوله هذه الصورة) أى شرط تأخير الاحضار (قوله فلا يصح التاجيل) أى ما لم يريد اوقته
ويكون معلوما لها فلواراده احدهما دون الاخر او مطلقا كان باطلا وبقي ما لو تنازع في إرادة الوقت المعين
وعدمه هل يصدق مدعى الصحة او مدعى الفساد فيه نظرا لا قرب الثاني لان الاصل برادة ذمة الضامن وان
الارادة لا تعلم الا منه اه ع ش (قوله فيثبت الاجل الخ) ظاهره اصالة لا تبعا بخلاف ما يأتى سم ومغنى (قوله
في حق الضامن) أى دون الاصل اه ع ش (قوله على الاصح) فلا يطالب الضامن إلا كما التزم اه مغنى (قوله
وفهم منه بالاولى الخ) لو اخرج هذا من قوله وانه يصح ضمان المؤجل حالا كان اولى اه ع ش أى ليظهر قوله
ونقصه ايضا بل هو مكرر مع قوله لا فى نعم الخ (قوله جواز زيادة الاجل) لعله يثبت الاجل هنا مقصودا
لاتبعا كسئلة المتن اه سم (قوله ونقصه) أى ولا يلحق النقص كما صرح به في شرح الروض اه رشيدى
(قوله وقدر الاجل) أى ومعرفته (قوله لتبرعه) الى قوله وظاهر في النهاية الا قوله او حق واره (قوله
كأصل الضمان) أنظر ما فائدة صحته مع عدم لزوم الوفاء به اه رشيدى عبارة البجيرمى عن ع ش
الاختلاف ظاهر فيها لوضوح الحال مؤجلا ام عكسه فلا يظهر فيه ذلك لعدم لزوم التعجيل للضامن
فالتخالف بينهما إنما هو في مجرد التسمية اه (قوله واستشكل ذلك) أى تصحيح ضمان الحال مؤجلا
وعكسه (قوله وبفرق الخ) عبارة المغنى اجيب بان الشرط في المرهون إذا كان ينفع الراهن ويضر
بالمرتهن او بالعكس لم يصح وهنا الضرر حاصل للراهن اما بحبس المرهون حتى يحل الدين واما ببيعها في
الحال قبل حلوله اه (قوله وهى لا تقبل تأجيلا) قد يقال ليس قضية الشرط رجوع التعجيل والحلول
للعين بل للتوثق بها اه سم (قوله في حقه) أى الضامن (قوله او حق واره) قضيته انه لا يحل بموته وإلا
لم يثبت في حق واره وهو ممنوع الا بنقل وثبوته تبعا لا يقتضى عدم حلوله بموته بل يكفي فيه حلوله بموت
الاصيل فليراجع اه سم عبارة السيد عمر قوله فيثبت الاجل في حقه أى مادام حيا بمعنى انه لا يطالب إلا بعد
لحلول او حق واره أى عند موت المورث بمعنى انه لا يطالب الوارث إذا اخذ منه الاصيل إلا بعد حلول الاجل

أن كلام المكلف يصان
عن الالغاء الى اخره (جاز)
لانه التزام لعمل في الذمة
فكان كعمل الاجارة يجوز
حالا ومؤجلا ومن عبر
بجواز تأجيل الكفالة اراد
هذه الصورة وإلا فهو
ضعيف وخرج بشهرا
مثلا نحو الحصاد فلا يصح
التأجيل اليه (و) الاصح
(انه يصح ضمان الحال
مؤجلا اجلا معلوما)
فيثبت الاجل في حق
الضامن على الاصح لان
الضمان تبرع وتدعو
الحاجة اليه فكان على
حسب ما التزمه وفهم
منه بالاولى جواز زيادة
الاجل ونقصه واسقط
المال من قول اصله ضمان
المال الحال ليشمل من
تكفل كفالة مؤجلة
بيدن من تكفل بغيره
كفالة حالة وعلم من
اشتراط معرفة الضامن
لصفة الدين اشتراط معرفة
كونه حالا ومؤجلا وقد
الاجل (و) الاصح (انه
يصح ضمان المؤجل حالا)
لتبرعه بالتزام التعجيل
فصح كأصل الضمان
واستشكل ذلك السبكي بما
لورهن بدين حال وشرط في
الرهن اجلا وعكسه فانه
لا يصح مع أن كلا وثيقة
ويفرق بان التوثقة في

بالمسافات) قد يقال أداء الديون زمانى قطعاً والتوقيت حقيقة إنما يتعلق بالزمان لانه عبارة عن تعيين الزمان
وتجديده واما المسافات فلا يتصور تعلق التوقيت بها نفسها فان تعلق بها من حيث يحو قطعها رجوع للتعلق
بالزمان لان قطعها زمانى فتعلق التوقيت بالأداء اقرب واظهر من تعلقه بالمسافات لتوقفه على ارتكاب
التكليف البعيد فتأمله (قوله فان علقه بضمنت فواضح انه يبطل) ولو ادعى إرادة تعلقه قبل كما هو ظاهر
لاحتمال عبارته ولا ينافى ذلك قولهم لو اقر بانه ضمن او كفل توقف فسكذبه المستحق صدق يمينه بناء على
جواز تبعض الاقرار لانه هناك لم يقع اتفاق على العبارة الصادرة المحتملة كما فمنا نحن فيه فلي تأمل (قوله
فيثبت الاجل) ظاهره اصالة لا تبعا بخلاف ما يأتى (قوله جواز زيادة الاجل) لعله يثبت الاجل هنا
مقصودا لا تبعا كسئلة المتن (قوله وهى لا تقبل تأجيلا) قد يقال ليس قضية الشرط رجوع التاجيل
والحلول للعين بل للتوثق بها (قوله او حق واره) قضيته انه لا يحل بموته وإلا لم يثبت في حق واره وهو
ممنوع الا بنقل وثبوته تبعا لا يقتضى عدم حلوله بموته بل يكفي فيه حلول بموت الاصيل فليراجع (قوله

الرهن بعين وهى لا تقبل تأجيلا ولا حلولا وفي الضمان بذمة لانه ضم ذمة لذمة والذمة قابلة لا التزام
الحال، مؤجلا وعكسه (و) الاصح (انه لا يلزمه التعجيل) كما له التزم الاصيل التعجيل فيثبت الاحل في حقه او حق واره

تبعاً على الأوجه فلو مات الأصيل حل عليه أيضاً نعم فيما إذا ضمن مؤجلاً (٢٧١) لشهرين مؤجلاً لشهر لايجل

بموت الأصيل إلا بعد مضي الأقسر (وللمستحق) الشامل للمضمون له ولو أوفى قبل والمحتال مع أنه لا يطالبه لبراءة ذمته بالحالة كما مر ويرد بأنه لا يشمل لأن المحتال ليس مستحقاً بالنسبة للضامن (مطالبة الضامن) وضامته وهكذا وإن كان بالدين رهن واف (والأصيل) اجتماعاً وافراداً وتوزيعاً بأن يطالب كلا ببعض الدين لبقاء الدين على الأصيل وللخبر السابق الرعم غارم ولا محذور في مطالبتهما وإنما المحذور في تغريمهما معاً كلا كل الدين والتحقيق أن الذمتين إنما اشتغلنا بدين واحد كالرهنين بدين واحد فموجب الكفاية يتعاق بالكل وبسقط بفعل البعض فالتعدد فيه ليس في ذاته بل بحسب ذاتيهما ومن ثم حل على أحدهما فقط وتأجل في حق أحدهما فقط ولو أفلس الأصيل فطلب الضامن بيع ماله أولاً أوجب إن ضمن بأذنه وإلا فلا لأنه موطن نفسه على عدم الرجوع (فرع) أفنى السبكي وفقهاء عصره تبعاً للتولي واعتمده البلقيني بأنه لو قال رجلان آخر ضمنا مالك على فلان طالب كلاهما جميع الدين كرهنا عبدنا بالف

فتبوت في حقهما مختلف بالمعنيين المذكورين ولكن المعنى الثاني سيصرح به في كلامه نوع تكرار ولا يضر كذا نقل عن تليذه عبد الرؤوف وهذا التوجيه يدفع ما أشار إليه المحشى ويمكن أن يدفع ما أشار إليه الوجه من التكرار بأن ما سياتى في المؤجل أصله في المؤجل تبعاً وهذا القدر كاف في دفع التكرار (قوله تبعاً) أى لا مقصود فى أوجه الوجهين كإرجاعه صاحب التعجيز في شرحه أنه نهاية قال المغنى وتظهر فائدتهما فيما لو مات الأصيل والحالة هذه فإن جعلناه في حقه تابعاً لحل عليه والأفلا كما لو مات المضمون والراجح الثاني أى خلافاً للتحفة والنهية (قوله فلو مات الخ) تفريع على قوله تبعاً أى عرش (قوله حل عليه أيضاً) أى على الضامن كالأصيل ومعلوم أنه يحل على الضامن بموته أى نفسه مطلقاً أنه نهاية أو سواء قلنا ثبت تبعاً ومقصوداً عرش (قوله لايجل بموت الأصيل الخ) لأنه بالنسبة للشهر الثاني بمنزلة ضمان المؤجل حالاً وللشهر الأول بمنزلة ضمانه مؤجلاً فيثبت الأجل مقصوداً في الشهر الأول وتبعاً في الثاني فإن مات الأصيل في الشهر الأول لم يحل على الضامن وفى الشهر الثاني حل عليه فلذلك قال الأبعد مضى الأقسر سم وعش (قوله الشامل) أى قوله لم وكفرض الخ فى المغنى الأقول ويرد على المتن (مع أنه لا يطالبه) أى أن المحتال لا يطالب الضامن (قوله لبراءة ذمته الخ) أى حيث لم يتعرض المحيل للضامن بخلاف ما لو أخال عليهما فلا يراد بطالب المحتال كلام الأصيل والضامن كما مر ويمكن حل كلام القليل على ذلك أى عرش وفى السيد عمر نحوه (قوله كما مر) أى فى باب الحوالة (قوله ويرد الخ) بتأمل أن ليس معنى المستحق إلا من له الدين يشكل هذا الرد فتأمل أى سم أقول ويحمل المستحق على المستحق فى باب الضمان كما هو المتبادر يندفع الاشكال (قوله لبقاء الدين الخ) عبارة المغنى أما الضامن فلحديث الرعم غارم وأما الأصيل فإن الدين باق عليه (قوله معاً كلا) بالنسبة لعله باتباعه للضمير فى تغريمهما بالنظر لمحله البعيد لأنه مفعول ولو قال فى تغريم كل الدين كان أخصر وأوضح أى سيد عمر (قوله يتعلق) أى فرض الكفاية بالكل أى بكل واحد من المكلفين (قوله فالتعدد فيه) أى فى الدين (قوله ومن ثم حل الخ) قال الشهاب ابن سم قد يقال هذا بالتعدد أنسب منه بعدمه انتهى أى رشيدى (قوله ولو أفلس) إلى قوله قال البدر فى المغنى (قوله ولو أفلس الأصيل الخ) عبارة المغنى وشرح الروض قال الماوردى ولو أفلس الضامن والمضمون عنه فقال الضامن للحاكم بيع أو لا مال المضمون عنه وقال المضمون له أبيع مال أبيعاً شئت قال الشافعى إن كان الضمان بالأذن أجيب الضامن والأفلا المضمون له وأد رهن رهناء وأقام ضماناً خبر المستحق بين بيع الرهن ومطالبة الضامن على الصحيح (قوله أولاً) أى قبل غرم الضامن كان قال يبيع مال المفلس ووفو رهنه ما يخص دين المضمون له فإن بقي شيء غرمته وليس المراد أن المضمون له يقدم بدنه على بقية الغرماء أى عرش (قوله على فلان) كان الأولى أن يزيد قوله وهو ألف كما فى النهاية والمغنى ليناسب قوله الاتى بنصف الألف (قوله نصف كل) عبارة النهاية والمغنى حصه كل منهما أى قال عرش قوله مر فإن حصه كل منهما رهن الخ ضعيف (قوله وقال جمع مقدمون الخ) قال شيخنا الشهاب الرملى المعتمد فى مسألة الضمان أن كلا ضامن للنصف فقط وفى مسألة الرهن أن نصف كل رهن بالنصف فقط فالقياس على الرهن قياس ضعيف على ضعفه سم ووافقه أى الشهاب الرملى النهاية

(لايجل بموت الأصيل) لأنه بالنسبة للشهر الثاني بمنزلة ضمان المؤجل حالاً وللشهر الأول بمنزلة ضمانه مؤجلاً فيثبت الأجل مقصوداً في الأول وتبعاً في الثاني فإن مات الأصيل في الشهر الأول لم يحل على الضامن وأوفى الشهر الثاني حل عليه فلذلك قال الأبعد مضى الأقسر وهو الشهر الأول بان مات فى الشهر الثاني (قوله ويرد الخ) بتأمل أن ليس معنى المستحق إلا من له الدين يشكل هذا الرد فتأمل (قوله مع أنه لا يطالبه) أى لا يطالب الضامن (قوله ومن ثم حل الخ) قد يقال هذا بالتعدد أنسب منه بعدمه فتأمل (قوله ولو أفلس الأصيل الخ) عبارة شرح الروض قال الماوردى ولو أفلس الضامن والمضمون عنه فقال الضامن للحاكم بيع أو لا مال المضمون عنه وقال المضمون له أبيع مال أبيعاً شئت قال الشافعى إن كان الضمان بالأذن أجيب الضامن والأفلا المضمون له انتهى (قوله وقال جمع مقدمون) قال شيخنا الشهاب الرملى المعتمد فى مسألة الرهن أن

تكرار نصف كل رهناء مع الألف ، قال جمع مقدمون ، يطالب كل نصف الألف ، كاشفة : هذا

بالقب و مال اليه الاذرى قال البدرين شبهة وهذا ان ثبت عند عوى تضامين 'همام' بعد ما ذاك الاعلى اى نصف و حاقتهما على ذلك لان اللفظ ظاهر فيما ادعياء اه و ظاهر ان قياس الاولين على الرهن و اوضح والاخيرين على البيع غير واضح لعدم شراء كل له بالف لمتعين تنصيفه بينهما و اذا انصح قياس الاولين (٣٧٣) انصح ما قالوه و لا نسلم ظهور اللفظ فيما ادعياء و الا لبطال ما ذكره فى الرهن و انما تقسط

الضمان في ألقى متاعك في
البحر وانا وركاب السفينة
ضامنون لانه ليس ضمنا
حقيقية بل استدعاء اطلاق
مال لمصلحة فانضمت التوزيع
لثلاث ينفر الناس عنها
ثم رأيت شيخنا اعتمادا
اعتمده قال وبه افتيت
وعله بان الضمان وثيقة
لا تصد في التجربة وأبا
زرعة اعتمده ايضا وفرق
بنحو ما فرقت به وهو ان
التمن عوض الملك فوجب
بقدره ولا معارضة في
الضمان ثم راي المتولى
نفسه فرق بذلك (والاصح
انه لا يصح) الضمان ومثله
الكفالة (بشرط براءة
الاحيل) لمناقاة مقتضاه
ولو أبرأ الاحيل) أو يرى
بنحو اداء واعتراض او
حوالة وانما اثر ابر التبعينه
في صورة العكس (يرى
الضامن) وضامنه وهكذا
لسقوط الحق (ولا عكس)
فلو يرى الضامن بأبرأ
يرأ الاحيل ولا من قبله
بخلاف من بعده وكذا في
كفيل الكفيل وكفيله
وهكذا وذلك لانه اسقاط
وثيقة فلا يسهط بها الدين
كفك الرهن بخلاف مالو
ي. بنحو اداء وشمل كلامهم

مالو أبر الضامن من الدين فيكون كإبرائه من الضمان وهو متجه خلافا للزركشي وقوله ان الدين واحد تعدد محله ليس أرى
الاصيل بذلك برده ماس في التحقيق من تعدده الاعتبارى فهو على الضامن غير على الاصيل باعتبار ان ذلك عارض له الزوم وهذا اصلى
فيه فلم يلزم من ابراء الضامن من المعارض ابراء الاصيل من الذاتى (تنبيه) اقال المضمون له الضامن فان قصد ابراءه برى من غير قبول
ان لم يقصد ذلك فان قبل في المجلس برى والا فلا كاحتماله شيخنا وقال انه مقتضى كلامهم قال ويصدق المضمون له

في ان الضامن لم يقبل لان الاصل عدمه (ولو مات احد هما) والدين مؤجل عليهما باجل (٢٧٣) . احد (حل عليه) لوجود سبب الحلول في

حقه (دون الاخر) لعدم وجوده في حقه وعند موت الاصيل وله تركه الضامن مطالبة المستحق بان ياخذ منها او يبرئه لاحتمال تلفها فلا يجدر مرجعها اذا غرم وقضيته انه لو ضمن بغير الاذن لم يكن له ذلك اذ لا رجوع له وهو قياس مأمور في الفلاس الاصيل ولو قيل له ذلك فيهما مطلقا حتى لا يغرم لم يبعد الا ان يجب بانه مقصر بعدم الاستئذان وعند موت الضامن اذا اخذ المستحق ماله من تركته لا ترجع ورثته على الاصيل لا بعد الحلول واقتى ابن الصلاح بانه لو اعار عينا ليرهنها ثم مات لم يحل الدين لتعلقه بها لما مر انه ضمان في رقبته اذ في الذمة وذكر العارية مثال والمدار على تعلق الدين بالعين بضمان فيها او رهن لها (والا طالب المستحق الضامن فله مطالبة الاصيل) او وليه (بتخليصه بالاداء ان ضمن باذنه) لانه الذي ورطه في المطالبة لكن ليس له حبسه وان حبس ولا ملازمة ففائدتها احضاره بمجلس القاضي وتفسيره بالامتناع اذا ثبت له مال (والاصح انه لا يطالب به) بالدين الحال (قبل ان يطالب) كما لا يئرمه مثل الغرم (والضامن) بعد ادائه من ماله كما افاده السياق (الرجوع على الاصيل ان وجد اذنه في الضمان والاداء) لصرفه

أي مجلس الايجاب بأن لا يطول الفصل عرفا بين لفظيهما اه ع ش (قوله في ان الضامن الخ) أي في أنه أي المضمون لم يقصد الا براه (قوله لم يقبل) أي الاقالة (قوله وعند موت الاصيل) إلى المتن في المغنى الا قوله وقضيته إلى وعند موت الضامن (قوله او يبرئه) أي الضامن (قوله وقضيته الخ) معتمد اه ع ش (قوله مأمور) أي قبيل الفرع (قوله فيهما) أي في مسئلتى موت الاصيل والفلاس اه ع ش (قوله مطلقا) أي سواء كان الضمان بالاذن او بدونه (قوله وعند موت الضامن الخ) عطف على قوله وعند موت الاصيل الخ (قوله ثم مات) أي المغير (قوله لتعلقه بها) أي الدين بالعين (قوله أنه) أي اعادة العين لرهنها (قوله دون الذمة) أي ذمة المغير (قوله او وليه) قال في المطلب ولو كان الاصيل محجورا عليه لصبا للضامن باذن وليه ان طوب طلب الولي بتخليصه مالم يزل الحجر فان زال توجه الطالب على المحجور عليه ويقاس بالصبي المجنون والمحجور عليه بسفه سواء كان الضمان باذنه قبل الجنون والحجر ام باذنه وليهما بعد ذلك اه مغنى وفي سم غن شرح الروض مثله قول المتن (ان ضمن باذنه) أي اما لو ضمن بغير اذنه فليس له مطالبة لانه لم يسلمه عليه نهاية ومعنى (قوله لانه الذي ورطه) أي أوقعه في مشقة المطالبة وأصل التوريط الايقاع في الهلاك اه ع ش (قوله ليس له حبسه الخ) قال في العباب بعد هذا قال في الانوار وله طلب حبسه معه انتهى فليتامل معناه مع هذا اه سم وفي ع ش بعد ذكر كلام الانوار مانصه أي ولا يجب عليه ان يحبسه معه بل يتخير وعليه فقول الشارح م ليس له حبسه أي ليس له الا لزام بحبسه اه (قوله ففائدتها) أي المطالبة اه ع ش قول المتن (والاصح انه لا يطالبه الخ) وعليه ليس له مطالبة المضمون له بان يطالبه او يبرئه ولا مطالبة الاصيل بالمال حيث كان ضامنا بالاذن مالم يسلمه فلو دفع له الاصيل ذلك من غير مطالبة أي من رب الدين لم يملكه ولو مرده وضمانه ان تلف كالمقبوض بشراف فسد فلو قال له انض به ما ضمنته غنى كان وكلا والمال في يده امانة ولو ابر الضامن الاصيل او صالح عما سافر م فيهما أي الضمان والكفالة او رهنه الاصيل شيئا بما ضمنه و اقام به كفيلا لم يصح اذ لم يثبت للضامن حق بمجر د الضمان ولو شرط الضامن حال الضمان ان يرهنه الاصيل شيئا او يقيم له به ضمانا فسد أي الضمان فساد الشرط بهاية ومعنى قوله وعليه ليس له أي للضامن وكذا ضامنا بان يطالبه الخ ودفع له و زمه وقال له وضمنته ورهنه وان يرهنه و يقيم له (قوله بعد ادائه الخ) أي ولم يقصد الاداء عن غير جهة الضمان اه نهاية أي بأن قصد الاداء عن جهة الضمان واطاق ع ش وينبغي في صورة الاطلاق ان محلها ان لم يكن عليه دين اخر للمضمون له فليتامل رشيدى (قوله لصرفه) إلى المتن في المغنى (قوله لغرض الغير) أي الواجب على ذلك الغير كما يعلم مما مر في القرض اه رشيدى (قوله امالو ادى الخ) أي الضامن محترز قوله السابق من ماله عبارة في المغنى هذا اذا ادى من ماله امالوا اخذ من سهم

سقط تابعه (قوله او وليه) قال في شرح الروض في المجنون والمحجور عليه بسفه سواء كان الضمان باذنه اقبل الجنون والحجر ام بان وليهما بعد اه (قوله او وليه) مالم يزل الحجر فان زال توجه الطالب على المحجور عليه كذا في شرح الروض عن المطلب (قوله ليس له حبسه وان حبس ولا ملازمة) قال في العباب بعد هذا قال في الانوار وله طاب حبسه معه فليتامل معناه مع هذا (قوله كما لا يغرمه قبل الغرم) قال في شرح الروض اما اذا سلم فله مطالبة أي بالمال وحسبه وملازمة ولو دفع اليه الاصل المال بلا مطالبة و قد لا يملكه أي وهو الاصح فعليه رده ويضمنه ان ملك كالمقبوض بشراف فسد فلو قال له 'دون به ما ضمنته غنى فهو وكيل والمال امانة في يده صرح بذلك في الاصل في النسخ المعتمدة انتهى (قوله المصنف وللضامن الرجوع) قال في الروض وشرحه ولو ضمن رجل عن الضامن و ادى ف رجوعه ان ثبت على الضامن الاول لا على الاصيل وصرح الاصل بانه اذ لم يثبت له الرجوع على الاول لم يثبت بادائه الرجوع الاول على الاصيل لانه لم يبرم وبانه اذا ثبت له الرجوع على الاول فرجع رجوع الاول على الاصيل بشرطه وانه لو ضمن الشخص الضامن باذن الاصيل رجوع عليه كالمقبوض لغيره اذ يبنى فاداه وبانه لو ضمن عن الاصيل ماله من ادى منها امله

ماله لغرض الغير ذمه امالوا ادى من سهم الغارمين فلا رجوع له

(٣٥ - شرواني وابن قاسم - خامس)

الغارمين فادى به الدين فانه لا يرجع كاذ كروه في الصدقات خلافا للتولي اه (قوله لو ضمن سيده) أى باذنه لاجني ثم ادى بعد عتقه لعل وجهه انه لما جرى سبب الوجوب قبل العتق كان المغروم بسبب الضمان كانه من مال السيد اه ع ش وفي النهاية عطفاً على مامر او ضمن السيد ديناً على عبده غير المكاتب باذنه واداه قبل عتقه او على مكاتبه باذنه واداه بعد تعجيله او ضمن فرع عن اصله صدق زوجته باذنه ثم طرأ اعساره بحيث وجب اعفائه قبل الدخول وامتنعت الزوجة من تسليم نفسها حتى تقبض الصداق فاداه الضامن فلا رجوع وان ايسر المضمون اى الاصل وكذا لو ضمنه عنه عند وجوب الاعفاف باذنه ثم ادى اه قال ع ش قوله مر قبل عتقه مفهومه انه لو ادى بعد عتقه رجوع عليه وقوله مر فلا رجوع اى لان ما اداه صار واجبا عليه باعسار اصله وعلى هذا الزوج الاصل زوجتين وضمن صداقهما الفرع باذن اصله ثم اعسر الاصل فينبغي ان الفرع اذا غرم يرجع بصداق واحدة منهما لحصول الاعفاف بها وتكون الخيرة للفرع فيما يرجع به من الصداقين اه (قوله او نذر ضامن) اى بالاذن (الاداء) قد يستشكل انعقاد نذر الاداء مع وجوبه على الضامن والواجب لا ينعقد نذره اللهم الا ان يجعل المنذور مجرد عدم الرجوع فقط حتى يكون المقصود من قوله لله على الاداء وعدم الرجوع هو نذر عدم الرجوع اه سم عبارة ع ش فان نذر الاداء ولم يذ كر الرجوع ثم ادى لم يرجع قاله الجلال البلقيني لان الاداء صار واجبا فيقع الاداء عن الواجب ونازعه مر في نفس انعقاد النذر لان الاداء واجب لا يصح نذره انتهى اه اقول ولك دفع اشكال سم ونزاع مر بان وجوب الاداء على الضامن على سبيل الكفاية كما مر وفرض الكفاية ينعقد نذره قول المتن (وان اتنى فيهما فلا) شمل ما لو اذن له المديون في اداء دينه فضمنه وأدى عن جهة الضامن وما لو قال له ادعني ما ضمنته لترجع به على وادى لاعن جهة الاذن اه نهاية قال الرشيدى قوله مر عن جهة الضامن خرج به ما لو ادى عن جهة الاذن واطلق لكن الشهاب بن قاسم نقل عنه في حواشي المنهج انه لا رجوع في صورة الاطلاق فلعل ما اقتضاه كلامه هنا غير مراد له فليراجع اه وقال ع ش قوله مر لاعن جهة الاذن اى بان ادى عن جهة الضامن او اطلق فليتأمل ولو اختلفا في النية وعدمها صدق المدافع فان النية لا تعلم الا من جهته اه (قوله ولم ينه عنه) أى عن الاداء اه ع ش (قوله بعد الضمان) حق العبارة فان كان بعد الضمان الخ اه رشيدى (قوله فلا يؤثر) اى النهى فيرجع بما ادى اه ع ش (قوله فان انفصل عن الاذن) بان طال الزمن بينهما اه ع ش (قوله فهو) اى النهى (رجوع عنه) اى الاذن وهو صحيح اه ع ش (قوله والا فسد) اى وان كان النهى مقارناً للاذن افسده النهى الاذن فلا رجوع في الصورتين (قوله وقد لا يرجع) الى قول المتن ولو ادى

وكذا لو ضمن سيده ثم ادى بعد عتقه او نذر ضامن الاداء وعدم الرجوع (وان اتنى) اذنه (فيهما) أى الضمان والاداء (فلا) رجوع له لانه متبرع (فان اذن) له (في الضمان فقط) أى دون الاداء ولم ينه عنه (رجع في الاصح) لان الضمان هو الاصل فالاذن فيه اذن فيما يترتب عليه اما اذنها عنه بعد الضمان فلا يؤثر أو قبله فان انفصل عن الاذن فلا رجوع عنه ولا افسده ذكره الاستوى وقد لا يرجع بان انكر اصل الضمان فنبت عليه بالينة مع اذن الاصيل له فيه فكذبها لانه بتكذيبها صار مظلوما بزعمه والمظلوم لا يرجع على غير ظالمه

لا على الآخر أو ضمن عن الضامن والاصيل باذنها رجوع على من شاء منهما بما شاء انتهى ببعض اختصار (فرع) في الناشري ما نصه تنبيه لو ضمن باذن الولى في صورة الصغير والمجنون طالب الولى فلو اتفق ذلك بعد رشدهما فالمنهج مطابتهما واذن الولى في حال الحجر يقوم مقام اذنها ولم ار من تعرض لذلك ماله ابو زرعة قال الاذرى نعم لو كان الصبي معداً فالظاهر ان الولى لا يطالب بخلاص الصبي بخلاف ما اذا كان الصبي موصراً قال الماوردى ولو كان غير الاب امره بالضمان عنه فليس للضامن المطالبة بخلاصه لاحد لانه ضمن باذن من لا ولاية له انتهى فافهم ان اذن له الحاكم والوصى ليس كاذن الاب انتهى (قوله وكذا لو ضمن سيده الخ) عبارته في شرح الارشاد ولو ضمن عبداً عن سيده باذنه وادى بعد العتق لم يرجع كالأجره ثم اعتهق اثناء المدة لا يرجع باجرة بقبته او كذا لو ضمن عن قته باذنه وادى قبل عتقه او عن مكاتبه وادى بعد تعجيله لان السيد لا يثبت له على عبده دين انتهى وقضية تقييده بقبل العتق وبعد التعجيل انه لو ادى بعد العتق وقبل التعجيل يرجع وهو قريب مفهوم من التعليل المذكور (قوله او نذر ضامن الاداء) قد يستشكل انعقاد نذر الاداء مع وجوبه على الضامن والواجب لا ينعقد نذره اللهم الا ان يجعل المنذور مجرد عدم الرجوع فقط حتى يكون المقصود من قوله لله على الاداء وعدم الرجوع هو نذر عدم الرجوع فقط (قوله

وهو هنا المستحق (ولا عكس في الاصح) بان ضمن بلا اذن وادى بالاذن لان وجوب الاداء سببه الضمان ولم ياذن فيه نعم ان اذن له في الاداء بشرط الرجوع رجع وحيث ثبت الرجوع لحكمه حكم القرض حتى يرد في المتقوم (٢٧٥) مثله صورة (ولو ادى مكسر عن صحاح او صالح

عن مائة) ضمنها (بثوب قيمته خمسون فالاصح انه لا يرجع الا بما غرم) لانه الذي بذله قال شارح التعجيز والقدر الذي سوميح به يبق على الاصيل لان يقصد الدائن مساعته به ايضا وفيه نظر ظاهر لانه لم يسامح هنا بقدر وانما اخذه بدلا عن الكل فالوجه براءة الاصيل منه ايضا وخرج بما ذكره صلحه عن مكسر بصحيح وعن خمسين بثوب قيمته مائة فلا يرجع الا بالاصل فالجواب انه يرجع باقل الامرين من الدين والمؤدى وبالصلح ما لو باعه الثوب بمائة ثم وقع تقاص فيرجع بالمائة قطعا وكذا لو باعه الثوب بما ضمنه على الاصح واستشكل السبكي هذا اماما في الصلح ويفرق بان الغالب في الصلح المساعة بترك بعض الحق وعدم مقابلة المصالح به بجميع المصالح عنه فراجع بالاقل في البيع المشاحة ومقابلة جميع الثمن بجميع المبيع من غير نقص لشبهه منهم ما فراجع بالثمن فاندفع ما يقال السامع ايضا ولو صالح من الدين على بعضه او ادى بعضه وارى من الباقي رجع عما ادى وبرى فيه ما وكذا الاصيل لكن في صورة الصلح لانه يقع عن

في المغنى (قوله وهو الخ) اى ظالمه (قوله نعم ان اذن له في الاداء بشرط الرجوع الخ) ينبغي ان يقوم مقام شرط الرجوع التعريض به كان يقول له ادوا الا فوت عليك شيئا او اعوض عليك او واكافئك كما قالوا نظير ذلك فيمن عمل لغيره بغير تصريح باجرة ثم الرجوع عند الشرط ظاهر ان ادى عن جهة الاذن فان قصد الاداء عن جهة الضمان فينبغي عدم الرجوع لصره الاداء عن الجهة المقتضية للرجوع ولو لم يقصد واحدة من الجهتين فعلى ايها ينحط محل نظر وقوة عبارة الشارح كغيره تقتضى الرجوع فيكون منه حظا على جهة الاذن ويوجه بان وقوعه بعد الاذن يقتضى الغاء النظر الى الضمان وقصر النظر على الاذن مالم يقصد الصرف عنه ولو قصد الاداء عن الجهتين جميعا فهل يقسم بينهما او يغلب احدهما وايهما يغلب فيه نظر والقسمة غير بعيدة فليتا مالا سم قول المتن (الا بما غرم) قضية هذا مع ما تقدم من انه حيث ثبت الرجوع لحكمه حكم القرض الخ ان يرجع بمثل الثوب لا قيمتها اه ع ش (قوله لانه الذي بذل) الى المتن في النهاية الا قوله وان قلنا الى اتملقها (قوله قال شارح التعجيز) هو ابن يونس اه ع ش (قوله وفيه نظر ظاهر) التنظير في مسئلة الثوب واضح وكذا في اداء المكسر عن الصحاح ان كان على وجه الصلح اما اذا كان الاداء من غير صلح ورضى به المستحق من الضامن فبرائة الاصيل من التفات محل تأمل لان حاصله انه استوفى منه البهض واسقط عنه الباقي فهو نظير ما ياتي في قوله وادى بعضه وبرى ايعنى المستحق من الباقي وحمل كلام الشارح التعجيز على هذه الصورة ان كان يقبل الحمل عليها الى من تضعيفه فتأمل اه سيد عمر اقول لان حاصله الخ ظاهر المنع كما يعلم بتأمل علة المستثنين (قوله صلحه عن مكسر الخ) كان الانسب اداء صحيح عن مكسر الا ان يشير بذلك التعبير الى امراد المصنف باداء المكسر عن الصحاح ما كان على وجه الصلح (قوله فلا يرجع الا بالاصل) وهو المكسر والخمسون لتبرعه بالزيادة اه ع ش (قوله والصلح) الى المتن في المغنى الا قوله واستشكل الى ولو صالح وقوله وان قلنا الى اتملقها (قوله وبالصلح الخ) عطف على بما ذكره الخ (ما لو باعه) اى الضامن المستحق (قوله فيرجع بالمائة) اى وان لم يساو الثوب المبيع بمائة اه ع ش (قوله هذا) اى ما بعد كذا (قوله بما صرف الصلح) اى عن مائة بثوب قيمته خمسون حيث لا يرجع الا بما غرم من ان الصلح بيع اه ع ش (قوله ويفرق الخ) مادة هذا الفرق في شرح الروض فراجع وتام له اه سم (قوله ايضا) اى كاداة المبيع المذكورة (قوله وبرى) ببناء المفعول اى الضامن وكذا ضمير برى (قوله وكذا الاصيل) اى يبر (قوله لكن في صورة الصلح) اى دون صورة البراء كما ياتي بقوله دون صورة البراء الخ (انما تقع عن الوثيقة الخ) اى ولو سلم فقد مر ان براءة الضامن من الدين كبرائه من الضمان (قوله لم يصح) لمسايقي ان اداء الضامن للمستحق يتضمن اقرار الاصيل ماداه وتملكه لياه وهو متعذر هنا فلا يبر المسلم كما لو دفع الخرب بنفسه شرح الروض اه سم ورشيدى (فرع) لو احوال المستحق على الضامن ثم ابر المحتال الضامن لم يرجع

نعم ان اذن له في الاداء بشرط الرجوع رجع) ينبغي ان يقوم مقام شرط الرجوع التعريض به كان يقول له ادوا ففوت عليك شيئا او اعوض عليك او واكافئك كما قالوا نظير ذلك فيمن عمل لغيره بغير تصريح باجرة ثم الرجوع عند الشرط ظاهر ان ادى عن جهة الاذن فان قصد الاداء عن جهة الضمان فينبغي عدم الرجوع لصره الاداء عن الجهة المقتضية للرجوع ولو لم يقصد واحدة من الجهتين فعلى ايها ينحط محل نظر وقوة عبارة الشارح كغيره تقتضى الرجوع فيكون منه حظا على جهة الاذن ويوجه بان وقوعه بعد الاذن يقتضى الغاء النظر الى الضمان وقصر النظر على الاذن مالم يقصد الصرف عنه ولو قصد الاداء عن الجهتين جميعا فهل يقسم بينهما او يغلب احدهما وايهما يغلب فيه نظر والقسمة غير بعيدة فليتا مالا سم (قوله بما صرف الصلح) اى فانه بيع وقوله ويفرق مادة هذا الفرق في شرح الروض فراجع وتام له (قوله وكذا الاصيل) اى يبر (قوله لم يصح) اى الصلح قال في شرح الروض لمسايقي ان اداء الضامن للمستحق يتضمن اقرار الاصيل ماداه

اصل الدين مع ان انظفه من حيث هو لا بالنظر لمن جرى معه يشهر بقناعة المستحق بالقليل عن الكثير دون صورة البراء لانها الضامن لئلا تقع عن الوثيقة دون اصل الدين ولو ضمن ذمى لذمى دين على مسلم ثم اصاب الحالا على خمر لم يصح ولم يرجع وان قلنا بالمرجوع وهو سقوط الدين

لشقة الاول لما مر اوائل
الفرض انه متى شرط
الرجوع هنا وفي نظائره
رجع وفارق نحو ادبني
واعلف دابني بوجوبهما
فيكفي الاذن فيهما عليه
وان لم يشترط الرجوع
والحق بهما اداء الاسير على
خلاف ما مشى عليه القمولى
وغيره انه لا بد من شرط
الرجوع فيه ايضا لانهم
اعتنوا في وجوب السعى
في تحصيله ما لم يعتنوا به في غيره
قال القاضى ايضا ولو قال
انفق على امرأتى ماتحتاجة
كل يوم على انى ضامن له
صح ضمان نفقة اليوم الاول
دون ما بعده اه وفيه نظر
والذى يتجه انه يلزمه
ما بعد الاول ايضا لان
المتبادر من ذلك كما هو ظاهر
ليس حقيقة الضمان السابق
بل ما يرد بقوله على ان ترجع
على انه سرفى كلام القاضى
نفسه ان انفق على زوجتى
لا يحتاج لشرط الرجوع
فان اراد حقيقة الضمان
فالذى يتجه انه يصدق
بيمينه ولا يلزمه الا اليوم
الاول وعليه يحمل كلام
القاضى ولو قال بع لهذا
بألف وانا ادفعه لك ففعل
لم يلزمه الا لاف خلافا لابن
سريج وقياس ما يأتى في
الصدائق انه لو ارتفع العقد
الذى ادى به الدين بعيب
ونحوه رجع للبؤدى الا

قال عمر دارى بالتك فلا رجوع لتعذر البيع كما مر والآلة باقية على ملك صاحبها كما قدمنا من حج قبيل
الحوالة اه ع ش (قوله لشقة الاول) هو قوله عمر دارى أو أد دين بلان الخ والثانى هو قوله بخلاف اقض
الخ و (قوله وفارق) اى قوله عمر دارى الخ و (قوله والحق بهما) اى بادبني واعلف دابني اه ع ش
(قوله لانهم الخ) علة للحاق (قوله على انى ضامن له) اعلم ان هذا يستشكل من جهة ان فيه اتحاد الضامن
والمضمون عنه فيندفع هذا بانه ليس المراد حقيقة الضمان بل شرط الرجوع لخاصه انه اذن في الاداء
بشرط الرجوع نعم قد يستشكل بالنسبة لغير اليوم الاول اذ لم تجب نفقته فكيف اعتد بالاذن في اداء ما لم
يجب الا ان يجاب بان الاذن فيه تابع للاذن في اداء ما وجب وهو نفقة اليوم الاول اه سم اى فكلام
القاضى مصور بما لو صور ذلك بعد طلوع الفجر اه ع ش (قوله على انه مر) اى انفا (قوله ولا يلزمه الا
اليوم الاول) يشكل صحة الضمان ولو في اليوم الاول فقط لان فيه اتحاد الضامن والمضمون عنه لان الزوج
هو الضامن والمضمون عنه لانه مديون المنفق فيما يؤديه للزوجة الا ان يلتزم صحة اتحادهما اذا كان
المضمون له غيرهما كما هنا فالمنفق هو المضمون له نعم يشكل من وجه اخر وهو انه لا بد من تحقق
دين للمضمون له ولا دين له هنا لانه عند الضمان لم يقع اتفاق ليكون دينه اه سم (قوله لهذا) اى لو زيد مثلا
(قوله لم يلزمه الا لاف الخ) تقدم فيه لوقال اقرضه كذا وعلى ضمانه ما يخالفه فليراجع اه ع ش (قوله
وقياس ما يأتى الخ) المسئلة مذكورة هنا في الروضة على تفصيل فليراجع اه سيد عمر (قوله انه لو
ارتفع الخ) خبر وقياس ما الخ (قوله به الدين) يعنى الدين الحادث بذلك العقد (قوله رجع) اى
المؤدى بفتح الدال وكذا ضمير فيرجع (قوله رجع للبؤدى الخ) هذا فى الضمان بلا اذن خلافا لما
يوهمه هذا السياق اما بالاذن فيرجع اى الضامن على الاصيل بما اداه ورجع الاصيل على البائع بعين
ما اخذه كما يعلم ذلك واضحا من الروض وغيره وعبرة الروض وان ضمن الثمن بالاذن واداه ثم انفسخ
العقد رجع على الاصل والاصيل على البائع بما اخذه وليس له امساكه ورد بدله وليس للضامن مطالبة البائع
لان الاداء يتضمن اقراض المضمون عنه وتمليكها وان ضمن اى الثمن بلا اذن اى واداه ثم انفسخ العقد
لم يرجع على الاصيل وعلى البائع رده ولم يرد فيه الخلاف فى الصدائق المتبرع به انتهى اه سم (قوله وان)
لو ضمن شخص الضامن باذن الاصيل وغرم رجع عليه نهاية ومعنى اى غرم الضامن الثانى وهو
شامل لما لو لم ياذن الاصيل للضامن الاول ع ش ولو ضمن شخص الضامن باذنه وادى الدين للمستحق
رجع على الضامن لا على الاصيل ثم يرجع الاول اى الماذون على الاصيل فان كان بغير اذنه لم يرجع على
الاول لعدم اذنه ولا الاول على الاصيل لانه لم يغرم شيئا معنى (قوله ما ذكره المتن) وهو قوله وان اذن بشرط

اضطرت الدابة كفى الادى او على ما اذا التزم البدل لتوافق ما قاله اى الرافعى فى باب الاجارة من انه لو قال
لغيره اطعمنى خبزك فاطعمه لا ضمان لعدم الالتزام انتهى فليتأمل (قوله على انى ضامن له) اعلم ان هذا
يستشكل من جهة ان فيه اتحاد الضامن والمضمون عنه فيندفع هذا بانه ليس المراد حقيقة الضمان بل شرط
الرجوع لخاصه انه اذن في الاداء بشرط الرجوع نعم قد يستشكل بالنسبة لغير اليوم الاول اذ لم تجب نفقته
فكيف اعتد بالاذن في اداء ما لم يجب الا ان يجاب بان الاذن فيه تابع للاذن في اداء ما وجب وهو نفقة اليوم
الاول (قوله ولا يلزمه الا اليوم الاول) يستشكل صحة الضمان ولو في اليوم الاول فقط لان فيه اتحاد الضامن
والمضمون عنه لانه مديون الضامن فيما يؤديه للزوجة الا ان يلتزم صحة اتحادهما اذا كان المضمون له
غيرهما كما هنا فان المنفق هو المضمون له نعم يشتشكل من وجه اخر وهو انه لا بد من تحقق دين للمضمون
له ولا دين له هنا لانه عند الضمان لم يقع اتفاق لسكون دينه اه سم (قوله رجع للبؤدى الخ) هذا فى الضمان بلا
اذن خلافا لما يوهمه هذا السياق اما بالاذن فيرجع على الاصيل بما اداه ورجع الاصيل على البائع
بعين ما اخذه كما يعلم ذلك واضحا من الروض وغيره وعبرة الروض وان ضمن الثمن بالاذن واداه ثم انفسخ
العقد رجع على الاصيل والاصيل على البائع بما اخذه وليس له امساكه ورد بدله وليس للضامن مطالبة

الرجوع ورجع وكذا ان اذن مطلقا (قوله ان لم يضمن الخ) خبر على الخ اي ان لم يضمن بعد الاذن في الاداء
اصلا او ضمن باذن بعد الاذن في الاداء فقوله بلا اذن متعلق بضمن (قوله ولا) اي وان ضمن بلا اذن فيه
بعد الاذن في الاداء (قوله ابطال الاذن) اي في الاداء (قوله لان الاذن) الى قوله ويظهر في النهاية (قوله
فيرجع بالاقل) من الدين المضمون وقيمة المؤدى فلو صالح بالاذن عن عشرة دراهم على ثوب قيمته خمسة
او عن خمسة على ثوب قيمته عشرة لم يرجع الا بخمسة اه مغنى وقوله المضمون لعل الصواب اسقاطه اذ
الكلام هنا في الاذن في الاداء بلا ضمان كما يصرح به قول الشارح ويظهر (قوله كامر) اي في شرح ولو ادى
مكسر الخ (قوله هنا) اي فيما لو ادى بالاذن بلا ضمان وصالح عن الدين بغير جنسه (قوله مامر ثم
الخ) اي فيما لو ضمن بالاذن وصالح عن الدين بغير جنسه اه ع ش اي بقوله وبالصلح مالو باعه الثوب (قوله
عن حق لومه) اي بسبب الضمان (قوله واحالة المستحق) الى المتن في النهاية الا قوله واحالة الضامن (قوله
قبض) اي فیرجع على الاصيل بمجرد الحوالة وان لم يؤد للمحتال وعلمه اذ لم يبرئه المحتال ليلا تم مامر في قوله
مرو لو ابرأ المحتال الضامن لم يرجع ثم رايت في الخطيب هنا ما هو صريح فيما قلناه اه ع ش وصرح سم
ايضا هنا بذلك (قوله رجع به الخ) عبارة المغنى فان له الرجوع لا انتقال الدين اليه ولو كان الضامن بغير اذنه
(قوله مطلقا) اي سواء ضمن بالاذن ام بدونه لانه صار له وهو باق في ذمة الاصيل وانما عبر بالرجوع وان
كانت الصورة انه لم يؤد شيئا لانهم نزلوا انتقال الدين له بالارث منزلة الاداء كما صرحوا به اهرشيدي عبارة
سم قوله رجع به مطلقا اي سواء ضمن باذنه او بدونه كما هو المتبادر من لفظ مطلقا لكن هذا ظاهر ان ورثه قبل
الاداء فلو ورثه بعد الاداء فالوجه عدم الرجوع اذا ضمن بلا اذن كما لو لم يبرئه بل اولى لانه لم يرجع بعد ادائه وقد
ضمن بلا اذن من غير استفادة شيء فلان لا يرجع بعده كذلك وقد استفاد ما اداه بالارث بالاولى اه وبجميع
ذلك يعلم ما في تفسير ع ش الاطلاق بقوله سواء اداه لم ورثه او لا قول المتن (والمؤدى) اي بالاذن بلا ضمان
مغنى (قوله بشرطها السابق) اي الاذن وعدم قصد التبرع بادائه ثم قوله ذلك الى قوله اي عرفا في النهاية (قوله
من لم يعلم الخ) فلا يكفي اشهاد من يسافر قريبا اذا لا يفرض الى المقصود اه مغنى (قوله سواء كان) اي من لم
يعلم الخ (قوله ولو مستورين) اي ولو كان الشاهدان مستوري العدالة ثم قوله ذلك الى قول المتن فان لم يشهد
في النهاية وكذا في المغنى الا قوله لكنه الى بقوله الخ وقوله فقول الحواشي الى المتن (قوله وان بان الخ) الاولى
كافي المغنى لبان الخ (قوله وان بان فسقهما) هذا يفيد الرجوع حيث تدمع اخذ المستحق الدين من الاصيل
اه سم وينبغي تقييده بما اذا صدق الاصيل الضامن في الاشهاد والاداء (قوله وان كان الخ) اي حين الدفع
والاشهاد اه مغنى قوله كذلك اي حاكمه حتى (قوله فينبغي هنا الخ) عبارة النهاية فالوجه عدم الاكتفاء
به اه (قوله به) اي برجل (قوله على الوجه) عبارة النهاية فيما يظهر كما افاده الزركشي اه (قوله ان لم
يقصده) اي الخلف حين الاشهاد (قوله يحمل الخ) لا ينبغي بعد هذا الحمل بل لا يحتمله اللفظ اصلا قول المتن

البائع لان الاداء يتضمن اقرار المضمون عنه وتمليكهما وان ضمن اي الشمن بلا اذن واداه ثم انفسخ
العقد لم يرجع على الاصيل وعلى البائع رده ولمن رده فيه الخلاف في الصداق المتبرع به اه (قوله واحالة
المستحق على الضامن) لو كان الضامن هنا بحيث يرجع فابراة المحتال فينبغي عدم الرجوع خلافا للجلال
البلقيني وهو ظاهر لانه لم يفرم شيئا ومثله مالو وهبه الدين لان هبة الدين للدين ابراء قال في شرح الروض
ولو قال المستحق للضامن وهبتك الدين الذي ضمنته لي كان كالابراء فلا رجوع انتهى ولو احوال الضامن
المستحق فابراة المحال عليه فينبغي رجوع الضامن كما هو ظاهر لانه فات دينه الذي كان على المحال عليه بسبب
الضمان (ومتى ورث الضامن الدين رجع به مطلقا) اي سواء ضمن باذن او بدونه كما هو المتبادر من لفظه مطلقا
لكن هذا ظاهر ان ورثه قبل الاداء فلو ورثه بعد الاداء فالوجه عدم الرجوع اذ ضمن بغير الاذن كما لو لم يبرئه
بل اولى لانه ان لم يرجع بعد ادائه وقد ضمن بلا اذن من غير استفادة شيء فلان لا يرجع بعده كذلك قد
استفاد ما اداه بالارث بالاولى (قوله مطلقا) اي سواء ضمن باذنه او بدونه (قوله وان بان فسقهما)

وما تو او غابوا او هذين وكذباه او قالنا سينا ولم يصدقه الاصيل وانكرب المال دفعه اليه (فلارجوع) له (ان ادى في غيبة الاصيل وكذبه) لان الاصل عدم الاداء وهو مقصر بترك الاشهاد (وكذا ان صدقه) على الاداء (في الاصح) لانه لم ينتفع باداءه ولو اذن له في ترك الاشهاد رجع ان صدقه على الدفع ولو لم يشهد الا ثم ادى ثانيا واشهد رجع باقلهما لان الاصل برائة ذمة الاصيل من الزائد (وان صدقه المضمون له) او وارثه الخاص على الوجه وكذبه الاصيل ولا بينة (او ادى بحضرة الاصيل) وانكر المضمون له (رجع على المذهب) لسقوط الطلب في الاولى باقرار ذي الحق ولان المقصر هو الاصيل في الثانية حيث لم يحتط لنفسه وكالضامن فيما ذكر المؤدى نعم بحث بعضهم تضديقه في نحو اطعم دابتي وانفق على محجوري في اصل الاطعام والانفاق وفي قدره لرضاه باماتته وهو قياس ما ياتي في نحو تعميم المستاجر وانفاق الوصى ومن ثم تقييد قبول قوله بالاحتمال (فرع) قال جمع تقبل شهادة الاصيل لآخر بانه لم يضمن مالم ياذن له في الضمان عنه وللضامن باطنا اذا ادى للمستحق

(فان لم يشهد) اي الضامن بالاداء نهاية ومعنى (قوله او قال اشهدت الخ) عبارة النهاية والمغنى ولو قال اشهدت بالاداء شهدوا وما تو او غابوا او طرأ فسقم وكذبه الاصيل في الاشهاد قبل قول الاصيل يمينه ولا رجوع وان كذبه الشهود فكما لو لم يشهدوا قالوا لا ندرى ورمنا سينا فلا رجوع كما رجحه الامام اه (قوله ولم يصدقه الخ) اي في الاشهاد نهاية ومعنى (قوله وانكرب الخ) راجع لكل من قول المصنف فان لم يشهد وقول الشارح او قال اشهدت الخ عبارة النهاية والمغنى وانكرب الدين او شكك اه (قوله ولو اذن) الى قوله نعم في المغنى وإلى الكتاب في النهاية (قوله ان صدقه) اي الاصيل الضامن (قوله ولو لم يشهد الخ) اي لو ادى الضامن الدين مرتين واشهد في الثانية دون الاولى (قوله رجع باقلهما) هذا هو المعتمد اه ش (قوله باقلهما) فان كان اي الاقل الاول فهو برءه مظلوم بالثاني وان كان الثاني فهو المبرى لكونه اشهد به والاصل برائة ذمة الاصيل من الزائد نهاية ومعنى (قوله على الوجه) عبارة النهاية او وارثه الخاص لا العام وقد كذبه الاصيل ولا بينة على ما بحثه بعضهم والاوجه خلافة لسقوط الطلب بذلك حيث اعترف الوارث المذکور بقبضه اما اقرار العام بقبض المورث فغيره قبول كافر الرولى ويمكن حمل الاول عليه اه قال ع ش قوله مر والاوجه خلافة اي تصديق العام كتصديق الخاص وقوله الوارث المذکور اي العام كالخاص وقوله بقبضه اي بان اعترف الوارث العام بانه قبض من الضامن بخلاف ما لو صدق الضامن في انه دفع للضمون له قبل موته وهي صورة الاقرار المذکور وقوله ويمكن حمل الاول وهو قوله ولا بينة على ما بحثه وقوله عليه اي على قوله اما اقرار العام الخ اه وقال الرشيدى قوله مر ويمكن حمل الاول اي قوله لا العام خلافا لما وقع في حاشية الشيخ اه وهو الظاهر وعبرة المغنى وتصديق ورث الدين المطلقين ان تصرف كتصديقهم وهل تصديق الامام حيث يكون الارث لبيت المال كتصديق الوارث الخاص او تصديق غرما من مات مفلسا كتصديق رب الدين قال الاذرى لم ارفيه شيئا وهو موضع تامل والظاهر كما قاله بعض المتأخرين عدم الخلق لان المال لغيره وظاهره كظاهر الشارح مخالف لما مر عن النهاية فليسا به (قوله لم يحتط لنفسه) اي ترك الاشهاد (قوله فيما ذكر) اي من قول المصنف فان لم يشهد الخ عبارة ع ش في عميرة هذا التفصيل بين الاشهاد وتركه وكونه بحضرة الاصيل او لا وكون المستحق مصدقا على الاداء ولا يجزى مثله في اداء الوكيل حيث رجع المؤدى هنا خرج لو كمل عن العهدة حيث لا فلا لا في مسئلة واحدة وهي مالو وكله بادامشى لمن لا دين له عليه فاداه بغير حضور الموكل بغير اشهاد فانه لا شئ عليه ويبرأ عن العهدة مر فليراجع اه سم على منهج اقول وهو واضح إن اذن في الاداء لمن لا دين له عليه على وجه التبرع اما ان امره بدفعه لمن يتصرف له فيه ببيع ونحوه فالظاهر انه كالدين اه (قوله نعم بحث بعضهم تصديقه) عبارة النهاية نعم يظهر كما بحثه بعضهم تصديقه الخ وقال الرشيدى قوله مر تصديقه اي المطعم او المنفق الآتى ذكرهما وهذا استدراك على ما علم من المتن من انه لا رجوع الا اذا صدقه المضمون له او ادى بحضرة الاصيل اه اقول بل هذا استدراك على ما يفيد قول الشارح وكالضامن فيما ذكر المؤدى من نظير ما ذكره الحشى (قوله وفي قدره) اي حيث كان محتلا اه نهاية (قوله لرضاه) اي الأمر بالاطعام او الانفاق (باماتته) اي المطعم او المنفق (قوله ومن ثم) اي من اجل قياس نحو الاطعام على نحو التعمير (قوله تقييد) بصيغة الماضى المبني للمفعول من باب التفعّل (قوله قبول قوله) اي المطعم او المنفق (قوله شهادة الاصيل) اي من عليه الدين و (قوله لآخر) اي لمن ادعى رب الدين انه ضامن اه ع ش (قوله بانه لم يضمن الخ) هذا مشكل اذ هو نفي غير محصور ولا تقبل به الشهادة فان حمل على نفي محصور كوقت معين كان صحيحا اه نهاية عبارة سم قديتوق في قبول هذه الشهادة في نفسها ولو من اجنبى لانها شهادة على نفي غير محصور مر اه (قوله مالم ياذن له الخ) كان وجه انها مبه بدفع الرجوع عليه اه سم (قوله وللضامن الخ) خبر مقدم لقوله ان يشهد الخ (قوله باطنا) اي اذا لم يقل انه ضامن او موف للحق هذا يفيد الرجوع حيثئذ مع اخذ المستحق الدين من الاصيل (قوله بانه لم يضمن) قديتوق في قبول هذه الشهادة في نفسها ولو من اجنبى لانها شهادة على نفي غير محصور مر (قوله مالم ياذن له) كان وجهه

فأنكر وطالب الاصيل ان يشهد انه استوفى الحق المدعى به كشهادة بعض قائله على فطاح (٢٨١) عليهم انهم قطعوا الطريق مالم يقولوا

علينا ذكره القفال ولو ضمن
صدق زوجة ابنة بغير اذنه
فات وله تركه فلها أن
تغرم الاب وتغوز بارثا
من التركة لانه لا رجوع
له وقول التاج الفراري
وغيره له الامتناع من
الاداء لان الدين تعلق
بالتركة تعلق شركة فقدم
متعلق الدين على متعلق
الذمة كدين بهرهن لا يلزم
الاداء من غير مردود وما

علل به ممنوع والخبره في
المطالبة للضمون له لا
للضامن ولا نسلم أن الضمان
كالرهن لانه ضم ذمة إلى
ذمة والرهن ضم عين إلى
ذمة وشتان ما بينهما

﴿ كتاب الشركة ﴾

بكسر فسكون وحكى فتح
فكسر وفتح فسكون وقد
تحذف هاؤها فتصير
مشاركة بينهما وبين النصيب
لغة الاختلاط وشرعا
ثبوت الحق ولو قهر اشائعا
في شيء لا كثر من واحد
أو عقد يقتضى ذلك
كالشراء وهذا حيث قصد
به ابتغاء الربح بلا عوض
هو المترجم له وإما لم نقل ان
المترجم له هو الاذن في
التصرف في المشترك
لا ابتغاء ذلك لان هذا
ليس واحدا من الثبوت
والعقد المحصور فيهما

(قوله فأنكر وطالب) أى المستحق (قوله أن يشهدانه) أى يشهد الضامن أن المستحق (قوله علينا)
هذا اللفظ أو ما بمعناه (قوله بغير اذنه) أى الابن و (قوله فلها أن تغرم الاب) فان امتنع اجبر اى لها ان
تاخذ من عين التركة و (قوله لانه لا رجوع له) اى للاب لعدم الاذن في الضمان اه ع ش (قوله
الامتناع) اى للاب (قوله لان الدين) اى الذى على الابن (قوله متعلق الدين الخ) من إضافة الاصل إلى
الاخص (فرع) في النهاية والمغنى ولو باع من اثنين وشرط ان كلا منهما يكون ضامنا للآخر
بطل البيع قال السبكي ورأيت ابن الرفعة في حاشيته يمنع أهل سوق الرقيق من البيع مسلما ومعناه إلزام
المشتري بما يباحق البائع من الدلالة غير ما قال ولعله اخذه من هذه المسئلة ولا يختص ذلك بالرقب وهذا إذا
كان مجرولا فان كان معلوما فلا وكأنه جعله جزءا من الثمن بخلاف مسئلة ضمان احد المشتريين للآخر
لا يمكن فيها ذلك قال الاذرى لكنه هنا شرط عليه امر اخر وهو ان يدفع كذا إلى جهة كذا فيبغى ان
يكون مبطلا مطلقا انتهى وهو كما قال اه قال ع ش قوله مر مطلقا اى معلوما كان او لا وقوله وهو كما
قال هذا مخالف لما نقله سم على منبج عنه مر ومع ذلك فالمتعمد ما في الشرح هنا اه بحذف والله اعلم

﴿ كتاب الشركة ﴾

(قوله بكسر) إلى قوله كالشراء في النهاية إلا انه ابدل قوله مشتركة بينهما وبين النصيب بقوله بهى النصيب
واسقط قوله ولو قهر او كذا في المغنى الا قوله وعقد الخ (قوله وحكى الخ) يشعر بان الاول هو الاصح اه
ع ش (قوله وقد تحذف الخ) عبارة المغنى وشرك بلاهاء قال تعالى وما لهم فهم ما من شرك اى نصيب (قوله
وقد تحذف ناؤها الخ) اى على الاول وظاهر الشارح مر انه على الجميع اه ع ش (قوله بينهما) اى
الشركة بمعنى الاختلاط (قوله لغة الخ) عبارة النهاية والمغنى وهى لغة الخ اه (قوله الاختلاط) اى
شيوعا وجاورة زيادى بعقد وغيره ليكون المغنى الشرعى فردا من افراد اه بجرى (قوله ولو
قهر) اى كالارث اه ع ش (قوله شائعا الخ) عبارة المغنى فى شيء لاثنين فاكثر على جهة الشيوع اه
(قوله وعقد الخ) والمراد بالعقد هنا لفظ يشعر بالاذن او نفسه في بعض الصور كما سياتى في قسميتها عقدا
فيها مسامحة لعدم اشتغالها على إيجاب وقبول اه بجرى (قوله ذلك) اى ثبوت الحق الخ لكن
لا بقيد ولو قهر (قوله كالشراء) فيسمى شراء وشركة اه سم عبارة الكردى قوله كالشراء مثال للعقد
يشترط أن يكون شائعا كما هو ظاهر اه (قوله وهذا) أى العقد الذى يقتضى ذلك وقال الكردى
إشارة إلى الشراء اه (قوله بلا عوض) لم يظهر لي محترزم عبارة النهاية والمغنى ومقصود الباب شركة تحدث
بالاختيار بقصد التصرف وتحصيل الربح وليست عقدا مستقلا بل هى في الحقيقة وكالة وتوكيل كما يؤخذ مما
سياتى اه (قوله هو المترجم له) فيه تأمل اه سم (قوله لا ابتغاء ذلك) اى الربح لا عوض (قوله لان هذا)
متعلق بقوله لم نقل الخ اى بالنفى (قوله المحصور فيهما الخ) فيه نظر اه سم ولعل وجهه ان قول الماتن
الآتى فان ملكا الخ صريح في إطلاق الشركة شرعا على الاذن المذكور (قوله عقد نحو الخ) الاضافة للبيان
(قوله واصنامها) إلى قول الماتن ويشترط في النهاية والمغنى الا قوله او حال (قوله القدسي) نسبه إلى القدس
بمعنى الطهارة وسميت اى الاحاديث القدسية بذلك لنسبتها له جل وعلا حيث انزل الفاظها كالقرآن لكن
القرآن أنزل للاعجاز بسورة منه والاحاديث القدسية ليس أنزل لها لذلك وأما غير القدسية فأوحى اليه معانيها
وعبر عنها بالفاظ من عند نفسه اه ع ش (قوله مالم يخن) اى ولو بغير متمول ثم في ذلك القول إشعار بأن

اتهامه بدفع الرجوع عليه (قوله فلها أن تغرم الاب) وهذا واضح على القضية انى ذكرها الشارح في شرح
قوله ولو لمات احد هما الخ فيما لو مات الاصيل وله تركه ولو لاها لكان له هنا الامتناع ومطالبة الباى بالخذ من
التركة او اوائه كما هو ظاهر

(قوله كالشراء) فيسمى شراء وشركة (قوله هو المترجم له) فيه تأمل (قوله المحصور فيهما) فيه

(٣٦ - شروانى وابن قاسم - خامس) مدلول الشركة الشرعية بخلاف عقد نحو الشراء بالمشارك لا ابتغاء ذلك واصنامها

قبل الاجماع الخبر الصحيح القدسي يقول الله تعالى اذا ثالث الشريكين مالم يخن أحدهما صاحبه فاذا سخانه خرجت من بينهما

أى بزرع البركة من مالها (هـ) (٢٨٢) بالمعنى اللغوي (أنواع) أربعة أحدها (شركة الإبدان كشركة المحالين

وما أخذه أحد الشريكين مما جرت العادة بالمساحة به بين الشركاء كشراء طعام أو خبز جرت العادة بمثله لا يترتب عليه ما ذكر من زرع البركة اه غش (قوله أى بزرع البركة) عبارة النهاية والمعنى والمعنى أنهما بالحفظ والاعانة فامدهما بالمعاونة في أموالهما وأزال البركة في تجارتها فاذا وقعت الحياة بينهما رفعت البركة والاعانة عنهما وهو أى رفع البركة معنى خرجت من بينهما اه (قوله هى بالمعنى اللغوي الخ) عبارة النهاية والمعنى هى أى الشركة من حيث هى اه قال ع ش بعد نقل عبارة التحفة المذكورة وهى أولى مما ذكره الشارح م ر وان كان مراداه فان قوله م ر من حيث هى المراد به لا بقيد كونها شركة عنان أولا بقيد كونها ما ذو نافعها ولا ممنوعا منها فتشمل الصحيحة والفاسدة اه (قوله بالمعنى اللغوي أنواع) قد يقال ما المانع من أن المراد أنها بالمعنى الشرعى بناء على أن المعنى الشرعى يشمل الصحيح والباطل وما فيه مال يخلط ومالا اه سم قول المتن (وسائر المحترقة) أى كالحياطين والنجارين والدلالين اه معنى قول المتن (كسبهما) لعله بمعنى مكسوبهما سم وعش (قوله بحرتهما) أى سواء شرطا عليهما ما يعرض من غرم أم لا وعلى هذا فيبينها وبين شركة المفاوضة عموم من وجه يجتمعان فيما إذا اشتركا بأبدانها وقالوا علينا ما يغرر وتنفرد شركة الإبدان فيما إذا لم يقل ذلك وتنفرد شركة المفاوضة فيما إذا اشتركا بمالها ثم إن اتفقا في العمل قسم بينهم على عدد الرؤوس وإن تفاوتا وفيه قسم بحسبه فان اختلفوا وقف الأمر على الصلح اه عش قول المتن (مع اتفاق الصنعة) أى كنجار ونجار واختلافها أى كخباط ونجار اه معنى (قوله وهى باطلة) صرح بذلك مع عله من كلام المصنف الآتى توطئة للتعليل اه عش (قوله لما فيها من الغرر الخ) عبارة المعنى لعدم المال فمالها من الغرر لا يدرى أن صاحبه يكسب أم لا ولأن كل واحد منهما متميز بيده ومنافعه فيختص بفوائده كالأشتركا في ماشيتهما وهى متميزة ليكون الدر والنسل بينهما وقياسا على الاصطباذ والاحتطاب (قوله من تفاوضا) أى ما خذ الخ (قوله من قوم فوضى) أى من قولهم هؤلاء قوم فوضى اه عش (قوله فوضى) بفتح الفاء اه معنى (قوله مستوين) الأولى كما فى النهاية والمعنى مستوون بالرفع قول المتن (ما يعرض) بكسر الراء اه معنى (قوله وهى باطلة) فيه ما تقدم اه غش قول المتن (ليبتاع كل منهما الخ) أى لنفسه ومن ثم لو وكل أحدهما الآخر فى أن يشتري فى الذمة لهما عينا وقصد المشتري ذلك صار اشترى في العين المشتراة اه رشيدى ومعنى (قوله ويكون) بالنصب عطف على يبتاع اه عش عن عميرة (قوله وان يبتاع الخ) عطف على يشترك (قوله والربح بينهما) قد يقال هلا كان هذا جمالة أى ليستحق اجرة مثل عمله ولو فاسدة لعدم تعيين العوض فان قوله مع هذا ولك نصف الربح كقولك رد عبدى ولك كذا إلا ان يصور هذا بان يقول اشترى كذا على انك تنبيع هذا والربح بينهما فلينال سم على حج وقد يقال ان ما ذكره الشارح لا ينافى ما ذكره المحشى سم من انه جمالة لان المستفاد من كلام الشارح فى هذه ان المشتري ملك الوجيه له وبجوه عليه خسرته ولم يتعرض فيها لما يجب للعامل فيحمل على ما ذكره المحشى من انه جمالة وعليه للعامل اجرة مثل عمله اه عش (قوله او يشترك الخ) عطف على قوله يبتاع وجيه الخ (قوله والكل) أى كل من التصاوير الثلاثة للنوع الثالث أى شركة الوجوه (قوله فكل من اشترى شيئا الخ) أى فى التصوير الاول والثانى اه معنى (قوله والثالث) أى التصوير الثالث وهو قوله او يشترك وجيه الخ اه عش (قوله قراض فاسد) قال فى شرح العباب وحينئذ يستحق الذى هو بمنزلة العامل على الذى هو

وسائر المحترقة ليكون بينهما كسبهما) بحرتهما (متساويا أو متفاوتا مع اتفاق الصنعة أو اختلافها) وهى باطلة لما فيها من الغرر والجمل (وشركة المفاوضة) يفتح الواو من تفاوضا فى الحديث شرعا فيه جميعا أو من قوم فوضى أى مستوين (ليكون بينهما كسبهما) ببدل أو مال من غير خلط (وعليهما ما يعرض من غرم) بنحو غصب أو إتلاف وهى باطلة أيضا لاشتغالها على أنواع من الغرر فيختص كل فى هاتين بما كسبه (وشركة الوجوه بأن يشترك الوجهان) عند الناس (لحسن معاملتهما معهم) (ليبتاع) أى يشتري (كل منهما بمؤجل) أو حال ويكون المبتاع (لها) فاذا باعها كان الفاضل عن الاثمان بينهما) أو أن يتشاخ وجيهه فى ذمته ويفوض بيعه لحامل والربح بينهما أو يشترك وجيهه لا مال له وحامل له مال ليكون المال من هذا والعمل من هذا من غير تسلم للمال والربح بينهما والكل باطل إذ ليس بينهما مال مشترك فكل من اشترى شيئا فهو له

رب المال أجرة المثل في مقابلة تصرفه في ماله باذنه على أن له حصّة من الربح لدخل طامعا فيه فاذا لم يحصل منه شيء - إذ هو كله للمالك وجب له أجرة المثل كالعامل في القراض الفاسد في نحو هذه الصورة قال القمولى ولو لم يصدر منه إلا كلمة لا تعب فيها كلفظ بعث لم يستحق أجرة أهو هو ظاهر معلوم من باب الاجارة سم على حجج أه ع ش (قوله لا استبداد المالك) أى استقلاله (قوله باليد) أى ولذا قيد بقوله السابق من تسليم للمالك لكن قد يحصل الفساد بغير ذلك ككون المال غير نقد فلا يتوقف الفساد حينئذ على عدم تسليم المال كما هو ظاهر سم على حجج أه ع ش (قوله ولو نوباهنا الخ) الى المتن لا قوله وفيما مر ذكره النهاية قبيل النوع الثالث (قوله ولو نوباهنا) أى فى شركة الوجوه (وفيما مر) أى فى شركة المفاوضة عبارة الرشيدى قول مر نعم لو نوباهنا شركة العنان الخ يعنى فيما إذا قالاتفاوضنا والصورة ان شروط شركة العنان متوفرة فيصح بناء على صحة العقود بالكتابات وعبارة الروض وشرحه فان اراد كل منهما بلفظ المفاوضة شركة العنان كان قالاتفاوضنا أى اشتركتنا شركة عنان جاز بناء على صحة العقود بالكتابات انتهت وقد علم مما قدمته انهما لم يشترطا أن عليهما غرم ما يعرض وهذا ظاهر وبهذا اندفع ما أطال به الشيخ في الحاشية بما هو مبنى على أن الاستدراك في كلام الشارح مر راجع الى صورة المفاوضة المذكورة وقد علم انه ليس راجعا إلى اللفظ المفاوضة فقط وإن كان في السياق إيهام أه وما نقله عن الروض وشرحه في المغنى مثله إلا أنه عبر بأو اشتركتنا بدل أى وكذا ذكره سم بلفظه أو عن عبارة شرح الروض ثم عقبه بقوله وقد يستشكل قوله أو اشتركتنا شركة عنان من وجهين أحدهما أنه مثل به لارادة شركة العنان بلفظ المفاوضة مع أنه ليس في هذا لفظ مفاوضة والثاني أن التمثيل به صريح في احتياجه للنية مع قوله شركة عنان ويجاب عن الثاني بأن لفظ الاشتراك وإن قيد بقولنا شركة عنان لا يكفي في انعقاد الشركة بل لابد من الإذن في التصرف كما سنبين فيما يأتي وليس في هذا المثال تعرض للإذن في التصرف فلا بد من نيته أه ولا يخفى أن كلامنا من الاشكالين إنما يرد على ما نقله بلفظ أو بخلاف ما مر عن الرشيدى بلفظ أى فلا يردان عليه فليراجع النسخ الصحيحة اشرح الروض والمغنى (قوله وثم مال الخ) أى وخطأ أه ع ش قول المتن (وهذه الأنواع باطلة) أى ومع ذلك أن كان فيها مال وسلم لأحد الشريكين فهو أمانة في يده لأن فاسد كل عقد كصحيحة أه ع ش (قوله وتركه) أى التنبيه على أنها من تلك الأنواع (قوله في مال) أى مثلى أو متقوم على ما يأتي أه ع ش (قوله ولسلامتها الخ) عطف على إجماعا (قوله من عنان الدابة الخ) أى والعنان فى شركة العنان مأخوذ من عنان الخ (قوله لظهورها بالاجماع عليها) أى شركة العنان (قوله أى مظهر منها) تفسير لعنان السماء وتأنيت الضمير باعتبار أن المراد من السماء السحابة أه كرى عبارة المغنى وقيل بفتح العين من عنان السماء أى سحابة

أن له حصّة من الربح لدخل طامعا فيه فاذا لم يحصل منه شيء - إذ هو كله للمالك وجب له أجرة المثل كالعامل في القراض الفاسد في نحو هذه الصورة قال القمولى ولو لم يصدر منه إلا كلمة لا تعب فيها كلفظ بعث لم يستحق أجرة انتهى وهو ظاهر معلوم من باب الاجارة انتهى (قوله لا استبداد المالك باليد) ولذا قيد بقوله السابق من غير تسليم للمالك لكن قد يحصل الفساد بغير ذلك ككون المال غير نقد فلا يتوقف الفساد حينئذ على عدم تسليم المال كما هو ظاهر (قوله ولو نوباهنا وفيما مر شركة العنان الخ) عبارة شرح الروض فان اراد كل منهما بلفظ المفاوضة شركة العنان كان قالاتفاوضنا أو اشتركتنا شركة عنان جاز بناء على صحة العقود بالكتابات أه وقد يستشكل قوله أو اشتركتنا شركة عنان من وجهين أحدهما أنه مثل به لارادة شركة العنان بلفظ المفاوضة مع أنه ليس في هذا لفظ مفاوضة والثاني أن التمثيل به صريح في احتياجه للنية وهو مشكل مع قوله شركة عنان ويجاب عن هذا الثاني بأن لفظ الاشتراك وإن قيد بقولنا شركة عنان لا يكفي في انعقاد الشركة بل لابد من الإذن في التصرف كما سنبين فيما يأتي وليس في هذا المثال تعرض للإذن في التصرف فلا بد من نيته (قوله التى هى بعض تلك الأنواع) هذا مع قوله السابق هى بالمعنى اللغوى أنواع أربعة يقتضى أن شركة العنان المذكورة بالمعنى اللغوى وهو صحيح وإن كانت بالمعنى الشرعى أيضا لأن اللغوى

فاسد لا استبداد المالك باليد
ولو نوباهنا وفيما مر شركة
العنان وثم مال بينهما سمحت
(وهذه الأنواع باطلة) لما
ذكرناه (وشركة العنان)
التي هى بعض تلك الأنواع
أيضا وتركه لوضوحه
وسيعلم انها اشتركتنا في
مال لها ليتجرا فيه (صحيحة)
إجماعا ولسلامتها من سائر
أنواع الغرر من عنان
الدابة لاستوائهما في
التصرف وغيره كاستواء
طرفي العنان أو لمنع كل
الآخر مما يريد كمنع العنان
للدابة أو من عن ظهر
لظهورها بالاجماع عليها
أو من عنان السماء أى
ما ظهر منها فهى على غير
الاخير بكسر العين على
الأشهر

لأنها علت كالسحاب بصحتها وشهرتها (قوله وعليه) أي الأخير وهو قوله من عنان السماء (قوله خمسة) عبارة المغنى ثلاثة صيغة وعاقدان ومال وزاد به ضمير رابعوه والعمل وبدل المصنف منها بالصيغة ببراعتها بالشرط كما تقدم مثل ذلك في البيع فقال ويشترط اه (قوله وعمل) استشكل عدل العمل من الأركان مع أنه خارج عن العقد وان وجد فيكون بعده ويمكن الجواب بأن العمل الذي يقع بعد العقد هو مباشرة الفعل كالبيع والشراء والذي اعتبر ركنها وتصور العمل وذكره في العقد على وجه يعلم منه ما يتعلق به العقد اه ع ش قول المتن (فيها) أي شركة العنان اه معنى (قوله صريح) إلى قول المتن هذا في النهاية لا قوله وقول إلى وكاللفظ وقوله نعم إلى ولو كان وقوله وعلى الأول إلى والمضروب (قوله للمتصرف) أي لمن يتصرف اه معنى (قوله الذي الخ) نعم التصرف بالبيع الخ (قوله أو كناية) عطف على صريح (قوله بذلك) أي بالاذن الخ (قوله لما سر) تعاليل لزيادته (قوله أو كناية الخ) وعدم جعله المتن شاملا له (قوله انفا) أي في شرح قول المصنف في الضمان فصل يشترط في الضمان والكفاية لفظ يشعر بالضمان اه سم زاد ع ش ما نصه لكن قوله لا يجوز ظاهر في أنه إذا استعمل على وجه الكناية لا يكون حقيقة وقد ينفيه قوله ثم لأنها أي الكناية ليست دالة أي دالة ظاهرة انتهى فان المتبادر من قوله أي دالة ظاهرة أنها تدل دالة خفية وتكون حقيقة وقد يقال مراده ثم إن دلالتها حيث كانت خفية مجاز فيحمل ما هناك على ما هنا اه وفيه ان كلام الشارح هنا ليس في كون كناية الشركة قسمين منها وإنما كلامه في شمول كلام المصنف لها وحاصله ان يريد بالدلالة فيه حقيقتها وهي الظاهرة فلا يشملها كلام المصنف فيحتاج إلى زيادة ويشعر بذلك وان يريد بها مطلق الدلالة مجازا فيشملها وعلى كل فالكناية قسمين انشركة (قوله انفا الخ) أي الكناية (قوله لا دالة الخ) في نفي الدلالة نظرا واضح اه سم (قوله فعلية) أي على القول المذكور للروضة واصلا (قوله لو عبر) أي عاقد الشركة (قوله وبه) أي بالاذن الخ (قوله من ذلك) أي الاذن في التصرف (قوله وكاللفظ) إلى المتن في المغنى (قوله في نصيبه فقط) في العباب ولو قال أحدهما للآخر فقط اتجر مثلا لتصرف في الجميع وصاحبه في نصيبه فقط حتى ياذن له شريكه وهذه الصورة ابضاع لا شركة ولا قراض اه وما ذكره من أنه ليس شركة ولا قراضا منقول عن القاضي الطبري والبندينجي والرويانى وقوله ابضاع أي توكيل وقوله لا شركة أي لأنه ليس فيه مال من الجانبين وقوله ولا قراض أي لأنه ليس فيه شرط بيان قدر الربح بل ولا ذكر بالكلية ونقل في شرحه خلاف ذلك فقال قال القمولى قال الامام انها أي هذه الصورة تضاهى القراض قال وهل يشترط انفراد في هذه كالقراض فيه وجهان أي والقياس الاشتراط كما هو شأن القراض اه فليتامل ما قاله الامام مع انتفاء التعرض لحصة العامل من الربح والوجه انه حيث اوجد خطا مالين بشرطه ووجد اذن في التصرف ولو لاحدهما فقط كان شركة وإن لم يوجد مال من الجانبين بل من أحدهما مع اذن صاحب المال للآخر كان قراضا بشرطه اه سم اقول كلام الشارح والنهاية والمغنى كالصريح في قوله والوجه الى قوله وان لم يوجد الخ خلافا لما عليه ع ش من ان صورة اذن أحدهما فقط في التصرف لا تكون شركة الا اذا صرح بلفظ الشركة قال ويدل لذلك ما نقله سم على منهج عن العباب فقول الشارح مر او من أحدهما يخمس بما اذا كان هناك لفظ شركة اه وسياق انقاعن سم ان المدار على الاذن في التصرف وان لم يوجد معه لفظ اشتركتا ونحوه (قوله ان لا يتصرف) أي أحدهما اه معنى (قوله بطلت) أي للشرط الفاسد وهو منعه من التصرف في ملكه ومع ذلك فتصرف الاذن في

وعليه بفتحها وأركانها خمسة
عاقدان ومعه ودعايه وعمل
وصيغة (ويشترط فيها اللفظ)
صريح من كل منهما أو من
أحدهما الآخر (بدل على
الاذن) للمتصرف من كل
منهما أو أحدهما (في
التصرف) بالبيع والشراء
الذي هو التجارة أو كناية
تشعر بذلك لما مر آنفا انها
مشعرة لدالة لا يجوز
وحيث قد يشملها كلامه
وقول بالبيع إلى آخره
أخذته من قول الروضة
واصلها لا بد من لفظ يدل
على الاذن في التجارة فعليه
لو عبر بالاذن في التصرف
اشترط اقتران لفظ به يدل
على التجارة كنصرف
هذا وعرضه وتكفي القرينة
المعينة للمراد من ذلك كما
هو ظاهر وكاللفظ الكتابة
واشارة لاخرس المفهمة فلو
اذن أحدهما فقط تصرف
المأذون له في الكل والاذن
في نصيبه فقط فان شرطا ان
لا يتصرف في نصيبه بطلت

اعم (قوله لما سر انفا) كأنه يريد ما ذكره في شرح قول المصنف في الضمان فصل يشترط في الضمان والكفاية لفظ يشعر بالضمان (قوله لا دالة) في نفي الدلالة نظرا واضح (قوله في نصيبه فقط) في العباب ولو قال أحدهما للآخر فقط اتجر مثلا لتصرف في الجميع وصاحبه في نصيبه فقط حتى ياذن له شريكه وهذه الصورة ابضاع شركة ولا قراض انتهى وما ذكره من ليس شركة ولا قراضا منقول عن القاضي الطبري والبندينجي والرويانى وقوله ابضاع أي توكيل وقوله لا شركة أي لأنه ليس فيه مال من الجانبين وقوله ولا

(فلو اقتصر على قولهما)
 (اشتركتا لم يكف) عن الاذن
 في التصرف (في الاصح)
 لاحتماله الاخبار عن
 وقوع الشركة فقط ومن ثم
 لونهما به كفي (و) يشترط
 (فيهما) أي الشريكين أن
 تصرفا (أهلية التوكيل
 والتوكل) في المال لأن كلا
 منهما وكيل عن صاحبه
 وموكل له أما اذا تصرف
 أحدهما فيشرط فيه أهلية
 التوكل وفي الآخر أهلية
 التوكيل فيصح كون الثاني
 أعمى دون الاول وقضية
 كلامهم جواز مشاركة الولى
 في مال مجبور وتوقف فيه
 ان الرفعة بأن فيه خلطا قبل
 العقد بلا مصلحة ناجز بل
 قديورث نقضا وبجواب أن
 الفرض ان فيه مصلحة
 لتوقف تصرف الولى عليها
 واشترط نحا المصلحة
 ممنوع نعم قال الاذرعى شرط
 الشريك أن يكون أمينا
 يجوز ابداع مال اليتيم عنده
 قال غيره وهو ظاهر أن
 تصرف دون ما اذا تصرف
 الولى وحده اه نعم قياس
 ما مر أن لا تكون بماله شبهة
 أي ان سلم مال الولى عنها

نصيبه صحيح ونصرف المأذون له في الكل صحيح ايضا بعموم الاذن وإن بطل خصوص الشركة اه ع ش (قوله)
 فلواقتصر على قولها) فيه اشارة الى التصوير بوقوع هذا القول منها وانما انضم اليه الاذن في التصرف
 كفي ويبقى ما لو وقع هذا القول من احد همام الاذن في التصرف وينبغي ان لا يكفي لانه عقد متعلق
 بالهما فلا يكفي فيه اللفظ من احد الجانبين بل لابد معه من وقوعه من الآخر أو قبوله وفاقا لم رسم على
 حج اه ع ش (قوله لم يكف عن الاذن في التصرف) فعلم توقف انعقاد الشركة التي الكلام فيها على الاذن في
 التصرف أو نية ذلك كما يأتي وحينئذ فاذا اقتصر على اشتراكنا ولم ينو يامعه الاذن في التصرف لم تحصل الشركة
 التي ثبت لها الاحكام الاتية فاذا وجد بعد ذلك الاذن في التصرف حصلت الشركة المذكورة من حين ذلك
 الاذن فالمدار على الاذن في التصرف وان لم يوجد معه لفظ اشتراكنا ونحوه بدليل قوله الاتي والحيطة في
 الشركة في العروض الخ فانه ثبت الشركة في ذلك ببيع بعض عرض احد هما ببعض عرض الآخر مع
 الاذن في التصرف منع انتفاء لفظ الشركة اه سم (قوله لونهما) أي الاذن في التصرف بالبيع والشراء به أي
 باشتراكنا (قوله كفي) كما جزم به السبكي نهاية ومغنى (قوله في المال) الى المتن في المغنى الا قوله نعم الى ولو كان
 (قوله فيه) أي المأذون له في التصرف (قوله كون الثاني) أي الاذن الغير المتصرف (قوله اعمى) انظر كيف
 يصح عقد الاعمى على العين وهو المال المخلوط وبجواب بانه عقد توكيل وتوكيله جائز كما يأتي وقضية ذلك صحة
 قراضه سم على حج اه ع ش (قوله وقضية كلامهم الخ) أي حيث لم يشترطوا في الشريك كونه مالكا اه ع ش
 وفيه نظر لان الشريك هنا في الحقيقة هو المولى للمالك لا الولي فكان الاولى ان يقول حيث اطلقوا جواز
 تصرف الولي في مال المحجور بالمصلحة ولم يقيدوها بالنسبة (قوله مشاركة الولي) من اضافة المصدر الى الفاعل
 والمفعول محذوف اه سيد عمر (قوله بان فيه الخ) أي في عقد الشركة في مال المحجور وكذا خبر فيه الاتي
 (قوله خلطا قبل العقد) أي لما باتى من اشتراطه (قوله قديورث) أي الخلط (قوله عليها) أي المصلحة (قوله
 شرط الشريك) أي شريك المحجور عليه (قوله امينا يجوز الخ) فلو ظنه امينا أو غدا فبان خلافه يتبين
 بطلان الشركة وهل يضمن الولي بتسليم المال له ام لا فيه نظروا الا قرب الاول لتقصيره بعدم البحث عن حاله
 قبل تسليم المال له اه ع ش (قوله مامر) أي في الحجر قيل قوله وله يبيع ماله اه كرى (قوله ان سلم مال
 المولى عنها) أي او كان المولى اخف شبهة فلا يشارك به من ماله اشد شبهة نظير مامر فيما يظلم اه سيد عمر
 وفي النهاية والمغنى ويكره مشاركة الكافر ومن لا يمتز عن الشبهة اه قال ع ش قوله ر ومن

قراض أي لانه فيه شرط بيان قدر الربح بل ولا ذكر بالكية ونقل في شرحه خلاف ذلك فقال قال القمولى
 قال الامام انها في هذه الصورة تضاهى القراض قال وهل يشترط انفراد في هذه الحالة كالقراض فيه
 وجهان أي والقياس الاشتراط كما هو شأن القراض انتهى فليتأمل ما قاله الامام مع انتفاء التعرض لخصه
 العامل من الربح والوجه انه حيث وجد خلط ماله بشرطه ووجد اذن في التصرف ولو لاحدهما فقط كان
 شركة وان لم يوجد مال من الجانبين بل من أحدهما مع اذن صاحب المال الاخر كان قراضا بشرطه (قوله)
 فلواقتصر على قولها) فيه اشارة الى التصوير بوقوع هذا القول منها وانما انضم اليه الاذن في التصرف
 كفي ويبقى ما لو وقع هذا القول من احد همام الاذن في التصرف وينبغي ان لا يكفي لانه عقد متعلق
 بالهما فلا يكفي فيه اللفظ من احد الجانبين بل لابد معه من وقوعه من الآخر أو قبوله وفاقا للرملي (قوله لم
 يكف عن الاذن في التصرف) فعلم توقف انعقاد الشركة التي الكلام فيها على الاذن في التصرف أو نية
 ذلك كما يأتي وحينئذ فاذا اقتصر على اشتراكنا ولم ينو يامعه الاذن في التصرف لم تحصل الشركة التي ثبتت
 لها الاحكام الاتية فاذا وجد بعد ذلك الاذن في التصرف حصلت الشركة المذكورة من حين ذلك
 الاذن فالمدار على الاذن في التصرف وان لم يوجد معه لفظ اشتراكنا ونحوه بدليل قوله الاتي والحيطة في الشركة
 في العروض الخ فانه ثبت الشركة في ذلك ببيع بعض عرض احد هما ببعض عرض الآخر مع الاذن في
 التصرف مع انتفاء لفظ الشركة (قوله اعمى) انظر كيف يصح عقد الاعمى على العين وهو المال المخلوط

ولو كان المكاتب هو المتصرف اشترط اذن سيده لتبرعه بالعمل (وتصح) الشركة (في كل مثل) لاجماعا في النقد وعلى الاصح في المغشوش الراجح لانه باختلاطه برتفع تميزه كالنقد ومنه التبر كما يصرح به في الغصب فما وقع للشارح من اعتمادها لا تجوز فيه ينبغي حمله على نوع منه لا ينضبط (دون المتقوم) بكسر الواو لتمايز اعيانه وان اتفقت قيمها وحيتتد تتعذر الشركة لان بعضها قد يتلف فيذهب على صاحبه وحده (وقبل تختص بالنقد المضروب) الخالص كالقراض وعلى الاول يفرق بان الغرض من القراض الربح فانحصر فيما يحصله غالباً في كل محل وهو الخالص لا غير ولا كذلك الشركة والمضروب صفة كاشفة اذ النقد لا يكون الا كذلك على ما مر في الزكاة (ويشترط خلط المالين) قبل العقد (بحيث لا يتميزان) وإن لم تتساو اجزأهما في القيمة لتعذر اثبات الشركة مع التميز

لا يحترز عن الشبهة ينبغي أن محل ذلك حيث سلم مال المشارك من الشبهة أو كانت فيه أقل وإلا فلا كراهة اه (قوله ولو كان الخ) عبارة النهاية والمغني ولو شارك المكاتب غير لم يصح كما قاله ابن الرفعة ان كان هو الماذون له اى ولم ياذن له السيد لما فيه من التبرع بعمله ويصح ان كان هو الاذن فان اذن السيد صح مطلقاً اه اى اذا ما ذونا له عش (قوله اذن سيده) اى في الشركة المذكورة اه عش (قوله لاجماعاً) الى قول المتن هذا في المغني لا قوله فوقع الى المتن وقوله وعلى الاول الى المتن (قوله في النقد) اى الخالص نهاية ومعنى قال الرشيدى قوله مر في النقد الخالص يوم قصر المثل على النقد وعبارة الجلال نقد وغيره كالخطة اه عبارة المغني ومم واما غير النقد من المثليات كالبر والسعير والحديد فعلى الاظهر ومن المثل تبرا الدرام والدنانير فتصح الشركة فيه فا اطلقه الا كترزون هنا منع الشركة فيه مبنى على انه متقوم كما نبه عليه في اصل الروضة وسوى بينه وبين الحل والسيالك في ذلك اه وعبارة عش قوله في المغشوش وكالمغشوش في الخلاف سائر المثليات ولم ينه الشارح مر على ذلك اكتفاء بما فهم من قول المصنف وقيل يختص بالنقد اه (قوله الراجح) اى في بلد التصرف ولو اطلق الاذن احتمل ان العبرة ببلد العقد لانها الاصل اه عش (قوله لانه باختلاطه) علة التبرع اه رشيدى اقول قول الشارح كالتبرع والمغني كالنقد صريح في انه علة الصحة في المغشوش (قوله يرتفع) اى يزول (قوله ومنه) اى من المثل (قوله فيه) اى التبر (قوله حمله) اى كلام الشارح (قوله لتمايز اعيانه) عبارة النهاية والمغني لتعذر الخلط في المقومات لانها اعيان متميزة اه (قوله كالقراض) قضيته ان القراض على المغشوش غير صحيح اه عش (قوله بان الغرض من القراض الربح) مفهومه ان الشركة ليس الغرض منها الربح فانظره مع قوله اول الكتاب وهذا حيث قصد به ابتغاء الربح بلا عوض الخ اه سم (قوله اذ النقد الخ) عبارة النهاية ان قيل بان النقد لا يكون غير مضروب كما هو احد الاصطلاحين اه اى للفقهاء احدهما انه اسم للنقد مطلقاً وجروا في باب الزكاة والثاني انه اسم للدرهم والدنانير المضروبة وجروا عليه هنا وفي القراض عش (قوله قبل العقد) بقى ما لو وقع اى الخلط مقارنا ونقل عن شيخنا الزياى بالدرس انه كالبعدية فلا يكتفى وفيه وقفه ويقال ينبغي الحاقه بالتبعية فيكتفى لان العقد انما تتم حالة عدم التميز وهو كاف اه عش اقول قد يفيد كفاية المقارن عبارة المغني فان وقع بعده في المجلس لم يكف على الاصح او بعد مفارقتهم لم يكف جز ما اذا اشترك حال العقد فيعاد العقد بعد ذلك اه (قوله وان لم تتساو اجزأهما) قال في الروض فلو خلط اقفيز ايمائة بقفيز بخمسين فالشركة اثلاث اه سم عبارة النهاية قضية كلام المصنف انه لا يشترط تساوى المثليين في القيمة وهو كذلك اه زاد المغني فلو خلط اقفيز امقوما بمائة بقفيز مقوم بخمسين صح وكانت الشركة اثلاثاً بناء على قطع النظر في المثل عن تساوى

ويجب بانه عقد توكل وتوكيله جائز كما ياتى وقضية ذلك صحة قراضه مر (قوله لاجماعاً في النقد الخ) بقى غير النقد وغير المغشوش من المثليات وقوله في المغشوش من الراجح كذا صحح في الروضة وهذا لا ينافى ان المغشوش مثلي قطعاً وإن لم يكن رائجاً كإقتضاه قول الروضة في باب الغصب اما الدرام والدنانير المغشوشة فقال المتولى ان يجوزنا المعاملة بها فغلبة ولافتقومة اه (قوله ومنه التبر) عبارة الروضة تجوز الشركة في التقدين قطعاً ولا تجوز في المتقومات قطعاً وفي المثليات قولاً لان اظهرهما الجواز والمراد بالتقدين الدرام والدنانير المضروبة اما التبر والحلى والسبائك فاطلقوا منع الشركة فيها ويجوز ان يبنى على ان التبر مثلي ام لا فان جعلناه مقوماً لم تجز الشركة ولا فعلى الخلاف في المثل ثم قال واما قوله اى الراجح اطلقوا منع الشركة في التبر الخ فعجيب ان صاحب التهمة حكى في انعقاد الشركة على التبر والنقد ووجهين كالمثل اه (قوله فوقع للشارح الخ) في شرح مر وقول الشارح ولا تجوز في التبر وفيه وجه التهمة فرعه على المرجوح القائل باختصاصها بالنقد المضروب نعم يمكن حمله على نوع منه غير منضبط اه (قوله بان الغرض من القراض الربح) مفهومه ان الشركة ليس الغرض منها الربح فانظره مع قوله اول الباب وهذا حيث قصد به ابتغاء الربح بلا عوض الخ (قوله وإن لم تتساو اجزأهما) قال في الروضة فلو خلط اقفيز

(ولا يكتفى الخلط مع اختلاف جنس) كدنانير ودرهم (أو صفة كصالح ومكسرة) (٢٨٧) وأبيض وغيره كبرأبيض باجر لا مكان

الاجزأ في القيمة والافليس هذا القفيز مثلاً لذلك القفيز وان كان مثلياً في نفسه اه قال ع ش قوله م وهو كذلك اي ويكون الاشتراك في المال بينهما بحسب القيمة نقله الرافي عن العراقيين سم على منهج اي فلو اختلفا في القيمة وقف الامر الى الاصطلاح اه قول المتن (ولا يكتفى الخ) الاولى التفريع قول المتن (مع اختلاف جنس) اي يحصل معه التميز كما اشار اليه بقوله كدراهم الخ بخلاف ما لو خلط احد الجنسين باخر بحيث لا يحصل معه تمييز فانه يكتفى كخلط زيت بشيرج اه ع ش عبارة السيد عمر قوله لا مكان التمييز يؤخذ من العلة انه حيث تعذر التمييز لا يضر اختلاف الجنس كجنسين من سمن او نحوه اه ويفيده ايضا قول المفتي ولا يكتفى الخلط مع امكان التمييز لنحو اختلاف الجنس كدراهم ودنانير اه (قوله اوجهها عدم الصحة) ومثله عكسه بالاولى اه ع ش اي بان تميزا عند عامة الناس دون العاقدين (قوله بينهما) الى التنبيه في النهاية (قوله وهو مثلي اذ الكلام فيه) بوضع ذلك ان المقوم من قوله هذا الخ تخصيص ماسبق وانما يظهر التخصيص اذا كان موضوع الكلام واحداً من ثم قال الشارح المحلى بما تصح الشركة فيه اه سم (قوله غيره) اي غير المثلي (قوله ويصح التعميم) اي تعميم قوله مشتركاً للمثلي والمتقوم جرى عليه المفتي فقال فان خلطاً مشتركاً ما يصح فيه الشركة او لا كالعروض كما هو ظاهر اطلاق المصنف (قوله حاصله بينهما) اي بعضها بعينه لا أحدهما والبعض الاخر بعينه للآخر (قوله لان الاشتراك الخ) قديم منع اقتضاء ذلك التجوز والحق ان السموات في خلق السموات مفعول به مع عدم تقدمها على الخلق وانما هي مقارنة له فليتامل وكان ينبغي على زعمه ان يريد على المفعول به اذ مطلق النصب لا يتوقف على التقدم كما في المفعول المطلق سم وسيد عمر اي ولذا جعل من شرط في المفعول به تقدمه على تعلق عامله كان هشام جعل السموات في خلق الله السموات مفعول مطلقاً (قوله نظير مامر) اي في شرح ويشترط فيها لفظ الخ قول المتن (والحيلة الخ) وكان الاولى ان يقول ومن الحيلة لان منها ان يبيع كل واحد منهما بعض عرضه لصاحبه بثمر في الذمة ثم يتقاسما وان يقول في باقي العروض او في المنقولات لان الشركة في المثليات جائزة بالخلط مع انها من العروض اذ العرض ماعد النقود وان يقول سم ياذنه فانه يجب تاخير الاذن عن البيع ليقع الاذن بعد الملك والقدرة على التصرف وان يحذف لفظة كل ولعل مراده كما قال بعض المتأخرين كل واحد على البدل اه معنى (قوله منها ان يرثاها الخ) قد يقال لا مدخل للعبد في الارث وقضية التعبير بالحيلة ان يكون له مدخل في الشركة قول المتن (ان يبيع كل واحد بعد عرضه الخ) وحيث قد فيهما كانه بالسوية ان يبع نصف بنصف وان يبيع ثلث بثلثين او ثلاثة ارباع لاجل تفاوتهما في القيمة تملكاه على هذه النسبة ايضا اه معنى (قوله تجانسا) الى قوله قال الامام في النهاية الى قوله انتهت في المعنى الا قوله والبعوى والرافي (قوله تجانسا) اي سواءا تجانسا العرضان ام اختلفا نهاية ومعنى (قوله وعلمنا قيمتهما ام لا) ينبغي ان يشترط امكان العلم بعد ذلك اخذاً مما ياتي في شرح قوله والاصح انه لا يشترط الخ كذا افاده المحشى وهو محل تأمل اه سيد عمر ويؤيده اشارة اليه من عدم الاشتراط ما قد مناع ع ش من انها اختلفت في القيمة وقف الامر الى الاصطلاح (قوله قال الامام الخ) عبارة المفتي وهذا كما قال الامام ابلغ الخ (قوله وهذا) اي نحو الارث (قوله لان ما الخ) عبارة المفتي لانه ما الخ بضمير الشأن (قوله منهما) اي المالين (قوله وهناك وان وجد الخلط الخ) الظاهر ان مرادهم ان الاول لا يميز فيه في نفس الامر بخلاف الثاني وان كان كل جزء حكم عليه شرعاً بانه مشترك فلا يرد ما نظره الشارح اه سيد عمر وهو وجيه (قوله فالصرح به اليه) اي في الخلط مع عدم التمييز (قوله بالسوية) اي بمائته بقفيز بخمسين فالشركة اثلاث (قوله وهو مثلي اذ الكلام فيه الخ) بوضع ذلك ان المقوم من قوله هذا الخ تخصيص ماسبق وانما يظهر التخصيص اذا كان موضوع الكلام واحداً من ثم قال الشارح المحلى بما تصح الشركة فيه (قوله لان الاشتراك الخ) قديم منع اقتضاء ذلك للتجوز والحق ان السموات في خلق الله السموات مفعول به مع عدم تقدمها على الخلق وانما هي مقارنة له فليتامل وكان ينبغي على زعمه ان يزيد على المفعول به اذ مطلق النصب لا يتوقف على التقدم كما في المفعول المطلق (قوله وعلمنا قيمتهما ام لا) ينبغي

الروض لانه ان اريد الخلط مع التمييز لهذا لا شركة فيه أصلاً أو مع عدم التمييز فالصرح به فيه انها بملك كلا بالسوية حتى لو تلف به جزء

تألف عليهم ما وقد يجاب بالفرق بين مطلق الخلط ونحو الارث بان هذا يملك ان به الكل مشاعا ابتداء ولا كذلك الخلط لتوقف الملك به على عدم التمييز ولا ينافي الملك هنا ما يأتي آخر (٢٨٨) الايمان في لا آكل طعاما أو من طعام اشتراه زيد من التفصيل بين القليل والكثير لان ذلك

لا يرجع للقول بالملك ولا بعدمه خلافا لما يورثه كلام الاذرعى وغيره بل لما يطلق عليه انه اشتراه او لا فالقيل يظن انه بما لم يشتره بخلاف الكثير وأراد بكل الكل البدلي لا الشمولى إذ يكفي بيع أحدهما بعض عرضه ببعض عرض الآخر لا أن يقال أن الآخر في هذه يصدق عليه انه باع بعض عرضه ببعض عرض الآخر لانه باع الثمن فتكون كل حيثند على ظاهرها على أن كل لا بد منه بالنسبة لقوله (ويأذن له في التصرف) فيه بعد التقابض وغيره بمشروط في البيع ومحل لم تشرط الشركة في التبائع ولا لفسد البيع ومنها أن يشترى ثلاثة بشمن واحد ثم يدفع كل عرضه عما يخصه (ولا يشترط) في صحة الشركة (تساوى قدر المالين) عدل اليه عن قول أصله وليس من شرط الشركة تساوى المالين في القدر لانه مع كونه بمعناه اخصر منه وإن كانت عبارة أصله أوضح منه إذ التعدد في فاعل التفاعل الذى هو شرط فيه أظهر في عبارة

فيه نظير ما مر عن المغنى أنفا (قوله لتوقف الملك) أى ملكها للكل مشاعا (قوله على عدم التمييز) أى بعدامكانه أى التميز (قوله هنا) أى في الخلط المذكور (قوله بين القليل والكثير) أى بانه اكل القليل من المخلوط مثل عشر حبات لا يحنث وان اكل الكثير منه مثل الكف يحنث اه كرى (قوله واراد بكل) إلى قوله وعدل في النهاية (قوله الكل البدلي) يتامل اه محشى كان وجهه ان الكل البدلي فيه عموم ايضا فلا يلائم قوله إذ يكفي الخ ويقال لا يظهر في هذا المقام تفاوت بين العمومين لانه ان حمل على البدلي فكل منهما بائع ومشتري كالحج الشارح أو على الشمولى فليس المراد منه وجود عقدين بل تحقق وصف البائعية في كل وهى محقة مع اتحاد حيثند اتضح انه لا فرق بين إرادة العمومين اه سيد عمر أقول في كل من هذين الوجهين تامل يظهر وجهه بالتامل فيما إذا قيل في رغبة يشبع شخصا واحدا فقط هذا الرغيف يشبع كل احدا او لا يشبع كل احدهما يتعين في الاول البدلي وفي الثانى الشمولى (قوله فتكون كل) أى لفظة كل (على ظاهرها) أى من الشمول لهما اه ع ش (قوله على ان كل) أى لفظة كل (قوله لا بد منه الخ) فيه نظر وان كان ظاهر عبارتهم وقياس ما سبق في شركة المثلى الا كتفاء باذن أحدهما أى كاهو صريح صانع المغنى هنا فان قيل الحامل على ما قاله قول المصنف الاق ويتسلط كل واحد منهما على التصرف بلا ضرر قلت هذا راجع لما تقدم في المثلى ايضا مع ان الشارح بين الا كتفاء باذن احدهما فيه وجعله داخلا في معنى المتن فليحرر سم على حج وقد يقال يكفي في ان كلا لا بد منه موافقته للظاهر والغالب من ان كلا من الشريكين ياذن لصاحبه وكون ذلك هو الغالب لا ينافي الا كتفاء باذن احدهما اه ع ش (قوله بعد التقابض) متعلق بياذن ثم هو إلى قوله ومنها في المغنى (قوله ومحل) أى محل صحة الطريق الثانى وهو أن يبيع كل واحد الخ (قوله إن لم يشترط الشركة) أى المفيدة لصحة التصرف التى هى مقصود الباب كاهو ظاهر اه رشيدى عبارة سم واقراها ع ش قوله الشركة لعل المراد بها التصرف وإلا فلا وجه للفساد اه (قوله ومنها) أى من طرق الحيلة (قوله اظهر في عبارة الاصل) يفيد صحة عبارة المتن ووجهه حمل على قدر معنى قدرى بالثنائية سم وسيد عمر وع ش (قوله إذا المضاف الخ) دليل للظهور في عبارة المصنف والتقدير تساوى قدر المالين اه كرى (قوله إذا المضاف متعدد الخ) فيه تامل ومات قول في غلام الرجلين لغلام واحد اه سم وقد يجاب عن الشارح بان الظاهر ان مراده بقرينة المقام ما يقبل التعدد ولم يرقم به مانع من إرادته كالقدر بخلاف ما قام به مانع منه كالغلام حيث لوحظ فيه الوحدة المنافية للتعدد ومن ثم لو اراد به الماهية المطابقة فلا محذور في التزام التعدد فيه عند إضافته إلى متعدد فتامل اه سيد عمر (بل تثبت الخ) عطف على قول المصنف ولا يشترط الخ ويل انتقالية لا إبطالية (قوله أى النسبتين) أى بقدر كل من المالين اه والنصف ام غيره نهاية ومعنى (قوله في المختلط) اسقطه النهاية والمغنى ولعل وجه ذكره انه هو الذى يغلب فيه الجهل (قوله إذا ما يمكن) إلى المتن زاد النهاية والمغنى عقبه ولو اشبهه ثوبا هالم يكف للشركة كافي الروضة لان ثوب كل منهما مبرز عن الآخر اه قال ع ش قوله م لم يكف الخ أى الاشتباه لصحة الشركة عن الاختلاط

أن يشترط إمكان العلم بعد ذلك أخذنا ما يأتي في شرح قوله والاصح أنه لا يشترط العلم الخ (قوله البدلي) يتامل (قوله لا بد منه الخ) فيه نظروا ان كان ظاهر عبارتهم وقياس ما سبق في شركة المثلى الا كتفاء باذن احدهما فان قيل الحامل على ما قاله قول المصنف الاق ويتسلط كل واحد منهما على التصرف بلا ضرر قلت هذا راجع لما تقدم في المثلى ايضا مع ان الشارح بين الا كتفاء باذن احدهما فيه وجعله داخلا في معنى المتن فليحرر (قوله إن لم تشرط الشركة) لعل المراد بها التصرف وإلا فلا وجه للفساد (قوله اظهر الخ) يفيد صحة عبارة المتن ووجهه حمل على قدر معنى قدرى بالثنائية (قوله إذا المضاف إلى متعدد) فيه تامل وما

الاصل منه في عبارة المتن إذ المضاف إلى متعدد متغاير متعدد بل تثبت الشركة مع تفاوتها فان على نسبتها لا إذا محذور حيثند لما يأتي أن الرجح والخسران على قدر المالين (والاصح أنه لا يشترط العلم بقدرهما) أى النسبتين في المختلط ككونه مناهضة (عند العقد) إذا ما كان معرفته بعد نجره راجعة حساب أو وكيل لان الحق لها لا يعدوها ولو جهل القدر وعلم النسبة

فان أراد صحة الشركة فليبيع أحدهما بعض ثوبه للآخر ببعض ثوبه ويغفر ذلك مع الجهل للضرورة كما
 في اختلاط حمام البرجين اه (قوله بان الخ) لعل الباب بمعنى السكاف (قوله بان وضع كل دراهمه بكفة)
 عبارة النهاية والمغنى بان وضع أحدهما الدراهم في كفة الميزان ووضع الآخر بازاها مثلها اه (قوله
 بكفة) بكسر الكاف وفتحها مختار اه ع ش (قوله حتى تساويا) أي ويختلفا اختلافا معلوم النسبة
 (قوله صح جزما) ظاهره انه لا فرق في الدراهم بين ان تكون من الطيبة أو من المقاصيص حيث عرفت
 قيمتهما ويوجه بان الشركة ليس وضعها على أن يرد مثل ما أخذ بل المقصود أن يشتري بالمال المخلوط
 ما يحصل منه ربح ثم عند اعادة الانفصال تحصل قسمة المائتين بما يتراضيان عليه وهذا بخلاف القرض
 فان مبناء على رد المثل الصوري وهو متعذر لعدم انضباط القص فالقياس فيه عدم الصحة اه ع ش
 (قوله اذا أذن) الى قوله وقياس ما يأتي في النهاية الا قوله واكتفى الى المائتين (قوله بها) أي بالغبطة (قوله
 من منع الخ) بيان لما (قوله اذهي) أي الغبطة (قوله لانه) أي تصرف الشريك (قوله فلا يبيع بضمن
 المثل الخ) أي بغير اذن الآخر كما يأتي (قوله وثم راغب) أي بازيد (قوله والا انفسخ) أي بنفسه اه
 ع ش قول المائتين (ولا بغير نقد البلد) أي لا يجوز أي البيع بالعرض ولا بتقد غير نقد البلد مر اه سم
 على حج ظاهره وان راج كل منهما اه ع ش أي وسباني خلافة (قوله هذا) أي عدم جواز البيع
 بغير نقد البلد وكذا الإشارة في قوله الآتي له ذلك (قوله وقياس ما يأتي الخ) بين في شرح الروض في باب
 القراض انه يجوز للشريك البيع بالعرض وبغير نقد البلد اذا راجا وفي باب الوكالة عن الأذرع وغيره انه
 يجوز لشريك التجارة شراء المعيب اه سم عبارة النهاية ولا ينافيه أي قول المائتين ولا بغير نقد البلد أنه يجوز
 للعامل أي في القراض البيع بغيره مع ان المقصود من البابين متعده وهو الربح لان العمل في الشركة غير
 مقابل بعوض كما صرحوا به فلا يلزم من امتناع التصرف بغير نقد البلد تضرر بخلاف العمل ثم فانه يقابل
 بالربح فلو منعناه من التصرف بغير النقد لضيقنا عليه طرق الربح الذي في مقابلة عمله وفيه من الضرر والمشقة
 ما لا يخفى على ان المراد بكون الشريك لا يبيع بغير نقد البلد أنه لا يبيع بتقد غير نقد البلد الا ان يروج كما
 صرح به ابن أبي عصرون الى أن قال والوجه الاخذ بالاطلاق هنا أي في العرض فلا يبيع بعرض وان
 راج اه قال ع ش قوله مر والوجه الاخذ بالاطلاق عبارة سم على منهج ومحل منع نقد غير البلد
 اذا لم يروج في البلد والاجاز انتهى وهو مخالف لمقتضى ما تقدم عنه سم على حج وقوله فلا يبيع بعرض وان
 راج أي اما نقد غير البلد فيبيع به ان راج كما صرح به سم فيما تقدم اه وكتب عليه ايضا الرشيدى
 مانعه سكت مر عن نقد غير البلد الراجح لكن تمسكه باطلا فهم يقتضى المنع فيه مطلقا اه وفي البجيرى

تقول في غلام الرجاين لغلام واحد (قوله حتى تساويا صح جزما) قال في الروض فلو خلطوا قفيزا بمائة
 بقفيز بخمسين فالشركة اثلاث وان كان لهذا ثانيا أي كعشرة وهذا دراهم أي كمائة فاشترى بها شيئا قوم فغير
 نقد البلد وعرف التساوى والتفاضل انتهى ولا يخالف ذلك ما في البيع فيما لو كان لكل من اثنين عبد
 لبا عاهما بضمن واحد فانه لا يصح للجهل بحصة كل من الثمن عند العقد وان كانت تعلم بالتقويم وكذلك هنا
 كل منهما يجهل حصته من المبيع لان الغالب في قيم النقود الا انضباط وعدم التغير تخلف الجهل وأيضا فالمقوم
 والمقوم به هنا متحددان في النقدية وانما اختلفا بغلبة تعامل أهل البلد بأحد هما دون الآخر فادبر الامر هنا
 على الغالب وهو لا يختلف تخلف به الجهل ايضا فاغفر هنا لما ذكره مالم يغتفر في مسئلة العبدین السابقة لان
 الغالب في قيمتهما الاختلاف ولا غالب ثم مع تغاير القيمة للمقوم جنسا وصفة فزاد فيها الغرور والجهل ويؤيد
 ما قررناه ما اجاب به شيخنا الشهاب الرملی رحمه الله تعالى ايضا من ان صورة المسئلة انهما عالمان بالنسبة حال
 الشراء اذا الغالب معرفة نسبة النقد غير الغالب من الغالب بخلاف العروض اذا القيمة ليها لا تكاد تنضبط
 (قول المصنف ولا بغير نقد البلد) أي لا يجوز بالعرض ولا بتقد غير البلد مر (قوله وقياس ما يأتي في عامل
 القراض) بين في شرح الروض في باب القراض انه يجوز للشريك البيع بالعرض وبغير نقد البلد اذا

بان وضع كل دراهمه بكفة
 حتى تساويا صح جزما
 (ويتسلط كل واحد منهما
 على التصرف) اذا أذن كل
 للآخر (بلا ضرر) أصلا
 بان تكون فيه مصلحة وان
 لم توجد الغبطة خلافا لما
 يوجهه تعبير أصله بها من
 منع شراء ما توقع ربحه اذ
 هي التصرف فيما فيه ربح
 عاجل له وقع وأكتفى هنا
 بالمصلحة لانه كتصرف
 الوكيل في جميع ما يأتي فيه
 (فلا) يبيع بضمن المثل وثم
 راغب بل لو ظهر في زمن
 الخيار لومه الفسخ والا
 انفسخ ولا (يبيع نسبة)
 للفر (ولا بغير نقد البلد)
 كالوكيل هذا ما جزم به هنا
 وقياس ما يأتي في عامل
 القراض

قوله ولا يغير نقد البلد أى لا يجوز بالعرض ولا بنقد غير البلد أى وإن راج كل منهما مر ع ش وهو مخالف لما صرح به مر في النهاية اه قول المتن (ولا يغير الخ) أى يعين مال الشركة فإن اشترى في الذمة وقعه اه رشيدى ويأتى مثله عن المغنى (قوله وسيأتى) إلى قول المتن ولكل فسخه في النهاية لا قوله الملح (قوله فان فعل) إلى المتن في المغنى (قوله فنفسخ الشركة فيه الخ) عبارة المغنى فنفسخ الشركة في المشتري به أوفى المبيع ويصير مشتركا بين البائع والمشتري والشريك فإن اشترى بالغبن في الذمة اختص الشراء به فيزن الثمن من ماله اه (قوله ويصير مشتركا) أي على جهة الشروع ولكن لا يتصرف أحدهما إلا باذن الآخر اه ع ش (قوله والشريك) أي غير البائع اه ع ش (قوله حيث لم يعطه) إلى قوله وقوله بما شئت في المغنى إلا لفظة ولو في ولو تبرع أو قوله الملح (قوله في السفر) عبارة المغنى نعم أن عقد الشركة بمقازة لم يضمن بالسفر إلى مقصده لأن القرينة قاضية بذلك اه (قوله وخوف) أي من عدو (قوله ولا كان من أهل النجعة) وينبغي أن مثل أهل النجعة من جرت عاداتهم بالذهاب إلى أسواق متعددة ببلاد مختلفة كبعض بائعي الاقشة فيجوز له السفر بالمال على العادة ولو في البحر حيث غلبت السلامة وينبغي ألا كنفاء بالاذن في السفر على وجه التعميم أو يطلق الاذن فيحمل على العموم اه ع ش (قوله وإن اعطاء الخ) غاية لما قبله (قوله فان فعل) عبارة المغنى فان سافر وباع صح البيع وإن كان ضامنا اه (قوله ولو تبرعا) واقتصار كثير على دفعه لمن يعمل فيه متبرعا باعتبار تفسير الابضاع اه نهاية أى وإلا فلا فرق في الضمان بين ذلك ودفعه لمن يعمل فيه باجرة ع ش (قوله فان فعل ضمن ايضا) ظاهره صحة التصرف وهو ظاهر أن قلنا بصحة توكيل أحد الشريكين وهو المعتمد وإلا فلا اه ع ش (قوله قيد في الكل) أى وأما بآذنه فيصح ثم إن كان لما أذن له فيه يحمل بحمل عليه كان كانت النسبة معتادة إلى أجل معلوم فيما بينهم وإلا فينبغي اشتراط بيان قدر النسبة ويحتمل الصحة ويبيع بأى أجل اتفق لصدق النسبة به اه ع ش أى نظير ما مر في إطلاق الاذن في السفر وهو الأقرب (لا يتناول ركوب البحر الملح الخ) أقول ولا إلا النهار العظيمة حيث خيف من السفر فيها وعمل ذلك حيث لم يتعين البحر طريقا لم يكن للبلد المأذون فيه طريق غير البحر وينبغي أن يلحق به ماله كان للبلد طريق آخر لكن كثرة فيه الخوف أو لم يكثر لكن غلب سفرهم في البحر اه ع ش (قوله في الوكالة) عبارة المغنى وسيأتى في الوكالة أنه لو قال الميركل للوكيل بع بكم شئت أن له البيع بالغبن العاشر ولا يجوز بالنسبة ولو قال كيف شئت فله البيع بالنسبة ولا يجوز بالغبن لا يغير نقد الباد فيأتى مثل ذلك هنا اه (قوله اذن في المحاباة) بلا همز كما تؤخذ من المختار حيث ذكره في المعتل ومع ذلك فينبغي أن لا يبالغ في المحاباة بل يفعل ما يغلب على الظن الرضا بالمساحة به اه ع ش قول المتن (ولكل فسخه الخ) بين به أن عقد الشركة جائز من الطرفين نهاية ومغنى قوله مر أى فسخ كل منهما كذا في المغنى والنهاية وقال الرشيدى مراده به الكل البديلى إذ الصحيح أنه إذا فسخها أحدهما انزلا ويحتمل أن الشارح مر كالشباب ب حجر جرى على ما جرى عليه الفاضل أبو الطيب وابن الصباغ من أنها لا تنفسخ إلا بفسخها جميعا فلما راجع اه وفي البجيرى على منهج قوله اعم وأولى وجه الأولوية أن عبارة الاصل توهم أن فسخ أحدهما لا يكفي حلبي اه قول المتن (فان قال أحدهما) أى فان لم يفسخا ولا أحدهما ولكن قال الخ اه مغنى وهذا يفيد ما مر عن الرشيدى في الصحيح الخ قول المتن (لم ينزل العازل) أى انزل المخاطب ولم ينزل العازل فتصرف في نصيب المعزول نهاية ومغنى (قوله بخلاف المخاطب) فان اراد المخاطب عزله فليعزله اه مغنى أى العازل قول المتن (بموت أحدهما وبخونه الخ) ولا ينقل الحكم في الثالثة عن المغنى عليه لأنه لا يولى عليه فاذا افاق تخير بين القيمة واستئناف

(ولا) يبيع ولا يشتري (بغبن فاحش) وسيأتى ضابطه في الوكالة فان فعل شيئا من ذلك صح في نصيبه فقط فنفسخ الشركة فيه ويصير مشتركا بين المشتري والشريك (ولا يسافر به) حيث لم يعطه له في السفر ولا اضطر اليه لبحر قحط أو خوف ولا كان من أهل النجعة وإن أعطاه له حضرا فان فعل ضمن وصح تصرفه (ولا يضعه) بضم التحتية فسكون الموحدة أى يجعله بضاعة يدفعه لمن يعمل لها فيه ولو متبرعا لأنه لم يرض بغير يده فان فعل ضمن أيضا (بغير إذنه) قيد في الكل ويجرد الاذن في السفر لا يتناول ركوب البحر الملح بل لا بد من النص عليه وقوله ما شئت إذن في المحاباة كما يأتى بزيادة في الوكالة لا يمتارى لأن فيه تدريساً به وهو يقتضى النظر بالمصلحة (ولكل فسخه) أى عقد الشركة (متى شاء) لما مر أنها توكيل وتوكل (وينزل العازل عن التصرف بفسخها) أى فسخ كل منهما (فان قال أحدهما) للآخر (عزلك أو لا تصرف في نصيبى لم ينزل العازل) لأنه لم يمنعه أحد بخلاف المخاطب (وتنفسخ بموت أحدهما وبخونه

الشركة ولو بلفظ التقرير أو كان المال عرضا وعلى ولي الوارث غير الرشيد في الأولى والمجنون في الثانية استثنائهما ولو بلفظ التقرير في الغبطة فيها بخلاف ما إذا انتفت الغبطة فعليه القسمة أما إذا كان الوارث رشيدا فينتخير بين القسمة واستئناف الشركة أن لم يكن على الميت دين ولا وصية ولا فليش له ولأولي غير الرشيد استئنافها إلا بعد قضاء دين أو وصية لغير معين كالفقراء لأن المال حينئذ كالمرهون والشركة في المرهون باطلة فإن كانت الوصية لمعين فهو كاحد الورثة فيفصل فيه بين كونه رشيدا أو كونه غير رشيد معنى ونهاية قال ع ش قوله مر لأنه لا يولي عليه محل ذلك حيث رجى زواله عن قرب فإن أيس من إفاقته أو زادت مدة اغتمامه على ثلاثة أيام التحق بالمجنون كما يعلم من كلامه في باب النكاح وقوله عند الغبطة وعلى قياس مامر تكفي المصلحة اه قول المتن (وباغتمامه) لو حصل له غيبة بمرض فينبغي أنه أن حصل جنون أو اغتمام انعزل والا فلا لأنه حينئذ بمنزلة النوم مر اه سم وفي البجيرى عن القليوبي ومن الاغتمام التقرير بف المشهور سواء كان في الحمام أو في غيره وكالاغتمام السكر بلا تعد اه (قوله وبطورهن) إلى قوله وغير ذلك في النهاية والمغنى قال ع ش قوله مر والرهن أى للبال المشترك وصورة أن يرهن أحد الشريكين حصته منه فيكون فسخا للشركة وظاهره ولو قبل القبض ثم رايت في نسخة والرهن المقبوض اه (قوله ورق أو حجر سفه) معطوف على رهن (قوله بالنسبة الخ) يمكن أنه احتراز عن نحو شرائه لشركة بشمن في ذمته سم على حج ولم يذكر عتريه بالنسبة لحجر السفه اه ع ش عبارة الرشيدى قوله مر أو حجر سفه وفلس في كل تصرف لا ينفذ منهما نصا عبارة التحفة بالنسبة لما لا ينفذ تصرفه فيه أى المفلس لأن السفه لا يصح منه تصرف مالى إلا في الوصية والتدبير وفائدة بقائها بالنسبة لما يصح من المفلس أنه إذا اشترى شيئا في الذمة يصير مشتركا بشرطه وظاهر أن شريك المفلس لا يصح تصرفه في نصيب المفلس من الأعيان المشتركة فليراجع اه (قوله نعم الاغتمام الخ) لكن ظاهر كلامهم بخالفه شرح مر أى والخطيب اه سم قال ع ش قوله مر لكن ظاهر كلامهم بخالفه أى فيض الاغتمام وإن قل على المعتمد اه (قوله وقت فرض صلاة) هل يعتبر أقل أوقات الفروض وإن كان غير ما وقع فيه الاغتمام أو يعتبر ما وقع فيه الاغتمام وإن استغرقه أثره وإلا فلا فيه نظر سم على حج أقول الأقرب الأول لأن المقصود مقدار يحصل به العزل من غير تفرقة شخص وشخص اه ع ش (قوله لم يؤثر) وقال الشرح المنهج حيث نقله عن ابن الرفعة عن الحر وأقره خلافا للنهاية والمغنى كما مر آنفا قول المتن (والخسران) ومنه ما يدفع للرصدى والمكاس ولرد المسروق على المحتاج فيه إلى المال الأقرب وليس منه ما يقع كثير أن اخذ الشريكين يغر من مال نفسه على عود الدابة المشتركة إذا سرفت فلا يرجع به على شريكه لأنه متبرع بما دفعه ولو استاذن القاضى في ذلك لم يجز له إلا لأن اخذ المال على ذلك ظلم والحاكم لا يامر به إذ ليس المقصود من شركة الدواب غرم ولا هو معتاد فيها بخلاف الشركة التى الكلام فيها فانه جرت العادة فيها يصرف منها ما يحتاج إليه (فرع) وقع السؤال كثير بما يقع كثير أن الشخص يموت ويخاف تركه أو لا داو يتصرفون بعد الموت في التركة بالبيع والزرع والحج والزواج وغير هائم بعد مدة يطلبون الانفصال فهل لمن لم يحج ولم يتزوج منهم الرجوع بما يخصه على من تصرف بالزواج ونحوه وإلا فيه نظر والجواب عنه أنه أن حصل إذن من يعتد باذنه بان كان بالغار رشيدا للمتصرف فلا رجوع له وينبغى أن مثل

(قوله وباغتمامه) لو حصل له غيبة بمرض فينبغى أنه أن حصل جنون أو اغتمام انعزل وإلا فلا لأنه حينئذ بمنزلة النوم مر (قوله أو حجر سفه أو فلس) قال في شرح العباب وخرج بحجر بجر السفه الذى يظهر أنه أن وجد فيه السفه المقضى لكونه سفيا ماملا ينفذ تصرفه لم تنفسخ وإلا انفسخت لأن هذا محجور عليه شرعا وإن لم يحجر عليه حسا الخ اه وقد يقال لا حاجة إلى استدراك ذلك إذ لم يريدوا بجر السفه خصوصا الحجر حسا ولا اقتضت عبارتهم ذلك فليتأمل ففيه ما فيه (قوله بالنسبة الخ) يمكن أنه احتراز عن نحو شرائه لشركة بشمن في ذمته (قوله نعم الاغتمام الخ) لكن ظاهر كلامهم بخالفه شرح مر (قوله بان لم يستغرق وقت فرض صلاة) يعتبر أقل أوقات الفروض وإن كان غير ما وقع فيه الاغتمام أو يعتبر ما وقع فيه الاغتمام فإن

وباغتمامه) وبطورهن أو
رق أو حجر سفه أو فلس
بالنسبة لما لا ينفذ تصرفه
فيه وغير ذلك ما يأتي في
الوكالة كما علم مما قدمه أن
كلا وكيل وموكل نعم الاغتمام
الحفيف بأن لم يستغرق
وقت فرض صلاة لا يؤثر
(والربح والخسران على
قدر المالكين) باعتبار القيمة
لا الاجزاء (تساويا) أى
الشريكان (في العمل أو
تفاوتا) فيه

الاذن مالودلت قرينة ظاهرة على الرضا بما ذكر فان لم يوجد اذن ولا رضا وحصل الاذن عن لا يعتد باذنه فلا الرجوع على المتصرف بما يخصه اه ع ش وقوله فلا رجوع له الخ ظاهره وان ادعى الاذن انه انما اذن بنية انه يصرف لنفسه مثل ما صرفه الماذون له لنحو الزواج ووجدت قرينة دالة على ذلك كجريان العادة بذلك وفيه وقفة لاسيما اذا اعتقد الرجوع مع الاذن المذكور فليراجع (قوله وان لم يشترط ذلك) اى كون الربح والخسران على قدر المالين وكذا المراد بقوله الا انى ما ذكر (قوله لانه) اى الربح (قوله ثمرتهما) اى المالين وكذا انظاره الاتية (قوله اى ما ذكر) الى قول المتن ولو اشترى في النهاية والمغنى (قوله كان شرطا الخ) عبارة المغنى بان شرطا التساوى في الربح والخسران مع التفاضل في المالين او التفاضل في الربح والخسران مع التساوى في المالين اه ولا يخفى ان التفاضل في عبارته وعبارة الشارح ليس على بابه قول المتن (فسد العقد) عبارته مصرحة بالفساد اذا شرط زيادة الاكثر عملا اه سم قال ع ش ومع ذلك اى الفساد المال امانة في يده اه قول المتن (فيرجع كل الخ) وكذا يجب لكل منهما ذلك عند فساد الشركة بغير ما ذكر اه معنى قول المتن (باجرة عمله) ظاهره وان لم يحصل ربح وتقدم عن سم على حج ما يصرح به اه ع ش (قوله كالتراض الخ) صنيع التشبيه انه اذا علم بالفساد وانه لا اجرة له انه لا شئ له هنا وهذا ضعيف والمعتمد استحقاق الاجرة اى هنا وفي القراض الفاسد وان علم بالفساد زياى اه بجيرى عبارة السيد عمر قول المتن (باجرة عمله الخ) حيث لم يعلم بالفساد وانه لا اجرة له نظير ما ياتي في القراض كدائى فتح الجواد وفي حاشية الزياى تضعيفه بناء على ما ياتي عن الرملى في مسئلة القراض اه (قوله كما لو عمل احدهما) عبارة شرح الروض وكذا لو اختص احدهما باصل التصرف لا يرجع بنصف اجرة عمله الخ اه سم (قوله في فاسده) اى عقد الشركة ان علم الفساد وانه لا اجرة له وقول ع ش قول في فاسده اى في القراض وفي نسخة فاسدة وما في الاصل اولى لان الثانية تقتضى تشبيه الشئ بنفسه اه يرد بان المشبه عملها في فاسد الشركة والمشبه به عمل احدهما فقط في فاسدها (قوله والربح بينهما) لعل تخصيصه بالذكر لكونه محل التوهم والا فالظاهر ان الخسران كذلك بينهما فليراجع ثم رايت في سم مانصه قول المصنف والربح اى والخسر كما تصرح به عبارة المنهج اه (في هذا ايضا) اى في الفاسد كالتصحيح قول المتن (ويد الشريك يد امانته) (فرع) تلفت الدابة المشتركة تحت يد احد الشريكين في ضمانها وعدمه تفاصيل منها انه ان دفعها احدهما للآخر على ان يعلفها وينتفع بها لخصته مقبوضة بالاجارة الفاسدة فلا يضمن اى بغير تقصير ولو اقتصر على قوله انتفع بها ففى اعادة فيضمنها حيث كان التالف بغير الانتفاع الماذون فيه ولو دفعها ودبعة كان قال له احفظها فلا ضمان ان تلفت بغير تقصير وقس على ذلك سم على حج وينبغى ان مثل شرط علفها عليه ما جرت به العادة من ان احد الشريكين يدفع الدابة المشتركة لشريكه لتكون تحت يده ولا يتعرض اثباتا ولا نفيا فاذا تلفت تحت يده من هى عنده بلا تقصير لم يضمن ولا يرجع عليه بما علف وان لم ينتفع بالدابة كان مانت صغيرة لانه متبرع بالعلف وان قال قصدت الرجوع لانه كان من حقه مراجعة المالك ان تيسر والا فراجعة الحاكم ولو كان بينهما ما يابة واستعمل كل في نوبته فلا ضمان لان هذا شبيه بالاجارة واذا باع احد الشريكين نصيبه وسلم ذلك للمشتري من غير اذن الشريك صار ارضا متين والقرار على من تلف تحت يده اه ابن ابي شريف وقوله ما يابة اى في العمل بان قال تستعمله المدة الفلانية فان لم يصرح له بالاستعمال واستعمله بغير اذنه ضمنه وان جرت العادة باستعماله تلك المدة (فرع) وقع السؤال في الدرس عما يقع كثيرا في قري الربف من ضمان دواب اللبن كالجاموس والبقر ما حكمه وما يجب فيه على الاخذ والمأخوذ منه والجواب عنه بان الظاهر ان يقال فيه ان اللبن مقبوض فيه بالشراء الفاسد وذات اللبن استغرقه اثره والا فلا فيه نظر (قول المصنف فسد العقد) عبارته مصرحة بالفساد اذا شرط زيادة للاكثر (قوله كما لو عمل احدهما) عبارة شرح الروض وكذا لو اختص احدهما باصل التصرف لا يرجع بنصف اجرة عمله الخ (قوله والربح) اى والخسر كما تصرح به عبارة المنهج

وان لم يشترط ذلك لانه ثمرتهما فكان على قدرهما والخسر منهما فكان عليهما (فان شرطا خلافه) اى ما ذكر كان شرطا تساوى الربح والخسر مع تفاضل المالين او عكسه (فسد العقد) لمنافاته لو وضع الشركة (فيرجع كل منهما على الاخر باجرة عمله في ماله) اى مال الاخر كالتراض اذا فسد وقد يقع التخاص نعم ان تساوى المالا وتفاوتا عملا وشرط الاقل للاكثر عملا لم يرجع بالزائد ان علم الفساد وانه لا شئ في الفساد لانه عمل غير طامع في شئ كما لو عمل احدهما فقط في فاسده (وتنفذ التصرفات) منهما الاذن (والربح) بينهما في هذا ايضا (على قدر المالين) رجوعا للاصل (ويد الشريك يد امانة فيقبل قوله في الرد) لانه يجب الشريك اليه

لا نصيبه هو اليه (والخسران والتاف) كالوكيل (فان ادعاه) اى التاف (بسبب ظاهر) كخرى وجمل (طولب بيئته) بالسبب (ثم) بعد
إقامتها (يصدق في التاف به) يمينه كما يأتى ذلك مع بقية اقسام المسئلة اخر باب الودعة وحاصلها انه ان عرف دون عمومه او ادعاه بلا سبب او
بسبب خفى كسرة صدق يمينه وان عرف هو وعمومه صدق بلايين (ولو قال من في يده المال) من الشريكين (هو ولي وقال الاخر مشترك او)
قالا (بالعكس) اى قال من يده المال هو مشترك وقال الاخر هو ولي (صدق صاحب اليد) (٣٩٣) يمينه لانه اتدل على الملك الموافق لدعواه

به في الاولى ونصفه في الثانية
(ولو قال) ذو اليد (اقتسمنا
وصار لي صدق المنكر) لان
الاصل عدم القسمة وإنما
قل قوله في الرد مع أن الاصل
عدمه لان من شأن الامين
قبول قوله فيه توسعة عليه
(ولو اشترى) الشريك
(وقال اشترىته للشركة او
لنفسى وكذبه الاخر صدق
المشتري) يمينه لانه أعرف
بقصد نفع لو اشترى شيئاً
فظهر عيبه واراد رد حصته
لم يقبل قوله على البائع انه
اشترى للشركة لان الظاهر
انه اشترى لنفسه فليس له
تفريق الصفقة عليه وظاهر
هذا تعدد الصفقة لوصفه
ويوجه بانه اصيل في البعض
ووكيل في البعض فكانا
بمنزلة عقدين (فرع)
أقضى المصنف كإن الصلاح
للمين غصب نحو نقدا وبر
وخطا به ولم يتميز بان له
إقرار قدر المغصوب ويحل
له التصرف في الباقي ويأتى
لذلك تتمه قبيل الاضحية ولو
باعا عبدهما صفقة او وكل
أحدهما الاخر فباعه لم
يشارك أحدهما الآخر
فما قبضه فان قلت ينافى

مقبوضه هي وولدها بالاجارة الفاسدة فان ما يدفعه الآخذ للداية من الدراهم والعاف في مقابلة اللين والانتفاع
بالبيهية في الوصول الى اللين فاللين مضمون على الآخذ بمثلها والبيهية وولدها امانتان كسائر الاعيان
المستأجرة فان تلفت هي او ولدها بلا تقصير لم يضمنها او بتقصير ضمن عس (لا نصيبه هو اليه) اى لا للنصيب
الراد الى شريكه (قوله وحاصلها) اى الاقسام الباقية (قوله ان عرف) اى السبب (قوله او ادعاه) اى
التلف (قوله به) اى بالمال جميعه (قوله ونصفه) اى نصف المال عطف على ضمير به بلا إعادة الخافض كما
جوز ابن مالك وفاقا للكوفيين عبارة المغنى بدل قوله الموافق الخ وقد ادعى صاحبها جميع المال في المسئلة
الاولى ونصفه في الثانية اه وهي احسن قول الماتن (وصار لي الخ) عبارة المغنى وصار ما في يدي وقال الاخر
لا بل مشترك اه قول الماتن (صدق المنكر) ولو ادعى كل منهما انه ملك هذا الفرق فلا بالقسمة وحافا
او نكلا جعل مشتركاً ولا للمحالف نهاية معنى قول الماتن (صدق المشتري) سواء ادعى انه صرح بذلك ام
نواه اه نهاية زاد المغنى والغالب ان الاول يقع عند ظهور الخسران والثاني عند ظهور الرجح اه وقوله
في الرد لنصيب الشريك اليه (قوله فيه) اى الرد (قوله يمينه) الى قوله وظاهر الخ في المغنى والى قوله
فان قلت في النهاية لا قوله ويأتى لذلك تتمه قبيل الاضحية (قوله ألقى المصنف الخ) ولو اشترى مالك ارض
ومالك بذرو مالك القحرت مع رابع يعمل على ان الالة بينهم لم يصح ذلك شركة لعدم اختلاط المالكين ولا
اجارة لعدم تقدير المدوة والاجرة ولا قراضا اذ ليس لواحد منهم راس مال يرجع اليه فيتمين حينئذ ان يكون
الزور لملك البذر ولم عليه اجرة المثل ان حصل من الزرع شئ ولا فلا اجرة لهم معنى ونهاية (قوله ويحل
له التصرف الخ) اى وامامنا فرزه من جهة الغصب فيجب رده لاربابه ولو تلف فهو في ضمانه وتى يمكن من
رده وجب عليه رده وخروج من المعصية اه عس (قوله ولو باعاً) عبارة الانوار ولو ملك عبداً فباعه صفقة
او وكل أحدهما الاخر فباعه فكل واحد يستقل بقبض حصته من الثمن ولا يشاركه الاخر فيه اه
رشيدى (قوله او وكل أحدهما الخ) قضية الفرق الاقنى ان الامر كذلك ولو وكلا ثلاثا فباعه فليراجع (قوله
ينافى ذلك) اى قوله لم يشاركه الخ (قوله قلت الخ) عبارة رسم عن الروض وشرحه يجاب بمنع ان الثمن مشترك
بل كل ملك نصيبه منفردا ولو سلم فيجب بان الاتحاد يقتضى للمشارك فباعه بقبض محله اذ لم يأت انفرد
أحدهما بالاستحقاق لنصيبه فيما اشتركا فيه كافي ذينك اى المشترك من ارث ودين كتابه بخلاف هذه اى
ضرورة الاشتراك بالشراء اه (قوله وترتب الملك) اى وترتب ملك كل من الشريكين بحصته من الثمن
على عقده ولو عبر هنا وفيما يأتى بترتيب من باب التفعيل لكان اوفق بقوله الاقنى دفعة واحدة (قوله فيه)
اى في نصيبه من المشترك بنحو الشراء (قوله ولان جمعه الخ) اى كل من الشريكين عطف بحسب المعنى على
قوله ويفرق الخ لكن لا يظهر منه ثبوت المطلوب الذى هو اثبات الغرض ودفع التناقى لان يكون المراد
منه ان حق كل من الشريكين في المشترك بنحو الشراء يمكن وجوده بدون حق الاخر بان باع مثلاً أحدهما
دون الاخر بخلاف حقه في المشترك بنحو الارث فلا يمكن فيه ثبوت حق أحدهما دون الاخر لاتحاد سبب
ملكهما وعدم امكان تعدده وهو الموت (قوله لما كان الاصل فيها) احتراز عما اذا كان المكاتب مشتركاً بين
(قوله وإنما يتجه ان باعوا امرت بالامع الخ) في الروض وشرحه ما نصه ولو باع عبداً صفقة أو وكل أحدهما

ذلك قولهم في مشترك بنحو ارث أنه يشارك فيه لاتحاد الحق قلت لا ينافيه ويفرق بأن المشترك بنحو الشراء يأتى فيه تعدد الصفقة المقتضى
لتعدد العقد وترتب الملك فكان كل من الشريكين فيه كالمستقل ولان حقه يتوقف على وجود غيره فاذا قبض قدر حصته او بهما
فاز به بخلاف نحو الارث فانه حق يثبت للورثة دفعة واحدة من غير ان يتصور فيه ترتب ولا توقف فكان جميعه كالحق الذى لا يمكن
تبعيضه فلم يختص قابض شئ منه فان قلت يبطل هذا الفرق لحاقهم دين الكتابة بنحو الارث قلت لا يبطله بل يؤيده لان كتابة
بعض الرقيق لما كان الاصل فيها الامتناع كانت كالارث فيما ذكر فالحق دينها به في عدم الاستقلال نظر الاصل امتناع التعدد فيه فان تات ينافى

اثنين مثلا (قوله ما ذكر) أي عدم المشاركة (قوله شاركه) أي شارك أحد المدعين المقر له المدعى الآخر في النصف المقر به (قوله هنا) أي في المشترك (قوله ولو أجزر) أي إلى المأتان في النهاية (قوله لم يشارك) ببناء المفعول (قوله مما أجزر به) أي من الأجرة كلا أو بعضا

(كتاب الوكالة)

(قوله هي بفتح الواو) إلى قوله ولقوله تعالى في النهاية الآية الا قوله اذ التقدير مما ليس بعادة ونحوه وقوله خلافا لمن زعمه (قوله والحفظ) عطف لازم على لزوم اه ع ش عبارة البجيرمي قوله والحفظ فيه مساحقة فان الحفظ من فعل الوكيل والوكالة اسم مصدر من التوكيل وهو فعل الموكل اللهم الا أن يستعمل الحفظ بمعنى الاستحفاظ او يقدر في الكلام مضاف أي طلب الحفظ اه وهذا الشؤال والجواب يأتیان في قوله والمراعاة أيضا (قوله واصطلاحا) عبر شرح المنهج أي والمغنى بقوله وشرعا أقول قد فرقوا بين الحقيقة الاصطلاحية والشرعية بأن ما تاتى من كلام الشارع فهو حقيقة شرعية وما كان باصطلاح أهل الغن يسمى اصطلاحية فان كان هذا المعنى مأخوذا من استعمال الفقهاء أشكل قول المنهج أي والمغنى وشرعا وان كان متلقى من كلام الشارع أشكل قول الشارع مر وحج واصطلاحا ويمكن أن يجاب بما قاله سم في حواشي البهجة في باب الزكاة من أن الفقهاء قد يطلقون الشرعي مجازا في ما وقع في كلام الفقهاء وان لم يرد بخصوصه عن الشارع انتهى اه ع ش (قوله تفويض شخص الخ) عبارة المغنى تفويض شخص ماله فعله مما يقبل النيابة إلى غيره ليفعله في حياته اه (قوله في حياته) خرج به الا بصاه (قوله اذ التقدير حيثما ليس بعبادة ونحوه) موقعه بعد قوله فلا دور لانه تعليل لتفويضه على قوله أي شرعا (قوله حينئذ) أي حين اذ قيد قبول النيابة بشرعا (قوله فلا دور) الدور المغنى هو أن النيابة هي الوكالة وقد أخذت في تعريف الوكالة اه ع ش (قوله الآتي) أي في باب القسم اه سم (قوله أنه) أي الحكم (قوله وتوكيله الخ) عطف على قوله تعالى الخ (الضمري) بفتح الضاد المدحمة وسكون الميم نسبة إلى ضمرة بن نكر اه لب اه ع ش (قوله والحاجة الخ) يريد القياس حينئذ هي ثابته بالكتاب والاجماع والسنة والقياس يقتضيها أيضا اه عميرة اه ع ش (قوله ومن ثم ندب قبولها) أي الأصل فيها الندب وقد تحرم أن كان فيها اعانة على حرام وتكره أن كان فيها اعانة على مكروه ونجيب أن توقف علمها دفع ضرورة الموكل كتوكيل المضطر غيره في شراء طعام قد عجز عن شرائه وقد تصور فيها الاباحة أيضا بان لم يكن الموكل حاجا في الوكالة وسأله الوكيل لا لغرض اه ع ش (قوله وإيجابها)

الآخر فبإباحة فلكل منهما نص فيه من الثمن كالأفراد بالبيع فلا يشاركه الآخر فيما قبضه وقد يقال قياسا ما قالوه في المشترك من ارث ودين كتابة أن يشاركه فيه لاتحادهما في الحق كما هو وجه في المسألة ويجاب بمنع أن الثمن مشترك بل كل بملك نصيبه منفردا ولو سلم فيجيب بأن الاتحاد يقتضي للبشاركة فيما يقبض محله إذا لم يثبت انفراد أحدهما بالاستحقاق لنصيبه فيما اشتركا فيه كافي ذلك بخلاف هذه نعم قد تشكل هذه بالمشارك بالشرع معا إذا ادعى وهو في يد ثالث فافر لأحدهما بنصفه فان الآخر يشاركه فيه كما مرف في الصلح مع أن شراء أحدهما يأتى انفراده عن شراء الآخر ويجاب بأن المشترك ثم نفس المدعى وهنا بدله فالحق ذلك بدينك وان تأتى الانفراد به انتهى فجزم الروض بأن لكل قبض نصيبه مع تصوير المسئلة باتحاد الصفة يتأى قول الشارع وإنما يتجه الخ فليتأمل ثم رايت الشارع اصلح هذا المحل

(كتاب الوكالة)

(قوله فلا دور) الظاهر أن الدور المغنى هو أن النيابة هي الوكالة وقد أخذت في تعريف الوكالة وحينئذ في اندفاعه بقوله أي شرعا الخ خفاء اذ يقال النيابة شرعا هي الوكالة فان أوجب بان النيابة شرعا اعم من الوكالة فلا دور كان التعريف غير مانع نعم يمكن أن يجاب بأنه يمكن أن يتصور ما يقبل النيابة شرعا بوجه أنه ليس عبادة ونحوها وهذا الوجه لا يتوقف على الوكالة فلا دور فليتأمل (قوله بناء على الأصح الآتي)

ما ذكر في الشراء قولهم ادعى عينا في يد ثالث بالشراء معا فافر لأحدهما بنصفها شاركه الآخر فيه قلت يفرق بأن الثبوت هنا لا ينسب للشراء الذي ادعى بل للقرار ومن شأن القرار أن لا يدخله تعدد صفقة ولا اتحادا فكان بالارث أشبه فأعطى حكمه ووقع لشيخنا هنا في شرح الروض ما يعلم بتأمله مع تأمل ما ذكرته أن ما ذكرته أدق مدركا وأوفق لكلامهم فتأمله ولو أجزر حصته في مشترك لم يشاركه فيما قبضه مما أجزر به وان تعدى بتسليمه العين للاستأجر بغير إذن شريكه

(كتاب الوكالة)

هي بفتح الواو وكسر هالفة التفويض والمراعاة والحفظ واصطلاحا تفويض شخص لغيره ما يفعله عنه في حياته مما يقبل النيابة أي شرعا اذ التقدير حينئذ مما ليس بعبادة ونحوه فلا دور خلافا لمن زعمه اصلها قبل الاجماع قوله تعالى فابحثوا حكاما من أهل بناء على الأصح الآتي انه وكيل وتوكيله صلى الله عليه وسلم عمرو بن أمية الضمري في نكاح أم حبيبة وأبارقع في نكاح ميمونة وعروة البارقي في شراء شاة بدينار والحاجة ماسة لها ومن ثم ندب قبولها لأنها قيام بمصلحة الغير

وأجابها إن لم يرد به حظ نفسه لتوقف القبول المندوب عليه ولقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وفي الخبر والله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه وأركانها أربعة موكل ووكيل فيه وصيغة (شرط الموكل صحة مباشرته (٣٩٥) ماوكل) بفتح الواو (فيه ملك) لكونه

رشيدا (أو ولاية) لكونه
أبافي نكاح أو مال أو غيره
في مال (فلا يصح توكيل
صبي ولا مجنون) ولا معنى
عليه في شيء ولا سفيه في نحو
مال لأنهم عجزوا عن
تعاطي ماوكلوا فيه فثابتهم
أولى وخزج ملك أو ولاية
المتعاق بالصحة وبالمباشرة
الوكيل فانه لا يوكل كإياي
لانه ليس بملك ولاولى
وصحة توكيله عن نفسه
في بعض الصور امر خارج
عن القياس فلا يرد نقضا
والقن الماذون له فانه
إنما يتصرف بالاذن فقط
(تنبيه) قدموا في البيع
الصيغة لأنها أهم لكثرة
تفاصيلها واشتراطها من
الجانبيين وقدم في الروضة
الموكل فيه لانه المقصود
والبقية وسيلة اليه وهنا
الموكل لانه الاصل في العقد
(ولا) توكيل (المرأة)
لغيرها في النكاح لانها إلا
تبشره ولا يرد صحة اذنها
لوليها بصيغة الوكالة لان
ذلك ليس في الحقيقة وكالة
بل منضمن للاذن (و) لا
توكيل (المحرم) يضم الميم
لحلل (في النكاح) ليعقد
له أو لمولته حال إحرام
الموكل لانه لا يباشره أما
إذا وكله ليعقد عنه بعد
تحلله أو أطلق فيصح كالأولى

عطف على قبولها ش أه سم (قوله لتوقف القبول المندوب عليه) إنما يظهر هذا التوجيه لو ندب للقبول
لنفسه لا لمصلحة الموجب أه سم (قوله ولقوله تعالى الخ) عطف على قوله ومن ثم الخ فان المعاونة والعون
ظاهران في القبول دون الإيجاب فالولاية والخبر المذكوران دليلان لندب القبول فقط كما هو صريح المغنى
فكان الأولى تقديم ذلك على قوله وإيجابها قول الماتن (ماوكل فيه) وهو التصرف الماذون فيه أه مغنى
(قوله بفتح الواو) الى التنبيه في النهاية والمغنى لا قوله أو غيره في مال وقوله المتعاق بالصحة والمباشرة
(قوله لكونه أباً) أى وإن علا (في نكاح) انظر الحصر في الأب مع أن غيره من أولياء النكاح كالأخ والعم
كذلك ولذا استثنى غيره مما ذكر إذا نهته من الطرد كما يأتي وتوقف مباشرته على الاذن لا ينافي انصافه بصحة
مباشرة بالولاية كما في الأب في غير المجبرة سم ورشيدى أى فكان المناسب إبدال اللام بالكاف (قوله
أو غيره) عطف على أب (قوله ولا معنى عليه) ولأنهم في التصرفات ولا فاسق في نكاح ابنته أه مغنى
(قوله ولا سفيه) أى لا يحجور عليه بسفه نهاية ومعنى (قوله وبالمباشرة) قد يقال يتعلق بها يغنى عن التعاق
بالصحة (قوله الوكيل) قد يقال يجوز أن يراد بالولاية التسليم من جهة الشارع فيدخل فيها الوكيل ونحوه
ويدخل في قول المصنف ملك الملتقط فانه إنما يتصرف بعد التملك وقوله هي أمانة في يده أه عش (قوله
وصحة توكيله الخ) في هذا الجواب نظر لا يخفى لأن المقصود ضبطه لا تبيان ما كان على القياس وهذا يمكن دفع
النقض عن المصنف بأن مفهوم كلامه هنا مخصوص بما سببته من أحكام توكيل الوكيل فغاية الأمر
أن ما ذكره هنا مع الاتي من قبيل العام والخاص أو المطلق والمقيد ولا إشكال فيه فتأمل سم على حج أه
عش (قوله والقن الخ) عطف على الوكيل (قوله وهنا) أى في المنهاج (قوله لغيرها) الى قول الماتن
ويستثنى في النهاية الى قوله ويرجع الى ذلك وفي المغنى الا قوله أو اطلق وقوله الى أو هذه الى أو وكل وقوله
على ما قاله الى وذلك (قوله أى أو هذه واطلق) ظاهر هذا التصور إخراج هذه الحررة واطلاق وفيه نظر وعبرة
مر هذه الحررة أه سم قول الماتن (ويصح توكيل الولى في حق الطفل) شامل للتوكيل عن نفسه وعن الطفل
خلافاً لما توهم أه سم (قوله أو المجنون الخ) أى المعتوه ونحوهم ولو حذف الطفل لكان أولى ليشمل هؤلاء

أى في باب القسم (قوله وإيجابها) عطف على قبولها ش (قوله لتوقف القبول المندوب عليه) إنما يظهر
هذا التوجيه لو ندب القبول لنفسه لا لمصلحة الموجب (قوله لكونه أباً) أى وإن علا في نكاح وانظر
الحصر في الأب مع أن غيره من أولياء النكاح كالأخ والعم كذلك ولذا استثنى غيره مما ذكر إذا نهته من
الطرد كما يأتي وتوقف مباشرته على الاذن لا ينافي انصافه بصحة مباشرته بالولاية كما في الأب في غير المجبرة
وكما استشهد من الطرد كما يأتي ولا ينافي ذلك عدم صحة توكيل غير المجبر قبل اذنها (قوله وصحة توكيله عن نفسه
الخ) في هذا الجواب نظر لا يخفى لأن المقصود ضبطه لا تبيان ما كان منه على القياس وهذا يمكن دفع النقض
عن المصنف بأن مفهوم كلامه هنا مخصوص بما سببته من أحكام توكيل الوكيل رعاية الأمر ما ذكره
هنا مع الاتي من قبيل العام والخاص أو المطلق والمقيد ولا إشكال فيه فتأمل (قوله فانه إنما يصرف بالاذن
فقط) قد يقال مجرد هذا لا يكفي في دفع الإيراد لانه اذا اذن له في التوكيل صح توكيله مع انتفا هذا الشرط
عنه دفع هذا بان الموكل إنما هو السيد واسطة هذا بعيد كما لا يخفى نعم يمكن دفعه بأن يراد بالولاية ما يشمل مل
تسلط القن الماذون على الماذون فيه ومثل هذا الجواب يمكن في حق الوكيل أيضاً فليتأمل ثم رايت الشارع
أشار الى إمكان حل الولاية هنا على ما يشمل مثل ما ذكر بقوله الاتي بناء على شمول الولاية للوكالة فليتأمل
(قوله كالوكله ليشترى له هذه الحررة بعد تخللها) اعتمده مره (قوله أى أو هذه واطلق) اعتمده مره وظهر
التصوير إخراج هذه الحررة واطلاق وفيه نظر وعبرة مر هذه الحررة (في الماتن) ويصح توكيل الولى في
حق الطفل) شامل للتوكيل عن نفسه وعن الطفل خلافاً لما توهم (قوله أو المجنون أو السفيه) هذا

وكله ليشترى له هذه الحررة بعد تخللها أى أو هذه واطلق اخذنا قبلها أو وكل حلال محر ما يوكل حلالاً في التزويج ويصح توكيل الولى
في حق الطفل أو المجنون أو السفيه كاصل

اه معنى (قوله في تزويج الخ) متعلق بتوكيل لولى الاصل (قوله في تزويج او مال) اى مطلقا من اه سم
قوله ان عجز عنه الخ في اعتبار هذا في التوكيل عن المولى نظرا ثم ينبغي تخصيص هذا الشرط بالوصى والقيم
لما قرره في باب النكاح مما بينها عليه هـ ا ك سم على حج وعبارته ثم قوله وبه فارق كون الوكيل لا بوك الخ
هذا صريح بان الولى ولو غير مجبر ومنه القاضى بوكه وان لاقت به المباشرة ولم يعجز عنها وهو ظاهر كلامهم
فالخاصل ان التوكيل من الاب والجد اى والقاضى يصح مطلقا ومن الوصى والقيم ان عجز او لم تلاق به المباشرة
ومثلها الوكيل اه ع ش (قوله انه لا فرق) اى فيجوز توكيل الوصى والقيم كالأصل مطلقا عجز او لا لاقت
بهما المباشرة ام لا (هـ) وقضية كلام الشيخين في الوصايا انه اى الوصى لا بوك ولا يصح توكيله اى فيما
يتولى مثله فعليه يمكن حمل ما هنا على ذلك لكن الظاهر كما قال شيخنا الاطلاق اه معنى اى خلافا للنهاية (قوله)
وكذا عن المولى وكذا عنهم معا وفائدة كونه وكيلان عن الطفل انه لو بلغ رشيد لم ينزل الوكيل بخلاف ما لو
كان وكيلان عن الولى نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر عنهم معا اى اما اذا اطلق فينبغى ان يكون وكيلان
الولى سم على حج وفي الزيادة انه يكون وكيلان عن المولى عليه والا قرب ما قاله سم وقوله مر عن الطفل اى ولو
مع الولى كما في حواشى شرح الروض وقوله مر عن الولى اى وحده اه (قوله وذلك) راجع لقول المصنف
ويصح الخ (قوله توكيل سفيه الخ) المصدر مضاف الى فاعله لان الكلام في شرط وطالموكل واما كون
السفيه يصح منه ان يتوكل فسيأتى في شروط الوكيل بما فيه وبه يعلم ما في حاشية الشيخ اه رشيدى (قوله)
يستبد اى يستقل اه ع ش (قوله الاباذن ولى الخ) وسيأتى انه يصح توكيل العبدى القبول بغير اذن
سيده والسفيه بغير اذن ولى فالتقييد بالاذن هنا ما هو ليكون حكمهما مستفادا من الضابط اما من حيث
الصحة مطلقا فلا فرق اه ع ش ومراعاة عن الرشيدى ما فيه (قوله من عكس الضابط) اى من مفهومه
وهو الى قوله واعتراضا في النهاية الا قوله وان عجز الى والتوكيل في الاقرار (قوله وهو) اى العكس ش اه
سم (قوله مما يتوقف على الرؤية) كالاجارة والاخذ بالشفعة نهاية ومعنى (قوله ونزع الزركشى الخ)
صححه المعنى (قوله لنفسه) الاولى اسقاط اللام (قوله اذ الشرط الخ) الاولى فالشرط الخ (قوله ومن ثم) اى
من اجل ان الشرط صحة المباشرة في الجملة (قوله رده) اى نزاع الزركشى (قوله بان الكلام الخ) فيه نظر بل
الكلام في اعم من البيع ومن بيع الاعيان الا ان يريد بالكلام ما ذكره في الاعمى لكن هذا لا يناسبه قوله
وغيرهما مما يتوقف على الرؤية سم على حج اه ع ش (قوله وفي الشراء الحقيقي) عطف على قوله في
بيع الاعيان (قوله منه) اى الاعمى وكذا ضمير شراؤه (قوله ومسئلة البصير) عطف على الكلام الخ (قوله)
ملحقة اى فهو مستثناء ايضا اه ع ش (قوله لكن بان الخ) الاق هو قوله اشار المصنف في مسئلة
طلاق الكافر للسبلة فانه يصح طلاقه في الجملة الخ اه ع ش (قوله في الوكيل) اى في شروطه (قوله)
ما ذكره الزركشى) اى من انه لا استثناء لان توكيل الاعمى فيما ذكر داخل طرد الضابط ومنطوقه (قوله)
وبه يسقط الخ) اى بما ذكره الزركشى (قوله الانية) اى انفا (قوله ويضم) الى قوله ويستثنى في المعنى

قيم في مال ان عجز عنه اولى
تلق به مباشرة لكن رجح
جمع متأخرون انه لا فرق
كما اقتضاه اطلاقهما هنا
عن نفسه وكذا عن المولى
على ما قاله الماوردى ونظر
فيه في الروضة وضعفه السبكي
وذلك لولا يته عليه نعم لا
بوكل الا امينا كما ياتى ويصح
توكيل سفيه او مفلس او
قن في تصرف يستبد به لا
غيره الا باذن ولى او غريم او
سيد (ويستثنى) من عكس
الضابط السابق وهو ان كل
من لا تصح منه المباشرة لا
يصح منه التوكيل (توكيل
الاعمى في البيع والشراء)
وغيرهما مما يتوقف على
الرؤية (فيصح) وان لم يقدر
على مباشرته للضرورة
ونزع الزركشى في استثناءه
بانه يصح بيعه في الجملة وهو
السلم وشراؤه لنفسه اذ
الشرط صحة المباشرة في الجملة
ومن ثم لو ورت بصير عينا
لم يرها صح توكيله في بيعها
مع عدم صحته منه ولك رده
بان الكلام في بيع الاعيان
وهو لا يصح منه مطلقا وفي
الشراء الحقيقي وشراؤه
لنفسه ليس كذلك بل هو
غقد عتاقة فصح الاستثناء
ومسئلة البصير المذكورة
ملحقة بمسئلة الاعمى لكن
ياتى في الوكيل عن المصنف

مفهوم بالموافقة من قوله في حق الطفل بجامع الولاية على كل كاشمله قوله السابق او ولاية فترك التصريح
به هنا في التفريع اختصارا واثار الطفل لانه اضعف والولاية عليه اقوى (قوله في تزويج او مال) اى
مطلقا انتهى مر (قوله ان عجز عنه الخ) في اعتبار هذا في التوكيل عن المولى نظرا ثم ينبغي تخصيص هذا
الشرط بالوصى والقيم لما قرره في باب النكاح مما بينها عليه هناك (قوله وكذا عن المولى) وكذا عنها
معا وفائدة كونه وكيلان عن الطفل انه لو بلغ رشيد لم ينزل الوكيل بخلاف ما لو كان وكيلان عن الولى شرح
مر ولو يصدق الولى نفسه ولا مولى فالى ايهما ينصرف ينبغي الى الولى (قوله وهو ان كل الخ) الضمير
راجع للعكس ع ش (قوله ولك رده) بان الكلام في بيع الاعيان الخ فيه نظر بل الكلام في اعم من
البيع ومن بيع الاعيان الا ان يريد بالكلام ما ذكره في الاعمى لكن هذا لا يناسب قوله وغيرهما مما
يتوقف على الرؤية ثم قد يقال لا حاجة في مسئلة البصير المذكورة الى الالحاق المذكور لان توقف صحة تصرف

(قوله في الصور الثلاثة الخ) هي قوله أما إذا وكله ليعقد عنه الخ اه ع ش (قوله وتوكيل المشتري الخ) اي وعكسه عبارة المغني وتوكيل المشتري باذن البائع من يقة ض الثمن منه مع انه يتمتع قبضه من نفسه اه (قوله والمستحق الخ) و (قوله والوكيل الخ) و (قوله ومالكه امة الخ) عطف على قوله المشتري الخ (قوله) منه عنه) اي من البائع عن جهة المشتري ولا جله (قوله في نحو قوله الخ) عبارة المغني لقطع طرف او لحد فذف (قوله والوكيل في التوكيل) عبارة المغني ومالو وكلت امرأة رجلا باذن الولي لاعنها بل عنه او مطلقا في نكاح موليته فيصح فان كانت الموكلة هي المولية فكذلك في احد وجهين رجحه ابن الصباغ والمتولي اه (قوله ويستثنى) الى قوله ورجح في المغني الا قوله وإن عجز الخ وتوكيل مسلم وقوله ومثله الى والتوكيل (قوله من طرده الخ) ان قيل لا حاجة للاستثناء لان الشرط لا يلزم من وجوده الوجود فلا يلزم من ان شرط الموكل صحة مباشرته ما وكل فيه ان كل من صحته مباشرة صح توكيله حتى يحتاج لاستثناء المذكورات قلت ذكر انه شرط الموكل في مقام ضبطه وبيان من يصح توكيله ومن لا يصح يقتضي ان المذكور هو جملة ما يشترط فيه وأنه مضبوط بمن وجد فيه ذلك وذلك بوجوب الاحتياج للاستثناء وكذا ما يأتي في الوكيل وايضا فالقاعدة الاصلية ان المحولة على العموم حيث لا عهد وان المضاف لمعرفة للعموم اي حيث لا عهد ولا عهد هنا فله شرط الموكل صحة مباشرة الخ للعموم اي كل شرط لكل موكل فيحتاج الاستثناء ثم وسيد عمر (قوله وهو) اي الطرداه سم (قوله ولي غير مجبر) بالتوصيف نائب فاعل يستثنى (قوله نهته عنه) اي اذ نهته موليته في النكاح ونهته عن التوكيل اه مغني (قوله وظافر الخ) وقوله والتوكيل في الاقرار وقوله وتوكيل وكيل وقوله وسفيه وقوله والتوكيل في تعيين الخ وقوله وتوكيل مسلم الخ عطف على قوله ولي الخ (قوله كما اقتضاه اطلاقهم) عبارة النهاية والمغني كما صرح به جمع ويحتمل جواز عند عجزه اه اقول وهو متجه والله اعلم ثم رايت ابن عبدالحق في حاشية المحلى قال وهو متجه انتهى سيد عمر (قوله بناء على شمول الولاية للوكالة) اي والافلا حاجة الى استثنائه وتقدم له في شرح فلا يصح توكيل صبي الخ انه ليس بمالك ولا ولي اه سيد عمر (قوله شمول الولاية للوكالة) اي بان يراد بالولاية في الثمن التسليط من جهة الشارع (قوله وسفيه الخ) عطف على وكيل (قوله والتوكيل في تعيين الخ) والتوكيل في رد المغصوب والمشروع مع قدرته على الرد بنفسه لا يجوز كما قاله الشيخ عز الدين بن عبد السلام اه مغني (قوله ورجحنا

الوارث على رؤيتها لا يبنى اتصاله بصحة مباشرته التصرف تامل (قوله ويستثنى من طرده وهو) اي الطرد (ان كل الخ) ان قيل لا حاجة للاستثناء لان الشرط لا يلزم من وجوده الوجود فلا يلزم من ان شرط الموكل صحة مباشرة ما وكل فيه ان كل من صحته مباشرة صح توكيله حتى يحتاج لاستثناء المذكورات قلت ذكر شرط الموكل في مقام ضبطه وبيان من يصح توكيله ومن لا يصح يقتضي ان المذكور هو جملة ما يشترط فيه وأنه مضبوط بمن وجد فيه ذلك وذلك بوجوب الاحتياج الى الاستثناء وكذا ما يأتي في الوكيل وايضا فالقاعدة الاصلية أن المحولة على العموم حيث لا عهد وان المضاف لمعرفة للعموم اي حيث لا عهد ولا عهد هنا فله شرط الموكل صحة مباشرة الخ للعموم اي كل شرط لكل موكل فيحتاج الاستثناء وقد يستدل ايضا على ان المراد بالضبط بقول المصنف ويستثنى الخ اذ لو اراد مجرد بيان هذا الشرط لم يحتاج لذلك ويرد بان هذا استثناء من العكس وهو محتاج اليه على تقدير ارادة مجرد بيان هذا الشرط اذ الشرط يلزم من عدمه عدم فلا يدل على ارادة الضبط فليتأمل (قوله والتوكيل في الاقرار) هل يصدق هنا بملك او ولاية (قوله) ورجح في توكيل المرتد لغيره في تصرف مالي الوقف) خالفهم في الروض فجزم بالبطلان م واما توكيل المرتد في التصرف من غيره فهو صحيح عنده وعندهما كغيرهما وسياق وعبارة الروض وتوكيل المرتد كنصره قال في شرحه فلا يصح ثم قال في الروض ولو وكله اي المرتد احد صح تصرفه اه قال في شرحه وفهم منه بالاولى ما صرح به اصله من انه لو ارتد الوكيل لم يؤثر في التوكيل اه وقال فيما تقدم والفهم كلام المصنف ما اقتضاه كلام اصله من انه لو ارتد الموكل لم يؤثر في التوكيل بل يوقف كذلك بان يوقف

في الصور الثلاث السابقة
وتوكيل المشتري البائع في
ان يوكل من يقبض المبيع
منه عنه مع استحالة مباشرته
القبض من نفسه والمستحق
في نحو قوله الطرف مع انه
لا يباشره والوكيل في
التوكيل ومالكه امة لوليها
في تزويجها ويستثنى من
طرده وهو ان كل من صحته
مباشرة به لك او ولاية
صح توكيله ولي غير مجبر
نهته عنه فلا يوكل وظافر
بحقه فلا يوكل في نحو كسر
باب واخذه وإن عجز كما
اقتضاه إطلاقهم ويوجه
بان هذا على خلاف الاصل
فلم يتوسع فيه والتوكيل في
الاقرار وتوكيل وكيل
قادر بناء على شمول الولاية
لوكالة وسفيه اذن له في
النكاح ومثله العبد في ذلك
قاله ابن الرفعة والتوكيل في
تعيين او تعيين مبهمة واختيار
أربع إلا ان يعين له عين
امرأة وتوكيل مسلم كافرا
في استيفاء قود من مسلم او
نكاح مسلمة ورجحنا في
توكيل المرتد لغيره في
تصرف مالي الوقف
واعترضوا في الروضة يجوز
توكيل مستحق اي مادام
في البلد

إن لم يملككم الاخصار، ولا فطاما كما به لم ياتي في بابها في قبض زكاة له وقيد الزر كشي نقلا عن القفال بما اذا كان الوكيل عن لا يستحقها وفيما
نظر لما ياتي انه يجوز التوكيل في تلك المباحات مع ان الوكيل ان يملكها لنفسه فاذا صرفه عنها للموكل ملكه فكذلك هنا ملك الموكل غير
المحصور بقبض وكيله إن نوى الدافع والوكيل (٢٩٨) الموكل او بواه الوكيل ولم ينو الدافع شيئا فان قصد نفسه وهو مستحق والدافع وكلا

فالذي يظهر انه لا يملكه
واحد منهما اما الوكيل
فلان المالك قصد غيره
والعبرة بقصد لا بقصد
الاخذ واما الموكل فلانزال
وكيله بقصده الاخذ لنفسه
وان قصد الدافع ولم يقصد
الوكيل شيئا ملكه او قصد
موكله لم يملكه واحد منهما
هنا فيما يظهر ايضا لان الوكيل
بقصد الموكل صرف
القبض عن نفسه فلم تؤثر
نية الدافع واما يعتبر قصده
حيث لم يصرفه الاخذ عن
نفسه كما هو ظاهر ولان
الموكل صرف المالك الدفع
عنه بقصد الوكيل فلم يقع
للموكل ولو عارض لفظ
احدهما او تعيينه قصد
الاخر تاتي في الملك نظير
ما تقر في معارضة القصد
(وشرط الوكيل) تعيينه
الا في نحو من حج غني فله
كذا اي لان عامل الجماعة
هنا وكيل يجعل او الافيا
لا عدة فيه كالتق كاي ياتي
فيبطل وكلت احد كما نعم ان
وقع غير المعين تبع للمعين
كوكلتك في بيع كذا مثلا
وكل مسلم صح على ما بحثه
شيخنا في شرح المنهج وقال
ان عليه العمل اه وفيه
نظرو ولا يشهد له ما ياتي في
الموكل فيه للفرق الظاهر

(الخ) خالفهما في الروض فجزم بالبطلان واما توكل المرتد في التصرف عن غيره فهو صحيح عنده وعندهما
كغيرهما وسياتي اسم عبارة النهاية وذكرا في توكل المرتد لغيره في تصرف مالي الوقف وجزم ابن المقرئ
ببطلانه واستوجهه الشيخ رحمه الله في فتاويه اه قال ع ش قوله مر واستوجهه اي البطلان معتمد
ويؤيده ان ما قبل الوقف هو الذي يصح تعليقه وذلك متلف في الوكالة اه (قوله الوقف) مقبول رجحا
اي رجحا موقوفة وكيل المرتد كموقوفة ملكه اه كرى (قوله إن لم يملكها) اي الزكاة (قوله
لاخصاره) اي المستحق لتعليل لملكها ش اه سم (قوله ولا) أي وإن ملكها لا بخصاره (قوله فطاما)
اي فيجوز توكله مادام في البلد ولا (قوله في قبض زكاة له) متعلق بتوكيل مستحق (قوله وقيد) اي
الجواز (قوله فاذا صرفه عنها) اي صرف التملك عن نفسه (قوله وان قصد) اي قصد الوكيل (ولم
يقصد الوكيل شيئا) اي او قصد نفسه كما هو واضح ولعله تركه لوضوحه اه سيد عمر (قوله او قصد) اي
الوكيل (قوله لم يملكه الخ) سكت عمالو قصد الدافع الموكل ولم يقصد الوكيل شيئا ومالو لم يقصدوا احد منهما
أحدا والوجه في الثانية ملك الوكيل وفي الاولى ملك الموكل سم وسيد عمر (قوله لم يملكه واحد منهما)
حل تأمل لان العبرة في اداء الدين بقصد الدافع المؤدى وان قصد الدائن اخذه على سبيل التبرع مع ان
حقوق الادمين مبنية على المضايقة اه سيد عمر ولك دفعه بانه فرق بين صرف الاخذ عن نفسه بالكلية
وبين صرفه عن الجهة التي قصدها الدافع (قوله ولان الموكل الخ) الاولى إسقاط اللام (قوله صرف المالك
الدفع) فعل ففادل ففعل (عنه) اي الموكل (بقصد) اي المالك (قوله انظر احدهما) اي الدافع
والوكيل وبقي ما لو وجد لفظا وتعين فقط من احدهما ولم يوجد من الاخر شي من الثلاثة ولعل الملك فيه
نظير ما تقر في وجود قصد من احدهما دون الاخر فليراجع (قوله او تعيينه) لعل المراد التعيين بغير
اللفظ كالاشارة اه سيد عمر (قوله تعيينه) الى قوله وفيه نظر في المغنى والنهاية الا قوله اي لان الى فيبطل
(قوله او الافيا الخ) او بمعنى الواو (قوله كما ياتي) أي في شرح ويشترط من الموكل لفظ الخ (قوله صح على
ما بحثه شيخنا) اعتمده مر اه سم وكذا اعتمده المغنى والنهاية (قوله فيبطل الخ) عبارة المغنى ولو قال لاثنتين
وكلت احد كما في بيع داري مثلا او قال اذنت لكل من اراد ان يبيع داري ان يبيعها لم يصح اه (قوله ان
عليه العمل) عبارة النهاية والمغنى وشرح المنهج وعليه الخ (قوله للفرق الظاهر الخ) قد يقال لاثنتين لانهما
مع كون الغرض الاعظم الاتيان بالمساذون فيه سم ونهاية (قوله وصحة مباشرة الخ) عطف على قوله تعيينه
قول المتن (صحة مباشرة التصرف نفسه) يدخل فيه السكران المتعدي بسكره ولا مانع اه سم عبارة المغنى
ويصح توكيل السكران بمحرم كسائر تصرفاته بخلاف السكران بمباح كدوامه كالمجنون اه (قوله
واستثنى) الى المتن في النهاية (قوله منع توكل فاسق الخ) ظاهره وان وكله في بيع معين من اموال المحجور
بشمن معين ولو قيل بصحة توكيل الفاسق في ذلك حيث لم يسلم المالك لم يبعد ثم ايت في حج فيما ياتي قبيل قول

فانه يحتاط للعقد لانه الاصل: الاحتاط للبعثد عليه كما صرحوا به في الوصية حيث اغفروا الابهام في
الموصى به دون الموصى له وفرقوا بما ذكرته و (صحته مباشرة التصرف) الذي وكل فيه (لنفسه) لانه اذا عجز عنه لنفسه
كيف يستطيعه لغيره واستثنى من طرده وهو ان كل من صحت مباشرة لنفسه صح توكله عن غيره منع توكل فاسق عن الولي

في بيع مال مجبوره ومنع توكل المرأة عن غير زوجها بغير إذنه على ما قاله الماوردي (٣٩٩) قيل وكأنه أراد الحرة اما

الامة إذا أذن سيدها فلا
اعتراض للزوج كالأجارة
وأولى وقال الأذرعى
الوجه ما اقتضاه كلام
الرويانى من الصحة إن لم
يفوت على الزوج حقا اه
والذى يتجه الصحة مطلقا
ولأن كان للزوج منعها بما
يفوت حقاله لأن هذا أمر
خارج ويفرق بين هذا
والأجارة بأنها حق لازم
تتعلق بالعين فعارض حق
الزوج وهو أولى فأبطله
ولا كذلك الوكالة ومنع
توكل كافر عن مسلم في
استيفاء قود مسلم وهذه
مردودة بأن الوكيل لا
يستوفيه لنفسه وبأن
المصنف إنما جعل صحة
مباشرة شرطاً لصحة
توكله ولا يلزم من وجود
الشرط وجود المشرط
ولأنما يلزم من عدمه عدمه
والأول صحيح والثاني ليس
في محله لأن الشرط وهو صحة
المباشرة لم يوجد هنا أصلاً
(لا توكل (صبي ومجنون)
ومغنى عليه فلا يصح
لتعذر مباشرتهم لأنفسهم
نعم يصح توكل صبي في نحو
تفرقة زكاة وذبح أخيه وما
يأتى (وكذا المرأة) أو
الخثى (والمحرم) فلا يصح
توكلهما (في النكاح) إيجاباً
وقبولا لسلب عبارتهما
فيه والمرأة أو الخثى
في رجعة أو اختيار

المصنف وأحكامه قد تتعاق بالوكيل الخ ما يؤخذ منه ذلك اه ع ش (قوله في بيع مال مجبوره) وقد يقال
لا يصح مباشرة الفاسق ذلك لعدم مجبوره فلا حاجة إلى الاستثناء (قوله) ومنع توكل المرأة الخ (قوله)
ومنع توكل كافر الخ عطف على قوله منع توكل فاسق الخ (قوله كالأجارة) أى قياساً عليها (قوله) والذى
يتجه الصحة مطلقاً اعتمده مر اه سم (قوله مطلقاً) أى هو ت أو لا حيث كانت حرة أو أمة فيما تستقل
به أو غيره واذن لها السيد كما مر في توكل القن اه ع ش (قوله لأن هذا) أى المنع (قوله والأجارة)
أى حيث قيل فيها بالبطلان إذا فوت حق الزوج اه ع ش (قوله وهو أولى) أى حق الزوج أولى من
حق الأجارة فلذا أبطل حق الزوج حق الأجارة وقال السكردي أى حق الأجارة أولى من حق الزوج فلذا
أبطله اه (قوله وهذه) أى فى مسألة منع توكل كافر عن مسلم الخ (مردودة) أى من حيث الاستثناء واما
الحكم أى المنع المذكور فسلم (قوله بأن الوكيل) أى فى هذه الصورة (لا يستوفيه الخ) أى فلم يشمله
هذا الشرط فلا حاجة لاستثناءه اه سم (قوله ولا يلزم من وجود الشرط الخ) يرد على هذا وراء ما يأتى
ما علم بما قدمته اه سم أى عند قول الشارح ويستثنى من طرده الخ (قوله والأول الخ) هو قوله بأن
الوكيل الخ (والثاني) هو قوله وبأن المصنف الخ اه ع ش (قوله ليس فى محله الخ) قد يجاب بأن
الثاني المذكور على التنزل ويؤيد ذلك أنه صرح فى الأول بأن الوكيل لا يستوفيه لنفسه فقد صرح بأن
الشرط لم يوجد هنا أصلاً سم وسيد عمر (قوله لا توكل صبي) كان الأولى التفرع كما أشار إليه المغنى
بقوله فلا يصح توكل مغنى عليه ولا صبي الخ (قوله لا توكل صبي الخ) ظاهره بطلان توكله ولو على وجهه أن
يأتى بالتصرف بعد بلوغه وهو الظاهر وفى الروضة ما يفهمه ويفارق توكل المحرم ليعقد بعد تحال له بوجود
أهلية المحرم غاية الأمر أنه قام به الآن مانع فاندفع ما قاله بعض الفضلاء من جواز توكل الصبي لياتى
بالتصرف بعد بلوغه اخذاً من مسألة المحرم وكذا يقال فى توكل السفية لياتى بالتصرف بعد رشده وقد قال فيه
العض المذكور ما قاله فى الصبي فليتامل اه سم عبارة ع ش (فرع) قال الخطيب الشرع يبيح يجوز توكل
الصبي والسفية ليتصرف بعد بلوغ الصبي ورشد السفية كتوكيل المحرم ليعقد بعد رشده وفيه نظر والوجه
وفاقاً لرد عدم الصحة لأن المحرم فيه الأهلية إلا أنه عرض له مانع بخلافهما فإنه لا أهلية لهما وفى الروضة
ما يفهم منه عدم الصحة سم على منهج ومثله على حجج اه (قوله ومغنى عليه) إلى الماتن فى النهاية والمغنى
(قوله ومغنى عليه) أى وإن أتم معتوه نهاية ومغنى قال ع ش قوله ومعتوه من عطف الخاص على العام لأن
العتة نوع من الجنون اه (قوله نعم يصح توكل صبي الخ) عبارة المغنى ومحل عدم صحة توكيل الصبي فيما
لا تصح منه مباشرة فيجوز توكيل الصبي المميز فى حج أطوع وفى ذبح أخيه وتفرقة زكاة اه (قوله وما
يأتى) أى فى قول الماتن لكن الصحيح الخ (قوله أو الخثى) إلى قول الماتن والأصح فى النهاية وكذا فى المغنى إلا
قوله وللبز الخ قول الماتن (والمحرم فى النكاح) أى ليعقد فى إحرامه اه سم (قوله والمرأة الخ) عطف على
مدخول كذا (قوله وإن عينت الخ) ببناء المفعول غاية لقوله واختيار الخ (قوله ولو قنا) يغنى عنه قوله لا تى

ولا مانع (قوله) والذى يتجه الصحة مطلقاً الخ اعتمده مر (قوله مردودة بأن الوكيل) أى فى هذه الصورة
وقوله لا يستوفيه لنفسه أى فلم يشمله هذا الشرط فلا حاجة لاستثناءه (قوله ولا يلزم من وجود الشرط الخ)
يرد على هذا وراء ما يأتى ما علم بما قدمته (قوله والثاني ليس فى محله الخ) قد يجاب بأن الثاني المذكور على
التنزل ويؤيد ذلك أنه صرح فى الأول بأن الوكيل لا يستوفيه لنفسه فقد صرح بأن هذا الشرط لم يوجد هنا
أصلاً (قوله لا توكل صبي) ظاهره بطلان توكله ولو على وجهه أن يأتى بالتصرف بعد بلوغه وهو ظاهر وفى
الروضة ما يفهمه ويفارق توكل المحرم ليعقد بعد تحال له بوجود أهلية المحرم غاية الأمر أنه قام به الآن مانع
فاندفع ما قاله بعض الفضلاء من جواز توكل الصبي لياتى بالتصرف بعد بلوغه اخذاً من مسألة المحرم وكذا
يقال فى توكل السفية لياتى بالتصرف بعد رشده وقد قال فيه البعض المذكور ما قاله فى الصبي فليتامل (قوله)
فى الماتن والمحرم فى النكاح) أى ليعقد فى إحرامه (قوله وإن عينت لها المرأة) قال فى شرح الروض قاهر

لنكاح أو فراق وإن عينت لهما المرأة ولو بأن الخثى ذكرنا بعد تصرفه ذلك بانته محته (لكن الصحيح اعتماد قول صبي) ولو قنا

مبزا لم يجرب عليه كذب وكذا (٣٠٠) فارق وكلم كذلك بل قال في شرح مسلم لا اعلم فيها خلافا (في الاذن في

دخول دار وإبصال هدية) ولو أمة قالت له سيدي أهداني إليك على ما اقتضاه لإطلاقهم وإن استشكله السبكي فيجوز وطؤها وطالب صاحب وليمة لتساع السلف في مثل ذلك وغير المأمون بأن جرب عليه كذب ولو مرة فيما يظهر لا يعتمد قطعا وما حفته قرينة يعتمد قطعا وهو في الحقيقة عمل بالعلم لا بخبره وتؤخذ منه أنه لا فرق هنا بين الكاذب وغيره للين ونحوه توكيل غيره في ذلك بشرطه الآتي (والأصح صحة توكيل عبد) مصدر مضاف للمفعول ولو حذف الياء لكان مضافا للفاعل وهو أوضح (في قبول نكاح) ولو بلا إذن سيد إذ لا ضرر عليه مطلقا وأشار بلسكن إلى استثناء هذين أيضا من عكس الضابط وهو من لا تصح مباشرته لنفسه لا يصح توكله ويستثنى أيضا صحة توكل سفيه في قبول نكاح بغير إذن وليه وتوكل كافر عن مسلم في شراء مسلم أو طلاق مسلمة وهذه مردودة إذ لو أسلمت زوجته أطلق ثم أسلم في العدة بان نفوذ طلاقه وتوكل المرأة في طلاق

ولو أمة (قوله مبزا) حال من صي ولوجره بالوصفة لكان أولى عبارة النهاية إذا كان مبزا اه (قوله لم يجرب عليه كذب) أي ولم تقيم قرينة على كذبه انتهى شيخنا الزبدي اه (قوله وكافر) أي ولو بالغا اه ع ش (قوله كذلك) أي لم يجرب عليهما كذب اه غ ش (قوله فيهما) أي الفاسق والكافر أي في اعتماد قولها اه رشدي (قوله فيجوز وطؤها) أي بعد الاستبراء أي ولورجعت وكذبت نفسها لاتهامها في حق غيرها وخرج بكذبت نفسها مالو كذبها السيد فيصدق في ذلك بيمينته وعليه فيكون وطء المهدى إليه وطء شبهة ولا يجب عليه المهر لان السيد بدعواه ذلك يدعي زناها ولا الحد أيضا للشبهة وينبغي أنه لا حد عليها أيضا لزمعها ان السيد ادها له وان الولد حر لظنه انها ملكة وتلزمه قيمته لتفويته رفته على السيد بنعمه واما لو وافقها السيد على وطء الشبهة فيجب المهر اه ع ش (قوله وطالب صاحب وليمة) عطف على الاذن أي وفي إخباره بطلب صاحب وليمة (قوله لتساع السلف) وليس في معنى من ذكر البيضا والقرد ونحوهما إذا حصل منهم الاذن ولم يجرب عليهم الكذب لانهم ليسوا من اهل الاذن أصلا بخلاف الصبي فانه أهل في الجملة اه ع ش (قوله لا يعتمد قطعا) ظاهره وان مضى عليه سنة فأكثر ولم يجرب عليه فيها كذب ولو قيل يجوز اعتماد قوله حينئذ لم يبعد بل وإن لم تضر المدة المذكورة ويكون المدار على أن يغلب على الظن صدقه اه ع ش (قوله وما حفته قرينة) أي مفيدة للعلم اه معني (قوله بالعلم) وعلى هذا فينبغي أن البيضا ونحوها مع القرينة كالصبي لان التعمد بل ليس على خبرها بل على القرينة وتبقى لو جهل حال الصبي والاقرب فيه أنه لا يعتمد قوله إلا بقرينة تدل على صدقه لان الأصل عدم قبول خبره اه ع ش أقول قضية قول الشارح كالتبعية لم يجرب عليه الخ اعتماد قول الصبي المجهول الحال بلا قرينة فإيراجع (قوله بشرطه الآتي) وهو العجز أو كونه لم تات به مباشرة اه ع ش (قوله مصدره) مضاف إلى قوله ويجوز توكل العبد في النهاية (قوله وهو أوضح) أي لان الكلام في الوكيل اه سم (قوله ولو بلا إذن) إلى المتن في المغني إلا قوله وإنما يصح إلى الرجل وقوله والموسر إلى وأشار (قوله وأشار الخ) وجه الإشارة أن الكلام في شروط الوكيل (قوله هذين) أي توكل الصبي في نحو الاذن في الدخول وتوكل العبد في قبول النكاح قال السيد عمر في كون مسئلة العبد من المستثنى تأمل لانه لا يصح مباشرة لقول النكاح لنفسه نعم يصح الاستثناء بالنسبة لحالة عدم إذن سيده اه (قوله أيضا) أي كاستثناء توكل الاعمى عن عكس ضابط الموكل (قوله وهو) أي العكس (قوله في قبول نكاح) أي بخلافه في نحو بيع فلا يصح ولو باذن وليه كما هو ظاهر مستفاد من شرح الروض وان اوم كلام الروض خلافه قاله سم ثم سرد عن الروض وشرحه مثل عبارة الشارح والنهاية والمغني السابقة قبيل قول المصنف ويستثنى توكل الاعمى الخ (قوله وهذه) أي مسئلة توكل كافر عن مسلم في طلاق مسلمة مردودة أي من حيث الاستثناء لا الحكم (قوله إذ لو سلمت الخ) فهو ممن يصح مباشرته التصرف لنفسه اه سم (قوله أسلمت زوجته) أي المدخول بها لان غيرها يفسخ نكاحها بالاسلام اه سيد عمر (قوله ثم أسلم الخ) لانه إذا لم يسلم إلى انقضائها بتبين الانفساخ بالاسلام فلا طلاق اه سيد عمر (قوله ذلك) أي استثناء توكل المرتد (قوله إن لم بشرط الخ) أي فان قلنا باشتراط ذلك فان لم يحجر الحاكم

أول الباب من صحة التوكيل فيما إذا عينها الموكل محله في توكل الرجل اه ثم رأيت الشارح ذكر ذلك قريبا اه (قوله وهو أوضح) أي لان الكلام في الوكيل (قوله ويستثنى أيضا صحة توكل سفيه في قبول نكاح) أي بخلافه في نحو بيع فلا يصح ولو باذن وليه كما هو ظاهر مستفاد من شرح الروض وان اوم كلام الروض خلافه وذلك لانه لما قال الروض ولا يصح توكل الرقيق والسفيه والمفلس فيما لا يستقل به أي كل منهم إلا بالاذن من السيد والولي والغريم انتهى قال في شرحه وليس من لازم وجود الاذن من ذكر صحة تصرفه فلا يرد عدم صحة البيع ونحوه من السفيه باذن وليه انتهى (قوله وهذه مردودة إذ لو أسلمت زوجته الخ) فهو ممن يصح مباشرته التصرف لنفسه (قوله وإنما يصح ذلك ان لم بشرط في بطلان تصرفه لنفسه حرجا لهما) أي فان قلنا بالاشتراط ذلك فان لم يحجر الحاكم عليه لم يحتج لاستثناءه لصحة تصرفه

غيرها والمراد في التصرف لغيره مع امتناعه لنفسه وإنما يصح ذلك إن لم بشرط في بطلان تصرفه لنفسه حرجا لهما اه عليه

وسياق ما فيه في باب الرجل في قبول نكاح أخت زوجته مثلاً وأما خمسة وتحت أربع والمورد في قبول نكاح أمة وأشار المصنف في مسألة طلاق الكافر للمسألة فإنه يصح طلاقه في الجملة إلى أن المراد صحة مباشرة الوكيل التصرف لنفسه في جنس ما وكل فيه في الجملة لا في عينه وحينئذ يسقط أكثر ما مر من المستثنيات وقياسه جريان ذلك في الموكل أيضاً كما قدمته (٣٠١) (ومنع) أي توكل العبد في رقبته (في)

الاجاب) للنكاح لأنه إذا امتنع من أن يزوج بنته فبنت غيره أولى وبحث الأذرع صحة توكل المكاتب تزويج الأمة إذا قلنا أنه يزوج أمته ومثله في هذا المبحث بالاولى ويجوز توكل العبد في نحو بيع باذن سيده ويجعل مطلقاً لأنه تسكيب كذا عبر به شارح وصوابه لا يتوكل بلا اذن عن غيره فيما يلزم ذمته عهدته كبيع ولو جعل بل فيما لا يلزمها كقبول نكاح ولو بغير اذن قال الماوردي ولا يجوز توكله على طفل أو ماله مطلقاً لأنها ولاية (وشرط الموكل فيه أن يملكه الموكل) وقت التوكيل والالكيف ياذن فيه والمراد ملك التصرف فيه الناشئ عن ملك العين تارة والولاية عليه أخرى بدليل قوله أول الباب بملك أو ولاية ولا ينافيه التفريع الآتي لأنه يصح على ملك التصرف أيضاً قول الأذرع هذا أي المتن فيمن يوكل في ماله والا فنحو الولي وكل من جازله التوكيل في مال الغير لا يملكه غير صحيح لما علم من المتن أن الشرط ملك محل التصرف أو ملك التصرف

عليه لم يحتج لاستثنائه لصحة تصرفه لنفسه أيضاً وإن حصر عليه احتيج لاستثنائه أيضاً لصحة تصرفه لغيره مع امتناع تصرفه لنفسه وحينئذ يشكل الحصر الذي دعاه أدلوقنا بالاشتراط وحصر صحيح الاستثناء أيضاً اهـ سم وقد يدفع الإشكال بأن في المفهوم تفصيلاً فلا يعاب (قوله وسياق في الخ) والمعتمد منه أنه لا يشترط فيكون مستثنى أه ع ش (قوله نكاح أخت زوجته مثلاً) أي أو نكاح محرمة كاخته أه مغنى (قوله وأشار المصنف) يعني في الروضة أه كردى (قوله أكثر ما مر) ومنه توكل المسلم الكافر في شراء مسلم لأنه يصح شراؤه له في الجملة وذلك كالأحكام بعقده عليه أه ع ش قول المتن (ومنع الخ) أي ولو باذن سيده أه مغنى (قوله أي توكل الخ) الانسب توكل العبد بزيادة الياء (قوله وبحث الأذرع الخ) اعتمده النهاية (قوله إذا قلنا أنه يزوج الخ) وهو المعتمد أه ع ش (قوله ويجعل مطلقاً) كذا في شرح مر يعني بمطلقاً باذن أو لا وينبغي مراجعة ذلك فإن القياس البطان بغير اذن سيده سم على حج أه ع ش أقول قدرده الشارح بقوله وصوابه الخ (قوله بل فيما لا يلزمها الخ) هذا واضح في نحو قبول النكاح بما لا يقابل باجرة فينبغي أن يحمل كلامه عليه فقط والافهم مشكل في تعيين التفصيل فيما لا يلزمها بين أن يقابل باجرة فيتوقف على الاذن كالاول وبين أن لا يتوقف على الاذن أه سيد عمر (قوله قال الماوردي الخ) اعتمده النهاية (قوله مطلقاً) أي اذن السيد أو لا (قوله لأنها الخ) أي الوكالة على ذلك (قوله والمراد ملك التصرف فيه الخ) هذا يدل على أنه لفسر الموكل فيه بالعين فهل يفسره بنفس التصرف لأنه أقل تصرفاً من هذا تأمل أه سم (قوله ولا ينافيه) أي المراد المذكور (قوله الآتي) أي بقوله فلو وكله الخ (قوله أيضاً) أي كملك العين (قوله فنحو الولي) عبارة المغنى فالولي والحكم أه (قوله لا يملكه) أي ما يربدان يوكل فيه أه ع ش (قوله غير صحيح) خبر فقول الأذرع الخ (قوله أن ملك التصرف الخ) بيان لما (قوله ورد بعضهم الخ) ارتضى بهذا الرد المغنى والنهاية عبارتهما قال الغزى وهو عجيب لأن المراد التصرف قال بعض المتأخرين بل ما قاله هو العجيب بل المراد محل التصرف بلا شك بدليل ما سياتى وأما الكلام على التصرف الموكل فيه فقد مر أول الباب أه أقول الحق ما قاله الغزى وتفريع ما سياتى عليه واضح لا غبار عليه قاله السيد عمر ثم اطال في رد قولهما وأما الكلام على التصرف الموكل فيه الخ (قوله أو اعتاق) إلى قوله على ما قاله في النهاية وكذا في المغنى الا قوله موصوف إلى ولم يكن (قوله لكن هذا) أي قوله أم لا وأما الاولان وهما ما كان موصوفاً أو معيّن ققيهما الخلاف أه ع ش (قوله لم يكن تابعا الخ) عطف على قول المتن سيملكه ش أه سم (قوله كما يأتى الخ) اعتمده النهاية والمغنى أيضاً قول المتن (وطلاق من سينكحها) وقضاء مدين سيلزمه أه مغنى (قوله وكذا الخ) أي يبطل

لنفسه أيضاً وإن حصر عليه احتيج لاستثنائه أيضاً لصحة تصرفه لغيره مع امتناع تصرفه لنفسه وحينئذ يشكل الحصر الذي ادعاه أدلوقنا بالاشتراط وحصر صحيح الاستثناء أيضاً (قوله ويجعل مطلقاً) كذا شرح مر يعني مطلقاً باذن أو لا وينبغي مراجعة ذلك فإن القياس البطان بغير اذن سيده وقد يستدل على الصحة بصحة قبول الهبة والوصية بغير اذن ويفرق بأن هنا اتلاف منفعة للغير (قوله والمراد ملك التصرف فيه) هذا يدل أنه لفسر الموكل فيه بالعين فهل يفسره بنفس التصرف لأنه أقل تكلفاً من هذا تأمل (قوله في المتن فلو وكله ببيع عبد سيملكه وطلاق من سينكحها بطل) وهل ينفذ البيع بعد الملك والطلاق بعد النكاح بعموم الاذن فيه تردد ذكره الشارح في شرح قول المصنف الآتي وكما يصح تعليقه بأشراطه (قوله ولم يكن تابعا الخ) عطف على قول المتن سيملكه ش (قوله وكذا الووكل من يزوج موليته إذا انقضت عدتها وطلقت

فيه على أن الغزى اعترضه أعنى الأذرع بأن الشرط ملك التصرف لا العين ومراده ما قرره أن ملك التصرف يفيد ملك المثل تارة والولاية عليه أخرى ورد كلام الغزى بما لا يصح (فلو وكله ببيع) أو إعتاق (عبد سيملكه) موصوف أو معيّن أم لا لكن هذا لا خلاف فيه ولم يكن تابعا للموكل كما يأتى عن الشيخ أنى حامد وغيره (وطلاق من سينكحها) مالم تكن تبعا لمنكوحته اخذنا عما قبله (بطل في الأصح) لأنه لا ولاية له عليه حينئذ وكذا لو وكل من يزوج موليته إذا انقضت عدتها أو طلقته

(قوله على ما قاله الخ) ضعيف اه ع ش عبارة الرشيدى قوله مر على ما قاله تبع مر في هذا التبرى كلام حج لكن سيأتى له مر نقل هذا عن افتاء والده بما يشعر برضاه به فكان ينبغي له عدم التبرى منه هنا وفي نسخة مر كما قاله هنا اه (قوله واعتمده الاسنوى) وكذا اعتمده المغنى ونقله النهاية عن افتاء والده ثم ايدته عبارته لكن افقى الوالد رحمه الله تعالى بصحة إذن المرأة المذكورة لوليها كما نقله في كتاب النكاح عن فتاوى البغوى واقره وعدم صحة توكيل الولى المذكور كما صححه فى الروضة واصلاها هنا والفرق بينهما أن تزويج الولى بالولاية الشرعية وتزويج الوكيل بالولاية الجعلية وظاهر أن الولى أقوى فيسكتفى فيها بما لا يكتفى به في الثانية وإن باب الاذن اوسع من باب الوكالة وما جمع به بعضهم بين ما ذكر في البابين يحمل عدم الصحة على الوكالة والصحة على التصرف إذ قد تبطل الوكالة ويصح التصرف ردبانه خطأ صريح مخالف للمنفقول إذا لا بضاع محتاط لها فوق غيرها اه قال ع ش قوله مر وما جمع به بعضهم الخ اى حج حيث قال ولو علق ذلك الخ اه (قوله وكذا الخ) اى يبطل (قوله ولو علق) اى الولى (ذلك) اى وكالة من يزوج موليته (قوله كما يأتى) أى في شرح ولا يصح تعليقه أو أيضا ما سيأتى في النكاح بحث في الوكيل وقوله فسدت الوكالة اى توكيل الولى كردهى (قوله ونفذ التزويج الخ) قد بالغ ابن العباد في توقيف الحكم على غوامض الاحكام في تخطئة من قال بصحة النكاح عند فساد التوكيل فيه وقد اشار إلى ذلك شيخنا الشهاب الرملى ايضا اه سم (قوله وافق ابن الصلاح الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله دخل فيه ما يتجدد) معتمد اه ع ش عبارة سم قوله دخل فيه الخ ينبغي على هذا ان يختص الدخول بما إذا عبر بحقوق بخلاف بكل حق لى كما عبر به الجورى لان إظهار لام الاضافة ظاهر في الثابت حال التوكيل فلا منافاة بينهما مر اه سم (قوله ما يتجدد) اى من هذه الحقوق اه مغنى (قوله وخالفه الجورى) العبارة المنقولة عن الجورى لو وكله في كل حق هو له الخ اه عبارة السيد عمر قوله وخالفه الجورى مشعر بمعاصرتة له و تاخره عنه فليراجع اه (قوله الجورى) قال في اللب الجورى يضم اوله والراء إلى جور بلد الورد بفارس ومحلّه بنيسابور وبالزوى إلى جوزة قرية بالموصل ثم قال وبالضم والفتح والراء إلى جور قرية باصهان اه ع ش (قوله صحة ما لو وكله الخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى اى والنهاية البطلان هنا لان الثمرة معدومة غير مأذون في متبوعها اه سم و ظاهر المغنى اعتماد الصحة هنا (قوله قيل وكونه الخ) ياتى في الشرح رده وعن سم منع الرد (قوله

على ما قاله هنا واعتمده الاسنوى لكن رجح في الروضة في النكاح الصحة وكذا لو قالت له وهى في نكاح أو عدة أذنت لك في تزويجى إذا حلت ولو علق ذلك ولو ضمنا كما يأتى تحقيقه على الانقضاء أو الطلاق فسدت الوكالة ونفذ التزويج للأذن وافق ابن الصلاح بأنه إذا وكله في المطالبة بحقوقه دخل فيه ما يتجدد بعد الوكالة وخالفه الجورى وقد يؤيد الاول صحة ما لو وكله في بيع نحو ثمر شجرة له قبل إثمارها قيل وكونه مالكا لأصل الثمر هنا لا ينفع في الفرق

على ما قاله هنا واعتمده الاسنوى الخ) افقى شيخنا الامام الفقيه العمدة الشهاب الرملى بصحة إذن المرأة المذكورة لوليها كما نقله في كتاب النكاح عن فتاوى البغوى واقره وعدم صحة توكيل الولى المذكور كما صححه فى الروضة واصلاها هنا واما قول البغوى في فتاويه عقب مسألة الاذن كما لو قال الولى للوكيل زوج بنى إذ فارقه ازوجها وانقضت عدتها وفي هذا التوكيل وجه ضعيف انه لا يصح وقد سبق في الوكالة فبنى على رايه إذ هو قائل بالصحة في هذه المسئلة وقد علم ان الاصح خلافه فالاصح صحة الاذن دون التوكيل والفرق بينهما أن تزويج الولى بالولاية الشرعية وتزويج الوكيل بالولاية الجعلية وظاهر أن الاول أقوى فيسكتفى فيها بما لا يكتفى في الثانية فإن باب الاذن اوسع من باب الوكالة وما جمع به بعضهم بين ما ذكر في البابين يحمل عدم الصحة على الوكالة والصحة على التصرف إذ قد تبطل الوكالة ويصح التصرف ردبانه خطأ صريح مخالف للمنفقول إذا لا بضاع محتاط لها فوق غيرها اه ع ش قوله مر (قوله ونفذ التزويج للاذن) قد بالغ ابن العباد في توقف الحكم على غوامض الاحكام في تخطئة من قال بصحة النكاح عند فساد التوكيل فيه وقد اشار إلى ذلك شيخنا الشهاب الرملى فيما نقلناه عنه قريبا لكن في الروضة في باب النكاح ولو قال إذا حصل التحلل فقد وكلتك فهذا تعليق للوكالة وقد سبق الخلاف فيه انتهى فليتأمل (قوله دخل فيه ما يتجدد) ينبغي على هذا ان يختص الدخول بما إذا عبر بحقوق بخلاف بكل حق لى كما عبر به الجورى لان إظهار لام الاضافة ظاهر في الثابت حال التوكيل فلا منافاة بينهما مر (قوله وخالفه الجورى) العبارة المنقولة عن الجورى لو وكله في كل حق هو له الخ (قوله ويؤيد الاول صحة ما لو وكله الخ) اعتمده شيخنا الشهاب الرملى البطلان هنا لان الثمرة معدومة

والثاني إفتاء التاج الفزاري وغيره بأنه لو وكاه في التصرف في أملاكه فحدث له ملك لا ينفذ تصرفه فيه أي كما اقتضاه كلام الرافعي قاله الغزالي و
فرق شيخنا بأن الحق ثم موجود لكن لم يثبت حاله بخلاف حدوث الملك ولما يتم (٣٠٣) هذا إن كانت عبارة ابن الصلاح بما يثبت

للموكل كما وقع في عبارة بعضهم عنه وأما إذا كانت عبارته بما يتجدد بعد الوكالة كما عبر به الأسوي والزر كشي وغيرهما عنه فلا يتأتى ذلك الفرق لمساواته حينئذ لحدوث الملك فليست مثلها والفرق بينهما وبين ما مر في الشجرة أنه مالك لأصلها ف وقعت تابعة بخلافهما وزعم أن ذلك لا يؤثر في الفرق ليس في محله و يؤيد ذلك قول الشيخ أبي حامد وغيره لو وكاه في بيع ملكه الآن وما سيملكه صح ويصح في البيع والشراء في وكلتك في بيع هذا وشراء كذا بشئنه واذن المقارض للعامل في بيع ما سيملكه والحق به لا ذرعى الشريف وبما تقرر علم أن شرط الموكل فيه أن يملك الموكل التصرف فيه حين التوكيل أو يذكره تبعاً لذلك أو يملك أصله (وإن يكون قابلاً للنيابة) لأن التوكيل استنباطه (فلا يصح) التوكيل (في عبادة) وإن لم تحتج لنية لأن القصد منها امتحان عين المكلف وليس منها نحو إزالة النجاسة لأن القصد منها الترك (الالحج) والعمرة ويندرج فيهما توابعهما كركعتي الطواف (ونفقة زكاة) ونذر

والثاني) عطف على الأول شأهسم (قوله لا ينفذ تصرفه الخ) قياس التفرقة بين حقوقي وكل حق هولي كما جمع به بين ابن الصلاح والجوري شيخنا الشهاب أنه ينفذ فيه لافي كل ملك لى فليتامل مرأهسم عبارة السيد عمر لك أن تقول يفرق بينه أي التوكيل في التصرف في أملاكه وبين ما قاله ابن الصلاح بأن النفوس مجبولة على الحرص على استيفاء الحقوق غالباً من غير تمييز بين حق وآخر فعمل بقضية إطلاق اللفظ والحق الحادث بالموجود تبعاً نظراً لشمول اللفظ من غير مانع يمنع منه بل قرينة الحال المذكورة تؤيده بخلاف التصرف في الأملاك فإن النفس ربما تشفع بالتصرف في بعضها الغبطة أو رغبة فحمل ذلك على قصر لفظ الموكل على الموجود دون الحادث فلا تنافي بين إفتاء الفزاري وابن الصلاح فليتامل (قوله قاله الغزالي) أي تأييد إفتاء التاج قول الجوري (قوله و فرقا الخ) أي بين إفتاء ابن الصلاح وإفتاء التاج (قوله ثم) أي مسألة ابن الصلاح (قوله بخلاف حدوث الملك) أي في مسألة التاج (قوله ولما يتم هذا) أي فرق الشيخ (قوله لمساواته) أي ما في عبارة ابن الصلاح وكذا ضمير فليست (قوله مثله) أي ما في عبارة التاج (قوله بينهما) أي بين ما في عبارة ابن الصلاح وما في عبارة التاج (قوله أنه مالك) خبر والفرق الخ (قوله ذلك) أي ملك الأصل وعدمه (قوله ليس في محله) ممنوع (قوله ويؤيد ذلك) أي الفرق بينهما وبين الخ اه كرى (قوله قول الشيخ) أقول في التأييد نظر ظاهر لوجود التوكيل في المتنوع في مسألة الشيخ أبي حامد دون مسئلتنا اهسم (قوله في ما سيملكه الخ) أي في بيعه اه معني (قوله ويصح) إلى قوله أو يملك أصله في النهاية (قوله ويصح الخ) أي التوكيل عبارة النهاية والمعنى ولو وكاه يبيع عين يملكها وان يشتري له بشئنها كذا فاشهر القولين صحة التوكيل بالشراء اه (قوله واذن المقارض الخ) أي ويصح اذن المقارض (قوله في بيع ما سيملكه) ما صورته فقد يقال هذا البيع لا يتوقف على اذن زائد على العقد المتضمن للاذن اهسم (قوله أو يملك اهله) أشار به إلى ما مر في بيع الشجرة قبل اطلاعها ولا حاجة إليه إذ الصحة فيه مفرعة على مرجوح كانه عليه الزر كشي اه نهاية (قوله لأن التوكيل) إلى قوله وليس بالواضح في النهاية وكذا في المعنى الا قوله وسواء إلى ونحو عتق (قوله وإن لم تحتج الخ) أي احتاجت إلى نية كالصلاة ولم تحتج إليها كالاذان (قوله امتحان عين المكلف) أي اختباره باتعاب نفسه وذلك لا يحصل بالتوكيل اه معني (قوله وليس منها) أي من العبادة (قوله الاحج والعمرة) أي عند العجز عنها ومعني (قوله توابعهما) أي المتقدمة والمتأخرة اه عش (قوله كركعتي الطواف) أي فلو افردهما بالتوكيل لم يصح اه معني (قوله وكفارة) أي وصدة نهاية ومعني (قوله وعقيقة) أي وجبران وشاة وليمة اه معني (قوله أم وكل فيها مسلماً الخ) وحينئذ يجوز كون الوكيل في الذبح كافر اهسم (قوله فيها) أي في النية (قوله ونحو عتق الخ) عطف على الحج (قوله عن مباشرة) أي ولو عبدا اه (قوله لافي نحو غسل ميت) أي وحمله ودفعه اه اسنى (قوله وقضيته صحة توكيل

غير ما ذون في متبوعها (قوله والثاني) عطف على الأول شأهسم (قوله لا ينفذ تصرفه فيه) قياس التفرقة بين حقوقي وكل حق هولي كما جمع به بين ابن الصلاح والجوري شيخنا الشهاب الرمل أنه لا ينفذ تصرفه فيه لافي كل ملك لى فليتامل مر (قوله ليس في محله) ممنوع (قوله ويؤيد ذلك الخ) أقول في التأييد نظر ظاهر لوجود التوكيل في المتنوع في مسألة الشيخ أبي حامد دون مسئلتنا (قوله واذن المقارض للعامل في بيع ما سيملكه) ما صورته فقد يقال هذا البيع لا يتوقف على اذن زائد على العقد المتضمن للاذن (قوله أم وكل فيها مسلماً اه) وحينئذ يجوز كون الوكيل في الذبح كافر اه معني وفي عبارته رمز إليه فتأمله لكن لا يظهر صحة توكيل غير المميز لأنه ليس أهلاً للاذن له ونحاطبته (قوله لافي نحو غسل ميت الخ) عبارة شرح الروض ومن ذلك أي ما يقبل النية من العبادات تجهيز الموتى وحملهم ودفنهم نبه عليه

وكفارة (وذبح اضحية) وهدى وعقيقة سواء وكل الذابح المسلم المميز في النية أم وكل فيها مسلماً ميزا غيره لياتي بها عند ذبحه كما لو نوى الموكل عند ذبحه وكيه وقول بعضهم لا يجوز أن يوكل فيها آخر مردود ونحو عتق ووقف وغسل أعضاء لافي نحو غسل ميت لأنه فرض فيقع عن مباشرة وقضيته صحة توكيل من لم يتوجه عليه فرضه كالعبدة

على ان الاذرعى رجح جواز التوكيل هنا مطلقا لصحة الاستئجار عليه وليس الواضح فان قوله لذيرة غسل هذا امثالا لا يوجب الغاء فعل المباشرة
ووقعه عن الاذن لان فعله لا يتوقف (٣٠٤) على اذنه فتعين انصرافه لما خوطب به من فرض الكفاية بخلاف غسله بكذا فان

استحقاقه الاجرة يوجب وقوع الفعل عن باذلهما
فاتضح الفرق بين صحة اخذ
الاجرة ووقوعه عن المباشر
له بلا استئجار (ولافى
شهادة) لان مبناها على
التعبد واليقين الذى لا يمكن
النيابة فيه وبه فارقت
النكاح والشهادة على
الشهادة ليست توكيلا بل
الحاجة جعلت الشاهد
المنحمل عنه كما حكم ادى
عنه عند حكم آخر (وايلاء
ولعان) لانهما يمينان ومن
ثم قال (وسائر الايمان) اى
باقيها لان القصد بها تعظيمه
تعالى فاشبهت العبادة
ومثلها النذر وتعليق العتق
والطلاق والتدبير قبل ونحو
الوصاية وتقييدهم بما
ذكر للغالب اه وانما
يكون للغالب ان ام يكن
للتقييد به معنى محتمل والا
كما هنا عمل بمفهومه ويوجه
اختصاص المنع بتلك الثلاثة
بان للعبادة فيها شيئا ينافى
لبعدا عن قضايا الاموال
بكل وجه كالطلاق
واما التبادر التعبد منها
كالآخرين بخلاف نحو
الوصاية فانها تصرف مالى
فلم تشبه العبادة فجاز
التوكيل فى تعليقها وبحت
السبكي محتمل فى تعليق
لاحث فيه ولا منع كمو

(الخ) معتمدا على (قوله رجح جواز التوكيل الخ) اعتمده النهاية والمغنى والاسنى وقال ع ش قوله مر
جواز التوكيل الخ قال مر المعتمد ما قاله فى البحر من عدم صحة التوكيل فى الغسل ومثله غيره من خصال التجهيز
لانه يقع عن الوكيل ويفارق صحة الاستئجار لذلك بان بذله العوض يقتضى وقوع العمل للمستاجر رسم على
منهجه وهو يدل على ان الثواب للمستاجر ولو بلفظ الوكالة اه (قوله ووقعه) عطف على الغاء الخ (قوله لان
قوله) اى المباشر (قوله على اذنه) اى الاذن (قوله فيعين انصرافه الخ) لعل محله ما اذا لم يقصد إيقاع هذا
الفعل عن الاذن اما اذا قصد ذلك صارف عن الاعتداد به عن المباشر لان فقد الصارف معتبر فى كل عبادة
إلا ما استثنى وبكى هذه الصورة لتصوير صحة التوكيل فيه اه سيد عمر (قوله واليقين) يتامل اه سم وينبغى
ان يراد باليقين ما يشمل الظن القوى (قوله والشهادة الخ) جواب عما يقال ان الشهادة على الشهادة جائزة
فهل كان هنا كذلك (قوله المحتمل عنه) بفتح الميم (قوله ادى الخ) ببناء المعول نعت لحاكم (قوله ومثلهما)
اى الايمان (قوله والتدبير) معطوف على النذر وليس من مدخول تعليق رشيدى وكردى (قوله والتدبير)
وهل يصير بتوكيله مدبر او معلقا وجهان احدهما لانها (قوله وتقييدهم بما ذكر الخ) عبارة النهاية
وقضية تقييدهم بتعليق الطلاق والعتاق صحة التوكيل بتعليق غيرهما كالوصاية والظاهر كما افاده الشيخ انه
جرى على الغالب فلا يعتبر مفرومه اى فالتوكيل بسائر النعاليق باطل ع ش (قوله معنى محتمل) اراد
به ما فى قوله الا ان للعبادة فيها الخ اه كردى (قوله ويوجه اختصاص الخ) خلافا لنهاية وشرح الروض
كامر (قوله بتلك الثلاثة) ارادها التدبير وتعليق العتق وتعليق الطلاق اه كردى (قوله العبادة) الاسبق
تاخير عن قوله شيئا بينا (قوله لبعده) الاولى للبعد (قوله منها) الاولى اسقاطه (قوله كالأخرين)
اى التدبير وتعليق العتق (قوله وبحت السبكي الخ) عبارة النهاية ومقتضى اطلاقهم عدم صحة ذلك فى
التعليق انه لا فرق بين تعليق عار عن حث او منع كمو بطول الشمس وبين غيره وهو الاوجه خلافا للسبكي
(قوله محتمل) الوكالة (قوله كان يقول) الى قوله ومخالفة الخ فى النهاية (قوله لانه معصية) عبارة المغنى
لان الغلب فيه معنى اليمين لتعلقه بالفاظ وخصائص كاليمين ولا فى المعاصى كالقتل والقذف والسرقة لان
حكمهم يختص بمركبها لان كل شخص مقصود بالامتناع منها ولا فى ملازمة مجلس الخيار فيفسخ العقد
بمفارقة الموكل لان التعبد فى العقد منوط بملازمة العاقد اه (قوله وكونه بترتب الخ) جواب عن دليل
المخالف اه سم (قوله احكام الخ) اى كالسكفارة وتحريم الوطء اه مغنى (قوله لا تمنع) الاولى التذكير
(قوله وبه يعلم) اى بالتعليل (قوله الثانى) اى الذى بين يدي الخطيب (قوله للنص) لاقول المتن والدعوى
فى النهاية لاقوله وقياسا الى المتن وقوله ومن ثم الى ما لم تصل وقوله نعم الى وكذا (كامر) اى فى صدر الباب
(قوله نعم) فالخاص ان ما كان مباحا فى الاصل وحرم لعارض صحح التوكيل فيه ويمتنع فيما كان محرما

الاذرعى قال وفى البحر انه لا يجوز التوكيل فى غسل الميت وكأنه اراد ان فعل الغسل يقع عن نفسه كالجهاد
وفيه نظرا اه (قوله على ان الاذرعى رجح الخ) كذا شرح مر (قوله واليقين) يتامل (قوله وتعليق
العتق والطلاق والتدبير) قال فى شرح الروض وقضية تقييدهم بتعليق الطلاق والعتاق انه يصح التوكيل
بتعليق غيرهما كتعليق الوصاية وفيه نظر ويحتمل وهو الظاهر انهم قيدوا به نظر للغالب فلا يعتبر مفرومه
اه (قوله والتدبير) وهل يصير بتوكيله مدبر او معلقا وجهان احدهما لا شرح مر (قوله وفيه نظر)
كذا مر (قوله فى المتن فى الاصح) واستبعد الخلاف فى الظاهر فانه معصية والتوكيل فى المعاصى لا يجوز
جزما ويحاج بان وان كان معصية غير تبطبه تحريم الزوجة الى الكفارة فاخذ شائبة من الطلاق من
هذا الوجه فحزى فيه الخلاف كثر (قوله وكونه بترتب الخ) جواب عن دليل المخالف

بطول الشمس وفيه نظر (ولافى ظهار) كان يقول انت على موكل كظهوره اوجعلته مظاهرا منك (فى الاصح) لانه معصية باصل
وكونه بترتب عليه احكام آخر لا يمنع النظر لكونه معصية وبه يعلم عدم صحة التوكيل فى كل معصية نعم ما لا ثم فيه معنى خارج كالبيع بعد نداء
الجمعة الثانى يصح التوكيل فيه وكذا الطلاق فى الحيض ومخالفة الاسنوى كالبارزى فيه ردها باليقين (ويصح) التوكيل (فى طرفى بيع وهبة

بأصل الشرع اه نهاية اى ولا يلزم من الصحة جواز التوكيل فيحرم التوكيل في البيع وقت فداء الجمعة لمن
 تلمه وان صح ع ش (قوله في طلاق الخ) في تقدير في إشارة إلى عطفه على طرفي لا على بيع فلا يشكل
 بان الطلاق ليس له صرفان على انه يتصور ان يكون له طرفان كما تلحق اه سم (قوله منجز) لمعينة فلو وكله
 بتطبيق احدى نساته لم يصح في الاصح كما في البحر اه نهاية قال ع ش فرغ وكله في طلاق زوجته ثم طلقها
 هو كان للوكيل التطبيق إذا كان طلاق الموكل رجعيًا بخلاف حكم الزوج في الشقاق إذا سبق الزوج إلى
 الطلاق ليس له هو الطلاق بعد ذلك لان الطلاق هناك لحاجة قطع الشقاق وقد حصل بطلاق الزوج بخلافه
 هناك اه سم على منهج وظاهره عدم الحرمة وان علم بطلاق الزوج او لا ولو قيل بالحرمة في هذه لم يكن بعيدا
 ولا سيما إذا ترتب عليه اذى للزوج وقول سم رجعيًا اى وان بانث البيونة الكبرى بما يحصل من الوكيل
 اه قول المتن (وسائر العقود) كصلح وبراء وحوالة وضمان وشركة وكالة وقرض ومساواة وإجارة واخذ
 بشفعة نهاية ومعنى (قوله جعلت موكل الخ) ينبغي ان مذكروه مجرد تصوير فيصبح الضمان بقول الوكيل
 ضمننت مالك على زيد عن موكل او بطريق الوكالة عنه الوصية بنحو وصيت لك بكذا عن موكل او نيابة عنه
 والحوالة بنحو جعلت موكل محيلا لك بما عليه من الدين على زيد اه ع ش وعبارة الرشيدى قوله جعلت موكل
 الخ وصيغة التوكيل في الضمان كما نقله الاذرعى عن العجلي ان يقول الموكل اجعلنى ضامنا لدينه واجعلنى
 كفيلًا بدين فلان اه ولا يخفى ان مذكروه الشارح مر من التصوير اى تبعًا لابن الرفعة متعين وما صور به
 الشيخ ع ش في حاشيته يلزم عليه انتفاء حقيقة الوكالة كما يعلم بتامله اه (قوله و مر) اى المستثنيات (وباقى)
 اى في النكاح اه كردى (قوله امتناعه) اى التوكيل (قوله في فسخ الخ) اى حيث لم يعين له المختارة للفرار
 كما مر اه ع ش قول المتن (وقبض الديون) لإطلاقه الديون يشمل المؤجل قال الزركشى وقد يتوقف
 في صحة التوكيل فيه لان الموكل لا يتمكن من المطالبة ولا شك في الصحة لو جعله تابعًا للحال انتهى معنى اقول
 يؤخذ من صنيع الزركشى ان محل التردد اذا وكله في المطالبة ولعل الاقرب حيث نعدم الصحة ما لم يجعله
 تابعًا اما اذا وكله في القبض فليس للتردد في الصحة وجه خلافًا لما يوجهه صنيع التحفة اه سيد عمر وقوله
 ولعل الاقرب الخ لعله فيما إذا قيد بالمطالبة بالحال واما إذا قيدت ببعدها لحوال او اطلقت بقياس نظائره للصحة
 (قوله ويصح) اى التوكيل (في الابرأ منه) اى الدين (قوله لا بد من الفور) معتمد اه ع ش (قوله قيل
 وكذا في وكلتك الخ) اعتمده م ر اه سم اى في النهاية (قوله قياس الطلاق) اى فيما لو قال وكلتك في ان
 تطلق نفسك فلا يشترط الفور على ما افهمه كلامه اه ع ش (قوله وخرج بالديون الخ) عبارة المغنى اما
 الاعيان فتارة يصح التوكيل في قبضها دون اقباضها مع القدرة على ردها كالوديعة لانه ليس له دفعها لغير
 مالها فلو سلمها لوكيله بغير اذن مالها كان مفراطا لكتبتها اذا وصلت الى مالها فخرج الموكل عن عهدتها
 قال الاسنوى وعن الجوحى ما يقتضى استثناء العيال كالابن وغيره انتهى وهو حسن للعرف في ذلك
 واذا كان في المفهوم تفصيل لا يرد اه (الاعيان الخ) حاصله انه يصح التوكيل في الدين قبضًا واقباضًا واما في
 العين فتصح التوكيل فيها قبضًا مضمونة او لا لا اقباضًا مضمونة او لا لان اقباضها مضمن للرسول ان علم
 انها ليست ملكًا للرسول ولا فالضامن المرسل لانه المتعدي هو مع عذر الرسول كما قاله ع ش هنا اه بجيرى
 (قوله فلا يصح التوكيل) الى قوله وكذلك الاستعانة في المغنى الا قوله وكذلك الى ما لم تصل (ومن ثم ضمن)
 اى في صورة الامانة اه رشيدى عبارة السيد عمر او فيما اذا قدر على الرد اما اذا لم يقدر فينبغى ان لا يضمن
 لان اذن الشرع في التوكيل كاذن الموكل وكما لو وكل الوكيل فيما يعجز عنه فانه غير ضامن كما هو ظاهر اه
 (قوله وبه) اى بسبب التوكيل وذلك اذا سلم العين للوكيل اه ع ش (قوله فيما قدر على رده) اما اذا لم
 يقدر بان عجز عن المشى والذهاب لا العجز عن الحمل فانه ليس له ان يوكل وانما له ان يستعين بمن يحملها ويكون
 (قوله وفي طلاق الخ) في تقديره إشارة الى عطفه على طرفي لا على بيع فلا يشكل بان الطلاق ليس له طرفان
 على انه يتصور ان يكون له طرفان كما تلحق اه (قوله قيل وكذا في وكلتك الخ) اعتمده م ر (قوله فلا يصح التوكيل

وسلم ورهن ونكاح)
 للنص في النكاح والشراء
 كما مروى قيس بهما الباقي (و) في
 (طلاق) منجز (و) في
 (سائر العقود) وصيغة
 الضمان والوصية والحوالة
 جعلت موكلى ضامنا لك
 او موصيا لك بكذا او
 احلتك بمالك على موكلى
 من كذا بنظيره بماله على
 فلان ويقاس بذلك غيره
 (والفسوخ) ولو فورية إذا
 لم يحصل بالتوكيل تأخير
 مضر ومرويات امتناعه في
 فسخ نكاح الزائدات على
 اربع (و) في (قبض الديون)
 ولو مؤجلة على الاوجه
 لا مكان قضه عقب الوكالة
 بتعجيل المدين وقياسا على
 ما مر من الصحة في التوكيل
 بتزويجها إذا طلقت
 (واقباضها) ولا يرد مع
 التوكيل في عوض صرف
 ورأس مال سلم في غيبة
 الموكل لانه بغيبته بطل العقد
 فلا دين ويصح في الابرأ
 منه لكن في ابرأ نفسك
 لا بد من الفور تغليبا للتعليمك
 قيل وكذا في وكلتك لتبريء
 نفسك على ما اقتضاء اطلاقهم
 لكن قياس الطلاق جواز
 التراخي ذكره السبكي
 اه وخرج بالديون الاعيان
 فلا يصح التوكيل فيما قدر
 على رده منها بنفسه مضمونة
 او امانة لان مالها لم ياذن
 في ذلك ومن ثم ضمن به

وكذا وكيله والقرار عليه
 ما لم تصل بحالها ليد مالها
 نعم ان كان الوكيل من
 عيال الموكل وكان ثقة
 ما مونا جاز له تفويض
 الرد اليه وكذا له الاستعانة
 على الواجهة بمن يحملها
 معه لكن ان كان معه على
 ما ياتي في الوديعة (و) في
 الدعوى بنحو مال او
 عقوبة لغير الله (والجواب)
 وان كره الخصم وينزل
 وكيل المدعى باقراره
 بقبض موكله او ابرائه
 لا ابرائه هولاءه وقع لغوا
 من غير ان يتضمن رفع
 الوكالة وينزل وكيل
 الخصم بقوله ان موكله اقر
 بالمدعى به ولا يقبل تعديله
 لبينة المدعى وتقبل شهادته
 على موكله مطلقا وله قيام
 يوكل فيه وفيما وكل فيه ان
 انزل قبل الخوض في
 الخصومة ويلزمه حيث لم
 يصدقه الخصم بينة بوكالته
 وتسمع من غير تقدم
 دعوى حضر الخصم او غاب
 ومع تصديق الخصم عليها له
 الامتناع من التسليم حتى
 يثبتها بالتسليم (وكذا في
 تملك المباني كالا حياء
 والاصطبا والاحتطاب في
 الاظهر) كالشراء بجماع ان
 كلاسبب للملك فيحصل الملك
 للموكل ان قصده الوكيل له
 والا فلا (لا في الالتقاط
 كالاغتنام تغليا لشائبة
 الولاية لا على شائبة

معه كما سيأتي في قوله وكذا له الاستعانة الخ اه سيد عمر (قوله وكذا وكيله) في المضمون له مطلقا وفي الامانة
 ان علم انها ليست ملك الدافع اه ع ش (قوله والقرار عليه) اي الوكيل وينبغي ان يقال ان هذا انما هو حيث
 علم انها ليست ملك الموكل والا فالقرار على الموكل لان يد الوكيل يد امانة والا مبن لا يضمن مع انتفاء العلم
 كما ياتي في الغصب ع ش اه بجبري (قوله ان كان معه) اي ان كان ملاحظا له لان يده لم يزل عنها اه ع ش
 (قوله بنحو) الى قوله كالاغتنام في النهاية الا قوله لا يراه الى وينزل (قوله بنحو مال الخ) عبارة المغنى وفي
 الدعوى والجواب للحاجة الى ذلك وان لم يرض به الخصم لانه محض حقه وسواء كان ذلك في مال ام في غيره
 لا في حدود الله تعالى كما سيأتي اه (قوله باقراره) اي الوكيل اه ع ش (قوله اقر بالمدعى به) اي بانه
 ملك للمدعى (قوله ولا يقبل تعديله الخ) لانه كالاقرار في كونه قاطعا للخصومة وليس للوكيل قطع الخصومة
 بالاختيار فلو عدل انزل كانه عليه الاذرى قال في شرح الروض ويفهم من عدم قبول التعديل عدم
 الصحة فليحرر اه سم (قوله مطلقا) اي فيما وكل فيه وفي غيره (قوله وله) اي وتقبل لموكله ش اه سم (قوله
 ان انزل) اي وكيل الخصم قيد للمعطوف فقط (قوله ويلزمه حيث لم يصدقه الخصم الخ) يتامل مع هذا
 قول السكز فرع لو ادعى الوكيل الوكالة فصدقه الغريم لم يلتفت الحاكم لذلك لما فيه من اثبات الحجر على
 صاحبها ولو وكله بمطالبة يزيد بحق فله قبضه اه ولعل مراده بعدم التفات الحاكم انه لا يعول عليه في حكمه
 ونحوه وهذا لا ينافي جواز تصرف الوكيل اعتمادا على التصديق اه سم وفي السكز دي عن شرح الروض
 تثبت الوكالة باعتراف الخصم وكذا بالبينة بل اولى فله خاصته لكن ليس للحاكم ان يحكم بالوكالة وللخصم
 ان يمتنع من خاصته حتى يقيم بينة بوكالته كالمدينون حيث يعترف للوكيل اي المدعى الوكالة بانه وكيل ولا يثبت
 فان له الامتناع من اقباضه الدين حتى يقيم بينة بوكالته لاحتمال تكذيب رب الدين بوكالته قال البلقيني وفائدة
 الخاصة مع جواز الامتناع منها الزام الحق للموكل لادفعه للوكيل اه (قوله عليها) اي الوكالة (قوله بالتسليم)
 متعلق بضمير مثبتها الرجوع للوكالة (قوله ان قصده) اي الملك (الوكيل له) اي للموكل واستمر قصده
 فلو عن له قصد نفسه بعد قصد موكله كان له ذلك ويملك ما احياء من حيث اه ع ش وقوله واستمر الخ
 اي الى تسليمه للموكل فقوله فلو عن الخ اي قبل التسليم بخلاف قصد نفسه بعده فلا يؤثر فيما يظهر
 فليراجع (قوله والا) بان قصد نفسه او اطلق او قصد واحدا لا بعينه لان قصد واحد لا بعينه غير صحيح
 فسكانه لم يوجد فيحمل على حالة الاطلاق فان قصد نفسه وموكله كان مشتركا فيما يظهر اه ع ش زاد
 الجبري ومحل ما لم يكن باجرة وعينه الموكل امر اخاصا كان قال له احتطاب لي هذه الجزمة الخطب مثلا
 بكذا فانه يقنع للموكل وان قصد نفسه فان لم يعين له امر اخاصا كان قال له احتطاب لي حزمة خطب بكذا
 فاحتطابها وقصد نفسه وقعت له وعمل الاجارة باق في ذمته فيحتطب غير ها لطيفي اه (قوله لا في الالتقاط)

الخ) اعتمدهم (قوله والقرار عليه) اي الوكيل ش (قوله نعم ان كان الوكيل الخ) اطلاقهم بخالفهم (قوله
 ولا يقبل تعديله الخ) لانه كالاقرار في كونه قاطعا للخصومة وليس للوكيل قطع الخصومة بالاختيار فلو عدل
 انزل كانه عليه الاذرى قال في شرح الروض ويفهم من عدم قبول التعديل عدم الصحة فليحرر اه سم (قوله وله
 عطف على قوله على ش (قوله ومع تصديق الخصم عليها له الامتناع الخ) يتامل مع هذا قول السكز فرع لو ادعى
 الوكيل الوكالة فصدقه الغريم لم يلتفت الحاكم لذلك لما فيه من اثبات الحجر على صاحبها ولو وكله بمطالبة زيد
 بحق فله قبضه اه ولعل مراده بعدم التفات الحاكم انه لا يعول عليه في حكمه ونحوه وهذا لا ينافي جواز
 تصرف الوكيل اعتمادا على التصديق فلا ينافي هذا الكلام ما سيأتي عن الروضة تقلا عن الحاوي عند قول
 الشارح ومن ثم لو تصرف غير عالم الخ (فرع) في فتاوى السيوطي رجل وكل انسانا في ان يسلم له في
 قبح ففعل وضمن المسلم اليه رجل فهل يصح دعوى الموكل على المسلم اليه بالقمح وعلى ضمانه وهل يجوز
 للوكيل ان يشهد للموكل بالضمان ام لا الجواب نعم للموكل الدعوى على المسلم اليه والضامن وامام شهادة
 الوكيل له فان كان قبل عزله لم تقبل وكذا بعده ان خاصم وان لم يحاصم قبلت اه (قوله لا في الالتقاط)

استشكل بقولهم في باب اللقطة من رأى لقطة فوكل من يلتقطها له فالتقطها الوكيل بقصده صح أوجب بان ما هناك في المعينة وما هنا في غيرها مر اه سم اي في النهاية (قوله ورجح في الروضة انه يكون الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله مقربا بالوكيل) اي مقرا بكذا بسبب التوكيل (قوله اذ المدار في الافرار الخ) يتامل تقريره (قوله نعم الخ) وفي البجيري بعد كلام مانصه والحاصل انه اذا اتى بعلى وعنى يكون اقرارا قطعيا وان حذفهما لا يكون اقرارا قطعيا وان اتى باحدهما يكون قرارا على الاصح كما يؤخذ من كلام الحلبي وعلى كلام القليوبي وعش والزبدي لا يكون مقرا قطعيا اذا اتى بعلى اه وقوله وعلى كلام القليوبي الخ اي والتحفة والمغنى فما نقله عن الحلبي ضعيف (قوله على الاوجه) اعتمده ايضا مر اه سم اي في النهاية واعتمد المغنى عدم الصحة (قوله بل يتعين) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله ويصح في استيفاء عقوبة الله تعالى) ظاهره ولو قبل ثبوتها وهو متجه مر اه سم (قوله في اثباتها) اي عقوبة الله تعالى (قوله مطلقا) اي من الامام او السيد وغيرهما (قوله في ثبوت زنا المقدوف) فاذا ثبت اقم عليه الحداه مغنى وفي سم عن شرح الروض مثله (قوله عنه) اي القاذف (قوله دعواه) اي الوكيل (قوله في استيفائها) اي عقوبة الآدمي قول المتن (بحضرة الموكل) متعلق بقول الشارح استيفائها ش اه سم (قوله لاحتمال عفوه) الى قول المتن وان وكله في النهاية (قوله اذا ثبت) اي العقوبة والتذكير لان المصدر المأمور بوجوب فيه التذكير والتأنيث (قوله مع الاستيفاء الخ) اي مع جوازه (قوله او في حقوقي) اي او في كل حقوقي ولا حظ التمييز بين هذا وما سبق عن فتوى ابن الصلاح وقد يقال الحقوق المطالب بها بعض الحقوق على الاطلاق سم

استشكل بقولهم في باب اللقطة من رأى لقطة فوكل من يلتقطها له فالتقطها الوكيل بقصده صح وأوجب بان ما هناك في المعينة وما هنا في غيرها مر (قوله على الاوجه) اعتمده ايضا مر (قوله ويصح ايضا في استيفاء عقوبة الله تعالى) ظاهره ولو قبل ثبوتها وهو متجه مر (قوله لا في اثباتها مطلقا) قد يشكك عليه ما في خبر واغديا انيس الى امرأة هذا فان اعترفت فارحها فان قوله فان اعترفت فارحها توكل من الامام في اثبات الرجوع وفي استيفائه إلا ان يحجب بان المراد فان دامت على الاعتراف بناء على انها كانت اعترفت له ^{عليه السلام} او بلغه اعترافها بطريق معتبر فليتامل (قوله ان يوكل في ثبوت زنا المقدوف) قال في شرح الروض فاذا أثبت اقم عليه الحداه (قوله وقيل لا يجوز التوكيل في استيفائها) عبارة السكز وقيل لا يجوز استيفاءه الخ (قوله في المتن بحضرة) متعلق بقول الشرح استيفائها ش (قوله او حقوقي) اي او في كل حقوقي ولا حظ التمييز بين هذا وما سبق عن فتوى ابن الصلاح وقد يقال الحقوق المطالب بها بعض الحقوق على الاطلاق (فرع) قال في الروض لابع بعض مالي ولا بيع هذا او ذاك اي لا يجوز ولو قال بع او هب من مالي ما شئت او اعتق من عبيدي من شئت صح لا في الجميع قال في شرحه لكن قال القاضي ما مر عنه من انه لو قال طلق من نسائي من شئت فله ان يطلق كل من شاءت الطلاق ويفرق بان المشيئة في هذه مسندة الى كل منهن فلا تصدق مشيئة واحدة بمشيئة غير هاء فكان ذلك في معنى اي امرأة شاءت منهن الطلاق طلقها بخلافها في تلك فله مسندة الى الوكيل فصدقت مشيئته فيما لا يستوعب الجميع فلا يتمكن من مشيئته فيما يستوعبه احتياطا اه وقول الروض السابق ولا بيع هذا او ذاك فرق في شرح الروض بينه وبين الصحة في بيع احد عبيدي بان العقد فيه لم يجد موردا يتأثر به لان او لا بهام بخلاف الاحد فانه صادق على كل عبد وفي تجريد المراد مانصه في صحة التوكيل بطلاق احد الزوجتين وجهان وجه المنع انه لا يتم الا بالتعيين الرجوع الى الشهود ويحتمل بناؤه على ان الطلاق يقع عند اللفظ ليصح او عند التعيين فلا وقد قال الغري ان قال طلق واحدة لا بعينها فان قلنا هو اذا فعله الزوج طلاقا واقع صح وعلى الزوج التعيين وإن قلنا التزام طلاق فلا قال وإن قال طلق إحداها بعينها فطلق وقد مدعينة صح فان مات قبل تعيينها منع الموكل منهما حتى يعين اه كلام التجريد وتلخص عما نقله البغوي الجواز سواء قال له طلق واحدة على الابهام أو على التعيين وجزم بذلك في العباب فقال في الطلاق ولو ابهم كاحداهما اي يصح اه نعم قول التجريد عن

استشكل بقولهم في باب اللقطة من رأى لقطة فوكل من يلتقطها له فالتقطها الوكيل بقصده صح وأوجب بان ما هناك في المعينة وما هنا في غيرها مر (قوله على الاوجه) اعتمده ايضا مر (قوله ويصح ايضا في استيفاء عقوبة الله تعالى) ظاهره ولو قبل ثبوتها وهو متجه مر (قوله لا في اثباتها مطلقا) قد يشكك عليه ما في خبر واغديا انيس الى امرأة هذا فان اعترفت فارحها فان قوله فان اعترفت فارحها توكل من الامام في اثبات الرجوع وفي استيفائه إلا ان يحجب بان المراد فان دامت على الاعتراف بناء على انها كانت اعترفت له ^{عليه السلام} او بلغه اعترافها بطريق معتبر فليتامل (قوله ان يوكل في ثبوت زنا المقدوف) قال في شرح الروض فاذا أثبت اقم عليه الحداه (قوله وقيل لا يجوز التوكيل في استيفائها) عبارة السكز وقيل لا يجوز استيفاءه الخ (قوله في المتن بحضرة) متعلق بقول الشرح استيفائها ش (قوله او حقوقي) اي او في كل حقوقي ولا حظ التمييز بين هذا وما سبق عن فتوى ابن الصلاح وقد يقال الحقوق المطالب بها بعض الحقوق على الاطلاق (فرع) قال في الروض لابع بعض مالي ولا بيع هذا او ذاك اي لا يجوز ولو قال بع او هب من مالي ما شئت او اعتق من عبيدي من شئت صح لا في الجميع قال في شرحه لكن قال القاضي ما مر عنه من انه لو قال طلق من نسائي من شئت فله ان يطلق كل من شاءت الطلاق ويفرق بان المشيئة في هذه مسندة الى كل منهن فلا تصدق مشيئة واحدة بمشيئة غير هاء فكان ذلك في معنى اي امرأة شاءت منهن الطلاق طلقها بخلافها في تلك فله مسندة الى الوكيل فصدقت مشيئته فيما لا يستوعب الجميع فلا يتمكن من مشيئته فيما يستوعبه احتياطا اه وقول الروض السابق ولا بيع هذا او ذاك فرق في شرح الروض بينه وبين الصحة في بيع احد عبيدي بان العقد فيه لم يجد موردا يتأثر به لان او لا بهام بخلاف الاحد فانه صادق على كل عبد وفي تجريد المراد مانصه في صحة التوكيل بطلاق احد الزوجتين وجهان وجه المنع انه لا يتم الا بالتعيين الرجوع الى الشهود ويحتمل بناؤه على ان الطلاق يقع عند اللفظ ليصح او عند التعيين فلا وقد قال الغري ان قال طلق واحدة لا بعينها فان قلنا هو اذا فعله الزوج طلاقا واقع صح وعلى الزوج التعيين وإن قلنا التزام طلاق فلا قال وإن قال طلق إحداها بعينها فطلق وقد مدعينة صح فان مات قبل تعيينها منع الموكل منهما حتى يعين اه كلام التجريد وتلخص عما نقله البغوي الجواز سواء قال له طلق واحدة على الابهام أو على التعيين وجزم بذلك في العباب فقال في الطلاق ولو ابهم كاحداهما اي يصح اه نعم قول التجريد عن

فوضت اليك كل شيء) لي أو كل ما شئت من مالي (لم يصح) لمسافيه من عظيم الغرر إذ يدخل فيه مالا يسمع الموكل

بعضه كطلاق زوجته والتصدق بامواله (٣٠٨) وظاهر كلامهم بطلان هذا وان كان تابعا لمعين وهو ظاهر فلا ينفذ تصرف الوكيل

فيه شيء من التابع لان عظم الغرر فيه الذي هو السبب في البطلان لا يدفع بذلك وليس كما مر عن ابي حامد وغيره لان ذلك في جزئي خاص معين فساغ كونه تابعا لقلة الغرر فيه بخلاف هذا (وان قال) وكلتكم (في بيع اموالي وعققي ارقائي) وقضاء ديوني واستيفائها ونحو ذلك (صح) وان لم يعلم ما ذكر لقلة الغرر فيه ولو قال في بعض اموالي او شيء منها لم يصح كبيع هذا او هذا بخلاف احد عبيدي لتساوله كلا منهم بطريق العموم البدلي فلا ابهام فيه بخلاف ما قبله او ابرىء فلانا عن شيء من مالي صح وحمل على اقل شيء لان الابرء عقد خبز فتوسع فيه او عما شئت منه لزمه ابقاء اقل شيء (وان وكله في شراء عبد) مثالا للقتية (وجوب بيان نوعه) كتركه او هبدي ولا يغني عنه ذكر الجنس كعبد ولا الوصف كايض ويشرط ايضا بيان صنف وصفة تختلف بهما الغرض اختلافا ظاهرا لا مطلقا بل بالنسبة لمن يشتري له غيره وكالة فيما يظهر اخذنا من قولهم لا يشترط استقصاء او صاف السلم ولا ما يقرب منها اتفاقا فالمراد من هذا النبي ما ذكرته والا كان مشكلا

وعش (قوله ببعضه) لاجابة الى زيادة لفظه بعض (قوله بامواله) اي بجميع ماله اه معنى (قوله و ظاهر كلامهم الخ) ائقي به شيخنا الشهاب الرملي واعتمد شيخ الاسلام في شرح المنهج خلاف ذلك اه سم (قوله وهو ظاهر) وفاقا للمعنى والنهاية (قوله من التابع) اخرج المتبوع اه سم (قوله بذلك) اي يكونه تابعا لمعين (قوله كما مر) اي قبيل قول المتن وان يكون قابلا للنيابة (قوله وقضاء ديوني الخ) ورد ودائعي وخاصمة خصمائي اه معنى (قوله ونحو ذلك) من للنحو اقراض او شراء ما يحتاج اليه الوكيل فيما له تعلق بما وكل فيه ومن ذلك ما يقع كثيرا ان شخصا يوكل آخر في التصرف في قرية من قرى الريف بالزراعة والزرعة ونحوهما اه ع ش (قوله وان لم يعلم ما ذكر) اي الاموال والارقاء والديون ومن هي عليه اه معنى (قوله ولو قال) الى المتن في المعنى الا قوله بخلاف الى قوله بخلاف (قوله ولو قال في بعض اموالي الخ) ولو قال بع او هب من مالي او اقض من ديوني ما شئت او اعتق او بيع من عبيدي ما شئت صح في البعض لافي الجميع لان من التبعض معنى وشرح الروض (قوله في بعض الخ) اي في بيعه (قوله بخلاف احدا الخ) قد يشكك هذا بعدم الصحة فيما لو قال وكلت احدا كذا او وكلتكم في تطبيق احد نسائي كما تقدم عن البحر اه ع ش وقد يحجب عن الاول بانه يحتاط للعائد لانه الاصل ما لا يحتاط للمعقود عليه وعن الثاني بانه يحتاط للابضاع ما لا يحتاط لغيرها (قوله لتناوله كلا منهم الخ) يكفي في الفرق ان الابهام في الاول اشد واما الفرق بالعموم البدلي فقد يقال هو موجود في البعض ايضا اه سم (قوله بخلاف ما قبله) اي بعض اموالي الخ (قوله عن شيء الخ) او عن الجميع فابرأ عنه او عن بعضه صح ويكفي في صحة الوكالة بالابرء علم الموكل بقدر الدين وان جهله الوكيل والمديون اه معنى (قوله من مالي) اي من ديني اه نهاية (قوله وحمل على اقل شيء) اي بشرط ان يكون متمولا اخذنا من العلة اذ العقود لا ترد على غير متمول اه ع ش (قوله او عما شئت منه الخ) وكذا لو اسقط منه يلزمه ابقاء شيء على الاقرب احتياطا مر (فرع) لو قال وكلتكم في امور زوجتي هل يستفيد طلاقها فيه نظروا ويتجه لا حيث لا قرينة احتياطا مر اه سم (قوله ابقاء شيء) اي متمول فيما يظهر (قوله للقتية) الى قوله فالمراد في المعنى والى قوله وببحث في النهاية الا قوله اتفاقا الى ولو اشترى (قوله للقتية) سيد كره محترزه قبيل قول المتن ويشترط (قوله ويشترط ايضا الخ) عبارة للمعنى وان تباينت اصناف نوع وجب بيان الصنف كخطائي وقف جاني وان وكله في شراء رقيق وجب مع بيان النوع ذكر الذكورة والانوثة قليلا للغرر ولو قال اشترى عبدا كانشاء لم يصح لكثرة الغرر اه معنى (قوله بل بالنسبة لمن يشتري الخ) اي بل يختلف بهما الغرض بالنسبة للموكل ولو عبر به لكان اوضح اه سيد عمر (قوله من هذا النبي) اي قولهم لا يشترط استقصاء الخ (قوله ما ذكرته) اي بقوله لا مطلقا يعني لو كان المراد يختلف بهما الغرض مطلقا لا يشترط استقصاء صفات السلم اه سيد عمر (قوله صح عتق الخ) اي ما لم يبين معييا كاياتي له في الفصل الاتي وقياس ما ذكره الشارح مر انه لو اشترى له زوجته او لها زوجها صح وانفسخ النكاح اه ع ش (قوله بخلاف

البغوى حتى يعين مشكل لان الوكيل قصد معينة فلا يفيد تعيين الموكل فليتأمل (قوله و ظاهر كلامهم بطلان هذا وان كان تابعا لمعين وهو ظاهر الخ) ائقي به شيخنا الشهاب الرملي واعتمد شيخ الاسلام في شرح المنهج خلاف ذلك فقال لسن الا وفق بما مر من الصحة في قوله وكلتكم في بيع كذا وكل مسلم صحة ذلك وهو الظاهر اه ولا يخفى شدة شبهة ما نحن فيه بما قاس عليه من وكلتكم في بيع كذا وكل مسلم دون ما مر عن ابي حامد فكان للاتق الفرق بين ما نحن فيه وهذا الذي قاس عليه في شرح المنهج فانه المهم فليتأمل وقد يفرق بان كثرة الغرر في الموكل فيه اضر منها في الوكيل (قوله من التابع) اخرج المتبوع (قوله لتناوله كلا منهم بطريق العموم البدلي الخ) يكفي في الفرق ان الابهام في الاول اشد واما الفرق بالعموم البدلي فقد يقال هو موجود في البعض (قوله بطريق العموم البدلي) قد يستشكل بانه مفرد مضاف لمعرفة وقد اطلقوا انه من صيغ العموم ويحجب ٣ (قوله وحمل على اقل شيء) ما ضابطه (قوله او عما شئت منه لزمه ابقاء اقل شيء) على الاقرب مر احتياطا (فرع) لو قال وكلتكم في امور زوجتي هل يستفيد

فتأمله ولو اشترى من يعتق عليه بخلاف ٣ كذا بخطه بياض من الاصل اه هامش القراض

القراض لأنه ينافي موضوعه من طلب الرجوع ولو كله في تزويج امرأة اشترط تعيينها ولا يكتفى بكونها تكافئة لأن الغرض يختلف مع وجود وصف المكافئة كثير فأن دفع مال السبكي هنا نعم إن أتى له بلفظ عام كزوجتي من شئت صح (أو) في شراء (دار) للقنية أيضا (وجوب بيان المحلة) وهي الحارة ومن لازم بيانها بيان البلد غالباً لئلا يصرح به (والسكة) بكسر أوله (٣٠٩) وهي الزقاق المشتملة عليه وعلى مثله الحارة

لاختلاف الغرض بذلك وقد يغني تعيين السكة عن الحارة (لا قدر الثمن) في العبد والدار مثلاً (في الأصح) لأن غرضه قد يتعلق بواحد من النوع من غير نظر لحسته ونفاسه نعم يراعى حال الموكل وما يليق به وببحث السبكي أنه لو قال اشترى كذا بما شئت ولو بما أكثر من ثمن المثل يقيد بثمان المثل واعتمده الأذرعى قال وكذا ما يكتب في كتاب التوكيل بقليل الثمن وكثيره لا يقصد به البيع بالغبن الفاحش ولا الشراء به وفيه نظر فسيأتي عن السبكي في بيع بما شئت جوازه بالغبن الفاحش وهذا مثله فليات فيه جميع ما يأتي ثم إن لافي بما عزوهان فإنه ثم يمنع بالنسيئة لأنها فيما يظهر لأنها زيادة رفق في الشراء لكن جعل شارح ما هنا كما هناك وفيه نظر ظاهر لوضوح الفرق بينهما في هذا نعم ما قاله الأذرعى فيما يكتب ظاهره ولو قال ذلك في

القراض) أي فانه لا يوضح ولا يعتق عليه لأن صحته تستدعي دخوله في ملكه وهو مقتضى للعنق كما في شرح المنهج في القراض اه ع ش (قوله ولو كله) إلى قوله المشتملة في المعنى لا قوله ولا يكتفى إلى نعم (قوله ولو كله) في تزويج الخ) ولو قالت لوليها زوجتي لرجل فقياس ذلك الصحة مطلقاً ولا يزوجه إلا من كفؤ وإن قالت له زوجتي من شئت وزوجه ولو من غير كفؤ اه ع ش وقوله فقياس ذلك الصحة مطلقاً فيه وقفة فليراجع (قوله نعم) إن أتى له بلفظ الخ) هل هذا الاستدراك يختص بمسئلة الوكالة في الزوج كما يقتضيه سياق كلامهم أو ما يأتي في الوكالة في نحو الشراء كما يقتضيه ما يأتي آنفاً من النهاية والمخى وميل القلب إلى الثاني أكثر أخذاً من تسامحهم في الأموال بالنسبة للأبضاع (قوله صح) أي للعموم وجعل الأمر راجعاً إلى رأي الوكيل بخلاف الأول فإنه مطلق ودلالة العام على الخاص ظاهرة وأما المطلق فلا دلالة فيه على فرداي بعينه فلا تناقض نهاية ومعنى قول المتن (بيان المحلة) بفتح الحاء وكسرها مختار اه ع ش (قوله) وقد يغني تعيين الخ) وقد يغني ذكر الحارة حيث لا تعدد في سبكيها اه سيد عمر (قوله من غير نظر الخ) قال في التهذيب يكون إن ذنابي أعلاماً يكون منه اه معنى (قوله ولو بما أكثر الخ) قد يقال قياس ما يأتي في بيع بما عزوهان من جواز البيع بالغبن الفاحش عدم التقييد هنا إذ النقص هناك نظير الزيادة هنا ثم رايت نظر الشارح الاتي اه سم (قوله وفيه نظر) أي فيما بحثه السبكي (قوله وهذا) أي اشترى كذا بما شئت الخ (قوله لافي بما عزوهان) لا يخفى ما في هذا الاستثناء إلا أن يراد بقوله ثم مبحث بيع بما شئت المشتمل لحكمه وحكم غيره من الصيغ الاتية هناك (قوله فانه) أي الشان (ثم) أي في بيع بما عزوهان (قوله لأنها) أي النسيئة أي الشراء بها (قوله بينهما) أي بين البيع والشراء (في هذا) أي في السكون بنسيئة (قوله ولو قال ذلك) أي اشترى كذا بما شئت ولو بما أكثر الخ (قوله له) أي لمال المحجور (قوله) أما إذا قصد التجارة) إلى قوله وخرج في المخى وإلى قوله على ما مر في النهاية قول المتن (أو فوضت) وفي النهاية والمخى أو فوضته اه بالضمير (قوله فيه) راجع للمعطوفين. عا (قوله ومثله) أي اللفظ (قوله مفهومة) أي لكل أحد فتكون صريحة أو لا فتكون كناية (قوله كسائر العقود) أي كما يشترط الإيجاب في سائر العقود لأن الشخص ممنوع من التصرف في مال غيره إلا برضاه معنى ونهاية (قوله بكاف الخطاب) لو اسقط لفظ كاف ليشمل ما ذكر من الأمثلة لكان واضحاً اه رشيدى (قوله صحة ذلك) أي التعميم (قوله كوكلت كل من أراد في إعتاق الخ) قال ابن النقيب ومثله ما قال وكلت من أراد في وقف دارى هذه مثلاً اه وهو ظاهر حيث عين الموقوف عليه وشروط الوقف التي أرادها كما لو قالت المرأة وكلت كل عاقدي تزويجي حيث اشترط لصحته تعيين الزوج ويحتمل الأخذ بظاهره ويصح مطلقاً ويعتبر تعيين ما يصح الوقف من الوكيل وكان الموكل أراد تحصيل وقف صحيح على أي حالة كان اه ع ش (قوله أو تزويج أمي هذه) ينبغي أن يقيد أخذاً من كلام الأذرعى الاتي بما إذا عين الزوج وإلا فهي مشكلة فليتامل سيد عمر وع ش (قوله ويؤخذ من هذا صحة الخ) قال سم على منهج واعتمد مر عدم الصحة إلا

طلاقها فيه نظريته لا حيث لا قرينة احتياطاً مر (قوله كزوجتي من شئت) عبارة الروض ويصح تزويج لي من شئت انتهى (قوله ولو بما أكثر من ثمن المثل) التقييد مع التصريح بالمبالغة المذكورة مشكل ولو قيد التقييد بامكان الشراء بثمان المثل فاقبل كان واضحاً ثم رايت نظر الشارح الاتي (قوله ولو بما أكثر من ثمن المثل يقيد الخ) قد يقال قياس ما يأتي في بيع بما عزوهان من جواز البيع بالغبن الفاحش عدم التقييد هنا إذ النقص هناك نظير الزيادة هنا ثم رايت نظر الشارح الاتي (قوله نعم بحث السبكي

ما شئت من العروض أو ما رأيت المصلحة فيه (ويشترط من الموكل) أو نائبه (لفظ) صريح أو كناية أو إشارة أخرى مفهومة (يقضى رضاه كوكلتك في كذا أو فوضت إليك) أو أنبتك أو أقتنك مقامى فيه (أو أنت وكلي فيه) كسائر العقود وخرج بكاف الخطاب ومثلها وكلت فلانا ما لو قال وكلت كل من أراد بيع دارى مثلاً فلا يصح ولا ينفذ تصرف أحد فيها بهذا الاذن لفساده نعم بحث السبكي صحة ذلك فيما لا يتعلق بعين الوكيل فيه غرض كوكلت كل من أراد في إعتاق عبدي هذا أو تزويج أمي هذه قال ويؤخذ من هذا صحة قول

من لا ولي لها أذنت لكل عاقد في البلد أن يزوجه قال الأذرعى وهذا أن صح محله أن عيئت الزوج ولم تفوض إلا بصيغة العقد فقط وينحو ذلك أفتى ابن الصلاح ويجرى ذلك التعميم في التوكيل في الدعوى إذ لا يتعلق بعين الوكيل غرض وعليه عمل القضاة لكن كتابة الشهود ووكلا في ثبوته وطلب الحكم به لغو لأنه ليس فيه توكيل لمبهم لا معين فتعين أن يكتبوا ووكلا في ثبوته وكلاء القاضي أو نحو ذلك ولو قالوا فلانا وكل مسلم جاز على ما مر بما فيه (ولو قال بع أو اعتق حصل الأذن) فهو قائم مقام الإيجاب بل وأبلغ منه (ولا يشترط) في وكالة بغير جعل (القبول لفظا) بل أن لا يرد وأن أكره الموكل ولا يشترط هنا فور ولا مجلس لأن التوكيل رفع حجر كإباحة الطعام ومن ثم لو تصرف غير عالم بالوكالة صح كمن باع مال أبيه ظانا بحياته فكان ميتا وسيأتي في الودعة أنه يكفي اللفظ من أحدهما والقبول من الآخر وقياسه جريان ذلك هنا

تبع الغير فلا يصح إذن المرأة على الوجه المذكور اه ع ش (قوله لا ولي لها) أى خاص اه سيد عمر (قوله لكل عاقد) أى قاض أو عدل عند عدمه حقيقة أو حكما سيد عمر وع ش (قوله قال الأذرعى الخ) عبارة في القوت وما ذكره يعنى السبكي في تزويج الأمة أن صح بنبغى أن يكون فيما إذا عين الزوج ولم يفوض إلا بصيغة العقد ثم قال وسئل ابن الصلاح عن أذنت أن يزوجه العاقد في البلد من زوج معين بكذا فهل لكل أحد عاقد بالبلد تزويجها فأجاب أن اقترن باذنها قرينة تقتضى التعيين فلا مثل أن سبق لإذنها قريبا ذكر عاقد معين أو كانت تعتقد أن ليس بالبلد غير واحد فإن أذنها حينئذ يختص ولا يعم وإن لم يوجد شيء من هذا القبيل فذكرها العاقد محمول على معنى العاقد على الإطلاق وحينئذ لكل عاقد بالبلد تزويجها هذا مقتضى الفقه في هذا اه وبه يعلم ما في الشارح من كالشهاب ابن حجج اه رشيدى (قوله أن عيئت) صوابه عين كما علم مما قدمناه اه رشيدى (قوله إذ لا يتعلق بعين الوكيل غرض) محل تأمل اللهم إلا أن يحمل على ما إذا ارادوا إحدا من وكلا القاضى مثلا وكاوا معروفين بالأمانة بذل الجدل يتوكلون فيه فلا بعد حينئذ اه سيد عمر (قوله وعليه) أى على التعميم (قوله كتابة الشهود) من إضافة المصدر إلى فاعله ومفعوله قوله وكلا في ثبوته وطاب الحكم به أى كتابة شهود بيت القاضى في مسوداتهم فيكتبون صورة الدعوى والتوكيل فيها ثم يشهدون بها عند القاضى (قوله ووكلا) أى المدعيان اه ع ش (قوله في ثبوته) أى الحق (قوله لغو) خبر لكن الخ (قوله) لأنه ليس فيه) أى ووكلا في ثبوته الخ (قوله ولو قالوا) أى في كتابتهم أو عند القاضى اه ع ش (قوله فلا ما وكل مسلم) أى لو قالوا ذلك بدل وكلاء القاضى (قوله جاز) اعتمدهم اه سم في النهاية (قوله على ما مر) أى في شرح وشرط الوكيل (قوله فهو قائم) إلى قول المتن ولا يصح في النهاية إلا قوله أن كان الإيجاب بصيغة العقد لا الأمر (قوله بل وأبلغ) الأولى إسقاط الواو (قوله بل أن لا يرد الخ) عبارة للمنفى واحترز بقوله لفظا عن القبول معنى فانه إن كان بمعنى الرضا فلا يشترط أيضا على الصحيح لأنه لو أكرهه على بيع ماله أو طلاق زوجته أو نحو ذلك صح كما قاله الرافعى في الطلاق أو بمعنى عدم الرد فيشترط جز ما لو قال لا أقبل أو لا أفعل بطلت فإن ندم بعد ذلك جددت له ومر أن المفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يرداه (قوله ولا يشترط هنا فور ولا مجلس) هذا مفهوم من المتن بالأولى (قوله لأن التوكيل الخ) تعليل للمتن والشرح (قوله ومن ثم لو تصرف الخ) كذا في الروض وغيره عبارة الروض وإن بلغه أن زيدا وكله وصدق تصرف لأن كذب وإن قامت بينة اه وعبارة الروضة قال في الحاوى لو شهد زيدا شاهدان عند الحاكم أن عمر أوكله فأن وقع في نفس زيد صدقهما جاز له العمل بالوكالة ولورد الحاكم شهادتهما وإن لم يصدقهما لم يحزله العمل بها ولا يغنى قول الحاكم شهادتهما عن تصديقه اه سم (قوله صح) وفاقا للمنفى والنهاية (قوله كإباحة الطعام) في الروض ولورد هنا أى رد الوكيل الوكالة أردت بخلاف المباح له إذا رد الإباحة فأن ردها أى الوكالة وندم جددت اه وذكر في شرحه نزاعا في مسئلة رد الإباحة اه سم (قوله والقبول من الآخر) أى بالفعل اه سيد عمر عبارة ع ش

الخ كذا شرح مر (قوله ولو قالوا فلا ناوكل مسلم جاز) اعتمده مر (قوله ولا يشترط هنا فور) قال في شرح الروض نعم لو وكله في إبراء نفسه أو عر ضمه الحاكم عليه عند ثبوته عند عهده اعتبر القبول بالأمر مثال فورا ذكره الروبانى وغيره وهذا لا يستثنى في الحقيقة لأن الأول منهما مبنى على أنه تملك لا توكيل كتنظيره في الطلاق والثانى إنما اعتبر فيه الفور لأن الحاكم إيفاء الغريم للوكالة اه فليتأمل فانه قد لا يتعلق بما فيه غريم (قوله ومن ثم لو تصرف غير عالم بالوكالة صح) كذا في الروض وغيره وعبارة الروض قبيل الباب الثالث في الاختلاف وإن بلغه أن زيدا وكله وصدق تصرف لأن كذب وإن قامت بينة اه وعبارة الروضة ثم ما نصه قال الحاوى لو شهد زيدا شاهدان عند الحاكم أن عمر أوكله فأن وقع في نفس زيد صدقهما جاز له العمل بالوكالة ولورد الحاكم شهادتهما لم يمنع ذلك من العمل بها لأن قبولا عند زيد خبر وعند الحاكم شهادة وإن لم يصدقهما لم يحزله العمل بها ولا يغنى قبول الحاكم شهادتهما عن تصديقه اه (قوله وسيأتى في الودعة أنه يكفي اللفظ من أحدهما والقبول من الآخر الخ) قال في الروض في الحكم الخامس ولورد اه

لأنها توكل وتوكل وقد يشترط القبول لفظا كما إذا كان له عين معارة أو مؤجرة أو مغسوبة (٣١١) فوهبها الآخرون وأذن له في قبضها

توكل من هي بيده في قبضها له لا بد من قبوله لفظا لنزول يده عنها به (وقيل يشترط مطلقا لأنه تمليك للتصرف وقيل يشترط في صيغ العقود كوكلتك) قياسا عليها (دون صيغ الأمر كطبيع أو اعتق) لأنها باحة أما التي يجعل فلا بد فيها من القبول لفظا إن كان الإيجاب بصيغة العقد لا الأمر وكان عمل الوكيل مضبوطا لأنها اجارة فاسدة ينبغي أن يستحق اجرة المثل لأنه عمل طامعا أي حيث لم يكن عالما بالفساد اه (قوله من صفة أو وقت) كقوله إذا قدم زيد أو جلد راس الشهر فقد وكلتك بكذا أو فانت وكيلى فيه اه (قوله والامارة) عطف على الوصية أي وخلا الامارة لقوله ^{عليه السلام} في غزوة مؤتة ان قتل زيد فجعفر فان قتل جعفر فعبد الله ابن رواحة اه كرى عبارة عث قوله خلا الوصية أي بان يقول إذا جلد راس الشهر فقد وصيت له بكذا أو ان كمل الشهر فقلان وصي سم وقوله والامارة في فتاوى البلقيني باب الوقف مسألة هل يصح تعليق الولاية الجواب لا يصح تعليق الولاية في مذهب الشافعي إلا في محل الضرورة كالامارة والايضاء اه ومنه تستفيد ان ما يجعل في مواضع الاحباس من جعل النظر له ولولا ولاده بعده لا يصح في حق الاولاد بر اسم على منبهج اه ولك منع الاستفادة بحمل كلام البلقيني اخذا من الحديث المسار انفا ومما في شرح فلرو كله ببيع عبد سيملكه الخ على ما اذا لم يكن التعليق تابعا لموجود (قوله فلو تصرف الخ) عبارة النهاية والمعنى والاسنى وعلى الاول بنفذ تصرفه في ذلك عند وجود الشرط لو وجود الاذن وينفذ ايضا تصرف صادف الاذن حيث فسدت الوكالة ما لم يكن الاذن فاسدا كالمو قال وكلت من اراد بيع دارى فلا ينفذ التصرف كما قاله الزركشى (قوله او بتزويج بنته الخ) قدم مرتجيع النهاية وفاقوا لده عدم النفوذ في هذه الصورة (قوله وتمثلي) أي للتصرف بعد وجود الشرط المعلق به (قوله في لاولى) أي مسألة الطلاق اه كرى (قوله وقال الجلال البلقيني) أي في الصور المذكورة بقوله كان وكلة الخ اه سيد عمر (قوله كالوكالة المعلقة) أي تعليقا صريحا اه كرى (قوله ولم يذكره) أي صحة التصرف والتذكير باعتبار الاحتمال (قوله فانه) أي الموكل المعلق (قوله عندها) أي حالة الوكالة (قوله وعلى هذا) أي احتمال البطلان (قوله بين الفاسدة الخ) أي الوكالة الفاسدة (قوله وهو) أي الفرق المذكور وقال السكرى الضمير يرجع الى قوله وان يبطل اه (قوله بانهما) أي الباطل والفساد (قوله وقضية رده) أي الجلال وكذا ضمير اعتماده (قوله للثاني) أي احتمال البطلان و (قوله بما ذكر) أي بقوله وهو خلاف تصريح الخ و (قوله للاول) أي احتمال الصحة (قوله وليست المعلقة الخ) رد لقول الجلال بخلاف المعلقة الخ وقد يجاب بان التعليق في الصورة الاخيرة ضمنى لا صريح فان المتبادر ان إذا طلقت الخ متعلق بالتزويج لا بالتوكيل (قوله اذ الصورة الاخيرة فيها تعليق الخ) أي بخلاف الاولين فانها لا تعليق فيهما اه كرى (قوله

أى قبول ما خوطب به من اخذ الوديعة او دفعها اه وعبارة الرشيدى قوله من الآخر أى ولو الموكل هنا اه (قوله لانها) أى الوديعة (قوله وقد يشترط) الى المتن فى المغنى (قوله واذن له) أى اذن الواهب للآخر (قوله فوكل) أى الآخر اه عث (قوله فوكل من الخ) ظاهره انه لا يلزم هنا اتحاد القابض والمقبض ويوافقه قوله لنزول اسم (قوله لا بد من قبوله) أى قبول من هي بيده (قوله مطلقا) أى سواء صيغ العقود وغيرها اه عث (قوله قياسا عليها) أى على العقود (قوله لفظا) أى وفورا اه عث (قوله إن كان الإيجاب بصيغة العقد لا الأمر) أسقطه النهاية وكتب عليه عث مانصه ظاهره مرأه لا فرق بين كون التوكيل بصيغة الأمر وغيره وهو ظاهر وفى حجج اما التي يجعل الخ اه لكن الشيخ السلطان اعتمد ما قاله الشارح (قوله وكان عمل الوكيل مضبوطا) أى وإن لم يكن مضبوطا فجعله اه كرى عبارة السيد عمر فان لم يكن مضبوطا وعمل فظا ه رانه اجارة فاسدة ينبغي ان يستحق اجرة المثل لأنه عمل طامعا أى حيث لم يكن عالما بالفساد اه (قوله من صفة أو وقت) كقوله إذا قدم زيد أو جلد راس الشهر فقد وكلتك بكذا أو فانت وكيلى فيه اه (قوله والامارة) عطف على الوصية أى وخلا الامارة لقوله ^{عليه السلام} في غزوة مؤتة ان قتل زيد فجعفر فان قتل جعفر فعبد الله ابن رواحة اه كرى عبارة عث قوله خلا الوصية أى بان يقول إذا جلد راس الشهر فقد وصيت له بكذا أو ان كمل الشهر فقلان وصي سم وقوله والامارة في فتاوى البلقيني باب الوقف مسألة هل يصح تعليق الولاية الجواب لا يصح تعليق الولاية في مذهب الشافعي إلا في محل الضرورة كالامارة والايضاء اه ومنه تستفيد ان ما يجعل في مواضع الاحباس من جعل النظر له ولولا ولاده بعده لا يصح في حق الاولاد بر اسم على منبهج اه ولك منع الاستفادة بحمل كلام البلقيني اخذا من الحديث المسار انفا ومما في شرح فلرو كله ببيع عبد سيملكه الخ على ما اذا لم يكن التعليق تابعا لموجود (قوله فلو تصرف الخ) عبارة النهاية والمعنى والاسنى وعلى الاول بنفذ تصرفه في ذلك عند وجود الشرط لو وجود الاذن وينفذ ايضا تصرف صادف الاذن حيث فسدت الوكالة ما لم يكن الاذن فاسدا كالمو قال وكلت من اراد بيع دارى فلا ينفذ التصرف كما قاله الزركشى (قوله او بتزويج بنته الخ) قدم مرتجيع النهاية وفاقوا لده عدم النفوذ في هذه الصورة (قوله وتمثلي) أي للتصرف بعد وجود الشرط المعلق به (قوله في لاولى) أي مسألة الطلاق اه كرى (قوله وقال الجلال البلقيني) أي في الصور المذكورة بقوله كان وكلة الخ اه سيد عمر (قوله كالوكالة المعلقة) أي تعليقا صريحا اه كرى (قوله ولم يذكره) أي صحة التصرف والتذكير باعتبار الاحتمال (قوله فانه) أي الموكل المعلق (قوله عندها) أي حالة الوكالة (قوله وعلى هذا) أي احتمال البطلان (قوله بين الفاسدة الخ) أي الوكالة الفاسدة (قوله وهو) أي الفرق المذكور وقال السكرى الضمير يرجع الى قوله وان يبطل اه (قوله بانهما) أي الباطل والفساد (قوله وقضية رده) أي الجلال وكذا ضمير اعتماده (قوله للثاني) أي احتمال البطلان و (قوله بما ذكر) أي بقوله وهو خلاف تصريح الخ و (قوله للاول) أي احتمال الصحة (قوله وليست المعلقة الخ) رد لقول الجلال بخلاف المعلقة الخ وقد يجاب بان التعليق في الصورة الاخيرة ضمنى لا صريح فان المتبادر ان إذا طلقت الخ متعلق بالتزويج لا بالتوكيل (قوله اذ الصورة الاخيرة فيها تعليق الخ) أي بخلاف الاولين فانها لا تعليق فيهما اه كرى (قوله

رد الوكيل الوكالة ارتدت بخلاف المباح له اذا رد الاباحة اه وقال هنا فان ردها وندم جددت انتهى وذكر في شرحه ثم نزاعا في مسألة رد الاباحة (قوله فوكل من هي بيده الخ) ظاهره انه لا يلزم هنا اتحاد القابض والمقبض ويوافقه قوله لنزول الخ (قوله فلو تصرف بعد وجود الشرط الى قوله نفذ عملا بعموم الاذن) عبارة الروض ولو علقتها بشرط فسدت ونفذ تصرف صادف الاذن فال في شرحه وكذا حيث فسدت الوكالة إلا ان يكون الاذن فاسدا كقوله وكلت من اراد بيع دارى فلا ينفذ التصرف قاله الزركشى اه (قوله او بتزويج بنته اذا طلقت الخ) كذا في شرح الروض ايضا فانه في الكلام على فساد الوكالة بالتعليق وانه يتصرف

وعلى هذا يلزم الفرق بين الفاسدة والباطلة وهو خلاف تصريحهم بانهما لا يفرقان إلا في الحجج والعلل والسكتا اه وقضية رده للثاني بما ذكر اعتماده للاول وليست المعلقة مستلزما لملك المحل عندها اذ الصورة الاخيرة فيها تعليق لا ملك للمحل حال الوكالة نعم الاوجه انه

لابد في هذه الصورة أن يذكر ما يدل على التعليق كقوله التي سأنكحها أو الذي سأملكه بخلاف إقتصاره على وكلتك في طلاق هذه أو بيع هذا أو تزويج بتي لأن هذا اللفظ يعدل ولا يفيد شيئا أصلا فليس ذلك من حيث الفرق بين الفاسد والبطل فأنه لو أتى في الجزية وغيرها ومرفى الرهن الفرق بين الفاسد والبطل أيضا (٣١٢) خصرهم المذكور اضافي وفائدة عدم الصحة بهما في المتن سقوط المسمى أن كان وجوب

ما يدل على التعليق (أي ولو ضمنا اه كردهي (قوله فليس ذلك) أي البطلان في الصورة المذكورة إذا لم تقارن ما يدل على التعليق و(قوله من حيث الفرق الخ) أي بل حيث أن ذلك لغو (قوله ويأتي في الجزية الخ) رد لقول الجلال وهو خلاف نصريحهم الخ (قوله رهن الفاسد الخ) أي من الجزية وغيرها والرهن (قوله أيضا) أي كالخبر وما سعه (قوله عدم الصحة) أي عدم صحة الوكالة مع صحة التصرف (قوله بهما) أي مع التعليق بالصفت والوقت وضايفتهما إلى المتن لصدق إطلاق الشرط بهما أو مرجع ضمير التنبيه صورتا التوكيل بطلاق من سينكحها وبيع من سيملكه للسابقين في شرط الموكل فيه اه سيد عمر عبارة الكردهي قوله وفائدة عدم الصحة بهما الخ أي عدم صحة التصرف بالوكالة المعلقة بل بالاذن اه وقضيته أفراد الضمير في نسخته من الشرح أقول ما مر عن السيد عمر في تفسير ضمير التنبيه تكلف والظاهر أن مرجعه الفاسد والبطل على ما مر عن الجلال البلقيني وقول الشارح في المتن يعني في مسألة المتن من تعليق الوكالة (قوله سقوط المسمى) أي لجعل المسمى اه معنى (قوله أن كان) أي المسمى بأن عينت أجرة الوكيل في الوكالة المعلقة التي يجعل (قوله وحرمة التصرف) عطف على سقوط المسمى (قوله لكن استبعده آخرون الخ) وفاقا للنهاية والمعنى عبارتهما والإقدام على التصرف بالوكالة لفاسدة جائز كما قاله ابن الصلاح إذ ليس من تعاطى العقود الفاسدة لأنه إنما أقدم على عقد صحيح خلافا لابن الرفعة اه (قوله الحل) أي حل التصرف (قوله ويصح توقيتها الخ) وفاقا للنهاية والمعنى (قوله فينزل) في أصله بخطه لينزل باللام اه سيد عمر (قوله اتفاقا) إلى قوله وبذلك في النهاية (قوله وبذلك يعلم الخ) في العلم بحث لا مكان الفرق بعدم تأتى الموكل فيه الآن بخلافه فيما تقدم ثم رأيت مر أي في النهاية نقل ذلك عنه أي الشارح حجج معبر اقبال بعضهم ثم قال والاقرب إلى كلامهم عدم الصحة إذ كل من الموكل والوكيل لا يملك تلك عن نفسه حال التوكيل انتهى اه سم ولا يخفى أن ذلك الفرق بعيد جدا كما به عليه الشارح (قوله صح) مر عن النهاية خلافه آنفا (قوله وانما قيدها) أي الفطرة بمعنى إخراجها (قوله بخلاف إذا جاء رمضان الخ) أي فلا يصح وفاقا للنهاية (قوله وظاهر صحة إخراجها الخ) اعتمده مر اه سم أي في النهاية (قوله صحة إخراجها فيه) أي عند إخراج الوكيل الفطرة عن الموكل في رمضان وكان الأولي تانيث ضمير إخراجها كما في النهاية (قوله حتى على الثاني) أي قوله إذا جاء رمضان الخ (قوله أو ما) أي أو إذا (قوله لأنه ينجزها) إلى قول المتن ويجريان في النهاية (قوله لأنه علقها) إلى قوله لنقاوم الخ في المغنى إلا قوله أو متى إلى لأنه (قوله وقضيته) أي التعليق (قوله فطريقه) عبارة المغنى فطريقه في أن لا ينفذ تصرفه أن يكرر

بعموم الإذن قال ما نصه وشمل كلامهم النكاح فينفذ بعد وجود الشرط في نحو إذا انقضت عدة بتي فقد وكلتك بتزويجها بخلاف وكلتك بتزويجها ثم انقضت عدتها اه لكن أطال ابن العاد في توقيف الحسكام في بيان عدم النفوذ إذا فسد التوكيل في النكاح وفي تغليط من سوى بين النكاح وغيره في النفوذ في ذلك وقد تقدم هذا في الحاشية وإن الشارح أشار إليه (قوله وحرمة التصرف) كما قاله جمع متقدمون الخ عبارة شرح مر والإقدام على التصرف بالوكالة الفاسدة جائز كما قاله ابن الصلاح إذ ليس من تعاطى العقود الفاسدة لأنه إنما أقدم على عقد صحيح خلافا لابن الرفعة اه (قوله ونقله عن مقتضى كلامهم) وجزم به في الروض فقال ويصح توقيت الوكالة كوكلتك شهرا اه (قوله وبذلك يعلم أن من قال الخ) في العلم بحث لا مكان الفرق لعدم تأتى الموكل فيه الآن بخلافه فيما تقدم ثم رأيت مر نقل ذلك عنه معبر اقبال بعضهم ثم قال والاقرب إلى كلامهم عدم الصحة إذ كل من الموكل والوكيل لا يملك ذلك عن نفسه حال التوكيل (قوله وظاهر صحة إخراجها

أجرة المثل وحرمة التصرف كما قاله جمع متقدمون واعتمده ابن الرفعة لكن استبعده آخرون لبقاء الإذن ومن ثم اعتمد البلقيني الحل ونقله عن مقتضى كلامهم ويصح توقيتها كالي شهر كذا فينزل بمجيئه وعجيب نقل شارح هذا عن بحث لابن الرفعة مع كونه مجزوما به في أصل الروضة (فإن ينجزها شرط للتصرف شرط جاز) اتفاقا فوكلتك الآن يبيع هذا ولكن لا تبعه إلا بعد شهر ويظهر أنه يكفي وكلتك ولا تبعه إلا بعد شهر وإن الآن مجرد تصوير وبذلك يعلم أن من قال لا خير قبل رمضان وكلتك في إخراج فطرتي وإخراجها في رمضان صح لأنه ينجز الوكالة وانما قيدها بما قيدها به الشارع فهو كقول محرم زوج بتي إذا أحلكت وقول ولي زوج بتي إذا طلقت وانقضت عدتها وتكلف فرق بين هذين ومسلتنا بعيد جدا بخلاف إذا جاء رمضان فأخرج فطرتي لأنه تعليق محض وعلى هذا التفصيل يحمل إطلاق من أطلق الجواز ومن أطلق المنع وظاهر صحة إخراجها عنه فيه حتى على الثاني

لعموم الإذن كما علم بما تقدم (ولو قال وكلتك) في كذا (ومتى) أو مهما (عز لك فانت وكيلى صحت) الوكالة في الحال عزله في (الاصح) لأنه ينجزها وللخلاف هنا شروط لا حاجة لنا بذكرها فتى انتفى واحد منها صحت قطعا (وفي عود وكلا بعد العزل الوجهان في تعليقها) لأنه علقها ثانيا بالعزل والاصح عدم العود لفساد التعليق وقضيته أنه يعود له الإذن العام فينفذ تصرفه وهو كذلك فطريقه أن

يقول عزلتك عزلتك او متى او مهما غدت وكيلي فانت معزول لانه ليس هنا (٣١٣) ما يقتضي التكرار ومن ثم لو

أتى بكما عزلتك فانت
وكيلي عاد مطلقا لاقتضاها
التكرار فطريقه أن يوكل
من يعزله أو يقول وكما
وكلتك فانت معزول فان
قال وكما انزلت فطريقه
وكما عدت وكيلي لتقاوم
التعليقين واعتضد العزل
بالاصل وهو الحجر في حق
الغير فقدم وليس هذا من
التعليق قل الملك خلافا
للسبكي لانه ملك أصل
التعليقين (ويجربان في
تعليق العزل) بنحو طلوع
الشمس والاصح عدم
صحته فلا يعزل بطاوعها
وحيث لا ينفذ التصرف على
ما اقتضاه كلامهم لكن
أطال جمع في استشكله بأنه
كيف ينفذ مع منع المالك
منه وتخلص عنه بعضهم
بأنه لا يلزم من عدم العزل
نفوذ التصرف ولا رفع
الوكالة بل قد تبقى ولا ينفذ
كما لو نجزها وشرط
للتصرف شرطا وأخذ
بعضهم بقضية ذلك فجزم
بعدم نفوذ التصرف وقد
يجاب باننا لا سلم ان المنع
مفيد الا لو صحت الصيغة
الدالة عليه ونحن قد قررنا
بطلان هذه المعلقة فعملنا
بأصل بقاء الوكالة إذ لم يوجد
له راع صحيح وحيث اوضح
نفوذ التصرف عملا

عزله فيقول عزلتك عزلتك اه (قوله أنه يقول الخ) الاولى حذف الضمير (قوله عزلتك عزلتك) فانه
يعزل بالاولى وتعود ويعزل بالثانية ولا تعود اه كردى (قوله او متى او مهما عدت الخ) اى والطريق
الثانية ان يقول متى او مهما عدت الخ (قوله لانه ليس الخ) تعليل لعدم نفوذ التصرف بالطريقين
المذكورين (قوله هنا) اى فى الصيغ المذكورة (قوله ومن ثم) اى من اجل ان عدم العود وعدم
النفوذ لاجل عدم مقتضى التكرار (قوله عاد مطلقا) اى عن التقيد بمدة عبارة المغنى بتكرار العود
بتكرار العزل اه (قوله لاقتضاها) اى لفظة كلما (قوله فطريقه الخ) اى طريق عدم نفوذ
تصرفه إذا حصل العزل عبارة المغنى وينفذ تصرفه على الاول لما مر وطريقه في ان لا ينفذ تصرفه ان يوكل
غيره في عزله لان المعلق عليه عزل نفسه إلا ان كان قد قال عزلتك او عزل احد عنى فلا يكتفى بالتوكيل بالعزل
بل يتعين ان يقول كلما عدت وكيلي فانت معزول فيمتنع تصرفه اه (قوله او يقول الخ) اى والطريق
الثانية ان يقول بعد قوله كلما عزلتك الخ وكما وكلتك الخ (قوله فان قال الخ) اى بدل قوله كلما عزلتك
(قوله وكلما انزلت) اى فانت وكيلي (قوله فطريقه الخ) اى وطريق عدم نفوذ تصرفه بعد العزل
(قوله وكلما عدت) اى فانت معزول (قوله لتقاوم التعليقين) اى لتعارض تعليق العزل وتعليق
الوكالة (قوله وليس هذا) اى تعليق العزل عبارة المغنى فان قيل هذا اى قوله كلما عدت وكيلي فانت
معزول تعليق للعزل على الوكالة فهو تعليق قبل الملك لانه لا يملك العزل عن الوكالة التي لم تصدر منه
فهو كقوله ان ملكك فلانة فهي حرة او نكحتها فهي طالق وهو باطل أجيب بأن العزل المعلق إنما
يؤثر فيما ثبت فيه التصرف بلفظ الوكالة المعلقة السابق على لفظ العزل لا فيما يثبت فيه التصرف بلفظ
الوكالة المتأخر عنه إذا لصح إبطال العقود قبل عقدها فان قيل إذا كان تصرفه نافذا مع فساد الوكالة
فما فائدة صحتها أجيب بان الفائدة في ذلك استقرار الجعل المسمى ان كان بخلاف الفاسدة فانه يسقط
ويجب اجرة المثل اه قول المتن (ويجربان) اى الوجهان في صحة تعليق الوكالة اه معنى (قوله فينفذ
التصرف) مخالفته النهائية والمغنى والاسنى فقالوا وعلى الاصح وهو فساد العزل بمنع من التصرف عند وجود
الشرط لوجود المنع كما ان التصرف ينفذ في الوكالة لفاسدة بالتعليق عند وجود الشرط لوجود الاذن اه
(قوله في استشكله) المتبادر ان مرجع الضمير نفوذ التصرف وعليه فقوله بانه الخ على ظاهره وقوله
وتخلص الخ ليس كذلك بل هو في الحقيقة أخذ بقضية الاشكال نظير ما يأتي آنفا ويحتمل ان مرجعه عدم
الانعزال فقوله بانه كيف الخ يعنى بان عدم الانعزال مستلزم لنفوذ التصرف فكيف ينفذ الخ وحيث قد قوله
وتخلص الخ على ظاهره من منع ما ادعاه المستشكل (قوله عنه) اى الاشكال (قوله ولا رفع الوكالة) هذا غنى
عن البيان وغير متوهم اصلا (قوله بقضية ذلك) اى الاشكال اه كردى (قوله وقد يجاب) اى عن
الاشكال (قوله باننا لا سلم الخ) لك ان تمنع هذا الجواب بان قياس ما تقدم في الوكالة المعلقة من جواز
التصرف لعموم الاذن مع فساد الصيغة الدالة عليه بالتعليق ان لا اعتبار بأصل بقاء الوكالة هنا كما لم يعتبروا
هناك أصل منع التصرف في ملك الغير تأمل اه سم (قوله مفيد) اى لعدم نفوذ التصرف اه كردى والاولى
لمنع التصرف (قوله الصيغة) اى تعليق العزل و(قوله ونحن قد قررنا) إشارة إلى قوله والاصح عدم صحته
(قوله بطلان هذه المعلقة) اى تعليق العزل والتأنيث باعتبار الصيغة كما عبر عنه بانفاها كردى ولك ان

الخ اعتمده مر (قوله فينفذ التصرف على ما اقتضاه كلامهم الخ) الحق مر خلاف ذلك وهو
امتناع التصرف بعموم المنع الحاصل من العزل ولهذا قال في شرح الروض وعلى المرجح وهو فساد العزل
المعلق بمنع من التصرف عند وجود الشرط لوجود المنع كما ان التصرف المعاق ينفذ في الوكالة الفاسدة
بالتعليق عند وجود الشرط لوجود الاذن انتهى (قوله وقد يجاب باننا لا سلم ان المنع مفيد الخ) لك ان
تمنع هذا الجواب بان قياس ما تقدم في الوكالة المعلقة من جواز التصرف بعموم الاذن مع فساد الصيغة الدالة
عليه بالتعليق ولا اعتبار بأصل بقاء الوكالة كما لم يعتبروا هناك أصل منع التصرف في ملك الغير تأمل (قوله

بشرطه فان كان الموكل قال له وكالة مفوضة او مطالعة صحيح كما قاله بعضهم وكانه تجوز بالقبض عن برادة ذمة المدين وإنما قدرنا ذلك لئلا يلزم الغاء معوضة او مطلقة والعقود تصان (٣١٤) عن ذلك ما أمكن ولو وكل اثنين في عتق غيبة فقال احدهما هذا وقال الآخر حر عتقت بناء على

الأصح ان الكلام لا يشترط صدوره من ناطق واحد وقول بعضهم يشترط مردود بان هذا لم يحفظ عن نحوي بل عن بعض الاصوليين وبان كلا من المصطلحين لم يتكلم بلغوبل اتكل على فطلق الاخرى بالآخرى وبه يعلم ان ما نطق به كل له دخل في العتق لانه شرط للآخر ومشروط له فلا سابق منها حتى يرتب عليه العتق هذا ما اشار اليه الاسنوي وغيره ولك ان تقول ان نظر إلى ان كلام كل مقدور ونحوي في صحة كلام الآخر فهما في حكم جملتين فلا يتفرع ذلك على اشتراط اتحاد الناطق ولا عدمه وحينئذ فالعتق إنما وقع بالثاني لا غير وان لم ينظر لذلك فكل تكلم بانغولان مدار الكلام على الاسناد وهو إيقاع النسبة او انزاعها وذلك لا يقع لا يتصور تجزئه حتى ينقسم عليهما وهذا يعلم ان اشتراط اتحاد الناطق هو التحقيق وزعم انه لم يحفظ عن نحوي ممنوع فان قلت اي النظرين اصوب قلت الاول لان اللفظ حيث أمكن تصحيحه لم يجز الغاؤه وهنا أمكن تصحيح العتق بسبق كلام الاول لكن قضية قولهم لو قال طالق لم يقع الخ وان

تقول ان المعنى اختلال هذه الصيغة الدالة على التعليق (قوله بشرطه) احتراز عن نحو دين السلم بما لا يجوز الاعتياض عنه (قوله وكانه) اي الموكل (تجوز) اي اراد على سبيل المجاز (قوله ذلك) اي قوله وكانه الخ (قوله لئلا يلزم الخ) قديمين لزوم ما ذكر لا مكان اعماله بالنسبة لغير التفويض اه سم وقد يجاب بان التوكيل المذكور كان يفيد ذلك المعنى بدون هذه الزيادة (قوله هذا) مقول فقال (قوله حر) مقول وقال (قوله عتقت) جواب ولو الخ (قوله المصطلحين) اي من الوكيلين المتفقين على ان يتكلم كل ببعض الكلام (قوله بل اتكل على نطق الآخر الخ) أي ترك النطق بالكلمة الاخرى اكتفاء بنطق صاحبه بها (قوله وبه يعلم) اي بقوله وبان كلام الخ (قوله مشروط له) الاول به (قوله هذا ما اشار الخ) لعل الاشارة إلى قوله ولو وكل إلى هنا ويحتمل ان الاشارة إلى قوله وبان كلامي هنا (قوله ان كلام كل) اي منطوق كل اي مثله (قوله فهما الخ) اي منطوقاهما (قوله فلا يتفرع ذلك) اي العتق والخلاف فيه وعلى الاول فقوله على اشتراط اتحاد الناطق الخ مجرد توسيع الدائرة ولا الخلق المقام الاقتصار على المعطوف اي عدم اشتراط الاتحاد (قوله وحينئذ) أي حين النظر إلى أن كلام كل الخ (قوله فالعتق إنما وقع بالثاني الخ) يتأمل اه سم اقول يظهر وجه الحصر من قول الشارح الا ان يفرق الخ (قوله وهو إيقاع النسبة الخ) قد يقال كون الاسناد بهذا المعنى إنما هو في الخبر كما يعلم من محله لافي الانشاء كما في مسئلتنا اه سم (قوله وذلك الايقاع لا يتصور تجزئه) قد يقال لاحاجة إلى ذلك لانه يمكن لكل من الناطقين ان يقصد ربط ما نطق به بما نطق به الآخر ويدرك وقوع ذلك الربط ولا محذور في ذلك اه سم (قوله وبهذا يعلم الخ) اي بقوله لان مقدما الكلام (قوله لكن قضية قولهم لو قال طالق الخ) قد يقال هذا ليس نظيره ما ذكر وإنما نظيره ان يوكل اثنين في طلاق زوجته فيقول احدهما انت والاخر طالق وقد يلتزم هنا الوقوع اه سم (قوله في ذلك) اي ترجيح الاول (قوله ولا كذلك) اي ليس مثل لفظانت (قوله حرا الخ) الا صوب هذا (قوله لفظ سبقه) وهو كلام الاول (فصل في بعض احكام الوكالة) (قوله في بعض) إلى قوله فان قلت في النهاية إلا قوله ويصح إلى المتن (قوله وهي) اي بعض احكام الوكالة (قوله مالو وكيل وعليه) اي الاحكام التي يجوز للوكيل وبجوابه فعلها (قوله عند الاطلاق) راجع لكل من المعطوف والمعطوف عليه (قوله وتعيين الاجل) وقوله وشرائه وقوله وتوكيله كلها بالجر عطفًا على الاطلاق ويجوز زعمه عطفًا على ما يحذف المضاف اي وحكم تعيينه الخ

وإنما قدرنا ذلك لئلا يلزم الغاء الخ) قديمين لزوم ما ذكر لا مكان اعماله بالنسبة لغير التفويض (قوله فالعتق إنما وقع بالثاني لا غير) يتأمل (قوله لان مدار الكلام على الاسناد الخ) هذا شيء مردبه المرادى القول بعدم اشتراط اتحاد الناطق ويمكن ان يقال هذا لا يفيد هنا لان الظاهر ان تاتر هذه الصيغة لا يتوقف شرعا على اتصاف الاقناب بالاسناد بل متى نطق بها حصل العتق قام به الاسناد المذكور ولا ولا ينافيه قولهم لا بد من قصد اللفظ المعناه لان المراد بذلك الاحتراز عن الصارف على ان الاسناد بالمعنى المذكور إنما هو في الخبر لانه الذي يتصف بالايقاع او الانزاع كما يعلم من محله لافي الانشاء كما في مسئلتنا فليتأمل (قوله وذلك الايقاع لا يتصور تجزئه الخ) قد يقال لاحاجة إلى ذلك لان الايقاع معناه إدراك الوقوع ويمكن كلام من الناطقين ان يقصد ربط ما نطق به بما نطق به الآخر ويدرك وقوع ذلك الربط فتأمل ولا محذور في قصد الربط من كل منهما وإدراكه وقوعه كذلك (قوله لكن قضية قولهم لو قال طالق لم يقع الخ) قد يقال هذا ليس نظيره ما ذكر وإنما نظيره ان يوكل اثنين في طلاق زوجته فيقول احدهما انت والاخر طالق وقد يلتزم هنا الوقوع

(فصل)

نوى لفظ أنت ينزع في ذلك الآن يفرق بأن أنت ثم لم يدل على إضماره لفظ سبقه كطلقها فتمحضت وبوافقه الزية فيه وهي وحدها لا تأثير لها في اللفظ المحذوف لضعفها ولا كذلك حر هنا فانه قد دل عليه لفظ سبقه فلم تتمحضت النية فيه فالحق بالمفوض به حقيقة فتأمل (فصل) في بعض احكام الوكالة بعد صحتها وهي مالو وكيل وعليه عند الاطلاق وتعيين الاجل وشرائه للعب

وتوكيله لغيره (الوكيل بالبيع) حال كون البيع (مطلقا) في التوكيل بان لم ينص له على غيره او حال كون التوكيل المفهوم من الوكيل مطلقة
اي غير مقيد بشئ. ويصح كونه صفة لمصدر محذوف اي توكيل مطلقا (ليس له البيع) (٣١٥) بغير نقد البلد) الذي وقع فيه البيع بالاذن

والا بان سأل بما وكل في
بيعه لبلد بلا اذن لم يجز له
بيعه الا بنقد البلد الماذون
فيها والمراد بنقد البلد ما
يتعامل به اهلها غالبا نقدا
كان او عرضا لدلالة القرينة
العرفية عليه فان تعدد لومه
بالاغلب فان استويا فبالا نفع
والا تخير او باع بهما
وبحث الزركشي وغيره ان
محل الامتناع بالعرض في
غير ما يقصد للتجارة والا جاز به
كالقراض وبما قرره في معنى
مطلقا اندفع ما قيل كان يقول
بمطلق البيع فان ينبغي ان
صورته ان يقول بع بكذا
ولا يتعرض لبلد ولا اجل
ولا نقد بخلاف البيع
المطلق لتقيد البيع بقيد
الاطلاق وانما المراد بالبيع
لا بقيد اه ووجه اندفاعه
ان مطابقا كما علم بما قرره
فيه ليس من لفظ الموكل
حتى يتوهم انه قيد في البيع
وانما هو بيان لما وقع منه
من عدم التقيد بان لم
ينص له على ذات ثمن اصلا
او على صفته كبيع هذا
وكعبه بالف فعني الاطلاق
في هذا الاطلاق في صفاته
فاندفع قوله فان صورته الى
اخره وكذا ما رتبته عليه
فان قلت كيف ياتي قوله ولا
ينبغي في الاولى قلت لان

وبواقفه رسم وشراؤه دلوا اه ع ش (قوله وتوكيله لغيره) اي وما يتبع ذلك كانه زال وكيل الوكيل
وعدمه اه ع ش (قوله على غيره) اي التوكيل في البيع اه ع ش قول المتن (ليس له البيع بغير نقد
البلد) لو امره ان يبيع بنقده فباطل بعد التوكيل وقبل البيع وجدداخر فمتنع البيع بالجديد
لانه غير ماذون فيه وكذا بالقديم ويحتاج الى مراجعته مر اه سم على حج اقول ولو قيل يجوز البيع
بالجديد تعويلا على القرينة العرفية لم يكن بعيدا اذا ظاهر من حال الموكل ما يروج في البلد وقت البيع من
النقد سيما اذا تعذرت مراجعة الموكل اه ع ش (قوله الذي وقع) الى قوله وببحث في المعنى لا قوله والمراد
الى دلالة القرينة (قوله بنقد البلد الماذون فيها) عبارة شرح الروض اي والمغني بنقد بلد حقه ان يبيع فيها اه
وظاهر ان المراد ان حقه ذلك اما بالشرط ان عينت بلدا لا فحل عقد الوكالة ان كان صالحا ولا كبادية
فهل يعتبر اقرب محل اليها فليتام اه سيد عمر (قوله او عرضا) لا يخالف ما مر في الشركة من امتناع البيع
بالعرض مطلقا لان المراد به حيث لم يكن معاملة اهل البلد به رشدي وع ش (قوله لدلالة القرينة)
تعليل للمتن (قوله لومه بالاغلب) اي ولو كان غيره نفع للموكل اه ع ش (قوله فبالا نفع) هذا ظاهر ان تيسر
من يشتري بكل منها فلم يجد الا من يشتري بغيره الا نفع فحل البيع منه ام لافيه نظر وظاهر كلام الشارح
الثاني ولو قيل بالا اول لم يكن بعيدا لان الا نفع حيثئذ كالعدم اه ع ش وهو الظاهر (قوله وببحث الاذرعى)
عبارة النهاية ومحل الامتناع الخ كما بحثه الزركشي وغيره اه (قوله جاز به) اي وبند غير نقد البلد بالا ولي
(قوله وبما قرره في معنى مطلقا) وهو عدم التقيد بشئ (قوله اندفع ما قيل الخ) اي لصلاحيته لما قرره به
لا يرد ان اول وجوه اعرابه لا ينافي كونه ولو بمعناه من كلام الموكل فنام له سم على حج اه ع ش (قوله صورته)
اي مطلق البيع (قوله لتقيد البيع الخ) اي في البيع المطلق (قوله وانما المراد بالخ) اي والحال ان المراد هنا
انما هو البيع لا بقيد (قوله لما وقع منه) اي للفظ صدر من الموكل (قوله كبيع هذا او كعبه بالف) نشر على
ترتيب اللف (قوله في هذا) اي في بيعه بالف (قوله الاطلاق في صفاته) خبر فعني الخ (قوله فاندفع قوله الخ)
كانه لا يقتضاه انحصار التصوير فيما ذكره اه سيد عمر (قوله وكذا ما رتبته عليه) اي من قوله كان ينبغي الخ
ووجه ترتيبه عليه انه جعل كون صورته كذاعلة والمعلول مرتب على علته تقدم في اللفظ او تاخر اه ع ش
اقول اندفاع ما رتبته عليه بما ذكره انما يظهر لو اريد بالانباء الوجوب بخلاف ما اذا اريد به الاولوية كما عبر بها
المغني (قوله في الاولى) اي فيما اذا لم ينص على ذات ثمن اصلا كبيع هذا قوله ولو بشمن المثل) عبارة النهاية
والمغني ولو باكثر من ثمن المثل اه (قوله جاز له البيع نسبية) وينبغي ايضا جواز البيع بالغبن الفاحش وبغير
نقد البلد اذا تعين لحفظة بان يكون لو لم يبعه بذلك نهب وفات على المالك للقطع برضا المالك بذلك حيثئذ
فليتام اه سم اي ولو لم يعلم الوكيل ان الموكل يعلم النهب (قوله لمن ياتي) اي قبيل قول المتن ولا يبيع
لنفسه (قوله اذا حفظ به الخ) هل هو على اطلاقه او محمول على ما اذا تعين طريقا في الحفظ اي او كان اقرب
الطريق الى السلامة تحسب غلبة ظنه اه سيد عمر اقول وظاهر ما قدمنا انفاقا سم الحمل المذكور فقول

في بعض احكام الوكالة (قوله في المتن ليس له البيع بغير نقد البلد) لو امره ان يبيع بنقده عينه
فباطل بعد التوكيل وقبل البيع وجدداخر فيتجه امتناع البيع بالجديد لانه غير ماذون فيه وكذا
بالقديم ويحتاج الى مراجعته مر فليتام مر (قوله وببحث الزركشي الخ) اعتمده مر (قوله وبما
قرره في معنى مطلقا اندفع الخ) اي لصلاحيته لما قرره به فلا يرد ان اول وجوه اعرابه لا ينافي كونه ولو
بمعناه من كلام الموكل فنام له (قوله جاز له البيع نسبية) هلا باع حيثئذ حالا وترك القبض الى زوال
الخوف الا ان يقال لو باع حالا بمارفحة المشتري للعالم ليلزمه ان ينسلم الثمن هذا وينبغي ايضا جواز البيع

الثمن فيها يتقدر بشمن المثل كما افاده قوله في عدل الرهن ولا يبيع الا بشمن المثل حالا من نقد البلد فيصير كانه منصوب عليه فلا ينقص عنه
نقصا فاحشا (ولا بنسبية) ولو بشمن المثل لان المعتاد غالبا الحلول مع الخطر في النسبية ويظهر انه لو وكله وقت نهب جاز له البيع نسبية لمن ياتي
اذا حفظ به عن النهب وكذا لو وكله وقت الامن ثم عرض النهب لان القرينة قاضية قطعا برضا ماذون وكذا لو قال له بعه ببلد او سوق كذا

وأهله لا يشتركون إلا نسيت وعلم الوكيل ان (٣١٦) الموكل يعلم ذلك فله البيع نسيت حيث نسيها بظهر ايضاً ثم رايت ما ساذكره اخرهم

الشارح به أى بالبيع نسيت لا بغيره بحسب الظن الغالب (قوله وأهله الخ) لو اوحالية (قوله فله البيع نسيت) لا شك ان علم الموكل بذلك شرط لصحة البيع اما علم الوكيل بان الموكل يعلم ذلك فيظهر انه شرط لجواز الاقدام فلو تعدى عند جهله به فباع ثم تبين ان الموكل كان عالماً بذلك فيصح ثم رايت المحشى سم قال قديقال وان لم يعلم اذا تبين انتهى اه سيد عمر (قوله لكن سياق فيه كلام الخ) عبارة ثم بعد ان ذكر كلام السبكي والعمراني اصلها فالذى يظهر انه يشترط هنا ما في الولى اذا باع ووجله للمصاحفة من يسار المشتري وعدالته وغيرهما وان يشترط فيمن يعتادونه اى الاجل أن يعتادوا الاجل معينا فان اختلف فيه احتمل الغاؤه واحتمل اتباع اقلن فيه اه وقوله اتباع اقلن فيه هو الاقرب لا اتفاق الكل عليه اذا لا فل ضمن الا كتر اعرش (قوله في المعاملة) الى قوله ووافقته في المعنى والى المتن في النهاية (قوله بخلاف اليسير) وهو ما يحتمل غالباً اه معنى عبارة عرش قوله بخلاف اليسير يندى ان يكون المراد حيث لا راغب تمام القيمة او اكثر او الا فلا يصح اخذا عما سياتى فيما لو عين له الثمن انه لا يجوز له الاقتصار على ما عينه اذا وجد راغباً وقديفرق سم على منهج اقول وقديتوقف في الفرق بأن الوكيل يجب عليه رعاية المصلحة وهي متفية فيما لو باع بالغبن اليسير مع وجود من ياخذ بكامل القيمة اه اقول وفي سم هاميل الى عدم الفرق ايضاً (قوله انه يختلف) اى الغن اليسير (قوله فربع العشر الخ) كان وجهه ان الاثماز في النقود والطعام مضطمة كاه وشاهدة في دهر نفاق تفاوتت كان يسير بخلاف الجواهر والرقيق فان الاثمان فيهما تتفاوت كثيراً وقليل الشارح قال وجه الخ فيه تايد لما كتبه بناء في هامش خيار البيع فراجع اه سيد عمر (قوله ونصفه الخ) اى نصف العشر (قوله فيه نظر) اى بالنظر للتمثيل خاصة اه رشيدى (قوله وه الكراعب) اى ولو بما لا تغاين به اخذاه من إطلاقه عرش وسم اى خلافاً لما في شرح الروض والمعنى (قوله او حدث) اى الراغب (فوزن الخيار) اى وكان الخيار للبايع او لهما فان كان للمشتري امتنع انتهى شيخنا زيادى اه عرش وفي سم ما وافق الزبائى (قوله جمع مامر) عبارة المعنى وعرش ولو باع بثمن المثل وثم راغب وثوق به بزيادة لا يتغابن بمثلها لم يصح لانه ما ور بالمصلحة ولو وجد الراغب في زمن الخيار فالاصح انه يلزمه الفسخ فان لم يفعل انفسخ كجاءه مثل ذلك في عدل الرهن وعمله كما قال الاذرى اذ لم يكن الراغب بما طلا ولا متجوها ولا ماله ولا كسبه حرام اه (قوله او هي) اى لنفذه على (بمعنى مع) اى فلا يحتاج الى تضمن مشتقاً (قوله للحيلولة) الى قوله وظاهر كلامهم في النهاية الا قوله فيضمن الى وبما قرره (قوله للحيلولة) ويجوز للوكيل التصرف فيما اخذه من الوكيل لانه ملكه كملك القرض ثم اذا تلف البيع في يد المشتري واحضر المشتري بدله وكان مساوياً للقيمة التى غرمها للوكيل جنسا وقدر او صفة فهل يجوز له ان ياخذ بدله ما غرمه للحيلولة وان يتصرف فيه بتراضيه مام لا فيه نظر والاقرب الاول اه عرش (قوله حيث نسي) اى اذا استرده (قوله له يبيعه بالاذن السابق) كافي بيع عدل الرهن بخلاف ما لو رد عليه بعيب او فسخ العيب المشروط فيه الخيار للمشتري وحده لا يبيعه ثانياً بالاذن السابق والفرق انه لم يخرج عن ملك الموكل في الاول وخارج عن ملكه في الثاني واذا خرج عن ملكه انعزل الوكيل اه معنى (قوله وقبض الثمن) اى وله قبض الثمن اذا وكل بالبيع بحال (قوله ويده الخ) عطف على

بالغبن الفاحش وبغير نقد البذل اذا تعين لحفظه بان يكون لو لم يبيعه بذلك نهب وفات على المالك للقطع برضا المالك بذلك حيث نسيها لم (قوله وعلم الوكيل ان الموكل الخ) قديقال وان لم يعلم اذا تبين (قوله ولو باع بثمن المثل وهناك راغب الخ) عبارة الروض وشرحه ولا يصح بيع الوكيل بثمن المثل ان وجد زيادة لا يتغابن بمثلها بان وجد راغب بها موثوق به والفسخ في زمن الخيار لا جلهذا كراهه في بيع عدل الرهن انتهى ولا يخفى ان المتبادر من قوله ان وجد زيادة انها وجدت عند البيع واما وجودها بعده في زمن الخيار فهو ما ذكره بقوله والفسخ في زمن الخيار الخ وحيث نسيها ففهم قوله لا يتغابن بمثلها ان ما يتغابن بمثله يصح البيع بدونه مع وجوده وقديستشكل فليتأمل (قوله او حدث في زمن الخيار) عبارة في شرح الارشاد هنا خيار المجلس او خيار الشرط ولو للمشتري وحده انتهى وفيما ذكره من المبالغة نظر لا يخفى انتهى (قوله

المثل عن السبكي كالعمراني ان الولى يجوز له العقد بموجل اعتيد وهو يؤيد ما ذكرته لكن سياق فيه كلام لا يبعد مجيئه هنا ولا بعين فاحش وهو ما لا يحتمل غالباً في المعاملة كدروهمين في عشرة لان النفوس تشح به بخلاف اليسير كدروهم فيها نعم قال ابن ابى الدم العشرة ان تسومح بها في المائة فلا يتسامح بالمائة في الالف قال فالصواب الرجوع للعرف وبواقفه قولهما عن الرويانى انه يختلف باجناس الاموال لكن قوله في البحران اليسير يختلف باختلاف الاموال فربع العشر كثير في النقد والطعام ونصفه يسير في الجواهر والرقيق ونحوهما فيه نظر ولعل ذلك باعتبار عرف زمانه والا فالوجه انه يعتبر في كل ناحية عرف اهله المطرد عندهم المساحة به ولو باع بثمن المثل وهناك راغب او حدث في زمن الخيار ياتى هنا جميع مامر في عدل الرهن وافهم قوله ليس له الى اخره بطلان تصرفه فن ثم فرع عليه قوله (فلو باع) يباعاً مشتقاً (على) او هي بمعنى مع (احد هذه الانواع وسلم المبيع ضمنه) للحيلولة بقيمته يوم التسليم ولو في المثل لتعديه بتسليمه لمن لا يستحقه ببيع باطل فليست رده ان بقى وحيث نسيها يبيعه بالاذن السابق وقبض الثمن ويده امانة

عليه وان لم يبق فهو طريق وقرار الضمان على المشتري ليعضد المثل بمثله والمتقوم (٣١٧) بقيمته وافررته في التفرع اندفع ما قيل كان ينبغي

له بيعه (قوله عليه) أي الثمن (قوله فهو طريق) ليس فيه افصاح صريح لما يضمنه هذا أي الوكيل أو القيمة مطلقا أو القيمة في المتقوم والمثل في المثل وفي شرح الروض أي والمغنى الافصاح بالثاني حيث قال فيسترده ان بقي والاغرم الموكل من شاء من الوكيل والمشتري قيمته في المتقوم ومثله في المثل والقرار على المشتري اهو هو متجه وخالف مافي شرح الروض وذهب الى غرم الوكيل القيمة مطلقا وادعى ان الرافي صرح به وراجعت الرافي فلم اراه فيه ذلك بل ليس فيه مخالفة لما في شرح الروض اهـ سم (قوله قيضمن المثل) أي الوكيل او المشتري فيوافق ما مر عن شرح الروض ويحتمل رجوع الضمير لخصوص المشتري وهو المتبادر فيوافق ما مر عن مروفي البجيرمي عن الزيادة والحلي والقلوبي والمعتمدان الوكيل يطالب بالقيمة مطلقا أي سواء كان باقيا أو تالفا مثليا او متقوما لانه يغرمه التحيلولة وأما المشتري فيطالب ببده من مثل أو قيمة ان كان تالفا لان عليه قرار الضمان فان كان باقيا رده ان سهل فان عسر طو لب بالقيمة ولو مثليا للحيلولة اهـ (قوله وبما قررته) أي بقوله وافهم قوله ليس له الخ اهـ ع ش (قوله اندفع ما قيل الخ) ارتضى المغنى بما قيل وقد يقال ان كان المراد من الانبغاء الوجوب فالاندفاع ظاهر ولا فلا اذا مقرر له لا يدفع الاولية ثم رأيت في سم مانصه قوله كان ينبغي لا شبهة في انبغاء ذلك وما قرره لا يدفع انبغاء لان هذا المنبغى يتضمن بيان البطلان وعبرة المصنف لا تفيد اهـ (قوله لم يصح ويضمن) مقول القول (قوله ففي بيع بما شئت) الى قوله وظاهر كلامهم في المغنى الا قوله وصرح الى اوبعه (قوله له غير نقد البلد الخ) عبارة المغنى صرح ببيعه بالعروض ولا يصح بالغبن الفاحش ولا بالنسيئة اهـ (قوله وصرح جمع الخ) عبارة النهاية خلافا لجمع منهم السبكي في تجوز به بالغبن اهـ (قوله لانه العرف الخ) تعليل للجمع المذكور (قوله بنسيئة فقط) أي لا بغبن فاحش ولا بغبن نقد البلد مغنى وعش (قوله للحال) أي الصفة اهـ سم (قوله جاز بالغبن) وينبغي ان لا يفرط فيه بحيث يعد اذاعة وان لا يكون ثم راغب بالزيادة اهـ ع ش (قوله فقط) أي لا بالنسيئة ولا بغير نقد البلد مغنى وعش (قوله للجنس) أي فشمل النقد والعروض اهـ مغنى (قوله فقرنها الخ) الاولى فلما قرن بما بعدها أي عزوه ان شمل عرفا الخ (قوله لان لها) أي لما تقدم من بما شئت الخ (قوله ثم لا يفرق) أي في ان دخلت بفتح الحمزة (قوله لو ادعى الجهل) أي الموكل (قوله في التوكيل) أي في توكيل الوكيل غير اهـ (قوله لا احتمال ماشئت من التوكيل) من اضافة المصدر الى مفعوله أي لا احتمال كل من القولين المذكورين الاذن في التوكيل والاذن في التصرف المطلق في الموكل فيه (قوله وعليه) أي على ما قالوه (قوله منه) أي من قوله افعل فيه ماشئت الخ (قوله اولا) أي او لا يؤخذ منه ذلك (قوله

وان لم يبق فهو طريق) ليس فيه افصاح صريح بما تضمنه هو أو القيمة في المتقوم أو المثل في المثل وفي شرح الروض الافصاح بالثاني حيث قال فيسترده ان بقي والاغرم الموكل من شاء من الوكيل والمشتري قيمته في المتقوم ومثله في المثل والقرار على المشتري انتهى وهو متجه لان الوكيل بعد غرمه لا يرجع عليه فما غرمه له مطلقا وانما يرجع على المشتري لغرمه للبوكل لا يكون الا للفيصولة لا للحيلولة وخالف مافي شرح الروض وذهب الى غرم القيمة مطلقا وادعى ان الرافي صرح به وراجعت الرافي فلم اراه فيه ذلك وانما احوال ما هنا على ما قدمه في عدل الرهن اذا باع على احد هذه الوجوه واقتصر هناك على غرم القيمة بالنسيئة لكل من العدل والمشتري منه ومعلوم انه لا يصح الاخذ بظاهره لان المشتري لا يغرم قيمة المثل فتعين حمله على المتقوم فليس فيه مخالفة لما في شرح الروض فليتأمل فان قلنا انه يغرم القيمة مطلقا فهل يرجع في المثل بها على المشتري لانها التي غرمها او بالمثل لانه الواجب على المشتري فيه نظر (قوله اندفع ما قيل كان ينبغي الخ) لا شبهة في انبغاء ذلك وما قرره لا يدفع انبغاء لان هذا المنبغى يتضمن بيان البطلان وعبرة المصنف لا تفيد اهـ (قوله لان كيف للحال) أي الصفة (قوله او بكم شئت جاز بالغبن) ظاهره ولومع وجود راغب بزيادة ويوجه بانه لما اذن في الغبن الفاحش فقد رضى بغير المصلحة فلم تجب المصلحة وان امكنت بخلاف ما لو عين الثمن دون المشتري وامكنت الزيادة لوجود راغب بها فتجب لانه هناك لم يرض بغير المصلحة بل اعتبرها

أن يقول لم يصح ويضمن (فان) لم يطلق اتبع تعيينه ففي بيع بما شئت او تيسر له غير نقد البلد لا بنسيئة ولا غبن لان ما للجنس وصرح جمع بجوازه بالغبن واعتمده السبكي وغيره لانه العرف ما لم تدل قرينة على خلافه أو بعه كيف شئت جاز بنسيئة فقط لان كيف للحال فشمل الحال والمؤجل أو بكم شئت جاز بالغبن فقط لان كم للعدد القليل والكثير أو بما عزوه ان جاز غير النسيئة لان ما للجنس فقرن بما بعدها شمل عرفا القليل والكثير من نقد البلد وغيره وظاهر كلامهم أنه لا فرق في هذه الاحكام بين النحوى وغيره وهو محتمل لان لها مدلول عريا فيحمل لفظه عليه وإن جهله وليس كما ياتي في الطلاق في ان دخلت بالفتح لان العرف في غير النحوى ثم لا يفرق نعم قياس ما ياتي في النذر انه لو ادعى الجهل بمدلول ذلك من أصله صدق ان شهدت قرائن حاله بذلك ولو قال لو كيله في شيء افعل فيه ماشئت او كل ما تصنع فيه جائز لم يكن اذنا في التوكيل لاحتماله ماشئت من التوكيل وما شئت من التصرف فيما اذن له فيه فلا

موكل بأمر محتمل كما لا يهب هكذا قالوه وعليه فهل يؤخذ منه أن له البيع بعرض أو غبن أو نسيئة أولا

ويتردد النظر في باي شيء
شئت وبمهما شئت ولو
قبل أنهما مثل بما شئت لم
يبعد وان (وكله لبيع
هو جلا وقدرا لاجل فذاك)
اي يبعه بالاجل المقدر
ظاهرا وله النقص منه إلا
إذا نهاه او ترتب عليه ضرر
كان يكون لحفظه مؤنة اى
او يتربخ خوف كنهب
قبل حله كما هو ظاهر او
عين له المشتري كما بحثه
الاسنوى (وان اطلق)
الاجل (صح) التوكيل
(في الاصح وحمل) الاجل
(على المتعارف) بين الناس
(في مثله) اى المبيع في
الاصح ايضا لانه المأمور فان
لم يكن عرف راعى الانفع
لموكله ثم يتخير غير ماسر
ويلزمه الاشهاد وبيان
المشتري حيث باع بمؤجل
والاضمن وان سقى ويظهر
اشتراط كون المشتري ثقة
موسرا ولا يقبض الثمن عند
الحلول الا ان نص له عليه
قال جمع او دلت عليه
قرينة ظاهرة كان اذن له
في السفر لبلد بعيد والبيع
فيها بمؤجل (ولا يبيع
لنفسه) وان اذن له وقدر له
الثمن ونهاه عن الزيادة
خلاف لابن الرقعة وقوله
اتحاد الطرفين عند انتفاء
التهمة جائز بعيد من كلامهم
لان علة منع الاتحاد ليست
التهمة بل عدم انتظار

فلا يجوز الخ) تفريع على قوله أولا (قوله من ذلك) اى البيع بعرض الخ (قوله من احتمال لفظه)
بيان لما تقرر من احتمال قول الموكل لو كيلة في شيء افعلى فيه الى اخر الامر من السابقين (قوله ولما فيه)
عطف على لما تقرر اى ولما في التوكيل المذكور من الغرر (قوله قوله ما شئت) اى قوله افعلى فيه
ما شئت وما بمعناه من قوله كل ما تصنع فيه جائز (قوله والثاني) اى قوله او لا يجوز الخ (قوله انهما مثل
بما شئت) فيصح بيعه بغير نقد البلد بالنسيئة ولا بغبن (قوله وإن وكله الخ) عطف على قوله فان لم يطلق
الخ قول المتن (لبيع مؤجلا) هل له البيع حالا حيث يذنبى نعم الا لعرض اه سم الاول ان يقال
ينبغي ان ياتي فيه جميع ما ياتي في مسألة النقص عن الاجل المعين ويأتى في شرح قول المصنف وان الوكيل
بالبيع له قبض الثمن قول التحفة وإن باعه بحال وصحناه اه ففيه إشارة الى انه اذا باع بحال وقدم
بالتأجيل صح في حال دون حال اى على نحو التفصيل الذى اشرنا اليه ثم رايت في الروضة في الصورة الخامسة
من صور الباب الثاني صرح بحكم هذه المسئلة بازيد مما اشر اليه فليراجع اه سيد عمر عبارة المغنى
فان نقص عنه اى لاجل المقدر أو باع حالا صح البيع ان لم يكن فيه على الموكل ضرر من نقص ثمن أو خوف
او مؤنة حفظ او نحوها من الاغراض نعم ان عين له المشتري فيظهر كما قال الاسنوى المنع لظهور قصد المحاباة
كما يؤخذ مما ياتي في تقدير الثمن اه (قوله اى يبعه) الى قول المتن والاصح في النهاية لا اقله ويظهر
اشتراط كون المشتري ثقة موسرا (قوله لحفظه) اى الثمن (قوله قبل حله) اى حلول الاجل المقدر
(قوله في الاصح ايضا) فيه إشارة الى انه كان الاول ان يؤخر قوله في الاصح الى ما بعد قوله وحمل على المتعارف
في مثله ليفيد الخلاف في المسئلة الثانية ايضا (قوله نظير ماسر) اى في شرح ليس له البيع بغير نقد البلد
اه كردى (قوله ويلزمه الاشهاد) عبارة شرح المنهج والمغنى والنهاية ويشترط الاشهاد اه قال ع ش
قوله مر ويشترط الاشهاد سكوت عن الرهن سم على حج اقول والظاهر انه لا يشترط لان ذلك قد يؤدى
لامتناع البيع اذ الغالب عدم رضا المشتري به وعليه فلعل الفرق بين هذا وبين بيع الولى مال المولى عليه
حيث اشترط فيه الرهن الاحتياط لمال المولى عليه وافهم قوله ويشترط الخ انه لو لم يشهد لم يصح البيع
فظاهره انه لو لم تكن الشهود حاضرة وقت البيع لم يصح العقد وان اشهد فيما بعد وعبرة حج ويلزمه
الاشهاد وبيان المشتري حيث باع بمؤجل والاضمن اه وهو محتمل للانتم بترك الاشهاد مع صحة العقد والضمان
ومن ثم كتب عليه سم ليس فيه افصاح بصحة البيع او فساد عند ترك الاشهاد اه وسياق ما فيه ثم
قوله مر ويشترط الاشهاد يذنبى رجوع هذا وقوله وبيان المشتري الخ لما لو باع بمؤجل سواء قدر الموكل
الاجل او اطلق اه عبارة الرشيدى قوله مر ويشترط الاشهاد ومر في البيع انه لو شرط عليه الاشهاد
كان شرطا للصحة اه (قوله وبيان المشتري) اى كان يقول الوكيل للموكل بعته فلان فلم يبينه له كان
يقول بعته لرجل لا عرفه ضمن اه ع ش وهل يرتفع الضمان بالبيان بعد والا قرب نعم فليراجع
(قوله ولا ضمن) اى القيمة لا البديل فيما يظهر لانها تغرم للحيلولة وكتب سم قوله ولا ضمن ليس فيه
افصاح بصحة البيع او فساد عند ترك الاشهاد اه اقول والذى ينبغي انه شرط لعدم الضمان للصحة
لان الاشهاد انما يكون بعد تمام العقد لكن نقل عن شيخنا الزياى بالدوس اعتمادا أنه شرط للصحة وقال
خلاف الحج حيث جعله شرطا للضمان اه فليحذر اه ع ش وتقدم انفا عن الرشيدى ما يفيد انه شرط
لعدم الضمان للصحة وهو الظاهر (قوله وإن نسي) اى الوكيل (قوله لان علة منع الاتحاد) اى فيما

ذكر فلا ينافي ان التهمة قد تكون مانعة مع انتفاء تولى الطرفين اه ع ش (قوله فبقى من عداه) شمل الوصي والقيم وناظر الوقف فلا يجوز لهم تولى الطرفين اه ع ش (قوله ولو مع مامر) اي عقب قول المتن ولا يبيع لنفسه من الغايات (قوله لئلا يلزم تولى الطرفين) اي لان الاب انما يتولى الطرفين في معاملته لنفسه مع موليه او لموليه وهما ليس كذلك لان المعاملة لغيره ولا يجوز ايضا ان يوكل وكيل في احد الطرفين ويتولى هو الطرف الاخر ولا وكيلين في الطرفين اخذنا ما ياتي في النكاح ان من لا يتولى الطرفين ليس له ان يوكل وكيل في احدهما او وكيلين فيهما نعم لو وكل وكيلان طفله كما صرحوا به وتولى هو الاخر لم يبعد جوازه اذا قدر الثمن ونهى عن الزيادة اذ لا تهمة ولا تولى الطرفين لان الوكيل حينئذ نائب طفله لانه نائبه كما صرحوا بذلك ايضا فليتامل سم على حج وينبغي ان مثل توكيله عن طفله ما لو اطلق فيكون وكيلان عن الطفل وقوله ولا يجوز ايضا ان يوكل وكيل في احد الطرفين اي عن نفسه او يطلق فلا ينافي قوله الا في نعم لو وكل وكيل وقوله اذا قدر الثمن اقول لو قيل بعدم اشتراط ذلك لم يكن بعيدا لان الثمن له مرد شرعي يرجع اليه وهو كونه حالاً من نقد البلد فلا حاجة الى التقدير اه ع ش وقوله وينبغي الخ تقدم عنه في اوائل الباب ترجيح خلافه وقول سم نعم لو وكل الخ اي وان لم ياذن الموكل في التوكيل (قوله ومن ثم) اي من اجل ان العلة تولى الطرفين اه ع ش (قوله او اعتاق) ومثل ذلك ما لا يترتب عليه تولى الطرفين ومن ذلك ما ياتي من جواز التوكيل في العفو عن نفسه في القصاص وحد القذف اه ع ش (قوله من ذكر) اي من نفسه او ولده الخ سيد عمر وع ش (قوله اذ لا تولى) اي لعدم اشتراط القبول في البراء او الاعتاق (قوله ولا نه حريص الخ) عطف على لئلا يلزم الخ (قوله في ولاية غيره) اي لفسق ابيه مثلاً اه ع ش (قوله وقدر الموكل له الثمن الخ) افهم انه لو لم يقدر الثمن او قدر ولم ينه عن الزيادة لا يجوز البيع له وهو مشكل بان العلة في امتناع بيعه لمن هو في ولايته تولى الطرفين وهو منتف هنا كما ذكره بقوله اذ لا تولى ولا نهمة وبانه يجوز بيعه لايه وابنه البالغ وان لم يقدر الثمن ولم ينه عن الزيادة ولا نظر للتهمة في ذلك اللهم الا ان يقال او التهمة مع صغر الولد وجنونه اقوى منها في الاب والابن الكبير الكامل لما جرت به العادة من زيادة الجنون من الاب على ابنه الصغير او المجنون فليتامل ثم رابت سم على منبج صرح بالفرق المذكور اه ع ش وقوله بان العلة الخ فيه ان من العلة التهمة وهي ليست منتفية هنا وقوله اللهم الخ اي والاقرب الجواز مطلقا كما مر عبارة السيد عمر وقوله ونهاه الخ هلا كتفي بالتقدير وقضية قوله الا في البائع عين الثمن ام لا جواز البيع لولي الطفل مطلقا اه (قوله جاز البيع له) ينبغي ان يجوز ايضا البيع لموليه اذا اذن له في التوكيل وقدر له الثمن ونهاه عن الزيادة اذ لا تولى ولا تهمة بل لو قيل بجواز مجيئته مطلقا لم يكن بعيدا اذ قال له وكل عني فوكل عنه ثم رابت المحشى قال قوله لئلا يلزم تولى الطرفين اي لان الاب الخ اه سيد عمر وقوله اذا اذن له في التوكيل هذا اذا وكله الولي عن نفسه او اطلق واما اذا وكل عن الطفل فلا حاجة الى الاذن في التوكيل كما مر عن سم (قوله جاز البيع الخ) ولو وكله ليهب من نفسه لم يصح لما مر اي من تولى الطرفين او في تزويج او استيفاء حد او قصاص او دين من نفسه فكذلك مغنى ونهاية (قوله لا انتفاء ما ذكر) اي من تولى الطرفين والتهمة اه ع ش (قوله ولا نالم بجز الخ) رد لدليل مقابل الاصح (قوله ان يولى القضاء) نائب فاعل فوض و (قوله تولية اصله) فاعل لم يجز (قوله هنا) اي في البيع (قوله مردا ينفي التهمة) قضية ذلك انه لا يشترط

لبس فيه افصح بصحة البيع او فساد عند ترك الاشهاد (قوله فبقى من عداه على المنع) فيه بحث لان انتظامها من الاب يدل على انتظامها في نفسها من غيره ولا لم ينتظاما منه فتدبره (قوله لئلا يلزم تولى الطرفين) اي لان الاب انما يتولى الطرفين في معاملته لنفسه مع موليه وهما ليس كذلك لان المعاملة لغيره ولا يجوز ايضا ان يوكل وكيل في احد الطرفين ويتولى هو الطرف الاخر ولا وكيلين في الطرفين اخذنا ما ياتي في النكاح ان من لا يتولى الطرفين ليس له ان يوكل وكيل في احدهما او وكيلين فيهما نعم لو وكل وكيل في احد الطرفين فان التوكيل عن طفله كما صرحوا به وتولى هو الاخر لم يبعد جوازه اذا قدر الثمن ونهى عن

بقى من عداه على المنع
(وولده الصغير) او المجنون
او السفية ولو مع مامر لئلا
يلزم تولى الطرفين ومن ثم
لو اذن في ابراء او اعتاق من
ذكر صرح اذ لا تولى ولا نه
حريص طبعا وشرعا على
الاسترخاء له وشرعا على
الاستقصاء لموكله فتصادا
ومن ثم لو انتفيا بان كان
ولده في ولاية غيره وقدر
الموكل الثمن ونهاه عن
الزيادة جاز البيع له اذ لا
تولى ولا تهمة حينئذ
(والاصح انه يبيع لايه
وابنه البالغ) الرشيد عين
الثمن او لا لا تنفاه ما ذكر
ولنالم بجز لمن فوض اليه
ان يولى القضاء تولية اصله
او فرعه لان هنا مردا ينفي
التهمة وهو ثمن المثل

ولا كذلك ثم ويجرى ذلك في وكيل الشراء (٣٢٠) فلا يشتري من نفسه ومحجوره وفي الوصي وقم اليتيم كما صرحوا به ومثلها ناظر الوقف

وكل متصرف على غيره فلا يبيع ولا يؤجر مثلاً لنفسه ومحجوره وان اذن له وعين له البديل نعم لو كان الناظر هو المستحق للوقف فهل ينفذه منه ذلك لانه يحوز له الايجار بدون اجرة المثل او لا لما تقرر ان الملاحظ الاتحاد وان نهى عن الزيادة كل محتمل وقياس تجوزهم الاتحاد في نحو بيع ماله لفرعه الذي تحت حجره تجوز ما هنا لانه اذا كان هو الناظر المستحق كانت المنافع على ملكه وفي ولايته فيكون كالو اجر داره من نفسه لمحجوره وقبل له الا ان يفرق بان الملك هنا ضعيف بدليل انه لا يبيع له الايجار اذا كان الناظر غيره فلم يجز الاتحاد فيه بخلاف ملكه الحقيقي وعلى الاول تبطل الاجارة بموته نظير ما قالوه فيما لو اجر بدون اجرة المثل (و) الاصح ان الوكيل بالبيع بحال (له) قبض الثمن وتسليم المبيع الذي بيده مالم ينه لانهما من توابع البيع وله قطع القبض والاقباض في نحو الصرف والقبض من مشتر مجهول والموكل غائب عن البيع لئلا يضع لافي البيع بموجب وان حل الا باذن جديد كما مر وهناله تسليم المبيع من غير قبض وظاهر اطلاقهم جريان

تقدير الموكل الثمن فيما اذا كان الصغير في ولاية غيره كما اشرنا اليه في الحاشية السابقة اه سيد عمر وقد تقدم للفرق انما بين الصغير والكبير (قوله ولا كذلك ثم) اي لانه قد يكون هناك من هو اصلح منهما مع وجود الشر وطى الكل حتى لو فرض انحصار الامر في احدهما امكن تولية السلطان له اه عش (قوله ويجرى ذلك) اي نظير قول المتن ولا يبيع لنفسه الخ (قوله فلا يشتري من نفسه ومحجوره) اي ولا باكثر من ثمن المثل ولا بنسيئة ولا بغبن فاحش على قياس ما مر في الوكيل بالبيع اه عش اقول وقوله ولا بنسيئة تقدم في شرح لا قدر الثمن في الاصح خلافاً مع توجيهه ثم رايته انه كتب فيما ياتي على قول المتن لا يشتري معيباً مانصه وهل له الشراء نسيئة وبغير فقد البلد حيث راي فيه مصلحة ثم لايه نظر والا قرب الاول اذ لا ضرر فيه على الموكل اه وقوله ولا بغبن فاحش مكرر مع قوله ولا باكثر من ثمن المثل (قوله من نفسه) اي مطلقاً (قوله ومحجوره) اي مطلقاً وقوله ومحجوره اي الا بالطريق السابق عن سم والسيد عمر (قوله وقياس تجوزهم الخ) بالغ مر في التشنيع على هذا (قوله ما هنا) شامل للبيع والايجار من نفسه لنفسه هذا ويمكن ان يفرق بالنسبة للبيع او الايجار من نفسه بانه في البيع من فرعه قائم مقام شخصين نفسه وفرعه فانظم العقد بخلافه هنا ليس قائماً مقام شخصين بل ليس هنا الا شخص واحد حقيقة واعتباراً فلا ينتظم العقد فليتامل سم وقوله حقيقة واعتباراً اما حقيقة فممنوع واما اعتباراً فمحل تامل لانه من حيث انه ناظر متصرف فيما هو من وظيفة الناظر وغيره من حيث انه مستحق مصرف لبيع الوقف وهذا القدر كاف للتغاير الاعتباري فهو من حيشة متولى ومن اخرى مولى عليه والحاصل ان الجامع بين المقيس والمقيس عليه من مسئلة رلى الطفل كون التعاير بين العاقلين اعتباراً او ان اختلف وجه الاعتبار فليتامل اه سيد عمر (قوله هو الناظر) حق العبارة القلب او حذف هو (قوله بدليل انه) اي الملك هنا (قوله بخلاف ملكه الحقيقي) فيه ان ملكه الحقيقي لا يجوز بيعه ولا ايجاره لنفسه تامل اه سم (قوله وعلى الاول) اي الجواز (قوله تبطل الاجارة) كان وجهه انه متهم عند تولى الطرفين فاغتفر في خيانه لان الحق له لا يعدوه بخلافه بعدموته اه سيد عمر (قوله بحال) الى قوله فاندفع في النهاية (قوله القبض والاقباض) اي لان القبض في المجلس شرط لصحة العقد اه عش (قوله في نحو الصرف الخ) اي كالمطعومات ورأس مال السلم اه عش (قوله والقبض) اي قطعاً اه عش (قوله لافي البيع بموجب) عطف على البيع بحال ش اه سم (قوله الا باذن جديد) اي اودلالة القرينة عليه كما مر ايضاً اه عش (قوله وهنا) اي في البيع بموجب اه عش (قوله كما مر) اي قبيل قول المتن ولا يبيع لنفسه (قوله من غير قبض) اي وان حل الاجل اه عش (قوله وظاهر اطلاقهم الخ) معتمد اه عش (قوله جريان ذلك) اي عدم جواز قبض الثمن مع جواز تسليم المبيع من غير قبض الثمن (قوله وان باعه) اي ما وكل يبيعه مؤجلاً (قوله وصحناه) اي على الراجع حيث لا ضرر يلحق الموكل بالحلول اه عش (قوله ويوجه) اي الجريان (قوله ذلك) اي العزل عن القبض والاذن في الاقباض وكذا قوله بذلك (قوله بما اتى به) اي بالبيع

لزيادة اذ لا تهمة ولا تولى الطرفين لان الوكيل حينئذ نائب طمعه لا نائبه كما صرحوا بذلك ايضاً فليتامل (قوله وقياس تجوزهم الاتحاد الخ) بالغ مر في التشنيع على هذا وقوله ما هنا شامل للبيع او الايجار من نفسه لنفسه هذا ويمكن ان يفرق بالنسبة للبيع او الايجار من نفسه بانه في البيع من فرعه قائم مقام شخصين نفسه وفرعه فانظم العقد بخلافه هنا ليس قائماً مقام شخصين بل ليس هنا الا شخص واحد حقيقة واعتباراً فلا ينتظم العقد فليتامل (قوله بخلاف ملكه الحقيقي) فيه ان ملكه الحقيقي لا يجوز بيعه ولا ايجاره لنفسه تامل (قوله لافي البيع بموجب) عطف على بحال ش (قوله وظاهر اطلاقهم الخ) كذا مر (قوله

ذلك وان باعه بحال وصحناه ويوجه بان اذن الموكل في التاجيل عزل له عن قبض الثمن واذن له في اقباض المبيع حالا قبل قبض الثمن فلا يقع ذلك بما اتى به الوكيل وان كان انفع للموكل ويحتمل خلافاً لان الموكل انما رضى بذلك مع التاجيل لا مع الحلول

او بحال ونهاه قطعا وليس لو قيل في هبة تسليم قطعا لان عقدها غير ملك فاندفع افتاء بعضهم بان له التسليم لانه لا فائدة فيها بدونه (ولا يسلمه) اي المبيع (حتى يقبض الثمن) الحال لخطر التسليم قبله (فان خالف) بان سلمه له (٣٢١) باختياره قبل قبض الثمن (ضمن) للموكل

قيمة المبيع ولو مثليا وان زادت على الثمن يوم التسليم للحيلولة فاذا قبضه ردها اما لو اجبره حاكم اي او متغلب فيما يظهر على التسليم قبل القبض فلا يضمن ثم رأيت الاذرعى قال فان اكرهه ظالم فساكو دبعة فيضمن وعلى ما ذكرته فقد يفرق بان البكره هنا شبهة انتقال الملك وتم لا شبهة له بوجهه والوكيل بالشراء لا يسلم الثمن حتى يقبض المبيع والا ضمن (فاذا وكله في شراء) ولو لمعين جهل الموكل عيبه ومنع السبكي اجراء الاقسام الآتية فيه ضعيف (لا يشتري معينا) اي لا ينبغي له لما ياتي من الصحة المستلزمة للحل غالبا في اكثر الاقسام وذلك لان الاطلاق يقتضي السلامة واشتراء عامل القراض لان القصد الربح ومنه يؤخذ انه لو كان القصد هنا جاز له شراؤه (فان اشتراه) اي المعيب (في الذمة) ولم ينص له على التسليم (وهو يساوي مع العيب ما اشتراه به وقع عن الموكل ان جهل الوكيل (العيب) اذ لا مخالفة ولا تقصير ولا ضرر لا مكان رده وخرج بالذمة الشراء بعين مال الموكل فانه وان

حالا (قوله او بحال الخ) عطف على يؤجل اه سم (قوله في هبة) اي عقدها (قوله تسليم) اي للمو هو ب الى المو هو ب له بان يقبضه اياه انتهى ع ش (اي المبيع) الى قوله ثم رأيت في النهاية والمغنى الا قوله اي او متغلب الي على التسليم قول المتن (حتى يقبض الثمن) في العباب ولو بايع وكيلان او وليان اجبرا مطلقا سم على منهج اي سواء كان الثمن معينا ام في الذمة اه ع ش (قوله يوم التسليم) متعلق بقوله قيمة المبيع الخ (قوله فاذا قبضه) اي الموكل الثمن من الوكيل او المشتري عبارة للمغنى فاذا غرمها ثم قبض الثمن دفعه الي الموكل واسترد المخروم اه (قوله اما لو اجبره حاكم الخ) عبارة النهاية والمغنى اما لو اجبره حاكم على التسليم قبل القبض فلا ضمان عليه كافي البحر انه الاشبه حيث كان يرى ذلك مذهبا بالدليل او تقليدا معتبرا فلو اكرهه عليه ظالم فساكو دبعة فيضمن قاله الاذرعى وهو الاوجه اه قال ع ش بعد ذكره كلام التحفة هنا ما نصه واما على ما استوجهه الشارح من الفرق بين اكرهه الظالم واكرهه الحاكم الذي يراه فقد يشكك الحاق المتغلب بالحاكم الا ان يقال المتغلب يصير كالحاكم لدفع المعاسد المتولدة بالفتن لمخالفته اه وقوله الا ان يقال المتغلب الخ هو الاقرب (البكره) بفتح الراء (قوله هنا) اي في تسليم المبيع قبل القبض و (قوله و ثم) اي في الوديعة (قوله والا) اي بان سلمه له باختياره قبل قبض المبيع (قوله والا ضمن) اي القيمة للحيلولة قياسا على ما مر له في تسليم المبيع قبل قبض الثمن اه ع ش (قوله ولو لمعين) اي قول المتن وليس في النهاية الا قوله ولم ينظر وا الى ولعيب طرا (قوله عيبه) بياء فباء (قوله ضعيف) عبارة النهاية غير صحيح اه (قوله اي لا ينبغي له) اي لا يحسن له اه ع ش و عبارة المغنى اي يتمتع عليه ذلك اه (قوله في اكثر الاقسام) احسنه بقوله في اكثر الاقسام عمالوا شري بالعين وكان عالما بالعيب فانه لا يقع لواحد منهما ويحرم لعناطيه عقدا فاسدا انتهى زيادي اه ع ش (قوله وذلك) اي عدم اشتراء المعيب (واشتراه الخ) جواب سؤال فكان الاولى زيادة انما عبارة النهاية وانما جعل عامل القراض شراؤه الخ قال الرشيدى قوله وانما جاز الخ اي جاز له ذلك دائما وبه يحصل الفرق بينه وبين الوكالة اه (قوله ومنه يؤخذ) اي من التعليل (قوله لو كان القصد) اسم كان مستتر عائدا على الربح والقصد خبرها اه سم (قوله جاز له شراؤه) قال في شرح الروض وبه جزم الاذرعى وغيره اه سم (قوله ولم ينص له على التسليم) اما لو نص له على التسليم لم يقع للموكل كما قال الاسنوى انه الوجه لانه غير ما ذون فيه نهاية ومعنى (قوله اذ لا مخالفة) اي لا طلاق الموكل الشراء (ولا تقصير) اي جهل الوكيل العيب (قوله لا مكان رده) أي ود كل من الوكيل والموكل المعيب (قوله بهذه الشروط) هي عدم النص على التسليم وسواها لما اشتراه به وجهل الوكيل العيب اه ع ش (قوله رده) اي الاتي اه سم (قوله فالتقييد) اي بقوله في الذمة (قوله عن هذا) اي قوله لا انه ليس الخ اه ع ش عبارة المغنى لفائدة التقيد والبالذمة اخراج المذكور اخر اه وورد الوكيل فلو قيد الاخير فقط فقال للموكل الرد وكذا الوكيل ان اشترى في الذمة لكان اولى اه قول المتن (وان علمه فلا) اي وان كان الموكل عيبه قال في شرح الروض نعم ان علم عيب ما عينه وقع له اه وظاهره انه ليس لواحد منهما الرد حيث ذل فلو كان الوكيل فقط جاهلا قالوه انه ليس له الرد لرضا الموكل به فلو رد ثم تبين حال الموكل فينبغي فساد الرجوع اه سم قول

او بحال الخ) كانه عطف على يؤجل من لا يبيع يؤجل (قوله ثم رأيت الاذرعى قال الخ) اعتمده م ر (ومنه يؤخذ انه لو كان الخ) اسم كان مستتر عائدا على الربح والقصد خبرها (قوله جاز له شراؤه) قال في شرح الروض وبه جزم الاذرعى وغيره (قوله بهذه الشروط) اي قوله في الشرح ولم ينص الخ وقوله في المتن (وهو يساوي الخ) وقوله ان جهل العيب ش (قوله رده) اي الاتي (قوله في المتن وان علمه فلا) اي وان كان الموكل قد عينه قال في شرح الروض نعم ان علم عيب ما عينه وقع له اه وظاهره انه ليس لواحد منهما الرد حيث ذل فلو كان الوكيل فقط جاهلا قالوه انه ليس له الرد لرضا الموكل فلو رد ثم تبين حال الموكل فينبغي فساد

(٤١ - شرواني وابن قاسم - خامس) وقع للموكل ايضا بهذه الشروط الا انه ليس للوكيل رده لتعذر انقلاب العقد بخلاف الشراء في الذمة فالتقييد للاحتراز عن هذا فقط (وان علمه فلا) يقع الشراء للموكل (في الاصح) وان زاد على ما اشتراه به لانه غير ما ذون فيه عرفا

المتن (وان لم يساوه) أى سواء كان الشراء فى الذمة أو بالعين اه عس (قوله اذ قد يتعذر الخ) يتأمل تقريره عبارة المغنى وقسهرى البائع فلا يتمكن الموكل من الرد فيتضرر اه وهى ظاهرة قول المتن (واذا وقع الخ) فى الارشاد ولكل رد لارض ولا لو كيل ان رضى موكل قال الشارح فى شرحه او قصر فى الرد والشراء فيهما معين او بموصوف فى الذمة بخلاف ما اذا رضى وكيل او قصر فلا يعتبر بل للموكل الردان سواء الوكيل او نواه وصدقه البائع ولا رده على الوكيل اه ثم قال فى شرح الارشاد عطفا على ان رضى موكل او اشترى أى الوكيل بعين ماله أى لا يرد الوكيل اه وفى الروض وشرحه مثله اه سم وفى المغنى بعد ذكر مثل ما مر عن الارشاد وشرحه مانعه فرع لو قال البائع للوكيل آخر الرد حتى يحضر الموكل لم يلزمه اجابته وان آخر فلا رد لتقصيره ولو ادعى البائع عن الوكيل رضى الموكل بالعيب واحتمل رضاه به باحتمال بلوغ الخبر فان حلف الوكيل على نفي العلم رد وان نكل وحلف البائع لم يرد لتقصيره بالنكول فان حضر الموكل فى الصورة الاولى وصدق البائع فى دعواه فله استرداد المبيع منه او فى الثانية وصدق البائع فذلك وان كذبه وقع الشراء للموكل وله الرد خلافا للبعوى نيه عليه فى اصل الروضة اما اذا لم يحتمل رضاه فلا يلتفت الى دعوى البائع اه (لما مر) أى قبيل قول المتن وان عليه الخ ثم هذا لتعليل لتقييد الشراء بالذمة (قوله شرط رده) أى الموكل (قوله والارده الخ) عبارة المغنى والا وقع الشراء للوكيل لانه اشترى فى الذمة ما لم ياذن فيه الموكل فانصرف اليه اه مغنى (قوله ولو رضى به) أى الموكل بالمعيب أى او قصر فى الرد كما مر عن سم والمغنى (قوله امتنع على الوكيل رده) لورده قبل علمه برضا الموكل ثم تبين انه كان راضيا به حين الرد فينبغى ان يتبين بطلان الرد سم على حج اه عس و مر عن المغنى ما يوافق (قوله بخلاف عكسه) عبارة سم عن شرح الارشاد كما مر انفا بخلاف ما اذا رضى وكيل او قصر فلا يعتبر بل للموكل الردان سواء الخ اه (فلانه لو منع لربما لا يرضى به الموكل الخ) قد يقال عدم رضا الموكل به بعد الحكم بوقوع العقد له لغو فلا عبرة بعدم رضاه ولا يقع بذلك للوكيل اللهم الا ان يقال ان المراد بعدم رضاه ان يذكر سببا يقتضى عدم وقوع العقد له كإنكار الوكالة بما اشترى به الوكيل او إنكار تسمية الوكيل اياه فى العقد او نيته فليتأمل اه عس (قوله ومن ثم) أى من اجل ان العلة تضرر الوكيل (قوله لان منعه) لتعليل لعدم النظر (قوله ولا الى انه الخ) عطفا على قوله الى انه لو منع الخ (قوله لانه انما استقل الخ) يتأمل فيه فان الكلام على تقدير منعه من الرد فمضى استقلاله بالرد حيثئذ اه سم وفيه ان المراد بالرد هنا الرد من حيث هو بقطع النظر عن منعه وجوازه (قوله لذلك) أى المشاورة (قوله ولعيب طرا الخ) خبر مقدم لقوله حكم المقارن (قوله فى الرد) أى وعدمه اه نهاية قال عس قوله مر فى الرد وعدمه أى لافى عدم وقوعه للموكل لانه ما ذون له فى شرائه وقت العقد لسلامته عنده وقد تقدم انه ان كان الشراء بالمدين فلا رد للوكيل او فى الذمة فلكل منهما الرده اه (قوله فان كان الشراء بالعين بطل الشراء) لو تعذر الرد على البائع فى هذه الحالة بان قصر الوكيل ولم يصدق البائع ان الشراء للموكل واخذ الثمن المعين فينبغى اخذ ما سياتى فى مسائل الجارية ان يقال برده الموكل على الوكيل ويغرمه بدل الثمن وللوكيل بيعه بالظفر

الرد لم يراجع (قوله فى المتن والشرح واذا وقع للشراء فى الذمة للموكل فلكل من الموكل والوكيل الرد) فى الروض فان اشترى فى الذمة ورضى به الموكل او قصر لم يرد الوكيل اه وفى الارشاد ولكل رد لارض ولا الوكيل ان رضى موكل قال الشارح فى شرحه او قصر فى الرد والشراء فيهما معين او بموصوف فى الذمة بخلاف ما اذا رضى وكيل او قصر فلا يعتبر بل للموكل الردان سواء الوكيل او نواه وصدقه البائع والارده على الوكيل اه ثم قال فى الارشاد عطفا على ان رضى موكل او اشترى أى الوكيل بعين ماله أى لا يرد الوكيل اه وفى الروض وشرحه مثله فقال لان اشترى بعين مال الموكل فلا رده له بالعيب لانه لا يقع له بحال فلا يتضرر به اه (ولو رضى به امتنع على الوكيل رده) لورده قبل علمه برضا الموكل ثم تبين انه كان راضيا به حين الرد فينبغى ان يتبين بطلان الرد (قوله لانه لما استقل بالرد الخ) يتأمل فيه فان الكلام على تقدير منعه من الرد فمضى استقلاله بالرد حيثئذ (قوله فان كان الشراء بالعين بطل الشراء) لو تعذر الرد على

(وان لم يساوه) أى ما اشترى به (لم يقع عنه) أى الموكل (ان علمه) أى الوكيل العيب لتقصيره اذ قد يتعذر الرد فيتضرر (وان جهله وقع) للموكل (فى الاصح) لعذر الوكيل بجهله مع اندفاع الضرر بثبوت الخيار له (واذا وقع) الشراء فى الذمة لما مر انه ليس للوكيل الرد فى المعين (للموكل) فى صورتي الجهل (فلكل من الموكل والوكيل الرد) بالعيب اما الموكل فلانه المالك والضرر به لاحق نعم شرط رده على البائع ان يسميه الوكيل فى العقد او ينويه ويصدق البائع ولا رده على الوكيل ولو رضى به امتنع على الوكيل رده بخلاف عكسه واما الوكيل فلانه لو منع لربما لا يرضى به الموكل فيتعذر الرد لسكونه فوريا فيقع للوكيل فيتضرر به ومن ثم لورضى به الموكل لم يرد كما لم ينظروا الى انه لو منع كان اجنبيا فلا يؤثر تاخير لانه منعه لا يستلزم كونه اجنبيا من كل وجه ولا الى انه قد يؤثر لمشاورة الموكل لانه لما استقل بالرد لم يضطر لذلك ولعيب طرا قبل القبض حكم المقارن فى الرد كما اعتمدته ابن الرفعة وعلم بما مر انه حيث لم يقع للموكل فان كان الشراء

بالعين بطل الشراء

والاوقع للوكيل وعند الاطلاق له شراء من يعتق على موكله فيعتق كما سراما بينه فيما للملك وكل رده ولا يعتق ومخالفة انقول في هذا مردودة
(وليس للوكيل ان يوكل بلا اذن ان تاتي منه ما وكل فيه) لان الموكل لم يررض بغيره نعم (٣٣٣) لو وكله في قبض دين فقبضه وارسله له مع احد

من عياله لم يضمن كما قاله

الجوري وقيد الاذرعى

المرسل معه بكونه اهلا

للتسليم بان يكون رشيدا

وكان وجه اشتغاف ذلك في

عياله والذي يظهر ان المراد

بهم اولاده وعما اليك

وزوجاته اعتياد استنا بهم

في مثل ذلك بخلاف غيرهم

ومثله ارسال نحو ما اشتراه

له مع احدهم ويؤخذ من

تعليطهم منع التوكيل بما

ذكر انه لا فرق بين وكتك

في بيعه وفي ان تبيعه وفرق

السبكي بينهما في الاول

يجوز التوكيل مطلقا دون

الثاني فيه نظر هتا للعرف

وان كان صحيحا في نفسه

(وان لم يتات ما وكل فيه

منه) لكونه لا يحسنه او لا

يليق به) او يشق عليه

تعاطيه مشقة لا تحتمل عادة

كما هو ظاهر (فله التوكيل)

عن موكله دون نفسه لان

التفويض لئله انما يقصد

به الاستتابة ومن ثم لو جعل

الموكل حاله او اعتقد خلاف

حاله امتنع توكيله كما فهمه

كلام الرافعي واستظهره

الاسنوي وباتي مثله في

قوله (ولو كثر) ما وكل فيه

(وعجز عن الاتيان بكه

فالمذهب ان يوكل) عن

موكله فقط (فيا زاد على

واستيفاء ما غرمه من ثمنه سم على حج اه ع ش) والواقع للوكيل) والكلام في العيب المقارن اما الطاري
فيقع فيه للبوكل مطلقا سواء اشتراه بالعين او في الذمة اه ع ش (قوله وعند الاطلاق) اي اطلاق الموكل
التوكيل (قوله شراء من يعتق الخ) اي وان علم بكونه يعتق عليه ولا نظر الى ضرر الموكل لتقصيره بعد التعيين
وظاهره وان كان الغرض من شرائه التجارة فيه من الموكل وعبارته مر كحج فيما مر بعد قول المصنف
فان وكله في شراء عبده وجب بيان نوعه ولو اشترى من يعتق على الموكل صح وعق عليه بخلاف القراض لمناقاة
موضوعه اه ع ش (قوله لان الموكل لم يررض بغيره) زاد النهاية والمغنى ولا ضرورة كالمودع لا يودع اه
(قوله وارسله) اي التوكيل المقبوض (قوله من عياله) اي الوكيل (قوله لم يضمن كما قاله الجوري) الاوجه
خلافه مر اه سم عبارة النهاية وشمل كلامه ما لو اراد ارسال ما وكل في قبضه من دين مع بعض عياله
فيضمن ان فعله خلافا للجوري اه (قوله وعما اليك) ينبغي ومن يتعاطى خدمته وان لم يكن مملوكا اه سيد
عمر عبارة ع ش وينبغي ان يلحق بمن ذكر خدمته باجارة ونحوها اه (قوله اعتياد استنا بهم الخ) خبر وكان
(قوله والذي الخ) جملة معترضة (قوله ومثله) اي ارسال ما قبضه من دين وكل في قبضه (قوله مع احدهم)
اي عياله (قوله ويؤخذ) الى المتن في النهاية (قوله بما ذكر) اي بقوله لان الموكل الخ والجار متعلق بالتعليل
(قوله في الاول) وهو وكتك في بيعه (قوله مطلقا) اي احسن الوكيل ما وكل فيه ولا يقبل به لم يعجز عنه او لا
(قوله دون الثاني) وهو وكتك في ان تبيعه ووجهه ان الثاني مشتمل على نسبة البيع للوكيل صريحا ولا
كذلك الاول اه ع ش (قوله فيه نظر) خبر وفرق السبكي الخ (قوله هنا) يعني في صيغة الوكيل (قوله
للعرف) اي لعدم الفرق بينهما في العرف (قوله وان كان صحيحا في نفسه) اي بحسب اللغة لانه فرق واضح
بين المصدر الصريح والمؤول به اه كردى وتقدم عن ع ش ما هو احسن من هذا قول المتن (لكونه
لا يحسنه) اي اصلا اما اذا احسنه لكن كان غيره فيه احذق منه لم يجز التوكيل لان الموكل لم يررض بغيره
اه ع ش (قوله او يشق عليه) الى الفصل في النهاية (قوله انما يقصد الاستتابة) قضيته انه يتعين ذلك في حقه
وان صار اهلا لما شرته بنفسه اه ع ش وسياتي ما فيه (قوله ومن ثم) اي من اجل ان العلة ما ذكر
(قوله امتنع توكيله) اي ولو فعله لم يصح واذا سلم ضمن اه ع ش (قوله واستظهره الاسنوي) عبارة المغنى
وهو كما قاله الاسنوي ظاهر اه (قوله وباتي مثله) اي مثل قوله لو جعل الموكل الخ اه ع ش (قوله عن
موكله الخ) عبارة المغنى حيث وكله في هذه الاقسام فانما يوكل عن موكله فان وكل عن نفسه فالاصح في زيادة
الروضة المدع اه (قوله فقط) فلو وكل عن نفسه لم يصح او اطلق وقع عن الموكل اه نهاية قال الرشيدى
قوله او اطلق الخ لا يخفى جريانه في المسئلة الاولى وكان ينبغي ذكره هناك اه (قوله لانه المضطر اليه) الى المتن
في المغنى (قوله ثم رايت مجليا زيف الخ) اي في الذخائر اه معنى (قوله القريب الخ) نعت المقابلة (قوله
ولو طر العجز لطر مرض الخ) فان كان التوكيل في حال عليه بسفروه او مرضه جاز له ان يوكل نهاية ومعنى
وشرح الروض (قوله لم يجز له ان يوكل) اي وذلك لما تقدم من ان الموكل لم يررض بتصرف غيره لكن قضية
قوله مر ثم ولا ضرورة كالمودع الخ انه لو دعت الضرورة الى التوكيل عند طرو ما ذكر كان خيف تلمه
لو لم يبع ولم يتيسر الرفع الى قاض ولا اعلام الموكل جاز له التوكيل بل قد يقال بوجوبه وهو ظاهر وبقي عكسه
وهو ما لو وكل عاجز ثم قدر هل له المباشرة بنفسه ام لا فيه نظر والا قرب الثاني اخذ من قول الشارح المار كحج
البائع في هذه الحالة بان قصر الوكيل ولم يصدق البائع ان الشراء للوكيل واخذ اثنان المعين فينبغي اخذ انما
سياتي في مسائل الجارية ان يقال يرد الموكل على الوكيل ويغرمه بدل اثنان والوكيل يبعه بالظفر واستيفاء
ما غرمه من ثمنه (قوله لم يضمن كما قاله الجوري) الاوجه خلافه مر

الممكن) لانه المضطر اليه بخلاف الممكن اى عادة بان لا يكون فيه كبير مشقة لا تحتمل غالبا فما يظهر ثم رايت مجليا زيف
الوجه القائل بان المراد عدم تصور القيام بالكل مع بدل المجهود واعتمد مقابله القريب عما ذكرته ولو طر العجز لطر ونحو
مرض او سفر لم يجز له ان يوكل (ولو اذن في التوكيل وقال وكل عن نفسك ففعل فالثاني وكيل الوكيل) على الاصح لانه متعني الاذن

وللموكل عزله ايضا كما اهتمه جعله وكيل وكيله اذ من ملك عزل الاصل ملك عزل فرعه بالاولى وعبارة اصله تفهم ذلك ايضا فلا اعتراض على المتن خلافا لمن زعمه (والاصح) على الاصح (٣٢٤) السابق (انه) اى الثانى (ينعزل بعزله) اى الاول (اياه) وانعزاله) بنحوه وانه اوجز

لان التفويض لمثله الخ لكن عبارة شرح المنهج لان التفويض لمثل هذا لا يقصد منه عينه اه ومقتضاها انه قصد حصول الموكل فيه من جهة الوكيل فيتخير بين المباشرة بنفسه والتفويض الى غيره اه ع ش وفي البشير مى عن القليوبي قوله بل عن موكله اى فقط بشرط علم الموكل بعجزه حال التوكيل ولا فلا بد من اذنه وله المباشرة بنفسه مع علمه بعجزه اى بتكليف المشقة ولو قدر العاجز له المباشرة بالاولى لزوال العجز بل ليس له التوكيل حينئذ لقدرته اه وهذا هو الاقرب لاسيما في الصورتين الاخيرتين عامرا والشرح (قوله) وللموكل عزله) اى وكيل الوكيل (ايضا) اى كما أن للوكيل عزله كما أفهمه اى أن الموكل عزله قوله ذلك اى أن للموكل عزله (قوله ايضا) اى كعبارة المصنف (قوله على الاصح السابق) ظاهره ان الاصح السابق ترتب عليه خلاف هل ينعزل بعزله وانعزاله اولا وليس كذلك بل الحاصل ان الخلاف هل هو في الحالة المذكورة وكيل الوكيل او وكيل الموكل فان قلنا بالاول انعزل بعزل الوكيل وانعزاله وان قلنا بالثاني فلا حينئذ فلا بد من العناية بكلام الشارح مر ليصح بان يقال معنى قوله على الاصح السابق اى بناء عليه فالاصح مبنى على الاصح ومقابلة على مقابلة اه رشيدى (قوله او عزل الموكل له) اى الاول (قوله لانه نائبه) اى الثانى نائب الاول اه ع ش (قوله انه ينعزل) اى الثانى (قوله بغير ذلك) كجذونه وإعنيته اه ع ش (قوله ودين الوكيل الخ) الاول حذف الواو (قوله لان توكيله) اى الوكيل (قوله ان يقع عنه) اى عن الموكل اه ع ش (قوله وفارق نظيره الخ) رد لدليل مقابل الاصح عبارة النهاية والمغنى والثاني ان وكيل الوكيل وكانه قصد تسهيل الامر عليه كالموكل قال الامام والقاضى لنائبه استنب فاستنب فانه نائب عنه لاعتن منييه وفرق الاول بان الوكيل ناظر في حق موكله تحمل الخ اه قال ع ش قوله فانه نائب عنه اى عن النائب وقوله لاعتن منييه اى الامام والقاضى اه (قوله فهو) اى نائب القاضى وكذا ضمير حكمه الخ (قوله معاوانته) اى القاضى وكذا ضمير لهو (قوله وهو) اى نائبه وكان الاولى التفريع قول المتن (ان يوكل اهينا) شمل مالوكان الامين رقيقا واذن له سيده في التوكيل المذكور وهو واضح ثم قضية كلامه أنه لو وكل فاسقا لم يصح وان كان المثل تحت يد الموكل أو غيره وإنما وكل الفاسق في مجرد العقد وهو مقتضى كلام الشارح مر الا في قيمالوكل الولى ففسق لسكن قال حج ثم توجبها لعدم انعزاله بالفسق ان الذى يتجه ان محل ما مر من منع توكيل الفاسق في بيع مال المحجور ما اذا تضمن وضع يده عليه وإلا فلا وجه لمنعه من مجرد العقد انتهى وهو صريح في جواز توكيل الفاسق حيث لم يسلمه المال اه ع ش (قوله وان عين الخ) ببناء المفعل (قوله الثمن والمشتري) نفتح الرأى نائب فاعله فالاولى في وكالة البيع ووكالة الشراء والثاني في وكالة الشراء فقط ويحتمل بعدائه بكسر الرأى فالثاني في وكالة البيع فقط (قوله اى الامين) الى قوله وحاصله في المغنى (قوله لم يوكله على الاوجه) اعتمدهم وكذا قوله وفرق الاذرى الخ اه سم (قوله او عين الخ) عطف على قوله علم الخ (قوله انه لا يوكل غير الامين وان قال الخ) وهو كذلك نهاية ومعنى (قوله وقال السبكي الخ) عبارة النهاية والمغنى خلافا للسبكي وفارق ما لو قالت لو اياها

(قوله) وللموكل عزله ايضا كما أفهمه الخ قال الاسنوى وإذا قلنا انه وكيل الوكيل فقد قيل ليس للموكل مباشرة عزله لانه ليس بوكيله والاصح الجواز لانه فرع الفرع فتستثنى هذه المسئلة كذا صرح الرافعى بجميع ما قلناه انتهى (قوله في المتن والاصح انه ينعزل بعزله وانعزاله) قال الاسنوى واعلم ان حاصل كلام المصنف الجزم بان الثانى وكيل الوكيل وحكاية وجهين مع ذلك في انعزاله يعنى الثانى بزل الوكيل وانعزاله وهذا فاسد في المعنى ومخالف لما قاله الرافعى ايضا من حكاية وجهين في النية وبناء العزل عليهما كما نقلناه انتهى ويحجب بان قوله والاصح انه ينعزل بعزله وانعزاله ليس مفرعا على قوله فالثاني وكيل الوكيل ولذا لم يصدره بالغاء وانما هو استئناف فلا ينافى انه مفرع على الخلاف في أنه وكيل الوكيل أو الموكل (لم يوكله على الاوجه)

أو عزل الموكل له لانه نائبه وسيعلم من كلامه فيما ينعزل به الوكيل انه ينعزل بغير ذلك (وان قال وكل عني) وعين الوكيل اولا ففعل (فالثاني وكيل الموكل وكذا ان اطلق) بان لم يقل عني ولا عنك (في الاصح) لان توكيله للثالث تصرف تعاطاه باذن الموكل فوجب ان يقع عنه وفارق نظيره من القاضى بان الوكيل ناظر في حق الموكل لحمل الاطلاق عليه وتصرفات القاضى للمسلمين فهو نائب عنهم ولذا نفذ حكمه لمستنييه (وعليه فالغرض بالاستنباط معاوانته وهو راجع له قلت وفي هاتين الصورتين) وهما اذا قل عني او اطلق (لا يميز احدهما الاخر ولا ينعزل بانعزاله) لانه ليس وكيله عنه (وحيث جوزنا للوكيل التوكيل) عنه او عن الموكل (بشرط ان يوكل امينا) فيه كفاية لذلك التصرف وان عين له الثمن والمشتري لان الاستنباطية عن الغير شرطها المصلحة (الا ان يعين الموكل غيره) اى الامين فيتبع تعيينه لاذنه فيه نعم ان علم الوكيل فسقه دون الموكل لم يوكله على الاوجه كما لا يشتري ما عينه الموكل ولا يعلم عيبه والوكيل يعلمه او عين له فاسقا فادفقه لم يجز له توكيله على الاوجه ايضا وقضية اطلاق المتن أنه لا يوكل غير الامين وان قال له وكل من شئت وقال السبكي الاوجه خلافا لما لو قالت زوجتى عن شئت يجوز تزويجها الغير السكفاء زوجتى

و فرق الأذرعى بأن المقصود هنا حفظ المال وحسن التصرف فيه وغير (٣٢٥) الأمين لا يتأتى منه ذلك ونم وجود صفة

كأل مى الكفاءة وقد يتساح بتركها بل قد يكون غير الكفاء أصلح وحاصله أن القياس هو المتبادر وإن أمكن توضيح الفرق بأن المختل هنا بتقدير عدم الأمانة أصل المقصود من الموكل فيه ونم بعض توابعه لا هو فاعترض ثم مالم يغتفر هنا فان قلت قضية تميز النكاح بالاحتياط أنه إذا جاز ذلك ثم كان قياسا هنا بالاولى قلت محل الاحتياط ان تركت للوكيل اجتهادا او باتيانها باللفظ العام أذنت له في كل أفراد من غير اجتهاد فلا تقصير منه مع سهولة الفائق كما علم مما تقرر أولا (ولو وكل أميناً) في شىء من الصور السابقة (ففسق لم يملك الوكيل عزله في الاصح والله أعلم) لانه اذن له في التوكيل دون العزل

(فصل) في بقية من أحكام الوكالة أيضا وهي ما يجب على الوكيل عند التقيد له بغير الاجل ومخالفته للمأذون وكون يده بأمانة وتعلق أحكام العقد به (قال بع لشخص معين) هو أعنى قوله معين هنا وقما بعده حكاية للفظ الموكل بالمعنى فان الموكل لا يقول ذلك بل من فلان وهذا واضح فإراد مثله

زوجنى عن شئت الخ (قوله و فرق الأذرعى الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله هنا) أى في التوكيل في المال (قوله ونم) أى في التوكيل في التزويج (قوله وقد يتساح بتركها) أى لحاجة القوت او غيره اه مغنى (قوله وحاصله) أى حاصل ما هنا (قوله هنا) أى في التوكيل في المال و (قوله ونم) أى في التوكيل في النكاح (قوله بالاولى) أى لانه ثم لا خيار لها وهما يستدرك اه مغنى (قوله إن تركت) أى المرأة الموكلة (قوله في كل امراده) أى افراد الزوج (قوله منه) أى الوكيل (قوله عما تقرر أولا) هو قوله وقد يتساح بتركها الخ (قوله في شىء من الصور السابقة) أى حيث وقع التوكيل عن الموكل اه رشيدى (قوله من الصور السابقة) ينبغى استثناء ما إذا وكل عن نفسه بأذن موكله لما تقدم ان له حينئذ عزله وإن لم يفسق فاذا فسق اولى فان قيل حينئذ يشكل قوله الصور بصيغة الجمع لان الكلام في صور التوكيل بالاذن بدليل تعليقه فلم يبق إلا صورتان مالو قال وكل عنى ومالو اطلق قلت يمكن ان يكون الجمع باعتبار ان كلامهما صورتان نظرا لتعيين الموكل الوكيل وعدم تعيينه ويجوز ان يجعل الكلام في أعم من صور الاذن ولا ينافيه التعليق لقراءة اذن فيه بالبناء للفعول أى أذن له ولو من جهة الشرع اه سم أى ولو عبر بصيغة التثنية كفى المغنى وبعض نسخ النهاية لسم عن الاشكال وتكلف الجواب (فصل في بقية من أحكام الوكالة) (قوله في بقية من أحكام الوكالة) الى قوله ويرد بمنع في النهاية إلا قوله ولا فالاذن الى انه لو ظهر وقوله واقهم الى ولية اليوم وما انبه عليه (قوله بغير الاجل) أى واما التقيد بالاجل فقد مر حكمه (قوله ومخالفته) عطف على قوله ما يجب الخ بتقدير مضاف والاصل وحكم مخالفته لحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه لان المخالفة ليست من الاحكام اه ع ش أقول وكذا قوله وكون يده الخ وقوله وتعلق الخ عطفان على قوله ما يجب الخ قول المتن (قال بع) ومثل البيع غيره من العقود كالنكاح والطلاق اه ع ش (قوله بل من فلان) أى بل يقوم من فلان أى مثلاً كمن هذا ومن فقيه صالح فيما يظهر (قوله تعين) ظاهره انه يبيع منه ويمتنع البيع من غيره وان لم يدفع هو إلا ثمن المثل وإن رغب غيره بزيادة عن ثمن المثل وينبغى ان محل التعين إذا لم تدل القرينة على عدم إرادة التقيد به وانه لو كان لو لم يبيع من غيره نهى المبيع وفات على المالك جاز البيع من غيره للقطع برضا المالك بذلك وأن المراد التقيد به في غير مثل هذه الحالة فان قلت قياس ذلك ان الشخص لو لم ياذن في بيع ماله لاحد فرأى شخص انه لو لم يبيعه بغير اذنه نهى وفات على ماله انه يجوز بيعه قلت فيه نظر والفرق واضح لانه هنا اذن في البيع في الجملة بخلافه هناك فانه لا اذن مطلقا سم على حج أقول وينبغى ان محل المنع إذا لم يغلب على ظنه رضا ماله بان يبيعه وإلا فلا وجه للمنع وقيل بمثله في عدم صحة بيع الفضولى وغاية الامران هذا منه وفرضه في الشخص المعين ليس قيذا بل مثله المكان المعين إذا خرج عن الأهلية ففيه التفصيل المذكور فيجوز له البيع في غيره حيث خيف عليه النهب او التلف لو لم يبيعه في غيره ماله وخرج السوق المعين عن صلاحية مع بقاء الامن في البلد وعدم الخوف على الموكل فيه فلا يجوز بيعه في غير المكان المعين اه ع ش اه والحاصل ان محل تعين ما ذكره الموكل في التوكيل من نحو المشتري إذا لم تكن هناك قرينة ملغية للتعين ولا علم الوكيل لرضا الموكل بغيره فعند وجود أحدهما يجوز له المخالفة ويصح العقد للموكل (قوله لانه قد يكون الخ) ولو امتنع

اعتمده مر وكذا الأوجه الآتى في قوله و فرق الأذرعى الخ (قوله في شىء من الصور السابقة) ينبغى استثناء ما إذا وكل عن نفسه بأذن موكله لما تقدم ان له حينئذ عزله وان لم يفسق فاذا فسق اولى فان قيل حينئذ يشكل قوله الصور بصيغة الجمع لان الكلام في صورة التوكيل بالاذن بدليل تعليقه ولم يبق إلا صورتان مالو قال وكل عنى ومالو اطلق قلت يمكن ان يكون الجمع باعتبار ان كلامهما صورتان نظرا لتعيين الموكل الوكيل وعدم تعيينه ويجوز ان يجعل الكلام في أعم من صور الاذن ولا ينافيه التعليق لقراءة اذن فيه بالبناء للفعول أى أذن له ولو من جهة الشرع

(فصل) في بقية من أحكام الوكالة أيضا الخ (قوله تعين) ظاهره أن يبيع منه ويمتنع البيع من غيره وان

على المصنف هو التساهل تعين لانه قد يكون له عنى في تخصيصه كالمالك وان لم يكن له عنى أصلا عملا بإدائه

المعين من الشراء لم يجز يبعه لغيره بل يرجع الموكل وينبغي أن يحله ما لم يغلب على الظن أنه لم يرد به بخصوصه بل لسهولة البيع منه بالنسبة لغيره اه ع ش (قوله ولا يصح بيعه لو كيله) اقتصر عليه المغنى وسكت عن تقييد ابن الرفعة وقال ع ش وينبغي أن يحل البطلان إن لم يكن وكيله مثله أو أرفق منه أخذنا بما ذكره فيما لو قال يبع من وكيل زيد فباع من زيدا وفي البجيرمي عن الشوبري وعمله كما قال الأذري إذا كان المعين ممن يتعاطى الشراء بنفسه بخلاف ما لو كان نحو السلطان ممن لا يتعاطى الشراء بنفسه فإنه يصح من وكيله اعتبارا بالعرف اه وفي سم ما وافقه (قوله لو كيله) أي أو عبده وفاقا لم ر علي منهج اه ع ش (قوله وقيد الخ) أي عدم الصحة عبارة النهاية فلو باع من وكيله لم يصح سواء اتقدم الإيجاب أم القبول ولم يصح بالسفارة أم لا كما شمله كلامهم خلافا لابن الرفعة اه (قوله تقدم الإيجاب) أي مطلقا اه سيد عمر (قوله ولم يصح بالسفارة) قيد لتقدم القول قال في المطلب إذا تقدم قبول الوكيل وصرح بالسفارة كاشتريت هذا منك لو يد فقل بعثك صح وان تقدم الإيجاب ثم قبل الوكيل لم يصح صرح بالسفارة أم لا لان الإيجاب فاسد اه كردي وفي السيد عمر وع ش ما وافقه وقال الرشيدى قوله لم ر خلافا لابن الرفعة أي في تقييده البطلان بما إذا تقدم الإيجاب أو القبول ولم يصح بالسفارة أي بخلاف ما إذا تقدم أحدهما وصرح بالسفارة في المتقدم فإنه يصح عنده اه (قوله أي لو يد) أي دون نفس الوكيل اه ع ش (قوله بطل أيضا) جزم به المغنى وشرح المنهج وسكتا عن قول الشارح وانما يتجه الخ (قوله وانما يتجه الخ) ولومات زيد بطلت الوكالة كما صرح به الماوردي بخلاف ما لو امتنع من الشراء اذ تجاوز رغبته فيه بعد ذلك والوجه أنه لو قال يبع هذا من أيتام زيد ونحو ذلك حل على البيع لوليهم ولا نقول بفساد الوكيل اه نهاية قال ع ش قوله ولا نقول بفساد التوكيل وعليه فهل يصح البيع من الأيتام ولو بلغوا رشدا فيه نظروا والمتجه الصحة لانه انما انصرف للولي للضرورة فاذا اكملوا جاز البيع منهم لزوال السبب الصارف سم على حجب وظاهره وان كان الولي اسهل في المعاملة منهم وهو ظاهر اه (قوله أو أرفق) الاولى اسقاط الالف (قوله وبه فارق) أي بقوله فالاذن في البيع الخ (قوله ما ر بعد بل) أي في قوله بل وان لم يكن له غرض اه سيد عمر (قوله والأذري الخ) أي وببحث الأذري عبارة النهاية فلو باع من وكيله لم يصح نعم لودلت قرينة على ارادة الرجح وأنه لا غرض له في التعيين سواء لم يكن المعين يرغب في تلك السلعة كقول التاجر لغلامه ببع هذا على السلطان فالمتجه كما قاله الزركشي جواز البيع من غير المعين واعتراض الخ اه قال الرشيدى قوله مر فالمتجه كما قاله الزركشي الخ كان المناسب حيث هو ضعيف عنده كما ساقى له أن يقول قال الزركشي فالمتجه الخ اه (قوله لم يتعين) اعتمده المغنى وسم وع ش (قوله لا غيره) أي في الجملة وفي الظاهر والإلم يتات قوله لم يتعين فليتأمل اه سم (قوله في البحث) أي بحث الأذري (قوله من أصله) كانه انما زاده لثلاث يسبق الذهن

لم يدفع هو إلا ثمن المثل وان رغب غيره بزيادة على ثمن المثل لانه لا عبرة بهذه الزيادة لامتناع البيع من الراغب بها فهي كالعدم فليراجع وينبغي ان يحل التعيين اذا لم تدل القرينة على عدم ارادة التقييده به وان كان لو لم يبع من غير نهب المبيع وفات على المالك جاز البيع من غيره للقطع رضا المالك بذلك وأن مراده أن التقييد به في غير مثل هذه الحالة فان قلت قياس ذلك ان الشخص لو لم ياذن في بيع ماله لاحد فرأى شخص انه ان لم يبعه بغير اذنه نهب وفات على ماله أنه يجوز بيعه قلت فيه نظر والفرق ظاهر لانه هنا اذن في البيع في الجملة بخلافه هناك فانه لا اذن مطلقا ثم رايت ان قولي أو لا ينبغي ان يحله اذا لم تدل القرينة الخ موافق لقول الأذري أنه لو ظهر بالقرينة الخ في الجملة (قوله ولا يصح بيعه لو كيله) قال في شرح المنهج كافي الروضة عن البيان وفي غيرها عن الاصحاب اه وببحث الأذري الصحة فيما اذا كان الموكل ممن لا يتعاطى الشراء بنفسه كالسلطان وظاهر أنه يصح البيع هنا من نفس الموكل كالسلطان وقال أن قضية الفرق أنه لو جرى العقد على وجه لا يقدر فيه دخول الملك في ملك الوكيل صح (قوله بطل أيضا) اعتمدهم ر (قوله لا غيره) أي في الجملة وفي

ولا يصح بيعه لو كيله وقيد
ابن الرفعة بما اذا تقدم
الإيجاب أو القبول ولم
يصرح بالسفارة وببحث
البلقيني أنه لو قال يبع من
وكيل زيد أي لو يد فباع من
زيد بطل أيضا وانما يتجه
ان كان الوكيل أسهل منه
أو أرفق وإلا فالاذن في
البيع منه وبه فارق ما مر
بعد بل والأذري أنه لو
ظهر بالقرينة أن التعيين
إنما هو لغرض الرجح
فقط لكون المشتري ممن
يرغب فيه لا غيره لم
يتعين واعتراض بأنه
رغبته فيه قد يزيد في
ثمن وهذا غرض صحيح
أقول في البحث من
صله نظر

لأنه إنما يتأتى على الوجه
الآتى فى المكان إلا أن
يفرق بأن التعيين ثم لم
يعارضه ما يلغيه وهنا
عارضته القرينة الملغية
له لولا أن ذلك المعين قد
يزيد على ثمن مثله وذلك
موافق لغرضه وهو زيادة
الربح فأتضح أن تعيينه
لا يتأتى لغرضه بل يوافقه
خلافًا للأذرى (أو) فى
(زمن) معين كيوم كذا
أو شهر كذا تعين فلا يجوز
قبله ولا بعده ولو فى الطلاق
والفرق بينه وبين العتق
بأنه يختلف باختلاف
الأوقات فى الثواب بخلاف
الطلاق ممنوع بل قد يكون
له غرض ظاهر فى طلاقها
فى وقت بخصوصه بل
الطلاق أولى لحرمته زمن
البدعة بخلاف العتق ولو
قال يوم الجمعة أو العيد
مثلا تعين أول جمعة

إلى قوله واعترض اه عش (قوله) لأنه إنما يتأتى على الوجه الآتى الخ) فيه بحث لأن حاصل بحث الأذرى أن القرينة لودلت على أن المقصود حصول الربح وأن المشتري غير منظور إليه لذاته بل لكونه ممن يحصل منه الربح لكونه من جملة الراغبين لم يتعين حينئذ لحصول المقصود بالبيع من غيره إذا رغب فى دفع ما يرغب المعين فى دفعه لأنه لا مزية حينئذ للمعين على غيره وهذا يندفع قوله لولا أن ذلك المعين قد يزيد الخ لأن المراد أن غيره أيضا يزيد وأن البيع منه بما يرغب به المعين بحيث لا يتفاوت الحال بين البيع من المعين والبيع من غيره أو يكون البيع من غيره أحظ لكن قد يتأتى ذلك قوله ممن يرغب فيه لا غيره وإيجاب بأن المراد لا غيره فى الجملة أو ظاهر أو لا لم يتأتى قوله لم يتعين وقوله فأتضح الخ ذلك لأن الأذرى لم يدع أن تعيينه يتأتى غرضه بل ادعى أن القرينة دلت على أن المعين وغيره سواء فى صحة البيع من كل إذا رغب غيره بما يرغب هو به أو يزيد والحاصل أن القرينة هنا دلت على إلغاء التعيين فعمل بها وفى مسألة المكان لم تدل على ذلك فاعتبر التعيين فيها حتى لودلت هناك على إلغائه فلا مانع من التزام إلغائه فلا فرق بينهما فليتأمل وبما قررناه يظهر اندفاع الاعتراض الذى حكاه بقوله واعترض الخ أيضا اه سم (قوله كيوم) إلى قوله كما لو قال فى المغنى لا قوله والفرق إلى ولو قال (قوله) ولو فى الطلاق) كالعتق اه سم عبارة عش قوله ولو فى الطلاق غاية لتعين للزمان الذى ذكره فى التوكيل اه وعبارة المغنى وفائدة التقيد بالزمان أنه لا يجوز قبله ولا بعده وذلك متفق عليه فى البيع والعتق وأما الطلاق فلوروكه به فى وقت معين فطلق قبله لم يقع أو بعده فكذا على المعتمد اه (قوله ممنوع) خبر والفرق الخ (قوله أول جمعة الخ) دل على أنه قال ذلك قبل دخول يوم الجمعة ويوم العيد وبقي ما لوقاله فى يوم الجمعة أو العيد فهل يحمل على بقيته أو

الظاهر أو لا لم يتأتى قوله لم يتعين فليتأمل (قوله) لأنه إنما يتأتى على الوجه الآتى) فيه بحث لأن حاصل بحث الأذرى أن القرينة لودلت على أن المقصود حصول الربح وأن المشتري غير منظور إليه لذاته بل لكونه ممن يحصل منه الربح لكونه من جملة الراغبين لم يتعين حينئذ لحصول المقصود بالبيع من غيره فجاز البيع من غيره إذا رغب فى دفع ما يرغب المعين فى دفعه لأنه لا مزية حينئذ للمعين على غيره وهذا يندفع قوله لولا أن ذلك المعين قد يزيد الخ لأن المراد أن غيره أيضا يزيد وأن البيع منه بما يرغب به المعين بحيث لا يتفاوت الحال بين البيع من المعين والبيع من غيره أو يكون البيع من غيره أحظ لكن قد يتأتى ذلك قوله ممن يرغب فيه لا غيره وإيجاب بأن المراد لا غيره فى الجملة أو ظاهر أو لا لم يتأتى قوله لم يتعين وقوله فأتضح الخ وذلك لأن الأذرى لم يدع أن تعيينه يتأتى غرضه بل ادعى أن القرينة دلت على أن المعين وغيره سواء فى صحة البيع من كل إذا رغب غيره بما يرغب هو به أو يزيد والحاصل أن القرينة هنا دلت على إلغاء التعيين فعمل بها وفى مسألة المكان لم تدل على ذلك فاعتبر التعيين فيه حتى لودلت هناك على إلغائه فلا مانع من التزام إلغائه فلا فرق بينهما فليتأمل وبما قررناه يظهر اندفاع الاعتراض الذى حكاه بقوله واعترض الخ أيضا لا يقال غاية القرينة لدلالة على عدم تعلق الغرض بخصوص المعين وقد دل قول المصنف وفى المكان وجه الأذرى بتعلقه به غرض على التعيين على الصحيح مع عدم تعلق الغرض بخصوص المعين فلا اعتبار مع ذلك بالقرينة لانا نقول لفرق بينهما لأن القرينة تدفع احتمال تعلق الغرض باطنا بخلاف قوله المذكور فإنه إنما دل على أنه اعتبار باتتفاء الغرض ظاهرا وبجرد ذلك لا يدفع احتمال غرض باطن فاذا دفعته القرينة فينبغى العمل بها وما يؤيد العمل بها عدم تعيينه إذا قدر الثمن ولم ينه عن غيره إذ ليس هذا إلا من العمل بالقرينة ولو سلم أنه ليس منه فالعمل يتأتى معناه فليتأمل (فرع) لو وكله فى البيع لا يتم زيد فهل يصح التوكيل ويحمل على البيع لوليهم لهم أو يفسد لعدم إمكان البيع منهم فيه نظروا المنتجه الأول وعليه فهل يصح البيع من الإيتام لو بلغوا رشدا فيه نظر ونتج الصحة لأنه إنما انصرف للولى لقصورهم فاذا كملوا جاز البيع منهم ولو الالسبب الصارف بخلاف ما لو وكله ليبيع من زيد لا يصح بيعه من وكيله وبالعكس لأنه لما تأتى البيع من كل منهما وكان معتادا دل الحال على التقيد بخصوص المذكور (قوله) ولو فى الطلاق) كالعتق

أو عيده بقاءه كالقول في الصيف جمدا لجاء الشتاء قبل الشراء لم يكن له شراؤه في الصيف الآتي وأفهم قوله الجمعة أو العيد أن يوم الجمعة أو عيده بخلافه وهو محتمل إلا أن يقال الملاحظ فيهما (٣٣٨) واحد وهو صدق المنصوص عليه بأول ما يلقاه وهو محقق وما بعده مشكوك فيه فیتعين

الأول هنا أيضا ولية اليوم مثله أن استوى الراغبون فيهما ومن ثم قال القاضي لوباع أي فيما إذا لم يعين زمن اليل والراغبون نهارا أكثر لم يصح (أو) في مكان معين تعين) وأن لم يكن نقده أجود ولا الراغبون فيه أكثر لانه قد يقصد إخفاءه نعم لو قدر الثمن ولم يتنه عن غيره صح البيع في غيره قال القاضي اتفاقا ورد السبكي له باحتمال زيادة راغب مردود بان المانع تحققها لا توهمها (وفي المكان وجه) انه لا يتعين (اذالم يتعلق به غرض) للموكل ولم يتنه عن غيره لان تعيينه حينئذ اتفاق وانتهر له السبكي وغيره ويرد بمنع كونه اتفاقا كيف والاغراض امرها خفي فوجب التقيد بنص الاذن لاحتمال ان له غرضا في التعيين بل هو الظاهر المتعين لصون كلام الكامل عن الالغاء ما أمكن على أن قوله اذالم يتعلق به غرض للموكل ان علم ذلك بنص الموكل عليه تعين الغاء التعيين اتفاقا او بقرينة حالية فالقرائن مختلفه وبهذا يزبد اندفاع الانتصار للثاني ثم رايت ما صرح بان المراد الثاني وهو قولهم ان

على أول جمعة أو عيده بقاءه بعد ذلك اليوم فيه نظر والا قرب الثاني لان عدوله عن اليوم الى يوم الجمعة أو العيد قرينة على عدم إرادته بقية اليوم اه عش (قوله أو عيده بقاءه) المراد بالعيد ما يسمى عيد اشرا كما فطروا الاضحى وينبغي ان مثل ذلك مالوا اعتاد قوم تسمية ايام فيما بينهم بالعيد كالنصارى اذ اوقع ذلك فيما بينهم فيحمل على أول عيد من اعيادهم يكون بعد يوم الشراء ما لم يصرحوا بخلافه او تدل القرينة عليه اه عش وقوله الشراء صوابه التوكيل (قوله في الصيف) متعلق باشتري المقدر وقوله جمدا مفعوله ويحتمل أن الظرف متعلق بقال عبارة النهاية كالوكله ليشتري له جمدا في الصيف لجاء الشتاء قبل الشراء لم يكن له شراؤه في الصيف الاتي اه قال عش قوله جمدا في الصيف هل صورة ذلك ان يقول الموكل اشتري جمدا في الصيف فيحمل على صيف يليه او هو فيه كما هو مقتضى التشبيه او يكفي وقوع الوكالة في الصيف وان لم يذكروا أي لفظ في الصيف عملا بالقرينة فيه نظر ولا يبعد الثاني اه وقوله عش فيحمل على صيف يليه أي إذا كان وقع التوكيل في الشتاء وقوله اه وفيه أي اذ اوقع التوكيل في الصيف وهذا الحمل بشقيه مبنى على أن في الصيف متعلق بيشترى وقوله أو يكفي الخ مبنى على أنه متعلق بوكله وقوله الثاني أي قوله ويكفي الخ (قوله وافهم قولهم) أي المار في قوله ولو قال يوم جمعة الخ اه سم عبارة السكردى يعني افهم ذكرهما معرفتين انه لو ذكرهما نسكتين لا يتعين أول جمعة الخ اه (قوله بخلافه) أي فلا يتقيد بالجمعة التي تليه اه عش (قوله فيتعين الاول) أي أول جمعة أو عيده بقاءه (قوله ولية اليوم مثله) مستدا وخبر (قوله ومن ثم) أي من اجل التقيد بالاستواء (قوله إخفاءه) أي المبيع والبيع عبارة المغنى قد يكون له فيه غرض خفي لا يطلع عليه اه وهي أحسن (قوله نعم لو قدر الثمن الخ) لم يستثنوا نظير هذا في تعيين الزمن فليحرر الفرق وقد يفرق بشدة تفاوت الغرض بالتقدم والتأخر في إزالة الملك سم على حج وإذا تأملت ما تقدم من قوله سم والحاصل الخ علمت انه لا فرق بين الثلاثة اه عش (قوله صح البيع الخ) فلا يتعين ذلك المكان كما عبر به الروض اه سم وقال عش قد يشكك صحة البيع مع ما ذكر بما علل به من ان يقصد إخفاءه ومجرد البيع بالثمن المذكور وقد يفوت معه الاخفاء اه عش (قوله قال القاضي اتفاقا) أي ولو قبل مضي المدة التي يتأتى فيها الوصول الى المكان المأذون فيه لان الزمان إنما اعتبر تبعاً للمكان لتوقفه عليه فلما سقط اعتبار المتبوع سقط اعتبار التابع سم على حج اه عش (قوله مردود بان المانع الخ) قد يناقيه قوله الاتي ويرده بمنع الخ (قوله ان علم ذلك الخ) ينبغي ان يأتى نظير ذلك في تعيين الشخص والزمن اه سيد عمر (قوله فالقرائن مختلفة) أي فيعمل بالقوية دون الضعيفة (قوله بهذا) أي بقوله ان علم ذلك الخ (قوله الثاني) أي قوله او بقرينة حاله الخ (قوله وهو) أي ما يصرح بان الخ (قوله فلم يتأت فيه نظر الخ) قد قدمنا عن عش في حاشية قول الشارح نعم لو قدر الثمن الخ او منعه ترجيح أنه لا فرق

(قوله وافهم قولهم) أي المار في قوله ولو قال يوم الجمعة الخ (قوله في المتعين) أي فلا يصح البيع في غيره (قوله وإن لم يكن الخ) عبارة الروض وشرحه ولو لم يكن له في ذلك غرض ظاهر انتهى فقوله الاتي وفي المكان وجه اذالم يتعلق به غرض أي ظاهر (قوله نعم لو قدر الثمن الخ) لم يستثنوا نظير هذا في تعيين الزمن فليحرر الفرق وقد يفرق بشدة تفاوت الغرض بالتقدم والتأخر في إزالة الملك (قوله صح البيع الخ) فلا يتعين ذلك المكان كما عبر به في الروض (قوله صح البيع في غيره قال القاضي اتفاقا) أي ولو قبل مضي المدة التي يتأتى فيها الوصول الى المكان المأذون فيه واستشكل بان اللفظ دل على المسافة وعلى البيع في البلد خرج الثاني لدليل فبق الاول وهو قياس اعتبار المسافة فيما لو وهبه او رهنه ما يبدو واجيب بانه اذالم يحافظ على المنصوص عليه وهو المكان لا تنفاه الغرض فيه فكيف يراعى المتضمن وهو الزمان قال شيخنا في الكنز وفيه نظر لان هذا تخالف لمعارض وهذا المعارض له فكانه قال له بع في يوم كذا ويحاجب بانه لم ينص على الزمان ظهرا انه غير

وجد غرض ككثره راغب أو أجودية نقد تعين وإلا فوجهان فان قلت لم يحجر هذا الوجه في الزمن قلت لان النص بين

عليه قد يضطر اليه لاحتياجه لثمنه أو لارادته سفر عقبه فلم يتأت فيه ما نظر اليه الضعيف هنا من أنه قد تقوم قرينة على أنه لا يتعلق به غرض

ومع جواز النقل لغيره
يضمن ويفرق بينه وبين
قول المودع احفظه في هذا
فنقله لئله لم يضمن بان المداير
ثم على الحفظ ومثله فيه
بمنزلة من كل وجه فلا
تعدى بوجه وهنا على
رعاية غرض الموكل فقد
لا يظهر له غرض ويكون
له غرض خفي فافتضت
مخالفته الضمان (وان قال
بع بمائة) مثلا (لم يبيع
باقل) منها ولو بتافه لفوات
اسم المائة المنصوص له
عليه وبه فارق البيع بالغبن
اليسير لانه لا يمنع كونه بشمن
المثل (وله) بل عليه اذا
وجد راغب ولو في زمن
الخيار كما مر (ان يزيد) عليها
ولو من غير جنسها لان
المفهوم من تقديرها عرفا
امتناع النقص عنها فقط
وليس له ابدال صفتها
بكسرة بصحاح وفضة بذهب
(الا ان يصرح بالنهاي)
عن الزيادة فتمتنع الزيادة
لانتهاء العرف حينئذ والا
اذا قال به لزيد بمائة لانه
ربما قصد محاباته قال
الغزالي الا اذا قامت القرينة
على ان لا يحاييه كبعه بمائة
وهو يساوي خمسين وقد
يحاج بان يحاييه بعدم
الزيادة على المائة وان لم
يحايه محابة كاملة وإنما

بين الثلاثة في عدم التعيين عند وجود القرينة الدالة على الغاء التعيين (قوله ومع جواز النقل) الى المتقن في
النهاية (قوله ومع جواز النقل) اي على هذا الوجه المرجوح وبعبارة سم على حج هذا فرعه الاسنوي على هذا
الوجه ويمكن تفرعه على الاول ايضا فيما اذا قدر الثمن ولم ينه عن البيع في غيره كما هو قضية كلام الشيخين
لكن عبر الشارح في شرح الارشاد بقوله ومتى نقله لغير ما وجب عليه البيع فيه ضمن الثمن والمثمن انتهى
فافهم عدم الضمان حيث جاز النقل اذ لا يتعين حينئذ البيع فيه وهو متجه معنى اه ع ش اذ الظاهر ان
الضمان فرع جواز النقل وجودا وعدمه عبارة المغنى وان عين للبيع بلد او سوقا فنقل الموكل فيه الى غيره
ضمن الثمن والمثمن وان قبضه وعاد به كمنظيره من القراض بالخالفه قال في اصل الروضة بل لو اطلق التوكيل
في البيع في بلد فليبيع فيه فان نقله ضمن اه وهذا مبنى على ظاهر اطلاق المتقن بقطع النظر عن الاستدراك
المتقدم في شرحه منه وغيره (قوله يضمن الخ) يظهر ان محله حيث لم ينص الموكل على انه لا غرض له في التعيين
كما يشير الى ذلك قوله الآتي فقد لا يظهر له غرض ويكون له غرض خفي اه سيد عمر وتقدم عن سم ما حاصله
ان القرينة الدالة على الغاء تعيين المكان كالنص عليه (قوله ويفرق الخ) اي على هذا الوجه ايضا اه ع ش
اي وعلى الاول ايضا فاما اذا قدر الثمن ولم ينه عن البيع في غيره كما مر آنفا عن سم (قوله من كل وجه) قد
يكون شرطه الحفظ في المكان الخاص لمعنى خفي علينا سم على حج وقد يقال اشتغال المكان الموصوف بما
ذكر على معنى خفي بعيد بخلاف الاسواق فان اختلافها في انفسها يكسر فر بما علم الموكل في بعضها معنى خفي
على الوكيل اه ع ش (قوله ويكون له غرض الخ) الاولى حذف يكون (قوله ولو بتافه) الى قوله والحق به في
المغنى لا قوله وقد يجاب الى وانما جاز والى قول المتقن وان ساوته في النهاية الا ما ذكر (قوله وبه فارق الخ) اي
وبقوات الاسم فارق مانحن فيه البيع عند الاطلاق بالغبن اليسير حيث صح الثاني دون الاول (قوله لانه) اي
الغبن اليسير (قوله كونه) اي البيع (قوله بل عليه اذا وجد راغب الخ) عبارة المغنى قوله له يشعر بجواز البيع
بالمائة وهناك راغب بزيادة وليس مراد اذ ان الاصح في زيادة الروضة المنع لانه مأمور بالاحتياط والغبطة
فلو وجدته في زمن الخيار لزمه الفسخ فلو لم يفسخ انفسه البيع قياسا على ما مر اه (قوله بل عليه الخ) ينبغي ان
هذا بخلاف ما لو قال له الموكل بيع بكم شئت حيث يجوز له البيع بالغبن وان تيسر خلافه لانه جعل القدر الى
خيرته مر سم على حج اقول وقد يتوقف عليه ويقال بعدم الفرق كما تقدم عنه ايضا اه ع ش (قوله كما مر) اي
في شرح قوله ولا بغبن فاحش اه كرى (قوله ولو من غير جنسها) كما تقرر ثوب اودينار مغنى ونهاية (قوله
كمسرة بصحاح الخ) قياس ما مر ان محل الامتناع حيث لم تقم قرينة على انه انما عين الصفة لتيسر هال لعدم
ارادة خلافها سيما اذا كان غير ما انتفع اه ع ش (قوله قال الغزالي الخ) اعتمدهم مر اه سم عبارة النهاية نعم
لو قال به منه بمائة هو يساوي خمسين لم تمتنع الزيادة كما قاله الغزالي اه وياتي عن المغنى ما يوافقه (قوله
وإنما جاز لو كبلة في خلع الخ) اي مع انه نظيره به لزيد بمائة اه سم فلا محابة الخ عبارة المغنى وذلك قرينة دالة
على عدم قصد المحابة ولذلك قيد بان الرفع المنع في الاولى بما اذا كانت المائة دون ثمن المثل لظهور قصد المحابة
مراد ولذلك لم ينظر اليه انتهى ويجاب ايضا عن كل من اصل الاشكال ومن النظر بان الزمان انما اعتبر تعا
للمكان لتوقفه عليه فلما سقط اعتبار المتبوع سقط اعتبار التابع (قوله ومع جواز النقل لغيره يضمن) هذا
فرعه الاسنوي على هذا الوجه ويمكن تفرعه على الاول ايضا فيما اذا قدر الثمن ولم ينه عن البيع في غيره كما هو
قضية كلامه كالشيخين لكن عبر الشارح في شرح الارشاد بقوله ومتى نقله لغير ما وجب عليه البيع فيه ضمن
الثمن والمثمن انتهى فافهم عدم الضمان حيث جاز النقل اذ لا يتعين حينئذ البيع فيه وهو متجه معنى (قوله
وفرق الخ) دفع لاشكال الاسنوي (قوله بان المداير ثم على الحفظ الخ) قد يكون شرطه الحفظ في المكان الخاص
لمعنى خفي علينا (قوله فقد لا يظهر له الخ) هذا من تقدم في الوديعه في الفرق نظر (قوله وبه فارق البيع)
اي عند الاطلاق (قوله وله بل عليه الخ) ينبغي ان هذا بخلاف ما لو قال له الموكل بيع بكم شئت حيث يجوز له
البيع بالغبن وان تيسر خلافه لانه جعل القدر الى خيرته مر (قوله قال الغزالي الخ) اعتمده مر (قوله وانما

جاز لو كيله في خلعها بمائة الزيادة لانه غالباً يقع عن شقاق فلا عا بآه فيه والحق به مالو وكله في العفو عن القود بنصف الدية لعني بالدية ليصح بها وفيه نظر اذ لا قرينة هنا تنافي قصد (٣٣٠) المحاباة بخلاف الخلع وقرينة قتله لورته تبطلها سماحته بالعفو عنه لاسيما مع نصفه على

النقص عن البذل الشرعي والشراء كالبيع في جميع ما من نعم في اشتري عبد فلان بمائة يجوز النقص عنها والفرق ان البيع يمكن من المعين وغيره فتمحض التبعين للمحاباة والشراء لتلك العين لا يمكن من غير مال كما فقد يكون تعيينه لاجل ذلك دون المحاباة (ولو قال اشتري هذا الدينار شاة ووصفها) بان بين نوعها وغيره مما في شراء العبد والالم يصح التوكيل فان اريد بالوصف ازيد مما ثم كان شرط الوجوب رعاية الوكيل في الشراء للصحة التوكيل حتى يبطل بفقده (فاشترى به شاتين بالصفة فان لم تساوا واحدة منهما دينارا لم يصح الشراء للموكل) وان زادنا على دينار لان غرضه لم يحصل ثم ان وقع بعين الدينار بطل من اصله او في الذمة ونوى الموكل وكذا ان سماه خلافا لما وقع للاذرعى هنا وقع للوكيل (وان ساوته كل واحدة فالأظهر الصحة) اي صحة الشراء (وحصول الملك فيها للموكل) لحصول مقصود الموكل بزيادة وان لم توجد الصفة التي ذكرها في الزائد على الاوجه وان

حيث بخلاف ما اذا كانت ثمن المثل فاكثر اه (قوله والحق به الخ) معتمداً على ع ش (قوله وفيه نظر) اي الاحاق (قوله يبطلها الخ) ممنوع سم على حج اي لجواز ظنه عدم قدرة المجني عليه على الزيادة على النصف او عدم الرضا بالزيادة اه ع ش (قوله والشراء كالبيع) ولو امره ببيع الرقيق مثلاً بمائة فباعه بها ونوب او دينار صح عند جواز البيع بالزيادة لانه حصل غرضه وادخيره او لو قال اشتر بمائة لا بخمسين جاز الشراء بالمائة وبما بينهما وبين الخمسين لا بما عدا ذلك او بيع بمائة لا بمائة وخمسين لم يجز النقص عن المائة ولا استكمال المائة والخمسين ولا الزيادة عليهم بالنهي عن ذلك ويجوز ما عداه ولا تبع او لا تشتري باكثر من مائة مثلاً فاشترى او باع شمن المثل وهو مائة او دونها لاكثر جاز لا تيانه بالمأمور به بخلاف ما اذا اشترى او باع ما اكثر من مائة للنهي عنه اه نهاية وكذا في المغني الا قوله مر عند جواز البيع بالزيادة قال ع ش قوله لم يصح عند جواز البيع بالزيادة اي بان لم يعين له المشتري ولم ينه عن الزيادة وقوله لم لا بما عدا ذلك اي ما لم تدل القرينة على جواز الزيادة ايضاً اه (قوله نعم) الى المتن في المغني (قوله مما في شراء العبد) اي من ذكر صفته ان اختلف النوع اختلافاً ظاهر او صفته ان اختلف بها الغرض اه ع ش (قوله ولا) اي ان لم يبين كذلك (قوله ثم) اي في شراء العبد (قوله كان شرطاً) اي الوصف الزائد (قوله حتى يبطل الخ) تفريع على المتن قول المتن (بالصفة) اي المشروطة اه معنى اي كل واحدة منهما او احدهما اخذاً بما يأتي (قوله وقع للوكيل) اي ولغت التسمية اه ع ش قول المتن (وان ساوته) اي اوزادت عليه اه معنى (قوله لحصول) الى قول المتن ويد الوكيل في النهاية الا قوله لنفسك الى المتن وقوله وحلف الى المتن وقوله وياتي الى قديمه وقوله ويقول الى وكان تضمن (قوله وان لم توجد الصفة الخ) يتأمل وجه الغاية مع فرض انهما بالصفة كما اتضاهما المتان اه سيد عمر (قوله وان توجد الصفة التي ذكرها في الزائد على الوجه) توقف فيه مر اخذاً بظاهر قول المصنف السابق كغيره بالصفة ولهذا ضرب على هذا الوجه بعد ان اثبت له لكن قد يؤيده وكيل البيع بمائة فباع بمائة ونوب اه سم (قوله وان ساوته احداهما) اعتمد المغني ايضاً (قوله فكذلك) اي فالأظهر الصحة اه ع ش (قوله ولا ترد عليه) اي لا ترد على المصنف مساواة احدهما فقط حيث يفهم كلامه عدم الصحة فيها (قوله فيها) اي في مساواة احدهما فقط (قوله ويظهر) انه الخ عبارة النهاية والوجه وقوع شرائهما في عقد واحد تقدمت في اللفظ او تأخرت واما حالة تعدد العقد فتقع المساوية للموكل فقط اه قال ع ش قوله لم تقدمت اي غير المساوية وقوله لم رفق بالمساوية الخ اي تقدمت او تأخرت واما الثانية فان اشترى اها بعين مال الموكل لم يصح او في الذمة وقع للوكيل وان سمي الموكل هذا ان ساوته احداهما دون الاخرى فان ساوته كل منهما وقعت الاولى للموكل دون الثانية ثم رايت ما يقتضي ذلك في سم على حج نقلاً عن السكندر للبكري وانه نقله عن الزركشي وقع السؤال عن شخص اشترى بعين مال الموكل ثم ادعى وقت الحساب انه اشترى لنفسه وانه تعدى بدفع مال الموكل فهل البيع صحيح وعليه فهل هو للوكيل او للموكل او للشراء باطل والجواب عنه انه ان كان

جاز لو كيله في خلعها) اي مع انه نظير بعينه لم يبد بمائة (قوله وفيه نظر الخ) كذا شرح مر (قوله يبطلها الخ) ممنوع (قوله اي صحة الشراء) كلام الشارح الا ان يقتضي صحة شرائهما في صفتين ونظرت فيه فيما يأتي ثم رايت في كنز شيخنا ان الحسن البكري ما يوافق النظر حيث قال ولو اشترى الشاتين صفتين والاولى تساوى ديناراً فان للموكل الاولى فقط قاله الزركشي اه ظاهر على قياسه انه لو كانت المساوية ديناراً الثانية فقط كانت هي التي للموكل يتأمل ووجه ذلك ان عقد المساوية ان كان الاول فهي الموكل فيه والثاني غير ماذون فيه وان ساوته شاته ايضاً او الثاني دون الاول فالاول غير ماذون فيه (قوله وان لم توجد الصفة التي ذكرها في الزائد على الوجه) توقف فيه مر اخذاً بظاهر قول المصنف السابق كغيره بالصفة ولهذا ضرب على هذا الوجه بعد ان كان اثبت له لكن قد يؤيده وكيل البيع بمائة فباع بمائة ونوب (قوله في عقد واحد) ظاهره

اشترى

ساوته احداهما فقط فكذلك ولا ترد عليه لان الخلاف الذي

فيها ما في لا اموال ويظهر ان لا بد من شرائهما في عقد واحد او تكون المساوية هي المشتراة الاولى (ولو امره بالشراء معين)

اشترى الوكيل بعين مال الموكل بان قال اشتريت هذا بسمي نفسه فالعقد باطل اما ما جرت به العادة بين المتعاقدين بان يقول اشتريت هذا فكذا ولم يذكر عينا ولا ذمة فليس شراءا بالعين بل في الذمة فيقع العقد فيه للوكيل ثم ان دفع مال الموكل عمافي ذمته لزمه بدله وهو مثله ان كان مثليا واقصى قيمه من وقت الدفع الى وقت تلفه ان كان منقوما وللوكيل مطالبة البائع للوكيل بما قبضه منه ان كان باقيا ويبدله ان كان تالفا وقرار الضمان عليه والحال ما ذكر اه عبارة سم قوله او تكون المساوية الخ قد يدل على جواز شرائهم في عقدين وقوعهما للوكيل اذا كانت المساوية هي المشتراة او لا وفيه نظر لان الاذن المطلق لا يتناول الامرة فينتهي بشراء الاولي ويكون شراء الثانية غير ماذون فيه فلا يقع للموكل ويجرى هذا فيما اذا سوت كل واحدة دينارا ثم رايت في كبري الحسن البكري ما يوافق النظر حيث قال ولو اشترى الشاتين صفقةتين والاولى تساوى دينارا كان للموكل الاولي فقط قاله الزركشي اه وظاهر على قياسه انه لو كانت المساوية دينارا الثانية فقط كانت هي التي للموكل اه وعبارة الرشيدى بعد حكايته كلام الشارح نصها الظاهر ان الشهاب حج انما قيد بذلك اى ولا بالنسبة لوقوعهما للموكل اى فان كانت غير المساوية هي المشتراة او لا في حالة تعدد العقد لم تقع للموكل ثم ان كانت بالعين لم تصح والوقعت للوكيل كما هو ظاهر ولا يخفى وقوع الثانية للموكل اه (قوله اى بعين مال) اى بدليل فاشترى في الذمة فلا اعتراض اه سم (قوله كاشتر بعين هذا) وحينئذ فيستعين على الوكيل الشراء بتلك العين فلو اشترى في الذمة لم يقع للموكل بخلاف ما لو حذف لفظة عين كان قال بهذا الدينار او اشترى دينارا او اشترى كذا فانه يتخير بين الشراء بعين الدينار المدفوع اليه والشراء في الذمة وعلى كل فيقع الشراء للموكل فان نقد الوكيل دينار الموكل فظاهر وان تقدمه من مال نفسه رى الموكل من الثمن ولا رجوع للوكيل عليه ويلزمه رد ما اخذه من الموكل اليه وهذا ظاهر ان تقدمه مفارقة المجلس اما لو اشترى في الذمة لموكله ودفع الثمن من ماله قبل مفارقة المجلس فهل الحكم كذلك او يقع العقد للوكيل وكأنه سمي ما دفعه في العقد فيه نظرا واقر بالاول لصحة العقد بمجرد الصيغة وحصول الملك للموكل وقولهم ان الواقع في المجلس كالواقع في صاحب العقد غير مطرد اه ع ش وقوله ولا رجوع للوكيل الخ سيجي له عن الروض عند قول المتن ويكون الوكيل كضامن ما يخالف اطلاقه (قوله لانه خالفه) الى قول المتن وان سماه في المعنى الا قوله فلا نظر لسكونه لم يلزم ذمته بشئ (قوله وان صرح الخ) غايه اه ع ش (قوله بان قال) الى قوله فانه الخ كان الاولي ذكره عقب عكسه كما فعله المعنى (قوله لانه امره الخ) تعليل لنفي وقوعه للموكل ش سم (قوله فلا نظر الخ) اشارة الى رد دليل المقابل (قوله ولو لم يقل بعينه الخ) قدم عن ع ش انما يتعلق به (قوله اى بعينه) كذا في اصله والاولى بعين اه سيد عمر (قوله او بشر اه في الذمة الخ) عطف على بشر اه ثوب الخ ش هذا ولا يضر دخول هذا هنا مع دخوله في قوله السابق وكذا عكسه في الاصح لاختلاف الغرض لان المقصود هنا بيان بطلان التصرف وفي السابق عدم وقوعه للموكل اه سم ولا يخفى انه انما يدفع التكرار بالنسبة لما في المتن لا بالنسبة لما في الشرح (قوله وكذا لو اضاف لذمة الموكل) اى بخلاف ما اذا اضافه للموكل ولم يذكر لفظ الذمة كما سيأتي في المتن اه رشيدى (قوله بخالفه) اى بان قال له اشترى بالعين او في ذمتك فاضاف لذمة الموكل وقضيته انه لو قال اشترى في الذمة واطلق لم يمتنع الشراء في ذمة الموكل اه ع ش (قوله او بالشراء بعين هذا الخ) لا يقال

وان قدم غير المساوية فيما اذا عطف احدهما على الاخرى كاشترى هذه وهذه دينارا وهو ظاهر وقوله او تكون المساوية الخ قد يدل على جواز شرائهم في عقدين وقوعهما للموكل اذا كانت المساوية هي المشتراة او لا وفيه نظر لان الاذن المطلق لا ية اول الامرة فينتهي بشراء الاولي ويكون شراء الثانية غير ماذون فيه فلا يقع للموكل ويجرى هذا فيما اذا سوت كل واحدة دينار (قوله اى بعين مال) اى بدليل فاشترى في الذمة فلا اعتراض (قوله لانه امره الخ) تعليل لنفي وقوعه للموكل ش (قوله او بشر اه في الذمة الخ) عطف على بشر اه من ثوب الخ ش هذا ولا يضر دخول هذا هنا مع دخوله في قوله السابق وكذا عكسه في الاصح لاختلاف الغرض لان المقصود هنا بيان بطلان التصرف وفي السابق عدم وقوعه للموكل (قوله وبالشراء بعين هذا

هذا مكرر مع قول المتن ولو اسره بالشراء بمعين الخ اذ ليس في ذلك تصريح بالوقع للوكيل اه سم ولا يخفى انه لا يدفع للتكرار بالنسبة لما في الشرح قول المتن (ولم يسم الموكل الخ) اى وقال بعد العقد اشتريته لفلان وكذبه البائع وحلف الابطال اخذا ايضا بما سبصر به في مسائل الجارية ثم رايت الشارح اشار الى ذلك فيما سياتى اه سم قول المتن (وانما سماء الخ) المتبادر من سابق المتن ولا حقه ويصرح به صنيع اصل الروضة ان هذه المسئلة من فروع الخلفاء اى مخالفة الوكيل للموكل وليست مسوقة لبيان الاختلاف بين الوكيل والموكل او بين موكلين البائع وحينئذ فليتأمل قول التحفة لنفسك اوزاد الخ وقولها وحلف البائع الخ فان هذا البيان جميعه انما يلائم فروع الاختلاف الانية في مسألة الجارية لا فروع المخالفة اه سيد عمر (قوله) لنفسك اوزاد وتسميتك الخ) ينبغي وان لم يقل لنفسك ولا زاد ما ذكر فليتأمل وانظر قوله اوزاد وتسميتك الخ مع تاخر التسمية عنه اه سم وقد يجاب ببعد بتصويره فيما اذا تقدم لفظ المشتري (قوله) وحلف البائع الخ) بخلاف ما اذا صدقه ليبتل اه سم (قوله) فكذا يقع للوكيل (اى سواء كذبه البائع او لم يصدقه ولم يكذبه فان صدقه بطل الشراء اخذا لذلك كله ما ياتى من مسائل الجارية فراجعته تعرفه اه سم قوله لان التسمية غير مشروطة الخ قد يؤخذ من ذلك صحة ما يقع كثير من اجارة الناظر على الوقف حصه منه ويضيفها لبعض المستحقين وتكون الاجارة لضرورة العمارة بان يقول اجرت حصه فلان وهى كذا لضرورة العمارة فتصح الاجارة وتلغو التسمية المذكورة وتقع الاجارة شائعة على الجميع لهذه العلة فتأمل اه رشيدى (قوله) فى تصديقه (اى تصديق البائع الوكيل (هنا) اى فى مسألة المتن (ما ياتى) اى من بطلان الشراء (قوله) ثم (اى فى مسألة الجارية (قوله) فى قبول نحو هبة الخ) قال الزركشى وقياس ما ذكر فى الهبة يجرى مثله فى الوقف والصية والاعارة والرهن والوديعة وغيرها مما لا عوض فيه اه معنى وفى سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض وقد يدل على ان المراد انه لو قال وقفت عليك او وصيت لك فقال قبلت لموكلى كان وقفا على الموكل ووصية له وهو بعيد اذ كيف ينصرف الى الموكل مع قوله وقفت عليك او وصيت لك ويحتمل ان المراد انه اذا قال وقفت على زيد او وصيت له فقال وكيله قبلت له وقع العقد للموكل لحصول القبول من وكيله بخلاف ما لو لم يصرح به فى القبول لا يصح هذا القبول ولا يتم الوقف ولا الوصية بمجرد ذلك اه وقوله وهو بعيد اذ كيف الخ قال ع ش عقب ذكره عنه وقياس ما ياتى فى قولنا شمل ذلك ما لو نوى الخ صحة الوقف والصية على الوكيل اه (قوله) كان يوكله فى قبول نحو هبة) اى ولم يصرح الواهب بكونه الوكيل بل قال وهبتك واطلق او وهبتك لموكلك اما لو قال وهبتك لنفسك او وهبتك ونوى كون الهبة للوكيل دون غيره فقال الوكيل قبلت للموكل فينبغى بطلان الهبة لان الوكيل لم يقبل ما اوجبه الموكل ثم رايت فى سم على منهج فقلا عن الشارح مراعاة ما جنحنا اليه اه ع ش (قوله) والا الى المتن فى المعنى الا قوله وبقولى الى وكان اضمن (قوله) والا وقع الوكيل

(ولم يسم الموكل وقع) الشراء (للوكيل) دون الموكل وان نواه لانه مخاطب والنية لا تؤثر مع مخالفة الاذن (وان سماء فقال البائع بعك) لنفسك اوزاد وتسميتك له كذب كما هو ظاهر ما ياتى (فقال اشتريت لفلان) اى موكله وحلف البائع على انه غير وكيل له اخذ من نظير المسئلة او عينها الا فى مسائل الجارية (فكذا) يقع للوكيل (فى الاصح) وتلغو تسمية الموكل فى القبول لان تسميته غير مشروطة للصحة فاذا وقعت مخالفة الاذن كانت لغوا وياتى فى تصديقه هنا ما ياتى فى تصديقه ثم وقد تجب تسميته الموكل كان يوكله فى قبول نحو هبة وعارية وغيرهما مما لا عوض فيه والا وقع للوكيل لوقع الخطاب المملك معه

الخ) لا يقال مكرر مع قول المتن ولو اسره بالشراء بمعين الخ اذ ليس في ذلك تصريح بالوقع للوكيل (قوله) فى المتن (ولم يسم الموكل) اى وقال بعد العقد اشتريته لفلان وكذبه البائع وحلف الابطال اخذا ايضا بما سبصر به في مسائل الجارية ثم رايت الشارح اشار الى ذلك فيما سياتى (قوله) لنفسك اوزاد وتسميتك الخ) ينبغي وان لم يقل لنفسك ولا زاد ما ذكر فليتأمل وانظر لوزاد وتسميتك الخ مع تاخر التسمية عنه (قوله) وحلف البائع الخ) بخلاف ما اذا صدقه فيبتل (قوله) فكذا يقع للوكيل) اى سواء كذبه البائع او لم يصدقه ولم يكذبه فان صدقه بطل الشراء اخذا لذلك كله ما ياتى من مسائل الجارية فراجعته تعرفه (قوله) وقد تجب تسمية الموكل الخ) فى شرح الروض بعد شرحه ما ذكره الروض فى وكيل المتب عن الزركشى مانصه نعم قياس ما ذكر فى الهبة يجرى مثله فى الوقف والصية والاعارة والرهن والوديعة وغيرهما مما لا عوض فيه اه وقد يدل على ان المراد انه لو قال وقفت عليك كذا او وصيت لك به فقال قبلت لموكلى كان وقفا على الموكل ووصية له كانه فى الهبة اذا قال وهبتك كذا فقال قبلت لموكلى كان هبة لموكله وهو بعيد اذ كيف ينصرف الى الموكل

شمل ذلك مالو نوى الواهب الوكيل والوكيل الموكل فتلغونية الوكيل الموكل ويقع العقد للوكيل وعليه فيفرق بين نية الوكيل الموكل وتسميته اياه بان التسمية اقوى من النية اه ع ش اقول وشمل ايضا مالو نوى الواهب الموكل والوكيل نفسه او اطلق وفي وقوعه حينئذ للوكيل بعد لا يخفى فليراجع ثم رايت قال المحشى سم مانصه قوله مالم ينويا الموكل الخ اخرج نية احدهما فليحرر تفصيله مع ملاحظة ما ذكره الشارح قبيل شرط الوكيل ثم رايت اشار لذلك بقوله وبقولى الخ اه (قوله وما مر في شرح الخ) اى من جواز توكيل المستحق في قبض الزكاة ووقوع الملك له اى للبوكل ان نواه الوكيل والدافع او الوكيل ولم ينو الدافع شيئا اه سم اقول وفي سكوته عن نظير ما استبعدته آنفا تأييد لما قلته من البعد (قوله وحاصله) اى الفرق (قوله متوقف) اى كل من التملك والاباحة (على العقد) قد يقال نظير العقد المملك هذا الدفع والتبعض المملك ثم اه سم (قوله اليه) اى العقد (قوله ولم ينصرف) اى العقد (قوله عن مدلوله في المخاطب به) اى من وقور التملك والاباحة للمخاطب بالعقد اى الاجاب (قوله تسمية الموكل الخ) من إضافة المصدر الى مفعوله (قوله وكان تضمن الخ) عطف على قوله كان بوكاه الخ (قوله كان وكل قنا الخ) فيجب ان يقول اشتريت نفسى منك لموكل لان قوله اشتريت نفسى صريح في اقتضاء العتق فلا يندفع بمجرد النية اه معنى (قوله وعكسه) اى بان وكل القن اجنيا ان يشتري له نفسه من سيده فانه يجب تصريحه باضافته الى القن فلو اطلق ونوى وقع للوكيل لان المالك قد لا يرضى الخ اه معنى (قوله لان صرف العقد الخ) تعليل لقوله كان وكل قنا الخ (قوله ولان المالك الخ) تعليل لقوله وعكسه اه سم اى فكان الاولى ذكر علة كل عقبه كما قدمناه عن المعنى (قوله وكذا لو حذف له) وانما كان ذكره متعينا في النكاح لان الوكيل فيه سفير محض اذا لا يمكن وقوعه له بحال اه نهاية (قوله وانما تعين تركه) اى خطاب العاقد ش اه سم (قوله فان قال بعثك لموكلك الخ) ينبغي الصحة ايضا اذا قال بعثك ولم يرد لموكلك لكنه اراد البيع له او اطلق فقال الوكيل قبلت لموكلى فيقع للوكيل فان اراد بقوله بعثك البيع لنفس الوكيل فقال الوكيل قبلت لموكلى فينبغى مر البطلان لعدم المطابقة مع اختلاف الغرض وكذا ينبغي مر البطلان فيما لو قال وهبتك ونوى الهبة له فقال قبلت لموكلى لما ذكر خلافا لما في شرح الروض مر اه سم قول المتن (فان تعدى) كان ركب الدابة او لبس الثوب اه محلى اى ومعنى ومن ذلك ما يقع كثيرا من ليس الدلائل للامتعة التى تدفع اليهم وركوب الدواب ايضا التى تدفع اليهم لبيعها مال ياذن في ذلك اولم تجر به العادة ويعلم الدافع بجرى بانها بذلك والا فلا يكون تعديا لكن يكون عارية فان تلف بالاستعمال الماذون فيه حقيقة او حكما بان جرت به العادة كما مر فلا ضمان والا ضمن بقيمة وقت التالف اه ع ش قول المتن (ضمن) اى ضمان المخصوص اه ع ش (قوله ومن التعدى) الى قوله ويؤخذ في المعنى والى قوله اذا الذى يتجه في النهاية (قوله ومن التعدى الخ) وهل يضمن بتأخير ما وكل في بيعه وجهان او جههما عدمه اه معنى زاد النهاية ان لم يكن مما يسرع فساده واخره مع علمه بالحال من غير عذر اه قال ع ش

مع قوله وقفت عليك أو وصيت لك ويحتمل أن المراد أنه إذا قال وقفت على زيد أو وصيت له فقال وكيه قبلت له كان وقفا على زيد وصية له لحصول القبول من وكيه بخلاف ما لو لم يصرح به في القبول لا يصح هذا القبول ولا يتم الوقف ولا الوصية بمجرد ذلك (مالم ينويا الموكل على الوجه) اخرج نية احدهما فليحرر تفصيله مع ملاحظة ما ذكره الشارح قبيل شرط الوكيل ثم رايت اشار لذلك بقوله وبقولى الخ (قوله وما مر في شرح ويستثنى الخ) اى من جواز توكيل المستحق في قبض الزكاة ووقوع الملك له ان نواه الوكيل والدافع او الوكيل ولم ينو الدافع شيئا (قوله متوقف على العقد) قد يقال نظير العقد المملك هذا الدفع والتبعض المملك ثم (قوله وعكسه) اى بان وكل القن غير له يشتري له نفسه (قوله لان صرف العقد الخ) تعليل لقوله وكل قنا الخ ولان المالك الخ (قوله ولان المالك الخ) تعليل لقوله وعكسه ش (قوله وانما تعين تركه) اى خطاب العاقد ش (قوله فان قال بعثك لموكلك الخ) ينبغي الصحة ايضا اذا قال بعثك ولم يرد لموكلك لكنه اراد البيع له او اطلق

من ارتفاعه بطلانها بخلاف الوديعة فانها (٣٣٤) محض ائتمان فارتفعت بالتعدي اذ لا يمكن مجامعتها والبحث الاذرعى وغيره انزاله

قوله مر أو وجههما عدمه أى عدم الضمان وعليه فلو سرق أو تلف لا ضمان عليه وإن آخر البيع بلا عذر ثم إن كان الاذن له في البيع في يوم معين وفات راجعه في البيع ثانياً والاباعه بالاذن السابق اه (قوله من ارتفاعه) أى حكم الامانة (قوله بخلاف الوديعة الخ) رد لدليل مقابل الاصح (قوله وبحث الاذرعى وغيره الخ) اعتمده المغنى (قوله اذ الذى يتجه الخ) عبارة النهاية ولا ينافيه ما مر من ان الولى لا يוכל في مال المحجور عليه فاسق لان ذلك بالنسبة للابتداء ويغتفر هنا طر وفسقه اذ يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء اه (قوله من التفصيل) أى بانه ينعزل من حيث بقاء المال بيده ولا ينعزل من حيث التصرف الخالى عن ذلك وقوله والحمل أى حمل ما مر على ما ذكره (قوله لان الفسق الخ) تعليل للرد (قوله ويزول ضمانه) الى الفرع في المغنى والى التنبيه فى النهاية الا قوله البيع وغيره الى المتن وقوله على المعتمد الى فطالب (قوله ولا يضمن ثمنه الخ) وتقدم انه لو تعدى بسفره بما وكل فيه وباعه فيه ضمن ثمنه وان تسلمه وعاد من سفر فيكون مستثنى مما مر ولو امتنع الوكيل من التخليه بين الموكل والمال ضمن ان لم يكن عذركا لمودع فان كان له عذر ككونه مشغولاً بطعام لم يضمن مغنى ونهاية قال الرشيدى قوله بما مر أى من عدم ضمان ثمن ما تعدى فيه اه (قوله جاز له ايداعها الخ) هل هو على اطلاقه او مقيد بما اذا لم يخف من ايداعها في المقصد او الطريق نحو نهبها ولعل الاقرب الثانى اخذاً بما يأتى في اول الفصل نعم لو علم الوكيل الخ (قوله ولا تعزير الخ) محل تامل لاسيما اذا كان الايداع المذكور لغير عذر (قوله وليس له الخ) أى فى صورة ما لو قال له واشترى بشمنه كذا اه ع ش (قوله رد الثمن) أى بخلاف الفقه كما فهم من قوله ولو اشترى لم يلزمه رده بل له ايداعه عند من ذكر اه رشيدى (قوله حيث لا قرينة تدل الخ) وليس من القرينة على الرد ارتفاع سعر ما أذن في شرائه عن العادة فله شراؤه وان ارتفع سعره وان لم يشتر فلا يرجع بالثمن بل يودعه ثم اه ع ش (قوله لان المالك لم ياذن الخ) يؤخذ من هذا ما ذكره سم على منهج من انه لو قال احمل هذا الى المكان الفلانى فبعه فحمله ورده صار مضموناً في حالة الرد فلو حمل ثانياً اليه صح البيع اه وقضيته انه لا فرق في ذلك بين ان يتيسر له البيع في المكان فيتركه ثم يرجع به بلا عذر وبين ما لو تعذر عليه ذلك لعدم وجود مشتر بشمن المثل او عروض مانع للوكيل من البيع وفيه نظر وينبغى انه لا يضمن حين اذ كان عدم البيع

فقال الوكيل قبلت لموكلتى أن يبيع للموكل فان أراد بقوله بعثك البيع لنفس الوكيل فقال الوكيل قبلت لموكلتى فينبغى البطلان لعدم المطابقة مع اختلاف الغرض وكذا ينبغى البطلان فيما لو قال وهبتك ونوى الهبة له فقال قبلت لموكلتى كما ذكر خلافاً لما في شرح الروض مر (قوله وبحث الاذرعى وغيره الخ) نقله في شرح الروض عن الاذرعى وغيره ثم قال وما قالوه مردود لان الفسق لا يمنع الوكالة وان منع الولاية نعم الممنوع ابقاء المال بيده اه (قوله اذ الذى يتجه ان محل ما مر الخ) هذا خلاف ظاهر كلامهم ويغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء مر (قوله اولى من اطلاق شيخنا ان ما قاله الاذرعى وغيره مردود) لا يقال الشيخ لم يطلق لان قوله وما قالوه أى الاذرعى وغيره مردود لان الفسق لا يمنع الوكالة وان منع الولاية نعم الممنوع ابقاء المال بيده مصرح بذلك التفصيل فان قوله لان الفسق الخ مصرح ببقاء الوكالة وقوله نعم الخ مصرح بانه لا يبقى المال في يده فقد صرح بذلك التفصيل في مقام رد ما ذكره ولا نناقول هذا كله ممنوع بل قوله لان الفسق الخ صريح في حمل كلام الاذرعى على انه اراد الانزال بالنسبة ابقاء المال في يده فقط ولو لم ير دال الشيخ حمله على ما ذكر ورده كان قوله مردود لغوا اذ لا رد على ذلك التقدير (قوله ولا يضمن ثمنه الخ) قال في شرح الروض وتقدم انه لو تعدى بسفره بما وكل فيه وباعه فيه ضمن ثمنه وان تسلمه وعاد من سفره فيكون مستثنى من قوله فالتعويض امانة انتهى (قوله عاد الضمان) مع ان العقد يرتفع من حينه لكننا لا نقطع النظر عن اصله بالكلية ولا يشكل بما لو وكل مالكاً المنصوب غاصبه في بيعه فانه يبرأ ببيعته وان لم يخرج من يده حتى لو تلف في يده قبل قبض المشتري لم يضمنه وذلك لقوة بدو الوكيل بطروعه بتدبيره بخلاف بدو الغاصب فانه قطع حكمه بما بمجرد اداها شرع

اذا وكله الولى عن محجوره لمنع اقرار مال المحجور في يد غير عدل ويؤخذ من علمته ان الانزال انما هو بالنسبة لاقرار المال بيده لا مجرد قصره الخالى عن ذلك اذا وقع على وفق المصلحة اذ الذى يتجه ان محل ما مر من منع توكيل الفاسق في بيع مال المحجور ما اذا تضمن وضع يده عليه والا فلا وجه لمنعه من مجرد العقد له وهذا الذى ذكرته من التفصيل والحمل اولى من اطلاق شيخنا ان ما قاله الاذرعى وغيره مردود لان الفسق لا يمنع الوكالة فتأمله ويزول ضمانه عما تعدى فيه ببيعته وتسليمه ولا يضمن ثمنه لانه لم يتعد فيه فان رد عليه بعيب مثلاً بنفسه او بالحاكم عاد الضمان (فرع) قال له بيع هذه بيلد كذا واشترى بشمنها قنا جاز له ايداعها في الطريق او المقصد عند امين من حاكم فغيره اذ العمل غير لازم له ولا تعزير منه بل المالك المخاطر بما له ومن ثم لو باعها لم يلزمه رده بل له ايداعه عند من ذكر وليس له رد الثمن حيث لا قرينة قوية تدل على رده كما هو ظاهر لان المالك لم ياذن فيه فان فعل فهو في ضمانه حتى يصل لما اسكه (واحكام العقد) البيع وغيره ويظهر ان احكام الحل كذلك (تعلق بالوكيل دون

حيث يشترط) كالرأى والسلم (الوكيل) لانه العاقد (دون الموكل) ومن ثم جاز ان يبيع بخيار المجلس وإن أجاز الموكل (وإذا اشترى الوكيل) بعين أو في الذمة (طالبه البائع بالثمن إن كان دفعه إليه الموكل) لتعلق احكام العقد به وله مطالبة الموكل ايضا لانه المالك (والا) يكن دفعه اليه (فلا) يطالبه إن كان الثمن معيناً لانه ليس في يده وحق البائع مقصور عليه (وإن كان) (٣٣٥) الثمن (في الذمة طالبه) وحده به (إن)

أنكر وكالته أو قال لأعطيها
لأن الظاهر أنه يشترى
لنفسه (وإن اعترف بها
طالبه) به (أيضاً في الأصح)
وإن لم يضع يده عليه (كما
يطالب الموكل ويكون
الوكيل كضامن) لمباشرة
العقد (والموكل كاصيل)
لانه المالك ومن ثم رجع
عليه الوكيل إذا غرم ولو
أرسل من يقتضيه له
فاقتضى فهو كوكيل
المشتري على المعتمد خلافاً
لما يصرح به كلام الرافعي
في تعجيل الزكاة فيطالب
وإذا غرم رجع على موكله
(تنبيه) ذكر القاضي
وغيره واعتمده الانوار
وغيره ما يخالف ما تقر من
الرجوع على الوكيل وحاصله
مع الزيادة عليه أن زيداً لو
قال لغيره اعط عمراً مائة
قرضاً على ليدفعه في ديني
كذا في عبارة وفي اخبري
ادفع مائة قرضاً على إلى
وكيلي فلان والظاهر أن
ليدفعه في ديني في الاولى
ولم يكتفى فلان في الثانية
بمجرد تصوير فيكفي ادفع
مائة قرضاً على فلان فدفع
اليه وفي عبارة فدفع اليه
وقال خذ قرضاً على زيد

المانع لأن العرف قاض في مثله بالعود به للموكل اه ع ش قول المتن (حيث يشترط) أي التقابض
ومفهومه انه إذا لم يشترط يعتبر الموكل دون الوكيل وقياس ما صرح في جواز قبض الوكيل الثمن الحال جواز
قبض المبيع المعين والموصوف الحال لكل من الوكيل والموكل ثم رايتم الاذرعى صرح بذلك اه ع ش
(قوله بخيار المجلس الخ) عبارة النهاية والمغنى بخيارى المجلس والشرط وإن أجاز الموكل بخلاف
خيار العيب لارد للوكيل إذ ارضى به الموكل اه (قوله وله مطالبة الموكل) بأن يأخذه من الوكيل
ويسلمه للبائع شرح الروض اه سم على حج اه ع ش (قوله فلا يطالبه الخ) في عدم المطالبة نظر حيث
أنكر وكالته وإن المعين ليس له بل الوجه المطالبة حينئذ سم دلى حج اه ع ش قول المتن (إن كان
الثمن معيناً) ظاهره وإن أنكر وكالته بدليل التفصيل فيما بعده وفيه نظر سم على حج اه ع ش
ورشيدى قول المتن (إن أنكر) أي البائع اه ع ش (قوله وإن لم يضع يده) أي الوكيل (عليه) أي
الثمن (قوله ومن ثم) أي من أجل أنه يكون الوكيل كضامن الخ (قوله رجع عليه الوكيل الخ) قال في
شرح الروض فلا يرجع عليه الوكيل إلا بعد غرمه وبعد إذنه له في الاداء إن دفع اليه ما يشترى به
وامره بتسليمه في الثمن وإلا فالوكالة تسكنى عن الاذن اه وحاصله انه إن لم يدفع اليه شيئاً رجع لان
الوكالة تتضمن الاذن وإن دفع فان لم يأمره بتسليمه فكذلك والالم يرجع إلا إن اذن له في الاداء على المعتمد
الذى جزم به الروض سم على حج (فرع) لو أرسل إلى بزاز ليأخذ منه ثوباً بأسوا ما فتلف في الطريق ضمنه
المُرسل لا الرسول اه ع ب ويؤخذ منه جواب حادثة سئل عنها وهي أن رجلاً أرسل إلى آخر جرة ليأخذ فيها
عسلاً فلما ودفعها الرسول ورجع بها فانكسرت منه في الطريق وهو أن الضمان على المرسل ومحل في
المستأثن كما هو واضح حيث تلف الثوب والجرة بلا تقصير من الرسول ولا إقرار الضمان عليه ويذهب أن
يكون المرسل طريقاً في الضمان اه وفي سم بعد نقله الفرع المذكور عن العباب مانعه وظاهره أن
الرسول لا يكون طريقاً ايضاً ويصرح به قول الشارح الا في أوائل العارية وليس طريقاً كوكيل السوم
وليحرر الفرق بينه وبين وكيل المقرض وقد يفرق اخذاً في التنبيه الا في بانه لم يوجد عقد هنا حتى
يتعلق به أحكامه اه (قوله ولو أرسل) إلى التنبيه في المغنى لا قوله على المعتمد إلى فيطالب (قوله فيطالب
الخ) تفريع على قوله فهو كوكيل المشتري والضمير المستتر الرسول (قوله من الرجوع على الوكيل) أي
مطالبته اه سم (قوله وحاصله) أي حاصل ما ذكره القاضي الخ (قوله في الاولى) أي في العبارة الاولى
(قوله وإلى وكيل فلان) الاولى ووكيلي بحذف إلى (قوله فلان) متعلق بادفع (قوله فدفع اليه) تنتم
لكل من العبارتين (قوله انتهى) أي الحاصل (قوله في الجواب) أي عن الاشكال المذكور (قوله

م) (قوله في المتن حيث يشترط) أي التقابض (قوله فلا يطالبه) في عدم المطالبة نظر حيث أنكر وكالته وإن
المعين ليس له بل الوجه المطالبة حينئذ (قوله في المتن أن كان الثمن معيناً) ظاهره وإن أنكر وكالته بدليل
التفصيل فيما بعده وفيه نظر (قوله في المتن كايطالب الموكل) قال في شرح الروض والظاهر أن له ذلك أي
مطالبة الموكل وإن أمره الموكل بالشرء بعين ما دفعه اليه بأن يأخذه من الوكيل ويسلمه للبائع انتهى (قوله في
المتن ويكون الوكيل كضامن) قال في شرح الروض فلا يرجع عليه الوكيل إلا بعد غرمه وبعد إذنه له في الاداء
إن دفع اليه ما يشترى به وامره بتسليمه في الثمن والا فالوكالة تسكنى عن الاذن اه وحاصله انه إن لم يدفع اليه شيئاً
رجع لان الوكالة تتضمن الاذن وإن دفع فان لم يأمره بتسليمه فكذلك والالم يرجع إلا إن اذن له في الاداء على

فاخذه وظاهره أيضاً أن لو قال خذ إلى آخر مجرد تصوير أيضاً ثم مات زيد لم يرده عمرو وللدافع أي لأن زيداً ملكه قبض وكيه عمرو بل لو رثته
زيداً لا ضمنه لهم ويتعلق حق الدافع بجميع تركه زيداً لانه من جملة الديون المتعلقة بها وليس للدافع مطالبة الاخذ لانه لم يأخذ لنفسه وإنما هو
وكيل عن الامر المنتهى بموته وكالة لاخذ ولذا رد على الورثة كما تقر اه فقوهم وليس للدافع مطالبة الاخذ مشكل بما تقرروا لأن
الرسول يطالب ولا نظر لانعزاله بالموت لأن الوكيل يطالب ولو بعد الانعزال كما يصرح به كلامهم وحينئذ ذلك في الجواب طريقان

احدهما ان هذا اعني قول هؤلاء وليس إلى آخره مبنى على ما ذكر عن الراعي ثابتهما الفرق بما يصرح به أنه ويرهم لما هنا بانه وكاه في تعاطى عقد القرض فكان كتعاطى عقد (٣٣٣) الشراء في المطالبة للوكيل لأنها من جملة أحكام العقد وقد قرر ان أحكامه تتعلق

بالوكيل وان انزل ولما هناك بانه لم يتعاطى عقدا وإنما الذي حصل منه مجرد الاخذ وهو لا يقتضي المطالبة لغير مالك الماخوذ لأنها إنما ثبتت ثم من جهة كونها من آثار العقد الذي تعاطاه كما تقرر وهناك يتعاطى عقدا فلم يوجد سبب للمطالبة وهذه الطريق اقرب إلى كلامهم في البابين ومن ثم أشار إليها الجلال المحقق البلقيني كما ذكرته في شرح العباب (ولذا قبض الوكيل بالبيع الثمن) حيث جوزناه (وتلف في يده) او بعد خروجه عنها (وخرج المبيع مستحقا رجع عليه المشتري) بدل الثمن (وان اعترف بوكالته في الاصح) لدخوله في ضمانه بقبضه له (ثم يرجع الوكيل) إذا غرم (على الموكل) بما غرمه لانه غره ومحله ان لم يكن منصوبا من جهة الحاكم والالم يكن طريقا في الضمان لانه نائب الحاكم وهو لا يطالب (قلت وللمشتري الرجوع على الموكل ابتداء في الاصح والله أعلم) لان الوكيل مأمور من جهة ويده كده وعلم من كلامه ان المشتري مخير في الرجوع على من شاء منهما وان قرار الضمان على الموكل وباتى ما تقرر

الفرق) أي بين مسئلة الارسال ومسئلة الامر بالا عطاء (قوله على ما ذكر الخ) أي المرجوح فالمبنى عليه كذلك مرجوح (قوله لما هنا) أي في مسئلة إرسال من يقرض له (قوله وكاه) أي الرسول (قوله ولما هناك) أي في مسئلة الامر بالدفع (قوله ثم) أي في تعاطى عقد القرض و(قوله وهنا) أي في مجرد الاخذ اه كرى (قوله في البابين) أي باب الوكالة وباب القرض (قوله ومن ثم) أي من اجل اقربيتها (أشار إليها) أي إلى هذه الطريق و(قوله كما ذكرته) أي إشارة الجلال إليها (قوله حيث جوزناه) إلى قوله وخرج في المغنى وإلى قوله انتهى في النهاية الا قوله لكن ينقده إلى فان ذكره (قوله حيث جوزناه) أي بان كان الثمن حالا او مؤجلا وحل ودلت القرينة على الاذن في القبض كما تقدم اه عش (قوله او بعد خروجه عنها) يعني او في يد الموكل عبارة المغنى ولو تلف الثمن تحت يد الموكل والحال ما ذكر اى خرج المبيع مستحقا في المطالبة للوكيل وجهان اظهرهما كما قال الاذرعى مطالبته اه قول المتن (وان اعترف) أي المشتري (قوله ومحل) أي الرجوع على الوكيل (قوله ان لم يكن) أي الوكيل ش اه سم (قوله وهو الخ) أي الحاكم اه مغنى (قوله وباتى ما تقرر) أي في وكيل البائع (في وكيل مشتري الخ) قال في الروض ولو استحق ما اشتراه الوكيل بعد تلفه ولو في يده فله مستحق مطالبة البائع والوكيل وكذا الموكل ببذله والقرار عليه اى على الموكل اه وفي شرحه زيادة فائدة حاصلها ذكر خلاف في ان الوكيل إذا سلم الثمن فيما ذكر هل له مطالبة البائع به والمعتمد ان له ذلك مطلقا لانه من آثار الوكالة مر وقال في الروض ايضا المقبوض بالشراء الفاسد يضمنه الوكيل اى سواء تلف في يده ام يرجع اى إذا غرم على الموكل انتهى وظاهر الرجوع وان تعمد الوكيل الاقدام على العقد الفاسد مع العلم بانه فاسد وفيه نظر وينبغي حينئذ ان لا يتعلق ذلك بالموكل اه سم وقوله وقال في الروض الخ اى والمغنى وقوله ان لا يتعلق ذلك الخ ينبغي تقييده بما إذا تلف في يد الوكيل بخلاف ما إذا تلف في يد الموكل فيتعلق به مطلقا فليراجع (قوله في يده) اى او يد الموكل اه اسنى (قوله وخرج بالوكيل الخ) هذا مفروض في شرح الروض فما قبل مسائل الاستحقاق اه سم (قوله والا) اى وان لم يكن للمولى مال (قوله فان ذكره ضمنه المولى) اى لا لولى وفي نظيره يضمن الوكيل اه سم عبارة عش قوله ضمنه المولى اى في ذمته فلا يلزم للمولى نقده

المعتمد الذى جزم به الروض من الرجوع على الوكيل اى مطالبته (قوله ومحل ان لم يكن) اى الوكيل ش (قوله وباتى ما تقرر) وكيلى مشترك تلف المبيع في يده ثم ظهر استحقاقه قال في الروض ولو استحق ما اشتراه الوكيل بعد تلفه في يده فله مستحق مطالبة البائع والوكيل وكذا الموكل والقرار عليه اى على الموكل انتهى وفي شرحه زيادة فائدة حاصلها ذكر خلاف في ان الوكيل إذا كان سلم الثمن هل له مطالبة البائع به والمعتمد ان له ذلك مطلقا لانه من آثار الوكالة مر وقال في الروض ايضا القبض بالشراء الفاسد يضمنه الوكيل اى سواء تلف في يده ام في يده موكله ويرجع اى إذا غرم على الموكل اه وظاهر الرجوع وان تعمد الوكيل الاقدام على العقد الفاسد مع العلم بانه فاسد وفيه نظر وينبغي حينئذ ان لا يتعلق ذلك بالموكل وفي العباب لو ارسله إلى ناز ليأخذ منه ثوبا سو ما تلف في الطريق ضمنه المرسل لا الرسول انتهى ونقله في تجريدته عن قضية كلام البغوى والقاضى وظاهر ان الرسول لا يكون طريقا ايضا ويوجه انه طريق ويؤيد مسئلة القرض المذكورة ثم رابت قول الشارح الا فى اوائل العارية بعد كلام ذكره مانصه وليس طريقا كوكيل السوم انتهى وفيه تصريح بانه لا يكون طريقا فليحذر الفرق بينهما وبين وكيل المقرض وقد يفرق اخذاما في التنبيه الذى ذكره الشارح انه لم يوجد عقد هنا حتى يتعلق به احكامه المتأمل (قوله وخرج بالوكيل الخ) هذا مفروض في شرح الروض فيما قبل مسائل الاستحقاق (قوله فان ذكره ضمنه المولى) اى لا لولى

من
في وكيل مشترك تلف المبيع في يده ثم ظهر استحقاقه وخرج بالوكيل فيما ذكر لولى فيضمن
الثمن ان لم يذكر مواليه في العقد ولا يضمنه المولى في ذمته لكن ينقده لولى من مال المولى اى ان كان ولا من مال نفسه فان ذكره ضمنه المولى

والفرق أنه غير نائب عنه بخلاف الوكيل وفي أدب القضاء للغزى لو اشترى في الذمة بنية أنه لا يثني فيه فهو للابن والثمن في ماله أعنى الابن بخلاف ما لو اشترى له بماله نفسه يقع للطفل ويصير كأنه وهبه الثمن أى كما قاله القاضي (٣٣٧) وقال القفال يقع للابن قال في الأنوار وهو

الأوفق لا إطلاق الأصحاب والكتب المتبعة اه وفيه نظر بل الأوفق بما يأتي أنه لو أهدى عنه ملكة الابن فيرجع إليه بالفراق لا إلى الأب كلام القاضي ويفرق بينه وبين ما مر في اشترى كذا ولم يعطه ثمنا فاشترى له بنته بماله نفسه يقع له ويكون الثمن قرضا على المعتمد بأن الأب يقدر على تمليك ولده قهرا بلا بدل بخلاف الوكيل (فصل في بيان جواز الوكالة وما يتعلق بذلك) لو كالة وما تنفسخ به ونحوه الوكيل والموكل ودفع الحق لمستحقه وما يتعلق بذلك (الوكالة) ولو جعل ماله تمكن بلفظ الاجارة بشروط (جائزة من الجانبين) لأن لو وما يضرهما إذ قد يضر للموكل مصلحة العزل وقد يعرض للوكيل ما يمنعه عن العمل نعم لو علم الوكيل أنه لو عزل نفسه في غيبة موكله استولى على المال جائز حرم عليه العزل على الأرجح كالوصي وقياسه أنه لا ينفذ (فأذا عزل الموكل في حضوره) بأن قال عزلتك (أو قال) في حضوره أيضا (رفعت الوكالة أو بطلتها) ظاهره انعزال الحاضر بمجرد هذا اللفظ وإن لم ينو له ولا ذكر ما يدل عليه وإن الغائب في ذلك كالحاضر

من مال نفسه وإنما ينقده من مال المولى عليه إن كان له مال ولا يثني فيه (قوله) والفرق أنه غير نائب عنه (الخ) عبارة النهاية والفرق أن شراء المولى لازم للمولى عليه بخلاف الوكيل اه زاد شرح الروض عقب مثلها والفرق بين ضمان الموكل الثمن وعدم ضمان الطفل له فيما إذا لم يذكره المولى أن الموكل اذن بخلاف الطفل اه وهذا معنى الفرق الذي ذكره الشارح فاسقط الشارح الفرق للمسئلة الثانية وجعل الفرق للمسئلة الأولى والثانية (قوله) ويصير (الخ) معتمد اه ع ش (قوله) كأنه وهبه الثمن أى حيث لم يقصد أنه أدى ليرجع عليه ولا فيكون قرضا للطفل فيرجع عليه اه ع ش (قوله) وهو الأوفق) أى ما قاله القفال (قوله) لو أهدى (الخ) أى أعطى الأب المهر عن ابنته الصغير (قوله) فيرجع (الخ) أى المهر (قوله) كلام القاضي) خبر بل الأوفق (قوله) بينه) أى بن اشترى الأب لابنه الصغير بماله نفسه حيث يقع للابن ولا يصير الثمن قرضا عليه (قوله) وبين ما مر) أى في القرض اه كرى (قوله) بماله نفسه) أى الوكيل (قوله) ويقع له) أى للموكل

(فصل في بيان جواز الوكالة) (قوله في بيان) إلى قول المتن رفعت الوكالة في النهاية (قوله) وما يتعلق بذلك) أى كالتلطف اه ع ش (قوله) ولو يجعل) إلى قوله وقياسه في المعنى (قوله) ولو يجعل) أى ووقع التوكيل بلفظ الوكالة فان وقع بلفظ الاجارة فلازم سم على من وجوه ما خذ من قول الشارح م مالم تكن بلفظ الخ وتقدم عند قول المصنف ولا يشترط القبول لفظا إنما إذا كانت تجعل اشترط فقوله سم على حج قوله ولو يجعل الخ قياس ذلك عدم وجوب القبول لفظا لأنها وكالة لا اجارة اه مخالف له لكن ظاهر قول الشارح مالم تكن بلفظ الخ ثبوت جميع أحكام الوكالة حيث لم تكن بلفظ الاجارة ومنها عدم اشترط القبول اه ع ش وقوله لكن ظاهر قول الشارح الخ محل تأمل (قوله) بشروطها) أى الاجارة (قوله) نعم لو علم الوكيل الخ) وينبغي أن مثل ذلك ما لو علم الموكل أنه تترتب على العزل مفسدة كالوكل في مال المولى عليه حيث جوزناه وعلم أنه إذا عزل الوكيل استولى على مال المولى عليه ظالم أو واكل في شراء ما لطهره أو ثوب للستر به بعد دخول الوقت أو شراء ثوب لدفع الحر أو البرد للذين يحصل بسببها ما عند عدم الستر بخذور تيمم وعلم أنه إذا عزل الوكيل لا يتيسر له ذلك فيحرم العزل ولا ينفذ اه ع ش (قوله) حرم عليه الخ) وكذا لو تترتب على عزل نفسه في حضور الموكل الاستيلاء المذكور سم على حج أى ولم يعزل وإن كان الموكل حاضرا فيما يظهر اه حج ولعل وجهه أنه من باب دفع الصائل وهو المعتمد اه زيادى فتقييده في شرح المهاج الحكم المذكور بما إذا كان العزل في غيبة الموكل ليس بقيد اه ع ش (قوله) أنه لا ينفذ) أى العزل ش اه سم قول المتن (في حضوره) قيد به لقوله بعد فان عزله وهو غائب اه عميرة اه ع ش قول المتن (أو أبطلتها) أى أو فسختها أو أزالتها أو نقصتها أو صرفتها نهاية ومعنى (قوله) ظاهره) إلى المتن أقره ع ش (قوله) بمجرد هذا اللفظ) أى رفعت الوكالة أو أبطلتها (قوله) وإن لم ينو الخ) أى الوكيل (قوله) وإن الغائب الخ) عطف على قوله انعزال الخ فيفيدان هذا ظاهر المتن أيضا وهذا ظاهر المنع ولو حذف ان عطف على قوله ظاهره الخ سلم عن المنع (قوله) ولم ينو أحدهم) أى ولو ادعى أنه نوى بعضهم وعينه اختص العزل بذلك لأنه لا يعلم إلا منه (قوله) وعليه) أى الظاهر (قوله) ليس له) أى للموكل

وفي نظيره يضمن الوكيل (قوله) والفرق أنه غير نائب عنه) الذى في شرح الروض والفرق أن شراء المولى لازم للمولى عليه بخلاف الوكيل اه (قوله) وفيه نظر الخ) زائد على ما انتهى

(فصل في بيان جواز الوكالة) (قوله) ولو يجعل) اعتمدهم وقياس ذلك عدم وجوب القبول لفظا لأنها وكالة لا اجارة (قوله) حرم عليه العزل) وكذا لو تترتب على عزل نفسه في حضور الموكل الاستيلاء المذكور (قوله) أنه

(٤٣) - شروانى وابن قاسم - خامس - وعليه فلو تعدد له وكلاء ولم ينو أحدهم فهل يعزل الكل لأن حذف المعمول يفيد العموم أو يلغو لاهتمامه للنظر في ذلك مجال والذى يتجه في حاضر أو غائب ليس له وكيل غيره انعزاله بمجرد هذا اللفظ

وتكون ال للعهد الذهني الموجب لعدم الغاء اللفظ وانه في التعدد ولائية ينعزل الكل لقرينة حذف المعمول ولان الصريح بحيث يمكن استعماله في معناه المطابق له خارجا لا يجوز الغاؤه (او اخر جتك منها العزل) في الحال لصراحة كل من هذه الالفاظ في العزل (فان عزله وهو غائب العزل في الحال) لانه لم يحتاج للرضا فلم يحتاج العلم كالطلاق وينبغي للوكيل ان يشهد على العزل اذ لا يقبل قوله فيه بعد تصرف الوكيل وإن وافقه بالنسبة للمشتري مثلا من (٣٣٨) الوكيل اما في غير ذلك فاذا وافقه على العزل ولكن ادعى انه بعد التصرف ليستحق

الجعل مثلا ففيه التفصيل
الاتي في اختلاف الزوجين
في تقديم الرجعة على انقضاء
العدة فاذا اتفقا على وقت
العزل وقال تصرفت قبله وقال
الموكل بعده حلف الموكل
انه لا يعلمه تصرف قبله لان
الاصل عدمه الى ما بعده او
على وقت التصرف وقال
عزلك قبله فقال الوكيل
بل بعده وحلف الوكيل انه
لا يعلم عزله قبله وان لم يتفقا
على وقت حلف من سبق
بالدعوى ان مدعاه سابق
لاستقرار الحكم بقوله فان
جاء آعافا الذي يظهر تصديق
الموكل لان جانبه اقوى اذ
اصل عدم التصرف اقوى
من اصل بقاءه لان بقاءه
متنازع فيه ثم رايت شيخنا
جزم بتصديق الموكل ولم
يوجهه (فرع) شهدت
بيننا فلانا اننا نثبت
عنده ان فلانا عزل وكيله
فلانا عما وكله فيه قبل
تصرفه لم تقبل من غير تعيين
لما عزله فيه اخذا بما في
الروضة عن الغزالي لو كان
بيد ابن الميت عين فمال
وهبها ابني واقبضها في
الصحة فاقام باقي الورثة
بينة بانهم جميع فيما وهب

(قوله وتكون ال للعهد الذهني) ذهنية هذا العهد بالاصطلاح النحوي والافه خارجي بالاصطلاح المعاني
اسم (قوله وانه الخ) عطف على قوله في حاضره الخ ولو اخر قوله انه عن قوله ولائية لكان اسبك فلا يرجع
(قوله لانه لم يحتاج) الى قوله فان جاء آعافا في النهاية (قوله لانه لم يحتاج) اي العزل عبارة للمعنى والاسنى لانه رفع
عقد لا يعتبر فيه الرضا فلا يحتاج الى العلم كالطلاق وقياسا على ما لو جن احدهما والاخر غائب اه (قوله
فيه) اي العزل و (قوله بعد تصرف الخ) متعلق بلا يقبل (قوله وان وافقه) اي وافق الوكيل الموكل و (قوله
بالنسبة) متعلق بلا يقبل و (قوله من الوكيل) متعلق بالمشتري ش اسم (قوله بالنسبة للمشتري مثلا)
وانظر ماذا يفعل في الثمن وكل من الموكل والوكيل معترف بان الموكل لا يستحقه وهل ياتي في الظفر
وهل اذا لم يكن قبض الثمن لها المطالبة او لا اهر شيدي اقول والظاهر نعم ياتي في الظفر كما مر عن سم ما يفيد
وان للموكل المطالبة مطلقا وكذا للوكيل اذا ادعى انه لم يعلم العزل الا بعد العقد (قوله اما في غير ذلك) اي
اما قول الموكل في العزل لا بالنسبة للمشتري (قوله فاذا اتفقا الخ) بيان للتفصيل (قوله وقال) اي
الوكيل و (قوله حلف الموكل) اي فيصدق اه عش (قوله عدمه) اي التصرف (الى ما بعده) اي بعد العزل
(قوله حلف الوكيل الخ) اي فيصدق اه عش (قوله وان لم يتفقا الخ) عبارة النهاية فان تنازعا في السبق
بلا اتفاق صدق من سبق الخ اه (قوله على وقت اي لا للعزل ولا للتصرف) (قوله من سبق بالدعوى) اي
جاء امعا او لا اه عش (قوله ان مدعاه الخ) عبارة النهاية لان مدعاه الخ (قوله لاستقرار الحكم الخ)
تعليل لما تضمنه قوله حلف اي صدق فقوله بقوله اي بخلفه (قوله فان جاء آعافا الخ) عبارة شرح الروض ولو
وقع كلاهما صدق الموكل انتهى اه سم وعليه فالمراد من قوله جاء آعافا هما ادعياما ويدل عليه قوله
قبل من سبق بالدعوى دون ان يقول من جاء الى القاضي او لا (قوله فان جاء) كذا في اصله والظاهر جاء
فليتأمل اه سيد عمر اي بالثنية (قوله من اصل بقاءه) اي بقاء جواز التصرف الناشئ عن الاذن اه عش
(قوله لان بقاءه متنازع فيه) قديقال وعدم التصرف كذلك اه سم (قوله لو كان الخ) بدل من ما في الروضة
(قوله انتهى) اي ما في الروضة (قوله او صدق المتهم الخ) عطف على ثبت اقرار الخ يعني واعتراف الابن
بان اباه لم يهيه غير هذه العين (قوله لو فسر الموكل الخ) ينبغي ان يتأمل لان قوله غير مقول على المشتري
في اصل العزل فكذا في بيان الميه منه بخلاف الاب فان قوله مقبول على الابن في اصل الرجوع فكذا في
تعيينه اه سيد عمر (قوله او لم يوكله الخ) لا يخفى ما في هذا العطف ولعل التقدير او قال اي الموكل لم يوكله الخ
(قوله او صدقة الخ) يعني او اعترف المشتري ان الموكل لم يوكله الخ (قوله فيما رجع) الظاهر وهب سم
وسيد عمر (قوله لانه خفي محتمل) اي فان الموصل يستعمل في المعين ولذا عده النجاة من المعارف وفي الدليل
نأمل اه سم اي فان الاصل فيه وفي المعرف باللازم او الاضافة عند عدم قرينة العهد الخارجي الحمل على

ينفذ اي العزل ش (قوله وتكون ال للعهد الذهني) ذهنية هذا العهد بالاصطلاح النحوي والافه خارجي
باصطلاح المعاني (قوله وان وافقه) اي وافق الوكيل الموكل وقوله بالنسبة متعلق لا يقبل وقوله من
الوكيل متعلق بالمشتري ش (قوله ففيه التفصيل الاتي الخ) كذا مر (قوله فان جاء آعافا الخ)
عبارة شرح الروض ولو وقع كلاهما معا صدق الموكل اه (قوله لان بقاءه متنازع فيه) قديقال وعدم
التصرف كذلك (قوله لانه خفي محتمل) اي فان الموصل يستعمل في المعين ولذا عده النجاة من المعارف وفي

لا ينفذ لم تذكر البينة ما رجع فيه لم تنزع من يده بهذه البينة لاحتمال از هذه العين ليست المرجوع
فيها اذ رثخذه من تعليله انه لو ثبت اقرار الاب بانه انما رجع في هذه وبانه لم يهيه غيره او صدق المتهم على هذا ولو ضمنيا قبلت الرجوع
لا تنفاه ذلك الاحتمال فكذا يقال في مسألة الوكالة لو فسر الموكل بهذا التصرف او لم يوكله في غيره او صدقه المشتري على ذلك قبلت
بينته وان لم تعين وانما لم ينظر او لعموم ما في ما رجع لانه خفي محتمل فانه فيه ذلك الاحتمال (وفي قول) لا ينعزل (حتى يبلغه الخبر)

الاستغراق

ضرر الناس بنص الاحكام
وفساد الانسكة بخلاف
الوكيل واخذ منه ان المحكم
في واقعة خاصة كالوكيل
وان الوكيل العام كوكيل
السلطان كالقاضي والذي
يتجه خلافهما الحاقا لكل
بالاعم الاغلب في نوعه ولا
ينعزل وديع ومستعير الا
ببلوغ الخبر وفارقا الوكيل
بان القصد منه من التصرف
الذي يضر الموكل باخراج
اغيانه عن ملكه وهذا يؤثر
فيه العزل وان لم يعلم به
بخلافهما اذا تصرف بعد
العزل او الانعزال بموت
او غيره جاهلا بطل تصرفه
وضمن ماسلمه على الارجح
لان الجهل لا يؤثر في الضمان
ومن ثم غرم الدية والكفارة
اذا قتل جاهلا العزل كما ياتي
قبيل الديات ولا يرجع على
المعتمد الا في ما غرمه على
موكله وان غره وبهذا
اعترض اقسام الشاشي
والغزالي فيما لو اشترى شيئا
لموكله جاهلا بانعه له فتلطف
في يده فغرم بدله رجوع به
على الموكل لانه غره ولهما ان
يجيبا بان عدم الرجوع
عليه ثم لعله لا تاتي هنا وهي
انه محسن ثم بالعفو وايضا
فالوكيل ثم مقصود بتوكله في
اراقة الدم المطلوب عدمها
ومن ثم تاكد نذب العفو

الاستغراق (قوله من تقبل) الى التنبيه الاول في النهاية الا قوله ولهما ان يجيبا الى ولا يضمن (قوله
وفرق الاول) اي بين الوكيل والقاضي اه ع ش (قوله واخذ منه) عبارة النهاية قال الاسنوي ومقتضاه
ان الحاكم في واقعة خاصة كالوكيل قال البدرين شبهة ومقتضاه ايضا ان الوكيل العام الخ اه ومثلها
في المغني الا انه اقر كلامهما قال ع ش قوله ان الحاكم عبارة حج ان المحكم الخ اي الذي حكمه القاضي
فلا تخالف بين كلام الشارح مروحج اه (قوله والذي يتجه خلافهما) اعتمده مر وكذا قوله ولا ينعزل
الخ وقوله على الاوجه واوجبه هذا في شرح الروض ايضا اه سم (قوله خلافهما) اي فينعزل الوكيل
العام بالعزل ولولم يبلغه الخبر ولا ينعزل القاضي في امر خاص الا بعد بلوغ الخبر اعتبارا بما من شأنه في كل
منهما ولكن لا شك ان ما قالاه اي الاسنوي وابن شبهة هو مقتضى التعليل اه ع ش عبارة الرشيدى قوله
خلافهما لا يخفى ماله بالنسبة للثانية لما يترتب عليه من المفساد التي من جعلتها عدم صحة تولية الخ يمكن دفعه بما
حيث قوض له ذلك خصوصا اذا وقعت منه احكام اه وقوله التي من جعلتها عدم صحة تولية الخ يمكن دفعه بما
مر في مبحث توكيل الوكيل بالاذن من ان نائب نائب الامام نائب عن الامام لا عن منبه فلا ينعزل بعزله او
انعزاله (قوله ولا ينعزل وديع ومستعير الخ) وفاقا للنهاية والمغني قال ع ش وقاعدة عدم عزله في الوديع
وجوب حفظه ورعايته قبل بلوغ الخبر حتى لو قصر في ذلك كان لم يدفع متلفات الوديعة عنها ضمن وفي
المستعير انه لا اجرة عليه في استعمال العارية قبل بلوغ الخبر وانها لتلف بالاستعمال المأذون فيه قبل ذلك
لم يضمن اه (قوله بان القصد) اي قصد الموكل بالعزل (قوله منعه) اي الوكيل اه ع ش (قوله
هذا الخ) اي انصرف اي صحته عبارة النهاية فائز فيه العزل اه بالفاء وهو الانسب (قوله بخلافهما)
اي الوديع والمستعير اه ع ش (قوله وضمن ماسلمه) ومثله ما لو اذن له في صرف مال في شيء للوكيل
كبناء وزراعة وثبت عزله قبل التصرف فانه يضمن ماصرفه من مال الموكل ثم ما بناه وزرعه ان كان ملكا
للموكل وكان ماصرفه من المال اجرة البناء ونحوه كان البناء على ملك الموكل وامتنع على الوكيل التصرف
فيه ولا رجوع له بما غره مه وان كان اشتراه بمال الموكل جاز للوكيل هدمه ولو منعه الموكل وتركه ان لم يكلفه
الموكل بهدمه وتفرغ مكانه فان كلفه لزمه نقضه وارش نقصه ووضع البناء ان نقص وما ذكر من التخيير
محله ان لم تثبت مكانه عند البائع فيما اشتراه والاوجب عليه نقضه وتسليمه لبايعه ان طلبه وبجبله على
الوكيل ارش نقصه ان نقص اه ع ش (قوله على الاوجه) وفاقا للمغني والنهاية (قوله لا يؤثر
في الضمان) اي وانما يؤثر في الحرمة (قوله غرم الدية والكفارة الخ) وفاقا للنهاية والمغني (قوله غرم)
اي الوكيل (الدية) اي دية عمد ولا قصاص اه ع ش (قوله على موكله) اي وان تمكن من اعلامه
بالعزل ولم يعلمه لكن هل ياثم بعدم اعلامه حيث قدر ويعزر على ذلك فيه نظر ولا يبعد الاثم فيعزر اه
ع ش (قوله وان غره) اي بالتوكيل ثم العزل قبل التصرف بدون اعلامه بذلك (قوله وبهذا) اي
بقوله ولا يرجع على المعتمد الا في الخ (قوله فغرم) اي الوكيل (قوله رجوع به الخ) هو محط الاعتراض
(قوله ولهما ان يجيبا الخ) قد يقال لكن يبقى ان الرجوع هنا يشكل بضمان ماسلمه الذي هو الاوجه
السابق اذ قياس الرجوع هنا عدم ضمان ماسلمه ثم قدامه وفي العباب (فرع) لو باع الوكيل جاهلا

هذا الدليل تامل (فرع) في العباب ما نصه فرع لو قال لو كيله عزلت احدا لم يتصرف واحد منهما حتى
يمزوا ولو كل عشرة ثم قال عزلت اكثرهم انعزل ستة واذا عينهم في تصرف الباقيين وجهان انتهى وقوله
في تصرف الباقيين اي السابق على التعيين فيما يظهر وقوله وجهان الاصح منهما كما قاله شيخنا الشهاب
الرملي انه لا ينفذوا علم ان قوله السابق في الوكيلين لم يتصرف واحد منهما ينبغي ان يخرج ماله تصرفا معا
فيصح التصرف لتحقيق تصرف الوكيل منهما مر وقد يتوقف فيما صححه شيخنا ان قلنا بشبوت الوكالة من
حين التوكيل لا من حين التعيين فقط (قوله والذي يتجه الخ) اعتمده مر وكذا قوله ولا ينعزل الخ وقوله
على الاوجه واوجبه هذا في شرح الروض ايضا (قوله ولهما ان يجيبا الخ) قد يقال لكن يبقى ان

ولا يضمن ما تلطف في يده بعد العزل من غير تفریط وكالوكيل

فيما ذكر عامل القراض
(ولو قال) الوكيل الذي
ليس قنا للوكيل (عزلت
نفسى او رددت الوكالة)
او اخرجت نفسى منها او
رفعها او ابطالها مثلا
(انعزل) حالا وان غاب
الموكل لما مران مالا يحتاج
للرضا لا يحتاج للعلم ولان
قوله المذكور ابطال لاصل
اذن الموكل له فلا يشك
بما مر انه لا يلزم من فساد
الوكالة فساد التصرف
لبقاء الاذن (وينعزل
بمخرج احدهما عن
اهلية التصرف بموت او
جنون) وان لم يعلم الاخر
به ولو قصرت مدة الجنون
لانه لو قارن منع الانعقاد
فاذا طرأ ابطاله وصوب ابن
الرفعة في الموت انه ليس عزلا
بل تنهى به الوكالة قبل ولا
فائدة لذلك في غير التعاليق
وابداء الزركشى له فائدة
اخرى منظر فيه (وكذا اعماء
في الاصح) بقيد السابق
في الشركة نعم وكيل رعى
الجار لا ينعزل باغواء الموكل
لانه زيادة في عجزه المشترك
اصحة الانابة وذكروه لهذه
الثلاثة على طريق المثال
فلا يرد عليه ان مثلها طرو
نحو فسقه او رقة او تبذيره

بعضه بطل فان سلم المبيع ضمنه فان اشترى كذلك اى جاهلا بعزله وتلف ما اشتراه بيده وغرم الثمن للبائع
رجع به على الموكل وقياس الاولى منعه انتهى اه سم (قوله فيما ذكر) اى فى عدم الضمان ولو بعد
العزل اه عش وفيه انه اذا تصرف بعد العزل والانعزال بموت او غيره جاهلا الخ (قوله الوكيل الذي
ليس قنا الخ) اما لو وكل السيد قنه في تصرف مالى فلا ينعزل بعزله نفسه لانه من الاستخدام الواجب نهاية
ومعنى قال عش قوله مر في تصرف مالى هو الغالب ولم يحتز به عن شىء وان كان قضيته انه لو وكله في غير
المالى كطلاق زوجته انزاله اه وقوله مالى شامل لمال مولى السيد وكذا قول عش عن شىء شامل
لترية مولى السيد وتاديه (قوله مثلا) اى كفسختها اه معنى (قوله حالا) الى قوله وردة الموكل
فى المعنى (قوله وان غاب) غاية اه عش (قوله لما مر) اى عقب قول المتن انعزل فى الحال (قوله
ابطال لاصل اذن الموكل الخ) عبارة المعنى فان قيل كيف ينعزل بذلك مع قولهم لا يلزم من فساد الوكالة
فساد التصرف لبقاء الاذن اجيب بان العزل ابطال ما صدر من الموكل من الاذن فلو قلنا له التصرف لم ينفذ
العزل شىء بخلاف المسئلة المستشهد بها فانه اذا فسد خصوص الوكالة لم يوجد ما ينافى عموم الاذن اه قول
المتن (بموت او جنون) (فرع) لو سكر الوكيل ينبغي ان يقال ان تعدى بسكره لم ينعزل والا انعزل
اخذ من قولهم واللفظ للروض ويصح توكيل السكران بمحرم انتهى قال فى شرحه كسائر تصرفاته بخلاف
السكران بمباح كدواء فانه كالجنون انتهى وكلامهما فى الوكيل لافى الموكل كما هو صريح سياقهما على انه
لو كان فى الموكل كان الاخذ بحاله كما لا يخفى اه سم عبارة عش (فرع) لو سكر احدهما بلا
تعدا لعزل الوكيل او بتعدى فاحتمل انه كذلك ويحتمل خلافه لان المتعدى حكمه حكم الصاحب وقال مر
بحثنا بالاول فليراجع سم على منهج اى فان فيه نظر الماهر من صحة تصرفاته عن نفسه وهى مقتضية
اصحة توكله فى حال السكر وتصرفه الا ان يقال انما لم تبطل تصرفاته عن نفسه تغليظا عليه بناء على انه غير
مكلف وموكله ليس محلا للتغليظ والسكران خرج عن الاهلية بزوال التكليف فاشبه المعنى عليه والجنون
اه ولعل هذا هو الظاهر (قوله قيل الخ) عبارة النهاية والمعنى قال الزركشى وفائدة عزل الوكيل بموته
انعزال من ركله عن نفسه ان جعلناه وكيله عنه انتهى وقيل لا فائدة لذلك فى غير التعاليق اه (قوله منظر
فيه) لعل وجه النظر انه ينعزل اى وكيل الوكيل سواء قلنا ان الوكيل ينعزل بالموت او تنهى به وكالته اه
عش (قوله بقيد السابق الخ) عبارة هناك نعم الاغواء الخفيف بان لم يستغرق وقت فرض صلاة لا يؤثر
اه وعبارة النهاية هنا الخاقاله بالجنون كما مر فى الشركة اه قال عش قوله مر الخاقاله بالجنون الخ
قضيته انه لا فرق بين طول الاغواء وقصره وهو الموافق لما مر فى الشركة لكن فى سم على منهج مانصه
(فرع) دخل فى كلامه الاغواء فينعزل به واستثنى منه قدر ما لا يسقط الصلاة فلا انعزال به واعتمده مر
اه (قوله لا ينعزل باغواء الموكل) كما مر فى الحج ومن الواضح انه لا ينعزل باليوم وان خرج به عن اهلية
التصرف اه معنى (قوله لهذه الثلاثة) اى الموت والجنون والاغواء اه عش (قوله طرونحو فسقه الخ)
عبارة المعنى مالى حصر عليه بسقه او فلس او رقى فيما لا ينفذ منه او فسق فيما العدالة شرط فيه اه (قوله

الرجوع هنا يشكك بضمان ماسله الذى هو الاوجه السابق اذ قياس الرجوع هنا عدم ضمان ماسله ثم
فنامله * وفى العباب فرع لو باع الوكيل جاهلا بعزله بطل فان سلم المبيع ضمنه فان اشترى كذلك اى جاهلا
بعضه وتلف ما اشتراه بيده وغرم الثمن للبائع رجع به على الموكل وقياس الاولى منعه اه (قوله ابطال لاصل
اذن الموكل) فيه جواب عن استشكل الاسنوى احدهما بالاخر (قوله فى المتن بموت او جنون الخ)
(فرع) لو سكر الوكيل ينبغي ان يقال ان تعدى بسكره لم ينعزل والا انعزل اخذ من قولهم واللفظ
الروض ويصح توكيل السكران بمحرم اه قال فى شرحه كسائر تصرفاته بخلاف السكران بمباح كدواء فانه
كالجنون اه وكلامهما فى الوكيل لافى الموكل كما هو صريح سياقهما على انه لو كان فى الموكل كان الاخذ بحاله

فما شرطه السلامة من ذلك وردة الموكل بنفي العزل بها على أقوال ملكه وفي ردة (٣٤١) الوكيل وجهان والذي جزم به في المطلب

الانعزال بردة الموكل دون

الوكيل ولو تصرف نحو

وكيل وعامل قراض بعد

انعزاله جاهلا في عين مال

موكله بطل وضمنا ان سلمها

كما مر او في ذمته ان فقد له

(وبخروج) الوكيل عن

ملك الموكل (وعمل التصرف)

او منفعتة (عن ملك الموكل)

كان اعتق او باع او وقف

ما وكل في بيعه او اعتاقه او

اجر ما اذن في إيجاره لزوال

ولايته حينئذ فلو عاد للملك

لم تعد الوكالة ولو وكله في

بيع ثم زوج او اجر او رهن

او قبض او وصى او دبر او

علق العتق بصفة اخرى او

كاتب انعزل لان الغالب ان

مريد البيع لا يفعل شيئا

من ذلك ولا شعار فعل واحد

من هذه بالندم على التصرف

وقياس ما ياتي في الوصية ان

ما كان فيه إبطال للاسم

ينعزل به (تنبيه) وقع

لشيخنا في شرح المنهج

التمثيل لزوال الملك عن

المنفعة باجاء الامة ثم قال

ولم يجار ما وكل في بيعه ومثله

تزوج فقيد الاجارة بالامة

في الاول واطلقها في الثاني

واطلق الزوج فيه وقيدته

في شرح الروض بالامة

واخرج بها العبد ووقع

التقييد الاول لغير واحد

من الشراح والاطلاق في

أو رقه) كافي وكيل إيجاب النكاح اه سم (قوله فيما شرطه السلامة من ذلك) على ما مر اه نهاية اى من ان عزله اى الفاسق بالنسبة لنزع المال من يده لا لعدم تصرفه ع ش (قوله على أقوال ملكه) والراجع الوقف فقوله والذي جزم به الخ ضعيف ع ش (قوله الانعزال بردة الموكل الخ) قدمت اول الباب عن شرح الروض ان قضية كلام الشيخين عدم الانعزال بردة الموكل انتهى سم على حجج وقول الشارح دون الوكيل بفيدان رده لا توجب انعزاله وعليه فيصح تصرفاته في زمن رده عن الموكل اه ع ش عبارة الرشيدى قوله لا انعزال بردة الموكل اى وهو ضعيف لما علم من جزمه بخلافه قبيله وكأنه انما ساق كلام المطلب ليعلم منه حكم ردة الوكيل فقط اه (قوله نحو وكيل) اى كشريك اه ع ش (قوله كما مر) يعنى في الوكيل خاصة اه رشيدى اى قبيل قول المصنف ولو قال عزلت الخ (قوله وبخروج الوكيل الخ) كان وكل عبده ثم باعه لکن اذنه له في الحقيقة ليس توكيلا بل استخدام اه ع ش (قوله عن ملك الموكل) يعنى عنه عطف ما بعده على الوكيل (قوله كان اعتق الخ) اى او اجر كما سياتى اه رشيدى (قوله ما وكل في بيعه) اى او في الشراء به اه اسنى (قوله او اجر ما اذن في إيجاره) اى او بيعه كما باتى اه ع ش عبارة الرشيدى قوله او اجر الخ هذا من صور خروج محل التصرف عن ملك الموكل لا من خروج

المنفعة كما لا يخفى اه (قوله ولو وكله) الى التنبيه في المعنى (قوله ولو وكله في بيع) الى قوله انعزل هو في الوصية والتدبير وتعلق العتق بصفة ما قال البلقينى انه الاقرب خلاف ما نقله الزركشى في التدبير عن ابن كج اه سم (قوله ثم زوج) اى سواء كان الموكل في بيعه عبدا او امة اه ع ش (قوله او اجر) مثال خروج المنفعة (قوله واقبض) اى الرهن اه معنى (قوله انعزل) اى الوكيل (قوله على التصرف) اى البيع اه معنى (قوله انما كان فيه ابطال للاسم) كطحن الخنطة نهاية ومعنى قال ع ش قوله كطحن الخنطة ظاهره انه لا فرق بين ان يقول في توكيله وكله في بيع هذه الخنطة او في بيع هذه قال في شرح الروض ما حاصله ان محل بطلان الوصية بالطحن اذا قال او صيت بهذه الخنطة فلو قال او صيت بهذه مشير الى الخنطة لم تبطل الوصية بطحنها فياتى هنا مثل ذلك قال لكن الاوجه خلافه اه ع ش اى ينعزل بطحن الخنطة وان لم يذكر اسمها واعتمد المعنى عدم الانعزال اذ لم يذكر اسمها (قوله التمثيل الخ) لا وجود له في الموجود من نسخ شرح المنهج وانما الذى فيها قوله ولم يجار ما وكل الخ نعم وجدت هذه اللفظة في بعض النسخ مضروبا عليه فهمى من المرجوع منه اه سيد عمر (قوله في الاول) اى في الموضع الاول من شرح المنهج (قوله فيه) اى في الموضع الثانى من شرح المنهج (قوله وقيدته) اى التزويج (في شرح الروض بالامة واخرج بها الخ) كان الاولى كما يعلم بمراجعة الروض ان يقول في الروض بالامة واخرج في شرحه بها العبد (قوله التقييد الاول) اى تقييد الاجارة بالامة (قوله والاطلاق الخ) عطف على التقييد (قوله منهم) اى الشراح (قوله وهذا) اى الاطلاق في الاجارة والزواج (قوله هو الذى يتجه) اعتمده شيخى وهو ظاهر اه معنى (قوله الاول) اى العزل بالاجارة (قوله والثانى) اى العزل بالزواج (قوله المذكور) اى قبيل التنبيه (وهذان) اى الاشعار بالندم والغالب

كما لا يخفى (قوله او رقه) كافي وكيل إيجاب النكاح (قوله فيما شرطه السلامة الخ) لقائل ان يقول بالنسبة للفسق ان كانت ما راقعة على التوكيل اى في التوكيل الذى شرطه السلامة الخ اقتضى اشتراط العدالة في وكيل ولي المحجور ابتداء ودواما فيخالف ما اختاره فيه في شرح قول المصنف فان تعدى ضمن ولا ينعزل في الاصح الا ان يؤول هذا بان الانعزال بالنسبة لمجرد بقاء المال تحت يده وإن كانت واقعة على التصرف اى في التصرف الذى شرطه السلامة كما يجاب النكاح فلا مخالفة فيه لما ذكره قليتا مل (قوله والذي جزم به في المطلب الانعزال بردة الموكل الخ) قدمت اول الباب عن شرح الروض ان قضية كلام الشيخين عدم الانعزال بردة الموكل (قوله ولو وكله في بيع ثم زوج الى قوله انعزل) هو في الوصية والتدبير وتعلق العتق بصفة ما قال البلقينى انه الاقرب خلاف ما نقله الزركشى في التدبير عن ابن كج (قوله وقياس ما ياتي الخ) اعتمده مر

الاجارة والزواج لغير واحد منهم ومن غيرهم وهذا هو الذى يتجه ووجهه انهم علو الاول بزوال الولاية وهو موجود في العبد والامة والثانى بالاشعار بالندم وبالعقاب المذكور وهذان موجودان فيهما ايضا فالوجه ختم التقييد على انه لمجرد التمثيل

خلافا لما وقع في شرح الروض وإن أمكن (٣٤٣) توجيهه على بعد بان اشعار تزويجها بالندم أقوى لادائه إلى ملك أو لاداء الدال على

ورغبته في بقائها ولو وكل قنا
بأذن سيده ثم باعه أو اعتقه
لم ينزل ولو وكل اثنين معا
أو مرتبافى تصرف خصومة
أو غيرهما خلافا لمن فرق وقبل
وجب اجتماعهما عليه
بان يصدر عن رايهما بان
يتشاورا فيه ثم يوجبا أو
يقبلا معا ويوكل احدهما
الأخر أو يأذنان بعد أن رأيا
ذلك التصرف صوابا لمن
يتصرف حيث جاز لهما
التوكيل مالم يصرح
بالاستقلال نظير ما ياتى في
الوصيين ويفرق بين ما هنا
وإذنها لوليها وأذن المجهر
لاثنين بان اشتراط نحو القرابة
مهم بضعف أن ذلك لا اشتراط
قصدا للاجتماع ويقوى أنه
لمجرد التوسعة للاولياء في
التزويج فاندفع ما جمع من محقق
المتاخرين هنا ثم راي ما يؤيد
ما فرقت به وهو قول بعضهم
المقصود في السكاح الأذن أى
التوسعة (تنبيه) بتردد النظر
فيها ولو وكل شخصافى تزويج
أمتة وأخرى بيعها فعدا معا
فيحتمل أن يقال محل التردد
أن وكلهما معا فى ذلك ولا كان
المتاخر منهما مقتضيا لعزل
الاول اخذاما تقرر أن مرید
البيع لا يزوج أى ولا يوكل فى
التزويج وقياسه أن الغالب
أن مرید التزويج لا يبيع
ولا يوكل فى البيع ويحتمل
أن التوكيل فى التزويج أو
البيع ليس كفعله فلا يقاس

المذكور (قوله خلافا لما وقع في شرح الروض) الذى وقع فيه أنه لما قال الروض وكذا بزويج الجارية قال
فى شرحه وخرج بالجارية العبد اه ولم يزد على ذلك وهذا ليس نصافى المخالفة فى الحكم لاحتمال أنه اراد
بجرد بيان قضية العبارة اه سم وفيه ما لا يخفى (قوله لادائه) أى تزويجها اه سم (قوله الدال الخ) أى
الاداء المذكور (قوله ولو وكل قنا بأذن سيده الخ) بخلاف قن نفسه إذا وكله ولو بصيغة عقد كوكتك ثم
اعتقه أو باعه أو كاتبه فإنه ينزل لأن إذهله استخدام لا توكيل فزال بزوال ملكه وقد ذكر ذلك الشارح
بقوله السابق ونخرج الوكيل عن ملك الموكل اه (قوله ثم باعه أو أعتقه) أى سيده فيهما ش اه سم
(قوله لم ينزل) لكن يعصى العبد بالتصرف إن لم يأذن له مشترطه فيه لأن منافعه صارت مستحقة له نهاية
ومغنى زاد سم بعد ذكر مثل ذلك عن الروض مانصه قال فى شرحه وإن نفذ تصرفه اه سم وقال ع ش
قوله لكن يعصى الخ لعل محل العصيان إن فوت على المشتري بخلاف نحو إيجاب البيع من غير معارضة كلام
يتعلق بالسيد فلا وجه للعصيان به سم على حج اه (قوله ولو وكل اثنين معا ومرتبا الخ) فعلم أن توكيل
الثانى ليس عزلا لاول وظاهر أنه ينفذ تصرف الاول قبل توكيل الثانى اه سم عبارة المغنى ولا ينزل
بتوكيل وكيل آخر ولا بالعرض على البيع اه وفيهما كانهما ولو عزل احد وكيليه هما لم يتصرف
واحد منهما حتى يميز للشك فيه اه (قوله فى تصرف) بالتثنية متعلق بوكل (قوله لمن فرق) أى بين الخصومة
وغيرها (قوله وقبل) أى لم يزد واحد منهما أو اما إذا قبل احدهما فقط قبل ينفذ تصرفه فيه نظرا ومقتضى قوله
الاتى مالم يصرح بالاستقلال عدم النفوذ فليراجع (قوله بعد أن رأيا ذلك التصرف صوابا) كان الاول أن
يذكره قبيل يوجبا الخ (قوله لمن يتصرف الخ) متعلق بياذنا ش اه سم (قوله حيث جاز الخ) هل يرجع
لقوله أو يوكل احدهما الآخر ايضا اه سم أقول الظاهر عدم الرجوع (قوله مالم يصرح الخ) ظرف
لقوله وجب اجتماعهما الخ (قوله لوليها) بصيغة التثنية (قوله بان اشتراط الخ) هذا إنما يصلح للفرق بالنسبة
لقوله وإذنها لوليها لا بالنسبة لقوله وأذن المجهر لاثنين نعم قول بعضهم الاتى المقصود الخ يصلح للفرق فيهما
ثم راي المحشى قال قوله بان الخ انظره فى اذن المجهر انتهى اه سيد عمر وقد يجاب بان نحو القرابة شامل
لو كيلي المجهر المشروط فيهما العدل والامانة كما أنه شامل لحو القاضى (قوله ثم) أى فى ولى النكاح (قوله
للاولياء) المراد به ما يشمل الوكلاء (قوله فيه) أى العقد (قوله تنبيهه الخ) عبارة ع ش (تنبيه) لو وكل
شخصافى تزويج أمتة وأخرى بيعها فإن وقعا معا يقينا أو احتمالا فهما باطلان فيبطل ما يترتب عليهما من
تزويج الوكيل أو بيعه وإن ترتبا فالثانى بطل لاول لأن مرید التزويج لا يريد البيع وكذا عكسه انتهى حج
بالمعنى (قوله وقياسه) أى قياس أن مرید البيع لا يزوج ولا يوكل فى التزويج (قوله كفعله) أى التزويج أو
البيع (قوله فلا يقاس) وكيفية التزويج الخ) أى المشار اليه بقوله السابق ولا يوكل فى التزويج أى يعلم من

(قوله خلافا لما وقع في شرح الروض) الذى وقع فيه أنه لما قال الروض وكذا بزويج الجارية قال فى شرحه
وخرج بالجارية العبد انتهى ولم يزد على ذلك وهذا ليس نصافى المخالفة فى الحكم لاحتماله أنه اراد مجرد
بيان قضية العبارة (قوله لادائه) أى تزويجها ش (قوله ولو وكل قنا بأذن سيده الخ) بخلاف قن نفسه إذا
وكله ولو بصيغة عقد كوكتك ثم أعتقه أو باعه أو كاتبه فإنه لا ينزل لأن إذهله استخدام لا توكيل فزال بزوال
ملكه وقد ذكر ذلك الشارح بقوله السابق ونخرج الوكيل عن ملك الموكل (قوله ثم باعه أو أعتقه) أى
سيده فيهما ش (قوله لم ينزل) لكنه يعصى بالتصرف بغير إذن المشتري قاله فى الرض قال فى شرحه وإن نفذ
تصرفه اه ولعل محل العصيان أن فوت على المشتري بخلاف نحو إيجاب البيع من غير معارضة كلام يتعلق
بالسيد فلا وجه للعصيان به (قوله ولو وكل اثنين معا ومرتبا الخ) فعلم أن توكيل الثانى ليس عزلا لاول
وظاهر أنه فى الترتيب ينفذ تصرف الاول قبل توكيل الثانى (قوله لمن يتصرف) متعلق بياذنا ش (قوله
حيث جاز لهما التوكيل) هل يرجع لقوله أو يوكل احدهما الآخر ايضا (قوله بان اشتراط نحو القرابة

وقوعهما معا او تسليم ان أحدهما بعد الآخر ليس عز لاله فهل يبطالان لاجتماع المقتضى والمانع لان صحة كل عقد منهما تقتضى فسخ الوكالة في الآخر ويصح البيع فقط لانه اقوى لازالته الملك او النكاح فقط استصحا بالاصل دوام الملك او يصحان لان التعارض بينهما لا يتحقق الا ان ترتبا كل محتمل لكن بطلانها والمتبادر وانكار الوكيل الوكالة (٣٤٣) لنسيان منه لها (او لغرض في الاخفاء)

لها كخوف من ظالم على المال الموكل (ليس بعزل) لعذره (فان بعدد ولا غرض) له في الانكار (انزل) ويجرى هذا التفصيل الذي هو المعتمد في انكار الموكل لها (واذا اختلفا في أصلها) كوكلتني في كذا فقال ما وكلك (أو) في (صفتها) بان قال وكلتني في البيع نسيئة (أو) في (الشراء بعشرين فقال بل نقدا) راجع للاول (أو بعشرة) راجع للثاني (صدق الموكل سمينة) في الكل لان الاصل معه وصورة الاولى ان يتخاصم بعد التصرف اما قبله فتعتمد انكار الوكالة عزول فلا فائدة المتخاصمة وتسميته فيها موكلا بالظاهر لزوم الوكيل (ولو اشترى ارية) مثلا وتسميته بالذكر لا متناعا لوطءه كما بعض المتأذنين قبل التلخيص الا في (بشرين) ربهما سواء هما أو أكثر (وزعم انهما كل أمره) بالشراء بها (فقال) الموكل (ل) انما اذنت (ن) عزلة وفي ذمة ربه صدق الكل سمينة حيث لا شبهة لانه اعرف بكيفية اذنه (هـ) حاشا اذا

عدم صحة هذا القياس عدم صحة قياس توكيله في البيع بعد توكيله في التزويج على بيعه بعد توكيله في التزويج المشار اليه ولا يوكل في البيع بالاولى (قوله) وهو عماما اي التوكيلين (قوله) فهل يبطالان اي البيع والتزويج المتربان على التوكيلين (قوله) لاجتماع المقتضى وهو وكالة كل من العاقدين عن مالك الامة واما المانع فينته بقوله لان صحة كل الخ (قوله) لان التعارض الخ يتامل اه سم وجه التامل ان المعية اولى بالتعارض مع ان الكلام في مطلق العقدين وقعاما او مرتبين (قوله) منه لها الى قول المتن بل في عشرة في النهاية والمعنى الاقوله وخصت الى المتن قول المتن (أو لغرض) ينبغي ان المعتبر في كونه غرضا اعتقاده حتى لو اعتقد ماليس غرضا كفي وصدق في اعتقاده كذلك سم على حجج اه عش (قوله) في انكار الموكل لها وما اطلقاه في التدبير من كون جحد الموكل عز لا يحول كما قاله ابن القتيب على ما هنا نهاية ومعنى أي على قوله وانكار الوكيل الخ عش (قوله) للاول اي لقوله نسيئة (قوله) لا اتي اي لقوله بعشرين (قوله) لان الاصل معه عبارة المعنى لان الاصل عدم الاذن فمذكره الوكيل ولا ان الموكل اعرف بحال الاذن الصادق منه اه (قوله) وصورة الاولى هي قول المتن واذا اختلفا في اصلها اه عش (قوله) فتعتمد انكار الوكالة الخ لا ينبغي ان هذا يجري في الصورة الثانية بالنسبة لصفة الوكالة لا لنفسها (قوله) وتسميته فيها اي في الاولى اه عش قول المتن (ولو اشترى الخ) من فروع تصديق الموكل وكان الاولى ان يقول فلواشترى الخ ولعله انما عبر بالاولا لانه ليس المقصود بذلك مجرد تصديق الموكل بل فيه تفصيل ما ياتي بعده من بطلان العقد تارة ووقوعه للوكيل اخرى وهذا لا يفرع على ما سبق اه عش (قوله) وهي تساويها الخ اما اذا لم تسار العشرين فينبغي ان يقال ان كان الشراء بعين مال الموكل فباطل والواقع للوكيل ولا تخالف ولو تنازع الوكيل والبايع فقال الوكيل المالك للوكيل فالحق بطل وقال البايع المالك فالحق صحيح فقتضى قولهم اذا اختلفا في الصحة والفساد صدق في مدعى الصحة ان يصدق البايع اه عش (قوله) او اكثر الاولى فاكثر قول المتن (وزعم) اي قال اه عش (قوله) انما اذنت قدره بقرينة امره بالان الامر يستلزم الاذن او لان الامر بمعنى الاذن ومعنى امره اذنه بها اه سم (قوله) صدق الموكل بيمينه اي في انه وكله في الشراء بعشرة اه عش (قوله) حيث لا يثبت أي لو احدهما أول لكل منهما يثبت وتعارضتا اه معنى (قوله) ان وكيله خالفه الخ اي وانه انما اذن بعشرة كما ياتي في الشرح ومر عن عش اتفاقا (قوله) او لا اي لا يكفي بل لا بد من نفى الاذن بعشرين ايضا ليجمع بين النفي والاثبات كما في التحالف اه كردى (قوله) والجامع اي بين ما هنا وما مر (قوله) دون ما وقع العقد به يتامل فهمما مختلفان ايضا فيما وقع عقد الوكالة به فليتاامل اه سم (قوله) وهو اي الاختلاف هنا (قوله) المستلزم اي الاختلاف ثم (قوله) وذلك اي كور كل مدع ومدعى عليه (يستلزمهما) أي النفي والاثبات أي ذكرهما (قوله) وهذا اي الفرق المذكور (هو) الاقرب الخ اي فيكون الاقرب الاكتفاء بالتحلف على انه انما اذن في الشراء بعشرة اه عش (قوله) بان قال اشتريتها الى قول المتن وحيث في النهاية الاقوله في الاولى الى المتن وقوله ومحلها الى وخرج وقوله لا على

الخ انظره في اذن المجبر (قوله) لان التعارض الخ يتامل (قوله) في المتن اول غرض في الاخفاء) ينبغي ان المعتبر في كونه غرضا اعتقاده حتى لو اعتقد ماليس غرضا كفي وصدق في اعتقاده كذلك عند الامكان (قوله) انما اذنت قدره بقرينة امره بها لان الامر يستلزم الاذن او لان الامر بمعنى الاذن ومعنى امره اذنه بها (قوله) ان وكيله خالفه الخ وظاهر انه يخالفه انما اذن بعشرة (قوله) دون ما وقع العقد به

(حلف) الموكل أن وكيله خالفه فيما أذن له فيه كذا ذكره وهلم يكن حلفه على أنه إما اذن به أو لا اذن به لا يكفي ذلك والجامع ان ادعاء الاذن بعشرين او عشرة كادعاء البيع بعشرين او بعشرة الا ان الفرق بين عشرة الاف مائة وعشرة الاذن دون ما وقع العقد به وهو لا يستلزم ذكر نفى ولا اثبات وشم فمما وقع به العقد المستلزم ان كلاهما - مدعى - قد علم استلزمهما معا هذا هو الاصل الى كلامهم (فان) كان البكيا قد اشترى من غيره مائة مائة

بهذا والمال له (أو قال بعده) أى الشراء بالعين الخالى عن تسمية الموكل (اشتريته) أى الموكل فيه (فلان والمال له وصدقه البائع) فيما ذكره أو قامت حجة فى الأولى بأنه ساء كاذره (فالبائع باطل) فى الصورتين لأنه ثبت بالتسمية أو التصديق أن المال والشراء لغير العاقد وثبت يمين ذى المال أنه لم ياذن له فى الشراء بذلك القدر فبطل الشراء وحينئذ فالجارية لبائعهما وعليه رد ما أخذه للموكل ومحله كما قال البلخي أن لم يصدقه البائع على أنه وكيل بعشرين والا فهو ماعترافه ملك للموكل فيأني فيه التلطف الآتى وخرج بقوله بعين مال الموكل ما لو اشترى فى الذمة ففيه تفصيل يأتى البطلان فى بعضه أيضا فلا يرد هنا وبقوله والمال له فى الثانية ما لو اقتصر على اشتريته لفلان فلا يبطل البيع اذ من اشترى لغيره بمال نفسه ولم يصرح باسم الغير بل نواه يصح الشراء لنفسه وإن اذن له الغير فى الشراء (وإن كذبه) البائع بان قال له إنما اشتريت لنفسك والمال لك أو سكنت عن ذكر المال كما هو ظاهر وقال له الوكيل

البت إلى وإنما قوله ولا تسكرار إلى المتن (قوله بان قال اشتريتها لفلان هذا الخ) أى سواء صدقه البائع أو كذبه أو سكنت أو يجزى (قوله والمال له) ليس بقيد بل مثله ما لو سكنت عن ذلك أو قال والمال لي اخذا من مفهوم قول الشارح الآتى إذ من اشترى لغيره بمال نفسه ولم يصرح باسم الخ فإنه يقتضى أنه حيث صرح باسم غيره والمال له لا ينعقد بيعه لأنه فضولى أه عش (قوله أى الموكل فيه) عبارة المغنى أى المذكور والأولى اشتريتها أى الجارية أو قول المتن (وصدقه البائع) أى فيما لو اشترى بعين المال وساء بعد العقد شورى أه يجزى (قوله فيما ذكره) إلى قوله وخرج فى المغنى (لا قوله فى الأولى إلى المتن (قوله فيما ذكره) لعله راجع أيضا للأولى ولعل معنى تصديقه فيها تصديقه على وجود التسمية فى العقد أه سم (قوله فى الأولى الخ) أسقطه المغنى والنهاية قال عش قوله مر أو قامت به حجة أى بينة ولعل مستند الحجة فى الشهادة أى فى الثانية قرينة غلبت على ظننا ذلك كعلما بان المال الذى اشترى به لو يد وسمعت توكيله والافق ان تطلع على أنه اشتراه له مع احتمال أنه نوى نفسه أه (قوله لأنه ثبت بالتسمية الخ) عبارة المغنى لأنه ثبت بتسمية الوكيل فى الأولى وتصديق البائع أو البيعة فى الثانية أن المال الخ أه وفى النهاية نحوها (قوله وثبت يمين ذى المال الخ) فيه ما يأتى عن سم عند قول الشارح وثبت كونه بغير اذنه الخ (قوله ومحله) أى محل البطلان فيما ذكره أه معنى ورجع الرشيدى الضمير إلى قول الشارح فالجارية لبائعهما وعليه الخ (قوله لم يصدقه) أى الوكيل (قوله باعترافه) أى البائع (قوله فيأتى فيه) أى أن كان البائع صادقا فى اعترافه بذلك والا فلا حاجة إلى التلطف (قوله التلطف الآتى) لعل المراد التلطف بالموكل ليبيعهما البائع لا للوكيل إذ لم يحكم به له ليجتاح لذلك أه سم (قوله وخرج بقوله) أى المصنف (قوله تفصيل يأتى) أى فى كلامه أه سم أى فى شرح وكذا أن اشترى فى الذمة الخ (قوله فى الثانية) هى قول المصنف أو قال بعده الخ (قوله ما لو اقتصر) أى الوكيل (قوله اذ من اشترى لغيره بمال نفسه الخ) فيه شئ مع فرض أنه اشترى بعين مال الموكل وأيضا فلا يلزم من الاقتصار المذكور أنه اشترى بعين مال الموكل وأيضا فلا يلزم من الاقتصار المذكور أنه اشترى بمال نفسه أه سم (قوله ولم يصرح باسم الغير) فلو صرح باسم الغير فيه وقد ثبت يمين الموكل عدم التوكيل فى ذلك فهو شراء فضولى لا يقال هو هنا صرح باسم الموكل حيث قال اشتريتها لفلان لا نأقول هذه التسمية إنما وقعت بعد العقد كما يصرح به قوله فى الثانية وأما العقد فلا تسمية فيه أه عش عبارة الرشيدى أى لأن الصورة أنه لم يسم الموكل فى العقد وإنما ذكره بعده إلا أنه اشتراه له بماله أه (قوله يصح الشراء) يستثنى من ذلك ما لو اشترى لآبته الصغير بنيته فإنه يقع الشراء للابن كما مر أه عش قول المتن (وإن كذبه حلف) فإن نكل فالقياس أن الوكيل يحلف بيمين الرد ويبطل البيع بناء على أن اليمين المردودة كالأقرار لكن قول العباب فإن نكل حلف الموكل لا الوكيل وبطل البيع وإن حلف صح البيع للوكيل ظاهر أو يسلم الثمن المعين إلى البائع ويغرمه للموكل أه يقتضى خلاف ذلك فليحرج وراجع وجه عدم حلف الوكيل إذ أن نكل البائع وأنه هل يجزى ذلك فيما إذا كان اشترى فى الذمة الآتى أه سم بخلاف (قوله وإن كذبه البائع) أى فى الصورة الثانية نهاية ومعنى وظاهر أن الحكم كاذر فيما إذا كذبه البائع فى

يتأمل فهما مختلفان أيضا فيما وقع عقد الوكالة به فليتأمل (قوله فيما ذكره) لعله راجع أيضا للأولى ولعل معنى تصديقه فيها تصديقه على وجه التسمية فى العقد (قوله فيأتى فيه التلطف) بالموكل ليبيعهما البائع لا للوكيل إذ لم يحكم به له ليجتاح لذلك أه (قوله تفصيل يأتى) أى فى كلامه (قوله اذ من اشترى لغيره بمال نفسه الخ) فيه شئ مع فرض أنه اشترى بمال نفسه (قوله فى المتن وإن كذبه حلف على نفي العلم) فإن نكل فالقياس أن الوكيل يحلف بيمين الرد ويبطل البيع بناء على أن اليمين المردودة كالأقرار لكن قول العباب وإن كذبه البائع ولا بينة فلا نكل من الموكل والوكيل تحليفه أنه لا يعلم وكالته فإن ادعى جميعا كفته يمين وإن انفرد كل بدعى فلا فإن نكل حلف الموكل لا الوكيل وبطل البيع وإن حلف صح البيع للوكيل ظاهر أو يسلم الثمن المعين إلى البائع ويغرمه للموكل أه يقتضى خلاف ذلك فليحرج وراجع

انت تعلم اني وكيل فقال لا اعلم ذلك او بان قال له لست وكيل ولا بينة بالوكالة (حاف) (٣٤٥) البائع (على نفي العلم بالوكالة) لا على البت

ولا علم نفي العلم بان المال
لغيره خلافا لمن زعمه وانما
فرقت بين الصورتين بفرض
الاولى في دعوى الوكيل
عليه بما ذكر دون الثانية
لان الاولى لا تتضمن نفي
فعل الغير ولا اثباته فتوقف
الحلف على نفي العلم على
ذكر الوكيل له ذلك والثانية
تتضمن نفي توكيل غيره له
وهذا لا يمكن الحلف عليه
لانه حلف على نفي فعل الغير
فتعين الحلف فيه على نفي
العلم وبهذا التفصيل
الظاهر من كلامهم يندفع
استشكال الاسنوي للحالف
على نفي العلم الذي اطلقوه
(و) اذا حلف البائع كما
ذكرناه (وقع الشراء
للوكيل) ظاهر اذ ليس العلم
المعين للبائع ويغرم بدله
للموكل (وكذا ان اشترى
في الذمة ولم يسم الموكل) بان
نواه وقال بعده اشتريته له
وكذبه البائع فيحلف كما مر
ويقع شراؤها للوكيل
ظاهر فان صدقه بطل وزعم
شارح ان ظاهر المتن وغيره
وقوع العقد للوكيل صرح
بالسفارة ولا صدقه البائع
اولا لردده الا ذرعى بانه غير
سديد (وكذا ان سماه) في
العقد والشراء في الذمة
(وكذبه البائع في الاصح)
اي في الوكالة بان قال سميته
ولست وكيل عنه وحلف

الصورة الاولى وانكر وجود التسمية في العقد ولم تثبت بينة (قوله انت تعلم اني وكيل) وقال الوكيل انا وكيل
او نحوه وان لم يقل انت تعلم اني وكيل اه ع ش (قوله ولا بينة) حال من البائع في قوله وان كذبه البائع فهو
راجع لكل من الصورتين كما افاده الرشيدى (قوله بين الصورتين) وهما قوله بان قال له انما الخ وقوله او بان
قال لست وكيل الخ اه ع ش (قوله في دعوى الوكيل الخ) اي وجواب البائع بما مر (قوله بما ذكر) اي انت
تعلم اني وكيل اه ك ر دى (قوله فتوقف الحلف الخ) فان الحلف على حسب الجواب وهو انما اجاب بالبت اه
(قوله على نفي العلم) متعلق بالحلف (قوله على ذكر الخ) متعلق بتوقف الخ اي وعلى جواب البائع بما مر
(قوله ذلك) اي ما ذكر (قوله وهذا لا يمكن الحلف عليه) اي بتااه رشيدى (قوله وبهذا التفصيل) اي قوله
ولما فرقت الخ (قوله الذي الخ) نعمت للحلف (قوله اطلقوه) اي في الصورتين المذكورتين اه ع ش (قوله
ظاهرا) الى قوله وزعم الخ في المعنى (قوله فيسلم الثمن المعين الخ) لعل هذا لم يثبت بينة او اعتراف البائع
انه للموكل والا فالعقد باطل لان فرض المسئلة ان العقد بعين الثمن (قوله بعده) اي الشراء (قوله فيحلف)
اي البائع (كما مر) اي على نفي العلم بالوكالة (قوله فان صدقه الخ) عبارة النهاية والمعنى فان صدقه الناعم
بطل الشراء كما قاله القمولى اه قال ع ش قوله فان صدقه الناعم اي في انه نوى الموكل اه (قوله بطل)
لانما فهمما على وقوع العقد للموكل وثبوت كونه بغير اذنه يمينه اه معنى (قوله وزعم شارح) عبارة
النهاية وقول ابن الملقن اه (قوله صدقه البائع) هذا هو محط الرد (قوله بانه غير سديد) وعليه فيفرق بينه
وبين ما مر من انه لو اشترى بماله نفسه ونوى غيره وقد اذن له حيث يقع للوكيل ثم بانه لما كان الشراء بعين
مال الوكيل ضعف انصرافه للموكل فلم تؤثر نيته وهنا لما كان الشراء في الذمة وقد نوى الموكل ولم يوجد
ما يصرفه عنه للوكيل عمل بنية وحكم وقوعه للموكل وقد ثبت انه لم ياذن فيه فابطل اه ع ش (قوله
وحلف) عطف على كذبه البائع (قوله كما ذكر) قضيته انه لا يكفي الحلف في هذه على نفي العلم وقد تقدم في
قوله ولما فرقت الخ ما يقتضى خلافه اه ع ش وهذا مبنى على جعل ذكر ببناء الفاعل واما اذا جعل ببناء
المفعول فلا مخالفة (قوله وتلغو) في اصله بغير خطه الف بعد ياغوا اه سيد عمر (قوله قدمه) اي في الفصل

وجه عدم حلف الوكيل اذا نكل وانه هل يجري ذلك فيما اذا كان اشترى في الذمة الا اني (قوله في المتن) على
نفي العلم بالوكالة قال الشارح المحلى الناشئة عن التوكيل مشير به الى رد ما عترض به على المصنف ووجه
الرد انه ليس المراد به الحلف على نفي توكيل مطلق ولا نفي علم مطلق بل نفي وكالة خاصة ناشئة عن توكيل
فيلتزم ان المال لغيره شرح مر (قوله فتوقف الحلف على نفي العلم على ذكر الوكيل له ذلك) فان الحلف على
حسب الجواب وهو انما اجاب بالبت (قوله وبهذا التفصيل الظاهر من كلامهم يندفع استشكال الاسنوي
للحالف على نفي العلم الذي اطلقوه) عبارة الاسنوي في قول المصنف وان كذبه حلف على نفي العلم بالوكالة
ما نصه اعلم ان ما ذكره المصنف قد ذكره الراعى في شرحه وفسر التكذيب بان يقول انما اشتريت لنفسك
والمال لك وتبعه على ذلك في الروضة وفيه امران احدهما ان التكذيب المذكور ليس هو نفي علم حتى
يحلف قائله على نفي العلم بل صيغة بت والحلف انما يكون على حسب الجواب وكلام المصنف موافق لما قاله
الراعى فان تعبيره بالتكذيب ينفي التفسير بنفي العلم لان الثاني للعلم ليس بمصدق ولا بمكذب وعبر في الحاوى
الصغير بقوله ولو انكر وهو اخف في الاعتراض الثاني انه مع هذا التفسير لا يستقيم الاقتصار في التحليف
على نفي العلم بالوكالة بل القياس وجوب الحلف عن نفي العلم بكون المال لغيره فانه لو انكر الوكالة ولو سكت
اعترف بان المال لغيره كان كافيا في ابطال البيع بل اقول لو انكر كون المال لغيره وحلف عليه ولم يتعرض
لوكالة كان كافيا لما ذكرنا ولو صدقه الناعم في الوكالة وقال انما اشتريت بمالك حلف على الثاني كما دل
عليه كلام القاضى حسين فلتخص ان التكذيب على اقسام فلما ملها (قوله فان صدقه بطل) كما قاله
القمولى شرح مر (قوله في المتن) وكذبه البائع يمكن ان يرجع قوله كذبه الخ لثنتين لكن يمتنع

(٤٤ - شروانى وابن قاسم - خامس) كما ذكر بيع الشراء للوكيل ظاهر او تلغو وتسميته للموكل وكذا
للموكل بصدقه ولم يكذبه وهذا الخلاف هو الذي قدمه بقوله وان سماه فقال البائع بعثك الخ ولا تسكر ارفه

و ثبت كونه بغیر اذنه بیمنه
واستشكل هذا مع ما مر من
وقوع العقد للوكيل اذا
اشترى في الذمة على خلاف
ما امر به الموكل وصرح
بالسفارة وقد يجاب بجعل
ذلك على ما اذا لم يصدقه
البائع (وحيث حكم بالشراء
للكيل) ففيما اذا اشترى
بالعين وكذبه البائع ان
صدق فالملك للموكل والا
فالبائع فيستحب ان يرفق
الحكم بهما جميعا ليقول
له البائع ان لم يكن موكلك
امر بك بشرائها بعشرين
فقد بعتهما بها فيقبل
والموكل ان كنت امرتك
بشرائها بعشرين فقد
بعتهما بها فيقبل وفيما اذا
اشترى في الذمة وسماه
وكذبه البائع ولم يسمه ان
صدق الوكيل فهي للموكل
والا فهي للوكيل خيئذ
(يستحب للتقاضى) ومثله
الحكم كما هو ظاهر وكذا لمن
قدر على ذلك غيرهما فيما
يظهر من يظن من نفسه
انه لو امر بذلك لاطيع (ان
يرفق بالموكل) اى ياتلف
به (ليقول للوكيل ان كنت
امرتك بشرائها بعشرين
فقد بعتهما بها ويقول
هو اشترى) وانما ندب له
ذلك ليتمكن الوكيل من
التصرف فيها لا اعتقاده انها
للموكل و (لتحل له) باطنا

اختصاص قوله في الاصح في الثانية (قوله) اما لتغير التصوير (الح) اقول لا حاجة الى واحد من هذين الامرين لان ما تقدم في مخالفة المعلومة المتفق عليهما من الوكيل والموكل وما هنا في مخالفة الغير المعلومة التي ادعاها الموكل وذلك ظاهر من سياق المحلين بادنى تأمل (قوله) وثبت كونه بغير اذنه بيمينته) انظر لو كان كاذبا في يمينه وكان الامر في الواقع كما قال الوكيل هل يكون بطلان الشراء بحسب الطاهر فقط كما هو القياس (قوله) (والموكل) عطف على البائع ش (قوله) في المتن ليقول للوكيل ان كنت امرتك بعشرين فقد بعثتك البيع هل يثبت في هذا البيع احكام البيع بالنسبة لكل منهما او بالنسبة للوكيل فقط دون الموكل اذ لم يتحقق كونه مالكا فيه نظر وما لم يرد الى الثاني وهل يتوقف صحة هذا البيع على كون الموكل كان قد قبضها من الوكيل او لا لان قبض وكيله كقبضه الوجه الا اني (قوله) بتقدير صدق الوكيل) راجع لتلطف الموكل وقوله وكذبه كانه في تلطف البائع (قوله) وعنتك ان شئت) قد يشكل التنظير به بناء على الفرق فيه بين تقديم الشرط وناخيره (قوله) ولو تجز البيع صح جز ما) وكذا الوبا عاله باكثر من العشرين او باقل منها كما هو ظاهر

ان صدق في انه اذن له بعشرين واغفر التعلب المذکور بتدبير
صدق الوكيل او كما به الضرر؛ بل على انه تصحيح بمقتضى الوقف فيه كقولنا ان كان المالك قدوة بتركه ذلك ان وقت ولو نهر الباع مع جرها

وليس اقرارا بما قال الوكيل لانه انما أتى به امتثالا للحاكم للمصلحة وهل يلحق بالحاكم هنا أيضا غيره ممن مر محل نظر لان القرينة فيه أقوى منها في غيره ثم رأيت غير واحد أطلقوا ان بيع البائع أو الموكل للوكيل ليس اقرارا (٣٤٧) بما قاله ولم يعملوه بذلك فاقضى انه لا فرق وهو

متجه لان قرينة الاحتياط المقصود من ذلك تخريج عن الاقرار فان لم يجب البائع لا الموكل لذلك او لم يتطابق به أحد فان صدق الوكيل فهو كظافر بغير جنس حقه لانها للموكل باطنا فعليه للوكيل الثمن وهو ممتنع من أدائه فله بيعها واخذ حقه من ثمنها وان كذب لم يحل له التصرف فيها بشئ ان اشترى بعين مال الموكل لانه لا يبيع لبطلان البيع باطنا فله بيعها من جهة الظاهر لانه رجع على البائع بخلفه فان كان في الذمة تصرف فيها بما شاء لانها ملكه لوقوع الشراء له باطنا ولو قال (الوكيل) اتيت بالتصرف المأذون فيه من بيع او غيره (واسكر الموكل) ذلك (صدق الموكل) يمينه لان الاصل معه فلا يستحق الوكيل الجعل المشروط له على التصرف الا ببيعة نعم يصدق وكيل يمينه في قضاء دين ادعاه وصدقه الدائن عليه فيستحق جعل شرط له (وفي قول الوكيل) لانه امينه ولانه قادر على الانشاء ومن ثم لو كان ذلك بعد العزل صدق الموكل قطعا (وقول الوكيل في تلف المال مقبول يمينه)

أولا قل منها كما هو ظاهر هذا وقد يشكك قوله السابق للضرورة اذ لا ضرورة مع امكان التخيير ويجاب بان المراد بالضرورة الحاجة وبان المراد ان ضرورة قصد الحل باطنا جوزت التعليق فليتامل اه سم (قوله) وليس اقرارا اي بعبه بتعليق او تنجيز اه سم (قوله هنا) اي في عدم السكون اقرارا (ايضا) اي كما الحق في الاستحباب المار (قوله من مر) اي المحكم وغيره من قدر على ذلك (قوله لان القرينة) اي قرينة سلب الاقرار (قوله فيه) اي فيما اذا كان الامر قاضيا (قوله في غيره) اي فيما اذا كان الامر غيره (قوله بذلك) اي يكون لان اتيان البائع لا امتثال الحاكم فقط (قوله وهو متجه) اعتمده ع ش (قوله من ذلك) اي البيع (قوله لوقوع الشراء باطنا) ظاهره وان كان نوى الشراء للموكل او سماء في العقد فليحذر اه سم (قوله فان صدق الوكيل) اي سواء الشراء بعين مال الموكل او في الذمة وسواء كان الشراء في الظاهر باطلا او للوكيل (قوله فعليه للوكيل الخ) هذا ظاهر فيما اذا كان الشراء في الذمة واما اذا كان بعين مال الموكل فقد مر حكمه في شرح وقع الشراء الوكيل وقد يتأتى فيه النقص (قوله بشئ) اي من الوطء ونحو البيع اه معنى (قوله صدق الموكل بيمينه) (فرع) قال الموكل باع الوكيل نغن فاحش وقال المشتري بل بضمن المثل صدق الموكل فان اقاما يمينين قدم المشتري لان مع يمينته زيادة علم بانتقال الملك اقول قضية هذا القول بمثابة تصرف الولي والناظر اذا تعارضت يمينتان في اجرة المثل ودونها او ثمن المثل ودونه اه غيره وقد يقال ماذا كرم من تصديق الموكل مشكك بأنه يدعي خيانة الوكيل ببيعه بالغبن والاصل عدمها فالقياس تصديق المشتري لدعواه صحة العقد وعدم خيانة الوكيل ثم رايت في سم على منج بعد نقله كلام ع قال وقوله صدق الموكل الخ نقله الاسنوي وقال مرهذه في على ان القول قول مدعي الفساد اه وفي حواشي الروض لو الدال شارح مرمانه ولو ادعى الموكل او كبله باع نغن فاحش ونازعه الوكيل او المشتري منه فالاصح تصديق كل منهما انتهى اي من الوكيل والمشتري اه ع ش (قوله فلا يستحق الوكيل الخ) اي وبحكم بطلان التصرف الذي ادعاه وان وافقه المشتري من الوكيل على الشراء منه ع ش وسم (قوله لانه امينه) اي قوله وكذا الوكيل في المغنى الى قوله ومن ثم لو كانت في النهاية الا قوله وكذا الوكيل بعد الجمع وفاق الى وافى (قوله ومن ثم) اي للتعليق الثاني (قوله وهذا الخ) اي عدم الضمان (قوله غاية القبول) اي فائدة (قوله فلتحذر الغاصب الخ) اي من يده ضامنه اه معنى (قوله وكذا الوكيل الخ) اي مثل الغاصب في قبول قوله في التلف مع ضمان البذل (قوله صار امينا) اعتمده مر اه سم (قوله فياتي فيه تفصيله الخ) اي فقول المصنف يمينه للغالب قول المنع (في الرد) خرج به ما لو ادعى انه ارسله له مع وكيل ع نفسه في الدفع فلا يقبل لان الموكل لم ياتم الرسول ولم ياذن للوكيل في الدفع اليه فطريقه في براءة ذمته بما بيده ان يستاذن الموكل في الارسال له مع من تيسر الارسال معه ولو غير معين اه ع ش وتقدم استثناء الشارح عياله خلا للنهاية (قوله للعوض الى) قوله لكن بحث السبكي في المغنى (قوله حيث لم ينظر الخ)

هذا وقد يشكك على كلام الشارح قوله السابق للضرورة اذ لا ضرورة مع امكان التخيير ويجاب بان المراد بالضرورة الحاجة وبان المراد ان ضرورة قصد الحل باطنا جوزت التعليق فليتامل (قوله لوقوع الشراء له باطنا) ظاهره وان كان نوى الشراء للموكل او سماء في العقد فليحذر اه سم (قوله نعم يصدق وكيل يمينه) وفي قضاء دين الخ هل يصدقه وكيل في بيع ادعاه وصدقه المشتري مطلقا او بالنسبة لغیر استحقاق الجعل او لا مطلقا اضية اقتصر الشارح على الاستثناء المذكور هذا الاخير فيجوز للموكل اخذ الموكل في بيعه ومنع المشتري منه اي والعرض تصديق المشتري على الوكالة وان البيع هو المايكل في بيعه والفرق بينه وبين وكيل قضاء الدين واضح فليراجع (قوله صار امينا) اعتمده مر (قوله حيث لم تبطل امانته) سياق محترزه (قوله)

لانه امين كالوديع فأتى به تفصيله الا في آخر الوديع ولا ضمان عليه وهذا غاية القبول هنا والافصح الغاصب يقبل قوله فيه يمينه لكنه يضمن البذل وكذا الوكيل بعد الجحد ولو تولى فاحش الموكل استثناء صار امينا كالوديع (وكذا) قوله كسائر الامانة الا المرتهن والمستاجر (في الرد) للعرض او المعرض على موكله مقبول حيث لم تبطل امانته لانه اخذ العين لنفع الموكل وانتفاعه بجعل

إن كان انما هو للعمل فيها لا بها نفسها وقضية إطلاق الشيخين وغيرهما قبوله في ذلك ولو بعد العزل لكن بحث السبكي كابن الرفعة في المطلب: لا يقبل بعده وتأييده بقول القفال لا يقبل (٣٤٨) قول قيم الوقف في الاستدانة بعد عزله فيه نظر ظاهر لأن هذا ليس نظير مسئلتنا و:

سيد كر محترزه (قوله إن كان) أي وجد الجعل بان شرط في التوكيل (قوله لا بها الخ) عطف على العمل فيها عبارة المغنى انما هو بالعمل في العين لا بالعين نفسها اهـ (قوله وقضية الاطلاق الخ) اعتمده مر اهـ سم وكذا اعتمده المغنى عبارة النهاية والمغنى وسواء في ذلك اكان قبل العزل ام بعده كما اقتضاء اطلاقم ما خلافا لابن الرفعة والسبكي اهـ (قوله في ذلك) يشمل التلف والرد اهـ سم (قوله وتأييده) أي عدم القبول بعد العزل اهـ عـش (قوله فيه نظر الخ) خبرو تأييد (قوله لان هذا) أي قول القيم (قوله اخذ العين لمصلحة نفسه) أي فاشبه المرتن والمستاجر (قوله مامر) أي في شرح وكذا في الرد (قوله وفارق الخ) رد لدليل القيل (قوله لتعلق حقه) أي المرتن (بيده الخ) أي المرون (قوله والمستاجر) عطف على المرتن (قوله بذلك) أي بان تعلقه الخ أي بنظيره (قوله وفاقى البلقيني الخ) اعتمده مر اهـ سم (قوله وان ضمن) أي ضمنا جعلنا بقرينة ما بعده اهـ رشيدى (قوله فوكاه) أي المضمون له الضامن (قوله فقبضه بيئته الخ) خرج ماله لم يكن بيئته وانكر الموكل القبض فالقول قول الموكل لان الاصل عدم القبض كافي الروض وشرحه فالحاصل انه ان انكر الموكل القبض فالحق صدق بيمينته وان اعترف به او ثبت بيئته وادعى الوكيل دفع ما قبضه اليه صدق الوكيل بيمينته والله اعلم اهـ سم (قوله وادعى) أي الضامن الوكيل و (قوله رده له) أي للضمنون له الموكل و (قوله وليس هو) أي الضامن اهـ عـش (قوله مسقطا) أي بما ادعاه من الرد (قوله ثابت) أي بيئته او اعتراف الموكل (قوله وبه) أي بالقبض المذكور (قوله يبرآن) أي الضامن الوكيل والمضمون عنه اهـ عـش (قوله على ذلك) أي المال الموكل في قبضه (قوله وكالوكيل) الى قوله ومن ثم في المغنى (قوله وكالوكالة فيما مر جاب الخ) اعتمده مر اهـ أي والخطيب اهـ سم (قوله تسليم ما جباه) أي او تلفه بلا تقصير وقياس ما يأتي من عدم تصديق الرسول في انه قبض ما وكاه في قبضه ان المستاجر لو وقف هنا مثلا لو انكر الجاني من اصله صدق ما لم يقم بيئته هو او من جبهه معه وكالا يقبل قوله في القبض لا يقبل قول من جبهه منهم في الدفع اليه اما لو شهد بعضهم على الجاني بالقبض من غيره وشهد غيره بمثل ذلك قبلت لان كلام الشهادتين مستقلة لا تجلب نفعها ولا تدفع ضررها اهـ عـش (قوله على من استاجره) اخرج غير من استاجره اهـ سم عبارة عـش وفي الرشيدى والسيد عمر نحو ما قوله على من استاجره سواء كان المستاجر مستحقا لقبض ما استاجره له بملك او غيره كالناظر اذا وكل من يجي له الاجرة وهذا بخلاف ما لو كان الجاني مقرر من جهة الواقف فلا يقبل قوله في دعوى الرد على الناظر لان الناظر لم ياتمه اهـ (قوله كان جحد الخ) عبارة النهاية والمغنى فلو طالبه الموكل فقال لم اقبضه منك فاقام الموكل بيئته على قبضه فقال الوكيل رددته اليك او تلف عبدي ضمنته اهـ (قوله في الاول) أي فيما لو جحد الوكيل قبض الثمن او الوكالة (قوله بيمينته) لانه لم ياتمه اهـ أي الرسول الوكيل لم يقبل قوله عليه نهاية ومغنى (قوله لومه) أي الوكيل (الاشهاد عليه) أي الرسول (قوله لانه يدعى) الى قوله ولا نظر في النهاية والمغنى (قوله على غيره) عبارة النهاية والمغنى على غير من ائتمنه اهـ (قوله فليثبت عليه) أي فليقم

هو نظير ما مر فيها لو قال الوكيل اتيت بالتصرف الماذون فيه وقد مر ان الوكيل لا يصدق فيه (وقيل ان كان بجعل فلا) يقبل قوله في الرد لانه اخذ العين لمصلحة نفسه ويرده مامر وفارق المرتن بان تعلقه بالمرهون اقوى لتعلق حقه بيده عند تلفه والمستاجر بذلك ايضا لتعلق حق استيفائه بالعين وفاقى البلقيني بقول قوله في الرد وان ضمن كما اذا ضمن لشخص مالا على اخر فوكاه في قبضه من المضمون عنه فقبضه بيئته او اعتراف موكله وادعى رده له وليس هو مسقطا عن نفسه الدين لما تقر وان قبضه ثابت وبه يبرآن مع كون موكله هو الذي سلطه على ذلك وكالوكيل فيما ذكر جاب فيقبل دعواه تسليم ما جباه على من استاجره للجباية اما لو بطأت امانته كان جحد الوكيل يبع قبضه للثمن او الوكالة ثبت ما جحد ضمنه للوكيل لخيانته ولم يقبل قوله في تلف ولا رد للناقضة ومن ثم لو كانت صيغة جحد لا يستحق على شيئا ونحوه صدق اذا لامناقضة ومحل ضمانه في الاول ان لم تقم

وقضية اطلاق الشيخين الخ اعتمده مر (قوله في ذلك) يشمل التلف والرد (وقدر ان الوكيل لا يصدق) لكن الوكيل لا يصدق في ذلك قبل العزل ايضا فقد قدح في التنظير به اهـ (قوله وفاقى البلقيني الخ) اعتمده مر (قوله فقبضه بيئته الخ) خرج ماله لم يكن بيئته وانكر الموكل القبض فالقول قول الموكل لان الاصل عدم القبض ولهذا قال في الروض وشرحه لو قال الوكيل في قبض الدين قبضته وتلف في يدي او دفعته الي موكل فصدق به الموكل حالف الموكل على نفي العلم بقبض الوكيل لان الاصل بقاء حقه اهـ فالحاصل انه ان انكر الموكل القبض صدق بيمينته وان اعترف به او ثبت بيئته وادعى الوكيل دفع ما قبضه اليه صدق الوكيل بيمينته والله اعلم (قوله وكالوكيل فيما ذكر جاب الخ) اعتمده مر (قوله على من استاجره) اخرج غير من استاجره اهـ (قوله

بيئته بالتلف قبل الجحد او بالرد ولو بعد الجحد ولا سمعت علي المعتمد لان المدعى لو صدقه لم يضمن فكذلك اقامة الحججة عليه البيئته (ولو ادعى الرد على رسول الموكل وانكر الرسول صدق الرسول) بيمينته لانه لم ياتمه ومن ثم لومه الاشهاد عليه كوديع امره المالك بالدفء لو كيله ووكيله امره موكله بايداع ماله عند معين او مبهم (ولا يلزم الموكل تصديق الوكيل على الصحيح) لانه يدعى الرد على غيره فليثبت عليه

فان صدقة في الدفع لرَسُوله
 يرى على الاوجه ولا نظر
 الى تفريطه بعدم اشهاد
 على الرسول (ولو قال)
 الوكيل بالبيع (قبضت
 الثمن) حيث له قبضه
 (وتلف وانكر الموكل)
 قبضه (صدق الموكل ان
 كان) الاختلاف (قبل
 تسليم المبيع) لان الاصل
 بقاء حقه وعدم القبض
 (والا) بان كان بعد تسليم
 المبيع (فالوكيل) هو المصدق
 (على المذهب) لان الموكل
 ينسبه الى تقصير وخيانة
 بتسليمه المبيع قبل القبض
 والاصل عدمه فان اذن له
 في التسليم قبل القبض او
 في القبض بعد الحلول فهو
 كما قبل التسليم اذ لا خيانة
 واذا صدق الوكيل في القبض
 وحلف يرى المشتري كما
 صححه جمع متقدمون وهو
 ظاهر وقال البغوي لا يبرأ
 واقتصر عليه في الشرح
 الصغير لان الاصل عدم
 القبض ولو قال له موكله
 قبضت الثمن فانكر صدق
 وليس ليس للوكيل مطالبة
 المشتري لاعترافه براءته
 بقبض وكيه منه نعم له
 مطالبة الوكيل بقيمة المبيع
 ان شبهه لاعترافه بالتعدي
 بتسليمه قبل القبض (ولو)
 اعطاه موكله مالا (وكله
 بقضاء دين) عليه به (فقال
 قضيته وانكر المستحق)

البينة عليه اه معنى (قوله فان صدقه الخ) هل يجري نظير ذلك في قوله السابق ووكيل امره الى المتن حتى
 لو ترك الاشهاد وانكر الوديع المعين او المبيع لا يضمن الوكيل اه سم والا قرب نعم (يرى على الاوجه)
 عبارة النهاية والمغني لم يغرم الوكيل كما قال الاذرعى انه الاصح ولو اعترف الرسول بالقبض وادعى التلف
 في يده لم يلزم المالك الرجوع اليه لان الاصل عدم القبض اه قال ع ش قوله مر وادعى التلف وكذا لو
 ادعى الرد على الموكل فانه لا يصدق لما ذكر من ان الاصل عدم القبض وقد يقال يصدق فيهما لان الموكل
 اتهمته وقوله لم يلزم المالك الرجوع اليه الى الرسول بل يرجع على المدين ولا رجوع للمدين على الرسول
 حيث اعترف بوكالته لانه أمين والقول قوله في التلف والدائن هو الظالم للمدين بالاخذ منه والمظلوم لا يرجع
 على غير ظالمه اه وقوله وقد يقال الخ وجيه وقال الرشدي قوله مر لم يلزم المالك الرجوع اليه اى
 فيحلف على نفي العلم بقبض رسول كما صرح به الاذرعى اه (قوله الوكيل بالبيع) الى قول المتن ولو وكله في
 النهاية والمغني الا قوله وهو ظاهر وما سانه عليه (حيث له قبضه) بان وكل في البيع مطلقا ومع قبض الثمن
 اه معنى عبارة ع ش بان كان الثمن حالا او مؤجلا وحل ودلت القرينة على الاذن في القبض كما تقدم
 قول المتن (وتلف) في يدى او دفعته اليك اه معنى (قوله هو المصدق) اى يمينه نهاية ومعنى (قوله
 فهو كما قبل التسليم) اى فالمصدق الموكل اه سم (قوله وحلف) اى الوكيل على ما ادعاه من القبض
 والتلف (قوله وهو ظاهر) خلافا للنهاية والمغني (قوله وقال البغوي الخ) اعتمده مر اه سم (قوله
 لا يبرأ) وهو الاوجه نهاية ومعنى وذلك لان تصديق الوكيل انما ينفي الضمان عنه ولا يلزم من ذلك
 سقوط حق البائع ع ش (قوله عليه) اى على نقل مقالة البغوي نهاية ومعنى (قوله قبضت الثمن) فادفعه الى
 اه معنى (قوله نعم الخ) عبارة النهاية والمغني ولا مطالبة الوكيل بعد حلقه الا ان يسلم الوكيل المبيع
 بلا اذن فانه يغرم للموكل قيمة المبيع للحيلولة لاعترافه الخ اه (قوله لاعترافه بالتعدي الخ) اى حيث
 انكر قبض الثمن مع تسليم المبيع لان حاصل ذلك تسليم المبيع قبل قبض الثمن اه سم (قوله ولو اعطاه)

فان صدقة في الدفع لرَسُوله الخ) هل يجري نظير ذلك في قوله ووكيل امره موكله الى معين او مبيع حتى لو ترك
 الاشهاد وانكر الوديع المعين او المبيع لا يضمن الوكيل (قوله يرى على الاوجه) اعتمده مر وكانه يفارق
 وكيل قضاء الدين بان المقصود ثم براءة الموكل ولم تحصل بخلافه هنا وفي شرح مر ولو اعترف الرسول
 بالقبض وادعى التلف في يده لم يلزم المالك الرجوع اليه لان الاصل عدم القبض اه فان صدق المالك على
 القبض فينبغي براءة الوكيل كالرسول في المتن (والا) فالوكيل على المذهب قال في الروض وشرحه فان
 خرج المبيع مستحقا رجع المشتري بالثمن على الوكيل لانه دفعه اليه فقط اى دون الموكل لانكاره قبض
 الثمن وبهذا افارق ما مر في العدة من ان للمشتري مطالبة كل من الوكيل والموكل بالثمن عند خروج المبيع
 مستحقا فسقط ما قيل ان ما هنا يخالف ما هناك ولا رجوع للوكيل على الموكل لان يمينه التي دفعت عنه
 الغرم لا تثبت له حقا على غيره وان بان المبيع معيبا ورده المشتري على الموكل وغرمه الثمن لم يرجع به على
 الوكيل لاعترافه بانه لم ياخذ شيئا وكذا عكسه بان رده على الوكيل وغرمه لا يرجع على الموكل والقول
 قوله يمينه انه لم ياخذ منه شيئا ولا يلزم من تصديقنا الوكيل في الدفع عن نفسه يمينه ان يثبت له بها حقا على
 غيره كما مر اه ثم ذكر بعد هذا ان تغريم المشتري الثمن للموكل اذا رد عليه لا ياتى على قول البغوي انه لا يبرأ
 وهو ظاهر والا فكيف يغرم البائع الثمن اذا رد عليه مع انه لازم له للبائع اذا لم يرده فليتأمل (فهو كما قبل
 التسليم) اى فالمصدق الوكيل (قوله وقال البغوي لا يبرأ) اعتمده مر (قوله نعم له مطالبة الوكيل بقيمة المبيع)
 اى للحيلولة (قوله لاعترافه بالتعدي الخ) اى حيث انكر قبض الثمن مع تسليم المبيع لان حاصل ذلك تسليم
 المبيع قبل قبض الثمن (قوله في المتن ولو وكله يقضاه دين فقال قبضته الخ) في الروض وشرحه فصل ولو
 صدق الموكل بقبض دين او استرداد دية او نحوه مدعى التسليم الى وكيله المشكر لذلك لم يغرمه اى الموكل
 مدعى التسليم بتركه الاشهاد ويفارق ما لو ترك الوكيل بقضاء الدين الاشهاد حيث يغرمه الموكل بان الوكيل

دفعه اليه (صدق المستحق يمينه) لان الاصل عدم القضاء فيحلف

ويطالب الموكل فقط (والاظهر انه لا يصدق (٣٥٠) الوكيل على الموكل) فيما قال (الابينة) او حجة اخرى لانه يدفع لمن ياتمه فكان حقه

اما الاشهاد عليه ولو واحدا مستورا او اما الدفع بحضور الموكل نظير ما مر آخر الضمان ومن ثم باني هنا ما لو اشهد فغابوا و ماتوا من انه لا رجوع عليه وما لو ادى في غيبة الموكل و صدقه في الدفع من ان الموكل يرجع عليه ويصدق الموكل بيمينه انه لم يؤد بحضوره ولا عبرة بانكاره و وكيل بقبض دين لموكله ادعاه المدين و صدقه الموكل لان الحق له (فرع) في الانوار لو قال لمدينه اشترى عبدا بما في ذمتك ففعل صح للموكل و برى المدين وان تلف اه وسياتي اول الفرع الاتي ما يوافقه وهو اوجه من قول الاشراف وغيره انه لا يقع للوكيل لان الانسان في ازاله ملكه لا يتصور كونه وكيلا عن غيره لما فيه من اتحاد القابض والمقبض ويرده ما ياتي ثم في تلك الفروع المتعددة ان القابض منه يصير كانه وكيل الاذن فان قلت هل يؤيد الاشراف تضعيفهم قول القفال او قال لغيره اقرضني خمسة وادها عن زكاتي صح بانه مبنى على شذوذه بتجويزه اتحاد القابض والمقبض قلت لا لان قوله اقرضني منع التقدير الذي اوجب في تلك الفروع كون القابض كانه وكيل الاذن ولذا صح اشترى كذا بكذا

الى قوله ولا عبرة في المغنى الا قوله فقط والى الفرع في النهاية (قوله ويطالب الموكل فقط) اى و اذا حلف المستحق طالب الموكل فقط بحقه وليس له مطالبة الوكيل و اذا اخذ المستحق حقه من الموكل ضمن الوكيل الماخوذ وان صدقه في الاداء لتقصيره بترك الاشهاد زيادى اه بغير مسمى وسيذكره الشارح بانه وله وما لو ادى في غيبة الموكل الخ (قوله او حجة اخرى) عبارة للمغنى او بشاهد وبخلف معه اه (قوله ومن ثم باني هنا ما لو اشهد الخ) قال في شرح الروض قال المتولى والقول قوله اى الوكيل في الاشهاد انتهى اه سم (قوله) من انه لا رجوع الخ) اى حيث صدقه الموكل في الدفع للمستحق اه ع ش (قوله ولا عبرة بانكاره و وكيل الخ) لعل المراد انه لا عبرة بقول الوكيل بالنسبة لتغريم الدائن المدين ويبقى الكلام في مطالبة الوكيل وفي بعض الهوامش انه لا يطالبه لانكاره القبض اه وعليه فانكار الوكيل له عبرة بالنسبة لدفع المطالبة عنه فليحرم اه رشيدى عبارة ع ش اى فليس للموكل مطالبة الوكيل ولا المدين لتصديقه المدين في دفعه للوكيل و تصديق الوكيل في عدم القبض بخلفه اه (قوله بقبض الخ) متعلق بكل من الانكار والوكيل (قوله) له اى للموكل (قوله فرع في الانوار) لو قال لمدينه الخ) اتى شيخنا الشهاب الرملى بخلاف ما في الانوار وموافقة ما في الاشراف ويجرى افتاؤه فيما يوافق ما في الانوار من الفروع الاتية كقول القاضى الاتي لو امر مدينه ان يشتري له بدينه طعاما الخ فالصحيح فيه انه لا يبرأ من الدين وعلى هذا يسقط رد الشارح لما في الاشراف بتلك الفروع م راهم (قوله وان تلف) اى العبد في يد المدين بلا تقصير منه (قوله وهو) اى ما في الانوار (قوله انه لا يقع للموكل) اى اذا فعل وقع الشراء المدين ثم ان دفعه للدائن و رد ان كان ناقيا والارد بده اه ع ش عبارة سم عدم الوقوع للموكل ظاهر ان كان بالعين فان كان في الذمة لم يتجه الا الوقوع للموكل و اذا دفع الثمن قبل يصح ويكون قرضا على الموكل ويقع التقاوص او كيف الحال اه اقول الظاهر نعم يصح ويكون قرضا عليه وكذا يقع التقاوص بشرطه فليراجع (قوله ثم) اى في الفرع الاتي (قوله في تلك الفروع الخ) بدل من ثم (قوله ان القابض الخ) اى بائع العبد هو بيان لما ياتي (قوله يصير كانه الخ) نظر فيه سم راجعه (قوله بانه مبنى الخ) متعلق بتضعيفهم (قوله على شذوذه) اى القفال (قوله قلت لا) اى لا يؤيد (قوله لان قوله) اى قول الامر (قوله منع الخ) اى لعدم قابض للقرض الصريح (قوله ولذا) اى لسكون قوله اقرضني منع الخ (صح اشترى الخ) اى بدون اقرضني اى ويصير القابض اى البائع كانه وكيل الاذن وقضية هذا انه لو قال لغيره ادكدا عن زكاتي صح كما مر في باب الضمان وياتي في الفرع الاتي ما هو كالصريح في صحته (قوله لا مانع الخ) اى لان القابض يصير كانه الخ فلا يؤدى الى اتحاد القابض والمقبض (قوله منه) اى من تقدير القرض وكذا ضمير به (قوله لا بالهبة الخ) اى بعدم وجود القابض عن جهة الاذن فيها وقد يقال ان البائع فيها ايضا يصير كانه وكيل الاذن الا ان يفرق باشتراط القبول في الهبة يلزمه الاحتياط للموكل فاذا تركه غرم بخلاف الغريم اه وسياتي ذلك بدون الفرق المذكور قبيل الفرع الاتي وقوله ويفارق ما لو ترك الوكيل بقضاء الدين الخ بخلاف الوكيل المدعى الرد على رسول الموكل اذا انكر الرسول وصدق الموكل الوكيل فانه يبرأ على الوجه كما تقدم مع تفريطه بترك الاشهاد ومع لزوم احتياطه لموكل فلزوم الاحتياط وحصول التفريط بتركه لا يقتضى الضمان عند التصديق على الاطلاق (قوله ومن ثم باني هنا ما لو اشهد لغابوا الخ) قال في شرح الروض قال المتولى والقول قوله في الاشهاد (قوله فرع في الانوار) لو قال لمدينه اشترى عبدا بما في ذمتك الخ) اتى شيخنا الشهاب الرملى بخلاف ما في الانوار وموافقة ما في الاشراف ويجرى افتاؤه فيما يوافق ما في الانوار عن الفروع الاتية كقول القاضى الاتي لو امر مدينه ان يشتري له بدينه طعاما الخ فالصحيح فيه انه لا يبرأ من الدين وعلى هذا يسقط رد الشارح لما في الاشراف بتلك الفروع م (قوله وهو اوجه من قول الاشراف وغيره انه لا يقع للموكل) عدم الوقوع ظاهر ان كان الشراء العين فان كان في الذمة لم يتجه الا الوقوع للموكل و اذا دفع الثمن قبل يصح ويكون قرضا على الموكل ويقع التقاوص او كيف الحال (قوله ان القابض منه يصير كانه وكيل الاذن)

ولم يطمع شيئا لان تقدير القرض هنا لا مانع منه فعملنا به على الاصح لالهبة الضمنية خلافا لمن زعمها (وقم اليتيم) دون

من جهة القاضى اذ هو المراد بالقيم حيث اطلق وزعم أن المراد به ما يعم الاب والجدير به تسمية بيتا اذ هو لأب له ولا جد الوصى بالى فى بابيه
قتمين ماسر ومثله ولى المجنون والسفيه (إذا ادعى دفع المال اليه بعد البلوغ) والعقل والرشد (يحتاج الى بيعة على الصحيح) لانه لم ياتمه وقبل
فى الاتفاق للاتق لسر إقامة البيعة عليه والمشهور فى الاب والجدا كفى المطلب (٣٥١) وجزم به ابن الصباغ انهما كالقيم وهو متجه وإن

خالفه السبكي فجزم بقبول
قولهما وبه صرح الماوردى
والامام والحق بهما قاض
عدل امين ادعى ذلك زمن
قضائه ووجه جزمه فى الوصى
بعد قبوله وحكايته هذا
الخلاف فى القيم بانه فى معنى
القاضى لانه نائبه فكان أقوى
من الوصى (وايسر لو قيل ولا
مودع) ولا سائر من يقبل
قوله فى الرد كشرىك وعامل
قراض (ان يقول بعد طلب
المالك لأرد المال الا بالاشهاد
فى الاصح) لانه لا حاجة به اليه
مع قبول قوله فى الرد وخشية
وقوعه فى الحلف لا تؤثر لانه
لا ذم فيه يعتد به عاجلا ولا
اجلا (وللغاصب ومن لا
يقبل قوله) من الامناء
كالرهن والمستاجر وغيرهم
كالاستعير (فى الرد) او
الدفع كالمدين (ذلك) أى أن
يمسكه للاشهاد ويغتفر له
امساكه هذه اللحظة وإن
كان الخروج من المعصية
واجبا فوراً للضرورة وهذا
إن كان عليه بيعة بالاخذ
وإن لا فتقلا عن البغوى اى
وعليه أكثر المروزة
والماوردى ان له الامتناع
لانه ربما يرفع المال الكى يرى
الاستفصال ومن ثم جزم به
الاصفونى كارجحه الاسوى
واقضى كلام الشرح الصغير
ترجيحه وعن العراقيين انه

دون القرص (قوله من جهة القاضى) الى قوله ووجه فى المغنى ولى قول المتن والمذهب فى النهاية (قوله اذ هو
لا اب له ولا جد) مراد من فسر اليتيم هنا بمن لا اب له ولا جد ان قيم القاضى لا يكون الامع فقد هما ولا دخل له
مع وجود الجدا الاصل فلا ينافى ما قيل فى قسم الصدقات من انه صغير لا اب له وان كان له جد اه ع ش (قوله
ماسر) اى قوله من جهة القاضى (قوله ومثله) اى القيم (قوله ولى المجنون الخ) اى من جهة القاضى اه سيد
عمر (قوله لانه) اى اليتيم (قوله وقبل) اى قول القيم (قوله لمرس الخ) متعلق بقبل (قوله والمشهور الخ)
اعتمده مر اه سم اى والمغنى (قوله وهو متجه) معتمدا اه ع ش (قوله وبه صرح الخ) أى بالقبول عبارة
النهاية والمغنى تبع النصريح الماوردى اه (قوله والحق بهما الخ) معتمدا اه ع ش عبارة الرشيدى قوله والحق
بهما اى بالاب والجدا فى القبول الذى جزم به السبكي بدليل قوله امين ادعى ذلك زمن قضائه اى والاوجه
عدم القبول فى المشبه به اه (قوله ووجه جزمه) اى فى المتن اه رشيدى (قوله وحكايته) عطف على جزمه
(قوله فكان أقوى من الوصى) هذا مردود بان الوصى نائب الاب والجدا هو أعلى مرتبة من القاضى اه
مغنى (قوله ولا سائر) الى المتن فى المغنى (قوله ولا سائر من يقبل قوله الخ) ينبغى ان يفيد ذلك اخذنا بما يأتى فى
مسئلة الغاصب ان محل ذلك فى مجمع عليه اما لو كان فى مختلف فيه فربما يرفع له لقاض لا يقبل قوله فى الرد فينبغى
ان يجوز له التأخير اه سيد عمر (قوله كشرىك الخ) اى وجاب (قوله لا حاجة الخ) اى لنحو الوكيل (قوله
وخشية وقوعه الخ) رد لدليل مقابل الاصح (قوله عاجلا الخ) بل قد يندب الحلف فيما لو كان صادقا وترتب
على عدم حلمه فوات حقه اه ع ش (قوله للضرورة) لانه ربما يطول القابض به ثانيا اه مغنى (قوله
وان كان الخروج الخ) هذا خاص بالغاصب اه كردى (قوله هذا) اى ما فى المتن من الجزم بجواز الامساك
و (قوله ولا فتقلا الخ) اى وإن لم تكن عليه بيعة بالاخذ فى الامساك خلاف فنقل الشيخان عن البغوى الخ
(قوله ولا فتقلا عن البغوى الخ) اعتمده مر اه سم وكذا اعتمده المغنى (قوله واقضى كلام الشرح الصغير
الخ) اه وهو المعتمد اه ع ش (قوله للمالكى يرى الخ) عبارة للمغنى لقابض يرى الاستفصال كالمالكى فبمسأله هل
هو غصب او لا اه (قوله لم تكن الخ) قد مر رده اتفاقا قوله لانه ربما يرفع له الخ قول المتن (رجل) اى مثلا
(قوله لاخر) متعلق بقال اه سم قول المتن (بقبض ماله) بكسر اللام (قوله تغليبا) اى للعين على الدين
(قوله بل وحده) اى من غير تغليب اه ع ش (قوله لانه محق) الى المتن فى المغنى الا قوله حتى لا ينافى الى واذا
دفع وقوله وحلف انه لم يوكل وقوله قال المتولى (قوله لانه الخ) اى الرجل و (قوله بزعمه) اى الاخر (قوله
على ما اذا ظن الخ) قد يقال هذا قد يستغنى عنه وقوله وصدقه لان معناه وقع فى قلبه صدقه ويحجب بان وقوع

القابض هو بائع العبد فان اريد ان قبضه يقع عن الآذن ثم يحتاج هو الى قبض جديد عن الثمن بشرطه
كان باخذ منه الاذن ثم يرده اليه فواضح وان اريد ان قبضه يقع عن البيع ايضا فقيه اتحاد القابض
والقبض لانه قبض عن الاذن وقبض من نفسه عن جهة البيع الا ان يقال لما قبض عن الاذن صار
ماذونا له فى قبضه عن جهة البيع فهو كالمالك له وبيعة عنده اذن له فى قبضها عن الثمن فلينامل (قوله
والمشهور فى الاب والجدا الخ) اعتمده مر (قوله ولا فتقلا عن البغوى الخ) اعتمده مر (قوله لاخر)
متعلق بقال ش (قوله نعم ينبغى الخ) اعتمده مر (قوله على ما اذا ظن) قد يقال هذا يستغنى عنه بقوله
وصدقه لان معناه وقع فى قلبه صدقه ويحجب بان وقوع الصدق فى قلبه لا يلزم ان يكون بقرينة قوية (قوله

ليس له الامتناع وقضية كلاهما تر جيحه وجزم به فى الانوار لم تكنه من ان يقول ليس له عندى شىء ويحلف عليه (ولو قال رجل) لاخر عليه او
عنده مال للغير (وكفى المستحق بقبض ماله عندك من دين) استعمال عندى الدين تغليبا بل وحده صحيح كما يعلم مما يأتى فى الاقرار (او عين وصدقه)
الذى عنده ذلك (فله دفعه اليه) لانه محق بزعمه نعم ينبغى ان يحمل ما ذكر فى العين على ما اذا اذن المالك فى قبضها بقرينة قوية

حتى لا ينافي قولهم لا يجوز دفع العين لمدعى (٣٥٢) وكالاته يشبهها لانه تصرف في ملك الغير بغير اذنه وحينئذ فلا اعتراض على المتن اظهر

الصدق في قلبه لا يلزم ان يكون بقرينة قوية اه سم (قوله حتى لا ينافي) اي ما ذكر في العين (قوله وحينئذ) اي حين الحل المذكور (قوله واذا دفع الخ) راجع الى المتن (قوله فانكر المستحق) اي وكالاته الرجل القابض اه رشيدى (قوله استردها) اي المستحق اه سم عبارة المغنى وشرح الروض اخذها واخذها الدافع وسلبها اليه اه (قوله من شاء منهما) اي الرجل والاخر سم وعش (قوله ولا رجوع للغارم الخ) عبارة المغنى ومن غرم منهما لا يرجع على الاخر لا عتراضا لان الظالم غيرهما فلا يرجع الا على ظالمه اه (قوله فان غرمه) اي المستحق القابض (قوله او الدافع) عطف على ضمير النصب في غرمه (قوله رجوع) وكذا يرجع عليه كما في الانوار ان شرط الضمان عليه اي القابض ان انكر المالك اي الوكالة مغنى وشرح الروض (قوله والمستحق ظله) اي الدافع (وماله) اي والحال ان مال المستحق الخ (قوله فيستوفيه) اي يجوز للدافع ان يستوفي مال المستحق الذى في ذمة القابض كماله ان يستوفي ماله الاخر (قوله بحقه) اي بدل حقه ظفرا (قوله او ديننا) عطف على عيننا (قوله طالب) اي المستحق (قوله فضولى بزعمة) اي المستحق فالمقبوض ليس حقه (قوله استرده ظفرا) عبارة المغنى فله استرداده من القابض لانه مال من ظله وقد ظفربه اه (قوله فان فرط فيه الخ) اي لما مر ان القابض وكيل بزعمة الدافع والوكيل انما يضمن بالتفريط قال المغنى والاسنى واقره سم هذا كله ان صرح بتصديقه في دعواه الوكالة كما هو فرض المسئلة والاى وان لم يصرح بتصديقه بل كذبه او سكت فله المطالبة والرجوع عليه بما قبضه منه ديننا كان او عيننا اه (قوله الدافع اليه) الى الفرع في النهاية (قوله فان لم تكن بينة) اي والحال انه مكذب له في الوكالة اه رشيدى (قوله لم يكن له) اي لمدعى الوكالة (قوله لان النكول) اي نكول الاخر عن الحلف (قوله وقد تقرر) اي انفا في المتن قول المتن (وصدقه) اي صرح بتصديقه اخذنا ما رانفا عن المغنى والاسنى وقد يدل على ذلك اي ان المراد التصديق الظاهري خلا لما في السبد عمر من ان المراد التصديق الباطنى قول الشارح بخلاف ما لو كذب الخ وقوله لانه اعترف الخ نعم يظهر ان المراد بالتصديق الاتى في مسئلة الوارث التصديق الباطنى وان اشعر قوله هناك لانه اعترف الخ بارادة الظاهري والفرق عدم الرجوع هنا مع انكار الدائن الحوالة والرجوع هناك عند تبين حياة المستحق فليراجع (قوله لما ياتى في الوارث) عبارة المغنى لانه اعترف بانتقال الحق اليه اه (قوله وهنا) اي فيما لو كذبه (له) اي لمدعى الحوالة (تحليفه) اي من عليه الدين (قوله واذا دفع) الى قوله ويسن في المغنى الا قوله كافي الشامل الى او وصية (قوله ولا يرجع المؤدى الخ) وانظر هل يقال هنا الا ان شرط الدافع الضمان على القابض ان انكر الدائن الحوالة اخذنا ما مر في الوكالة والاقر ب نعم كما يشعر به كلام المغنى وكلام سم عن شرح الروض هنا (قوله المستغرق) اي بخلاف غيره فان ما يأخذه لا يختص به كما هو ظاهر

استردها) اي المستحق وقوله من شاء منهما الى الرجل والاخر ش (قوله قال المتولى الخ) قال في شرح الروض وزاد صاحب الانوار في الاستثناء فقال الا ان شرط الضمان على القابض لو انكر المالك او تلف بالتفريط القابض فيرجع الدافع حينئذ اه (قوله في المتن والمذهب انه لا يلزمه الخ) قال في الروض وشرحه هذا كله ان صرح بتصديقه في دعواه الوكالة كما هو فرض المسئلة والاى وان لم يصرح بتصديقه بل كذبه او سكت فله المطالبة اي مطالبة والرجوع عليه بما قبضه منه ديننا كان او عيننا اه وفي شرح البهجة وان لم يصدقه فحضر المستحق وحلف على نفي الوكالة غرم الدافع ثم يرجع هو على القابض لانه لم يصدقه اه وقوله غرم الدافع هو ظاهر في الدين وكذا في العين اذا تلفت لئلا تغريم القابض ايضا فليتامل (قوله وهنا) اي فيما لو كذبه ش (قوله ولا يرجع المؤدى الخ) اي كما بحثه في شرح الروض (قوله لان ذلك خفى الخ) ولا سيما هو قد تكون لغير الحصر (قوله في المتن قلت وان قال انا وارثه وصدقه الخ) قال في الروض وان بان المستحق اي في صورة الوارث والوصى والموصى له حيا وطالبه يرجع على الوارث والوصى والموصى له وجه المحيل الحوالة كجحد الموكل الوكالة اه قال في شرحه لا يخفى ان الدافع مصدق للقابض على ان ما قبضه صار له

المراد مع النظر لقولهم المذكور واذا دفع اليه فانكر المستحق وحلف انه لم يوكل فان كان المدفوع عيننا استردها ان بقيت والاغرم من شاء منهما ولا رجوع للغارم على الاخر لانه مظلوم بزعمة قال المتولى هذا ان لم تتلف بتفريط القابض والا فان غرمه لم يرجع او الدافع رجوع لان القابض وكيل بزعمة والوكيل يضمن بالتفريط والمستحق ظله وماله في ذمة القابض فيستوفيه بحقه او ديننا طالب الدافع فقط لان القابض فضولى بزعمة واذا غرم الدافع فان بقي المدفوع عند القابض استرده ظفرا والا فان فرط فيه غرمه والا فلا (والمذهب انه لا يلزمه) الدفع اليه (لا بينة على وكالاته) لاحتمال ان الموكل ينكر فيغرمه فان لم تكن له بينة لم يكن له تحليفه لان النكول كالاقرار وقد تقرر انه وان صدقه لا يلزمه الدفع اليه (وان قال) لمن عليه دين (احالي) مستحقه (عليك) وقبلت الحوالة (وصدقه) وجب الدفع اليه (في الاصح) لما ياتى في الوارث بخلاف ما لو كذبه وهناك تحليفه لاحتمال ان يقر او ينكر فيحلف المدعى ويأخذ منه واذا دفع اليه ثم انكر الدائن الحوالة وحلف

لان ذلك خفي جدا فان دفع مال ابن العماد هنا او وصيه او موصى له بما تحت يدك وهو يخرج من المثل (وصدقه وجب الدفع) اليه (على المذهب والله اعلم) لانه اعترف له بالملك وامن من للتكذيب وبه فارق ما مر في الوكيل (فرع) قال لمدينه انفق على اليتيم الفلاني كل يوم درهمين ديني الذي عليك ففعل صح وبرى. على ما قاله بعضهم اخذنا مما ياتي في اذن المؤجر للمستاجر في الصرف في العمارة واذن القاضي للمالك في هرب عامل المساقاة والجمال وما لو اختلج زوجته بالف واذن لها في انفاقه على ولدها (٣٥٣) وما نقله الاذرعى عن الماوردي

وغيره عن ابن سريج انه لو وكل مدينه في شراء كذا من جملة دينه صح وبرى. الوكيل مما دفعه وبوافقه قول القاضي لو امر مدينه ان يشتري له بدينه طعاما ففعل ودفع الثمن وقبض الطعام فتلف في يده برى. من الدين فصار كانه وكيل البائع تقديرا في قبض ما في ذمة مدينه وان لم يكن البائع معينا كما لو امرت زوجها ان يكيل نفقتها ويدفعها للطهان فهو من جهتها كالوكيل وان لم يكن معينا ومن ثم لو قال اطعم عن كفارتى عشرة امداد ووصفها جاز وان لم يعين المساكين ولا ينافى ذلك قولهم لو قال لمدينه اسلم ديني في كذا لم يصح لانهم ضيقوا في السلم لكونه محض غرر فلم يكتفوا فيه بالقبض الضمني ونحوه من الامور التقديرية ولك ان تقول هذا كله لادالة لما قاله ذلك البعض لان القابض في مسئلتنا ليس اهلا للقبض إذ اليتيم صغير لا اب له ويؤيد ذلك قول ابن الرفعة

اه رشدي عبارة الحلبي فان كان له مشارك وصدقه لا يدفع له شيئا لان كل جزء مدفوع يكون مشتركا اه (لان ذلك خفي) ولا سيما وهي قد تكون لغير الخصر اه سم قول المتن (وجب الدفع) وإذا سلمه ثم ظهر المستحق حيا وغرمه مرجع الغريم على الوارث والوصى والموصى له بما دفعه اليهم لتبين كذبهم بخلاف صورة الوكالة لا جوع فيها في بعض الصور كما مر لانه صدقه على الوكالة وانكار المستحق لا يرفع تصديقه وصدق الوكيل لاحتمال انه وكاله ثم جحد هذا بخلافه نهاية ومعنى (وايس من التكذيب) اى لان الميث لا يتصور تكذيبه اه سم (قوله وبه) اى بالباس من التكذيب (قوله صح وبرى) ستاقى منازعة الشارح في هذه الصورة لعدم صحة قبض اليتيم والمنازعة متجهة مر اه سم (قوله والجمال) عطف على عامل الخ (قوله وما لو اختلج الخ) الوجه في مسئلة الخلع ونحوها كالتى بعدها انه خلاف ما نقله عن القاعدة في امتناع اتحاد القابض والمقبض واما مسئلة اذن القاضي فقد يقال للقاضي لا يقاس عليه واما اذن المؤجر في العمارة فهو مستثنى لمصلحة بقاء عقد الاجارة ببقاء العين بسبب عمارتها والشارح ناظر لبقاء العقود مر اه سم (وغيره) اى غير الاذرعى (قوله وبوافقه الخ) اى ما نقله الاذرعى الخ (قوله وصار كانه الخ) اى الدائن الامر (قوله فهو) اى الطهان (قوله من جهتها) الاسبق تاخير عن كالوكيل (قوله ولا ينافى ذلك) اى قول القاضي لو امر مدينه الخ (قوله لانهم ضيقوا الخ) تعليل لعدم المناقاة (قوله هذا كله) اى قوله ما ياتي في اذن المؤجر الى قوله ولا ينافى ذلك ولا ينبغي ان الولد في مسألة الخلع اذا كان الولد فيها محجورا عليه كما هو المتبادر هي من قبيل ما قاله البعض (قوله ويؤيد ذلك) اى عدم الدلالة (عن الاخر) اى المؤجر (قوله وقول القاضي) (قوله وقوله) اى القاضي عطف على قول ابن الرفعة (قوله في مسئلة اليتيم) وقد مر ان مثلها مسئلة الخلع اذا كان الولد صغيرا او مجنونا (قوله القابض) اى من البناء والعمال (قوله صار وكيلا) اى صار الرجل وكيلا وكذا الضمير في كونه وفي انه وفي قال يرجع اليه سم (قوله ان المدين لا يبرأ الخ) الظاهر اخذنا مر في باب الضمان انه يرجع على دائته الامر بالاتفاق ويتفادى بشرطه فليراجع (قوله لا يقبض صحيح) اى قبض اليتيم ليس بصحيح (قوله والازرق) عطف على القمولى (قوله بحث القمولى) مفعول يؤيد وقوله قول الاثوار فاعله وقوله الاوجه صفة بحث القمولى وقوله لان الدافع الخ علة لا وجهية بحث القمولى من بحث

بالحوالة وان المستحق ظلمه فيما اخذه منه فينبغي ان لا يرجع على القابض فتخالف الحوالة الوكالة في ذلك وان قوله او لا وطالبه وقول اصله وغرمه ليس على اطلاقهما وان كان تعبير المصنف اولى بل ينبغي ان يكون محلها في العين وان تلفت اما في الدين فينبغي رجوع الغريم على من ذكره وان لم يطالبه المستحق ولم يغرمه لان المقبوض ملكه اه (قوله وامن من التكذيب) اى لان الميث لا يتصور تكذيبه (صحيح وبرى) ستاقى منازعة الشارح في هذه الصورة بعدم صحة قبض اليتيم والمنازعة متجهة مر (قوله وما لو اختلج زوجته الخ) الوجه في مسئلة الخلع ونحوها كالتى بعدها خلاف ما نقله عن القاعدة في امتناع اتحاد القابض والمقبض واما مسألة القاضي فقد يقال للقاضي لا يقاس عليه واما اذن المؤجر في العمارة فهو مستثنى لمصلحة بقاء عقد الاجارة ببقاء العين بسبب عمارتها والشارح ناظر لبقاء العقود مر (قوله صار وكيلا) اى صار الرجل وكيلا وكذا الضمير في كونه وفي انه وفي قال يرجع اليه وقوله لا في استحفاظه اى عمرو ش (قوله

(٤٥) - شرواني وابن قاسم - خامس) في مسئلة العمارة وكانهم جعلوا القابض من المستاجر وان لم يكن معينا كالوكيل عن الاخر وكالة ضمنية وقول القاضي وصار كانه وكيل البائع الى اخره وقوله ان الطهان صار من جهتها كالوكيل فالوجه في مسئلة اليتيم ان المدين لا يبرأ لان ما في الذمة لا يتعين الاقبض صحيح وفي الروضة لو وكل عمرو رجلا في قبض دينه من زيد فقال زيد له خذ هذا واقض به دين عمرو او ادفعه اليه صار وكيلا لزيد اه ولفرغ القاضي على كونه وكيلا لزيد انه لو قال لعمرو عند اعطائه احفظ لي هذا لتلف عند عمرو وكان من ضمان زيد وبحث القمولى انه من ضمان الدافع لعمرو والازرق انه من ضمان عمرو ويؤيد الدفع لعمرو

الاذرع وتفرغ القاضي (قوله لافي استحفاظه) من إضافة المصدر الى المفعول اى عمرواه سم (قوله فكان) اى الدافع (به) اى بسبب الاستحفاظ (قوله القرار عليه) اى على عمرو وظاهره وان لم يقصر في الحفظ (قوله كون الواضع) الظاهر الدافع اه سيد عمر

(كتاب الاقرار)

(قوله هو لغة) الى قوله ولو اقر بشئ في المغنى الا قوله خاص وقوله كالامام الى ولو بجناية والى قوله كارجحه الاذرعى في النهاية الا قوله والسفيه الى وسيعلم وقوله قيل الى المتن وقوله ولا خلاف فيه الى وهى (وشرعا اخبار خاص الخ) برده عليه اقرار الامام او نائبه او ولى المحجور عليه والجواب ان الامام نائب عن المسلمين وولى المحجور عليه نائب عنه فكان الاقرار صدر من عليه الحق و (قوله على الخبر) اى لغيره اه ع ش (قوله فان كان) اى الاخبار الخاص عن حق سابق (قوله او لغيره على غيره) اى بشرطه اه رشيدى (قوله اما العام) بان اقتضى امر اغير مختص بواحد (قوله عن محسوس) اى امر مسموع اه كردى (قوله وعن حكم شرعى) اى عن امر مشروع اه ع ش (قوله فهو الفتوى) عبارة النهاية فان كان فيه الزام لحكم والافتوى اه قال الرشيدى قوله مر فان كان فيه الزام لحكم في كون الحكم يقتضى شرعا عاما نظر ظاهر ولهذا لم يذكره غير في التفسير بل في كون الحكم اخبارا نظرا ايضا اذا الظاهر انه انشاء كصخب العقود اه (قوله اغدا يا انيس) هو انيس ابن الضحاك الاسلمى معدود في الشاميين وروى من قال انه انيس ابن ابي مرثد فانه غنى وكذا قول ابن التين كان الخطاب في ذلك لانس ابن مالك لكونه صغيرا حيث انتهى من مختصر شرح مسلم للنووى للطبيب ابن عفيف الدين الشيرى باخرمة اليمنى اه ع ش (قوله اى المكلف الرشيد) المراد غير المحجور عليه فلا يرد السكران المتعدى ولا الفاسق ولا من بذربعد رشده ولم يحجر عليه اه ع ش (قوله كالامام) اى والولى بالنسبة لما يمكنه انشاءه في مال موليه اه نهاية قال ع ش قرله مر بالنسبة لما يمكنه الخ كان اقر بشئ اشتره له وثمنه باق للبائع او انه باع هذا من مال الطفل على وجه يصح بيعه فيه بخلاف ما لو اقر على موليه بانه اتلف مالا مثلا فلا يصح اقراره بذلك ولمن اتلف الصبي ماله ان يدعى على الصبي ويقيم عليه شاهدا ويقيم اخر او يحلف مع الولي ولو لم يتيسر له ذلك جاز للولى الدفع باطنا ومع ذلك لو ظهر الامر ولو بعد بلوغه رجوع عليه به ثم قضية قوله لما يمكنه انشاءه انه لا يصح اقراره على الصبي بعد بلوغه ورشده بنحو بيع شئ من امواله قبل بلوغه رشده اه (قوله والسفيه) عطف على الرشيد (قوله الملحق به) اى بالرشيد اه سم وهو السفيه المهمل الذى مر في الحجر اه كردى (قوله ولو بجناية الخ) غاية راجعة الى المتن عبارة المغنى والروض مع شرحه ولو اقر الرشيد باتلافه مالا في صغره قبل كماله قامت به يئنة ومحلها كما بحثه البلقينى اذ لم يكن على وجه يسقط عن المحجور عليه فان كان كذلك كالمقترض فلا يؤخذ به اه (قوله منه) اى من مطلق التصرف (قوله ان لا يكذب به الحس) احتراز عن نحو اقرار المرأة بصداقها عقب ثبوته و (قوله ولا الشرع) احتراز عن نحو دارى او ملكى لزيد اه سم (قوله وبما ياتى

لا فى استحفاظه فكان به متعديا قول الانوار لو دفع دينارا لاخر ليدفعه لغيره فدفعه اليه وقال احفظه لي فهلك عنده كان من ضمان الدافع لا الغريم نعم ان اعترف عمرو ان المال لغير دافعه ضمنه ايضا والقرار عليه كما هو ظاهر لا تنفاه كون الواضع غره حيثئذ (كتاب الاقرار)

هو لغة الاثبات من قرئت وشرعا اخبار خاص عن حق سابق على الخبر فان كان له على غيره فدعوى او لغيره على غيره فشهادة اما العام عن محسوس فهو الرواية وعن حكم شرعى فهو الفتوى واصله قبل الاجماع قوله تعالى شهداء قه ولو على انفسكم قال المفسرون شهادة المرء على نفسه هى الاقرار وخبر الشيخين اغدا يا انيس الى امرأة هذا فان اعترفت فارجمها واركانه اربعة مقر ومقر له وبه وصيغة انما (يصح) الاقرار (من مطلق التصرف) اى المكلف الرشيد كالامام في مال بيت المال والسفيه الملحق به ولو بجناية وقعت منه حال صباه وجنونه وسيعلم من آخر الباب اشتراط ان لا يكذب به الحس ولا الشرع وبما ياتى

لا فى استحفاظه) من إضافة المصدر الى المفعول

(كتاب الاقرار)

(قوله وعن حكم شرعى) عطف على عن محسوس فهل يشمل يارم زيدا كذا في جواب هل يارم زيدا كذا وجوابه انه يشمل لان هذا الحكم لا يختص به وان فرض ان متعلقه لم يتحقق الا فيه لانه لو تحقق في غيره ثبت له هذا الحكم (واركانه اربعة الخ) زاد بعضهم المقر عنده من حاكم او شاهد وقد ينظر فيه بانه لو توقف تحقق الاقرار على ذلك لزم انه لو اقر خاليا بحيث لا يسمعه الا الله تعالى ثم بعد مدته تبين انه اقر خاليا في يوم كذا لم يعتد بهذا الاقرار ولم يكن للمقر له المطالبة بمقتضاه ولا الدعوى بسببه لفساده وعدم صحته شرعا لعدم وجود ركنه المذكور والظاهر ان ذلك ممنوع قطعاً فليتأمل (قوله الملحق به) اى بالرشيد (ان لا يكذب به الحس) احتراز عن نحو اقرار المرأة بصداقها عقب ثبوته وقوله ولا الشرع احتراز عن نحو دارى او ملكى لزيد (قوله وبما ياتى

قريباً الشرائط الاختيار ولو اقرب شئ، وأنه مختار فيه لم تقبل بينته بأنه كان مكرهاً إلا أن ثبت (٣٥٥) أنه كان مكرهاً حتى على اقراره بأنه مختار

كما يأتي ومران طلب البيع اقرار بالملك والعارية والاجارة اقرار بملك المنفعة لكن تعيينها الى المقر كما هو ظاهر (اقرار الصبي) وان راقق واذن له وليه (والمنجئون) والمنعنى عليه وكل من زال عقله بما يعذر به (لاخ) لسقوط اقوالهم قبل الاولى التفريع بالقاء اه وفيه نظر اذ لا حصر فيما قبله ومفهوم المجرور ضعيف (فان ادعى) الصبي والصية (البلوغ بالاحتلام) اى نزول المنى بقطعة او نوما والصية البلوغ بالحيض (مع الامكان) بان بلغ تسع سنين قرية تقريباً (صدق) لانه لا يعرف الا من جهته ولا يتافيه امكان البيئة على الحيض لانه مع ذلك عسر كما يأتي (ولا يحلف) ان خوصم لانه ان صدق لم يحتج الى يمين والا فالصبي لا يحلف وانما توقف عليها اعطاء غاز ادعى الاحتلام قبل انقضاء الحرب فانكره امير الجيش لانه لا يلزم من تحليفه المخذور السابق واثبات اسم ولد مرتزق طلبة احتياطاً مال الغنيمة ولانه لا خصم هنا يعترف بعدم صحة يمينه واذا لم يحلف فبلغ مبلغاً يقطع ببلوغه لم يحلف لانتهاه الخصومة بقبول قوله اولا فلا تنقضه (وان ادعاه بالسن طوبى بيته) وان

قريباً) اى وسيعلم بما يأتي الخ يعنى قول المصنف ولا يصح اقرار مكره (قوله) وانه الخ) اى وبانه مختار في ذلك الاقرار قال ع ش اى وذكر انه الخ اهو (قوله) كما يأتي) اى في شرح ولا يصح اقرار مكره (قوله) وممر) اى في باب الصلح و (قوله) والعارية الخ) عطف على البيع اه ع ش (قوله) تعيينها) اى تعيين المنفعة المقر بها بطلب العارية والاجارة ولعل المراد تعيين جهة المنفعة وقدرها (قوله) والمنعنى عليه) الى الماتن في المنعنى (قوله) بما يعذر به) كشرب دواء واكر اه على شرب خمر اه معنى (قوله) اذ لا حصر الخ) اى دال حصر كأنما قال سم على حج هذا لا يمنع الاولوية ومفهوم المجرور وان ضعف يعتد به اه والمراد بالمجرور قول المصنف مطلق التصرف اه ع ش (قوله) فان ادعى الصبي الخ) اى ليصح اقراره اولى تصرف في امواله اه ع ش (قوله) الصبي) الى قول الماتن وان ادعاه في المنعنى الا قوله ولا يتافيه الى الماتن وقوله احتياطاً الى واذا قول الماتن (مع الامكان صدق) ويظهر انه لا بد من المصادقة في سن الامكان او ثبوته بالبيئة اه سيد عمر (قوله) بان بلغ الخ) عبارة النهاية والمعنى بان كان في سن يحتمل البلوغ وقد مريان زمن الامكان في الحيض والحجرا اه قال ع ش وهو تسع سنين تحديد في خروج المنى وتقرينية في الحيض ولا بد في ثبوت ذلك من بيته عليه اه اى مصادقة كما مر آنفاً عن السيد عمر (قوله) لانه) اى اثبات الحيض بالبيئة (مع ذلك الخ) اى امكانه وفي تقريب هذا الدليل نظر (قوله) ان خوصم الخ) عبارة المنعنى وان فرض ذلك في خصوصية وادعى خصيمه صباه لفسد معاملته لانه ان كان صادقا فلا حاجة الى اليمين والا فلا فائدة فيها لان يمين الصبي غير منعقدة اه (قوله) عليها) اى اليمين (قوله) اعطاء غاز) من المصدر المضاف الى مفعوله (قوله) ادعى) اى بعد القطع ببلوغه كما يأتي (قوله) قبل انقضاء الخ) متعلق بالاحتلام (قوله) لانه لا يلزم الخ) اى لان الفرض بلوغه حين التحليف اذ صورة المسئلة انه بالغ بعد انقضاء الحرب مدع انه كان بالغاً قبل انقضائها فيحلف بعد الانقضاء انه كان بالغاً حينئذ كما صرح بذلك في شرح الروض سم على حج اه ع ش (قوله) واثبات اسم الخ) عطف على اعطاء غاز اه ع ش (قوله) لا خصم هنا) اى في دعوى ولد المرتزق الاحتلام ويحتمل انه راجع الى الغازى ايضا (قوله) واذا لم يحلف) اى مدعى البلوغ بما ذكر (قوله) لانتهاه الخصومة بقبول قوله اولا) اى وقت الخصومة بلا يمين ويؤخذ منه انه لو وقعت الخصومة في زمن يقطع ببلوغه فيه فادعى ان تصرفه وقع في الصباح حلف وهو كذلك اه ع ش (قوله) ويشترط فيه) اى في اقامتها اه سم (قوله) اذا تعرضت) قد يفهم انه لا يشترط هنا تعرض البيئة للسن وليس بمراء عبارة النهاية والمعنى ولا بد في بيئة السن بيان قدره اه (قوله) ان تبينه) اى البيئة قدر السن (قوله) للاختلاف فيه) لا يقال انما يظهر ذلك اذا كان ذهب احد الى انه اقل من خمسة عشر ويحتمل ان الامر كذلك على انه يكفي في التعليل ان الشاهد قد يظن كفاية دون خمسة عشر لا نأقول منهم من ذهب الى انه اكثر من خمسة عشر اه سم وفي تقريب هذا

لم تقبل بينته) معناه لم تثبت اكر اه بالبيئة الا ان شهدت بانه كان مكرهاً حتى على اقراره بانه مختار بدليل قوله كما يأتي اشارة الى قوله الا ان لم تسمع دعواه حتى تقوم بينته بانه اكره على الاقرار بالطوعية اه وسياق قوله واذا فصل دعوى الاكره صدق فيها ان ثبتت قرينة تدل عليه الخ وفي العباب ثم لا تسمع دعواه اه اكره على الاقرار بالاختيار الا بيته اه (قوله) اذ لا حصر الخ) هذا لا يمنع الاولوية ومفهوم المجرور وان ضعف يعتد به (قوله) ولا يتافيه امكان البيئة الخ) قد يفهم من هذا الصنيع عدم امكان البيئة على الاحتلام لكن قد يقضى ما يأتي عن الانوار خلافاً لاذ يشترط في السن التعرض له فلو لم تكن البيئة بالاحتلام لم عدم قبولها اذا لم يمين نوعه لانها امان تزيد السن وهى لا تقبل فيه بدون بيان والفرض انها لم تبين او الاحتلام وهى لا تقبل فيه على هذا التقدير (قوله) وانما توقف عليها) اى على اليمين ش (قوله) لانه لا يلزم من تحليفه المخذور) اى لان الفرض بلوغه حين التحليف اذ صورة المسئلة انه بالغ بعد انقضاء الحرب مدع انه كان بالغاً قبل انقضائها فيحلف بعد الانقضاء على انه كان بالغاً حينئذ كما صرح بذلك في شرح الروض (قوله) واثبات) عطف على اعطاء ش (قوله) ويشترط فيه) اى اقامتها ش (قوله) للاختلاف فيه) لا يقال انما يظهر هذا ان كان

كان غريباً لا يعرف لسهولة اقامتها في الجملة ويشترط فيه اذا تعرضت للسن ان تبينه للاختلاف فيه

الجواب تأمل (قوله نعم لا يبعد الاطلاق) اى بان شهبانه بالغ بالسن وسكت عن بيان قدره (موافق للحاكم في مذهبه) ينبغى اوحقن والحاكم شافعى لان السن عند الحنفى اكثر منه عند الشافعى فيلزم من وجوده عند الحنفى وجوده عند الشافعى فالشاهد الفقيه الحنفى سواء اراد السن عنده او عند الشافعى ثبت المطلوب سم على حج اه عش (قوله لان هذا) اى سن البلوغ (قوله وبه يفرق) اى بالتعليل (قوله وهى) اى البيئ (قوله تبعا) اى للولادة (مالو ادعاه) اى البلوغ (قوله كارجحه الاذرى) ويمكن حمله على الذنب اذا لوجه القبول مطلقا اه نهاية اى فسر اه ام لا عش عبارة سم والاوجه حمل مارجحه على الذنب فان تعذر الاستفسار حكم ببلوغه اخذنا من مسألة الانوار المذكورة مراه وقوله فان تعذر الاستفسار حكم ببلوغه اعتمده المغنى ايضا (قوله اتجه العمل باصل الصبا) تقدم آنفا عن النهاية والمغنى وسم خلافه (قوله مارجحه) اى الاذرى (قوله قول الانوار الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله الا ان يفرق) اى بين الدعوى المطلقة والشهادة المطلقة (قوله بان عدالتهم الخ) هذا الفرق ليس بشئ اه نهاية قال عش لم يبين مر وجه الرد للفرق مع انه قد يقال ان الفرق ظاهر قوى فى نفسه اه (قوله احدهما) اى من السن والاحتلام اه عش (قوله وانما يتجه) اى قول الانوار (قوله ومع ذلك) اى الاتجاه المذكور (قوله بين هذا) اى بيئ مطلق البلوغ حيث يجب استفسارها (قوله وما قدمته الخ) اى بقوله نعم لا يبعد الاطلاق الخ (هنا) اى فى البلوغ المطلق (قوله بكسر الجيم) الى قول المتن وان اقر فى النهاية والمغنى (قوله بالنسبة للقطع) اى واما المال فيثبت فى ذمته تالفا كان او باقيا كما ياتى اه عش عبارة سم قد يستشكل ذلك بان شرط ثبوت القطع دعوى المالك بالمال واثبات اخذه والرقيق لا تصح الدعوى عليه اذا تلف المسروق وصار فى ذمته لانه معسر وقد يجاب بتصوير القطع بما اذا كان المسروق باقيا فادعى به المالك واثبت اخذه ويكفى في اثبات الاخذ اقرار الرقيق فيما يظهر ولكن لا يؤخذ منه المال اه وقد يقال ان محل الاشكال المذكور فيما اذا انكر الرقيق السرقة واما اذا اقرها فلا حاجة الى ثبوت القطع المشروط بما ذكره (قوله وان كذبه السيد) (فائدة) لا يصح الاقرار على الغير الا هنا وفي اقرار الوارث بوارث اخر قاله صاحب التعجيز ويضمن مال السرقة فى ذمته ان لم يصدقه السيد يتبع به اذ اعترف فان صدقه اخذ المال ان كان باقيا والايبيع فى الجنابة ان لم يفده السيد والا يتبع بعد العقد بما زاد على قيمته اذ لا يجمع التعلق بالرقبة مع التعلق بالذمة والدعوى عليه فيما يقبل

ذهب احد الى انه اقل من خمسة عشر ويحتمل ان الامر كذلك على انه يكفى فى التعليل ان الشاهد قد يظن كفاية دون الخمسة عشر لانا نقول منهم من ذهب الى انه اكثر من خمسة عشر (قوله نعم لا يبعد الخ) اعتمده مر (قوله موافق للحاكم في مذهبه) ينبغى اوحقن والحاكم شافعى لان السن عند الحنفى اكثر منه عند الشافعى فيلزم من وجوده عند الحنفى وجوده عند الشافعى فالشاهد الفقيه الحنفى سواء اراد السن عنده او عند الشافعى ثبت المطلوب (قوله وهى) اى البيئ ش (كارجحه الاذرى) اى من وجهين فى فتاوى القاضى احدهما انه يصدق والاوجه حمل مارجحه على الذنب فان تعذر الاستفسار حكم ببلوغه اخذنا من مسألة الانوار المذكورة مر (قوله الا ان يفرق بان عدالتهم الخ) قيل هذا الفرق ليس بشئ اه فليتأمل (قوله وسرقة بالنسبة للقطع) قد يستشكل ذلك بان شرط ثبوت القطع دعوى المالك بالمال واثبات اخذه ولهذا قال الشارح فى باب السرقة ما لفظه فعلم ان شرط القطع دعوى المالك او وليه او وكيله بالمال ثم ثبوت السرقة بشروطها اه والرقيق لا تصح الدعوى عليه اذا تلف المسروق وصار فى ذمته لانه معسر وسيأتى فى الدعوى انه لو ادعى ديناعلى معسر وقصد اثباته ليطالب به اذا ايسر ان ظاهر كلامهم عدم سماع هذه الدعوى وان الغزى اعتمده وذكرنا هناك ان شيخنا الشهاب الرملى افتى به وقد يجاب بتصوير القطع بما اذا كان المسروق باقيا فادعى به المالك واثبت اخذه ويكفى في اثبات الاخذ اقرار الرقيق فيما يظهر ولكن لا يؤخذ منه المال قال فى التنبيه وان اقر بسرقة مال فى يده قطع وفى المال قولان احدهما يسلم والثانى لا يسلم اه اى الاصح الثانى وبما اذا كان تالفا وقصد بالدعوى اثبات الاخذ اخذها ياتى فى الدعوى انه بحث

نعم لا يبعد الاطلاق من
فقيه موافق للحاكم في مذهبه
لان هذا ظاهر لا اشتباه
ولا خلاف فيه عندنا وبه
يفرق بين هذا ونظائره
الآتية فى الدعوى وهى
رجلان نعم ان شهد اربع
نسوة بولادته يوم كذا
قبلن وثبت بهن السن تبعا
كما هو ظاهر وخرج
بالاحتلام والسن مالو
ادعاه واطلق فيستفسر كما
رجحه الاذرى فان تعذر
استفساره اتجه العمل باصل
الصبا وقد يعارض مارجحه
قول الانوار لو شهد ابلوغه
ولم يعين نوعه قبل الا ان
يفرق بان عدالتهم مع
خبرتهما اذ لا بد منها قاضية
بانهما تحققا احد نوعيه
قبل الشهادة به وانما يتجه
بعض الاتجاه ان كانا فقيهين
موافقين لمذهب الحاكم
فى البلوغ ومع ذلك القياس
انه لا بد من استفسارهما
وفرق بين هذا وما قدمته فى
السن بان الايهام هنا اقوى
(والسفيه والمفلس سبق حكم
اقرارهما) فى بابيهما
(ويقبل اقرار) المفلس
بالنكاح والمكاتب مطلقا
(والرقيق بموجب) بكسر
الجيم (عقوبة) كزنا وقود
وشرب خمر وسرقة بالنسبة
للقطع بعد التهمة فيه لان
النفوس مجبولة على النفرة

لانه وقع تبعا (ولو اقر) ما ذون له في التجارة او غيره (بدين جنابة لا يوجب عقوبة) اي حدا (٣٥٧) او قودا كجنابة خطأ او غضب واتلاف او اوجبها كسرة

وان زعم ان المسروق باق في يده او يدسيده (فكذبه السيد) في ذلك او سكت (تعلق بذمته دون رقبته) للثمة فيتبع به اذا عتق اما اذا صدقه وليس مرهونا ولا جانيا فيتعلق برقبته ويبيع فيه الا ان يفديه السيد بالاقل من المال وقيمته ولا يتبع بما بقي بعد العتق لان التعلق اذا وقع بالرقبة انحصر فيها (وان اقر بدين معاملة) وهو ما وجب برضا مستحقه (لم يقبل على السيد) وان صدقه (ان لم يكن ما ذون له في التجارة) بل يتعلق بذمته يتبع به اذا عتق لتقصير معاملة (ويقبل) اقراره بدين التجارة (ان كان) ما ذون له فيها القدرته على الانشاء ومن ثم لو حجر عليه لم يقبل وان اضاف له لزم الاذن لعجزه عن الانشاء حينئذ وانما صح اقرار المفلس على الغرماء لبقاء ما يتي لهم في ذمته والعبد لو قسل فات حق السيد بالكلية اما ما لا يتعلق بالتجارة كالقرض فلا يقبل منه واستشكل بانه ان اقترض لنفسه فهو فاسداو للتجارة باذن سيده فينبغي ان يؤدي منه لانه مال تجارة ويرد بان السيد منكسر والقرض

اقراره به والافعل سيده لان الرقبة المتعلقة بها المال حقه اه مغنى (قوله لا نه وقع) اي المال (قوله كجنابة خطأ الخ) مثله ما لا توجب عقوبة (قوله او غضب الخ) عطف على جنابة الخ (قوله او اوجبها) عطف على لا توجب عقوبة عبارة المغنى اماما او وجب عقوبة غير حدا و قصاص في تعلقه برقبته اقوال اظهره لا تتعلق ايضا قال الاسنوى واحترازه عن ذلك الخلاف مع كونه لم يذكره غير مستقيم اه (قوله وان زعم الخ) انما اخذه غاية لانه بتقدير كونه باقيا لم يكن ثم دين حتى يثبت في الذمة اه ع ش (قوله اما اذا صدقه) اي السيد (قوله وليس) اي الرقيق (قوله ولا جانيا) اي جنابة اخرى وقضيته انه لو كان جانيا او مرهونا لم يؤثر تصديق السيد فيقدم حق المهرن والمجنى عليه وعليه فلو انقك الرهن او عفا المجنى عليه عن حقه او بيع في الجنابة او الدين ثم عاد ملك السيد فينبغي ان يتعلق برقبته مؤاخذه للسيد بتصديقه اه ع ش (قوله فيتعلق برقبته الخ) (فرع) في الروض وشرحه كغيرهما انه لو اقر العبد بعد العتق باتلاف قبله لزمه دون سيده وان لو ثبت بالبينة انه كان جنى قبل العتق لزم السيد الاقل من قيمته والارش اه فانظر هل عمل الاول مالم يصدقه السيد والا فان كان موسرا حال الاعتاق لزم فداؤه بالاقل او معسرا تبين انه لا اعتاق وان الارش يتعلق برقبته ومحل الثاني اذا كان موسرا حال الاعتاق والاعناق والارش متعلق برقبته قال مولا يعنفى الاول انه اذا صدقه السيد فان كان موسرا نفذ العتق ولزم الفداء بالاقل وكذا ان كان معسرا لوقوع العتق ظاهر وتعلق حق الله بالحرية فلا يقبل تصديق السيد في دفعها اه وقال ايضا ينبغي ان محل الثاني ما ذكر انتهى اه سم (قوله وهو ما وجب) الى قولنا ان يصرح اقرار المريض بالمغنى وكذا في النهاية الاقوله نعم الى المتن (قوله وانما صح اقرار المفلس الخ) دفع به ما ورد على الشق الاول وهو عدم صحة اقرار من غير الماذون اه ع ش (قوله لهم) اي للغرماء الذين قبل اقراره عليهم بقوله لفلان على كذا قبل الحجر اه ع ش (قوله لو قبل) اي اقراره (قوله فلا يقبل منه) اي من العبد على السيد اه ع ش (قوله اول التجارة باذن سيده الخ) هو محط الاستشكل (قوله ويرد بان السيد الخ) قضيته ان السيد لو اعترف به لزم اه رشيدى وعبرة ع ش مفهومه ان لو صدقه السيد على الاقتراض تعلق بكسبه وما في يده ومقتضى قوله والقرض ليس الخ خلافة اه اقول بل مفهوم ذلك انه يتعلق بما ذكر فيما اذا اعترف السيد باذنه في الاقتراض وقوله والقرض ليس الخ اي فيما اذا انكر الاذن فيه وان اعترف بنفس الاقتراض فلا مخالفة (قوله والقرض

البقينى صحة الدعوى بقتل خطأ وشبه عمد على القتال وان استلزمت الدية مؤجلة اي مع انه لا تسمع الدعوى بمؤجل لان القصد ثبوت القتل اه وقد يستشكل ايضا بان ثبوت السرقة بالنسبة للقطع بمجرد اقراره يلزم منه القضاء بالعلم في حدوده والله هو ممتنع وقد يجاب بمنع لزوم ذلك لجواز فرض ذلك فيما اذا وقع الاقرار بحضرة البينة عند القاضي على انه سياتى عن البقينى عند قول المصنف في القضاء والاظهر انه يقضى بعلمه انه لو اعترف في مجلس الحكم بموجب حد ولم يرجع عنه قضى فيه بعلمه وان كان اقراره سرا الخبر فان اعترفت فارجمها ولم يقيد بحضرة الناس اه فان قلنا بهذا جرى ذلك فيما نحن فيه وسياتى في السرقة ثبوت القطع بشهادة الحسبة فليتأمل (قوله في المتن ولو اقر بدين جنابة الخ) اه ع في الروض وشرحه كغيرهما انه لو اقر العبد بعد العتق باتلاف قبله لزمه دون سيده وان لو ثبت بالبينة انه كان جنى قبل العتق لزم السيد الاقل من قيمته والارش اه فانظر هل عمل الاول مالم يصدقه السيد والا فان كان موسرا حال الاعتاق لزمه فداؤه بالاقل او معسرا تبين انه لا اعتاق وان الارش يتعلق برقبته ومحل الثاني اذا كان السيد موسرا حال الاعتاق والافلا عتق والارش متعلق برقبته وانظر لو جعل حال الاعتاق هل يحكم بنفوذه او برده هذا وقد قال مولا يعنفى الاول انه اذا صدقه السيد فان كان موسرا نفذ العتق ولزمه الفداء بالاقل وكذا ان كان معسرا لوقوع العتق ظاهر وتعلق حق الله بالحرية فلا يقبل تصديق السيد في دفعها اه وقال ايضا يتجه ان محل الثاني ما ذكره اه (فرع ثان) في الروض وشرحه ايضا وان اقر العبد بمال وكذبه الاولى ولم يصدقه السيد اخضع اي المال اي نفسه ان لم يكن عينا وبدله ان كان عينا ولو باقية بذمته يتبع به اذا

ليس من لوازم التجارة التي يضطر اليها التاجر (٣٥٨) فلم يقبل اقراره به على السيد ولو اطلق الدين لم يقبل ايضا اى الا ان استفسر وفسر

ليس من لوازم التجارة الخ قضيته انه لو اضطر الى اقتراض ما يصره على مال التجارة كان ماتت الجبال التي تحمل مال التجارة واحتاج الى ما يصره في اجرة الحمل فاقترض ما يصره عليه ان ما اقترضه يكون في ذمته لان القرض من حيث هو ليس من لوازم التجارة وينبغي انه حيث تعين الاقتراض طريقا لذلك وصدقه السيد عليه او ثبت بيئته تعلق بمال التجارة للعلم برضا السيد بذلك قطعاً وبقي ما لو لم يكن ما ذوناه في التجارة واضطر لنحو جوع او بره ولم تمكنه مراجعة السيد والا قرب جواز الاقتراض حينئذ باذن القاضي ان وجدوه الا اشهد على الاقتراض ويتعلق ما اقترضه بكسبه ان كان كسوبا فيقدم به صاحبه على السيد لوجوبه عليه وان لم يكن كسوبا رجع به على السيد للعلّة المذكورة اه ع ش (قوله اى الا ان استفسر الخ) اعتمده مر اه سم وكذا اعتمده المغنى (قوله لا يؤخر للعق) وفاقا لشرح الروض والمغنى وخلافا للنهاية والده وسم (قوله فيما مر) اى في معاملة الرقيق من ان الرقيق لو اشترى مثلاً بغير اذن سيده تعلق الضمان بذمته ولا يطالب بذلك الا بعد العتق لكلا اه ع ش (قوله بعين) اى قوله وفي الجواهر في النهاية الا قوله فلها طلبها بعد ذلك (قوله بعين) اى غير معروفة بالمقر لما سياتى من ان المعروفة به ينزل الاقرار بها على حالة المرض اه ع ش (قوله على ما قيل) عبارة النهاية والمغنى كما قاله الغزالي اه (قوله نعم للوارث الخ) خلافا للمغنى (قوله تحليفه) اى المقر له فان لكل اى المقر له حلف اى الوارث وبطل الاقرار كما اتى بذلك الوالد رحمه الله اه نهاية (قوله خلافا للقفال) اى ووفقا للاذرعى كما نقله عنه المزجدي تجريداه هذا وقد اتفق شيخنا الشهاب الرملى بما قاله الشارح تبعاً للاذرعى اه سم (قوله لزمته) اى الدعوى يعنى ان كل ما ادعى به عليه لوافر به لزمه اذا انكره تتوجه عليه اليمين (قوله وما ياتى) اى فى قوله لانه انتهى الخ قال ع ش والصواب اى قوله ولبقية الورثة الخ (قوله فيه) اى فى الوارث اى فى الاقرار له (قوله لا ينافى الخ) لان التهمة الموجودة فى الاجنبى كافية فى توجيها (قوله ومنه) اى من الاقرار لوارث الخ ثم هو الى قوله فان لم يقبل فى المغنى الا قوله واقرار الى ولو اقر (قوله واقرار الخ) اى فى المرض او غيره اه ع ش وهذا فى الاقرار بالدين على اطلاقه واما فى العين فى المرض فتقدم منه تقييدها بالاعتكاف معروفة بالمقر وباتى عن الرشيدى والمغنى ما يفيد الاطلاق هنا ايضا فى هذه الاعصار وهو الظاهر (قوله فى الصحة) مراد اللفظ مقول لم يقبل (قوله ولو اقر له) اى المريض مرض الموت للوارث (قوله او قال) اى المريض مرض الموت فى عين الخ خرج به ما لو اقر بالعين المذكورة فى الصحة فتسلم للمقر له لاحتمال بيعها له او هبتها منه مع اقباضها او غير ذلك من طرق التملك اه ع ش (قوله نزل على حالة المرض) اى على التبرع فى حالة المرض ليتوقف على اجازة بقية الورثة وخرج بما ذكره فى الاقرار بالعين المعروفة بالمقر فى حالة المرض ما لو اقر بها فى الصحة فتسلم للمقر له لاحتمال بيعها له او هبتها منه مع اقباضها او غير ذلك من طرق التملك اه ع ش (قوله وان كذبه الخ) اى المريض غاية لقوله وكذا يصح اقراره لوارث بمال على المذهب (قوله لانه انتهى) الى قوله ولا نسقط فى المغنى (قوله عدم قبوله) اى قبول اقرار المريض مرض الموت لوارث (قوله قد تقطع القرائن بكذبه) هذا اول كلام الاذرعى فكان ينبغي تقديم قول الشارح قال الاذرعى عليه قال الاذرعى عقب ما نقله الشارح عنه نعم لو اقر لمن لا يستغرق الارث معه الا لى مال فالوجه امضاؤه فى هذه الاعصار لساديت المال اه رشيدى وقوله نعم الخ نقله المغنى ايضا عن الاذرعى واقره (قوله لمن يخشى الله ان يقضى الخ) اى ولو لم يكن فى الدلد غيره اه ع ش (قوله ان يقضى الخ) هلا زاد او يشهد بذلك (قوله ولا شك فيه) اى فيما قاله الاذرعى

عتق الخ (قوله اى الا ان استفسر الخ) اعتمده مر (قوله لا يؤخر للعق الخ) هذا بحثه فى شرح الروض فقال انه الظاهر وفيه نظر لان اللزوم انما هو للجزء الرقيق ولا ملك له الا ان فينتج التأخير ثم رابت ان شيخنا الشهاب الرملى اعتمد وجوب تأخير المطالبة الى العتق (قوله نعم للوارث تحليفه) اى تحليف المقر له خلافا للقفال اى ووفقا للاذرعى كما نقله عنه المزجدي تجريداه هذا وقد اتفق شيخنا الشهاب الرملى بما قاله الشارح تبعا للاذرعى (قوله نزل على حالة المرض) اعتمد مر

بالتجارة (ويؤدى) ما لزمه بنحو شرائح صحيح لا فاسد لان الاذن لا يتناول (من كسبه وما فى يده) لما مر فى بابه واقرار ببعض بالنسبة لبعضه القن كالقن فيما مر ولبعضه المحر كالحر فيما مر نعم ما لزم ذمته فى بعضه الرقيق لا يؤخر للعق لان له هنا ما لا يخلافه فيما مر (ويصح اقرار المريض مرض الموت لاجنبى) بعين او دين فيخرج من راس المال اجماعا على ما قيل نعم للوارث تحليفه على الاستحقاق فيما يظهر خلافا للقفال ويؤيد ما ذكرته قسوطهم تتوجه اليمين فى كل دعوى لو اقر بمطلوبها لزمته وما ياتى فى الوارث وكون التهمة فيه اقوى لا ينافى توجه اليمين (وكذا) يصح اقراره (لوارث) حال الموت بمال ومنه اقرارها بقبض صداقها واقرار من لا يرثه الا بدت المال لمسلم ولو اقر له بنحو مية مع قبض فى الصحة قبل فان لم يقبل فى الصحة او قال فى عين عرف انها ملكه هذه ملك لوارثى نزل على حالة المرض كما ياتى (على المذهب) وان كذبه بقية الورثة او بعضهم لانه انتهى الى حالة يصدق فيها الكاذب ويتوب الفاجر فالظاهر صدقه واختار جمع عدم قبوله ان اتهم لفساد الزمان بل قد تقطع القرائن بكذبه قال الاذرعى فلا ينبغي لمن يخشى الله ان يقضى او يقضى بالصحة ولا شك فيه

إذا علم أن قصده الحرمان وقد صرح بجمع الحرمة حيث ذواته لا يحمل للمقر له أخذه (٣٥٩) ولبقية الورثة تحليفه أنه أقر له بحق لازم يلزمه

الاقرار به فإن لكل حلقوا
وقاسموه ولا تسقط اليمين
باسقاطهم كما صرح به جمع
فلهم طلبها بعد ذلك ويصح
أقراره لو أقرته بنحو نكاح
أو عقوبة جز ما وإن أفضى إلى
مال وفي الجواهر هنا فيما
لو كان للمريض دين على
وارثه ضمن به أجنبي فافر
بقبضه من الوارث وعكسه
ما هو مبنى على ضعيف وهو
عدم صحة الأقرار للوارث
فظهره بعضهم مبنيا على الصحيح
فأعترضه بما ليس في محله
(ولو أقر في محضته بدين)
لشخص (وفي مرضه) بدين
(لاخر لم يقدم الاول) بل
هما سواء كما وثبتا ببيته وكما
لو ضمن بعد موته بنحو تعدى
به وعليه دين لاخر (ولو
أقر في محضته أو مرضه) بدين
لشخص (وأقر واثمه بعد
موته) بدين (لاخر لم
يقدّم الاول في الاصح) لأنه
خليفة مورثه ولو أقر في
مرضه بدين لو يد ثم بعين
لمرور ومات ولا مال له غيرها
سلبت لعمرو (ولا يصح
أقرار مكره) بغير حق
على الأقرار بأن ضرب ليقر
كسائر تصرفاته أما مكره
على الصدق كان ضرب
ليصدق في قضية أنهم فيها
فيصح حال الضرب وبعده
على أشكال قوى فيه لاسيما
أن علم أنهم لا يرفعون
الضرب عنه إلا باخذت مثلا
وغاية ما وجهوا به ذلك أن

أعش عبارة المغني تنبيه الخلاف في الصحة وأما التحريم فعند قصد الحرمان لا شك فيه كما صرح به جمع
منهم القفال في فتاويه اه (قوله إذا علم بالقرائن) ولعل المراد بالعلم ما يشمل الظن الغالب (قوله
بالحرمة) أي حرمة الأقرار (قوله حيث ذواته) أي حين قصد الحرمان (قوله وأنه لا يحمل) عطف على الحرمة
(قوله وأنه لا يحمل للمقر له أخ) أي لكن يقبل ظاهرا ولو حكم به القاضي نفذ حكمه اه عش عبارة
الرشيدى لا يخفى أن حل الأخذ وعدمه منوط بما في نفس الأمر اه (قوله تحليفه) أي الوارث المقر له (قوله
أنه) أي على أن المورث المقر (قوله يلزمه أخ) عبارة المغني كان يلزمه أخ (قوله وإن أفضى أخ) أي بالعفو أو
بالموت قبل الاستيفاء اه معنى (قوله وفي الجواهر أخ) خبر مقدم لقوله لا في ما هو مبنى أخ (قوله ضمن
به) أي ضمنه به و (قوله فافر بقبضه) أي المريض اه عش (قوله وعكسه) أي كان له دين على أجنبي
ضمن به واثمه فافر بقبضه من الأجنبي اه سم (قوله مبنى على ضعيف) عبارة النهاية ولو كان للمريض دين
على واثمه ضمن به أجنبي فافر بقبضه من الوارث لم يراو في الأجنبي وجهان ذكرهما في الجواهر وأوجهها
براءة الأجنبي وقد نظر بعضهم في عدم براءة الوارث والنظر ظاهر أخذا لا يزيد على الأقرار له بدين اه (قوله
وكما لو ضمن أخ) أي لو حدث على الميت دين بسبب حفره حيا بشر أعدى به وعليه دين آخر لا خرفها متساويان
اه كردهى (قوله بدين لشخص) أي أو ثبت ببيته اه معنى (قوله لأنه خليفة) أي قوله قال في المغني وإلى
قوله فقال في النهاية (قوله ولو أقر أخ) ولو أقر الوارث لمشارك في الأثر وهما مستغرقان كزوجة وابن
أقر لها بدين على أبيه وهي مصدقة له ضاربت بسبعة أثمان الدين مع أصحاب الديون قاله البلقيني ولو ادعى
إنسان على الوارث أن مورثه أوصى له بثلث ماله مثلا وأخر بان له عليه ديننا مستغرقا وصدق الوارث مدعى
الوصية ثم مدعى الدين المستغرق أو بالعكس أو صدقهما معا قدم الدين كالوثة بالبيته ولو أمر باعتاق أخيه
في الصحة عتق وورث أن لم يحجبه غيره أو باعتاق عبدا في الصحة وعليه دين مستغرق لتركته عتق لأن الأقرار
أخبار لا تبرع عا به ومعنى قال الرشيدى قوله مر وهما مستغرقان هذا القيد لا يظهر له أثر لأنه لو ثبت دين
للزوجة بالبيته لا بالأقرار فالحكم كذلك لأنها لا تأخذ من دينها الذي على الزوج إلا ما يخص غيرهما من الورثة
ويستقط منه ما يخص أرثها كما مر في باب الرهن فلا خصوصية للأقرار في ذلك وهذا يعلم مافي حاشية الشيخ
عش مما هو مبنى على أن الأقرار في ذلك له أثر ولو صور الشارح مر المسئلة بغير المستغرقين لظهر الأثر
كما لا يخفى (قوله سلبت لعمرو) أي كعكسه لأن الأقرار بالدين لا يتضمن حرجا في العين بدليل فتوصله
فيها بغير تبرع نهاية ومعنى (قوله بغير حق) أما بحق كان أقر بشئ محجول ولم يبينه وطولب ببيانه فامتنع
فأكرهه على بيانه فيصح اه عش (قوله على الأقرار) متعلق بقول المتن مكره ش اه سم (قوله كان ضرب
ليصدق أخ) وظاهر جدا أن الضرب حرام في الشقين خلافاً لمن توهم حله إذا ضرب ليصدق سم على حج
وظاهره وإن كان الضرب خفيفا وهو ظاهر اه عش وظاهره وإن كان هنا لا قرينة قوية وفيه في هذه
الاعصار الفاسدة وقفة ظاهرة (قوله ليصح حال الضرب) وبعده ويلزمه ما أقر به لأنه غير مكره إذا لم يكره من
أكرهه على شئ واحد وهذا إنما ضرب ليصدق ولم ينحصر الصدق في الأقرار ولكن يكره الزامه حتى يراجع
ويقر ثانيا واستشكل المصنف قبول أقراره حال الضرب بأنه قريب من المكره ثم قال وقبول أقراره بعد
الضرب فيه نظر أن غلب على ظنه إعادة الضرب إن لم يقر وقال الأذرعى الولاية في هذا الزمان باتيهم من يثبم
بسرقة أو قتل أو نحوهما فيضرونه ليقر بالحق ويراد بذلك الأقرار بما ادعاه خصمه والصواب أن هذا
أكرهه سواء أقر في حال ضربه أم بعده وعلم أنه لو لم يقر بذلك لضرب ثانيا اه وهذا متعين معنى ونهاية قال
عش قوله مرام بعده أي وسواء كان الضارب له حاكم الشرع أو السياسة أو غيرهما كشايخ العرب وقوله
مر وهذا أي ما ذكره الأذرعى متعين وهو المعتمد اه (قوله ذلك) المشار إليه قوله فيصح أخ (قوله في رده)

(قوله وبقية الورثة تحليفه أخ) كذا شرح مر (قوله وعكسه) أي كان له دين على أجنبي ضمن به واثمه فافر
بقبضه من أجنبي (قوله على الأقرار) متعلق بقول المتن مكره ش (قوله بأن ضرب ليقر أخ) وظاهر جدا أن

الصدق لم ينحصر في الأقرار لكن أطال جمع في ذلك قال ابن عدال - لام في فتاويه ولو ادعى أنه باع كذا مالا مكرها لم تسمع دعوى الأكره

والشهادة به إلا مفصلة وإذا نهى ولا وكان قد أقر في كتاب التبايع بالاعتراف لم تسمع دعواه حتى تقوم بينة بانها كره على الاقرار بالاعتراف اه
 وإذا فصل دعوى الاكراه صدق فيها ان ثبتت قرينة تدل عليه كحبس بدار ظالم لا على نحو دين وتقييد وتوكل به قال القفال ويسن ان لا يشهد
 حيث دلت قرينة على الاكراه فان شهد كتب صورة الحال لينتفع المكره بذكر القرينة واخذ السبكي بكلام الجرجاني سرية الشادة على
 مقيد او محبوس وبه جزم العلاني لقال (٣٦٠) ان ظهرت قرائن الاكراه ثم اقر لم تجز الشهادة عليه والاوجه انه عند ظهور تلك

القرائن تقبل دعواه
 الاكراه سواء اكان
 الاقرار للظالم المكره او
 لغيره الحامل للظالم على
 الاكراه وتقدم بينة
 الاكراه على بينة
 اختيار لم تقل كان مكرها
 وزال اكراهه ثم اقر
 (ويشترط في المقر له)
 تعيينه بحيث يمكن مطالبة
 كاشير اليه قوله لحل هند
 كمل مال لاحد هؤلاء
 العشرة بخلاف لواحد من
 البلد على الف الا ان كانوا
 محصورين فيما يظهرون
 قال واحد منهم انا المرادولى
 عليك الف صدق المقر يمينه
 فان كان قال لاحد على
 الف فالمسك الدعوى عليه
 وتحليفه فان حلف لتسعة
 فهل تنحصر الالف في العاشر
 فياخذه بيمين او يحلف له
 ايضا لاحتمال كذبه في
 حلفه للذى قبله كل محتمل
 ثم رايتم قالوا في ان كان هذا
 الطائر غرابا فانسأى طوائق
 والاف بعدى حروا شكل لو
 انكر الحنث في يمين
 احدهما كان اعترافه في
 الاخر فقوله لم احنث في
 يمين العبد كقوله حنثت في
 يمين النسوة وعكسه وهذا

أى التوجيه المذكور (قوله والشهادة به) أى بالاكراه (قوله مفصلة) أى كل من الدعوى والشهادة
 (قوله وإذا فصل) أى مدعى الاكراه وشاهده (قوله لا على نحو دين) عطف على بدار ظالم (قوله وتقييد
 الخ) عطف على كحبس الخ (قوله ان لا يشهد) أى بالاقرار اهـ (قوله كتب) أى بين واصل اشاهد هذا
 إذا كان قوله شهد على ظاهره وام لو كان بمعنى تحمل الشهادة لقوله كتب على ظاهره (قوله لينتفع المكره)
 يفتح الرام (قوله واخذ السبكي الخ) معتمداً على (قوله على مقيد الخ) أى على الاقرار من مقيد او محبوس
 حال اقراره اهـ عـش (قوله تعيينه) الى قوله فان كان في النهاية (قوله بحيث يمكن مطالبة) أى ولو بولي
 اهـ سم (قوله كمل مال) مثال للعينين عـش وسم (قوله فيما يظهرون) وظاهره في هذه الحالة لا يقبضه
 الحاكم لانه لا يقبض مال الغائبين في الذم اللهم الا ان يخشى عليه بحيث يوجب المصاحبة قبضه وفيه نظر
 فليتامل سم على حج اهـ عـش (قوله واحد منهم) أى العشرة ش اهـ سم (قوله صدق المقر يمينه)
 أى انه لم يرد به بالاقرار اهـ عـش (قوله لاحد) أى العشرة (قوله فهل ينحصر الالف في العاشر فياخذه
 بيمين) رجحه الرشيدى وقال الشارح (قوله واشكل) ولم يتبين الحال وهذا من دخول في ولو قال لما اذا قال
 ان كان هذا الخ واشكل لظهر العطف (قوله ولو انكر الخ) مقول قالوا (قوله كقوله حنثت في يمين النسوة)
 أى فيصرن طوائق (قوله وعكسه) أى ينعق العبد (قوله وهذا) أى قولهم المذكور (قوله في ترجيح
 الاول) وهو كون العاشر يستحقه بيمين اهـ عـش (قوله ولو اقر بعين) الى قوله ولو كان في النهاية (قوله
 بعين لمجبول) خرج بالعين الدين فالأقرار به لمجبول باطل كما رقبيله اهـ رشيدى أى بقوله بخلاف لواحد
 من البلد الخ (قوله لا اعرف مال سكه لو احد) وانظر ما وجه التقييد بواحد من اهل البلد وليس هو في شرح
 الروض أى والمغنى اهـ رشيدى (قوله أى نزعه منه ناظر الخ) الذى نقله شيخ الاسلام عن الروضة واصلها
 أى القاضى يتولى حفظه اهـ سم (قوله وهو لبيت المال) هذا ظاهر ان ايس من معرفة صاحبه سم على حج
 ويقبل تفسيره كما يأتى فيما لو اقر لمجبول ثم نزع منه اهـ عـش (قوله ان محله) أى محل النزع (قوله ما لم يدع الخ
 فان ادعى ذلك واقامت عليه قرينة لم ينزع منه اهـ عـش (قوله فى عين) لعل الاولى اسقاطى (قوله واخر)
 أى يبدأ آخر (قوله نصفين) الذى اتى به شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله انها تقسم بينهما على حسب

الضرب حرام في الشقين خلافا لمن توم حله إذا ضرب ليصدق (قوله قال القفال ويسن ان لا يشهد) أى
 بالاقرار (قوله بحيث يمكن مطالبة) أى ولو بولي (قوله كمل مال الخ) راجع لقوله تعيينه ش (قوله الا
 ان كانوا محصورين فيما يظهرون) وظاهره في هذه الحالة لا يقبضه الحاكم منه لانه لا يقبض مال الغائبين في
 الذم اللهم الا ان يخشى عليه بحيث يوجب المصاحبة قبضه وفيه نظر فليتامل (قوله ولو قال واحد منهم) أى
 العشرة ش (قوله نزع منه) قال في شرح الروض فهو اقرار صحيح بخلاف ما يأتى قريبا من انه لو قال على مال
 لرجل لا يكون اقرار الفساد الصيغة ويحتمل ان يقال ما هنا في العين وما هنا في الدين كاشير اليه كلامه كاصله
 ثم رابت السبكي أجاز به اهـ (قوله أى نزعه منه ناظر بيت المال) الذى نقله شيخ الاسلام عن الروضة واصلها
 ان القاضى يتولى حفظه (قوله وهو لبيت المال) هذا ظاهر ان ايس من معرفة صاحبه (قوله قسمته حصته
 بينهما نصفين الخ) الذى اتى به شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله انها تقسم بينهما على حسب ملكيهما (قوله

ظاهر في ترجيح الاول ولو اقر بعين لمجبول كعندى مال لا اعرف مال سكه لو احد من اهل البلد نزع منه أى نزع
 منه ناظر بيت المال لانه اقرار بمال ضائع وهو لبيت المال ويظهر ان محله ما لم يدع او تقم قرينة على انه ائطه ولو كان بيده ثا في عين واخر
 سدسها واخر نصفها فاقر بحصته لها وقال العين لمادونى قسمت حصته بينهما نصفين كما هو ظاهر عند ايمان الترجيح بلامرجح وكون
 احدهما اكثر من الاخر لا يصلح للترجيح نعم ان قال اردت التوزيع عليهما بحسب حصتهما قبل احتماله ولذى السدس

تجانيه ان لم يصدق (اهلية استحقاق المقر به) حسا او شرعا لان الاقرار بدونه كذب (٣٦١) (الموافق) له على الالف الذي في هذا الكيس

وليس فيه شيء او (لهذه الدابة على كذا) واطلق (فلغو) اما الاول فواضح ويفرق بينه وبين الف في هذا ولا شيء فيه بان الاقتصار على له على الف مستعمل فكان قوله في هذا ولا شيء فيه متممضا للرفع فالغى بخلاف الاقتصار على له على الالف غير مستعمل حيث لا عهد فوقع قوله الذي في الكيس بيان لا رافعا ومن ثم اتجه انه لا فرق هنا بين ذكر الذي وحده ثم رايت شيئا نقل فراهذا واضح منه كما يعرف بتاملها ثم هذا في نحو ظاهر واما جريانه في عامي صرف فبعيد والذي يتجه استفساره والعمل بارادته فان تعذر لم يعمل به لاحتماله ولا قرينة بل قرينة اصل البراءة تؤيد الالغاء واما الثاني فلا استحالة ملكها واستحقاقها ومن ثم لو كانت مسبلة بنحو وصية او وقف صح لا مكانه (فان قال) على هذه الدابة (بسيها لملكها) كذا (وجب) لا مكانه وسيديها لا تلاف بعضها او استيفاء منفعتها ويحمل مالها في كلامه على مالها حال الاقرار لانه الظاهر فان اراد غيره قيل كما لو صرح به ولو لم يقل لملكها لم يحمل على مالها حاله بل يستفسر ويعمل بتفسيره فان مات قبله رجع فيه لو اراد

ملكها اه سم (قوله تحليفه) اي المقر (قوله حسا) الى قول المتن وان اسنده في النهاية الاقوله ويفرق الى واما الثاني (قوله حسا او شرعا) اي بان لا يكتدبه فيه الحس ولا الشرع اه ع ش عبارة سم قوله حسا وشرعا فلم ان شرط الاقرار بالمال عدم تكذيب الحس او الشرع فهو كالاقرار بالنسب في ذلك لكن قضية ذلك ان يقال وشرعا بالو او فتامله اه (قوله له على الخ) يتامل مناسبتة لما فرغ عليه اه سيد عمر اي فان المتن في نفس المقر به لاهلية استحقاق المقر له اياه (قوله له على الالف الخ) مثال لتكذيب الحس وقوله او لهذه الدابة مثال لتكذيب الشرع اه ع ش (قوله واطلق) اي فلو اضافة الى يمكن كالاقرار بماله من وصية ونحوها صح كاقاله الماوردي نهاية ومعنى واسنى (قوله اما الاول) اي المثال الاول اي وجه الغائه (قوله فواضح) اي لا استحالة ملوكية المعلوم (قوله فكان قوله في هذا ولا شيء فيه الخ) يوم ان ولا شيء فيه من كلام المقر وانه قيد وليس كذلك كما هو ظاهر (قوله ومن ثم) المشار اليه قوله فانه غير مستعمل الخ (قوله هنا) اي في المثال الاول (قوله ذكر الذي) اي الى آخره (قوله هذا) اي ما ذكره من الفرق وكذا قوله ثم هذا (قوله اوضح منه) اي من الفرق الذي نقله الشيخ (قوله فيه) اي في العامي الصرف (قوله فان تعذر) اي الاستفسار (قوله لم يعمل به) اي بالمثال الاول من العامي الصرف (قوله لاحتماله) اي المثال الاول من العامي الصرف الممكن والمستحيل (قوله استحقاقها) من عطف المسبب على السبب عبارة النهاية والمعنى لا انتفاء اهلية استحقاقها لعدم قابليتها للملك حالا ولا لا يتصور منها تعاطي السبب كبيع ونحوه بخلاف الرقيق كما سيأتي اه (قوله ومن ثم الخ) عبارة النهاية والمعنى والاسنى ومحل البطلان كما قاله الاذرى في المملوكة اما الاقرار لخل مسبلة فلا شبه الصحة كالاقرار لمقبرة ويحمل على انه من غلة وقف وقف عليها او وصية لها وبه صرح الروياني واقتضى كلامه انه لا خلاف فيه اه قال ع ش قوله مر فلا شبه الصحة معتمدا اه (قوله لو كانت مسبلة الخ) لو قيد هنا بجهة غير ممكنة فينبغي بطلان الاقرار اخذنا بما ياتي في الاقرار لخل هند نعم ان انفصل التقييد بالجهة الغير الممكنة هنا وهناك فيتجه عدم قبوله للحكم بصحة الاقرار اولا فلا يقبل رفعه بعد ذلك بخلافه مع الاتصال لان الكلام بآخره مر اه سم (قوله لهذه الدابة) تقدير هذا مع قوله اي المتن بسببها لملكها لا يخفى ما فيه من الحزارة سم على حج اقول ومع ذلك فيمكن توجيهه بان قوله لملكها بدل من هذه الدابة اه ع ش عبارة الرشيدى قوله على هذه الدابة كان الداعي له الى ذكر هذا في التصوير مجازا ظاهر المتن والافعال الروض كغيره فلو قال على لملكها بسببها الف اه على انه قد يتوقف في هذا التصوير من حيث الحكم والاعراب اه (قوله لا مكانه) الى المتن في النهاية الاقوله فان مات الى وليس (قوله وسببها لا تلاف الخ) مبتدأ وخبر (قوله او استيفاء منفعتها) باجارة او غصب نهاية ومعنى (قوله فان اراد غيره) اي كان قال اردت من انتقلت منه الى من هي تحت يده الان وان طالت مدة كونها في ملك من هي تحت يده اه ع ش (قوله فان اراد غيره قبل) ولما لكها حالا تحليف المقر ان لم يصدق اخذنا ما في شرح ويشترط في المقر له (قوله ولو لم يقل لملكها) بل قال على بسبب هذه الدابة اه ع ش عبارة المعنى ومثلها في سم عن شرح البهجة فان لم يقل لملكها

حسا او شرعا) فلم ان شرط الاقرار بالمال عدم تكذيب الحس او الشرع فهو كالاقرار بالنسب في ذلك لكن قضية ذلك ان يقال حسا او شرعا بالو او فتامله (قوله فلا استحالة ملكها او استحقاقها) قال في شرح الروض نعم لو اضافه الى يمكن كالاقرار بمال من وصية ونحوها صح كاقاله الماوردي اه (قوله ومن ثم لو كانت مسبلة بنحو وصية الخ) لو قيد هنا بجهة غير ممكنة فينبغي بطلان الاقرار اخذنا بما ياتي في الاقرار لخل هند نعم ان انفصل التقييد بالجهة الغير الممكنة هنا وهناك فيتجه عدم قبوله للحكم بصحة الاقرار اولا فلا يقبل رفعه بعد ذلك بخلافه مع الاتصال لان الكلام بآخره مر (قوله لهذه الدابة) تقدير هذا مع قوله اي المتن بسببها لملكها لا يخفى ما فيه من الحزارة (قوله لم يحمل على مالها حاله الخ) عبارة شرح البهجة فان لم يقل لملكها بل قال بسببها لم يلزم ان يكون المقر به لملكها في الحال ولا لملكها مطلقا بان كانت في يده فالتفت لسان شيئا بل يستل

فما يظهر وليس في هذا إلهام المقر له لأنه لم يربط إقراره بيمين هو هذه الدابة صار المقر له معلوما تبعا كتنفي به بخلاف ما مر في رجل من أمه هذه البلدانها وان عينت ليست سببا للاستحقاق (٣٦٣) فلم تصلح للاستتباع ولو اقربعين او دين لحربي ثم استرق او بعد الرق واستند

واقتصر على قوله بسببها لم يلزم أن يكون المقر به مالها في الحال ولا مالها مطلقا بل يسأله ويحكم بموجب بيانه اذ يحتمل أن يكون غير مالها كان تكون اتلفت شيئا على إنسان وهي في يد المقر اه (قوله فيما يظهر) اعتمده مر اه سم (قوله بخلاف ما مر الخ) اي في شرح ويشترط في المقر له (قوله لانه وان عينت) اي لانه وان عينت في إقراره لم يجعلها سببا للاستحقاق كالدابة وانما ذكرها للمجرد التعريف وقضيتها انه لو جعلها سببا للاستحقاق كالدابة باق فيها احكامها وهو ظاهر اه رشيدى (قوله ثم استرق) اي الحربى اه عش (قوله فان عتق فله الخ) وهذا اذا كان المدين المقر مسلما فان كان حربيا سقط الدين باسترقاق الدائن لما ذكرنا في السير ان المتبئين الحربيين يسقط الدين باسترقاق احدهما سم على حج اه عش قول المتن (او وصية) اي مقبولة اه نهاية عبارة المغنى او وصية له من فلان او غيرها بما يمكن في حقه اه (قوله لا مكانه) الى المتن في النهاية وكذا في المغنى الا قوله نظير الى المتن (قوله نعم ان انفصل الخ) عبارة المغنى ثم ان انفصل ميتا فلا حق له في الارث والوصية وغيرهما ما استنده اليه ويكون المقر به لورثة مورثه او ورثة الموصى او غيرهم بما استنده اليه او حيا لدون ستة اشهر من حين سبب الاستحقاق كما قاله الاسنوى استحق وكذا لستة اشهر فاكثر الى اربع سنين مالم تكن امه فاشاء ان استحق بوصية فله الكل او بارت من الاب وهو ذكر فكذلك او اتى فلها النصف وان ولدت ذكر او اتى فهو بينهما بالسوية اذا استنده الى وصية واثلاثا ان استنده الى ارث فاقتضت جهة ذلك فان اقتضت التسوية كولى ام سوى بينهما في الثلث وان اطلق الارث سالناه عن الجهة وعملنا بمقتضاها فان تعذر مراجعة المقر قال في الروضة فينبغي القطع بالتسوية قال الاسنوى وهو متجه اه وقوله ثم ان استحق الخ في النهاية مثله قال الرشيدى قوله مر فكذلك اي له الكل حيث كان مستغرا قال وارث غيره اه زاد عش وقوله مر وهو متجه معتمدا اه (قوله من حين الاستحقاق) اي سببه كالارث والوصية (قوله مطلقا) اي سواء كانت فرشا او لا اه عش (قوله فلغو ذلك الاسناد لا استحالته دون الاقرار) وفاقا للمغنى والمنهج وخلافا للنهية عبارة فلغو اي الاقرار للقطع بكذبه بذلك كذا في الروضة وقطع به المحرر والذي في الشرحين فيه طريقان أحدهما القطع بالثاني على القولين في تعقيب الاقرار بما يرفع والمعتد الاول ويوجه بان قرينة حال المقر له ملغية للاقرار له الى آخر ما سياتى في الشرح الى فان قلت قال عش قوله مر والمعتد الاول هو قوله اي الاقرار للقطع بكذبه اه (قوله كله على الف من ثمن خمر) اي قياسا عليه (قوله باعنى) اي الحمل (قوله وبهذا التفصيل) اي بحمل بطلان الاقرار على تقديم المنافى وحمل بطلان الاسناد فقط على تأخير اه (قوله وهو صريح كلام الروضة والمتمن) وفي التعبير بالصراحة مبالغة والمراد انه كالصريح لمزيد ظهوره فلا منافاة بينه وبين ما مر من صرقة المان عن ظاهره وحمله على ان اللاغى الاسناد فقط اه سم (قوله وآخرين) اي وإطلاق جمع آخرين (قوله وتقديره) عبارة النهاية وتقريره بالراء بدل الدال قال عش اي لاثبات ما قاله المقر اه (قوله فعلم به) اي بالاقرار (قوله واسقط منه المبطل) اي قوله من ثمن خمر (قوله

لحالة الحرابة كما هو ظاهر لم يكن المقر به لسيده اي بل يوقف فان عتق فله وإن مات قناه هو في (وإن قال لحل هند كذا) على او عتدى (بارث) من نحو ابيه (أو وصية) له (لومه) لا مكانه والخصم في ذلك ولى الحل إذا وضع نعم إن انفصل لا أكثر من اربع سنين من حين الاستحقاق مطلقا ولستة اشهر فاكثر من حين ذلك وهي فراش لم يستحق نظير ما باق في الوصية له (وإن أسنده إلى جهة لا يمكن في حقه) كله على الف اقرضنيه (فلغو) ذلك الاسناد لاستحالته دون الاقرار لانه وقع صحيحا فلا يبطل ما عتبه به كله على الف من ثمن خمر أما لو قال باعنى كذا بالف فلا قرار نفسه هو اللغو كباعنى خمر بالف وبهذا التفصيل الذى ذكرته يجمع بين إطلاق جمع الغاء الاقرار وهو صريح كلام الروضة والمتمن وآخرين بالغاء الاسناد وصحة الاقرار وأطالوا في الاتصاف له وتوهم ما في الروضة والمتمن على أنه يمكن توجيه ما فيها باطلاقة بان قرينة حال

ويحكم بموجب بيانه اه (قوله فيما يظهر) اعتمده مر (قوله ولو اقربعين او دين لحربي الخ) كذا شرح مر وهذا اذا كان المدين المقر مسلما فان كان حربيا سقط الدين باسترقاق الدائن لما ذكرنا في السير ان المتبئين الحربيين يسقط الدين باسترقاق احدهما (قوله وبهذا التفصيل الذى ذكرته يجمع بين إطلاق جمع الغاء الاقرار الخ) اعترض عليه بان هذا الجمع غير صحيح لما فيه من تسليم كون اللاغى الاسناد دون الاقرار اه واقول هو اعتراض عجيب فاقى محذور في ذلك التسليم في الجملة حتى يقتضى عدم صحة ذلك الجمع فعليك بالتأمل الصحيح نعم قد يستشكل حمل الشارح ولا المان على ان اللاغى الاسناد مع قوله وهو صريح كلام الروضة والمتمن إذ مع صراحته كيف يتأتى حمله على لغو الاسناد والجواب ان في التعبير بالصراحة مبالغة والمراد

المقر له ملغية للاقرار له لولا تقدير احتمال بعيد وتقديره إنما يحسن عند الإطلاق دون التقييد بجهة في مستحيلة بخلاف الف من ثمن خمر فانه لا قرينة في المقر له تأخيره فعلم به واسقط منه المبطل وهذا معنى ظاهر يصح الاستدلال به

في الفرق فتغليط المصنف
 في فهمه من كلام المحرران
 الاقرار هو اللغو ليس في محله
 فتأملوه من المستحيل شرعا
 ان يقر لئن عقب عتقه بدين
 او عين ويظهر ان محله في
 غير من علمت حرارته وملكه
 قبل لما مر فيه بخلاف من
 احتمل فيه ذلك لندرتهم فان
 قلت ياتي الحل على الممكن
 وان ندر وهذا يتناقض
 ما ذكر مستحيلا شرعا
 قلت يفرق بانه هنا قام مانع
 بالمقر له حالة الاقرار من
 صحة وقوع الملك له بكل
 وجه فعدوه مستحيلا نظرا
 لذلك وثم لم يرق به مانع
 حالة الاقرار كذلك فنظر
 والامكان ملكه وان ندر
 وان يثبت له دين نحو
 صداق او خلع او جناية فيقر
 به لغيره عقب ثبوته لعدم
 احتمال جريان نافي حيث
 كما ياتي ومن ذلك ايضا
 ان يقر عقب ارثه لآخر
 بما يخصه (وان اطلق)
 الاقرار له ولم يستند الى شيء
 (صح في الاظهر) ويحمل
 على ما يمكن في حقه وان ندر
 كوصية او ارث حملا
 لكلام المكلف على الصحة
 ما امكن هذا ان انفصل
 حيا والا استفسر فان
 مات ولم يستفسر بطل
 الاقرار ويفرق بينه

في الفرق) اي بين مسئلة المتن المقدس وبين له على الف من ثمن الخمر المقدس عليه (فتغليط المصنف الخ)
 وفي سم بعد سرد كلام المحرر مانعه ولا يرتاب منصف بادني تامل في احتمال هذه العبارة لما فهمه
 النووي بل في ظهورها فيه ثم قال والمحدث عنه في السابق واللاحق ليس الا الاقرار ولا شبهة لعاقلي في كون
 ذلك قرينة ظاهرة على ان المراد بالاقرار لغو لا اسناد فقط فالحكم مع ذلك على النووي بالوهم في هذا
 الفهم هو الوهم اه (قوله ومن المستحيل شرعا الخ) فعلم ان شرط الاقرار بالمال ان لا يكذب به الشرع
 كالحس اه سم (قوله ان محله) اي كون ما ذكر من المستحيل شرعا (قوله قبل) اي قبل الاسترقاق
 (قوله لما سر) اي قبيل قول المتن وان قال لجل هند (قوله ذلك) اي حرارته وملكه الخ (قوله هنا) اي في صورة
 احتمال حرارته وملكه قبل (قوله قام مانع الخ) لعلة عدم ثبوت اهلية الاستحقاق له في الحال ولا فيما مضى
 (قوله وثم) اي في صورة علم حرارته وملكه قبل (قوله وان يثبت الخ) عطف على ان يقر الخ ثم هو الى قوله
 ومن ذلك في المغنى والى المتن في النهاية (قوله ان يقر عقب ارثه لآخر بما يخصه) خرج به ما اذا اقر له بعين
 فظاهر انه يؤخذ باقراره وظاهر ايضا انه لا يصح الاقرار فيما ذكره الشارح وان اراد المقر الاقرار
 لاستحالة ان خصوص ما يخصه بالارث للغير اذ الصورة انه لم يتغير له وبهذا يعلم الفرق بين ما هنا وبين ما سياتي
 في داري التي ورثتها من ابني فلان وان توقف الشهاب ابن قاسم في الفرق بينهما اه رشدي (قوله ويحمل)
 الى المتن في النهاية والمغنى الاقر له ويفرق الى اما اذا (قوله والا استفسر الخ) عبارة النهاية والمغنى ولو انفصل
 الحل ميتا فلا شيء له للشك في حياته فيسأل القاضي المقر حسبة عن جهة اقراره من ارث او وصية ليصل الحق
 لمستحقه وان مات قبل البيان بطل كما صرح به البغوي وغيره ولو التفت حيا وميتا جعل المال للحى اذ الميت
 كالمعدوم ولو قال لهذا الميت على كذا في البحر عن والده ان ظاهر لفظ المختصر يقتضي صحة الاقرار
 وانه يمكن القطع بالبطلان لان المقر له لا يتصور ثبوت الملك له اه والاوجه الاول اه قال ع ش
 قوله مر فيسأل القاضي اي وجوبا فيما يظهر وقوله لمستحقه وهو ورثة ابني الحل ان قال استحققه بآرث
 وورثة الموصى ان قال بوصية اه (قوله ان انفصل حيا) اي للبدنة المعتبرة التي مرت بقوله نعم الخ اه
 مغنى (قوله بطل الاقرار) كذا في شرح الروض عن تصريح البغوي وغيره وقد يقال ينبغي ان يسال واره

انه كالصرح لم يرد ظهوره وهذا لا يتناقض ما كان صر له عن ظاهره فتدبر (قوله فتغليط المصنف في فهمه من
 كلام المحرران الاقرار هو اللغو ليس في محله فتأمل) اقول عبارة المحرر مانعه فلو قال لهذه الدابة على كذا
 فلغو ولو قال بسببها المالك لزم ما اقر به ولو قال لجل فلانة كذا بآرث او وصية يلزمه وان استند الى جهة
 لا تقرض في حقه فهو لغو وان اطلق فقولان اصحهما الصحة اه ولا يرتاب منصف بادني تامل في احتمال
 هذه العبارة لما فهمه النووي بل في ظهورها فيه لان سابق قوله وان استند الى جهة لا تقرض في حقه فهو
 لغو لاحقه في بيان ما يلزم من الاقرار وما لا يلزم والمحدث عنه في السابق واللاحق ليس الا الاقرار ولا
 شبهة لعاقلي في كون ذلك قرينة ظاهرة على ان المراد بالاقرار لغو لا اسناد فقط واما كلام الشرحين فلا
 يوجب ارادة المحرر وما يوافقهما لما هو معلوم من كثرة مخالفتهم لاصري مخالفتهم لغير لازم فالحكم مع
 ذلك على النووي بالفهم هو الوهم فتدبر وعلى هذا قلعل سبب اخراج هذا عن تعقيب الاقرار بما
 يرفعه تخصيص ذلك بما يرفع لذاته بان يكون الكلام متناقضا في نفسه بخلاف هذا اذ لا تنافي في الكلام في نفسه
 وانما الخلل لكون المقر له هنا لا يصلح لذلك السبب في الواقع فليتأمل (قوله ومن المستحيل شرعا ان يقر الخ)
 فعلم ان شرط الاقرار بالمال ان لا يكذب به الشرع كالحس (قوله وان يثبت) عطف على ان يقرش (قوله ومن
 ذلك ايضا ان يقر عقب ارثه الخ) لعلم محله ما لم يرد الاقرار بها بدليل ما ياتي اول فصل يشترط في المقر به عن
 الانوار في الدار التي ورثتها من ابني فلان انه اقرار وان كان شاملا للاقرار عقب الارث (قوله فان مات ولم
 يستفسر بطل الاقرار) كذا في شرح الروض عن تصريح البغوي وغيره وقد يقال ينبغي ان يسال واره

السبب الملزم بخلافه هنا أما اذا أسنده لممكن بعد الاقرار ولو على التراخي فيصح جزما كالواقر لطفل واطلق وهو لنحو مسجد كهو لخل (وان كذب المقر له) بعين اودين ووارثه (المقر) في اصل الاقرار بطل لكن في حقه فقط (ترك المال في يده) في صورة العين ولم يطلب الدين في صورته (في الاصح) لان يده تشعر بالملك ظاهرا والاقرار الطاريء عارضه انكار المقر له فسقط ومن ثم كان المعتمدان يده تبقى عليه يدملك لا مجرد استحفاظ وبحث الزركشي حرمة وطنه لاقراره بتحريم جميع التصرفات حتى يرجع ويرد بان التفاوض المذكور اوجب له العمل بدوام الملك ظاهر اقتصوا ما باطنا فالمدار فيه على صدقه وعدمه ولو ظنا وحيثئذ يصح ما ذكره باطلا (فان رجوع المقر في حال تكذيبه) مصدر مضاف للمفعول (وقال غلط) او تعدت الكذب (قبل قوله في الاصح) بناء على الاصح السابق ان اقراره بطل اما على مقابله فلا يقبل اما رجوع المقر له او اقامة بينة به فلا يقبل منه حتى يصدقه ثانيا لان نفيه عن نفسه بطريق المطابقة ونفي المقر بطريق الالتزام

فكان أصعب

ويعمل بتفسيره كافي نظائره اه سم ويخالفه قول الشارح ويفرق بينه الخ (قوله ما قدمته) أي في شرح قوله وجب اه كرى عبارة سم كانه قوله السابق في مسئلة الدابة فان مات قبله الخ اه (قوله بعد الاقرار) متعلق باسند كاهو ظاهر ويدخل فيه قول المصنف السابق بارت او وصية (قوله لنحو اقر لطفل واطلق) اي فيصح جزما رشدي ومغنى (قوله لنحو مسجد) كرباط وفترة نهاية ومغنى (قوله كهو لخل) اي فياتي فيه تفصيله المتقدم اه ع ش (قوله ووارثه) ظاهره وان كان المورث مدبونا اه سم عبارة المغنى والظاهر كما قال شيخنا أن تكذيب وارث المقر له كتكذيبه حتى لو أقر لميث او لمن مات بعد الاقرار فكذب الوارث لم يصح اه قالوا في كلام الشارح بمعنى او (قوله في اصل الاقرار) قال في شرح الروض ومحل ذلك اذا كذب في الاصل فلو قال له على الف من ثمن عبد فقال لا بل من ثمن امة فالاصح لزومه انتهى اه سم (قوله ولكن في حقه فقط) اما في حق غيره فتصح كالواقر بجنابة على المهرن فكذب المالك فانه وان لم يصح في حق المالك صح في حق المرتن حتى يتوثق بارشها مغنى واسنى واقره سم (قوله في صورة العين) الى قول المتن فان رجوع في النهاية والمغنى (قوله ويرد بان التعارض الخ) والظاهر كما قال شيخنا انه ان كان ظنانا المال للمقر له امتنع عليه التصرف والا فلا اه مغنى (قوله ما ذكره) اي من تحريم التصرف قبل الرجوع وابطاحته بعده (قوله مصدره مضاف الخ) والفاعل المقر له المحذوف اه سم (قوله بناء على الاصح السابق ان اقراره بطل) قد يقال فلا فائدة لهذا مع ذلك ولهذا قال في شرح الروض وهذا لا حاجة اليه لما رانه بالتكذيب بطل الاقرار انتهى اه سم (قوله اما رجوع المقر له) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله او اقامة الخ) او بمعنى الواو كما عبر به النهاية (قوله به) اي بان المقر به ملك للمقر له (قوله فلا يقبل منه الخ) ظاهره وان بين لتكذيبه وجها معتمدا وقياس نظائره ان تسمع دعواه وبينته ان بين ذلك اه ع ش (قوله حتى يصدقه) اي المقر المقر له (ثانيا لان نفسه الخ) عبارة الروض وشرحه فان صدقه بعد تكذيبه لم ينزع ما اقر به من يده الا باقرار جديد لان نفيه عن نفسه بالمطابقة الخ وقول الشارح كشرح الروض لان نفيه الخ قد يقتضى ان المقر لو نفى عن نفسه بطريق المطابقة كقوله هذا ليس لي بل لزيد قبل ما ذكر منه والظاهر أنه غير مراد اه سم (قوله لان نفيه) أي المقر له (قوله ونفى المقر) اي عن نفسه يعني الذي تضمنه اقراره للغير اذ يلزم من اقراره به للغير انه ليس له اه رشدي (قوله فكان اضعف) اي فلنذا قبلنا رجوعه اه رشدي (فروع) لو أقرت له امرأة بالنكاح وانكر سقط حقه قال المتولى حتى لو رجع بعد وادعى نكاحها لم تسمع الا ان يدعى نكاحا مجددا وانما احتيج لهذا

ويعمل بتفسيره كافي نظائره (قوله وبين ما قدمته) كانه أراد قوله السابق في مسئلة الدابة فان مات قبله الخ (قوله بعد الاقرار الخ) متعلق باسند كاهو ظاهر ويدخل فيه قول المصنف السابق بارت او وصية (قوله لنحو مسجد) كرباط وفترة (قوله ووارثه) ظاهره وان كان المورث مدبونا (قوله لكن في حقه فقط) قال في شرح الروض اما في حق غيره فيصح كالواقر بجنابة على المهرن فكذب المالك فانه وان لم يصح في حق المالك صح في حق المرتن حتى يتوثق بارشها اه (قوله في المتن في الاصح) قال في شرح الروض ومحل ذلك اذا كذب في الاصل فلو قال له على الف من ثمن عبد فقال بل من ثمن امة فالاصح لزومه اه (فرع) قال في الروض فرع اقام بينة على اقرار غريمه بالاستيفاء واقام الغريم بينة على اقراره بعد ذلك اي بعد اقامته بينة بعدمه اي الاستيفاء سمعت وطالبه اه قال في شرحه لانه وان قامت البينة على اقرار الغريم بالاستيفاء فقد قامت ايضا على ان صاحبه كذب فبطل حكم الاقرار ويبقى الحق على من لزمه اه (قوله مصدره مضاف للمفعول) والفاعل المقر له المحذوف (قوله بناء على الاصح السابق ان اقراره بطل) فان قلت فلا فائدة لهذا مع ذلك ولهذا قال في شرح الروض وهذا لا حاجة اليه لما رانه بالتكذيب بطل الاقرار اه (قوله فلا يقبل منه حتى يصدقه ثانيا لان نفيه عن نفسه بطريق المطابقة) كشرح الروض لان ما اقر به من يده الا باقرار جديد لان نفيه عن نفسه بالمطابقة الخ اه وقول الشارح كشرح الروض لان

(فصل في الصيغة وشرطها)

لفظ او كتابة ولو من ناطق
او إشارة اخرس تشعر
بالإلزام بحق فحينئذ (قوله
لزيد) على الف فيما اظن او
احسب لغوا وقيما اعلم او
اشهد صحيح وقوله ليس لك
على شيء ولكن لك على
الف درهم لم يجب ما بعد
لكن لما نفاضة ما قبلها لها
وقد يستشكل بان المعنى
ليس لك على الف درهم
ويجيب بان التناقض في
تلك اظهر وقوله لامرأة الم
ازوجك امس او ليس
قد تزوجتك امس فقالت
بلى ثم جحدت لم يكن ما قاله
اقرار امته على الاصح بل هو
استفهام وقوله لزيد كذا
صيغة اقرار لان اللام
لذلك ثم ان كان ذلك معينا
كلريد هذا الثوب واخذ به
فان كان بيده حال الاقرار او
انتقل اليه لزمه تسليمه لزيد
او غيره كله ثوب او الف
اشرط ان ينضم اليه شيء مما
ياتي كعندي او على لانه مجرد
خبر لا يقتضي لزوم شيء
للخبر ولهذا التفصيل
ذكر كونه صيغة ولم يذكر
اللزوم به نعم ان وصل به ما
يخرجه عن الاقرار كله على
كذا بعدموتى او ان فعل
كذا لم يلزمه شيء كما بحثه
الاذرعي والثانية ما خوذة
بما ياتي في نحو ان شاء الله انه
ليس من تعقيب الاقرار بما
يرفعه (وقوله علي وفي) هي
بمعنى او كالتى بعدها (ذمتي

الاستثناء لانه يعترف في صحة إقرار المرأة بالنكاح تصديق الزوج لها فاحتيط له بخلاف غيره ولو أقر لأخر
بقصاص او حد قذف وكذبه سقط وكذا حد سرقة وفي المال ما مر من كونه يترك في يده ولو أقر له بعد فأنكره
لم يحكم بعقوبة لانه محكوم برقه فلا يرفع إلا بيقين بخلاف اللقيط فانه محكوم بحرقته بالدار فاذا أقر ونفاه المقر
له بقي على اصل الحرية ولو أقر له بأحدى عبيدين وعينه فرده وعين الآخر لم يقبل فيما عينه إلا
بينة وصار مكذبا فيما عينه له مغنى ونهاية

(فصل في الصيغة) (قوله في الصيغة) إلى قوله وقد يستشكل في النهاية قال ع ش لعل وجه تأخيرها إلى
هنا تقدم كل من المقر والمقر له عليها بالذات وتقديمها في المنهج لانه لا يتحقق كون العاقد عاقدا إلا بالصيغة
فهى متأخرة في الوجود متقدمة في الاعتبار اه (قوله وشرطها لفظ الخ) أى كونه اللفظ والافاللفظ هو ذات
الصيغة والمراد باللفظ اعم من ان يكون صريحا او كناية اه ع ش اقول وكذا المراد بالاشارة اعم من ان
تكون صريحة او كناية (قوله تشعر الخ) أى المذكورات من اللفظ الخ اه ع ش (قوله لغوا) أى لعدم
اشعارهما بالإلزام اه ع ش اقول قضية ما ياتي في شرح ولو قال الى عليك الخ انها يصحان لو زاد بعد هما ظنا
غالب الفيراجع (قوله لم يجب ما بعد لكن) لا يخفى إشكاله ومخالفته لقولهم الاتي في فصل الاستثناء انه لو قال
ليس له على شيء الا خمسة لزمه خمسة ولا فرق بين الاول ولكن من جهة المعنى فان كليهما الرفع توهم بتولد من الكلام
السابق نعم لو قال ليس لك على الفان ولكن لك على الف كان عدم الوجوب ممكنا لانه مثل ليس لك على عشرة
الا خمسة وسياتي فيه انه لا يجب شيء لانه بمنزلة ليس لك على خمسة ويحتمل الفرق أى بين ليس لك على عشرة الا
خمسة وبين ليس لك على الفان ولكن لك على الف ولعله اقرب سم على حج اه ع ش ولعل وجه أى اقرب
الفرق ان احاد العشرة تستثنى منها عرفا في الاستعمال ويقال له على عشرة الا واحدا مثلا والالف لا تستثنى
م الا لفين فافوقهما بل يقال له على الف اوله على الفان بدون استثناء اه (قوله لها) الظاهر التذكير
(قوله في تلك) أى في صيغة ليس لك على شيء ولكن لك على الف درهم (قوله لان اللام) الى قوله نعم في المعنى
الا قوله لانه الى ولهدا الى قوله واعتراضا في النهاية (قوله او غيره) أى غير معين عطف على معينا ش اه سم
(قوله لانه مجرد الخ) علة لما يفهمه قوله اشترط ان ينضم الخ من عدم الاقرار عند عدم الانضمام اه
(قوله ذكر كونه صيغة ولم يذكر اللزوم به) يريد عليه ان الالتزام معتبر في مفهوم الاقرار كما مر فصيغة الاقرار
متضمنة للزوم (قوله كله على كذا بعدموتى الخ) وفي الروض وكذا أى يلغو قوله له على الف ان مت او قدم زيد
اه قال في شرحه سيأتي في الباب الثالث ان محل ما هنا اذا لم يقصد التأجيل انتهى اه سم (قوله والثانية) أى
له على كذا ان فعل كذا (قوله هي الخ) أى الواو عبارة للمعنى تنبيه لو عبر المصنف باو هنا فقال او في ذمتي كما
عبر به في الروضة وفيما سيأتي فقال ومعى او عندي لكان اولى لثلاث توهم ان المراد الهيئة الاجتماعية (قوله

نفية الخ قد يقتضى ان المقر لو نفي عن نفسه بطريق المطابقة كقوله هذا ليس لي بل لزيد قبل
ما ذكر منه والظاهر انه غير مراد اه

(فصل في الصيغة) (قوله لم يجب ما بعد) لكن لا يخفى اشكاله ومخالفته لقولهم الاتي في فصل الاستثناء
انه لو قال ليس له على شيء الا خمسة ولا فرق بين الاول ولكن من جهة المعنى فان كلاهما للاستثناء في المعنى
بل اطلق اهل الميزان انها اعنى لكن حرف استثناء من ناقشهم بانها ليست حرف استثناء اعترف بان
معناها يشابه معنى الا فان كليهما الرفع توهم بتولد من الكلام السابق اه نعم لو قال لك ليس على الفان ولكن
لك على الف كان عدم الوجوب ممكنا لانه مثل ليس لك على عشرة الا خمسة وسياتي فيه انه لا يجب شيء لانه بمنزلة
ليس لك على خمسة ويحتمل الفرق ولعله اقرب (قوله او غيره) عطف على معينا ش (قوله كله على كذا بعد
موتى او ان فعل كذا لم يلزمه شيء) وفي الروض وكذا أى يلغو قوله له على الف ان مت او قدم زيد اه قال في شرحه
وانما لم يستفسر في تعليق المعسر يساره لان حال المعسر يشعر بطلب الصبر عليه المشعر بلزوم ما قاله وسياتي
في الباب الثالث ان محل ما هنا اذا لم يقصد التأجيل اه (قوله في الماتن ومعى وعندي المعين) فان فسر بانته في

كل على انقر ادما (للدين) الملتزم في الدمة لانه المتبادر منه عرفا فان اراد الين قبل في على فقط لا مكانه أى على حفظها (ومعنى) ولدي (وعندي)

كل على انفرادها (العين) لذلك ويحمل على ادنى المراتب وهو الوديعة فيقبل قوله بيمينته في الرد والتلف وقيل بكسر اوله صالح لما يار جحاه
واعترضنا بنص الام انه كمل اي فينصرف (٣٦٦) عند الاطلاق للدين (ولو قال لي عليك الف) او اقض الالف الذي لي عليك فقال لا يلزم

تسليمها اليوم لم يكن مقرا
لان الاقرار لا يثبت بالمفهوم
اي لضعف دلالة فيما
المطلوب فيه اليقين او الظن
الغالب وهو الاقرار وبهذا
يندفع قول التاج السبكي
مضعفاه وهذا يقوله من
يقصر المفاهيم على قول
الشارع ووجه اندفاعه انه
يأتي على الاصح المقرر في
الاصول ان المفهوم يعمل
به في غير اقوال الشارع لما
قرره ان الاقرار خرج عن
ذلك لاختصاصه بمزيد
احتياط ومن ثم اطلق
الشافعي انه انما يؤخذ فيه
باليقين ولا يستعمل الغلبة
لكن مراده ما قرره ان
الظن القوي ماحق فيه
باليقين كما صرحوا به في اكثر
مسائله ويؤيد ما ذكرته
قولهم لو قال لي عليك الف
فقال ليس لك على اكثر
من الف لم يلزمه شيء لان
نفي الزائد عليه لا يوجب
اثباته ولا اثبات مادونه ولو
قال لو يدعي على اكثر مما لك
بفتح اللام لم يكن اقرارا
لواحد منهما بخلاف ما لو
كسرهما فانه اقرار لو يدعيان
قلت يؤيد ما قاله التاج قول
الروضة لو قال رضيتك
كذا فقال ما اقترضت غيره
كان اقرارا به اه فهذا فيه
ثبوت الاقرار بالمفهوم

كل على انفرادها) اي من على وفي ذمتي وهو مستفاد من قوله اولاهي بمعنى اواجهه ش (قوله قبل في على
فقط) اي بخلاف ما لو قال في ذمتي فلا يقبل منه ان ذكره منفصلا فيما لو ذكره متصلا على الاوجه اوجه ش
قول المتن (ومعنى وعندى للعين) فان فسر بانه في ذمته قبل منه لانه غلظ على نفسه وينبغي الحمل على مافي
الذمة ايضا مع قرينة صريحة في ذلك فليتأمل اه سم (قوله لذلك) اي لانها المتبادرة منه (قوله ويحمل)
الى قوله واعترضنا في المعنى (قوله على ادنى المراتب) عبارة النهاية والمغنى فيحمل كل منهما عند الاطلاق
على عين له بيده فلو ادعى انها وديعة وانها تلفت وانتهى اهل الصدق بيمينته اه (قوله في الرد والتلف) اي اذا
ادعى ذلك بعد مضي زمن يمكن فيه التلف او الرديها هو واضح رشيد وعش وسيد عمر (قوله بكسر اوله)
اي وفتح ثانيه (قوله صالح لما) اي للدين والعين (قوله يار جحاه) وهو المعتمد اه نهاية عبارة المغنى كما
جرى عليه ابن المقرئ تبع المار جحاه الشيخان بحثا قبلهما عن المغنى انه للدين اه وفيما ايضا ولو اتى
بلفظ يدل على العين وآخر يدل على الدين كان قال له على ومعنى عشرة فالقياس انه يرجع اليه في تفسير بعض
ذلك بالعين وبعضه بالدين اه قال الرشيدى قوله فالقياس انه يرجع اليه الخ كان المراد ان هذه الصيغة عند
الاطلاق تكون اقرارا بالعين والدين معا لكنه مبهم فيرجع اليه في تفسير مقدار العين ومقدار الدين والا
فوضع الاول للدين والثاني للعين فلا يحتاج في انصرافه اليهما الى رجوع اليه وظاهر انه لو فسر ذلك بالعين
فقط يقبل اخذا بما مر قبلة انه يقبل في تفسير على بالعين بل نقل الشهاب ابن قاسم عن الشارح م رانه لو فسر
معنى وعندى بمافي الذمة قبل لانه غلظ على نفسه انتهى اه قال عش قوله م ر بالعين اي فيقبل دعواه
التلف او الرديها التي فسر بها اه اي بشرطه السابق آنفا (قوله واقض الالف) الى المتن في النهاية (قوله
وهو) اي ما المطلوب الخ (قوله وبهذا) اسم الاشارة راجع الى قوله لان الاقرار لا يثبت بالمفهوم الخ (قوله
مضعفا) اي حال كون التاج مضعفا لكونه لم يكن مقرا (قوله وهذا الخ) مقول قول التاج والمشار اليه كونه
لم يكن مقرا (قوله ان المفهوم الخ) بيان للاصح الخ (قوله لا يستعمل الغلبة) قال ابو على اي ما غلب على
ظن الناس اه معنى (قوله لما قرره الخ) لتليل لقوله انه يتأتى الخ (قوله عن ذلك) اي الاصح المذكور
(قوله فيه) اي في الاقرار (قوله مراده) اي الشافعي (قوله ما ذكرته) اي انه ليس اقرارا اه عش
ويجوز تفسيره بقول الشارح ان الاقرار خرج الخ (قوله قولهم لو قال الخ) فيجري التاج ما قاله هنا ايضا
اه سم (قوله لا يوجب) اي بالمنطوق (قوله لو قال الخ) عطف على لو قال لي الخ (قوله لم يكن اقرارا) اي
لانه مع فتح اللام صادق بكل ما ينسب لو يدعي وان لم يكن من جنس ما يقرب به كالمعلم والشجاعة اه عش (قوله
فانه اقرار لو يدعي) اي ويقبل تفسيره بما قل اي وان لم يتمول اخذاهما سياي في شرح قوله ولو اقر بمال او مال
عظيم سم وعش (قوله ما قاله التاج) وهو قوله وهذا بقوله الخ اه عش (قوله الا هو) الظاهر الا لياه
اه سم (قوله ومفهوم هذه الصيغة) وهو ما اقترضت الا هو المشتعل على النفي والاثبات صريحا (قوله وهو
الخ) اي مفهوما (قوله قولهم) اي في شان الفاظ ذكر وانها اقرارا ما سياي وغيره اه رشيدى (قوله
لان المفهوم من هذه) لقائل ان يقول المفهوم من قولهم هذا ليس هو المفهوم الاصولي الذي كلام التاج

قلت لا يؤيده لان هذا في قوة ما اقترضت الا هو ومفهوم هذه الصيغة وهو ثبوت اقتراضه على المفاهيم
بل قال جمع كثيرون انه صريح بلا قياس به مفهوم الخ طرف الخلف في حجته فان قلت سياي قولهم لان المفهوم من هذه
الافاظ عرفا الاقرار وهذا صريح في العمل فيه بالمفهوم فانه هذا لا يرد علينا

لأنه في الفاظ اطرد العرف في استعمالها مراداً منها ذلك وهذا لا شك في العمل به وكلامنا في مفهوم لفظ لم يطرد العرف في قصده منه ولو قال له
احد تينك الصيغتين (لقال) مع مائة او (زن) او خذ او زنه او خذ او اختم عليه او (٣٣٧) اجعله في كيسك) او هو صحاح او مكسرة (فليس

باقرار) لأنه ليس بالتزام
وانما يذكر في معرض
الاستتزام وكذا مهما قلت
عندي (ولو قال) في جواب
لي عليك الف (لي او نعم او
صدقت) او اجل او جبر او
اي بالكسر (او ابراتي
منه) او ابرتي منه (او
قضيته) او قضيت نظير ما
باتي في اقضي غدا (او انا
مقر به) او لا انكر ما تدعيه
(فهو اقرار) لان الستة
الاول موضوعه للتصديق
نعم لو اقرن بواحد ما ذكر
قرينة استتزام كما براد كلامه
بنحو ضحك وهز راس بما
يدل على التعجب والانكار
اي وثبت ذلك كما هو ظاهر
لم يكن به مقرا على احد
احتمالين المرافعي والمصنف
وميلهما اليه لكن رجح
الاسنوي وغيره انه لا فرق
لضعف القرينة لالكونه
تعقيبا للاقرار بما يرفعه
لان القرينة هنا مقارنة فلا
رفع فيها ولا ن دعوى الابرار
او القضاء اعتراف بالاصل
ولو حذف منه لم يكن اقرارا
لاحتماله الابرار من الدعوى
وهو لو وكذا اقراره ارا في
منه او استوفاه متى كما افتي
به القفال وهي حيلة لدعوى
آراء مع السلامة من
الالتزام والحق به ابراتي
من هذه الدعوى ولان

فيه بل المراد من كونه مفهوم ما من هذه الالفاظ انه معناها عرفا فليتأمل اه سم (قوله) لانه في الفاظ اطرد
للعرف (الخ) اي فليس المراد منه المفهوم الاصطلاحي الذي هو دلالة اللفظ في غير محل النطق بل المراد منه ان
هذا اللفظ غلب استعماله في هذا المعنى بحيث صار لا يفهم منه عند الاطلاق الا هذا المعنى لكن قوله وكلامنا
في مفهوم لفظ الخ قد لا يوافق ذلك فليحرر اه رشدي (قوله) ولو قال له (اي خطا بالزبد) (قوله) تينك الصيغتين
اي قول المصنف لي عليك الف وقول الشارح اقض الالف الذي لي عليك اه ع ش (قوله) مع مائة الى
قول المتن ولو قال انا مقري النهاية الا قوله وكذا مهما قلت عندي وقوله او ابرتي منه وقوله اي وثبت ذلك كما
هو ظاهر وقوله لكن رجح الى ولان دعوى وقوله بخلاف ما لو اقتصر على فهم اعدلان (قوله) او ابرتي
منه بصيغة لاسر (قوله) او قضيت اي بدون ضمير المفعول قول المتن (فهو اقرار) (فرع) في
شرح البهجة ولو ادعى بمائة فقال قضيت منها خمسين لم يكن اقرارا بالمائة فقد يريد بالمائة المائة المدعاة
اه وينبغي ان يكون مقرا بخمسين وقد كتب شيخنا البرلسي بهامشه مانصه ظاهر قوله بالمائة انه
يكون مقرا بخمسين اه سم (قوله) وثبت ذلك اي وحلف انه لم يرد الاقرار بل الاستتزام مر اه سم
(قوله) لم يكن به مقرا اعتمده النهاية ايضا ومال المعنى الى ما رجحه الاسنوي من اللزوم وعدم الفرق
(قوله) ولان دعوى الخ ثم قوله ولان الضمير الخ عطفان على لان الستة الخ (قوله) دعوى الابرار اي وطالبه
(قوله) اعتراف بالاصل) عبارة المعنى قد اعترف بالشغل وادعى الاسقاط والاصل عدمه اه (قوله) ولو
حذف الى قوله ولو لو سال في المعنى (قوله) وكذا الخ اي لم يكن اقرارا لو قال (اقراره الخ) عبارة المعنى ولو
اقتصر على قوله ابراتي فليس باقرار وكذا قوله للعا كم وقد اقراره ابراتي او ابراته او قد استوفى مني الالف
قاله القفال في فتاويه وهو حيلة الخ ومثل ذلك ما لو قال قد ابراتي من هذه الدعوى فلا يكون مقرا بالحق
اه (قوله) لدعوى البراءة اي او الاستيفاء (قوله) والحق به اي باقراره الخ (قوله) يعود الالف المدعى
به) فلا يقبل قول المقراردت به غيرك اه اسنى زاد المعنى كما لا يقبل تفسيره الدرهم بالناقصة اذ لم
يصلها بالكلام وكانت دراهم البلد تامة اذ الجواب منزل على السؤال اه (قوله) ولو سال القاضي الخ
مفهومه ان قوله عندي من غير سؤال القاضي لا يكون اقرارا اه سم وفيه تامل (قوله) ولو قال ان شهدا الى
قوله ولو ادعى في المعنى (قوله) او قال ذلك اي ان لك علي كذا (قوله) فهم اصادقان قال سم على منهج بعد مثل
ما ذكره وينبغي وقا لم ابران الحكم كذلك وان كان لا تقبل شهادته كعبدوصي فلي نظر ولعل الفرق بين ان
شهدا على بكذا صدقتهما وبين ان شهدا على فهم اصادقان ان الجواب في قوله فهم اصادقان اسمية مدلولها
الثبوت وهو لا يعلق فيقول بان المعنى ان شهدا على قبلت شهادتهما لا انها اصادقان ومتى كانا اصادقين كان

فليتأمل (قوله) وكذا مهما قلت عندي) ولو طالبه بوقاه شئ فقال بسم الله لم يكن اقرارا كما افتي به شيخنا
الشهاب الرملي شرح مر (قوله) في المتن فهو اقرار قال في شرح الروض قال في الاصل قالوا ولو قال العمري
فاقرار ولعل العرف يختلف فيه اه (فرع) في شرح البهجة ولو ادعى بمائة فقال قضيت منها خمسين لم
يكن اقرارا بالمائة فقد يريد بالمائة المدعاة اه وينبغي ان يكون مقرا بخمسين وقد كتب شيخنا
البرلسي بهامشه مانصه ظاهر قوله بالمائة انه يكون مقرا بخمسين اه (قوله) اي وثبت ذلك اي وحلف
انه لم يرد الاقرار بل الاستتزام مر (قوله) وكذا ابراتي منه او استوفاه مني) عبارة الروض لا قد اقررت
بالبراءة او الاستيفاء اي فليس باقرار وزاد في شرحه لي بعد البراءة ومنى بعد الاستيفاء (قوله) لان الضمير في به
يعود دلالة المدعى به الخ) قال في شرح الروض اي فلا يقبل قول المقراردت به غيرك الخ وهذا قد يقال عوده
لما ذكر لا يمنع الاحتمال الذي قاله الرافعي فامعن التامل (قوله) ولو سال القاضي المدعى عليه الخ) مفهومه

الضمير في به يعود دلالة المدعى به وحيث لا يحتاج الى ان يقول لك وبه اجاب السبكي عن قول الرافعي يحتمل اذا حذف لك انه مقرب له لغيره ولو
سال القاضي المدعى عليه عن جواب الدعوى فقال عندي كان اقرارا قاله السبكي ولو قال ان شهدا على بكذا صدقتهما او قال ذلك فهو عندي او
صدقتهما لم يكن اقرارا لانه لم يجرم ولان الواقع لا يعلق بخلاف فهم اصادقان

لأنهما لا يكونان صادقين إلا ان كان (٣٦٨) عليه المدعى به الآن فيلزمه ولو قال فهما عدلان فيما شهد به فالذي يظن أنه كقولهم

ذلك إقرار منه باعترافه بالحق بخلاف صدقهما فان المعنى فيه ان شهدا على نسيتهما للصدق وذلك لا يلزم منه الدلالة على صدقهما اه ع ش اقول قد يرد على الفرق المذكور قوله ان قال ذلك فهو عندى فان الجواب فيه اسمية ايضا (قوله) لانهما لا يكونان صادقين) اى على تقدير الشهادة والحاصل ان ثبوت صدقهما على تقدير الشهادة يتوقف على لزوم المدعى به عليه الان اه سم (قوله فيلزمه) اى وان لم يشهدا اه نهاية (قوله) لانه بمعناه) فيه تأمل اه سم (قوله ولو ادعى عليه الخ) ولو قال فى جواب دعواه لاندن المطالبة وما كثر ما يتقاضى لم يكن إقرار الانتقام صراحتة قاله ابن العاد ولو قال فى جواب دعوى عين بيده اشترى بها أو ملكتها منك او من وكيلك كان إقرار التضمنه ذلك الملك للمخاطب عرفا اه معنى زاد النهاية ولو طالبه بآدم شيء فقال بسم الله لم يكن إقرارا كافيا به الوالد رحمه الله تعالى اه قال ع ش قوله مر فقال بسم الله الخ ومثله ما لو قال على الراس والعين بالاولى اه (قوله وفارق كان لك الخ) عبارة المعنى ولو قال كان لك على الف او كانت لك عندى دار فليس باقرار لانه لم يعترف فى الحال شيء والا صل برأه الذم فولا ينافى ذلك ما فى الدعوى من انه لو قال كان فى ملكك امس كان مؤاخذا به لانه ثم وقع جوابا للدعوى وهما بخلافه فطلب فيه اليقين ولو قال اسكنتك هذه الدار حينئذ امس اخر جنتك منها كان اقرارا له باليد لانه اعترف بشيئها من قبل وادعى زوالها ولا ينافى ذلك ما فى الاقرار من انه لو قال كان فى يدك امس لم يؤاخذه لانه هنا اقر له بيد صحبة بقوله اسكنتك بخلافه ثم لاحتمال كلامه ان يده كانت من غضب او سؤم او نحوه اه (قوله ولم يقل به) الى قوله لا على دقائق فى المعنى والى قوله ولو تعارضت فى النهاية (قوله) لاحتمال الثانى للوعاد الخ ولا يرد على ذلك قولهم فى لا انكر ما تدعيه انه اقرار مع احتمال الوعد لان العموم الى التنى أسرع منه الى الاثبات بدليل النكرة فها تهم فى حين التنى دون الاثبات نهاية ومعنى قول المتن (اليس الخ) او هل كافى المطلب نهاية ومعنى قول المتن (فقال بلى الخ) لو وقع نعم وبلى فى جواب الخبر المتنى نحو ليس لى عليك الخ قال الاسوى فيتمجه ان يكون اقرارا فى بلى دون نعم كذا فى حاشية سم على المنهج عن شيخه عميرة واقره اه سيد عمر (قوله انه لا فرق بين النحوى وغيره) هذا واضح عند الاطلاق فلو ادعى النحوى انه اراد المعنى اللغوى وهو تصديق التنى فلا يبعد قبول قوله بيمينه اه سم (قوله لمن فرق) عبارة النهاية للغزالى ومن تبعه اه (قوله بينهما) اى النحوى وغيره (قوله) وقد يفرق) اى بين نعم فها ذكر وان دخلت بفتح الهمزة (قوله هنا) اى فى الجواب بعم (قوله لحقائه الخ) لاحاجة لدعوى الخفاء المذكور بل يكفى فى الفرق ان نعم كثر فى العرف استعمالها للتصديق اه سم (قوله بخلافه ثم) اى بخلاف المتبادر فى انت طالق ان دخلت (قوله) ولعدم الفرق هنا نظر الزركشى فى قول

ان قوله عندى من غير سؤال القاضى لا يكون اقرارا (قوله) لانهما لا يكونان صادقين) اى على تقدير الشهادة والحاصل ان ثبوت صدقهما على تقدير الشهادة يتوقف على لزوم المدعى به عليه الان (قوله فالذى يظن الخ) كذا شرح مر وهذا قياس ما يأتى (قوله لانه بمعناه) فيه تأمل (قوله حتى يقول فيما شهد به) لعله فى الاول مبنى على قوله السابق فالذى يظن الخ بل ذلك ما خوذ من هذا لان هذا فى الروض كأصله (قوله حتى يقول فيما شهد به) قال فى شرح الروض قال فى الروضة قلت فى لزومه بقول عدل يعنى فيما شهد به بنظر اه (قوله) وفارق كان لك عندى او على الف الخ) فى شرح الروض قال الرويانى ولو قال لهذا الميت على كذا فظاهر كلام المختصر جواز الاقرار بتقدير كان له على اه فانظر هل يشكل اعتبار هذا التقدير على ما تقر فى كان لك عندى او على لافى جواب من انه لا يلزم به شيء او يفرق بنحو ان اعتبار كان هنا ضرورى اذ لا يمكن ملك الميت بعد الموت (انه لا فرق بين النحوى وغيره) هذا واضح عند الاطلاق فلو ادعى النحوى انه اراد المعنى اللغوى وهو تصديق التنى فلا يبعد قبول قوله بيمينه وليس هو من قبيل تعقيب الاقرار بما رفعه كما توهم اذ هذه الصيغة من المعنى غير اقرار ولان الرفع وهو ارادة المعنى اللغوى مقارن للرفع كما تقدم فيما لو وجدت قرينة استهزأه فليتأمل (قوله) لحقائه على كثير من النحاة) لاحاجة لدعوى الخفاء على الكثير من أئمة النحو

صادقان لانه بمعناه بخلاف ما لو اقتصر على فهما عدلان ولو قال لمن شهد عليه هو عدل او صادق لم يكن اقرارا حتى يقول فيما شهد به ولو ادعى عليه بعين فقال صالحنى عما كان لك على كان اقرارا بيمينه فيطالب بيمينه وفارق كان لك عندى او على الف بانه لم يقع جوابا عن شيء كان بالغوا شبه ولو ادعى عليه الفاقانكر فقال اشترى هذا منى بالالف الذى ادعيته كان اقرارا به كعيني بخلاف صالحنى عنه به اذ ليس من ضرورة الصلح كونه بيعا حتى يكون ثم ثمن بخلاف الشراء (ولو قال انا مقر) ولم يقل به (او انا اقر به) فليس باقرار (لصدق الاول باقراره بيطلا نه او بالتوحيد ولا احتمال الثانى للوعد بالاقرار فى ثانى الحال) ولو قال اليس لى عليك كذا فقال بلى او نعم فاقرار وفى نعم وجه) اذ هى لغة تصديق للتنى المستفهم عنه بخلاف بلى فانها رد له ونفى التنى اثبات ومن ثم جاء عن ابن عباس رضى الله عنهم ما فى اية الست لو قالوا نعم كفروا وردوا هذا الوجه بان الاقارب ونحوها محمولة على العرف المتبادر من اللفظ لا على دقائق العربية وبه يعلم انه لا فرق بين النحوى وغيره خلافا لمن فرق لسنكه

يشكل بالفرق بينهما فى انت طالق ان دخلت بفتح الهمزة وقد يفرق بان المتبادر هنا حتى عند النحوى عدم الفرق لحقائه على كثير من النحاة بخلافه ثم ولعدم الفرق هنا نظر الزركشى فى قول ابن عبد السلام لو لقن العربى كلمات غريبة لا يعرف معناها لم يؤخذ بها لانه

للم يعرف مدلولها يستحيل عليه ففقد ما يريد بان لهذا اللفظ عرفا يفهمه العاقل ايضا وكلام ابن عبد السلام في لفظ لا يعرفه العاقل اصله لكن
 الاوجه ان العاقل الذي لا يخاطبنا يقبل منه دعوى الجمل بمدلول كثر الفاظ الفقهاء بخلاف المخاطب لا يقبل الا في الحنفى الذي لا يعرف
 له يعرفه اليه ولو تعارضت بيننا اقرار زيد و ابراهيم فان علمنا انهما فالحكم له والافلاشى. (ولو قال اقضى الالف الذي عليك)
 اولى عليك الف او اليس لي عليك الف او اخبرت ان لي عليك الف (فقال نعم) او جبر اوبلي اوى (او اقضى غدا اومهلني يوما) او امهلني
 وان لم يقل يوما ويؤخذ منه انه لا يشترط ذكر غدا بعد اقضى (او حتى اقعدا وفتح الكيس او اجد) اى المفتاح او الدراهم مثلا (فاقرار في
 الاصح) حيث لا استهزاء اخذنا من لانه المفهوم من هذه الالفاظ عرفا (تنبيهه) (٣٦٩) ظاهر كلامهم او صريحه انه لا يشترط نحو

ضمير او خطاب في اقضى
 او امهلني ويشكل عليه
 اشتراطه في ابرائى و ابرئى
 او انا مقر ومن ثم قال
 الاسنوى في اقضى لا بد من
 نحو ضمير لاحتماله المذكور
 وغيره على السواء ولك
 ان تقول لم ينفوا عن
 ذلك بل اشاروا للجواب بان
 المفهوم من هذه الالفاظ
 عرفا ما ذكره فيها ويؤيد
 ذلك ان الوعد بالقضاء
 وطلب الامهال لا يتبادر
 منهما الا الاعتراف وطلب
 الرق بخلافه في ابرائى لانه
 يحتمل احتمالا قريبا انه مخبر
 عن ابرائه من الدعوى
 عليه بالبطل و ابرئى بالامر
 لانه يستعمل عرفا لا احتياط
 كثيرا الا ترى الى قولهم
 يسن لنحوه يدسفر طلب
 الابراء والاستحلال من
 كل من بينه وبينه معاملة
 وانا مقر لانه يستعمل كثيرا
 للاقرار بالوحدانية ونحوها
 (فرع) قال الزبيل لو
 قال اكتبوا لي على الف

(الخ) عبارة النهاية ولا ينافي ما تقرر قول ابن عبد السلام ولحق العرفي الخ لان هذا اللفظ يفهمه الخ
 اه (قوله ويرد) اى تنظير الزركشى (قوله لهذا اللفظ) اى نعم (قوله الذى لا يعرف الخ) عبارة النهاية
 الذى يخفى على مثله معناه اه (قوله والافلاشى) كان وجهه تساقطها او الرجوع لاصل براءة الذمة اسم
 (قوله اولى عليك الف او اليس لي عليك الف) لا حاجة الى ذكره لسبق ذكر الاول في شرح ولو قال بلى وسبق
 ذكر الثاني في قول المتن ولو قال اليس الخ (قوله وان لم يقل) الاولى اسقاطا ان (قوله بمامر) اى في شرح
 فهو اقرار (قوله ويشكل عليه) اى على عدم اشتراط ما ذكر (قوله اشتراطه في ابرائى و ابرئى) اى منه
 و (قوله وانا مقر) اى به (قوله قال الاسنوى الخ) اقره المغنى وكذا النهاية عبارة مع المتن واقض
 غدا ذلك او نحوه مما يخرج عن احتمال الوعد كما بحثه الاسنوى او امهلني في ذلك اه قال ع ش قوله
 مر او نحوه اى كقوله اصبر حتى يتيسر او اذا جاءني مال قضيت اه (قوله عن ذلك) اى عن ورود
 الاشكال المذكور (قوله بخلافه) اى المفهوم (قوله لانه) اى المحجب بابرائى (قوله و ابرئى) عطف
 على ابرائى وكذا قوله انا مقر اه سم (قوله لنحوه يدسفر الخ) اى كالمرضى (قوله لم يكن اقرارا)
 اعتمده النهاية (قوله وبواقفه) اى قول الزبيل (قوله وانا بكذا) اى بالف لريد على (قوله او بما في
 هذا الكتاب لم يكن اقرارا) اعتمده المغنى (قوله اى مثلا) اى او بالمفوظ في الصورة الاولى (قوله قالوا)
 اى الجمع المذكور (قوله بخلاف اشهدكم) اى بكذا او بما في هذا الكتاب فيكون اقرارا (قوله
 انتهى) اى قول الجمع (قوله اقرار ايضا) اعتمده النهاية ايضا عبارتها ولو قال اشهدوا على بكذا كان اقرارا
 كما افق به الغزالي واعتمده الوالد رحمه الله في فتاويه آخر اه (قوله وعبارة فتاويه) الى التنبيه في النهاية
 الا قوله وبحت الى واقفى (قوله وذكر) عطف على قال (قوله شيئا منها) اى من الاملاك (قوله ولا
 سكوته) اى الواقف (عنها) اى الحدود (قوله في الصحة) اى صحة الاقرار (قوله وواقفه) اى الغزالي
 (على ذلك) اى ثبوت الوقف بتلك الشهادة وكذا ضمير النصب في قوله ولا يعارضه (قوله في هذا) اى
 المكتوب مثلا اه ع ش (قوله وكان الخ) عطف على قال الخ (قوله عليها) اى المواضع المذكورة
 (قوله اى بحدودها) لم يبين مر وجه عدم المعارضة ولعله ان الشهادة انما امتنت في مسئلة البغوى لان
 المقر لم يبين شيئا من الحدود حتى يشهد به و جازت فيما افق به والده مر لا هم انما يشهدون على مجرد انه
 وقف ما يملكه ولم يثبتوا شيئا بخصوصه انه ملكه وعليه فثبت انه ما سكت به وقفه وما لا فلا اه ع ش وقال

بل يكفي في الفرق ان نعم كثر في العرف استعمالها للتصديق (قوله والافلاشى) كان وجهه لتساقطها
 والرجوع لاصل براءة الذمة (قوله و ابرئى) عطف على ابرائى وكذا قوله وانا مقر (قوله ثم رايت كلام
 الغزالي الخ) افق به شيخنا الشهاب الرملى ثانيا بعد ان كان افق بالاول والله اعلم

(٤٧ - شرواني وابن قاسم - خامس)
 قول جمع متقدمين لو قال اشهدوا على بكذا او بما في هذا الكتاب لم يكن اقرارا لانه ليس فيه الا الاذن بالشهادة عليه ولا تعرض فيه للاقرار
 بالمكتوب اى مثلا قالوا بخلاف اشهدكم مضافا لنفسه اه وفي الفرق بين اشهدكم و اشهدوا على نظر ظاهر ثم رايت كلام الغزالي صريحا
 في ان اشهدوا على بكذا اقرار ايضا وعبارة فتاويه لو قال اشهدوا على اتى وقت جميع املا كى و ذكر مصرها ولم يحدد شيئا منها صارت جميع
 املا كة التي يصح وقفها وقفا ولا يضر جهل الشهود و حدودها ولا سكوته عنها و مهمما شهدوا بهذا اللفظ ثبت الوقف انتهت فهي صريحة كما
 ترى في الصحة مع قوله اشهدوا على الى اخره وواقفه على ذلك ابو بكر الشاشى و اقرهما في التوسط ولا يعارضه قول فتاوى البغوى لو قال
 المواضع التي اثبت اساميا وحدودها في هذا ملك لفلان وكان الشاهد لا يعرف حدودها ثبت الاقرار ولم تجز الشهادة عليها اى بحدودها

وأما على تلفظه بالاقرار بالشهادة فالشهادة جائزة كما يصرح به قوله ثبت الاقرار وببحث ابن الصلاح أنه لو وجد ذلك أى أشهدوا على من عرف استعماله في الاقرار كان اقرارا واقفى به السبكي بان قوله ما نزل في دفترى صحيح يعمر به فيما لو علم أنه بدلالة الاقرار ويوقف ما حدث بعده واشك قال غيره وفي وقف ما علم حدوده نظرا (٣٧٠) وهو ظاهر (نبيه) ما رد على الاولين الزبيلي والذين بعده قو لهم لو قال أقر له عنى

بالف له على كان اقرارا اجزا
فهذا ليس فيه الا الامر بما
ذكروا قد علمت انهم جزموا
بلزوم الالف له عملا بقوله
له على مع كونه وقع تابعا
فهو نظير قوله أشهدوا على
بالف له على فان قلت هل
يمكن الفرق بأنه لما صرح
هنا بأنه انما امر بما ذكر عنه
كان ذلك متضمنا للالتزام
وما نعلم ان احتمال ما يتخذ
فيه بخلاف مجرد أشهدوا
بالف له على فإنه لم يوجد فيه
ما يتضمن ذلك قلت يمكن
لكنه حتى فكان ما ذكره
من اللزوم ثم القطع به في
تلك المسئلة قاضيا عا
أولئك بضعف ما ذكره
فتأمل ولو قال لي عليك
عشرة دنانير فقال صدق له
على عشرة قرار يطرحه كل
منهما لكن القرار يطرحه
(فصل) فيما يتبع
بالركن الرابع وهو المقر
(يشترط في المقر به ان
يكون ما تجوز المطالبة به
وان لا يكون ملكا للمقر)
حين يقر لان الاقرار ليس
ازالة عن الملك وانما هو
اخبار عن كونه ملكا للمقر
له (فلو قال داري او ثوبى)
او داري التي اشتريتها
لنفسى لزيد ولم يرد الاقرار

الرشيدى قوله مر أى بحدودها هذا هو الدافع للمعارضة فاندفع ما في حاشية الشيخ ع ش اه (قوله
واما تلفظه) عبارة النهاية وتجوز على تلفظه بالامر اه (قوله بالشهادة) لا موقع له وقوله فالشهادة
اظهار في موضع الاضمار (قوله قوله) أى البغوى (قوله وببحث ابن الصلاح) تأييد ثان لعدم الفرق
(قوله لو وجد) أى صدر (قوله من عرف) متعلق بوجد (قوله استعماله) مفعول عرف أى
استعمال أشهدوا على وكذا ضمير كان اقرارا (قوله ويوقف الخ) أى عن العمل بذلك فيما علم حدوده
بعد الاقرار (قوله واشك فيه) أى في حدوده (قوله وهو ظاهر) أى دل هو لغو ويجزم بعدم الوقف
لان معنى ما نزل أى الذى نزل في دفترى الان وهو لا يشمل ما حدث تنزيهه بعد اه ع ش (قوله والذى
بعده) أى الجمع السابق (قوله اقرارا) بصيغة الامر (قوله بما ذكر) أى بالاقرار المذكور (قوله
وقد علمت) أى من قو لهم المأرأنا (قوله تابعا) أى نعنا لقوله ألف (قوله فهو) أى قوله أقر له
عنى الخ ولعل الاولى وهو بالواو (قوله بما ذكر عنه) أى عن الامر وهو منشا الفرق (قوله ثم القطع به)
أى باللزوم أى ثم جزمهم بالكون اقرارا (قوله في تلك المسئلة) أى فيما لو قال اقر له عنى الخ (قوله على
أولئك) أى الزبيلي والجمع الذين بعده (قوله ولو قال) الى الفصل في النهاية

(فصل يشترط في المقر به) (قوله فبإتفاق) الى قوله فوالانوار في الهاية والمغنى الا قوله ويردد
الى اما اذا (قوله ما تجوز المطالبة به) اعتراض من نحو عيادة المريض ورد السلام قول المتن (ان لا يكون
ملك للمقر) أهل المراد من هذا ان لا ياتى في لفظه بما يملك على أنه ملك للمقر ليست صحة الاقرار وبطلانه
دائرن على ما في نفس الامر لانه لا اطلاع لنا عليه حتى نرتب الحكم عليه نعم في الباطن العبرة بما في نفس الامر
حتى لو قال هذه الارز بدو لم تكن لو سلم مسح الاقرار اري دارى التي ملكتم الزيد وكانت له في الواقع فهو اقرار
صحيح ويجب تأويل الاضافة اه ع ش (قوله وانما هو اخبار الخ) أى فلا بد من تقديم المخبر عنه على الخبر
اه معنى (قوله لم يرد الخ) رابع لسكونه في الاضافة وسيد كر محترزه وكان الاولى تأخيرها عن
قوله او دى الذى على زيد لعمر وكما فعل في النثر والمغنى قول المتن (فهو لغو) أى بخلاف ما لو قال له على
في دارى او دى الى الب فلا يكون لغوا بل اقرارا كإتيان ما يؤخذ من ذلك في الفصل الا فى بعد قول المصنف ولو
قال له في دارى ن اى الف الخ اه ع ش (قوله) لان ذكر هذا الوصف قرينة الخ) قد يمنع ذلك بل هو
للاعتراض عن غير المسكونة من املاكه سم عبارة ع ش الا قرب عدم الصحة لان ما ذكره لا يصلح
لدفع ما دللت عليه الاضافة والكلام عند الاطلاق فلو اراد به الاقرار عمل به اه وهو الظاهر (قوله اما اذا
اراد الخ) محترز قوله ويرد الاقرار (قوله بما ذكر) أى من أدلة المتن والشرح (قوله فيصح) لانه
اراد بالاضافة اضافة سكنى ونحوها (قوله كما ناله البغوى) معناه اه ع ش (قوله بقوله الخ) أى
الاقرار (قوله ويوجب ذلك) أى عدم الفرق فوز كل منهما اقرارا (قوله ان مراده الشراء الخ) أى او
ارادته اشتراها أى ورثتها سابقا فترجمت عن مسكونة بالارث اقرارا بالارث والشراء بحيث لم يمتص من يمكن فيه التقل
في الظاهر الخ انما يحتاج اليه عدم رضائه بالارث والشراء بحيث لم يمتص من يمكن فيه التقل

(فصل فيما ياتى بالركن الرابع الخ) (قوله لان ذكر هذا الوصف قرينة الخ) قد يمنع ذلك بل هو
للاعتراض عن غير المسكونة من املاكه (قوله اقرارا ان اراده) ظاهره وان كان عقب الارث ويدل عليه
قوله في التوجيه الا فى الظاهر (قوله تبين ان مراده الشراء والارث الخ) فيه ان ذلك لا يختص بمسئلة

(أو دى الذى على زيد لعمر وهو لغو) لان الاضافة اليه تنهى الملك لفتناه اقرارا به لغو فعمل على الوعد الهبة ومن ثم والا
صح مسكنى او ملبوسى له اذ قد يسكن ويلبس غيره ملكه ويردد النظر في قوله داري التي أسكنها لاني ذكر هذا الوصف قرينة على أنه لم
يرد بالاضافة للملك أما اذا اراد الاقرار بما ذكر فيصيح كما قاله البخوي وقول الانوار لا يرد الا انما يشكك بقوله ايضا في الدار التي ورثتها
من أبى لفلان انه اقرارا ان اراده لا فرق بين اشتريتها مملو وورثتها ويوجب ذلك بان ارادته الاقرار بذلك من أن مراده اشتراها والارث

والا فالشر او الارث الماضيان لا ينافيان الاقرار حالاه (قوله وفيه) أى الانوار (قوله ولو قال) إلى المتن في النهاية (قوله ولو قال الدين الخ) قال المصنف في فتاويه لو كان بالدين المقر به رهن او كفيل انتقل إلى المقر له بذلك وفصل الشيخ تاج الدين الفزاري فقال ان اقر ان الدين صار لزيد فلا ينتقل بالرهن لأن صيرورته اليه إنما تكون بالحالة وهي تبطل الرهن وإن اقر ان الدين كان له بقى الرهن بحاله وهذا التفصيل هو الظاهر معنى ونهاية (قوله إذ لا منافاة الخ) أى لاحتمال انه وكيل فلوطالب عمرو زيد فانكر فان شاء عمرو وأقام بيته باقرار المقر ان الدين الذى كتبه على زيد له ثم بقيم بيته عليه بالمقر به وإن شاء أقام بيته عليه بالمقر به ثم بيته بالاقرار اه معنى (قوله ايضا) أى مثل مسكنى او ملبوسى لزيد (قوله إلا ان قال الخ) ظاهره ولو منفصلا فليراجع (قوله وكذا ان اراد الاقرار) أى فيصح وقياسه الصحة فيه لو قال دارى التى هى ملكى لزيد وقال اردت الاقرار لكن فى سم على منهج عن شرح الروض انه لا يصح الاقرار فى هذه وعن ع ان ظاهر شرح المنهج عدم قبول إرادة الاقرار انتهى ولو قيل قبول إرادته وحله على إرادة المجاز باعتبار ما كان أو فى ظاهر الحال لم يبعد اه ع ش و قوله أن ظاهر شرح المنهج الخ وكذا ظاهر التحفة فيما يأتى عن قريب و صريح المعنى عدم القبول ومع ذلك فما استقر به ع ش و ر جيه (قوله بما مر) أى انفا (قوله ومرة) أى قبل فصل الصيغة قبل قول المتن وإن اطاق صح (قوله لا يصح الا اربها الخ) ظاهره وإن اراد به هو ظاهر لظهور الكذب فيه وافهم قوله دين المهر الخ ان عين ما ذكره كان امهرا او متع عينا يصح الاقرار بها عقب ثبوتها وهو ظاهر كما يفهم من قوله الا فى الواقع ولم يكن بيده ثم صار عمل بمقتضى الاقرار لذاته لم يسم على صح وقوله عمل بمقتضى الاقرار أى الجواز أن تكون العين مغصوبة فلم تدخل فى ملكها اه ع ش قول المتن (فالول كلامه) لإقرار آخره لغو) سياتى فى كلامنا على قول المصنف ولو قال له على ألف من ثمن خمر انه لو صدقه المقر له على ذلك فلا شىء على المقر وإن كذبه وحلف لومه المقر به ما لم تقم بيته على المنافى فلا يلزمه اه فينبغى ان يجرى نظير ذلك هنا بل ينبغى فيما اذا قال دارى لزيد واراد الاقرار فقامت بيته بانها ملكه إلى حين الاقرار لا يصح الاقرار لانه كذب والمقر لا يستحق بالكذب وقد نقل عن إشراف الهروى ما يوافق ذلك اه سم وقوله ما لم تقم بيته الخ وقوله قد قدمت بيته الخ فيهما واقفة فان إقامة البيته على ذلك شكل رضى قوة البيته على النفي النهر المحصور ثم ايت كذب عليه الرشدى قياسا بقاى ما نصه قوله مر ما لم تقم بيته على المنافى انظر نبوله دة البيته مع انه يحتمل لومه الألف بسبب آخر ففى شهادة

الشر او الارث وكذا قال فى شرح الروض بعد ما نصه وكذا لو قال دارى لفلان واراد الاقرار لانه اراد بالاضافة إضافة مسكنى ذكر ذلك البغوى فى فتاويه اه ثم قال الا ذرعى بعد نقله كلام البغوى ويتجه ان يستفسر عند إطلاقه ويعمل بقوله بخلاف قوله دارى التى هى ملكى له للتناقض الصريح اه (قوله ولو قال الدين الذى كتبه الخ) فلو كان بالدين المقر به رهن او كفيل انتقل إلى المقر له بذلك كما فى فتاوى المصنف لكن الأوجه انصه تاج الفزاري هو أنه إن اقر بأن الدين صار لزيد فلا ينتقل بالرهن لأن صيرورته اليه إنما تكون بالحالة وبطل الرهن وإن اقر ان الدين كان له بقى الرهن بحاله شرح مر (قوله لا يصح الاقرار بها عقب ثبوتها) ظاهره إن اراده وهو ظاهر لظهور الكذب وافهم قوله دين المهر الخ ان عين ما ذكره كان امهرا او متع عينا يصح الاقرار بها عقب ثبوتها وهو ظاهر كما يفهم من قوله الا فى الواقع ولم يكن بيده ثم صار عمل بمقتضى الاقرار لذاته لم يسم على صح وقوله عمل بمقتضى الاقرار أى الجواز أن تكون العين مغصوبة فلم تدخل فى ملكها اه ع ش قول المتن (فالول كلامه) لإقرار آخره لغو) سياتى فى كلامنا على قول المصنف ولو قال له على ألف من ثمن خمر انه لو صدقه المقر له على ذلك فلا شىء على المقر وإن كذبه وحلف لومه المقر به ما لم تقم بيته على المنافى فلا يلزمه اه فينبغى ان يجرى نظير ذلك هنا بل ينبغى فيما اذا قال دارى لزيد واراد الاقرار فقامت بيته بانها ملكه إلى حين الاقرار لانه لا يصح الاقرار لانه كذب والمقر لا يستحق بالكذب وقد نقل عن إشراف الهروى ما يوافق ذلك وعلى هذا يناسب ان يكون قول الروض وشرحه وان شهدت بيته هكذا أى بان زيدا اقر بان هذا ملك عمرو وكان ملك زيد إلى ان اقر به لم تقبل اه محمول على

فى الظاهر دون الحقيقة
وفيه أيضا جميع ما عرفلى
لفلان صحيح ولو قال الدين
الذى كتبه أو باسمى على
زيد لعمر وصح إذ لا منافاة
أيضا أو الدين الذى لى على
أو الدين الذى لى على زيد
لعمر لم يصح إلا إن
قال واسمى فى الكتاب
عارية وكذا إن أراد
الاقرار فيما يظهر أخذا
بما مر ومران دين المهر
ونحو المتعة والخلع وأرش
الجنابة والحكومة لا يصح
الاقرار بها عقب ثبوتها
وعليه يحمل قول البغوى
محل صحة الاقرار فيما مر
إذا لم يعلم أنه للمقر إذ
لا يجوز الملك بالكذب
(ولو قال هذا لفلان وكان
ملكى إلى أن أقررت) به
(فالول كلامه إقرار
وآخره لغو)

بنى غير محصوراه (قوله فيطرح) الى المتن في المعنى لا قوله أو أن هذا الى لأن وقوله أو عكسه وفي النهاية
 لا قوله ولم يصح إلى وإنما (قوله لا استقلاله) عبارة النهاية والمعنى ويعمل بأوله لا شتماله على جملتين مستقلتين
 اه (قوله ومن ثم) أي لاجل الاستقلال (قوله صح ايضا هذا الخ) أي فيكون إقراراه ع (قوله لانه)
 أي ما ذكر في المتن والشرح و (قوله إقرار الخ) أي في صورت الشرح و (قوله أو عكسه) أي في صورة المتن
 وهذا على ما هو الظاهر من عطفه على قوله إقرار الخ وقول السكردى أي عكس ما ذكر بان يقول هذا فلان
 هذا ملكي وهذا ملك زيد وكان لي إلى أن أقررت به وحاصل ذلك أنه إذا أتى بجملتين مستقلتين إحداها
 تضره والاخرى تنفعه تعمل بما يضره وتلغى ما ينفعه اه مبني على أنه معطوف على هذا ملكي الخ ثم رايت
 في ع (ش ما يوافق ما قدمته عبارة قوله أو عكسه أي وكل منهما صحيح والمراد بعكسه الانكار بعد الإقرار اه
 (قوله ولم يصح الخ) عطف على صح الخ وظاهره عدم الصحة وإن أراد به الإقرار وتقدم ما فيه (قوله كان حكى
 ما ذكر) بان قال أن زيدا اقر بان هذا ملك عمر و وكان ملك زيدا إلى أن اقر به شرح الروض وظاهره أنه لا فرق
 في عدم القبول بين كونه يجعل ذلك أخبارا من نفسه أو نقلًا عن كلام المقر وقال سم على حج أنه أي ما في
 شرح الروض محمول على ما لو جعله من نفسه لا حكاية لكلام المقر ثم قال لكن كلام الشارح ظاهر في خلافه
 فليراجع ومع ذلك فالأوجه معنى ما اقتضاه كلام شرح الروض من أنه لو قال قال زيد هذا ملك عمر و وكان
 ملكي إلى أن أقررت به كان إقرارا لان هذا نقل لخصوص ما قاله المقر فلا فرق بين كونه صادرا منه أو من
 الشاهد أخبارا عنه اه ع (ش اقول ويؤيده أي الأوجه المذكورة قول المعنى وفارقت أي البينة المقر بانها
 تشهد على غيرها فلا يقبل قولها إلا إذا لم يتناقض والمقر يشهد على نفسه فيؤخذ بما يصح من كلامه اه
 قول المتن (وليكن المقر به الخ) محل ما ذكره المصنف إذا كان في يده لنفسه فلو كان نائبًا عن غيره كناظر
 وقف وولي محجور لم يصح إقراره نهاية ومعنى (قوله من الاعيان) أي قول المتن فلو اقر ولم يكن في النهاية
 والمعنى (قوله من الاعيان) خرج بتقديره الدين فلا ياتي فيه ما ذكر نهاية ومعنى قال ع (ش قوله فلا ياتي فيه
 ما ذكر أي لكن لو اقر الوارث في حياة مورثه بان ما لمورثه علي زيد لا يستحقه ثم مات مورثه وصار الدين للمقر
 عمل بمقتضى إقراره فليس له مطالبة المدين أخذًا من قول المصنف فلو اقر ولم يكن الخ اه قول المتن (في يد المقر)
 أي في تصرفه فلا يراد نحو الغاصب اه رشيدى (قوله أو حكما) أي كالمعار والمؤجر تحت يد غيره اه ع (ش
 (قوله مدع الخ) عبارة المعنى لانه إذا لم يكن في يده كان كلامه ما دعوى عن الغير بغير اذنه أو شهادة بغير لفظها
 فلا يقبل اه (قوله وأفهم المتن الخ) عبارة النهاية والمعنى واشترط كونه بيده بالنسبة لأعمال الإقرار وهو
 التسليم لا لصحته فلا يقال انه لا غ الكاية بل متى حصل بيده لزمه تسليمه اليه كما سيأتي (قوله ويستثنى)
 أي مما مر في المتن (قوله لو باع القاضى الخ) أي بسبب اقتضاء نهاية ومعنى وس (قوله فيقبل) أي فيقبل
 إقراره لمن نسب صدور التصرف معه مع أن العين المقر بها في يد المشتري لا في يد المقر اه سيد عمر عبارة

فيطرح آخره فقط
 لا استقلاله ومن ثم صح
 أيضا هذا ملكي هذا فلان
 أو هذا إلى وكان ملك زيد
 إلى أن أقررت لانه إقرار
 بعد إنكار أو عكسه ولم
 تصح هذه التي هي ملكي
 لفلان وإنما لم يقبل قول
 شاهد تناقض كان حكى
 ما ذكر وإن أمكن الجمع
 فيه لانه يحتاج للشهادة
 ما لا يحتاج للإقرار
 (وليكن المقر به) من الاعيان
 (في يد المقر) حسا أو حكما
 (ليسلم بالإقرار للمقر له)
 لانه مع عدم كونه بيده
 مدع أو شاهد بغير لفظها
 وأفهم المتن أن هذا شرط
 للتسليم لا لصحة الإقرار
 فيصح حتى إذا صار في يده
 عمل به كما يأتي ويستثنى
 ما لو باع القاضى مال غائب
 فقدم وادعى تصرفا
 قبله فيقبل وما لو باع

أنه أخبارا من عند الشهود ولا حكاية من المقر أمالو حكموه عن المقر بأن شهد وان زيدا أقر بأن هذا العمر و
 وبانه كان ملكه إلى الإقرار فيتجه صحة الإقرار إذا تناقض في الشهادة وإنما فيها إثبات التناقض في المشهود
 به الذي هو الإقرار لكن قول الشارح كان حكى ما ذكر ظاهر في خلاف ذلك وان الإقرار لا يصح وإن حكى
 الشهود ما ذكر عن المقر فليحذر (قوله وكان ملك زيد إلى أن أقررت) هذا يتضمن الإقرار لزيد في الحال وبه
 يفارق ما ياتي في كان له على الف قضيته انه لغو لانه لم يقر بشئ في الحال (قوله) وإنما لم يقبل قول شاهد تناقض
 كان حكى ما ذكر الخ) عبارة الروض وشرحه وإن شهدت بيته هكذا أي بأن زيدا أقر بأن هذا ملك عمر و وكان
 ملك زيد إلى أن اقر به لم تقبل اه عبارة كذا الاستاذ ولو شهدت بيته أن زيدا اقر لعمر و بكذا وكان لزيد إلى أن
 اقر فلغو اه وهي ظاهرة في أن قول الشهود وكان لزيد الخ من عند الشهود لا حكاية عن المقر (قوله في المتن
 وليكن المقر به في يد المقر) محل ما ذكره المصنف إذا كان في يده لنفسه فلو كان نائبًا عن غيره كناظره وقف وولي
 محجور لم يصح إقراره شرح مر (قوله ما لو باع القاضى مال غائب) أي بسبب اقتضاء (قوله فيقبل) أي مع أن

بشرط الخيار فادعوا رجل فافر البائع في مدة الخيار بأنه ملك المدعى فيه حارر او يفسخ البيع لازله لفسخه ولو لو وهب لولده عينائهم اقبضه اياها ثم اقربها الاخر فقبل على ما في البيان لكن بناء الادعى على ضيق الرجوع (٣٧٣) يحصل بمجرد التصرف (فلو اقرب ولم يكن

في يده ثم صار) في يده (عمل بمقتضى الاقرار) لوجود شرط العمل به فيسلم للمقر له حالا (تنبيه) يؤخذ من المتن وغيره صحة ما اجبت به في ممر مستطيل الى يوت أو مجرى ماء كذلك الى أراض لا يقبل قسمة فافر بعض الشركاء لآخر بحق فيه من صحة الاقرار ووقف الأمر لتعذر تسليم المقر به لأن يد الشركاء حائلة فان حارر بيد المقر ما يمكنه به تسليم الحق المقر به وأخذ به والا فلا ولا قيمة هنا للحيلولة لأن الشرط ان تكون من المقر وهى هنا من غيره لتعذر القسمة والمرور في حق الغير (فار افر بحرية عبد) معين (في يد غيره) أو شهد بها (ثم اشتراه) لنفسه أو ماله بوجه آخر أو استأجره شخص الشراء لأنه الذي يترتب عليه جميع الاحكام الآتية (حكم بحريته) بعد انقضاء مدة خيار البائع ورأيت يد المشتري عنه ونسبية الحر في زعم المقر عبد باعتبار ظاهر الاسترقاق أو باعتبار ما كان أو باعتبار مدلوله العام أمالو اشتراه

عش قوله فيقبل منه أى يمينته على القاعدة من أنهم حيث أطلقوا القبول حمل على ما هو بالبين فان أرادوا خلافه قالوا بلا يمين اه (قوله بشرط الخيار) أى له اولها نهاية ومعنى وسم (قوله وينفسخ البيع) لعل المراد انه يتبين بطلانه لعدم دخوله في ملك المشتري وبقاء ملك البائع عليه بلا صح بيعه له او ان المراد وينفسخ الاثر الذي كان يترتب على العقد لو لم يات بما يقتضى الانفساخ اه عش وقوله وبقاء ملك البائع عليه لعل المناسب ملك المدعى الخ (قوله لكن بناء الادعى الخ) عبارة للمغنى والنهاية لكتبه كما قال الادعى مفرع على أن تصرف الواهب رجوع والاصح خلافه اه قال عش قوله والاصح خلافه أى ليسكون قوله لغوا وظاهره وإن دلت القرينة على صدقه اه (قوله او مجرى الخ) عطف على ممر (قوله كذلك) أى مستطيل (قوله لا يقبل) أى كل من الممر والمجرى اه عش (قوله من صحة الاقرار الخ) بيان لقوله ما اجبت به (قوله لأن يد الشركاء حائلة الخ) قد يشكك على هذا ما قيل من انه يجوز بيع جزء شائع من دار ويصح تسليمه بغير اذن الشريك ولم ينظر لكون يده حائلة الا ان يقال ان الدار يمكن انتفاع الشريكين بهامها يادة وقسمتها او ايجارها من القاضى عليهم ما بخلاف ما ذكر من الممر والمجرى اه عش اقول لا يظهر هذا الفرق لا سيما اذا كان المقر له من الشركاء فانه ينزل في الانتفاع منزلة المقر ويقيم مقامه (قوله للحيلولة) تعليل للمغنى (قوله ان تكون) أى الحيلولة ش اه سم (قوله والمرور الخ) لا يظهر فيما اذا كان المقر له من الشركاء (قوله معين) الى قول الماتن ويصح في النهاية (قوله لنفسه) الى قوله وتسمية الحر في المغنى (قوله لنفسه) سيد كر محترزه (قوله بوجه آخر) كالارث والوصية اه غنى (قوله او استأجره) وظاهر ان الحكم بحريته في هذه النسبة لا متنازع استيفاء منفعة بغير رضاه اه سم (قوله ورفعت الاولى) فرفعت بالقاء (قوله لانه الذى الخ) عبارة للمغنى لاجل ثبوت الخيار الا في كلامه اه (قوله وتسمية الحر الخ) عبارة للمغنى ولو عبر بحرية شخص بدل عبد لكان أولى اثلا يناقض الحرية الا ان يريد كما قال الولي العراقي بالعبد المدلول العام لا الخاص الذى هو الرقاه (قوله او باعتبار ما كان) يعنى فيما اذا قال اعتقه ماله كقبل الشراء اه رشيدى (قوله او باعتبار مدلوله العام) وهو الانسان اه عش (قوله اما لو اشتراه بطريق الوكالة) وينبغى ان مثل الوكالة الولاية كما أفهمه التقييد بنفسه ثم الكلام في الحكم بالصحة ظاهر اما بحسب نفس الامر فان كان صادقا فإذ كرهه من الحرية فالعقد باطل وبائمه باقدا مه عليه اه عش (قوله في اقراره) الى قوله ولا يرد في المغنى الا قوله كان الى صريح (قوله اقتداء من جهة المشتري) فلا يثبت له احكام الشراء نهاية ومعنى (قوله من جعله بيعا) الاولى شراء (قوله بالثانية) أى باله ورة الآتية في الماتن (قوله ولا يرد) أى اتيان الخلاف هنا اه عش (قوله على الماتن) يمكن جعل قوله الاتى وبيع من جهة البائع على المذهب

المقر به ليس في يد المقر في هذه الصورة (قوله بشرط الخيار) أى له اولها (قوله ان الرجوع يحصل بمجرد التصرف) والاصح خلافه شرح ممر (قوله لا يقبل) أى الممر والمجرى ش (قوله لأن يد الشركاء حائلة) قد يقال مجرد هذا لا يقتضى التعذر لا مكان قبض المقر به قبض الجملة باذن الشركاء والا فالحكم كما صرحوا بذلك في قبض حصه بيعت من مشترك وعبارته في مبحث قبض المبيع ولو باع حصته من مشترك لم يجوز له الاذن في قبضه إلا باذن الشريك وإلا فالحكم الخ اه بل يظهر ان اذن الشريك او الحاكم شرط لحل القبض دون صحته فان قلت لعل المانع هنا شئ آخر قلت لم يجز له إلا للحيلولة المذكورة نعم إن كان المقر به زائدا على حصته اتجه ما قاله لكن هذا بعيد من عبارته ولا فرق فيه بين ما يقبل القسمة وغيره (قوله ان تكون) أى الحيلولة ش (قوله او استأجره) وظاهر ان الحكم بحريته في هذه النسبة لا متنازع استيفاء منفعة بغير رضاه (قوله ولا يرد على المتن الخ) يمكن جعل قوله الاتى وبيع من جهة البائع على المذهب راجعا لهذه ايضا

بطريق الوكالة فلا يؤثر لان الاصح أن الملك يقع ابتداء للوكل (ثم ان كان قال) في اقراره (هو حر الاصل) أو أعتقه ماله قبل شراء البائع (فشراؤه اقتداء) من جهة المشتري لان اعترافه بحريته مانع من جملة بيعا من جهته وبيعه ينع من جهة البائع ثبت فيه احكامه وكان سكوتها هنا عن ذلك لا اختصاص بالخلاف بالثانية لكن صرح في المطلب بان الخلاف ثم يأتى ما يأتى ولا يرد على اتيان

وكذا ضمير النصب في لا يرتضيه راجعاً لهذه أيضاً وإن كان خلاف المتبادر سم على حجج اه رشيدى (قوله) لأنه قد لا يرتضيه) أى فيكون ما هنا افتداء من جهة المشتري وبيعاً من جهة البائع قطعاً اه ع ش (قوله) قد لا يرتضيه) وإذا مات المدعى حرته بعد الشراء فغير أنه لو ارته الخاص أى كالابن فإن لم يكن فليت المالى وليس للمشتري اخذ شىء منه لأنه أى ما ياخذ من عمله ليس للبائع كما هو واعراف المشتري بأنه كان مملوكاً وليس له اعتقه مالكة كما عترافه بحرية اصله لكنه هيا يورث بالولاء بشرطه وياخذ المشتري من تركته أى المدعى حرته اقل الثمن نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر أول الثمن أى ثمن البائع الاول والبائع الثانى ووجهه ان الاقل ان كان هو الذى وقع به البيع الاول فهو الذى تعدى سيد العبد بقبضته فيؤخذ من تركته دون ما زاد وإن كان الاقل هو الثانى فلان المقر بالحرية لم يغيرم إلا هو فلا ياخذ زيادة عليه (فرع) قال الشافعى لو اشترى ارضا ووقفها مسجداً أى مثلاً لجاه آخر وادعاه هو وصدقه المشتري لم تبطل الوقفية وعليه فيعتقها اه حواشى شرح الروض اقول وهو ظاهر جلى ما خوذتما تقدم من ان الحن اذا تعلق بثالث لا التفات الى قول البائع والمشتري اذا اتفقا على بطلان البيع ولا يثبت ما ادعاه الثالث الا بينة ولا رجوع للمشتري على البائع بشىء حيث لم يصدقه البائع على الوقفية اه وقوله على الوقفية امله من تحريف الناسخ والاصل على ملكية الثالث الماتن (فاقتداء) أى فشرؤه حينئذ افتداء نهائية ومعنى (لذلك) اسم الاشارة راجع الى قوله لان عترافه الخ اه ع ش (قوله) فيهما الخ) أى فى المشتري والبائع عبارة المغنى تنبيهه اختلف فى قوله على المذهب فقال السبكي يرجع الى البائع والمشتري وقال الاسنوى يرد الى البائع فمنطوقان لطل يقين فيه ويفوته الخلاف فى المشتري فلو قال فاقته من جهته على الصحيح كان أحسن وقال ابن النقيب الاول أقرب الى ظاهر العبارة الثانى أقرب الى ما نفى الاسر اه (قوله) ارفى البائع) أى ارفع المذهب فى البائع اه ع ش (قوله) بناء على اعتقاده) هذا لتعليل لقول المتن وبيع من جهة البائع اه رشيدى (قوله) أى المجلس) أى قوله ومن ثم فى المغنى (قوله) كذا اختيار عيب الثمن) أى فان تعدد رده فله الارس اه ع ش (قوله) دون المشتري الخ) وهنأى النهاية والمغنى لمرأى لا يستغنى عما (قوله) لا يرد) أى المشتري (قوله) لو رد أى البائع (قوله) جاز الخ) التعبير بالجواز يشعر بأن له حالة أخرى انظر اهى فإنه يرد الثمن المعين بنفسه العقد فيعود له المبيع ولو قال فباطل اعلاه على عيب فى الثمن المعين يجوز له استرداد المبيع كان ظاهراً اه ع ش (قوله) استرداد العبد) وكتب بهامش العباب شيخنا الشربرى ما نصه قوله له استرداد المبيع أى وما كسبه من البيع إلى المصنوع لا ياخذ البائع بل يوقف تحت بدنه بخناره القاضى فار عتق فله وان مات فملكه الفى كما من ررق من الحر بين كما اوضح ذلك الشهاب حجج فى الفقاوى انتهى اه ع ش (قوله) بخلاف رده) أى الثمن المعين اقول (قوله) بعد عتق المشتري) بفتح الراء (قوله) لاتفاقهما) أى البائع والمشتري (قوله) ولو اقر) أى الى المتن فى المغنى (قوله) صح شرؤه منه) أى حكم بصحة شرؤه منه ويجوز رده لمن قال انه مغصوب منه ان عرف ولا انتزعه الحاكم منه وينبغي ان يأتى مثل ذلك من كتب الاراق اذا علم بوقفيته او لم يعلم ما يكتسب به او مشاه من لفظ وقف ثم اشتراها كاشراؤه افواه لا يجب عليه ردها من له ولا يفتى حنابلة ان عرف ولا سلمها لمن يرف المصلحة فان عرفها هو واقفاً أى مدبر عب عليه دفء ما ر الاعارة منه على ما جرت به العادة فى كتب الاولات وفى حواشى الروض ولو اقر بان هذه الدار يبيع ثم اشتراها فالحكم كذلك اه ع ش بخلاف (قوله) لأنه قد يقصد استنقاذه) ولا يثبت الخيار للمشتري كما لا يلهى امام لا يثبت ان يطالب الشراء ملكاً لنفسه اه مسنده ولو اقر بحرية عامة لم يرد ما ساجد الزمته الا حرة اه رشيدى (قوله) لا يرد الا على استعمالها ولا فى الثانية وطوها الا اذا نكحها باذنها وسيدها عتده الى بالولا كان قال ان ثبتت ايتها بالغير الولاء كان كاذ اخاه وسواء فى صحة النكاح احلت له الامام لا لا عتده اه ع ش فهاذا الامور ديال كن قال السبكي وغيره

لأنه قد لا يرتضيه وإن قال
اعتقه) البائع وإنما يسترقه
ظلماً (فاقتداء من جهته)
أى المشتري لذلك (وبيع
من جهة البائع على المذهب)
فيهما عند السبكي أوفى
البائع فقط عند الاسنوى
بناء على اعتقاده (فيثبت
فيه الخيار) أى المجلس
والشرط وكذا اختيار عيب
الثمن (البائع فقط دون
المشتري لما تقرر انه افتداء
من جهته ومن ثم لا يرد
بعيب ولا ارش له بخلاف
البائع إذ لو رد الثمن المعين
بصيب جاز له استرداد العبد
بخلاف رده بعد عتق
المشتري فى غير ذلك
لاتفاقهما على عتقه ثم ولو
اقر بان ما فى يده مغصوب
صح شرؤه منه لأنه قد يقصد
استنقاذه

وإن كان خلاف المتبادر (قوله) أى ستم لا) يمكن ان لا يحتاج ان ذلك لو قال الى است ا لى ما بل (قوله) لأنه لا يثبت فيها) يمكن ان يصور ثبوت نحو الحبة بالوانا ل لى حبات منه ولة ياتى لوهه الاعيان ثم اراه

(ويصح الاقرار بالجهول) إجماعا لأن الاخبار عن الحق السابق يقع مجعلا ومفصلا وأراد (٣٧٥) به ما يعم المبهم كاحد العبدین (فاذا قال)

ما يدعيه فلان في تركي فهو
حق عينه الوارث او (له على
شيء قبل تفسيره بكل ما
يتمول وان قل) كفلس
اصدق الاسم فان امتنع من
التفسير او نوزع فيه فسياتي
قريبا وضبط الامام ما يتمول
بمال يسد مسدا ويقع موقعا
يحصل به جلب نفع او
دفع ضرر او نفع
ضرر ونظر فيه الاذرعى
ويرد بان المراد بالاول ماله
قيمة عرفا وان قلت جدا
كفلس والحاصل ان كل
متمول مال ولا ينعكس
كجبة بروق ولم في البيع
لا بعد ما لا اى متمولا ولو
فسره بما لا يتمول لكنه
من جنسه كجبة حنطة او
بما اى بنجس (بحل اقتناؤه
ككلب معلم) لصيد او
حراسة او قابل للتعليم وميته
لمضطر (وسرجين) وهو
الزبل وحق شفعة وحدقذف
وودبة (قبل في الاصح)
لانه شيء ويحرم اخذه ويجب
رده وخارج يعلى في ذمى فلا
يقبل فيه بنحو حية حنطة
وكلب قطع لانه لا يثبت فيها
(فرع) قال له هذه الدار وما
فيها صح واستحق جميع
ما فيها وقت الاقرار فان
اختلفا في شيء ماله وقت
صدق المقر وعلى المقر له
البينة اخذ من قول الروضة
لواقر له بجميع ما في يده او
بما سب البه صح وصدق
المنه اذا تنازعا في شوبه

يلبغى عدم الصحة إلا أن يكون من حلت له الام لا سترفاق اولادها كأمهم وهو الاوجه ويؤيده ما اقر به
شيخنا الشهاب الرملي فيمن اوصى باولاد امته لاخر ثم مات واعدتها الوارث فلا بد من تزويجها من شروط
نكاح الامه نهاية ومعنى قول المتن (ويصح الاقرار الخ) ابتداء كان او جوابا للدعوى نهاية ومعنى قول المتن
(بالجهول) اى لاى شخص كان اه عش (قوله إجماعا) الى قول المتن ولو اقر بمال في النهاية لا قوله ومن
ثم لم يقبل بنحو عيادة وحدقذف (قوله لان الاخبار الخ) الاولى العطف (قوله يقع مجعلا الخ) عبارة للمعنى
لان الاقرار اخبار عن حق سابق يخبر عنه مفصلا تارة ومجعلا اخرى اما للجهول به أو لشوبته بجهولا
بوصية ونحوها ولا غير ذلك اه (قوله واراد) الى المتن في المعنى (قوله به) اى الجاهول (قوله عينه الخ) اى صح
وان لم يذكر المقر له شيئا وعينه الوارث ومع ذلك فهو مشكل لانه مؤسس امر المقر به للمقر له دون الوارث
فكيف يرجع لتعيينه وقد يجب بان ما ذكره إقرار امته حال لا يكن المهر به مجهول فلما لم يتوقف صحة الاقرار
على تعيين المقر له رجوع لتعيين الوارث اه عش (قوله كفلس) الى قول المتن قبل في الاصح في المعنى (قوله
فسياتي قريبا) اى في الفصل الاقبي للمصنف متى اقر بمهم الخ اه عش وقوله يقع وفي النهاية والمعنى
أو يقع الخ او بدل الوار (قوله نظريه) اى الضبط المذكور (قوله ويرد) اى الاذرعى (قوله الاول)
هو قوله م ما يسد الخ والمالى وهو قوله م را يقع الخ لكى سيج ان يبين الوار وعليها هو عطف تفسير
وان المراد بالاول ما يحصل به جلب نفع اه عش ودو لم في البيع الخ عبارة للمعنى لا يخالف ما ذكره
هنا من ان حدة البر ونحوها مال مافالو في البيع من انها لا تعد مالا فان كثرها تعد ما لا لعدم تمولها لاننى
كونها مالا كما يقال زيدا يعد من الرجال وان كان رجلا اه وعادة ع من قوله اى متمولا يمكن ان
لا يحتاج لذلك وانما يحتاج لذلك لو قالوا لم يست مالا لئلا يمل سم على حج وجهه ان قولهم لا يعد مالا لاني
لا عداده اى تسميته في العرف مالا لعدم التسمية في العرف لا ينافي انه مال في نفس الامر وان لم يسم به
لخفارت اه (قوله كجبة بر) اى وقع باذبحان في قشرة فشرة او بوزة معنى ونهاية قول المتن (لا يتمول)
اى لا يتخذ مالا نهاية ومعنى (قوله او قابل الخ) عطف على دعوى (قوله وميته الخ) عطف على كلب (قوله وحق
شفعة الخ) عطف على ما يحل اقتناؤه اه قول المتن (وسرجين) وكذا بكل نجس يقتنى كجدة ميتة بطهر بالدباغ
وخمر محترمة نهاية ومعنى (قوله وودبة) عبارة للمعنى وودودة (قوله به الخ) اى لا يمان كعبارة
المعنى لصدق كل منها بالشى ومعه كونه محترما يحرم اذنه بغير رده وحمل برأيه ذم من غيره اه (قوله في
ذمى) فاعل خرج (قوله فلا يقبل الخ) اى لا يقبل تمسكه سائر الاثار به وان في ذمى قوله بنحو حية
الخ متعلق بضمير المصدر استتر في قوله وقد مر اليه (قوله لانه لا يثبت فيها) يمكن ان يصور ثبوت بنحو
الحية بما لو اتلف له حبات متمولة كقائمة مسلوقة الا عيان لم اتم امره المسألة مع اعدا حبة معينة فان الظاهر
بقاؤه في ذمته لان يقال مثل هذا نادر فلا اعتبار به سم الى الخ اه عش (قوله قال له) اى لو مال شخص لريه
هذه الخ (قوله جميع ما فيها) اى بما كان موطاها (قوله عا في المقر) اه بيمه حيث لا يثبت اه عش
(قوله او ينسب الخ) وتقدم له عن الاقرار انه لو قال جميع ماء فى لفلان صح اه عش (قوله رفضيته)
اى قول الروضة (قوله المقر له) عطف على الخ (قوله به) اى في الدار (قوله رخص ذلك) عطف على
نفي العلم الخ اى كعدم استحقاقه لذلك اى (قوله لا يفتح نه الخ) اى لا يفتح امره وان في ذمى قوله ان فيها شيئا فلم
يقبل من واره ما ينافيه اه رشيده (قوله به لا يفتح نه) اى (قوله به) اى في الدار اسر شيدى
(قوله فيها شيئا) لعل المناصب شيئا (قوله به) اى بالصدق المقر (قوله الخ) عبارة عش قوله م
وبه اقر ابن الصلاح في حجج به اقرى ابن الصلاح (قوله به) اى لا يفتح نه الخ (قوله به) اى في الدار اسر شيدى

المالك مع اعدا حبة معينة فان الظاهر بقاؤه في ذمته لان يقال مثل هذا نادر فلا اعتبار به (قوله وهو
اوجه من قول القاضي الخ) كذا مخرج م را ع شرع الزوج من كل كلام الله تعالى قاله اقر

ا كان بيده حيث ذمته لو اختلف وارثا المهر المتبر له صدق وارث امته لا ذمته فمروا به ان يفتح نه الخ (قوله قال له) اى لو مال شخص لريه
الاقرار ونحو ذلك ولا يقع منه بخلافه لا يتحقق فيها الا بفتح نه الخ (قوله به) اى في الدار اسر شيدى (قوله قال له) اى لو مال شخص لريه

(الخ) كذا في شرح مـ واقتصر في شرح الروض على كلام القاضي ثم قال وكالوارث في هذا المقر بعد أن أقر الروض على تصديق المقر في مسئلة الروضة والحق به واره فقد فرق بين مسئلة الدار ومسئلة الروضة اه سم عبارة الروض قال ما ينسب الى او ما في يدي لو يدثم قال لم يكن هذه العين في يدي صدق المقر يمينه وعبارة شرحه ومثله واره فيما يظهر نعم لو قال هذه الدار وما فيها الفلان ثم مات وتنازع واره والمقر له في بعض الامتعة وقال الوارث لم يكن هذا في الدار يوم الاقرار وعا كسه المقر له صدق المقر له لانه اقر له بها وبما فيها ووجد المتاع فيها فالظاهر وجوده فيه يوم الاقرار قاله القاضي في فتاويه وكالوارث في هذا المقر اه رشدي (قوله زوجة) اي مثلاً (قوله) ولو كان للبرزوجة (الخ) سياق هذا في الدعاوى باسسط عما هنا اه رشدي (قوله زوجة سا كنة معه) اي فلو كان السا كن معه اكثر من زوجة وجعل في ايديهم بعدد الرؤوس اه عـ شـ (قوله في نصف الاعيان) اي التي في الدار بخلاف ما في يدها كخلخال ونحوه فانها تختص به لانفرادها باليد وسواء كان ملبوسا لها وقت المنازعة ولا حيث علم انها كانت تتصرف فيه وعبارة الدميري في النفقات تنبيه قال الشافعي رضى الله تعالى عنه اذا اختلف الزوجان في متاع البيت فمن اقام البيت على شيء من ذلك فهو له ومن لم يقيم البيت فالقياس الذي لا يعذر احدا عندي بالغفلة عنه ان هذا المتاع في ايديهما معا فيحلف كل منهما لصاحبه على دعواه فان حلفا جميعا لم يبينهما نصفين وإن حلف احدهما دون الآخر قضى للحالف سواء اختلفا مع دوام النكاح ام بعد التفرق واختلاف ورثتهما كهما وكذلك احدهما ووارث الاخر سواء ما يصالح للزوج كالسيف والمنطقة او للزوجة كالخلى والغزل او لهما كالدرهم والدنانير او لا يصالح لهما كالمصحف وهما ميان والنبل وتاج الملوك وهما عاميان وقال ابو حنيفة إن كان في يدهما حسابه لهما وان كان في يدهما حكايا يصالح للرجال للزوج او لها فلها والذي يصلح لهما فلهما وعند احمد ومالك قريب من ذلك واحتج الشافعي بان الرجل قديمك مناع المرأة والمرأة متاع الرجل فلوا استعملت الظنون لحكم في دباغ وعطار تداعيا طار او دباغا في ايديهما بان يكون اكل ما يصالح له وفيها اذا تنازع وسرو معسرفي اؤا بان يجعل للوسر ولا يجوز الحكم بالظنون انتمى وينبغي ان مما يقتضى الحكم لاحدهما بيده معرفته به قبل التنازع كلبوس الرجل الذي يشاهد عليه في اوقات انتفاعه به ومعرفة المرأة بحلى تلبسه في بيتها وغيره لكن اتفق وقت التنازع ان الحلى والملوس موضوعان في البيت فتستصحب اليد التي عرفت في كل واحد اه عـ شـ (قوله اول كليهما) اي اولم يصلح لواحد منهما سم وعـ شـ قول الماتن (مما يقتضى) اي بشيء لا يحل اقتناؤه اه معنى (قوله بوجه) الى قوله وقد يجاب في المعنى الا قوله ومن ثم الى واستشكل (قوله وخر غير محترمة) وجلد لا يظهر بالدغ وميتة لا يحل أكلها اه معنى (قوله لاحق الخ) اي ليس حقا واختصاصا نهاية ومعنى (قوله وخمر) اي وإن عصرها الذي بقصد الخمرية عـ شـ ومعنى (قوله قال) اي السبكي (قوله واعترض) اي بحث السبكي (قوله لذمي) ومثله المستامن والمعاهد فيما يظهر (قوله لانه يقر عليهما) يؤخذ منه انه لو فسره لحنى بنيد قبل منه وهو ظاهر اه (قوله والاوجه ما بحثه الخ) اعتمده مـ اي والمعنى اه سم (قوله وفي عندي شيء الخ) اي في له عندي الخ اه نهاية (قوله اذ ليس في لفظه ما يشعر بالتزام حق) اذ الغصب لا يقتضى التزاما وثبوت مال وإنما يقتضى الاخذ فخر بخلاف قوله على نهاية ومعنى (قوله ومن ثم الخ) لا يظهر هذا التفريع والاولى ولا يقبل الخ (قوله الاستيلاء الآتي) اي الاستيلاء على مال الغير او حق الغير فكيف قبل تفسيره بما ليس بمال ولا حق نهاية ومعنى (قوله وهذا) اي مالا يقتضى وكذا قوله ذلك الاتي (قوله) وقد يجاب الخ) حاصل هذا الجواب ان الاشكال مبني على تفسير الغصب بالمعنى الشرعي ونحن لا نلزمه وننظر الى اللغة والعرف وكل منهما بعد ما ذكر غصبا اه رشدي (قوله لبعده) الى قوله قال

في هذا المقر بعد أن أقر الروض على تصديق المقر في مسئلة الروضة والحق به واره فقد فرق بين مسئلة الدار ومسئلة الروضة (قوله او كليهما) اي اولم يصلح لواحد منهما (قوله والاوجه ما بحثه الخ) اعتمده مـ

ولو كان للمقر زوجة سا كنة معه في الدار قبل قولها في نصف الاعيان يمينها لان اليد لهما على جميع ما فيها صلح لاحدهما فقط او لكليهما (ولا يقبل بمالا يقتضى كخبر وكتب لا تنفع فيه) بوجه حال ولا مالا وخمر غير محترمة لان على مقتضى ثبوت حق وهذا لا حق ولا اختصاص وبحث السبكي قبول تفسيره بخبر وخمر اذا اقر لذمي لانه يقر عليهما اذا لم يظهرهما ويجب رد مهاله قال لكنهم اطلقوا هنا عدم القبول ولم يفرقوا بين مسلم وذمي واعترض بما فيه نظروا الاوجه ما بحثه ومن ثم اعتمده الاسنوي وغيره وفي عندي شيء وغصبت منه شيئا يصح تفسيره بما لا يقتضى اذ ليس في لفظه ما يشعر بالتزام حق ومن ثم لم يقبل بنحو براءة وحد قدف واستشكل الغصب بانه الاستيلاء الاتي وهذا غير مال ولا حق وقد يجاب بانه لغة وعرفا يشمل ذلك فصح التفسير به (ولا يقبل ايضا) (بعادة) المريض (ورد سلام) لبعده عن الفهم

في معرض الاقرار اذ لا مطالبة بهما ويقبل بهما في له على حق لان الحق شاع (٣٧٧) استعماله في ذلك ككل ما لا يطالب به عرفا

وشرعا فقد عد هما صلي الله عليه وسلم من حق المسلم على المسلم والشيء الا اعم من الحق هو الشيء المطلق لا الشيء المقرب به اي لانه صار خاصا بقرينة على ما قاله السبكي ردا لاستشكال الراقي الفرق بين الحق والشيء مع كون الشيء اعم فكيف يقبل في تفسير الاخص ما لا يقبل في تفسير الاعم واعترض الفرق بان الشافعي رضى الله تعالى عنه لا يستعمل ظواهر الالفاظ وحققها في الاقرار بل قال اصل ما اني عليه الاقرار ان الزم اليقين واطرح الشك ولا استعمل الغلبة وهذا صريح في انه لا يقدم الحقيقة على المجاز ولا الظاهر على المؤول في هذا الباب اه وليس صريحا في ذلك بل ولا ظاهرا فيه كيف وعموم هذا الذي الناشئ عن فهم ان المراد باليقين هنا ما انتفت عنه الاحتمالات العشرة المقررة في الاصول يقتضي ان لا يوجد اقرار يعمل به الا نادرا ولا يتوهم هذا ذولب ومن سبر فروع الباب علم ان مراده باليقين الظن القوي ونقوله ولا استعمل الغلبة اي حجت عارضها ما هو اقوى منها وحيث اتجه فرق السبكي (ولو اقر بمال او بمال عظيم او كبير او كثير) او نفيس او اكثر من مال زيد المشهور بالمال

السبكي في المغني (قوله في معرض) كجلس كما في المصباح ونقل الشنواني في حواشي شرح الشافعية لشيخ الاسلام انهاب كسر الميم وفتح الراء اه ع ش (قوله ويقبل بهما) انظر ما قبل به في له على شيء مما تقدم اه سم (قوله عرفا وشرعا) معمول لشاع استعماله الخ (قوله والشيء الاعم الخ) جواب سؤال يظهر مما بعده (قوله لانه صار خاصا) قد يقال هذا الخاص ايضا اعم من الحق اه سم (قوله قاله السبكي الخ) فيه نظر اه سم ويعلم وجه النظر امر منه انفا (قوله ردا لاستشكال الراقي الخ) نقل في الخادم عن القاضي حسين والدارمي انه لا يقبل التفسير بهما في الحق كالشيء وهذا موافق لاستشكال الشيخين اه سيد عمر (قوله واعترض الفرق) اي بين الحق والشيء وقال الرشيدى اي فرق السبكي بين الشيء المطلق والشيء المقيد بالاقرار كما يعلم من قول الشارح الاتي وحيث اتجه فرق السبكي اه وقوله كما يعلم الخ للنظر فيه بمجال (قوله ل قال) اي الشافعي (قوله الغلبة) اي ما غلب على ظن الناس اه مغني (قوله وهذا الخ) قول الشافعي المذكور (قوله انتهى) اي كلام المعترض (قوله وليس الخ) اي قول الشافعي المذكور عبارة النهاية وما اعترض به الفرق من ان الشافعي لا يستعمل الخ زرد بنع كونه صريحا الخ (قوله في ذلك) اي في انه لا يقدم الحقيقة الخ (قوله وعموم هذا الذي) اي المذكور في قول المعترض ان الشافعي لا يستعمل ظواهر الالفاظ اه رشيدى (قوله هنا) اي في كلام الشافعي (قوله الاحتمالات العشرة) منها عدم احتمال المجاز والاضمار والقل والاشتراك والتخصيص والتقييد والسخ وعدم المعارض العقلي اه ع ش وكان الاولى اسقاط لفظة عدم (قوله ومن سبر) اي تتبع (قوله ان مراده باليقين الظن القوي) عبارة المغني ما يشمل الظن القوي كما قال الهروي وغير الشافعي يلزم في الاقرار باليقين وبالظن القوي لا بمجرد الظن والشك اه (قوله وبقوله) عطف على باليقين اه سم (قوله وحيث اتجه) اي حين اذ كان مراد الشافعي ما ذكر (قوله اتجه فرق السبكي) اي الساق في قوله والشيء الاعم من الحق هو الشيء المطلق لا الشيء المقرب به اه ع ش (فرع) في النهاية والمغني ولو قال غصبك او غصبك ما لم تعلم لم يصح اذ قد يرد نفسه فان قال اردت غير نفسك قبل لانه غاظ على نفسه وان قال غصبك شيئا ثم قال اردت نفسك لم تقبل ارادته ويؤخذ باقراره وقضيته ان الحكم كذلك لو قال غصبك شيئا تعلمه وهو ظاهر ويفرق بينه وبين ما مر في غصبك ما لم تعلم بان شيئا اسم تام ظاهر في المغايرة بخلاف ما اه قول المتن (او كبير) بوحدة (او كثير) بثلاثة وجيل او خطير او افر نهاية ومغني (قوله او نفيس) الى قوله كان مبهم في المغني والى قول المتن والمذهب في النهاية الا قوله شاء على الاصح السابق في على شيء وقوله وحيث اتجه ما قاله الى المتن (قوله من مال زيد الخ) او ما شهد به الشهود عليه او حكم به الحاكم على فلان او نحو ذلك نهاية ومغني (قوله اى المال) الى قوله ولو قال له على في المغني الا قوله وقم الى لان الاصل ثم قال ويقبل منه ذلك اذا وصف المال بضد ما ذكر كقوله مال حقير او قليل او خسيس او طفيف او نحو ذلك من اب اولى اه (قوله بناء على الاصح السابق الخ) عبارة المغني فان قيل كيف يحكى الخلاف في قبول التفسير بها اي بحجة بر في قوله شيء

(قوله ويقبل منهما) انظر ما قبل به في له على شيء مما تقدم (قوله اى لانه صار خاصا) قد يقال هذا الخاص ايضا اعم من الحق (قوله قاله السبكي الخ) فيه نظر (قوله وبقوله) عطف على باليقين ش (فرع) في فتاوى السيوطي مانصه مسئلة اذا قال لفلان عندي اقل من ثلاثة دراهم ما يلزمه الجواب مقتضى القواعد انه يلزمه بعض درهم وهو قدر ما يتمول من الدرهم (مسئلة) مريض صدر بينه وبين زوجته مباراة ما عدا حقوق الزوجية ولم يستفسر وعنه مراده بالحقوق فهل يدخل كسوته في نظر الحقوق او يحتمل على حال الصداق ومنجمله فقط وهل ينفع قوله لغير الشهود قبل موته ليس لزوجتي عندي سوى حال الصداق ومنجمله الجواب هذه اللفظة في اصلها شاملة لكل حق للزوجة من صداق وكسوة ونفقة ولا يلزم من اطلاقها ارادة جميع مدلولاتها فاذا اطلقها الزوج واراد بعض ذلك قبل منه واذا اخبر قبل موته انه ليس لها عنده سوى الحال والمنجم نفع ذلك في تفسير هذه اللفظة المطلقة في الاقرار اه فليتأمل فيه وفي قوله قبل منه وقوله نفع ذلك

في على شيء (تفسير بما قل منه) أي المال (٣٧٨) وإن لم يتمل كجبة برقع باذنجانة أي صالح للاكل والا فويلس بمال ولا من جنسبه

لأن الاصل براءة الذمة فيما فوقه ووصفه بنحو العظم يحتمل أنه بالنسبة لتيقن حله أو لصحيح أو لكفر مستحله وعقاب غاصبه وثواب بأذله لنحو مضطر ولو قال له على مثل ما في يد زيد أو مثل ما على لزيد كان مبهمًا جنسًا ونوعًا لا قدرًا فلا يقبل بأقل من ذلك عددًا لأن المثلية لا تحتمل ما مر لتبادر الاستدراك عددًا منها (وكذا) يقبل تفسيره (بالمستولدة في الاصح) لصحة إيجارها ووجوب قيمتها إذا تلفت ولأنها تسمى مالا وبه فارتقت الموقوف لأنه لا يسماها (لا بكتب وجلد ميمية) وسائر النجاسات لأنها لا تسمى مالا (وقوله له) عندي أو على (كذا كقولك له) شيء (بجامع الابهام فيها يقبل تفسير هذا بما يقبل به تفسير ذلك مما رو كذا في الاصل مركبة من كاف التشبيه واسم الإشارة ثم نقل عن ذلك وصار يكتفى به عن المبهم من العدد وغيره (وقوله شيء وشيء أو كذا كذا كقولك يكرر) ما لم يرد الاستئناف لأنه ظاهر في التاكيد (ولو قال شيء وشيء أو كذا وكذا) ويظهر أن مثل الواو هنا ما يأتي (ووجب شيان) متفقان أو مختلفان لاقتضاء العطف المغايرة وصحح السبكي في كذا درهما بل

ويجزم بالقبول في مال أو مال عظيم ونحوه بل ينبغي أن يعكس ذلك أجيب بأنه إن لم يذكر الخلاف هنا لانه لا يخفى أن الجواز هنا مفرع على الأصح السابق اه (قوله وقع باذنجانة) أي بذاتها اه كتردي (قوله أي صالح للاكل) هلا قال مثلاً وغيره من وجوه الانتفاع لانه حينئذ يضمان جنس المال سم على حج وقد يقال للمال يكن المقصود منه الا ذلك ولم يصلح له عد غير متفق به بالمره اه عش (قوله لان الاصل الخ) تعليل للبتن عبارة المغنى اما عند الانقصار على المال فالصدق الاسم عليه والاصل براءة الذمة من الزيادة واما عند وصفه بالعظمة ونحوها فلا احتمال أن يرد ذلك بالنسبة الى الفقير أو الشحيح أو باعتبار كفره مستحله الخ واما كونه أكثر من مال فلان فلا احتمال أنه من حيث أجل منه أو انه دين لا يتعرض للتلغف وذلك عين تعرض له اه (قوله فيما الخ) أي بما فوقه (قوله أو مثل ما الخ) وأي عطف على مثل الخ أي اوله على مثل ما على لزيد اه عش (قوله فلا يقبل بأقل من ذلك عددًا) أي ويقبل بغير جنسه ونوعه اه عش (قوله ما مر) أي الأقل اه رشيدى (قوله لتبادر الاستواء الخ) في كون التبادر في معنى يمنع احتمال غيره بالكلية نظر لا يخفى اه رشيدى وقد يجاب بان المراد احتمال له نوع قوة لا مطلق الاحتمال لما سران الظن القوي ملحق باليقين (قوله منها) أي من المثلية (قوله لصحة إيجارها) الى قوله وصحح السبكي في المغنى الا قوله عندي (قوله اذا تلفت) أي اتلفها اجنبى (قوله وبه فارتقت الموقوف) أي حيث لا يقبل تفسير المال به (قوله غيره) عطف على المبهم عبارة النهاية عن المبهم وغيره من العدد اه وعبارة عن العدد غيره اه سم قال دخولا في المتن يجوز استعمالها في النوعين أي المبهم وغيره مفردة ومركبة أي مكررة من غير عطف ومعطوفة اه قول المتن (شيء شيء أو كذا كذا) وإن زاد على مرتين من غير عطف نهاية ومعنى (قوله ما لم يرد الاستئناف) فإن قال أردت الاستئناف عمل به لانه غاظ على نفسه اه معنى (قوله لانه ظاهر) أي ما بعد الاول (قوله ما يأتي) أي في شرح المذهب انه لو قال كذا وكذا من ثم والقاه حيث اراد بها العطف والا فلا تعدد لما يأتي فيها اه عش (قوله شيان متفقان أو مختلفان) بحيث يقبل كل منهما في تفسير شيء نهاية ومعنى قول المتن (أو كذا وكذا ووجب شيان) في شرح الروض ولو قال كذا بل كذا فيه وجهان احكامهما الماوردي أحدهما يلزم شيء واحد والثاني شيان لانه لا يسوغ رأيت زيدا بل زيدا اذا عني الاول وانما يصح اذا عني غيره اه وقياس تصحيح السبكي الاتي قريبا تصحيح الاول ويؤيد تصحيحه وما صححه السبكي فوهم واللفظ للروض وإن قال درهم بل درهم فدرهم اه قال في شرحه لانه بما قصد الاستدراك فيذكر انه لا حاجة اليه فيعيد الاول اه وبه يندفع قول الشارح ويلزمه الخ اذ لا يتأتى هذا التوجيه مع العطف أي بالواو اذ لا يقصد به الاستدراك فليتأمل اه سم ووافق النهاية هنا الشارح وخالفته كما لمغنى في شرح قول المصنف الاتي ولو حذف الواو فدرهم في الاحوال رجز ما هناك بما مر عن شرح الروض بلا عزو وكما أتى (قوله ويلزمه أي السبكي اه عش (قوله وهو بعيد) أي جريان مثل ذلك في كذا درهما وكذا ويحتمل أن مرجع الضمير ما صححه السبكي (قوله أو الاضاربة) أي الاطالية على قاعدة اذا قبل الامام بالخاص براد به ما وراء الخاص عبارة الرشيدى قوله الانتقالية الاضاربة يوهما قسمان وليس كذلك بل الانتقالية قسم من الاضاربة

فانه ان اراد بذلك منع دعواه عليه فهو بمنوع فابراجح (قوله أي صالح للاكل) هلا قال مثلاً أو غيره من وجوه الانتفاع لانه حينئذ يضمان جنس المال (قوله في المتن أو كذا وكذا ووجب شيان) في شرح الروض ولو قال كذا بل فيه وجهان حكاهما الماوردي أحدهما يلزم شيء واحد والثاني شيان لانه لا يسوغ رأيت زيدا بل زيدا اذا عني الاول وانما يصح اذا عني غيره اه وقياس تصحيح السبكي الاتي قريبا تصحيح الوجه الاول ويؤيد تصحيحه وما صححه السبكي فوهم واللفظ للروض وإن قال درهم بل درهم ولا بل درهم فدرهم اه قال في شرحه لانه بما قصد الاستدراك فيذكر انه لا حاجة اليه فيعيد الاول اه وبه يندفع قول الشارح ويلزمه الخ اذ لا يتأتى هذا التوجيه مع العطف اذ لا يقصد به الاستدراك فليتأمل (قوله ويلزمه)

لان

كذا أنه اقرا شيء واحد

ويلزمه بل ذلك في كذا درهما وكذا درهما لا ينفصل بينهما ولا ينفصل في اتحادهما ولو صحح الانتقالية أو الاضاربة

وإنما المقتضى للاتحاد نفس بل لما ياتي فيها فقوله درهمان هو ما هو سبب الاتحاد وليس (٣٧٩) كذلك (ولو قال) له عندي (كذا درهمان)

بالنصب تمييز الابهام كذا
(أورفع الدرهم) بدلا او
عطف بيان كما قاله الاسنوي
وقول السبكي انه لحن بعيد
وان سبقه اليه ابن مالك فقال
تجوز الفقهاء للرفع خطأ لانه
لم يسمع من لسانهم وكانه
بناء على عدم النقل السابق في
كذا وحينئذ يتجه ما قاله
امام مع ملاحظة النقل فلا
وجه له بل هو مبتدأ ودرهم
بيان او بدل وله خبر وعندي
ظرف له وقيل درهم مبتدأ
وله خبر وكذا حال (او
جره) لحناء عند البصريين او
سكنه وبقا (لزمه درهم) ولا
نظر للحن لانه لا يؤثر هنا
وقيل على نحو في النصب
عشرون لانها اقل عدد
مفرد يميز بمفرد منصوب
ورد بأنه يلزم عليه مائة في
الجر لانها اقل عدد يجر
بميز ولا قائل بقول جمع
يجب في الجر بعض درهم إذ
التقدير كذا من درهم
مردود وإن نسب الأكثرين
بان كذا إنما تقع على الآحاد
دون كسورها (والمنه
انه لو قال له على كذا
وكذا) أو ثم كذا أو فكذا
وأراد العطف بالفام لما ياتي
فيها مع الفرق بينها وبين بل
(درهما بالنصب وجب
درهمان) لانه عطف مبهمين
بميز فكان الظاهر انه
تفسير لكل منهما واحتمال
الانكسار يمنع العاطف

لان بل للاضراب مطلقا وتنقسم إلى انتقالية وبطالية (قوله) وإنما المقتضى (الخ) كذا في النهاية وكتب عليه
الرشدي ما نصه قوله م. وإنما المقتضى للاتحاد نفس بل الخ تبع في هذا الشهاب بن حجر لكن ذاك جار على
طريقة ان العطف قبل لا يوجب الاشياء واحدا واما الشارح م. فانه سيأتي له قريبا اختيار احدا الوجهين
الفاضل بلزوم شيئين وهذا لا يناسبه وقد فرق الشارح كما نقله عن ابن قاسم في حواشي شرح المنهج بين ما اختاره
من لزوم شيئين وبين ما سيأتي له في الفصل الآتي فيما لو قال درهم بل درهم من أنه لا يلزمه إلا درهم بأنه في مسألة
الدرهم اعاد نفس الاول بخلاف مسألة كذا فان المعاد فيها صالح لارادة غير ما رده الاول اه (قوله) لما
يأتي (اي في الفصل الآتي بعد قول المصنف فان قال ودرهم لزمه درهمان (قوله) (قوله) اي السبكي (قوله) هو
الخ) قد يقال إنما ذكر درهمان يدفع توهم النعدي لتفسير الاول قبل ذكر الثاني فيفهم منه الاتحاد إذ لم يذكر
درهما بالاولى سم على صحيح اه رشدي (قوله) له عندي (اي او على نهاية ومعنى (قوله) بدلا) الي قوله وكانه
بناء في المعنى (قوله) كما قاله الاسنوي (اي او خبر مبتدأ محذوف كما قاله غير نهاية ومعنى (قوله) فقال) اي
ابن مالك وكذا ضمير فكانه (قوله) من لسانهم (اي العرب (قوله) وكانه بناء الخ) دليله بدل على انه يريد هذا
البناء اه سم (قوله) السابق (اي في قوله ثم نقل عن تلك وصار يكتفي به الخ اه ع ش (قوله) وحينئذ) اي
حين عدم النقل عبارة السكوني اي حين البناء على عدم النقل اه (قوله) ما قاله (اي ابن مالك والسبكي (قوله)
فلا وجه له) بل له وجه وجهه بناء على ان العرب ألزمت ان يكون مبيضا تمييزا منصوبا كما يشعر به قوله لم
يسمع الخ وعلى هذا فلا وجه لإلاله نعم قد يجاب عن الفقهاء بأنه ليس مقصودهم صحة هذا الاستعمال لغة بل
بيان حكمه وإن امتنع لغة فتأمل اه سم (قوله) بل هو (اي لفظ كذا (قوله) ظرف له (اي الخبر (قوله) لحناء
إلى قول المتن المنه في المعنى (قوله) عند البصريين (اي لانهم لا يجرون التمييز اه سم (قوله) ولا نظر
للحن) عبارة المعنى والجر لحن عند البصريين وهو لا يؤثر في الاقرار كالا يؤثر في الطلاق ونحوه والسكون
كالجر كما قاله الرافعي اه (قوله) وردانه يلزم الخ) إنما يتجه هذا الرد في نحو يجوز جر التمييز لا فيمن يمنعه
كالصيرين فتأمل اه سيد عمر (قوله) يلزم عليه (اي على تعليقه (مائة في الجراح) اي وجوب مائة الخ
(قوله) إذ التقدير كذا من درهم) كان من على هذا للتبعض اه سم (قوله) بان كذا (متعلق بقوله مردود
اه ع ش (قوله) إنما تقع الخ) يتأمل وجه ذلك فان المفهوم مما سبق أنها بمعنى شئ وهو كما يشمل الآحاد يشمل
الابغاض إلا ان يكون المراد انها تقع على الاحاد في الاستعمال او ثبت انها إنما نقلت للاحاد دون غيرها
ع ش (قوله) أو ثم كذا الخ) عبارة المعنى وجزم ابن المقرئ بعبارة التبيين بان ثم كالواو اي والفاء كذلك (قوله)
واراد العطف بالفاء) امائم والواو فلا يحتاجان إلى الارادة اه ع ش (قوله) لما ياتي (اي في الفصل الآتي في
شرح فان قال ودرهم الخ) من انها كثيرا ما تستعمل للتفريع وتزيين اللفظ وهو قنطرة بجزء حذف شرطه
فتعين القصد فيها كما هو شأن المشتركات اه عبارة ع ش أي من أنه يجب فيها درهم واحد ان لم ير العطف اه
(قوله) لانه عطف (إلى قوله) كما ياتي في المعنى (قوله) ولان التمييز الخ) عطف على لانه عطف الخ (قوله) ولزاد في
التكرير) اي كان يقول على كذا وكذا وكذا (قوله) فكأن نظيره (الآتي) اي في قول المصنف ولو حذف
الواو ودرهم في الخ قال ع ش وفيه تأمل إذ المتبادر التكرير مع العطف كما اشرنا واینما لو اريد التكرير بلا
عطف كان مندرجا في الآتي لا نظير له فاعمل الصواب اي في الفصل الآتي بقول المصنف ولو قال درهم ودرهم

أي السبكي مثل ذلك الخ كذا شرح م. (قوله) فقوله درهمان هو م. الخ) قد يقال إنما ذكر درهما
للدفع توهم النعدي لتفسير الاول قبل ذكر الثاني فيفهم منه الاتحاد لم يذكر درهم بالاولى (قوله)
وكانه بناء الخ) دليله بدل على انه لم يرد هذا البناء (قوله) النقل السابق (اي قريبا (قوله) فلا وجه له) بل
اه وجه وجهه بناء على ان العرب ألزمت ان يكون مبيضا تمييزا منصوبا كما يشعر به قوله لأنه لم يسمع وعلى
هذا فلا وجه لإلاله نعم قد يجاب عن الفقهاء بأنه ليس مقصودهم صحة هذا الاستعمال لانه بل بيان حكمه وان
امتنع لغة فتأمل (قوله) لحناء عند البصريين (اي لانهم لا يجرون التمييز هنا (قوله) إذ التقدير كذا من

ولان التمييز وصف في المعنى وهو يورد لكل ما عداه بما ياتي في الردف ولزاد في التكرير فكأن نظيره الآتي (اي) (انه لو رفع أو جر)

الدرهم أو سكتته (فدرهم) أما الرفع (٣٨٠) فلأنه خبر عن المبهين أي هما درهم كذا قيل وفيه نظر إذ يلزمه عدم المطابقة

بل عدم الصحة إذا كان العطف بـ ثم أو الفاء لأنه يلزم عليه حينئذ وجوب درهمين وكذا يلزم هذا على جعله خبراً لصناعة لأن عدم المطابقة يستدعي أن يقدر أن درهما خبر عن أحدهما وخبر الآخر محذوف فيلزم وجوب درهمين فالوجه أنه بدل أو بيان لهما والخبر الظرف نظير مامر آنفاً وأما الجر لأنه وإن امتنع ولم يظهر له معنى عند جمهور النحاة لكنه يفهم منه عرفاً أنه تفسير لجملة ما سبق لحمل على الضم وأما السكون فواضح (ولو حذف الواو فدرهم في الأحوال) كلها لا احتمال التأكيدي حينئذ (ولو قال ألف ودرهم قبل تفسير الألف بغير الدراهم) من المال اتحد جنسه أو اختلف لأنه مبهم والعطف إنما يفيد زيادة عدد لا تفسيراً كالف وثوب قال القاضي ولو قال ألف ودرهم فضة وجب الكل فضة وهو واضح ما لم يجرها باضافة درهم إليها ويبقى تنوين ألف بل الذي يتجه حينئذ بقاء الألف على إبهامها ولو قال ألف وفضة حنطة بالنصب لم يعد للألف

ودرهم لومه الخ (قوله أما الرفع) إلى قوله كذا في المغنى وإلى قوله والخبر في النهاية إلا قوله كذا إلى فالوجه (قوله إذ يلزمه) أي الرفع مطلقاً (عدم المطابقة) أي بين المبتدأ وخبر (قوله حينئذ) أي حين إذ كان العطف بـ ثم أو الفاء (قوله وكذا يلزم هذا) أي وجوب درهمين و (قوله خبراً لصناعة) أي نحو يا علي ما جرى صاحب القيل (قوله فالوجه أنه بدل الخ) فيه بحث أما أولاً فلا نسلم أنه يلزم على الخبرية صناعة ما ذكره وإنما يلزم ذلك لو أريد أنه خبر عن نفسهما وهو ممنوع لجواز أن مراده أنه خبر عن ضميرهما المقدّر كما يدل عليه قوله أي هما درهم وأما ثانياً فلا يلزم على البدلية والبيانية صناعة أنه بدل أو بيان من أحدهما وبدل الآخر أو بيانه محذوف إذ المفرد لا يمكن كونه بدلاً من مجموع المتعاطفين ولا بياناً لهما كما لا يخفى وحينئذ فهو بمنزلة ما لو كرر الدرهم مع العطف وموجب ذلك درهماً فتأمل فاقوله أولى أه سم (قوله أنه بدل الخ) أي وكذا الأول مبتدأ والثاني معطوف عليه (قوله نظير مامر آنفاً) أي في شرح أو رفع الدرهم (قوله وأما الجر) إلى قوله وأما السكون في المغنى وإلى قوله وقضية التعليل في النهاية (قوله لحمل على الضم) أي الرفع لا على النصب لأن الحمل على الرفع هو الأصل المتيقن أه كرى (قوله وأما السكون فواضح) أي لا يمكن أن التقدير هما دراهم أحش والأولى أي لا يمكن حمله على أنه بدل أو بيان لهما (قوله كلها) أي رفعاً ونصباً وجرّاً وسكوناً ويتحصل بما تقرر اثنا عشر مسألة لأن كذا إما أن يؤتى بهامزة أو مركبة أو معطوفة والدرهم إما أن يرفع أو ينصب أو يجر أو يسكن ثلاثة في أربعة يحصل ما ذكره الواجب في جميعها درهم إلا إذا عطف ونصب تميزها قدرهما ولو قال كذا بل كذا ففيه وجهان أو جهما لزوم شيء ما إذا لا يسوغ رايت زيداً بل زيداً إذا عطف الأول فإذ عني غيره صح نهاية ومغنى قال الرشيدى قوله مر أو جهما لزوم شيئين ظاهره مطلقاً خصوصاً بالنظر للتعليل لكن سيأتى له في الفصل الاتي ما يخالفه في غير موضع أه عبارة عرش هذا مخالف لما ياتي في قوله على أن الوجه في ل اعتبار الخ إلا أن يحمل ما هنا على قصد الاستثنا أه قول المتن (قبل تفسير الألف بغير الدراهم) بخلاف ألف وأربعة دنائير أو ثلاثة أثواب فإن الكل دنائير أو ثياب ذكره في الروض وكالدنائير الدراهم أه سم (قوله من المال) إلى قوله وقضية التعليل في المغنى إلا قوله كالف وثوب وقوله ما لم يجرها إلى ولو قال ألف وفضة وقوله ولو قال ألف درهم إلى وإن رفعها (قوله من المال) كالف فلس أه مغنى (قوله اتحد جنسه الخ) أي سواء فسر به جنس واحد أم اجناس أه مغنى (قوله ألف ودرهم فضة) ينصب على أنه تمييز لهما أه كرى (قوله وجب الكل فضة) لكن ينبغي أن يجب كون الألف دراهم سم و رشيدى (قوله لم يعد) أي لفظ حنطة (قوله ولو قال ألف درهم) إلى المتن قال في الروض أو ألف درهم أو منونين مرفوعين وجب ما عدده ألف وقيمته درهم أه قال في شرحه والظاهر أنه لو نصبها أو خفضها بمنونين أو رفع الألف بمنونا ونصب الدرهم أو خفضه أو سكتته كان الحكم كذلك وأنه لو رفع الألف أو نصبه أو خفضه ولم ينو أنه نصب الدرهم أو رفعه أو خفضه أو سكتته لومه ألف درهم ولو سكن الألف وأتى بالدرهم بالأحوال المذكورة احتمل الأمرين وهو إلى الأول أقرب أه سم محذوف وما ذكره من الروض ومن شرحه إلى وأنه الخ في المغنى مثله (قوله فواضح) أي لزوم

درهم) كان من على هذا التبعيض (قوله وأولى منه أنه بدل أو بيان لهما الخ) فيه بحث أما أولاً فلا نسلم أنه يلزم على الخبرية صناعة ما ذكره وإنما يلزم ذلك لو أريد أنه خبر عن نفسهما وهو ممنوع لجواز أن يراد أنه خبر عن ضميرهما المقدّر كما يدل عليه قوله أي هما درهم وأما ثانياً فلا يلزم على البدلية والبيانية صناعة أنه بدل أو بيان من أحدهما وبدل الآخر أو بيانه محذوف إذ المفرد لا يمكن كونه بدلاً من مجموع المتعاطفين ولا بياناً لهما كما لا يخفى وحينئذ فهو بمنزلة ما لو كرر الدرهم مع العطف وموجب ذلك درهماً فتأمل فاقوله أولى (قوله إذ يلزمه) على الخبرية قديم منع بناء على أنه خبر عن نفسهما لجواز أنه خبر المجموع (قوله في المتن قبل تفسير الألف بغير الدراهم) بخلاف ألف وأربعة دنائير أو ثلاثة أثواب فإن الكل دنائير أو ثياب ذكره في الروض وكالدنائير الدراهم (قوله وجب الكل فضة) لكن ينبغي أن لا يجب كون الألف دراهم (قوله ولو قال ألف درهم) بالاضافة فواضح الخ قال في الروض أو ألف درهم منونين مرفوعين

رفعهما ونونهما او نون
 الاول فقط فله تفسير الالف
 بما لا تنقص قيمته عن درهم
 فكانه قال السلف بما قيمة
 الالف منه درهم (ولو قال
 خمسة وعشرون درهما) او
 ألف ومائة وخمسة وعشرون
 درهما (فجميع دراهم على
 الصحيح) لان لفظ الدرهم لما
 لم يجب به عدد زائد تمحض
 لتفسير الكل ولان التمييز
 كالوصف وهو يعد لذلك
 كامر وفي نحو خمسة عشر
 درهما يجب الكل دراهم
 جز ما وقضية التعليل انه لو
 رفع الدرهم او جره لم يكن
 كذلك نعم بحث انه كاذر
 في السلف درهم منونين
 مرفوعين فيلزمه ما عده
 العدد المذكور وقيمة درهم
 وعن ابن الوردى انه يلزمه
 في اثني عشر درهما سدسا
 اى ولائيه له سبعة دراهم
 لانها تميزان لكل من
 الاثنى عشر فيكون كل ميزا
 لنصف الاثنى عشر المبهمة
 حذر من الترجيح من غير
 مرجح ونصفها دراهم ستة
 واسداسا درهم او درهما
 وربعا سبعة ونصف او
 وثلاثا ثمانية او ونصفا
 فتسعة لنظير ما نقرر من
 ان نصف المبهم بعد ذلك
 السكسر فان قال اردت ان
 جملة ذلك العدد

الالف من الدراهم في كل منهما اه ع ش عبارة سم قوله فواضح ينبغي ان مراده لزوم ما عده الف وقيمه
 درهم في الصورة الاولى والالف درهم في الثانية فليراجع ثم رايت عبارة شرح الروض المارة مصرحة بما قلناه
 في الاولى ان صورت برفع الالف منونا ونصب درهما فان صورت برفع الالف بلاثونين ونصب درهما فهي
 كالثانية كما يستفاد من عبارة شرح الروض المارة ولعل هذا مراد عبارة الشارح فيرجع قوله بالاضافة
 للصورتين لان ترك تنوين الالف ولو مع نصب الدرهم يدل على اضافته اه (قوله او نون الاول فقط) اى رفع
 الالف منونا ورفع الدرهم بلاثونين قال ع ش اى وسكن الدرهم او رفعه او جره بلاثونين اه (قوله او الف
 ومائة) او الف ونصف درهم والظاهر كما افاده الشيخ اى في شرح الروض انه لو رفع الدرهم او نصبه في الاخيرة
 كان الحكم كذلك ولا يضر فيه اللحن وانه لو رفعه او نصه فيها لكان مع تنوين نصف او رفعه او خفضه في بقية
 الصور لزومه ما عده العدد المذكور وقيمه درهم اخذنا مما مر في الف ودرهم منونين مرفوعين نهاية ومعنى
 (قوله كامر) اى انفا في شرح وجب درهما (قوله يجب الكل دراهم الخ) لانها اسمان جمعا اسما واحدا
 فالدرهم تفسير له اه معنى (قوله وقضية التعليل) اى الثانى وهو ان التميز كالوصف الخ (انه لو رفع الدرهم او
 جره لم يكن كذلك) اى لم يكن الكل دراهم لانه حيث لا يكون وصفا فلا يعود للكل واما التعليل الاول فقضية
 عدم الفرق بين النصب وغيره بل هو غير كاف في التعليل اذ لا تلازم بين عدم وجوب عدد زائد بدرهما وتمحض
 لتفسير الكل اه مصطفى الحموى اقول ولهذا اقتصر النهاية والمعنى على التعليل الثانى (قوله نعم بحث الخ)
 اعتمده النهاية والمعنى (قوله انه) اى حكم ما لو رفع الدرهم او جره (كاذر الخ) اى كالحكم الذى ذكر الخ
 (قوله وعن ابن الوردى) الى قوله او اثني عشر سدسا في النهاية الا قوله اى ولائيه له (قوله لانها) اى الدرهم
 والسدس (قوله لكل من الاثنى عشر) الوجه حذف لفظ من اه رشيدى (قوله فيكون كل) اى من الدرهم
 والسدس (قوله دراهم ستة) الاول بالنصب حال من النصف المضاف والثانى خبر للنصف (قوله واسداسا
 درهم) عطف على دراهم ستة (قوله او درهما وربعا سبعة الخ) عطف على قوله درهما وسدسا سبعة دراهم
 فكان حقه حذف الفاء (قوله او وثلاثا الخ) عطف على وربعا الخ وكذا قوله او ونصفا الخ عطف عليه (قوله
 لنظير ما نقرر) اى بقوله لانها تميزان لكل من الاثنى عشر فيكون كل ميزا لنصف الاثنى عشر الخ (قوله ان
 جملة ذلك الخ) عبارة النهاية فان قال اردت و سدس درهم صدق بيمينه لا حتماله وكذا الباقي قال الوالد رحمه الله
 تعالى وما حكى عنه اى ابن الوردى غير بعيد بل هو جار على القواعد ولكن الاصح ان السكسر في هذه المسائل
 وجب ما عده الف وقيمه درهم اه قال في شرحه والظاهر انه لو نصبهما او خفضهما منونين او رفع الالف
 منونا ونصب الدرهم او خفضه او سكنه كان الحكم كذلك وانه لو رفع الالف او نصه او خفضه او سكنه لزمه
 الف درهم ولو سكن الالف واثني عشر الدرهم بالاحوال المذكورة احتمل الامرين وهو الى الاول اقرب اه ثم
 ذكر في الروض انه يجب في اقراره بمائة عدد من الدراهم العدد فقط اى دون الوزن قال في شرحه قال
 الاسنوى وقد تقدم ان اقل العدد اثنان والقياس لزوم ما تبقى درهم ناقصة ان كان عدد مجرورا بالاضافة
 وكذا ان كان منصوبا لانه تفسير للباية الخ ما حكاه عنه واقره وقوله وكذا ان كان منصوبا ان كان مع عدم
 تنوين مائة فواضح وان كان مع تنوينها خالف قوله السابق او رفع الالف منونا ونصب الدرهم اذ قياسه هنا
 لزوم ما عده مائة وقيمه درهمان قليلا مل اه (قوله بالاضافة) كان المراد فيها بدليل المنقول عن شرح
 الروض (قوله فواضح) ينبغي ان مراده لزوم ما عده الف وقيمه درهم في الصورة الاولى والالف درهم
 في الثانية فليراجع ثم رايت عبارة شرح الروض المارة مصرحة بما قلناه في الاولى ان صورت برفع الالف
 منونا ونصب درهما فان صورت برفع الالف بلاثونين ونصب درهما فهي كالثانية كما يستفاد ذلك من
 عبارة شرح الروض المارة ولعل هذا مراد عبارة الشارح فيرجع قوله بالاضافة للصورتين لان ترك تنوين
 الف ولو مع نصب الدرهم يدل على اضافته (نعم بحث انه) اى لو رفع الخ ع ش (قوله) عن ابن الوردى انه
 يلزمه الخ في الدليات ما نصه فرع قال له على اثنا عشر درهما ودائق برفع الدائق او جره لزوما. انتهى فقيل يلزمه

ونحوها من الدرهم فيلزمه في الاولى اثنا عشر درهما وسدس درهم وفي الثانية اثنا عشر درهما وربيع درهم وفي الثالثة اثنا عشر درهما وثالث درهم وفي الرابعة اثنا عشر درهما ونصف درهم ومعلوم انه في قوله اثنا عشر درهما وسدس الاثنى وهو لا يمنع الحكم هذا ان لم يكن نحويا فان كان كذلك لزمه اربعة عشر درهما اما لو قال اثنا عشر درهما وسدس بالرفع او سدس بالجر فلا نزاع في لزوم اثني عشر درهما وزيادة سدس اه وفي سم بعد ان نقل قوله م قال الوالد الى ومعلوم مانصه فليتامل توجيه ذلك والظاهر انه يجري ذلك في حالة جر السدس او سكونه فليراجع ثم رايت في الديميري مانصه تنبيهه قال له على اثنا عشر درهما وسدس بالرفع او وسدس بالخفض لزمه اثنا عشر درهما وزيادة سدس واما اذا قال وسدسا بالنصب فالاصح كذلك ولا يضره اللحن ان لم يكن نحويا وان كان نحويا لزمه اربعة عشر درهما كانه قال اثنا عشر درهما واثني عشر سدسا ثم حكى ما قاله ابن الوردى عن بعض الفقهاء ثم حكى عن المتولى انه يقبل تفسيره بسبعة دراهم وخمسة اسداس درهم والظاهر ان ما قاله او لا هو مستند شيخنا الشهاب الرملي فيما قاله فيكون قائلا بما صححه الديميري من التفصيل بين النحوى وغيره عند النصب اه وقوله ثم حكى عن المتولى الخ يتامل وجهه (قوله يساوى درهما الخ) اى على ان درهما وسدسا غير عن ضمير اثني عشر او بدل او بيان للاثني عشر وقد غلط عن الرفع الى النصب (قوله او اثني عشر سدسا) اى او قال اردت اثني عشر سدسا وغلطت في قولى درهما اه كرى (قوله كذا قيل) راجع الى قوله او اثني عشر سدسا الخ (قوله مما تقرر) اى من التعليل بقوله لانهما تميزان لكل من الاثنى عشر الخ (قوله ويؤخذ من تعليله الخ) يتامل وجه هذا الاخذ وقضية ما صححه الديميري في غير النحوى في الاثنى عشر ان اللازم هنا ثلاث عشر درهما وسدس درهم اه (قوله جميعه) تاكيد لاسم ان وقوله دراهم حال منه وقوله كذا خبر ان وقوله واسدسا كذا عطف على دراهم كذا قول المتن (دراهم البلد) اى او

ثانية دراهم الادانقا لاحتمال انه عطف او مفسر لا يقتضى فوق اثني عشر وتقديره اثنا عشر من القسمين فيجعل خمسة من العدد واثني وسبعة منه دراهم وقيل يلزمه سبعة دراهم تنزيلا للتفسير على المناصفة فيكون ستة دراهم وستة واثني وهى درهم وقيل يلزمه درهما ونصف وثالث لا تقسام المفسر الى الجنس فيقتنع بدرهم وللباقى واثني اه وقوله فقيل يلزمه ثمانية دراهم الادانقا وجهه ان غاية ما يطلق عليه اسم الدوايق خمسة واذ اذا ذهب درهم فالتعبير بالدوايق قرينة انه اراد ما دون الدرهم اذ لو اراد ما يبلغ درهما اخبر عنه بدرهم اذ لا وجه للعدول عيئذ وقوله فيقتنع بدرهم كان وجهه الاخذ بالاقول ولا يخفى ان ما قاله ابن الوردى في مسئلته يوافق الوجه الثانى في هذه المسئلة دون ما قبله وبعده وقد قال شيخنا الشهاب الرملي ان ما قاله ابن الوردى هو الاقرب الجارى على القواعد قال لكن الاصح ان السكس من الدرهم فيلزمه في مثاله اثنا عشر درهما وسدس درهم وعلى هذا القياس اه كذا نقله عنه مر فليتامل توجيه ذلك والظاهر انه يجري ذلك في حالة جر السدس او سكونه فليراجع ثم رايت في الديميري مانصه تنبيهه قال له على اثنا عشر درهما وسدس بالرفع او وسدس بالخفض لزمه اثنا عشر درهما وزيادة سدس واما اذا قال وسدسا بالنصب فالاصح كذلك ولا يضره اللحن ان لم يكن نحويا وان كان نحويا لزمه اربعة عشر درهما كانه قال اثنا عشر درهما واثني عشر سدسا اه ثم حكى ما قاله ابن الوردى عن بعض الفقهاء ثم حكى عن المتولى انه يقبل تفسيره بسبعة دراهم وخمسة اسداس درهم والظاهر ان ما قاله او لا هو مستند لشيخنا الشهاب الرملي فيما قاله وانه وقع خلل في النقل عنه فيكون قائلا بما صححه الديميري من التفصيل بين النحوى وغيره عند النصب ثم رايت في شرح مر عنه ما حاصله ذلك ولا يرد على ما قاله في النحوى ان اللفظ لا يحتمله لان هذا ممنوع لان التمييز يتعلق بجميع افراد ما سبق فاذا كان التمييز معطوفا ومعطوفا عليه كان ميزا لكل فرد من افراد ما سبق كالميزان المفرد بمعطوف ومعطوف عليه نحو له على شئ درهمان ونصفا فانه يلزم درهم ونصف لتفسير الشئ بهما (قوله ويؤخذ من تعليله الخ) يتامل وجه هذا الاخذ وقضية ما صححه الديميري في غير النحوى في الاثنى عشر ان اللازم هنا ثلاثة عشر درهما وسدس درهم (قوله يلزمه خمسة عشر وسدس) هو في النحوى لا اشكال فيه على قياس ما مر عن

يساوى درهما وسدس درهم صدق بيمينه لاحتماله وكذا الباقي او اثني عشر سدسا صدق بالاولى لانه غلط على نفسه مع احتمال لفظه له كذا قيل وفي تعليقه نظر بل لا يحتمله لفظه بوجه فالذى يتجه انه كالمو اطلاق فتلزمه السبعة لما علم مما تقرر انها مدلول اللفظ ما لم يصرف عنه لمعنى يحتمله ويؤخذ من تعليله للاثني عشر بما ذكر انه فيما عداها من المركب المزجى كثلثة عشر درهما وسدسا يلزمه خمسة عشر وسدس لان المركب هنا فى حكم المفرد وقد ميزه بانه جميعه دراهم كذا واسدسا كذا فلزمه ما ذكر (ولو قال الدراهم التى اقررت بها ناقصة الوزن فان كانت دراهم البلد) الذى اقرره (تامة الوزن)

بان كان كل منها ستة دوانق (فالصحيح قبوله إن ذكره متصلا) بالاقرار لانه في المعنى (٣٨٣) بمثابة الاستثناء وحيث تدرج

لتفسيره في قدر الناقص
فان تعذرياته نزل على اقل
الدرهم (ومنعه ان يصله
عن الاقرار) وكذبه المقر له
فيلزمه درهم تامة لان
اللفظ وعرف البلد بمنعان
ما يقوله (وإن كانت) درهم
البلد (ناقصة قبل) قوله (ان
وصله) بالاقرار لان
اللفظ أى من حيث الاتصال
والعرف يصدقانه (وكذا
ان وصله) عنه (في النص)
عملا بعرف البلد كما في
المعاملة ويجرى ذلك على
الوجه في بلذداد وزنهم
على درهم الاسلام فاذا
قال اردته قبل ان وصله
لا ان فصله (والفسير
بالمغشوشة كمو بالناقصة)
فان الدرهم عند الاطلاق
محمول على الفضة الحاصلة
وما فيها من الغش بنقصها
فكانت كالناقصة في تفصيلها
المذكور وبحث جمع قبول
التفسير بالفلوس وان فصل
في لم يتعاملون بها فيه ولا
يعرفون غيرها ولو تعذرت
مراجعتهم حمل على درهم
البلد الغالبة على المنقول
المعتمد ويجرى ذلك في
الكيل مثلا كما هو ظاهر فلو
اقر له بارد بر وبمحل
الاقرار مكاييل مختلفة ولا
غالب فيها تعين اقلها مالم
يختص المقربه بمسكيال منها
فيحمل عليه لا على غيره

القرية اه نهاية (قوله بان كان كل) الى قوله وبه يعلم ان الاشرفى في النهاية لا قوله الانقص منه لان
وصله وكذا في المغنى لا قوله ولو تعذرت الى ولو فسر الدرهم (قوله ويجرى ذلك) اى الخلاف المتقدم بقول
المصنف فالصحيح قبوله الخ (قوله على درهم الاسلام) ووزنه بالحب خمسون شعيرة وخمسا شعيرة وبالدينانق
ست وكل دنانق ثمان حبات وخمسا حبة اه ع ش (قوله فاذا قال اردته) اى درهم الاسلام وفي هذا
الكلام إشارة إلى الحمل عند الاطلاق على درهم البلد الزائدة على درهم الاسلام اه سم وفي النهاية
والمغنى هنا مثل ما في الشرح لكنهما قالوا حين الدخول في قول المصنف السابق ولو قال الدرهم التي الخ
مانصه والمعتبر في الدرهم المقر بها درهم الاسلام وإن كان درهم البلد أكثر وزنا منها مالم يفسره المقر
بما يقبل تفسيره فعلى هذا لو قال الخ اه فكتب الرشدي على الاول مانصه قوله مر ويجرى ذلك
على الوجه الخ هذا يناق ما قدمه آتفان حمل الدرهم في الاقرار على درهم الاسلام مالم يفسره بغيرها
بما يحتمل وعذره انه خالف في هذا المتقدم انفا الشهاب ابن حجر فان ذاك يختار انه عند الاطلاق
يحمل على درهم البلد الغالب ثم تبعه في جميع ما يأتي مما يتعلق بالمسئلة فوقع في التناقض في مواضع انتهى
(قوله وبحث جمع الخ) عبارة النهاية والمغنى نعم لو غالب التعامل بها اى الفلوس ببلد بحيث هجر التعامل
بالفضة واما تؤخذ عوضا عن الفلوس كالديار المصرية في هذه الازمان قالوا وجه كما يحتمل بعض المتأخرين
القبول وان كان منفصلا انتهى قال ع ش قوله مر كالديار المصرية الخ اى في زمنه إذ ذلك واما في زماننا
فلا يقبل منه التفسير بها لانها لا يتعامل بها الان الا في المحقرات انتهى (قوله ولو تعذرت مراجعته الخ) اى
كما هو صريح شرح الروض فيما اذا كانت درهم البلد ناقصة او مغشوشة ولم يفسر الدرهم التي اقر بها فيها
وتعذرت مراجعته اه سم (قوله حمل على درهم البلد الغالبة) قال الاذرعى كافي المعاملات ولانه المتيقن
قال في شرح الروض ونقضية التوجيه الاول انه لو كانت درهم البلد اكبر من درهم الاسلام كان الحكم كذلك
وقضية الثاني خلافه اه وقضية كلام الشارح انها عند الاطلاق محمولة على درهم البلد وان كانت ناقصة او
مغشوشة لكن المتبادر من قول المصنف ولو قال الدرهم التي اقرت بها الخ خلافه اه سم (قوله ويجرى
ذلك الخ) يعنى الحمل على الغالب عند الاطلاق اه رشيدى (قوله فلو اقر له الخ) كانه ليس تفصيلا لما قبله
فتامله اه سم (قوله الانقص منه) الا ان وصله) عبارة النهاية ويحكم عايه بذلك ولو قال اردت غيرها اه
(قوله وفي العقود يحمل) اى يحمل لإطلاق نحو الار دب في العقود (قوله يحمل على الغالب المختص الخ) فان
لم يكن غالب فلا بد من التعيين والام بصح العقد اه سم (قوله كالنقد) كحمل لإطلاق النقد في العقود على
الغالب (قوله في قدر كيل) اى وقيمتها ايضا اه ع ش (قوله الدرهم) اى التي اقر بها (قوله او بجنس ردى)
ظاهره ولو انقص قيمة اه سم (قوله قبل مطلقا) اى فصله او وصله كانت درهم البلد كذلك ولا اه ع ش
عبارة المغنى ولو فسرها بجنس من الفضة ردى او بدرهم سكتها غير جارفة في ذلك المحل قبل تفسيره ولو منفصلا

الدميرى (قوله فاذا قال اردته) اى درهم الاسلام وفي هذا الكلام إشارة إلى الحمل عند الاطلاق على درهم
البلد الزائدة على درهم الاسلام (قوله ولو تعذرت مراجعته حمل الخ) اى كما هو صريح شرح الروض فيما
اذا كانت درهم البلد ناقصة او مغشوشة بان لم يفسر الدرهم التي اقر بها فيها وتعذرت مراجعته (حمل
على درهم البلد الغالبة) قاله الاذرعى قال في المعاملات ولانه المتيقن قال في شرح الروض وقضية التوجيه
الاول انه لو كانت درهم البلد اكبر من درهم الاسلام كان الحكم كذلك وقضية الثاني خلافه اه وقضية
كلام الشارح عند الاطلاق محمولة على درهم البلد وان كانت ناقصة او مغشوشة لكن المتبادر من قول
المصنف ولو قال الدرهم التي اقرت بها الخ خلافه (قوله فلو اقر له الخ) كانه ليس تفصيلا لما قبله فتامله
(قوله يحمل على الغالب المختص من تلك المسكايل) فان لم يكن غالب فلا بد من التعيين والام بصح العقد
(قوله او بجنس ردى) ظاهره ولو انقص قيمة

الا نقص منه الا ان وصله وفي العقود يحمل على الغالب المختص من تلك المسكايل كالنقد مالم يختلف في تعيين غيره فانها حينئذ يتحالفان
ويصدق الغاصب والمتلف بيمينته في قدر كيل ما غصبه او تلفه ولو فسر الدرهم بغير سكة البلد او بجنس ردى قبل مطلقا وفارق الناقص

كألو قال له علي ثوب ثم فسر به جنس ردىء أو بما لا يعتاد أهل البلد لبسه اه (قوله بان فيه) أى فى التفسير بالناقص (قوله هنا) أى فى التفسير بغير سكة البلد أو بجنس ردىء (قوله وإنما انعقد البيع بنقد البلد) عبارة النهاية والمعنى وبخلاف البيع حيث يحمل على سكة البلد لان الخ اه (قوله والاقرار اخبار بحق سابق) أى يحتتمل ثبوته بمعاملة فى غير ذلك المحل نهاية ومعنى (قوله وبه) أى بالتعليل (قوله ان الاشراف الخ) عبارة سم والنهاية أفتى شيخنا الشهاب الرملى بانه لو اقر باشرى كان مجعلا لانه يطلق على الذهب وعلى قدر معلوم من الفضة فيقبل تفسيره بكل منهما متصلا ومنفصلا ويؤيده ان اطلاقه على الذهب ليس عرف الشرع بل هو عرف حادث ولم يختص فيه به بل اطلق على القدر المذكور من الفضة فوجب قبول التفسير به مطلقا ولا يرد عليه ما قاله الشارح لانه أى الشهاب الرملى يمنع انه موضوع للذهب اصاله فليتامل والحاصل انه لا يسلم انه من عرف الشرع ولا انه اصاله للذهب فكان مجعلا فوجب قبول التفسير بالفضة مطلقا اه اقول وفى وجوب القبول فيما اذا فقد اطلاقه على الفضة فى محل الاقرار وزمنه بالسكية كزماننا نظر ظاهر (قوله هنا) أى فى الاقرار (قوله ثم) أى فى المعاملة (قوله لما تقرر) أى للتعليل المذكور (قوله وفارق بعثك من هذا الجدار الخ) قال فى شرح الروض وذكر الجدار مثال فالشجرة كذلك بل ولو قال من هذا الدرهم الى هذا الدرهم فكذلك فيما يظهر لان القصد التحديد لا التعديد اه وقوله فكذلك الخ هذا ممنوع بالفرق المذكور شرح م ر أى والخطيب اه سم قال الرشيدى قوله من هذا الدرهم الخ أى بان كان معينا بدليل الاشارة والتنظير فليراجع اه (قوله ايضا) أى كالمتمهى (قوله بان هذا) أى المبدأ فى مسألة الجدار (قوله من غير الجنس) أى جنس المقر به الذى هو الساحة (قوله بخلاف الاول) أى المبدأ فى مسألة الدرهم (قوله وقضيته) أى الفرق (قوله فى الارض) أى فى الاقرار بها (قوله ويفرق بان هذا من المساحات الخ) أى يقال المبدأ فى مسألة الدرهم منضبط بخلافه فى مسألة الارض فان دخول جميع ما بقى من الارض بعيدنا فيه التحديد والبعض مبهم فتعذر ثم رايت المحشى نظرى فى فرق الشارح فقال قوله ويفرق الخ يتأمل فيه انتهى سيد عمر (قوله بان هذا) أى المقر به فى مسألة الارض (قوله فانه ليس كذلك الخ) أى ليس المبدأ فى مسألة الدرهم غير محتاج اليه بل هو محتاج اليه لانه مبدأ الالتزام فقوله وما بعده الخ من عطف السبب (قوله ولو قال ما بين درهم الى المثنى

بان فيه رفع بعض ما اقربه بخلافه هنا وإنما انعقد البيع بنقد البلد لان الغالب فى المعاملة قصدا بروج فى البلد والاقرار اخبار بحق سابق وبه يعلم ان الاشراف اذا اطلق ينصرف هنا للذهب ولا يعتبر فيه عرف البلد لما رى فى البيع انه موضوع للذهب اصاله فلم يؤثر فيه العرف هنا وان اثر فيه ثم لما تقرروا بانى قريبا لذلك مزيد (ولو قال) له (على من درهم الى عشرة لزمه تسعة فى الاصح) كما مر فى الضمان بتوجيهه وفارق بعثك من هذا الجدار الى هذا الجدار فانه لا يدخل المبدأ أيضا بان هذا من غير الجنس بخلاف الاول وقضيته انه لو قال فى الارض من هذا الموضع الى هذا الموضع دخل المبدأ لانه من الجنس والظاهر بخلافه ويفرق بان هذا من المساحات الحسية وهى لا تشمل شيئا من حدودها لاستقلالها بايراد العقد عليهما من غير محوج الى دخول حدودها بخلاف المبدأ هنا فانه ليس كذلك وما بعده مترتب عليه فيلزم دخوله ولو قال ما بين درهم وعشرة

(قوله وبه يعلم ان الاشراف اذا اطلق ينصرف هنا للذهب الخ) أفتى شيخنا الشهاب الرملى بانه لو اقر باشرى فى كان مجعلا لانه يطلق على الذهب وعلى قدر معلوم من الفضة فيقبل تفسيره بكل منهما متصلا ومنفصلا ويؤيده ان اطلاقه على الذهب ليس عرف الشرع بل هو عرف حادث ولم يختص فيه به بل اطلق على القدر المذكور من الفضة ايضا فوجب قبول التفسير به مطلقا ولا يرد عليه ما قاله الشارح لانه يمنع انه موضوع للذهب اصاله فليتامل والحاصل انه لا يسلم انه من عرف الشرع ولا انه اصاله فى الذهب بل هو عرف حادث مشترك فكان مجعلا ووجب قبول التفسير بالفضة مطلقا ثم رايت الشارح احاد المسئلة فيما يأتى بالبسط والبحث فيه بحالة تأمل ويقع فى لفظ العامة التعبير بالدوكلات والافرنثى وينبغى انه كالاشراف فيكون مجعلا بين دينار الذهب والقدر من الفضة وهو عشرة انصاف وكذا ينبغى ان الفضة الانصاف فى الديار المصرية فى هذه الازمان يحمل بين الفضة والملوس لاطلاق ذلك عندهم على الفلوس وعلى الفضة نعم قد تقوم قرينة على ارادة احدهما فيعمل بها وان نحو ثلاثة اواربعة نقرة مختصة بالفلوس لانها لا تطلق فى العرف الا عليها وحيث اقر بمجمل وتعذر استفساره لنحو مائة لزم الاقل ولو عبر بنحو ثلاثة ذهبا من غير تقييد فينبغى حمله على الذهب الكبير لانه لا يرد عرفا بهذه العبارة الا ذلك بخلاف غيره كالسليمى والمغربى ونحوهما ولو عبر بالدينار فلا يبعد شموله للثقال والدينار الكبير اما المثلقال فلانه عرف الشرع واما الدينار الكبير فلغلبة استعماله فيه والله اعلم م ر (قوله وفارق بعثك من هذا الجدار الى هذا الجدار الخ) قال فى شرح الروض وذكر الجدار مثال فالشجرة كذلك بل ولو قال من هذا الدرهم الى هذا الدرهم فكذلك فيما يظهر لان القصد التحديد لا التعديد اه وقوله فكذلك هذا ممنوع بالفرق المذكور شرح م ر (قوله ويفرق

أول عشرة لومه ثمانية قال شارح والحكم هنا وفي الطلاق واليمين والنذر والوصية واحد اه وما ذكره في الطلاق غلط صريح والذي في أصل الروضة أنه لو قال أنت طالق من واحدة إلى ثلاث طلقت ثلاثا وفرقوا بينه وبين (٣٨٥) المذكورات بأن عدده عصور فالظاهر قصد

استيفائه بخلاف غيره (وان قال له (على درهم في عشرة) او درهم في دينار (فان اراد المعية لومه احد عشر) او الدرهم والدينار لان في ثاني بمعنى مع كادخلوا في امم اي معهم واستشكله الاسنوي وغيره بشيئين أحدهما جزمهم في درهم مع درهم بانه يلزمه درهم لاحتمال ان يريد مع درهم لي فمع نيته اولى واجاب البلقيني بأن فرض ما ذكر انه لم يرد الظرف بل المعية فوجب احد عشر وفرض درهم مع درهم انه اطلق وهو محتمل الظرف أي مع درهم لي فلم يجب إلا واحد فالمستلтан على حد سواء وفيه تكلف ينافية ظاهر كلامهم في الثاني أنه يلزمه الدرهم مطلقا أي المالم ينوم مع درهم يلزمه كجاءه ظاهر واجاب غيره بان نية المعية تجعل في عشرة بمعنى عشرة بدليل تقديرهم جاء زيد وعمرو بمع وبخلاف لفظة مع فان غايتها المصاحبة وهي تصدق بمصاحبة درهم للبقر وفيه نظر وتكلف وليست الواو بمعنى مع بل تحتلها وغيرها وقد يجاب بأن مع درهم صريح في المصاحبة الصادقة بدرهمه ولغيره فليس فيها تصريح بلزوم الدرهم الثاني بل ولا

في المغني (قوله أو إلى عشرة) أي أو قال ما بين درهم إلى عشرة (قوله والحكم) أي حكم من درهم إلى عشرة اه معنى (قوله هنا) أي في الاقرار (قوله والوصية) أي والابراء اه معنى (قوله واحد) وهو دخول الطرف الاول دون الاخير اه معنى (قوله من واحدة الخ) او من واحدة إلى اثنين طلقت طلقتين مر اه سم (قوله او درهم في دينار) الى الفصل في النهاية الا قوله فمع نيته الى فلم يجب وقوله في الاول وقوله في الثاني قول المتن (فان اراد المعية) أي بان قال اردت مع عشرة درهم له اه معنى ويأتى عن السبكي ما يوافقه وإن لم يرتض به الشارح (قوله أو الدرهم والدينار) راجع الى قوله أو درهم في دينار (قوله واستشكله) أي ما في المتن من لزوم احد عشر درهما فبإدراك (قوله فمع نيته) أي نية مع (قوله فرض ما ذكر) أي ما في المتن (قوله اطلق) أي لم يرد المعية (قوله فالمستلتان على حد سواء) أي فعند الاطلاق يلزم فيهما المرفوع فقط وعند إرادة المعية يلزم فيهما المجرور ايضا (قوله وفيه تكلف) أي في جواب البلقيني (قوله انه يلزمه الخ) بيان الظاهر كلاهم (قوله واجاب غيره) أي غير البلقيني (قوله بان نية المعية الخ) عبارة المغني بان قصد المعية في قوله درهم في عشرة بمثابة حرف العطف والتقدير له درهم وعشرة ولفظ المعية مرادف لحرف العطف بدليل تقديرهم في جاء زيد وعمرو بقولهم مع عمرو وبخلاف قوله له على درهم مع درهم فان مع فيه لمجرد المصاحبة والمصاحبة تصدق بمصاحبة درهم بدرهم غيره ولا يقدر فيها عطف بالواو اه (قوله وليست الواو الخ) أي في جاء زيد وعمرو (قوله وقد يجاب) أي عن أصل الاشكال (قوله بان مع درهم صريح الخ) اقول ما المانع من انهم ارادوا بإرادة المعية إرادة مع عشرة من الدراهم له وحيث يندفع هذا الاشكال والاشكال الا في ثم رايته فيما يأتي نقل الجواب بذلك عن السبكي فله الحمد اه سم (قوله له) أي المقر له (قوله ولغيره) أي وبدرهم لغير المقر له (قوله فنية مع بها) أي نية المعية بقى عشرة (قوله قرينة ظاهرة الخ) لا سلم كونها قرينة فضلا عن كونها ظاهرة لان في تحتل معاني معنى مع والحساب والظرفية فارادة معنى مع بها احتراز عن إرادة بقية المعاني التي لها فكيف يقال ان نية مع قرينة على عدم إرادة معنى مع وكيف يقال لانه يراد بها وهي اعم منه لما تبين فقد ظهر بهذا المنع الملازمة التي ادعاها في الحاصل بقوله إذ لو لا الخ وذلك لان استعمال في معنى مع ليس من باب إخراجها عن مدلولها الصريح بل من باب تخصيص اللفظ بأحد احتمالاته الذي لا يقتضي معنى الضم في اللزوم لان معنى مع لا يقتضي ذلك وقوله تفيد معنى زائد على الظرفية يقال عليه معنى مع مقابل لمعنى الظرفية ولا يقتضي زيادة على مجرد المصاحبة فتأمل بلطف اه سم اقول وقوله لا نسلم الخ لا مجال لعدم تساميم ذلك بعد تسليم ما قبله المفرع عليه ذلك وقوله لان في تحتل معاني الخ ظاهره على سبيل المساواة وهو ظاهر المنع وقوله وكيف يقال لانه يراد بها جوابه ان مراد الشارح بقوله ذلك المساواة في المقادير لا الترادف الا حولى وقوله ليس من باب إخراجها عن مدلولها الصريح الخ ظاهر المنع كجاءه صريح المغني عبارته وأيضا فقوله درهم مع درهم صريح في المعية ودرهم في عشرة صريح في الظرفية فاذا نوى بالثانية المعية لومه الجميع عملا

بأن هذا الخ يتأمل فيه (قوله من واحدة الى ثلاث طلقت ثلاثا) أو من واحدة الى اثنين طلقت طلقتين مر (قوله وقد يجاب بان مع درهم صريح الخ) اقول ما المانع من انهم ارادوا بإرادة المعية إرادة مع عشر من الدراهم له وحيث يندفع هذا الاشكال والاشكال الا في ثم رايته فيما يأتي نقل الجواب بذلك عن السبكي فله الحمد (قوله فنية مع بها قرينة ظاهرة الخ) لا نسلم كونها قرينة فضلا عن كونها ظاهرة لان في تحتل معاني معنى مع والحساب والظرفية فارادة معنى مع بها احتراز عن إرادة بقية المعاني التي لها فكيف يقال ان نية مع قرينة على عدم إرادة معنى مع وكيف يقال لانه يراد بها وهي اعم منه كما تبين وقد ظهر بهذا معنى الملازمة التي ادعاها في الحاصل بقوله إذ لو لا الخ وذلك لان استعمال في معنى مع ليس من باب إخراجها عن مدلولها الصريح بل من باب تخصيص اللفظ بأحد احتمالاته الذي لا يقتضي معنى الضم في اللزوم لان معنى مع لا يقتضي ذلك

لانه يراد فهم ابل ضم العشرة الى الدرهم فوجب الاحد عشر والحاصل ان الدرهم لازم ليهما والدرهم الثاني في مع درهم لم تقم قرينه على لزومه والعشرة قامت قرينة على لزومها اذ لو لا ان نية المعية تفيد معنى زائدا على الظرفية التي هي صريح اللفظ لما اخرجته عن مدلوله الصريح الى غيره فتأمل هاتين النيةين ان العشرة مبهمة (٣٨٦) في الف ودرهم بالاولى واجاب الزركشي بان العطف في هذه يقتضي مغايرة الالف

للدراهم فبقيت على ايهما ما بخلافه في درهم في عشرة واجاب غيره بان العشرة هنا عطفت تقديرها على مبين فتخصصت به اذ الاصل مشاركة المعطوف للمعطوف عليه ومن ثم عطف المبين على الالف فلم يخصها وفيه نظر اذ قضيته ان في الف درهم وعشرة تكون العشرة دراهم وكلامهم باباه فالذي يتجه الفرق بان في الظرفية المقترنة بنية المعية اشعارا بالتجانس والاتحاد لاجتماع امرين كل منهما مقرب لذلك بخلاف الف درهم فان فيه مجرد العطف وهو لا يقتضي بمفرده صرف المعطوف عليه عن ايهما الذي هو مدلول لفظه ثم رايت السبكي اجاب بان المراد بنية مع بذلك انه اراد مع عشرة دراهم له وجرى عليه غير واحد وعليه فلا يرد شيء من الاشكالين ولا يحتاج لشيء من تلك الاجوبة وهو ظاهر لولا ان ظاهر كلامهم او صريحه انه لم يرد الا مجرد معنى مع عشرة فعليه يرد الاشكالان ويحتاج الى الجواب عنهما بما ذكر (او) اراد (الحساب) وعرفه (عشرة) لانه موجه

لنيته ومع ارادته المعية لم يصح تقدير المعية بالمصاحبة لدرهم اخر لان فيه تكثير المجاز وهو ممتنع وايضا امتنع ذلك لان المعية مستفادة لا من اللفظ بل من نيته فلو قدر معه مجاز الاضمار لكثير المجاز واما قوله درهم مع درهم آخر فهو ظاهر في المعية المطلقة فاذا اطلق لم يلزمه الا درهم اه (قوله لانه) اي ما يراد بجمع درهم وهو المصاحبة الصادقة بعشرة له وغيره (قوله يراد بها) اي الظرفية (قوله بل ضم العشرة) اي بل اراد ضم الخ اه ع ش (قوله ثانيهما) اي ثاني السبكيين (قوله مغايرة الالف للدرهم) في اصله للدراهم اه سيد عمر (قوله بخلافه) اي الامر (قوله عطفت تقديرها) اي لما تقدم ان نية المعية تجعل في عشرة بمعنى وعشرة (قوله لاجتماع امرين الخ) وهما الظرفية والمعية (قوله مدلول لفظه) اي لفظه المعطوف عليه اه كردى (قوله رايت السبكي الخ) الوجه التعويل على جواب السبكي لظهور المعنى عليه وكلامهم لا ينافيه بل قواعدهم تقتضيه قطعاً ودعوى ان كلامهم صريح في خلافه غير صحيح قطعاً وانه ظاهر في خلافه لا اثر له بل كلامهم مع ملاحظة المعنى وقواعدهم لا يكون الا ظاهراً فيه فاحسن التامل سم على حج اه رشيدى (قوله اجاب بان المراد الخ) تقدم عن المعنى ما يوافقه (قوله بذلك) اي بنى عشرة (قوله او صريحه) بمنوع قطعاً اه سم (قوله لا يجرد معنى مع عشرة) وهو المصاحبة الصادقة بعشرة له وغيره (قوله في الاول الخ) الوجه اسقاط في الاول وفي الثاني اذ لا اول هنا ولا ثاني فتأمل اه سم عبارة النهاية والمعنى والا بان لم يرد المعية ولا الحساب بان اطلق او اراد الظرف فدرهم لانه المتيقن اه ومعلوم ان مراد الشارح بالاول قول المصنف فان اراد المعية والثاني قوله والحساب فاذا بهما ان قول المصنف والاراجع للمعطوفين جميعاً (فصل في بيان انواع من الاقرار) (قوله في بيان) الى قوله ومع سرجه في النهاية (قوله في بيان انواع من الاقرار) اي وما يتبع ذلك كالذي يفعل بالمتنع من التفسير اه ع ش قول المتن (سيف في غمد) ينبئ او فص في خاتم اه سم قول المتن (في صندوق) بضم الصاد اه معنى (قوله لانه مغاير) الى قوله ومع سرجه في المعنى (قوله لا يدخل الخ) جملة استثنائية بيان لوجه الشبه عبارة النهاية والمعنى لا يكون الاقرار احدهما اقراراً بالآخر اه (قوله او خاتم فيه فص) عبارة الدهانية والمعنى ومثل ذلك له عندى جارية في بطنها حمل او خاتم فيه او عليه فص او دابة في حافر هاتل او قمعة عليها عروة او فرس عليها سرج لزمته الجارية والدابة والقمعة والفرس لا الحمل والنعل والعروة والسرج ولو عكس انعكس الحكم اه (قوله وامة في بطنها) لم يذكر عكس هذا في القسم الاول مع تصور ملك الحمل دون الام بنحو الوصية وقد ذكره في شرح الروض فقال وحمل في بطن جارية اه سم وقوله في شرح الروض الخ اي والنهاية والمعنى (قوله او شجرة عليها ثمرة)

وقوله يفيد معنى زائداً على الظرفية يقال عليه معنى مع مقابل لمعنى الظرفية ولا يقتضى زيادة على مجرد المصاحبة فتأمل بلطف (قوله ثم رايت السبكي اجاب الخ) الوجه التعويل على جواب السبكي لظهور المعنى عليه وكلامهم لا ينافيه بل قواعدهم تقتضيه قطعاً ودعوى ان كلامهم صريح في خلافه غير صحيح قطعاً وانه ظاهر في خلافه بل لا يكون الا ظاهراً فيه فاحسن التامل (قوله او صريحه) بمنوع قطعاً (قوله في الاول الخ) الوجه اسقاط في الاول وفي الثاني اذ لا اول هنا ولا ثاني فتأمل

(فصل في بيان انواع من الاقرار الخ) (قوله في المتن سيف في غمد الخ) ينبئ او فص في خاتم (قوله وامة في بطنها حمل) لم يذكر عكس هذا في القسم الاول مع تصور ملك الحمل دون الام بنحو الوصية وقد ذكره في شرح الروض فقال وحمل في بطن جارية (قوله او شجرة عليها ثمرة) ينبئ بخلاف شجرة بشمرتها ومع ثمرة

(والا) يرد المعية في الاول بل اراد الظرفية او اطلق ولا الحساب في الثاني او اراده ولم يعرف معناه (فدرهم) لانه الية ينبي (فصل) في بيان انواع من الاقرار وفي بيان الاستثناء (قال له عندى سيف في غمد) بكسر المعجمة وهو غلافه (او ثوب في صندوق) او ثمرة على شجرة او زيت في جرة (لا يلزمه الظرف) لانه مغاير للظروف والاقرار يعتمد اليقين وهكذا كل ظرف ومظروف لا يدخل احدهما في الآخر ولذا قال (او) له عندى (غمد فيه سيف او صندوق فيه ثوب) او خاتم فيه فص او امة في بطنها حمل او شجرة عليها ثمرة

(لزمه الظرف وحده) لما ذكر (أوعبد) عليه ثوب أو (غلى راسه عمامة لم يلزمه) (٣٨٧) الثوب ولا (العمامة على الصحيح) لأن الالتزام لم

يتناولها ولو قال خاتم ثم عين ما فيه فص وقال لم ارد الفص لم يقبل منه لأنه يتناوله وفارق ما مر لقريئة الوصف الموقع في الشك أو أمة وعين حاملا وقال لم ارد الحل قبل لأنها لا تتناولها مع أن المطلوب هنا البقن ومن ثم قالوا كل ما دخل في مطلق البيع دخل هنا وما لا فلا إلا الثرة غير المؤبرة والحمل والجدار فيدخل ثم لأن المدار فيه على العرف لا هنا (أو دابة سرجها أو ثوب مطرز) بالتشديد (لزمه الجميع) لأن الباء بمعنى مع نحو اربط بسلام أي معه والطرز جزء من الثوب باعتبار لفظه وإن كان في الواقع مركبا عليه وبحث ابن الرقعة أن عليه طرازا كذلك وخالفه غيره وهو متجه اذ هو كعليه ثوب ومع سرجها كبسرجها كما علم بالاولى ويفرق بينه وبين مع درهم بأنه لا قريئة ثم على لزوم الثاني وهنا قريئة على لزومه وهو اضافته اليها (ولو قال) ابن مثلاً حائز (لزيد في ميراث أبي الف فهو اقرار على أبيه بدين) لاضافة الالف الى جميع التركة المضافة الى الاب دونه وهذا ظاهر في تعلق المال بجميعها وضعا تعلقا يمنع من تمام التصرف فيها ولا يكون كذلك إلا الدين فاندفع

ينبغي بخلاف بشرتها أو مع ثمرتها اه سم قول المتن (لزمه الظرف وحده) بقى ما لو قال عندى سيف بغمده أو ثوب بصندوق وهل يلزمه الجميع كما لو قال دابة بسرجها أو لافيه نظير والاقرب أن يقال يلزمه المظروف فقط ويفرق بينه وبين دابة بسرجها بان الباء اذا دخلت على الظرف كانت في استعمالهم بمعنى في كثير فتحمل عليه اه ع (قوله لما ذكر) أي بقوله لأنه مغاير الخ قول المتن (عمامة) بكسر العين وضمها نهاية ومعنى (قوله لأن الالتزام) أي الملتزم (قوله لم يتناولها) الاولى التثنية (قوله ثم عين الخ) أي لسر الخاتم المجمل بخاتم أي معين فيه فص اه سيد عمر (قوله لأنه يتناولها) أي الخاتم يتناول الفص (قوله وفارق ما مر) يعني قوله او خاتم فيه فص حيث لم يتناول الخاتم فيه الفص (قوله أو أمة الخ) عطف على قوله خاتم الخ (قوله وقال لم ارد الحل) قد يتوهم أنه لو لم يقل ذلك دخل الحل وليس مراداً كما يؤخذ من قوله الاقن ومن ثم الخ ولهذا عبر في العباب كالروض بقوله ولو قال له عندى خاتم او جارية وكانت ذات فص او حمل دخل الفص لا الحمل انتهى (فرع) قال في شرح الروض لو قال هذه الدابة لفلان الاحملها صح بخلاف بعثتها الاحملها انتهى اه سم (قوله ومن ثم) أي من أجل أن الامة لا تتناول الحمل (قوله الاثره الخ) استثناء من المعطوف عليه (قوله والجدار) أي فيما لو اقر له بارض او ساحة او بقعة ما لو اقر له بدار او بيت دخلت الجدران لأنها من مساهما اه ع (قوله فيدخل) أي كل من الثمرة غير المؤبرة الخ (قوله ثم) أي في المبيع و (قوله لا هنا) أي في الاقرار قول المتن (أو دابة بسرجها) أو عبد بعمامة نهاية ومعنى وقياسه أن مثل ذلك ما لو قال له عندى جارية بحملها او خاتم فصه الى اخر الصور السابقة ع ش و مر عن سم ما يوافق (قوله ان عليه طراز) أي ثوب عليه طراز (كذلك) أي كثوب مطرز فيلزم الجميع (قوله وخالفه غيره) أي ابن الملقن نهاية ومعنى (قوله كعليه ثوب) ر خاتم عليه فص اه معنى (قوله ومع سرجها كبسرجها) بخلاف فرس مسرجة كما قال في العباب كالروض وشرحه وغيرهما وان قال فرس مسرجة اودار مفروشة فله الفرس والدار فقط انتهى وقياسه لزوم العبد فقط في قوله عبد معهم اه سم (قوله كبسرجها الخ) عبارة شيخنا الزبدي بخلاف ما لو اتى بمع أي فلا يلزمه سوى الدابة اه ع ش عبارة البجيرمي على المنهج قوله لأن الباء بمعنى مع قضيت أنه لو قال مع سرجها لزمه الجميع وليس مراداً بل يلزم الدابة فقط ع ش قال العلامة الخطيب وم والفرق انه لما اخرج الحرف عن موضوعه غلط عليه بلزوم الجميع بخلاف التصريح به انتهى اه (قوله ويفرق الخ) قضيت عدم اللزوم في نحو بسرج اه سم (قوله وهو) الاولى التانيث (قوله اضافته) أي الثاني (البها) أي الدابة لو قال الى الاول لمكان النسب (قوله ابن مثلاً) الى قول المتن ولو قال في ميراثي في النهاية (قوله دونه) أي الابن اه ع ش (قوله وهذا ظاهر) أي الاضافة المذكورة (قوله في تعلق المال) أي الالف سر قوله بمع أي الابن اه ع ش (قوله فيها) أي التركة أي في شيء منها (قوله اعانتها بالثك) ينال الحصر اه سم أي فان الوصية بمنعوا الثلث مانع

(قوله وفارق ما مر) يعني قوله او خاتم فيه فص ش (قوله وقال لم ارد الحل) قد يتوهم أنه لو لم يقل ذلك دخل الحل وليس مراداً كما يؤخذ من قوله الاقن ومن ثم قالوا ولهذا عبر في العباب كالروض بقوله لو قال له عندى خاتم او جارية وكانت ذات فص او حمل ل الفص لا الحمل اه (فرع) قال في شرح الروض لو قال هذه الدابة لفلان الاحملها صح بخلاف بعثتها الاحملها اه (قوله في المتن) أو دابة بسرجها الخ قال في الروض أو عبد بعمامته (قوله والطرز جزء من الثوب باعتبار لفظه) قد يقتضى أنه فيما لو قال له عندى ثوب مطرز أو قال لم ارد الطراز لا يقبل وهو محل نظر وقوله وخالفه غيره هو متجه هل الامر كذلك وإن كان الطراز بالابرة نظر لأنه لا يند على الثوب عارض له فيه نظر (وخالفه غيره) أي كان الملقن م ر وقوله وهو متجه اعتمده م (ومع سرجها كبسرجها الخ) بخلاف فرس مسرجة كما قال في العباب كالروض وسرجه وغيرهما وان قال فرس مسرجة اودار مفروشة فله الفرس والدار فقط اه وقياسه لزوم العبد فقط في قوله عبد معهم (قوله ويفرق الخ) قضيت عدم اللزوم في نحو بسرج (قوله لانها لما تتعلق بالثك) يتأمل

بالتعلق بالجمع احتمال الوصية لانها لما تتعلق بالثك واحتمال نحو الرهن عن دين الغير ووجه اندفاع هذا أن الرهن

عن دين الغير لا يتصور عمومها (٣٨٨) من حيث الوضع وبقولي وضعا فارق هذا قوله له في هذا العبد الف فانه

يقبل تفسيره منه بنحو جنابة أو رهن ووجه الفرق ما تقرر أن كلام الوارث هنا ظاهر في التعلق بجميع التركة من حيث ذاتها لا بالنظر لزيادة ما ذكر عليها أو نقصه عنه وذلك لا يوجد إلا في الدين بخلاف نحو الجناية والرهن فانه إنما يتعلق في الموجود بقدره منه وحينئذ فلا نظر هنا إلى تفسيره بما يعم الميراث ولا يتم إلى تفسيره بما يخص البعض كله في هؤلاء ألف وفسر بجنابة أحدهم (ولو قال) له في ميراثي كما هو ظاهر أو (في ميراثي من أبي) ألف أو نصفه ولم يرد الإقرار ولا أتى بنحو على (فهو وعد هبة) أي أن يهبه ألفا لانه أضاف الميراث لنفسه وهو يقتضي عرفا عدم تعلق دين به وما لها يتعد الإقرار به لغيره كما مر في مالي لزيد لجعل جزئه منه لا يتصور إلا بالهبة وببحث ابن الرفعة ان محل هذا إذا كانت التركة دراهم وإلا فمركلة في هذا العبد ألف فيعمل بتفسيره قال الاسنوي وفي كلام الراعي ما يشير اليه أما غير الخائن إذا كذبه البقية فيغرم في الأولى قدر حصته فقط وأما لو أراد

أيضا من التصرف في شيء من التركة قبل تنفيذها (قوله عن دين الغير) أي دين غير الأب على الأب (قوله اندفاع هذا) أي احتمال نحو الرهن (قوله من حيث الوضع) أي وإن أمكن عمومه من حيث الانحصار بأن تكون تركة الأب العبد المرحون فقط أه ع ش (قوله فارق هذا) أي ما في المتن (قوله قوله) أي قول الوارث أو المقر أه ع ش (قوله بنحو جنابة) أي جنابة العبد على المقر له أو على ماله جنابة أرشها ألف أه ك ردى (قوله أو رهن) أي كون العبد رهنا بالف على الأب أو المقر (قوله لزيادة ما ذكر) أي لألف (عليها) أي التركة كافي صورة الرهن عن دين الغير (أو نقصه الخ) كافي صورة الوصية أه ك ردى ومثل الزيادة في الأولى والنقص في الثانية المساواة (قوله عنه) الأولى عنها كافي النهاية (قوله فانه) أي نحو الجنابة الخ وكذا ضمير بقدره أه ك ردى (قوله إنما يتعلق الخ) يتأمل سم على حج ولعل وجه التامل ان أرش الجنابة ودين الرهن يتعلقان بجميع المرحون والجاني لا بقدر الدين أه ع ش (قوله منه) أي من الموجود أه ك ردى (قوله هنا) أي في ميراث أبي الخ (قوله بما يعم الميراث) يعني بنحو جنابة أو رهن يعم الخ و (قوله ثم) أي في نحو له في هذا العبد ألف وتوضيح المقام في شرح الروض أه سم عبارة المغنى وشرح الروض فان قيل لم يصح تفسيره أيضا بالوصية والرهن عن دين الغير ونحو ذلك كالألف له في هذا العبد ألف فانه يصح ان يفسر بذلك اجيب بان قوله في ميراث أبي ألف لإقرار بتعلق الألف بعموم الميراث فلا يقبل منه دعوى الخصوص بتفسيره بشيء مما ذكر لان العبد المفسر بجانيته أو رهنه مثلا لو تلف ضاع حق المقر له في الأول وانقطع حق تعلقه بعين من التركة في الثاني فيصير كالرجوع عن الإقرار بما يرفع كله أو بمضنه وقضيته انه لو فسر هنا بما يعم الميراث وأمكن قبل وانه لو قال ثم وله عييد له في هذه العبيد ألف وفسر بجنابة أحدهم لم يقبل أه (قوله كله في هؤلاء الخ) مثال للتفسير ثم بما يخص البعض (قوله وفسر الخ) عطف بحسب المعنى على مدخول الكاف (قوله ألف) إلى قوله ويظهر في النهاية والمغنى (قوله أو نصفه) أي نصف ميراثي (قوله بنحو على) أي بما يدل على الالتزام كقوله له على في ميراثي من أبي ألف أو له في مالي ألف بحق لومني أو بحق ثابت مغنى وروض (قوله دين به) أي بالميراث (قوله وما لها) أي لنفسه ع ش أه سم (قوله لجعل جزئه) أي لغيره (منه) أي الميراث أه ع ش (قوله وببحث ابن الرفعة الخ) اعتمده مر أه سم عبارة النهاية والمغنى ومحل كما بحثه ابن الرفعة الخ أه (قوله ان محل هذا) أي محل قول المصنف فهو لإقرار على أبيه بدين آخره إلى هنا ليجمع بين متعلقات المسئلة جميعها في محل واحد وإلا فالأولى ان يقدم هذا على بحث الهبة أه ك ردى عبارة ع ش والرشيدي أي كون قوله له في ميراثي من أبي الخ وعدية كما يعلم من حج أه وهذا هو المتبادر من المقام وعبارة سم المشار اليه ما ذكر في المسئلتين أه أي مسئلتى المتن وهو لا يفيد (قوله دراهم) لعل المراد بها ما يشمل الدنانير فقوله (وإلا) أي بأن كانت عروضا (قوله فيعمل بتفسيره) المراد أنه يكون لإقرار بدين متعلق بالتركة ويطلب تفسيره منه فان فسر بنحو جنابة قبل أه ع ش (قوله فيغرم) عبارة النهاية كبعض نسخ الشارح فيتعلق أه (قوله في الأولى) أي في مسئلة له في ميراث أبي الخ عبارة سم قوله فيتعلق في الأولى الخ المراد من هذه العبارة ماسياتي في الفائدة الآتية آخر الفصل بقوله فن فروعها هنا لإقرار بعض الورثة على التركة بدين أو وصية فيشيع حتى لا يلزمه إلا قسطه من حيث صحته من التركة أه (قوله في الثانية) أي في مسئلة له في ميراث الخ (قوله فهو لإقرار بكل حال) فيلزمه ما اقرب به كالألف سواء بلغ الميراث قدره أو نقص الحصر (قوله فانه إنما يتعلق في الموجود الخ) يتأمل وقوله هنا أي في ميراث الخائن وقوله ثم أي نحو له في هذا العبد ألف وتوضيح المقام في شرح الروض (قوله وما لها) أي لنفسه ش وقوله وببحث ابن الرفعة الخ اعتمده مر (قوله فيغرم في الأولى قدر حصته فقط) المراد من هذه العبارة ماسياتي في الفائدة الآتية آخر الفصل بقوله فن فروعها هنا لإقرار بعض الورثة على الورثة بدين أو وصية فيشيع حتى لا يلزمه إلا قسطه من حصته من التركة أه (قوله فهو لإقرار بكل حال) أي فيلزمه ما اقرب به كالألف سواء بلغ الميراث قدره أو نقص غنه كما قال في الروض مانصه فان كان بصيغة ملزمة كقوله على في ميراثي أو له في مالي

الصغير ولو أقر في الأولى بجزء شائع صحيح وحمل على وصية قبلها وأجيزت إن زادت على الثلث ولا ينصرف للدين لأنه لا يتعلق ببعض التركة بل بأكملها ذكره الأسنوي ومن تبعه وهو الوجه من تفصيل السبكي بين النصف فيكون وعده بالثلث فيكون إقراره بوصية به ويظهر في قوله حصتي من تركته أني صيرتها للفلان أنه صحيح لاحتماله الصيرورة الصحيحة بنذر أو نحوه (ولو قال (٣٨٩) له على درهم درهم لزمه درهم) واحد

وان كرره الوفاق مجالس لاحتماله التأكيد مع عدم ما يصرفه عنه واخذ من هذا رد ما يأتي في الطلاق مع رده أيضا من تقييد إفادة التأكيد بثلاث فأقل (فان قال ودفع لزمه درهمان) لمكان الواو ومثلها ثم وكذا الفاء إن أراد العطف ويفرق بينهما وبين ثم بان ثم لمحض العطف والفاء كثيرا ما تستعمل للتفريع وتزيين اللفظ ومقتربة بجزء حذف شرطه أي فتفرع على ذلك درهم يلزمي له أو إن أردت معرفة ما يلزمي بهذا الإقرار فهو درهم فتعين القيد فيها كما هو شأن سائر المشتركات وفرق بغير ذلك لكن ضعفه الرافعي وإنما وقع طلقان في نظير ذلك لأنه إنشاء وهو أقوى مع تعلقه بالابضاع المبنية على الاحتياط ويظهر في بل أنه لا بد لها من قصد الاستئناف

وان مجرد إرادة العطف بها لا يلحقها بالفاء لأنها مع قصد العطف لا تنافي قولهم فيها لا يلزم معها إلا واحد لأنها بما قصد الاستدراك فتدكر أنه لا حاجة إليه فيعيد الأول (ولو قال درهم ودفع درهم لزمه

عنه كافي الروض اه سم عبارة الكردي قوله بكل حال أي سواء كان حائزا أو غيره اه (قوله ولو أقر في الأولى الخ) محترز قول المتن الف (قوله بجزء شائع) أي كقوله له في ميراث أبي نصفه أو ثلثه مغنى وسم (قوله وحمل على وصية) أي صدرت من أبيه (قوله قبلها) أي الموصى له و (قوله واجيزت الخ) هذا الحل يقتضي أنه لو كان ثم وصايا بالثلث غير هذه لم تشارك المقر له في الجزء الذي عين له لأن الظاهر من قوله له أنه يستحقه ولا يكون كذلك إلا حيث لم يشاركه غيره فيه اه ع وشوقه يقال بل مقتضى هذا الحل و أخذة الوارث بهذا الإقرار مطلقا مع نفوذ غير هذه الوصية من الوصايا بالثلث وأقل الثابتة بالبيئة فليراجع (قوله واحد) إلى قول المتن ومتى أقر في النهاية (قوله في مجالس) الأولى وفي مجالس بالعطف (قوله من هذا) أي من التعليل (قوله من تقييد الخ) بيان لما يأتي ع ش (قوله لمكان الواو) أي لوجودها فهو مصدر من الكون بمعنى الوجود اه سيد عمر عبارة النهاية والمغنى لأن العطف يقتضي المغايرة اه (قوله ومثلها) إلى قوله ويفرق في المغنى (قوله فيفرع الخ) بيان لمغنى التفريع و (قوله وان أردت الخ) بيان لمغنى الجزء اه رشدي (قوله فتعين القصد الخ) أي توقف اللزوم في الفاء على قصد العطف بها (قوله في نظير ذلك) أي نحو أنت طالق فطالق سم وع ش (قوله ويظهر) إلى المتن في المغنى (قوله في بلى الخ) في المغنى والاسنى والنهاية هنا زيادة بسط متعلقة ببل ولكن ومع وفوق وتحت وقبل وبعد أجمعها (قوله أنه لا بد لها من قصد الاستئناف) أي فلا يتكرر الدرهم عند الإطلاق أو إرادة العطف اه ع ش (قوله لا يلحقها بالفاء) أي بحيث يتكرر الدرهم بل لا يلزمه مع ذلك إلا واحدا اه ع ش قول المتن (ودفع درهم) أي أوزاد على ذلك فان فيه هذا التفصيل وهو أنه قصد بكل واحدنا كيد ما يليه قبل وإن قصد به تا كيد ما يليه أو الاستئناف أو أطلق تعدد اه ع ش (قوله كما مر) أي في شرح لزمه درهمان (قوله بعاطفة) قضيته أنه لو لم يرد ذلك بل أراد تأكيد الثاني مجردا عن عاطفه وجب ثالث ويوجه بان المؤكد حيث تد زائد على المؤكد فاشبه تأكيد الأول بالثاني اه ع ش عبارة سم قول المتن وكذا أن نوى تا كيد الأول ينبغي أو تا كيد الثاني بلا عاطفه اه (قوله لمنع الفصل) أي بالثاني وعاطفه قول المتن (أو أطلق) أي لم ينبو به شيئا (قوله لأن العطف الخ) عبارة المغنى لأن تا كيد الثاني بالثالث وان كان جائزا لكنه إذا دار اللفظ بين التأسيس والتأكيد كان حله على التأسيس أولى فعلى هذا لو كرر الف مرة لزمه بعدد ما كرراه (قوله وفي درهم) إلى المتن في المغنى (قوله لتعذر التأكيد الخ) لاختلاف حرف العطف ولا بد من اتفاقه في المؤكد والمؤكد به اه مغنى (قوله وجعل بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملي اه سم (قوله وهذا) أي قوله المذكور (قوله

الف بحق لزمي أو ثابت لزمه سواء بلغ الميراث الف أو نقص عنه لا عتراه بلزمه اه قال في شرحه وبما قرره علم أن قوله بحق لزمي أو ثابت قيد في الثانية فقط اه (قوله بجزء شائع) أي كقوله له في ميراث أبي نصفه أو ثلثه (قوله وإنما وقع طلقان في نظير ذلك) أي نحو أنت طالق فطالق (قوله ويظهر في بل الخ) اعتمده مر قال في الروض وان قال درهم بل درهم ولا بل درهم فدرهم اه قال في شرحه لأنه بما قصد الاستدراك فتدكر أنه لا حاجة إليه فيعيد الأول اه (قوله في المتن وكذا أن نوى تا كيد الأول) ينبغي أو تا كيد الثاني بلا عاطف (قوله وجعل بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملي (قوله وهذا قيد بنا فيه قوله الخ) لا يقال يجاب بمنع المناقاة لأن هذا البعض يجعله مشتركا بين الأمرين والمشارك موضوع لكل من معنييه فقوله في المحل الآخر أنه موضوع لضرب مخصوص من الذهب لا ينافي أنه موضوع أيضا لشيء آخر وهو

بالاولين درهمان لمكان الواو كما مر (واما الثالث فان أراد به تا كيد الثاني) بعاطفه (لم يجب به شيء) كالطلاق خلافا لمن زعم بينهما فرقا وان نوى الاستئناف لزمه ثالث وكذا أن نوى تا كيد الأول (بالثالث لمنع الفصل والعاطف منه) (أو أطلق في الاصح) لأن العطف ظاهر في التغاير وفي درهم ودفع درهم ثم درهم يجب ثلاثة بكل حال لتعذر التأكيد هنا (ومتى أقر بمبهم كشيء موثوب) وجعل بعضهم منه الاشر في قال لأنه موضوع هو فالقدر معلوم من الذهب والفضة فهو مجمل فيرجع في تفسيره للقرن ثم لو أرتد هذا قيدنا فيه قوله في محل آخر أنه موضوع لضرب مخصوص من

الذهب فيحمل في البيع وغيره عليه اه وقد يقال وضعه لمقدار معلوم من الذهب هو الاصل فيه وأما استعماله فيما يعم الفضة أيضا فهو اصطلاح
 حادث وقاعدتهم في الاقرار انه (٣٩٠) لا يقبل إلا ان وصله به إلا ان فصله نعم الغالب الا ان لا يستعمل إلا في مقدار معلوم من

وقد يقال في دفع المناقاة بين قوله (قوله وقاعدتهم الخ) أي ومقتضاها أن الاشرى إذا أطلق هنا ينصرف
 للذهب كما مر (قوله انه لا يقبل) أي تفسير الاشرى بالفضة (قوله به) أي الاقرار (قوله الغالب الا ان الخ)
 أي في زمن الشارح بخلاف زماننا فان الامر فيه بعكسه (قوله عند الاطلاق) أي عند ذكر الاشرى مطلقا غير
 مفسر بشيء (قوله هذا الاستعمال) أي استعماله في مقدار معلوم من الفضة (قوله وكذا الدينار الخ) أي
 فينبغي عند اطلاقه في محل اطرديه استعماله في مقدار معلوم من الفضة حمله عليه (قوله ما مر في الفلوس)
 أي في شرح والتفسير بالمعشوشة الخ (قوله لما أبهمه) أي قول المتن ولو اقر بالف في النهاية (قوله ولم يمكن)
 إلى قوله وسمعت في المغنى (قوله ولم يمكن معرفته من غيره) كان الاولى تقديمه على المتن كما في المغنى قول المتن
 (انه يحبس) هلا قال انه يعزر بحبس او غيره ليشمل كل ما يحصل به التعزير من ضرب او غيره وقد يقال
 وجه الاقتصار على الحبس انه محل الخلاف في كلامهم اه ع ش أي فجزا الزعير بغيره متفق عليه (قوله
 طوب وارنه) قضية اقتضاه على مطالبة الوارث انه إن امتنع لم يحبس وقد وجه بانه لا يلزم من كونه وارثا
 عليه بمراد مورثه المقر له يمكنه الوصول إلى حقه بان يذكر قدر او يدعي به على الوارث فان امتنع الوارث
 من الخلف على انه لا يعلم انه مراد المورث ونسكل عن اليمين ردت على المقر له فيحلف ويقضى له بما ادعاه ثم
 رأت في ابن عبد الحق ما يصرح به في بقى ما لو لم يعين الوارث ولا المقر له شيئا لعدم علمهما بما اراده المقر فإذا
 يفعل في التركة فيه نظر والاقراب ان القاضي يحجرهما على الاصطلاح على شيء لينفك التعلق بالتركة إذا كان ثم
 ديون متعلقة بها وطلبها باها اه ع ش (ووقف) بينا المقبول (قوله في نحو شيء) أي في الاقرار بنحو شيء (قوله
 تفسيره) أي نحو شيء (قوله بغير المال) أي بالسرجين ونحوه (قوله كما مر) أي قبيل هذا الفصل (قوله إلا
 بسماعها) الاولى الثانية (قوله من غيره) أي المقر اه ع ش (قوله من كذا) أي من الذهب مثلا (قوله
 او ما باع به الخ) أي من الذهب مثلا اه رشيدى (قوله او ذكر ما يمكن استخراج به بالحساب الخ) راجع
 المغنى والاسنى (قوله لم يسمعا) الاولى الثانية (قوله ولم يحبس) هذا ظاهر مادام المحال عليه باقيا فلو تلفت
 الصنعة او ما باع به فلان فرسه هل يحبس ولا فيه نظر والاقراب الا اول اه ع ش (قوله تبييننا صحيحا) أي
 وإن فسر بما يقبل منه اه ع ش (قوله إن شاء) راجع إلى المعطوف عليه ايضا (قوله ثم ان ادعى الخ) ظاهر
 صنيعة ان هذا زائد على ما في المتن وليس كذلك بل هو تفصيل لقوله ولو بين وكذب الخ أي فتارة يكون
 البيان من جنس المدعى به وتارة لا وحاصل ما ذكره ست صورتان في الجنس وأربعة في غيره كما سيأتي
 اه بجيرى (قوله من جنسه) نعت لوائد الخ قوله فان صدقه على إرادة المسألة) كان قال له نعم اردت لكنك
 اخطأت في الاقتصار عليها وإنما الذى لي عليك ما ثنان (قوله وان قال بل الخ) أي وان كذب به وقال بل اردت
 الخ (قوله انه حلف انه لم يرددها الخ) أي حلف على نفي الزيادة وعلى نفي الارادة لهما ميمنا واحدة لا اتحاد
 الدعوى اه معنى وفي ع ش عن الزيادة مثله (قوله فان نسكل) أي المقر (حلف) أي المقر له اه ع ش

المعنى الآخر لا نأخذ بقول هذا الجواب برده قوله فيحمل في البيع وغيره عليه اه فتامله (قوله وقد يقال
 وضعه الخ) قدي د عليه منع تلك الاصلية المبينة على ممنوع ايضا وهو ان اصل استعماله قد سمح لاحداث بل
 اصل استعماله فيه وشماعيم اصطلاح حادث غير معروف للشرع (قوله وبه فارق حلف الزوجة) أي إذا
 نسكل زوجها وقوله ان زوجها اراد الطلاق بالكناية أي مع انها لا اطلاع لها على ارادته وإيضاح ذلك ما في
 شرح الروص بعد ان ذكر ان المقر له لا يحلف على ارادته أي المقر له لا اطلاع له عليها بحال أي الارادة
 بخلاف الزوجة سمعها لا اطلاع لها على ارادته مع انصه ورفق الامام بانها تدعى عليه انشاء الطلاق والمقر له
 لا يدعى على المقر انبات عق له فان الاقرار لا يثبت حتموا وانما هو اخبار عن حق سابق حتى لو كذب المقر له لم
 يثبت له حق اه (قوله فان صدقه الخ) أي وقال ولى عليك مائة دينار كما هو ظاهر

الفضة لينبغى عند الاطلاق
 في محل اطرديه هذا
 الاستعمال حله عليه لانه
 المتبادر منه وكذا الدينار
 على نظير ما مر في الفلوس
 واما البيع فنوط بغالب
 نقد حمله فليرجع فيه
 لمصطلح اهله (وطوب
 بالبيان) لما أبهمه ولم
 تمكن معرفته من غيره
 (فان امتنع منه فالصحيح
 انه يحبس) لا تمتاعه من
 واجب عليه فان مات قبل
 البيان وطوب وارنه ووقف
 جميع التركة ولو في نحو
 شيء وإن قبل تفسيره
 بغير المال كما مر احتياطا
 لحق الغير وسمعت هنا
 الدعوى بالمجهول والشهادة
 به للضرورة اذ لا يتوصل
 لمعرفة إلا بسماعها ومن
 ثم لو أمكن معرفة المجهول
 من غيره كان احاله على
 معروف كرتة هذه من
 كذا او ما باع به فلان
 فرسه او ذكر ما يمكن
 استخراج به بالحساب وان
 دق لم يسمعا ولم يحبس (ولو
 بين) المقر اقراره المبيهم
 تبييننا صحيحا (وكذب المقر
 له) في ذلك (فليبين) المقر
 له جنس الحق وقدره وصفته
 (وليدع) به ان شاء (والقول
 قول المقر في نفيه) أي ما
 ادعاه المقر له ثم ان ادعى

بزائد على المبين من جنسه كان بين مائة وادعى بمائتين فان صدقه على ارادة المسألة ثبتت وحلف المقر على نفي الزيادة (قوله
 وإن قال بل اردت المسائتين حلف انه لم يرددها وانه لا يلزمه الا مائة فان نسكل حلف انه يستحقهما لا انه ارادهما

لان الاقرار لا يثبت حقا وانما هو اخبار عن حق سابق وبه فارق حلف الزوجة ان زوجها اراد الطلاق بالكناية لانه انشاء يثبت الطلاق او من غير جنسه كان بين مائة درهم فادعى بمائة دينار فان صدقه على ارادة الدرهم او (٣٩١) كذبه في ارادتها وقال انما اردت الدنيا فان

وافقه على أن الدرهم عليه
ثبتت لا تقاوما عليها ولا
بطل الاقرار بها وكان
مدعيها للدنانير فيحلف المقر
على نفيها وكذا على نفي
ارادتها في صورة التشكيب
(ولو أقر بالف ثم أقر له
بالف) ولو (في يوم آخر
لزمه الف فقط) وان كتب
بكل وثيقة محكوما بها لانه
لا يلزم من تعدد الخبر تعدد
الخبر عنه قبل هذا ينقض
قاعدة ان النكرة اذا اعيدت
كانت غير الاولى ويرد بان
هذا مع كونه مختلفا فيه لم
يشتهر ولم يطرد اذ كثيرا
ما تعادى هي عين كاهن مقرر
في عمله ومنه وهو الذي في
السماء الهوى الارض اله
فلم يعمل بقضيتها لذلك فلا
نقض ولا تخالف (ولو
اختلف القدر) كان اقر
في يوم بالف وفي آخر قبله او
بعده بخمسة (دخل الاقل
في الاكثر) اذ يحتمل انه
ذكر بعض ما قر به (ولو
وصفها بصفتين مختلفتين)
تا كيد كائة صحاح في مجلس
ومائة مكسرة في اخر (او
استدعى الى جهن) كشم
مبيع مرة وبدل قرض
اخرى (او قال قبضت) منه
(يوم السبت عشرة ثم قال
قبضت) منه (يوم الاحد
عشرة لزم) أي القدر ان في
الصور الثلاث لتعدد

(قوله لان الاقرار الخ) عبارة المغنى لانه لا اطلاع له عليها اه (قوله وبه) أي بكونه اخبارا عن حق سابق
اه ع ش (قوله حلف الزوجة) أي اذا نكل زوجها اه سم (قوله او من غير جنسه) عطف على من
جنسه (قوله كان بين) أي المقر و (قوله فادعى) أي المقر له (قوله فان صدقه على ارادة الدرهم) أي وقال
ولي عليك مائة دينار كما هو ظاهر اه سم (قوله فان وافقه) أي المقر له المقر في صورتي التصديق والتكذيب
لكن هل المراد بالموافقة عدم الرد في شمل السكوت او الموافقة صريحا وقضية الباب ترجيح الاول شو برى
اه بجبري (قوله على أن الدرهم عليه) أي زيادة على الدنانير (قوله ولا) أي وإن لم يوافق على ثبوت
الدرهم عليه في صورتي التصديق والتكذيب (قوله بطل الاقرار بها) أي بالدرهم ويبطل اقراره بالشئ
اه حلي (قوله وكان مدعيها) أي في الصور الاربع اه شرح منبج أي الحاصلة من ضرب صورتي الموافقة
وعدمها في صورتي التصديق والتكذيب (قوله للدنانير) أي المائة في صورتي التصديق والمائتين في
صورة التكذيب (قوله فيحلف المقر) أي في الصور الاربع اه شرح منبج (قوله وكذا على الخ) أي
ويحلف المقر على نفي ارادة الدنانير المائتين ايضا في صورتي التكذيب أي التكذيب مع الموافقة والتكذيب
بدونها فيتعرض في المئين في هاتين لنفي الدنانير ونفي ارادتها ويقتصر في صورتي التصديق على نفي الدنانير
فعلى كل لا تلزمه الدنانير وتلزمه الدرهم في صورتي الموافقة دون صورتي عدمها شيخنا ه بجبري م قول المتن
(ولو بالف) بدون له كذا في اصله وجميع نسخ التحفة أي والمغنى وفي نسخ المحلى والنهاية زيادة في المتن
اه سيد عمر قول المتن (في يوم آخر لزمه) بقي مالا اتحاد الزمن وتعدد المكان مع بعد المكانين كان اقر في اليوم
الاول من صفر بانه أقرضني بمصر في اول المحرم الفائم اقر في ذلك اليوم بانه أقرضني بمكة في أول المحرم الفاء
والا قرب انه لا يلزمه الا الف واحد لانه يتعذر الاقراض بمصر ومكة في يوم واحد فتسقط الاضافة اليهما
اه ع ش (قوله وإن كتب) إلى قوله ووافقى البلقيني في النهاية لا قوله ومر إلى ولو قال وقوله فان امتنع إلى المتن
(قوله وإن كتب) غايه (قوله محكوما بها) أي فيها بالاقرار بالالف اه ع ش (قوله بان هذا الخ) أي الضابط
المذكور (قوله كاهن) أي عدم الاطرا او كون العينة كثيرا لا كليا (قوله ومنه) أي من الكثير (قوله
لذلك) أي لعدم اطرا دها وبفرض تسليم اطرا دها فصر في عن ذلك قاعدة الباب وهو الاخذ باليقين مع
الاعتضاد بالاصل وهو براءة الذمة بما زاد على الواحد اه نهاية (قوله ما قر به) أي في احدهما اه مغنى
(قوله تا كيد) أي قوله مختلفين تا كيد لقوله صفتين اذ لا تتحقق صفتان الا مع الاختلاف (قوله كائة
صحاح الخ) أي كان اقر بمائة الخ وكذا امر قوله كشم مبيع الخ (قوله أي القدران) إلى قوله نعم في المغنى
(قوله لو اطلق) ومنه ماله اقر بانه نذر له الفائم اقر بان له عليه الفاقب حمل المطلق على المقيد سواء سبق اقراره
بالقيد او المطلق اه ع ش قول المتن (من ثمن خمر او كلب الخ) قال في شرح الروض أي والمغنى وقضية
اطلاقهم انه لا فرق في اللزوم بذلك بين المسلمين والكفار وهو ظاهر لان الكفار اذا ترافعوا اليانما تقررهم
على ما تقررهم عليه لو اسلبوا اه وهذا فيه تايد للنظر الاتي في مسئلة المالكى والحنفى فتامله اه سم (قوله
ولو جاهلا) عبارة النهاية ولو كافر جاهلا اه قال ع ش قوله مر ولو كافر اذ يتوقف فيه اذا كان المقر والمقر
له كافرين لعلمنا بالتعامل بالخمر فيما بينهم وباعتقادهم حله وقضيته عدم لزوم الالف قياسا على ماله ونكحها
بخمر في الكفر واقبضه لها ثم اسلبوا لا ينافيه ما ياتي من أن العبرة بعقيدة الحاكم لا نافع قول القرينة مخصصة

(قوله ولا) أي وإن لم يوافق وقوله نفي ارادتها أي الدنانير ش (قوله تا كيد) أي اذ لا تتحقق صفتان الا مع
الاختلاف (قوله في المتن من ثمن خمر او كلب لزمه الالف) قال في شرح الروض وقضية اطلاقهم انه لا فرق في
اللزوم بذلك بين المسلمين والكفار وهو ظاهر لان الكفار اذا ترافعوا اليانما تقررهم على ما تقررهم عليه لو
اسلبوا اه وهذا فيه تايد للنظر الاتي في مسئلة المالكى والحنفى فتامله (قوله ولو جاهلا) ولو كافر اشرح مر

اتحادهما ومن ثم لو اطلق مرة وقيد أخرى حمل المطلق على المقيد ولم يلزمه غيره (ولو قال) له علي من ثمن خمر مثلاً ألف لم يلزمه شئ مقطعا (وله على
ف من ثمن خمر او كلب) مثلاً (او الف قضيته لزمه الالف) ولو جاهلا (في الاظهر) الغاء لاخر لفظه الرفع لما اثبت فاشبه على الف لا تلزمى

ومقتضاها عدم اللزوم فليس هو من تعقيب الاقرار بما يرفعه وسيأتي ما يصرح بذلك التوقف عن سم في قوله قد يقال اعتباره عقيدة الحاكم الخ وقوله مرجاه لاسيما ما يفيد قبول ذلك منه لو قطع بصدقه ككونه بدوياً جلفاً فافهمنا محله حيث لم يذكر ما يمنع من صحة الاقرار اهـ وقوله سيأتي اي في مبحث الاقرار ببيع او هبة ثم دعوى فساد (قوله نعم ان قال كان) ولو صدقه المقر له على ذلك فلا شيء على المقر وإن كذبه وحلف لزومه المقر به ما لم تقم بينة على المنافي فلا يلزمه شيء مـ شرح مـ اهـ سم قال الرشيدى قوله مـ ما لم تقم بينة على المنافي انظر قبول هذه البينة مع أنه يحتمل أنه لو لمه الالف بسبب آخر فهي شاهدة بنفى غير محصور اهـ وهذا الاشكال ظاهر ويؤيده التامل في كلام الشارح (قوله من نحو خر) اي من ثمن نحو خر (قوله على نفيه) اي على نفي كونه من نحو خر (قوله لورفع) اي غير الشافعى من المالكي او الحنفى (قوله وقد اقر) اي والحال وقد اقر كذلك بان يقول المالكي له على الف من ثمن كلب والحنفى له على الف من ثمن نبيذ (قوله لا يلزمه) وظاهر انه باق هنا مـ في الاستدراك من تحليف المقر له رجاء ان ير داليمين اهـ رشيدى (قوله لا نه لم يقصد) حاصله أننا إنما ألزومنا الشافعى لانه لم يمتنع ببيع ما ذكر لم يقبله في التعقيب المذكور لمنافاته لما قبله بخلاف غيره فانه لما اعتقد ببيع ما ذكر قبلناه في التعقيب المذكور لمنافاته في اعتقاده واذ قبلناه الغاء الحاكم لانه لا يلزم عنده ولهذا لو كان المقر شافعيًا وصدقه المقر له في التعقيب الغاء الحاكم ايضاً اهـ سم (قوله حكم رفع الخ) الاولى رفع حكم الاقرار في النهاية (قوله وفيه نظر ظاهر لقولهم الخ) قد يقال اعتبار عقيدة الحاكم لا يتأفاه العمل بالقرينة لكن قضيته عدم اللزوم اذا كان المقر كافر ايضاً للقرينة وهو وجيه سم على حج اهـ عـ شـ (قوله ولم ينفعه ذلك الاشهاد) خرج بالا شهاد ما لو صدقه المقر له حين الاقرار الاول على انه لا يستحق عنده شيئاً ثم اقر له بشيء فينبغي ان يقال ان مضى زمن يمكن لزوم ما اقر به بذمة المقر له لعدم منافاته تصديق المقر له وإن لم يمتنع ذلك لم يلزمه شيء اهـ عـ شـ (قوله فلغو) كذا في اصل الروض وفي شرح مـ مانصه لو قال كان له على الف ولم يكن في جواب دعوى فلغو كما مر لا تنفاه اقراره حالاً بشيء ويفرق بينه وبين كان له على الف وقد قضيته بان جملة قضيته وقعت حالاً مقيدة لعلي فاقضت كونه معترفاً بلزومها الى ان ثبت القضاء ولا فيبقى اللزوم بخلاف الاولى فانه لا اشعار فيه بلزوم شيء حالاً اصلاً فكان لغوا اهـ فليتأمل فيه في نفسه ثم مع مسألة الروض المذكورة فان قضيته بدون الواو حال ايضاً الا ان يقال هي مع الواو اقرب للحالية سم على حج لكن ليس في كلام مـ رقضيته والفرق عليه ظاهر اهـ عـ شـ وفي الجبرمى عن القليوبي ومثله اي مثل له الف على على قضيته في اللزوم ما لو قال كان له على الف قضيته فان لم يقل في هذه قضيته كان لغوا اهـ وهذا صريح بعدم

نعم ان قال كان من نحو خر وظننته يلزم من حلف المقر له على نفيه رجاء ان ينسكل فيحلف المقر فلا يلزمه شيء وبجرح جمع في مالكي يعتقد بيع الكلب وحنفى يعتقد بيع النبيذ انه لورفع لشافعى وقد اقر كذلك لا يلزمه لانه لم يقصد حكم رفع الاقرار فلم يكن مكذباً بنفسه وفيه نظر ظاهر لقولهم العبرة بعقيدة الحاكم لا الخصم ولو اشهد انه سيقر؛ اليس عليه فاجر ان عليه لفلان كذا الزمهم ولم ينفعه ذلك الاشهاد ولو قال كان له على الف قضيته فلغو لانه لم يقر بشيء حالاً

(قوله نعم ان قال كان من نحو خر وظننته يلزم من حلف المقر له على ذلك فلا شيء على المقر وإن كذبه وحلف لزومه المقر به ما لم تقم بينة على المنافي فلا يلزمه شيء مـ شرح مـ (قوله لا نه لم يقصد حكم الخ) حاصله أننا إنما ألزومنا الشافعى لانه لم يمتنع ببيع ما ذكر لم يقبله في التعقيب المذكور لمنافاته لما قبله بخلاف غيره فانه لما اعتقد ببيع ما ذكر قبلناه في التعقيب المذكور لمنافاته في اعتقاده واذ قبلناه الغاء الحاكم لانه لا يلزم عنده ولهذا لو كان المقر شافعيًا وصدقه المقر له في التعقيب الغاء الحاكم ايضاً (قوله وفيه نظر ظاهر لقولهم الخ) قد يقال اعتبار عقيدة الحاكم لا يتأفاه العمل بالقرينة لكن قضيته عدم اللزوم اذا كان المقر كافر ايضاً للقرينة وهو وجيه (قوله ولو قال كان له على الف قضيته فلغو) كذا في اصل الروض وفي شرح مـ مانصه ولو قال كان له على الف ولم يكن في جواب دعوى فلغو كما مر لا تنفاه اقراره حالاً بشيء ما ويفرق بينه وبين كان له على الف وقد قضيته بان جملة قضيته وقعت حالاً مقيدة لعلي فاقضت كونه معترفاً بلزومها الى ان ثبت القضاء ولا فيبقى اللزوم بخلاف الاولى فانه لا اشعار فيه بلزوم شيء حالاً اصلاً فكان لغوا اهـ فليتأمل فيه في نفسه ثم مع مسألة الروض المذكورة فان قضيته بدون الواو حال ايضاً الا ان يقال هي مع الواو اقرب للحالية (قوله لانه لم يقر بشيء حالاً) يؤخذ منه الفرق بين هذا وما مر في فصل يشترط في المقر به في قول الشارح او هذا الى وكان ملك زيد الى ان اقررت من انه اقرار بعد انكاره وذلك لانه في تلك بقوله الى ان اقررت

ومرفى شرح أو قضيته ماله تعلق بذلك ولو قال له على ألف أو لا يسكون الواو فلغز للشك ولو شهد عليه بالف درهم وأطلقا قبل ولم ينظر لقوله
انها من ثمن خمر ولا يجاب لتحليف المدعى وللحكم استفسارهما عن الوجه الذى لزومه الألف فان امتنع لم يؤثر في شهادتهما فيما يظهر كما يعلم عما
باقى بقيدة في الشهادات في بحث المنتقبة وغيرها (ولو قال) له على ألف اخذته انا وفلان (٣٩٣) لزومه الألف من تعقيب الاقرار بما

يرفعه ولا ينفيه قوطهم ولو قال
غصبنا من زيد الف اثم قال
كنا عشرة أنفس وغالفه زيد
صدق الغاصب يمينه لانه
هنا ذكر نون الجمع الدالة
على ما وصله به فلا رفع فيه
او (من ثمن) بيع فاسد لزومه
الألف او من ثمن (عبد) لم
اقبضه اذا سلمه الى (سلبت)
له الألف وانكر المقر له
البيع وطالبه بالألف
(قبل) اقراره كما ذكر (على)
المذهب وجعل ثمنا) لنترتب
عليه احكامه لان الاخر
لا يرفع حكم الاول ولا بد من
اتصال قوله من ثمن عبد
ويلحق به فيما يظهر كل
تقييد لمطلق أو تخصيص
لعام كاتصال الاستثناء كما هو
ظاهر والابطال الاحتجاج
بالاقرار بخلاف لم اقبضه
وقوله اذا الخ ايضاح لحكم
اقبضه وكذا جعل ثمنا مع
قبل ولو اقر بقبض ألف
عن قرص او غيره ثم ادعى
انه لم يقبضه قبل لتحليف
المقر له وافق البلقيني بانه لو
قال لزوجتي في ذمتي ألف
عوض كساويها لغا وليس
من تعقيب الاقرار بما يرفع
لان هنا شيئا يرجع اليه
وهو الكساوى ولا يتخيل
انها باعته الكسوة بعد ان
قبضتها لان ذلك ليس

الفرق بين وجود الواو وعدمه (قوله ومراخ) اى فى فصل الصيغة (قوله ولا يجاب) كان هذا خاص بمسئلة
الشهادة لان فيه تكديبا للشهود فلو قال من ثمن خمر ولم يشهد عليه احد مع الاطلاق فلا يجابته لتحليف
ثم رايت فيما يأتى ما يفيد ذلك اه سم وقوله فيما يأتى الخ اى فى شرح وجعل ثمنا (قوله لم يؤثر الخ) وقد يقال
بالتأثير لجواز ان يعتقد الزوجه بوجه لا يراه الحاكم اه ع شر اى لاسماعه عند وجود قرينة دالة عليه (قوله
لزومه الألف) اى ولا شىء على فلان اه ع شر (قوله بما يرفع) اى يرفع بعضه (قوله وغالفه زيد) اى فادعى
انه غصبه وحده مثلا (قوله صدق الغاصب) اى فلزومه عشر الألف اه ع شر (قوله ذكر نون الجمع الخ)
قياس هذا الفرق تصديق المقر اذا قال له عليه ألف ثم قال اخذته انا وفلان مثلا اه سم (قوله الدالة على وصله
به) وعليه فلو قال هنا انا وفلان اخذنا من زيد الف كان كالغاصب فيلزومه النصف اه ع شر (قوله او من
ثمن بيع فاسد) اى ثمن مبيع يبيع فاسد اه ع شر (قوله وصله) اى فسر نون الجمع (قوله او من ثمن
عبد) اى وهذا العبد مثلا اه معنى (قوله قبل اقراره) عبارة شرح المنهج قبل قوله لم اقبضه اه (قوله
كما ذكر) اى يكون الألف من ثمن عبد لم يقبضه (قوله ليرتب عليه احكامه) حتى لا يجبر على التسليم الا بعد
قبض العبد اه معنى (قوله لا يرفع حكم الاول) بل يخصه بحالة دون اخرى (قوله من اتصال قوله الخ) اى
بقوله له على ألف (قوله ويلحق به) اى بقوله من ثمن عبد فى اشتراط الاتصال (قوله كاتصال الاستثناء) متعلق
بقوله اتصال من قوله ولا بد من اتصال الخ ومراده بذلك ان ضابط الاتصال هنا كضابطه الا فى الاستثناء
(قوله ويلحق به الخ) معترض بين المتعلق والمتعلق اه رشيدى (قوله والا) اى وان لم نقل باشتراط الاتصال
(قوله الاحتجاج بالاقرار) اى فائدة الاقرار (قوله بخلاف لم اقبضه) اى فيقبل سواء قاله متصلا او منفصلا
عنه سم ومعنى وشرح منهج ورفق ع شر بان قوله من ثمن عبد خصه بمجة معوضة للسقوط بموت العبد
فلم يقبل منه الا متصلا ووجب الألف اذا لم يذكره متصلا لاحتمال وجوبها بسبب اخر بخلاف قوله لم اقبضه
فلم يخصه بتلك الجهة المعوضة للسقوط فقبل مطلقا اه (قوله وقوله الخ) مبتدأ (قوله ايضاح الخ) خبره
(قوله وكذا جعل ثمنا مع قبل الخ) اى فقولاه جعل ثمنا ايضاح لحكم قوله قبل (قوله قبل لتحليف المقر له) بخلاف
ما لو قال اقرضنى الف ادى اى لم يقبضه فانه يقبل ولا فرق فى المبول بين ان يقول ذلك متصلا او منفصلا وقد
صرح به الماوردى فى الحاوى وهو المعتمد خلافا لما فى الشامل شرح مر وقوله مر فانه يقبل اى لان
القرض يستلزم القبض لانه متحقق قبل القبض كما يعلم من بابه اه سم وقوله مر لما فى الشامل اعتمده
المعنى عبارة وظاهره اى قول الماوردى انه لا فرق بين ان يذكره متصلا او منفصلا لكن فى الشامل ان قاله
منفصلا لا يقبل وهذا الوجه اه (قوله وافق البلقيني الخ) والقلب الى هذا اميل (قوله لغا) اى الاقرار
بالألف فلا لزومه الاقرار ببقاء كساويها بذمتها اخذنا ما بعده (قوله ولا يتخيل الخ) اى حتى يكون مثل له على
ألف من ثمن عبد لم اقبضه (قوله لان ذلك) اى الألف على فرض البيع (قوله ليس عوض الكسوة الخ) فيه
تأمل (قوله وقع لغوا) اى لم يقبل التعقيب به ولم يحمل الألف عليه (قوله ولو ادعى) الى قوله ويظهر فى النهاية

صار مقرا فى الحال (قوله ولا يجاب الخ) كان هذا خاص بمسئلة الشهادة لان فيه تكديبا للشهود فلو قال
من ثمن خمر ولم يشهد عليه احد مع الاطلاق فلا يجابته لتحليف ثم رايت فيما يأتى ما يفيد ذلك (قوله لانه
هنا ذكر نون الجمع الخ) قياس هذا الفرق تصديق المقر اذا قال له علينا ألف ثم قال اخذته انا وفلان مثلا
(قوله بخلاف لم اقبضه) اى لا يشترط اتصاله

(٥٠) - شروانى وابن قاسم - خامس
عوض الكسوة واما هو ثمن قماش كان كسوة اه وخالفه الزركشى فجعله
من تعقيب الاقرار بما يرفع حتى يلزمه الألف اى وما يذم منه من كساويها باقى بحاله لان قوله عوض كساويها وقع لغوا على بحث الزركشى
ولو ادعى عليه بالف فقال له على ألف من ثمن مبيع لم يلزمه

ثىء الا ان يقول من ثمن مبيع قبضته منه بخلاف له على تسليم ألف ثمن مبيع لان على وما بعد ما هنا يقتضى أنه قبضه ومن ثم لو قال لم أقبضه
يصدق (ولو قال له على ان شاء الله) (٣٩٤) أو ان اراد امثلا شاء او قدم زيدا او الا ان يشاء او يقدم او ان جارا من الشهر ولم ير

الا قوله وسيأتى الى المتن (قوله شيء) أى تسليمه (قوله ولم ير داخ) راجع لما يليه فقط (قوله ولم ير بالتأجيل)
فان قصد التأجيل ولو تأجيل فاسد فيلزمه ما اقر به قاله فى شرح الروض اه سم وقوله فى شرح الروض اى
والغنى ثم قالوا ولكن من عقب اقراره بذكر اجل صحيح متصل ثبت الاجل بخلاف ما اذا لم يذكره صحيحا كقوله
اذا قدم زيد وما اذا كان صحيحا لكن ذكره منفصلا اى قبله ما حاقول المتن (يلزمه شيء) سواء اقدم الالف
على المشيئة ام لا اه معنى (قوله اشترط هنا) الى قول المتن قلت فى المغنى الا قوله بما هو باطل الى المتن وقوله
وكذا الى وقوله (قوله قصد التعليق) ينبغى أن المراد قصد الاتيان بالصيغة اعم من الاتيان بها بقصد التعليق
او مع الاطلاق بخلاف قصد التبرك فليتامل سم على حجج اه عش عبارة المغنى تنبيه يشترط قصد الاستثناء
قبل فراغ الاقرار وان يتلفظ به بحيث يسمع من يقربه وان لا يقصد بمشيئة الله تعالى التبرك اه (قوله
وفارق) اى قوله ان شاء الله الخ اه عش (قوله دخول الشرط) اى اداته (قوله على الجملة) اى كشاء الله
(قوله من جملة الشرط) اى من الجملة الشرطية كما عبر بها النهاية والمغنى وشرح الروض اى كله على الف ان
شاء الله (قوله بما هو باطل شرعا) انظره فى نحو او ألف قضيته اه سم اى فانه لا يتأتى فيه فالاولى اسقاطه
والاقتصار على ما قبله كما فعله شرح الروض والمغنى (قوله لانه غير ملتزم) اى فلا يبطل به الاقرار وكذا لو
قال له على الف الا اه معنى (قوله وهو الذى اردته باقرارك) قيد اه سم اقول قضية اتفاق الروض
وشرح المنهج والنهاية والمغنى على ذكره هنا وذكرنى فى الارادة فى بين المقر ان ذلك قيد (قوله لان عليه الخ)
ويحتمل انه تعدى فيها الفصارت مضمونة عليه فحسن الاتيان فيها يعلى اه معنى زاد النهاية وقد تستعمل على
بمعنى عندى كافى ولهم على ذنب اه (قوله لفظه) اى قول المقر على بها اى بالوديعة (قوله يمينه) اى ان له
عليه الف اخرى (قوله لان العين) اى الالف التى جاء بها وقال الخ (قوله لو وصله) اى التفسير بالوديعة (قوله
وكذا هنا) اى فى قوله فان كان قال الخ قال مر فى شرحه فيقبل متصلا لا منفصلا على الوجه اه وقضية
قوله اى الشارح ومثله شرح مر وكذا هنا الخ ان يجرى فى ذلك قوله قلت الخ اه سم وخالفهما المغنى فقال
تبع الشرح الروض مانصه ولو وصل دعواه الوديعة بالاقرار كقوله له على الف فى ذمى وديعة لم يقبل خلافا
لما جرى عليه بعض المتأخرين من القبول فهو نظير ما لو قال من ثمن خمر بعد قوله له على ألف اه (قوله

التأجيل (لم يلزمه شيء على المذهب) نظير ما يأتى فى الطلاق ومن ثم اشترط هنا قصد التعليق قبل فراغ الصيغة كقوله وفارق من ثمن كلب بان دخول الشرط على الجملة يصيرها جزء من جملة الشرط فلزم تغيير معنى الشرط اول الكلام بخلاف من ثمن كلب لانه غير معتبر بل مبين لجهة اللزوم بما هو باطل شرعا فلم يقبل (ولو قال الف لا تلزم لزمه) لانه غير منتظم (ولو قال له على الف ثم جاء بالف وقال اردت هذا هو وديعة فقال المقر له لى عليك الف اخرى) غير الوديعة وهو الذى اردته باقرارك (صدق المقر فى الاظهر بيمينه) انه لا يلزمه تسليم الف اخرى اليه وان اراد باقراره الا هذه لان عليه حفظ الوديعة فصدق لفظه بها (فان كان قال له الف فى ذمى أو دينا) ثم جاء بالف وفسر بالوديعة كما تقرر (صدق المقر له بيمينه على المذهب) لان العين لا تكون فى الذمة ولا دينا والوديعة لا تكون فى ذمته بالتعدى بل بالتلف ولا تلف وفهم قوله ثم جاء انه لو وصله كعلى الف وديعة قبل وكذا هنا كعلى الف فى ذمى او دينا وديعة وقوله

(قوله الا ان يقول الخ) كذا شرح مر وفيه لو أقر بقبض الف عن قرض أو غيره ثم ادعى عدم قبضه
قبل لتجليف المقر له بخلاف ما لو قال اقرضنى الف ائتم ادعى انه لم يقبضه متصلا او منفصلا فانه يقبل على
المعتمد اه وقوله فانه يقبل اى لان القرض لا يستلزم القبض لانه متحقق عند القرض قبل التمسك
يعلم من بابه (قوله ولم ير بالتأجيل) فان قصد التأجيل ولو باجل فاسد فيلزمه ما اقرضه قاله فى شرح الروض
(قوله ومن ثم اشترط هنا قصد التعليق) ينبغى ان المراد قصد الاتيان بالصيغة اعم من الاتيان بها بقصد
التعليق أو مع الاطلاق بخلاف قصد التبرك فليتامل (قوله يصيرها جزء من جملة الشرط) عبارة شرح
الروض من الجملة الشرطية ويمكن ان يحمل عليه قوله جملة الشرط (قوله بما هو باطل شرعا) انظره فى
نحو والف قضية (قوله وهو الذى اردته باقرارك) قيد (قوله فى المتن فان كان قال فى ذمى او دينا الخ) فى
الروض وشرحه وان قال له عندى الف وديعة دينا او مضاربة دينا لزمه الالف مضمونا عليه اه وفى
الروض فصل واذا قال بعثك او اعتك او خالعتك بكذا فلم تقبل فقالت قبلت صدقت بيمينها اه وينبغى
ان لا يجب يمين مؤاخذه بقوله فلم تقبل ثم قال فى الروض آخر الباب ومن ادعى أنه باع من عند نفسه أو من
حرا اه بالف فانكروا حلف المدعى عليه عتق وسقط المال اه (قوله وكذا هنا) اى فى قوله فان كان
قال الخ قال مر فى شرحه اى فيقبل متصلا لا منفصلا على الوجه اه وقضية قوله يعنى الشرح ومثله شرح

أردت هذا أنه لو جاء هنا بالف وقال الالف التى اقررت بها كانت وديعة وتلفت وهذه بدلها انه يقبل لجواز تلفها بعد
بتفريط فيكون بدلها ثابتا فى ذمته (قلت فاذا قبلنا التفسير بالوديعة فالاصح انها امانة فتقبل دعواه) ولو بعد مدة طويلة (التلف) الواقع

(بعد) تفسير (الاقرار) بما ذكر (ودعوى الرد) الواقع بعده ايضا لان هذا شأن الوديعة وخرج بقوله بعد الاقرار الذي هو ظرف للتالف كما تقرر ما قال اقررت بها ظانا بقاءها ثم بان لي او ذكرت تلفها او اني ردتها قبل الاقرار فلا يقبل لانه يخالف قوله علي (وان قال له عندي او معي الف صدق) يمينته (في دعوى الوديعة والرد والتلف) الواقعين بعد تفسير الاقرار (٣٩٥) فظير ما تقرر في علي (قطعا والله اعلم) اذ

لا إشعار لعندي ومعنى بئمة

ولا ضمان وسيأتي آخر
العارية ما يشكل على ذلك
(ولو اقربيع) مثلا (او
هبة واقباض) بعدها (ثم
قال) ولو متصلا فثم لمجرد
الترتيب (كان) ذلك (فاسدا)
واقررت لظني الصحة لم
يقبل (لان الاسم يحمل
عند الاطلاق على الصحيح
ولان الاقرار يراد به
الالتزام فلم يشمل الفاسد
اذ لا التزام فيه نعم ان قطع
ظاهر الحال بصدقه كبدوى
حلف فينبغي قبوله وخرج
باقباض ماله اقتصر على
الهبة فلا يكون مقرا
باقباض وان قال خرجت
اليه منها او ملكها مالم تكن
بيد المقر له وذلك لانه قد
يعتقد الملك بمجرد الهبة
وقد يؤخذ منه ان الفقيه
الذي لا يخفى عليه ذلك
بوجه يكون في حقه بمنزلة
الاعتراف بالاقباض وهو
متجه ويظهر ايضا انه لو قال
ملكها ملكا لازما وهو
يعرف معنى ذلك كان
مقرا بالقبض ايضا (وله
تحليف المقر له) انه ليس
فاسدا لا مكان ما يدعيه ولا
تقبل يمينته لانه كذبها
باقراره (فان نكل حلف

بعد تفسير الاقرار) قضيته انه لو اضاف التلف أو الرد بعد التفسير إلى ما بينه وبين الاقرار لم يقبل منه والمعتمد
خلافه كما نقله سم على منهج عن الشارح م ويمكن جعل الاضافة في كلامه بيانية فيكون التفسير هو
نفس الاقرار اه ع ش وقوله والمعتمد خلافه وفاقا للسيد عمر عبارة الجعفي الوجه ان قال اي بعد اقراره
كما لا يخفى شوي اي لانه يقبل دعواه التلف او الرد بعد الاقرار ولو قبل التفسير المذكور اه وبوافق اسقاط
المغني لفظ التفسير هنا وفي قوله الاتي الواقعين الخ (قوله كما تقرر) اي بقوله الواقع (قوله او ذكرت) اي
تذكرت (قوله فلا يقبل) قد توقف في عدم القبول في قوله بان لي الخ لانه اخبر بان اقراره بناء على الظاهر
من بقاءها اه ع ش (قوله اذ لا إشعار لعندي ومعنى الخ) بل هما مشعران بالامانة اه مغني قول المتن
(لم يقبل) اي بالنسبة لسقوط الحق وله تحليف المقر له ان كلامه صحيح كما اني اه ع ش (قوله حلف)
اي غير ملازم مكان اه كرى (قوله فينبغي قبوله) اعتمده م وكذا قوله وهو متجه اه سم (قوله
وخرج) إلى قوله وقد يؤخذ في المغني (قوله وان قال) غابة (قوله خرجت الخ) اي سلمتها له وخلصت منها
اه كرى عبارة المغني والنهاية فلو قال وهبته له وخرجت اليه منه أو ملكه مالم يكن اقرارا بالقبض
لجواز ان يريد الخروج اليه منه بالهبة اه (قوله مالم تكن الخ) ولا فهو اقرارا بالقبض اه نهاية زاد المغني
ولو قال وهبته له وقبضه بغير رضائي فالقول قوله لان الاصل عدم الرضا عن عليه والاقرار بالقبض اه
كالاقرار به في الرهن فاذا قال لم يكن اقرارى عن حقيقة فله تحليف المقر له انه قبض الموهوب وان لم يذكر
لاقراره تاويلا اه قال ع ش قوله فهو اقرارا بالقبض فيه ان مجرد اليد لا يستلزم كون القبض عن الهبة
بل يجوز كونه في يد عارية أو غصبا ولم يأذن له بعد الهبة في القبض عنها اه (قوله منه) أى من التعليل
(قوله يكون) اي قوله خرجت الخ اه ع ش (قوله انه) اي المقر بالهبة (قوله ملكها الخ) اي وهبته له
وملكها الخ (قوله معنى ذلك) وهو الاقباض (قوله انه ليس) إلى قول المتن والظاهر في المغني الا قوله وان
كان إلى يصح وقوله ومثله إلى المتن وإلى قول الشارح وقضيته في النهاية الا قوله او البر وقوله ان كانت إلى المتن
(قوله يمينته) اي المقر (قوله وحكمه) اي بالفساد اه ع ش (قوله ويرد بانه الخ) واجاب الوالد رحمه الله
تعالى بأن قوله ويرى أى من الدعوى فيشمل حينئذ الدين والدين فلا اعتراض حينئذ على المصنف اه نهاية
زاد سم بعد ذكره جواب الشهاب الرملى المار وبجاب ايضا بان قوله ويرى أى من تبعه ذلك او عهده اه
اقول وهو المراد الجواب الثاني في الشرح اذ غاية بطلان البيع او الهبة البراءة من تبعته (قوله كالثمن) يتامل
فان الثمن للمقر لا عليه اه سم وقد يجاب بان المراد بالثمن قيمة المبيع التالف (قوله الذى باصه) اي في

م وكذا هنا الخ ان يجرى في ذلك قوله قلت الخ (قوله وخرج بقوله الخ) كذا شرح م (قوله فينبغي قبوله)
اعتمده م وكذا قوله وهو متجه (قوله قيل قوله ويرى غير مستقيم الخ) اجاب شيخنا الشهاب الرملى
بان قوله ويرى أى من الدعوى فيشمل حينئذ الدين والعين فلا اعتراض حينئذ على المصنف شرح م
اقول يجاب ايضا بان قوله ويرى أى من تبعه ذلك او عهده (قوله كالثمن) يتامل فان الثمن للمقر لا عليه
(قوله في المتن او غصبتها من زيد بل من عمر وسلمت لزيد والظاهر ان المقر بعموم قيمتها لعمر و) هل
يلزمه مع القيمة أجرة المثل ايضا بناء على أن الغاصب يلزم مع قيمة الحلولة أجرة المثل ولو باع عينها ثم أقر بأنه
كان وقفها على زيد فهل يلزمه ان يغرم له بدل ريعه وفوائده لانه حال بينه وبينها بالبيع فيه نظر والزم غير
بعيد فليراجع (فرع) قال في الروض فرع باع ثم اقر بعد الخيار بالبيع لآخر او بالغصب لم يبطل وغرم
للآخر قال في شرحه وخرج بعد الخيار المذكور ماله اقر في زمنه فينسخ البيع ورد إلى المشتري

المقر على الفساد وحكمه (ويرى) لان اليمين المردودة كالاقرار قيل قوله ويرى غير مستقيم لان النزاع في عين ورد عليها بنحو بيع لافي
دين اه ويرد بانه وان كان في عين لكنه قد يترتب عليه دين كالثمن فغلب على أنه يصح أن يريد ويرى غاية بطل الذي اصله (ولو قال هذه)
الدار أو البر مثلا وهي بيده (لزيد بل) أو ثم ومثلها الفاء هنا وفيما يأتي (لعمر و) أو غصبتها من زيد بل) أو ثم (من عمرو وسلمت لزيد)

سواء اقال ذلك متصلا بما قبله ام منفصلا (٣٩٦) عنه وان طال الزمن لا امتناع الرجوع عن الاقرار بحق آدمي (والاظهر ان المقر يغرم

قيمتها) ان كانت متقومة ومثلها ان كانت مثلية (لعمرو) وان اخذها زيد منه جبرا لم يملكه باقراره بينه وبين ملكه باقراره الاول كما يضمن قنا غصبه فابق من يده وقضيته أن المغروم هو القيمة لا غير إذ لو عادت للمقر سلها له واسترجع القيمة وقد يجاب بأن الحلولة هنا بوجه ملك فكانت أقوى من تلك فغرمه البدل عملا بتعذر رجوعه للمقر فاذا فرض رجوعه رتب عليه حكمه ويجرى الخلاف في غصبتها من زيد وهو غصبها من عمرو فان قال غصبتها منه والملك فيها لعمرو سلمت لزيد لانه اعترف له باليد ولا يغرم لعمرو لاحتمال كونها ملك عمرو وهي في يد زيد بنحو إجارة او رهن ولو قال عن عين في تركة مورثه هذه لزيد بل لعمرو لم يغرم لعمرو على الأوجه والفرق انه هنا معذور لعدم كمال اطلاعه (ويصح الاستثناء) هنا ككل لإخبار وإنشاء لوروده في الكتاب والسنة وهو إخراج مال لاهل دخل بنحو لا كاستثنى أو أحظ من الثني بفتح فسكون أي الرجوع لانه رجع عما انتصاه لفظه (ان اتصل) بالاجماع وما حكى

المحرر والموصول نعت بطل (قوله ذلك) أي بل العمرو قول المتن (يغرم قيمتها) والاقرب انه يلزمه مع القيمة إجارة مثل مدة وضع الاول يده عليها اه ع ش زاد سم ولو باع عينائهم اقراره كان وقفها على زيد قبل يلزمه ان يغرم له بدل ريعها وفوائدها لانه حال بينه وبينها بالبيع فيه نظروا لزوم غير بعيد فليراجع اه (قوله ومثلها ان كانت مثلية) اقتصر في شرح الروض على قوله وقضية التعليل انه لو كان المقر به مثليا غرم القيمة ايضا اه وهو ظاهر ورجع اليهم اه سم عبارة ع ش قوله مر ولو كانت مثلية وفي بعض النسخ ان كانت متقومة ومثلها ان كانت مثلية وقال سم انه رجع عما في ذلك البعض إلى هذه النسخة اه وعبارة البجيرى على شرح منيج قوله وغرم المقر بدله أي من مثل في المثلي وقيمة في المتقوم وجرى عليه ابن حجر والذي قاله والدي شيخنا مر في حواشي شرح الروض وجوب القيمة مطلقا وهو الراجح أي لان الغرم للحيلولة شوبرى فلورجع المقر به ليدفعه لعمرو واسترد ما غرمه له وله حبسه تحت يده حتى يرد ما غرمه له اه ع ش اه (قوله وقضيته) أي التعليل (قوله لا غير) أي في كل من المثلي والمتقوم (قوله وقد يجاب الخ) ظاهر كلامهم انه لا فرق و (قوله بوجه ملك) أي لان الحلولة باقراره الاول والمقر له الاول قدم ملك بهذا الاقرار بخلاف مسألة الا باق فان ملك الآبق لم يثبت لغير مالكة اه سم (قوله هنا) أي في مسألة الاقرار و (قوله من تلك) أي من الحلولة في مسألة الا باق (قوله حكمه) أي تسليمه للمقر له واسترجاع البدل منه وهل له حبسه حتى يرد له ما غرمه ام لا فيه نظروا الاقرب الاول اه ع ش (قوله ويجرى) إلى قوله ولو قال في المغنى وإلى المتن في النهاية (في غصبتها من زيد الخ) أي قسم لزيد ويلزمه قيمتها لعمرو اه ع ش (قوله منه) أي من زيد (قوله هنا ككل) إلى قول المتن ويصح في النهاية إلا قوله إخراج إلى من الثني وقوله ويظهر إلى ويشترط (قوله وهو إخراج) إلى المتن في المغنى (قوله من الثني) أي مأخوذه من خبر ثمان لقوله وهو (قوله لانه) أي سمي الإخراج المذكور بالاستثناء لانه الخ (قوله لفظه) أي لفظ المستثنى بكسر النون قول المتن (ان اتصل الخ) أي وسمعه من بقره اه ع ش (قوله وما حكى عن ابن عباس) أي من عدم اشتراط الاتصال اه ع ش (قوله يسير سكوت بقدر سكتة الخ) عبارة المغنى الفصل اليسير بسكتة تنفس او عى او تذكر او انقطاع صوت اه (قوله وعى) بكسر

الثن اه (قوله سواء اقال ذلك متصلا الخ) كذا شرح مر (قوله ومثلها ان كانت مثلية) اقتصر في شرح الروض على قوله وقضية التعليل انه لو كان المقر به مثليا غرم القيمة ايضا اه وهو ظاهر ورجع اليه مر (قوله وقضيته ان المغروم هو القيمة لا غير) في الروض وشرحه ما نصه ومضى انزعت عين من يدر جل يمين لنكوله ثم أثبت أي أقامها آخر بينة غرم له الرجل القيمة بناء على أن اليمين مردودة كالاقرار اه ولعل غرمه إذا تعذرت العين وإلا فالينة اثبتا له فينزعها عن هي في يده قال في الروض ولو شهد المقر بها لعمرو لم يقبل لانه غاصب أي فهو فاسق قال في شرحه وعلى هذا فقضيته انه ان شهد بذلك بعد نوبته قبلت شهادته اه فانظره مع انه يتهم بدفعه بشهادته غرمه القيمة لعمرو (قوله وقد يجاب الخ) ظاهر كلامهم انه لا فرق وقوله بوجه ملك لان الحلولة باقراره الاول والمقر له الاول قدم ملك بهذا الاقرار بخلاف مسألة الا باق فان ملك الآبق لم يثبت لغير مالكة (قوله ويجرى الخلاف الخ) قال في شرح الروض قال الماوردي ولو قال غصبتها من زيد وغصبتها من عمرو فهل هو كقوله غصبتها من زيد وعمرو حتى تسلم اليها فيه وجهان اه ومال السبكي إلى المنع قال لا بها إقراران بنفسين مستقلين بخلاف ما إذا عطف ولم يعد العامل فانه إقرار واحد لهما معا اه (قوله بنحو إجارة او رهن) قال السبكي وفهم ابن الرفعة من ذلك ان العين المنصوبة من يد المستأجر أو المرتهن رد عليه ويرأى الفاضل قال بل ذلك مصرح به في كلامهم قلت وهذا صحيح ولا ينافي قولنا انهما لا يجانسان على احد الوجهين اه ثم قال واطلقوا في قوله غصبتها من زيد بل من عمرو وغرم القيمة وذلك يقتضى ان الاقرار بالغصب يتضمن الاقرار بالملك وهنا بخلافه فطريق الجمع ان يجعل لتصور ثم إذا قر بالملك أو يقال إطلاق الاقرار بالغصب يقتضى الاقرار بالملك لغيره وعلى هذا تنقيد هذه المسئلة بما إذا ذكره متصلا بكلامه اه قال في شرح الروض (قوله على الأوجه) اعتمده مر

ولالتذكري وانقطاع صوت ويضرب سير كلام أجنبي كله على ألف الحمد لله إلا ما توهكذا استغفر الله ويأفلان على ما أشار إليه في الروضة فإنه لا
 نقل صحة الاستثناء مع ذلك نظريه قال غيره والنظر واضح في يأفلان بخلافه في (٣٩٧) استغفر الله لقول الكافي لا يضرب لأنه لا استدراك

ما سبق ويظهر أنه لا يضرب

السير مطلقا من غير

المستثنى كغير المطلوب

جوابه في البيع بل أولى

ويشترط قصده قبل

فراغ الاقرار نظير ما يأتي

في الطلاق ولكونه رفعا

لبعض ما مثله اللفظ احتاج

لنيه وإن كان إخبارا ولا

بعد في ذلك خلافا للزركشي

(ولم يستغرق) المستثنى

المستثنى منه فإن استغفره

كعشرة إلا عشرة بطل

الاستثناء إجماعا إلا من

شد للتناقض الصريح ومن

ثم لم يخرجوه على الجمع بين

ما يجوز وما لا يجوز إذ لا

تناقض فيه ومحل ذلك أن

اقتصر عليه وإلا كعشرة

إلا عشرة إلا أربعة صح

ولزمه أربعة لأنه استثنى

من العشرة عشرة إلا أربعة

وعشرة إلا أربعة سنة أو

لان الاستثناء من النفي

إثبات وعكسه كما قال (ولو)

قال له على عشرة إلا تسعة

إلا ثمانية وجب تسعة)

أي إلا تسعة لا تلزم إلا

ثمانية تلزم فتضمم للواحد

الباقى من العشرة وطريق

ذلك ونظائره أن تجمع

كل مثبت وكل منفي وتسقط

هذا من ذاك فالباقى هو

الواجب فثبت هذه

الصورة ثمانية عشر ومنفيها

العين التعب من القول (قوله ولا تذكري الخ) هل يقبل أه سم عبارة الشورى النظر ما لو سكنت وادعى
 واحدا ما ذكر هل يقبل منه ذلك ويصح استنائه أولا والفرض أن لا قرينة أما إذا كانت فإنه يقبل كما هو
 ظاهر فليحذر أه أقول قد يتبادر من الاستدراك المذكور أن السكوت اليسير بقدر سكتة التنفس مختصر
 مطلقا سواء وجدوا أحدا ما ذكر من الاعتذار أم لا نعم عبارة المغنى المارة ظاهر ما اشترط وجوده بالفعل
 وعليه يظهر تردد المحشى (قوله لتذكر) أي تذكر قدر ما يستثنيه أي أن كان بقدر سكتة التنفس عرش أه
 بجبري (قوله وانقطاع صوت) وانظر ولو طال زمنه أو لا ظاهر كلامهم الأول فلينبأ مل شوري أه بجبري
 أقول بل كلامهم كالصريح في الثاني (قوله ويضرب سير كلام الخ) وسكوت طويل نهاية ومعنى (قوله الحمد
 لله) ومثل ذلك في الضرر الفصل بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أه عرش (قوله على ما أشار إليه الخ) يعني
 في استغفر الله ويأفلان رشيدى عرش (قوله فإنه) أي صاحب الروضة (قوله مع ذلك) أي استغفر الله
 ويأفلان (قوله لقول الكافي لا يضرب) وبه أفتى شيخنا الشهاب الرملى أه سم واعتمده المغنى والزيادى (قوله
 الاستدراك الخ) فكان ملائما للاستثناء فلا يمنع الصحة أه كرى (قوله مطلقا) أي أجنبيا أولا (قوله من غير
 المستثنى) بكسر النون أي المقر (قوله كغير المطلوب) أي كما لا يضرب من غير الخ (قوله بل أولى) إذ الارتباط
 هنا بينهما بخلافه هناك أه سم (قوله قبل فراغ الاقرار) أي ولو مع آخر حرف منه أو عند أول حرف مثلا وإن
 عزبت النية قبل فراغ الصيغة ثم قياس ما تقدم عن سم في التعليق بأن شاء الله في قوله ينبغى الخ أن يكتفى هنا
 بقصد الاتيان بصيغة الاستثناء قصده أو أطلق أه عرش أقول وكلام المغنى كالصريح في الاكتفاء بذلك (قوله
 ولا بعد الخ) ما فيه من البعد لا ينكر كما يعرف بالتأمل لوضوح الفرق بين الانشاءات والاخبارات أه رشيدى
 قول المتن (ولم يستغرق) أي ولو بحسب المعنى كما يأتي في قوله ويصح من غير الجنس الخ (قوله ومحل ذلك) أي
 البطلان (أن اقتصر الخ) ومحله أيضا في غير الوصية أما فيها كأوصيت له بعشرة إلا عشرة فيصح الاستثناء ويكون
 رجوعا ذكره السيوطى وغيره أه سم وفي الجبرمى عن عرش ما يوافق من غير عزو (قوله أولان الخ)
 عطف على لانه استثنى الخ قول المتن (وجب) في نسخ النهاية والمغنى لزمه (قوله فتضمم للواحد الخ) أي
 ليكون الواجب تسعة (قوله وطريق ذلك) أي معرفة ما يجب في ذلك (قوله هذا من ذاك) أي المنفى من
 المثبت (قوله أسقطها) بصيغة الامر (قوله ولو زاد عليها الخ) أي فقال إلا سبعة إلا سنة وهكذا إلى الواحد
 (قوله هذا كله الخ) أي وجوب التسعة في مثال المتن والخمسة في مثال الشرح بل رجوع كل استثناء لما
 يليه إذا ذكر المستثنى بلا عطف وأما إذا كانت مع العطف فيرجع الجميع للأول ويلغو منها ما حصل به
 الامتزاق أو ما أعيدت إلا مع العطف أو لا وقس عليه ما إذا عطف بعضها فقط (قوله وفي ليس له على شيء)
 هذا عام وقوله إلا خمسة خاص و (قوله ليس له على عشرة) هو خاص ويؤخذ من ذلك ضابطا حاصله أنه إن
 كان المستثنى منه عاما عمل بالاستثناء كالمثال الأول وإن كان خاصا ألغى الاستثناء كالمثال الثاني وهذا تقييد
 لقولهم الاستثناء من النفي إثبات أي محله إذ لم يدخل النفي على خاص وإلا فلا يلزمه نفي بجعل النفي متوجها
 لكل من المستثنى والمستثنى منه زيادى أه بجبرمى أقول قد يناقش هذا في تعبير الشارح بالخروج عن

(قوله ولا تذكري الخ) هل يقبل (قوله لقول الكافي لا يضرب) وبه أفتى شيخنا الشهاب الرملى (قوله ويظهر
 أنه لا يضرب اليسير مطلقا من غير المستثنى الخ) ويظهر أن عدم الضرر هنا وإن قلنا بالضرر هناك من غير
 المطلوب جوابه أيضا أنه لا ارتباط هنا بينهما بخلافه هناك (قوله ومحل ذلك أن اقتصر الخ) محله أيضا
 في غير الوصية أما فيها كأوصيت له بعشرة إلا عشرة فيصح الاستثناء ويكون رجوعا ذكره السيوطى
 في شرح نظم جمع الجوامع وذكره غير ما أيضا (قوله وتسقط هذا) أي المنفى وقوله من ذاك أي المثبت (قوله

تسعة أسقطها منها بقى تسعة ولو زاد عليها إلى الواحد كان مثبتا ثلاثين ومنفيها خمسة وعشرين أسقطها منها بقى خمسة هذا كله أن كرر بلا
 عطف وإلا كعشرة إلا خمسة وثلاثة أو إلا خمسة وإلا ثلاثة كانا مستثنين من العشرة فيلزمه درهمان فإن كانا لوجعا استغرفا كعشرة إلا
 سبعة وثلاثة اختص البطلان بما به الاستغراق وهو الثلاثة فيلزمه ثلاثة وفي ليس له على شيء إلا خمسة

(ويبين بثوب قيمته دون الف) حتى لا يستغرق فان بين ثوب قيمته الف بطل الاستثناء لانه لما بين الثوب بالالف صار كأنه تلفظ به ولزمه
الالف وفي شيء الاشياء يعتبر تفسيره فان فسر بمستغرق بطل الاستثناء (و) يصح ايضا (من المعين كذه الدار له) لانه البيت او هذه
الدرهم) له (الاذا الدرهم) وكذا الثوب له الا كنه لصحة المعنى فيه اذ هو اخراج بلفظ (٣٩٩) متصل فاشبه التخصيص (وفي المعين وجهه

شاذ) انه لا يصح الاستثناء
منه لتضمن الاقرار به ملك
جميعها فيكون الاستثناء
رجوعا بخلافه في الدين فانه
مع الاستثناء عبارة عن
الباقى ويرد فرقه بانه تحكم
صرف (قلت ولو قال هؤلاء
العبيد له الواحد اقبل) ولا
اثر للجعل بالمستثنى كالمثل
قال الاشياء (ورجع في
البيان اليه) لانه اعرف
بنيته ويلزمه البيان لتعلق
حق الفهر به فان مات خلفه
وارثه (فان ماتوا الا واحدا
وزعم انه المستثنى صدق
بيمينه) انه الذي اراده
بالاستثناء (عل الصحيح والله
اعلم) لاحتمال ما ادعاه ولو
قتلوا قتلا مضمنا قبل قطعا
لبقاء اثر الاقرار (فرع)
افنى ابن الصلاح بانه لو
قامت بيعة على اقراره لزيد
بدين فاقام بيعة على اقرار
زيدانه لا يستحق عليه شيئا
وتاريخهما واحد حكم
بالاولى لانه ثبت بها الشغل
وشككتنا في الرفع والاصل
عدمه وخالفه غيره فقال
لا يلزمه شيء كإمام
للمعارض المضعف
لا تصح باطل ذلك الشغل وهو
ظاهر ولو اقر بدين آخر
ثم ادعى اداءه اليه وان نسي

ويبين ان مثل الجنس النوع والصفة اعم ش قول المتن (ويبين الخ) اي ان بينه الخ اه منهج (قوله)
تلفظ به) اي بالالف (قوله) ولزمه الالف (عطف على جملة بطل الاستثناء وكان الاولى التفرغ (قوله)
وفي شيء الاشياء) عبارة النهاية والمغنى ولو قال له على شيء الاشياء او مال الاشياء او نحوهما فكل من المستثنى
والمستثنى منه مجمل فليفسرهما فان فسر الثاني باقل مما فسر به الاول صح الاستثناء والالف ولو قال له على
الف الاشياء وعكس فالالف والشيء مجملان فليفسرهما مع الاجتناب في تفسيره عما يقع به الاستغراق ولو
قال له على الف لا درهما فالالف مجمل فليفسره بما فوق الدرهم ولو فسر بما قيمته درهم فادونه كان الاستثناء
لا شيئا وكذا التفسير ولو قدم المستثنى على المستثنى منه صح اه (قوله) وكذا الثوب) الى قوله فانه في النهاية
قول المتن (الا هذا البيت الخ) ومثله كاه وظاهر الاثنا مثلا (قوله) الا كنه) اي وان كان الحكم بصفة بقية
الثوب ولم يصلح لغير المقر له اعم ش (قوله) فاشبه التخصيص (التخصيص لا يتوقف على الاتصال اه سم
قول المتن (قبل) اي استثناءه (قوله) ولا اثر) الى الفرع في النهاية والمغنى (قوله) الاشياء) اي له على
عشرة دراهم الاشياء قول المتن (قوله) صدق بيمينه) اي اذا كذب المقر له اعم ش (قوله) ولو قتلوا قتلا الخ)
اي الا واحدا وزعم انه المستثنى اه سم (قوله) قبل) اي تفسيره (قوله) لبقاء اثر الاقرار) وهو القيمة
ويؤخذ منه انه لو قال غصبتهم الا واحدا فاقوا بقر واحد وزعم انه المستثنى انه يصدق لان اثر الاقرار باق
وهو الضمان نهاية ومعنى (قوله) افنى ابن الصلاح الخ) في ادب القضاء للفرع مانصه في ادب القضاء لابن
القاص لو جاء بورقة فيها اقرار زيد وجاز زيد بورقة فيها ابراء من المقر له فان اطلقا او ارضا بتاريخ متحدوا
ارخت واحدة واطلقت اخرى لم يلزمه شيء نعم ان ارضا بتاريخ متحدوا او ارضا بتاريخ متحدوا
فيه تايد لقول الشارح الآتي وهو ظاهر (قوله) حكم بالاولى) اعتمدهم اه سم (قوله) بها) اي بالبيعة الاولى
(قوله) وخالفه) اي ابن الصلاح (قوله) كإمام) اي قبيل فصل الصيغة اه كإمام (قوله) التحليف) اي لتحليف
المقر له انه لم يؤده اليه (قوله) امام في الرهن) اي في قول المصنف ولو اقر بالفين ثم قال لم يكن اقرارى عن حقيقة
اه كإمام (قوله) قبلت على ما اقر به بعضهم) واعتمدهم اه سم (قوله) وفيه نظر) اي في القياس المذكور
(قوله) ثم محل قبول ادعاء النسيان) اي في نحو مسئلتنا التحليف المقر له (قوله) كما قاله بعضهم) وافى به شيخنا
الشهاب الرملى رحمه الله تعالى اه سم (قوله) فيه) اي في ادعاء النسيان (قوله) بان يدكر) بيان للمتنى اه
كإمام (قوله) ولا نسيانا) عطف على عدم الاستحقاق كان يقول بعد الاقرار ولا استحقاق عليه شيئا ولا نسيان
اي ولست ناسيا في هذا الاقرار او ولا استحقاق عليه بدعوى النسيان (قوله) لان الخ) اي فاذا ائتم ذلك فلا يقبل
دعواه النسيان لان الخ (قوله) حينئذ) اي حين اذ صدر منه ذلك الا لزام (قوله) ونظير ذلك) اي عدم القول
مع الالتزام وكذلك ضمير وقدينا فيه ويجوز ارجاع ضميره الى ما قاله بعضهم وما لها واحد (قوله) وقدينا فيه
الخ) المناهضة منوعة لانه اذا ذكر ولا نسيانا فقد اعترف بعله بالحال فلا يقبل منه خلافه ولا كذلك في قولهم

فأشبه التخصيص (التخصيص لا يتوقف على الاتصال (قوله) ولو قتلوا قتلا مضمنا) اي الا واحدا وزعم انه
المستثنى (قوله) فرع افنى ابن الصلاح الخ) في ادب القضاء لابن القاص لو جاء بورقة فيها اقرار زيد وجاز زيد
بورقة فيها ابراء من المقر له فان اطلقا او ارضا بتاريخ متحدوا او ارضا بتاريخ متحدوا او ارضا بتاريخ متحدوا
نعم ان ارضا بتاريخ متحدوا او ارضا بتاريخ متحدوا او ارضا بتاريخ متحدوا او ارضا بتاريخ متحدوا
به بعضهم) واعتمدهم (قوله) كما قاله بعضهم) وافى به شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله عليه (قوله) وقدينا فيه

ذلك حالة الاقرار سمعت دعواه التحليف فقط اخذ امام في الرهن فان اقام بيعة بالاداء قبلت على ما اقر به بعضهم لاحتمال ما قاله فلا تناقض
كالو قال لا بيعة لي ثم اتى بيعة تسمع وفيه نظر والفرق ظاهر اذ كثير ما يكون للانسان بيعة ولا يعلم بها فلا ينسب لتقصير بخلاف مسئلتنا
ثم محل قبول ادعاء النسيان كما قاله بعضهم مالم يلزم عدم قبول قوله فيه بان يدكر في الفاظ الاقرار بعدم الاستحقاق ولا نسيانا لان دعواه
حينئذ مخالفة لما اقر به او لا ونظير ذلك مالو حلف لا يفعل كذا عامدا ولا ناسيا ففعله ناسيا فانه محض وقد يناهضه

اطلاق قولهم لو ابراهمة عامة وكان له عليه دين سلم مثلاً فادعى انه لم يعلم به حاله الا براهمة ولم يرد صدق يعينون في فرق بينه وبين الخائف بان
الاقرار لا يقبل التزام خلاف ما دل عليه اللفظ لانه اخبار عن حق سابق فكيف يدخل فيه التزام امر مستقبل بخلاف الانشاء فانه يقع في الحال
والمستقبل فانه فيه التزام الحث بما فعله (٤٠٠) نسيانا ولو قال لاحق لي على فلان فله خلاف في روضة شريح والراجح منه انه ان قال فيما اظن

المذكور فانه لم يصدر منه الاعتراف بالعلم بالحال حتى ينافي دعواه المذكورة اسم اقول قد يؤيد المناقاة
والفرق الآن ويدفع المنع هنا وفيما يأتي قول الشارح الآتي والراجح منه الخ (قوله ويفرق بينه) اي الاقرار
المقارن للالتزام المذكور (قوله فكيف يدخل فيه التزام امر مستقبل) قد يمنع لزوم دخول المستقبل لان
قوله ولا ناسيا حاصله الاخبار بانه عالم بجميع جهات تلك القضية وتفصيلها وبانه ليس ناسيا لشيء منها
فيؤاخذ بذلك في عدم قبول دعوى النسيان وليس فيه التزام امر مستقبل اه سم (قوله التزام امر مستقبل)
والامر المستقبل هو عدم قبول قوله في النسيان اه كردى (قوله ولو قال لاحق الخ) اي ثم اقام بينه اه
سم (قوله في روضة شريح) نعمت الخلاف (قوله منه) اي من الخلاف (قوله في قاعدة الحصر والاشاعة) اي
حصر الاقرار في حصة المقر من المشترك في بعض المواضع واشاعته في جميعه في آخر (قوله الاول) اي الحصر
(قوله والثاني) اي الاشاعة (قوله كذلك) اي قد يغلبونه قطعا وعلى الاصح (قوله مثله) جمع مثال اي
امثلة كل (قوله فن فروعا) اي قاعدة الحصر والاشاعة (هنا) اي في الاقرار (قوله اقرار بعض الورثة الخ)
ولو اقر لورثة ابيه بمال وكان هو احدهم لم يدخل لان المتكلم لا يدخل في عموم كلامه وهذا عند الاطلاق
كما قاله السر خسي فان نص على نفسه دخل مغنى ونهاية (قوله في شيع) من الشيوخ اي يشيع المقر به
في جميع التركة (قوله فتقيد) ببناء المفعول والضمير المستتر لاقرار بعض الورثة (قوله خلافته) اي
البعض (عنه) اي عن مورثه (قوله حصته) اي قدر حصته (قوله وكفى اقرار الخ) عطف على لانه الخ
اي رقياسا على ذلك (قوله من ذلك) اي من اقرار بعض الورثة الخ (قوله في حصته) اي البعض (قوله
واقرار احد شريكين الخ) عطف على اقرار بعض الورثة الخ قوله بنصف مشترك بالاضافة (قوله تعين) الاولى
ليتعين (قوله في نصيبه) وهو النصف عبارة النهاية والمغنى ولو اقر احد شريكين بنصف الالف المشترك بينهما
لثالث تعين ما اقر به في نصيبه اه قال ع ش قوله م في نصيبه اي الخمسة فيستحقه المقر له اه
(وفارق) اي احد الشريكين المقر الثالث الخ (قوله هنا) اي في اقرار احد الشريكين (قوله ثم) اي في
اقرار بعض الورثة (قوله هذا) اي باقرار احد الشريكين (قوله نحو البيع الخ) اي بيع احد الشريكين
بان قال لثالث بعك نصفه وكذا البقية اه كردى (قوله هنا) اي في باب الاقرار (قوله في العتق)
اي في باب العتق (قوله مقدم) كذا في اصله بخط رحمه الله تعالى والظاهر مقدم او يقدم اه سيد عمر (قوله جزم
ابن المقرى الخ) وكذا جزم به النهاية والمغنى (قوله على التفصيل) اي في بعض المواضع حصر وفي بعضها اشاعة
اه كردى (قوله وهو الحق) اي كون الفتوى على الاشاعة (قوله له) اي للاسنوى
(فصل في الاقرار بالنسب) (قوله في الاقرار الخ) اي وما يتبعه من ثبوت الاستيلاء وارث المستلحق اه
ع ش (قوله في الاقرار) الى قوله لا م في النهاية (قوله بالنسب) اي القرابة (قوله حرام) بل من الكبراء اه
ع ش (قوله كالكذب في نفيه) الاولى كنفه مع الكذب اي كالاقرار بنفي النسب مع الكذب (قوله انه

او فيما اعلم ثم اقام بينه بان
له عليه حقا قبلت وان لم
يقبل ذلك لم تقبل بينته الا
ان اعتذر بنحو نسيان او
غلط ظاهر (فائدة)
كشركلا مهم في قاعدة الحصر
والاشاعة وجاصله انهم قد
يغلبون الاول قطعا وعلى
الاصح والثاني كذلك ولم
يبينوا امر القطع والخلاف
في كل وقد بينته بحمد الله
مع ذكر مثله قبيل المنفعة
فراجع فانه مهم فن فروعا
هنا اقرار بعض الورثة على
التركة بدين او وصية
فيشيع حتى لا يلزمه الا
قسطه من حصته من التركة
لانه خليفة عن مورثه
فتقيد بقدر خلافته عنه
وهو حصته فقط وكفى
اقرار احد مالكي قن بجنايته
واستثنى البلقيني من ذلك
مسائل بنحصر الاقرار فيها
في حصته لكن للمدرك آخر
كما يعلم بتأملها او اقرار
شريكين لثالث بنصف
مشترك بينهما تعين ما اقر
به في نصيبه وفارق الوارث
بانتفاء الخلاف هنا الموجبة
للاشاعة ثم ومن ثم الحقوا
بهذا نحو البيع والرهن
والوصية والصدوق والعتق
وما ذكر من الحصر في اقرار
احد الشريكين هو ما راجحه

في الروضة هناك كنهه خالفه في العتق ولكون مافي الباب يقدم على مافي غيره غالبا جزم ابن المقرى وغيره بما هنا ولم ينظروا كفر
لقول الاسنوى الفتوى على التفصيل لقوة مدركه او على الاشاعة وهو الحق لنقله عن الاكثرين ولا موافقة البلقيني له على ان الافة الاشاعة
(فصل في الاقرار بالنسب وهو مع الصدق واجب ومع الكذب في ثبوته حرام كالكذب في نفيه بل صح في الحديث انه

كفر لكنه محمول على المستحل أو على كفر النعمة إذا (أقر)، مكلف أو سكران ذكر مختار ولو سقيها قنًا كالأمر (بأنسب أن الحق به نفسه) بلا واسطة كهذا ابن أبي لا أمي لسهولة البيئة بولادتها وقوله يد فلان ابن لغو بخلاف نحو راسه مما لا يبقى بدونه أخذًا مما مر في الكفالة ومثله الجزء الشائع كربعه (أشترط لصحته) أي اللاحق (أن لا يكذب به الحس) فإن كذبه بأن كان (٤٠١) في سن لا يتصور أن يولد مثله مثل هذا

الولد ولو لوطر وقطع ذكره
وانثيه قبل زمن إمكان
العلق بذلك الولد كان
لأقراره لغوا (و) أن (لا)
يكذب به (الشرع) فإن كذبه
(بأن يكون معروف النسب
من غيره) أو ولد على فراش
نكاح صحيح لم يصح استلحاقه
ولأن صدقه المستلحق لأن
النسب لا يقبل النقل نعم لو
استلحق قته عتق عليه أن
امكن أن يولد مثله لمثلها وأن
عرف نسبه من غيره كما
يأتي فلعلم أن المنى باللعان أن
ولد على فراش نكاح صحيح
لم يحز لاحدا استلحاقه لما فيه
من إبطال حق الثانی اذله
استلحاقه وأن هذا الولد لا
يؤثر فيه قافة ولا انتساب
بخالف حكم الفراه بل لا
ينبغي إلا باللعان رخصة
اثبتها الشارع لدفع الانساب
الباطلة وأخذ ابن الصلاح
من هذا المذكور في النهاية
وغيرها افتاءه في مريض
أقربانه باع كدًا من ابنته
هذا فمات فادعى ابن أخيه
أنه الوارث وأن ذلك الابن
ولد على فراش فلان وأقام به
بينه وفلان والابن منكراً
لذلك بأنه يلحق بذي
الفراش ولا أثر لأقرار
الميت ولا لانكار ذنك
وسمعت دعوى ابن الأخ

كفر) أي كل منهما أه سم وقال الرشيدى ضمير أنه راجع للنفي فقط وجعله مقيساً عليه للنص عليه في
الخبر أه هو الظاهر بل قول الشارح كالتحريم أو على كفر النعمة كالصريح فيه (قوله) أو على كفر النعمة) أي
فإن حصول الولد له نعمة من الله تعالى فأنكاره جحد لنعمته تعالى ولا ينظر لما قد يعرض للولد من عقوق
ونحوه أه ع ش (قوله) أو سكران) أي متعسماً وع ش وعطفه على مكلف لأنه عنده غير مكلف وهو أخذته أتما
هو من باب ربط الأحكام بالأسباب تغليظاً عليه قول المتن (أن الحق) لم يشترطوا هنا كون المستلحق وارثاً
ولا جاتراً أه سم (قوله) كهذا (ابن) أو أنا أبوه وأن كالأول أو لى لكون الإضافة فيه إلى المقر أه معنى (قوله)
لا أمي (الخ) وقال للغنى وخلافاً للشهاب الرملي والنهاية عبارتها لا أمي لسهولة إقامة البيئة بولادتها على ما قاله في
الكفاية والأصح خلافه أه أي فيصح الحاق نسب الأم به ع ش (قوله) بخلاف نحو راسه (الخ) خلافاً للنهاية
عبارته فالنمرة بينهما مقياساً على الكفالة وهم أه أي فلا فرق بين أن يعيش بدونه أو لا في كونه لغوا ع ش
وأطال سم في رده وانتصار الشارح (قوله) فإن كذبه) إلى قوله وأن هذا الولد في المغنى وإلى المتن في
النهاية لا قوله وأخذ إلى أو على فراش قول المتن (معروف النسب) أي مشهوره كما عبر به غيره أه رشيدى
(قوله) لم يصح (الخ) جزاءً فإن كذبه (قوله) المستلحق) بفتح الحاء (قوله) أن المنى بلعان (الخ) ومثله ولد الأمة ولو
غير مستولد المنى بحلف السيد فليس لغير السيد استلحاقه كما يؤخذ من قوله مر الاتي لأنه لو نازعه قبل
المنى الخ بل وكذا لو لم يكن منفياً لأنه ملك لسيدها ولا يصح استلحاق رقيق الغير لما فيه من إبطال حق السيد
أه ع ش (قوله) لم يحز (الخ) أي ولم يصح أه نهاية (قوله) وأن هذا الولد) أي فلعلم أن هذا الولد الذي ولد على
فراش نكاح صحيح (قوله) بل لا ينبغي) أي حكم الفراهش أو الولد أه ع ش (قوله) من هذا) لعل المشار إليه قوله
أن هذا الولد (الخ) (قوله) بأنه يلحق (الخ) متعلق بالافتاء (قوله) وسمعت (الخ) جواب سؤال غنى عن البيان (قوله)
وأن كان) أي ابن الأخ (أثباتاً) أي مثبتاً (لغير) أي لفلان (قوله) الابن) أي ابن المريض المقر (قوله) في
قوله) أي المريض المقر (قوله) وتقبل بينه) أي الابن (قوله) بأقراره هذا) أي المريض المقر (قوله) أو على
فراش (الخ) عطف على قوله على فراش نكاح الخ ش أه سم (قوله) أو نكاح فاسد) عطف خاص على
عام إذ الوطء بنكاح فاسد من الوطء بشبهة أه ع ش (قوله) لأنه) أي الغير (لو نازعه) أي الواطء بشبهة
(قوله) سمعت دعواه) ظاهره أنه لا يصح استلحاقه قبل نفى صاحب الفراهش وأنه لا بد من بينة لغير أجمع أه

(قوله) أو سكران) أي متعسماً (في المتن أن الحق) لم يشترطوا هنا كون المستلحق وارثاً ولا حائزاً (قوله) أو
ابن) هذا يفيد أن هذا من اللاحق بنفسه فليتأمل فيه (قوله) لا أمي) المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملي الصحة
هنا أيضاً (قوله) وقوله يد فلان ابن لغو) هو ما صرح به الشيخان في باب الطلاق وأن حكوا فيه وجهين بلا
ترجيح وقوله بخلاف نحو راسه مما لا يبقى بدونه الخ اعترض عليه بأنه وهم لأنهم صرحوا بأن ما يقبل التعليق
يصح إضافته لبعض محله وهو شامل لما لا يبقى بدونه أقول أما ما لا يفيد الذي صرحوا به لا يقتضى الوهم
لجواز حمل البعض فيه على ما يبقى بدونه وجعل ما لا يبقى بدونه في حكم الكل ولو في بعض المواضع لمعنى يخصه
لنوسمهم فيه وأما ثانياً فالكفالة لا تقبل التعليق لأن الأصح أن التعليق يفسدها وقد جوزوا إضافتها لما لا
يبقى بدونه وهذا يقتضى تخصيص البعض في القاعدة واللاحق ما لا يبقى بدونه في الكل وله في بعض المواضع
فلو صح الحكم بالوهم لما ذكره لزوم الحكم عليهم بالوهم في مسألة الكفالة ولا سبيل إليه فتأمله بانصاف (قوله)
وأن هذا الولد) أي الذي ولد على فراش نكاح صحيح (قوله) أو على فراش (الخ) عطف على قوله على فراش

(٥١ - شرواني وابن قاسم - خامس) وبينته وأن كان إثباتاً للغير لأنه طريق دفع خصمه ويستحق الابن ما قرله به وأن اتفق نسيه نظراً
للتعيين في قوله وهذا وتقبل بينته أنه ولد على فراش المقر ولا وارث له غيره فبرئته وكان وجه تقديم بينته أنها ترجعت بأثر هذا الاستماع أنكار
صاحب ذلك الفراهش وعلى فراش وطء شبهة أو نكاح فاسد جاز للغير استلحاقه لأنه لو نازعه فيه قبل نفى سمعت دعواه ولا يجوز استلحاق ولد الزنا

مطلقاً (تنبيه) اشتراط أن لا يكذب المفسر الخش لا اثر له لا يخص به اهل بل بعدم سائر الافارير كما علم امر انه ينسب في المفسر له اهلية
استحقاق المقر به حسا وشرعا (وان (٤٠٣) يصدقه المستلحق) يفتح الحاء (إن كان اهلا للتصديق) وهو المكلف او السكران لان له حقا

في نسبه وهو اعرف به من غيره وخرج يصدقه مالمو سكت فلا يثبت النسب خلافا لما وقع لها في موضع نعم ان مات قبل التمكن من التصديق صحح وعليه قد يحمل كلامهما ويشترط ايضا ان لا ينافي فيه والا فسياتي وان لا يكون المستلحق بفتح الحاء قناو عتيقا للغير واللام يصح لاحد استلحاقه الا ان كان بالغنا عاقلا وصدق المستلحق ومع ذلك رقه في الاولى باق اى وكذا ولاؤه لمعتقه في الثانية فيما يظهر اذ لا فرق بينهما اخذا من تعليلهم الاولى بعدم التنافي بين النسب والرق لان النسب لا يستلزم الحرية وهي لم تثبت ثم رايت ما ياتي في اقرار عتيق باخ وهو يؤيد ما ذكرته (تنبيه) وقع خطبطين اتى بزوجته المعروفة بالنسب لقاض وأقر بانها أخته فصدقته وأقرت بانها لاحق لها عليه من جهة مورثها فحكم عليها بذلك ثم بان انها زوجته هل تحرم عليه ظاهر الاقطا وباطنا ولا ولا وقد الفت في ذلك كذا باحافلا بينت فيه فساد هذه الاطلاقات وان حاصل الملقول بل الصواب من ذلك انها لا تحرم عليه بمجرد

رشيدى (قوله مطلقا) أى سواء أمكن نسبته من حيث السن أو لا وكان المستلحق الواطى مأم لا اعرش (قوله وهو المكلف) الى قوله اى وكذا في النهاية الا قوله ان لا ينافي فيه والافسياتى (قوله او السكران) اى المتعدى اه سم (قوله وهو اعرف به الخ) اى لان العادة جارية بان الشخص يبحث عن نسبه اه عرش (قوله فلا يثبت النسب) كذا في المغنى (قوله قبل التمكن) ينبغى او بعده سم على حج ويصور ذلك بما اذا استمر المستلحق على دعوى منه وينزل ذلك على ما اذا استلحقه وهو ميت اه عرش (قوله كلامهما) أى في ذلك الموضع اه سم (قوله وأن لا يكون) الى قوله اى وكذا في المغنى (قوله إلا ان كان بالغ الخ) فلو كان ميتا قال شيخنا الشهاب البرلسى اتجه عدم الصحة في العتيق لانه يجتمع عدم التصديق مع ضرر المولى ولم ارف ذلك شيئا اه ومفهوم قوله في العتيق الصحة في الرقيق وكذا مفهوم تعليله وينظر في التعليل بقول الشارح اى وكذا ولاؤه الخ والحاصل ان استلحاق الميت نظير استلحاق الحي غير البالغ العاقل وقد يقال الوجه صحة استلحاق الميت كاستلحاق الحر الميت اه سم بحذف (قوله في الاولى) اى في صورة كون المستلحق قنا (قوله في الثانية) اى في صورة كونه عتيقا (قوله او باطنا) الاولى حذف فقط والواو (قوله او لا ولا) اى لا تحرم لا ظاهر او لا باطنا (قوله وان حاصل الخ) عطف على فساد (لو فرض الخ) الظاهر الا خصر وجهل نسبها (قوله فانه الخ) تفصيل لقوله إلا ان قصد الخ (قوله وان يتعين) عطف على قوله فساد هذه الخ (قوله فيهما) اى في الظاهر والباطن (قوله والحرمة) اى وإطلاق الحرمة (قوله والحرمة فيهما على ما الخ) ان اراد ان الحرمة ظاهر اتوقف على ثبوت قصد الاستلحاق فهو ممنوع منعوا وضحا لان المقرئ اخذ باقراره لحمله على استيفاء شرائطه مالم يثبت خلافه وان اراد انها ثابتة للحمل على قصد الاستلحاق لانه الظاهر من اطلاق الاقرار فلم يثبت ما ادعاه من تقيد إطلاق الحرمة بظاهر اه سم (قوله والحل الخ) اى وإطلاق الحل وهلا زادوا الحل ظاهر فقط على ما اذا قصد اخوة الاسلام او اطلق وهو يعتد بخوة النسب (قوله او سكت) الى قوله ولو استلحق في النهاية والمغنى الا قوله خلافا لابن ابي هريرة (قوله واصر) الاولى تاخير عن قوله وقال

الخ ش (قوله او السكران) اى المتعدى (قوله وخرج يصدقه الخ) كذا شرح مر (قوله قبل التمكن) ينبغى او بعده (قوله كلامهما) اى في ذلك الموضع (قوله واللام يصح لاحد استلحاقه) اى محافظة على حق الولاء للشيد كما علوا به لكن قد يقال قياس ما ياتي في استلحاق البالغ العاقل المصدق من بقاء الرق والولاء للسيد الصحة هنا وبقاء ذلك فلا ضرر على السيد إلا ان يفرق بتا كذا الاستلحاق فيما ياتي بتصديقه لان له حقا في نسبه (قوله إلا ان كان بالغ عاقل وصدق) فلو كان ميتا قال شيخنا الشهاب البرلسى فيما كتبه على اخر التنبيه اتجه عدم الصحة في العتيق لانه يجتمع عدم التصديق مع ضرر المولى ولم ارف ذلك شيئا اه فلو عدم ذوالولاء عند موته فيحتمل صحة الاستلحاق اذ لا ضرر فيه على احد لا يقال فيه ضرر على بيت المال لانه لو اعتبر ذلك امتنع استلحاق حر الاصل ومفهوم قوله في العتيق الصحة في الرقيق وكذا مفهوم تعليله هذا وينظر في قوله في التعليل مع ضرر المولى بقول الشارح اى وكذا ولاؤه لمعتقه في الثانية فيما يظهر الخ اذ مع بقاء ولائه لمعتقه لا ضرر عليه لكن هذا مفروض مع التصديق ومع الموت لا يتصور تصديق والحاصل ان استلحاق الميت نظير استلحاق الحي غير البالغ العاقل وقد يقال الوجه صحة استلحاق الميت كاستلحاق الحر الميت ولا ضرر على السيد المعتقد لبقاء الولاء كما بحثه الشارح وكذا استلحاقه اذا كان حيا ومات قبل تمسكه من التصديق كاستلحاق الحر الاصلى كما سيأتي فليتامل (قوله والحرمة فيهما على ما اذا قصد الاستلحاق) ان اراد ان الحرمة ظاهر اتوقف على ثبوت قصد الاستلحاق فهو ممنوع منعوا وضحا لان المقرئ اخذ باقراره لحمله على استيفاء شرائطه مالم يثبت خلافه وان اراد انها ثابتة للحمل على قصد الاستلحاق لان الظاهر

قوله لها انت او هذه اختى ولو زاد من اى الا ان قصد استلحاقها وهي ممن يمكن لحوقها بانيه لو فرض جعل نسبها فانه ان صدق باطنا الخ حرمت عليه باطنا فطاعا وكذا ظاهر اعلى خلاف فيه وانه يتعين حمل إطلاق الحل فيهما على ما اذا قصد الكذب او اخوة الاسلام او اطلق والحرمة فيهما على ما اذا قصد الاستلحاق وصدق فيه والحل باطنا فقط على ما اذا قصده وكذب (فان كان بالغنا) عاقلا (فكذب) او سكت واصر

أو قال لأعلم (لم يثبت نسبه) منه (الابينة) أو يمين مردودة كسائر الحقوق ولو تصادقا ثم تراجعوا لم يبطل النسب خلافا لابن أبي هريرة (وان استلحق صغيرا) أو مجنونا (ثبت) نسبه منه بالشروط السابقة خلافا للتصديق لسراقة (٤٠٣) البينة فيترتب عليه أحكام النسب (فلو

بلغ أو أفاق) وكذبه (لم يسل) استلحاقه له بتكذيبه (في الأصح) لأن النسب يحتاط له فلا يندفع بعد ثبوته ولو استلحق أباه المجنون لم يثبت نسبه حتى يفيق ويصدق ويفرق بينه وبين ما ذكر في الابن بان استلحاق الأب على خلاف الأصل والقياس فاحتيط له أكثر (ويصح أن يستلحق ميتا صغيرا) ولو بعد أن قتله وان نفاه بلعان أو غيره قبل موته أو بعده ولا يسالي بتهمة الارث وسقوط القود لأن النسب يحتاط له ومن ثم ثبت بمجرد الامكان (وكذا كبير) لم يسبق منه انكار في حال تكليفه (في الأصح) لأن الميت لما عذر تصديقه كان كالمجنون الكبير (ويرثه) أي المستلحق بكسر الحاء الميت الصغير والكبير لأن الارث فرع النسب وقد ثبت (ولو اسلحق اثنان بالغان) عاقلا ووجدت الشروط فيهما ماعدا التصديق (ثبت) نسبه (لمن صدقه) منهما الاجتماع الشروط فيه دون الآخر فان صدقهما أو لم يصدق واحد منهما كان سكت عرض على القائف كإقالة واعترضا بان استلحاق البالغ يعتبر فيه تصديقه ويرد

الخ كما في النهاية (الابينة أو يمين مردودة) ظاهر أنه لا يثبت بالخاق القائف بخلاف ما سياتي في قوله ولو استلحق اثنان بالغان ولعل السبب أن القائف إنما يعتبر عند المزاومة ونحوها سم وعش (قوله أو مجنونا) أي لم يسبق له عقل بعد بلوغه اخذ من قوله مر الاتي والوجهان جاريان الخ والا قرب ان المغنى عليه لا يصح استلحاقه بل ينتظر إفاقته نعم ان ايس من إفاقته كان حكمه حكم المجنون اه عش (قوله لسراقة إقامة البينة) عبارة المغنى لأن إقامة البينة على النسب عسر والشارع قد اعتنى به واثبت بالامكان فكذلك اثبتناه بالاستلحاق إذا لم يكن المقر به أهلا للتصديق اه (قوله لم يثبت نسبه الخ) خلافا للنهية والمغنى عبارة الثاني ولا فرق بين هذا أبي وهذا ابنى كما افاده شيخى اه وعبرة سم الواجهة مر ثبوت نسبه مطلقا كما في استلحاق الابن المجنون كما هو مقتضى إطلاقهم فلا حاجة الى تكلف فرق اه (قوله ولو بعد) إلى قول المتن وحكم الصغير في المغنى لا أقوله لم يسبق إلى المتن وكذا في النهاية لا أقوله صدقه (قوله وان نفاه) (فرع) الذي إذا نفي ولده ثم اسلم لا يحكم باسلام الممتن ولو مات هذا الولد وصرفنا ميراثه إلى أقاربه والكفار ثم استلحقه لنا في حكم النسب ويتبين أنه صار مسلما باسلامه ويسترد ميراثه من ورثته الكفار انتهى مر وخطيب والا قرب أنه إن لم يكن غسل وجب نبشه ما لم يتهر لغسله والصلاة عليه ونقله إلى مقابر المسلمين وإن كان غسل يصلي عليه في القبر وينبش لدفنه في مقابر المسلمين حفظا له عن انتهاك حرمة بالنسب اه عش قول المتن (وكذا كبير) في نسخ المحلى من المتن كثير بالنسب اه سيد عمر (قوله لم يسبق منه إنكار الخ) صرح به الارشاد اه سم قول المتن (في الأصح) والوجهان جاريان فيمن جن بعد بلوغه عاقلا ولم يمت لأنه سبق له حالة يعتبر فيها تصديقه وليس الآن من اهل التصديق نهاية ومغنى (قوله أي المستلحق) تفسير للضمير المستتر (قوله الميت الخ) للبارز قول المتن (لمن صدقه) بقى ما لو صدق احدهما واقام الآخر بينة هل يعمل بالاول او بالثاني فيه نظر والا قرب الثاني اه عش (قوله اولم يصدق واحدا منهما الخ) ظاهره وان كذبهما واستشكله ابن شعبة اه سم عبارة البجيرمي على شرح منهج قوله فان لم يصدق واحدا منهما هذا يصدق بما اذا كذبهما مع أنه لا يعرض على القائف حينئذ فيحمل كلامه على ما إذا سكت كافي مر وعبارته فلوم لم يصدق واحدا منهما بان سكت عرض الخ اه وعبرة عش قوله بان سكت بقى ما لو كذبهما معا وقضيته انه لا يعرض على القائف وهو ظاهر لكن عبارة حجج تشمل التكذيب اه (قوله واستلحق المرأة الخ) من إضافة المصدر إلى فاعله قول المتن (ياتي في اللقيط) سرد سم هنا عبارته التي هناك (قوله فرع) إلى المتن في النهاية لا أقوله مختلف وقوله في تجبزهما وقوله لأن المتن (قوله طفل مسلم) بالاضافة وكذا قوله بطمل نصراني ويجوز فيهما التوصيف (قوله مختلف) احتراز عما لو انتسبا معا لواحد اه سم (قوله

من إطلاق الاقرار فلم يثبت ما ادعاه من تقييد إطلاق الحرمة ظاهرا (قوله في المتن والشرح) لا بينة أو يمين مردودة) ظاهره أنه لا يثبت بالخاق القائف بخلاف ما سياتي في قوله ولو استلحق اثنان بالغان ولعل السبب أن القائف إنما يعتبر عند المزاومة ونحوها (قوله لم يثبت نسبه حتى يفيق الخ) إلا لوجه ثبوت نسبه مطلقا كما في استلحاق الابن المجنون كما هو مقتضى إطلاقهم فلا حاجة الى تكلف فرق (قوله لم يسبق منه إنكار الخ) صرح به الارشاد (قوله اولم يصدق واحدا منهما) ظاهره وإن كذبهما واستشكله ابن شعبة (قوله في المتن ياتي في اللقيط إن شاء الله تعالى) عبارة المصنف هناك ولو استلحق اللقيط حر مسلم لحقه وصار أولى بربيته وان استلحقه عبد لحقه وفي قول يشترط تصديق سيده وإن استلحقته امرأة لم يلحقها في الأصح او اثنان لم يقدم مسلم وحر على عبد وذى فان لم يكن بينة عرض على القائف فيلحق من الحقة به فان لم يكن قائف أو تحيرا ونفاه عنهما أو الحقة بهما امر بالانتساب بعد بلوغه إلى من يميل طبعه اليه منهما ولو أقاما بينتين متعارضتين سقطتا في الاظهر انتهى (قوله مختلف) احتراز عما لو انتسبا معا لواحد

بما ياتي أن قول القائف حكم فلا استلحاق هنا حتى يحتاج للتصديق (وحكم الصغير) الذي يستلحقه اثنان واستلحاق المرأة والعبد (ياتي في اللقيط إن شاء الله تعالى) (فرع) أشبه طفل مسلم بطفل نصراني وقف امره انساب أو غيره الى وجود بينة قائف فانتساب بعد التكليف مختلف

فان لم يوجد واحد من هذه دام وقف النسب ويتلف بمباحق يسلم باختيارهما من غير اجبار فان ماتا قبل الامتناع من الاسلام فكذلك
في تجهيزهما السكن دفنهما يكون بين (٤٠٤) مقبرتي الكفار والمسلمين او بعده فلا لان احدهما كافر اصلي والاخر مرتد (ولو قال لوا

أتمه هذا ولدى) سواء قال
منها ولا ذكره في الروضة
كالتنبيه تصوير فقط او
تقييد لمحل الخلاف (ثبت
نسبه) بالشروط السابقة
فيشترط خلوهما من زوج
يمكن كونه منه كإياي (ولا
يثبت الاستيلاء في الاظهر)
لا احتمال انه ملكها بعد ان
حبلت منه بنكاح أو شبهة
وانما استقر مهر مستفرشة
رجل انت بولد يلحقه وان
انكر الوطء لان هنا ظاهرا
يؤيد دعواها وهو الولادة
منه اذا حمل من الاستدخال
نادرو في مسئلتنا لظاهرا
على الاستيلاء (وكذا لو
قال) فيه (هذا ولدى ولده
في ملكي) لما ذكر (فان
قال علقت به في ملكي) أو
استولدته في ملكي أو
هذا ولدى منها وله سنة وهي
في ملكي من خمس سنين
مثلا (ثبت الاستيلاء) قطعا
لا تنفاه ذلك الاحتمال ولا
نظر في القطع منهما الاحتمال
كونه رهنها ثم اودها وهو
معسر فيبيع في الدين ثم
اشتراها فان في عود
استيلاءها قولين مرارا رجع
منهما لندرة ذلك وشرط
ثبوت الاستيلاء في قرار
من سيقت كتابته اقراره
الواقع بعد حريته ان يتنق
احتمال حملها به زمن

في تجهيزهما) أي أما الصلاة عليهما ما خلا حلاط المسلم بالكافر اه ع ش (قوله أو بعده) أي بعد الامتناع اه
ع ش قول المتن (ولدا مته) أي في حقه وشأنه اه سم قول المتن (ولدا مته) أي غير الزوجة والمستفرشة له
اه معنى (قوله سواء) إلى قول المتن فان كانت الامة في النهاية الا قوله فان الندرة وكذا في المعنى الا قوله وانما
إلى المتن وقوله قطعا (قوله ذكره) أي لفظ منها (قوله كالتنبيه) هو لا في اسحق الشيرازي (قوله لمحل
الخلاف) أي الاتي في المتن انفا (قوله كإياي) أي انفاء المتن (قوله لاحتمال انه الخ) قضيته ان الولد غير
حر الاصل حيث لا شبهة تقتضي الحرية لكنه يعتق بماكه اه سم (قوله مستفرش رجل) بنكاح صحيح
او فاسد اه ع ش (قوله لانها) أي في مسئلة المستفرشة و (قوله في مسئلتنا) أي قول المصنف ولا
يثبت الاستيلاء اه ع ش (قوله فيه) أي الولد أي في حقه وشأنه اه سم (قوله لما ذكر) أي من قوله
لا احتمال الخ اه ع ش (قوله وهي في ملكي الخ) هو قيد خرج به ما لم يلقه وعلم دخوله في ملكه من عشر
سنة فيثبت النسب ولا يثبت الاستيلاء لاحتمال انها خرجت عن ملكه ببيع مثلا وحملت به ثم اشتراها
وهي حامل اه ع ش (قوله لاحتمال الخ) متعلق بالنظر المنفي و (قوله لندرة ذلك) متعلق بنفي النظر
(قوله مرارا رجع الخ) وهو لنفوذ اه ع ش (قوله لندرة ذلك) لندرة لا تمنع الاحتمال وإي قطع معه اه
سم وقد يجاب بان الاحتمال البعيد في الغاية لا ينافي القطع (قوله اقراره) مفعول سبقت و (قوله الواقع)
نعت لا قراره و (قوله ان يتنق الخ) خبر و شرط الخ (قوله ان يتنق احتمال حملها الخ) أي بان يكون لاكثر
من اربع سنين من وقت الاعتاق فلو ولدته مثلا لتسعة اشهر من وقت الاعتاق لم يلحقه لا احتمال وجوده قبل
الاعتاق على ما فهمه قوله ان يتنق احتمال الخ اه ع ش (قوله فيها) الاولى فيه (قوله بان أقر) إلى قوله
وهل في المعنى (قوله بان اقرار الخ) اويثبت بدينة ع ش وقابو في اه بحري (قوله بان اقربوطها)
قضيته انها لا تصير فرسا باستدخال منية المحترم ولا يثبت به نسب الولد وإيس مراد اه ع ش (قوله عن
يتعدى النسب منه الخ) لا يخفى ان صريح الصنيع ان من بيان لا غير ذلك الغير هو الاب في هذا الخ والجد
في هذا عى فانظر إى واسطة في تعدى النسب من الاب إلى المقر الذي هو ابنه وإى واسطتين في تعديه من الجد
إلى المقر اه سم ولك ان تقول ما اشار إليه وان كان هو المبادر من الصنيع لكن يتعين الخروج عنه حتى
يصح بان تجعل من بيان للشخص المفهوم من السياق لان المعنى اذا الحق نسب شخص بغيره فقوله من
بيان لهذا الشخص المستلحق لفتح الحاء قيم الكلام على هذا التقدير اه سيد عمر زاد الرشيدى والجواب
الثاني وهو الاظهر انا نلتزم من بيان للغير الا ان قوله بواسطة واحدة ليس متعلقا بتعدى حتى يلزم
الاشكال المذكور بل هو تفصيل لوجوه اللاحاق والمعنى حينئذ واما اذا الحق النسب بغيره من يتعدى

(قوله في المتن ولدا مته) أي في حقه وشأنه (قوله لاحتمال انه ملكها الخ) قضيته ان الولد غير حر الاصل حيث
لا شبهة تقتضي الحرية لكنه يعتق بملكه (قوله فيه) أي الولد أي في حقه وشأنه (قوله لندرة ذلك) لندرة
لا تمنع الاحتمال وإي قطع معه (قوله عن يتعدى النسب منه إلى نفسه بواسطة واحدة الخ) لا يخفى ان صريح
هذا الصنيع ان من بيان للغير وذلك الغير هو الاب في هذا الخ والجد في هذا عى فانظر إى واسطة في تعدى
النسب من الاب إلى المقر الذي هو ابنه فانه لا معنى لتعدى النسب بواسطة الا ان النسب يتعدى من الملحق به
إليها ثم منها إلى المقر ولم يوجد ذلك هنا وإى واسطتين في تعديه من الجد إلى المقر الذي هو ابنه في هذا عى
فان النسب لم يتعدى من الجد إلا إلى اب المقر ثم منه إلى المقر فليس هناك إلا واسطة واحدة (قوله عن يتعدى الخ)
صريح هذا الصنيع انه بيان للغير وان المغير مرجع هاه منه ولم يظهر استقامة المعنى حينئذ مع قوله بواسطة
واحدة وهي الاب الخ فان الاب هو ذلك الغير فتأمله الا ان يجاب بانه لا مانع من اتحاد الغير واسطة وفيه نظر

الكتابة لان الحمل فيها لا يفيد أمية الولد (فان كانت الامة فراساله) بان اقربوطها (لحقه) خندا لا مكان بالفراش النسب
من استلحاق لخبير الولد للفراش وتصير ام ولد (وان كانت زوجة فالولد للزوج) عندا مكان كونه منه لان الفراش له (واستلحاق السيد)
له حينئذ (باطل) للحوقه بالزوج شرعا (واما اذا الحق النسب بغيره) من يتعدى النسب منه إلى نفسه بواسطة واحدة وهي الاب

(كهذا الخي او) بثنتين كالاب والمجد في هذا (عمى) او بثلاثة كهذا ابن عمى وهل يشترط ان يقول الخي من ابوى او من ابى او ابن عمى لا (ابن
اولاب كما يشترط ذلك في البينة كالدعوى او يفرق بان المقر يحتاط لنفسه فلا يقر (٤٠٥) إلا عن تحقيق ومن ثم لو اقر باخوة مجهولة زاد

لم يقبل تفسيره باخوة
الرضاع ولا الاسلام كل
محتمل وظاهر المتن وغيره
يشهد للثاني لكن المنقول
عن القفال وغيره الاول
واقره الاذرى وغيره بل
جرى عليه الشيخان وآخر
الباب الثالث لانه بعد
التفسير ينظر في المقر أهو
وارث الملحق به الحائر
تركته فيصح اولاً فلا يصح
وفي الملحق به اذ ذكر فيصح
اللاحق به او انثى فلا ولا
يمكن ذلك الا بعد بيان الملحق
به وسواء قال فلان وارثى
وسكت او زاد لا وارث لى
غيره ولما نقل الجلال
البلقينى عن جمع منهم
التاج السبكى ما خالف
بعض مامر وباقى قال هذا
وهم سببه عدم استحضر
النقل وفي فتاوى ابن الصلاح
اخذاهن كلام القاضى لو
قال ليس لى وارث الا اولادى
هو لا ووزوجى قبل لكن
نازعه ابن الاستاذ واطال
بان كلام القاضى لا يدل لما
ذكره وبان الاصح ما قاله
ابن عبد السلام انه لا يكفي
قوله فى الحصر بل لا بد فيه
من البينة ويكفى قول البينة
ابن عم لاب مثلاً وان لم
يسموا الو سائط بينه وبين

النسب من ذلك الغير الى نفسه اما بان يكون ذلك اللاحق بواسطة واحدة وهى الاب الخاه (قوله او بثلاثة)
ظاهره انه لا زيادة على الثلاثة فليست فيه اه سم (قوله ذلك) اى يان انه من ابويه مثلاً (قوله او يفرق) اى
بين المقر والبينة اه ع ش (قوله بان المقر الخ) هذا الفرق لا يفيد عدم اشتراط ما ذكر فتامله اه سم (قوله
لم يقبل تفسيره الخ) اى حيث ذكره منفصلاً ع ش وسم (قوله يشهد للثاني) اى عدم اشتراط البيان وهو
الوجه اه نهاية لكن الرشيدى بسط فى الرد عليه والانتصار لما اختاره الشارح من اشتراط البيان واليه
ميل كلام المغنى (قوله لانه الخ) تعليل لما يفيد قوله لكن المنقول عن القفال وغيره الاول الخ من ترجيحه
الاول لكن الاوضح الاخصر ان يقول لان النظر فى المقر الخ لا يمكن إلا بعد بيان الملحق به (قوله أهو وارث
الملحق به الخ) هذا يتجه حيث كان التردد السابق فى هذا ابن عمى وابن اخى وعليه فقوله السابق ان يقول هذا
اخى الخ اى فى قوله هذا ابن اخى الخ اه سيد عمر وما افاده بقوله هذا يتجه حيث الخ من الحصر محل نظر بل
ظاهر المنع (قوله فيصح) اى الحاق (قوله وفى الملحق به) اى وينظر فى الملحق به الخ (قوله انثى فلا) فيه
ماستعمله سم ونهاية (قوله وسواء اقال فلان الخ) كان المراد سواء فى عدم الاكتفاء باطلاق الاقرار
م راه سم ورشيدى اى وكان حقه ان يقول وسواء اقال وانا وارثه وسكت او زاد ولا وارث له غيرى (قوله
وفى فتاوى ابن الصلاح) الى قوله لكن الخ اقره المغنى (قوله و زوجتى) اى هذه اه مغنى (قوله قبل) اى
يثبت حصر ورثته فيهم باقراره فكما يعتمد اقراره فى اصل الارث كذلك يعتمد فى حصر اه مغنى (قوله لكن
نازعه الخ) اعتمد م راه سم (قوله قوله) اى اقراره المذكور (فى الحصر) اى فى ثبوته والظرف متعلق
بيكفى (قوله فيه) اى الحصر وثبوته (قوله ويكفى) الى المتن فى النهاية (قوله وان لم يسمو) اى الشاهدان
فالمراد بالجمع ما فوق الواحد عبارة النهاية وان لم تسم الخ وهى ظاهرة (قوله بينه) اى المستلحق بفتح الحاء
(قوله فيجب) اى على القاضى (قوله استقصاها) اى عن اسماء الو سائط اه سم (قوله وكذا يقال فى المقر)
هذا يفيد اعتبار زيادة على ما تقدم عن القفال وغيره اه سم (قوله فى هذه المسئلة) هى قوله ويكفى فى

(قوله فى المتن كهذا الخى او عمى) قال فى شرح البهجة فانه اللاحق بالاب ولعم بالجد انتهى فانظر كيف
يكون الاول اللاحق بواسطة واحدة والثانى بثنتين (او بثلاثة) ظاهره انه لا زيادة على الثلاثة فليست فيه
(قوله او يفرق الخ) هذا الفرق لا يفيد عدم اشتراط ما ذكر فتامله (قوله لم يقبل تفسيره باخوة الرضاع)
قال فى الروض فرع لو اقر باخ و قال اى منفصلاً كما فى شرحه اردت من الرضاع لم يقبل قال فى شرحه ولهذا لو
فسر باخوة الاسلام لم يقبل واستشكل بقوله العبادى لو شهد انه اخوه لا يكتفى به لانه يصدق باخوة الاسلام
واجيب بان المقر يحتاط لنفسه بما يتعاق به فلا يقر الا عن تحقيق انتهى (قوله لكن المنقول الخ) والوجه
الثانى شرح م وقد بنا فى الاول مسئلة الاقرار باخوة المجهول المذكور فان قضية قولهم فيها لا يقبل التفسير
باخوة الرضاع ولا الاسلام تصويرها بما لا يملك يقول اخى من ابوى او ابى مع جزم الروض كغيره ما فليست
هى مبنية على الثانى او كيف الحال ثم اوردته على م فاجاب بانه لا يلزم من عدم قبول التفسير فيها بما ذكر
صححة الاقرار فيها مطلقاً بل شرط صحته ان يبين بانه من ابويه مثلاً فاذا اطلق لم يعتد به الا ان يبين بعد ذلك بناء
على المنقول المذكور ولا يخفى ما فى هذا الجواب وعدم الشاه مع الحكم بعدم القبول ومع الاستشكال
والجواب المذكورين فتامل ثم اوردت ذلك مرة اخرى على م فاعترف بالاشكال ومنافاة ذلك لمسئلة
الاقرار باخوة المجهول المذكور مال الى الاخذ بها وحل هذا الكلام على نحو الاولوية (قوله او انثى فلا)
فيه ما استعمله (قوله وسواء اقال فلان الخ) كان المراد سواء فى عدم الاكتفاء باطلاق الاقرار م راه سم (قوله
قيل لكن نازعه) اعتمد م راه سم (قوله فيجب استقصاها) المفهوم من هذا السياق ان المراد بالاستقصا
تسمية الو سائط فتامله (قوله وكذا يقال فى المقر) هذا يفيد اعتبار زيادة على ما تقدم عن القفال وغيره

الملحق به كذا جزم به بعضهم ويتجه ان محله فى تقييمين عارفين بحكم اللاحق بالغير بخلاف ما عين لا يور فان ذلك فيجب
استقصاها وكذا يقال فى المقر ثم رأيت الغزوى بحث قبول شهادة الفقه له اتفاقاً مع التراسى فى المسئلة

وإن لم ينفصل ثم نقل عن شريح أنه لو حكم قاض بانه وارثه لا وارث له ذير حمل على المصحة ثم قيده بقاض عالم أي ثمة من قال ويقاس به كل حكم
اجمله اه وهي فائدة حسنة بتعين (٤٠٦) استحضارها في فروع كثيرة باقى بعضها في القضاء وغيره (فيثبت) وإن كان المقر في الظاهر لا وارث

له إلا بيت المال على المنقول
خلافا للتاج الفزاري
(نسبه من الملحق به) الذكر
لأن الوارث يختلف موطنه
في حقوقه والنسب منها أما
الانثى فلا يصح استلحاقها
فوارثها أولى (بالشروط
السابقة) فيما إذا ألحقه
بنفسه فيصح ههنا من السفية
أيضا (ويشترط) هنا زيادة
على ذلك (كون الملحق به
ميتا) فيمتنع الإلحاق بالحي
ولو بجو نالانه قد يتأهل
فلو ألحق به ثم صدق ثبت
بتصديقه دون الإلحاق
وفيما إذا كان واسطتان
كهذا عي يشترط تصديق
الجد فقط لانه الأصل الذي
ينسب اليه ومن اشترط
تصديق الاب أيضا كالغوى
فقد أبعد لانه غير وارث
وليس الإلحاق به وفرعه لم
يقع إلحاق بقوله حتى يقول
يبعد إلحاق الفرع بدون
الأصل بل السبب في الإلحاق
تصديق الجد فقط فاندفع
استشكال ذلك وإن قال
شارح انه اشكال قوى ثم
حكى عن السبكي جوابا عنه
بما لا يصح (ولا يشترط
أن لا يكون) الملحق به (نفاه
في الأصح) بل لا يجوز
الإلحاق به وإن نفاه قبل

البيئة أن يقول ابن حم لاب اخاه ع ش (قوله وإن لم ينفصل) أي الفقه الموافق الخ (قوله ثم قيده الخ)
(قوله قال) أي الغزى اه ع ش (قوله اجله) أي القاضى (قوله) (وهي الخ) أي قول الغزى ويقاس
الخ والتأنيث لرعاية الخبر (قوله فوارثها أولى) خلافا لنهاية والمغنى وسم فقاوا بعد به ط واللفظ الاول
فالمعتمد صحة استلحاق وارثها وفرق الوالد رحمه الله تعالى بين استلحاق الوارث بها وبين استلحاقها بان اقامة
البيئة تسهل عليها بخلاف الوارث لا سيما إذا تراخى النسب اه (قوله فيما إذا) أي قوله ومن اشترط في
النهاية وكذا في المغنى الا قوله فيصح الى ان (قوله هـ) أي في الإلحاق بالذير اه ع ش (قوله على ذلك)
أي على الشروط السابقة في الإلحاق بنفسه (قوله لانه) أي المجنون عبارة المغنى لاستحالة ثبوت نسب الشخص
مع وجوده بقول غيره اه وهي شاملة للمجنون وغيره (قوله فلو ألحق به) أي بالحي اه ع ش (قوله
ثبت) أي نسبه (قوله) (وفيما إذا كان واسطتان الخ) أي والفرض ان الإلحاق بالحي اه سم (قوله ايضا) أي
كتصديق الجد (قوله لانه) أي الاب وكذا غيره به وضير فرعه (قوله غير وارث) كان المراد للمستلحق
بفتح الحاء لوجود أبيه وهو الجد والاخ لا يرث مع وجود الاب اه سم اقول بل المراد ان الاب ليس
بوارث للملحق به وهو الجد لكونه حيا (قوله وليس الإلحاق به) (وفرعه لم يقع) معطوفان على خبر ان او
حالان من فاعل غير بمعنى المغاير و (قوله حتى يقول) مفرع على الثاني (بعد إلحاق المرحوم) يعني اثبات نسب
الأصل وهو الاب بقول فرعه (قوله بل السبب) لعل الانسب لما قبله بل الإلحاق بالجد والسبب فيه تهديقه
فقط عبارة المغنى لم يصدق الحي ثبت نسبه به تهديقه والاعتداد في الحقيقة في المصدق لا على المأثر اه (قوله
استشكال ذلك) راجع المغنى والاشارة الى عدم اشتراط تصديق الاب قول المأثر (وارثا) بخلاف غيره كرقبة
وقاتل واجنبي نهاية ومغنى قول المأثر (حائزا) أي ولو مالا بدليل ماسيا في فيما اقر احد لوارثين وانكر
الاخر ومات ولم ير نه الا المقر حيث ثبت النسب باقرار الاول رشيدى ومغنى (قوله وان تعدد) فلو مات
وخلف ابنا واحدا فافتر باخ اخر ثبت نسبه وورث او مات عن بنين وبنات اعتبر اتفاق جميعهم نهاية ومغنى
(قوله فلو اقر بعم الخ) عبارة المغنى ودخل في كلامه الحائز واسطة كان اقر بعم وهو حائز تركه ابيه الحائز
تركه جده الملحق به فان كان قدماء ابوه قبل جده فلا واسطة صرح بذلك في اصل الروضة اه (قوله ومنه)

فتأمل (قوله) أما الانثى فلا يصح استلحاقها فوارثها أولى) كذا بزم به ابن الرفعة وكما عن ابن اللبان قول
الاسنوى وهذا واضح وابن اللبان قال انه اظهر قولى الشافعى قال الباقى في الظاهر انه غنى القول الصائرا الى
امتناع قبول اقرارها بالولد وقد صرح م والمواردى بانه يستلحق الاخ الام (فتدبر) وجه الباقى
صحة استلحاق الوارث لها مع عدم استلحاقها بان الإلحاق قبها في ذى الوراثة فإذا ألحقها جميع ورثها بها
صح والإلحاق بنفسها ليس بمنها على الوراثة بل مجرد لدعوة الشافعى لا يثبت لدعوة الام لان الاطلاع
على الولادة يمكن واما لانه يؤدى الى الإلحاق صاحب الفرائد وهذا لا يأتى في الحق وورثها بها واد
الروضة واصلها كقوله هذا الخ ابن ابي واى وانه اشارة الى الإلحاق بالام وان كان كلامه في اشارة قاه كذا
في الناشرى ويصدق استلحاق وارث المرأة ما باقى من اعتبار موافقة احد الزوجين لصديق احدهما بالذكر
وذلك يتضمن صحة استلحاق وارثها وهو ما اعتمدته شيخنا الشهاب الرملى وفرق بسمولة لقائمة المرأة البيئة على
الولادة بخلاف وارثها خصوصا مع تراخيه اه ويوضح هذا الفرق ان المرأة تشهد ولادة نفسها وتضبطها
وقتها وتضبط الحاضرين عند ولادتها فيسمل عليها اقامة البيئة ولا كذلك وارثها لانه لا يحضر الولادة فلا
يضبط من يحضرها فيحصر عليه اقامة البيئة (قوله) (وفيما إذا كان واسطتان) أي والفرض ان الإلحاق
بالحي (قوله تصديق الجد فقط) اعتمده م (قوله لانه غير وارث) كان المراد للمستلحق لوجود ابيه

موته بامان او غيره لانه لو استلحقه لقبيل فكذا وارثه (ويشترط كون المقر وارثا حائزا) تركه الملحق به حين
الاقرار وان تعدد فلو اقر بعم اشترط كونه حائزا لتركه بيه الحائز لتركه جده ومنه بنت ورثت الكل فرضا وردا بشرطه

لأنه إن لم يرث الميت لم يكن
 خليفته وكذا إن لم يستغرق
 تركته لأن القائم مقامه
 مجموعهم لا خصوص
 المستحق فيعتبر حتى موافقة
 أحد الزوجين والمعتق والحق
 بالورث الحائز إلا ما لم يلق
 بميت مسلم وورثته بيت المال
 لأنه نائب الوارث وهو جهة
 الأعلام ولو قاله حكما ثبت
 أيضا لأنه القضاء بعلمه
 وكونه أيضا لا ولا عليه ولو
 أقر عتيق باخ أو علم لم يقبل
 لأضراره بمن له الولاء الذي
 لا قدرة له على إسقاطه كاصله
 وهو الملك أو بان قتل لأنه
 قادر على استلحاقه ملك أو
 نكاح فلم يقدر مولاه علي
 منعه وقضية قولهم حين
 الإقرار أنه لو أقر بان لعمة
 فثبت آخر أنه لم يبطل
 لإقراره لكن الحق القفال
 ببطلانه لأنه بان بالنية أنه
 غير حائز ولا بن الرقة هنا ما
 أجبت عنه في شرح الإرشاد
 (والأصح) فيما إذا أقر
 أحد الحائزين بثالث أو
 بزوجة للميت وانكره
 الآخر وسكت (أن المستحق
 لا يرث) لعدم ثبوت نسبه
 وبفرض الماتن في هذا الذي
 دل عليه السياق وصرح
 به في بعض النسخ بندفع
 ما عترض به الفزاري وأطال
 (ولا يشارك المقر في حصته)
 ظاهره بل باطنا أن صدق
 في ابنين أقر أحدهما
 بثالث يلزمه أن يعطيه ثلث
 حصته ولو ادعى على ابني
 ميت بعين في التركة فصدقه

أي من الوارث الحائز (قوله لأنه الخ) تعليل للمتن (قوله فيعتبر) أي قوله ولو قاله حكما في المغني والى قوله ولا بن
 الرقة في النهاية (قوله فيعتبر) أي أقرار مجموع الورثة (قوله أحد الزوجين) صادق بالذكر فقضية صحة
 استلحاق وارث الأنثى بها أه سم وصورته أن تموت امرأة وتختلف أبنائها ووجافيقول الابن لشخص هذا
 أخى من أمي فلا بد من موافقة الزوج فهذا استلحاق بالمرأة وهو رد على ابن اللبان وغيره من إطفاحي
 وحلي أم بجري وقوله وغيره أي كالشارح فيما قدمه اتفاقا في شرح قيثبت نسبه من الملق به (قوله لأنه)
 أي الامام (قوله وهو) أي الوارث (قوله ولو قاله حكما) أي بان حكم بثبوت نسبه منه أم ع ش (قوله لأنه)
 القضاء بعلمه أي بشرط كونه مجتهدا أم ع ش أي خلافا للتحفة (قوله وكونه أيضا الخ) عطف على قول
 المتن كون المقر وارثا الخ (قوله لم يقبل لأضراره بمن له الولاء الخ) هلاصح وبقي الولاء وبه يندفع الضرر
 كما قدمه في الإلحاق بنفسه لكن الفرق يمكن أه سم ولعل بان ضرر عدم إرث عصة النسب هنا عائد لغير المقر
 وهناك للمقر (قوله وهو) أي الأصل الولاء (المالك) أي كونه مملوكا للسيد (قوله وقضية قولهم حين الإقرار)
 أي كما سترقييد المتن به (قوله أنه) أي الآخر (ابنه) أي ابن العم (لم يبطل إقراره) أي المقر بان لعمة أم
 ع ش (قوله أنه) أي المقر بان لعمة (قوله غير حائز) هلا قال غير وارث لحجبه بالابن أه سم (قوله ولا بن
 الرقة الخ) أقره المغني ثم قال ويصح إلحاق المسلم بالكافر بالمسلم وإلحاق الكافر بالمسلم بالكافر أه (قوله
 هنا) أي في اشتراط كون المقر حائزا حين الإقرار (قوله أجبت عنه الخ) وأجاب النهاية عنه أيضا راجعه
 (قوله فيما إذا أقر) أي قوله ولو ادعى في النهاية وكذا في المغني الإقراره أو بزوجة للميت (قوله أو بزوجة الخ)
 النظر ما صورته أم ع ش كان مراده ما فائدة عطفه مع أن الثالث شامل للزوجة قول المتن (لا يرث) وإذا قلنا
 لا يرث لعدم ثبوت نسبه حرم على المقر بنت المقر به وإن لم يثبت نسبها وأخذته له بإقراره كاذكره الرافعي
 ويقاس بالبنات من في معناها وفي عتق حصته المقر لو كان المقر به عند من التركة كان قال أحدهما العبد
 فيها أنه ابن أبنائها وجمان أو جههما أنه يعتق لنشوف الشارع إلى العتق مغني ونهاية وشرح الروض قال ع ش قوله
 مر وفي عتق حصته المقر الخ أي ظاهره أو باطنا وقوله مر أو جههما أنه يعتق أي ولا سراية وإن كان المقر
 موسرا لعدم اعترافه بمباشرة العتق أه (قوله وبفرض المتن الخ) عبارة للمغني والأصح أن المستحق لا يرث
 كذا في نسخة المصنف كاحكامه السبكي قال الشيخ برهان الدين وهو يقتضي أنه مع كون المقر حائزا أن استلحق
 لا يرث وهذا لا يعرف بل هو خلاف النقل والعقل والظاهر أن هنا سطة هي إمام من أصل المصنف وإمام من
 ناسخ وصوابه أن يقول وإن لم يكن حائزا فلا يصح الخ كما يؤخذ من بعض النسخ انتهى ويوجد في بعضها فلو
 أقر أحد الحائزين دون الآخر فلا يصح الخ وهو كلام صحيح ولعله هو المراد من النسخة الأولى ويدل لذلك
 كما قال الولي العراقي قوله ولا يشارك المقر في حصته فهو قرينة ظاهرة على أن صورة المسئلة أقرار بعض الورثة
 إذ لو كان المقر حائزا لم يكن له حصته بل جميع الإرث له أه سم (قوله ظاهره بل باطنا) أي بل يشاركه فيها باطنا
 وظاهر أنه لو مات المستحق ولا وارث غيرهما كان للصادق باطنا تناول ما يخصه في إرثه أن تمكن منه أه سيد عمر
 (قوله يلزمه الخ) أي المقر وكذلك يجب على غير المقر أن يشارك هذا الثالث بثالث ما أخذه أن كان يعلم أنه أخوه
 وأن كان في الظاهر لا يجب عليه أن يعطيه شيئا لكل من المقر والمكذب حكمهما واحد وإنما خضع المقر

وهو الجد والآخر لا يرث مع وجود الأب (قوله أحد الزوجين) صادق بالذكر فقضية صحة استلحاق وارث
 الأنثى بها (قوله وكونه) أي المقر (قوله لم يقبل لأضراره بمن له الولاء الخ) هلاصح وبقي الولاء وبه
 يندفع الضرر كما تقدمه في الإلحاق بنفسه لكن الفرق يمكن (قوله أنه) أي الآخر وقوله ابنه أي ابن
 العم (قوله أنه غير حائز) هلا قال غير وارث لحجبه بالابن (قوله السياق) أي كقوله المقر في حصته (قوله
 في المتن ولا يشارك المقر في حصته) قال في الروض لكن يجرم عليه أي المقر تبنيه أي المقر به وفي عتق حصته
 أي المقر أن كان أي المقر به من التركة كان قال أحدهما لعبد من التركة أنه ابن أبنائها وجمان انتهى وفي

أخذهما فإن كان قبل القسمة دفع إليه نصفها أو بعدها فإن كانت بيد المصدق سلمها له كلها ولا شيء له على المكذب أو بيد المكذب لم يلزمه شيء وعلى المصدق نصف قيمتها (و) الأصح (أن البالغ) العاقل (من الورثة لا ينفرد بالقرار) بل ينتظر كمال الآخر فإن أقر فسات غير الكامل وورثته نفذ أقراره من غير تجديد كافي قوله (و) الأصح (أنه لو أقر أحد الوارثين) الحائزين بثالث (وأنكر الآخر) أو سكنت لم يرث شيئا ولا من حصة المقر لكن ظاهرا فقط كاتقرر لأن الارث (٤٠٨) فرع النسب ولم يثبت وإنما طوبى من أقر بكونه ضامنا للعمر وفي ألف بالالف

بالذكر لأنه بما يتوهم أنه لما أقر وجب عليه التثريب في حصته حتى في الظاهر به بجرى (قوله) فإن كان قبل القسمة دفع إليه نصفها) ينبغي أنه لو أخرجت القسمة النصف الآخر في حصة المقر لزمه دفعه إليه أيضا لا عتافه به له أه سم وفي تصويره وقفة لأنه إذا دفع نصف العين إلى المقر له تصير العين مشتركة بينه وبين المكذب ولا يبقى للمصدق تعلق بها أصلا فكيف يتصور إخراج القسمة النصف الآخر في حصته (قوله) ولا شيء له (أي للمصدق) (قوله) لم يلزمه (أي المكذب) (قوله) بل ينتظر (أي قوله) وإنما طوبى في النهاية والمغنى (قوله) كمال الآخرين (الخ) أي بلوغ الصغير وفاقية المجنون فإذا بلغ الأول وفاق الثاني فوافق البالغ العاقل ثبت النسب حيثنذولا بدم موافقة الغائب أيضا ويعتبر موافقة وارث من مات قبل الكمال والحضور أه معنى (قوله) وورثته (أي ورث المقر فقط غير الكامل) (قوله) كما تقرر (أي في شرح ولا يشارك المقر في حصته) (قوله) (المعرو) أي عزمه (قوله) أن لا يطالبه (أي الأصل) (قوله) والدين (و) (قوله) فيؤخذ من تركه أه سم (قوله) بالقرابة (احتراز عن الولاء) (قوله) كياتي (أي بقول المتن) وأنه إذا كان الوارث (الخ) (قوله) ونظيره) أي العكس أو ما ذكر من النسب والارث (قوله) بالخلع) يعني بالطلاق البائن (قوله) فإنه يثبت البينة (الخ) أي بالقرار بالخلع (قوله) لوجودها (الخ) لتعليل لثبوت البينة بدون مال و (قوله) قبل الدخول) أي بالطلاق قبله و (قوله) وعند استيفاء) عطف على قبل بالدخول و (قوله) من غير مال) متعلق بالوجود (قوله) بخلاف وجوده) أي المال (قوله) بالقرار الأول) إلى قول المتن ويثبت في النهاية والمغنى الأقوله ومن ثم غلط المقابل وقوله وبهذا إلى المتن (قوله) لو ورثته) أي ورث المنكر أو الساكت أه سم (وصدقه) أي صدق وارث غير المقر المقر (قوله) لا ولا عليه) أي ومن عليه ولا يقدم حكمه في شرح وارتاحنا (قوله) ولو أقر) أي الحائز والمجهول أه سم (قوله) فأنكر (الخ) ولو أقر باخوين مجهولين معاف كذب كل منهما الآخر أو صدقه ثبت نسبهما لوجود الأقرار من الحائز وإن صدق أحدهما الآخر فكذبه الآخر سقط نسب المكذب بفتح الذال دون نسب المصدق أن لم يكونا توأمين والأفلاثر لتكذيب الآخر لأن المقر باحد التوأمين مقر بالآخر ولو كان المنكر اثنين والمقر واحد فللمقر تحليل فيهما فإن نكل أحدهما لم ترد اليمين على المقر لأنه لا يثبت ما نسب ولا يستحق بهارثا ولو أقر الورثة بزوجة امرأة لم يرثهم ورثت كآقارهم بنسب شخص ومثله أقرارهم بزوجة للبراقنة ومغنى (قوله) لأن الحائز) إلى الكتاب في النهاية والمغنى (قوله) لأن النخ) ولو أقر به أي

ون لم يثبت على عمرو ولو كذب الضامن لأنه لا ملازمة بين مطالبتهما فقد يطالب الضامن فقط لا عسار الاصيل أو نذر المضمون له أن لا يطالبه أو موت الضامن والدين مؤجل وقد يطالب الاصيل فقط كان ضمن الحال مؤجلا أو عسر الضامن أو مات الاصيل والدين مؤجل وأما النسب والارث فيبينهما ملازمة من حيث أنه يلزم من ثبوت الارث بالقرابة ثبوت النسب ولا عكس كياتي ونظيره أقراره بالخلع فإنه يثبت البينة ولا مال لوجودها قبل الدخول وعند استيفاء العدد من غير مال بخلاف وجوده بالطلاق فإنه يستلزمها (و) يستمر عدم ارث المقر به إلى موت المنكر أو الساكت فإن مات ولم يرثه إلا المقر ثبت النسب بالقرار الأول وورث لأنه صار حائزا وكذا الورثة غير المقر وصدقه (و) الأصح (أنه لو أقر ابن حائز) مشهور النسب لا ولاية عليه (باخوة مجهول) فأنكر المجهول نسب المقر) بأن قال أنا ابن الميت ولست أنت أمته (لم يؤثر

شرحه أن الأول أو جه لتشوف الشارع إلى العتق انتهى (قوله) فإن كان قبل القسمة دفع إليه نصفها) ينبغي أنه لو أخرجت القسمة النصف الآخر في حصة المقر لزمه دفعه إليه أيضا لا عتافه به له (قوله) لم يلزمه) أي المكذب (قوله) أو نذر المضمون له أن لا يطالبه) أي أن لا يطالب الاصيل (قوله) والدين (و) (قوله) فيؤخذ من تركته) (قوله) وكذا لو ورثته) أي ورث المنكر أو الساكت وقوله وصدقه أي وصدق غير المقر (قوله) ولو أقر) أي الحائز والمجهول بثالث فأنكر النخ قال في الروض ولو أقر بهما أي باخوين مجهولين معاف كذب كل منهما الآخر ثبت نسبهما وإن صدق أحدهما الآخر فكذبه الآخر سقط المكذب أي بفتح الذال أن لم يكونا توأمين لأن المقر باحد التوأمين مقر بالآخر وقوله أن لم يكونا توأمين قال في شرحه والأفلاثر لتكذيب الآخر (قوله) في المتن) قال في الروض فإن أقر به الآخر والزوجة لم يرث معهما

فيه) لثبوته وشهرته ولا نهلو بطل نسبه بطل نسب المجهول فإنه لم يثبت إلا لارثه وحيازته ولو بطل نسبه ثبت نسب المقر بان وذلك دور حكيم ومن ثم غلط المقابل ولو أقر بثالث فأنكر نسب الثاني وليس تواما سقط لثبوت نسب الثالث باتفاقهما فاشتراط موافقته على نسب الثاني لثبوته بالاستلحاق وهذا فارق ما قبله (ويثبت أيضا نسب المجهول) لأن الحائز قد استلحقه فلم ينظر لآخر إجماله عن أهلية الأقرار بتكذيبه له (و) الأصح (أنه إذا كان الوارث الظاهر بحججه المستلحق) حجب حرمان (كاخ أقر بان للميت ثبت النسب) للابن لأن الحائز ظاهرا قد استلحقه (ولا ارث) له للدور الحكمي وهو أن يلزم من اثبات الشيء رفعه اذ لو ورث حجب الأخ فخرج عن كونها وارثا فلم يصح استلحاقه فلم

باب للبيت الاخ والزوجة لم يرث معها لذلك اى للدور الحكمى ولومات عن بنت واخت فاقربا بين له
سلم للاخت نصيبها لانه لو ورث لحجبها معنى واسنى (قوله ولو ادعى الخ) اى لو ادعى مجهول على اخ الميت انه
ابن الميت فانكر الاخ ونكل عن اليمين خلف المدعى اليمين المردودة (قوله مالو اقرت بنت الخ) لعلة تصوير
والا فلورثت الجميع فرضا وردا فكذلك كما علم مما قدمه وصرح به الناشرى عن الاذرى اه سم

(كتاب العارية)

(قوله بتشديد الياء) الى المتن فى النهاية الاقوله اى حيث الى قال وقوله مع انها فاسدة وكذا فى المغنى الاقوله
المتضمن الى من عار وقوله مصحف الى وكاعارة وقوله مع انها فاسدة (قوله وقد تخفف) وفيها لغة ثالثة عارة
بوزن ناقة نهاية ومعنى (قوله اسم لما الخ) اى شرعا اه ع وش وقال الحلبي قوله اسم الخ اى لغة وشرا عا و
لغة فقط اول لغة لما يعار وشرا للعقد لكن فى شرح الروض اى والمغنى ما يقيد ان اطلاقها على كل من
العقد وما يعار لغوى اه (قوله وللعقد) اى فى مشتركة بينهما وقد تطلق على الاثر المترتب على ذلك من
جواز الانتفاع بها وعدم الضمان وهذا مورد الفسخ والانفساخ كما تقدم نظيره فى اول البيع اه ع ش (قوله
وللعقد المتضمن لباحة الانتفاع) فهى اباحة المنافع وقال الماوردى هبة المنافع فلور المستعير ارتدت
على هذا دون الاول فيجوز الانتفاع بعد الرد قال الشارح فى شرح الارشاد كذا قيل وصريح ما ياتى عند
قول المصنف مالم ينه انها ترتد بالرد وهو ظاهر انتهى اه سم (قوله او من التعاور) عبارة المغنى وقيل
من التعاور اه (قوله لامن العار) لا يقال يردده استعارته صلى الله عليه وسلم لانا نقول استعارته لبيان
الجواز لثلاثتهم المنع منها مع وجود العار فيها واستعارته لبيان الجواز لا عار فيها عليه اه سم (قوله
لانه) اى العار (قوله ياتى) بدليل غير ته بكذا انتهى معنى (قوله وهى رواية) فان اصلها عارية انتهى معنى
قال ع ش هذا بمجرد لا يمنع لانهم قد يدخلون بنات الياء على بنات الواو كما فى البيع من مد الباع مع ان
البيع ياتى والباع واوى اللهم الان يقال انهم لا يفعلون ذلك الا عند الاضطرار اليه اه (قوله واستعارته
الخ) عطف على قوله ويمنعون الخ (قوله متفق الخ) اى هذا الخبر متفق الخ (قوله وادرا) كذا فى اصله

انتهى وقال فى شرحه ولومات عن بنت واخت فاقربا بين له سلم للاخت نصيبها لانه لو ورث لحجبها ذكره
الاصل (قوله مالو اقرت بنت معتقة للاب الخ) لعلة تصوير والا فلورثت الجميع فرضا وردا فكذلك كما علم
مما قدمه وصرح به الناشرى عن الاذرى فقال فائدة قال الاذرى بقى مالو ترك بنتا فلنا بالرد لفساد بيت
المال فاستلحقت اخا قبل يكون كاستلحاق الان الحائز مثلا مالم ار فيه نقلا ولا اقرب نعم اه (ويرثه) هو
فى ارث الاخ احد وجهين ووجه ما ذكره الشارح والثانى لانه لا يمنع اعصوبة الولاء اى الارث بها قال
فى شرح الروض والاول اوجه ولعل اقتصار الشارح على هذا التصوير لذلك لم يتامل

(كتاب العارية)

(قوله وللعقد المتضمن لباحة الانتفاع) فهى اباحة المنافع وقال الماوردى هبة المنافع فلور المستعير ارتدت
على هذا دون الاول فيجوز الانتفاع بعد الرد قال الشارح فى شرح الارشاد كذا قيل وصريح ما ياتى عند
قول المصنف مالم ينه انها ترتد بالرد وهو ظاهر فان قلت مرفى الوكاله ان اباحة لا ترتد بالرد قلت ذاك
فى الاباحة المحضه هذه ليست كذلك اه كانه اراد بقوله وصريح ما ياتى الخ ما ذكره فى الوفاء من منع
منه من نحو الزرع من اذ عليه اجرة المثل لا مازاد على المسمى من اجرة المثل لانه بعد رد له من تسحق له كالمرد
لما ابيع له اه ويمكن ان يجاب بانه لا دلالة فى ذلك لمطلق الرد اذ هاتان قوت للماذون فيه بفعل غير هو مجرد
الرد ليس فيه ذلك (قوله لامن العار) لا يقال يردده استعارته صلى الله عليه وسلم لانا نقول قد تكون
استعارته لبيان الجواز لثلاثتهم المنع منها مع وجود العار فيها واستعارته لبيان الجواز لا عار فيها عليه وايضا
فهو عليه السلام اولى بالمؤمنين من انفسهم فالولى باموالهم لئلا يكفرا واولى فلا عار فى تصرفه فى شىء من اموال
الخلق لان الجميع له ولا يتأف به نحو قوله بل عارية مصمومة لانه من باب التمثيل فليتأمل وقوله لانه اه

يرث فادى ارثه الى عدم
ارثه ولو ادعى المجهول على
الاخ فشكل وخلف
المجهول ثبت نسبه ثم ان
قلنا اليمين المردودة كالبينة
ورث او كالاقرار وهو
الاصح فلا وخرج
يحببه مالو اقرت بنت
معتقة للاب باخ لها ليثبت
نسبه لكونها حائز قويرثه
اثلاثا لانه لا يحجبها حرمانا

(كتاب العارية)

بتشديد الياء وقد تخفف
اسم لما يعار
وللعقد المتضمن لباحة
الانتفاع بما يحل الانتفاع
به مع بقاء عينه ليرده من
عار ذهب وجه بسرعة او
من التعاور اى التناوب
لامن العار لانه ياتى وهى
واوية واصلا قبل الاجماع
ويمنعون الماعون قال
جمهور المفسرين هو ما
يسنعه الجيران بعضهم
من بعض واستعارته صلى
الله عليه وسلم فرسا لاني
طالحة فركبه متفق عليه
ادرا من صفه ان ابن
امية يرم حين فقال اغضب
يا محمد فقال لا بل عارية
مضمونة رواه ابو داود
والنسائي وهى سنة قال
الرويان وغيره وكانت
واجبة اوله الاسلام

والذي في المغنى والنهاية درعا بالافراد وفي نسخ المحلى بالجمع كالتحفة اه سيد عمر قوله عبارة ع ش قوله مر
ودرعا الخ اراد به الجنس والا فلما خوذ من صفوان مائة درع اه (قوله وقد تجب الخ) لم يذكر انها قد
تباح اه سم اقول وقد تصور الاباحة باعارة من لا حاجة له بالمعار بوجه اه ع ش (قوله) كاعارة نحو
ثوب الخ ومع الوجوب لا يلزم المالك البذل بجانا بل لطلب الاجرة ثم ان عقد باجارة ووجدت شروطها
فهى اجارة صحيحة والا فهى اعارة لفظا واجارة معنى ع ش وقلوب وسم ولا يضمن العين حينئذ تغليبها
للاعارة ع ش اه بيجرى وياتى انفا ما يتعلق بذلك (قوله) وذن الخ) ظاهره وان قل الاذى وينبغى تقييده
باذى لا يمتثل عادة او يبيع محذور تميم اخذا مما ياتى عن الاذرعى في قوله كل ما فيه احياء مهجة اه ع ش
(قوله) ومصحف او ثوب الخ) عبارة الشارح مر في باب صفة الصلاة بعد قول المتن فان جهل الفاتحة الخ
حقى لو لم يكن بالبلد الا مصحف واحد لم يمكن التعلم الا منه لم يلزم مالكة اعارة وكذا لو لم يكن بالبلد الا معلم
واحد لم يلزمه التعليم الا باجارة على ظاهر المذهب كالمحتاج الى السترة والوضوء ومع غيره ثوب او ماء
فينتقل الى البدل اه وحمل وجوب على ما اذا عار ذلك زمنا لا يقابل باجارة اه ع ش ومائة له عن شرح مر
نقل سم عن شرح الروض مثله (قوله) عليه اي على المصحف او الثوب اه رشيدى (قوله) لا اجرة مثله
اي اما الذى لمثله اجرة فظاهر انه واجب ايضا لكن لا بالعارية بل بالاجارة اه رشيدى (قوله) وكذا اعارة
سكين الخ) لا ينافى وجوب الاعارة هنا ان المالك لا يجب عليه ذبحه وان كان في ذلك اضاعة مال لانها
بالترك هنا وهو غير ممتنع لان عدم الوجوب عليه لا ينافى وجوب استعارته اذا اراد حفظ ماله كما يجب
الاستيداع اذا تعين للحفظ وان جاز للمالك الاعراض عنه الى التلف وهذا ظاهر وان توه بعض الطلبة المناقاة
سم على حج اه ع ش (قوله) وكاعارة ما كتب) عبارة المغنى وافى او عى الله الزبيرى بوجوب اعارة
كتب الحديث اذا كتب صاحبها اسم من سمعه ليكتب نسخة السماع قاله الزركشى والقياس ان العارية
لا تجب عينها بل هى او النقل اذا كان الناقل ثقة اه (قوله) ما كتب الخ) ما واقعة على نحو الكتاب (قوله
فيه) متعلق بقوله كتب والضمير لما كتب الخ وكذا ضمير منه و (قوله) او روايته) اي الغير يعنى سند شيوخه
(قوله) لنسخه) اي غيره اه ع ش (قوله) ونحرم) ثم قوله (يكراه) كل منهما معطوف على تجب اه سم
(قوله) كما ياتى) اي كاعارة الصيد من المحرم والامة من الاجنبى واعارة الغلمان لمن عرف بالواطء اه مغنى
(قوله) مع انها فاسدة) وعليه فليس هذا من اقسام العارية الصحيحة فالاولى التمثيل له باعارة خيل

العاري ياتى قد يجاب عنه بانه قد يؤخذ احدهما من الآخر كما قبل ان البيوع من الباع (قوله) وقد تجب الخ)
لم يذكروا انها قد تباح (قوله) ومصحف) على ما جزم به العباب تبعا للكفاية كذا شرح مر وفيه نظر
وقوله او ثوب توقفت صحة الصلاة عليه في شرح مر على ما سياتى اه وفي شرح الروض في باب صفة الصلاة
قال في الكفاية ولو لم يكن بالبلد الا مصحف واحد لم يمكن التعلم الا منه لم يلزم مالكة اعارته وكذا لو لم يكن الا
معلم واحد لم يلزمه التعليم اي بلا اجرة على ظاهر المذهب كالمحتاج الى السترة والوضوء ومع غيره ثوب او
ماء فينتقل الى البدل اه وفي العباب في صفة الصلاة ولا تجب اعارته اي المصحف وان تعين فان غاب مالكة
فيحتمل لزوم اخذه وان كان كالعارية ويحتمل ان لا يضمنه اه هذا ولا يخفى ان مقتضى وجوب الاعارة في
الثوب المذكور امتناع الرجوع بعد الاحرام وسيا فى اول الفصل الا فى من الشرح والحاشية ما يتحصل منه
تفصيل في الرجوع بعد الاحرام فيحمل ما هنا على ما يمتنع فيه الرجوع عما سياتى لا ما يجوز فيه ايضا اذا لا ينتظم
مع وجوب الاعادة للصلاة جواز الرجوع بعد الاحرام بها بل ولا قبله فليتأمل فيحمل الوجوب هنا على
ما اذا طلب الثوب للصلاة الفرض فليتأمل (وكذا اعارة سكين الخ) لا ينافى وجوب الاعارة هنا ان المالك
لا يجب عليه ذبحه وان كان في ذلك اضاعة مال لانها بالترك هنا وهو غير ممتنع لان عدم الوجوب عليه لا ينافى
وجوب استعارته اذا اراد حفظ ماله كما يجب الاستيداع اذا تعين للحفظ وان جاز للمالك الاعراض عنه الى
التلف وهذا ظاهر وان توه بعض الطلبة المناقاة (قوله) ونحرم ثم قوله وتكره) كل منهما معطوف على تجب

للالية وقد تجب كاعارة
نحو ثوب لدفع مؤذ كحر
ومصحف او ثوب توقفت
صحة الصلاة عليه اي حيث
لا اجرة له لقلة الزمن والا
لم يلزمه بذله بلا اجرة فيما يظهر
ثم رأيت الاذرعى ذكره
حيث قال والظاهر من حيث
الفقه وجوب اعارة كل
ما فيه احياء مهجة محترمة
لا اجرة لمثله وكذا اعارة
سكين لذبح ما كول يخشى
موته وكاعارة ما كتب
صاحب كتاب الحديث
بنفسه او مأذونه فيه سماع
غيره او روايته لينسخه منه
كما صوبه المصنف وغيره
وتحرم كما ياتى مع بيان انها
فاسدة وتكره كاعارة مسلم
لكافر كما ياتى واركانها اربعة
معير ومستعير ومعار
وصيغة (شرط المعير)

الاختيار كما يعلم بما ياتي في الطلاق فلا تصح اعادة مكره اي بغير حق والا كالا كراهيها (٤١١) حيث وجبت محنت فيما يظهر (وحجة

تبرعه) بان يكون رشيدا
لأنها تبرع بالمنافع فلا تصح
إعارة محجور إلا السفه
لبدن نفسه إذ المنة صد عمله
لا مستغناة عنه بماله على أنه
في الحقيقة لا استثناء لان
بدنه في يده فلا عارية والا
ألفاس لعين زمتنا لا يقابل
باجرة ولا مكاتب بغير إذن
سيده الا في نظير ما ذكر في
المفاس فيما يظهر ويشترط
ذلك في المستعير ايضا فلا
تصح استعارة محجور ولو
سفها ولا استعارة وليه إلا
أضرورة كبرد مملك فيما
يظهر أو حيث لا ضمان كان
استعار له من نحو مستاجر
ويشترط تعيينه ولو فرش
بساطه من مجلس عليه ولو
بالقرينة كما على دكاكين
الزازين بالنسبة لمريد
الشراء منهم لم يكن عارية
بل مجرد اباحة ولو ارسل
صبيا يستعير له شيئا لم يصح
فلو تلف في يده أو اتلفه لم
يضمنه وهو لا مرسله كذا
في الجواهر ونظر غيره في
قوله أو اتلفه والظاهر واضح
إذا أعاره من علم أنه رسول
لا تقتضي تسليطه على
الاتلاف فليحمل ذلك على
ما إذا لم يعلم أنه رسول
(وما كذا المنفعة) وإن لم يملك
الرقبة لان الأعادة إنما ترد
على المنفعة واخذ الأذرع
منه امتناع أعاره صوفي
وفقيه مسكنهما في رباط
ومدرسة لانهما يملكان

وسلاح لحرقه على ما ياتي اه حش (قوله الاختيار) إلى قوله إلا في نظير الخ في المغنى إلا قوله كما يعلم بما
ياتي في الطلاق وقوله اي بغير حق إلى المتن وإلى قوله ولو ارسل في النهاية إلا قوله ولا كالا كراهيها إلى المتن وقوله
أضرورة إلى حيث وقوله ولو بالقرينة إلى لم يكن (قوله فلا عارية) مقتضاه ان شرط تحقق العارية
كونها بيد المستعير ويؤيده قولهم في التعريف اي بغيره لكن يتنافى مع ما ياتي في شرح قول المصنف والثالث
يضمن المنفعة فليتامل اه سيد عمر زاد عش اللهم الا ان يقال السفه لا يمكن جعله تحت يد غيره لكونه
حر بخلاف الدابة التي حمل عليها صاحبها امتناع غيره بسوقه لكانها في يد الغير اه وأشار الرشدي إلى رد هذا
الجواب بما نصه قوله فلا عارية فيه انهم صرحوا بأنه إذا قال لغيره اغسل ثوبي كان استعارة لبدنه اه (قوله
ولا ألفاس) قد يناقش بان قضيته انه اراد بالمحجور ما يعم الماهاس وحينئذ يشكل التفرع في قوله ولا يصح
إعارة محجور لان عدم الصحة من إطلاق المحجور لا يتفرع على اعتبار الرشد لان المحجور بفساد رشد
فليتامل اه سم اي فكان الا على اعتبار كون التبرع ناجزا بدل الرشد (قوله له بين الخ) ولبدن نفسه طائفا كما هو
ظاهر اه سيد عمر (قوله الا في نظير ما ذكر الخ) اي في قوله زمتنا لا يقال باجرة اه حش (قوله ويشترط)
إلى قوله ويشترط في المغنى إلا قوله إلى أضرورة إلى حيث (قوله ذلك) اي حجة ان تبرع دابة اه مغنى اي
والاختيار (قوله ولو سفها) اي بان كان صديقا ومجنونا ومحجورا عليه بسفها اما المفاس فتصح استعارته
لانه لا ضرر لها على الغرما لانها لو تلفت تلفها ضمه نالها بزامم المهر الغرما بدله طاع وشوم (قوله ولا
استعارة وتاليه) اي إيقاع عقد العارية له بطريق الولاية اما إذا استعار الولي لنفسه ثم استأنبه في استيفاء
المنفعة فواضح انه لا محذور فيه لان الضمان حينئذ متعلق بالمستعير وهو الولي اه سيد عمر (قوله تعيينه)
اي المستعير وكونه مختارا اه نهاية (قوله بل مجرد اباحة) اعتمد اه سم (قوله إذا أعاره من علم
الخ) انما يتضح في الجاهل بعدم الصحة اما العالم بعدم الصحة فساط كما هو واضح اه سيد عمر (قوله
فليحمل ذلك الخ) اي ما في الجواهر من عدم الضمان أقول فيه انظار ايضا لان الأعادة لا تقتضي تسليط المستعير
على الاتلاف اي ليضمن فيه لا في التالف غاية الامر انها تقتضي المسامحة بالتالف واسطة الاستعمال المأذون
فيه فليتامل سم على حجج ويمكن الجواب بانها وإن لم تقتضي التسليط بالاتلاف لكنها اقتضت بالتسليط
على العين المعارة فاشبهت البيع وقد صرحوا فيه بان المقبوض بالشراء الفاسد من السفه لا يضمنه إذا تلفه
اه حش (قوله وإن لم يملك الرقبة) إلى المتن في النهاية (قوله واخذ الأذرع) منه امتناع أعاره صوفي الخ
ان كانت الصورة انه أعار مستحق السكنى في المدرسة أو الرباط فلا يتجه الا الجواز لكن هذا ليس عارية وإنما
هو إسقاط حق ولعل هذا هو الذي فهمه الشارح مر عن الأذرع وإن كانت الصورة انه أعار لغير مستحق
فلا يتجه الا المنع ولعله مراد الأذرع فلم يتوارده اه شارح مر على عمل واحد ثم لا يفي زاه وروية على
كل منهما ان الفقيه او الصوفي يخرج من المسكن المذكور ويغيره لغيره اما كونه يدخل عنده نحو ضيف
فالظاهر ان هذا النزاع في جواز اه رشدي (قوله امتناع أعاره صوفي الخ) كلام تبرع الروض صرح
بالجواز اه سم وعبرة المغنى بعد ذكر كلام الروض والمعتمد انه اي ما عليه العمل من أعاره الصوفي
والفقيه مسكنهما بالرباط والمدرسة وما في معناها لا يجوز كما قاله الأذرع وغيره اه (قوله
ش) (قوله لان بدنه في يده الخ) قد برده عليه ما إذا قصد عمله (قوله ولا ألفاس الخ) قد يناقش هنا بان قوله
ولا ألفاس يقتضي انه اراد بالمحجور ما يعم الماهاس وحينئذ يشكل التفرع في قوله فلا يصح إعارة محجور لان
عدم الصحة من إطلاق المحجور لا يتفرع على اعتبار الرشد لان المحجور بفساد رشد فليتامل (قوله فلا
تصح استعارة محجور ولو سفها) اي كما يكون صديقا ومجنونا وقد يشمل المفاس والوجه خلافه (قوله بل
مجرد اباحة) اعتمد مر (قوله فليحمل ذلك على ما إذا لم يعلم انه رسول) أقول فيه ايضا انظار لان الأعادة
لا تقتضي تسليط المستعير على الاتلاف غاية الامر انها تقتضي المسامحة بالتالف بواسطة الاستعمال المأذون
فيه فليتامل (قوله امتناع صوفي الخ) كلام شرح الروض صرح بالجواز (قوله فان اراد حره

لا لتفادع لا المنفعة وكان مراده ان ذلك لا يسمى عارية حقيقة فان اراد حره

او عاده الخ) الاسبب وعادة بالواو اه سيد عمر اى كما فى النهاية (قوله يمنع ذلك) اى يمنع النص او العادة اعارة المسكن اه كرى (قوله وكملك لها) الى قوله ورد فى المغنى الا قوله كما يحتمل الزركشى وقوله قال الاسنوى (قوله هدى واضحية الخ) لو تلف ضمنه المعبر والمستعير وليس لنا معبر يضمن الا فى هذه الصورة مر اه سم على صحيح وسياق فى كلام الشارح مر مراده ان كلا طريق فى الضمان والقرار على من تلفت تحت يد اه ع ش (قوله مع خروجه) اى المنذور من الهدى او الاضحية (قوله ومثله) اى مثل ما ذكر من اعارة هدى واضحية نذره (واعارة الاب لابنه) اى وان يعبر الاب ابنة للغير اه رشيدى (قوله ولا يضرب) اى بالابن اه معنى (قوله لان له استخدام فى ذلك) قضيته انه ليس للاب استخدام ولده فيما يقابل باجرة او كان يضرب وهو ظاهر فى الثانى وينبغى خلافه فى الاول بل هو اولى من المعلم الآتى وبذلك الاول فينبغى للاب اذا استخدم من ذكر ان يحسب اجرة مثله مدة استخدام ثم يملكها له عما وجب عليه ثم صرفها عليه فيما يحتاجه من نفقة وكسوة وما عمت به البلوى ان يموت انسان ويترك اولاداً صغاراً تقتولى امهم امرهم بلا وصاية او كبير الاخوة او عم لهم مثلاً ويستخدمونهم فى رعى دواب ما لهم او لغيرهم والقياس وجوب الاجرة على من استخدمهم سواء كان اجنياً او قريباً ولا يسقط الضمان بقبض الام او كبير الاخوة او نحوهما حيث لا وصاية ولا ولاية من القاضى اه ع ش (قوله حل اعارة) اى ولده الصغير (قوله لخدمة الخ) ظاهره سواء كان ذلك يقابل باجرة ام لا لان فيه مصلحة له ومن ذلك بالاولى الفقيه ومعلوم ان ذلك كله اذا اذن له وليه اما اذ لم ياذن له او قامت قرينة على عدم رضاه بذلك او كان استخدام بعد اذ رآه فلا يجوز له وبقي ما يقع كثير ان المعلم باسمه بعض من يتعلم منه بتعليم بعض آخر هل يجوز له ذلك لان فيه مصلحة للولد باتقائه للصناعة شكر اه ام لا فيه نظر والقرب الاول وينبغى ان باقى مثل ذلك فيما لو كان الاب هو المعلم اه ع ش (قوله مثل هذه المذكورات) اى اعارة الهدى والاضحية المنذرين واعارة الكلب للصيد واعارة الاب لابنه (قوله فيه نوع تجوز) عبارة المغنى ليست حقيقية بل شبيهة بها اه (قوله فيه نوع تجوز) كانه لعدم ملك المعبر المنفعة اه سم (قوله واعارة الامام الخ) عطف على قوله اعارة كلب الخ (قوله ورد بان ان اعارة الخ) نظير هذا التردد جار فى التمليك الصادر من الامام لمال بيت المال وقد صرحنا لا نمة بذلك ان تقول نختار الشق الاول ونمنع المنذور المترتب عليه لان الاستحقاق غير منحصر فى المذكور بل هو لعموم المسلمين فاذا خص الامام واحداً بتمليك واعارة فقد ناب عن الباقي فى تصيير ما يخصهم فى المال المتصرف فيه لمن صرفه له فليتأمل اللهم الا ان يقال ليس الحق للعموم حتى يكون مشتركاً شركة حقيقية بين سائر الافراد بل الحق للجهة فاذا دفع لبعض افرادها وقع فى محله بالاصالة اه سيد عمر (قوله وهو) اى الولي (قوله منه) اى من مال موليه (قوله مطلقاً) اى سواء كان ما اعارة يقابل باجرة ام لا اه ع ش (قوله ومن ثم) اى من اجل ان الامام كالمولى (قوله كان المعتمد الخ) عبارة النهاية كان الصواب كما فى الوالد رحمه الله تعالى عدم صحته بعهده الخ اه (قوله من نفسه) اى نفس القن اه ع ش (قوله وهو ليس الخ) اى الامام فى مال بيت المال (قوله ولو بعوض كالكتابة) غاية لقوله ليس من اهل الخ (قوله لانه بيع) اى العتق بعوض او الكتابة والتذكير بتاويل العقد لرعاية الخبر (قوله ملكه) اى بيت المال (اكسائه) اى فن بيت المال (قوله يتمتع عليه) اى على الامام اه ع ش (قوله وهذا) اى عتقه بعوض وكذا قوله فى ذلك (قوله من هذا) اى من المعتمد المذكور مع علته المذكورة (قوله ان واقف الاثر الك لا نجب الخ) والوجه اتباعه شر وطهم حيث لم يعلم رقههم وفعلوا

فمنوع الخ) وافق على المعمر وهل يتوقف هذا على اذن الناظر ثم رايته كلام الشارح الآتى الصريح فى الرجوع لهذه مع منازعتنا له وقد يقال اذا وقف اعارة الموقوف عليه على اذن الناظر فغير الموقوف عليه المنزل فى الموقوف اولى فائتمام (قوله هدى واضحية نذره) لو تلف ضمنه المستعير والمعبر ليس لنا معبر يضمن الا فى هذه الصورة مر اه سم على صحيح وسياق فى كلام الشارح مر مراده ان كلا طريق فى الضمان والقرار على من تلفت تحت يد اه ع ش (قوله مع خروجه) اى المنذور من الهدى او الاضحية (قوله ومثله) اى مثل ما ذكر من اعارة هدى واضحية نذره (واعارة الاب لابنه) اى وان يعبر الاب ابنة للغير اه رشيدى (قوله ولا يضرب) اى بالابن اه معنى (قوله لان له استخدام فى ذلك) قضيته انه ليس للاب استخدام ولده فيما يقابل باجرة او كان يضرب وهو ظاهر فى الثانى وينبغى خلافه فى الاول بل هو اولى من المعلم الآتى وبذلك الاول فينبغى للاب اذا استخدم من ذكر ان يحسب اجرة مثله مدة استخدام ثم يملكها له عما وجب عليه ثم صرفها عليه فيما يحتاجه من نفقة وكسوة وما عمت به البلوى ان يموت انسان ويترك اولاداً صغاراً تقتولى امهم امرهم بلا وصاية او كبير الاخوة او عم لهم مثلاً ويستخدمونهم فى رعى دواب ما لهم او لغيرهم والقياس وجوب الاجرة على من استخدمهم سواء كان اجنياً او قريباً ولا يسقط الضمان بقبض الام او كبير الاخوة او نحوهما حيث لا وصاية ولا ولاية من القاضى اه ع ش (قوله حل اعارة) اى ولده الصغير (قوله لخدمة الخ) ظاهره سواء كان ذلك يقابل باجرة ام لا لان فيه مصلحة له ومن ذلك بالاولى الفقيه ومعلوم ان ذلك كله اذا اذن له وليه اما اذ لم ياذن له او قامت قرينة على عدم رضاه بذلك او كان استخدام بعد اذ رآه فلا يجوز له وبقي ما يقع كثير ان المعلم باسمه بعض من يتعلم منه بتعليم بعض آخر هل يجوز له ذلك لان فيه مصلحة للولد باتقائه للصناعة شكر اه ام لا فيه نظر والقرب الاول وينبغى ان باقى مثل ذلك فيما لو كان الاب هو المعلم اه ع ش (قوله مثل هذه المذكورات) اى اعارة الهدى والاضحية المنذرين واعارة الكلب للصيد واعارة الاب لابنه (قوله فيه نوع تجوز) عبارة المغنى ليست حقيقية بل شبيهة بها اه (قوله فيه نوع تجوز) كانه لعدم ملك المعبر المنفعة اه سم (قوله واعارة الامام الخ) عطف على قوله اعارة كلب الخ (قوله ورد بان ان اعارة الخ) نظير هذا التردد جار فى التمليك الصادر من الامام لمال بيت المال وقد صرحنا لا نمة بذلك ان تقول نختار الشق الاول ونمنع المنذور المترتب عليه لان الاستحقاق غير منحصر فى المذكور بل هو لعموم المسلمين فاذا خص الامام واحداً بتمليك واعارة فقد ناب عن الباقي فى تصيير ما يخصهم فى المال المتصرف فيه لمن صرفه له فليتأمل اللهم الا ان يقال ليس الحق للعموم حتى يكون مشتركاً شركة حقيقية بين سائر الافراد بل الحق للجهة فاذا دفع لبعض افرادها وقع فى محله بالاصالة اه سيد عمر (قوله وهو) اى الولي (قوله منه) اى من مال موليه (قوله مطلقاً) اى سواء كان ما اعارة يقابل باجرة ام لا اه ع ش (قوله ومن ثم) اى من اجل ان الامام كالمولى (قوله كان المعتمد الخ) عبارة النهاية كان الصواب كما فى الوالد رحمه الله تعالى عدم صحته بعهده الخ اه (قوله من نفسه) اى نفس القن اه ع ش (قوله وهو ليس الخ) اى الامام فى مال بيت المال (قوله ولو بعوض كالكتابة) غاية لقوله ليس من اهل الخ (قوله لانه بيع) اى العتق بعوض او الكتابة والتذكير بتاويل العقد لرعاية الخبر (قوله ملكه) اى بيت المال (اكسائه) اى فن بيت المال (قوله يتمتع عليه) اى على الامام اه ع ش (قوله وهذا) اى عتقه بعوض وكذا قوله فى ذلك (قوله من هذا) اى من المعتمد المذكور مع علته المذكورة (قوله ان واقف الاثر الك لا نجب الخ) والوجه اتباعه شر وطهم حيث لم يعلم رقههم وفعلوا

او عاده مطردة فى زمنه تمنع ذلك وكملك لها اختصاصه بها سيد كره فى الاضحية ان له اعارة هدى او اضحية نذره مع خروجه عن ملكه ومثله اعارة كلب للصيد واعارة الاب لابنه الصغير وكذا المجنون والسفيه كما يحتمل الزركشى زمنه لا يقابل باجرة ولا يضرب به لان له استخدام فى ذلك واطلق الرويانى حل اعارته لخدمة من يتعلم منه لقصة انس فى الصحيح وظاهر ان تسمية مثل هذه المذكورات عارية فيه نوع تجوز قال الاسنوى واعارة الامام مال بيت المال لانه اذا جاز له التمليك فالاعارة اولى ورد بانه ان اعارة لمن له حق فى بيت المال فهو ايصال حق لمستحقه فلا يسمى عارية او لمن لا حق له فيه لم يجز لان الامام فيه كالمولى فى مال موليه وهو لا يجوز له اعارة شئ منه مطلقاً ومن ثم كان المعتمد انه لا يصح بيعه لقن بيت المال من نفسه لانه عقد عتاقة وهو ليس من اهل العتق ولو بعوض كالكتابة لانه بيع لبعض بيت المال ببعض آخر للملك اكسائه لولا البيع لانه يتمتع عليه تسليم ما باعه قبل قبض ثمنه وهذا مثله لان الفن قبل العتق لا ملك له وبعد قد يحصل وقوله لا فلا مصلحة من ذلك ليعتق المالك ما لا ولا من هذا

ذلك على وجه اقتضته المصلحة في نظرهم ولم يتبين خطأهم في ذلك لاخراجهم ذلك على وجه مخصوص ولا يلزم من تشبيه الامام بالولي اعطاؤه احكامه من سائر اوجهه وقياس ذلك على اعتاق العبد من نفسه ممنوع شرح مر اه سم قال الرشدي قوله مر وفعلوا ذلك على وجه الخ هذا يعرّفك ان وجوب اتباع شروطهم حيث تدليس من حيثية الوقف اذ الوقف لا يشترط في صحة وقفه مراعاة مصلحة ولا غير ما وانما ذلك من حيث ان لهم الولاية على بيت المال وقد اخرجوا منه ذلك على وجه مخصوص فلا يجوز مخالفته وهذا يعلم ان الصورة ان فاعل ذلك بمن له دخل في امور بيت المال فمراده بالاتراك الفاعلين ذلك السلاطين واتباعهم فتنبه اه ولعل ما ذكر في ملوك مصر في زمنهم والافسلاطين الاسلاميون وغالب اتباعهم مطلقا وملوك مصر وغالب اتباعهم في زمننا احرار فلا بد من مراعاة شروط وافقهم بلا خلاف حيث لم يعلم كونها من مال بيت المال والا فبالشرط المتقدم انفا عن النهاية (قوله شروطهم فيها) اي شروط الاتراك في اوقافهم (قوله لبقائها) اي اوقاف الاتراك (قوله لانهم ارقاء له) اي الاتراك الواقفين من السلاطين واتباعهم وفي هذا التعليل نظر ظاهر لا راسلاطين العثمانية احرار وليس فيهم شبه الرقبة وكذا اكثر اتباعهم ووزرائهم كما هو ظاهر واما اتباعهم من نحو الجراكسة فهم وان سلمنا انهم ارقاء لسكن لانهم كونهم ارقاء لبيت المال لا احتمال ان السلاطين اشترؤهم لانفسهم بعين مالهم او في ذمتهم كما هو الظاهر لالبيت المال فيصح وينفذ اعتاقهم اياهم والله اعلم (قوله اجارة صحيحة) الى قوله اي والاف في النهاية الا قوله الامدة الى موقوف عليه وقوله على مامر (قوله حلت) اي اوقاف الاتراك (قوله مطلقا) اي راعي شروطهم ولا (قوله الامدة حياته) هذا مسلم ان دلت قرينة على مباشرة الانتفاع بنفسه كان اوصى ان يستفيع به مدة حياته والافله الاعارة وان قيد بمدة حياته مر اه سم على حجج قوله والا اي كان اوصى له بالمنفعة مدة حياته وينبغي ان مثل الاعارة الاجارة حيث قيدت بمدة او بمحل عمل ثم ان مات المأجر اى الموصى له قبل استيفاء المنفعة المدة وعليها انفسخت فيما بقى اه ع شر (قوله على مامر) انظر في اى محل مر فان اراد ما تقدم عن الاذرى ورد عليه ان كلام الاذرى ليس في الموقوف عليه كيف وقد صرحوا بان منافع الوقف ملك للموقوف عليه يستوفى فيها بنفسه وبغيره باعارة واجارة وانما كلامه فيمن نزل في مكان مسبل اه سم عبارة الكردى قوله على مامر هو قوله امتناع اعارة صوفي الخ اه والاولى قوله فان اراد حرمته فممنوع الخ (قوله اي باذن الناظر الخ) راجع الى قوله وموقوف عليه (قوله وعليه) اي على اشراط اذن الناظر ان كان غير الموقوف عليه (قوله ان مراده) اي ابن الرفعة (قوله الاعن رايه) اي الناظر ش اه سم (قوله ليشمل) اي كلام ابن الرفعة (كونه) اي الناظر (قوله وذلك للمكهم) اي المستاجر والموصى له بالمنفعة والموقوف عليه (قوله لانه لا يملكها) الى قوله ومنه في المعنى الا قوله قال في المطالب والى قول الماتن والمستعار في النهاية الا قوله ومنه الذى الى والذى (قوله الا ان عين الخ) ظاهره اطلاق بمجرد الاذن والمتجه توقفه على الاعارة ويجاب بمنع ان ظاهره ذلك فتأمل اه سم اى اذا المراد الا اذا عين له الثاني واعاره بالفعل عبارة ع شر قوله مر الثاني مفهومه انه اذا عينه له واعاره انتهت عاريتة وانتفى الضمان عنه اه وفي البجيرى عن الماوردى انها تبطل بمجرد الاذن لانه خرج بالاذن عن كونه مستعير اوصاروكيلا وعن شيخه ان الاول يبراه عن الضمان اه (قوله كان يركب الخ)

اتباع شروطهم حيث لم يعلم رفقهم وفعلوا ذلك على وجه اقتضته المصلحة في نظرهم ولم يتبين خطأهم في ذلك لاخراجهم ذلك على وجه مخصوص ولا يلزم من تشبيه الامام بالولي اعطاؤه احكامه من سائر اوجهه وقياس ذلك على امتناع اعتاق العبد من نفسه ممنوع شرح مر (قوله الامدة حياته) هذا مسلم ان دلت قرينة على مباشرة الانتفاع بنفسه كان اوصى ان يستفيع به مدة حياته والافله الاعارة وان قيد بمدة حياته مر (قوله على مامر) انظر في اى محل مر فان اراد ما تقدم عن الاذرى ورد عليه ان كلام الاذرى ليس في الموقوف عليه كيف وقد صرحوا بان منافع الوقف ملك للموقوف عليه يستوفى فيها بنفسه وبغيره باعارة واجارة وانما كلامه فيمن نزل في مكان مسبل (قوله الاعن رايه) اي الناظر ش (قوله الا ان عين له الثاني) ظاهره

شروطهم فيها لبقائها على ملك بيت المال لا مهم ارقاء له فمن له فيه حق حلت له على أى وجه وصلت اليه ومن لا لم تحل له مطلقا (فيعير مستاجر) اجارة صحيحة كما يعلم مما ياتى وموصى له بالمنفعة الا مدة حياته على تناقض فيه وموقوف عليه على مامر ان لم يشترط الواقف استيفاءه بنفسه أى باذن الناظر ان كان غيره وعليه يحمل تقييد ابن الرفعة جواز اعارة الموقوف عليه بما اذا كان ناظرا أى والا احتاج الى اذن الناظر اذ من الواضح ان مراده ان لا يصدر ذلك الاعن رايه ليشمل كونه مسنحقا وآذنا للمستحق وذلك للمكهم المنفعة (لا مستعير) بغير اذن المالك (على الصحيح) لانه لا يملكها وانما يملك ان يستفيع ومن ثم لم يؤثر ولا تطول عاريتة الا باذن المالك له فيها ولا يبرأ من ضمانها الا ان عين له الثاني (وله ان يستفيع من يستوفى المنفعة له) كان يركب دابة استعارها للركوب

أشار به لتقييد المتن بأن لا يكون في الاستدابة ضرر زائد على استعمال المستعير اه ع ش (قوله من هو مثله الخ) مالم يكن عدو للمعير فيما يظهر م ر اه سم على حجج اه ع ش (قوله لحاجته) متعلق بقوله يركب الخ (قوله قال في المطلب وكذا زوجته الخ) الظاهر بقاء كلام المطلب في الزوجة والخادم على اطلاقه والا فلا معنى لاستدراكه على سابقه ومعنى قوله لان الانتفاع الخ ان انتفاع من ذكره في العرف انتفاعه وان لم يعد منه في الحقيقة عليه نفع بل ربما يتحمل لانتفاعهم مشقة الشراء والاستئجار وان لم يكن واجبا عليه فنفس المعير راضية بصرف منفعة المعار اليهم كما هو مشاهد ثم رايت قول المحشى قوله وحينئذ يكون اى مافى المطلب شمله قولهم لحاجته الخ قد يجاب بان المتبادر من قولهم المذكور اعتبار حاجة له فائدتها له وكلام المطلب يفيد اعتبار حاجة نحو الزوجة التي فائدتها لها وان كان عليه القيام لها بها وفرق كبير بينهما اه وهو نحو ما كتبناه كما يظهر بتأمل اه سيد عمر وقوله الظاهر بقاء كلام المطلب في الزوجة والخادم على اطلاقه اى كما هو ظاهر النهاية والمغنى (قوله منه) اى عا في المطلب (قوله وحينئذ) اى حين اذ اخذ منه ما ذكر (يكون) اى مافى المطلب وكذا ضمير اليه وضمير فائدتها (قوله مطلقا) اى سواء كان أجنبيا أو نحو زوجته ومر عن سم والسيد عمر انما منع وجوب رعاية ما ذكر بالنسبة لنحو زوجته (قوله محرم المعير كبنته واخته) (قوله حالا) استقطه النهاية والمغنى ثم قال اماما يتوقع نفعه كجش صغير فالأوجه صحة اعارته ان كانت العارية مطلقة او مؤقتة مدة يمكن ان يصير فيها منتفعابه وفارق الاجارة بوجود العوض فيها دون العارية اه وزاد النهاية ولا ينافى ذلك قول الرويانى كل ما جازت الخ لقوله التخصيص بما ذكرناه اه اى بما يتوقع نفعه رشيدى (قوله واستثنى) اى الرويانى (قوله ليس هذا) اى الجش الصغير (قوله الاخراج) اى الاتفاق (قوله واللة) الى قوله قال لاى المغنى والى قوله وقيل فى النهاية الا قوله قال (قوله او صرح باعارته للتزيين الخ) ونية ذلك كافيصة عن التصريح كما يحتمل الشيخ لاتخاذ هذه المنفعة مقصدا وان ضعفت نهاية ومعنى قال ع ش قوله م ر ونية ذلك اى منهما اه (قوله او الضرب على طبعه) كما يحتمل فى شرح الروض وفى شرح م ر مانصه قال فى الخادم ويؤخذ من قوله او الضرب على طبعه اى الدراهم والدنانير جواز استعارة الخطا والثوب المطرز ليكتب ويخط على صورته اه سم (قوله ماذنه) اى الغير (قوله لا لمنفعة) اى من قبض (قوله وكان معنى تعليل الضعيف) اى المارانقا (قوله بمن قبض) متعلق بالتعليل (قوله للمنفعة) اى منفعة القابض (قوله ضمننت) ببناء المفعول اى كانت مضمونة (قوله لان للفاسد حكم صحيحه) يؤخذ من هذا التعليل ان المراد ضمان العين اذا تلفت بغير الاستعمال المأذون فيه وانه لا ضمان للعين اذا تلفت بالاستعمال المأذون فيه لان ذلك حكم صحيحها واما ضمان المنفعة فقد ذكره بقوله وفى الفاسدة الى قوله لا يضمن أجرة ما استوفاه الخ وبقوله وعلم مما مر أنا حيث الح وسأذكر ان قضية الروضة ضمان المنفعة بالاجرة فى الفاسدة اه سم (قوله على طبعه) اى صورته اه ع ش (قوله

البطلان بمجرد الاذن والمنتهى توقفه على الاعارة ويجاب بمنع ان ظاهره ذلك فتأمل (قوله من هو مثله او دونه) مالم يكن عدو للمعير فيما يظهر م ر (قوله وحينئذ يكون مما شمله قولهم لحاجته فلا يحتاج اليه الخ) قد يجاب بان المتبادر من قولهم المذكور اعتبار حاجة له فائدتها له وكلام المطلب يفيد اعتبار حاجة نحو الزوجة التي فائدتها لها وان كان عليه القيام لها بها وفرق كبير بينهما (قوله وجش صغير) قد يتجه صحة اعارته اذا كانت مطلقة او مؤقتة بمدة يمكن ان يصير فيها منتفعابه ويفارق الاجارة بوجود العوض فيها ولا يرد عليه ما ذكره الرويانى لا يمكن تخصيصه بغير ذلك شرح م ر (قوله نعم لو صرح الخ) كذا شرح م ر (قوله نعم لو صرح باعارته للتزيين) قال فى شرح الروض او نواها فيما يظهر اه (قوله او الضرب على طبعه) اى كما يحتمل فى شرح الروض وفى شرح م ر مانصه قال فى الخادم ويؤخذ من قوله او الضرب على طبعه جواز استعارة الخطا والثوب المطرز ليكتب ويخط على صورته اه (قوله وحيث لم تصح العارية فحلت للفاسد لان للفاسد حكم صحيحه) يؤخذ من هذا التعليل ان المراد ضمان العين اذا تلفت بغير الاستعمال المأذون فيه وانه

من هو مثله او دونه لحاجته قال فى المطلب وكذا زوجته وخادمه لان الانتفاع راجع اليه ايضا ومنه يؤخذ انه لا يركبهما الا فى امر تعود منفعة عليه وحينئذ يكون مما شمله قولهم لحاجته فلا يحتاج اليه لا يقال فائدتها ان له اركبهما وان كانا اثقل منه فلا يشمله ما قبله لانا نقول ممنوع لارعاية كون نائبه مثله او دونه لا بد منها مطلقا كما يعلم مما يأتى فى المتن والذى يتجه اه لاذ استعار لاركاب زوجته فلا تارة جازله اركاب ضربتها التى مثلها او دونهما لم تقم قرينة على التخصيص ككون المساءة محرم المعير (و) شرط (المستعار كونه منتفعا به) حال الانتفاع بما حاصره مقصودا فلا تصح اعارة حمار زمن وجش صغير كما يصرح به قول الرويانى كل ما جازت لاجارته جازت اعارته وما لا فلا واستثنوا فروعا ليس هذا منها والاستثناء معيار العموم وآلة لهو وأما لخدمة اجنبى ونقد لان معظم المقصود منه الاخراج نعم لو صرح باعارته للتزيين او الضرب على طبعه صح قالوا وحيث لم تصح العارية فحلت للفاسد لان للفاسد حكم صحيحه وقيل لا ضمان لان ما جرى بينهما ليس بعارية صحيحة ولا فاسدة ومن قبض مال غيره باذنه

للمنفعة كان امانة اه وكان معنى تعليل الضعيف بمن قبض الخ انه يشترط فى الضمان قبضه للمنفعة بعقد ولو فاسدا ويؤخذ

ويؤخذ من ذلك أنها مغ اختلال شرط أو شروط مما ذكره تكون (٤١٥) فاسدة مضمونة بخلاف الباطلة

قبل استعمالها والمستعير أهل التبرع وهي التي اختل فيها بعض الأركان كما يؤخذ مما يأتي في الكتابة وفي الفاسدة التي فيها إذن معتبر لا يضمن أجره ما استوفاه من المنافع بخلافه في التي لا إذن فيها كذلك كستعير من مستأجر لإجارة فاسدة وفي الباطلة ويفرق بأن في تلك صورة عقد فالحق بصحيحه ولا كذلك هذه وفي الأنوار المأخوذ من غير أهل التبرع مضمون بالقيمة والأجرة ومن الفاسدة أعرتك بشرط رهن أو كفيل ذكره الماوردي واعترض بتصرييحهم بصحة ضمان الدرك في العارية وأجيب بأن ما هنا في شرط التضمين ابتداء وما هناك في شرطه دواما وفيه نظر والظاهر أن كلام الماوردي مقالة (مع بقاء عينه) فلا تصح إعاره نحو شئمة لوقود وطعام لا كل لأن منفعتيهما باستهلاكهما ومن تم صحت للتزوين بهما كالنقد وهذا أعنى استعارة المستعير لمحض المنفعة وهو إلا كثر فلا ينافي كونه قد يستفيد عيننا من المعار كإعارة شاة أو شجرة أو

ويؤخذ) إلى قوله وفي الفاسدة كذا شرح مر وفيه نظر والوجه الضمان لأن الديد ضمان ثم رأيت مر توقف فيه بعد أن كان وافقه ثم ضرب على قوله وحيث لم تصح العارية فجرت إلى هنا من شرحه سم على حجج أه ع ش ورشيدى وقول سم وفيه نظر والوجه الضمان الخ محطه قول الشارح بخلاف الباطلة الخ وقوله إلى هنا أي إلى قول الشارح وفي الفاسدة التي الخ (قوله من ذلك) أي قول الشيخين وحيث الخ (قوله قبل استعمالها) مفهومه أنها بعد استعمالها مضمونة ولو بسبب الاستعمال المأذون فيه أه سم (قوله والمستعير أهل للتبرع) أي عليه بعقد كانه احتراز عن المحجور لنحو صبا أو سفه فلا ضمان عليه ولو بعد الاستعمال فليحرر أه سم وفي المغنى ما يؤيده وعبارة ع ش قوله والمستعير الخ الأولى والمعير أه (قوله وهي الخ) أي العارية الباطلة (قوله لا يضمن أجره الخ) أي بخلاف بدل العين إذا تلفت كما ذكره فيما سبق بقوله وحيث لم تصح الخ هذا وسأذكر أن الحكم الضمان أه سم (قوله وفي الباطلة) عطف على في التي الخ ش أه سم زاد الكردي لكن هذه اعم من أن يكون فيها إذن أم لا أه (قوله ويفرق) أي بين الباطلة والفاسدة و (قوله في تلك) أي في الفاسدة و (قوله هذه) أي الباطلة أه كردي (قوله وألحق بصحيحه) قضية الإلحاق عدم ضمان العين إذا تلفت بالاستعمال المأذون فيه فينتج من هذا مع ما سأذكره أن قضية الروضة وجوب الأجرة في الفاسدة أنه في الفاسدة لا تضمن العين إذا تلفت بالاستعمال المأذون فيه بخلاف المنافع والتزيم مر أه سم (قوله من غير أهل التبرع) أي كصبي أه سم (قوله مضمون بالقيمة والأجرة) هذا متعين أه سم (قوله ومن الفاسدة أعرتك الخ) أقره المغنى وصححه النهاية عبارتها وقول الماوردي أن من الفاسدة الإعارة بشرط رهن أو كيل صحيح والقول بصحتها مفرع فيما يظهر على مقابل الأصح من صحة ضمان الدرك فيها أه (قوله هنا) أي فيما ذكره الماوردي أه نهاية (قوله وفيه نظر) كذا مر أه سم (قول المتن مع بقاء عينه) قال الأسنوى ويدخل في الضابط ما لو استعار قيم المسجد أحجارا وأخشابا يبنى بها المسجد مع أنه لا يجوز كما أفق به البغوى لأن حكم العواري جواز استردادها والشئ إذا صار مسجدا لا يجوز استرداده أه معنى (قوله فلا تصح) إلى قوله وكأباحة النهاية وإلى قوله وقد يستشكل في المغنى إلا قوله كإعارة إلى كأباحة (قوله كإعارة شاة الخ) ينبغي أن مثل هذه المذكورات إشارة الدواة للكتابة منها والمكحلة للكتابة منها سم على حجج ويجوز أيضا إعاره الورق للكتابة وكذلك إعاره الماء للوضوء مثلا ولغسل متاع ونجاسة لا ينجس بها كان يكون واردا والنجاسة حكمية مثلا ولا نظر لما تنشر به

بئر لاخذ در ونسل أو ثمر أو ماء وكأباحة أحد هذه فانها تضمن عارية أصلها

وذلك لأن الأصل هو العارية والفوائد (٢١٦) إنما جعلت بطريق الاباحة والتبع فلم أن شرط العارية أن لا يكون فيها استهلاك الماع

الأعضاء لأنه بمنزلة الأجزاء الذاهبة بلبس الثوب اه ع ش ولا يخفى ما فيه إذا ذاهب من المقبس عين ومن المقبس عليه قوته وخشونته بجيرى أى إلا أن يريد إعاره الطريق الذى فيه ماء (قوله وذلك) أى صحة الإعارة فيما ذكر (قوله فعلم) إلى قوله ولو أعاره فى النهاية (قوله فعلم أن شرط العارية الخ) والتحقيق أن نحو الدر ليس مستفاداً بطريق العارية بل بطريق الاباحة والمستفاد من العارية ليس إلا الانتفاع بالأصل فى التوصل إلى استيفاء ما أبيع له نهاية ومعنى وسم إلى هذا التحقيق أشار الشارح بقوله وكاباحة أحد هذه الخ فكان الأولى تأخيرها عن قوله فعلم الخ ثم ذكره مستقلاً بعنوان التحقيق إلا أن يكون العطف للتفسير (قوله لاهما) أى الدر والنسل وكان الأولى لا ياهما (قوله لاهما) أى أخذهما (قوله ولا يشترط) إلى المتن فى النهاية والمعنى (قوله ولا يشترط تعيين المستعار الخ) تقدم أنه يشترط فى المستعير التعيين وسكت عن هذا فى المعير وقضيته أنه لا يشترط فيه التعيين كالمعار ولو قال لاثنين ليعرف أحدهما كذا فدل عليه من غير لفظ صحيح ويحتمل أنه كالمستعير فلا يصح والاقرب الأول ع ش اه بجيرى (قوله إعارتها) أى الأخيرة من المسئلة والعقيفة (لها) أى الأولى من الكافرة والفاسقة عبارة المعنى قال الأذرى وفى جواز إعاره الأمة المسئلة للكافرة الأجنبية منها أخذتها التى لا تنفك عن رؤيتها معها نظر وقال الزركشى لوجه لاستثناء الذمية فإنه إنما يحرم نظر الزائد على ما يبدو فى المهنة وفيما وراء ذلك يمكن معه الخدمة انتهى وهذا أوجه اه وعبارة النهاية وسيأتى فى النكاح حرمة نظر كافرة لما لا يبدو فى المهنة من مسئلة فيمتنع إعارتها لها فى الحالة المذكورة اه قال ع ش فى حج أن مثل الكافرة الفاسقة بهجور أو قيادة اه وفى عدم ذكر الشارح مر للفاسقة إشارة إلى أنها ليست كالكافرة فيجوز لها النظر كالعقيفة اه (قوله أو ذكر) عطف على امرأة وما يأتى من قوله أو مالك وقوله له أو زوج معطوف على محرم قول المتن (أو محرم) وفى معنى المحرم ونحوه الممسوح به نهاية ومعنى وينبئ تقييده بعدم بقاء الشهوة فيه (قوله أو مالك) إلى قوله إن كانت فى المعنى إلى قوله نعم فى النهاية لإاقوله فهو نوع إلى أو زوج وقوله ولو يجوز اشوا هو وقوله فيما يظهر إلى بخلاف ما لا يتضمن (قوله وكذا) أى مثل المستاجر (قوله حل وطئه) أى المالك (قوله كذا قاله شارح) إلى قوله أو زوج الخ هذا الحق الشارح واقتصر مر فى شرحه على ما قبل هذا إلحاق اه سم (قوله يكون الولد حراً) أى فيكون منافعه له (قوله بل لخوف الهلاك الخ) وقد يقال حيث كانت الحرمة لما ذكر كان القياس جواز عند إذن الموصى له بالمنفعة لرصده باتلافها على نفسه وقضية إطلاقه خلافه اه ع ش (قوله أو زوج) هل تسقط نفقتها عنه أم لا فيه نظر والاقرب الثانى لتسكته من التمتع بها أى وقت إرادته ولو طلقها ينبغى أن يقال إن كان استعارها لخدمة نفسه بطلت العارية وإن استعارها لثريته ولده مثلاً لا تبطل حيث لم يكن فى الانتفاع بها فيها استعارها له خلوة محرمة ولا نظر وما تقدم من عدم سقوط النفقة ظاهر أن تمتعها وأعرض عن العارية أموالاً لمتنع بها ملاحظاً العارية فالأقرب الأول لأنها مسئلة عن جهة العارية ويمكن أن يحمل على هذا ما نقل بالدرس عن الزيادى من أنها لا نفقة لها لأنه إنما تسلبها عن العارية اه ع ش (قوله وذلك) أى جواز إعاره الجارية لخدمة الذكر المذكور (قوله غير صغيرة) أى وأما الصغيرة ففيها تفصيل يأتى عن النهاية (قوله

لأن لا يكون المقصود فيها استيفاء عين ولو أعاره شاة أو دفعها له وملكه درها ونسبها لم تصح الإعارة ولا التملك ويضمنها الأخذ بحكم العارية الفاسدة لاهما لأنهما بهبة فاسدة وقد يستشكل فساد العارية هنا بصحتها فيما قبلها إلا أن يفرق بأن التملك الفاسد هو الغرض منها هنا فافسدها بخلاف الاباحة ثم فإنها صحيحة فلا موجب للفساد ولا يشترط تعيين المستعار فيكفى خذ ما أردت من دوائى بخلاف الإجارة لأنها معاوضة (وتجوز إعاره جارية لخدمة امرأة) إذ لا محذور نعم يأتى حرمة نظر كافرة لشيء من مسئلة وفاسقة بهجور أو قيادة لعقيفة فعليه تمتنع إعارتها لها كالأجنبي وعلى جواز نظر ما يبدو فى المهنة منها تحوز العارية (أو ذكر محرم) أو مالك لها بأن يستعير من مستاجر وكذا موصى له بالمنفعة إن كانت ممن لا تحبل لحل وطئه حيث بخلاف من تحبل لأنها قد تلد فتكون منافع ولده للدوى له فهو نوع من الأرقاق كذا قاله شارح وهو غفلة عما يأتى فى الوصية بالمنافع أن المالك إذا ولد لها يكون الولد حراً

المذكورات إعاره الدواة للكتابة ومنها والمكحلة للاكتحال منها (قوله فعلم أن شرط العارية أن لا يكون الخ) أقول يمكن الاستغناء عن ذلك لأن الثمرة ونحوها هنا ليست مستفادة بطريق العارية بل بطريق الاباحة والمستفاد من العارية ليس إلا الانتفاع بالأصل فى التوصل إلى استيفاء ما أبيع له فليأمل ثم رأيت أن الأشموى ذكر ذلك (قوله أو ذكر) عطف على امرأة وكذا قوله أو مالك لها وقوله أو زوج ش (قوله بخلاف من تحبل الخ) هلا أطلق صحة إعاره من تحبل للخدمة لأنها لا تستلزم وطاً ولا محذوراً وقد يجاب بأنه قد بطل (قوله كذا قاله شارح وهو غفلة إلى قوله أو زوج الخ) هذا الحق الشارح واقتصر مر فى

وتلزمه قيمته ليشتري بها مثله وإن حرمة وطئها إن كانت ممن تحبل ليست لذلك بل لخوف الهلاك أو النقص أو

الضعف أو زوج قال ابن الرفعة ويضمنها ولو فى بقية الليل إلى أن يسلمها لسيدها أو نائبه وذلك لاتفاء المحذور بخلاف إعارتها وهى غير صغيرة

شيخاهما التخدمه وقد تضمن

نظرا او خلوة محرمة ولو

باعتبار المظنة فيما يظهر

فلا يصح على المعتمد لتعذر

استيفائه المستعار له بنفسه

شرعا واستنابته غيره لان

الفرض انه استعارها لخدمة

نفسه المتضمنة نظرا او

خلوة فالمنع ذاتي خلافا

لابن الرفعة بخلاف

مالا يتضمن ذلك وعليه

يحمل كلام الروضة نعم

لامرأة خدمة مريض

منقطع ولسيدامة عارتها

له خدمته ويتجه حرمة

اعارة امره لخدمة تضمنت

خلوة ونظر محرما ولو لمن

لا يعرف بالفجور خلافا

لما يوه كلام بعضهم ولو

كان المستعير او المستعار

غثي امتنعت ففسد اخذا

بالاحوط وانما اجاز يحار

حسنا لا جنبي والا يضاء

له بمنفعته لانه يملك المنفعة

فنقلها لمن شاء والمستعير

لا يعير فينحصر استيفاءه

بنفسه أي أصالة حتى

لا ينافي ما من جواز انابته

والاوجه في اعارة فن كبير

لامرأة انه كعكسه فيما ذكر

وعلم بما رانا حيث حكمنا

بالفساد فلا أجرة خلافا لما

يوهمه كلام ابن الرفعة

(ويكره اعارة عبد مسلم

لكافر) واستعارته لان

فيها نوع امتحان له ولم

يحرم خلافا لجمع

ولو عجزوا شوهاء) الذي صححه في الروضة جواز اعارة الشوهاء من الاجنبي الذي يؤمن منه عليها فليحمل على غير ما ذكره الشارح اه سم وقوله على غير ما ذكره الخ الاولي ما ذكره الشارح على غير ما ذكره لا يؤمن منه عليها (قوله ولو شيخاهما) او مرافقا او خصيا اه نهاية قوله ولهما ولو شيخاهما خلافا للبغني (قوله وقد تضمن) بصيغة المضارع من تضمن بحذف إحدى التامين (قوله فلا يصح على المعتمد) اعتمده مر اه سم (قوله واستنابته) عطف على استيفائه اه سم (قوله فالمنع ذاتي) يتأمل اه سم (قوله بخلاف مالا يتضمن الخ) كاستعارة الاجنبي اياها لخدمة اولاده الصغار مثلا فيجوز شيخنا اه شوبري اه بجمري (قوله لامرأة خدمة مريض منقطع) ومثله عكسه باعارة الذكر لخدمة امرأة منقطعة ويجوز لكل منهما النظر بقدر الضرورة اخذاعا قالوه في نظر الطبيب للبراة الاجنبية وعكسه اه ع ش (قوله لامرأة) الى قوله وعلم في المغنى الا قوله خلافا لما يوههمه كلام بعضهم وقوله اي أصالة الى والاوجه (قوله ولو كان) الى قوله وعلم في النهاية (قوله ولو كان المستعير) اي للجارية (قوله او المستعار) اي والمستعير اجنبي اه سم (قوله اي أصالة الخ) انظر اي محل له مع قوله السابق واستنابته غير الخ اه سم (قوله انه كعكسه فيما ذكر) قضيته ان يقال ان تضمنت خلوة او نظر محرما ولو باعتبار المظنة لم تصح ولا اصحت اه سم (قوله وعلم بما رانا حيث حكمنا بالفساد فلا أجرة) اي لان صحيح العارية لا أجرة فيه فكذلك فاسدها وقد تمنع اي الملازمة ولا ينافيه ان فاسد العقد كصحيحه في الضمان وعده لان المراد ضمان العين وعدمه لا مطلقا وفي شرح مروقضية كلام الروضة وجوب الاجرة في الفاسدة وهو كذلك ويجوز اعارة صغيرة وقيحة يؤمن من الاجنبي على كل منهما لا تنفاد خوف الفتنة كما ذكره في الروضة وهو الاصح خلافا لاسنوي في الثانية اه وقوله مروى ويجوز اعارة صغيرة الخ لعل قياس ذلك جواز اعارة القن الاجنبي ولم يكن صغيرا ولا قبيحا من صغيرة او قبيحة مع الا من المذكور اه سم قال الرشدي قوله مروى ويجوز اعارة صغيرة وقيحة الخ صريح الاطلاق هنا وتقييد المنع فيما مر بما اذا تضمنت نظرا او خلوة محرمة ان تجوز اعارة القبيحة للاجنبي وان تضمنت نظرا او خلوة محرمة ولا يبغي ما فيه وفي التحفة انها وغيره اسواء في التقييد وفي بعض نسخ الشارح مر مثله فليراجع اه عبارة البجيري و اعتمد الزيادة وسلطان تبعا لابن حجر قول الاسنوي اه قول المتن (وتكره) اي كراهة تنزيه كما جزم به الراعي (اعارة عبد مسلم الخ) اي واجارته نهاية ومغنى قال ع ش هذا يفيد جواز خدمة المسلم للكافر لان المتبادر من الاعارة انه يستخدمه سواء كان فيه مباشرة لخدمته كصبا ماء على يديه وتقديم نعل له او كغير ذلك كما رساله في حوائجه وتقديم في البيع انه يجوز اجارة المسلم للكافر ويؤمر بالزالة يده عنه بان يؤجره لغيره ولا يمكن من استخدامه وهو يفيد حرمة خدمة المسلم للكافر وعليه فقد يفرق بان الازال في الاجارة اقوى منه في العارية للزومها السكن يرد على هذا ان في مجر خدمة المسلم للكافر تعظيما له وهو محرما وقد يقال لا يلزم من جواز الاعارة جعله تحت يده وخدمته له لجواز ان يعيره لمسلم باذن من المالك او يستئيب مسلما في استخدامه فيما توه من منفعة اليه فليتامل ذلك كله ويراجع وفي عبارة المحلي ما يصرح بحرمة

شرحه على ما قبل هذا الا لاحق (قوله ولو عجزوا شوهاء لا جنبي ولو شيخاهما الخ) الذي صححه في الروضة جواز اعارة الشوهاء من الاجنبي الذي يؤمن منه عليها فيحمل على غير ما ذكره الشارح (قوله فلا يصح على المعتمد) اعتمده مر (قوله واستنابته) عطف على استيفائه (قوله فالمنع ذاتي) يتأمل (قوله وعليه يحمل الخ) كذا شرح مر (قوله ولو كان المستعير) اي للجارية (قوله ولو كان المستعير او المستعار الخ) اي والمستعير اجنبي (قوله اي أصالة الخ) انظر اي محل له مع قوله السابق واستنابته غيره الخ (قوله انه كعكسه فيما ذكر) قضيته ان يقال ان تضمنت خلوة او نظر محرما ولو باعتبار المظنة لم تصح ولا اصحت (قوله وعلم بما رانا حيث حكمنا بالفساد فلا أجرة) اي لان صحيح العارية لا أجرة فيه فكذلك فاسدها وقد تمنع اي الملازمة ولا ينافيه ان فاسد العقد كصحيحه في الضمان وعدمه لان المراد ضمان العين وعدمه لا مطلقا وفي شرح مروقضية كلام الروضة وجوب الاجرة في الفاسدة وهو كذلك وقد قدمت في

لانه ليس فيها تملك لشي من منافعه فليس فيها (٤١٨) تمام استدلال ولا استهانة وتكره استعارة وإعارة فرع اصله إلا ان قصدت فيه

فتندب وإعارة أصل نفسه
لفرعه واستعارة فرعه إياه
منه ليست حقيقة عارية لما
مر في السفيه فلا كراهة
فيهما وتحرم إعارة سلاح
وخيل لنحو حربي ونحو
مصحف لكافر وأن صحت
وفارقت المسلم لانه يمكنه
دفع الذل عن نفسه بخلافها
(والاصح اشتراط لفظ)
يشعر بالاذن في الانتفاع
أو بطله أو نحوه ككتابة
وإشارة آخرس فاللفظ المشعر
بذلك بل المصرح به
(كأعرتك أو أعزني) وما
يؤدى معناهما كاحتك
منفعة وكأركب وأركنى
وخذه لتنتفع به لان الانتفاع
بمال الغير يتوقف على رضاه
المتوقف على ذلك اللفظ
أو نحوه ولو شاع أعزني
في القرض كما في الحجاز كان
صريحاً فيه قاله في الانوار
وعليه فيفرق بينه وبين
قولهم في الطلاق لا أثر
للإشاعة في الصراحة بانه
يحتاج للإيضاح ما لا يحتاج
لغيرها وظاهر كلامهم ان
هذه الالفاظ كلها ونحوها
صرائح وانه لا كناية
للعارية لفظاً وفيه وقفه ولو
قيل ان نحو خذه أو ارتقى به
كناية لم يبعد ولا يضر
صلاحية خذه للسكايه في غير
ذلك (ويكفي لفظ أحدهما
مع فعل الآخر) وان تأخر
أحدهما عن الآخر لظن
الرضا حينئذ وسياق ان

خدمته أه ع ش (قوله لانه ليس فيها الخ) يرد عليه ان اجارة المسلم من الكافر لا تحرم مع أن فيها التملك المذكور
أه سم (قوله وتكره) الى المتن في النهاية (قوله استعارة وإعارة فرع اصله) أي الرقيق ونحوه والإعارة بان
بشترى المكاتب أصله فانه لا يعتق عليه الضعف ملكه وبان يستاجر الشخص أصله وقوله الاتي وإعارة أصل
نفسه أي الحر فلا تسكرار وفي المعنى ان استجار الأصل كاستعارته فيما قبل إلا وبعدها أه (قوله إلا ان
قصد) أي في استعارته أه سم (قوله فتندب) الاستعارة (قوله واستعارة فرع الخ) لا يخفى مغايرة هذه
أقوله السابق ويكره استعارة فرع الخ اذ صورة هذه انه استعار أصله من نفسه بان كان أصله حراً وصورة
تلك انه استعار أصله من سيده بان كان رقيقاً أه سم (قوله ليست حقيقة عارية) خبر قوله وإعارة أصله الخ
(قوله فلا كراهة الخ) للسيد عمر هنا إشكال وجواب راجعه (قوله فلا كراهة فيهما) خالف الاسنى والمعنى
في الثاني فقال لا ويكره ان يستعير أو يستاجر أحد ابويه وان علا للخدمة صيانة له ما عن الازلال نعم ان قصد
باستعارته أو استجاره لذلك توقيفه فلا كراهة فيهما بل هما مستحبان وأما إعارة وإجارة الوالد نفسه لولده
فليس بمكروهين وان كان فيهما إعانة على مكروه أه (قوله لنحو حربي) كقطاع الطريق (قوله وان صحت)
لعل محل الصحة اذ لم تكن استعارة الحربي الخيل أو السلاح لمقاتلتنا والكافر المصحف لقراءته فيه مع المس
والحل والافلا تصح سم على حج وهو يقتضى انه اذ لم يغلب على الظن قتاله لنا تحرم الإعارة مع الصحة وهو
مشكل اذ لا وجه للحرمة حينئذ ومن ثم قال الزياى اذ غالب على الظن عصيانه بما ذكر حرمت الإعارة ولم
تصح ولا صحت ولا حرمة أه ع ش (قوله فيشعر) الى قوله ولو قيل في النهاية (قوله أو بطله) أي الاذن
بالانتفاع عطف على بالاذن (قوله أو نحوه) عطف على لفظ (قوله ككتابة) أي مع نية انه نهاية قول المتن
(كأعرتك) أي هذا أو أعرتك منفعة نهاية ومعنى (لان الانتفاع) تعليل للذن (قوله كان صريحاً) وعليه
فيمكن ان يقال تتميز العارية بمعنى الإباحة عنها بمعنى القرض بالقرينة المعينة لو أحد منهما اقامت وتوجد فينبغي
عدم الصحة ويقيد حمله على القرض بما اشتهر فيه بحيث يجر معه استعماله في العارية لا بقرينة وظاهره ان ذلك
شائع حتى في غير الدراهم كأعزني دابتك مثلاً أه ع ش عبارة الرشيدى قوله مر كان صريحاً فيه ظاهره ولو
فما يعار كالداية وقد يتوقف فيه مع قاعدة ان ما كان صريحاً في بابه وجد نفاذ في موضوعه لا يكون صريحاً
ولا كناية في غيره أه أقول ويزيل التوقف آخر كلام ع ش المارافنا (قوله بانه يحتاج للإيضاح) أي فلا
وقع الطلاق بما اشتهر مطلقاً بالنية لانه يلزم من القول بوقوع الطلاق بحل البضع لا خروجه وخلاف
الاحتياط أه رشيدى (قوله ولو قيل الخ) أقره ع ش (قوله ان نحو خذه) أي لتنتفع به (قوله وان تأخر) الى
قوله وقد تحصل في النهاية (قوله وان تأخر أحد هما عن الآخر) ظاهره وان طال الزمان جدواً بوجه بانه حيث
حصلت الصيغة لا يضر التأخير ان لم يوجد من المعير ما يدل على الرجوع ولا من المستعير ما يدل على الرد أه
ع ش عبارة البجيرمى ولا يشترط العور في القبول والمعتد ان العقدير تد بالرد كون العارية من الإباحة من
حيث جواز الانتفاع ولذلك صحت بلفظ الإباحة قليوبى أه (لمن فرق الخ) ولا يشترط اللفظ من جانب المعير

الرهن ما يعلم منه أنه لا يخالف ذلك قولهم ان فاسد العقود كصحيحها في الضمان وعدمه وان زعم المخالفة
بعض المتأخرين ويجوز إعارة صغيرة وقبيحة يؤمن من الاجنبى على كل منهما لا تنفاد خوف الفتنة كاذكره
في الروضة وهو الأصح خلافاً لاسنوى في الثانية وقوله ويجوز إعارة صغيرة لعل قياس ذلك جواز إعارة
القن الاجنبى وان لم يكن صغيراً ولا قبيحاً من صغيرة وقبيحة مع الامن المذكور (قوله لانه ليس فيها تملك
لشي من منافعه) يرد عليه ان اجارة المسلم من الكافر لا تحرم مع ان فيها التملك المذكور (قوله إلا ان قصد)
أي في استعارته (قوله واستعارة فرع إياه منه) لا يخفى مغايرة هذه لقوله السابق ويكره استعارة فرع أصله
اذ صورة هذه انه استعار أصله من نفسه بان كان أصله حراً وصورة تلك انه استعار أصله من سيده بان كان
رقيقاً وهذا ظاهر من عبارته لكن نيهت عليه لانه خفي على جماعة من الطلبة (إياه منه) الضمير في منه راجع
لقوله إياه ش (قوله وان صحت) كذا شرح مر ولعل محل الصحة اذ لم تكن استعارة الحربي السلاح أو

الودعة كذلك خلافاً لمر فرق وقد تحصل بلا لفظ ضمناً كان فرش له ثوباً ليجلس عليه كما حرى عليه المتولى واقتهى بخلافه

بخلافه في الوديعة فانها مقبولة لغرض المالك وغرضه لا يعلم الا بلفظ من جانبه والعارية بالعكس فاكتمل فيها بلفظ المستعير (فرع) لو اضاف شخصا وفرش له لينام وقال قم ونم فيه او فرش بساط في بيت وقال لاخر اسكن فيه تمت العارية ويستثنى من اشتراط اللفظ ما اذا اشترى شيئا وسلبه له في ظرف فالظرف معارف الاصح وما لو اكل المهدى اليه الهدية في ظرفها فانه يجوز ان جرت العادة باكلها منه كاكل الطعام من القصعة المبسوطة فيها وهو معارف فيضمنه بحكم العارية الا ان كان للهدية عوض وجرت العادة بالاكل منه فلا يضمنه بحكم الاجارة الفاسدة فان لم تجر العادة بذلك ضمنه في الصورتين بحكم الغصب قال الاذرعى ولا خفاء في جواز اعادة الاخرس المفهوم الاشارة واستعارتها وبكتابتها والظاهر كما قاله ابن شبة جوازها بالمكتوبة من الناطق

كالباع واولى وبالمراسلة اه معني وينبغي ان ينظر في الفرق بين ظرف المشتري وظرف الهدية ذات العوض حيث جعل الاول من قسم العارية والثاني من قسم الاجارة الفاسدة حيث جرت العادة بالاكل منه فليتنامل فان الهدية من جملة الهبة وقد صرحوا بان الهبة ذات الثواب بيع في المغني اه سيد عمر (قوله) قبل والاوجه انه اباحة الخ اعتمده النهاية والمغني (قوله) يؤيد الاول ما ياتي الخ لك ان تحمل ما ياتي على ما اذا وجد لفظ من احد الجانبين فانهم لم يصرحوا فيه ما ياتي بانه لم يوجد لفظ من احدهما وحيث فلا تايد فيه فليتنامل سم ونهاية (قوله) وفي انه لا يشترط الخ معطوف على قوله فيمن اركب الخ وعليه فلم يظهر وجه التايد مما ياتي فليراجع وليتنامل اه سيد عمر اقول وصرح النهاية راداعلى الشارح بانه لا دليل للاول فيما ياتي (قوله) وخرج الى قوله وكذا في النهاية (قوله) وكان اذن الخ (قوله) وكان سلبه الخ (قوله) وكان كل الخ معطوفا على قوله كان فرش الخ (قوله) وكان اذن له ظاهره انه من امثلة ما لا لفظ فيها وفيه نظر لان اللفظ بالاذن اه سم (قوله) وكان سلبه الى قوله كافي المغني الا قوله وقل اكلها هو امانة (قوله) وكذا عطف على وقل الخ اه سم يعنى كان الظرف امانة قبل اكلها منه بحكم العارية كذلك انه امانة ان كانت الهدية ذات عوض اسكن بحكم الاجارة الفاسدة كما في قوله الخ (قوله) ان كانت عوضا وفي سم بعد كلام فالحاصل ان الظرف امانة قبل الاستعمال مطلقا ومغضوب بالا استعمال الغير المعتاد مطلقا وعارية بالاستعمال المعتاد ان لم يكن عوضا والافمؤحر اجارة فاسدة اه وتؤخذ من هذا حكم ما يقع كثير ان مرد الشراء يدفع ظرفه لزيات مثلا فيتلف منه وهو انه ان كان التلف قبل وضع المبيع فيه فلا ضمان لانه امانة وان كان بعد وضع المبيع فيه ضمنه لانه عارية فتذنه له ولم يتعرض لحكم الطاف بعد اكل الهدية منه ولا لحكم الدابة قبل حلب اللبن ولا بعده ولا لحكم ظرف المبيع بعد اخذ المشتري المبيع منه وصرح ما ياتي من الضمان به انتهاء العارية انه هنا كذلك اه ع ش وقوله وان كان بعد وضع المبيع فيه ضمنه الخ الذي يظهر عدم الضمان فيه وان الزيات كيلة في قبض ما شراه فاسدا ويد الوكيل امانة (قوله) عوضا اي ذات عوض اه غو (قوله) اي مرسى الى قوله بناء في

الخيل لمقاتلنا. الكافر المصحف لقراءته فيه مع المس او الحل والا فلا تصح على قياس ما قدمه في استعارة الامه الكبيرة لخدمة نفسه مع نظرها وحلوه او يفرق فليحذر (قوله) قبل والاوجه انه اباحة) اعتمده مر (قوله) يؤيد الاول ما ياتي فيمن الخ لك ان تحمل ما ياتي على ما اذا وجد لفظ من احد الجانبين فانهم لم يصرحوا فيما ياتي بانه لم يوجد لفظ من احدهما وحيث فلا تايد فيه فليتنامل (قوله) وكان اذله في حلب دابته الخ ظهروا انه من امثلة ما لا لفظ فيها وفيه نظر لان الاذن باللفظ (قوله) وكذا عطف على وقل ش (قوله) وكذا ان كانت عوضا استشكل بمسئلة طرف المبيع وفرق في شرح الروص بانه لما اعتيد الاكل من ظرف الهدية قدر ان عوضها مقابل لها مع منفعة ظرفها بخلافه في البيع فكان عارية فيه على الاصل وعبارة الشارح في شرح الارشاد وما اذا لم يكن هدية تطوع بان كان لها عوض فان اعتيد الاكل منه لم يضمن بل يلزمه اجرة مثله بحكم الاجارة الفاسدة والا ضمنه بحكم الغصب ثم قال وحيث قلنا بضمانه توقف على استعماله ولا كان امانة وان كان بلا عوض كما صرح به الرافعي اه وهو حاصل ما في الروض وشرحه وشرح البهجة وغيرهما فالحاصل ان الظرف امانة قبل الاستعمال مطلقا ومغضوب بالاستعمال الغير المعتاد مطلقا وعارية

كلامهما اعتمادا قيل
والاوجه انه اباحة فلا
يضمن الا بالتعدي اه
ويؤيد الاول ما ياتي فيمن
اركب منقطعا دابته من
غير سؤال وتحيل لفرق بينهما
بعيد وفي انه لا يشترط في
ضمان العارية كونها بيد
المستعير وخرج للدجلوسه
على مفروش للعموم فهو
اباحة حتى عند المتولي وكان
اذن له في حلب دابته واللبن
للحالب فهي مدة الحلب
عارية تحت يده وكان سلبه
البائع المبيع في ظرف فهو
عارية وكان اكل الهدية
من ظرفها المعتاد اكلها
منه وقبل اكلها هو امانة
وكذا ان كانت عوضا كما
في قوله (ولو قال اعرتك)
اي فرسي مثلا (لتعلمه)
او على ان تعلمه (او لتعبرني
فرسك فهو اجارة) لان
فيها عوضا (فاسدة)

لجمل المدة والعوض مع التعليق في الثانية (توجب اجرة المثل) اذا مضى بعد قبضه من مثله اجرة ولا يضمن لو تلفت كالمؤجرة وكلامهم هذا صريح في ان مؤنة المستعار ليست على المستعير وهو كذلك صحت العارية او فسدت فان انفق لم يرجع الا باذن الحاكم واشهاد بنية الرجوع عند فقد وشد القاضي في قوله انها عليه فعليه (٤٣٠) لانفسد بشرط كونه يعلفه اما لو عين المدة والعوض كاعتك هذه شهر امن الآن بعشرة

دراهم او لتعيرني ثوبك هذا شهر امن الآن فقبل فهو اجارة صحيحة بناء على ان الاعتبار بمعاني العقود ورجح لان له مقتضيين ذكر المدة والعوض وهما اقوى من مجرد ذكر لفظ العارية ولو اعاره ليضمنه باكثر من قيمته فهل هو اجارة فاسدة لان الاكثري يقع في مقابلة المانع او عارية فاسدة وجهان قيل والاقيس الثاني ولا يبرأ الا بالرد لذلك او وكيله دون نحو ولده وزوجته فيضمنانها وهو طريق نعم يبرأ كافي الروضة بردها لما اخذها منه ان علم به المالك ولو بخبر ثقة فتركها فيه ولو استعارها ليركبها فركبها مالها معها لم يضمن الانصاف ولو قال اعطها لهذا ليحيى معي في شغلي او اطلق والشغل الامر فهو المستعير او في شغله او اطلق وهو صادق فالراكب ان وكله وليس طريقا كوكيل السوم وان كذب فهو المستعير والقرار على الراكب (ومؤنة الرد) للعارية (على المستعير) من المالك او نحو مستاجر رد عليه للخبر الصحيح على اليد ما اخذت حتى تؤديه ولا نه قبضها بالمنفعة

النهاية الا قوله وشد الى اموال عين (قوله لجمل المدة والعوض) اي في كل من الصور الثلاث وجهل العوض في الثالثة بناء على ان الاضافة في فركس ليست للعهد (قوله مع التعليق في الثانية) ما وجه تخصيصها بالتعليق اه سيد عمر (فرع) يجوز تعليق الاجارة وتأخير القبول في الروضة واصلا منه لورثته ارضا واذن له في غراسها بعد شهر فهي بعد شهر عارية غرس ام لا وقيله امانة حتى لو غرس قبله قلع اه معنى (قوله اذا مضى) الى قوله بنا في المعنى الا قوله صحت العارية الى وشد القاضي (قوله وكلامهم هذا) اي قول المصنف ولو قال اعر تسكت لعلفه الخ (قوله ليست على المستعير) بل على المعير اه نهاية (قوله وهو كذلك) لانها من حقوق المالك معنى وعش (قوله فان انفق) اي المستعير و (قوله عند فقده) اي او اخذه دراهم وان قلت اه عش (قوله فعليه) اي قول القاضي (قوله اموال عين) اي المعير اه عش (قوله من الآن) ليس بقيد بل لو اسقطه صح وحل على اتصال المدة بالعقد كما هو ظاهر شوبري اه بيجري من (قوله ورجح) اي كون العقد اجارة صحيحة عند التعيين وكذا ضمير له (قوله ولو اعاره ليضمنه الخ) عبارة المغنى وشرح الروض واقر سم فرع لو اعار عينا بشرط ضمانا عند تلفها بقدر معين فسد الشرط دون العارية كما قاله المتولي قال الاذرعى فيه وقفة اه (قوله ولا يبرأ) الى المتن في النهاية الا قوله واطلق والشغل الامر وقوله او اطلق وهو صادق وما انبه عليه (وهو طريق) اي والمستعير طريق في الضمان (قوله لما اخذها) اي لموضع اخذها منه كالاصل والبيت (قوله فتركها فيه) اي لم يباخذها منه ولم يرد باقياها فيه فلا يشترط منه قصد الترك بل المدار على العلم بعودها محلها مع التمكن من اخذها منه اه عش (قوله لم يضمن الانصافها) اي سواء كان مقدما على مالها او رد يباله اه عش (قوله فهو المستعير) اي الامر (قوله او اطلق) اي والشغل للراكب اخذها ما قبله (قوله وهو صادق) اي والامر صادق في قوله في شغله (قوله فالراكب) اي هو المستعير اه سم (قوله ان وكله) اي وكل الراكب الامر في الاخذ له (قوله وليس الخ) اي الامر (وان كذب) اي الامر في قوله في شغله فهو الخ اي الامر عبارة النهاية والا فهو الخ اي وان لم يتركها فهو الخ عش (قوله للعارية) الى قول المتن لا باستعمال في النهاية وكذا في المعنى الا قوله وظاهر كلامهم الى ويجب وقوله وموته وقوله فان اخر الى نعم (قوله او نحو مستاجر) اي كوصى له بالمنفعة اه سم (قوله رد) اي المستعير (عليه) اي على نحو المستاجر اه سم (قوله اما اذا رد) اي المستعير من نحو المستاجر (قوله فالمؤنة عليه) اي المالك وظاهره ولو كان استحقاق المستاجر باقيا اه عش وقوله وظاهره الخ فيه وقفة ثم رايت ما ياتي من تقييد السيد عمر بانقضاء مدة الاجارة والله الحمد (قوله كالورد عليه الخ) اي على المالك ش اه سم (قوله معيره) اي وهو نحو المستاجر اه سم (قوله بين بعد دار هذا الخ) اي المستعير من نحو المستاجر بالنسبة الى دار المالك وكذا الضمان في قوله بانه الى قتالاه الا ضمير لم يلزمه فالمعير (قوله فيرد الخ) راجع للاخيرين فقط (قوله ضمن مع الاجرة الخ) كانه انما صرح بالضمان مع ان حكم العارية بالاستعمال المعتاد ان لم يكن عوض والا فتوجب اجارة فاسدة (قوله ولو اعاره ليضمنه باكثر من قيمته) قال في شرح الروض فرع لو اعار عينا بشرط ضمانا عند تلفها بقدر معين قال المتولي فسد الشرط دون العارية قال الاذرعى وفيه وقفة اه (قوله فالراكب) اي هو المستعير (قوله وليس طريقا كوكيل السوم) كذا شرح م (قوله او نحو مستاجر) اي كوصى له بالمنفعة (قوله رد) اي المستعير وقوله عليه اي المعير وقوله فالمؤنة عليه اي على المالك وقوله كالورد عليه اي على المالك ش (قوله معيره) اي وهو نحو المستاجر (قوله ويوجه بانه منزل الخ) قد يقال هذا التوجيه مصادرة لان تنزيله منزلة معير مع بعد داره هو محل الكلام قتالاه

نفسه اما اذا رد على المالك فالمؤنة عليه كالورد عليه معيره وظاهر كلامهم انه لا فرق بين بعد دار هذا عن دار معيره وعدمه ويوجه بانه منزل منزلة معيره وهو معيره لو كان في محله لم يلزمه مؤنة فكذا هو قتالاه ليدفع به للاذرعى هنا ويجب الرد فور اعتد طلب معيره وموته او عند الحجر عليه فيرد له فان اخر بعد عليه وتمكنه ضمن مع الاجرة ومؤنة الرد نعم لو استعار نحو مصحف او مسلم فارده مالكا متعرا رد عليه

بل يتعين الحكم (فان تافيت) الدين المستعارة او شي من اجزائها او منها ما ركب مالكم اعليها منه فاعادوا لو تقر بالله تعالى وان لم يساله لانها تحت يده ومن ثم لو ركب مالكمها فله لم يضمن الا لانه ف ومتم ايضا نحو اكاف الدابة دون ولدها فم ان تبعها والمالك ساكت وجب رده فوراً والا ضمن كالامانة الشرعية ودون نحو ثياب العبد على الاوجه لانه لم ياخذه (٤٣١) ليستعملها (الاستعمال) ما ذون فيه كان خطت

في ثمر حاله السير قال الغزى
من تبعه وقياسه ان عثورها
حال الاستعمال كذلك
وظاهره انه لا فرق بين ان
يعرف ذلك من طبعها وان
لا يظهر تقييده بما اذا لم
يكن العثور مما اذن المالك
في حملها على ان جمعا
اعترضوه بان التعثر يعتاد
كثيرا اى فلا تقصير منه
ومحله ان لم يتولد من شدة
ازعاجها والا ضمن لتقصيره
وكان جنى العبد او صالت
الدابة قتل للدفع ولو من
مالكم نظير قتل المالك
فته المنصوب اذا صال عليه
فقد صدقه فقط (ضمنها)
بدلاً أو ارشال كنهه طريق
فقط فيما لو جنى عليها يده
بقية يوم التلف في المتقوم
ومثله في المثل كما جرى عليه
ابن ابي عسرون واعتمده
السبكي وغيره وهو اوجه
من جزم الانوار بلزوم
القيمة ولو في المثل ان اقتضاه
كلام جمع واعتمده بعض
الشراح (وان) شرط اعدم
ضمانها وبحث الاسنوى
ان هذا الشرط لا يفيد
كشرط رد مكسر عن صحيح
في القرص وفيه نظر لا مكان

الضمان توطئة لقوله مع الاجرة ولا ضمان هنا غير الضمان قبل الطاب اذ هو حينئذ ضامن طافا حتى لو
تلف بالاستعمال الماذون فيه قبل حدوث شيء مما ذكره رشدي (قوله بل يتعين للحاكم) اى ان كان
امينا والابقاء تحت يده ان كان كذلك والادفعه لا يمين بحفظه اعرش (قوله ومنها) اى من العارية اعرش
عبارة الكردى اى من العين المستعارة (قوله منقطعاً) اى عاجزاً من تحير فى الطريق (قوله نحو اكاف
الدابة) اى المستعارة (قوله دون ولدها) عبارة للمغنى والنهاية ولو استعار حمارة مع ما جش فملك لم يضمنه
لانه إنما اخذه لتعذر حبسه عن أمه وكذا لو استعارها فتبعها ولدها ولم يتعرض المالك له بنفى ولا اثبات فهو
امانة قاله القاضى اهل عرش قوله لم يضمن ولو لم يتعرض المالك له الخ اى وقد علم تسعيته لا ماله فان لم يبعده وجب رده
فوراً والا ضمنه ولعل المراد انه يجب عليه اعلام مالكم اى حيث عدمه متولياً عليه لما ياتى في الذهب انه لو
غصب حيواناً وتبعه ولده لا يكون غاصباً له لعدم اسنيلانه عليه (قوله والا ضمن الخ) محل ذلك حيث
لم يعلم به المالك كابدل عليه تشديده بالامانة الشرعية اعرش (قوله لم ياخذه) عبارة للنهاية والمغنى لم
ياخذها (قوله نحو ثياب العبد) اى المستعار (قوله ليستعملها) اى الثياب بخلاف نحو الاكاف نهاية
ومغنى (قوله ما ذون فيه) الى الماتن في النهاية (قوله كان خطت) مثال للتلف بالاستعمال الغير الماذون فيه
وإنما كان هذا من التالف بالغير لانه تالف في الاستعمال الماذون فيه لا به ومنه لو استعار نور الاستعمال في
ساقية فسقط في بئرها فانه يضمنه لانه تالف في حال الاستعمال الماذون فيه بغيره لانه اعرش (قوله وقياسه)
اى سقوطها في البئر (قوله كذلك) اى ضمن اعرش (قوله وظاهره) اى ما قاله الغزى (قوله لا فرق
الخ) اى في الضمان (قوله ويظهر تقييده) اى الضمان اعرش (قوله مما اذن المالك في حملها) اى
فهو من ضروريات الاستعمال فالتلف به تالف بالاستعمال ولعل هذا السبب من قول الشارح اى فلا
تقصير لان ضمان العارية لا ينفذ بالتقصير كما يصرح به الماتن فليتأمل اعرش (قوله اعترضوه)
اى القياس عرش وكردى (قوله ومحله) اى الاعتراض اعرش كردى (قوله ان لم يتولد) اى التعثر اعرش
عرش (قوله قتلها) اى فيضمنها المستعير اعرش (قوله من جزم الانوار) اعتمد مر ما في الانوار اعرش
سم (قوله وبحث الاسنوى ان هذا الشرط الخ) واليه يرمى تعبيرهما اى الشبخين بان الشرط لغو اعرش
مغنى (قوله لا يفسدها الخ) والاوجه فسادها اعرش اى فيضمن الاجرة لمثلها وبائتم باستعمالها
عرش قول الماتن (ما يمتحق) اى يتلف بالكلية (او ينسحق) اى ينقص كافي المحرر مغنى ونهاية (قوله
ما ذون فيه) الى قوله ولو استعار عباداً في المغنى الى الفرع في النهاية (قوله السابق) اى في شرح ومؤنة الرد
على المستعير (قوله مطلقاً) اى من تلف العين او نقصانها المفسر بهما الانحاق والانحاق اعرش
(قوله وموت الدابة) اى بركوب او حمل معتادين اعرش مغنى عبارة سم وعرش اى بالاستعمال اعرش زاد

(قوله ومنها) يتأمل هذا الضمير (قوله نحو اكاف الدابة دون ولدها) عبارة الروض وشرحه ولو ولدت في يد
المستعير قالوا لدا مائة ولو ساقها المستعير فتبعها ولدها والمالك ساكت بنظر قال في شرحه ولو ابدله بقوله
يعلم كان اولاه فانظر ما معنى الرد مع نظر المالك وعليه الا ان يقال لا يلزم من نظره وعلمه عليه بمحله بعد
فيلزمه اعلامه به ليتمكن من اخذه (قوله كان خطت) تمثيل للنفي (قوله وهو اوجه من جزم الانوار) اعتمد
مر ما في الانوار ووجهه بتعذر المثل هنا اذ مثل العارية ما يكون موصوفاً بانه معار وذلك بتعذر اذ اعذر
المثل وجبت القيمة اعرش قوله ليرد المنصوب بانه يضمن بمثله اذا كان مثلياً مع وجود هذا الوجه فيه فليتأمل
(قوله وبحث الاسنوى ان هذا الشرط لا يفسدها الخ) والاوجه فسادها شرح مر (قوله وموت الدابة)

الفرق ولو (لم يفرط) للخبر السابق بل عارية مضمونة (والاصح أنه لا يضمن ما يمتحق) من الثياب أو نحوها (أو ينسحق
باستعمال) ما ذون فيه لحدوثه باذن المالك فهو كاتل عبيد والثاني يضمن مطلقاً لخبر على اليد السابق (والثالث يضمن المنة حق) دون المنسحق
اى البالى بعض اجزاءه لان مقتضى الاعارة الرد ولم يوجد في الاول وموت الدابة كالانحاق وعرجها وتقرح ظهرها باستعمال ما ذون فيه

وغير شيف اعارة ليقا تل به كالاستحقاق (٤٢٢) ورجوا زاعارة المذكور لكن يضمن كل من المعير والمستعير ما نهض منه بالاستعمال

ولو استعار عبدا لتتظيف
سطح مثلا فسقط من سله
ومات ضمنه بخلاف ما إذا
استأجره ولا يشترط في
ضمان المستعير كون العين في
يده بل وان كانت بيد
أمالك كما صرح به الاصحاب
وفي الروضة لو حل متاع
غيره على دابته بسؤال الغير
كان مستعيرا لكل الدابة
ان لم يكن عليها شيء ولا
فيقدر متاعه واستشكل
ذلك بقولهما عن الشيخ ابي
حامد وغيره لو سخر رجلا
ودابته فتلفت البهيمة في يد
صاحبها لم يضمنها المسخر
لانها في يد صاحبها وبجواب
بان هذا من ضمان الغصب
فيه من الاستيلاء ولم يوجد
وما نحن فيه من ضمان العارية
وهي لا يشترط فيها ذلك
لخصوها بدونه وهذا أولى
من اشارة القمولى الى
تضعيف احد الموضعين
(فرع) اختلفا في ان
التلف بالاستعمال المأذون
فيه صدق المعير كما قاله الجلال
البلقيني وايداه غيره بكلام
البيان ويوجه بان الاصل
في العارية الضمان حتى يثبت
مسقطه (والمستعير من
مستأجره) او موصى له
او موقوف عليه بقيد
السابق او مستحق منفعة
بنحو صدق او صلح او
سلم (لا يضمن في الاصح)
لان يده نائية عن يد غير
ضامنة نعم ان كانت الاجارة
فاسدة ضمن لان معيره

الرشيدى ولعل صورته ان يحملها حلا ثقيل بالاذن فمات بسببه بخلاف ما إذا كان خفيفا لا تموت من مثله
في العادة فاتفق موتهما لما صرحوا به من الفرق بين ما إذا تلف بالاستعمال وما إذا ماتت في الاستعمال اه
(قوله وكسر سيف الخ) اي انكساره في القتال (قوله ومر) اي في شرح وملكه المنفعة (قوله اعارة
المذكور) اي من الهدى والاضحية (قوله لكن يضمن الخ) اي إذا كان ذلك بعد دخول الوقت
والتمكن من الذبح والا فلا ضمان على المعير ولا على المستعير لان يد المعير يد امانة كالمستأجر نه على ذلك
ابن العباد اه معنى (قوله كل من المعير والمستعير الخ) أى كل منهما طريق في الضمان والقرار
على من تلفت تحت يده اه ع ش (قوله ضمنه) اي لانه تلف في الاستعمال المأذون فيه لابه (قوله
بخلاف ما إذا استأجره) اي لان العين المستأجرة غير مضمونة بخلاف العين المعارة اه سم (قوله بل وان
الخ) اي بل يضمن وان الخ اه نهاية (قوله وان كانت بيد المالك) قد يتوهم من هذه العبارة انه يضمنها
قبل قبضه اياها و ظاهر انه لا معنى له إذ ليس لنا شيء تضمن فيه العين بمجرد الدخول ويتعين ان المراد ان تلفها في
يد المالك بعد قبض المستعير وبقاء حكم العارية أو قبل قبضها بالفعل لكن استعمالها المالك في شغل المستعير
مضمن سم على حج اه ع ش وقوله لكن استعمالها المالك الخ ينبغي بطالب المستعير (قوله وفي الروضة الخ)
تايد لما قبله (قوله كان) اي الغير ش اه سم (قوله شيء) اي لغير الغير (قوله ذلك) اي ما في الروضة (قوله
بان هذا) اي ما نقلناه عن الشيخ الخ (قوله وهي الخ) اي ضمان العارية والتاثير باعتبار المضاف اليه (قوله
صدق المعير الخ) بل يصدق المستعير بيمينه كما افق به الوالد رحمه الله تعالى لسر اقامة البينة عليه ولان الاصل
برأة ذمته اهنه بعبارة الجبرمى والمعتمد تصديق المستعير بيمينه لسر اقامة البينة ولان الاصل برأة ذمته
كما قاله مرفى شرحه وهذا بعكس ما لو اقاما يمينتين برماوى اه (قوله والمستعير من مستأجره او موصى له) قال
البلقيني والضابط لذلك ان يكون المنفعة مستحقة لشخص استحقاقا لازما وليست الرقة له فاذا عار لا يضمن
المستعير منه اه معنى (قوله او موصى له) الى قول الماتن ولو تلفت في النهاية والمعنى الا قوله لان معيره ضامن
وقوله لانه فعل ما ليس له (قوله بقيد السابق) وهو قوله ان لم يشترط الواقف استيفاءه بنفسه سم وع ش
عبارة النهاية بقيدهمما السابقين اه قال الرشيدى وقيد الموصى له لعله ان لا تكون ممن تجبل اذا كانت أمة
واستعارها مالسكها اه (قوله او مستحق منفعة بنحو صدق الخ) بان اصدق زوجته منفعة او صلح على
منفعة او جعل راس مال السلم منفعة فانه إذا عار مستحق المنفعة شخصا فتلف تحت يده لم يضمن على الاصح
معنى ونهاية (قوله ضمن) اي المستعير عبارة النهاية والمعنى ضمنا معا والقرار على المستعير كما قاله البغوى
اه قال الرشيدى قوله مر ضمنا معا اي ضمان غصب كما هو ظاهر بما يأتى اه (قوله لان معيره ضامن)
اي من حيث تعديه بالعارية لان الاذن لم يمتثل لها اه بجبرمى (قوله فعل ما ليس له) فلذلك صار طريقا في

أى بالاستعمال (قوله ضمنه) أى لانه تلف بالاستعمال المأذون فيه وقوله بخلاف ما إذا استأجره أى لان
العين المستأجرة غير مضمونة بخلاف العين المعارة (قوله ولا يشترط في ضمان المستعير كون العين في يده) قد
توهم من هذه العبارة انه يضمنها قبل قبضه اياها و ظاهر انه لا معنى له لان العارية لا تزيد على نحو البيع الصحيح
او الفاسد مع انه لا ضمان فيه على المشتري قبل القبض بل ليس لنا شيء تضمن فيه العين بمجرد العقد من غير
قبض ويتعين ان المراد ان تلفها في يد المالك بعد قبض المستعير وبقاء حكم العارية أو قبل قبضها بالفعل لكن
استعمالها المالك في شغل المستعير فيضمن (قوله وان كانت بيد المالك) أى كان استعمالها المالك في شغله
(قوله بسؤال الغير كان) اي الغير ش (قوله وهذا أولى الخ) كذا شرح مر (قوله صدق المعير كما قاله الجلال
البلقيني) خالفه شيخنا الشهاب الرملى فافق بان المصدق المستعير لان الاصل برأة ذمته ولا يرد عليه ان الاصل
الضمان لان هنا ضمانين شغل الذمة ورفع اليد فاما الاول فالأصل عدمه واما الثاني فعنه ان الدسبب لشغل
الذمة إذا حصل التلف بغير الاستعمال المأذون فيه والاصل عدم حصول ما ذكره ويجرد وضع اليد لا يستلزم
حصوله فليتأمل (قوله بقيد السابق) وهو قوله ان لم يشترط الواقف استيفاءه بنفسه

ضماني كما جزم به البغوى قال لانه فعل ما ليس له والقرار على المستعير ولا يقال حكم الفاسدة حكم الصحيحة الضمان

في كل ما تنضم به بل في سقوط الضمان بما يتناول الاذن فقط وألحق بالبقية بؤلا (٤٣٣) الثلاثة جلد أخية مندورة فانه يجوز إعارته ولا

يضمنه مستعيره لا ببناء يده
على يد غير مالك وكذا
مستعار لهن تلف في يد
مرتبه لا ضمان عليه
كالراهن وصيد استعير من
محرم وكتاب موقوف على
المقتلين مثلا استعاره فقيه
فتلف في يده من غير تفریط
لانه من جملة الموقوف
عليهم (ولو تلفت دابته
في يد وكيل بعثه في شغله أو
في يد من سلم اليه أيروصا)
أي يعلمها المشي الذي
يستريح به راكبها (فلا
ضمان) عليه حيث لم يفرط
لانه إنما اخذها لغرض
المالك أما إذا تعدى كان
ركبها في غير الرياضة
فيضمن كالأوسله فنه ليعلمه
حرقة فاستعمله في غيرها
ولو باذن المالك (وله
الانتفاع بحسب الاذن) لان
المالك رضي به دون غيره
نعم لو اعاره دابة ليركبها
لموضع كذا ولم يتعرض
للكوب في الرجوع جاز
له الركوب فيه كما نقله
واقره بخلاف نظيره من
الاجارة والفرق ان الرد
لازم للمستعير فتناول
الاذن الركوب في العود
عرفا والمستاجر لا رد
عليه ومنه يؤخذ ان
المستعير الذي لا يلزمه الرد
كالمستاجر ويحتمل خلافه
ولو جاوز المحل المشروط
لزمه اجرة مثل الذهاب منه

الضمان حلي أم يجبرى وما واقعة على الاعارة (قوله في كل ما تنضم به بل في سقوط الضمان الخ) هنا يجوز
محل عبارة المغنى والنهاية فان قيل فاسد كل عقد كصحيحه فكان ينبغي عدم الضمان اجيب بان الفاسدة
ليست حكم الصحيحة في كل ما تنضم به بل في سقوط الضمان بما يتناول الاذن بما اقتضاه حكمها أم قال
الرشيدى قوله مر بل في سقوط الضمان بما يتناول الخ أي والاذن إنما تناول استعماله بنفسه كما هو قضية
العقد وقوله مر لا بما اقتضاه حكمها أي وجوز استعمال الغير إنما هو حكم من احكامها ثبت بعد انتهاء العقد
مترتبا على صحته فلا تشار كما فيه الفاسدة أم (قوله بؤلا الثلاثة) أي العين المؤجرة أو الموصى بمنفعتها أو
الموقوفة أو ما جعل منفعة صداقا أو مصالحا عليها ورأس مال سلم (قوله ولا يضمنه مستعيره) وهذا بخلاف
الاخية نفسها فانها مضمونة على كل من المعير والمستعير كما مر ولعل الفرق ان الاخية لما كان المقصود منها
ذبحها وتفرقة لحمها اشبهت الوديعة فضمنت على المعير والمستعير بخلاف الجلد فان المقصود منه مجرد الانتفاع
فاشبه بالمباحات فلم يكن مضمونا على واحد منهما أم ع ش (قوله على يد غير الخ) باضافة اليد الى الغير (قوله
تلف في يد مرتبه) خرج ما لو تلف قبل الرهن أو بعد فكك الرهن رزعه من يد المرتبه أيرده على المالك
فيضمنه في الصورتين على ما افهمه كلامه مر أم ع ش (قوله وكتاب موقوف الخ) ولو استعار كتابا موقوفا
على المسلمين شرط واقفه ان لا يعار لابرهن نحو قيمته فسر ق من حرزه لا يضمن لانه مستحق تلف في يده بلا
تفریط وإن سمي عارية عرفا قال الماوردى ولا يجوز ان يؤخذ على العارية رهن ولا ضمان فان شرط فيها
ذلك بطلت أم معنى وقوله بطلت قد مر خلافه في التحفة والنهاية (قوله أي يعلمها) الى قوله ومنه يؤخذ في
المغنى الا قوله ولو باذن المالك الى الفرع في النهاية الا قوله المذكور (قوله في غيرها) أي عمالا يتعلق بالحرفة
أم ع ش (قوله ولو باذن المالك) ينبغي اخذا مما مر تقييده بما إذا كان التلف بغير الاستعمال المأذون فيه
ثم رابت قال سم قوله ولو باذن المالك أي لانه حينئذ عارية أم والله الحد قول المتن (وله) أي المستعير
(الانتفاع) أي بالمعار نهاية ومعنى (قوله جاز له الركوب الخ) أي وجاز له الذهاب والعود في أي طريق اراد
ان تعدد الطرق ولو اختلفت لان سكوت المعير عن ذلك رضاه منه بكلها أم ع ش (قوله ان الرد لازم للمستعير
الخ) أي وإذا لزمه الرد ففي عارية قبله وان انتهى الاستعمال المأذون فيه فلو استعار دابة لحل متاع معين
فوضعه عنها وربطها في الخان مثالا الى ان يردّها الى مالكها فانت مثلا ضمنها (قوله لا رد عليه) ظاهره
ان اطرت العادة بان المستاجر يردّها على مالكها ولو قيل يجوز الركوب في العود اعتمادا على ما جرت
به العادة لم يبعد أم ع ش (قوله ومنه) أي من الفرق (قوله يؤخذ ان المستعير الخ) معتمد أم ع ش
(قوله الذي لا يلزمه الرد) انظر أي مستعير لا يلزمه الرد سم على حج أقول هو المستعير من المستاجر
ونحوه من كل مستحق للنفعة إذا رد على المالك فان الواجب عليه التخلية دون الرد كعيره أم ع ش عبارة
السيد عمر ووله المستعير من المستاجر إذا انقضت مدة الاجارة أم (قوله لزمه اجرة مثل الذهاب الخ)
وينبغي ضمان تلفها بالاستعمال حال المجاوزة سم على حج أم ع ش (قوله وله الرجوع منه الخ) أي من
المحل المشروط فلا يركب إلا بعد عوده اليه أم ع ش (قوله بناء على ان العارية لا تبطل الخ) كالا بنعزل
الوكيل بتعديده بجامع ان كلا منهما عقد جائز ولا يلزمه على هذا اجرة الرجوع ونظير ذلك ما لو سافر بواحدة
من نسائه بالقرعة وزاد مقامه بالبلد الذي مضى فيه قضى الزائد لبقية نسائه ولا قضاء لمدة الرجوع لو أودعه
نوبا مثلا ثم اذن له في لبسه فان لبسه صار عارية وإلا فهو باق على كونه وديعة ولو استعار صندوقا فوجد فيه

(قوله وألحق بالبقية الخ) كذا شرح مر (قوله ولا يضمنه مستعيره) تقدم في إعاره المندور ضمان كل
من المعير والمستعير ما نقص منه بالاستعمال (قوله فاستعمله في غيرها ولو باذن المالك) أي لانه حينئذ
عارية (قوله ومنه يؤخذ الخ) كذا شرح مر وانظر أي مستعير لا يلزمه الرد (قوله لزمه اجرة مثل
الذهاب الخ) كذا شرح مر وينبغي ضمان تلفها بالاستعمال حال المجاوزة

والعود اليه وله الرجوع منه را كبا كما صححه السبكي وغيره بناء على أن العارية لا تبطل بالخالفه وهو ما صححه (فرع) قال العبادى وغيره
واعتمدوه في كتاب مستعار رأى فيه خطأ لا يصلحه إلا المصحف فيجب ويوافقه إلتناء القاضى بأنه لا يجوز رد الغلط في كتاب الغير

لفظ أو في الحكم لا يصلح
شيئا وما اعتيد من كتابة لعله
كذا إنما يجوز في ملك
الكاتب (وإن أعار الزراعة
حنطة زرعها ومثلها) في
الضرر ودونها بالاولى
كالشعير والقول لا اعلى
منها كالذرة والعطن (ان لم
ينبه) فان نهى عن المثل أو
الادون امتنع ايضا اتباعا
لنبيه وعلم منه ما باصله انه لو
عين نوعا ونهى عن غيره
اتبع (أو) أعاره (لشعير
لم يزرع لوقه) ضررا
(كحنطة) بل دونه ومثله
وتسكيره لمذين خلاف
تعريف أصله لما بين أنه
لا فرق في التفصيل المذكور
بين اعرتك لزراعة الحنطة
أو حنطة وترجميع الاسنوى
أنه إذا أشار لمعين منهما أو
اعاره لزراعتة لا يجوز
الاتقال عنه قال ولهذا
عرفهما في المحرر فيه نظر
والصحيح في الاجارة الجواز
فكذا هنا وصرح في الشعير
بما لا يجوز فقط عكس
الحنطة تفننا ولدلالة كل
على الآخر ففيه نوع من
انواع البديع المشهورة
وحيث زرع ما ليس له زرع
فللمالك قلعه بجائنا فان
مضت مدة لها أجرة لزمه
جميع اجرة المثل على المعتمد

(ولو أطلق الزرعة) أى الاذن فيها كأعرتك للزرعة أو لتزرعها (صح في الأصح ويزرع ماشاء) لا إطلاق اللفظ وإتمام ضررا يلومه الاقتصار على اخف الانواع ضررا لان المطلقات إنما تنزل على الأقل إذا كانت بحيث لو صرح به لصح وهذا الصرح به لم يصح لانه لا يوقف على حد الأقل ضررا فيؤدي الى النزاع والعقد تصان عن ذلك قاله البلقيني جوابا عن قولهما الوكيل لا يزرع الاقل الانواع ضررا امكن مذهبا

وقال الأذرعى بزرع ما عهد زرع هناك ولو نادرا ولو قال لزرع ما شئت زرع ما شاء جزما (وإذا استعار لبناء أو غراش فله الزرع) لأنه أخف (ولا عكس) لأن ضررها أكثر (والصحيح أنه لا يغرس مستعير لبناء وكذا العكس) (٤٣٥) لا اختلاف الضرر فإن ضرر البناء في ظاهر

الأرض أكثر من باطنها والغراس بالعكس لا تنتشر عروقها وما يغرس للنقل في عامه ويسمى الشتل كالزرع وإذا استعار لواحدهما ذكر فقلعه ثم مات أو قلعه ولم يكن قد صرح له بالتجديد مرة بعد أخرى لم يجز له فعل نظيره ولا إعادته مرة ثانية إلا بذن جديد (و) الصحيح (أنه لا يصح إعارته لأرض مطلق بل يشترط تعيين نوع المنفعة) قياسا على الإجارة نعم إن قال لتنتفع بها كيف شئت أو بما بدا لك صح وينتفع بما شاء على الوجه كافي الإجارة وقيل بما هو العادة ثم وبه جزم ابن المقرئ وهو نظير ما مر عن الأذرعى في إطلاق الوراثة وذكر الأرض مثال لما ينتفع به بجهتين أو أكثر كالدابة أمانة ينحصر الانتفاع به في جهة واحدة كبساط لا يصلح للفرش فلا يحتاج في إعارته إلى بيان الانتفاع ويستعمل في ذلك بالمعروف قال في المطلب وكذا لو كان يمكن الانتفاع بجهات لكن إحداها هي المقصودة منه عادة اه (فصل في بيان جواز العارية الخ) (قوله زرع ما شاء جزما) ويتقيد أيضا بالمعهود كالأجارة بل

ضررها بجزري (قوله وقال الأذرعى الخ) اعتمده النهاية والمغني وسم (قوله ولو قال لزرع ما شئت) هذا عام لا مطلق (قوله زرع ما شاء جزما) يتقيد أيضا بالمعهود كالأجارة بل أولى مر وحاصل ما هنا أنه إن أتى بإطلاق صح على الأصح أو بعموم صح جزما وحيث صح في الحالين زرع ما شاء لكنه يتقيد فيهما بالمعتاد كما في الإجارة بل أولى اه سم وقوله بالمعتادى ولو نادرا قول المتن (فله الزرع) أي إن لم ينهه نهاية وهو غنى قول المتن (ولا عكس) أي إذا استعار للزرع فلا يبنى ولا يغرس اه معنى قول المتن (وكذا العكس) أي لا يبنى مستعير لغراس اه معنى (قوله لا اختلاف الضرر) إلى قوله قال في المطلب في المغني وإلى الفصل في النهاية (وما يغرس للنقل الخ) قال السبكي وسكتوا عن القول ونحوها بما يجز مرة بعد أخرى ويحتمل إلحاق عروقه بالغراس كما في البيع إلا أن يكون مما ينقل أصله فيكون كالفسيل الذي ينقل اه معنى (قوله) ويسمى الشتل) عبارة المغني ويسمى للفسيل بالفاء وهو صغار النخل اه وظاهر أن الفسيل ليس بقيد (قوله كالزرع) وينبغي تقييده بما إذا لم تطل المدة التي يبقى فيها الشتل قبل نقله على مدة الزرع المعتادة وإلا فبعد انقضاء مدة الزرع يقلع بجائنا كما يشمله قوله مر الاتي أوزرع غير المعين مما يبغى ما كثر منه كافي نظيره الخ اه عش (قوله ففعله) أي الواحد وكذا ضمير مات وضمير النصب في قلعه وإعادته (قوله أو قلعه) أراد به ما يشمل الهدم (قوله لم يجز الخ) أي في الإعارة المطلقة التي فيها الكلام بخلاف المؤقتة كما يأتي (قوله فعل نظيره) راجع لكل من صورتي الموت والقلع (قوله ولا إعادته) راجع لصورة القلع فقط (قوله كافي الإجارة) ومقتضى التشبيه تقييده بما كان معتادا نظير ما مر وبه جزم ابن المقرئ اه نهاية وقوله ومقتضى التشبيه تقييده الخ هو المعتمد مغني وعش (قوله وقيل بما هو العادة ثم) اعتمده مر أي والمغني اه سم (قوله كالدابة) أصله الركوب والحل اه معنى أي والحراسة (قوله إلى بيان الانتفاع) أي بيان جهته (قوله) ويستعمل في ذلك الخ) أي فإن استعمله في غيره كان تغلبي به ضمن اه عش (قوله وكذا) أي لا يحتاج إلى بيان جهة الانتفاع (لو كان) أي المعارو (قوله لكن أحداها الخ) أي فينتفع بها وبمثلها ومادونها أخذها مامر

(فصل في بيان جواز العارية الخ) (قوله في بيان جواز) إلى قول المتن إلا إذا في النهاية إلا أنه على أنه يصح إلى ولو استعمل (قوله بعد الرد) أي انتهاء العارية بالرجوع مطلقا أو بانهضاء المدة في المؤقتة وإن كانت في يد المستعير اه عش (قوله وحكم الاختلاف) أي وما ينبغ ذلك كوجوب تسوية الحفر وأعراض القاضى اه عش (قوله وارتفاق من المستعير) أي شأنها ذلك فلا ينافي أنه قد يستعير من هو غنى عن الارتفاق به لوجود غيره في ملكه اه عش (قوله فعنى رده قطعه) لا يخفى أن العقد الواقع فيما مضى لا يتصور قطعه الآن فإن أراد بقطعه إبطاله فالحق بعد صحته لا يرد عليه الإبطال واسترداد العارية ليس بإبطالها وإن أراد به انتهاءه فالحق ينتهي بمجرد فراغه وإن لم يسترد العارية فالصواب أن يرد بالعارية العلق المترتبة على العقد فأنها التي تنقطع بالاسترداد ونظيره ما حققناه في محله أن المراد بالبيع الذي يوصف بالأجازه والفسخ العلق الخاص له بالعقد لنفس العقد فقوله وذلك لا تجوز فيه فهو ممنوع لما تبين من عدم تصور القطع فضلا عن

(قوله وقال الأذرعى الخ) اعتمده مر (قوله زرع ما شاء جزما) ويتقيد أيضا بالمعهود كالأجارة بل أولى مر (قوله ثم مات) أي الواحد ش (قوله وقيل بما هو العادة ثم) اعتمده مر (فصل في بيان جواز العارية الخ) (قوله فتى رده قطعه) لا يخفى بآذنى تأمل صحيح أن العقد الواقع فيما مضى لا يتصور قطعه إلا أنه إن أراد بقطعه إبطاله فهو غير صحيح إذ العقد بعد صحته لا يرد عليه الإبطال واسترداد العارية ليس بإبطالها وإن أراد به انتهاءه فالحق ينتهي بمجرد فراغه وإن لم تسترد العارية فالصواب على هذا

(٥٤ - شرواني وابن قاسم - خامس) وحكم الاختلاف ه هي جائزة من الجانبين كالوكالة حيثئذ (لكل منهما) أي المعير والمستعير (رد العارية) المطلقة المؤقتة قبل فراغ المدة (مقضى شاء) لأنها مبررة من المعير وارتفاق من المستعير فلا يملكها إلا لزوما والرد في المعير بمعنى رجوعه المعير به في أصله وغيره على أنه يصح إبقاؤه على حقيقته بأن يرد بالعارية العقد فعنى رده قطعه وذلك لا تجوز فيه

في التجوز المذكور فتأمل له اه سم (قوله بعد الرجوع جاهلا) وخرج به ما لو استعمل العارية بعد جنون المبيع غير عالم به فعليه الاجرة لانه بعد جنونه ليس اهلا لا باحة اه حواشي شرح الروضي ولا ينسب اليه تقصير بعدم الاعلام ومثل الجنون اغماؤه او موته فتلزم له الاجرة مطلقا بطلان الاذن بالاغماؤه والموت اه ع ش (قوله فلا اجرة عليه) وانظر لو استعمل المعار بعد انقضاء المدة في العارية المؤقتة جاهلا بانقضائها هل هو كاستعماله بعد الرجوع في المطلقة حتى لا تلزمه اجرة او لا ويفرق على صحيح وقد يقال الاقرب الفرق فان الاستعمال في المؤقتة بعد فراغ المدة لم يتناول له الاذن اصلا وجهله لما يفيد عدم الاثم كالمو استعمل مال غيره جاهلا بكونه ماله وينبغي ان مثل المستعير المستعمل بعد انقضاء المدة واره في وجوب الاجرة ثم ما تقرر من ان المنافع غير مضمونة حيث استوفاهما جاهلا بالرجوع يقتضي ان البائع لو اطاع على عيب في الثمن المعين ففسخ ولم يعلم بذلك المشتري فاستعمل المبيع جاهلا لم يضمن ما استوفاه من المنافع بخلاف الاعيان كاللبن فانها مضمونة عليه وكذا يقال في المشتري لو اطاع على عيب في المبيع ففسخ العقد ولم يعلم به البائع واستعمل الثمن المعين واستوفى منافعه ويجرى مثل ذلك في نظائره اه ع ش (قوله كاسر) اي في شرح ومؤنة الرد اه كردى (قوله اذا لم يسلطه الخ) خبر ومحل قولهم الخ (قوله ولم يقصر) اي المالك و (قوله اعلامه) اي المستعير اه ع ش (قوله فرجع) اي المبيع اه ع ش وكذا خبر لزمه (قوله نقل متاعه الخ) فلو لم يفعل فتلف هل يضمن محل نظروا الاقرب لا قياسا على ما صرحوا به فيما روات رقيقه اثناء الطريق فترك متاعه ولم يحمله وان امكن الفرق فليتأمل فان تغريمهم مؤنة الحفر الا في في مسئلة القبر يؤيد الفرق اه سيد عمر أقول والفرق ظاهر فالأقرب الضمان وسيأتي عن ع ش ما يفيد (قوله ان مثله) اي المتاع و (قوله نفسه) اي المستعير (قوله اذا عجز عن المشي الخ) ويقبل قوله في ذلك ان دلت قرينة على ما ادعاه اه ع ش ولعل الاقرب ان يقال ان لم تكن ذنبه القرينة (قوله من نحو موت) عبارة النهاية نفسا بموت احد العاقلين او جنونه او اغماؤه او الحجر عليه بسفه وكذا بحجر فاس على المبيع كما يحتمل الشيء قال ع ش قوله مر او الحجر عليه بسفه اي على احد هما وقوله وكذا بحجر فاس لكن تقدم ان المفلس تجوز له اعادة عين من ماله زمنا لا يقابل باجرة وعليه فينبغي انه اذا كان الباقي من المدة مثلا كذلك انها لا تنفسخ اه ع ش (قوله وعلى وارث المستعير الخ) عبارة النهاية وحيث انفسخت وانتهت وجب على المستعير او ورثته ان مات رداه فوراً كما مر ولم يطلب المبيع فان اخر الورثة لعدم تمكنهم ضمن في التركة ولا اجرة ولا اخذوا مع الاجرة ومؤنة الرد في هذه عليهم وفيما قبلها على التركة فان لم تكن لهم بلزمهم سوى التخلية وكالورثة في ذلك وليه اي المستعير لو جن او حجر عليه بسفه اه (قوله مع مؤنة الرد) اي دون الاجرة نهاية اي للعين المعارة في مدة التأخير ع ش (قوله

ولو استعمل المستعار او المباح له منافعه بعد الرجوع جاهلا فلا اجرة عليه كما مر وعمل قولهم ان الضمان لا يختلف بالعلم والجهل اذا لم يسلطه المالك ولم يقصر بترك اعلامه ولو اعاد له محل متاعه الى بلد فرجع اثناء طريقه لزمه لكن بالاجرة نقل متاعه الى ما من وينبغي ان مثله في ذلك نفسه اذا عجز عن المشي أو خاف واستفيد من جوازها كالوكالة انفساخها بما تنفسخ به الوكالة من نحو موت وجنون واغماؤه وحجره على وارث المستعير الرد فوراً فان تعذر عليه رداه ضمن مع مؤنة الرد في التركة فان لم تكن تركه فلا شيء عليه غير التخلية عند بقائها وان لم يتعذر

ان براد بالعارية العلقه المرتبة على العقد فانها التي تنقطع بالاسترداد ونظيره ما حققناه في محله ان المراد بالبيع الذي يوصف بالاجازة والفسخ العلقه الحاصلة بالعقد لا تقص العقد فقلوله وذلك لا تجوز فيه ممنوع لما تبين من عدم تصور قطع العقد فضلا عن في التجوز المذكور فتأمل له (ولو استعمل المستعار او المباح له منافعه) انظر لو استعمل المعار بعد انقضاء المدة في العارية المؤقتة جاهلا بانقضائها هل هو كالمو استعمله بعد الرجوع جاهلا فلا اجرة عليه أو يفرق بانه هنا مقصر والمالك لم يسلطه على ما بعد المدة ولا قصر بالاعلام للاستغناء عنه بمعرفة انقضاء المدة فيه نظروا يؤيد الفرق إطلاق ما يأتي في التنبيه الا في قبيل قول المصنف وفي قول له القطع فيها بما اذا رجع من قوله ولزوم الاجرة فيه (فلا اجرة عليه) اعتمده مر وكذا قوله الا في لزمه الخ (قوله وحجر) شامل للحجر على المستعير بسفه وعليه فيحتمل ان محله حيث تضمن العارية بان لا تكون استعارتها من نحو مستاجر والحجر بالفلس وينبغي تخصيص هذا بالمعبر (وعلى وارث المستعير الرد فوراً) ظاهره وجوب الرد فوراً على المالك وان استعار من المستاجر فلا يكفي الرد عليه لكن قدمت في الاقرار عند قول المصنف ولو غصبها من زيد الخ أن المغصوب من المستاجر أو المرتهن يرد عليه ويبرأ الغاصب فيحتمل ان المستعير من المستاجر ووارثه كذلك (وعلى وارث المستعير) وكالوارث في ذلك وليه لو جن او حجر عليه

الشجرة بعد الدفن لجواز تصرفه في ظاهر الارض بما لا يضر الميت ع ش (قوله بما في الشرح الصغير) قال شيخنا الشهاب الرمي ان المعتمد بما في الشرح الصغير اه سم وكذا اعتمدته النهاية والمغني (قوله) بمجرد وضعه في القبر) بل يتجه امتناع الرجوع بمجرد ادلائه وان لم يصل الى ارض القبر لان في عودده من هواء القبر بعد ادلائه اذ رآه سم على حجة وقوله بمجرد ادلائه اى او ادلاء بعضه فيما يظهر بقي ما لو وضع في القبر بالفعل ثم اخرج منه لغرض ما كتوسعة القبر او اصلاح كفته مثلاً فهل له الرجوع ام لا فيه نظر والا قرب ان ياتي فيه ما قيل فيما لو اظهره سبل او سبع اه ع ش (قوله لولى الميت) اى وارثه اه ع ش (قوله لا مكان الزرع بلا حرث) ويؤخذ منه انه لو اعاره لغراس او بناء من لازمه التكريب اى الحرث ورجع بعده غرم له اجرة الحفر وهو كذلك اه نهاية (قوله في الجملة) قضية هذا القيد انه لا يلزم مؤنة الحرث وان لم يكن الزرع بدون الحرث في خصوص تلك الارض المعارة لنحو عارض بها لكن هذا الجواب لشيخ الاسلام في شرح الروض بدون تقييد بهذا القيد ونصيته لزوم المؤنة في هذه الصورة المفروضة فليتأمل اه سم اقول لزوم في هذه الصورة قياس ما مر انقاعن النهاية في الغراس والبناء (قوله) لانه لا غرم له الخ قد يمنع بان مجرد الاذن غرر اه سم (قوله وان من الخ) عطف على قوله انما الخ (قوله) يلزم مؤنة الحفر الخ والمراد بالمؤنة ما يقابل الحفرة عادة لا ما صرفه المستعير على الحفر اه ع ش وفي النهاية هنا زيادة بساطة وتفصيل راجعه (قوله) ولا يرجع فيه الخ) وينبغي امتناع الرجوع بوضع الميت عليه وان لم يلف عليه لان في اخذه بعد الوضع عليه اذ رآه بالميت ويتجه عدم الفرق في الامتناع بين الثوب الواحد والثلاث بل والخمس بخلاف ما زاد مرسم على حجة وقوله مر وان لم يلف الخ اى بخلاف هو به عليه من غير وضع فلا يتبع الرجوع اه ع ش وقد يقال ان فيه اذ رآه بالميت نظير ما مر في الرجوع بعد الادلاء (قوله) وخرجت اى الدار اى منفعتها شهرا (قوله) لو نذر المعير مدة اى ان يعير مدة معلومة كسنة (قوله) والا اذا رجع معير سفينة) اى فيلزمه الصبر الى اقرب مامن ولو مبدا السير حتى يجوز له الرجوع اليه ان كان اقرب مر اه سم (قوله) وبحت ابن الرفعة ان له الاجرة في هذه الخ) يوافق ما تقدم في الرجوع في اثناء الطريق وظاهر مر العبارات المذكورة في هذا المقام انه حيث قيل بوجوب الاجرة لا يتوقف وجوبها على عقد بل حيث رجع وجب له اجرة كل مدة مضت ولا يعدم رآه حيث وجبت الاجرة صارت العين امانة لانها وان كانت عارية صار لها حكم المستاجرة سم على حجة (قائدة) كل مسألة امتنع على المعير الرجوع فيها تجب له الاجرة اذا رجع الا في ثلاث مسائل اذا اعاره لغيره لدفن فيها ومثلها اعادة الثوب للتكفين فيه واذا اعار الثوب لصلاة الفرض ومثلها اذا اعار سيفاً للقتال كما يفيد ذلك كلام سم على منهج ونقل اعتماد مر فيه اه ع ش ولا يخفى ان تفصيل المستثناة ليس مطلقاً لاجلها (قوله) وبحت ابن الرفعة الخ) اعتمدته النهاية

الخ) ظاهره انه مع وجود ما ذكر لا يعاد اليه وان احتاج الى حفر اطول زماناً من اعادته (قوله) بل قال انه لم ير احداً صرح بما في الشرح الصغير الخ) قال شيخنا الشهاب الرمي ان المعتمد بما في الشرح الصغير (قوله) من امتناع الرجوع بمجرد وضعه في القبر) بل يتجه امتناع الرجوع بمجرد ادلائه وان لم يصل الى ارض القبر لان في عودده من هواء القبر بعد ادلائه اذ رآه به فليتأمل (قوله) نعم يغرم) اعتمدته مر (قوله) لا مكان الزرع بلا حرث) ويؤخذ منه انه لو اعاره لغراس او بناء من لازمه التكريب ورجع بعده غرم له اجرة الحفر وهو كذلك شرح مر (قوله في الجملة) هذا القيد يقتضى انه لا يلزم مؤنة الحرث وان لم يكن الزرع بدون الحرث في خصوص تلك الارض المعارة لنحو عارض لكن هذا الجواب لشيخ الاسلام في شرح الروض بدون تقييد بهذا القيد وقضيته لزوم المؤنة في هذه الصورة المفروضة فليتأمل (قوله) ويؤخذ منه الخ) اعتمدته مر (قوله) لانه لا غرم حينئذ) قد يمنع بان مجرد الاذن غرر (قوله) والا اذا رجع معير سفينة) اى فيلزمه الصبر الى اقرب مامن اى ولو مبدا السير حتى يجوز له الرجوع اليه ان كان اقرب مر (قوله) وبحت ابن الرفعة ان له الاجرة في هذه الخ) يوافق ما تقدم في الرجوع في اثناء الطريق وظاهر هذه العبارات

الاذرى بل قال انه لم ير احداً صرح بما في الشرح الصغير من امتناع الرجوع بمجرد وضعه في القبر نعم يغرم مؤنة الحفر لولى الميت لانه غرم ولا طم على الولي وفارق هذا ما لو رجع بعد الحرث وقبل الزرع لا تلزمه مؤنة الحرث على المعتمد لانه لم يعر له مكان الزرع بلا حرث في الجملة بخلاف الدفن لا يمكن بلا حفر ويؤخذ منه انه لو انفسخت بنحو جنون المعير لم تلزمه مؤنة الحفر لانه لا غرر حينئذ وان من اعاره ارضاً لحفر برفقها ينتفع بما فيها ثم طمها يلزمه مؤنة الحفر كالقبر والا اذا اعار كفنا وكفن فيه فان الاصح بقاؤه على ملكه ولا يرجع فيه حتى يندرس ايضاً والا اذا قال اعير وادارى بعد موتى لزيد شهر او خرجت من الثلث فليس الموارث الرجوع وكذا لو نذر المعير مدة او ان لا يرجع الى مدة كذا والا اذا رجع معير سفينة بها ائمة معصومة وهى في اللجة وبحت ابن الرفعة

والمغنى (قوله ان له الاجرة) اى يستحق الاجرة من حين الرجوع مغنى ونهاية اى فى السفينة فقط ع ش
عبارة الحلبي اى من حين الرجوع بالقول الى ان تصل الى الشط اه (قوله دابة او سلاحا) او نحو ذلك
اه مغنى (قوله ويظهر ان ياتي) مرافق عن ع ش خلافه (قوله ولا إذا اعار ثوبا للستر الخ) لم يطرده
هنا بحث ابن الرفعة ويوجه بقصر الزمن عادة مر اه سم (قوله لكن يرد ذلك الخ) فيه نظر لجواز حمل
قول المجموع المذكور على ما اذا لم يصرح بان الاعارة للصلاة افترض بان اطلقها او قيدها بكونها للصلاة بدون
تقييد بالفرض بخلاف ما اذا صرح بما ذكر فيمتنع الرجوع ولا اجرة وعلى هذا الحمل مشى شيخنا الشهاب
الرملى اه سم عبارة النهاية والمغنى واللفظ للثاني والاولى كما قال شيخى انه ان استعاره ليصلى فيه الفرض
فهى لازمة من جهتهما او اطلق الصلاة فهى لازمة من جهة المستعير فقط ان احرم فيها فرض وجائزة من
جهتهما ان احرم بنفل ويحمل ما ذكر على هذا التفصيل اه (قوله وقياسه) اى الستر (ذلك) اى النزاع
وما عطف عليه (قوله ولا إذا اعار دارا لسكنى معتدة الخ) وكذا لو استعار ستره يستتر بها فى الخلوة فهى
لازمة من جهة المستعير فقط نهاية ومغنى قال الرشيدى قوله مر فى الخلوة اى ومثلها غير ما بالاولى اه (قوله
كالتى قبلها) انظر ما معنى وجوب الاجرة فيها مع جواز الرجوع للمعير لان يقال جواز رجوعه بمعنى
وجوب الاجرة فليراجع اه سم (قوله وكذا لو اعار ما يدفع الخ) وقياس ما مر ثبوت الاجرة ايضا اه شرح
مر اه سم اقول ويفيده ايضا قول الشارع وكذا لو اعار الخ اى وكذا لا يرجع مع استحقاق الاجرة لو اعار
الخ (قوله ما يدفع به الخ) كالتسليم محترم نهاية وسلاح ونحوه كما هو مبين فى كتاب الصيال مغنى (قوله ونحو

المذكورة فى هذا المقام انه حيث قيل بوجوب الاجرة لا يتوقف وجوبها على عقد بل حيث رجع وجب له
اجرة مثل كل مدة مضت ولا يبعد انه حيث وجبت الاجرة صارت العين امانة لنا وان كانت عارية صار لها
حكم المستأجرة فان قلت عدم الاحتياج هنا الى عقد يخالف ما ياتى فى البناء والغراس من احتياج كل من التملك
والابقاء بالاجرة الى عقد قلت قد يفرق بالنسبة للتملك بانه لا ياتى انتقال العين عن ملك شخص الى ملك اخر
بغير ارث ونحوه بغير عقد واما وجوب الاجرة لا تلافى منفعة ملك الغير بغير بعيد واما الابقاء بالاجرة فقد
يقال لا فرق بينه وبين ما نحن فيه انه ان وقع عقد وجب المسمى والا وجب اجرة المثل لا تلافى المنفعة لكن
ساذكر عن فتوى الشارع اعتبار العقد فيما ياتى (قوله ولا إذا اعار ثوبا للستر او الفرض على نجس) لم
يطرده هنا بحث ابن الرفعة ويوجه بقصر الزمان عادة مر (قوله فيمتنع الرجوع على ما بحثه الاسنوى لحرمة
قطع الفرض) وقيل السؤال عما لو سلم من الفرض ثم تبين بطلانه فهل للمعير الرجوع والمنع من الاعادة
واقول لا وجه لهذا السؤال لان العارية غير لازمة وانما امتنع الرجوع حال الصلاة لحرمة التلبس بالفرض
وقد انقطع بالخروج منه وانما يتجه السؤال عما لو لم يصرح بالرجوع ولم يقنع بالاصلاة واحدة وقد تبين
بطلان صلاته فهل له اعادتها بدون اذن جديد او لا لان الاذن لم يتناول الاصلاة واحدة وقد فعلها وإن لم تجز فيه
نظرو لا يبعد ان يكون الثانى اقرب وقد يؤيده ما قالوه فى الاستئجار لعمل مدة ان زمن الطهارة والصلاة
المكتوبة والراتبة مستثنى وان الاجير لو صلى ثم قال كنت محدثا قال القفال لا تمنعه من الاعادة لكن تسقط من
الاجرة بقدر الصلاة الثانية وتمنعه من الثالثة لانه متعنت اه ووجه التايد ان الاجير ما ذون له عرفا وشرعا فى
قدر الصلاة ولم يتناول الاذن اعادتها عند الحاجة اليها بدليل سقوط الاجرة وانما جازت الاعادة لحرمة الفرض
والحرمة هنا لا تتوقف على الستره فليتنامل (قوله لكن يرد ذلك الخ) فيه نظر لجواز حمل قول المجموع
المذكور على ما اذا لم يصرح بان الاعادة للصلاة افترض بان اطلقها او قيدها بكونها للصلاة بدون تقييدها
بالفرض بخلاف ما اذا صرح بما ذكر فيمتنع الرجوع ولا اجرة وعلى هذا الحمل مشى شيخنا الشهاب الرملى
(قوله فهى لازمة من جهة المستعير فقط) وكذا فى اعارة ستره يستتر بها فى الخلوة شرح مر (قوله فى هذه)
اعتمده مر (قوله كالتى قبلها) انظر ما معنى وجوب الاجرة فى التى قبلها مع جواز الرجوع للمعير لان
يقال جواز رجوعه بمعنى وجوب الاجرة فليراجع اه سم وكذا لو اعار ما يدفع الخ وقياس ما مر ثبوت الاجرة ايضا

ان له الاجرة فى هذه كالمو
رجع قبل انتهاء الزرع
ولا إذا اعاره دابة او سلاحا
للغزو والتقى الصفان
ويظهر ان ياتي فيه بحث
ابن الرفعة ولا إذا اعار ثوبا
للستر والفرش على نجس
فى مفروضة فيمتنع الرجوع
على ما بحثه الاسنوى لحرمة
قطع الفرض ويوافقه قول
البحر ليس للمعير الاسترداد
ولا للمستعير الرد الا بعد
فراغ الصلاة لكن يرد ذلك
قول المصنف فى مجموعوه لو
رجع المعير فى اثناء الصلاة
زرعه وبقي على صلاته ولا
اعادة عليه بلا خلاف وقياسه
ذلك فى المفروش على
النجس لان عليه الاعادة
وعلى الاول يظهر انه يلزمه
بعد الرجوع الاقتصار على
اقل مجزى من واجباتها ولا
إذا اعار دارا لسكنى معتدة
فهى لازمة من جهة المستعير
فقط ولا إذا اعاره جذعا
ليستد به جدارا ما تلافلا
يرجع على الاوجه وفاقا
للبحر نعم يتجه ان له الاجرة
فى هذه كالتى قبلها وكذا لو
اعار ما يدفع به عما يجب
الدفع عنه او ما بقي نحو

برد مهلك أو ما ينقذه غرقا (وإذا أعار للبناء أو لغرس) الغراس ولم يذكر مدة ثم رجع) بعد أن بنى أو غرس (إن كان) المعبر (شرط القلع بجائنا) أي بلا بدل (لزمه) عملا بالشرط (٤٣٠) فإن امتنع فللمعبر القلع ويلزم المستعير أيضا تسوية حفران شرطها والأفلا و صوب السبكي

ومن تبعه حذف بجائنا كما فعله النص والجمهور وكذا الشيخان في الإجارة فذكره غير شرط للقلع بل للقلع بلا ارش ولو اختلفا في وقوع شرط القلع بجائنا صدق المعبر كما يحتمل الأذرعى كالو اختلفا في أصل العارية لأن من صدق شيء صدق في صفة وتو قال غيره يصدق المستعير لأن الأصل عدم الشرط واحترام ماله وهذا الوجه لا ينافيه ما مر عن الجلال البلقيني كما هو ظاهر بادنى تأمل (والا) يشرط عليه القلع (فإن اختار المستعير القلع) أراد به ما يعم الهدم بقرينة ذكره بعدهما (قلع) بلا ارش لأنه ملكه وقد رضى بنقصه (ولا يلزمه تسوية الأرض في الأصح) لأن الإعارة مع علم المعبر بأن للمستعير أن يقلع رضا بما يحدث من القلع (قلت الأصح تلزمه والله أعلم) لأنه قلع باختياره ولو امتنع منه لم يجبر عليه فيلزمه إذا قلع ردها إلى ما كانت عليه وهو المراد بالمنسوبة حيث أطلقت فلا يكلف ترابا آخر لو لم يكف الحفر ترابا وبحث السبكي وغيره أن عمله في الحفر الحاصلة بالقلع قال الأذرعى وكلام

برد) كالحرف (قوله غرقا) أو حرقا ويقاس بذلك ما في معناه اه معنى (قوله بعد أن بنى أو غرس) بقي مالور جمع قبلهما فليس له فعلهما قال في الروض فإن فعل عالما وجاهلا برجوعه قلع بجائنا وكلف تسوية الأرض اه ولا يبعد أن تلزمه الإجارة وهو ظاهر عند العلم بالرجوع انتهى سم على حج اه ع ش أي وأما عند الجهل بالرجوع لقد مر أول الفصل أنه لو استعمل المستعير بعد الرجوع جاهلا بالإجارة عليه فهل يقلع بجائنا حيثئذ فليراجع ثم رابت ما يأتي عن المغني أنه يقلع بجائنا قول المتن (إن كان الخ) الأولى فإن الخ بالقاء كافي المنهج (قوله بقرينة ذكره) أي القلع (بعدهما) أي البناء والغراس قول المتن (بجائنا) أي أو سكت عن ذكر بجائنا فيلزمه القلع في الصورتين بلا ارش كما أفهمه قوله مر واحترز بجائنا عملا لشرط القلع وغرم ارش النقص اه ع ش عبارة المغني مع المتن أن كان المعبر شرط عليه القلع فقط أو شرطه بجائنا اه (قوله أي بلا بدل) أي بلا ارش لنقص محلي ومعنى (قوله عملا) إلى قوله وصوب في النهاية والمغني (قوله) فللمعبر القلع) وإذا احتاج القلع إلى مؤنة صرفها المعبر باذن الحاكم فإن لم يجده صرف بنية الرجوع وأشهد على ذلك ع ش اه بجري (قوله ان شرطها) مع قول المتن قلت الخ يعلم منه وجوب التسوية في صورتين فيما إذا شرط القلع والتسوية وفيما إذا لم يشرط القلع واختاره المستعير اه سم (قوله والأفلا دخل فيه ما لو اختار المعبر القلع وطلبه من المستعير ففعله فلا يلزمه تسوية الحفر لأنه لم يفعله اختيارا اه ع ش (قوله: صوب السبكي الخ) اجاب عنه النهاية والمغني بأن المصنف احتز به أي بجائنا عملا لشرط أي المعبر القلع وغرامة الأرض فإنه يلزمه اه (قوله بل للقلع بلا ارش) أي فلا ارش مع تركه خلافا للنهاية والمغني (قوله ولو اختلفا) إلى قوله وقال غيره في النهاية والمغني (قوله بجائنا) أي أو يبدل نهاية ومعنى (قوله صدق المعبر) اعتمده النهاية والمغني (قوله ما مر الخ) أي قيل قول المتن والمستعير من مستاجر (قوله بلا ارش) إلى قول المتن وأن لم يختر في المغني الأقوله وهو المراد بالي وبحث والي قوله وقضيته في النهاية (قوله ردها إلى ما كانت عليه) أي بأن يعيد الأجزاء التي انفصلت منها فقط اه ع ش (قوله وهو) أي الراد المذكور (قوله فلا يكلف الخ) بل للمالك منعه منه ثم ظاهره أنه لا يلزمه ارش النقص لأنه بالاستعمال المأذون فيه (قوله الحفر ترابا) بنصب الأول ورفع الثاني (قوله وبحث السبكي الخ) اعتمده النهاية والمغني (قوله أن محله) أي ما صححه المصنف (قوله بخلاف الحاصلة في مدة العارية الخ) أي وهي محل ما في المحرر وهذا محل متعبر اه معنى (قوله لحدوثها) أي فلا تلزم تسويتها لحدوثها الخ (قوله لزمه ضم الزائد) أي وارش نقصه إن نقص اه ع ش قول المتن (بين أن يقيه باجرة) هل يتوقف ذلك على عقد إيجار من إيجاب وقول أم يكفي مجرد اختيار المعبر فتلزمه الإجارة بخير والاختيار الوجه الجاري على القواعد أنه لا بد من عقد إيجار كما في به الشارح اه

شرح مر (قوله بعد أن بنى أو غرس) بقي مالور جمع قبلهما فليس له فعلهما قال في الروض فإن فعل عالما وجاهلا برجوعه قلع بجائنا وكلف تسوية الأرض اه ولا يبعد أن تلزمه الإجارة وهو ظاهر عند العلم بالرجوع (قوله أي بلا بدل) عبارة المحلى أي بلا ارش لنقصه اه (قوله ان شرطها مع قول المتن الاتي قلت الأصح الخ) يعلم منه وجوب التسوية في صورتين فيما إذا شرط القلع وشرطها وفيما إذا لم يشرط واختاره المستعير (قوله بجائنا) أو بالبدل شرح مر (قوله صدق المعبر الخ) اعتمده مر (قوله في المتن بين أن يقيه باجرة) هل يتوقف ذلك على عقد إيجار من إيجاب وقول أم يكفي مجرد اختيار المعبر فيلزم بمجرده الوجه الجاري على القواعد أنه لا بد من عقد إيجار ثم رابت الشارح بسط الكلام عليه في فتوى واستدل به كلامهم هو ظاهر فيه وقد يقال أن عقد فلا كلام والأوجب إجارة المثل (قوله قال الأسنوي وأقرب ما يمكن سلوكه ما مر الخ) تقدم في باب البيع في باب المأوى قول الشارح ويقلع غرس وبناء المشتري هنا أي في البيع الفاسد

الاصحاب مصرح بهذا التصور بخلاف الحاصلة في مدة العارية لأصل الغرس والبناء لحدوثها بالاستعمال وهو ظاهر ولو حفر زائدا على حاجة القلع لزمه طم الزائد جزما (فإن لم يختر) القلع (لم يقلع بجائنا) لوضعه بحق (بل للمعبر الخيار) لأنه المحسن ولأنه مالك الأرض وهي الأصل (بين أن يقيه باجرة) مثله واستشكلت بأن المدة مجهولة قال الأسنوي وأقرب ما يمكن سلوكه

ما مرقى بيع حق البناء دائماً على الأرض بعوض حال بل يفتى ببيع أو إجارة لينظر لما شغل من (٤٣٩) الأرض ثم يقال لو أوجر هذا لنحو بناء

دائماً بحال كم يساوى فإذا قيل كذا أو جنباه وعليه يتجه أن له إبدال ما قلع لأنه بذلك التقدير ملك منفعة الأرض على الدوام (أو يقلع) أو يهدم البناء وإن وقف مسجد (ويضمن) أرض نقصه (وهو قدر ما بين قيمته قائماً ومقلوعاً ولا بد من ملاحظة كونه مستحق الإخذ لنقص قيمته حيثئذ وقضية ضمانه ذلك أن مؤنة القلع أو الهدم عليه أيضاً واعتمده في التدريب كالكفاية فإنه لما نقل فيها عن الإمام أن الظاهر من كلام المعظم أنها على المستعير قال وفي كلام الأصحاب ما يدل على أنها على المعير كما عليه ما ينقصه الفلغ وهو متجه جداً اهـ لكنه ناقض نفسه في المطلب فإن ظاهر كلامه أنها على المستعير كالمستاجر وتبعه شارح حيث رد الأول بأن المؤنة في نظيره من الإجارة على المستاجر فالمستعير أولى منه أما إجارة نقل النقص فعلى مالكة قطعاً (قيل أو يتماكة) بعقد مشتمل على إيجاب وقبول (بقيمتها) حال التملك مستحق القلع والأصح كمنظائره من الشفعة وغيرها ومن ثم قيل إنها جز ما به في مواضع وجرى عليه هنا جمع متأخرون ولم يعتمدوا ما في الروضة هنا من تخصيص

بسط واستدلال من كلامهم بما هو ظاهر فيه وقد يقال إن عقد فلا كلام ولا وجبت إجارة المثل سم على حج لكن قول الشارح لأنه بذلك التقدير ملك منفعة الأرض الخ قد يخالفه اهـ ع ش أقول عبارة النهاية صريحة في عدم العقد كما يأتي وقولها كالشارح لأنه بذلك التقدير الخ كالصريح فيه (قوله ما مرقى بيع حق البناء) أي في الصلح (قوله فينظر لما شغل الخ) ينبغي أن ينظر كيف يتأتى ذلك بالنسبة للأرض الموقوفة ابتداء أو بعد الإعارة اهـ سيد عمر أقول ويؤخذ حكمه من قول الشارح الآتي ولو وقف الأرض تخير أيضاً لكن لا يفعل الأول إلا إذا كان الخ (قوله كم يساوى) الأول بك الخ (قوله وعليه يتجه الخ) أي على قول الأسنوي وأقرب الخ ثم هذا ظاهر بناء على ما صور به وتقدم عن العباب في باب الصلح أي من طرق التبقية بالإجارة أن يتوافقا على تركه في كل شهر بكذا أو يتغير ذلك للحاجة كالخراج المضروب على الأرض وعليه فلو قلع غراسه أو سقط بناؤه ليس له إعادته اهـ ع ش (قوله أن له إبدال ما قلع الخ) أي ولو من غير الجنس حيث لم يزد ضرره على الأول اهـ ع ش وكذا له إجارة ما بين المغروس إن كانت الإجارة لجميع الأرض فإن كانت بحل المغروس فقط فلا اهـ (قوله وإن وقف مسجد) وينبغي أن يبنى بانقضاءه مسجد آخر إن أمكن على ما يأتي في نظيره فبالو أنهدم المسجد وتعذر إعادته اهـ ع ش (قوله لأنه بذلك التقدير ملك منفعة الأرض الخ) لأن المالك لما رضى بالإجارة وأخذها كان كأنه أجره الآن لإجارة مؤبدة اهـ نهاية قال الرشيدى قوله مكرانه أجره الخ صريح في أنه لا يحتاج هنا إلى عقد ولعل الفرق بينه وبين ما مرقى البيع أن هناك ابتداء انتفاع فلا يجوز من غير عقد بخلاف ما هنا وهو دوام انتفاع كان ابتداءه بعقد العارية (قوله وهو قدر ما بين الخ) فلو كانت قيمته مستحق الأبقاء عشرة ومستحق القلع تسعة ومقلوعاً ثمانية لزمه واحد فإذا تملكه لزمه تسعة اهـ بجري (قوله ولا بد من الخ) راجع لقوله قائماً (قوله مستحق الإخذ) أي القلع اهـ ع ش (قوله أنها على المستعير كالمستاجر) جزم به العباب واعتمده مر اهـ سم عبارة النهاية والظاهر كما قاله ابن الرفعة أن مؤنة القلع على صاحب البناء والغراس كالإجارة حيث يجب فيها ذلك على المستأجر أما إجارة نقل النقص فعلى مالكة قطعاً ولو أراد تملك البعض وإبقاء البعض فالأوجه كما بحثه الزركشى عدم إيجابته لكثرة الضرر على المستعير إذ ما جاز فيه التخير لا يجوز تبعضه اهـ (قوله نقل النقص) أي ونقل المغروس اهـ بجري (قوله بعقد) إلى قوله وينبغي في النهاية والمغنى قول المتن (أو يتملكه) ولو لم يرض المستعير بذمة المعير أجبر المعير على التسليم أو لا أو على الوضع تحت يد عدل فليؤبى اهـ بجري (قوله وهو الأصح) أي جواز تملكه بقيمة (وما في المتن) أي من تخصيصه بالتبقية بإجارة والقلع (فيتخير بين الثلاثة) عبارة النهاية والمغنى فالعتمد تخيره بين الأمور الثلاثة بل نقل بعضهم الاتفاق على ذلك اهـ وفي البجيري ومثل المعير في التخير المذكور المشتري شراء فاسد إذا بنى أو غرس على المعتمد ولا يقال هو كالغاصب لأنه يضمن ضمانه لا نأقول المالك هو المسلط له على ذلك كالمعير هنا فتنبه لذلك فكثيراً يغلط فيه تأمل شوبرى اهـ وقوله ولا يقال الخ رد على ع ش حيث ذكر ما قبله عن سم عن البغوى ثم قال وقد تقدم في الشارح مر أن حكمه حكم الغصب فيقلع بجانبه اهـ (قوله الأول) أي التبقية بإجارة المثل قوله شريك الخ أي في الأرض فإن لم يرض الشريك بالإجارة أعرض الحاكم عنهما مغنى ونهاية (قوله أو الثاني) أي القلع وغرامة الأرض (قوله فيه نقص) يعني في البناء أو الغراس بسبب القلع نقص (قوله

بجاءنا على ما في موضع من فتاوى البغوى ووجه جامعها لكن صريح ما رجحه الشيخان من رجوع مشتر من غاصب بالأرض عليه الرجوع به هنا على النافع بالأولى لعذره مع شبهة إذن المالك ظاهراً الخ اهـ (قوله أنها على المستعير كالمستاجر) جزم به في العباب واعتمده مر (قوله في المتن قيل أو يتملكه بقيمتها) ولو أراد تملك البعض وإبقاء البعض بالإجارة أو القلع بالأرض وإبقاء البعض فالأوجه كما بحثه الزركشى عدم إيجابته لكثرة الضرر على المستعير إذ ما جاز فيه التخير لا يجوز تبعضه كالكفارة شرح مر (قوله فيتخير بين الثلاثة) اعتمده مر (قوله أو الثاني الخ) فإن قلت لم امتنع الأول هنا وهو الأبقاء بالإجارة قلت لعله لا شك له

التخير بالتملك والقلع ولا ما في المتن فيتخير بين الثلاثة وقد تبين الأول بأن بنى أو غرس شريك بأذن شريكه ثم رجع أو الثاني إذالم يكن فيه نفس أحد الأولين فقط أن وقف المستعير البناء أو الغراس فامتنع التملك بالقمة خلافاً لصلح ولو وقف الأرض

تخير ايضا السكن لا يفعل الاول إلا إذا كان اصلح للوقف من الثاني ولا الأخير إلا إذا كان في شرط الواقف جواز تحصيل مثل ذلك البناء والقراس من ريعه وينبغي أن يقيد بهذا (٤٣٢) قول ابن الحداد في أرض وقت بعد البناء فيها باجارة يقطع البناء بجائنا وغالفه الرويات قرأ

أو أحد الأولين) وهما التبقية بالاجرة والقطع مع غرامة الأرض (قوله تخير) أي بين الثلاثة معنى ونهاية (قوله) لكن لا يفعل الاول الخ) عبارة النهاية والمعنى وشرح الروض لكن لا يقطع بالأرض إلا إذا كان اصلح للوقف من التبقية بالاجرة (قوله) وينبغي أن يقيد بهذا قول ابن الحداد الخ) يحتمل أن معنى ذلك أن قول ابن الحداد المذكور دل على تعيين القلع فيقيد بما إذا لم يكن الاول وهو الابقاء بالاجرة اصلح للوقف ولم يكن في شرط الواقف جواز الأخير وهو التملك بالقيمة وإلا لم يتعين القلع فليتأمل نعم قول ابن الحداد بجائنا مشكلا إلا أن حل على ما إذا شرط القلع بجائنا سم (قوله باجارة) متعلق بالبناء (قوله فطروه) أي الوقف (قوله حكمها) أي الاجارة (ولو كان على الشجر) إلى المتن في النهاية (كافي الزرع) مقتضاة ثبوت التخيير فيه وليس كذلك بل يلزمه تبقيته إلى الحصاد كما سيأتي في قول المصنف وإذا أعار أرضا لزراعة فرجع الخ ويمكن أن يقال أن المعنى كما يمنع القلع حالا في الزرع ففي التشبيه مساحة اه ع ش أي فالتشبيه في مطلق التأخير وإن كان المؤخر في المشبه التأخير وفي المشبه به القلع إذ لا خيار فيه كما يأتي في المتن (قوله) لكن المنقول في نظيره من الاجارة هو التخيير) أي في الحال سم على حج ونقل سم على منهج عن الشارح مر اعتاده اه ع ش عبارة البجيرمي المعتمد ثبوت الخيار الآن ثم إن كانت الثمرة غير مؤثرة بملكها تبعا إن اختار التملك ولا أبقاها إلى أو أن الجذاذ كما في نظيره من الاجارة شو برى اه (قوله تملك الثمرة ايضا) أي ملكها تبعا اه سم (قوله) ابقاها الخ) وينبغي وجوب الاجارة كافي الزرع ع ش وسم (قوله) وإن أراد القلع الخ) (فرع) لو قطع شخص غصناله ووصله بشجرة غيره فثمره الغصن للمالك لا لملك الشجرة كما لو غرسه في أرض غيره ثم إن كان الوصل باذن المالك فليس له قلعها بجائنا بل يتخير المالك بين أن يقيه بالاجرة أو يقلعه مع غرامة أرض النقص ولا يملكه بالقيمة وإن قلنا فيهما أنه يملك بالقيمة البناء والقراس للفرق الواضح اه معنى (قوله) وإذا اختار الخ) راجع إلى المتن السابق ودخول في المتن الآتي قول المتن (أن بذل) بالمعجمة أي أعطى نهاية ومعنى أي ألزم ذلك وليس المراد دفعها بالفعل فيما يظهر ع ش (قوله) ثم عليه) يعني على الأصح وكان الاولى الاظهار اه رشدي (قوله) على الكيفية السابقة الخ) سيأتي ما فيه قول المتن (والاصح أنه يعرض غنهما) والوجه كافي البحر عدم لزوم الاجارة مدة التوقف لأن الخيرة في ذلك إليه أي المعير خلافا

بجهل المدة فلا حاجة إلى ارتكابه حيثئذ مع الاستغناء عنه بالقطع الذي لا يضرب المستعير مع عدم النقص وفيه نظر فهلا غتفر هذا الجهل كما غتفر في بيع راس الجدار أو إيجاره لوضع الجذوع والبناء ويفرق بالحاجة هناك لاهنا (لكن لا يفعل الاول الخ) الذي في شرح الروض لكن لا يقطع بالأرض إلا إذا كان اصلح للوقف من التبقية بالاجرة انتهى وفي شرح مر وبحث في الاسعادان المعير لو كان ناظر المبتعدر عليه التملك لنفسه ثم بعد انتقال الاستحقاق في الأرض لغيره بمن ليس وارثا يبق باجرة المثل ويمكن رد بان التملك بالقيمة إنما هو تبع ملك الأرض بحيث انتفى ملكها الوقفها امتنع على الناظر التملك وإنما جاز التملك من ريع الوقف لأنه يصير بذلك وقفا تبعا للأرض انتهى فليتأمل قوله يصير الخ (قوله) وينبغي أن يقيد بهذا قول ابن الحداد الخ) يحتمل أن معنى ذلك أن قول ابن الحداد المذكور دل على تعيين القلع فيقيد بما إذا لم يكن الاول وهو الابقاء بالاجرة اصلح للوقف ولم يكن في شرط الواقف جواز الأخير وهو التملك بالقيمة وإلا لم يتعين القلع فليتأمل نعم قول ابن الحداد بجائنا مشكلا إلا أن حل على ما إذا شرط القلع بجائنا سم (قوله) تملك الثمرة ايضا) أي ملكها تبعا (قوله) ولا أبقاها الخ) ينبغي بالاجرة فراجع (قوله) في المتن ثم قيل ببيع الحما كم الخ) في العباب وعلى المستعير اجرة مدة التوقف انتهى وفي شرح مر والوجه كافي البحر عدم لزوم الاجارة مدة التوقف لأن الخيرة في ذلك إليه خلافا للامام اه

أنه قبل مضي مدة الاجارة لا يطالب بالقطع وكذا بعدها إلا أن شرط عليه والادفع المتولى قيمته أن رأى فيه الحظ لأن الوقف ورد بعد استحقاق البناء أي فطروه بعد الاجارة المقتضية للقطع بالأرض أو التملك لا يغير حكمها ولو كان على الشجر ثم لم يبد صلاحه فلا تخيير إلا بعد الجذاذ كما في الكفاية عن الامام والقاضي كافي الزرع لأن له أمدا ينتظر قال الاسنوي لكن المنقول في نظيره من الاجارة هو التخيير ثم إن اختار التملك تملك الثمرة أيضا إن كانت غير مؤثرة ولا أبقاها إلى أو أن الجذاذ وإن أراد القلع غرم أرض نقص الثمرة أيضا وإذا اختار ماله اختياره لوم المستعير موافقة فان أبي كلف تغريغ الأرض بجائنا لتقصيره (فان لم يختر) المعير شيئا ما ذكر (لم يقطع بجائنا) بذل المستعير الاجرة لا تنفاه الضرر (وكذا إن لم يبدلها في الاصح) لأن المعير مقصر بتركه الاختيار راض باتلاف منافعه (ثم) عليه (قيل) يبيع الحما كم

الأرض وما فيها) من بناء وغراس (ويقسم بينهما) على الكيفية السابقة في رهن الأم دون ولدها فصلا للخصومة (والاصح أنه يعرض غنهما حتى يختارا شيئا) لأن المستعير لا تقصير منه فكيف يجبر على إزالة ملكه والمعير وإن قصر لكن الضرر عليه فقط واجار الحما كم إنما هو لازالة الضرر المتعدى للغير كيبيع مال مدين امتنع عن الوفاء

وقوله مختار المحكي عن خطه هنا وعن أصله واكثر نسخ الشرحين ينافية اسقاط الالف من خطه في الروضه و صح عليه واستحسنه السبكي وصوبه الاسنوي لان اختيار المعبر كاف في فصل الخصومة ورجح الاذرعى اثباتها لانه الموافق لتعبير جمع بانه يقال لهما النصر فاحق تصطلحا على شئ مولانه قد مختار المعبر ما لا يجبر عليه المستعير ولا يوافقه اه والوجه صحة كل من التعبيرين اما الاول فلان المعبر هو الخير او لا فصيح اسناد الاختيار اليه وحده وقد صرح ابن الرفعة وغيره بانه اذا عاد وطلب شيئا من الخصال الثلاث اجيب كالا ابتداء وان اختار شيئا من غير الثلاث ووافقه المستعير انفصل الامر والاستمرار الاعراض عنهما على انه مع حذف الالف (٤٣٣) يصح الاسناد لاحدهما الشامل للمستعير

لانه اختار ما له اختياره كالقلع بجانا انفصلت الخصومة ايضا واما الثاني فلان المعبر وان كان هو الاصل لكن لا يتم الامر عند اختيار غير الثلاث الا بموافقة المستعير فصح الاسناد اليهما (و) في حالة الاعراض عنهما الى الاختيار يجوز (للمعبر دخوله والانتفاع بها) لانها ملكة له والاستناد الى بقاء المستعير وغرضه والاستقلال به ما وان منعه كما مر في الصلح وتخييل فرق بينهما غير صحيح واطلاق جمع امتناع الاستناد اليه محمول على ما يضر ولو أدى ضرر حالا او مالا (ولا يدخله المستعير بغير اذن) من المعبر (لتفرج) وغيره من الاغراض التافهة كالاجنبي وهي مولدة قيل لعلها من انفراج الهم اي انكشافه (ويجوز دخوله) (للسقي والاصلاح) للبناء بغير الة اجنبية ونحوهما كاجتماع الثمر (في الاصح) صيانة للملكة عن الضياع فان عطل بدخوله منفعة تقابل باجرة لزمته اما اصلاح البناء بالة اجنبية فلا يمكن منه لان فيه ضررا بالمعبر

للامام نهاية ومعنى (قوله) وقوله يختارا الى المتن في النهاية (قوله) وعن أصله (أي عن المحرر) (قوله) ينافية الخ) خبر وقوله يختار الخ (قوله) ورجح الاذرعى اثباتها الخ) وهذا الوجه اهم معنى (قوله) ما لا يجبر عليه الخ) اي شيئا غير الثلاث المارة (قوله) اما الاول) اي الاسقاط اي صحته (قوله) اذا عاد) اي بعد التوقف (قوله) شيئا من غير الثلاث) اي كالقلع بجانا (قوله) الشامل) اي سمو لا بدليا لا عموميا (قوله) واما الثاني) اي الاثبات اي صحته (قوله) لا يتم الامر عند اختيار غير الثلاث) أي كالقلع بجانا وقد يقال وكذا من الثلاث لانه لو أبي المستعير الموافقة كلف تفرغ الارض فلم يتم الامر بمجرد اختيار المعبر فليتامل اه سم (قوله) وفي حالة الاعراض الخ) وانظر حكم الدخول قبله وبعد الرجوع والظاهر انه لا فرق شورى اه بجبر مي (قوله) لانها ملكة) الى قول المتن والعارية المؤقتة في النهاية وكذا في المغني الا قوله قيل وقوله اما صلاح البناء الى المتن (قوله) لانها ملكة الخ) قضية هذا التعليل ان للمعبر ما ذكر وان لم يرجع فانظر لم اقتصر و اعلى ذكر ذلك في حال الرجوع اه سم وقد وجد الاقتصار اخذ من قول الشارح الاتي وتخييل فرق الخ بان حالة الرجوع هي محل توهم المنع لما ياتي عن المغني (قوله) وتخييل فرق) بان المعبر جبر على نفسه بعدم اختياره فلذا منع بخلاف الاجنبي اه مغنر (قوله) التافهة) اي الحقيرة (قوله) كالاجنبي) اي قيا سا عليه (قوله) وهي مولدة) اي لمظه تفرج ليست عربية والذي في كلام العرب على ما يستفاد من المختار الفرجة بفتح الفاء التفضي من الهم اه ع ش عبارة القاموس والفرجة مثلثة التفضي من الهم اه (قوله) لعلها من انفراج الهم الخ) كما قاله المصنف في تحريره ولو قال بدلها بلا حاجة لكان اولى اهم معنى قول المتن (للسقي) للغراس والاصلاح له اول البناء اه معنى (قوله) بغير الة اجنبية) لعل المراد بهذا القيد الاحتراز عما يمكن اعادته بدونه كالجديد من الخشب والآجر اما نحو الطين مما لا بد منه لا صلاح المنهدم فالظاهر انه لا يعد اجنبيا اه ع ش (قوله) ونحوهما) عطف على السقي (قوله) لزمته) فلا يمكن من الدخول الا بهانها ومعنى وشرح الروض (بخلاف اصلاحه) بانه كان الخ) اي فيجوز كما ان الخ قال ع ش وهذا التوجيه يقتضي امتناعه اي السقي لانه قد يجر الى ضرر بالمعبر كافي الاصلاح بالالة الاجنبية فكان الاولى توجيه جواز السقي بنحو الاحتياج اليه اه (قوله) ويثبت المشتري الخ) عبارة المغني فان باع المعبر الثالث تخير المشتري كما كان يتخير البائع وان باع المستعير كان المعبر على خير ته اه وفي البجير مي واذا اشترى من المستعير ياتي فيه ما تقدم ان كان شرط القلع لزمه الخ اه (قوله) نعم له) اي للمشتري من كل منهما (قوله) وقيل الخ) فيه اعتراض غلي المصنف بان كلامه يفهم ان البعير يبيعه لثالث قطعا وليس مرادا (قوله) للضرورة) لم يظهر وجود الضرورة هناत्मمكن كل منهما من بيع ملكه بمن

(قوله) لا يتم الامر عند اختيار غير الثلاث) أي كالقلع بجانا وقد يقال وكذا من الثلاث لانه لو أبي المستعير الموافقة كلف تفرغ الارض فلم يتم الامر بمجرد اختيار المعبر فليتامل (قوله) لانها ملكة) قضية هذا التعليل ان للمعبر ما ذكر وان لم يرجع فانظر لم اقتصر و اعلى ذكر ذلك في حال الرجوع (قوله) فان عطل بدخوله منفعة تقابل باجرة لزمته) كذا في الروض قال في شرحه فلا يمكن من الدخول الا بها انتهى واعتمده مر (قوله) جاز للضرورة) اعتمده مر

(٥٥ - شرواني وابن قاسم - خامس) لانه قد يختار النملك أو النقض مع الغرم فيزيد الغرم عليه من غير حاجة اليه بخلاف اصلاحه بانه كان سقي الشجر يحدث فيها زيادة عين وقيمة (ولكل) منهما (بيع ملكة) من صاحبه وغيره ويثبت للمشتري من كل ما كان لبايعه وعليه ما ذكر نعم له الفسخ ان جهل الحال (وقيل ليس للمستعير يبيعه لثالث) لان ملكة غير مستقرة للبغير تملكه ورد بان غايته انه كمشقص مشفوع وقيل لبس للبغير ذلك ايضا لجهل بامد البناء والغراس ولو اتفق على بيع الكل لثالث بمن واحد جاز للضرورة

وروز كامر (والعارية المؤقتة كالمطلقة) في جميع ما مر فيها رجع قبل انقضائها لان التاقيت وعد لا يلزم وقيل لا يجوز الرجوع حيثئذ والا لم يكن للتاقيت فائدة او بعده ويأتى معنى (٤٣٤) الرجوع حيثئذ كالمدة كما يجوز ان يكون للقلع يجوز ان يكون لمنع الاحداث او

لطلب الاجرة (تنبه) قوله كالمطلقة وقول الشارح في جميع ما مر فيها مشكل لانهم ان ارادوا التشبيه في البناء والغراس فقط كما يدل عليه حكاية القول الآتى ورد عليهم انه اذا اعير لها ولم يذكر مدة فله فعليهما ما لم يرجع لكن لا يفعلهما الامرة واحدة وغيرهما مثلها في ذلك وان قيد بمدة كمر المرة بعد الاخرى ما لم تنقض او يرجع او فيهما وفي غيرهما ورد عليهم منع الانتفاع بعد المدة ولو لم الاجرة فيه بخلافه في المطلقة وكانهم وكلا هذا التفصيل الى محله في الكتب المبسوطه (وفي قول له القلع فيها) اى المؤقتة بعد المدة (بجاءنا اذ رجع) اى انتهت بانتها المدة لان فائدة التاقيت القلع بعد المدة وجوابه ما مر قبيله (واذا اعار لزراعة) مطلقا (فرجع قبل ادراك الزرع) فالصحيح ان عليه الابقاء الى الحصاد ان نقص بالقلع قبله لانه محترم وله امد ينتظر بخلاف ما اذا لم ينقص كما بحثه ابن الرفعة لا تنفاه الضرر هذا إن لم يحصد قصيلا كقمح اما ما يحصد قصيلا كباقله فيكلف قلعه في وقته المعتاد (و) الصحيح (ان له الاجرة) اى اجرة

مستقل نعم تصور الضرورة بما اذا لم يوجد من يشتري مال كل على حدته وأجاب بعضهم بان المراد بالضرورة قطع النزاع اه بجميرى (قوله ووزع كامر) اى عقب قول المصنف ويقسم بينهما عبارة النهاية فيوزع الثمن على قيمة الارض مشغولة بالغراس او البناء وعلى قيمة ما فيها وحده اى مستحق القلع فحصة الارض للبعير وحصة ما فيها للمستعير كذا جزم به ابن المقرئ وجزم به صاحب الانوار والحجازى وقدم المصنف في الروضة كلام المتن على القائل بالتوزيع كفاي الرهن اه وفي المغنى نحوها قال ع ش قوله كما جزم ابن المقرئ معتمد اه وفي البجيرى وهذا اى ما جزم به ابن المقرئ ومن معه هو المعتد بذى ادى فلو باع الجميع بثلاثين وقيمة الارض مشغولة وحدها عشرة وقيمة ما فيها مستحق القلع خمسة كان للبعير عشرون والمستعير عشرة اه قول المتن (والعارية المؤقتة) لبناء او غراس او غيرهما نهاية ومعنى (قوله رجع قبل انقضائها) اى سواء رجع الخ عبارة النهاية والمغنى اذا انتهت المدة او رجع قبل انقضائها اه (قوله وقيل الخ) فيه اعتراض على المصنف من حيث افهامه الاتفاق في المسئلة (قوله او بعده) اى الانقضاء عطف على قبل انقضائها (قوله ويأتى معنى الرجوع الخ) اشارة الى قوله الآتى اى انتهت بانتها المدة سم وكردى (قوله حيثئذ) اى حين اذا انقضت المدة (قوله واذكر المدة) الى التنبه في النهاية (قوله كما يجوز ان يكون للقلع يجوز الخ) اى فلا يمنع التخيير اه سم (قوله اذا اعير لهما) الى قوله او فيهما فى المغنى (قوله ولم يذكر) ببناء المفعول (قوله فله فعليهما) اى للمستعير فعل البناء والغراس (قوله لكن لا يفعلهما الامرة واحدة) كذا في شرح الروض اه سم فان قلع ما بناه او غرسه لم يكن له اعادته الا باذن جديدا لا ان صرح بالتجديد مرة بعد اخرى ذكره الشيخان في الكلام على الزرع اه معنى (قوله وغيرهما الخ) اى البناء والغراس (قوله وان قيد الخ) هذا محط الاشكال (قوله كرر المرة بعد الاخرى الخ) اى وغير الغراس والبناء في معناهما معنى (قوله ما لم تنقض الخ) فان فعله عالما او جاهلا برجوعه او بعد انقضاء المدة قلع بجنا وكلف تسوية الارض كالفاصب في حالة العلم وكذلك ما نبت بحمل السيل الى ارض غيره في حالة الجهل اه معنى (او فيهما الخ) عطف على قوله في البناء والغراس فقط (قوله ولو لم الاجرة) عطف على منع الخ (قوله فيه) اى في الانتفاع (قوله بخلافه) اى الانتفاع جاهلا بالرجوع (قوله اى المؤقتة) الى قوله اى اعلامه في المغنى والى قول المتن (الاصح في النهاية) (قوله بعد المدة) ذكر هذا القيد وجب استدراكالانه فسر الرجوع بالانتهاء بانتها المدة فحاصل معنى اذ رجع اذا انقضت المدة فصار التقدير في قول له القلع بعد المدة اذا انقضت المدة ولا يخفى قبجه اه سم (قوله وجوابه) اى جواب تعليل ذلك القول (قوله ما مر قبيله) اى في قوله وذكر المدة يجوز ان يكون المنع الاحداث الخ اه سم (قوله مطلقا) اى بلا تعيين مدة (قوله بخلاف ما اذا لم ينقص) اى بالقلع فانه يكلف قلعه وان لم يعتد قطعه نهاية ومعنى (قوله هذا) اى قول المصنف فالصحيح الخ (قوله ان لم يحصد الخ) اى ان لم يعتد قلعه قصيلا (قوله كامر) اى في اول الفصل (قوله

(قوله ويأتى معنى الرجوع حيثئذ) اشارة الى قوله الآتى آفأى انتهت بانتها المدة (قوله كما يجوز ان يكون للقلع يجوز الخ) فلا يمنع التخيير (قوله لكن لا يفعلهما الامرة واحدة) كذا في شرح الروض (قوله كرر المرة الخ) كذا في الروض وشرحه (قوله بعد المدة) ذكر هذا القيد وجب استدراكالانه فسر الرجوع بالانتهاء بانتها المدة فحاصل معنى اذ رجع اذا انقضت المدة فصار التقدير في قول له القلع بعد المدة اذا انقضت المدة ولا يخفى قبجه (قوله وجوابه ما مر قبيله) اى في قوله وذكر المدة الخ (قوله في المتن) واذا اعار لزراعة) قال الروض وان اعاره لفسيل اى صغار النخل يعتاد نقله فكالزراعة والا فكالبناء قال في شرحه قال السبكي وسكتوا عن القول ونحوها بما يجوز مرة بعد اخرى ويحتمل الحاق عروقه بالغراس كما في البيع الا ان يكون بما ينقل اصله فيكون كالفسيل الذى ينقل انتهى

او مدة الابقاء وقت الرجوع لا تنفاه الاباحة به فاشبه ما اذا اعار دابة ثم رجع اثناء الطريق فعليه نقل متاعه الى ما من باجرة المثل كامر (فلم عين مدة) للزراعة (ولم يدرك) الزرع (فيها لتقصيره بتأخير الزراعة)

أو بنفسها كان كان على الأرض نحو سبل أو نالج ثم زرع بعد زواله ما لا يدرك في بقية المدة أو زرع غير المعين مما يبطئ ما أكثر منه (قلع مجانا) لما
تقرر من تقصيره ويلزمه أيضا تسوية الأرض أما إذا لم يقصر فلا يقام مجانا كما لو اطاق سواء كان عدم الإدراك لنحو بردام لقصر المدة المعينة
(ولو حمل السيل) أو نحو الهواء (بذرا) بمجمعة أي ما يصير مبدورا ولو نواة أو حبة لم (٢٣٥) يعرض مالكم عنها (إلى أرض) لغير مالكم

(أو بنفسها) أي الزراعة عطف على بتأخير الخ ع ش اه سم أي وقوله كان كان الخ منال له عبارة المغني وشرح
المنهج وإن قصر بالزرع ولم يقصر بالتأخير كان كان الخ اه (قوله أو زرع الخ) عطف على قوله كان على
الأرض الخ قول المتن (قلع مجانا) أي وإن لم يكن المقلوع قد رايتنفع به اه ع ش (قوله من قصيره) أي
بتأخير الزرع في الصورة الأولى وبأصل الزرع في الثانية وبزرع غير المعين في الثالثة (قوله لنحو برد) أي
كحرو مطروا كل جراد أو دود ثم ثبت من أصله تأنيبا ع ش ومغني (قوله أم لقصر المدة الخ) وإن لم تبطل
العارية في هذه لا مكان لإبدال الزرع بغيره مما هو دونه فليؤي به اه بجري (قوله أم لقصر المدة المعينة)
ظاهره وإن كان المعبر جاهلا بالحال والمستعير عالما به ودلس وفيه بعد اه رشدي (قوله أو نحو الهواء) كذا
في أصله اه سيد عمر أي كالطير (قوله أي ما يصير مبدورا) فقيه تجوز من وجهين اه مغني أي إطلاق
المصدر على المفعول وتسمية الشيء بما يصير إليه اه زيادي (قوله ولو نواة أو حبة) عبارة المغني شمل إطلاقه
ما لو كان المحمول لا قيمة له كحبة أو نواة لم يعرض عنها مالكم وهو الأصح كافي زيادة الروضة اه (قوله فيجب
على ذي الأرض الخ) عبارة المغني والنهاية فيجب رده إليه ان حضر وعلمه وإلا فإيرده إلى القاضى لأنه نائب
الغائب ويحفظ المال الضائع اه عبارة سم قوله فيجب الخ عبارة الروض لزمه ردها للمالك وإن غاب
فلقاضى اه فليتنامل ما ذكره الشارح اه (قوله اما اعرض) إلى قوله ان قلنا في المغني الا قوله لا كسفيه
(قوله بمجرد الاعراض) وهو الرجاء اه ع ش (قوله ويؤخذ منه) أي من ذلك الجواز (قوله وحيثنذا فالشرط
الخ) اعتمدهم راه سم (قوله ان لا يعلم الخ) قد يقال هذا يشمل ما يشك فيه هل هو ما يعرض عنه غالبا أو لا
وفي ملكه نظر فالوجه أن الشرط علم الاعراض أو علم كون الموجود مما يعرض عنه غالبا مع الشك في
الاعراض سم على حجج اه ع ش وقد يمنع دعوى الشمول بان مرجع ضمير عدم اعراضه في الشرح قوله
ما هو كذلك المشار به إلى قوله مما يعرض عنه غالبا قول المتن (والأصح انه يجبر الخ) ظاهر إطلاقه وان كان
البذر مما يعرض عنه غالبا وهل ذلك مقيد حيثنذا بما إذا لم يدع المالك الاعراض عنه فليراجع (قوله لان
المالك) إلى قوله وقضية ذلك في النهاية (قوله ولا اجرة) إلى قوله وقضية ذلك في المغني (قوله لمدته) أي بقاء البذر
اه ع ش (قوله قبل القلع) مفهومه الوجوب لمدة القلع سم على حجج ويذغى أن يباحق بمدة القلع ما لو تمكن من القلع
واخره اخذ اعمار في وارث المستعير من انه اذا تأخر مع التمكن لزمته الاجرة اه ع ش أقول وقول سم مفهومه
الوجوب فيه وقفة اذ المتبادر من القلع تمامه لا الشروع فيه ومن اغاية طول زنه القلع بل التعديل الاتي
كالصريح في عدم الوجوب فايراجع (قوله ومن ثم) أي من اجل التعديل بذلك (قوله تسوية الحفر الخ) أي
برد الاجزاء المنفصلة منها فقط اه ع ش (قوله لانه) الأولى التانيث (قوله وقضية ذلك) أي التعديل (قوله
من فعله) مفهومه أنه لو أجبره المالك أو الحاكم لا لزمه ما ذكر سم على منهج ووجهه بأنه لم يحصل منه
في الأصل تعد ثم رايت الأذرع صرح بالمفهوم المذكور اه ع ش قول المتن (ولو ركب الخ) عبارة المنهج
ولو قال من يده عين اعترفتي فقال مالكم اجر ك أو ذهبتى وضعت مدة لها اجرة صدق اه قول المتن
(فقال اجر تسكها) بقى ما وادعى واضع اليد بعد تاقف الدين الاجارة والمالك ادعى العارية عكس كلام المتن

(قوله أو بنفسها) أي الزراعة عطف على بتأخير الخ ع ش اه سم أي وقوله كان كان الخ منال له عبارة المغني وشرح
المنهج وإن قصر بالزرع ولم يقصر بالتأخير كان كان الخ اه (قوله أو زرع الخ) عطف على قوله كان على
الأرض الخ قول المتن (قلع مجانا) أي وإن لم يكن المقلوع قد رايتنفع به اه ع ش (قوله من قصيره) أي
بتأخير الزرع في الصورة الأولى وبأصل الزرع في الثانية وبزرع غير المعين في الثالثة (قوله لنحو برد) أي
كحرو مطروا كل جراد أو دود ثم ثبت من أصله تأنيبا ع ش ومغني (قوله أم لقصر المدة الخ) وإن لم تبطل
العارية في هذه لا مكان لإبدال الزرع بغيره مما هو دونه فليؤي به اه بجري (قوله أم لقصر المدة المعينة)
ظاهره وإن كان المعبر جاهلا بالحال والمستعير عالما به ودلس وفيه بعد اه رشدي (قوله أو نحو الهواء) كذا
في أصله اه سيد عمر أي كالطير (قوله أي ما يصير مبدورا) فقيه تجوز من وجهين اه مغني أي إطلاق
المصدر على المفعول وتسمية الشيء بما يصير إليه اه زيادي (قوله ولو نواة أو حبة) عبارة المغني شمل إطلاقه
ما لو كان المحمول لا قيمة له كحبة أو نواة لم يعرض عنها مالكم وهو الأصح كافي زيادة الروضة اه (قوله فيجب
على ذي الأرض الخ) عبارة المغني والنهاية فيجب رده إليه ان حضر وعلمه وإلا فإيرده إلى القاضى لأنه نائب
الغائب ويحفظ المال الضائع اه عبارة سم قوله فيجب الخ عبارة الروض لزمه ردها للمالك وإن غاب
فلقاضى اه فليتنامل ما ذكره الشارح اه (قوله اما اعرض) إلى قوله ان قلنا في المغني الا قوله لا كسفيه
(قوله بمجرد الاعراض) وهو الرجاء اه ع ش (قوله ويؤخذ منه) أي من ذلك الجواز (قوله وحيثنذا فالشرط
الخ) اعتمدهم راه سم (قوله ان لا يعلم الخ) قد يقال هذا يشمل ما يشك فيه هل هو ما يعرض عنه غالبا أو لا
وفي ملكه نظر فالوجه أن الشرط علم الاعراض أو علم كون الموجود مما يعرض عنه غالبا مع الشك في
الاعراض سم على حجج اه ع ش وقد يمنع دعوى الشمول بان مرجع ضمير عدم اعراضه في الشرح قوله
ما هو كذلك المشار به إلى قوله مما يعرض عنه غالبا قول المتن (والأصح انه يجبر الخ) ظاهر إطلاقه وان كان
البذر مما يعرض عنه غالبا وهل ذلك مقيد حيثنذا بما إذا لم يدع المالك الاعراض عنه فليراجع (قوله لان
المالك) إلى قوله وقضية ذلك في النهاية (قوله ولا اجرة) إلى قوله وقضية ذلك في المغني (قوله لمدته) أي بقاء البذر
اه ع ش (قوله قبل القلع) مفهومه الوجوب لمدة القلع سم على حجج ويذغى أن يباحق بمدة القلع ما لو تمكن من القلع
واخره اخذ اعمار في وارث المستعير من انه اذا تأخر مع التمكن لزمته الاجرة اه ع ش أقول وقول سم مفهومه
الوجوب فيه وقفة اذ المتبادر من القلع تمامه لا الشروع فيه ومن اغاية طول زنه القلع بل التعديل الاتي
كالصريح في عدم الوجوب فايراجع (قوله ومن ثم) أي من اجل التعديل بذلك (قوله تسوية الحفر الخ) أي
برد الاجزاء المنفصلة منها فقط اه ع ش (قوله لانه) الأولى التانيث (قوله وقضية ذلك) أي التعديل (قوله
من فعله) مفهومه أنه لو أجبره المالك أو الحاكم لا لزمه ما ذكر سم على منهج ووجهه بأنه لم يحصل منه
في الأصل تعد ثم رايت الأذرع صرح بالمفهوم المذكور اه ع ش قول المتن (ولو ركب الخ) عبارة المنهج
ولو قال من يده عين اعترفتي فقال مالكم اجر ك أو ذهبتى وضعت مدة لها اجرة صدق اه قول المتن
(فقال اجر تسكها) بقى ما وادعى واضع اليد بعد تاقف الدين الاجارة والمالك ادعى العارية عكس كلام المتن

الحفر الحاصلة بالقلع لانه من فعله وقضية ذلك أنه لو كان وصوله لأرض الغير من فعل مالكم كان بذره فيما يظن أنه ملكه فبان غير
ملكه لزمته الاجرة وهو متبج و سئلت عن سبل نقل تراب وحجارة أرض عليا إلى سفلى هل يجبر مالكم العليا على إزالة ذلك فأجبت
بأنه يجبر أخذا بما ذكرهنا في محمول السيل وفي انتشار الاغصان (ولو ركب دابة وقال لمالكها أعز تنبها فقال آجر تسكها)

مدة كذا يكذب ويجوز كارجحه السبكي إطلاق الاجرة بناء على الاصح الا ان الواجب اجرة المثل (او اختاف مالك الارض وزارها فالمصدق المالك على المذهب) لاني بقاء (٤٣٦) العقد ولو بقي بعد المدة بل في استحقاق الاجرة والقيمة بتفصيلهما الا اني لان الغالب اذنه

في الانتفاع بمقابل فيحلف لكل يمينتا جمع لفيما اثباتا انه ما عاره بل اجره ويستحق اجرة المثل ان وقع الاختلاف مع بقاءها وبعد مضي مدة لها اجرة فان وقع قبل مضي تلك المدة صدق مدعى العارية بيمينته قطعا لانه لم يتلف شيئا حتى يجعل مدعى السقوط بدله او بعد تلفها ومضي مدة لها اجرة فان كانت القيمة دون الاجرة او مثلها اخذها بلا يمين لا تفاقم على وجوب قدرها ولا يضر الاختلاف في الجهة ويحلف للزائد في الاولى (وكذا) يصدق المالك فيما (لو قال) الراكب او الزارع (أعرتني وقال المالك بل غصبتني) وقد مضت مدة لمثلها اجرة والعين باقية لان الاصل انه لم ياذن فيحلف وله اجرة المثل (فان تلفت العين) قبل ردها تلفا تضمن به العارية (فقد اتفقا على الضمان) لها لان كلاما من المعار والمغصوب مضمون (لكن) بوجه الاستدراك فيه خلافا لمن زعم انه لا وجه له بان قوله اتفقا على الضمان يقتضي مساواة ضمان العارية لضمان الغصب الذي سبكه

فالمصدق واصح اليد لان الاصل عدم ضمان واضع اليد وعدم العارية عرش ولو ادعى المالك العارية وذو اليد الغصب صدق المالك بيمينته ايضا فان لم تلف العين ولم يمض زمن لمثله اجرة فلا شيء سوى ردها وان مضى ذلك وذو اليد مقر بالاجرة لمنكرها وان تلفت ولم يمض ذلك الزمان لم يرد أقصى القيم على قيمة يوم التناقص فهي للمالك وان زاد وذو اليد مقر به لمنكره وان مضى زمن لمثله اجرة فهو مقر بها لمنكرها ايضا ولو ادعى المالك العارية وذو اليد الودية صدق المالك بيمينته ان تلفت العين واستعملها وذو اليد والفعلي قياس مامر انه يصدق بلا يمين قليوبى على الجلال اه بجمري (قوله مدة كذا) الى المتن في النهاية (قوله اطلاق الاجرة) يعني الاقتصار على اجرتيها (قوله الا اني الخ) اي في قوله ويستحق اجرة المثل (قوله ان الواجب اجرة المثل) وقيل المسمى وقيل الاقل منهما اه معنى (قوله لان الغالب الخ) عبارة النهاية اذ الغالب انه لا ياذن في الانتفاع بملكه الا بمقابل اه (قوله فيحلف الخ) فان نكل المالك لم يحلف الراكب ولا الزارع لانهما يدعيان الاعارة وليست لازمة وقيل يحلفان للتخلص من الغرم معنى وساطان (قوله لكل) اي من المدعين في مسئلتى الدابة والارض اه رشدي (قوله ما عاره) اي المذكور من الدابة والارض (قوله ان وقع الاختلاف) قيد لقول المصنف فالمصدق المالك اه كردي ويجوز رجوعه لقولي الشارح فيحلف الخ ويستحق الخ (قوله مع بقاءها) اي الدابة اه معنى وقال عرش اي العين اه وهو احسن (قوله بيمينته) اي لاحتمال ان ينسكل فيحلف مدعى الاجارة فنثبت اه سلطان اي لانها عقد لازم اه بجمري (قوله او بعد تلفها) عطف على قوله قبل مضي الخ (قوله او بعد تلفها) اي بغير الاستعمال المأذون فيه اه شرح منبه وسيند كره الشارح في مسألة الغصب فكان المناسب ذكره هنا ايضا (قوله ومضي مدة الخ) فان لم تمض مدة لها اجرة قالوا كبر بالقيمة لمنكرها معنى ونهاية ليرد بدها اه معنى اي فتبقى في يده الى ان يعترف المالك بها فيدفعها اليه بعد اقراره له بها قياسا على ما لو اقر شخص بشيء للاخر فانكره اطيعي اه بجمري (قوله فان كان القيمة الخ) عبارة للمغني قالوا كبر بالقيمة لمنكرها هو يدعى الاجرة فيعطى قدر الاجرة من القيمة بلا يمين ويحلف للزائد فيها اذا زادت على القيمة اه (قوله لا تفاقم على وجوب قدرها) قضيته ان التلف بغير الاستعمال المأذون فيه هو الا فلا اتفاق اه سم وتقدم عن شرح المنهج التصريح بذلك (قوله في الاولى) اي في صورة الدون فيقول والله ما عرتك بل اجرتك لاجل ثبوت الزائد وما قدر القيمة فقد انفقا عليه كما مر (قوله يصدق المالك) الى قول المتن لكن في المغني والى قوله الاصح في النهاية (قوله تلفا تضمن به الخ) اي بان كان التلف بغير الاستعمال المأذون فيه اه عرش (قوله لمن زعم انه الخ) وافقه المغني عبارة وقول المصنف لكن الخ مسألة مستقلة وهي ان العارية هل تضمن بقيمة يوم التلف فلا وجه للاستدراك اه (قوله بان قوله الخ) متعلق بقوله بوجه الخ (قوله يقتضى مساواة الخ) لا حاجة في الاستدراك للاقتضاء بل يكفي مجرد التوهم كما صرحوا به اه سم (قوله وما قبله) اي وان ما قبل قوله اتفقا الخ (قوله من ذكر الاختلاف) اي بين المالك والراكب او الزارع في الاعارة والغصب (قوله تخالفهما) اي الضمانين وكذا ضمير قوله الا اني اتحادهما (قوله وانه الخ) اي ويقتضى ان تخالفهما (قوله المخالف الخ) نعمت لقوله ما تضمن به الخ (قوله وما قبله) اي في العارية اي فيما تضمن به عطف على قوله ما تضمن به الخ (قوله على المعتمد) واعتمد النهاية والمغني والشهاب الرملي انها تضمن بالقيمة مطلقا متقومة كانت او مثلية عبارة البجيري على شرح المنهج قوله اذا المعار يضمن بقيمتها اي ولو مثليا على الراجح وكذا المستام يضمن بقيمتها وقت تلفه ولو مثليا

مقرومه الوجوب لمدة القلع (قوله ويجوز كارجحه السبكي الخ) اعتمدهم (قوله لا تفاقم على وجوب قدرها) قضيته ان التلف بغير الاستعمال المأذون فيه هو الا فلا اتفاق (قوله يقتضى مساواة ضمان العارية الخ) لا حاجة في الاستدراك للاقتضاء بل يكفي مجرد التوهم كما صرحوا به (قوله ان كانت متقومة

متفق عليه فبين تخالفهما بذكر ما تضمن به العارية عنا المخالف لما سبكه كره في ضمان الغصب على وما قبله من الخلاف المشتمل على بيان اتحادهما على وجه (الاصح ان العارية تضمن بقيمة يوم التلف) ان كانت متقومة والا فبالمتى على المعتمد

والمغصوب يضمن الباقي القيم من يوم البض الى يوم التلف والفرق ان هذا تعدد ظاهري لا يزياد وجد في بدخلاف المسنين
نظرا لاول وقت ضمانها وهو وقت التلف (لا) تضمن العارية (باقى القيم ولا (٣٧) يوم القبض) خلافا لمقابل الاصح (فان كان

ما يدعيه المالك) بالغصب
(اكثر) من قيمة يوم التلف
(حلف للزيادة) انه يستحقها
وما يساويها وما دونها
فياخذ بلايمين لا تفاهما
عليه نظير مامر وفي الروضة
لوقال المالك غصبتى وذو
اليد ادعتنى حلف المالك
لانه يدعى عليه الاذن
والاصل عدمه واخذ القيمة
ان تلف الاجرة ان مضت
مدة ثلثها اجرة ومحلها ان لم يوجد
من ذى اليد استعمال والا
صدق المالك بلايمين فان
قلت بخالف هذا مامر في
الاقرار ان من اقر بالف
وفسرها بالوديعة قبل اى
سواء اقال اخذتها منه ام
دفعها الى على المعتمد ولم
ينظر لدعوى المقر له
الغصب قلت يفرق بان
الالف ثم لم تثبت الا باقراره
فصدق في صفة ثبوتها
ويؤيده قولهم من كان
القول قوله في اصل الشيء
كان القول قوله في صفة
وعن تكلم على هذه القاعدة
واطال التاج السبكي في
قواعده ولانه لا اصل هنا
بخالف دعواه الوديعة
بخلافه فيها نحن فيه فانه
لما علم ان يده على العين
اقتضى ذلك ضمانه اذ هو
الاصل في الاستيلاء على مال
الغير فدعواه الاذن مخالفة
لاصل الضمان الناشئ عن

على الراجح والحاصل ان المتلفات اقسام ثلاثة ما يضمن بالمثل مطلقا وهو القرض او القيمة مطلقا وهو ما
ذكر او المثل ان كان مثليا واقصى القيم ان كان متقوما وهو المغصوب والمقبوض بالشراء الماسد شوبرى اه
(قوله والمغصوب الخ) اى المتقوم وهو معطوف على قول المصنف الاصح ان العارية الخ (ان هذا) اى الغاصب
قوله وقت ضمانها اى العارية قول الماتن (حلف للزيادة) اى يميننا تجمع نفيا واثباتا كما سبق قال ع ش
وينبغي ان يحلف للاجرة التى يستحقها في مدة وضع يده عليه اجارة مبررة ويحلف للاجرة مطلقا
ان مضت مدة لها اجرة اه قال البجيرى قوله ويحلف للاجرة مطلقا اى سواء كانت زائدة على القيمة او لا
ويصح تفسيره ايضا بما اذا كانت قيمته وقت التلف هى اقصى القيم او اقل منه فيكون الاطلاق في مقابل قوله
فان كان ما يدعيه الخ اه (قوله انه يستحقها) الى الكتاب في النهاية الا قوله وعن تكلم الى ولا نه قوله وسيأتى
اخر القراض ما يتعلق بذلك (قوله نظير مامر) اى في شرح على المذهب (قوله لوقال) الى قوله وعمله
في المعنى ثم قال ولو قال المالك غصبتى والراكب اجرته صدق المالك يمينه لان الاصل بقاء استحقاق
المنفعة فيسترد العين ان كانت باقية ياخذ القيمة ان تلفت واذا مضت مدة ثلثها اجرة اخذ قدر المسمى
بلايمين لان الراكب مقر له به ويحلف الزائد عليه ولو ادعى المالك الاجارة وذو اليد الغصب فان لم تناف
العين ولم تمض مدة لها اجرة صدق ذو اليد يمينه فان مضى فاما المسمى وذو اليد مقر له بالاجرة
المثل فان لم يرد المسمى عليها اخذه بلايمين والاحلف الزائد ولو ادعى المالك الوديعة وذو اليد الغصب فلا
معنى للزاع فيما اذا كانت العين باقية ولم تمض مدة لها اجرة فان مضت فذو اليد مقر بالاجرة لمنكرها وان
تلفت قبل مضى مدة لها اجرة فان لم يرد اقصى القيم على قيمة يوم التلف اخذ القيمة بلايمين والا فالزائد مقر
بها وذو اليد لمنكرها وان مضت مدة لها اجرة فالاجرة مقر بها وذو اليد لمنكرها (خاتمة) لو اختلف
المعير والمستعير في رد العارية فالقول قول المعير يمينه لان الاصل عدم الرد مع ان المستعير قبض العين لمحض
حفظ نفسه اه (قوله ومحل) اى تصديق المالك يمينه (قوله والاصل المالك بلايمين) اى لانها بتقدير
كونها وديعة صارت بالاستعمال كالمغصوبة اه ع ش (قوله هذا) اى تصديق المالك فيما اذا ادعى
الغصب وذو اليد الوديعة (قوله الى) اى المقر (قوله ثم) اى فيما مر (قوله وعن تكلم الخ) خبر مقدم لقوله
التاج الخ (قوله ولانه الخ) الاولى وبانه الخ بالبلاء (قوله هنا) اى فيما مر فكان الاولى هناك بالكاف (قوله
اقتضى الخ) خبر ان وقوله ذلك ضمانه فاعله ففعلوه المشار اليه كون يده على العين (قوله فدعوا الخ) جواب
لما (قوله فادعى الدافع القرض الخ) ومثل ما لو ادعى الاخذ الهبة والدافع القرض فيصدق الدافع في ذلك
ولا فرق في ذلك بين ان يكون للدافع به المام لكونه خادما مثلا ام لا اه ع ش (قوله وقال الاخر بل وكالة
الخ) وعلى قياسه لو ادعى الدافع او وارثه البيع والاخذ الوكالة والقرض او الشركة او نحوها مما لا يقتضى
الضمان صدق الدافع لكن بالنسبة للزوم البذل الشرعى ولو اختلفا في قدر البذل صدق الغارم اه ع ش

الخ الذى جزم به في الانوار واعتمده مر انها تضمن بالقيمة مطلقا (في الماتن حلف للزيادة) ينبغي ان يحلف
للاجرة اذ لم تكن زيادة ويستحقها (ضعف قول البغوى) وافق مر على ضعفه واعتمد تصديق الدافع اه

(تم الجزء الخامس ويليه الجزء السادس اوله كتاب الغصب)

الاستيلاء والاصل عدم الاذن فصدق المالك وبهذا يعلم ضعف قول البغوى لو دفع لغيره الفاهلكت فادعى الدافع القرض والمدفوع
اليه الوديعة صدق المدفوع اليه وسيأتى اخر القراض ماله تعلق بذلك ثم رابت ما يرد كلام البغوى وهو قول الانوار عن مناج القضاة لوقال
بعد تفهله دفعته قرضا وقال الاخر بل وكالة صدق الدافع اه

﴿ فهرست الجزء الخامس من حواشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾
 ﴿ للعلامة شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي المكي رحمهم الله تعالى ﴾

صفحة	صفحة
٢٢٦ باب الحوالة	٢ كتاب السلم
٢٤٠ باب الضمان	٣٠ فصل في بيان أخذ غير المسلم فيه عنه
٢٥٧ فصل في كفالة البدن	ورقت أدائه ومكانه
٢٦٧ فصل في صيغتي الضمان والكفالة	٣٥ فصل في القرض
٢٨١ كتاب الشركة	٥٠ كتاب الرهن
٢٩٤ كتاب الوكالة	٦٢ فصل في شروط المرهون به ولزوم الرهن
٣١٤ فصل في بعض أحكام الوكالة	٧٩ فصل في الأمور المترتبة على لزوم الرهن
٣٢٥ فصل في بقية من أحكام الوكالة	١٠٣ فصل في الاختلاف في الرهن وما يتبعه
٣٣٧ فصل في بيان جواز الوكالة	١١٠ فصل في تعلق الدين بالتركة
٣٥٤ كتاب الاقرار	١١٩ كتاب التفليس
٣٦٥ فصل في الصيغة	١٢٧ فصل في بيع مال المفلس وقسمته
٣٧٠ فصل يشترط في المقر به الخ	وتوابعهما
٣٨٦ فصل في بيان أنواع من الاقرار	١٤٣ فصل في رجوع نحو بائع المفلس
٤٠٠ فصل في الاقرار بالنسب	١٥٩ باب الججر
٤٠٩ كتاب العارية	١٧٦ فصل فيمن يلى الصبي
٤٢٥ فصل في بيان جواز العارية	١٨٧ باب الصلح
(تمت)	١٩٧ فصل في التزام على الحقوق

